

# فتح الباري

بشرح

## صحيح البخاري

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

"٧٧٣-٨٥٢ هـ"

طبعة مزينة بنفوس أجري بأمر أستاذ كتب صحيح البخاري

رأى الأصل تصحيحاً وتحقيقاً  
وأشرف على مقابلة نسو الطبعة والخط  
عبد العزيز بن عبد الله بن باز  
الأستاذ بكلية الشريعة بالرباط

قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه  
مجتبى الدين الخطيب

رقم كتبه وأبوابة وأما ديبه  
محمد فؤاد عبد الباقي

### الجزء الأول

### دار المعرفة

بيروت، لبنان

فهرس أسماء كتب صحيح البخاري  
على ترتيب حروف المعجم (\*)

الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب
(ج ١)	٥ - الغسل	(ج ١٢)	٨٦ - الحدود	(ج ٤)	٣٧ - الإجارة
(ج ١٣)	٩٢ - الفتن	(ج ٥)	٤١ - الحرث والمزارعة	(ج ١٣)	٩٣ - الأحكام
(ج ١٢)	٨٥ - الفرائض	(ج ٤)	٣٨ - الحوالة	(ج ١٣)	٩٥ - أخبار الأحاد
(ج ٦)	٥٧ - فرض الخمس	(ج ١)	٦ - الحيف	(ج ١٠)	٧٨ - الأدب
(ج ٧)	٦٢ - فضائل الصحابة	(ج ١٢)	٩٠ - الجبل	(ج ٢)	١٠ - الأذان
(ج ٩)	٦٦ - فضائل القرآن	(ج ٥)	٤٤ - الخصومات	(ج ١٢)	٨٨ - استتابة المرتدّين
(ج ٤)	٢٩ - فضائل المدينة	(ج ٦)	٥٧ - الخمس	(ج ٢)	١٥ - الاستسقاء
(ج ٣)	٢٠ - فضل الصلاة	(ج ٢)	١٢ - الخوف	(ج ٥)	٤٣ - الاستقراض
(ج ١١)	٨٢ - القدر	(ج ١١)	٨٠ - الدعوات	(ج ١١)	٧٩ - الاستئذان
(ج ٢)	١٦ - الكسوف	(ج ١٢)	٨٧ - الديات	(ج ١٠)	٧٤ - الأثرية
(ج ١١)	٨٤ - كفارات الأيمان	(ج ٩)	٧٢ - الذبائح والصيد	(ج ١٠)	٧٣ - الأصاحي
(ج ٤)	٣٩ - الكفالة	(ج ١١)	٨١ - الرقاق	(ج ٩)	٧٠ - الأطعمة
(ج ١٠)	٧٧ - اللباس	(ج ٥)	٤٨ - الرهن	(ج ١٣)	٩٦ - الاعتصام بالسنة
(ج ٥)	٤٥ - اللفظة	(ج ٣)	٢٤ - الزكاة	(ج ٤)	٣٣ - الاعتكاف
(ج ٤)	٣٢ - ليلة القدر	(ج ٢)	١٧ - سجود القرآن	(ج ١٢)	٨٩ - الإكراه
(ج ٤)	٢٧ - المحصر	(ج ٤)	٣٥ - السلم	(ج ٦)	٦٠ - الأنبياء
(ج ١٠)	٧٥ - المرضى	(ج ٣)	٢٢ - السهو	(ج ١)	٢ - الإيمان
(ج ٥)	٤١ - المزارعة	(ج ٦)	٥٦ - السير	(ج ١١)	٨٣ - الأيمان والتدور
(ج ٥)	٤٢ - المساقاة	(ج ٥)	٤٢ - الشرب والمساقاة	(ج ٦)	٥٩ - بدء الخلق
(ج ٥)	٤٦ - المظالم	(ج ٥)	٤٧ - الشركة	(ج ١)	١ - بدء الوحي
(ج ٧ - ٨)	٦٤ - المغازي	(ج ٥)	٥٤ - الشروط	(ج ٤)	٣٤ - البيوع
(ج ٥)	٥٠ - المكاتب	(ج ٤)	٣٦ - الشفعة	(ج ٤)	٣١ - التراويح
(ج ٦)	٦١ - المناقب	(ج ٥)	٥٢ - الشهادات	(ج ١٢)	٩١ - التعبير
(ج ٧)	٦٣ - مناقب الأنصار	(ج ١)	٨ - الصلاة	(ج ٨)	٦٥ - تفسير القرآن
(ج ٢)	٩ - مواقيت الصلاة	(ج ٥)	٥٣ - الصلح	(ج ٢)	١٨ - تقصير الصلاة
(ج ١١)	٨٣ - النذور	(ج ٤)	٣٠ - الصوم	(ج ١٣)	٩٤ - التمني
(ج ٩)	٦٩ - النفقات	(ج ٩)	٧٢ - الصيد	(ج ٣)	١٩ - التهجد
(ج ٩)	٦٧ - النكاح	(ج ١٠)	٧٦ - الطب	(ج ١٣)	٩٧ - التوحيد
(ج ٥)	٥١ - الهبة	(ج ٩)	٦٨ - الطلاق	(ج ١)	٧ - التيمم
(ج ٢)	١٤ - الوتر	(ج ٥)	٤٩ - العتق	(ج ٤)	٢٨ - جزاء الصيد
(ج ١)	١ - الوحي	(ج ٩)	٧١ - العقبة	(ج ٦)	٥٨ - الجزية والموادعة
(ج ٥)	٥٥ - الوصايا	(ج ١)	٣ - العلم	(ج ٢)	١١ - الجمعة
(ج ١)	٤ - الوضوء	(ج ٣)	٢٦ - العمرة	(ج ٣)	٢٣ - الجنائز
(ج ٤)	٤٠ - الوكالة	(ج ٣)	٢١ - العمل في الصلاة	(ج ٦)	٥٦ - الجهاد والسير
		(ج ٢)	١٣ - العيدين	(ج ٣)	٢٥ - الحج

(\*) وضعت هذا الفهرس وفق المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، وفي الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجلد الذي يحتوي عليه. وقد وضعت على غلاف كل مجلد أرقام الكتب التي يحتوي عليها تسهيلاً للقارئ، والله الموفق.

(يوسف المرعشي)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله

أما بعد فإنه لما قُلت النسخ المطبوعة من فتح الباري في المكاتب التجارية ، وعزَّ على القارى تحصيله ، رغب إلى جم غفير من القراء أن أتوسط في طبعه مرة أخرى على نفقة الراغبين في طبعه ، ليسهل تناوله ، وبم النفع به . وذلك لما لهذا الكتاب الجليل من اللزلة الرقيقة بين أهل العلم ، لما اشتمل عليه من إيضاح ما أشكل في الجامع الصحيح ، وتخريج ما فيه من الأحاديث والآثار المعلقة ، وبيان كثير من مسائل الإجماع والخلاف المتعلقة بأحاديث الكتاب ، والتنبيه على كثير من أوهام بعض شراح الجامع الصحيح وغيرهم ، وغير ذلك من القوائد الكثيرة ، والقرائد النادرة ، التي اشتمل عليها هذا الشرح العظيم . فبادرت إلى تحقيق هذه الرغبة ، والمساهمة في إبراز هذا الكتاب العظيم الشأن إلى متناول أيدي القراء ، وأعلنت عن ذلك في بعض الصحف المحلية ، وسام في ذلك جم غفير من العلماء والقراء وغيرهم

ولما كانت الطبقات السابقة غير خالية من الأخطاء ، رأيت من المصلحة العامة أن أجتهد في المقابلة والتصحيح لهذا الكتاب على ما أمكن من النسخ الممتدة ، وأن أعلق على بعض المواضع التي تمس الحاجة إلى التعليل عليها ، حتى تكون إن شاء الله هذه الطبعة أكثر إيماناً وأكمل فائدة من الطبقات السابقة . وأخبرت فضيلة الشيخ أخينا محب الدين الخطيب بهذا العزم ، وطلب منه أن يكون طبع هذا الكتاب في مطبعته المطبعة السلفية ، فخذ الفكرة ولبي الطاب ووعد بالاجتهاد في إبراز هذا الكتاب بالمظهر اللائق به ، وشجع على مقابلته وتصحيحه قبل الطبع ، فقبلت مشورته ، واجتهدت في التماس نسخة خطية للمقابلة والتصحيح عليها مع الطبعة الأميرية المطبوعة ببولاق بمصر سنة ١٣٠٠ هـ لكونها أصح الطبقات السابقة . وبعد السؤال والتنقيب عن نسخ خطية أخبرني الشيخ عبد الرحمن بن محمد آل الشيخ بأن في مكتبة أبيه شيخنا الشيخ محمد بن الشيخ عبد اللطيف ابن الشيخ عبد الرحمن بن حسن ابن الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله قطعة كبيرة خطية من فتح الباري ، فاستعرتها من فضيلته ، فتنفصل بذلك ضاعف الله له ولأبيه المشوبة ، فأقفيت القطعة المذكورة في مجلدين ضخمين : أحدهما يتتدى من أول الكتاب وينتهي إلى كتاب الزكاة ، والثاني يتتدى من الأضاحي وينتهي إلى أثناء شرح باب الصراط جسر جهنم . وليس في المجلدين المذكورين تاريخ واضح لوقت كتابتهما ، ولكن ذكر في آخر المجلد الأول ما نصه : بلغ مقابلة حسب الطاقة يوم الجمعة في شهر ذي الحجة سنة ١٣٣٤ هـ كتبه عبد الله بن أحمد . وذكر في أول المجلد المذكور ما نصه : وقف الإمام فيصل بن تركي ، والناظر عليه الشيخ عبد الرحمن بن حسن ، بشهادة الشيخين علي بن حسين ومحمد بن مقرن ، وكتبه عبد الله بن جبر سنة ١٣٥٠ هـ انتهى

وقد بذلت كثيراً من الوسع في مقابلة المجلد الأول من الفتح على الطبعة الأميرية ، وبعد المقابلة على النسختين المذكورتين اتضح أن الطبعة الأميرية قليلة الأخطاء ، وأما النسخة الخطية فغير سليمة من الأخطاء ، ولكننا انتفعنا بها كثيراً في تصحيح الأخطاء الواقعة في الكتاب

ولما كان أمر التصحيح عظيماً ويحتاج إلى مجهود كبير استعنا في ذلك بنسخة طيبة متبرعة من طلبة العلم للمقابلة والتصحيح ومراجعة المراجع المعتمدة من كتب الحديث والرجال واللغة وغيرها عند الحاجة إليها ، وبذلت الوسع في ذلك حرصاً على تمام الفائدة للقراء ، وإبراز هذا الكتاب على خير ما يرام . وحيث اتفقت النسختان الخطية والأميرية اعتمادنا ما فيها ، ما لم يتضح من المراجع المعتمدة أن الذي في النسخ خلاف الصواب ، فإن اتضح ذلك اعتمادنا ما ظهر أنه الصواب ، وذلك قليل جداً . ومتى اختلفت النسختان اعتمادنا ما دلت المراجع للمتمدة على أنه الصواب ، وحيث اشبه الصواب في ذلك أوضحنا ما في النسخة الخطية في الهامش وأشرنا إليه بحرفين « ن . خ » ، ومتى اشبه شيء مما اتفقت عليه النسخ ولم يكن في المراجع للمتمدة ما يدل عليه أبقيناه بحاله وكتبنا في الحاشية ما نرجو أنه الصواب بلفظ : كذا في النسخ ، ولله كذا

وقد وجدنا للشارح رحمه الله أخطاء لا يحسن السكوت عنها ، فكتبنا عليها تعليقات يتضمن تنبيه القارئ على الصواب وتحذيره من الخطأ

وبعد الفراغ من مقابلة الجزء الأول وتصحيحه والتعليق عليه يسر الله نسخة خطية كاملة في بعض مكاتب جيزان ، وإلى حين التاريخ لم تصل ، وسنقابل عليها مع النسختين المذكورتين بقية الكتاب إن شاء الله تعالى . وإذا يسر الله أصولاً خطية أخرى فيما بعد فنستفيد منها إن شاء الله في إخراج هذه الطبعة كما يليق بهذا الكتاب النفيس

والله سبحانه المسئول أن يجعل علناً هذا موافقاً للصواب ، وأن يضاعف لنا ولمن ساعدنا عليه جزيل الثواب ، وأن يعين على إتمامه على خير ما يرام إنه جواد كريم . وهو أكرم مسئول

وصلى الله على عبده ورسوله محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم

حرر في ٢١ من شعبان سنة ١٣٧٩ هـ

عبد العزيز بن عبد الله بن باز



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي شرح صدور أهل الإسلام بالهدى ، ونكت في قلوب أهل الطغيان فلا تعى الحكمة أبداً . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إنها أحدأ ، فردأ حمداً . وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ما أكرم به عبداً وسيدا ، وأعظمه أصلاً ومحتداً ، وأطهره مضجعاً ومولداً ، وأبهره صدرأ ومورداً . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه غيوث الندى ، وليوث العدا ، صلاة وسلاماً دائماً من اليوم إلى أن يبعث الناس غداً

أما بعد فقد آن الشروع فيما قصدت له من شرح الجامع الصحيح ، على ما وعدت به في أول المقدمة <sup>(١)</sup> ، وكنت عزمته على أن أسوق حديث الباب بلفظه قبل شرحه ، ثم رأيت ذلك بما يطول به الكتاب جداً <sup>(٢)</sup> فسلكت الآن فيه طريقاً وسطى أرجو نفعها ، كافلة بما اطلعت عليه من ذلك ، إذ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها . وربما أعدت شيئاً مما تقدم في المقدمة <sup>(٣)</sup> لمعنى يقتضيه ، إما لبعده العهد به أو لغير ذلك ، ولكن اعتمدت غالباً على الحوالة عليها ، وبسميته :

### فتح البارى ، بشرح البخارى

وقد رأيت أن أبدأ الشرح بأسانيدى إلى الأصل بالسماع أو بالإجازة . وأن أسوقها على نمط مختصر ، فإني سمعت بعض الفضلاء يقول : الأسانيد أنساب الكتب ، فأحببت أن أسوق هذه الأسانيد مساق الأنساب فأقول وبالله التوفيق :

اتصلت لنا رواية البخارى عنه من طريق أبى عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفهرى وكانت وفاته في سنة عشرين وثلاثمائة ، وكان سماعه للصحيح مرتين : مرة بفهر سنة ثمان وأربعين ، ومرة ببخارى سنة اثنتين وخمسين ومائتين . ومن طريق إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي ، وكان من الحفاظ وله تصانيف ، وكانت وفاته سنة أربع وتسعين ومائتين ، وكان فاته من الجامع أوراق رواها بالإجازة عن البخارى ، نبه على ذلك أبو على الجبلى في تقييد المهمل . ومن طريق حماد بن شاكر النسوى ، وأظنه مات في حدود التسعين ، وله فيه فوت أيضاً . ومن رواية أبى طلحة منصور بن محمد بن على بن قريظة - بقاف ونون بوزن - بسيرة - البزدوى يفتح الموحدة وسكون الزاى ، وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاثمائة ، وهو آخر من حدث عن البخارى بصحيحه ، كما جزم به ابن ماكولا وغيره ، وقد عاش بعده من سمع من البخارى القاضي الحسين بن إسماعيل الحاملى ببغداد ، ولكن لم يكن عنده الجامع الصحيح ، وإنما سمع منه بمجالس أملاها ببغداد في آخر قدمه قدمها البخارى ، وقد غلط من روى الصحيح من طريق الحاملى المذكور غلطاً فاحشاً

فأما رواية ( الفهرى ) فانصلت إلينا عنه من طريق الحفاظ أبى على سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن ، والحافظ أبى إسحاق إبراهيم بن أحمد المستعلى ، وأبى نصر أحمد بن محمد بن أحمد الاخشكي ، والفيقيه أبى زيد محمد بن أحمد الفروزي ، وأبى على محمد بن عمر بن شويه ، وأبى أحمد محمد بن محمد الجرمانى ، وأبى محمد عبد الله بن أحمد السرخسى ، وأبى الهيثم محمد بن مكي الكشمينى ، وأبى على إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكشافى وهو آخر من حدث

(١) بنى كتابه ( هدى البارى ، بفتح البارى )

(٢) ونحن قد حققنا ذلك في هذه الطبعة . فسقنا حديث الباب بلفظه قبل شرحه ليكون ذلك أعون على فهم الصرح والالهام بمغايه ، وأشارنا بالأرقام إلى أطراف كل حديث ، وهي أجزاؤه المتفرقة في مواضع أخرى من صحيح البخارى

بالصحيح عن القزويني . فأما رواية ابن السكن فرواها عنه عبد الله بن محمد بن أسد الجهني ، وأما رواية المستملي فرواها عنه الحافظ أبو ذر عبد الله بن أحمد الهروي وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني ، وأما رواية الأصبهاني فرواها عنه إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الصقار الزاهد . وأما رواية أبي زيد فرواها عنه الحافظ أبو نعيم الأصبهاني والحافظ أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصبلي والإمام أبو الحسن علي بن محمد القاسبي . وأما رواية أبي علي الشيبوي فرواها عنه سعيد بن أحمد بن محمد الصيرفي العيار وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني أيضاً . وأما رواية أبي أحمد الجرجاني فرواها عنه أبو نعيم والقاسبي أيضاً . وأما رواية السرخسي فرواها عنه أبو ذر أيضاً وأبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن مظفر الداودي . وأما رواية الكشميبي فرواها عنه أبو ذر أيضاً وأبو سهل محمد بن أحمد الحفصي وكرامة بنت أحمد المروزي . وأما رواية الكشكاشي فرواها عنه أبو العباس جعفر ابن محمد المستغفري

(فصل) فأما رواية الجهني عن ابن السكن فأخبرنا بها أبو علي محمد بن أحمد بن علي بن عبد العزيز مشافة عن يحيى بن محمد بن سعد وآخرين عن جعفر بن علي الهمداني عن عبد الله بن عبد الرحمن الديباجي عن عبد الله بن محمد بن محمد بن علي الباهلي قال : حدثنا الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الجبائي في كتاب تقييد المهمل له قال : أخبرني بصحيح البخاري القاضي أبو عمر أحمد بن محمد بن يحيى بن الخلاء بقرامق عليه وأبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر الحافظ إجازة قال : حدثنا أبو محمد الجهني وكان ثقة ضابطاً يستند . وأما رواية أبي ذر عن شيخه الثلاثة فقرئ على أبي محمد عبد الله بن محمد بن محمد بن سليمان المكي بها وأنا أسمع وأجاز لي ما فاتني منه قال : أنبأنا إمام المقام أبو أحمد إبراهيم بن محمد بن أبي بكر الطبري أنبأنا أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي حرمي المكي سمعا عليه بجميعه سوى من قوله : باب (وإلى مدن أعظم شعيباً) إلى قوله : باب مبعث النبي ﷺ ، فإجازة أنبأنا أبو الحسن علي بن حديد بن عمار الطرابلسي أنبأنا أبو مكتوم عيسى ابن الحافظ أبي ذر عبد الله بن أحمد الهروي أنبأنا أبي . وأما رواية عبد الرحمن الهمداني عن شيخه فأخبرنا بها أبو حيان محمد بن حيان ابن العلامة أبي حيان إذنا مشافة عن جده أبي حيان عن أبي علي بن أبي الأحوص عن أبي القاسم بن بقي (١) عن شرح بن علي (٢) بن أحمد بن سعيد عن عبد الرحمن . وأما رواية إسماعيل فهذا السند إلى أبي حيان أنبأنا أبو جعفر أحمد بن يوسف الطحائي ويوسف بن إبراهيم بن أبي ربحانة المالقي لإجازة منهما كلاهما عن القاضي أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الأنصاري بن الهيثم (٣) أنبأنا القاضي أبو سليمان داود بن الحسن (٤) الخالدي عنه ، وأما رواية أبي نعيم عن شيخه فأخبرنا بها علي بن محمد بن محمد بن محمد الدمشقي مشافة عن سلمان (٥) بن حوزة بن أبي عمر عن محمد بن عبد الهادي المقدسي عن الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر الدملي (٦) أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد بن الحسن الحداد أنبأنا أبو نعيم . وأما رواية الأصبلي والقاسبي فبالإسناد الماضي إلى أبي علي الجبائي أنبأنا أبو شاكر عبد الواحد بن محمد بن وهب (٧) وغيره عن الأصبلي وحاتم بن محمد الطرابلسي عن القاسبي . وبالإسناد الماضي إلى جعفر بن علي كتب إلى الحافظ أبي القاسم خلف بن بشكوال أنبأنا عبد الرحمن بن محمد بن غياث عن حاتم . وأما رواية سعيد العيار فأخبرنا بها محمد بن علي بن محمد الدمشقي مشافة عن محمد بن يوسف بن الهثان (٨) عن العلامة تقي الدين عثمان ابن عبد الرحمن الشهرزوري أنبأنا منصور بن عبد المنعم بن عبد الله بن محمد بن الفضل الرازي أنبأنا محمد بن إسماعيل الفارسي سمعا وجدني محمد بن الفضل مشافة أنبأنا سعيد . وأما رواية الداودي فهي أعلى الروايات لنا من حيث العدد أخبرنا بها المشايخ أبو محمد عبد الرحمن بن عبد الكريم بن عبد الوهاب الحموي وأبو علي محمد بن محمد ابن علي الجيزي وأبو إسحق إبراهيم بن أحمد بن علي بن عبد الوهاب بن عبد المؤمن التلي (٩) وأبو الحسن علي بن

(١) ن . خ . ابن تقي (٢) ن . خ . شرح بن محمد بن علي الخ (٣) ن . خ . بن القيم

(٤) ن . خ . داود بن محمد بن الحسن الخ (٥) ن . خ . سليمان (٦) ن . الدقي

(٧) ن . خ . بن وهب (٨) ن . خ . بن الهثان (٩) ن . خ . البلي

محمد بن محمد الجوزي قال الأولان : أخبرنا أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن أبي التميمي نعمة بن الحسن بن علي بن بيان الصالحى وست الوزراء و زيرة بنت محمد بن عمر بن أسعد بن المنجاء التنوخية . وقال أبو اسحق : أنبأنا أحمد بن أبي طالب بن نعمة ، وقال علي : قرئ علي ست الوزراء وأنا أسمع ، وكتب إلي سليمان بن حزة بن أبي عمر وعيسى بن عبد الرحمن بن معالي وأبو بكر بن أحمد بن عبد الدائم قال الخسة : أنبأنا أبو عبد الله الحسين بن المبارك بن محمد بن يحيى الزبيدي سماعا وقالوا - سوى المرأة - كتب إلينا أبو الحسن محمد بن أحمد بن عمر القطيعي وأبو الحسن علي ابن أبي بكر روزبه القلانسي ، زاد سليمان ومحمد بن زهير شعراثة<sup>(١)</sup> وثابت بن محمد التجندي ومحمد بن عبد الواحد المدائني قالوا : أنبأنا أبو الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب الهروي عنه . وأما رواية الحفصى فبالإسناد الماضي إلى منصور أنبأنا أبو بكر وجيه بن طاهر وعبد الوهاب بن شاه الشاذياخي سماعا وجد أبي محمد بن الفضل الصاعدي لإجازة قالوا : أنبأنا الحفصى . وأما رواية كريمة فأخبرنا بها الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي سماعا عليه لبعضه وإجازة لساثره أنبأنا أبو علي عبد الرحيم بن عبد الله الأنصارى أنبأنا المعين أحمد بن علي بن يوسف الدمشقي وإسماعيل بن عبد القوى بن عزون وعثمان بن عبد الرحمن بن رشيق سماعا عليهم سوى من باب المسافر إذا جد به السير في أواخر كتاب الحج إلى آخر كتاب الحج ومن باب ما يجوز من الشروط في المكاتب إلى باب الشروط في الكتابة ومن باب غزو المرأة في البحر من كتاب الجهاد إلى باب دعاء النبي ﷺ إلى الإسلام منه فإجازة منهم ومن الحافظ رشيد الدين أبي الحسين يحيى بن علي العطار جميعه قالوا : أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن علي بن مسعود البوصيري أنبأنا أبو عبد الله محمد بن بركات النحوى السعدى عنها . وأما رواية المستفري فبالإسناد الماضي إلى أبي موسى أنبأنا أبي أنبأنا الحسن بن أحمد عنه

( فصل ) وأما رواية ( إبراهيم بن معقل ) فبالإسناد إلى أبي علي الجياني أنبأنا الحكم بن محمد أنبأنا أبو الفضل عيسى بن أبي عمران الهروي سماعا لبعضه وإجازة لباقيه أنبأنا أبو صالح خلف بن محمد بن إسماعيل البخاري عنه . وأما رواية حماد بن شاكر فأخبرنا بها أحمد بن أبي بكر بن عبد الحميد في كتابه عن أبي الربيع بن أبي طاهر بن قدامة عن الحسن ابن السيد العلوى عن أبي الفضل بن ناصر الحافظ عن أبي بكر أحمد بن علي بن خلف عن الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ عن أحمد بن محمد بن رميح النسوى عنه . وأما رواية أبي طلحة البردوى فبالإسناد إلى المستفري أنبأنا أحمد بن عبد العزيز عنه

وقد انتهى الغرض الذى أردته ، من التوصيل الذى أوردته ، فليقع الشروع في الشرح والاقصار على أقص الروايات عندنا وهى رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة ، اضبطه لها وتمييزه لاختلاف سياقها ، مع التنبيه إلى ما يحتاج إليه مما يخالفها ، وبالله تعالى التوفيق ، وهو المسئول أن يعيننى على السير في أقوم طريق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ١ - كتاب بدء الوحي

قال الشيخ الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن الميمون البخاري رحمه الله تعالى آمين

١ - باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ

وقول الله جل ذكره ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ ﴾

قال البخاري رحمه الله تعالى ورضي الله عنه : ( بسم الله الرحمن الرحيم . كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ) هكذا في رواية أبي ذر والأصيل بغير « باب » وثبت في رواية غيرها ، فحكي عياض ومن تبعه فيه التتوين وتركه ، وقال الكرماني : يجوز فيه الإسكان على سبيل التعداد للأبواب . فلا يكون له إعراب . وقد اعترض على المصنف لكونه لم يفتح الكتاب بخطبة نبي . عن مقصوده مفتحة بالحمد والشهادة أمثالا لقوله ﷺ « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع » وقوله « كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليد الجذماء » أخرجهما أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة . والجواب عن الأول أن الخطبة لا يتحم فيها سياق واحد يتمتع العدول عنه ، بل الغرض منها الاقتتاح بما يدل على المقصود ، وقد صدر الكتاب بترجمة بدء الوحي وبالحدِيث الدال على مقصوده المشتمل على أن العمل دائر مع التبة ، فكانه يقول : قصدت جمع وحى السنة المطلق عن خير البرية على وجه سيظهر حسن عملي فيه من قصدي ، وإنما لكل امرئ ما نوى ، فاكثي بالتلويح عن التصريح . وقد سلك هذه الطريقة في معظم تراجم هذا الكتاب على ما سيظهر بالاستقراء . والجواب عن الثاني أن الحديثين ليسا على شرطه ، بل في كل منهما مقال . سلنا صلاحيتهما للحجة لكن ليس فيهما أن ذلك يتعين بالخلق والكتابة معا ، فلهذا حد ونشهد لفظا عند وضع الكتاب ولم يكتب ذلك اقتصارا على البسلة لأن القدر الذي يجمع الأمور الثلاثة ذكر الله وقد حصل بها ، ويؤيده أن أول شيء نزل من القرآن ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ فطريق التأسي به الاقتتاح بالبسلة والاقتصار عليها ، لا سيما وحكاية ذلك من جملة ما تضمنه هذا الباب الأول ، بل هو المقصود بالذات من أحاديثه . ويؤيده أيضا وقروح كتب رسول الله ﷺ إلى الملوك وكتبه في القضايا مفتحة بالتسمية دون حمدلة وغيرها كما سيأتي في حديث أبي سفيان في قصة هرقل في هذا الباب ، وكما سيأتي في حديث البراء في قصة سهيل بن عمرو في صلح الحديبية ، وغير ذلك من الأحاديث . وهذا يشعر بأن لفظ الحمد والشهادة إنما يحتاج إليه في الخطب دون الرسائل والوائق ، فكان المصنف لما لم يفتح كتابه بخطبة أجراه مجرى الرسائل إلى أهل العلم ليلتمعوا بما فيه تعلموا وتعلما . وقد أوجب من شرح هذا الكتاب بأجوبة أخر فيها نظر ، منها أنه تعارض عنده الابتداء بالتسمية والحمدلة ، فلو ابتدأ بالحمدلة لخالف العادة ، أو بالتسمية لم يعد مبتدئا بالحمدلة فاكثي بالتسمية . وتعقب بأنه لو جمع بينهما لكان مبتدئا بالحمدلة بالنسبة إلى ما بعد التسمية ، وهذه هي النكتة في حذف العاطف فيكون أولى لموافقته الكتاب العزيز ، فإن الصحابة اقتصروا كتابة الإمام الكبير بالتسمية والحمدلة وتلواها ، وتبهم جميع من كتب المصنف بعدهم في جميع الأمصار ، من يقول بأن البسلة آية من أول الفاتحة ، ومن لا يقول ذلك . ومنها أنه راعى قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله ﴾ فلم يقدم على كلام الله ورسوله شيئا واكتفى بها عن كلام نفسه ، وتعقب بأنه كان يمكنه أن يأتي بلفظ الحمد من كلام الله تعالى ، وأيضا قد قدم الترجمة وهي من كلامه على الآية ، وكذا ساق السند قبل لفظ الحديث ، والجواب عن ذلك بأن الترجمة والسند وإن كانا متقدمين لفظا لكنهما متاخران تقديرا فيه نظر .

وأبعد من ذلك كله قول من ادعى أنه ابتداء بخطبة فيها حد وشهادة ، فحذفها بعض من حمل عنه الكتاب . وكأن قائل هذا ما رأى تصانيف الأئمة من شيوخ البخارى وشيوخه وأهل عصره كالك في الموطأ وعبد الرزاق في المصنف وأحد في المسند وأبي داود في السنن إلى ما لا يحصى ممن لم يقدم في ابتداء تصنيفه خطبة ، ولم يزد على التسمية ، وهم الأكثر . والقليل منهم من افتتح كتابه بخطبة ، أفيقال في كل من هؤلاء إن الرواة عنه حذفوا ذلك ؟ كلا بل يحمل ذلك من صنيعهم على أنهم حمدوا لفظا . ويؤيده ما وراء الخطيب في الجامع عن أحد أنه كان يتلفظ بالصلاة على النبي ﷺ إذا كتب الحديث ولا يكتبها ، والحامل له على ذلك إسراع أو غيره ، أو يحمل على أنهم رأوا ذلك غنصا بالخطب دون الكتب كما تقدم ، ولهذا من افتتح كتابه منهم بخطبة حد ونشهد كما صنع مسلم ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب . وقد استقر عمل الأئمة المصنفين على افتتاح كتب العلم بالبسملة وكذا معظم كتب الرسائل ، واختلف القدماء فيها إذا كان الكتاب كله شرعا فجاء عن الشعبي منع ذلك ، وعن الزهري قال : مضت السنة أن لا يكتب في الشرع بسم الله الرحمن الرحيم ، وعن سعيد بن جبير جواز ذلك وتابعه على ذلك الجمهور ، وقال الخطيب هو المختار . قوله ( بده الوحي ) قال عياض : روى بالهمز مع سكون الدال من الابتداء ، وبغير همز مع ضم الدال وتشديد الواو من الظهور . قلت : ولم أره مضبوطا في شيء من الروايات التي اتصلت لنا ، إلا أنه وقع في بعضها وكيف كان ابتداء الوحي ، فهذا يرجح الأول ، وهو الذي سمعناه من أفواه المشايخ . وقد استعمل المصنف هذه العبارة كثيرا ، كبده الحيز وبدء الأذان وبدء الخلق . والوحي لغة الإعلام في خفاء ، والوحي أيضا الكتابة والمكتوب والبعث والألغام والأمر والإيماء والأشارة والتصويت شيئا بعد شيء . وقيل : أصله التفهيم ، وكل ما ذلك به من كلام أو كتابة أو رسالة أو إشارة فهو وحي . وشرعا الإعلام بالشرع . وقد يطلق الوحي ويراد به اسم المفعول منه أى الموحى ، وهو كلام الله المنزل على النبي ﷺ . وقد اضطر محمد بن اسمعيل التيمي على هذه الترجمة فقال : لو قال كيف كان الوحي لكان أحسن ، لأنه تعرض فيه لبيان كيفية الوحي ، لا لبيان كيفية بدء الوحي فقط . وتعقب بأن المراد من بدء الوحي حاله مع كل ما يتعلق بشأنه . أى تعلق كان . والله أعلم . قوله ( وقول الله ) هو بالرفع على حذف الباب عطفًا على الجملة لأنها في محل رفع ، وكذا على تنوين باب . وبالجر عطفًا على كيف وإنبات باب بغير تنوين ، والتقدير باب معنى قول الله كذا ، أو الاحتجاج بقول الله كذا ، ولا يصح تقدير كيفية قول الله لأن كلام الله لا يكيف قاله عياض ، ويجوز رفع وقول الله على القطع وغيره . قوله ( إنا أوحينا إليك . . الآية ) قيل قدم ذكر نوح فيها لأنه أول نبي أرسل ، أو أول نبي عوقب قومه ، فلا يرد كون آدم أول الأنبياء مطلقا ، كما سيأتى القول في ذلك في الكلام على حديث الشفاعة . ومناسبة الآية للترجمة واضح من جهة أن صفة الوحي إلى هيننا ﷺ توافق صفة الوحي إلى من تقدمه من النبيين ، ومن جهة أن أول أحوال النبيين في الوحي بالرؤيا ، كما رواه أبو نعيم في الدلائل باسناد حسن عن علقمة بن قيس صاحب ابن مسعود قال : إن أول ما يؤتى به الأنبياء في المنام حتى تهبط قلوبهم ، ثم ينزل الوحي بعد في اليقظة

١ - حدثنا الحميد بن عبد الله بن الزبير قال حدثنا سفيان قال حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري قال أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي أنه سيع علقمة بن وقاص الليثي يقول سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « إنا الأعطال بالنبيات ، وإنا لسلكل أنبي ما نوى : فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها ، أو إلى امرأة ينسكحها ، فبحرته إلى ما هاجر إليه »

[ الحديث ١ - أطرافه في : ٥٤ ، ٢٥٢٩ ، ٣٨٩٨ ، ٥٠٧٠ ، ٦٦٨٩ ، ٦٩٥٣ ]

**قوله** (حدثنا الحيدى) هو أبو بكر عبدالله بن الزبير بن عيسى، منسوب إلى حميد بن أسامة بن مينا بن أسد بن عبد العزى بن قصي رهط خديجة زوج النبي ﷺ، يجتمع معها في أسد ويجتمع مع النبي ﷺ في قصي. وهو إمام كبير مصنف، رافق الشافعي في الطلب عن ابن عيينة وطبقته وأخذ عنه الفقه ورجل معه إلى مصر، ورجع بعد وفاته إلى مكة إلى أن مات بها سنة تسع عشرة ومائتين، فكان البخارى امتثل قوله ﷺ «قدموا قريشاً» فالتفت كتابه بالرواية عن الحيدى لكونه أفقه قرشى أخذ عنه. وله مناسبة أخرى لأنه مكي كشيخه فناسب أن يذكر في أول ترجمة بدء الوحي لأن ابتداءه كان بمكة، ومن ثم تى بالرواية عن مالك لأنه شيخ أهل المدينة وهي تالية لمكة في نزول الوحي وفي جميع الفضل، ومالك وابن عيينة قرينان، قال الشافعي: لولاهما لذهب العلم من الحجاز. **قوله** (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة بن أبي عمران الهلالى أبو محمد المسكى، أصله ومولده الكوفة، وقد شارك مالكا في كثير من شيوخه وعاش بعده عشرين سنة، وكان يذكر أنه سمع من سبعين من التابعين. **قوله** (عن يحيى بن سعيد) في رواية غير أبي ذر: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصارى. اسم جده قيس بن عمرو وهو صحابى، ويحيى من صفار التابعين، وشيخه محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمى من أوساط التابعين، وشيخ محمد علقمة بن وقاص الليثى من كبارهم، ففي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق. وفي المعرفة لابن منده مظاهره أن علقمة صحابى، فلو ثبت لكان فيه تابعيان وصحابيان، وعلى رواية أبي ذر يكون قد اجتمع في هذا الاسناد أكثر الصيغ التي يستعملها المحدثون، وهي التحديث والإخبار والسماع والنعنة والله أعلم. وقد اعترض على المصنف في إدخاله حديث الأعمال هذا في ترجمة بدء الوحي وأنه لا تعلق له به أصلاً، بحيث أن الخطابى في شرحه والاسماعيلى في مستخرجه أخرجاه قبل الترجمة لاعتقادهما أنه إنما أورد للتبرك به فقط، واستصوب أبو القاسم بن منده صنيع الاسماعيلى في ذلك، وقال ابن رشيد: لم يقصد البخارى بإيراده سوى بيان حسن نيته فيه في هذا التأليف، وقد تكلفت مناسبتة للترجمة، فقال كل بحسب ماظهر له. انتهى. وقد قيل: إنه أراد أن يقيم مقام الخطبة للكتاب، لأن في سياقه أن عمر قاله على المنبر بمحض الصحابة، فإذا صلح أن يكون في خطبة المنبر صلح أن يكون في خطبة الكتاب. وحكى الملب أن النبي ﷺ خطب به حين قدم المدينة مهاجراً، فناسب إيراده في بدء الوحي، لأن الأحوال التي كانت قبل الهجرة كانت كالمقدمة لها لأن بالهجرة افتتح الأذن في قتال المشركين، ويعقبه النصر والظفر والفتح انتهى. وهذا وجه حسن، إلا أني لم أر ما ذكره من كونه ﷺ خطب به أول ما هاجر - منقولاً. وقد وقع في باب ترك الحيل بلفظ: سمعت رسول الله ﷺ يقول «يا أيها الناس إنما الأعمال بالنية، الحديث، ففي هذا إيماء إلى أنه كان في حال الخطبة، أما كونه كان في ابتداء قدومه إلى المدينة فلم أر ما يدل عليه، ولعل قائله استند إلى ما روى في قصة مهاجر أم قيس، قال ابن دقيق العيد: نقلوا أن رجلاً هاجر من مكة إلى المدينة لا يريد بذلك فضيلة الهجرة وإنما هاجر ليتزوج امرأة تسمى أم قيس، فلماذا خص في الحديث ذكر المرأة دون سائر ما ينوب به، انتهى. وهذا لو صح لم يستلزم البداء بذكره أول الهجرة النبوية. وقصة مهاجر أم قيس رواها سعيد بن منصور قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله بن ابن مسعود قال: من هاجر يبتغي شيئاً قائماً له ذلك، هاجر رجل ليتزوج امرأة يقال لها أم قيس فكان يقال له مهاجر أم قيس. ورواه الطبراني من طريق أخرى عن الأعمش بلفظ: كان فينا رجل خطب امرأة يقال لها أم قيس فأبى أن تزوجه حتى يهاجر فهاجر فزوجها، فكنا نسميه مهاجر أم قيس. وهذا اسناد صحيح على شرط الشيخين، لكن ليس فيه أن حدثت الأعمال سيق بسبب ذلك، ولم أر في شيء من الطرق ما يقتضى التصريح بذلك. وأيضاً فلو أراد البخارى إقامته مقام الخطبة فقط لإلا ابتداء به نيمنا وترغيباً في الاخلاص لكان سياقه قبل الترجمة كما قال الاسماعيلى وغيره. ونقل ابن بطال عن أبي عبد الله بن النجار قال: التوبيع يتعلق بالآية والحديث معاً، لأن الله تعالى أوحى إلى الأنبياء ثم إلى محمد ﷺ أن الأعمال بالنيات لقوله تعالى ﴿وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين﴾.

وقال أبو العالية في قوله تعالى ﴿ شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا ﴾ قال وصاهم بالاخلاص في عبادته . وعن أبي عبد الملك البوني قال : مناسبة الحديث للترجمة أن بدء الوحي كان بالنية ، لأن الله تعالى فطر محمدا على التوحيد وبغض إليه الأوثان ووهب له أول أسباب النبوة وهي الرؤيا الصالحة ، فلما رأى ذلك أخلص إلى الله في ذلك فكان يتعبد بغار حراء فقبل الله عمله وأتم له النعمة . وقال الملهب ما حصله : قصد البخاري الإخبار عن حال النبي ﷺ في حال مشتهه وأن الله بغض إليه الأوثان وحجب إليه خلال الخير ولزوم الوحدة فرارا من قرناء سوء ، فلما لزم ذلك أعطاه الله على قدر نيته ووهب له النبوة كما يقال الفوائح عنوان الخواتم . ولخصه بنحو من هذا القاضي أبو بكر بن العربي . وقال ابن المنير في أول التراجم : كان مقدمة النبوة في حق النبي ﷺ الهجرة إلى الله تعالى بالخلوة في غار حراء فناسب الاقتراح بحديث الهجرة . ومن المناسبات البديعة الوجيزة ما تقدمت الإشارة إليه أن الكتاب لما كان موضوعا لجمع وحى السنة صدره بيده الوحي ، ولما كان الوحي لبيان الأعمال الشرعية صدره بحديث الأعمال ، ومع هذه المناسبات لا يليق الجزم بأنه لا تعلق له بالترجمة أصلا ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم . وقد تواتر النقل عن الأئمة في تعظيم قدر هذا الحديث : قال أبو عبد الله ليس في أخبار النبي ﷺ شيء أجمع وأغنى وأكثر فائدة من هذا الحديث . واتفق عبد الرحمن بن مهدي والشافعي فيما نقله البيهقي عنه وأحمد بن حنبل وعلى بن المديني وأبو داود والترمذي والدارقطني وحزرة الكناشي على أنه ثلث الإسلام ، ومنهم من قال ربعة ، واختلفوا في تعيين الباقي . وقال ابن مهدي أيضا : يدخل في ثلاثين بابا من العلم ، وقال الشافعي : يدخل في سبعين بابا ، ويحتمل أن يريد بهذا العدد المائة . وقال عبد الرحمن بن مهدي أيضا : ينبغي أن يجعل هذا الحديث رأس كل باب . ووجه البيهقي كونه ثلث العلم بأن كسب العبد يقع بقلبه ولسانه وجوارحه ، فالثية أحد أقسامها الثلاثة وأرجحها ، لأنها قد تكون عبادة مستقلة وغيرها يحتاج إليها ، ومن ثم ورد : نية المؤمن خير من عمله ، فإذا نظرت إليها كانت خير الأسرين . وكلام الإمام أحمد يدل على أنه أراد بكونه ثلث العلم أنه أحد القواعد الثلاث التي ترد إليها جميع الأحكام عنده ، وهي هذا ود من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد ، والحلال بين والحرام بين ، الحديث . ثم إن هذا الحديث متفق على صحته أخرجه الأئمة المشهورون إلا الموطأ ، وهم من زعم أنه في الموطأ مقفرا بتخريج الشيخين له والنسائي من طريق مالك ، وقال أبو جعفر الطبري : قد يكون هذا الحديث على طريقة بعض الناس مردودا لكونه فردا ، لأنه لا يروى عن عمر إلا من رواية علقمة ولا عن علقمة إلا من رواية محمد بن إبراهيم ولا عن محمد بن إبراهيم إلا من رواية يحيى بن سعيد ، وهو كما قال ، فإنه إنما اشتهر عن يحيى بن سعيد وتقرده به من فوقه وبذلك جزم الترمذي والنسائي والبراء وابن السكن وحزرة بن محمد الكناشي ، وأطلق الخطابي نفي الخلاف بين أهل الحديث في أنه لا يعرف إلا بهذا الاستناد ، وهو كما قال لكن بقيد : أحدهما الصحة لأنه ورد من طرق معلولة ذكرها الدارقطني وأبو القاسم ابن منده وغيرهما ، ثانيهما السياق لأنه ورد في معناه عدة أحاديث صحت في مطلق الثية كحديث عائشة وأم سلمة عند مسلم . يبعثون على نياتهم ، وحديث ابن عباس : ولكن جهادية ، وحديث أبي موسى : من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله ، متفق عليهما وحديث ابن مسعود : رب قاتل بين الصفتين الله أعلم بنية ، أخرجه أحمد وحديث عبادة : من غزا وهو لا ينوي إلا عقلا فله مانوى ، أخرجه النسائي ، إلى غير ذلك مما يتعسر حصره ، وعرف بهذا التقرير غلط من زعم أن حديث عمر متواتر ، إلا إن حل على التواتر المعنوي فيحتمل . ثم قد تواتر عن يحيى بن سعيد : لحكي محمد بن علي بن سعيد النقاش الحافظ أنه رواه عن يحيى مائتان وخمسون نقسا ، وسرد أسماهم أبو القاسم بن منده لما جاوز الثلاثمائة ، وروى أبو موسى المديني عن بعض مشايخه مذاكرة عن الحافظ أبي إسماعيل الأنصاري المروى قال : كتبت من حديث سبعة من أصحاب يحيى . قلت : وأنا أستبعد صحة هذا ، فقد تقيت طرفة من الروايات المشهورة والأجزاء المشهورة منذ طلبت الحديث إلى وقتي هذا فا قدرت على تكميل المائة ، وقد

تعبه طرق غيره فوات على ما تفل من قدم ، كما سأتى مثال لذلك فى الكلام على حديث ابن عمر فى غسل الجمعة لئلا شاء الله تعالى . قوله ( على المتبر ) بكسر الميم ، واللام للمبد ، أى منبر المسجد النبوى ، ووقع فى رواية حماد بن زيد عن يحيى فى ترك الحيل : سمعت عمر يخطب . قوله ( إنما الأعمال بالنيات ) كذا أوردنا ، وهو من مقابلة الجمع بالجمع ، أى كل عمل نيته . وقال الحوفي (١) كأنه أشار بذلك إلى أن النية تنوع كما تنوع الأعمال كمن قصد بعمله وجه الله أو تحصيل موعوده أو الاتقاء لوعده . ووقع فى معظم الروايات بأفراد النية ، ووجهه أن على النية القلب وهو متحد فناسب أفرادها ، بخلاف الأعمال فإنها متعلقة بالظواهر وهى متعددة فناسب جمعها ، ولأن النية ترجع إلى الاخلاص وهو واحد للواحد الذى لا شريك له . ووقع فى صحيح ابن حبان بلفظ « الأعمال بالنيات » بخذف « إنما » وجمع الأعمال والنيات ، وهى ما وقع فى كتاب الشهاب للفضاضى (٢) ووصله فى مسنده كذلك ، وأنكره أبو موسى المدنى كما نقله النورى وأقره ، وهو متعب برواية ابن حبان ، بل وقع فى رواية مالك عن يحيى عند البخارى فى كتاب الايمان بلفظ « الأعمال بالنية » ، وكذا فى المتن من رواية الثورى ، وفى الهجرة من رواية حماد بن زيد ، ووقع عنده فى التكاثر بلفظ « العمل بالنية » ، بأفراد كل منهما . والنية بكسر النون وتشديد التحتانية على المشهور ، وفى بعض اللغات بتخفيفها . قال الكرماتى قوله « إنما الأعمال بالنيات » ، هذا التركيب يفيد الحصر عند المحققين ، واختلف فى وجه إفادته فقليل لأن الأعمال جمع على بالآلف واللام مفيد للاستغراق ، وهو مستلزم للقصر لأن معناه كل عمل بنية فلا عمل إلا بنية ، وقيل لأن إنما للحصر ، وهل إفادته له بالمنطوق أو بالمفهوم ، أو تفيد الحصر بالوضع أو العرف ، أو تفيد الحقيقة أو المجاز ؟ ومقتضى كلام الإمام وأتباعه أنها تفيد بالمنطوق وضما حقيقيا ، بل نقله شيخنا شيخ الاسلام عن جميع أهل الأصول من المذاهب الأربعة إلا اليسير كالآمدى ، وعلى العكس من ذلك أهل العربية ، واحتج بعضهم بأنها لو كانت للحصر لما حسن إنما قام زيد فى جواب هل قام عمرو ، أوجب بأنه يصح أنه يقع فى مثل هذا الجواب ما قام إلا زيد وهى للحصر اتفاقا ، وقيل : لو كانت للحصر لاستوى إنما قام زيد مع ما قام إلا زيد ؛ ولا تردد فى أن الثانى أقوى من الاول ، وأوجب بأنه لا يلزم من هذه القوة نفي الحصر فقد يكون أحد اللفظين أقوى من الآخر مع اشتراكهما فى أصل الوضع كسوف والسين . وقد وقع استعمال إنما موضع استعمال النفي والاستثناء كقوله تعالى ( إنما تجزون ما كنتم تعملون ) وكقوله ( وما تجزون الا ما كنتم تعملون ) وقوله ( إنما على رسولنا البلاغ المبين ) وقوله ( ما على الرسول الا البلاغ ) ومن شواهد قول الأصبغى :

ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاثر

يعنى ما ثبت العزة إلا لمن كان أكثر حصى . واختلفوا : هل هى بسيطة أو مركبة ، فرجحوا الاول ، وقد يرجح الثانى ، ويجاب عما أورد عليه من قولهم إن لسان اللاتبات وما لثنى فيستلزم اجتماع المتضادين على صدد واحد بأن يقال مثلا : أصلهما كان اللاتبات والنثى ، لكنهما بعد التركيب لم يبقيا على أصلهما بل أفادا شيئا آخر ، أشار إلى ذلك الكرماتى قال : وأما قول من قال إفادة هذا السياق للحصر من جهة أن فيه تأكيداً كيداً بعد تأكيد وهو المستقار من إنما ومن الجمع فتعقب بأنه من باب إيهام العكس ، لأن غائله لما رأى أن الحصر فيه تأكيد على تأكيد ظن أن كل ما وقع كذلك يفيد الحصر . وقال ابن دقيق العيد : استدلل على إفادة إنما للحصر بان ابن عباس استدلل على أن الربا لا يكون إلا فى النسبة بحديث « إنما الربا فى النسبة » ، وعارضه جماعة من الصحابة فى الحكم ولم يخالفوه فى فهمه فكان كالاتفاق منهم على أنها تفيد الحصر . وتعقب باحتمال أن يكونوا تركوا المعارضة بذلك تنزلاً . وأما من قال



يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اعْتِدَادُهُمْ عَلَى قَوْلِهِ «لَا رِبَا إِلَّا فِي النَّسِيبَةِ» لَوُرُودِ ذَلِكَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ ، فَلَا يَفِيدُ ذَلِكَ فِي رَدِّ إِفَادَةِ الْحَصْرِ ، بَلْ يَقْرَهُ وَيُشْعَرُ بِأَن مَفَادَ الصِّغَتَيْنِ عِنْدَهُمْ وَاحِدٌ ، وَإِلَّا مَا اسْتَعْمَلُوا هَذِهِ مَوْضِعَ هَذِهِ . وَأَوْضَحَ مِنْ هَذَا حَدِيثُ «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» ، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَيْهِ لَمْ يَمَارِضُهُمُ الْجُبُورُ فِي فِهْمِ الْحَصْرِ مِنْهُ ، وَإِنَّمَا عَارِضُهُمْ فِي الْحُكْمِ مِنْ أَدْلَةٍ أُخْرَى كَحَدِيثِ «إِذَا تَنَقَّى الْخَتَانَانِ» ، وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : إِنَّمَا لَفْظُ لَا يَفَارِقُهُ الْمُبَالَغَةُ وَالتَّأَكُّيدُ حَيْثُ وَقَعَ ، وَيَصْلُحُ مَعَ ذَلِكَ لِلْحَصْرِ أَنْ دَخَلَ فِي قِصَّةِ سَاعِدَتِهِ عَلَيْهِ ، لِجَلِّ وَرُودِهِ لِلْحَصْرِ بِجَازَا حِجَاجًا إِلَى قَرِيْبَةٍ ، وَكَلَامُهُ غَيْرُهُ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ وَأَنْ أَوَّلَ وَرُودِهِمَا لِلْحَصْرِ ، لَكِنْ قَدْ يَكُونُ فِي شَيْءٍ غَضُوصٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى «إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ» فَهُوَ سَبَقَ بِاعْتِبَارِ مُنْكَرَى الْوَحْدَانِيَّةِ ، وَإِلَّا فَلَهُ سَبْحَانَهُ صِفَاتُ أُخْرَى كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى «إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ» فَهُوَ سَبَقَ بِاعْتِبَارِ مُنْكَرَى الرِّسَالَةِ ، وَإِلَّا فَلَهُ ﷺ صِفَاتُ أُخْرَى كَالْبَشَارَةِ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ . وَهِيَ - فَمَا يُقَالُ - السَّبَبُ فِي قَوْلِ مَنْ مَنَعَ إِفَادَتَهَا لِلْحَصْرِ مُطْلَقًا . (تَكْوِيلٌ) : الْأَعْمَالُ قَتْنُ حَامِلِينَ . وَالتَّقْدِيرُ : الْأَعْمَالُ الصَّادِرَةُ مِنَ الْمُكْتَلِفِينَ ، وَعَلَى هَذَا هَلْ تَخْرُجُ أَعْمَالُ الْكَفَّارِ ؟ الظَّاهِرُ الْإِخْرَاجُ ، لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَعْمَالِ أَعْمَالُ الْعِبَادَةِ وَهِيَ لَا تَصِحُّ مِنَ الْكَافِرِ وَإِنْ كَانَ مُخَاطَبًا بِهَا مُعَاقِبًا عَلَى تَرْكِهَا ، وَلَا يَرُدُّ الْعَتَقُ وَالصَّدَقَةُ لَانْهَمَا بِدَلِيلٍ آخَرَ . قَوْلُهُ (بِالْثَّبَاتِ) الْبَاءُ لِلصَّاحِبَةِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلْسَّبِيَةِ بِمَعْنَى أَنَّهَا مَقْرُومَةٌ لِلْعَمَلِ فَكَانَتْ سَبَبًا فِي إِجْعَادِهِ ، وَعَلَى الْأَوَّلِ فَهِيَ مِنْ نَفْسِ الْعَمَلِ فَيَشْتَرِطُ أَنْ لَا تَتَخَلَّفَ عَنْ أَوَّلِهِ . قَالَ الزَّوْزِيُّ : الثَّبَتُ الْقَصْدُ ، وَهِيَ عَزِيْمَةُ الْقَلْبِ . وَتَعْقِبُهُ الْكِرْمَانِي بِأَنَّ عَزِيْمَةَ الْقَلْبِ قَدْرُ زَائِدٍ عَلَى أَصْلِ الْقَصْدِ . وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ هَلْ هِيَ رُكْنٌ أَوْ شَرْطٌ ؟ وَالْمُرْجِعُ أَنْ يُجْعَلَهَا ذِكْرًا فِي أَوَّلِ الْعَمَلِ رُكْنًا ، وَاسْتَصْحَابُهَا حَكْمًا بِمَعْنَى أَنْ لَا يَأْتِيَ بِمَنَافٍ شَرْعًا شَرْطٌ . وَلَا يَدُ مِنْ مَحْذُوفٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ ، فَقِيلَ يَتَعَبَّرُ وَقِيلَ تَسْكُلُ وَقِيلَ تَصَحُّ وَقِيلَ تَحْصُلُ وَقِيلَ تَسْتَقِرُّ . قَالَ الطَّبْرِيُّ : كَلَامُ الشَّارِحِ مَحْمُولٌ عَلَى بَيَانِ الشَّرْعِ ، لِأَنَّ الْمُخَاطَبِينَ بِذَلِكَ هُمُ أَهْلُ اللِّسَانِ ، فَكَانَتْهُمْ خُوطُبًا بِمَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ إِلَّا مِنْ قَبْلِ الشَّارِحِ ، فَيَتَعَيَّنُ الْحُلُّ عَلَى مَا يَفِيدُ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ . وَقَالَ الْبِيضَاوِيُّ : الثَّبَتُ عِبَارَةٌ عَنْ انْبِعَاطِ الْقَلْبِ نَحْوًا يَرَاهُ مُوَافَقًا لِفَرْضٍ مِنْ جَلْبِ قَتْعٍ أَوْ دَفْعٍ ضَرَحًا أَوْ مَالًا ، وَالشَّرْعُ خَصَصَهُ بِالْإِرَادَةِ الْمُتَوَجِّهَةِ نَحْوَ الْفِعْلِ لَا بِتَبَوُّهِ رِضَاءِ اللَّهِ وَامْتِنَالِ حِكْمِهِ . وَالثَّبَتُ فِي الْحَدِيثِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ لِيَحْسُنَ تَطْيِيقُهُ عَلَى مَا بَعْدَهُ وَتَقْسِيمُهُ أَحْوَالِ الْمُهَاجِرِ ، فَهُوَ تَفْصِيلٌ لِمَا أَجْمَلَ ، وَالْحَدِيثُ مَتْرُوكٌ الظَّاهِرُ لِأَنَّ الذَّوَاتَ غَيْرَ مُتَقَيِّمَةٍ ، إِذِ التَّقْدِيرُ : لَا عَمَلَ إِلَّا بِالثَّبَتِ ، فَلَيْسَ الْمُرَادُ نِيَّ ذَاتِ الْعَمَلِ لِأَنَّهُ قَدْ يَوْجَدُ بِغَيْرِ نِيَّةٍ ، بَلِ الْمُرَادُ نِيَّ أَحْكَامِهَا كَالصَّحَّةِ وَالْجَوَالِ ، لَكِنْ الْحُلُّ عَلَى نِيَّ الصَّحَّةِ أَوَّلَى لِأَنَّهُ أَشْبَهَ بِنِيَّ الشَّيْءِ نَفْسَهُ ، وَلِأَنَّ اللَّفْظَ دَلَّ عَلَى نِيَّ الذَّاتِ بِالتَّصْرِيحِ وَعَلَى نِيَّ الصِّفَاتِ بِالتَّبَعِ ، فَلَمَّا مَنَعَ الدَّلِيلُ نِيَّ الذَّاتِ بَقِيَ دَلَالَتُهُ عَلَى نِيَّ الصِّفَاتِ مُسْتَمِرَّةً . وَقَالَ شَيْخُنَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ : الْأَحْسَنُ تَقْدِيرُ مَا يَقْتَضِي أَنَّ الْأَعْمَالَ تَتَّبِعُ الثَّبَتَ ، لِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ «فَنَ كَانَتْ مَجْرُوتَةً» إِلَى آخِرِهِ . وَعَلَى هَذَا يَقْدَرُ الْمَحْذُوفُ كَوْنًا مُطْلَقًا مِنْ اسْمِ فَاعِلٍ أَوْ فِعْلٍ . ثُمَّ لَفْظُ الْعَمَلِ يَتَنَاوَلُ فِعْلَ الْمَجَازِ حَتَّى اللِّسَانَ قَدْ تَدَخَّلَ الْأَقْوَالُ . قَارِ ابْنَ دَقِيقِ الْعِيدِ : وَأَخْرَجَ بَعْضُهُمُ الْأَقْوَالَ وَهُوَ بَعِيدٌ ، وَلَا تَرُدُّ عِنْدِي فِي أَنَّ الْحَدِيثَ يَتَنَاوَلُهَا . وَأَمَّا التَّرْوِكُ فَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ فِعْلَ كَفَ لَكِنْ لَا يَطْلُقُ عَلَيْهَا لَفْظُ الْعَمَلِ . وَقَدْ تَعَقَّبَ عَلَى مَنْ يَسْمِي الْقَوْلَ عَمَلًا لِكَوْنِهِ عَمَلُ اللِّسَانِ بِأَنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يَعْمَلُ عَمَلًا فَقَالَ قَوْلًا لَا يَحْتَسِبُ . وَأَجِيبُ بِأَنَّ مَرْجِعَ الْيَمِينِ إِلَى الْعَرَفِ ، وَالْقَوْلُ لَا يَسْمِي عَمَلًا فِي الْعَرَفِ وَلِهَذَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ . وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْقَوْلَ لَا يَدْخُلُ فِي الْعَمَلِ حَقِيقَةً وَيَدْخُلُ بِجَازَا ، وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى «وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ» وَبَعْدَ قَوْلِهِ «زَخَرَفَ الْقَوْلَ» . وَأَمَّا عَمَلُ الْقَلْبِ كَالثَّبَتِ فَلَا يَتَنَاوَلُهَا الْحَدِيثُ لِثَلَاثِ أَيْدِمِ التَّسْلِيلِ ، وَالْمَعْرِفَةُ وَفِي تَنَاوُلِهَا نَظَرٌ ، قَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ مَحَالٌ لِأَنَّ الثَّبَتَ قَصْدُ الْمُنَوَّى ، وَإِنَّمَا يَقْصِدُ الْمَرْءُ مَا يَعْرِفُ فَلْيُزِمُ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا قَبْلَ الْمَعْرِفَةِ . وَتَعْقِبُهُ شَيْخُنَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ سِرَاجُ الدِّينِ الْبَلْقَيْنِيُّ بِمَا حَاصِلُهُ : إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْمَعْرِفَةِ مَعْلُوقَ الشُّعُورِ فَسَلِمَ ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ النَّظَرُ فِي الدَّلِيلِ فَلَا ، لِأَنَّ كُلَّ ذِي عَقْلٍ يَشْعُرُ مِثْلًا بِأَنَّ لَهُ مِنْ يَدِيرِهِ ، فَآذَا أَخَذَ فِي النَّظَرِ فِي الدَّلِيلِ عَلَيْهِ لِيَتَحَقَّقَ لَمْ

تكن النية حينئذ محلا . وقال ابن دقيق العيد : الذين اشترطوا النية قدروا صحة الأعمال ، والذين لم يشترطوها قدروا كمال الأعمال ، ورجح الأول بأن الصحة أكثر لزوما للحقيقة من الكمال فالحل عليها أولى . وفي هذا الكلام إيهام أن بعض العلماء لا يرى باسقاط النية ، وليس الخلاف بينهم في ذلك إلا في الرسائل ، وأما المقاصد فلا اختلاف بينهم في اشتراط النية لها ، ومن ثم عالج الحنفية في اشتراطها للوضوء ، وخالف الأوزاعي في اشتراطها في التيمم أيضا . نعم بين العلماء اختلاف في اقتران النية بأول العمل كما هو معروف في مبسوطات الفقه (تكميل) : الظاهر أن الألف واللام في النيات معاينة للضمير ، والتقدير الأعمال بنياتها ، وعلى هذا فبدل على اعتبار نية العمل من كونه مثلا صلاة أو غيرها ، ومن كونها فرضا أو قفلا ، ظهرا مثلاً أو عصرا ، مقصورة أو غير مقصورة . وهل يحتاج في مثل هذا إلى تعيين العدد ؟ فيه بحث . والراجع الاكتفاء بتعيين العبادة التي لا تنفك عن العدد المعين ، كالمسافر مثلاً ليس له أن يقصر إلا بنية القصر ، لكن لا يحتاج إلى نية ركعتين لأن ذلك هو مقتضى القصر والله أعلم . قوله ( وإنما لكل امرئ ما نوى ) قال القرطبي : فيه تحقيق لاشتراط النية والاخلاص في الأعمال ، فنجح إلى أنها مؤكدة ، وقال غيره : بل تفيد غير ما أفادته الأولى ، لأن الأولى نهت على أن العمل يتبع النية ويصاحبها ، فيرتب الحكم على ذلك . والثانية أفادت أن العامل لا يحصل له إلا ما نواه . وقال ابن دقيق العيد : الجلة الثانية تقتضي أن من نوى شيئا يحصل له ، يعني إذا عمله بشرائطه أو حال دون عمله له ما يعذر شرعا بعدم عمله ، وكل ما لم ينو له يحصل له . ومراده بقوله ما لم ينو أي لا خصوصا ولا عموما ، أما إذا لم ينو شيئا خصوصا لكن كانت هناك نية عامة تشملها فهذا ما اختلفت فيه أقطار العلماء . ويتخرج عليه من المسائل ما لا يحصى . وقد يحصل غير المنوى لمدركه آخر كن دخل المسجد فصلي الفرض أو الراتبة قبل أن يقعد فانه يحصل له تحية المسجد نواها أو لم ينوها ، لأن القصد بالتحية شغل البقعة وقد حصل ، وهذا بخلاف من اغتسل يوم الجمعة عن الجنابة فانه لا يحصل له غسل الجمعة على الراجح ، لأن غسل الجمعة ينظر فيه إلى التعلل لا إلى محض التنظيف فلا بد فيه من القصد إليه ، بخلاف تحية المسجد والله أعلم . وقال النووي : أفادت الجلة الثانية اشتراط تعيين المنوى كن عليه صلاة فائتة لا يكفي أن ينوي الفائتة فقط حتى يعينها ظهرا مثلاً أو عصرا ، ولا ينبغي أن محله ما إذا لم تنحصر الفائتة . وقال ابن السمعاني في أماليه : أفادت أن الأعمال الخارجة عن العبادة لا تفيد الثواب إلا إذا نوى بها فاعلمها القربة ، كالأكل إذا نوى به القوة على الطاعة . وقال غيره : أفادت أن النية لا تدخل في النية ، فإن ذلك هو الأصل ، فلا يرد مثل نية الولي عن الصبي ونظائره فانها على خلاف الأصل . وقال ابن عبد السلام : الجلة الأولى لبيان ما يعتبر من الأعمال ، والثانية لبيان ما يترتب عليها . وأفاد أن النية لا تشترط في العبادة التي لا تتميز بنفسها ، وأما ما يتميز بنفسه فانه ينصرف بصورته إلى ما وضع له . وذكر الأدعية والتلاوة لأنها لا تتردد بين العبادة والعادة . ولا ينبغي أن ذلك إنما هو بالنظر إلى أصل الوضع ، أما ما حدث فيه عرف كالتمسك للتعجب فلا ، ومع ذلك فلو قصد بالذكر القربة إلى الله تعالى لكن أكثر ثوابا ، ومن ثم قال الغزالي : حركة اللسان بالذكر مع الغفلة عنه تحصل الثواب ، لأنه خير من حركة اللسان بالنية ، بل هو خير من السكوت مطلقا ، أي المجرى عن التفكير . قال : وإنما هو ناقص بالنسبة إلى عمل القلب انتهى . ويؤيده قوله عليه السلام : « في بضع أحدكم صدقة » ثم قال في الجواب عن قولهم « يأتي أحدنا شهوته ويؤجر » : « أرأيت لو وضعها في حرام » . وأورد على إطلاق الغزالي أنه يلزم منه أن المرء يثاب على فعل مباح لأنه خير من فعل الحرام ، وليس ذلك مراده . وخص من عموم الحديث ما يقصد حصوله في الجلة فانه لا يحتاج إلى نية تحصى كتمية المسجد كما تقدم ، ومن مات زوجا فلم يبلغها الخبر إلا بعد مدة العدة فإن عدتها تنقضي . لأن المقصود حصول برائة الرحم وقد وجدت ، ومن ثم لم يحتج المتروك إلى نية . ونازع الكرماني في إطلاق الشيخ محي الدين كون المتروك لا يحتاج إلى نية بأن الترك فعل وهو كف النفس ، وبأن التروك إذا أريد بها تحصيل الثواب بامثال أمر الشاوخ فلا بد فيها من

قصد الترك ، وتعقب بأن قوله «ترك فعل» مختلف فيه ، ومن حق المستدل على المانع أن يأتي بأمر متفق عليه . وأما استدلاله الثاني فلا يطابق المورد ، لأن المبحوث فيه هل تازم النية في الترك بحيث يقع العقاب بتركها ؟ والذي أورده هل يحصل الثواب بدونها ؟ والتفاوت بين المقامين ظاهر . والتحقيق أن الترك المجرد لا ثواب فيه ، وإنما يحصل الثواب بالكف الذي هو فعل النفس ، فمن لم تحظر المعصية بياله أصلا ليس كمن خطرت فكف نفسه عنها خوفا من الله تعالى ، فرجع الحال إلى أن الذي يحتاج إلى النية هو العمل بجميع وجوهه ، لا الترك المجرد . والله أعلم

(تنبية) : قال الكرماني : إذا قلنا إن تقديم الخبر على المبتدأ يفيد القصر في قوله «وإنما لكل امرئ ما نوى» نوعان من الحصر : قصر المسند على المسند إليه إذ المراد إنما لكل امرئ ما نواه ، والتقديم المذكور . قوله (فن كانت هجرة إلى دنيا) كذا وقع في جميع الأصول التي اتصلت لنا عن البخاري بحذف أحد وجهي التقسيم وهو قوله «فن كانت هجرته إلى الله ورسوله الخ» قال الخطابي : وقع هذا الحديث في روايتنا وجميع نسخ أصحابنا مخروما قد ذهب شرطه ، ولست أدري كيف وقع هذا الإغفال ، ومن جهة من عرض من رواه ؟ فقد ذكره البخاري من غير طريق الحميدي مستوفى ، وقد رواه لنا الأثبات من طريق الحميدي تاما ، ونقل ابن التين كلام الخطابي مختصرا . وفهم من قوله مخروما أنه قد يريد أن في السند انقطاعا فقال من قبل نفسه لأن البخاري لم يلق الحميدي ، وهو ما يتعجب من اطلاقه مع قول البخاري «حدثنا الحميدي» وتكرار ذلك منه في هذا الكتاب ، وجزم كل من ترجمه بأن الحميدي من شيوخه في الفقه والحديث ، وقال ابن العربي في مشيخته : لا عذر للبخاري في إسقاطه لأن الحميدي شيخه فيه قد رواه في مسنده على تمام . قال : وذكر قوم أنه لعله استملا من حفظ الحميدي لحديثه هكذا حدث عنه كاسم أو حدثه به تاما فقط من حفظ البخاري . قال : وهو أمر مستبعد جدا عند من أطلع على أحوال القوم . وقال الداودي الشارح : الإسقاط فيه من لبخاري فوجوده في رواية شيخه وشيخ شيخه يدل على ذلك انتهى . وقد رويناه من طريق بشر بن موسى وأبي اسمعيل الترمذي وغير واحد عن الحميدي تاما ، وهو في مصنف قاسم بن أصبغ ومستخرجي أبي نعم<sup>(١)</sup> وصحح أبي عروثة من طريق الحميدي ، فإن كان الإسقاط من غير البخاري فقد يقال : لم اختار الابتداء بهذا السياق الناقص ؟ والجواب قد تقدمت الإشارة إليه ، وأنه اختار الحميدي لكونه أجل مشايخه المكين إلى آخر ما تقدم في ذلك من المناسبة ، وإن كان الإسقاط منه فالجواب ما قاله أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الحافظ في أجوبة له على البخاري : إن أحسن ما يجاب به هنا أن يقال : لعل البخاري قصد أن يجعل لكتابه صدرا يستفتح به على ما ذهب إليه كثير من الناس من استفتاح كتبهم بالخطب المتضمنة لمعان ما ذهبوا إليه من التأليف ، فكأنه ابتدأ كتابه بنية رد علمها إلى الله ، فإن علم منه أنه أراد الدنيا أو عرض إلى شيء من معانيها فيسجزيه بنيته . ونكب عن أحد وجهي التقسيم مجانبة للتركية التي لا يناسب ذكرها في ذلك المقام . انتهى ملخصا . وحاصله أن الجملة المحذوفة تشرح بالقرب المحضة ، والجملة المحذوفة لا يمكن أن يكون ما قصده يحصل القربة أولا ، فلما كان المصنف كالخبر عن حال نفسه في تصنيفه هذا بعبارة هذا الحديث حذف الجملة المشعرة بالقرب المحضة فرارا من التورية . وبقى الجملة المترددة المحتملة تفويضا للامر إلى ربه المطلع على سريره المجازي له بمقتضى نيته . ولما كانت عادة المصنفين أن يضمّنوا الخطب اصطلاحهم في مذاهبهم واختياراتهم ، وكان من رأى المصنف جواز اختصار الحديث والزوايا بالمعنى والتدقيق في الاستنباط وإثارة الأغصان على الأجل وترجيح الاسناد الوارد بالصريح المصرحة بالسماع على غيره استعمل جميع ذلك في هذا الموضع بعبارة هذا الحديث مثنا واستادا . وقد وقع في رواية حماد بن زيد في باب الهجرة تأخر قوله «فن كانت هجرة إلى الله ورسوله» عن قوله «فن كانت هجرة إلى دنيا يصيبها» ، فيحتمل أن

تكون رواية الحيدى وقعت عند البخارى كذلك فتكون الجملة المحذوفة هي الأخيرة كما جرت به عادة من يقتصر على بعض الحديث . وعلى تقدير أن لا يكون ذلك فهو مصير من لبخارى الى جواز الاختصار في الحديث ولو من اثباته . وهذا هو الراجح ، والله أعلم . وقال الكرماني في غير هذا الموضع : إن كان الحديث عند البخارى تاما لم خرمه في صدر الكتاب ، مع أن الحرم مختلف في جوازه ؟ قلت : لا جرم بالحرم ، لأن المقامات مختلفة ، فلهذا في مقام بيان أن الايمان بالنية واعتقاد القلب - سمع الحديث تاما ، وفي مقام أن الشروع في الأعمال إنما يصح بالنية سمع ذلك القدر الذي روى . ثم الحرم يحتمل أن يكون من بعض شيوخ البخارى لا منه . ثم إن كان منه غرمه ثم لأن المقصود يتم بذلك المقدار . فان قلت : فكان المناسب أن يذكر عند الحرم الشق الذي يتعلق بمقصوده ، وهو أن النية ينبغي أن تكون لله ورسوله . قلت : لعله نظر الى ما هو الغالب الكثير بين الناس . انتهى . وهو كلام من لم يطلع على شيء من أقوال من قدمت ذكره من الأئمة على هذا الحديث ، ولا سيما كلام ابن العربي . وقال في موضع آخر : إن إيراد الحديث تاما تارة وغير تام تارة إنما هو من اختلاف الرواة ، فكل منهم قد روى ما سمعه فلا خرم من أحد . ولكن البخارى يذكرها في المواضع التي يناسب كلا منها بحسب الباب الذي يضعه ترجمة له ، انتهى . وكأنه لم يطلع على حديث أخرجه البخارى بسند واحد من ابتدائه الى انتهائه فساق في موضع تاما وفي موضع مقتصرا على بعضه ، وهو كثير جدا في الجامع الصحيح ، فلا يراتب من يكون الحديث صناعته أن ذلك من تصرفه ، لأنه عرف بالاستقراء من صنيعه أنه لا يذكر الحديث الواحد في موضعين على وجهين . بل إن كان له أكثر من سند على شرطه ذكره في الموضع الثاني بالسند الثاني وهكذا ما بعده . وما لم يكن على شرطه بعلمه في الموضع الآخر تارة بالحزم إن كان صحيحا وتارة بغيره إن كان فيه شيء ، وما ليس له إلا سند واحد يتصرف في مثله بالاختصار على بعضه بحسب ما يتفق ، ولا يوجد فيه حديث واحد مذكور بتأمله سندا ومثنا في موضعين أو أكثر إلا نادرا ، فقد عني بعض من لقيته بتتبع ذلك لحصل منه نحو عشرين موضعا . قوله ( هجرته ) الهجرة البترك ، والهجرة الى الشيء الانتقال اليه عن غيره . وفي الشرع : ترك ما نهى الله عنه . وقد وقعت في الاسلام على وجهين : الأول الانتقال من دار الخوف الى دار الأمن كما في هجرى الحبشة وابتداء الهجرة من مكة الى المدينة ، الثاني الهجرة من دار الكفر الى دار الايمان وذلك بعد أن استقر النبي ﷺ بالمدينة وهاجر اليه من أمكنة ذلك من المسلمين . وكانت الهجرة اذ ذلك تختص بالانتقال الى المدينة ، انى أن فتح مكة فانقطع الاختصاص ، وبقي عموم الانتقال من دار الكفر لمن قدر عليه باقيا . فان قيل : الأصل تغاير الشرط . لجواب : فلا يقال مثلا من أطاع وأطاع إنما يقال مثلا من أطاع نجا ، وقد وقعنا في هذا الحديث متحدين ، فالجواب أن التغاير يقع تارة باللفظ وهو الأكثر ، وتارة بالمعنى وبهم ذلك من السياق ، ومن أمثله قوله تعالى ﴿ ومن تاب وعمل صالحا فإنه يتوب الى الله متابا ﴾ وهو مؤول على إرادة المعبود المستقر في النفس ، كقولهم أنت أنت أى الصديق الخالص ، وقولهم هم هم أى الذين لا يقدر قدرهم . وقول الشاعر : أنا أبو النجم وشعرى شعرى ، أو هو مؤول على إقامة السبب مقام المسبب لاشتهار السبب . وقال ابن مالك : قد يقصد بالخبر الفرد بيان الشهرة وعدم التغير فيتحذف بالمبتدأ لفظا كقول الشاعر :

خليلى خليلى دون ريب وربما لأن أمرؤ قولا فظن خليلا

وقد يفعل مثل هذا بجواب شرط كقولك من قصدنى فقد قصدنى . أى فقد قصد من عرف بانجاح قاصده ، وقال غيره : إذا اتحد لفظ المبتدأ والخبر والشرط والجزاء علم منهما المبالغة إما في التعظيم وإما في التحقير . قوله ( الى دنيا ) يضم الدال ، وحكى ابن قتيبة كسرهما ، وهي فعل من الدنو أى القرب ، سميت بذلك لسبقها للآخرى . وقيل سميت دنيا لدنوها الى الزوال . واختلفت في حقيقتها قليل ماعلى الارض من الهواء والجو ، وقيل كل المخلوقات من الجواهر والأعراض ، والاولى أولى . لكن يزداد فيه بما قبل قيام الساعة ، ويطلق على كل جزء منها مجازا . ثم إن لفظها

مقصود غير منون ، وحكى ترونها ، وعزاه ابن دحية الى رواية أبي الهيثم الكشميضى وضعفها ، وحكى عن ابن مغيرة أن أبا ذر الهروي في آخر أمره كان يحذف كثيرا من رواية أبي الهيثم حيث ينفرد ، لأنه لم يكن من أهل العلم . قلت : وهذا ليس على إطلاقه ، فإن في رواية أبي الهيثم مواضع كثيرة أصوب من رواية غيره ، كما سيأتى مبينا في مواضعه . وقال التيمي في شرحه : قوله دنیا هو تأنيث الأدنى ليس بمصروف ، لاجتماع الوصفية ولزوم حرف التأنيث . وتعب بأن لزوم التأنيث للألف المقصورة كاف في عدم الصرف ، وأما الوصفية فقال ابن مالك : استعمال دنیا منكرا فيه إشكال لأنها أفعل التفضيل ، فكان من حقها أن تستعمل باللام كالكبرى والحسنى ، قال : إلا أنها خلعت عنها الوصفية وأجريت مجرى ما لم يكن وصفاً قط ، ومثله قول الشاعر :

وإن دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا

وقال الكرماني : قوله الى يتعلق بالهجرة إن كان لفظ كانت تامه ، أو هو خبر لكانت إن كانت ناقصة . ثم أورد ما محصله : ان لفظ كان إن كان للأمر الماضي فلا يعلم ما الحكم بعد صدور هذا القول في ذلك . وأجلب بأنه يجوز أن يراد بلفظ كان الوجود من غير تقييد بزمان ، أو يقاس المستقبل على الماضي ، أو من جهة أن حكم المسكفين سواء . قوله ( يصيبها ) أى يحصلها ، لأن تحصيلها كاصابة الغرض بالسهم بجامع حصول المقصود . قوله ( أو امرأة ) قيل لتتصير عندها من الخاص بعد العام للاهتمام به . وتعقبه النووي بأن لفظ دنیا نكرة وهى لا تعم في الإثبات فلا يلزم دخول المرأة فيها . وتعقب بكونها في سياق الشرط فتم ، ونكتة الاهتمام الزيادة في التحذير ، لأن الافتتان بها أشد . وقد تقدم النقل عن حكي أن سبب هذا الحديث قصة مهاجر أم قيس ولم تقف على تسميته . ونقل ابن دحية أن اسمها قيلة بقال مفتوحة ثم تحتانية ساكنة ، وحكى ابن بطال عن ابن سراج أن السبب في تخصيص المرأة بالذكر أن العرب كانوا لا يزوجون المولى العربية ويراعون الكفافة في النسب ، فلما جاء الاسلام سوى بين المسلمين في مناهجهم فاجر كثير من الناس الى المدينة ليتزوج بها من كان لا يصل إليها قبل ذلك انتهى . ويحتاج الى نقل ثابت أن هذا المهاجر كان مولى وكانت المرأة عربية ، وليس ما نقاه عن العرب على إطلاقه بل قد زوج خلق كثير منهم جماعة من موالهم وحلفائهم قبل الاسلام ، وإطلاقه أن الاسلام أبطل الكفافة في مقام المنع . قوله ( فهجرت الى ما هاجر اليه ) يحتمل أن يكون ذكره بالضمير ليتناول ما ذكر من المرأة وغيرها ، وإنما أبرز الضمير في الجملة لئلا يفتى قبها وهى المحذوفة لقصد الالتئاذ بذكر الله ورسوله وعظم شأنهما ، بخلاف الدنيا والمرأة فإن السياق يشعر بالحث على الإعراض عنهما . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون قوله ( الى ما هاجر اليه ) متعلقا بالهجرة ، فيكون الخبر محذوفا ولتقدير فيجئة أو غير صحيحة مثلا ، ويحتمل أن يكون خبر فهجرت والجملة خبر المبتدأ الذى هو من كانت انتهى . وهذا الثانى هو الزاجح لأن الأول يقتضى أن تلك الهجرة مذمومة مطلقا ، وليس كذلك ، إلا إن حمل على تقدير شيء يقتضى التردد أو القصور عن الهجرة الخالصة كمن نوى هجرته مفارقة دار الكفر وتزوج المرأة معا فلا تكون قبحة ولا غير صحيحة ، بل هى ناقصة بالنسبة الى من كانت هجرته خالصة ، وإنما أشعر السياق بدم من فعل ذلك بالنسبة الى من طلب المرأة بصورة الهجرة الخالصة ، فأما من طلبها مضمومة الى الهجرة فإنه يثاب على قصد الهجرة لكن دون ثواب من أخلص ، وكذا من طلب التزويج فقط لا على صورة الهجرة الى الله لأنه من الأمر المباح الذى قد يثاب فاعله إذا قصد به القرابة كالأعناف . ومن أمثلة ذلك ما وقع في قصة إسلام أبي طلحة فيأرواه للنسائي عن أنس قال : تزوج أبو طلحة أم سليم فكان صداق ما بينهما الاسلام ، أسلت أم سليم قبل أبي طلحة فخطبها فقالت : لى قد أسلت ، فإن أسلت تزوجتك . فأسلم فتزوجته . وهو محمول على أنه رغب في الاسلام ودخله من وجهه وضم الى ذلك إرادة التزويج المباح فصار كمن نوى بصومه العبادة والحية ،

أو بطوافه العبادة وملازمة الغريم . واختار الغزالي فيها يتعلق بالثواب أنه إن كان القصد الدنيوي هو الأغلب لم يكن فيه أجر ، أو الديني أجر بقدره ، وإن تساوى افردد القصد بين الشئيين فلا أجر . وأما إذا نوى العبادة وخلطها بشئ مما يغير الاخلاص ففقد ثقل أبو جعفر بن جرير الطبري عن جمهور السلف أن الاعتبار بالابتداء ، فإن كان ابتداءه لله خالصا لم يضره ما عرض له بعد ذلك من إعجاب وغيره . والله أعلم . واستدل بهذا الحديث على أنه لا يجوز الإقدام على العمل قبل معرفة الحكم ، لأن فيه أن العمل يكون مستقيا إذا خلا عن النية ، ولا يصح نية فعل الشئ إلا بعد معرفة حكمه ، وعلى أن العاقل لا تكليف عليه ، لأن القصد يستلزم العلم بالمقصود والعاقل غير قاصد ، وعلى أن من صام تطوعا بنية قبل الزوال أن لا يحسب له إلا من وقت النية وهو مقتضى الحديث ، لكن تمسك من قال بانعطافها بدليل آخر ، ونظيره حديث « من أدرك من صلاة ركعة فقد أدركها ، أى أدرك فضيلة الجماعة أو الوقت ، وذلك بالانطاف الذي اقتضاه فضل الله تعالى ، وعلى أن الواحد الثقة إذا كان في مجلس جماعة ثم ذكر عن ذلك المجلس شيئا لا يمكن غفلتهم عنه ولم يذكره غيره أن ذلك لا يقدر في صدقه ، خلافا لما أعل بذلك ، لأن علقمة ذكر أن عمر خطب به على المنبر ثم لم يصح من جهة أحد عنه غير علقمة . واستدل بمضمومه على أن ما ليس بعمل لا يشترط النية فيه ، ومن أمثلة ذلك جمع التقديم فإن الراجح من حيث النظر أنه لا يشترط له نية ، بخلاف ما راجحه كثير من الشافعية وخالفهم شيخنا شيخ الاسلام وقال : الجع ليس بعمل ، وإنما العمل الصلاة . ويتوى ذلك أنه عليه الصلاة والسلام جمع في غزوة تبوك ولم يذكر ذلك للمؤمنين الذين معه ، ولو كان شرطاً لأعلمهم به ، واستدل به على أن العمل إذا كان مضافا إلى سبب ويجمع متعدده جنس أن نية الجنس تنكفي . كمن اعتق عن كفارة ولم يعين كونها عن ظهار أو غيره ، لأن معنى الحديث أن الأعمال بنياتها ، والعمل هنا القيام بالذي يخرج عن الكفارة اللازمة وهو غير محجوز إلى تعيين سبب ، وعلى هذا لو كانت عليه كفارة - وشك في سببها - أجزأه إخراجها بغير تعيين . وفيه زيادة النص على السبب ، لأن الحديث سبق في قصة المهاجر لتبويج المرأة ، فذكر الدنيا مع القصة زيادة في التحذير والتثنيير . وقال شيخنا شيخ الاسلام : فيه إطلاق العام وإن كان سببه خاصا ، فيستبطن منه الإشارة إلى أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وسيأتى ذكر كثير من فوائد هذا الحديث في كتاب الايمان حيث قال المصنف في الترجمة فدخل فيه العبادات والأحكام إن شاء الله تعالى ، وبالله التوفيق

٢ - باب \* ٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبره مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن الحارث بن هشام رضي الله عنه سأل رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله كيف يأتيك الوحي ؟ فقال رسول الله ﷺ « أحيانا يأتيني مثل صلصلة الجرس وهو أشده علي فيفصم عني وقد وعيت عنه ما قال ، وأحيانا يتمثل لي الملك رجلا فيكلمني فأبى ما يقول » . قالت عائشة رضي الله عنها : ولقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد فيفصم عنه وإن جديته لتنفصد عرقا [ الحديث ٢ - أطرافه ق : ٣١٥ ]

( الحديث الثاني ) من أحاديث بدء الوحي . قوله ( حدثنا عبد الله بن يوسف ) هو التميمي ، كان زل تيس من عمل مصر ، وأصله دمشق ، وهو من أئمن الناس في الموطأ ، كذا وصفه يحيى بن معين . قوله ( أم المؤمنين ) هو مأخوذ من قوله تعالى ﴿ وأزواجه أمهاتهم ﴾ أى في الاحترام وتحريم نكاحهن لا في غير ذلك مما اختلف فيه على الراجح ، ولما قيل للواحدة منهن أم المؤمنين للتغليب . وإلا فلا مانع من أن يقال لها أم المؤمنين على الراجح . قوله ( أن الحارث بن هشام ) هو المخزومي ، أخو أبي جهل شقيقه . أسلم يوم الفتح ، وكان من فضلا أصحابه ،

واستشهد في فتوح الشام . قوله ( سأل ) هكذا رواه أكثر الرواة عن هشام بن عروة ، فيحتمل أن تكون عائشة حضرت ذلك ، وعلى هذا اعتمد أصحاب الأطراف فأخرجوه في مسند عائشة . ويحتمل أن يكون الحارث أخبرها بذلك بعد فيكون من مرسل الصحابة ، وهو محكوم بوصله عند الجمهور . وقد جاء ما يؤيد الثاني ، ففي مسند أحد ومعجم البغوى وغيرهما من طريق عامر بن صالح الزبيري عن هشام عن أبيه عن عائشة عن الحارث بن هشام قال : سألت . وعامر فيه ضعف . لكن وجدت له متابعا عند ابن منده ، والشهور الأول . قوله ( كيف يأتيك الوحي ) يحتمل أن يكون المسئول عنه صفة الوحي نفسه . ويحتمل أن يكون صفة حامله أو ما هو أعم من ذلك ، وعلى كل تقدير فاستناد الإتيان إلى الوحي مجاز ، لأن الإتيان حقيقة من وصف حامله . واعترض الإسماعيلي فقال : هذا الحديث لا يصلح لهذه الترجمة ، وإنما المناسب لكيف يبدء الوحي الحديث الذي بعده ، وأما هذا فهو لكيفية إتيان الوحي لا لبده الوحي اه . قال الكرماني : لعل المراد منه السؤال عن كيفية ابتداء الوحي ، أو عن كيفية ظهور الوحي . فوافق ترجمة الباب . قلت : سياقه يشعر بخلاف ذلك لأننيانه بصيغة المستقبل دون الماضي . لكن يمكن أن يقال إن المناسبة تظهر من الجواب ، لأن فيه إشارة إلى انحصار صفة الوحي أو صفة حامله في الأمرين فيشمل حالة الابتداء ، وأيضا فلا أثر للتقديم والتأخير هنا ولو لم تظهر المناسبة ، فضلا عن أنا قدما أنه أراد البداء بالتحدث عن إمامي الحجاز فبدأ بمكة ثم ثنى بالمدينة . وأيضا فلا يلزم أن تتعلق جميع أحداث الباب ببدء الوحي ، بل يمكن أن يتعلق بذلك وبما يتعلق به وبما يتعلق بالآية أيضا ، وذلك أن أحداث الباب تتعلق بلفظ الترجمة وبما اشتملت عليه ، ولما كان في الآية أن الوحي اليه نظير الوحي إلى الأنبياء قبله ناسب تقديم ما يتعلق بها وهو صفة الوحي وصفة حامله إشارة إلى أن الوحي إلى الأنبياء لا تباين فيه ، لحسن إيراد هذا الحديث عقب حديث الأعمال الذي تقدم التقدير بأن تعلقه بالآية الكريمة أقوى تعلق ، والله سبحانه وتعالى أعلم . قوله ( أحيانا ) جمع حين يطلق على كثير الوقت وقليله ، والمراد به هنا مجرد الوقت . فكأنه قال : أوقانا بأيئني . وانتصب على الظرفية وعامله . بأيئني ، مؤخر عنه . وللصنف من وجه آخر عن هشام في بدء الخلق قال : كل ذلك يأتي الملك ، أي كل ذلك حالتان قدكرها . وروى ابن سعد من طريق أبي سلمة الماجشون أنه بلغه أن النبي ﷺ كان يقول : كان الوحي يأتيني على نحوين : يأتيني به جبريل فيلقيني على كما يبقى الرجل على الرجل ، فذاك ينفلت مني . ويأتيني في بيتي مثل صوت الجرس حتى يخاطب قلبي ، فذاك الذي لا ينفلت مني ، وهذا مرسل مع ثقة رجاله ، فإن صح فهو محمول على ما كان قبل نزول قوله تعالى ( لا تحرك به لسانك ) كما سيأتي ، فإن الملك قد تمثل رجلا في صور كثيرة ولم ينفلت منه ما أتاه به ، كما في قصة مجيئه في صورة دحية وفي صورة أعرابي وغير ذلك وكلها في الصحيح . وأورد على ما اقتضاه الحديث . وهو أن الوحي منحصر في الحالتين . حالات أخرى : إما من صفة الوحي كجيئه كدوى النحل ، والتفت في الزرع ، والألغام ، والرؤيا بالصالح ، والتكليم ليلة الأسراء بلا واسطة . وإما من صفة حامل الوحي كجيئه في صورته التي خلق عليها له ستامة جناح ، ورويته على كرسى بين السماء والأرض وقد سد الأفق . والجواب منع الحصر في الحالتين المقدم ذكرهما وحملها على الغالب ، أو حل ما يباينهما على أنه وقع بعد السؤال ، أو لم يتعرض لصفتي الملك المذكورتين لتدويرها ، فقد ثبت عن عائشة أنه لم يره كذلك إلا مرتين أو لم يأت في تلك الحالة بوحى أو أتاه به فكان على مثل صلصلة الجرس ، فانه بين بها صفة الوحي لاصفة حامله . وأما فتون الوحي فتوى النحل لا يعارض صلصلة الجرس ، لأن سماع النبى بالنسبة إلى الحاضرين - كما في حديث عمر - يسمع عنده كدوى النحل ، والصلصلة بالنسبة إلى النبي ﷺ ، فبها عمر يدوى النحل بالنسبة إلى السامعين ، وشبهه هو ﷺ بصلصلة الجرس بالنسبة إلى مقامه . وأما التفت في الزرع فيحتمل أن يرجع إلى إحدى الحالتين ، فإذا أتاه الملك في مثل صلصلة الجرس تفت حيثن في روعه . وأما الألغام فلم يقع السؤال عنه ، لأن السؤال وقع عن صفة الوحي الذي يأتي بحامل ، وكذا التكليم ليلة الأسراء .

وأما الرؤيا الصالحة فقال ابن بطال : لاترد ، لأن السؤال وقع عما ينفرد به عن الناس ، لأن الرؤيا قد يشركها فيها غيره اهـ . والرؤيا الصادقة وإن كانت جزءا من النبوة فهي باعتبار صحتها لا غير ، وإلا لساغ لصاحبها أن يسمى نبيا وليس كذلك ، ويحتمل أن يكون السؤال وقع عما ييقظة ، أو لكون حال المنام لا يخفى على السائل فالتعسر على ما يخفى عليه ، أو كان ظهور ذلك له يتبين في المنام أيضا على الوجهين المذكورين لا غير ، قاله الكرماني : وفيه نظر . وقد ذكر الحلي أن الوحي كان يأتيه على سبعة أربعين نوعا - فذكرها - وغالبها من صفات حامل الوحي ، ووجهها بما يدخل فيما ذكر ، وحديث : أن روح القدس نثقت في روعي ، أخرجه ابن أبي الدنيا في القناعة ، وصححه الحاكم من طريق ابن مسعود . قوله ( مثل صلصلة الجرس ) في رواية مسلم في مثل صلصلة الجرس ، والصلصلة بهمزتين مفتوحتين بينهما لام ساكنة : في الأصل صوت وتواء الحديد بعضه على بعض ، ثم أطلق على كل صوت له طنين ، وقيل : هو صوت متدارك لا يدرك في أول وهلة . والجرس الجليل الذي يعلق في رموس الدواب ، واستمعاقه من الجرس باسكان الزاء وهو الحس ، وقال الكرماني : الجرس انفوس صغير أو سطل في داخله قطعة نحاس يعلق منكوسا على البعير ، فإذا تحرك تحركت النحاسة فأصابت السطل فخلعت الصلصلة اهـ . وهو تطويل للتعريف بما لا طائل تحته . وقوله قطعة نحاس معترض لا يختص به وكذا البعير وكذا قوله منكوسا لأن تعليقه على تلك الصورة هو وضعه المستقيم . فان قيل : المحمود لا يشبه بالمذموم ، إذ حقيقة التشبيه إلحاق ناقص بكامل ، والمشبّه الوحي وهو محمود ، والمشبّه به صوت الجرس وهو مذموم لصحة تنبيه عنه والتفريق من مرافقة ما هو معلق فيه والاعلام بأنه لا تصحبه الملائكة كما أخرجه مسلم وأبو داود وغيرها ، فكيف يشبه ما فعله الملك بأمر تنفير منه الملائكة ؟ والجواب أنه لا يلزم في التشبيه تساوي المتشبه بالمشبه به في الصفات كلها ، بل ولا في أخص وصف له ، بل يكفي اشتراكهما في صفة ما . فالمقصود هنا بيان الجنس ، فذكر ما ألف السامعون سماعه تقريبا لأنفاسهم . والحاصل أن الصوت له جيتان : جهة قوة وجهة طنين ، فمن حيث القوة وقع التشبيه به ، ومن حيث الطرب وقع التنفير عنه وعلى بكونه مزارا للشيطان ، ويحتمل أن يكون النهي عنه وقع بعد السؤال المذكور وفيه نظر . قيل : والصلصلة المذكورة صوت الملك بالوحي . قال الخطابي : يريد أنه صوت متدارك يسمعه ولا يتبينه أول ما يسمعه حتى يفهمه بعد . وقيل : بل هو صوت خفيف أجنحة الملك . والحكمة في تقدمه أن يترجم سمعه الوحي فلا يبقى فيه مكان لغيره ، ولما كان الجرس لا تحصل صلواته إلا متداركة وقع التشبيه به دون غيره من الآلات ، وسيأتي كلام ابن بطال في هذا المقام في الكلام على حديث ابن عباس إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها ، الحديث عند تفسير قوله ( حتى إذا فرغ من أولهم ) في تفسير سورة سبأ إن شاء الله تعالى . قوله ( وهو أشده ) يفهم منه أن الوحي كله شديد ، ولكن هذه الصفة أشدها ، وهو واضح ، لأن الفهم من كلام مثل الصلصلة أشكل من فهم من كلام الرجل بالتخاطب المعهود ، والحكمة فيه أن العادة جرت بالمناصفة بين القائل والسماع ، وهي هنا إما بأنصاف السامع بوصف القائل بظاهرة الروحانية وهو النوع الأول ، وإما بأنصاف القائل بوصف السامع وهو البشرية وهو النوع الثاني ، والأول أشد بلا شك . وقال شيخنا شمس الإسلام البلقيني : سبب ذلك أن الكلام العظيم له مقدمات تؤذن بتعظيمه للاهتمام به كما سيأتي في حديث ابن عباس وكان علاج من التنزيل شدة قال وقال بعضهم : وإنما كان شديدا عليه ليستجمع قلبه فيكون أوعى لما سمع اهـ . وقيل إنه إنما كان ينزل هكذا إذا نزلت آية رعيد أو تهديد . وهذا فيه نظر ، والظاهر أنه لا يختص بالقرآن كما سيأتي بيانه في حديث يعلى بن أمية في قصة لابس الجبة المتضمن بالطيب في الحج ، فإن فيه أنه رآه يتبع حال نزول الوحي عليه وإنه ليغظ ، وفائدة هذه الشدة ما يرتب على المشقة من زيادة الزاني والدرجات . قوله ( فيفصم ) ففتح أوله وسكون الفاء وكسر للمهمة أي يقلع ويبتلي ما يبتلى ، ويروي بضم أوله من الرباعي ، وفي رواية لأبي ذر بضم أوله وفتح الصاد



على البناء للجوهر ، وأصل الفصم القطع ، ومنه قوله تعالى ﴿ لا انضمام لها ﴾ ، وقيل الفصم بالفاء القطع بلا إبانة وبالفتاح القطع بإبانة ، فذكر بالفصم إشارة إلى أن الملك فارقة ليمود ، والجامع بينهما بقاء العلقة . قوله ( وقد وعيت عنه ما قال ) أى القول الذى جاء به ، وفيه استناد الوحى إلى قول الملك ، ولا معارضة بينه وبين قوله تعالى حكاية عن قال من الكفار ﴿ إن هذا إلا قول البشر ﴾ لأنهم كانوا ينكرون الوحى ، وينكرون بحجى الملك به . قوله ( يتشبه فى الملك رجلا ) القتل مشتق من المثل ، أى يتشبه . واللام فى الملك للمهد وهو جبريل ، وقد وقع التصريح به فى رواية ابن سعد المتقدم ذكرها . وفيه دليل على أن الملك يتشكل بشكل البشر . قال المتكلمون : الملائكة أجسام علوية لطيفة تتشكل أى شكل أرادوا ، وزعم بعض العلاسفة أنها جواهر روحانية ، وهـ رجلا ، منصوب بالمصدرية ، أى يتشبه مثل رجل ، أو بالقياس ، أو بالحال ، والتقدير هيئة رجل . قام إمام الحرمين : تمثل جبريل معناه أن الله أفنى الزائد من خلقه أو أزاله عنه ، ثم يعيده اليه بعد . وجزم ابن عبد السلام بالإزالة دون الفناء ، وقرر ذلك بأنه لا يلزم أن يكون اتفانها موجبا لموته ، بل يجوز أن يبقى الجسد حيا ، لأن موت الجسد بمفارقة الروح ليس بواجب عقلا بل بعبادة أجزاها الله تعالى فى بعض خلقه . ونظيره انتقال أرواح الشهداء إلى أجواف طيور خضر تسرح فى الجنة . وقال شيخنا شيخ الاسلام : ما ذكره إمام الحرمين لا ينحصر الحال فيه ، بل يجوز أن يكون الآتى هو جبريل بشكله الأصل ، إلا أنه انضم فصار على قدر هيئة الرجل ، إذا ترك ذلك عاد إلى هيئته ، ومثال ذلك القطن إذا جمع بعد أن كان منتشرا فإنه بالنفش يحصل له صورة كبيرة وذاته لم تتغير . وهذا على سبيل التقريب ، والحق أن تمثل الملك رجلا ليس معناه أن ذاته انقلبت رجلا ، بل معناه أنه ظهر بتلك الصورة تأنيسا لمن مخاطبه . والظاهر أيضا أن القدر الزائد لا يزول ولا يفتى ، بل يخفى على الرأى فقط . والله اعلم . قوله ( فيكلمنى ) كذا للأكثر ، ووقع فى رواية البيهقى من طريق القعنبي عن مالك « فيعلمنى » بالعين بدل الكاف ، والظاهر أنه تصحيف ، فقد وقع فى الموطأ رواية القعنبي بالكاف ، وكذا للدارقطنى فى حديث مالك من طريق القعنبي وغيره . قوله ( فأخى ما يقول ) زاد أبو عوانة فى صحيحه . وهو أهونه على . وقد وقع التغاير فى الحالتين حيث قال فى الأول « وقد وعيت » بلفظ الماضى ، وهنا « فأخى » بلفظ الاستقبال . لأن الوعى حصل فى الأول قبل الفصم ، وفى الثانى حصل حال المكاملة ، أو أنه كان فى الأول قد تلبس بالصفات الملكية فإذا عاد إلى حالته الجلية كان حافظا لما قيل له فغير عنه بالماضى ، بخلاف الثانى فإنه على حاله المعهودة . قوله ( قالت عائشة ) هو بالاستناد الذى قبله ، وإن كان بغير حرف العطف كما يستعمل المصنف وغيره كثيرا ، وحيث يريد التعليق بأقبح العطف . وقد أخرجه الدارقطنى فى حديث مالك من طريق عتيق بن يعقوب عن مالك مفصلا عن الحديث الأول ، وكذا فصلهما مسلم من طريق أبى أسامة عن هشام . ونكتة هذا الاقتطاع هنا اختلاف التحمل ، لأنها فى الأول أخبرت عن مسألة الحارث ، وفى الثانى أخبرت عما شاهدت تأييدا للخبر الأول . قوله ( ليتقصدا بالفاء وتشديد المهملة ، مأخوذ من الفصد وهو قطع العرق لإسالة الدم ، شبه جبينه بالعرق المفصود مبالغة فى كثرة العرق . وفى قولها « فى اليوم لشديد البرد » دلالة على كثرة معاناة التعب والكرب عند نزول الوحى ، لما فيه من مخالفة العادة ، وهو كثرة العرق فى شدة البرد ، فإنه يشعر بوجود أمر طارىء زائد على الطباع البشرية . وقوله « عرفاء » بالنصب على التبيين ، زاد ابن أبى الزناد عن هشام بهذا الاستناد عند البيهقى فى الدلائل « وإن كان ليوحى إليه وهو على ناقته فيضرب حزامها من قتل ما يوحى إليه » .

( تنبيه ) : حكى العسكري فى التصحيف عن بعض شيوخه أنه قرأ « ليتقصدا » بالفاء ، ثم قال العسكري : لأن ثبت فهو من قولهم تقصد الشيء إذا تكسر وتقطع ، ولا يخفى بعده . انتهى . وقد وقع فى هذا التصحيف أبو الفضل بن طاهر ، فردّه عليه المؤمن الساجى بالفاء ، قال : فأصر على الفاء . وذكر الذهبي فى ترجمة ابن طاهر عن

ابن ناصر أنه رد على ابن طاهر لما قرأها بالقاف ، قال : فكأنني . قلت : ولعل ابن طاهر وجهها بما أشار إليه العسكري . والله أعلم . وفي حديث الباب من الفوائد - غير ما تقدم - ان السؤال عن الكيفية لطلب الطمأنينة لا يقدح في اليقين ، وجواز السؤال عن أحوال الأنبياء من الوحي وغيره ، وأن المسئول عنه إذا كان ذا أقسام يذكر الجيب في أول جوابه ما يقتضى التفصيل . والله أعلم

٣ - باب \* ٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أُمِّهَا قَالَتْ : أَوَّلُ مَا بَدَأَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةَ فِي النَّوْمِ ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ . ثُمَّ حُبِّبَ إِلَيْهِ الْخَلَاءُ ، وَكَانَ يَخْلُو بِغَارِ جِرَاهُ فَيَتَحَدَّثُ فِيهِ - وَهُوَ التَّعَبُّدُ - اللَّيَالِيَ ذَوَاتِ الْعَدَدِ ، قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلَى أَهْلِهِ وَيَتَوَدَّدَ لِذَلِكَ ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيمَتِهِ فَيَتَوَدَّدُ لِمِثْلِهَا ، حَتَّى جَاءَهُ الْخَلْقُ وَهُوَ فِي غَارِ جِرَاهُ ، فَبَاءَهُ الْمَلَكُ فَقَالَ : اقْرَأْ . قَالَ : مَا أَنَا بِقَارِئٍ . قَالَ : فَأَخَذَنِي فَطَعَنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ : اقْرَأْ . قُلْتُ : مَا أَنَا بِقَارِئٍ . فَأَخَذَنِي فَطَعَنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ : اقْرَأْ . قُلْتُ : مَا أَنَا بِقَارِئٍ . فَأَخَذَنِي فَطَعَنِي الثَّالثَةَ ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ . اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴾ فَرَجَعَ بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُفٌ فُؤَادُهُ ، فَدَخَلَ عَلَى خَدِيمَتِهِ بِنْتِ خُوَيْلِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَ : زَمَلُونِي زَمَلُونِي . فَرَمَلُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرَّوْعُ ، فَقَالَ لَخَدِيمَتِهِ وَأَخْبَرَهَا الْخَبِيرَ : لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي . فَقَالَتْ خَدِيمَتُهُ كَلَّا وَاللَّهِ مَا يُغْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا ، إِنَّكَ لَتَصِلَ الرَّحِيمُ ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ ، وَتَكْسِبُ الْمُدُومَ ، وَتَقْرَى الضَّيْفَ ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَابِ الْحَقِّ . فَانْطَلَقَتْ بِهِ خَدِيمَتُهُ حَتَّى آتَتْ بِهِ وَرَقَةً مِنْ تَوَفَّلِي بْنِ أُنَيْدٍ بْنِ عَبْدِ الْقُرَيْ - ابْنِ عَمِّ خَدِيمَتِهِ - وَكَانَ أَمْرًا تَنْصَرُّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، وَكَانَ يَكْتُبُ الْكِتَابَ الْعِبْرَانِيَّ ، فَيَكْتُبُ مِنَ الْإِنْجِيلِ بِالْعِبْرَانِيَّةِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكْتُبَ ، وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدِ عَمِيَ ، فَقَالَتْ لَهُ خَدِيمَتُهُ : يَا ابْنَ عَمِّ اسْمَعْ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ . فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ : يَا ابْنَ أَخِي مَاذَا تَرَى ؟ فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَبِيرٌ مَا رَأَى . فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ : هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي نَزَّلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى ، يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَدَّعَا ، لَيْتَنِي أَكُونَ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَوْ يُخْرِجُنِي هُمْ ؟ قَالَ نَعَمْ ، لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمِثْلِ مَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِيَ ، وَإِنْ يُدْرِكُنِي يَوْمُكَ أَصْرُكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا . ثُمَّ لَمْ يَنْشَبْ وَرَقَةُ أَنْ تُوتِيَ ، وَكَفَرَ الْوَحْيُ

[ الحديث ٣ - أطرافه في : ٣٣٩٢ ، ٤٩٥٣ ، ٤٩٥٥ ، ٤٩٥٦ ، ٤٩٥٧ ، ٦٩٨٢ ]

( الحديث الثالث ) . قوله ( حدثنا يحيى بن بكير ) هو يحيى بن عبد الله بن بكير نسبة إلى جده لشهرته بذلك ، وهو من كبار حفاظ المصريين ، وأثبت الناس في الليث بن سعد الفقهى فقيه المصريين . وعقيل بالضم على التصغير ، وهو من أثبت الرواة عن ابن شهاب ، وهو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة الفقيه ، نسب إلى جده لشهرته ، الزهري نسب إلى جده الأعلى زهرة بن كلاب ، وهو من رهبان أم النبي ﷺ ، اتفقوا على إلقائه وإمامته . قوله ( من الوحي ) يحتمل أن تكون « من » تبعية ، أى

من أقسام الوحي ، ويحتمل أن تكون بيانية ورجحه القزاز<sup>(١)</sup> . والرويا الصالحة وقع في رواية معمر وبنس عند المصنف في التفسير ، الصادقة ، وهي التي ليس فيها ضغث ، وبدى بذلك ليسكن تمهيدا وتوطئة لليقظة ، ثم مهد له في اليقظة أيضا رؤية الضوء وسماع الصوت وسلام الحجر . قوله ( في النوم ) لزيادة الايضاح ، أو ليخرج رؤيا العين في اليقظة لجواز إطلاقها مجازا . قوله ( مثل فلق الصبح ) بنصب مثل على الحال ، أي مشبهة ضياء الصبح ، أو على أنه صفة لمخدوف . أي جاءت مجيئا مثل فلق الصبح . والمراد بفلق الصبح ضياؤه . وخص بالتشبيه لظهوره الواضح الذي لاشك فيه . قوله ( حجب ) لم يسم فاعله لعدم تحقق الباعث على ذلك وإن كان كل من عند الله . أو لينبه على أنه لم يكن من باعث البشر ، أو يكون ذلك من وحي الإلهام . والخلاء بالمد الخلوة ، والسر فيه أن الخلوة فراغ القلب لما يتوجه له . وحراء بالمد وكسر أوله كذا في الرواية وهو صحيح ، وفي رواية الأصل بالفتح والقصر وقد حكى أيضا ، وحكى فيه غير ذلك جواز لا رواية . هو جبل معروف بمكة . والغار تقب في الجبل وجمعه غيران . قوله ( فيتحدث ) هي بمعنى يتخفف ، أي يتبع الخفيفة وهي دين إبراهيم . والفاء تبدل ثاء في كثير من كلامهم . وقد وقع في رواية ابن هشام في السيرة ، يتخفف ، بالفاء . أو يتحدث لإلقاء الحديث وهو الاسم ، كما قيل يتأثم ويتحرج ونحوها . قوله ( وهو التمدد ) هذا مدرج في الخبر ، وهو من تفسير الزهري كما جزم به الطيبي ولم يذكر دليله . نعم في رواية المؤلف من طريق يونس عنه في التفسير ما يدل على الإدراج . قوله ( الليالي ذوات العدد ) يتعلق بقوله يتحدث ، وإلهام العدد لاختلافه ، كذا قيل . وهو بالنسبة إلى المدد التي يتخللها مجيئه إلى أهله ، وإلا فاصل الخلوة قد عرفت مدتها وهي شهر . وذلك الشهر كان رمضان رواه ابن إسحق . والليالي منصوبة على الظرف ، وذوات منصوبة أيضا وعلامة النصب فيه كسر التاء . وينزع بكسر الزاي أي يرجع وزنا ومعنى ، ورواه المؤلف بلفظه في التفسير . قوله ( لملها ) أي الليالي . والتزود استصحاب الزاد . ويتزود معطوف على يتحدث . وخديجة هي أم المؤمنين بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى . تأتي أخبارها في مناقبها . قوله ( حتى جاءه الحق ) أي الأمر الحق ، وفي التفسير : حتى لجئه الحق - بكسر الجيم - أي بفته . وإن ثبت من مرسل عبيد بن عمير أنه أوحى إليه بذلك في المنام أولا قبل اليقظة أمكن أن يكون مجيء الملك في اليقظة عقب ما تقدم في المنام . وسعى حقا لأنه وحي من الله تعالى . وقد وقع في رواية أبي الأسود عن عروة عن عائشة قالت : إن النبي ﷺ كان أول شأنه يرى في المنام ، وكان أول ما رأى جبريل بأجباد ، صرخ جبريل ، يا محمد ، ففطر عينا وشمالا فلم ير شيئا ، فرفع بصره فإذا هو على أفق السماء فقال ، يا محمد ، جبريل جبريل ، فهرب فدخل في الناس فلم ير شيئا ، ثم خرج عنهم فناداه فهرب . ثم استعلن له جبريل من قبل حراء . فذكر قصة إفراقه ﷺ ( اقرأ باسم ربك ) ورأى حيثئذ جبريل له جناحان من باقوت مختطفان البصر ، وهذا من رواية ابن لهيعة عن أبي الأسود ، وابن لهيعة ضعيف . وقد ثبت في صحيح مسلم من وجه آخر عن عائشة مرفوعا ( لم أره - يعني جبريل - على صورته التي خلق عليها إلا مرتين ) ، وبين أحد في حديث ابن مسعود أن الأولى كانت عند سؤاله إياه أن يريه صورته التي خلق عليها ، والثانية عند المراجع . وللتزمذي من طريق مسروق عن عائشة ( لم ير محمد جبريل في صورته إلا مرتين : مرة عند سدرة المنتهى ، ومرة في أجباد ، وهذا بقوى رواية ابن لهيعة ، وتكون هذه المرة غير المرتين المذكورتين ، وإنما لم يضمها إليهما لاحتمال أن لا يكون رآه فيها على تمام صورته ، والعلم عند الله تعالى . ووقع في السيرة التي جمعها سليمان التيمي فرواها محمد بن عبد الأعلى عن ولده معتمر بن سليمان عن أبيه أن جبريل أتى النبي ﷺ في حراء وأقرأه ( اقرأ باسم ربك ) ثم انصرف ، فبقي مترددا ، فأناه من أمامه في صورته فرأى أمرا عظيما . قوله ( لجاءه ) هذه الفاء

(١) هو محمد بن جعفر القزاز أبو عبد الله التيمي صاحب (الجامع في اللغة) توفى سنة ٤١٢ (عن بنية الرواة)

تسمى التفسيرية وليست التعقيبية ، لأن مجيء الملك ليس بعد مجيء الوحي حتى تعقب به ، بل هو نفسه ، ولا يلزم من هذا التقرير أن يكون من باب تفسير الشيء بنفسه ، بل التفسير عين المفسر به من جهة الإجمال ، وغيره من جهة التفصيل . قوله ( ما أنا بقارى ) ثلاثا . « ما » نافية ، اذ لو كانت استهزامية لم يصلح دخول الباء ، وإن حكى عن الاخفش جوازه فهو شاذ ، والباء زائدة لتأكيد النفي ، أى ما أحسن القراءة . فلما قال ذلك ثلاثا قيل له ( اقرأ باسم ربك ) أى لا تقرأه بفمك ولا بمعرفتك ، لكن بمحول ربك وإعانتته ، فهو بملكك ، كما خلقك وكما نزع عنك علق الدم وغمز الشيطان في الصغر ، وعلم أمك حتى صارت تكتسب بالقلم بعد أن كانت أمية ، ذكره السبيل . وقال غيره : إن هذا التركيب - وهو قوله ما أنا بقارى - يفيد الاختصاص . وردده الطيبي بأنه إنما يفيد التقوية والتأكيد ، والتقدير : لست بقارى البتة . فان قيل : لم كرر ذلك ثلاثا ؟ أجاب أبو شامة بأن يجعل قوله أولاد ما أنا بقارى ، على الامتناع ، وثانيا على الإخبار بالنفي المحض ، وثالثا على الاستهزام . ويؤيده أن في رواية أبي الأسود في مغازبه عن عروة أنه قال : كيف أقرأ ؟ وفي رواية عبيد بن عمير عند ابن إسحق : ماذا أقرأ ؟ وفي مرسل الزهري في دلائل البهيق : كيف أقرأ ؟ وكل ذلك يؤيد أنها استهزامية . والله أعلم . قوله ( فغطني ) بنين معجمة وطاء مهملة . وفي رواية الطبري بناء مشاة من فوق كأنه أراد خنني وعصرني ، والغط حبس النفس ، ومنه غطه في الماء ، أو أراد غمني ومنه الخنن . ولأبي داود الطيالسي في مسنده بسند حسن : فأخذ سيجتي . قوله ( حتى بلغ مني الجهد ) روى بالفتح والنصب ، أى بلغ الغط مني غاية وسعى . وروى بالضم والرفع أى بلغ مني الجهد مبلغه . وقوله « أرسلى » أى أطلقتي ، ولم يذكر الجهد هنا في المرة الثالثة ، وهو ثابت عند المؤلف في التفسير . قوله ( فرجع بها ) أى بالآيات أو بالفصحة . قوله ( فزملوه ) أى لفوه . والروع بالفتح النزع . قوله ( لقد خشيت على نفسي ) دل هذا مع قوله « يرجف فؤاده » على انفعال حصل له من مجيء الملك ، ومن ثم قال « زملوني » . والخشية المذكورة تختلف العلماء في المراد بها على اثني عشر قولاً : أولها الجون وأن يكون ما رآه من جنس الكهانة ، جاء مصرحاً به في عدة طرق ، وأبطله أبو بكر بن العربي وحق له أن يبطل ، لكن حله الاسماعيلي على أن ذلك حصل له قبل حصول العلم الضروري له أن الذي جاءه ملك وأنه من عند الله تعالى . ثانياً الهاجس ، وهو باطل أيضاً . لأنه لا يستقر وهذا استقر وحصلت بينهما المراجعة . ثالثاً الموت من شدة الرعب . رابعها المرض ، وقد جزم به ابن أبي حمزة . خامساً دوام المرض . سادساً العجز عن حل أعباء البوة . سابعها العجز عن النظر إلى الملك من الرعب . ثامناً عدم الصبر على أذى قومه . تاسعاً أن يقتلوه . عاشراً مفارقة الوطن . حادى عشرها تكذيبهم إياه . ثاني عشرها تعييرهم إياه . وأولى هذه الأقوال بالصواب وأسلمها من الارتياب الثالث والذنان بعده ، وما عداها فهو معترض . والله الموفق . قوله ( فقالت خديجة : كلا ) معناها النبي والإبعاد ، ويحزنك بفتح أوله والخاء المهمة والزاي المضمومة والنون من الحزن . ولغير أبي ذر بضم أوله والخاء المعجمة والزاي المكسورة ثم الياء الساكنة من الحزنى . ثم استدلت على ما أقسمت عليه من نفي ذلك أبداً بأمر استقرائي وصفته بأصول مكارم الأخلاق ، لأن الإحسان إما إلى الأقارب أو إلى الأجانب ، وإما بالبدن أو بالمال ، وإما على من يستقل بأمره أو من لا يستقل ، وذلك كله مجموع فيما وصفته به . والكل بفتح الكاف هو من لا يستقل بأمره كما قال الله تعالى ( وهو كل على مولاه ) وقولها « وتكسب المدوم » في رواية الكشميني وتكسب بضم أوله ، وعليها قال الخطابي : الصواب المدوم بلا واو ، أى الفقير لأن المدوم لا يكسب . قلت : ولا يمنع أن يطلق على المدوم المدوم لكونه كالمعوم الميت الذى لا تصرف له ، والكسب هو الاستفادة . فكانها قالت : إذا رغب غيرك أن يستفيد مالا موجوداً رغبته أنت أن تستفيد رجلاً عاجزاً فتعوانه . وقال قاسم بن ثابت في الدلائل : قوله لا يكسب

معناه ما يعدمه غيره ويعجز عنه يصيبه هو ويكسبه . قال أعرابي يمدح لإنسانا : كان أكسبهم لعدوم ، وأعظامهم لمحروم وأنشد في وصف ذئب : كسوب كذا <sup>(١)</sup> المعدوم من كسب واحد ، أى ما يكسبه وحده . انتهى . وغير الكشمهني ، وتكسب ، بفتح أوله ، قال عياض : وهذه الرواية أصح . قلت : قد وجهنا الأولى ، وهذه الراجحة ، ومعناها تعطى الناس ما لا يجدونه عند غيرك ، لحذف أحد المفعولين ، ويقال : كسبت الرجل مالا وأكسبته بمعنى . وقيل : معناه تكسب المال المعدوم وتصيب منه ما لا يصيب غيرك . وكانت العرب تتأجج بكسب المال ، لا سباقريش . وكان النبي ﷺ قبل البعثة محظوظا في التجارة . وإنما يصح هذا المعنى إذا ضم إليه ما يليق به من أنه كان مع إفادته للمال يجدد به في الوجوه التي ذكرت في المكرمات . وقولها : وتعين على نوائب الحق ، كلمة جامعة لأفراد ما تقدم ولما لم تقدم . وفي رواية المصنف في التفسير من طريق يونس عن الزهري من الزيادة : وتصدق الحديث ، وهي من أشرف الخصال . وفي رواية هشام بن عروة عن أبيه في هذه القصة : وتودى الأمانة . وفي هذه القصة من الفوائد استحباب تأنيس من نزل به أمر بذكر تيسيره عليه وتوهمه لديه ، وأن من نزل به أمر استحجب له أن يطلع عليه من يثق بنصيحته ومحة رأيه . قوله ( فانطلقت به ) أى مضت معه ، فالباء للمصاحبة . وورقة بفتح الراء . وقوله : ابن عم خديجة ، هو بنصب ابن ويكتب بالالف ، وهو بدل من ورقة أو صفة أو بيان ، ولا يجوز جره فانه يصير صفة لعبد العزى ، وليس كذلك ، ولا ككتبه بغير ألف لانه لم يقع بين عليين . قوله ( تنصر ) أى صار نصرانيا ، وكان قد خرج هو وزيد بن عمرو بن ثعلبة لما كرهها عبادة الأوثان إلى الشام وغيرها يسألون عن الدين ، فأما ورقة فأعجبه دين النصرانية فتنصر ، وكان لقي من بقي من الرهبان على دين عيسى ولم يبدل ، ولهذا أخبر بشأن النبي ﷺ والبشارة به ، إلى غير ذلك مما أفسده أهل التبديل . وأما زيد بن عمرو فسيأتى خبره في المناقب إن شاء الله تعالى . قوله ( فكان يكتب الكتاب العبراني فيكتب من الانجيل بالعبرانية ) ، وفي رواية يونس ومعمّر : ويكتب من الانجيل بالعربية . ولمسلم : فكان يكتب الكتاب العربي . والجميع صحيح ، لأن ورقة تعلم اللسان العبراني والكتابة العبرانية فكان يكتب الكتاب العبراني كما كان يكتب الكتاب العربي ، لتكتمه من الكتباين واللسانين . ووقع لبعض الشراح هنا بخط فلا يعرج عليه . وإنما وصفته بكتابة الانجيل دون حفظه لان حفظ التوراة والانجيل لم يكن متيسرا كثيسر حفظ القرآن الذي خصت به هذه الأمة ، فلهذا جاء في صفتها : أناجيلها صدورها . قولها : يا ابن عم ، هذا النداء على حقيقته ، ووقع في مسلم ، ياعم ، وهو وهم ، لانه وإن كان صحيحا لجواز إرادة التوقير لكن القصة لم تعتمد ومخرجها متحد ، فلا يحمل على أنها قالت ذلك مرتين ، فتعين الحل على الحقيقة . وإنما جوزنا ذلك فيما مضى في العبراني والعربي لانه من كلام الراوى في وصف ورقة واختلفت الخارج فأمكن التعدد ، وهذا الحكم يطرد في جميع ما أشبهه . وقالت في حق النبي ﷺ : اسمع من ابن أخيك . لأن والده عبد الله بن عبد المطلب وورقة في عدد النسب إلى قصي بن كلاب الذي يجتمعان فيه سواء ، فكان من هذه الحثية في درجة إخوته . أو قاله على سبيل التوقير لسته . وفيه إرشاد إلى أن صاحب الحاجة يقدم بين يديه من يعرف بقدره عن يكون أقرب منه إلى المسئول ، وذلك مستفاد من قول خديجة لورقة : اسمع من ابن أخيك ، أرادت بذلك أن يتأهب لباع كلام النبي ﷺ وذلك أبلغ في التعليم <sup>(٢)</sup> . قوله ( ماذا ترى ) ؟ فيه حذف يدل عليه سياق الكلام ، وقد صرح به في دلائل النبوة لابن نعم بسند حسن إلى عبد الله بن شداد في هذه القصة قال : فأنت به ورقة ابن عمها فأخرجته بالذي رأى . قوله ( هذا التاموس الذي نزل الله على موسى ) . والكشمهني : أنزل الله ، وفي التفسير : أنزل ، على البناء للفعول . وأشار بقوله : وهذا ، إلى الملك الذي ذكره النبي ﷺ في خبره ، ونزله منزلة القريب لقرب ذكره .

(١) ن . غ : لنا (٢) ن . خ : في النظم

والتاموس صاحب السركا جزم به المؤلف في أحاديث الانبياء . وزعم ابن ظفر أن التاموس صاحب سر الخيزر ،  
 والجاموس صاحب سر الشر . والأول الصحيح الذي عليه الجمهور . وقد سوى بينهما رتبة بن العجاج أحد فصحاء  
 العرب . والمراد بالتاموس هنا جبريل عليه السلام . وقوله « على موسى » ولم يقل على عيسى مع كونه نصرايا لأن  
 كتاب موسى عليه السلام مشتمل على أكثر الأحكام ، بخلاف عيسى . وكذلك النبي ﷺ . أولان موسى بعث  
 بالنقمة على فرعون ومن معه ، بخلاف عيسى . كذلك وقعت النقمة على يد النبي ﷺ بفرعون هذه الأمة وهو أبو  
 جهل بن هشام ومن معه يبدو . أو قاله تحقيقا للرسالة ، لأن نزول جبريل على موسى متفق عليه بين أهل الكتاب ،  
 بخلاف عيسى فان كثيرا من اليهود ينكرون نبوته . وأما ما تمحل له السهيلي من أن ورقة كان على اعتقاد النصارى  
 في عدم نبوة عيسى ودعواهم أنه أحد الأنبياء فهو محال لا يعرج عليه في حق ورقة وأشباهه ممن لم يدخل في التبديل  
 ولم يأخذ عن بدل . على أنه قد ورد عند الزبير بن بكار من طريق عبد الله بن معاذ عن الزهري في هذه القصة أن  
 ورقة قال : ناموس عيسى . والأصح ما تقدم ، وعبد الله بن معاذ ضعيف . نعم في دلائل النبوة لأبي نعيم باسناد  
 حسن الى هشام بن عروة عن أبيه في هذه القصة أن خديجة أولا أتت ابن عمها ورقة فأخبرته الخبر فقال : لئن كنت  
 صدقتي لانه ليأته ناموس عيسى الذي لا يعلم بنو اسرائيل أبنائهم . ففعل هذا فكان ورقة يقول تارة ناموس  
 عيسى وتارة ناموس موسى ، فعند إخبار خديجة له بالقصة قال لها ناموس عيسى بحسب ما هو فيه من النصرانية ،  
 وعند إخبار النبي ﷺ له قال له ناموس موسى للنسابة التي قدمناها ، وكل صحيح . والله سبحانه وتعالى أعلم . قوله  
 ( ياليتي فيها جندع ) كذا في رواية الأصيل ، وعند الباقرين « ياليتي فيها جندعا » بالنصب على أنه خبر كان المقدرة  
 قاله الخطابي ، وهو مذهب الكوفيين في قوله تعالى ﴿ اتبوا خيرا لكم ﴾ . وقال ابن بري : التقدير ياليتي جعلت  
 فيها جندعا . وقيل : النصب على الحال اذا جعلت فيها خبر ليت ، والعامل في الحال ما يتعلق به الخبر من معنى  
 الاستقرار ، قاله السهيلي . وخير « فيها » يعود على أيام الدعوة . والجندع - بفتح الجيم - والذال المعجمة - هو الصغير  
 من البهائم ، كأنه تمنى أن يكون عند ظهور الداء الى الاسلام شابا ليكون أمكن لصره ، وهذا يتبين سر وصفه  
 بكونه كان كبيرا أعمى . قوله ( إذ يخرجك ) قال ابن مالك فيه استعمال ، إذ في المستقبل كذا ، وهو صحيح ، وغفل  
 عنه أكثر النحاة ، وهو كقوله تعالى ﴿ وأندركم يوم الحسرة اذ قضى الأمر ﴾ هكذا ذكره ابن مالك وأقره عليه غير  
 واحد . وتعبه شيخنا شيخ الاسلام بأن النحاة لم ينفلوه بل منعوا وروده ، وأولوا مظاهره ذلك وقالوا في مثل هذا :  
 استعمل الصيغة الدالة على المضى لتحقيق وقوه فأنزله منزله ، ويقوى ذلك هنا أن في رواية البخارى في التعبير « حين  
 يخرجك قومك » وعند التحقيق ما ادعاه ابن مالك فيه ارتكاب مجاز ، وما ذكره غيره فيه ارتكاب مجاز ، ومجازهم  
 أولى ، لما يبنى عليه من أن إيقاع المستقبل في صورة المضى تحقيقا لوقوعه أو استحضارا للصورة الآتية في هذه دون  
 تلك مع وجوده في أفصح الكلام ، وكأنه أراد بمنع الورد ورودا محمولا على حقيقة الحال لا على تأويل الاستقبال ،  
 وفيه دليل على جواز تمخى المستقبل اذا كان في فعل خير ، لأن ورقة تمخى أن يعود شابا ، وهو مستحيل عادة . ويظهر  
 لي أن التمخى ليس مقصودا على بابه ، بل المراد من هذا التنبيه على صحة ما أخبره به ، والتنويه بقوة تصديقه فيما يحكى .  
 به . قوله ( أو مخرجي هم ) بفتح الواو وتشديد الباء وقتحها جمع مخرج ، فهم مبتدأ مؤخر ومخرجي خبر مقدم قاله ابن  
 مالك . واستبعد النبي ﷺ أن يخرجوه ، لأنه لم يكن فيه سبب يقتضى الإخراج ، لما اشتمل عليه من مكارم الاخلاق التي  
 تقدم من خديجة وصفها . وقد استدلل ابن الدغنة بمثل تلك الاوصاف على أن أبا بكر لا يخرج . قوله ( لا عودى )  
 وفي رواية يونس في التفسير . إلا أودى ، فذكر ورقة أن العلة في ذلك مجيئه لم بالانتقال عن مأوفهم ، ولأنه  
 علم من الكتب أنهم لا يجيبونه الى ذلك ، وأنه يلزمه لذلك منابذهم ومعاندتهم فتشأ الدعاة من ثم ، وفيه دليل  
 على أن المجيب يقيم الدليل على ما يجب به إذا اقتضاه المقام ، قوله ( إن يدركني يومك ) إن شرطية والذي بعدها

مجزوم . زاد في رواية يونس في التفسير « حيا ، ولا ين اسحق » إن أدركت ذلك اليوم ، يعني يوم الإخراج . قوله ( مؤزرا ) بهزة أى قويا ، مأخوذ من الأزرو هو القوة . وأنكر القزاز أن يكون في اللغة مؤزرا من الأزرو . وقال أبو شامة : يحتمل أن يكون من الإزار ، أشار بذلك الى تشميره في نصرته ، قال الأخطل : « قوم إذا حاربوا شدوا ما زرم ، البيت . قوله ( ثم لم ينشب ) بفتح الثين المعجمة أى لم يلبث . وأصل الشوب التعلق ، أى لم يتعلق بشئ من الأمور حتى مات . وهذا بخلاف ما في السيرة لابن إسحق أن ورقة كان يمر ببلال وهو يعذب ، وذلك يقتضى أنه تأخر الى زمن الدعوة ، والى أن دخل بعض الناس في الاسلام . فان تمسكنا بالترجيح فما في الصحيح أصح ، وإن لحظنا الجمع أمكن أن يقال : الواو في قوله ورقن الوحي ليست للترتيب ، فلعل الراوى لم يحفظ ورقة ذكرا بعد ذلك في أمر من الأمور لجعل هذه القصة انتهاء أمره بالنسبة الى عليه لا الى ما هو الواقع . وقصور الوحي عبارة عن تأخره مدة من الزمان ، وكان ذلك لينهب ما كان يترقب وجده من الروح ، وليحصل له التشوف الى العود ، فقد روى المؤلف في التعبير من طريق معمر ما يدل على ذلك

( فائدة ) : وقع في تاريخ أحمد بن حنبل عن الشعبي أن مدة فترة الوحي كانت ثلاث سنين ، وبه جزم ابن إسحق . وحكى البيهقي أن مدة الرؤيا كانت ستة أشهر ، وعلى هذا فابتداء النبوة بالرؤيا وقع من شهر مولده وهو ربيع الأول بعد إكاله أربعين سنة ، وابتداء وحى اليقظة وقع في رمضان . وليس المواد بفترة الوحي المقدرة بثلاث سنين وهي ما بين نزول أقرأ ويا أيها المدثر عدم مجيء جبريل اليه ، بل تأخر نزول القرآن فقط . ثم راجعت المنقول عن الشعبي من تاريخ الإمام أحمد ، ولفظه من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي : أنزلت عليه النبوة وهو ابن أربعين سنة فقرن بنبوته لإسرافيل ثلاث سنين فكان يعلمه الكلمة والشئ ، ولم ينزل عليه القرآن على لسانه . فلما مضت ثلاث سنين قرن بنبوته جبريل ، فنزل عليه القرآن على لسانه عشرين سنة . وأخرجه ابن أبي خيثمة من وجه آخر مختصرا عن داود بلفظ بثلاث لأربعين ، ووكّل به لإسرافيل ثلاث سنين ، ثم وكّل به جبريل . فعلى هذا فيحسن - بهذا المرسل ان ثبت - الجمع بين القولين في قدر إقامته بمكة بعد البعثة ، فقد قيل ثلاث عشرة ، وقيل عشر ، ولا يتعلق ذلك بقدر مدة الفترة ، والله أعلم . وقد حكى ابن التين هذه القصة ، لكن وقع عند ميكائيل بدل إسرافيل ، وأنكر الواقدي هذه الرواية المرسلة وقال : لم يقرن به من الملائكة إلا جبريل ، انتهى . ولا يخفى ما فيه ، فان المثبت مقدم على الثاني إلا إن صحب الثاني دليل نفيه فيقدم والله أعلم . وأخذ السبيل هذه الرواية فجمع بها المختلف في مكته عليه السلام بمكة ، فانه قال : جاء في بعض الروايات المسندة أن مدة الفترة ستان ونصف ، وفي رواية أخرى أن مدة الرؤيا ستة أشهر ، فن قال مكث عشر سنين حذف مدة الرؤيا والفترة ، ومن قال ثلاث عشرة أضافها . وهذا الذى اعتمده السبيل من الاحتجاج بمرسل الشعبي لا يثبت ، وقد عارضه ما جاء عن ابن عباس أن مدة الفترة المذكورة كانت أياما ، وسيأتى مزيد لذلك في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى

٤ - قال ابن شهاب : وأخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله الأنصاري قال - وهو يحدث عن فترة الوحي - فقال في حديثه « بَيْنَا أَنَا أَنَسُ ، إِذْ سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ ، فَرَفَعْتُ بَصَرِي فَإِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِجِوَارِهِ جَالِسٌ عَلَى كُرْسِيِّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، فَرَعَيْتُ مِنْهُ ، فَرَجَعْتُ فَقُلْتُ : رَمَلُونِي . فَانزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ، قُمْ فَأَنذِرْ ۚ إِلَى قَوْلِهِ - وَرُحِّنَا فَاهْبِطْ ۚ ۝ فَخَيَّسَ الْوَحْيَ وَتَنَاجَى ۚ ۝ تَابَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوْسُفَ وَأَبُو صَالِحٍ . وَتَابَعَهُ هَلَالُ بْنُ رَدَادٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ ، وَقَالَ يُونُسُ وَسَمْعَرٌ ۚ ۝ بَوَاجِدُهُ ۚ

[ الحديث ٤ - أطراة في : ٣٢٢٨ ، ٤٩٢٢ ، ٤٩٢٣ ، ٤٩٢٤ ، ٤٩٢٥ ، ٤٩٢٦ ، ٤٩٢٧ ]

**قوله** ( قال ابن شهاب : وأخبرني أبو سلة ) إنما أتى بحرف العطف ليعلم أنه معطوف على ماسبق ، كأنه قال : أخبرني عروة بكذا ، وأخبرني أبو سلة بكذا . وأبو سلة هو ابن عبد الرحمن بن عوف ، وأخطأ من زعم أن هذا معلق وإن كانت صورته صورة التعليق ، ولولم يكن في ذلك إلا نبوت الواو العاطفة فانها دالة على تقدم شيء عطفته ، وقد تقدم قوله : عن ابن شهاب عن عروة فساق الحديث إلى آخره ثم قال : قال ابن شهاب - أي بالسند المذكور - وأخبرني أبو سلة بنجر آخر وهو كذا ، ودل قوله عن فترة الوحي وقوله الملك الذي جاءني بحراء على تأخر نزول سورة المدثر عن أقرأ ، ولما خلت رواية يحيى بن أبي كثير الآتية في التفسير عن أبي سلة عن جابر عن هاتين الجملتين أشكل الأمر ، فحرم من جزم بأن يا أيها المدثر أول ما نزل ، ورواية الزهري هذه الصحيحة ترفع هذا الاشكال ، وسياق بسط القول في ذلك في تفسير سورة أقرأ . **قوله** ( فرعبت منه ) بضم الراء وكسر العين ، وللأصلي بفتح الراء وضم العين أي فرعت ، دل على بقية بقيت معه من الفرع الأول ثم زالت بالتدرج . **قوله** ( فقلت زملوني زملوني ) وفي رواية الأصلي وكريمة زملوني مرة واحدة ، وفي رواية يونس في التفسير فقلت ذروني فقلت ( يا أيها المدثر قم فانذر ) أي حذر من العذاب من لم يؤمن بك ( وربك فكبر ) أي عظم ( وثيابك فطهر ) أي من النجاسة ، وقيل الثياب النفس . وتطهيرها اجتناب النقائص ، والرجز هنا الأوثان كاسيأتي من تفسير الراوي عند المؤلف في التفسير ، والرجز في اللغة العذاب ، وسمى الأوثان هنا رجزا لانها سببه . **قوله** ( غشى الوحي ) أي جاء كثيرا ، وفيه مطابقة لتعبيره عن تأخره بالفتور ، إذ لم يته إلى انقطاع كلي فيوصف بالصد وهو البرد : **قوله** ( وتتابع ) تأكيد معنوي ، ويحتمل أن يراد بحسب قوى ، وتتابع سكاثر ، وقد وقع في رواية الكشميحي<sup>(١)</sup> وأبى الوقت « وتواتر » ، والتواتر بحسب الشيء يتلو بعضه بعضا من غير تخلل

( تنبيه ) خرج المصنف بالاسناد في التاريخ حديث الباب عن عائشة ، ثم عن جابر بالاسناد المذكور هنا فواد فيه بعد قوله « وتتابع » : قال عروة - يعني بالسند المذكور اليه - وماتت خديجة قبل أن تفرض الصلاة ، فقال النبي ﷺ : رأيت لخديجة بيتا من قصب . لا صنب فيه ولا نصب ، قال البخاري : يعني قصب اللؤلؤ . قلت : وسياق مزيد لهذا في مناقب خديجة إن شاء الله تعالى . **قوله** ( تابعه ) الضمير يعود على يحيى بن بكير ، ومتابعة عبد الله بن يوسف عن الليث هذه عند المؤلف في قصة موسى . وفيه من اللطائف قوله عن الزهري : سمعت عروة . **قوله** ( وأبو صالح ) هو عبد الله بن صالح كاتب الليث . وقد أكثر البخاري عنه من المعلقات ، وعلق عن الليث جملة كثيرة من أفراد أبي صالح عنه . ورواية عبد الله بن صالح عن الليث لهذا الحديث أخرجهما يعقوب بن سفيان في تاريخه عنه مقرونا بيحيى بن بكير ، وهم من زعم - كالدماطي - أنه أبو صالح عبد الغفار بن داود الحراني ، فانه لم يذكر من أسنده عن عبد الغفار وقد وجد في مسنده عن كاتب الليث . **قوله** ( وتابعه هلال بن رداد ) بدالين مهملتين الأولى مثقلة ، وحديثه عن الزهريات للذهلي . **قوله** ( وقال يونس ) يعني ابن زيد الأثلي ، ومعه هو ابن راشد . ( بوادره ) يعني أن يونس ومعهما روي هذا الحديث عن الزهري فوافقا عقيلًا عليه ، إلا أنهما قالوا بدل قوله يرجف فواده ترجف بوادره ، والبوادر جمع بادرة وهي اللحمة التي بين المنكب والعنق تضطرب عند فرح الإنسان ، فالروايتان مستويتان في أصل المعنى لأن كلا منهما دال على الفرع ، وقد بينا ما في رواية يونس ومعهما من المخالفة لرواية عقيل غير هذا في أثناء السياق ، والله الموفق . وسياقي بقية شرح هذا الحديث في تفسير سورة ( أقرأ باسم ربك ) إن شاء الله تعالى

(١) قوله « وقد وقع في رواية الكشميحي » ، أي رواها أبو درعنه ، كما يعلم ذلك من شرح الصنعاني اه مصححه



٤ - باب \* ٥ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا أبو عوانة قال حدثنا موسى بن أبي عائشة قال حدثنا سعيد بن جبيرة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتُحْجِلَ بِهِ﴾ قال . كان رسول الله ﷺ يعالج من الذبيل شدة ، وكان مما يُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ . فقال ابن عباس فإنه أحرَّكَهُمَا لَكُمْ كما كان رسول الله ﷺ يُحَرِّكُهُمَا . وقال سعيد أنا أحرَّكُهُمَا كما رأيت ابن عباس يحركُهُمَا - فَنَزَلَ اللهُ تَعَالَى ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتُحْجِلَ بِهِ إِنَّ عَذَابَنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنُ اللَّهِ﴾ قال جَمْعُهُ لَكَ فِي صَدْرِكَ وَتَقْرَأُهُ ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَمِعْ لَهُ وَأَنْصِتْ﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا مَا نَهَى عَنْهُ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأَهُ . فسَكَنَ رسول الله ﷺ بِمَدْلَامٍ إِذَا أَنَا جَبْرِيلُ اسْتَمِعَ ، فَإِذَا انْطَلَقَ جَبْرِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَرَأَهُ

[الحديث ٥ - أطرافه في : ٤٩٧٧ ، ٤٩٧٨ ، ٤٩٧٩ ، ٥٠٤٤ ، ٧٥٧٤ ]

قوله ( حدثنا موسى بن إسماعيل ) هو أبو سلة التبوذكي ، وكان من حفاظ المصريين ، وقوله ( حدثنا أبو عوانة ) هو الواضح بن عبد الله اليشكري مولا هم البصري ، كان كتابه في غاية الاتقان . وموسى بن أبي عائشة لا يعرف اسم أبيه ، وقد تابعه على بعضه عمرو بن دينار عن سعيد بن جبيرة . قوله ( كان مما يعالج ) المعالجة بمحاولة الشيء بمشققة ، أي كان العلاج ناشئا من تحريك الشفتين ، أي مبدأ العلاج منه ، أو ما ، موصولة وأطلقت على من يعقل مجازا ، هكذا قرره الكرمانى ، وفيه نظر لأن الشدة حاصلة له قبل التحرك ، والصواب ما قاله ثابت السرقسطى أن المراد كان كثيرا ما يفعل ذلك ، وورودها في هذا كثير ومنه حديث الزُّوَيَّا . وكان مما يقول لأصحابه : من رأى منكم رؤيا ؟ ومنه قول الشاعر :

وإنما لما تضرب الكبش ضربة على وجهه يلقي اللسان من الفم

قلت : ويؤيده أن رواية المصنف في التفسير من طريق جرير عن موسى بن أبي عائشة ولفظها : كان رسول الله ﷺ إذا نزل جبريل بالوحي فكان مما يحرك به لسانه وشفتيه . فأتى بهذا اللفظ مجردا عن تقديم العلاج الذي قدره الكرمانى ، فظهر ما قال ثابت ، ووجهها ما قال غيره إن من ، إذا وقع بعدها ما ، كانت بمعنى ربما ، وهي تطلق على القليل والكثير . وفي كلام سيويه مواضع من هذا منها قوله : أعلم أنهم مما يحذفون كذا . والله أعلم . ومنه حديث البراء : كنا إذا صلينا خلف النبي ﷺ مما نحب أن نكون عن يمينه ، الحديث ، ومن حديث سمرة : كان رسول الله ﷺ إذا صلى الصبح مما يقول لأصحابه : من رأى منكم رؤيا . . قوله ( فقال ابن عباس فأنا أحرَّكُهُمَا ) جملة معترضة بالفاء ، وفائدة هذا زيادة البيان في الوصف على القول ، وعبر في الأول بقوله : كان يحركهما ، وفي الثاني برأيت ، لأن ابن عباس لم ير النبي ﷺ في تلك الحالة ، لأن سورة القيامة مكية باتفاق ، بل الظاهر أن نزول هذه الآيات كان في أول الأمر ، وإلى هذا جنح البخارى في إيراد هذا الحديث في بدء الوحي ، ولم يكن ابن عباس إذ ذاك ولد ، لأنه ولد قبل الهجرة بثلاث سنين <sup>(١)</sup> لكن يجوز أن يكون النبي ﷺ أخبره بذلك بعد ، أو بعض الصحابة أخبره أنه شاهد النبي ﷺ ، والأول هو الصواب ، فقد ثبت ذلك صريحا في مسند أبي داود الطيالسي قال : حدثنا أبو عوانة بسنده . وأما سعيد بن جبيرة فرأى ذلك من ابن عباس فلا نزاع . قوله ( فَنَزَلَ اللهُ تَعَالَى ) لا تحرك به لسانك ) لا تنافي بينهما ، لأن تحريك الشفتين بالكلام المشتمل على الحروف التي لا ينطق

بها إلا اللسان يلزم منه تحريكه اللسان ، أو اكتفى بالشفقتين وحذف اللسان لوضوحه لأنه الأصل في النطق إذا الأصل حركة الفم ، وكل من الحركتين ناشئ عن ذلك ، وقد مضى أن في رواية جرير في التفسير « يحرك به لسانه وشفقيه ، لجمع بينهما ، وكان النبي ﷺ في ابتداء الأمر إذا لقن القرآن نازع جرير القراءة ولم يصبر حتى يتسهما مسارعة إلى الحفظ لئلا ينفلت منه شيء ، قاله الحسن وغيره . ووقع في رواية للترمذي « يحرك به لسانه يريد أن يحفظه ، ولللساني « يجعل بقرائه ليحفظه ، ولابن أبي حاتم « يتلى أوله ، ويحرك به شفقيه خشية أن ينسى أوله قبل أن يفرغ من آخره ، وفي رواية الطبري عن الشعبي « يجعل يتكلم به من حبه إياه ، وكلا الأمرين مراد ، ولا تنافي بين محبة إياه والشدة التي تلحقه في ذلك ، فأمر بأن ينصت حتى يقضى إليه وحيه ، ووعده بأنه آمن من تقلبه منه بالنسيان أو غيره ، ونحوه قوله تعالى ﴿ ولا تجعل بالقرآن من قبل أن يقضى إليك وحيه ﴾ أي بالقراءة . قوله ( جمعه لك صدرك ) كذا في أكثر الروايات <sup>(١)</sup> وفيه إسناد الجمع إلى الصدر بالجار ، كقوله أنبت الربيع البقل ، أي أنبت الله في الربيع البقل ، واللام في ذلك ، للتبيين أو للتعليل ، وفي رواية كريمة والحوي « جمعه لك في صدرك ، وهو توضيح للاول ، وهذا من تفسير ابن عباس . وقال في تفسير ﴿ فأنصت ﴾ أي فاستمع وأنصت ، وفي تفسير ﴿ يباهن ﴾ أي علينا أن نقرأه . ويحتمل أن يراد بالبيان بيان مجملاته وتوضيح مشكلاته ، فيستدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب كما هو الصحيح في الأصول ، والكلام في تفسير الآيات المذكورة أخرته إلى كتاب التفسير فهو موضعه . والله أعلم

٥ - باب \* ٦ - حَرْشُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ ع. وَحَرْشُ بَشْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ وَمَعْمَرُ عَنْ الزُّهْرِيِّ نَحْوَهُ قَالَ . أَخْبَرَنِي عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ ، وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جَبْرِيلُ ، وَكَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَيُدْرِسُهُ الْقُرْآنَ . فَلَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدَ بِالْخَيْرِ مِنَ الرَّبِّ الْمُرْسَلَةِ

[ الحديث ٦ - أطرافه في : ١٩٠٢ ، ٣٢٢٠ ، ٣٥٥٤ ، ١٩٩٧ ]

قوله ( حدثنا عبدان ) هو عبد الله بن عثمان المروزي أخبرنا عبد الله هو ابن المبارك أخبرنا يونس هو ابن يزيد الأيلي . قوله ( أخبرنا يونس ومعممر ) أي أن عبد الله بن المبارك حدث به عبدان عن يونس وحده ، وحدث به بشر بن محمد عن يونس ومعممر معا ، أما باللفظ فعن يونس وأما بالمعنى فعن معممر . قوله ( عبيد الله ) هو ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود الآتي في الحديث الذي بعده . قوله ( أجود الناس ) ينصب أجود لأنها خبر كان وقدم ابن عباس هذه الجملة على ما بعدها - وإن كانت لا تتعلق بالقرآن - على سبيل الاحتراز من مفهوم ما بعدها . ومعنى أجود الناس : أكثر الناس جودا ، والجود الكرم ، وهو من الصفات المحمودة . وقد أخرج الترمذي من حديث سعد رفعه « إن الله جواد يحب الجود » الحديث . وله في حديث أنس رفعه « أنا أجود ولد آدم ، وأجودهم بعدى رجل علم علما فنشر عليه ، ورجل جاد بنفسه في سبيل الله ، وفي سنده مقال ، وسيأتي في الصحيح من وجه آخر عن أنس « كان النبي ﷺ أشجع الناس وأجود الناس » . الحديث . قوله ( وكان أجود ما يكون ) هو برفع أجود هكذا في أكثر الروايات ، وأجود اسم كان وخبره محذوف ، وهو نحو أخطب ما يكون الأمير في يوم الجمعة . أو هو مرفوع على أنه مبتدأ مضاف إلى المصدر وهو « ما يكون » وما مصدرية وخبره رمضان ، والتقدير

أجود أكران رسول الله ﷺ في رمضان، وإلى هذا جنح البخارى في تبويه في كتاب الصيام إذ قال «باب أجود ما كان النبي ﷺ يكون في رمضان»، وفي رواية الاصيلي «أجود» بالنصب على أنه خبر كان، وتعقب بأنه يلزم منه أن يكون خبرها اسما، وأجيب بجعل اسم كان ضمير النبي ﷺ وأجود خبرها، والتقدير: كان رسول الله ﷺ مدة كونه في رمضان أجود منه في غيره. قال النووي: الرفع أشهر، والنصب جائز. وذكر أنه سأل ابن مالك عنه فخرج الرفع من ثلاثة أوجه والنصب من وجهين. وذكر ابن الحاجب في أماليه للرفع خمسة أوجه، توارد مع ابن مالك منها في وجهين وزاد ثلاثة ولم يصرح على نصب. قلت: ويرجح الرفع وروده بدون كان عند المؤلف في الصوم. قوله (فيدارسه القرآن) قيل الحسكة فيه أن مدارسه القرآن تجدد له العهد بمزيد غنى النفس، والغنى سبب الجود. والجود في الشرع إعطاء ما ينبغي لمن ينبغي، وهو أعم من الصدقة. وأيضا ف رمضان موسم الخيرات، لأن نعم الله على عباده فيه زائدة على غيره، فكان النبي ﷺ يؤثر مناعة سنة الله في عباده. فيمجموع ما ذكر من الوقت والمنزول وبالذال والمذاكرة حصل المزيد في الجود. والعلم عند الله تعالى. قوله (فلرسول الله ﷺ) الفاء للسببية، واللام للابتداء. وزيدت على المتبدأ تأكيذا، أو هي جواب قسم مقدر. والمرسلة أى المطلقة يعنى أنه في الإسراع بالجود أسرع من الرجح، وعبر بالمرسلة إشارة الى دوام هبوبها بالرحمة، وإلى عموم النفع بجموده كما نعم الرجح المرسلة جميع مآتهب عليه. ووقع عند أحمد في آخر هذا الحديث «لا يسأل شيئا إلا أعطاه»، وثبتت هذه الزيادة في الصحيح من حديث جابر «ما سئل رسول الله ﷺ شيئا فقال لا». وقال النووي: في الحديث فوائد: منها الحث على الجود في كل وقت، ومنها الزيادة في رمضان وعند الاجتماع بأهل الصلاح. وفيه زيارة الصلحاء وأهل الخير، وتكرار ذلك إذا كان المزور لا يكرهه، واستحباب الإكثار من القراءة في رمضان وكونها أفضل من سائر الأذكار، إذ لو كان الذكر أفضل أو مساويا لفعلاه. فان قيل: المقصود بتجويد الحفظ، قلنا الحفظ كان حاصلًا، والزيادة فيه تحصل ببعض المجالس، وأنه يجوز أن يقال رمضان من غير إضافة وغير ذلك مما يظهر بالتأمل. قلت: وفيه إشارة الى أن ابتداء نزول القرآن كان في شهر رمضان، لأن نزوله الى السماء الدنيا جملة واحدة كان في رمضان كما ثبت من حديث ابن عباس، فكان جبريل يتعاهده في كل سنة فيعارضه بما نزل عليه من رمضان الى رمضان، فلما كان العام الذي توفي فيه عارضه به مرتين كما ثبت في الصحيح عن فاطمة رضى الله عنها. وبهذا يجاب من سأل عن مناسبة إيراد هذا الحديث في هذا الباب. والله أعلم بالصواب

٦ - باب \* ٧ - حدثنا أبو البين الحكم بن عوف قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن عباس أخبره أن أباشفين بن حرب أخبره أن هرقل أرسل إليه في ركب من قريش، وكانوا تجارًا بالشام في المدة التي كان رسول الله ﷺ ما فيها أباشفين وكفار قريش، فأتوه وهم يلبياء، فدعاهم في مجلسه وحوله عطاه الرزم، ثم دعاهم ودعا بترجمانه قتل: أيكم أقرب نسبًا بهذا الرجل الذي يزعم أنه نبي؟ فقال أبو شفين: قلنا: أما أقربهم نسبًا. فقال: أذوه مني، وقرأوا أصحابه فاجتمعوا عند ظهره. ثم قال لترجمانه: قل لهم: إني سأئلكم هذا الرجل، فان كذبني فكذبوه. فوالله لولا الحياء من أن يأتروا على كذبنا لكذبته عنه. ثم كان أول ما سألني عنه أن قال: كيف نسبوه فيكم؟ قلت: هو فينا ذو نسب. قال فهل قال هذا القول منكم أحد قط قبله؟ قلت لا. قال فهل كان من آبائهم من ذلك؟ قلت

لا . قال : فأشرافُ الناسِ يَتَّبِعُونَهُ أَمْ ضَعُفَاؤُهُمْ ؟ فقلتُ : بَلْ ضَعُفَاؤُهُمْ . قال : أَرَيْدُونَ أَمْ يَنْتَقِصُونَ ؟ قلتُ : بَلْ يَزِيدُونَ . قال : فهل يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ سَخَطَةً لِيَدِينَهُ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ ؟ قلتُ : لا . قال : فهل كُنْتُمْ تَتَّبِعُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ ؟ قلتُ : لا . قال : فهل يَنْقُصُ ؟ قلتُ : لا ، ونحنُ مِنْهُ فِي مُدَّةٍ لَا تَدْرِي مَا هُوَ فَاعِلٌ فِيهَا . قال ولم نُنْكِرْ كَلِمَةً أَذْخِلَ فِيهَا شَيْئًا غَيْرَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ . قال : فهل قَاتَلْتُمُوهُ ؟ قلتُ : نعم . قال : فكَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ ؟ قلتُ : الْحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سَجَالٌ ، يَنَالُ مِنَّا وَنَنَالُهُ مِنْهُ . قال : ماذا يَأْمُرُكُمْ ؟ قلتُ يَقُولُ يَقْبُذُوا عَنَّا اللَّهُ وَخُذُوا وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ، وَانْمُرُوا كَوَادِ يَقُولُ آبَاؤُكُمْ . وَيَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَقَابِ وَالصَّلَاةِ . فقال لِلرَّجُلَانِ : قُلْ لَهُ سَأَلْتُكَ عَنْ نَسَبِهِ فَذَكَرْتَ أَنَّهُ فِيكُمْ ذُو نَسَبٍ ، فَكَذَلِكَ الرُّسُلُ مُبْعَثٌ فِي نَسَبِ قَوْمِهَا . وسَأَلْتُكَ هَلْ قَالَ أَحَدٌ مِنْكُمْ هَذَا الْقَوْلَ ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّ لَا ، فقلتُ لَوْ كَانَ أَحَدٌ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ قَبْلَهُ لَقُلْتُ رَجُلٌ يَأْتِي بِقَوْلٍ قَبْلَ قَوْلِهِ . وسَأَلْتُكَ هَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّ لَا ، قلتُ فَلَوْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ قُلْتُ رَجُلٌ يَطْلُبُ مُلْكَ أَبِيهِ . وسَأَلْتُكَ هَلْ كُنْتُمْ تَتَّبِعُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّ لَا ، فَقَدْ أَعْرَفْتُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَذَرَ الْكَذِبَ عَلَى النَّاسِ وَيَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ . وسَأَلْتُكَ أَشْرَافُ النَّاسِ اتَّبَعُوهُ أَمْ ضَعُفَاؤُهُمْ ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّ ضَعُفَاهُمْ اتَّبَعُوهُ ، وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ . وسَأَلْتُكَ أَرَيْدُونَ أَمْ يَنْتَقِصُونَ ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ ، وَكَذَلِكَ أَمْرُ الْإِيمَانِ حَتَّى يَنْتَبِئَ . وسَأَلْتُكَ أَمَرْتُمْ أَحَدًا سَخَطَةً لِيَدِينَهُ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ ، فَذَكَرْتَ أَنَّ لَا ، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حِينَ يُخَالِطُ بِشَاشَتِهِ الْقُلُوبَ . وسَأَلْتُكَ هَلْ يَنْقُصُ ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّ لَا ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا تَقْدَرُ . وسَأَلْتُكَ بَمَا يَأْمُرُكُمْ ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِهَا كُنْ عَنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ وَيَأْمُرُكُمْ بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَقَابِ ، فَإِنْ كَانَ مَا يَقُولُ حَقًّا فَسَيَمْلِكُ مَوْضِعَ قَدَمَيْهِ . وقد كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ لَمْ أَكُنْ أَظُنُّ أَنَّهُ مِنْكُمْ ، فَلَوْ أَنِّي أَعْلَمْتُ أَنِّي أَخْلَصْتُ إِلَيْهِ لَتَجَشَّعْتُ لِقَائِهِ ، وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَنَسَلْتُ عَنْ قَدَمِهِ

نَحْمَدُكَ بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي بَعَثَ بِهِ دَحِيَّةً إِلَى عَظِيمِ بُصْرَى ، فَدَفَعَهُ إِلَى هِرَقْلَ ، فَقَرَأَهُ ، فَذَا فِيهِ :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ . سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى . أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ ، أَسْلِمْتَ تَسْلِمَ يُؤْتِيكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ . فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ ﴿ وَيَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَمَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سِوَاهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ، فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾

قال أبو سفيان: فلما قال ما قال، وفرَّغَ من قراءة الكتاب، كثرَ عنده الصَّعْبُ، وارتفعت الأصواتُ، وأخرجنا. فقلتُ لأصحابي حين أخرجنا: لقد أيرَ أمرُ ابنِ أبي كَبْشَةَ، إنه يخافُه مَلِكُ بنى الأصغرِ. فإزلتُ شوقاً أنه سيظهرُ حتى أدخلَ الله على الإسلامِ

وكان ابنُ الناطورِ - صاحبُ إيلياءَ وهَرَقْلَ - سُمُفَّا هلى نصارى الشامِ يُحدثُ أن هِرَقْلَ حين قدَّم إيلياءَ أصبحَ يوماً خبيثَ النفسِ، فقال بعضُ بطاريقته: قد استنكرنا هَيْفَتَكَ. قال ابنُ الناطورِ: وكان هِرَقْلُ حَزَّاءَ يَنْظُرُ في النجومِ، فقال لهم حين سألوه: إني رأيتُ البِلَّةَ حين نظرتُ في النجومِ مَلِكُ الخِصَانِ قد ظهرَ، فمن يَحْتَنِي من هذه الأُمَّةِ؟ قالوا: ليس يَحْتَنِي إلَّا اليهودُ، فلا يَهْمُكَ شأنُهم، واكتبْ إلى مدائنِ مَلِكِكَ فيقتلوا من فيهم من اليهودِ. فبينما هم على أمرهم أُنِيَ هِرَقْلُ برَجُلٍ أَرْسَلَ به مَلِكُ غَسَّانِ يُخْبِرُ عن خَبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فلما استخبرَ هِرَقْلُ قال: اذهبوا فانظروا أَمْحَتَيْنِ هُوَ أم لا؟ فنظروا إليه، فحدَّثوه أنه مُحْتَنِي، وسأله عن العربِ فقال: هم يَحْتَنُون. فقال هِرَقْلُ: هذا مَلِكُ هَذِهِ الأُمَّةِ قد ظهرَ. ثم كتبَ هِرَقْلُ إلى صاحبِ له بَرْوَمِيَّةَ، وكان خَلِيفَةً في العلمِ، وسارَ هِرَقْلُ إلى حِصَصَ، فلم يَرَمْ حِصَصَ حتى أتاه كتابٌ من صاحبه يُوافِقُ رَأْيَ هِرَقْلَ على خروجِ النَّبِيِّ ﷺ وأنه نبيٌّ. فأدِنَ هِرَقْلُ لِعُظَمَاءِ الرُّومِ في دَسَكِرَةِ له بِحِصَصَ، ثم أمرَ بأبوابها فَفُلَّتْ، ثم أطلَعَ فقال: يا مَعْشَرَ الرُّومِ، هلْ لَكُمْ في الفلاحِ والرشِدِ وأن يَثْبُتَ مُلْكُكُمْ فتابوا هذا النَّبِيُّ؟ فأصْوا حِصَّةَ حُمُرِ الوَحْشِ إلى الأبوابِ فوجَدُوها قد غُلِّقَتْ، فلما رَأَى هِرَقْلُ فَرَقَتَهُمْ وأيسَ من الإيمانِ قال: ردُّوهم عَلَيَّ. وقال: إني قلتُ مَقَالَتِي أَنَا أَخْتَبِرُ بها شِدَّتَكُمْ على دينِكُمْ، فقد رأيتُ. فسجدوا له ورَضُوا عنه، فكان ذلكَ آخِرَ شَأْنِ هِرَقْلَ. رواه صالحُ بنُ كَيْسَانَ ويونسُ ومَعْمَرُ عن الزُّهْرِيِّ

[الحديث ٧ - أطرافه في: ٥١، ٣٦٨، ٢٨٠٤، ٢٩٤١، ٢٩٧٨، ٣١٧٤، ٤٥٥٣، ٥٨٠، ٦٦٠، ٧١٩٦، ٧٥٤١]

قوله (قال حدثنا أبو النيمان) في رواية الاصيلي وكرمة: حدثنا الحكم بن نافع، وهو هو، أخبرنا شعيب هو ابن أبي حمزة دينار الحصى، وهو من أثبات أصحاب الزهري. قوله (أن أبا سفيان) هو صخر بن حرب بن أمية ابن عبد شمس بن عبد مناف. قوله (هرقل) هو ملك الروم، وهرقل اسمه، وهو بكسر الهاء وفتح الراء وسكون القاف، ولقبه قيصر، كما يلقب ملك الفرس كسرى ونحوه. قوله (في ركب) جمع راكب كصحب وصاحب، وهم أولو الأبل، العشرة فافوقها. والمعنى أرسل إلى أبي سفيان حال كونه في جملة الركب، وذلك لأنه كان كبيرهم فلهذا خصه، وكان عدد الركب ثلاثين رجلا، رواه الحاكم في الاكليل. ولابن السكن: نحو من عشرين، وسمى منهم المغيرة بن شعبة في مصنف ابن أبي شيبة بسند مرسل، وفيه نظر، لأنه كان إذ ذاك مسلما. ويحتمل أن يكون رجع حينئذ إلى قيصر ثم قدم المدينة مسلما. وقد وقع ذكره أيضا في أثر آخر في كتاب السير لأبي إسحق الفوارى وكتاب الأموال لأبي عبيد من طريق سعيد بن المسيب قال: كتب رسول الله ﷺ إلى كسرى وقيصر. . الحديث وفيه: فلما قرأ قيصر الكتاب قال: هذا كتاب لم أسمع بمثله. ودعا أبا سفيان بن حرب والمغيرة بن شعبة وكانا تاجرين هناك، فسأل عن أمر رسول الله ﷺ. قوله (وكانوا تجارا) بضم التاء وتشديد الجيم، أو كسرهما والتخفيف

جمع تاجر . قوله ( في المدة ) يعني مدة الصلح بالحدبية ، وسيأتي شرحها في المغازي ، وكانت في سنة ست ، وكانت مدتها عشر سنين كما في السيرة ، وأخرجه أبو داود من حديث ابن عمر ، ولا يفي نعيم في مسند عبد الله بن دينار كانت أربع سنين ، وكذا أخرجه الحاكم في البيوع من المستدرک ، والأول أشهر . لكنهم تقصوا ، فزاهم سنة ثمان وفتح مكة . وكفار قريش بالنصب منقول معه . قوله ( فأتوه ) تقديره : أرسل إليهم في طلب لإتيان الركب لجاء الرسول يطلب لإتيانهم فأتوه ، كقوله تعالى ﴿ قتلنا أضرب بعصاك الحجر فانفجرت ﴾ أي فضرب فانفجرت . ووقع عند المؤلف في الجهاد أن الرسول وجدهم ببعض الشام ، وفي رواية لابن نعيم في الدلائل تعيين الموضع وهو غزة ، قال : وكانت وجه متجرهم . وكذا رواه ابن إسحق في المغازي عن الزهري ، وزاد في أوله عن أبي سفيان قال : كنا قوماً تجاراً ، وكانت الحرب قد حصبنا ، فلما كانت الهدنة خرجت تاجراً إلى الشام مع رهط من قريش ، فوالله ما علمت بمكة امرأة ولا رجلاً إلا وقد حلتني بضاعة . فذكره . وفيه : فقال هرقل لصاحب شرطته : قلب الشام ظهراً لبطن حتى تأتي برجل من قوم هذا أسأله عن شأنه . فوالله إني وأصحابي بغزة ، إذ هجم علينا فساقتنا جميعاً . قوله ( بآلباء ) بهزة مكسورة بعدها ياء أخيرة ساكنة ثم لام مكسورة ثم ياء أخيرة ثم ألف مهموزة ، وحكى السكري فيها القمر ، ويقال لها أيضاً إلباء بحذف الياء الأولى وسكون اللام حكاية السكري ، وحكى النووي مثله لكن بتقديم الياء على اللام واستغربه . قيل : معناه بيت الله . وفي الجهاد عند المؤلف أن هرقل لما كشف الله عنه جنود فارس مشى من حمص إلى إلباء شكر الله . زاد ابن إسحق عن الزهري أنه كان تبسط له البسط وتوضع عليها الرياحين فيمشي عليها ، ونحوه لأحمد من حديث ابن أخي الزهري عن عمه . وكان سبب ذلك ما رواه الطبري وابن عبد الحكم من طرق متعاضدة ملخصاً أن كسرى أغزى جيشه بلاد هرقل ، فغربوا كثيراً من بلده ، ثم استبطأ كسرى أميره فأراد قتله وتولية غيره ، فاطلع أميره على ذلك فباطن هرقل واصطلح معه على كسرى وانهمزم عنه بجند فارس ، فمضى هرقل إلى بيت المقدس شكر الله تعالى على ذلك . واسم الأمير المذكور شمر براز واسم الغير ألفى أراد كسرى تأميره فرحان<sup>(١)</sup> . قوله ( فدعاهم في مجلسه ) أي في حال كونه في مجلسه ، وللنصف في الجهاد ، فأدخلنا عليه ، فإذا هو جالس في مجلس ملكه وعليه التاج » . قوله ( وحوله ) بالنصب لأنه ظرف مكان . قوله ( عظام ) جمع عظيم . ولابن السكن : فأدخلنا عليه وعنده بطارقه والقسيسون والرهبان والروم من ولد عيص بن إسحق بن إبراهيم عليهما السلام على الصحيح ، ودخل فيهم طوائف من العرب من توخ وهراهم وسليخ وغيرهم من غسان كانوا ساكنين بالشام ، فلما أجلاهم المسلمون عنها دخلوا بلاد الروم فاستوطنوها فاختلفت أنسابهم . قوله ( ثم دعاهم ودعا ترجمانه ) وللسمتلى « بالترجمان ، مقتضاه أنه أمر باحضارهم ، فلما حضروا استدعاهم لأنه ذكر أنه دعاهم ثم دعاهم فيزل على هذا ، ولم يقع تكرار ذلك إلا في هذه الرواية . والترجمان بفتح التاء المثناة وضم الجيم ورجحه النووي في شرح مسلم ، ويجوز ضم التاء لتباعاً ، ويجوز فتح الجيم مع فتح أوله حكاية الجوهرى ، ولم يصرحوا بالرابعة وهي ضم أوله وفتح الجيم ، وفي رواية الأصيلي وغيره « بترجمانه » يعني أرسل إليه رسولا أحضره صحبته ، والترجمان المعبر عن لغة بلغة ، وهو معرب وقيل عربى . قوله ( فقال : أيكم أقرب نسباً ) أي قال الترجمان على لسان هرقل . قوله ( بهذا الرجل ) زاد ابن السكن : الذى خرج بأرض العرب يزعم أنه نبي . قوله ( قلت أنا أقربهم نسباً ) في رواية ابن السكن : فقالوا هذا أقربنا به نسباً ، هو ابن عمه أخى أبيه . وإنما كان أبو سفيان أقرب لأنه من بني عبد مناف ، وقد أوضح ذلك المصنف في الجهاد بقوله : قال ما قرأ بترك منه ؟ قلت : هو ابن عمى . قال أبو سفيان : ولم يكن في الركب من بني عبد مناف غيرى اه . وعبد مناف الأب الرابع للنبي ﷺ وكذا لابن سفيان ، وأطلق

(١) ألفى في تاريخ الطبري (١: ١٠٠٢ طبع ليدن و٢: ١٤٠ طبع المحبنة بالقاهرة) : فرهان ، وتدعى مرتبته شهر براز

عليه ابن عم لانه نزل كلا منهما منزلة جده ، فعبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ابن عم أمية بن عبد شمس بن عبد مناف ، وعلى هذا فنيا أطلق في رواية ابن السكن تجوز ، وإنما خص هرقل الأقرب لانه أخرى بالاغلاص على أموره ظاهرا وباطنا أكثر من غيره ، ولأن الأبعد لا يؤمن أن يتدح في نسبة بخلاف الأقرب ، وظهر ذلك في سؤاله بعد ذلك : كيف نسبة فيكم ؟ وقوله بهذا الرجل ، ضمن أقرب معنى أوصل فعدها بالياء ، ووقع في رواية مسلم من هذا الرجل ، وهو على الأصل . وقوله الذي يزعم ، في رواية ابن إسحق عن الزهري يدعي . وزعم قال الجوهري بمعنى قال ، وحكاه أيضا ثعلب وجماعة كما سيأتي في قصة ضمام في كتاب العلم . قلت : وهو كثير ويأتي موضع الشك غالبا . قوله ( فاجعلوه عند ظهره ) أى لثلا يستحيوا أن يواجهوه بالكذب إن كذب ، وقد صرح بذلك الواقدي . وقوله إن كذبتى ، بتخفيف الدال أى إن تقل إلى الكذب . قوله ( قال ) (١) أى أبو سفيان . وسقط لفظ قال من رواية كريمة وأبى الوقت فأشكل ظاهره وبانياتها بزل الاشكال . قوله ( فوالله لولا الحياء من أن يأتوا ) أى يقولوا على الكذب لكذب علي . وللأصلي عنه أى عن الإخبار بحاله . وفيه دليل على أنهم كانوا يستجوبون الكذب إما بالأخذ عن الشرع السابق ، أو بالعرف . وفي قوله يأتوا دون قوله يكذبوا دليل على أنه كان اتفاقا منهم بعدم التكذيب أن لو كذب لأشترأ بهم معه في عداوة النبي ﷺ ، لكنه ترك ذلك استحياء واتفة من أن يتحدثوا بذلك بعد أن رجعوا فقصير عند سامعي ذلك كذابا . وفي رواية ابن إسحق التصريح بذلك ولفظه : فوالله لو قد كذبت ما ردوا على . ولكني كنت أسمع سينا أنكرهم عن الكذب ، وعلت أن أيسر ما في ذلك إن أنا كذبت أنه يحفظوا ذلك عني ثم يتحدثوا به ، فلم أكذب . وزاد ابن إسحق في روايته : قال أبو سفيان فوالله ما رأيت من رجل قط كان أدهى من ذلك الأقف ، يعنى هرقل . قوله ( كان أول ) هو بالنسب على الخبر ، وبه جاءت الرواية ، ويجوز رفعه على الاسمية . قوله ( كيف نسبة فيكم ) ؟ أى ما حال نسبة فيكم ، أهو من أشرافكم أم لا ؟ فقال : هو فينا ذو نسب . فالتنوين فيه التعظيم ، وأشكل هذا على بعض الشارحين ، وهذا وجه . قوله ( قبل ) قال هذا القول منكم أحد قط قبله ؟ وللكشميني والأصلي بدل قبله ، مثله ، فقوله منكم أى من قومكم يعنى قريشا أو العرب . ويستفاد منه أن الشفاهي يعم ، لأنه لم يرد المخاطبين فقط . وكذا قوله فهل قاتلتموه ؟ وقوله بماذا يأمركم ؟ واستعمل قط بغير أداة التني وهو نادر ، ومنه قول عمر : صليتا أكثر ما كنا قط وآمنه ركعتين ، ويحتمل أن يقال إن التني مضمن فيه كأنه قال : هل قال هذا القول أحد أو لم يقله أحد قط . قوله ( قبل كان من آباءه ملك ) ؟ ولكريمة والأصلي وأبى الوقت زيادة من ، الجارة ، ولأن عسا كيرفتح من وملك فعل ماض ، والجارة أرجح لسقوطها من رواية أبي ذر ، والمعنى في الثلاثة واحد . قوله ( فأشرف الناس اتبعوه ) (٢) فيه إسقاط همزة الاستفهام وهو قليل ، وقد ثبت للوصف في التفسير ولفظه : أتبعه أشراف الناس ؟ والمراد بالأشراف هنا أهل النخوة والتكبر منهم ، لا كل شريف ، حتى لا يرد مثل أبي بكر وعمر وأمثالهما عن أسلم قبل هذا السؤال . ووقع في روايه ابن إسحق : تبعه منا الضعفاء والمساكين ، فأما ذور الانساب والشرف فاتبه منهم أحد . وهو محمول على الأكثر الاغلب . قوله ( سخطه ) بضم أوله وفتح ، وأخرج بهذا من اردت مكرها ، أولا لسخط لدين الاسلام بل لرغبة في غيره كحظ نفساني ، كما وقع لعبد الله بن جحش . قوله ( هل كنتم تهمنونه بالكذب ) ؟ أى على الناس وإنما عدل إلى السؤال عن التهمة عن السؤال عن نفس الكذب تقريراً لهم على صدقه ، لأن التهمة إذا اتقت اتنى سبها ، ولهذا عقبه بالسؤال عن الغر . قوله ( ولم تمكنى كلمة أدخل فيها شيئا ) أى أتقصه به ، على أن التقيص هنا أمر نسبي ، وذلك أن من يقطع بعدم غدره أرفع رتبة من يجوز وقوع ذلك منه في الجملة ، وقد كان معروفاً عندهم

(١) هذه الرواية غير رواية اليونانية

بالاستقراء من عادته أنه لا يغير . ولما كان الأمر مغيباً - لأنه مستقبل - أمن أبو سفيان أن ينسب في ذلك إلى الكذب ، ولهذا أورده بالتردد ، ومن ثم لم يصرح هرقل على هذا القدر منه . وقد صرح ابن إسحق في روايته عن الزهري بذلك بقوله « قال فواته ما التفت إليها مني » . ووقع في رواية أبي الأسود عن عروة مرسل « خرج أبو سفيان إلى الشام - فذكر الحديث ، إلى أن قال - فقال أبو سفيان : هو ساحر كذاب . فقال هرقل : إن لا أريد شتمه ، ولكن كيف نسبه - إلى أن قال - قبل يغير إذا عاهد ؟ قال : لا ، إلا أن يغير في هدته هذه . فقال : وما يخاف من هذه ؟ فقال : إن قوى أمدوا حلفاءهم على حلفائه . قال : إن كنتم بدأتهم فأنتم أغدر . قوله ( سجال ) بكسر أوله ، أي نوب ، والسجل الدلو ، والحرب اسم جنس ، ولهذا جعل خبره اسم جمع . وينال أي يصيب ، فكانه شبه المحاربين بالمستقيين : يستقي هذا دلوا وهذا دلوا ، وأشار أبو سفيان بذلك إلى ما وقع بينهم في غزوة بدر وغزوة أحد ، وقد صرح بذلك أبو سفيان يوم أحد في قوله « يوم بيوم بدر ، والحرب سجال ، ولم يرد عليه النبي ﷺ ذلك بل نطق النبي ﷺ بذلك في حديث أوس بن حذيفة الثقفي لما كان يحدث وفد قتيب ، أخرجه ابن ماجه وغيره . ووقع في مرسل عروة « قال أبو سفيان : غلبنا مرة يوم بدر وأنا غائب ، ثم غزوتهم في بيوتهم بغير البطون وجعد الأذان ، وأشار بذلك إلى يوم أحد . قوله ( بماذا بأمركم ) يدل على أن الرسول من شأنه أن يأمر قومه . قوله ( يقول اعبدا الله وحده ) فيه أن للأمر صيغة معروفة ، لأنه أتى بقوله « اعبدا الله » ، في جواب ما يأمركم ، وهو من أحسن الأدلة في هذه المسألة ، لأن أبا سفيان من أهل اللسان ، وكذلك الراوي عنه ابن عباس ، بل هو من أفصحهم وقد رواه عنه مقرا له . قوله ( ولا تتركوا به شيئا ) وسقط من رواية المستمل الواو فيكون تأكيداً لقوله وحده . قوله ( وارتكوا ما يقول آباؤكم ) هي كلمة جامعة ترك ما كانوا عليه في الجاهلية ، وإنما ذكر الآباء تنبيهاً على عذرهم في مخالفتهم له ، لأن الآباء قدوة عند الفريقين ، أي عبدة الأوثان والنصارى . قوله ( ويأمرنا بالصلاة والصدق ) والصدق في رواية « الصدقة » بدل الصدق ، ورجحها شيخنا شيخ الإسلام ، ويقولها رواية المؤلف في التفسير ، « الزكاة » ، واقرآن الصلاة بالزكاة معتاد في الشرع ، ورجحها أيضاً ما تقدم من أنهم كانوا يستحبون الكذب فذكر ما لم يألفوه أولى . قلت : وفي الجملة ليس الأمر بذلك متمعاً كما في أمرهم بوفاء العهد وأداء الأمانة ، وقد كانا من مألوف عقلاهم ، وقد ثبتا عند المؤلف في الجهاد من رواية أبي ذر عن شيخه الكشميبي ، والسرخصي قال « بالصلاة والصدق والصدقة » وفي قوله يأمرنا بعد قوله يقول اعبدا الله إشارة إلى أن المفاخرة بين الامرين لما يترتب على مخالفتها ، إذ يخالف الأول كافر ، والثاني من قبل الأول عاص . قوله ( فكذلك الرسل تبعث في نسب قومها ) الظاهر أن إخبار هرقل بذلك بالجزم كان عن العلم المقرر عنده في الكتب السالفة . قوله ( لقلت رجل تأسي بقول ) كذا للكشميبي ، ولغيره « تأسي » بتقديم الياء المثناة من تحت ، وإنما لم يقل هرقل « فقلت » ، إلا في هذا وفي قوله « هل كان من آياته من ملك » ، لأن هذين المقامين مقام فكر ونظر ، بخلاف غيرها من الأسئلة فانها مقام نقل . قوله ( فذكرت أن ضعفاءهم اتبعوه ) هو بمعنى قول أبي سفيان ضعفاءهم . ومثل ذلك يتسامح به لاتحاد المعنى . وقول هرقل « وهم أتباع الرسل » معناه أن أتباع الرسل في الغالب أهل الاستكانة لا أهل الاستكبار الذين أمروا على الشقاق بيناً وحسداً كآبي جهل وأشياعه ، إلى أن أهلكهم الله تعالى ، وأتخذ بعد حين من أراد سعادته منهم . قوله ( وكذلك الإيمان ) أي أمر الإيمان ، لأنه يظهر نورا ، ثم لا يزال في زيادة حتى يتم بالأمور المعتمدة فيه من صلاة وزكاة وصيام وغيرها ، ولهذا نزلت في آخر سنى النبي ﷺ « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي » ومنه « وبأن الله إلا أن يتم نوره » وكذا جرى لأتباع النبي ﷺ : لم يزالوا في زيادة حتى كمل بهم ما أراد الله من إظهار دينه وتعماد نعمته ، فله الحمد والمئة . قوله ( حين يخاطب بشاشة القلوب ) كذا روى بالنسب على المعنوية والقلوب مضاعف إليه ، أي يخاطب الإيمان أنشراح الصدور ، وروى « وبشاشة القلوب » بالضم والقول



مفعول ، أى يخاطب بشاشة الإيمان وهو شرحه القلوب التى يدخل فيها . زاد المصنف فى الإيمان ، لا يخطئه أحد ، كما تقدم . وزاد ابن السكن فى روايته فى معجم الصحابة ، ويزداد به عجباً وفرحاً . . وفى رواية ابن إسحق ، وكذلك حلاوة الإيمان لا تدخل قلباً فخرج منه . . قوله ( وكذلك الرسل لا تغدر ) لأنها لا تطلب حظ الدنيا الذى لا يلبى طالبه بالفدر ، بخلاف من طلب الآخرة . ولم يعرج هرقل على الدسية التى دسها أبو سفيان كما تقدم . وسقط من هذه الرواية إيراد تقرير السؤال العاشر الذى بعده وجوابه ، وقد ثبت الجميع فى رواية المؤلف التى فى الجهاد ، وسيأتى الكلام عليه ثم إن شاء الله تعالى . ( فائدة ) : قال المازنى هذه الأشياء التى سأل عنها هرقل ليست قاطعة على النبوة ، إلا أنه محتمل أنها كانت عنده علامات على هذا النبى بعينه لأنه قال بعد ذلك : قد كنت أعلم أنه خارج ، ولم أكن أظن أنه منك . وما أورده احتمالاً جزم به ابن بطلان ، وهو ظاهر . قوله ( فذكرت أنه بأمركم ) ذكر ذلك بالاتقتضاء ، لأنه ليس فى كلام أبي سفيان ذكر الأمر بل صيغته . وقوله ، ومنها كم عن عبادة الأوثان ، مستفاد من قوله ، ولا تتركوا به شيئاً ، وتركوا ما يقول آباؤكم ، لأن مقولهم الأمر بعبادة الأوثان . قوله ( أخلص ) بضم اللام أى أصل ، يقال خلص إلى كذا أى وصل . قوله ( لتجشمت ) بالجيم ، والتشيم المعجمة ، أى تكلفت الوصول إليه ، وهذا يدل على أنه كان يتحقق أنه لا يسلم من القتل إن هاجر إلى النبى ﷺ ، واستفاد ذلك بالتجربة كما فى قصة ضغاطر الذى أظهر لهم لإسلامه فقتلوه (١) . وللطبرانى من طريق ضعيف عن عبد الله بن شداد عن دحية فى هذه القصة مختصراً ، فقال قيصر : أعرف أنه كذلك ، ولكن لا أستطيع أن أفعل ، إن فعلت ذهب ملكى وقتلنى الروم . وفى مرسل ابن إسحق عن بعض أهل العلم أن هرقل قال : ويحك ، والله إنى لأعلم أنه نبى مرسل ، ولكنى أخاف الروم على نفسى ، ولولا ذلك لاتبعته . لكن لو تفتن هرقل لقوله ﷺ فى الكتاب الذى أرسل إليه ، أسلم تسلم ، وحل الجزاء على عومه فى الدنيا والآخرة لسلم لو أسلم من كل ما يخافه . ولكن التوفيق بيد الله تعالى . وقوله ، ونسكت عن قدميه ، مبالغة فى العبودية له والخدمة . زاد عبد الله بن شداد عن أبي سفيان ، ولو علمت أنه هو لمشيئت إليه حتى أقبل رأسه وأغسل قدميه ، وهى تدل على أنه كان يقبى عنده بعض شك . وزاد فيها ، ولقد رأيت جبهته تتحدأ عرقاً من كرب الصحيفة ، يعنى لما قرئ عليه كتاب النبى ﷺ . وفى اقتصاره على ذكر غسل القدمين إشارة منه إلى أنه لا يطلب منه - إذا وصل إليه سالماً - لا ولاية ولا منصباً ، وإنما يطلب ما تحصل له به البركة . وقوله ، وليبلغن ملكه ما تحت قدمى ، أى بيت المقدس ، وكفى بذلك لأنه موضع استقراره . أو أراد الشام كله لأن دار ملكته كانت حمص . وما يقوى أن هرقل آثر ملكه على الإيمان واستمر على الضلال أنه حارب المسلمين فى غزوة مؤتة سنة ثمان بعد هذه القصة بدون الستين ، فى مغازى ابن إسحاق : وبلغ المسلمين لما نزلوا معان من أرض الشام أن هرقل نزل فى مائة ألف من المشركين ، شكى كيفية الواقعة . وكذا روى ابن حبان فى صحيحه عن أنس أن النبى ﷺ كتب إليه أيضاً من تبوك يدعو ، وأنه قارب الإجابة ، ولم يجب . فدل ظاهر ذلك على استمراره على الكفر ، لكن محتمل مع ذلك أنه كان يضمّر الإيمان ويفعل هذه المعاصى مراعاة للملك وخوفاً من أن يقتله قومه . إلا أن فى مسند أحمد أنه كتب من تبوك إلى النبى ﷺ : إلى مسلم . فقال النبى ﷺ : كذب ، بل هو على نصرانيته . وفى كتاب الأموال لابن عبيد بسند صحيح من مرسل بكر بن عبد الله المزنى نحوه ، ولفظه فقال : كذب عدو الله ، ليس بمسلم . فعلى هذا إطلاق صاحب الاستيعاب أنه آمن - أى أظهر التصديق - لكنه لم يستمر عليه ويعمل بمقتضاه ، بل شح بملكه وآثر الفانية على الباقية . والله الموفق . قوله ( ثم دعا ) أى من وكل ذلك إليه ، ولهذا عدى إلى الكتاب بالياء . والله أعلم . قوله ( دحية ) بكسر الدال ، وحكى فتحها لفتان ، ويقال انه

الرئيس بلفة أهل اليمن ، وهو ابن خليفة الكلبي ، صحابي جليل كان أحسن الناس وجها ، وأسلم قديما ، وبعث النبي صلى الله عليه وسلم في آخر سنة ست بعد أن رجع من الحديبية بكتابته إلى هرقل ، وكان وصوله إلى هرقل في المحرم سنة سبع ، قاله الواقدي . ووقع في تاريخ خليفة أن إرسال الكتاب إلى هرقل كان سنة خمس ، والأول أثبت ، بل هذا غلط لتصريح أبي سفيان بأن ذلك كان في مدة الهدنة . والهدنة كانت في آخر سنة ست اتفاقا ، ومات دحية في خلافة معاوية . وبصرى بضم أوله والتصر مدينة بين المدينة ودمشق . وقيل هي حوران ، وعظيما هو الحارث ابن أبي شمر الغساني . وفي الصحابة لابن السكن أنه أرسل بكتاب النبي ﷺ إلى هرقل مع عدى بن حاتم ، وكان عدى إذ ذلك نصرانيا . فوصل به هو ودحية معا ، وكانت وفاة الحارث المذكور عام الفتح . قوله ( من محمد ) فيه أن السنة أن يبدأ الكتاب بنفسه ، وهو قول الجمهور ، بل سعى فيه النحاس لإجماع الصحابة . والحق إثبات الخلاف . وفيه أن ، من ، التي لا تبدأ الغاية تأتي من غير الزمان والمكان كذا قاله أبو حيان ، والظاهر أنها هنا أيضا لم تخرج عن ذلك ، لكن بارتكاب مجاز . زاد في حديث دحية : وعنده ابن أخ له أحر أذرق سبط الرأس . وفيه : لما قرأ الكتاب سخر فقال : لا تفراه ، إنه بدأ بنفسه . فقال قيصر : لتفراه . فقرأه . وقد ذكر البزار في مسنده عن دحية الكلبي أنه هو ناول الكتاب لقيصر ولفظه : بعثني رسول الله ﷺ بكتابته إلى قيصر فأعطيته الكتاب . قوله ( عظيم الروم ) فيه عدول عن ذكره بالملك أو الإمرة ، لأنه معزول بحكم الاسلام ، لكنه لم يخله من إكرام لمصلحة التأليف . وفي حديث دحية أن ابن أخي قيصر أنكر أيضا كونه لم يقل ملك الروم . قوله ( سلام على من اتبع الهدى ) في رواية المصنف في الاستئذان والسلام ، بالتعريف . وقد ذكرت في قصة موسى وهرون مع فرعون . وظاهر السياق يدل على أنه من جملة ما أمرا به أن يقولاه . فان قيل : كيف يبدأ الكافر بالسلام ؟ فالجواب أن المفسرين قالوا : ليس المراد من هذا التحية ، إنما معناه سلم من عذاب الله من أسلم . ولهذا جاء بعده أن العذاب على من كذب وتولى . وكذا جاء في بقية هذا الكتاب ، فان توليت فان عليك إثم الأريسيين . فحصل الجواب أنه لم يبدأ الكافر بالسلام قصدا وإن كان المفظ يشعر به ، لكنه لم يدخل في المراد لأنه ليس بمن اتبع الهدى فلم يسلم عليه . قوله ( أما بعد ) في قوله ، أما ، معنى الشرط . وتستعمل لتفصيل ما يذكر بعدها غالبا ، وقد ترد مستأنفة لا لتفصيل كالتي هنا ، وللتفصيل والتفريق ، وقيل الكرماني : هي هنا التفصيل وتقديره : أما الابتداء فهو اسم الله ، وأما المكتوب فهو من محمد رسول الله الخ . كذا قال . ولفظة بعد ، مبنية على الضم ، وكان الأصل أن تفتح لو استمرت على الإضافة ، لكنها قطعت عن الإضافة فبنيت على الضم ، وسيأتي مزيد في الكلام عليها في كتاب الجمعة . قوله ( بدعاية الاسلام ) بكسر الدال ، من قولك دعا يدعو دعاية نحو شكيا يشكو شكاية . ولمسلم بدعاية الاسلام ، أي بالكلمة الداعية إلى الاسلام ، وهي شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، والياء موضع إلی . وقوله وأسلم تسلم ، غاية في البلاغ ، وفيه نوع من البديع وهو الجناس الاستعاقفي . قوله ( يؤتك ) جواب ثان للأمر . وفي الجهاد للثؤلف د أسلم أسلم يؤتك ، بتكرار أسلم . فيحتمل التأكيذ ، ويحتمل أن يكون الأمر الأول للدخول في الاسلام والثاني للدوام عليه كما في قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله ) الآية . وهو موافق لقوله تعالى ( أولئك يؤتون أجروهم مرتين ) الآية . وإعطاؤه الأجر مرتين لكونه كان مؤمنا بنبية ثم آمن بمحمد ﷺ ، ويحتمل أن يكون تضييف الأجر له من جهة إسلامه ومن جهة أن إسلامه يكون سببا لدخول أتباعه . وسيأتي التصريح بذلك في موضعه من حديث الشعي من كتاب العلم إن شاء الله تعالى . واستنبط منه شيخنا شيخ الاسلام أن كل من دان بدين أهل الكتاب كان في حكمهم في المناكحة والذبايح ، لأن هرقل هو وقومه ليسوا من بني إسرائيل ، وهم عن دخل في النصرانية بعد التبديل . وقد قال له ولقومه د يا أهل الكتاب ، فدل على أن لم

حكم أهل الكتاب ، خلافاً لمن خص ذلك بالاسرائيليين أو بمن علم أن سلفه من دخل في اليهودية أو النصرانية قبل لتبديل . والله أعلم . قوله ( فان توليت ) أى أعرضت عن الإجابة الى الدخول في الإسلام . وحقيقة التولي إنما هو بالوجه ، ثم استعمل مجازاً في الإعراض عن الشيء ، وهى استعاره تبعية . قوله ( الاريسين ) هو جمع أريس ، وهو منسوب الى أريس يوزن فغيل ، وقد قلب همرته ياء كما جاءت به رواية أبي ذر والاصلى وغيرهما هنا ، قال بن سيدة : الاريس الأكار ، أى الفلاح عند ثعلب ، وعند كراع : الأريس هو الأمير ، وقال الجوهري : هى لغة شامية ، وأنكر ابن فارس أن تكون عربية ، وقيل فى تفسيره غير ذلك لكن هذا هو الصحيح هنا ، فقد جاء مصرحاً به فى رواية ابن إسحق عن الزهرى بلفظ ( فان عليك إثم الأكارين ) زاد البرقائى فى روايته : يعنى الحرثين ، ويؤيده أيضاً ما فى رواية المسدائى من طريق مرسلة ( فان عليك إثم الفلاحين ) ، وكذا عند أبي عبيد فى كتاب الأموال من مرسل عبد الله بن شداد ، وان لم تدخل فى الإسلام فلا تحل بين الفلاحين وبين الاسلام ، قال أبو عبيد : المراد بالفلاحين أهل ملكته ، لأن كل من كان يزرع فهو عند العرب فلاح ، سواء كان على ذلك بنفسه أو غيره . قال الخطائى : أراد أن عليك إثم الضعفاء والأتباع اذا لم يسلموا تقليداً له ، لأن الأصاغر أتباع الأكابر . قلت : وفى الكلام حذف دل المعنى عليه وهو : فان عليك مع إثمك إثم الاريسين ، لأنه إذا كان عليه إثم الاتباع بسبب أنهم تبعوه على استمرار الكفر فلأن يكون عليه إثم نفسه أولى ، وهذا يعد من مفهوم الموافقة ، ولا يعارض بقوله تعالى ( ولا تزر وازرة وزر أخرى ) لأن وزر الآثم لا يتحملة غيره ، ولكن الفاعل المتسبب والمتسبب بالسيئات يتحمل من جهتين جهة فعله وجهة تسببه . وقد ورد تفسير الاريسين بمعنى آخر ، فقال الليث بن سعد عن يونس فيما رواه الطبرانى فى الكبير من طريقه : الاريسيون العشارون يعنى أهل المكس . والأول أظهر . وهذا إن صح أنه المراد فالمعنى المبالغة فى الآثم ، فى الصحيح فى المرأة التى اعترفت بالزنا ولقد ثابت توبة لو تأنها صاحب مكس فقبلت . - قوله ( ويا أهل الكتاب الخ ) هكذا وقع بائبات الواو فى أوله ، وذكر القاضى عياض أن الواو ساقطة من رواية الاصيلى وأبى ذر ، وعلى نبوتها فهى داخلة على مقدر معطوف على قوله « أدعوك » ، فالتقدير : أدعوك بدعاية الاسلام ، وأقول لك ولأنباذك امتثالاً لقول الله تعالى ( يا أهل الكتاب ) . ويحتمل أن تكون من كلام أبى سفيان لأنه لم يحفظ جميع ألفاظ الكتاب ، فاستحضر منها أول الكتاب فذكره ، وكذا الآية . وكأنه قال فيه : كان فيه كذا وكان فيه يا أهل الكتاب . قالوا من كلامه لا من نفس الكتاب ، وقيل إن النبي ﷺ كتب ذلك قبل نزول الآية فوافق لفظه لفظها لما نزلت ، والسبب فى هذا أن هذه الآية نزلت فى قصة وفد نجران ، وكانت قصتهم سنة الوفود سنة تسع ، وقصة أبى سفيان كانت قبل ذلك سنة ست ، وسياق ذلك واضحاً فى المغازى ، وقيل : بل نزلت سابقة فى أوائل الهجرة ، واليه يوصى كلام ابن إسحق . وقيل : نزلت فى اليهود . وجوز بعضهم نزولها مرتين ، وهو بعيد .

( فائدة ) : قيل فى هذا دليل على جواز قراءة الجنب للآية أو الآيتين ، وبارسال بعض القرآن إلى أرض العدو وكذا بالسفر به . وأغرب ابن بطال فادعى أن ذلك نسخ بالهوى عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو واحتاج إلى إثبات التاريخ بذلك . ويحتمل أن يقال : إن المراد بالقرآن فى حديث النهى عن السفر به أى المصحف ، وسياق الكلام على ذلك فى موضعه . وأما الجنب فيحتمل أن يقال إذا لم يقصد التلاوة جاز ، على أن فى الاستدلال بذلك من هذه القصة نظراً ، فإنها واقعة عين لا عموم فيها ، فيقيد الجواز على ما إذا وقع احتياج إلى ذلك كالأبلاغ والانتذار كما فى هذه القصة ، وأما الجواز مطلقاً حيث لا ضرورة فلا ينتج ، وسياق مزيد لذلك فى كتاب الطهارة إن شاء الله تعالى وقد اشتملت هذه الجمل القليلة التى تضمنها هذا الكتاب على الأمر بقوله « أسلم » والترغيب بقوله « فان توليت » ،

والتوبيخ بقوله «فان عليك» والدلالة بقوله «يا أهل الكتاب» وفي ذلك من البلاغة ما لا يخفى، وكيف لا وهو كلام من أوتي جوامع الكلم عليه السلام. قوله (فلما قال ما قال) يحتمل أن يشير بذلك إلى الأسئلة والأجوبة، ويحتمل أن يشير بذلك إلى القصة التي ذكرها ابن الناطور بعد، والضائر كلها تعود على هرقل. والصخب اللغط، وهو اختلاط الأصوات في الخاصة، زاد في الجهاد: فلا أدري ما قالوا

**قوله** (فقلت لأصحابي) زاد في الجهاد: حين خلوت بهم. **قوله** (أمر) هو بفتح الهزلة وكسر الميم أي عظم، وسيأتي في تفسير سبحان. وابن أبي كبشة أراد به النبي عليه السلام لأن أبا كبشة أحد أجداده، وعادة العرب إذا انتقصت نسبت إلى جد غامض، قال أبو الحسن النسابة الجرجاني: هو جد وهب جد النبي عليه السلام لأمه. وهذا فيه نظر، لأن وهباً جد النبي عليه السلام اسم أمه عاتكة بنت الأوقص بن مرة بن هلال، ولم يقل أحد من أهل النسب إن الأوقص يكنى أبا كبشة. وقيل هو جد عبد المطلب لأمه، وفيه نظر أيضاً لأن أم عبد المطلب سلى بنت عمرو بن زيد الخزرجي ولم يقل أحد من أهل النسب إن عمرو بن زيد يكنى أبا كبشة. ولكن ذكر ابن حبيب في المجتبى جماعة من أجداد النبي عليه السلام من قبل أبيه ومن قبل أمه كل واحد منهم يكنى أبا كبشة، وقيل هو أبوه من الرضاعة واسمه الحارث ابن عبد العزى قاله أبو الفتح الأزدى وابن ماكولا، وذكر يونس بن بكير عن ابن إسحق عن أبيه عن رجال من قومه أنه أسلم وكانت له بنت تسمى كبشة يكنى بها، وقال ابن قتيبة والخطابي والدارقطني: هو رجل من خزاعة خالف قريشاً في عبادة الأوثان فبعد الشعرى فنسبوه إليه للاشتراك في مطلق المخالفة، وكذا قاله الزبير، قال: واسمه وجر بن عامر بن غالب. **قوله** (لأنه يخافه) هو بكسر الهزلة استثناءً تعليلاً لا يقتضها والشيء اللام في «ليخافه» في رواية أخرى. **قوله** (ملك بني الاصف) هم الروم، ويقال إن جدم روم بن عيص تزوج بنت ملك الحبشة فجاء لون ولده بين البياض والسواد فقليل له الاصف، حكاه ابن الانباري. وقال ابن هشام في التيجان: إنما لقب الاصف لان جدته سارة زوج إبراهيم حلتها بالذهب. **قوله** (فا زلت موقتاً) زاد في حديث عبدالله بن شداد عن أبي سفيان «فا زلت مرعوباً من محمد حتى أسلت» أخرجه الطبراني. **قوله** (حتى أدخل الله على الإسلام) أي فظهرت ذلك اليقين، وليس المراد أن ذلك اليقين ارتفع. **قوله** (وكان ابن الناطور) هو بالطاء المهملة، وفي رواية الحموي بالطاء المعجمة، وهو بالعربية حارس البستان. ووقع في رواية الليث عن يونس «ابن ناطورا» بزيادة ألف في آخره. فعل هذا هو اسم أعجمي

(تنبيه): الواو في قوله «وكان» عاطفة، والتقدير عن الزهري أخبرني عبيد الله فذكر الحديث، ثم قال الزهري وكان ابن الناطور يحدث فذكر هذه القصة فهي موصولة إلى ابن الناطور لامعلقة كما زعم بعض من لا عناية له بهذا الشأن، وكذلك أغرب بعض المغاربة فزعم أن قصة ابن الناطور مروية بالاسناد المذكور عن أبي سفيان عنه لانه<sup>(١)</sup> لما رأها لا تصرح فيها بالسباع حلماً على ذلك، وقد بين أبو نعيم في دلائل النبوة أن الزهري قال: لقيته بدمشق في زمن عبد الملك بن مروان. وأظنه لم يتحمل عنه ذلك إلا بعد أن أسلم، وإنما وصفه بكونه كان سقفاً لينبه على أنه كان مطلعاً على أسرارهم عالماً بخصائص أخبارهم، وكان الذي جزم بأنه من رواية الزهري عن عبيد الله اعتمد على ما وقع في سيرة ابن إسحق فإنه قدم قصة ابن الناطور هذه على حديث أبي سفيان، فعنده عن عبيد الله عن ابن عباس أن هرقل أصبح خييت النفس، فذكر نحوه. وجزم الحفاظ بما ذكرته أولاً، وهذا مما ينبغي أن يعد فيها وقع من الإدراج أول الخبر. والله أعلم. **قوله** (صاحب إيلياء) أي أميرها، هو منصوب على الاختصاص أو الحال، أو مرفوع على الصفة، وهي رواية أبي ذر، والاضافة التي فيه تقوم مقام التعريف. وقول من زعم أنها في تقدير

الانفصال في مقام المنع ، وهرقل معطوف على إيلياء ، وأطلق عليه الصحبة له إما بمعنى التسبب ، وإما بمعنى الصداقة ، وفيه استهلال صاحب في معنيين مجازي وحقيقي ، لأنه بالنسبة إلى إيلياء أمير وذاك مجاز ، وبالنسبة إلى هرقل تابع وذلك حقيقة ، قال الكرماني : وإرادة المصنفين الحقيقي والمجازي من لفظ واحد جائز عند الشافعي ، وعند غيره محمول على إرادة معنى شامل لهما وهذا يسمى عموم المجاز . وقوله : سقفا ، بضم السين والقاف كذا في رواية غير أبي ذر ، وهو منصوب على أنه خبر كان ، و : يتحدث ، خبر بعد خبر . وفي رواية الكشمي سقفا بكسر القاف على ما لم يسم فاعله ، وفي رواية المستمل والمرغى مثله لكن بزيادة ألف في أوله ، والأسقف والسقف لفظ أعجمي ومعناه رئيس دين النصارى ، وقيل عربي وهو الطويل في التحنن ، وقيل ذلك للرئيس لأنه يتخاشع ، وقال بعضهم : لا نظير له في وزنه إلا الأسرب وهو الرصاص ، لكن حكى ابن سيده ثالثا وهو الاسقف للصانع ، ولا يرد الأتراج لأنه جمع والكلام إنما هو في المفرد ، وعلى رواية أبي ذر يكون الخبر الجملة التي هي : يتحدث أن هرقل ، فالواو في قوله وكان عاطفة والتقدير عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله فذكر حديث أبي سفيان بطوله ثم قال الزهري : وكان ابن الثاوري يحدث . وهذا صورة الإرسال . قوله ( حين قدم إيلياء ) بمعنى في هذه الأيام ، وهي عند غلبة جنوده على جنود فارس وإخراجهم ، وكان ذلك في السنة التي اعترف فيها النبي ﷺ عمرة الحديبية ، وبلغ المسلمين نصرة الروم على فارس فخرجوا . وقد ذكر الترمذي وغيره القصة مستوفاة في تفسير قوله تعالى ( ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ) ، وفي أول الحديث في الجهاد عند المؤلف الإشارة إلى ذلك . قوله ( خيبت النفس ) أي ردى النفس غير طيبها ، أي مهموما . وقد تستعمل في كسل النفس ، وفي الصحيح : لا يقول أحدكم خيبت نفسي ، كأنه كره اللفظ ، والمراد بالخطاب المسلمون ، وأما في حق هرقل فغير متبع . وصرح في رواية ابن إسحق بقوله له : لقد أصبحت مهموما . وبالطارقة جمع بطريق بكسر أوله وهم خواص دولة الروم . قوله ( حزاء ) بالهملة وتشديد الزاي آخره حمزة منونة أي كهننا ، يقال حزا بالتحفيف يحزوا أي تكهن ، وقوله : ينظر في النجوم ، إن جعلتم أخبرا ثانيا صح لأنه كان ينظر في الأمرين ، وإن جعلتم تفسيراً للأول فالكهانة تارة تستند إلى لقاء الشياطين وتارة تستفاد من أحكام النجوم ، وكان كل من الأمرين في الجاهلية شائعا ذائعا ، إلى أن أظهر الله الإسلام فانكسرت شوكتهم وأنكرت الشرع الاعتدال عليهم ، وكان ما أطلع عليه هرقل من ذلك بمقتضى حساب المنجمين أنهم زعموا أن المولد النبوي كان بقران العلويين <sup>(١)</sup> برج العقرب ، وهما بقرتان في كل عشرين سنة مرة إلى أن تستوفي المثلثة بروجها في ستين سنة ، فكان ابتداء العشرين الأولى المولد النبوي في القران المذكور ، وعند تمام العشرين الثانية يحجى جبريل بالوحي ، وعند تمام الثالثة فتح خير وعمرة القضية التي جرت فتح مكة وظهور الإسلام ، وفي تلك الأيام رأى هرقل ما رأى . ومن جملة ما ذكره أيضا أن برج العقرب مائي وهو دليل ملك القوم الذين يمتحنون ، فكان ذلك دليلا على انتقال الملك إلى العرب ، وأما اليهود فلبسوا مرادا هنا لأن هذا لمن ينقل إليه الملك لا لمن انقضى ملكه . فإن قيل كيف ساغ للبخاري إيراد هذا الخبر المشع بتقوية أمر المنجمين والاعتدال على ما تدل عليه أحكامهم ؟ فالجواب أنه لم يقصد ذلك ، بل قصد أن يبين أن الإشارات بالنبي ﷺ جاءت من كل طريق وعلى لسان كل فريق من كاهن أو منجم محق أو مبطل أنسى أو جنى ، وهذا من أبدع ما يشير إليه عالم أو بمنهج إليه محتج . وقد قيل إن الحزاء هو الذي ينظر في الأعضاء وفي خيلان الوجه فيحكم على صاحبها بطريق الفراسة . وهذا إن ثبت فلا يلزم منه حصرة في ذلك بل

(١) ن . ح : العلويين

اللائق بالسياق في حق هرقل ما تقدم . قوله ( ملك الحتان ) بضم الميم واسكان اللام ، والكشميني بفتح الميم وكر اللام . قوله ( قد ظهر ) أى غلب ، يعنى دله نظره في حكم النجوم على أن ملك الحتان قد غلب ، وهو كما قال ، لأن في تلك الأيام كان ابتداء ظهور النبي ﷺ إذ صالح كفار مكة بالحديبية وأُنزل الله تعالى عليه ( انا فتحنا لك فتحا مبينا ) إذ فتح مكة كان سببه قرض قريش العهد الذي كان بينهم بالحديبية ، ومقدمة الظهور ظهور . قوله ( من هذه الأمة ) أى من أهل هذا العصر ، وإطلاق الأمة على أهل العصر كلهم فيه يجوز ، وهذا بخلاف قوله بعد هذا ملك هذه الأمة قد ظهر فإن مراده به العرب خاصة ، والحصر في قولهم إلا اليهود هو بمقتضى علمهم ، لأن اليهود كانوا بابلياء وهى بيت المقدس كثيرين تحت الذلة مع الروم ، بخلاف العرب فأنهم وإن كان منهم من هو تحت طاعة ملك الروم كآل غسان لكنهم كانوا ملوكا برأسهم . قوله ( فلا يهنك ) بضم أوله ، من أهن : أثار الهم . وقوله « شأنهم ، أى أمرهم . و « مدائن ، جمع مدينة قال أبو على الفارسي : من جعله فعيلة من قولك مدن بالمكان أى أقم به همزه كقبائل ، ومن جعله مفعلة من قولك دين أى ملك لم يهزم كما يش . انتهى . وما ذكره في معاش هو المشهور ، وقد روى خارجة عن تافع القاريء الهجري في معاش ، وقال القواز : من همزها توهمها من فعيلة لشبهها بها في اللفظ . انتهى . قوله ( فينابهم على أمرهم ) أى فى هذه المشورة . قوله ( أرى هرقل برجل ) لم يذكر من أحضره . وملك غسان هو صاحب بصري الذي قدمنا ذكره ، وأشرنا إلى أن ابن السكيت روى أنه أرسل من عنده عندي بن حاتم ، فيحتمل أن يكون هو المذكور . والله أعلم . قوله ( عن خبر رسول الله ﷺ ) فسر ذلك ابن إسحق في روايته فقال : خرج من بين أظهرنا رجل يزعم أنه نبي ، فقد أتبعه ناس ، وخالفه ناس ، فكانت بينهم ملاحم في مواطن ، فتركهم وهم على ذلك . فبين ما أجمل في حديث الباب لأنه يوم أن ذلك كان في أوائل ما ظهر النبي ﷺ . وفي روايته أنه قال : جردوه ، فإذا هو عتنت ، فقال : هذا والله الذي رأيته ، أعطه ثوبه . قوله ( هم يحننون ) في رواية الأصل : هم يحننون ، بالميم والأول أفيد وأتم . قوله ( هذا ملك هذه الأمة قد ظهر ) كذا لاكثر الرواة بالضم ثم السكون ، وللقائسي بالفتح ثم الكسر ، ولأبي ذر عن الكشميني وحده يملك فعل مضارع ، قال القاضي : أظنها ضمة الميم اتصلت بها فتصحفت ، ووجه السهل في أماليه بأنه مبتدأ وخبر ، أى هذا المذكور . يملك هذه الأمة . وقيل يجوز أن يكون يملك نعتا ، أى هذا رجل يملك هذه الأمة . وقال شيخنا : يجوز أن يكون المخدوف هو الموصول على رأى الكوفيين ، أى هذا الذى يملك ، وهو نظير قوله « وهذا تحمليين طليق » . على أن الكوفيين يجوزون استعمال اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول ، فيكون التقدير الذى يملك ، من غير حذف ، قلت : لكن اتفاق الرواة على حذف الباء في وله دال على ما قال القاضي فيكون شاذاً . على أتى رأيت في أصل معتمد وعليه علامة السرخسي بياء موحدة في أوله ، وتوجيهها أقرب من توجيه الأول ، لأنه حينئذ تكون الإشارة بهذا إلى ما ذكره من نظره في حكم النجوم ، والباء متعلقة بظهر ، أى هذا الحكم ظهر بملك هذه الأمة التى تحتن . قوله ( برومية ) بالتخفيف ، وهى مدينة معروفة للروم . وحصر مجرور بالفتحة منع صرفه للعلية والتأنيث . ويحتمل أن يجوز صرفه . قوله ( فلم يرم ) بفتح أوله وكر الزاء أى لم يبرح من مكانه ، هذا هو المعروف ، وقال الداودي : لم يصل إلى حصص وزيفوه . قوله ( حتى أتاه كتاب من صاحبه ) وفي حديث دحية الذى أشرت إليه قال : فلما خرجوا أدخلني عليه وأرسل إلى الأسقف وهو صاحب أمرهم فقال : هذا الذى كنا نتظر ، وبشرنا به عيسى ، أما أنا فصدقة ومتبعة . فقال له قيسر : أما أنا إن فعلت ذلك ذهب ملكي ، فذكر القصة ، وفي آخره : فقال لى الأسقف : خذ هذا الكتاب وأذهب إلى صاحبك فاقرا عليه السلام وأخبره أنى أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وأنى قد آمن . صدقته ، وأنهم قد أنكروا على ذلك .

ثم خرج اليهم فقتلوه . وفي رواية ابن إسحق أن هرقل أرسل دحية إلى ضفاطر الرومي وقال : إنه في الروم أجوز قولاً مني ، وإن ضفاطر المذكور أظهر إسلامه وألقى ثيابه التي كانت عليه وليس ثياباً بيضاً وخرج على الروم فدعاهم إلى الإسلام وشهد شهادة الحق ، فقاموا إليه فضربوه حتى قتلوه . قال فلما رجع دحية إلى هرقل قال له : قد قلت لك إنا نخافهم على أنفسنا ، فضاطر كان أعظم عندهم مني . قلت : فيحتمل أن يكون هو صاحب رومية الذي أبهم هنا ، لكن يعكر عليه ما قيل إن دحية لم يقدم على هرقل بهذا الكتاب المكتوب في سنة الحديبية ، وإنما قدم عليه بالكتاب المكتوب في غزوة تبوك ، فالراجح أن دحية قدم على هرقل أيضاً في الأولى ، فعلى هذا يحتمل أن تكون وقعت لكل من الأسقف ومن ضفاطر قصة قتل كل منهما بسببها ، أو وقعت لضفاطر قصتان إحداهما التي ذكرها ابن الناطور وليس فيها أنه أسلم ولا أنه قتل ، والثانية التي ذكرها ابن إسحق فإن فيها قصته مع دحية وأنه أسلم وقتل والله أعلم . قوله ( وسار هرقل إلى حصص ) لأنها كانت دار ملكه كما قدمناه ، وكانت في زمانهم أعظم من دمشق . وكان فتحها على يد أبي عبيدة بن الجراح سنة ست عشرة بعد هذه القصة بعشر سنين . قوله ( وأنه نبى ) يدل على أن هرقل وصاحبه أنرا بنوبة نبيينا ﷺ ، لكن هرقل كما ذكرنا لم يستمر على ذلك بخلاف صاحبه . قوله ( فأذن ) هي بالقصر من الإذن ، وفي رواية المستمل وغيره بالمدة ومعناه أعلم . و ( الدسكرة ، يسكون السين المهمة القصر الذي حوله بيوت ، وكأنه دخل القصر ثم أغلقه وفتح أبواب البيوت التي حوله وأذن للروم في دخولها ثم أغلقها ثم أطلع عليهم فطاعهم ، وإنما فعل ذلك خشية أن يثبوا به كما وثبوا بضفاطر . قوله ( والرشد ) بفتحين ( وأن يثبت ملككم ) لأنهم إن تمادوا على الكفر كانت سببا لنهاب ملكهم ، كما عرف هو ذلك من الأخبار السابقة . قوله ( قبايعوا ) بمثابة ثم موحدة ، وللكشميين بمثنيتين وموحدة ، وللأصيلي وفتبايع ، بنون وموحدة ( لهذا النبي ) كذا لآي ذر والباقيين بمحذوب اللام . قوله ( لخاصوا ) بمهملتين أى نفروا ، وشبههم بالوحوش لأن نفرتها أشد من نفرة البهائم الإنسانية ، وشبههم بالخردون غيرها من الوحوش لمناسبة الجهل وعدم الفطنة بل هم أضل . قوله ( وأيس ) في رواية الكشميين والأصيلي و « وئس » يأتين تحتائيتين وهما بمعنى قطط والأول مقلوب من الثاني . قوله ( من الإيمان ) أى من إيمانهم لما أظهره ، ومن إيمانه لأنه شح بملكه كما قدمنا ، وكان يجب أن يطيعوه فيستمر ملكه ويسلم ويسلوا بإسلامهم ، فأيس من الإيمان إلا بالشرط الذي أراده ، وإلا فقد كان قادراً على أن يفر عنهم ويترك ملكه رغبة فيما عند الله والله الموفق . قوله ( آتفا ) أى قريبا ، وهو منصوب على الحال . قوله ( فقد رأيت ) زاد في التفسير : فقد رأيت منكم الذي أحببت . قوله ( فكان ذلك آخر شأن هرقل ) أى فيما يتعلق بهذه القصة المتعلقة بدعائه إلى الإيمان خاصة لا أنه انقضى أمره حينئذ ومات ، أو أنه أطلق الآخريّة بالنسبة إلى ما في قلبه ، وهذا أوجه ، لأن هرقل وقعت له قصص أخرى بعد ذلك ، منها ما أشرنا إليه من تجهيزه الجيوش إلى موته ومن تجهيزه الجيوش أيضاً إلى تبوك ، ومكاتبة النبي ﷺ له ثانياً ، وإرساله إلى النبي ﷺ بذهب فقسمه بين أصحابه كما في رواية ابن حبان التي أشرنا إليها قبل وأبي عبيد ، وفي المسند من طريق سعيد بن أبي راشد التتوخي رسول هرقل قال : قدم رسول الله ﷺ تبوك فبعث دحية إلى هرقل فلما جاءه الكتاب دعا قيسى الروم وبطارقها ، فذكر الحديث ، قال فتحيروا حتى إن بعضهم خرج من برسه ، فقال : اسكتوا ، فأتما أردت أن أعلم تمسككم بدينكم . وروى ابن إسحق عن خالد بن يسار (١) عن رجل من قدماء الشام أن هرقل لما أراد الخروج من الشام إلى القسطنطينية عرض على الروم أمورا : إما الإسلام

ولما الجزية، ولما أن يصالح النبي ﷺ ويقي لهم ماديون الدرب، فأبوا، وأنه أطلق حتى إذا أشرف على الدرب استقبل أرض الشام ثم قال: السلام عليك أرض سورية - يعني الشام - تسليم المودع، ثم ركض حتى دخل القسطنطينية. واختلف الاخباريون هل هو الذي حاربه المسلمون في زمن أبي بكر وعمر أو ابنه، والأظهر أنه هو. والله أعلم (تنبيه) لما كان أمر هرقل في الإيمان عند كثير من الناس مستهيا، لأنه محتمل أن يكون عدم تصريحه بالإيمان للخوف على نفسه من القتل، ويحتمل أن يكون استمر على الشك حتى مات كافرا، وقال الراوى في آخر القصة فكان ذلك آخر شأن هرقل. ختم به البخارى هذا الباب الذى استفتحه بحديث الأعمال بالنيات، كأنه قال إن صدقت نيته اتفق بها في الجملة، وإلا فقد غاب وخسر. فظهرت مناسبة إيراد قصة ابن الناطور في بدء الوحي لمناسبتها حديث الأعمال المصدر الباب به. ويؤخذ للصف من آخر لفظ في القصة براعة الاختتام، وهو واضح بما قرناه. فإن قيل: ما مناسبة حديث أنى سفيان في قصة هرقل ببدء الوحي؟ فالجواب أنها تضمنت كيفية حال الناس مع النبي ﷺ في ذلك الابتداء، ولأن الآية المكتوبة إلى هرقل للدعاء إلى الاسلام ملتزمة مع الآية التي في الترجمة وهي قوله تعالى (إنا أوحينا إليك كما أوحينا لى نوح) الآية. وقال تعالى (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا) الآية، فبان أنه أوحى إليهم كلهم أن أقيموا الدين، وهو معنى قوله تعالى (سواء بيننا وبينكم) الآية

(تكميل) ذكر السبيل أنه بلغه أن هرقل وضع الكتاب في قصة من ذهب تظلمه، وأنهم لم يزالوا يتوارثونه حتى كان عند ملك الفرنج الذى تغلب على طليطة، ثم كان عند سبطه، فحدثني بعض أصحابنا أن عبد الملك بن سعد (١) أحد قواد المسلمين اجتمع بذلك الملك فأخرج له الكتاب، فلما رآه استعجب وقال أين يمكنه من قبيله، فامتنع. قلت: وأنبأني غير واحد عن القاضي نور الدين بن الصائغ الدمشقي قال: حدثني سيف الدين فليح المنصورى قال: أرسلنى الملك المنصور قلاوون الى ملك الغرب بديه، فأرسلنى ملك الغرب الى ملك الفرنج في شفاعه فقبلها، وعرض على الإقامة عنده فامتنعت، فقال لى: لأتحفك بتحفه سنه، فأخرج لى صندوقا مصفحا بذهب، فأخرج منه مغلة ذهب، فأخرج منها كتابا قد زالت أكثر حروفه وقد التصقت عليه خرقه حرير فقال: هذا كتاب نبيكم إلى جدى قيصر، مازلنا نتوارثه الى الآن، وأوصانا آباؤنا أنه مادام هذا الكتاب عندنا لا يزال الملك فينا، فنحن نحفظه غاية الحفظ ونعظمه ونكتمه عن النصارى ليدوم الملك فينا. انتهى. ويؤيد هذا ما وقع في حديث سعيد بن أبي راشد الذى أشرت اليه آفا أن النبي ﷺ عرض على التنوخى رسول هرقل الاسلام فامتنع، فقال له: يا أبا تنوخ إنى كتبت إلى ملككم بصحيفة فأمسكها، فلن يزال الناس يجدون منه بأسا مادام في العيش خير. وكذلك أخرج أبو عبيد في كتاب الاموال من مرسل عمير بن إسحق قال: كتب رسول الله ﷺ إلى كسرى وقيصر، فأما كسرى فلما قرأ الكتاب مزقه، وأما قيصر فلما قرأ الكتاب طوله ثم رفعه، فقال رسول الله ﷺ: أما هؤلاء فيمزقون، وأما هؤلاء فستكون لهم بقية، ويؤيده ما روى أن النبي ﷺ لما جاءه جواب كسرى قال: مرق الله ملكه. ولما جاءه جواب هرقل قال: ثبت الله ملكه. والله أعلم. قوله (رواه صالح بن كيسان ويونس ومعمار عن الزهرى) قال الكرماني يحتمل ذلك وجهين: أن يروى البخارى عن الثلاثة بالاسناد المذكور كأنه قال: أخبرنا أبو اليان أخبرنا هؤلاء الثلاثة عن الزهرى، وأن يروى عنهم بطريق آخر. كما أن الزهرى يحتمل أيضا في رواية الثلاثة أن يروى لهم عن عبيد الله عن ابن عباس، وأن يروى لهم عن غيره. هذا ما يحتمل اللفظ، وإن كان الظاهر الاتحاد. قلت:



هذا الظاهر كاف لمن شم أدنى راحة من علم الاسناد . والاحتمالات العقلية المجردة لا تدخل لها في هذا الفن ، وأما الاحتمال الاول فأشده بعدا لأن أبا الإيمان لم يلحق صالح بن كيسان ولا سمع من يونس ، وهذا أمر يتعلق بالنقل المحض فلا يلتفت إلى ما بعده ، ولو كان من أهل النقل لاطلع على كيفية رواية الثلاثة لهذا الحديث بخصوصه فاستراح من هذا التردد ، وقد أوضحت ذلك في كتابي تعليق التعليق وأشير هنا إليه إشارة مفهومة : فرواية صالح وهرابن كيسان أخرجهما المؤلف في كتاب الجهاد بتأيمهما من طريق إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس ، وفيها من الفوائد الزوائد ما أشرت إليه في أثناء الكلام على هذا الحديث من قبل ، ولكنه انتهى حديثه عند قول أبي سفيان ، حتى أدخل الله على الاسلام ، زاد هنا وأنا كاره ، ولم يذكر قصة ابن الناطور . وكذا أخرجه مسلم بدونها من حديث إبراهيم المذكور ، ورواية يونس أيضا عن الزهري بهذا الاسناد أخرجهما المؤلف في الجهاد مختصرة من طريق الليث ، وفي الاستئذان مختصرة أيضا من طريق ابن المبارك كلاهما عن يونس عن الزهري بسنده بعينه ، ولم يسقه بتأيمه ، وقد ساقه بتأيمه الطبراني من طريق عبد الله بن صالح عن الليث ، وذكر فيه قصة ابن الناطور ، ورواية معمر عن الزهري كذلك ساقها المؤلف بتأيمهما في التفسير ، وقد أشرنا إلى بعض فوائد زائدة فيما مضى أيضا ، وذكر فيه من قصة ابن الناطور قطعة مختصرة عن الزهري مرسله . فقد ظهر لك أن أبا الإيمان ما روى هذا الحديث عن واحد من الثلاثة ، وأن الزهري إنما رواه لأصحابه بسند واحد عن شيخ واحد وهو عبيد الله بن عبد الله ، وأن أحاديث الثلاثة عند المصنف عن غير أبي الإيمان ، ولو احتمل أن يرويه لهم أو لبعضهم عن شيخ آخر لكان ذلك احتلافا قد يفضي إلى الاضطراب الموجب للضعف ، فلاح فساد ذلك الاحتمال ، والله سبحانه وتعالى الموفق والهادي إلى الصواب لا إله إلا هو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٢ - كتاب الإيمان

### ١ - باب قول النبي ﷺ « بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ »

وهو قولٌ وفصلٌ . ويزيد وينقص . قال الله تعالى ﴿ لَبِزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ - وَزَادْنَاهُمْ هُدًى - وَزِيدُوا اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى - وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادْنَاهُمْ هُدًى وَأَنَامُ قَوَامُ - وَزَادُوا الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا ﴾ وقوله ﴿ أُمِّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فزادتهم إيمانًا ﴾ وقوله جل ذكره ﴿ فَخَشَوْهُمْ فزادهم إيمانًا ﴾ وقوله تعالى ﴿ وما زادهم إلا إيمانًا وتسليما ﴾ . والمحبة في الله والبغض في الله من الإيمان . وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن عدي : إن للإيمان فرائض ومفاتيح وحدوداً وسنناً ، فمن استكملها استكمل الإيمان ، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان . فان عشت فسابقتها لكم حتى تعملوا بها . وإن أمت فأنا على صحبتكم بحريص . وقال إبراهيم ﴿ ولكن ليطمئن قلبي ﴾ . وقال معاذ : اجلس بنا ثورين ساعة . وقال ابن مسعود : اليقين الإيمان كله . وقال ابن عمر : لا يبلغ العبد حقيقة التقوى حتى يدع ما حاك في الصدر . وقال مجاهد ﴿ شرع

لَكُمْ ... : أَوْصَيْنَاكَ يَا مُحَمَّدُ وَإِنَاءُ دِينَا وَاحِدًا . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﴿ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ : سَبِيلًا وَسُنَّةً

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الإيمان ) هو خبر مبتدأ محذوف تقديره : هذا كتاب الإيمان . وكتاب مصدر ، يقال كتب يكتب كتابا ، ومادة كتب دالة على الجمع والضم ، ومنها الكتبية والكتابة ، استعملوا ذلك فيما يجمع أشياء من الأبواب والفصول الجامعة للسائل ، والضم فيه بالنسبة إلى المكتوب من الحروف حقيقة وبالنسبة إلى المعاني المرادة منها مجاز ، والباب موضوعه المدخل فاستعمله في المعاني مجاز ، والإيمان لغة التصديق ، وشرطا تصديق الرسول فيما جاء به عن ربه ، وهذا القدر متفق عليه . ثم وقع الاختلاف : هل يشترط مع ذلك مزيد أمر من جهة إبداء هذا التصديق باللسان المعبر عما في القلب اذ التصديق من أفعال القلوب ؟ أو من جهة العمل بما صدق به من ذلك كفعل للمأمورات وترك الممتنعات كما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى . والإيمان فيما قيل مشتق من الأمن ، وفيه نظر لثبوتين ملول الأمان والتصديق ، إلا إن لوحظ فيه معنى مجازي فيقال أمنه إنا صدقه أي أمنه التكذيب . ولم يستفتح المصنف بدو الوحي بكتاب لان المقدمة لا تستفتح بما يستفتح به غيرها لأنها تنطوي على ما يتعلق بما بعدها ، واختافت الروايات في تقديم البسملة على كتاب أو تأخيرها ولكل وجه ، الأول ظاهر ، ووجه الثاني وعليه أكثر الروايات أنه جعل الترجمة قائمة مقام تسمية السورة ، والأحاديث المذكورة بعد البسملة كآيات مستفتحة بالبسملة قوله ( باب قول النبي ﷺ بني الإسلام على خمس ) ، سقط لفظ « باب » من رواية الأصلي ، وقد وصل الحديث بعد تاما ، واقتصاره على طرفه فيه تسمية الشيء باسم بعضه والمراد باب هذا الحديث . قوله ( وهو ) أي الإيمان ( قول وفعل وزيد وينقص ) وفي رواية الكشميهني « قول وعمل » ، وهو اللفظ الوارد عن السلف الذين أطلقوا ذلك ، ووم إن التين فظن أن قوله وهو إلى آخره مرفوع لما رآه معطوفا ، وليس ذلك مراد المصنف ، وإن كان ذلك ورد باسناد ضعيف . والكلام هنا في مقامين : أحدهما كونه قولاً وعملًا ، والثاني كونه يزيد وينقص . فأما القول فالمراد به النطق بالشهادتين ، وأما العمل فالمراد به ما هو أعم من عمل القلب والجوارح ، ليدخل الاعتقاد والعبادات . ومراد من أدخل ذلك في تعريف الإيمان ومن نقاه إنما هو بالنظر إلى ما عند الله تعالى ، فالسلف قالوا هو اعتقاد بالقلب ، ونطق باللسان ، وعمل بالأركان . وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله . ومن هنا نشأ لهم القول بالزيادة والنقص كما سيأتي . والمرجئة قالوا : هو اعتقاد ونطق فقط . والكرامية قالوا : هو نطق فقط . والمعتزلة قالوا : هو العمل والنطق والاعتقاد . والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطا في صحته . والسلف جعلوها شرطا في كماله . وهذا كله كما قلنا بالنظر إلى ما عند الله تعالى . أما بالنظر إلى ما عندنا فالإيمان هو الاقرار فقط فن أقر أجريت عليه الأحكام في الدنيا ولم يحكم عليه بكفر إلا إن اقترن به فعل يدل على كفره كالسجود للصنم ، فإن كان الفعل لا يدل على الكفر كالفسق فن أطلق عليه الإيمان فبالنظر إلى إقراره ، ومن نبي عنه الإيمان فبالنظر إلى كماله ، ومن أطلق عليه الكفر فبالنظر إلى أنه فعل فعل الكافر ، ومن نقاه عنه فبالنظر إلى حقيقته . وأثبت المعتزلة الوسطة فقالوا : الفاسق لا مؤمن ولا كافر . وأما المقام الثاني فذهب السلف إلى أن الإيمان يزيد وينقص . وأنكر ذلك أكثر المتكلمين وقالوا متى قبل ذلك كان شكًا . قال الشيخ محي الدين : والظاهر المختار أن التصديق يزيد وينقص بكثرة النظر ووضوح الأدلة ، ولهذا كان إيمان الصديق أقوى من إيمان غيره بحيث لا يعثره الشبهة . ويؤيده أن كل أحد يعلم أن ما في قلبه يتفاضل . حتى إنه يكون في بعض الأحيان الإيمان أعظم بقينا واخلاصا وتوكلا منه في بعضها ، وكذلك في التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها . وقد نقل محمد بن نصر المروزي

في كتابه ، تعظيم قدر الصلاة ، عن جماعة من الأئمة نحو ذلك ، وما نقل عن السلف صرح به عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي وابن جريج ومعر وغيرهم ، وهؤلاء فقهاء الأمصار في عصرهم . وكذا نقله أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنة ، عن الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبي عبيد وغيرهم من الأئمة ، وروى بسنده الصحيح عن البخاري قال : لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحدا منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل ، ويزيد وينقص . وأطلب ابن أبي حاتم واللاسكائي في نقل ذلك بالأسانيد عن جمع كثير من الصحابة والتابعين وكل من يدور عليه الإجماع من الصحابة والتابعين . وحكاة فضيل ابن عياض ووكيع عن أهل السنة والجماعة ، وقال الحاكم في مناقب الشافعي : حدثنا أبو العباس الأصم أخبرنا الربيع قال : سمعت الشافعي يقول : الإيمان قول وعمل ، ويزيد وينقص . وأخرجه أبو نعيم في ترجمة الشافعي من الحلية من وجه آخر عن الربيع وزاد : يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية . ثم تلا ( ويزداد الذين آمنوا إيمانا ) الآية . ثم شرع المصنف يستدل لذلك بآيات من القرآن مصرحة بالزيادة ، وبشبهتها بثبت المقابل ، فان كل قابل للزيادة قابل للتقصان ضرورة . قوله ( والحب في الله والبغض في الله من الإيمان ) هو لفظ حديث أخرجه أبو داود من حديث أبي أمامة ومن حديث أبي ذر ولفظه ، أفضل الأعمال الحب في الله والبغض في الله . ولفظ أبي أمامة ، من أحب لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان . . ولترمى من حديث معاذ بن أنس نحو حديث أبي أمامة وزاد أحد فيه ، ونصح لله ، وزاد في أخرى ، ويعمل لسانه في ذكر الله ، وله عن عمرو بن الجوح بلفظ ، لا يجد العبد صريح الإيمان حتى يحب لله ويبغض لله . ولفظ البزار رحمه الله ، أوثق . عرا الإيمان الحب في الله والبغض في الله ، وسياق عند المصنف ، آية الإيمان حب الأنصار ، واستدل بذلك على أن الإيمان يزيد وينقص ، لأن الحب والبغض يتقارنان . قوله ( وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدى بن عدى ) أي ابن عميرة الكندي ، وهو تابعي من أولاد الصحابة ، وكان حامل عمر بن عبد العزيز على الجزية فذلك كتب إليه ، والتعليق المذكور وصله أحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة في كتاب الإيمان لهما من طريق عيسى بن عاصم قال : حدثني عدى بن عدى قال : كتب إلى عمر بن عبد العزيز ، أما بعد فان الإيمان فرائض وشرائع ، الخ . قوله ( ان للإيمان فرائض ) كذا ثبت في معظم الروايات باللام ، وفرائض بالنصب على أنها اسم لإن ، وفي رواية ابن عساكر ، فإن الإيمان فرائض ، على أن الإيمان اسم ان وفرائض خبرها ، وبالأول جاء الموصول الذي أشرنا إليه . قوله ( فرائض ) أي أعمالا مفروضة ، ( وشرائع ) أي عقائد دينية ، ( وحدود ) أي منيات ممنوعة ، ( وسنن ) أي مندوبات . قوله ( فان أعش فسأينها ) أي أبين تفاريعها لا أصولها ، لأن أصولها كانت معلومة لهم بمحلة ، على تجويز تأخير البيان عن وقت الخطاب إذ الحاجة هنا لم تتحقق . والغرض من هذا الأمر أن عمر بن عبد العزيز كان ممن يقول بان الإيمان يزيد وينقص حيث قال : استكمل ولم يستكمل . قال الكرماني : وهذا على إحدى الروايتين ، وأما على الرواية الأخرى فقد يمنع ذلك لأنه جعل الإيمان غير الفرائض . قلت : لكن آخر كلامه يشعر بذلك وهو قوله ، فن استكملها ، أي الفرائض وما معها ، فقد استكمل الإيمان . . وبهذا تتفق الروايتان . فالمراد أنها من المكملات ، لأن الشارع أطلق على مكملات الإيمان إيمانا . قوله ( وقال إبراهيم عليه السلام : ولكن ليطمئن قلبي ) أشار إلى تفسير سعيد بن جبير ومجاهد وغيرهما لهذه الآية ، فروى ابن جرير بسنده الصحيح إلى سعيد قال : قوله ليطمئن قلبي أي يزداد يقيني . وعن مجاهد قال : لآزداد إيمانا إلى إيماني ، وإذا ثبت ذلك عن إبراهيم عليه السلام - مع أن نبينا ﷺ قد أمر باتباع ملته - كان كأنه ثبت عن نبينا ﷺ ذلك . وإنما فصل المصنف بين هذه الآية وبين

الآيات التي قبلها لأن الدليل يؤخذ من تلك بالنص ومن هذه بالإشارة . والله أعلم . قوله ( وقال معاذ ) هو ابن جبل ، وصرح بذلك الأصيل ، والتعليق المذكور وصله أحمد وأبو بكر أيضا بسند صحيح إلى الأسود بن هلال قال : قال لي معاذ بن جبل ه اجلس بنا ثومن ساعة ، وفي رواية لها : كان معاذ بن جبل يقول للرجل من إخوانه : اجلس بنا ثومن ساعة ، فيجلسان فيذكران الله تعالى ويحمدانه . وعرف من الرواية الأولى أن الأسود أهمهم نفسه . ويحتمل أن يكون معاذ قال ذلك له ولغيره . ووجه الدلالة منه ظاهرة ، لأنه لا يحمل على أصل الإيمان لكونه كان مؤمنا وأي مؤمن ، وإنما يحمل على إرادة أنه يرداد إيمانا بذكر الله تعالى . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : لا تعلق فيه للزيادة ، لأن معاذ إنما أورد تجديد الإيمان ، لأن العبد يؤمن في أول مرة فرضا ، ثم يكون أبدا مجددا كلما نظر أو فكر ، وما فناه . لا أثبتة آخرأ لأن تجديد الإيمان إيمان . قوله ( وقال ابن مسعود : اليقين الإيمان كله ) هذا التعليق طرف من أثر وصله الطبراني بسند صحيح ، وبقية : والصبر نصف الإيمان . وأخرجه أبو نعيم في الحلية والبيهقي في الزهد من حديثه مرفوعا ، ولا يثبت رفعه . وجرى المصنف على عادته في الاقتصاد على ما يدل بالإشارة ، وحذف ما يدل بالصراحة ، إذ لفظ النصف صريح في التجربة . وفي الإيمان لأحمد من طريق عبد الله بن عكيم عن ابن مسعود أنه كان يقول : اللهم زدنا إيمانا وبقينا وفقها ، وإسناده صحيح ، وهذا أصرح في المقصود ، ولم يذكره المصنف لما أشرت إليه . ( تنبيه ) : تعلق بهذا الأثر من يقول : إن الإيمان هو مجرد التصديق . وأجيب بأن مراد ابن مسعود أن اليقين هو أصل الإيمان ، فإذا أيقن القلب انبعثت الجوارح كلها للقاء الله بالأعمال الصالحة ، حتى قال سفيان الثوري : لو أن اليقين وقع في القلب كما ينبغي لطار اشتياقا إلى الجنة وهربا من النار . قوله ( وقال ابن عمر الخ ) المراد بالتقوى وقاية النفس عن الشرك والأعمال السيئة والمواظبة على الأعمال الصالحة . وهذا التقرير يصح استدلال المصنف . وقوله « حاك » بالمهمله والكاف الخفيفة أى تردد ، ففيه إشارة إلى أن بعض المؤمنين بلغ كنه الإيمان وحقيقته ، وبعضهم لم يبلغ . وقد ورد معنى قول ابن عمر عند مسلم من حديث النّوّاس مرفوعا ، وعند أحمد من حديث وابصة ، وحسن الترمذى من حديث عطية السعدي قال : قال رسول الله ﷺ « لا يكون الرجل من المتقين حتى يدع مالا بأس به حذرا لما به البأس ، وليس فيها شيء على شرط المصنف ، فلهذا اقتصر على أثر ابن عمر ، ولم أدر إلى الآن موصولا . وقد أخرج ابن أبي الدنيا في كتاب التقوى عن أبي الدرداء قال : تمام التقوى أن تتق الله حتى تترك ما ترى أنه حلال خشية أن يكون حراما . . . قوله ( وقال مجاهد ) وصل هذا التعليق عبد بن حميد في تفسيره ، والمراد أن الذي تظاهرت عليه الأدلة من الكتاب والسنة هو شرع الانبياء كلهم . ( تنبيه ) : قال شيخ الاسلام البلقيني : وقع في أصل الصحيح في جميع الروايات في أثر مجاهد هذا تصحيف قل من تعرض لبيان ، وذلك أن لفظه : وقال مجاهد شرع لكم أوصيناك يا محمد وإياه دنسا ولحدا . والصوراب أوصاك يا محمد وأنبياه . كذا أخرجه عبد بن حميد والفرباني والطبري وابن المنذر في تفسيريهم . وبه يستقيم الكلام ، وكيف يفرد مجاهد الضمير لنوح وحده مع أن في السياق ذكر جماعة انتهى . ولأمانع من الأفراد في التفسير ، وإن كان لفظ الآية بالجمع على إرادة المخاطب والباقون تبع ، وإفراد الضمير لا يمتنع لأن نوحا أفرد في الآية فلم يمتنع التصحيف ، وغاية ما ذكر من مجيء التفسير بخلاف لفظه أن يكون مذكورا عند المصنف بالمعنى . والله أعلم . وقد استدلل الشافعي وأحمد وغيرهما على أن الأعمال تدخل في الإيمان بهذه الآية « وما أمروا إلا ليعبدوا الله - إلى قوله - دين القيمة » قال الشافعي : ليس عليهم أحج من هذه الآية . أخرجه الحلال في كتاب السنة . قوله ( وقال ابن عباس ) وصل هذا التعليق عبد الرزاق في تفسيره بسند صحيح . والمنهاج السبيل أى الطريق الواضح ، والشرعة

والشريعة بمعنى ، وقد شرع أى سن ، فعلى هذا فيه لف ونشر غير مرتب . فان قيل : هذا يدل على الاختلاف والذي قبله على الاتحاد ، أجيّب بأن ذلك فى أصول الدين وليس بين الأنبياء فيه اختلاف ، وهذا فى الفروع وهو الذى يدخله النسخ

## ٢ - باب دَعَاؤُكُمْ إِيْمَانَكُمْ

٨ - **مَدَن** عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى قَالَ أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ : شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ ، وَالْحَجَّ ، وَصَوْمَ رَمَضَانَ »

[ الحديث ٨ - طرحة فى : ٥٥١٤ ]

قوله ( دَعَاؤُكُمْ إِيْمَانَكُمْ ) قال النووي : يقع فى كثير من النسخ هنا باب ، وهو غلط فاحش وصوابه بحذفه ، ولا يصح إدخال باب هنا اذ لا تعلق له هنا . قلت : ثبت باب فى كثير من الروايات المتصلة ، منها رواية أبى ذر ، ويمكن توجيهه ، لكن قال الكرماني : انه وقف على نسخة مسموعة على الفربرى بحذفه ، وعلى هذا فقوله دَعَاؤُكُمْ إِيْمَانَكُمْ من قول ابن عباس ، وعطفه على ما قبله كعادته فى حذف أداة العطف حيث ينقل التفسير ، وقد وصله ابن جرير من قول ابن عباس قال فى قوله تعالى ﴿ قُلْ مَا يَعْْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دَعَاؤُكُمْ ﴾ قال يقول : لولا إيمانكم . أخبر الله الكفار أنه لا يعبا بهم ، ولولا إيمان المؤمنين لم يعبا بهم أيضا . ووجه الدلالة للبصاف أن الدعاء عمل وقد أطلقه على الإيمان فيصح إطلاق أن الإيمان عمل ، وهذا على تفسير ابن عباس . وقال غيره : الدعاء هنا مصدر مضاف الى المفعول ، والمراد دعاء الرسل الخلق الى الإيمان ، فالعنى ليس لكم عند الله عذر إلا أن يدعوكم الرسول فيؤمن من آمن ويكفر من كفر ، فقد كذبتم أنتم فسوف يكون العذاب لازما لكم . وقيل : معنى الدعاء هنا الطاعة . ويؤيده حديث النعمان بن بشير : ان الدعاء هو العبادة ، أخرجه أصحاب السنن بسند جيد . قوله ( حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ ) ، هو قرشي مكى من ذرية صفوان بن أمية الجهمي ، وعكرمة بن خالد هو ابن سعيد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي ، وهو ثقة متفق عليه ، وفى طبقته عكرمة بن خالد بن سلمة بن هشام بن المغيرة المخزومي ، وهو ضعيف ، ولم يخرج له البخارى ، نهى عليه لشدة التباسه ، ويفترقان بشيوخهما ، ولم يرو الضعيف عن ابن عمر . زاد مسلم فى روايته عن حنظلة قال : سمعت عكرمة بن خالد يحدث طارضا أن رجلا قال لعبد الله بن عمر : ألا تقزوا ؟ فقال : إني سمعت .. فذكر الحديث . ( فائدة ) : اسم الرجل السائل حكيم ذكره البيهقي . قوله ( على خمس ) أى دعائم . وصرح به عبد الرزاق فى روايته . وفى رواية لمسلم على خمسة أى أركان . فان قيل الأربعة المذكورة مبنية على الشهادة إذ لا يصح شئ منها إلا بعد وجودها فكيف يضم مبنى الى مبنى عليه فى معنى واحد ؟ أجيّب بجواز ابتناء أمر على أمر يبنى على الأمرين أمر آخر . فان قيل : المبنى لا بد أن يكون غير المبنى عليه ، أجيّب : بأن المجموع غير من حيث الافراد ، عين من حيث الجمع . ومثاله البيت من الشعر يجعل على خمسة أعمدة أحدها أوسط والبقية أركان ، فإدام الأوسط قائما فسمى البيت موجود ولو سقط مهما سقط من الأركان ، فإذا سقط الأوسط سقط مسمى البيت ، فالبيت بالنظر الى مجموعه شئ واحد ، وبالنظر الى أفراده أشياء . وأيضا فبالنظر الى أسسه وأركانه الأس أصل والأركان تبع وتكملة . ( تنبيهات ) : ( أحدها ) لم يذكر الجهاد لأنه فرض كفاية ولا يتعين إلا فى بعض الأحوال ،

ولهذا جمعه ابن عمر جواب السائل، وزاد في رواية عبد الرزاق في آخره: وإن الجهاد من العمل الحسن. وأغرب ابن بطال فزعم أن هذا الحديث كان أول الإسلام قبل فرض الجهاد، وفيه نظر، بل هو خطأ، لأن فرض الجهاد كان قبل وقعة بدر، وبدر كانت في رمضان في السنة الثانية، وفيها فرض الصيام والزكاة بعد ذلك والحج بعد ذلك على الصحيح. (ثانيها) قوله «شهادة أن لا إله إلا الله» وما بعدها مخفوض على البدل من خمس، ويجوز الرفع على حذف الخبر، والتقدير منها شهادة أن لا إله إلا الله. أو على حذف المبتدأ، والتقدير أحدها شهادة أن لا إله إلا الله. فإن قيل: لم يذكر الإيمان بالأنبياء والملائكة وغير ذلك مما تضمنه سؤال جبريل عليه السلام، أجيب بأن المراد بالشهادة تصديق الرسول فيما جاء به، فيستلزم جميع ما ذكر من المعتقدات. وقال الاسماعيلي ما محصله: هو من باب تسمية الشيء ببعضه كما تقول: قرأت الحمد وترديد جميع الفاتحة، وكذا تقول مثلاً: شهدت برسالة محمد وترديد جميع ما ذكر. والله أعلم. (ثالثها) المراد بإقام الصلاة المداومة عليها أو مطلق الإيمان بها، والمراد بإيتاء الزكاة لإخراج جزء من المال على وجه مخصوص. (رابعها) اشترط الباقلاني في صحة الإسلام تقدم الإقرار بالتحديد على الرسالة، ولم يتابع، مع أنه إذا دقق فيه بأن وجهه، ويزداد اتجاهها إذا فرقهما، فلي تأمل. (خامسها) يستفاد منه تخصيص عموم مفهوم السنة بخصوص منطوق القرآن، لأن عموم الحديث يقتضي صحة إسلام من باشر ما ذكر، ومفهومه أن من لم يباشره لا يصح منه، وهذا العموم مخصوص بقوله تعالى (والذين آمنوا وأتبعناهم ذريابهم) على ما تقرر في موضعه. (سادسها) وقع هنا تقديم الحج على الصوم، وعليه بنى البخاري ترتيبه، لكن وقع في مسلم من رواية سعد بن عبيدة عن ابن عمر بتقديم الصوم على الحج، قال فقال رجل: والحج وصيام رمضان، فقال ابن عمر: لا، صيام رمضان والحج، هكذا سمعت من رسول الله ﷺ. انتهى. ففي هذا إشعار بأن رواية حفظة التي في البخاري مروية بالمعنى، إما لأنه لم يسمع رد ابن عمر على الرجل لتعدد المجلس، أو حضر ذلك ثم نسيه. ويبعد ما جوزه بعضهم أن يكون ابن عمر سمعه من النبي ﷺ على الوجهين ونسى أحدهما عند رده على الرجل، ووجه بعده أن تطرق النسيان إلى الراوي عن الصحابي أولى من تطرقه إلى الصحابي، كيف وفي رواية مسلم من طريق حفظة بتقديم الصوم على الحج، ولأن عوانة - من وجه آخر عن حفظة - أنه جعل صوم رمضان قبل، فتتوهمه دال على أنه روى بالمعنى. ويؤيده ما وقع عند البخاري في التفسير بتقديم الصيام على الزكاة، أفيقال إن الصحابي سمعه على ثلاثة أوجه؟ هذا مستبعد. والله أعلم

(فائدة) اسم الرجل المذكور يزيد بن بشر السكسي، ذكره الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى

٣ - باب أمور الإيمان، وقول الله تعالى ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالسَّائِلِينَ وَالسَّبِيلَ وَالصَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَاللُّوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالْفُرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ قد أفلح للؤمنون ﴿الآية قوله (باب أمور الإيمان)، والكشميني «أمر الإيمان، بالإفراد على إرادة الجنس، والمراد بيان الأمور التي هي الإيمان والأمور التي للإيمان. قوله (وقول الله تعالى) بالحذف. ووجه الاستدلال بهذه الآية ومناسبتها لحديث

الباب تظهر من الحديث الذي رواه عبد الرزاق وغيره من طريق مجاهد أن أبا ذر سأل النبي ﷺ عن الإيمان ، قتلا عليه ( ليس البر ) إلى آخرها ، ورجاله ثقات . وإنما لم يسقه المؤلف لأنه ليس على شرطه ، ووجهه أن الآية حصرت التقوى على أصحاب هذه الصفات ، والمراد المتقون من الشرك والأعمال السيئة ، فإذا فعلوا وتركوا فهم المؤمنون الكاملون . والجامع بين الآية والحديث أن الأعمال مع انضمامها إلى التصديق داخله في معنى البر كما هي داخله في معنى الإيمان . فإن قيل : ليس في المتن ذكر التصديق ، أجيب بأنه ثابت في أصل هذا الحديث كما أخرجه مسلم وغيره ، والمصنف يكثر الاستدلال بما اشتمل عليه المتن الذي يذكر أصله ولم يسقه تاما . قوله ( قد أفلح المؤمنون ) ذكره بلا أداة عطف ، والحذف جائز ، والتقدير وقول الله ( قد أفلح المؤمنون ) ، وثبت المحذوف في رواية الأصيلي ، ويحتمل أن يكون ذكر ذلك تفسيرا لقوله المتقون ، أي المتقون هم الموصوفون بقوله قد أفلح إلى آخرها . وكان المؤلف أشار إلى إمكان عد الشعب من هاتين الآيتين وشبههما ، ومن ثم ذكر ابن حبان أنه عد كل طاعة عدما الله تعالى في كتابه من الإيمان ، وكل طاعة عدما رسول الله ﷺ من الإيمان ، وحذف المكرر فبلغت سبعا وسبعين<sup>(١)</sup>

٩ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا أبو عامر العقدي قال حدثنا سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « الإيمان بضْعٌ وستون شُعْبَةً ، والحياة شُعْبَةٌ مِنْ الإيمان »

قوله ( عن أبي هريرة ) هذا أول حديث وقع ذكره فيه . وبمجموع ما أخرجه له البخاري من المتن المستقلة أربعاً حديث وستة وأربعون حديثاً على التحرير . وقد اختلف في اسمه اختلافاً كثيراً قال ابن عبد البر : لم يختلف في اسم في الجاهلية والإسلام مثل ما اختلف في اسمه ، اختلف فيه على عشرين قولاً . قلت : وسرد ابن الجوزي في التلخيص منها ثمانية عشر ، وقال النووي : تبلغ أكثر من ثلاثين قولاً . قلت : وقد جمعتها في ترجمته في تهذيب التهذيب فلم تبلغ ذلك ، ولكن كلام الشيخ يحول على الاختلاف في اسمه وفي اسم أبيه معاً . قوله ( بضْع ) بكسر أوله ، وحكى الفتح لفة ، وهو عدد مبهم مقيد بما بين الثلاث إلى التسع كما جزم به القزاز . وقال ابن سيده : إلى العشر . وقيل : من واحد إلى تسعة . وقيل : من اثنين إلى عشرة . وقيل من أربعة إلى تسعة . وعن الحليل : البضْعُ السبع . ويرجح ما قاله القزاز ما اتفق عليه المفسرون في قوله تعالى ( فليكن في السجن بضْعُ سنين ) . وما رواه الترمذي بسند صحيح أن قريشاً قالوا ذلك لأبي بكر ، وكذا رواه الطبري مرفوعاً ، ونقل الصغاني في العباب أنه خاص بما دون العشرة وبما دون العشرين ، فإذا جاوز العشرين امتنع . قال : وأجلزه أبو زيد فقال : يقال بضعة وعشرون رجلاً وبضْع وعشرون امرأة . وقال الفراء : وهو خاص بالعشرات إلى التسعين ، ولا يقال بضْع ومائة ولا بضْع وألف . ووقع في بعض الروايات بضعة بناء التانيث ويحتاج إلى تأويل . قوله ( وستون ) لم تختلف الطرق عن أبي عامر شيخ المؤلف في ذلك ، وتابعه يحيى الحاتمي - بكسر الهمزة وتشديد الميم - عن سليمان ابن بلال ، وأخرجه أبو عوانة من طريق بشر بن عمرو عن سليمان بن بلال فقال : بضْع وستون أو بضْع وسبعون ، وكذا وقع التردد في رواية مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن عبد الله بن دينار ، ورواه أصحاب السنن الثلاثة

(١) في النسخ المطبوعة : تساً وتسعين ، ؛ وما هنا من نسخة الرياض المخطوطة

من طريقه فقالوا : بضع وسبعون من غير شك ، ولا بى عوانة فى صحيحه من طريق ست وسبعون أو سبع وسبعون ، ورجح البيهقى رواية البخارى لأن سليمان لم يشك ، وفيه نظر لما ذكرنا من رواية بشر بن عمرو عنه فتردد أيضا لكن يرجح بأنه المتيقن وما عده مشكوك فيه . وأما رواية الترمذى بلفظ أربع وستون فعلمولة ، وعلى صحتها لا تخالف رواية البخارى ، وترجيح رواية بضع وسبعون لكونها زيادة ثقة — كما ذكره الحليمى ثم عياض — لا يستقيم ، إذ الذى زادها لم يستمر على الجزم بها ، لاسيما مع اتحاد الخرج . وهذا يدين شغوف نظر البخارى . وقد رجح ابن الصلاح الأقل لكونه المتيقن . قوله ( شعبة ) بالضم أى قطعة ، والمراد الخصلة أو الجزء . قوله ( والحياء ) هو بالمد ، وهو فى اللغة تغير وانكسار يعترى الانسان من خوف ما يعاب به ، وقد يطلق على مجرد ترك الشيء بسبب ، والترك إنما هو من لوازمه . وفى الشرع : خلق يبعث على اجتناب القبيح ، ويمنع من التقصير فى حق ذى الحق ولهذا جاء فى الحديث الآخر : الحياء خير كله . فإن قيل : الحياء من الفرائض فكيف جعل شعبة من الايمان ؟ أجب بأنه قد يكون غريزة وقد يكون تحفظا ، ولكن استعماله على وفق الشرع يحتاج الى اكتساب وعلم ونية ، فهو من الايمان لهذا ، ولكونه باعثا على فعل الطاعة وحاجزا عن فعل المعصية . ولا يقال : رب حياء يمنع عن قول الحق أب فعل الخير ، لان ذاك ليس شرعيا ، فان قيل : لم أفرده بالذكر هنا ؟ أجب بأنه كالداعى الى باقى الشعب ، إذ الحياء يخاف فضيحة الدنيا والآخرة فيأتمر وينزجر ، والله الموفق . وسياق مزيد فى الكلام عن الحياء فى « باب الحياء من الايمان » بعد أحد عشر بابا

( فائدة ) قال القاضى عياض : تكلف جماعة حصر هذه الشعب بطريق الاجتهاد ، وفى الحكم يكون ذلك هو المراد صعبة ، ولا يقدر عدم معرفة حصر ذلك على التفصيل فى الايمان . اهـ . ولم يتفق من عد الشعب على نمط واحد ، وأقربها الى الصواب طريقة ابن حبان ، لكن لم نقف على بيانها من كلامه ، وقد لحصت مما أوردوه ما أذكره ، وهو أن هذه الشعب تنفر عن أعمال القلب ، وأعمال اللسان ، وأعمال البدن . فأعمال القلب فيه المعتقدات والنيات ، وتشمل على أربع وعشرين خصلة : الايمان بالله ، ويدخل فيه الايمان بذاته وصفاته وتوحيده بأنه ليس كشيء ، واعتقاد حدوث مادونه . والايمان بملائكته . وكتبه . ورسله . والقدر خيريه وشره . والايمان باليوم الآخر ، ويدخل فيه المسألة فى القبر ، والبعث ، والنشور ، والحساب ، والميزان ، والصراف ، والجنة والنار . ومحبة الله . والحب والبغض فيه . ومحبة النبي ﷺ واعتقاد تعظيمه ، ويدخل فيه الصلاة عليه . واتباع سنته . والإخلاص ، ويدخل فيه ترك الرياء والنفاق . والتوبة . والخوف . والرجاء . والشكر . والوفاء . والصبر . والرضا بالقضاء . والتوكل . والرحمة . والتواضع ، ويدخل فيه توقير الكبير ورحمة الصغير . وترك الكبر والعجب . وترك الحسد . وترك الحقد . وترك الغضب . وأعمال اللسان وتشمل على سبع خصال : التلطف بالتحديد . وتلاوة القرآن . وتعلم العلم . وتعليمه . والذكر ، ويدخل فيه الاستغفار . واجتناب اللغو . وأعمال البدن وتشمل على ثمان وثلاثين خصلة ، منها ما يختص بالأعيان وهى خمس عشرة خصلة : التطهير حسا وحكا ، ويدخل فيه اجتناب النجاسات . وستر العورة . والصلاة فرضا ونفلا . والزكاة كذلك . وفك الرقاب . والجود ، ويدخل فيه إعطاء الطعام وإكرام الضيف . والصيام فرضا ونفلا . والحج ، والمعرة كذلك . والطواف . والاعتكاف . والتمس ليلة القدر . والفرار بالدين ، ويدخل فيه الهجرة من دار الشرك . والوفاء بالنذر ، والتحرى فى الايمان ، وأداء الكفارات . ومنها ما يتعلق بالاتباع . وهى ست خصال : التعفف بالشكاح ، والقيام بحقوق العيال . وبر



والوالدين ، وفيه اجتناب العقوق . وتربية الاولاد . وصلة الرحم . وطاعة السادة أو الرفق بالعبيد . ومنها ما يتعلق بالعامّة ، وهي سبع عشرة خصلة : القيام بالإمرة مع العدل . ومتابعة الجماعة . وطاعة أولى الأمر . والإصلاح بين الناس ، ويدخل فيه قتال الخوارج والبيعة . والمعاونة على البر ، ويدخل فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وإقامة الحدود . والجهد ، ومنه المراقبة . وأداء الأمانة ، ومنه أداء الخس . والقرض مع وفائه . وإكرام الجار . وحسن المعاملة ، وفيه جمع المال من حله . وإتقان المال في حقه ، ومنه ترك التبذير والإسراف . ورد السلام . وتشميت العاطس . وكف الأذى عن الناس . واجتناب اللغو وإمالة الأذى عن الطريق . فلهذه تسع وستون خصلة ، ويمكن عدّها تسعا وسبعين خصلة باعتبار أفراد ماضٍ بعضه إلى بعض بما ذكر . والله أعلم . ( فائدة ) : في رواية مسلم من الزيادة : أعلاها لا إله إلا الله . وأدناها إمالة الأذى عن الطريق ، وفي هذا إشارة إلى أن مراتبها متفاوتة ( تنبيه ) : في الإسناد المذكور رواية الأقران ، وهي : عبد الله بن دينار عن أبي صالح لانها تابعيان ، فان وجدت رواية أبي صالح عنه صار من المديح ، ورجاله من سليمان إلى منتهاه من أهل المدينة وقد دخلها الباقون

#### ٤ - باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده

١٠ - **حديث** آدم بن أبي إياس قال حدثنا شعبة عن عبد الله بن أبي السفر وإسماعيل عن الشعبي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، والمهاجر من هجر ما همى الله عنه » . قال أبو عبد الله وقال أبو معاوية : حدثنا داود عن عمار قال : سمعت عبد الله عن النبي ﷺ . وقال عبد الأعلى : عن داود عن عمار عن عبد الله عن النبي ﷺ [ الحديث ١٠ - طرّفه في : ٦٤٨٤ ]

**قوله** ( باب ) سقط من رواية الأصل ، وكذا أكثر الأبواب . وهو منسوّ ، ويجوز فيه الإضافة إلى جملة الحديث ، لكن لم تأت به الرواية . قوله ( المسلم ) استعمل لفظ الحديث ترجمة من غير تصرف فيه . **قوله** ( أبي إياس ) اسمه ناهية بالنون وبين الهامين ياء أخيرة . وقيل اسمه عبد الرحمن . **قوله** ( أبي السفر ) اسمه سعيد بن محمد كما تقدم ، وإسماعيل مجرور بالفتحة عطفا عليه ، والتقدير كلامهما عن الشعبي . وعبد الله بن عمرو هو ابن العاص صحابي ابن صحابي . **قوله** ( المسلم ) قيل الألف واللام فيه للكامل نحو زيد الرجل أي الكامل في الرجولية . وتعقب بأنه يستلزم أن من انصف بهذا خاصة كان كاملا . ويجاب بأن المراد بذلك مع مراعاة باقي الأركان ، قال الخطابي : المراد أفضل المسلمين من جمع إلى أداء حقوق الله تعالى أداء حقوق المسلمين . انتهى . وإجابات اسم الشيء على معنى إثبات الكمال له مستقيض في كلامهم ، ويحتمل أن يكون المراد بذلك أن يبين علامة المسلم التي يستدل بها على إسلامه وهي سلامة المسلمين من لسانه ويده ، كما ذكر مثله في علامة المنافق . ويحتمل أن يكون المراد بذلك الإشارة إلى الحث على حسن معاملة العبد مع ربه لأنه إذا أحسن معاملة إخوانه فأولى أن يحسن معاملة ربه ، من باب التشبيه بالأدنى على الأعلى

( تنبيه ) : ذكر المسلمين هنا خرج مخرج الغالب ، لأن محافظة المسلم على كف الأذى عن أخيه المسلم أشد تأكيداً ، ولأن الكفار بصدد أن يقاتلوا وإن كان فيهم من يجب الكف عنه . والإتيان بجمع التذكير للتغليب ،

فإن المسلمات يدخلن في ذلك . وخص اللسان بالذكر لأنه المعبر عما في النفس ، وهكذا اليد لأن أكثر الأفعال بها ، والحديث عام بالنسبة إلى اللسان دون اليد ، لأن اللسان يمكنه القول في الماضي والموجودين والحادثين بعد ، بخلاف اليد ، نعم يمكن أن تشارك اللسان في ذلك بالكتابة ، وإن أثرها في ذلك لعظيم . ويستثنى من ذلك شرما تعاطى الضرب باليد في إقامة الحدود والتعازير على المسلم المستحق لذلك . وفي التعبير باللسان دون القول نكتة ، فيدخل فيه من أخرج لسانه على سبيل الاستهزاء . وفي ذكر اليد دون غيرها من الجوارح نكتة ، فيدخل فيها اليد المعنوية كالاستيلاء على حق الغير بغير حق

( فائدة ) : فيه من أنواع البديع تجنيس الاشتقاق ، وهو كثير

قوله ( والمهاجر ) هو بمعنى المهاجر ، وإن كان لفظ المفاعل يقتضي وقوع فعل من اثنين ، لكنه هنا للواحد كالمسافر . ويحتمل أن يكون على بابه لأن من لازم كونه هاجرا وطنه مثلا أنه مهجور من وطنه ، وهذه الهجرة ضربان : ظاهرة وباطنة . فالباطنة ترك ما تدعو إليه النفس الأمارة بالسوء والشیطان ، والظاهرة الفرار بالدين من الفتن . وكان المهاجرين خطوطا بذلك لئلا يتكلموا على مجرد التحول من دارهم حتى يمتثلوا أوامر الشرع ونواهيها ، ويحتمل أن يكون ذلك قيل بعد انقطاع الهجرة لما فتحت مكة تطييبا لقلوب من لم يدرك ذلك ، بل حقيقة الهجرة تحصل لمن هجر ما نهى الله عنه ، فاشتملت هاتان الجملتان على جوامع من معاني الحكم والأحكام

( تنبيه ) : هذا الحديث من أفراد البخاري عن مسلم ، بخلاف جميع ما تقدم من الأحاديث المرفوعة . على أن مسلما أخرج معناه من وجه آخر ، وزاد ابن حبان والحاكم في المستدرک من حديث أنس صحيفا والمؤمن من أمته الناس ، وكأنه اختصره هنا لتضمنه لمعناه . والله أعلم . قوله ( وقال أبو معاوية حدثنا داود ) هو ابن أبي هند ، وكذا في رواية ابن عساکر عن عامر وهو الشعبي المذكور في الاسناد الموصول . وأراد بهذا التعليق بيان سماعه له من الصحابي ، والنكتة فيه رواية وهيب بن خالد له عن داود عن الشعبي عن رجل عن عبد الله بن عمرو ، حكاه ابن منده ، فعلى هذا لعل الشعبي بلغه ذلك عن عبد الله ، ثم لقيه فسمعه منه . ونبه بالتعليق الآخر على أن عبد الله الذي أهدل في روايته هو عبد الله بن عمرو الذي بين في رواية ربيعة ، والتعليق عن أبي معاوية وصله إسحق بن راهويه في مسنده عنه ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه من طريقه ولفظه « سمعت عبد الله بن عمرو يقول : ورب هذه البنية لسمعت رسول الله ﷺ يقول : المهاجر من هجر السيئات ، والمسلم من سلم الناس من لسانه ويده ، فلم أنه ما أراد إلا أصل الحديث . والمراد بالناس هنا المسلمون كما في الحديث الموصول ، فهم الناس حقيقة عند الإطلاق ، لأن الإطلاق يحمل على الكامل ، ولا كمال في غير المسلمين . ويمكن حله على عمومته على إرادة شرط وهو إلا بحق ، مع أن إرادة هذا الشرط متعينة على كل حال ، لما قدمته من استثناء إقامة الحدود على المسلم . والله سبحانه وتعالى أعلم

## ٥ - باب أي الإسلام أفضل ؟

١١ - **عز** سعيد بن يحيى بن سعيد القرشي قال حدثنا أبي قال حدثنا أبو بردة بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه قال « قالوا : يا رسول الله ، أي الإسلام أفضل ؟ قال : من سلم للمسلمون من لسانه ويده »

**قوله ( باب )** هو متون ، وفيه ما في الذي قبله . **قوله ( حدثنا أبو بردة )** هو بريد بالموحدة والراء مصغرا ، وشيخه جده وافقه في كنيته لافي اسمه ، وأبو موسى هو الأشعري . **قوله ( قالوا )** رواه مسلم والحسن بن سفيان وأبو يعلى في مسندهما عن سعيد بن يحيى بن سعيد شيخ البخارى بإسناده هذا بلفظ « قلنا » ، ورواه ابن منده من طريق حسين بن محمد الضائي <sup>(١)</sup> أحد الحفاظ عن سعيد بن يحيى هذا بلفظ « قلت » ، فتعين أن السائل أبو موسى ، ولا تخالف بين الروايات لأنه في هذه صرح وفي رواية مسلم أراد نفسه ومن معه من الصحابة ، إذ الراضى بالسؤال في حكم السائل ، وفي رواية البخارى : أراد أنه وإياهم . وقد سأل هذا السؤال أيضا أبو ذر ، رواه ابن حبان . وعمر بن ابن قتادة ، رواه الطبراني . **قوله ( أى الإسلام )** لأن قيل الإسلام مفرد ، وشرط أى أن تدخل على متعدد . أجبب بأن فيه حفظا تقديره : أى ذوى الإسلام أفضل ؟ ويؤيده رواية مسلم : أى المسلمين أفضل ؟ والجامع بين اللفظين أن أفضلية المسلم حاصلة بهذه الخصلة . وهذا التقدير أولى من تقدير بعض الشراح هنا : أى خصال الإسلام . وإنما قلت إنه أولى لأنه يلزم عليه سؤال آخر بأن يقال : سئل عن الخصال فأجاب بصاحب الخصلة ، فالحكمة في ذلك ؟ وقد يجاب بأنه يتأتى نحو قوله تعالى ﴿ يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين ﴾ الآية ، والتقدير « بأى ذوى الإسلام » ، يقع الجواب مطابقا له بغير تأويل . وإذا ثبت أن بعض خصال المسلمين المتعلقة بالإسلام أفضل من بعض حصل مراد المصنف بقبول الزيادة والنقصان ، فتظهر مناسبة هذا الحديث والذي قبله لما قبلهما من تعداد أمور الإيمان ، إذ الإيمان والإسلام عنده مترادفان ، والله أعلم . فان قيل : لم جرد أفضل ، هنا عن العمل ؟ أجبب بأن الحذف عند العلم به جائز ، والتقدير أفضل من غيره .

( تنبيه ) هذا الاسناد كله كوفيون . ويحيى بن سعيد المذكور اسم جده أبان بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموى ، ونسبه المصنف قرشيا بالنسبة الأعية . يكنى أبا أيوب . وفي طبقته يحيى بن سعيد القطان ، وحديثه في هذا الكتاب أكثر من حديث الأموى ، وليس له ابن يروى عنه يسمى سعيدا فافترقا . وفي الكتاب من يقال له يحيى بن سعيد اثنان أيضا ، لكن من طبقة فوق طبقة هذين ، وهما يحيى بن سعيد الأنصارى السابق في حديث الأعمال أول الكتاب ، ويحيى بن سعيد التميمي أبو حيان ، ويمتاز عن الأنصارى بالكنية . والله الموفق

## ٦ - باب إطعامُ الطعامِ مِنَ الإسلامِ

١٢ - **حدثنا عمرو بن خالد** قال **حدثنا الأيثم عن يزيد** عن **أبي التَّخْلِيفِ** عن **عبد الله بن عمرو** رضى الله عنها أن رجلا سأل النبي ﷺ : **أى الإسلام خير ؟** قال : **طُعمُ الطعامِ ، وَتَقَرُّ السَّلامُ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ** .

[ الحديث ١٢ - مرافقه في : ٢٨ ، ٦٢٣٦ ]

**قوله ( باب )** هو متون ، وفيه ما في الذي قبله . **قوله ( من الإسلام )** للأصلي « من الإيمان » ، أى من خصال الإيمان . ولما استدلل المصنف على زيادة الإيمان ونقصانه بحديث الشعب تتبع ماورد في القرآن والسنة الصحيحة من بيانها ، فأورده في هذه الأبواب تصريحا وتوليعا ، وترجم هنا بقوله « إطعام الطعام » ، ولم يقل أى الإسلام خير كما

(١) قوله الضائي في نسخة القبانى . اهـ عن طبعة بولاق

في الذي قبله إشعارا باختلاف المقامين وتعدد السؤالين كما سنقره . **قوله** (حدثنا عمرو بن خالد) هو الحراني ، وهو بفتح العين ، وصحف من ضمنها . **قوله** ( الليث ) هو ابن سعد فقيه أهل مصر ، عن يزيد هو ابن أبي حبيب الفقيه أيضا . **قوله** ( أن رجلا ) لم أعرف اسمه ، وقيل إنه أبو ذر ، وفي ابن حبان أنه هاني بن يزيد والد شريح ، سأل عن معنى ذلك فأجيب بنحو ذلك . **قوله** ( أي الإسلام خير ) فيه ما في الذي قبله من السؤال ، والتقدير أي خصال الإسلام ؟ وإنما لم أختر تقدير خصال في الأول فرارا من كثرة الحذف ، وأيضا فتتويع التقدير يتضمن جواب من سأل فقال : السؤالان بمعنى واحد والجواب مختلف . فيقال له : إذا لاحظت هذين التقديرين بأن الفرق . ويمكن التوفيق بينهما متلازمان ، إذ الإطعام مستلزم لسلامة اليد والسلام لسلامة اللسان ، قاله الكرماني . وكأنه أراد في الغالب . ويحتمل أن يكون الجواب اختلف لاختلاف السؤال عن الأفضلية ، إن لوحظ بين لفظ أفضل ولفظ خير فرق . وقال الكرماني : الفضل بمعنى كثرة الثواب في مقابلة القلة ، والخير بمعنى النفع في مقابلة الشر ، فالأول من الكمية والثاني من الكيفية فافترقا . واعترض بأن الفرق لا يتم إلا إذا اختص كل منهما بتلك المقولة ، أما إذا كان كل منهما يعقل تأنيبه في الأخرى فلا . وكأنه بنى على أن لفظ خير اسم لا أفعل تفضيل ، وعلى تقدير اتحاد السؤالين جواب مشهور وهو الحل على اختلاف حال السائلين أو السامعين ، فيمكن أن يراد في الجواب الأول تحذير من خشي منه الإيذاء . بيد أن لسان فأرشد إلى الكف ، وفي الثاني ترغيب من رجي فيه النفع العام بالفعل والقول فأرشد إلى ذلك ، وخص هاتين الحصلتين بالذكر لمسيس الحاجة إليهما في ذلك الوقت ، لما كانوا فيه من الجهد ، ولصلحة التأليف . ويدل على ذلك أنه عليه الصلاة والسلام حث عليهما أول ما دخل المدينة ، كما رواه الترمذي وغيره مصححا من حديث عبد الله بن سلام <sup>(١)</sup> . **قوله** ( تطعم ) هو في تقدير المصدر ، أي أن تطعم ، ومثله تسمع بالمعدي . وذكر الإطعام ليدخل فيه الضيافة وغيرها . **قوله** ( وتقرأ ) بلفظ مضارع القراءة بمعنى تقول ، قال أبو حاتم السجستاني : تقول أقرأ عليه السلام ، ولا تقول أقرته السلام ، فإذا كان مكتوبا قلت أقرته السلام أي اجعله يقرأه . **قوله** ( ومن لم تعرف ) أي لا تخص به أحدا تكبرا أو تصنعا ، بل تعظيما لشعار الإسلام ومراعاة لأخوة المسلم . فان قيل : اللفظ عام فيدخل الكافر والمنافق والفاسق . أجب بأنه خص بأدلة أخرى أو أن النهي متأخر وكان هذا عاما لمصلحة التأليف ، وأما من شك فيه فالأصل البقاء على العموم حتى يثبت الخصوص

( تنبيهان ) : الأول - أخرج مسلم من طريق عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب رضي الله عنه أن هذا السؤال ، لكن جعل الجواب كالذي في حديث أبي موسى ، فادعى ابن منده فيه الاضطراب . وأجيب بانهما حديثان اتحد إسنادهما ، وافق أحدهما حديث أبي موسى . ولتاينهما شاهد من حديث عبد الله بن سلام كما تقدم . الثاني - هذا الإسناد كله بصريون ، والذي قبله كما ذكرنا كوفيون ، والذي بعده من طريقه بصريون ، فوقع له التسلسل في الأبواب الثلاثة على الولاء . وهو من اللطائف

## ٧ - باب من الإيمان أن يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ

١٣ - **عُرْش** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَدَادَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

(١) ونظفه : « أيها الناس ، أطعموا الطعام ، وأفنوا السلام ، وصلوا الأرحام ، وصلوا بالليل والناس نيام ، تدخلوا الجنة بسلام ،

وعن حُسَيْنٍ لِمَعْلَمٍ قَالَ : حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ »

قوله ( باب من الإيمان ) قال الكرمانى : قدم لفظ الإيمان بخلاف أخواته حيث قال د إطعام الطعام من الإيمان ، إما للاهتمام بذكره أو للحصر ، كأنه قال : المحبة المذكورة ليست إلا من الإيمان . قلت : وهو توجيه حسن ، إلا أنه يرد عليه أن الذى بعده أليق بالاهتمام والحصر معا ، وهو قوله د باب حب الرسول من الإيمان ، فالظاهر أنه أراد التنويع فى العبارة . ويمكن أنه اهتم بذكر حب الرسول تقدمه . والله أعلم . قوله ( يحى ) هو ابن سعيد القطان . قوله ( وعن حسين المعلم ) هو ابن ذكوان ، وهو معطوف على شعبة . فالتقدير عن شعبة وحسين كلاهما عن قتادة ، وإنما لم يجمعهما لأن شيخه أفردهما ، فأورده المصنف معطوفا اختصارا ولأن شعبة قال : عن قتادة ، وقال حسين : حدثنا قتادة . وأغرب بعض المتأخرين فزعم أن طريق حسين معلقة ، وهو غلط ، فقد رواه أبو نعيم فى المستخرج من طريق إبراهيم الحربى عن مسدد شيخ المصنف عن يحيى القطان عن حسين المعلم . وأبدى الكرمانى كعادته بحسب التجويز العتلى أن يكون تعليقا أو معطوفا على قتادة ، فيكون شعبة رواه عن حسين عن قتادة ، الى غير ذلك مما ينفر عنه من مارس شيئا من علم الإسناد . والله المستعان

( تنبيه ) المتن المساق هنا لفظ شعبة ، وأما لفظ حسين من رواية مسدد التى ذكرناها فهو د لا يؤمن عبد حتى يحب لأخيه ولجاره ، ، وللإسماعيلى من طريق روح عن حسين د حتى يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير ، فبين المراد بالأخوة ، وعين جهة الحب . وزاد مسلم فى أوله عن أبي خيثمة عن يحيى القطان د والذى نفسى بيده ، ، وأما طريق شعبة فصرح أحمد والنسائى فى روايتهما بسياح قتادة له من أنس ، فاتفقت تهمة تدليسه . قوله ( لا يؤمن ) أى من يدعى الإيمان ، والمستمل د أحذكم ، وللأصيلى د أحد ، ولابن عساكر د عبد ، وكذا المسلم عن أبي خيثمة ، والمراد بالنسب كمال الإيمان ، ونفى اسم الشئ . - على معنى نفى الكمال عنه - مستفيض فى كلامهم كقولهم : فلان ليس بأنسان . فان قيل : فيلزم أن يكون من حصلت له هذه الخصلة مؤمنا كاملا وإن لم يأت ببقية الأركان ، أجب بان هذا ورد مورد المبالغة ، أو يستفاد من قوله د لأخيه المسلم ، ملاحظة بقية صفات المسلم . وقد صرح ابن حبان من رواية ابن أبي عدى عن حسين المعلم بالمراد ولفظه د لا يبلغ عبد حقيقة الإيمان ، ومعنى الحقيقة هنا الكمال ، ضرورة أن من لم يتصف بهذه الصفة لا يكون كافرا ، وهذا يتم استدلال المصنف على أنه يتفاوت ، وأن هذه الخصلة من شعب الإيمان ، وهى داخلة فى التواضع على ما ستقرره . قوله ( حتى يحب ) بالنسب لأن حتى جارة وأن بعدها مضرة ، ولا يجوز الرفع فتكون حتى عاطفة فلا يصح المعنى ، إذ عدم الإيمان ليس سببا للحبة . قوله ( ما يحب لنفسه ) أى من الخير كما تقدم عن الإسماعيلى ، وكذا هو عند النسائى . وكذا عند ابن منده من رواية همام عن قتادة أيضا . ود الخير ، كلمة جامعة تمام الطاعات والمباحات الدنيوية والأخروية . وتخرج المنيبات لأن اسم الخير لا يتناولها . والمحبة لإرادة ما يعتقد خيرا ، قال النوى : المحبة الميل الى ما يوافق المحب . وقد تكون بحواسه كحسن الصورة ، أو بفعله إما لذاته كالفضل والكمال ، وإما لإحسانه كجلب نفع أو دفع ضرر . انتهى ملخصا . والمراد بالميل هنا الاختيارى دون الطبيعى والقسرى ، والمراد أيضا أن يحب أن يحصل

لأخيه نظير ما يحصل له ، لا عينه ، سواء كان في الأمور المحسوسة أو المعنوية ، وليس المراد أن يحصل لأخيه ما حصل له لا مع سلبه عنه ولا مع بقائه بعينه له ، إذ قيام الجوهر أو العرض بمحلين محال . وقال أبو الزناد بن سراج : ظاهر هذا الحديث طلب المساواة ، وحقيقته تستلزم التفضيل . لأن كل أحد يجب أن يكون أفضل من غيره ، فإذا أحب لأخيه مثله فقد دخل في جملة المفضولين . قلت : أقر القاضي عياض هذا ، وفيه نظر . إذ المراد الوجه عن هذه الإرادة ، لأن المقصود الحث على التواضع . فلا يجب أن يكون أفضل من غيره ، فهو مستلزم للمساواة . ويستفاد ذلك من قوله تعالى ( تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً ) ، ولا يتم ذلك إلا بترك الحسد والفعل والحقد والنفس ، وكلها خصال مذمومة .

( فائدة ) قال الكرماني : ومن الإيمان أيضاً أن يفيض لأخيه ما يفيض لنفسه من الشر ، ولم يذكره لأن حب الشيء مستلزم لبغض نقيضه ، فترك التنصيص عليه اكتفاء . والله اعلم .

## ٨ - باب حبِّ الرسول ﷺ مِنَ الْإِيمَانِ

١٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الزَّوَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدٌ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ »

قوله ( باب حب الرسول ) اللام فيه للمهد ، والمراد سيدنا رسول الله ﷺ بقرينة قوله « حتى أكون أحب ، وإن كانت محبة جميع الرسل من الإيمان ، لكن الأحبية محتصة بسيدنا رسول الله ﷺ . قوله ( شعيب ) هو ابن أبي حمزة الحمصي ، واسم أبي حمزة دينار . وقد أكثر المصنف من تخریج حديثه عن الزهري وأبي الزناد . ووقع في غرائب مالك للدار قطنی إدخال رجل - وهو أبو سلة بن عبد الرحمن - بين الأعرج وأبي هريرة في هذا الحديث . وهي زيادة شاذة . فقد رواه الإسماعيلي بدونها من حديث مالك ، ومن حديث إبراهيم بن طهان . وروى ابن منده من طريق أبي حاتم الرازي عن أبي اليمان شيخ البخاري هذا الحديث مصرحاً فيه بالتحديث في جميع الإسناد ، وكذا للنسائي من طريق علي بن عياش عن شعيب . قوله ( والذي نفسى بيده ) فيه جواز الحلف على الأمر المهم توكيداً وإن لم يكن هناك مستحلف . قوله ( لا يؤمن ) أى إيماناً كاملاً . قوله ( أحب ) هو أفعال بمعنى المفعول ، وهو مع كثرته على خلاف القياس ، وفصل بينه وبين معموله بقوله « إليه » لأن الممتنع الفصل بأجنبي . قوله ( من والده وولده ) قدم الوالد للأكرية لأن كل أحد له والد من غير عكس ، وفي رواية النسائي في حديث أنس تقديم الولد على الوالد ، وذلك لمزيد الشفقة . ولم تختلف الروايات في ذلك في حديث أبي هريرة هذا ، وهو من أفراد البخاري عن مسلم .

١٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي رَافٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرَبَةَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . ٢ . وَحَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَا يُؤْمِنُ أَحَدٌ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ »

قوله ( أخبرنا يعقوب بن إبراهيم ) هو الدورقي . والتفريق بين حديثنا ، ود أخبرنا ، لا يقول به المصنف كما

بأني في العلم . وقد وقع في غير رواية أبي ذر « حدثنا يعقوب » . قوله ( وحدنا آدم ) عطف الإسناد الثاني على الأول قبل أن يسوق المتن فأوهم استواءهما ، فإن لفظ قتادة مثل لفظ حديث أبي هريرة ، لكن زاد فيه « والناس أجمعين » ، ولفظ عبد العزيز مثله إلا أنه قال كما رواه ابن خزيمة في صحيحه عن يعقوب شيخ البخاري هذا الإسناد « من أهله وماله ، بدل من والده وولده » ، وكذا مسلم من طريق ابن عليه ، وكذا للإمام علي من طريق عبد الوارث بن سعيد عن عبد العزيز ولفظه « لا يؤمن الرجل » وهو أشمل من جهة ، و« أحكم » أشمل من جهة ، وأشمل منها رواية الأصملي « لا يؤمن أحد » . فإن قيل : فساق عبد العزيز مغاير لسباق قتادة ، وصنيع البخاري يوم اتحادهما في المعنى وليس كذلك ، فالجواب أن البخاري يصنع مثل هذا نظرا إلى أصل الحديث لا إلى خصوص ألفاظه ، واقتصر على سياق قتادة لموافقة لسباق حديث أبي هريرة ، ورواية شعبة عن قتادة مأمون فيها من تدليس قتادة ، لأنه كان لا يسمع منه إلا ماسمه ، وقد وقع التصريح به في هذا الحديث في رواية النسائي ، وذكر الولد والوالد أدخل في المعنى لأنها أعز على العاقل من الأهل والمال ، بل ربما يكونان أعز من نفسه ، ولهذا لم يذكر النفس أيضا في حديث أبي هريرة ، وهل تدخل الأم في لفظ الوالد إن أريد به من له الولد فيعم ، أو يقال اكتفى بذكر أحدهما كما يكتبني عن أحد الضدين بالآخر ويكون ماذكر على سبيل التثليل والمراد الأعزة ، كأنه قال : أحب إليه من أعزته ، وذكر الناس بعد الوالد والولد من عطف العام على الخاص وهو كثير ، وقدم الوالد على الولد في رواية لتقدمه بالزمان والإجلال ، وقدم الولد في أخرى لمزيد الشفقة ، وهل تدخل النفس في عموم قوله والناس أجمعين ؟ الظاهر دخوله . وقيل إضافة المحبة إليه تقتضي خروجه منهم وهو بعيد ، وقد وقع التخصيص بذكر النفس في حديث عبد الله بن هشام كما ساق ، والمراد بالمحبة هنا حب الاختيار لأحب الطبع ، قاله الخطابي . وقال النووي : فيه تسليح إلى قضية النفس الأمانة والمطمئنة ، فإن من رجح جانب المطمئنة كان حبه للنبي ﷺ راجحا ، ومن رجح جانب الأمانة كان حكمه بالعكس . وفي كلام القاضي عياض أن ذلك شرط في صحة الإيمان ، لأنه حمل المحبة على معنى التعظيم والإجلال . وتعقبه صاحب المفهم بأن ذلك ليس مرادا هنا ، لأن اعتقاد الأعظمية ليس مستلزما للمحبة ، إذ قد يجد الإنسان إعظام شيء مع خلوه من محبته . قال : فعلى هذا من لم يجد من نفسه ذلك الميل لم يكمل إيمانه ، وإلى هذا يوحى قول عمر الذي رواه المصنف في « الإيمان والنذور » من حديث عبد الله بن هشام أن عمر بن الخطاب قال للنبي ﷺ « لأنك يا رسول الله أحب إلي من كل شيء إلا من نفسي » . فقال : لا والذي نفسي بيده ، حتى أكون أحب إليك من نفسي . فقال له عمر : فإنك الآن والله أحب إلي من نفسي . فقال : الآن يا عمر ، انتهى . فهذه المحبة ليست باعتقاد الأعظمية قط ، فإنها كانت حاصلة لعمر قبل ذلك قطعا . ومن علامة الحب المذكور أن يعرض على المرء أن لو خير بين فقد غرض من أغراضه أو فقد رؤية النبي ﷺ أن لو كانت ممكنة ، فإن كان فقدما أن لو كانت ممكنة أشد عليه من فقد شيء من أغراضه فقد اتصف بالأحبة المذكورة ، ومن لا فلا . وليس ذلك حصورا في الوجود والنفق ، بل يأتي مثله في نصرة ستة والذب عن شريعته وقع غافلها . ويدخل فيه باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وفي هذا الحديث إيماء إلى فضيلة التفكير ، فإن الأحبة المذكورة تعرف به ، وذلك أن محبوب الإنسان إما نفسه وإما غيرها . أما نفسه فهو أن يريد دوام بقائها سالمة من الآفات ، هذا هو حقيقة المطلوب . وأما غيرها فإذا حقق الأمر فيه فأنما هو بسبب تحصيل نفع ما على وجوهه المختلفة حالا وآلا . فإذا تأمل النفع الحاصل له من جهة الرسول ﷺ الذي أخرجه من ظلمات الكفر إلى نور الإيمان إما بالمباشرة وإما بالسبب علم أنه

سبب بقاء نفسه البقاء الأبدى في النعم السرمدي ، وعلم أن نفعه بذلك أعظم من جميع وجوه الانتفاعات ، فاستحق لذلك أن يكون حظه من محبته أوفر من غيره ، لأن النفع الذي يثير المحبة حاصل منه أكثر من غيره ، ولكن الناس يتفاوتون في ذلك بحسب استحضار ذلك والغفلة عنه . ولا شك أن حظ الصحابة رضى الله عنهم من هذا المعنى أتم ، لأن هذا ثمرة المعرفة ، وهم بها أعلم ، والله الموفق . وقال القرطبي : كل من آمن بالنبي ﷺ إيماناً صحيحاً لا يخلو عن وجدان شيء من تلك المحبة الراجعة ، غير أنهم متفاوتون . ففهم من أخذ من تلك المرتبة بالحظ الآوفاً ، ومنهم من أخذ منها بالحظ الأدنى ، فمن كان مستغرقاً في الشهوات مجحوباً في الغفلات في أكثر الأوقات ، لكن الكثير منهم إذا ذكر النبي ﷺ اشتاق إلى رؤيته ، بحيث يؤثرها على أهله وولده وماله ووالده ، ويبدل نفسه في الأمور الخطيرة ، ويجد غيبر ذلك من نفسه وجداناً لا تردد فيه . وقد شوهد من هذا الجنس من يؤثر زيارة قبره ورؤية مواضع آثاره على جميع مآذرك ، لما وقر في قلوبهم من محبته . غير أن ذلك سريع الزوال بتوالي الغفلات ، والله المستعان . انتهى ملخصاً

## ٩ - باب خلاوة الإيمان

١٦ - حدثنا محمد بن المثنى قال حدثنا عبد الوهاب الثقفي قال حدثنا أيوب عن أبي قلابة عن أنس عن النبي ﷺ قال « ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ خَلَاوَةَ الْإِيمَانِ : أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا ، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَمُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُنْذَفَ فِي النَّارِ »

[ الحديث ١٦ - أطرافه في : ٧١ ، ٦٠٤١ ، ٦٩٤١ ]

قوله ( باب خلاوة الإيمان ) مقصود المصنف أن الخلاوة من ثمرات الإيمان . ولما قدم أن محبة الرسول من الإيمان أردفه بما يوجد خلاوة ذلك . قوله ( حدثنا محمد بن المثنى ) هو أبو موسى العنزي بفتح النون بعدها زاي ، قال حدثنا عبد الوهاب هو ابن عبد المجيد ، حدثنا أيوب هو ابن أبي تيمية السخيتاني بفتح السين المهملة على الصحيح وحكى ضمها وكسرهما ، عن أبي قلابة بكسر القاف وبياء موحدة . قوله ( ثلاث ) هو مبتدأ والجملة الخبر ، وجزأ الابتداء بالنسبة لأن التثنية عوض المضاف إليه ، فالتقدير ثلاث خصال ، ويحتمل في إعرابه غير ذلك . قوله ( كن ) أى حصلن ، فهي تامة . وفي قوله خلاوة الإيمان ، استعارة تخيلية ، شبه رغبة المؤمن في الإيمان بشيء حلوا وأثبت له لازم ذلك الشيء . وأضافه إليه ، وفيه تلبس إلى قصة المريض والصحيح لأن المريض الصغراوي يجد طعم العسل مرا والصحيح يذوق حلاوته على ما هي عليه ، وكلما نقصت الصحة شيئاً ما نقص ذوقه بقدر ذلك ، فكانت هذه الاستعارة من أوضح ما يقوى استدلال المصنف على الزيادة والنقص . قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة : إنما عبر بالخلاوة لأن الله شبه الإيمان بالشجرة في قوله تعالى ﴿ مثل كلمة طيبة كشجرة طيبة ﴾ فالكلمة هي كلمة الإخلاص ، والشجرة أصل الإيمان ، وأغصانها اتباع الأمر واجتناب النهي ، وورقها ما بهت به المؤمن من الخير ، وثمرها عمل الطاعات ، وحلاوة الثمر جنى الثمرة ، وغاية كماله تنأى نضج الثمرة وبه تظهر حلاوتها . قوله ( أحب إليه ) منصوب لأنه خبر يكن ، قال البيضاوي : المراد بالحلب هنا الحب العقل الذي هو إثبات ما يقتضى العقل السليم رجحانه وإن كان على خلاف هوى النفس ، كالمريض يعاف الدواء بطبعه فينفر عنه ، ويميل إليه بمقتضى عقله فهو يتناول ، فإذا تأمل المرء أن الشارع لا يأمر ولا ينهى إلا بما فيه صلاح عاجل أو خلاص آجل ، والعقل يقتضى رجحان



جانب ذلك ، تمرن على الاتجار بأمرة بحيث يصير هوام تبعاً له ، ويبتد ذلك التذاذ عقلياً ، إذ الالتذاذ العقلي إدراك ماهو كال وخير من حيث هو كذلك . وعبر الشارع عن هذه الحالة بالحلاوة لأنها أظهر الذاذ المحسوسة . قال : وإنما جعل هذه الأمور الثلاثة عنواناً لكمال الإيمان لأن المرء إذا تأمل أن المنعم بالذات هو الله تعالى ، وأن لا مانع ولا مانع في الحقيقة سواء ، وأن ماعدها وسائط ، وأن الرسول هو الذي يبين له مرادربه ، اقتضى ذلك أن يتوجه بكلية نحوه : فلا يحب إلا ما يحب ، ولا يحب من يحب إلا من أجله . وأن يتيقن أن جملة ما وعد وأوعد حق يقينا . ويخيل إليه الموعود كالأوقع ، فيحسب أن مجالس الذكر رياض الجنة ، وأن العود إلى الكفر إلقاء في النار . انتهى ملخصاً . وشاهد الحديث من القرآن قوله تعالى ﴿ قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم - إلى أن قال - أحب إليكم من الله ورسوله ﴾ ثم هدد على ذلك وتوعد بقوله ﴿ فترهبوا ﴾ . ( فائدة ) : فيه إشارة إلى التحمل بالفضائل والتخلي عن الرذائل ، فالأول من الأول والأخير من الثاني . وقال غيره : محبة الله على قسمين فرض وندب ، فالفرض المحبة التي تبعث على امتثال أوامره والابتعاد عن معاصيه والرضا بما يقدره ، فمن وقع في معصية من فصل محرم أو ترك واجب فلتقصيره في محبة الله حيث قدم هوى نفسه . والتقصير تارة يكون مع الاسترسال في المباحات والاستكثار منها ، فيورث الغفلة المقتضية للتوسع في الرجاء فيقدم على المعصية ، أو تستمر الغفلة فيقع . وهذا الثاني يسرع إلى الإفلاخ مع الندم . وإلى الثاني يشير حديث « لا يزني الزاني وهو مؤمن » . والندب أن يواطى على التواكل ويتجنب الوقوع في الشبهات ، والمتصف عموماً بذلك نادر . قال : وكذلك محبة الرسول على قسمين كما تقدم ، ويزاد أن لا يتلق شيئاً من المأمورات والمنهيات إلا من مشكاته ، ولا يسلك إلا طريقته ، ويرضى بما شرعه ، حتى لا يجد في نفسه حرجاً بما قضاه ، ويتخلق بأخلاقه في الجود والإيثار والحلم والتواضع وغيرها ، فمن جاهد نفسه على ذلك وجد حلاوة الإيمان ، وتفاوت مراتب المؤمنين بحسب ذلك . وقال الشيخ محي الدين : هذا حديث عظيم ، أصل من أصول الدين . ومعنى حلاوة الإيمان استلذاذ الطاعات ، وتحمل المشاق في الدين ، وإيثار ذلك على أهراس الدنيا ، ومحبة العبد لله تحصل بفعل طاعته وترك مخالفته ، وكذلك الرسول . وإنما قال « وما سواهما » ولم يقل « من » ليعلم من يعقل ومن لا يعقل . قال : وفيه دليل على أنه لا بأس بهذه التثنية . وأما قوله الذي خطب فقال « ومن يعصمها » بنس الخطيب أنت ، فليس من هذا ، لأن المراد في الخطب الإيضاح ، وأما هنا فالمراد الإيجاز في اللفظ ليحفظ ، ويدل عليه أن النبي ﷺ حيث قاله في موضع آخر قال « ومن يعصمها فلا يضر إلا نفسه » . واعترض بأن هذا الحديث إنما ورد أيضاً في حديث خطبة النكاح ، وأجيب بأن المقصود في خطبة النكاح أيضاً الإيجاز فلا تقض . وثم أجوبة أخرى : منها دعوى الترجيح ، فيكون حين المنع أولى لأنه عام . والآخر يحتمل الخصوصية ، ولأنه ناقل والآخر مبني على الأصل ، ولأنه قول والآخر فعل . ورد بأن احتمال التخصص في القول أيضاً حاصل بكل قول ، ليس فيه صيغة عموم أصلاً ، ومنها دعوى أنه من الخصائص ، فيمتنع من غير النبي ﷺ ولا يمتنع منه ، لأن غيره إذا جمع أوهم إطلاقه التسوية ، بخلافه هو فإن منصبه لا ينطبق إليه إيهام ذلك . وإلى هذا مال ابن عبد السلام . ومنها دعوى التفرقة بوجه آخر ، وهو أن كلامه ﷺ هنا جملة واحدة فلا يحسن إقامة الظاهر فيها مقام المضمَر ، وكلام الذي خطب جملتان لا يكره إقامة الظاهر فيها مقام المضمَر . وتعقب هذا بأنه لا يلزم من كونه لا يكره إقامة الظاهر فيها مقام المضمَر أن يكره إقامة المضمَر فيها مقام الظاهر ، فوجه الرد على الخطيب مع أنه هو ﷺ جمع كما تقدم ؟ ويجاب بأن قصة الخطيب - كما قلنا - ليس فيها صيغة عموم ، بل هي واقعة غير .

فيحتمل أن يكون في ذلك المجلس من يخشى عليه تروم التسوية كما تقدم . ومن محاسن الأجوبة في الجمع بين حديث الباب ونصه الخطيب أن ثبوت الصبر هنا للإيمان إلى أن المصبر هو المجموع المركب من المحبتين ، لا كل واحدة منهما ، فانها وحدها لاغية إذا لم ترتبط بالأخرى . فمن يدعي حب الله مثلاً ولا يحب رسوله لا ينفعه ذلك ، ويشير إليه قوله تعالى ﴿ قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ﴾ فأوقع متابعتهم مكتسفة بين قطري محبة العباد ومحبة الله تعالى للعباد . وأما أمر الخطيب بالإفراد فلأن كل واحد من العصاة من مستقل باستلزام الغواية ، إذ العطف في تقدير التكرير ، والأصل استقلال كل من المعطوفين في الحكم ، ويشير إليه قوله تعالى ﴿ أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ﴾ فأعاد « أطيعوا » في الرسول ، في الرسول ولم يعده في أولى الأمر لأنهم لا استقلال لهم في الطاعة لاستقلال الرسول . انتهى ملخصاً من كلام البضاوي والطبري . ومنها أجوبة أخرى فيها تكلم : منها أن المتكلم لا يدخل في عموم خطابه ، ومنها أن له أن يجمع بخلاف غيره . قوله ( وأن يحب المرء ) قال يحيى بن معاذ : حقيقة الحب في الله أن لا يزيد بالبر ولا ينقص بالجفاء . قوله ( وأن يكره أن يعود في الكفر ) زاد أبو نعيم في المستخرج من طريق الحسن بن سفيان عن محمد بن المثنى شيخ المصنف « بعد إذ أقنعه الله منه » ، وكذا هو في طريق أخرى للمصنف ، والإقناع أعم من أن يكون بالعصمة منه ابتداء بأن يولد على الإسلام ويستمر ، أو بالإخراج من ظلة الكفر إلى نور الإيمان كما وقع لكثير من الصحابة ، وعلى الأول فيحمل قوله « يعود » على معنى الصيرورة بخلاف الثاني فإن العود فيه على ظاهره . فان قيل : فلم عدَّى العود بني ولم يعده بالي ؟ فالجواب أنه ضمنه معنى الاستقرار ، وكأنه قال يستقر فيه . ومثله قوله تعالى ﴿ وما كان لنا أن نعود فيها ﴾

( تنبيه ) : هذا الإسناد كله بصريون . وأخرجه المصنف بعد ثلاثة أبواب من طريق شعبة عن قتادة عن أنس ، واستدل به على فضل من أكره على الكفر فترك البتة إلى أن قتل ، وأخرجه من هذا الوجه في الأدب في فضل الحب في الله ، ولفظه في هذه الرواية « وحتى أن يذف في النار أحب إليه من أن يرجع إلى الكفر بعد إذ أقنعه الله منه » وهي أبلغ من لفظ حديث الباب ، لأنه سوى فيه بين الأمرين ، وهنا جعل الوقوع في نار الدنيا أولى من الكفر الذي أقنعه الله بالخروج منه من نار الأخرى ، وكذا رواه مسلم من هذا الوجه ، وصرح النسائي في روايته والإسماعيلي بسامع قتادة له من أنس ، والله الموفق . وأخرجه النسائي من طريق طلق بن حبيب عن أنس وزاد في الحصلة الثانية ذكر البغض في الله ولفظه « وأن يحب في الله ويبغض في الله » وقد تقدم للمصنف في ترجمته « والحب في الله والبغض في الله من الإيمان » وكأنه أشار بذلك إلى هذه الرواية . والله أعلم

#### ١٠ - باب علامة الإيمان حُبُّ الأنصار

١٧ - حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبة قال أخبرني عبد الله بن عبد الله بن جابر قال : سمعت أنساً عن النبي ﷺ قال « آيةُ الإيمان حُبُّ الأنصار ، وآيةُ النفاق بُغْضُ الأنصار » [ الحديث ١٧ - طرفه إلى : ٣٧٤ ]

قوله ( باب ) هو سنون . ولما ذكر في الحديث السابق أنه « لا يحب إلا الله » عقبه بما يشير إليه من أن حب الأنصار كذلك ، لأن محبة من يحبهم من حيث هذا الوصف - وهو النصرة - إنما هو لله تعالى ، فهم وإن دخلوا في عموم قوله « لا يحب إلا الله » ، لكن التنصيص بالتخصيص دليل العناية . قوله ( حدثنا أبو الوليد ) هو الطيالسي .

**قوله** ( جبر ) بفتح الجيم وسكون الموحدة ، وهو ابن عتيك الأنصارى ، وهذا الراوى عن وافق اسمه اسم أبيه . **قوله** ( آية الإيمان ) هو هزمة مدودة وياء تحتانية مفتوحة وهاء تأنيث ، والإيمان مجرور بالإضافة ، هذا هو المتمدن في ضبط هذه الكلمة في جميع الروايات ، في الصحيحين والسنة والمستخرج والمسانيد . والآية العلامة كما ترجم به المصنف ، ووقع في إعراب الحديث لأبي البقاء العكبرى « إنه الإيمان » هزمة مكسورة ونون مشددة وهاء ، والإيمان مرفوع ، وأعربه فقال : إن للتأكيد والهاء ضمير الشأن والإيمان مبتدأ وما بعده خبر ، ويكون التقدير : إن الشأن الإيمان حب الأنصار . وهذا تصحيف منه . ثم فيه نظر من جهة المعنى لأنه يقتضى حصر الإيمان في حب الأنصار ، وليس كذلك . فان قيل : واللفظ المشهور أيضا يقتضى الحصر ، وكذا ما أورده المصنف في فضائل الأنصار من حديث البراء بن عازب « الأنصار لا يحجبهم لإلأؤمن » ، فالجواب عن الأول أن العلامة كالحصاة تطرد ولا تنكس ، فان أخذ من طريق المفهوم فهو مفهوم لقب لا عبرة به . سلنا الحصر لكنه ليس حقيقيا بل ادعائيا للبالغة ، أو هو حقيقى لكنه خاص بمن أبغضهم من حيث النصرة . والجواب عن الثانى أن غايته أن لا يقع حب الأنصار إلا لمؤمن . وليس فيه نفي الإيمان عمن لم يقع منه ذلك ، بل فيه أن غير المؤمن لا يحجبهم . فان قيل : فعلى الشق الثانى هل يكون من أبغضهم منافقا وإن صدق وأقر ؟ فالجواب أن ظاهر اللفظ يقتضيه ، لكنه غير مراد ، فيحتمل على تقييد البغض بالجهة ، فن أبغضهم من جهة هذه الصفة . وهى كونهم نصرروا رسول الله ﷺ . أثر ذلك في تصديقه فيصح أنه منافق . ويقرب هذا الجمل زيادة أبى نعيم في المستخرج في حديث البراء بن عازب « من أحب الأنصار فبحبى أحبهم ، ومن أبغض الأنصار فببغضى أبغضهم » ، وبأق مثل هذا في الحب كما سبق . وقد أخرج مسلم من حديث أبى سعيد رفعه « لا يبغض الأنصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر » ، ولأحد من حديثه « حب الأنصار إيمان وبغضهم نفاق » . ويحتمل أن يقال إن اللفظ خرج على معنى التحذير فلا يراد ظاهره ، ومن ثم لم يقابل الإيمان بالكفر الذى هو ضده ، بل قابله بالنفاق إشارة الى أن الترغيب والترهيب إنما خوطب به من يظهر الإيمان ، أما من يظهر الكفر فلا ، لأنه مرتكب ما هو أشد من ذلك . **قوله** ( الأنصار ) هو جمع ناصر كاصحاب وصاحب ، أو جمع نصير كإشراف وشريف ، واللام فيه للعهد أى أنصار رسول الله ﷺ ، والمراد الأوس والخزرج ، وكانوا قبل ذلك يعرفون ببني قيلة بقاء مفتوحة وياء تحتانية ساكنة وهى الأم التى تجمع القبيلتين ، فنام رسول الله ﷺ « الأنصار » فصار ذلك علما عليهم ، وأطلق أيضا على أولادهم وحلفائهم ومواليهم . وخصوا بهذه المنقبة العظمى لما فازوا به دون غيرهم من القبائل من إرواء النبى ﷺ ومن معه والقيام بأمرهم ومواساتهم بأنفسهم وأموالهم وإيثارهم إياهم في كثير من الأمور على أنفسهم ، فكان صنيعهم لذلك موجبا لمعاداتهم جميع الفرق الموجودين من عرب ويحيم ، والعداوة بحر البغض . ثم كان ما اختصوا به عما ذكر موجبا للحسد ، والحسد يحرم البغض ، فلهذا جاء التحذير من بغضهم والترغيب في حبهم حتى جعل ذلك آية الإيمان والنفاق ، توبها بعظيم فضيلتهم ، وتنذرها على كريم فضلهم ، وإن كان من شاركهم في معنى ذلك مشاركا لهم في الفضل المذكور كل بقسطه . وقد ثبت في صحيح مسلم عن على أن النبى ﷺ قال له « لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق » ، وهذا جار باطراد في أعيان الصحابة ، لتحقق مشترك الإكرام ، لما لهم من حسن الغناء في الدين . قال صاحب المفهم : وأما الحروب الواقعة بينهم فان وقع من بعضهم بغض لبعض فذلك من غير هذه الجهة ، بل للأمر الطارىء الذى اقتضى المخالفة ، ولذلك لم يحكم بعضهم على بعض بالنفاق ، وإنما كان حالهم في ذلك حال المجتهدين في الأحكام : للصيب أجران وللخطأ أجر واحد . والله أعلم

**١١ - باب \* ١٨ -** **حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ**  
**عَائِدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عِبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَكَانَ شَهِيدَ بَدْرًا ، وَهُوَ أَحَدُ الثَّقَابَةِ لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ - أَنَّ**  
**رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَحَوْلَهُ عِصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ « يَا بَعُورُ عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكَوا بِاللَّهِ شَيْئًا ، وَلَا تَسْرِقُوا ، وَلَا تَزْنُوا ،**  
**وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ ، وَلَا تَمْسُوا فِي مَعْرُوفٍ . فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ**  
**فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَمُوقِبٌ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كُفْرَةٌ لَهُ ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ سَتَرَهُ**  
**اللَّهُ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ : إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ ، وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ » . فَبَايَعْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ**

[ الحديث ١٨ - أطرانه في : ٣٨٩٢ ، ٣٨٩٣ ، ٣٩٩٩ ، ٤٨٩٤ ، ٦٧٨٤ ، ٦٨٠١ ، ٦٨٧٣ ، ٧٠٥٥ ، ٧١٩٩ ، ٧٢١٣ ، ٧٤٦٨ ]

**قوله ( باب )** كذا هو في روايتنا بلا ترجمة ، وسقط من رواية الأصل أصلا ، لحديثه عنده من جملة الترجمة التي قبله ، وعلى روايتنا فهو متعلق بها أيضا ، لأن الباب إذا لم تذكر له ترجمة خاصة يكون بمنزلة الفصل عما قبله مع تعلقه به ، كصنيع مصنف الفقهاء . ووجه التعلق أنه لما ذكر الانصار في الحديث الأول أشار في هذا الى ابتداء السبب في تلقيهم بالانصار ، لأن أول ذلك كان ليلة العقبة لما توافقوا مع النبي ﷺ عند عقبة منى في الموسم ، كما سيأتي شرح ذلك إن شاء الله تعالى في السيرة النبوية من هذا الكتاب . وقد أخرج المصنف حديث هذا الباب في مواضع آخر : في باب من شهد بدرا لقوله فيه « كان شهد بدرا » ، وفي باب وفود الانصار لقوله فيه « وهو أحد الثقباء » ، وأورده هنا لتعلقه بما قبله كما بيناه . ثم إن في متنه ما يتعلق بمباحث الإيمان من وجهين آخرين : أحدهما أن اجتناب المناهي من الإيمان كمشال الأوامر ، وثانيها أنه تضمن الرد على من يقول : إن مرتكب الكبيرة كافر أو مخذ في النار كما سيأتي تقريره إن شاء الله تعالى . **قوله ( عائذ الله )** هو اسم علم أي ذو عيادة بالله ، وأبوه عبد الله ابن عمرو الخولاني صحابي ، وهو من حيث الرواية تابعي كبير ، وقد ذكر في الصحابة لأن له رؤية ، وكان مولده عام حنين . والإسناد كله شاميون . **قوله ( وكان شهد بدرا )** يعني حضر الواقعة المشهورة بالكائنة بالمكان المعروف بدير ، وهي أول وقعة قاتل النبي ﷺ فيها المشركين ، وسيأتي ذكرها في المغازي . ويحتمل أن يكون قائل ذلك أبو أدريس ، فيكون متصلا إذا حل على أنه سمع ذلك من عبادة ، أو الزهري فيكون منقطعا . وكذا قوله « وهو أحد الثقباء » . **قوله ( أن رسول الله ﷺ )** سقط قبلها من أصل الرواية لفظ « قال » ، وهو خبر أن ، لأن قوله « وكان » وما بعدها معترض ، وقد جرت عادة كثير من أهل الحديث بخذف قال خطأ لكن حيث يتكرر في مثل « قال قال رسول الله ﷺ » ، ولا بد عندهم مع ذلك من النطق بها ، وقد ثبتت في رواية المصنف لهذا الحديث باسناده هذا في باب من شهد بدرا فلعلها سقطت هنا عن بعده ، ولاحد عن أبي الإيمان بهذا الإسناد أن عبادة حدثه . **قوله ( وحوله )** بفتح اللام على الظرفية ، والعصاة بكسر العين الجماعة من العشرة الى الأربعين ، ولا واحد لها من لفظها ، وقد جمعت على عصائب وعصب . **قوله ( يا بَعُورُ )** زاد في باب وفود الانصار « تعالوا يا بَعُورُ » ، والمبايعة عبارة عن المعاهدة ، سميت بذلك تشبيها بالمواضعة المالية كما في قوله تعالى ﴿ لَإِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ ﴾ **قوله ( ولا تقتلوا أولادكم )** قال محمد بن إسماعيل التيمي وغيره : خص القتل بالأولاد لأنه قتل وقطعة رحم . فالعناية بالنهي عنه آكد ، ولأنه كان شائعا فيهم ، وهو وأد البنات وقتل البنين خشية الإملاق ، أو خصهم بالذكر

لأنهم يصدآن لا يدفعوا عن أنفسهم . قوله ( ولا تأتوا بهتان ) البهتان الكذب الذي يهت سامعه ، وخص الأيدي والأرجل بالافتراء . لأن معظم الأفعال تقع بهما ، إذ كانت هي العوامل والحوامل للبشارة والسعي ، وكذا يسمون الصنائع الأيادي . وقد يعاقب الرجل بجناية قولية يقال : هذا بما كسبت يداك . ويحتمل أن يكون المراد لا تبشيرا الناس كفاحا وبعضكم يشاهد بعضا ، كما يقال : قلت كذا بين يدي فلان ، قاله الخطابي ، وفيه نظر لذكر الأرجل . وأجاب الكرماني بأن المراد الأيدي ، وذكر الأرجل تأكيداً ، وعصده أن ذكر الأرجل إن لم يكن مقتضياً فليس مانع . ويحتمل أن يكون المراد بما بين الأيدي والأرجل القلب لأنه هو الذي يترجم اللسان عنه ، فلذلك نسب إليه الافتراء ، كأن المعنى : لا ترموا أحدا بكذب تزورونه في أنفسكم ثم تبهتون صاحبه بألسنتكم . وقال أبو محمد بن أبي جرة : يحتمل أن يكون قوله « بين أيديكم » أي في الحال ، وقوله « وأرجلكم » أي في المستقبل ، لأن السعي من أفعال الأرجل . وقال غيره : أصل هذا كان في بيعة النساء ، وكفى بذلك . كما قال الهروي في الغريين - عن نسبة المرأة الولد الذي تزني به أو تلتقطه إلى زوجها . ثم لما استعمل هذا اللفظ في بيعة الرجال احتجج إلى حمله على غير ماورد فيه أولا . والله أعلم . قوله ( ولا تعصوا ) للإجماع على باب وفود الأنصار ، ولا تعصوني ، وهو مطابق للآية ، والمعروف ما عرف من الشارع حسنه نهياً وأمرأ . قوله ( في معروف ) قال النووي : يحتمل أن يكون المعنى ولا تعصوني ولا أحد أولى الأمر عليكم في المعروف ، فيكون التقييد بالمعروف متعلقاً بشيء بعده . وقال غيره : نبه بذلك على أن طاعة المخلوق إنما تجب فيما كان غير معصية الله ، فهي جدية بالتوفيق في معصية الله . قوله ( فمن وفى منكم ) أى ثبت على العهد . وفى بالتخفيف ، وفي رواية بالتشديد ، ومما معنى . قوله ( فأجره على الله ) أطلق هذا على سبيل التخييم ، لأنه لما أن ذكر المبايعة المقتضية لوجود العوضين أثبت ذكر الأجر في موضع أحدهما . وأصح في رواية الصنابحي عن عبادة في هذا الحديث في الصحيحين بتعيين العوض فقال « بالجنة » ، وعبر هنا بلفظ « على » ، للبالغة في تحقق وقوعه كالواجبات ، وبمعنى حله على غير ظاهره للأدلة القائمة على أنه لا يجب على الله شيء ، وسيأتي في حديث معاذ في تفسير حق الله على العباد تقرير هذا . فان قيل : لم اقتصر على المنهيات ولم يذكر المأمورات ؟ فالجواب أنه لم يملها ، بل ذكرها على طريق الإجمال في قوله « ولا تعصوا » ، إذ العصيان مخالفة الأمر ، والحكمة في التنصيص على كثير من المنهيات دون المأمورات أن الكلف أيسر من إنشاء الفعل ، لأن اجتناب المفاسد مقدم على اجتلاب المصالح ، والتخلي عن الرذائل قبل التحلي بالفضائل . قوله ( ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب ) زاد أحمد في روايته « به » . قوله ( فهو ) أى العقاب ( كفارة ) ، زاد أحمد « له » ، وكذا هو للصف من وجه آخر في باب المشيئة من كتاب التوحيد ، وزاد « وطهور » . قال النووي : عموم هذا الحديث مخصوص بقوله تعالى ( إن الله لا يفرق بين من يشرك به ) فالمرتد إذا قتل على ارتداده لا يكون القتل له كفارة . قلت : وهذا بناء على أن قوله « من ذلك شيئاً » يتناول جميع مآذير وهو ظاهر ، وقد قيل : يحتمل أن يكون المراد مآذير بعد الشرك ، بقرينة أن الخطاب بذلك المسلمون فلا يدخل حتى يحتاج إلى إخراجهم ، ويؤيده رواية مسلم من طريق أبي الأشعث عن عبادة في هذا الحديث « ومن أتى منكم حداً » إذ القتل على الشرك لا يسمى حداً . لكن يعكز على هذا القائل أن الفاء في قوله « فمن » ، لترتب ما بعدها على ما قبلها ، وخطاب المسلمين بذلك لا يمنع التحذير من الإشراك . وما ذكر في الحديث عن حدث ، فالصواب ما قاله النووي . وقال الطبري : الحق أن المراد بالشرك الشرك الأصغر وهو الرياء ، ويدل عليه تنكير شيئاً أى شركاً أياً ما كان . وتعقب بأن عرف الشارع إذا أطلق الشرك إنما يراد به ما يقابل التوحيد ، وقد تكرر هذا اللفظ في الكتاب والأحاديث حيث لا يراد به إلا ذلك . ويحاج بأن طلب الجمع يقتضى ارتكاب المجاز ، فما قاله يحتمل

وان كان ضعيفا . ولكن يعكر عليه أيضا أنه عقب الإصابة بالعقوبة في الدنيا ، والربا لا عقوبة فيه ، فوضع أن المراد الشرك وأنه مخصوص . وقال القاضي عياض : ذهب أكثر العلماء أن الحدود كفارات واستدلوا بهذا الحديث ، ومنهم من وقف لحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : لا أدري الحدود كفارة لاهلها أم لا ، لكن حديث عبادة أصح إسنادا . ويمكن - يعني على طريق الجمع بينهما - أن يكون حديث أبي هريرة ورد أولا قبل أن يُعلم الله ، ثم أعلمه بعد ذلك . قلت : حديث أبي هريرة أخرجه الحاكم في المستدرک والبراه من رواية معمر عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ، وهو صحيح على شرط الشيخين . وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر ، وذكر الدارقطني أن عبد الرزاق تفرد بوضعه ، وأن هشام بن يوسف رواه عن معمر فأرسله . قلت : وقد وصله آدم ابن أبي إياس عن ابن أبي ذئب وأخرجه الحاكم أيضا فقويت رواية معمر ، وإذا كان صحيحا فالجمع - الذي جمع به القاضي - حسن ، لكن القاضي ومن تبعه جازمون بأن حديث عبادة هذا كان بمكة ليلة العقبة لما بايع الأنصار رسول الله ﷺ البيعة الأولى بمكة ، وأبو هريرة إنما أسلم بعد ذلك بسبع سنين عام خيبر ، فكيف يكون حديثه متقدما ؟ وقالوا في الجواب عنه : يمكن أن يكون أبو هريرة ماسمعه من النبي ﷺ ، وإنما سمعه من صحابي آخر كان سمعه من النبي ﷺ قديما ولم يسمع من النبي ﷺ بعد ذلك أن الحدود كفارة كما سمعه عبادة ، وفي هذا نصف . ويبطله أن أبا هريرة صرح بسماعه ، وأن الحدود لم تكن نزلت اذ ذلك . والحق عندي أن حديث أبي هريرة صحيح وهو ما تقدم على حديث عبادة ، والمبايعة المذكورة في حديث عبادة على الصفة المذكورة لم تقع ليلة العقبة ، وإنما كان ليلة العقبة ما ذكر ابن إسحق وغيره من أهل المغازي أن النبي ﷺ قال لمن حضر من الأنصار : أبايعكم على أن تمنعوني عما تمنعون منه نساءكم وأبنائكم ، فبايعوه على ذلك ، وعلى أن يرحل إليهم هو وأصحابه . وسيأتي في هذا الكتاب - في كتاب الفتن وغيره - من حديث عبادة أيضا قال : بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره . . الحديث . وأصرح من ذلك في هذا المراد ما أخرجه أحمد والطبراني من وجه آخر عن عبادة أنه جرت له قصة مع أبي هريرة عند معاوية بالشام ، فقال : يا أبا هريرة إنك لم تكن معنا إذ بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في النشاط والكسل ، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وعلى أن نقول بالحق ولا نخاف في الله لومة لائم ، وعلى أن نصر رسول الله ﷺ إذا قدم علينا يثرب فنمنعه مما نمنع منه أنفسنا وأزواجنا وأبناءنا ، ولنا الجنة . فهذه بيعة رسول الله ﷺ التي بايعناه عليها . فذكر بقية الحديث . وعند الطبراني له طريق أخرى وألفاظ قريبة من هذه . وقد وضع أن هذا هو الذي وقع في البيعة الأولى ، ثم صدرت مبايعات أخرى ستذكر في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ، منها هذه البيعة التي في حديث الباب في الزجر عن الفواحش المذكورة . والذي يقوى أنها وقعت بعد فتح مكة بعد أن نزلت الآية التي في الممتحنة وهي قوله تعالى ﴿ يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبائعنك ﴾ ونزول هذه الآية متأخر بعد قصة الحديبية بلا خلاف ، والدليل على ذلك ما عند البخاري في كتاب الحدود من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري في حديث عبادة هذا أن النبي ﷺ لما بايعهم قرأ الآية كلها ، وعنده في تفسير الممتحنة من هذا الوجه قال : قرأ آية النساء ، ولمسلم من طريق معمر عن الزهري قال : قتلنا علينا آية النساء قال : أن لا تشركن بالله شيئا ، والنسائي من طريق الحارث بن فضيل عن الزهري أن رسول الله ﷺ قال : ألا تبائعنني على ما بايع عليه النساء : أن لا تشركن بالله شيئا ، الحديث . والطبراني من وجه آخر عن الزهري بهذا السند : بايعنا رسول الله ﷺ على ما بايع عليه النساء يوم فتح مكة . . ولمسلم من طريق أبي الأشعث عن عبادة في هذا الحديث ، وأخذ علينا رسول الله ﷺ كما أخذ على النساء . . فهذه أدلة ظاهرة في أن هذه البيعة إنما صدرت بعد نزول

الآية ، بل بعد صدور البيعة ، بل بعد فتح مكة ، وذلك بعد إسلام أبي هريرة بمدة . ويؤيد هذا مارواه ابن أبي خيثمة في تاريخه عن أبيه عن محمد بن عبد الرحمن الطفاوى عن أيوب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ « أبايعكم على أن لا تشركوا بالله شيئا » فذكر نحوه حديث عبادة ، ورجاله ثقات . وقد قال إسحق بن راهويه : إذا صح الإسناد الى عمرو بن شعيب فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر اه ، وإذا كان عبد الله بن عمرو أحد من حضر هذه البيعة وليس هو من الأنصار ولا من حضر بيعتهم وإنما كان إسلامه قرب إسلام أبي هريرة وضح تغاير البيعتين - بيعة الأنصار ليلة العقبة وهي قبل الهجرة الى المدينة ، وبيعة أخرى وقعت بعد فتح مكة وشهدها عبد الله بن عمرو وكان إسلامه بعد الهجرة بمدة طويلة - ومثل ذلك مارواه الطبراني من حديث جرير قال « يايعنا رسول الله ﷺ على مثل ما بايع عليه النساء » فذكر الحديث ، وكان إسلام جرير متأخرا عن إسلام أبي هريرة على الصواب ، وإنما حصل الالتباس من جهة أن عبادة بن الصامت حضر البيعتين معا ، وكانت بيعة العقبة من أجل ما يتمدح به ، فكان يذكرها إذا حدث تنويفا بسابقتها ، فلما ذكر هذه البيعة التي صدرت على مثل بيعة النساء عقب ذلك توهم من لم يقف على حقيقة الحال أن البيعة الأولى وقعت على ذلك . ونظيره ما أخرجه أحد من طريق محمد بن إسحق عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت عن أبيه عن جده - وكان أحد الثقباء - قال « يايعنا رسول الله ﷺ بيعة الحرب » وكان عبادة من الأنبي عشر الذين بايعوا في العقبة الأولى « على بيعة النساء وعلى السمع والطاعة في عسرنا ويسرنا » الحديث ، فانه ظاهر في اتحاد البيعتين ، ولكن الحديث في الصحيحين كما سيأتى في الأحكام ليس فيه هذه الزيادة ، وهو من طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن عبادة بن الوليد ، والصواب أن بيعة الحرب بعد بيعة العقبة لأن الحرب إنما شرع بعد الهجرة ، ويمكن تأويل رواية ابن إسحق وردها الى ما تقدم ، وقد اشتملت روايته على ثلاث بيعات : بيعة العقبة وقد صرح أنها كانت قبل أن يفرض الحرب في رواية الصنابحي عن عبادة عند أحمد ، والثانية بيعة الحرب وسيأتى في الجهاد أنها كانت على عدم الفرار ، والثالثة بيعة النساء أى التي وقعت على نظير بيعة النساء . والراجح أن التصريح بذلك (١) وهم من بعض الرواة . والله أعلم ، ويعكر على ذلك التصريح في رواية ابن إسحق من طريق الصنابحي عن عبادة أن بيعة ليلة العقبة كانت على مثل بيعة النساء ، وانفق وقوع ذلك قبل أن تنزل الآية ، وإنما أضيفت الى النساء لضبطهما بالقرآن . ونظيره ما وقع في الصحيحين أيضا من طريق الصنابحي عن عبادة قال « اتى من الثقباء الذين بايعوا رسول الله ﷺ » وقال « يايعنا على أن لا تشرك بالله شيئا » الحديث . فظاهر هذا اتحاد البيعتين ، ولكن المراد ما قررته أن قوله « اتى من الثقباء الذين بايعوا - أى ليلة العقبة - على الايواء والنصر » وما يتعلق بذلك ، ثم قال : يايعنا الخ أى في وقت آخر ، ويشير الى هذا الاتيان بالواو العاطفة في قوله « وقال يايعنا » . وعليك برد ما أتى من الروايات موهما بأن هذه البيعة كانت ليلة العقبة الى هذا التأويل الذى نهجت اليه فيرتفع بذلك الإشكال ، ولا يبق بين حديثي أبي هريرة وعبادة تعارض ، ولا وجه بعد ذلك للترقب في كون الحدود كفرارة . واعلم أن عبادة بن الصامت لم ينفرد برواية هذا المعنى ، بل روى ذلك على بن أبي طالب وهو في الترمذى وصححه الحاكم وفيه « من أصاب ذنبا فوقب به في الدنيا فإله أكرم من أن يثني العقوبة على عبده في الآخرة » وهو عند الطبراني باسناد حسن من حديث أبي تيمية الهجيمي ، ولاحد من حديث خزيمه بن ثابت باسناد

(١) مراده أن التصريح بأن البيعة الأولى ليلة العقبة كانت على بيعة النساء وهم من بني الرواة ، وأن البيعة التي وقعت على مثل بيعة النساء كانت بعد ذلك . فله . والله أعلم

حسن ولفظه « من أصاب ذنباً أقم عليه ذلك الذنب فهو كفارة له » . وللطبراني عن ابن عمرو<sup>(١)</sup> مرفوعاً « ما عوقب رجل على ذنب إلا جعله الله كفارة لما أصاب من ذلك الذنب » . وإما أطلت في هذا الموضع لأتني لم أؤمن أزال اللبس فيه على الوجه المرضي ، والله الهادي . قوله ( فعوقب به ) قال ابن التين : يريد به القلع في السرقة ، والجلد أو الرجم في الزنا . قال : وأما قتل الولد فليس له عقوبة معلومة ، إلا أن يريد قتل النفس فكفى عنه ، قلت : وفي رواية الصنابحي عن عبادة في هذا الحديث « ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق » ، ولكن قوله في حديث الباب « فعوقب به » أعم من أن تكون العقوبة حداً أو تعزيراً . قال ابن التين : وحكى عن القاضي إسماعيل وغيره أن قتل القاتل إنما هو رادع لغيره ، وأما في الآخرة فالطلب للقتول قائم لأنه لم يصل إليه حق . قلت : بل وصل إليه حق وأى حق ، فإن المقتول ظلماً تكفر عنه ذنوبه بالقتل ، ثم ورد في الخبر الذي صححه ابن حبان وغيره « إن السيف محام للخطايا » ، وعن ابن مسعود قال « إذا جاء القتل بما كل شي » ، روى الطبراني ، وله عن الحسن بن علي نحوه ، وللبراز عن عائشة مرفوعاً « لا يمر القتل بذنب إلا عمه » ، فلولاً القتل ما كثرت ذنوبه ، وأى حق يصل إليه أعظم من هذا ؟ ولو كان حد القتل إنما شرع للردع فقط لم يشرع العفو عن القاتل ، وهل تدخل في العقوبة المذكورة المصائب الدينية من الآلام والاسقام وغيرهما ؟ فيه نظر . وبدل للسمع قوله « ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله » ، فإن هذه المصائب لاتنافي السر ، ولكن بينت الأحاديث الكثيرة أن المصائب تكفر الذنوب ، فيحتمل أن يراد أنها تكفر ما لا حد فيه . والله أعلم . ويستفاد من الحديث أن إقامة الحد كفارة للذنب ولو لم يبق المحدود ، وهو قول الجمهور . وقيل لا بد من التوبة ، وبذلك جزم بعض التابعين ، وهو قول المعتزلة ، ووافقهم ابن حزم ومن المفسرين البغوي وطائفة يسيرة ، واستدلوا باستثناء من تاب في قوله تعالى ﴿ إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ﴾ والجواب في ذلك أنه في عقوبة الدنيا ، ولذلك قيدت بالقدره عليه . قوله ( ثم ستره الله ) زاد في رواية كريمة « عليه » . قوله ( فهو إلى الله ) قال المازني<sup>(٢)</sup> فيه رد على الخوارج الذين يكفرون بالذنوب ، ورد على المعتزلة الذين يوجبون تعذيب الفاسق إذا مات بلا توبة ، لأن النبي ﷺ أخبر بأنه تحت المشيئة ، ولم يقل لا بد أن يعذبه . وقال الطيبي : فيه إشارة إلى الكف عن الشهادة بالنار على أحد أو بالجنة لأحد إلا من ورد النص فيه بعينه . قلت : أما الشق الأول فواضح ، وأما الثاني فالإشارة إليه إنما تستفاد من الحل على غير ظاهر الحديث وهو متعين . قوله ( إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه ) يشمل من تاب من ذلك ومن لم يبق ، وقال بذلك طائفة ، وذهب الجمهور إلى أن من تاب لا يبقى عليه مؤاخذه ، ومع ذلك فلا يأمن مكر الله لأنه لا اطلاع له هل قبلت توبته أو لا . وقيل يفرق بين ما يجب فيه الحد وما لا يجب ، واختلف فيمن أتى ما يوجب الحد ، فقيل : يجوز أن يتوب سرا ويكفيه ذلك . وقيل : بل الأفضل أن يأتي الإمام ويعترف به ويسأله أن يقيم عليه الحد كما وقع لما عر والغامدية . وفصل بعض العلماء بين أن يكون معلناً بالفجور فيستحب أن يعلن بتوبته وإلا فلا . ( تنبيه ) زاد في رواية الصنابحي عن عبادة في هذا الحديث « ولا ينتهب » وهو عما يتمسك به في أن البيعة متأخرة ، لأن الجهاد عند بيعة العقبة لم يكن فرض ، والمراد بالانتهاك ما يقع بعد القتال في الغنائم . وزاد في روايته أيضاً : « ولا يعصى بالجئة » ، إن فعلنا ذلك ، فإن غشنا من ذلك شيئاً ما كان قضاء ذلك إلى الله ، أخرجه المصنف في باب وفود الانصار عن قتبية عن الليث ، ووقع عنده « ولا يقضى » بقاء وضاد معجمه وهو تصحيف ، وقد تكلف بعض الناس في تحريجه وقال : إنه نهاكم

(١) في مخطوطة الرياض : ابن عمر

(٢) في هامش طبعة بولاق : وفي نسخة المازني



عن ولاية القضاء ، ويطلب أن عبادة رضى الله عنه ولي قضاء فلسطين في زمن عمر رضى الله عنها . وقيل : إن قوله « بالجئ » متعلق بيقضى ، أى لا يقضى بالجئ لأحد معين . قلت : لكن يبقى قوله « إن فعلنا ذلك » بلا جواب ، ويكفى في ثبوت دعوى التصحيف فيه رواية مسلم عن قتية بالعين والصاد المهملتين ، وكذا الانماعلى عن الحسن ابن سفيان « ولاي نعيم من طريق موسى بن هرون كلاهما عن قتية » ، وكذا هو عند البخارى أيضا في هذا الحديث في الديات عن عبد الله بن يوسف عن الليث في معظم الروايات ، لكن عند الكشمي بالقاف والصاد أيضا وهو تصحيف كما بيناه . وقوله « بالجئ » إنما هو متعلق بقوله في أوله « بايعناه » . والله أعلم

## ١٢ - باب من الدين الفرار من الفتن

١٩ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن عبيد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صصمة عن أبيه عن أبي سعيد الخدرى أنه قال : قال رسول الله ﷺ « يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالٍ لِلْمُسْلِمِ عَمَّ يَنْبَغُ بِهَا شَفَعَ الْجِبَالِ ، وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ ، يَفِرُّ بِدِينِهِ مِنَ الْفِتَنِ »

[ الحديث ١٩ - أطرافه في : ٣٣٠٠ ، ٣٦٠٠ ، ٦٤٩٥ ، ٧٠٨٨ ]

قوله ( باب من الدين الفرار من الفتن ) عدل المصنف عن الترجمة بالإيمان - مع كونه ترجم لأبواب الإيمان - مراعاة لفظ الحديث ، ولما كان الإيمان والإسلام مترادفين في عرف الشرع وقال الله تعالى ( إن الدين عند الله الإسلام ) صح إطلاق الدين في موضع الإيمان . قوله ( حدثنا عبد الله بن مسleme ) هو القعنبي أحد رواة الموطأ ، نسب إلى جده قنص ، وهو بصرى أقام بالمدينة مدة . قوله ( عن أبيه ) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن الحارث بن أبي صصمة ، فسقط الحارث من الرواية ، واسم أبي صصمة عمرو بن زيد بن عوف الأنصارى ثم المازنى ، هلك في الجاهلية ، وشهد ابنه الحارث أحدا ، واستشهد بالجماعة . قوله ( عن أبي سعيد ) اسمه سعد على الصحيح - وقيل سنان - ابن مالك بن سنان ، استشهد أبوه بأحد ، وكان هو من المكشزين . وهذا الإسناد كله مدنيون ، وهو من أفراد البخارى عن مسلم . نعم أخرج مسلم في الجهاد - وهو عند المصنف أيضا من وجه آخر - عن أبي سعيد حديث الأعرابي الذي سأل : أى الناس خير ؟ قال : مؤمن مجاهد في سبيل الله بنفسه وماله . قال : ثم من ؟ قال : مؤمن في شعب من الشعاب يتقى الله ويعد الناس من شره . وليس فيه ذكر الفتن . وهي زيادة من حافظ فيقيد بها المطلق . ولما شاهد من حديث أبي هريرة عند الحاكم ، ومن حديث أم مالك البهزية عند الترمذى ، ويؤيده ماورد من النهى عن سكنى البوادي والسياسة والعزلة ، وسيأتى مزيد لذلك في كتاب الفتن . قوله ( يوشك ) بكسر الشين المعجمة أى يقرب . قوله ( خير ) بالنصب على الخبر ، وغنم الاسم ، وللأصلي برفع خير ونصب غنما على الخبرية ، ويجوز رفعها على الابتداء والخبر ويقدر في يكون ضمير الشأن قاله ابن مالك ، لكن لم ينحى به الرواية . قوله ( يتبع ) بتشديد التاء ويجوز إسكانها ، « وشفع » بفتح المعجمة والعين المهمة جمع شفعه كما كم وأكفه وهى رموس الجبال . قوله ( ومواقع القطر ) بالنصب عطفًا على شفع ، أى بطون الأودية ، وخصها بالذكر لانها مظان المرعى . قوله ( يفر بدنيه ) أى بسبب دينه . و « من » ابتدائية ، قال الشيخ النووى : في الاستدلال بهذا الحديث للترجمة نظر ، لأنه لا يلزم من لفظ الحديث عد الفرار دينًا ، وإنما هو صيانة للدين . قال : فلعلم لما رآه صيانة للدين أطلق عليه اسم الدين . وقال غيره : إن أريد بمن كونها جنسية أو تبعية فالنظر متجه ، وإن أريد كونها ابتدائية

أى الفرار من الفتنه منشؤه الدين فلا يتجه النظر . وهذا الحديث قد ساهه المصنف أيضا في كتاب الفتن ، وهو أليق المواضع به ، والكلام عليه يستوفى هناك إن شاء الله تعالى

١٣ - باب قول النبي ﷺ «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ» ، وَأَنَّ الْمَعْرِفَةَ فَعَلَ الْقَلْبُ ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى :

﴿ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾

٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَهُمْ أَمْرًا مِنْ الْأَعْمَالِ بِمَا يُطِيقُونَ . قَالُوا . إِنَّا لَسْنَا كَهَيْئَتِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ . فَيَنْصَبُ حَتَّى يُعْرِفَ النَّصَبَ فِي وَجْهِهِ ثُمَّ يَقُولُ : إِنْ أَتَاكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ بِاللَّهِ أَنَا .

قوله ( باب قول النبي ﷺ ) هو مضاف بلا تردد . قوله ( أنا أعلمكم ) كذا في رواية أبي ذر ، وهو لفظ الحديث الذى أورده في جميع طرقه . وفي رواية الأصلية : أعرفكم ، وكأنه مذكور بالمعنى حلا على ترادفها هنا ، وهو ظاهر هنا وعليه عمل المصنف . قوله ( وأن المعرفة ) بفتح أن والتقدير : باب بيان أن المعرفة . وورد بكسرهما وتوجيه ظاهر . وقال الكرماني : هو خلاف الرواية والدراية . قوله ( لقوله تعالى ) مراده الاستدلال بهذه الآية على أن الإيمان بالقول وحده لا يتم إلا بانضمام الاعتقاد اليه والاعتقاد فعل القلب . وقوله ﴿ بما كسبت قلوبكم ﴾ أى بما استقر فيها ، والآية وإن وردت في الإيمان بالفتح فالاستدلال بها في الإيمان بالكسر واضح للاشتراك في المعنى ، إذ مدار الحقيقة فيها على عمل القلب . وكان المصنف لمح بتفسير زيد بن أسلم ، فإنه قال في قوله تعالى ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ﴾ قال : هو كقول الرجل إن فعلت كذا فأنا كافر ، قال : لا يؤاخذكم الله بذلك حتى يعقد به قلبه ، فظهرت المناسبة بين الآية والحديث ، وظهر وجه دخولها في مباحث الإيمان ، فإن فيه دليلا على بطلان قول الكرامية : إن الإيمان قول فقط ، ودليلا على زيادة الإيمان ونقصانه لأن قوله ﷺ «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ» ظاهر في أن العلم بالله درجات ، وأن بعض الناس فيه أفضل من بعض ، وأن النبي ﷺ منه في أعلى الدرجات . والعلم بالله يتناول ما بصفاته وما بأحكامه وما يتعلق بذلك ، فهذا هو الإيمان حقا . ( فائدة ) : قال إمام الحرمين : أجمع العلماء على وجوب معرفة الله تعالى ، واختلفوا في أول وأجب (١) فقيل : المعرفة ، وقيل النظر ، وقال المقترح : لا اختلاف ، فإن أول وأجب خطأ ومقصودا المعرفة ، وأول وأجب اشتغالا وأداء القصد الى النظر . وفي نقل الإجماع نظر كبير ومنازعة طويلة ، حتى نقل جماعة الإجماع في نقيضه ، واستدلوا بإطباق أهل العصر الأول على قبول الاسلام ممن دخل فيه من غير تقييد ، والآثار في ذلك كثيرة جدا . وأجلب الاولون عن ذلك بأن الكفار كانوا يذبون عن دينهم وبة تلون عليه ، فرجوعهم عنه دليل على ظهور الحق لهم . ومقتضى هذا أن المعرفة المذكورة يكتفى فيها بأدنى نظر ، فلا فاقروه . ومع ذلك فقول الله تعالى ﴿ فَاَقْمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ

(١) الصواب ما ذكره المحققون من أصل العلم أن أول وأجب هو شهادة أن لا إله إلا الله علما وعملا ، وهى أول شيء دعا اليه الرسل ، وسيدهم وإمامهم : بينما محمد صلى الله عليه وسلم أول شيء دعا اليه أن قال لقومه : قولوا لا إله إلا الله تملأوا . ولما ثبت معافا إلى النبي قال له : فليكن أول . تدعوم اليه شهادة أن لا إله إلا الله . ولأن التوحيد شرط لصحة جميع العبادات ، كما يدل عليه قوله تعالى ﴿ ولو أشركوا لحبط عنهم ما كانوا يعملون ﴾

الثاس عليها ) وحديث « كل مولود يولد على الفطرة ، ظاهران في دفع هذه المسألة من أصلها ، وسياق مرید بیان لهذا في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى . وقد نقل القدوة أبو محمد بن أبي جرة عن أبي الوليد الباجي عن أبي جعفر السمناني - وهو من كبار الاشاعرة - أنه سمعه يقول : إن هذه المسألة من مسائل المعتزلة بقيت في المذهب ، والله المستعان . وقال النووي : في الآية دليل على المذهب الصحيح أن أفعال القلوب يؤخذ بها إن استقرت ، وأما قوله **يَعْلَمُ** « إن الله تجاوز لآمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تكلم به أو تعمل ، فمعمول على ما إذا لم تستقر . قلت : ويمكن أن يستدل لذلك من عموم قوله « أو تعمل » ، لأن الاعتقاد هو عمل القلب ، وهذه المسألة تذكّر في كتاب الرقاق .

**قوله** ( حدثنا محمد بن سلام ) هو بتخفيف اللام على الصحيح ، وقال صاحب المطالع : هو بتشديدها عند الأكثر ، وتقبة النووي بأن أكثر العلماء على أنه بالتخفيف ، وقد روى ذلك عنه نفسه وهو أخير بأبيه ، فعليه أراد بالأكثر مشايخ بلده . وقد صنف المنذرى جزءا في ترجيح التشديد ، ولكن المعتمد خلافه . **قوله** ( أخبرنا عبدة ) هو ابن سليمان الكوفي ، وفي رواية الأصل : حدثنا . **قوله** ( عن هشام ) هو ابن عروة بن الزبير بن العوام . **قوله** ( إذا أمرهم أمرهم ) كذا في معظم الروابات ، ووقع في بعضها أمرهم مرة واحدة ، وعليه شرح القاضي أبو بكر بن العربي ، وهو الذي وقع في طرق هذا الحديث التي وقفت عليها من طريق عبدة ، وكذا من طريق ابن نمير وغيره عن هشام عند أحد ، وكذا ذكره الإسماعيلي من رواية أبي أسامة عن هشام ، ولفظه « كان إذا أمر الناس بالشيء » ، قالوا : والمعنى كان إذا أمرهم بما يسهل عليهم دون ما يشق خشية أن يعجزوا عن الدوام عليه ، وعمل هو بتقدير ما يأمرهم به من التخفيف ، طلبوا منه التكليف بما يشق ، لاعتقادهم احتياجهم الى المبالغة في العمل لرفع الدرجات دونه ، فيقولون : لسنا كهيئتكم فيغضب من جهة أن حصول الدرجات لا يوجب التقصير في العمل ، بل يوجب الازدياد شكرا للنعم الوهاب ، كما قال في الحديث الآخر « أفلا أكون عبدا شكورا » . وإنما أمرهم بما يسهل عليهم ليداموا عليه كما قال في الحديث الآخر « أحب العمل الى الله أدومه » ، وعلى مقتضى ما وقع في هذه الرواية من تكرير « أمرهم » ، يكون المعنى : كان إذا أمرهم بعمل من الأعمال أمرهم بما يطيقون الدوام عليه ، فأمرهم الثانية جواب الشرط ، وقالوا جواب ثان . **قوله** ( كهيئتكم ) أى ليس حالتنا كحالك . وعبر بالهيئة تأكيدا . وفي هذا الحديث فوائد : الأولى أن الأعمال الصالحة ترقى صاحبها الى المراتب السنية من رفع الدرجات ومحو الخطيئات ، لأنه **يَعْلَمُ** لم ينكر عليهم استدلالهم ولا تعليلهم من هذه الجهة ، بل من الجهة الأخرى . الثانية أن العبد إذا بلغ الغاية في العبادة ومثمراتها كان ذلك أدعى له الى المواظبة عليها ، استبقاء للنعمة ، واستزادة لها بالشكر عليها . الثالثة الوقوف عند ما حد الشارع من عزيمة ورخصة ، واعتقاد أن الأخذ بالأرفق الموافق للشرع أولى من الانشق المخالف له . الرابعة أن الأولى في العبادة القصد والملازمة ، لا المبالغة المفضية الى الترك ، كما جاء في الحديث الآخر « المنبت » - أى المجدى السير - لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى . الخامسة التنبيه على شدة رغبة الصحابة في العبادة وطلبهم الازدياد من الخير . السادسة مشروعية الغضب عند مخالفة الأمر الشرعى ، والإنكار على الحاذق المتأهل لفهم المعنى إذا قصر في فهمه ، تحريضا له على التيقظ . السابعة جواز تحدث المرء بما فيه من فضل بحسب الحاجة لذلك عند الأمن من المبالاة والتعاطف . الثامنة بيان أن رسول الله **ﷺ** رتبة الكمال الانساني لأنه منحصر في الحكمتين العلمية والعملية ، وقد أشار الى الأولى بقوله « أعلمكم » ، والى الثانية بقوله « أتفاكم » ، ووقع عند أبي نعيم « وأعلمكم بالله لانا » ، زيادة

لام التأكيد ، وفي رواية أبي أسامة عند الإسماعيلي ، والله إن أبركم وأتقاكم أنا ، ويستفاد منه إقامة الضمير المنفصل مقام المتصل ، وهو منوع عند أكثر النحاة إلا للضرورة وأولوا قول الشاعر : وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي ، بأن الاستثناء فيه مقدر ، أي وما يدافع عن أحسابهم إلا أنا . قال بعض الشراح : والذي وقع في هذا الحديث يشهد للحواز بلا ضرورة ، وهذا الحديث من أفراد البخاري عن مسلم ، وهو من غرائب الصحيح ، لا أعرفه إلا من هذا الوجه ، فهو مشهور عن هشام فرد مطلق من حديثه عن أبيه عن عائشة والله أعلم . وقد أشرت إلى ماورد في معناه من وجه آخر عن عائشة في باب من لم يواجه من كتاب الأدب ، وذكرت فيه ما يؤخذ منه تعيين الأمور به . والله الحمد

#### ١٤ - باب مَنْ كَرِهَ أَنْ يَمُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْفُرُهُ أَنْ يُبْنَى فِي النَّارِ مِنَ الْإِيمَانِ

٢١ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ : مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا ، وَمَنْ أَحَبَّ عَبْدًا لَا يُحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ ، وَمَنْ يَكْفُرُهُ أَنْ يَمُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَقْبَضَهُ اللَّهُ كَمَا يَكْفُرُهُ أَنْ يُبْنَى فِي النَّارِ »

قوله ( باب من كره ) يجوز فيه التنوين والإضافة ، وعلى الأول د من ، مبتدأ و د من الإيمان ، خبره ، وقد تقدم الكلام على حديث الباب ، ومطابقة الترجمة له ظاهرة بما تقدم . وإسناده كله بصريون ، وجرى المصنف على عادته في التبويب على ما يستفاد من المتن ، مع أنه غاير الإسناد هنا إلى أنس . و د من ، في المواضع الثلاثة موصولة بخلاف التي بعد ثلاث فأنها شرطية

#### ١٥ - باب تَفَاضُلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ فِي الْأَعْمَالِ

٢٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ ، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى أَخْرِجُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَزْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ ، فَيَخْرَجُونَ مِنْهَا قَدْ اسْوَدَّوا فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ ، شَكَّ مَالِكٌ - فَيَبْنُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي جَانِبِ السَّيْلِ ، أَلَمْ تَرَ أَنَّهَا تَخْرُجُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً ؟ » قَالَ وَهَبٌ : حَدَّثَنَا عَمْرُو « الْحَيَاةِ » . وَقَالَ « خَزْدَلٍ مِنْ خَيْرٍ »

[ الحديث ٢٢ - أطرافه في : ٤٥٨١ ، ٤٩١٩ ، ٦٥٦٠ ، ٦٥٧٤ ، ٧٤٣٨ ، ٧٤٣٩ ]

قوله ( باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال ) في ظرفية ويحتمل أن تكون سببية ، أي التفاضل الحاصل بسبب الأعمال . قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس عبد الله بن عبد الله الأصبحي المدني ابن أخت مالك ، وقد وافقه على رواية هذا الحديث عبد الله بن وهب ومعمر بن عيسى عن مالك ، وليس هو في الموطأ . قال الدارقطني : هو غريب صحيح . قوله ( يدخل ) للدارقطني من طريق إسماعيل وغيره يدخل الله ، وزاد من طريق معمر يدخل من يشاء برحمته ، وكذا له وللإسماعيلي من طريق ابن وهب . قوله ( ميثقال حبة ) بفتح الحاء هو إشارة إلى ما لا



تأبعين ومحايان ، ورجاله كلهم مدنيون كالذي قبله ، والكلام على المتن يأتي في كتاب التعبير ، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة تأويل القصص بالدين ، وقد ذكر أنهم متفاضلون في لبسها ، فدل على أنهم متفاضلون في الإيمان . قوله ( بينا أنا نائم رأيت الناس ) أصل « بينا » ، بين ثم أشبعت الفتحة . وفيه استعمال بينا بدون إذا وبدون إذ ، وهو فصيح عند الأصمعي ومن تبعه وإن كان الأكثر على خلافه ، فإن في هذا الحديث حجة . وقوله « الذي » بضم المثناة وكسر الدال المهملة وتشديد الياء التحنانية جمع ندى بفتح أوله وإسكان ثانية والتخفيف ، وهو مذكور عند معظم أهل اللغة ، وحكى أنه مؤنث ، والمشهور أنه يطلق في الرجل والمرأة ، وقيل يختص بالمرأة وهذا الحديث يرد ، ولعل قائل هذا يدعى أنه أطلق في الحديث مجازاً . والله أعلم

## ١٦ - باب الحياء من الإيمان

٢٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال : أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله ﷺ مر على رجل من الأنصار - وهو يبط أخاه في الحياء - فقال رسول الله ﷺ « دعه ، فإن الحياء من الإيمان »

[ الحديث ٢٤ - طرفه في : ٦١١٨ ]

قوله ( باب ) هو ممنون ، ووجه كون الحياء من الإيمان تقدم مع بقية مباحثه في باب أمور الإيمان ، وفائدة إعادته هنا أنه ذكر هناك بالتبعية وهنا بالقصد مع فائدة مغايرة الطريق . قوله ( حدثنا عبد الله بن يوسف ) هو التميمي زبيل دمشق ، ورجال الإسناد سواء من أهل المدينة . قوله ( أخبرنا ) وللأسبلي حدثنا مالك ، ولكريمة ابن أنس ، والحديث في الموطأ . قوله ( عن أبيه ) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب . قوله ( مر على رجل ) لمسلم من طريق معمر « مر برجل » ، ومر بمعنى اجتاز يعدي بعل وبالياء ، ولم أعرف اسم هذين الرجلين الواعظ وأخيه . وقوله « يعظ ، أي ينصح أو يخوف أو يذكر » ، كذا شرحوه ، والأولى أن يشرح بما جاء عند المصنف في الأدب من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة عن ابن شهاب ولفظه « يعاتب أخاه في الحياء » يقول : إنك لتستحي ، حتى كأنه يقول : قد أضربك . انتهى . ويحتمل أن يكون جمع له العتاب والوعظ فذكر بعض الرواة ما لم يذكره الآخر ، لكن المخرج متحد ، فالظاهر أنه من تصرف الراوي بحسب ما اعتقد أن كل لفظ منهما يقوم مقام الآخر ، وفيه سببية فكان الرجل كان كثير الحياء فكان ذلك يمنعه من استيفاء حقوقه ، فعاتبه أخوه على ذلك ، فقال له النبي ﷺ « دعه ، أي أتركه على هذا الحق السني » ، ثم زاده في ذلك ترغيباً لحكمه بأنه من الإيمان ، وإذا كان الحياء يمنع صاحبه من استيفاء حتى نفسه جر له ذلك تحصيل أجر ذلك الحق ، لاسيما إذا كان المتروك له مستحقاً . وقال ابن قتيبة : معناه أن الحياء يمنع صاحبه من ارتكاب المعاصي كما يمنع الإيمان ، فسمى إيماناً كما يسمى الشيء باسم ما قام مقامه . وحاصله أن إطلاق كونه من الإيمان مجاز ، والظاهر أن الناهي ما كان يعرف أن الحياء من مكرات الإيمان فلها وقع التأكييد ، وقد يكون التأكييد من جهة أن القضية في نفسها مما يهتم به وإن لم يكن هناك منكر . قال الراغب : الحياء انقباض النفس عن « القبح » ، وهو من خصائص الإنسان ليرتدع عن ارتكاب كل ما يشتهي فلا يكون كالهيمه . وهو مركب من جبن وعفة فلذلك لا يكون المستحي فاسقاً ، وقلما يكون الشجاع مستحيّاً ، وقد يكون لطلق الانقباض كما في بعض الصبيان . انتهى ملخصاً . وقال غيره : هو انقباض النفس خشية ارتكاب ما يكره ، أعم من أن يكون

شريعاً أو عقلياً أو عرفياً ، ومقابل الأول فاسق والثاني مجنون والثالث أبله . قال : وقوله **يُؤْتُوا** ، الحياء شعبة من الإيمان ، أى أثر من آثار الإيمان ، وقال الحليعى : حقيقة الحياء خوف الذم بنسبة الشر إليه ، وقال غيره : إن كان في محرم فهو واجب ، وإن كان في مكروه فهو مندوب ، وإن كان في مباح فهو العرفى ، وهو المراد بقوله ، الحياء لا يأتى إلا بخير ، . ويجمع كل ذلك أن المباح إنما هو ما يقع على وفق الشرع لإثباتنا ونفياً ، وحكى عن بعض السلف : رأيت المعاصى منلة ، فتركها مرواة ، فصارت ديانة . وقد يتولد الحياء من الله تعالى من التقلب فى نعمه فيستحي العاقل أن يستعين بها على مصيبته ، وقد قال بعض السلف : خف الله على قدر قدرته عليك . واستحي منه على قدر قربك منك . والله أعلم

### ١٧ - باب ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾

٢٥ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **المُسْنَدِيُّ** قال **حدثنا** أبو روح الحرثي بن عمارة قال **حدثنا** شعبة عن واقد ابن محمد قال : سَمِعْتُ أَبِي يَحْتَدِّثُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ . فَاذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَوْا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا حَتَّى الْإِسْلَامَ ، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ »

**قوله** ( باب ) هو منون فى الرواية ، والتقدير : هذا باب فى تفسير قوله تعالى ﴿ فَإِنْ تَابُوا ﴾ ، ويجوز الإضافة أى باب تفسير قوله . وإنما جعل الحديث تفسيراً للآية لأن المراد بالتوبة فى الآية الرجوع عن الكفر إلى التوحيد ، فسره قوله ﷺ « حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » . وبين الآية والحديث مناسبة أخرى ، لأن التخلية فى الآية والعصاة فى الحديث بمعنى واحد ، ومناسبة الحديث لأبواب الإيمان من جهة أخرى وهى الرد على المرجئة حيث زعموا أن الإيمان لا يحتاج إلى الأعمال . **قوله** ( حدثنا عبد الله بن محمد ) زاد ابن عساكر « المسندى ، وهو بفتح النون كما مضى ، قال حدثنا أبو روح هو بفتح الراء . **قوله** ( الحرثى ) هو بفتح الميمتين ، وللأصلي حرى ، وهو اسم يلفظ النسب نثبت فيه الألف واللام وتحدف ، مثل مكى بن إبراهيم الآتى بعد ، وقال الكرماني : أبو روح كنيته ، واسمه ثابت والحرثى نسبته ، كذا قال . وهو خطأ من وجهين : أحدهما فى جعله اسمه نسبته ، والثانى فى جعله اسم جده اسمه ، وذلك أنه حرثى بن عمارة بن أبى حفصة وأسم أبى حفصة ثابت (١) ، وكأنه رأى فى كلام بعضهم واسمه ثابت فظن أن الضمير يعود على حرثى لأنه المتحدث عنه ، وليس كذلك بل الضمير يعود على أبى حفصة لأنه الأقرب ، وأكد ذلك عنده وروده فى هذا السند « الحرثى ، بالألف واللام وليس هو منسوباً إلى الحرم بحال لأنه بصرى الأصل والمولد والمنشأ والمسكن والوفاة . ولم يضبط ثابتاً كعادته وكأنه ظنه بالثلثة كالجماعة (٢) والصحيح أن أوله نون . **قوله** ( عن واقد بن محمد ) زاد الأصلى : يعنى ابن زيد بن عبد الله بن عمر فهو من رواية الأبناء عن الآباء ، وهو كثير لكن رواية الشخص عن أبيه عن جده أقل ، وواقد هنا روى عن أبيه عن جد أبيه ، وهذا الحديث غريب الإسناد تفرد بروايته شعبة عن واقد قاله ابن حبان ، وهو عن شعبة عزير تفرد بروايته عنه حرثى هذا وعبد الملك بن الصباح ، وهو عزير عن حرثى تفرد به عنه المسندى وإبراهيم بن محمد ابن عرعرة ، ومن جهة إبراهيم أخرجه أبو عروبة وابن حبان والاسماعيلي وغيرهم . وهو غريب عن عبد الملك

(١) هو بالنون ، وهو اسم جد حرثى ، وقد بين الحافظ هنا أنه بالنون . واظهر تهذيب التهذيب ٢ : ٢٣٢ (٢) كذا

فرد به عنه أبو غسان مالك بن عبد الواحد شيخ مسلم ، فاتفق الشيوخان على الحكم بصحته مع غرابته ، وليس هو في مستند أحد على سمته . وقد استبعد قوم صحته بأن الحديث لو كان عند ابن عمر لما ترك أباه ينازع أبا بكر في قتال مانع الزكاة ، ولو كانوا يعرفونه لما كان أبو بكر يقر عمر على الاستدلال بقوله عليه الصلاة والسلام : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » ، وينتقل عن الاستدلال بهذا النص إلى القياس إذ قال : لأفانن من فرق بين الصلاة والزكاة ، لأنها قريبتهما في كتاب الله . والجواب أنه لا يلزم من كون الحديث المذكور عند ابن عمر أن يكون استحضره في تلك الحالة ، ولو كان مستحضرا له فقد يحتمل أن لا يكون حضر المناظرة المذكورة ، ولا يتشع أن يكون ذكره لها بعد ، ولم يستدل أبو بكر في قتال مانع الزكاة بالقياس فقط ، بل أخذه أيضا من قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي رواه « إلا بحق الإسلام » ، قال أبو بكر : والزكاة حق الإسلام . ولم يفرد ابن عمر بالحديث المذكور . بل رواه أبو هريرة أيضا بزيادة الصلاة والزكاة فيه كما سيأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى في كتاب الزكاة . وفي القصة دليل على أن السنة قد تحفى على بعض أكابر الصحابة ويطلع عليها أحادهم ، ولهذا لا يلتفت إلى الآراء ولو قويت مع وجود سنة تخالفها ، ولا يقال كيف خفى ذا على فلان ؟ والله الموفق . قوله ( أمرت ) أى أمرنى الله ، لأنه لا أمر لرسول الله ﷺ إلا الله ، وقياسه في الصحابي إذا قال أمرت فالمعنى أمرنى رسول الله ﷺ ، ولا يحتمل أن يريد أمرنى صحابي آخر لأنهم من حيث أنهم مجتهدون لا يجتجون بأمر مجتهد آخر ، وإذا قاله التابعي احتتمل . والحاصل أن من اشتهر بطاعة رئيس إذا قال ذلك فهم منه أن الأمر له هو ذلك الرئيس . قوله ( أن أقاتل ) أى أى بأن أقاتل ، وحذف الجار من « أن » كثير . قوله ( حتى يشهدوا ) جعلت غاية المقاتلة وجود ما ذكر ، فقتضاه أن من شهد وأقام وآتى عصم دمه ولو جحد باقى الأحكام ، والجواب أن الشهادة بالرسالة تتضمن التصديق بما جاء به ، مع أن نص الحديث وهو قوله « إلا بحق الإسلام » يدخل فيه جميع ذلك . فان قيل : فلم يكسب به ونص على « صلاة والزكاة » فالجواب أن ذلك لعظمهما والاهتمام بأمرهما ، لأنهما أمسا العبادات البدنية والمالية . قوله ( وقيموا الصلاة ) أى يداوموا على الإتيان بها بشروطها ، من قامت السوق إذا نفقت ، وقامت الحرب إذا اشتد القتال . أو المراد بالقيام الأداء - تعبيراً عن الكل بالجزء - إذ القيام بعض أركانها . والمراد بالصلاة المفروض منها ، لا جنسها ، فلا تدخل سجدة التلاوة مثلاً وإن صدق اسم الصلاة عليها . وقال الشيخ محي الدين النوى : في هذا الحديث أن من ترك الصلاة عمدا يقتل . ثم ذكر اختلاف المذاهب في ذلك . وسئل الكرماني هنا عن حكم تارك الزكاة ، وأجاب بأن حكمها واحد لا شترأ كهما في الغاية ، وكأنه أراد في المقاتلة ، أما في القتل فلا . والفرق أن الممتنع من إيتاء الزكاة يمكن أن تؤخذ منه فورا ، بخلاف الصلاة ، فان انتهى إلى نصب القتال ليمنع الزكاة قوتل ، وبهذه الصورة قاتل الصديق مانع الزكاة ، ولم يقتل أنه قتل أحدا منهم صبرا . وعلى هذا في الاستدلال بهذا الحديث على قتل تارك الصلاة نظرا ، للفرق بين صيغة أقاتل وأقتل . والله أعلم . وقد أطعن ابن دقيق العيد في شرح العمدة في الإنكار على من استدلل بهذا الحديث على ذلك وقال : لا يلزم من إباحة المقاتلة لإباحة القتل لأن المقاتلة مفاعلة تستلزم وقوف القتال من الجانبين ، ولا كذلك القتل . وحكى البيهقي عن الشافعي أنه قال : ليس القتال من القتل بسبيل ، قد يحل قتال الرجل ولا يحل قتله . قوله ( فإذا فعلوا ذلك ) فيه التعبير بالفعل عما بعضه قول ، إما على سبيل التغليب ، وإما على إرادة المعنى الأعم ، إذ القول فعل اللسان . قوله ( عصموا ) أى منموا ، وأصل العصمة



من العصام وهو الخيط الذي يشده فم القربة لينعم سيلان الماء . قوله ( وحسابهم على الله ) أى فى أمر سرائرهم ، ولقطة د على ، مشفرة بالإيجاب ، وظاهرها غير مراد ، فأما أن تكون بمعنى اللام أو على سبيل التشبيه ، أى هو كالواجب على الله فى تحقق الوقوع . وفيه دليل على قبول الأعمال الظاهرة والحكم بما يقتضيه الظاهر ، والاكتفاء فى قبول الإيمان بالاعتقاد الجازم خلافاً لمن أوجب تعلم الأدلة ، وقد تقدم ما فيه . ويؤخذ منه ترك تكفير أهل البدع المقرين بالتوحيد الملتزمين للشرائع ، وقبول توبة الكافر من كفره ، من غير تفصيل بين كفر ظاهر أو باطن . فان قيل : مقتضى الحديث قتال كل من امتنع من التوحيد ، فكيف ترك قتال مؤدى الجزية والمعاهد ؟ فالجواب من أوجه : أحدها دعوى النسخ بأن يكون الإذن بأخذ الجزية والمعاهدة متأخراً عن هذه الأحاديث ، بدليل أنه متأخر عن قوله تعالى ﴿ اقتلوا المشركين ﴾ . ثانياً أن يكون من العام الذى خص منه البعض ، لأن المقصود من الأمر حصول المطلوب . فإذا تخلف البعض لدليل لم يقدح فى العموم . ثالثاً أن يكون من العام الذى أريد به الخاص ، فيكون المراد بالناس فى قوله د أقاتل الناس ، أى المشركين من غير أهل الكتاب . ويدل عليه رواية النسائي بلفظ د أمرت أن أقاتل المشركين . . فان قيل : لإتمام هذا فى أهل الجزية لم يتم فى المعاهدين ولا فى من منع الجزية ، أوجب بأن المتمتع فى ترك المقاتلة رفعها لا تأخيرها مدة كما فى الهدنة ، ومقاتلة من امتنع من أداء الجزية بدليل الآية . رابعها أن يكون المراد بما ذكر من الشهادة وغيرها التعبير عن إعلاء كلمة الله وإذعان الخالفين ، فيحصل فى بعض بالقتل وفى بعض بالجزية وفى بعض بالمعاهدة . خامساً أن يكون المراد بالقتال هو أو ما يقوم مقامه ، من جزية أو غيرها . سادساً أن يقال : الغرض من ضرب الجزية اضطرابهم إلى الإسلام ، وسبب السبب ، فكأنه قال : حتى يسلبوا أو يلتزموا ما يؤيدهم إلى الإسلام ، وهذا أحسن ، ويأتى فيه ما فى الثالث وهو آخر الأجوبة ، والله أعلم

**١٨ - باب من قال إن الإيمان هو العمل** . لقول الله تعالى ﴿ وتلك الجنة التى أوردتموها بما كنتم تعملون ﴾ . وقال عدة من أهل العلم فى قوله تعالى ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْتَأْتِيَهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ : عن قول لا إله إلا الله . وقال ﴿ مثل هذا فليعمل العاقلون ﴾

**٢٦ - حديث** أحمد بن يونس وموسى بن إسماعيل قالا حدثنا إبراهيم بن سعد قال حدثنا ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ سئل : أى العمل أفضل ؟ فقال : إيمان بالله ورسوله . قيل : ثم ماذا ؟ قال : الجهاد فى سبيل الله . قيل : ثم ما ذا ؟ قال : حجٌّ مبرور [ الحديث ٢٦ - طرفه فى : ١٥١٩ ]

**قوله** ( باب من قال ) هو مضاف حتما . قوله ( إن الإيمان هو العمل ) مطابقة الآيات والحديث لما ترجم له بالاستدلال بالمجموع على المجموع ، لأن كل واحد منها دال بمفرده على بعض الدعوى ، فقوله ﴿ بما كنتم تعملون ﴾ عام فى الأعمال ، وقد نقل جماعة من المفسرين أن قوله هنا ﴿ تعملون ﴾ معناه تؤمنون ، فيكون خاصا . وقوله ﴿ عما كانوا يعملون ﴾ خاص بعمل اللسان على ما نقل المؤلف . وقوله ﴿ فليعمل العالمون ﴾ عام أيضا . وقوله فى الحديث د إيمان بالله ، فى جواب د أى العمل أفضل ، د دال على أن الاعتقاد والنطق من جملة الأعمال . فان قيل : الحديث يدل على أن الجهاد والحج ليسا من الإيمان لما تقتضيه هـ ، ثم من المعايير والترتيب ، فالجواب أن المراد بالإيمان هنا التصديق ، هذه حقيقته ، والإيمان كما تقدم يطلق على الأعمال البدنية لأنها من مكملاته . قوله ( وأوردتموها )

أى صيرت لكم إرثاً . وأطلق الإرث مجازاً عن الإعطاء لتحقق الاستحقاق . وما ، فى قوله ، بما ، إما مصدرية أى بعملكم ، وإما موصولة أى بالذى كنتم تعملون . والباء للبابسة أو للقبالة <sup>(١)</sup> . فان قيل كيف الجمع بين هذه الآية وحديث « لن يدخل أحدكم الجنة بعمله » ؟ فالجواب أن المتن فى الحديث دخولها بالعمل المجرد عن القبول ، والمثبت فى الآية دخولها بالعمل المتقبل ، والقبول إنما يحصل برحمة الله ، فلم يحصل الدخول إلا برحمة الله . وقيل فى الجواب غير ذلك كما سيأتى عند إيراد الحديث المذكور . ( تنبيه ) : اختلف الجواب عن هذا السؤال ، وأجيب بأن لفظ « من » مراد فى كل منهما ، وقيل وقع باختلاف الأحوال والأشخاص فأجيب كل سائل بالحال اللائق به ، وهذا اختيار الحليمى ونقله عن الثعاللى . قوله ( وقال عدة ) أى جماعة من أهل العلم ، منهم أنس بن مالك وروينا حديثه مرفوعاً فى الترمذى وغيره وفى إسناده ضعف . ومنهم ابن عمر وروينا حديثه فى التفسير للطبرى ، والدعاء للطبرانى . ومنهم مجاهد وروينا عنه فى تفسير عبد الرزاق وغيره . قوله ( لنسألتهم الخ ) قال النووى : مضاه عن أعمالهم كلها ، أى التى يتعلق بها التكليف ، وتخصيص ذلك بالتوحيد دعوى بلا دليل . قلت : لتخصيصهم وجه من جهة التعميم فى قوله ( أجمعين ) بعد أن تقدم ذكر الكفار الى قوله ( ولا تحزن عليهم واخفض جناحك للؤمنين ) فيدخل فيه المسلم والكافر ، فان الكافر مخاطب بالتوحيد بلا خلاف ، بخلاف باقى الأعمال ففيها الخلاف ، فمن قال إنهم مخاطبون يقول : إنهم مسؤولون عن الأعمال كلها ، ومن قال إنهم غير عاملين يقول : إنما يسألون عن التوحيد فقط ، فالسؤال عن التوحيد متنق عليه . فهذا هو دليل التخصيص ، لحمل الآية عليه أولى ، بخلاف الحمل على جميع الأعمال لما فيه من الاختلاف . والله أعلم . قوله ( وقال ) أى الله عز وجل ( مثل هذا ) أى الفوز العظيم ( فليعمل العاملون ) أى فى الدنيا . والظاهر أن المصنف تأولها بما تأول به الآيتين المتقدمتين ، أى فليؤمن المؤمنون ، أو يحمل العمل على عمومه لأن من آمن لابد أن يقبل <sup>(٢)</sup> ، ومن قبل فمن حقه أن يعمل ، ومن عمل لابد أن ينال ، فإذا وصل قال : مثل هذا فليعمل العاملون . ( تنبيه ) : يحتمل أن يكون قائل ذلك المؤمن الذى رأى قرينه ، ويحتمل أن يكون كلامه انقضى عند قوله ( الفوز العظيم ) والذى بعده ابتداء من قول الله عز وجل أو بعض الملائكة ، لا حكاية عن قول المؤمن . والاحتمالات الثلاثة المذكورة فى التفسير . ولعل هذا هو السر فى إبهام المصنف القائل . والله أعلم . قوله ( حدثنا أحمد بن يونس ) هو أحمد بن عبد الله بن يونس البربري الكوفي ، نسب إلى جده . قوله ( سئل ) أبهم السائل ، وهو أبو ذر الغفارى ، وحديثه فى العتق <sup>(٣)</sup> . قوله ( قيل ثم ماذا ؟ قال : الجهاد ) وقع فى مسند الحارث بن أبى أسامة عن إبراهيم ابن سعد ثم جها : فواخى بين الثلاثة فى التشكير ، بخلاف ما عند المصنف . وقال الكرماني : الإيمان لا يتكرر كالجهاد ، والجهاد قد يتكرر ، فالتشكير للإفراد الشخصى ، والتعريف للجماع . إذ الجهاد لو أتى به مرة مع الاحتياج إلى التكرار لما كان أفضل . وتعقب عليه بأن التشكير من جملة وجوه التعظيم . وهو يعطى الكمال . وبأن التعريف من جملة وجوه البهت . وهو يعطى الإفراد الشخصى . فلا يسلم الفرق . قلت : وقد ظهر من رواية الحارث التى ذكرتها أن التشكير والتعريف فيه من أسرف الرواة ، لأن مخرجه واحد . فالإطالة فى طلب النص فى مثل هذا غير طائفة . والله الموفق . قوله ( حج مبرور ) أى مقبول ومنه برحمتك ، وقيل المبرور الذى لا يخالطه إثم ، وقيل الذى

(١) الصواب أن الباء هنا لتبسية ، بخلاف الباء فى حديث « لن يدخل الجنة أحد منكم بعمله » ، فانها لغرض والقبالة

(٢) أى لابد أن يقبل ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، إذ لا يتم إيمانه إلا بذلك . (٣) بزم ٢٥١٨

لا رياء فيه . ( فائدة ) قال النووي : ذكر في هذا الحديث الجهاد بعد الإيمان ، وفي حديث أبي ذر لم يذكر الحج وذكر العتق ، وفي حديث ابن مسعود بدأ بالصلاة ثم البر ثم الجهاد ، وفي الحديث المتقدم ذكر السلامة من اليد واللسان . قال العلماء : اختلاف الأجوبة في ذلك باختلاف الأحوال ، واحتياج المخاطبين ، وذكر ما لم يعلمه السائل والسامعون وترك ما علموه ، ويمكن أن يقال : إن لفظة « من » مرادة كما يقال فلان أعقل الناس والمراد من أعقلهم ، ومنه حديث « خيركم خيركم لأهله » ومن المعلوم أنه لا يصير بذلك خير الناس ، فإن قيل لم قدم الجهاد وليس بركن على الحج وهو ركن ؟ فالجواب : إن نفع الحج قاصر غالبا ، ونفع الجهاد متعدد غالبا ، أو كان ذلك حيث كان الجهاد فرض عين - ووقوعه فرض عين إذ ذاك متكرر - فكان أهم منه فقدم . والله أعلم

١٩ - باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة ، وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل ، لقوله تعالى ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا . قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا ، وَلَسْكَانَ قَوْلُوا أَمَلْنَا ﴾ فإذا كان على الحقيقة فهو على قوله جل في كرمه ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾

٢٧ - حديث أبو الهيثم قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرنا عمار بن سعد بن أبي وقاص عن سعد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أعطى رهطا - وسعد جالس - فترك رسول الله ﷺ رجلا هو أشبهه إلى . قلت : يا رسول الله مالك عن فلان ؟ فوالله إني لأراه مؤمنا . قال : أو مستمرا فسكت قليلا . ثم غلبني ما أعظم منه فعدت ليلتي قلت : مالك عن فلان ؟ فوالله إني لأراه مؤمنا فقال : أو مسلما . ثم غلبني ما أعلم منه فعدت ليلتي ، وعاد رسول الله ﷺ . ثم قال : يا سعد ، إني لأعطي الرجل وغيره أحب إلي منه ، خفية أن يسكنه الله في النار . ورواه يونس وصالح ومعمّر وابن أخي الزهري عن الزهري

[ الحديث ٢٧ - طرفه في : ١٤٢٨ ]

قوله ( باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة ) حذف جواب قوله « إذا » ، للعلم به كأنه يقول : إذا كان الإسلام كذلك لم يتنع به في الآخرة . وحصل ما ذكره واستدل به أن الإسلام يطلق ويراد به الحقيقة الشرعية وهو الذي يرادف الإيمان وينفع عند الله ، وعليه قوله تعالى ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ وقوله تعالى ﴿ فَاوْجِدْنَا فِيهَا غَيْرَ يَتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ، ويطلق ويراد به الحقيقة اللغوية وهو مجرد الانقياد والاستسلام ، فالحقيقة في كلام المصنف هنا هي الشرعية ، ومناسبة الحديث للترجمة ظاهرة من حيث أن المسلم يطلق على من أظهر الإسلام وإن لم يعلم باطنه ، فلا يكون مؤمنا لأنه ممن لم تصدق عليه الحقيقة الشرعية ، وأما اللغوية خاصة . قوله ( عن سعد ) هو ابن أبي وقاص كما صرح الاسماعيلي في روايته ، وهو والد عامر الراوي عنه ، كما وقع في الزكاة عند المصنف من رواية صالح بن كيسان قال فيها « عن عامر بن سعد عن أبيه » واسم أبي وقاص مالك ، وسيأتي تمام نسيه في مناقب سعد إن شاء الله تعالى . قوله ( أعطى رهطا ) الرهط عدد من الرجال من ثلاثه إلى عشرة ، قال القزاز : وربما جاوزوا ذلك قليلا ، ولا واحدا له من لفظة ، ورهط الرجل بنو أبيه الأدنى ، وقيل قبيلته . وللإسماعيلي من طريق ابن أبي ذئب أنه جاءه رهط فأسأله فأعطاهم فترك رجلا منهم . قوله ( وسعد جالس ) فيه تحريد ، وقوله « أعجبهم إلى » فيه التفات ،

ولفظه في الزكاة : أعطى رهطا وأنا جالس ، فساقه بلا تجريد ولا التفات ، وزاد فيه : فقمتم الى رسول الله ﷺ فساورته . وغفل بعضهم فمزا هذه الزيادة الى مسلم فقط ، والرجل المتروك اسمه جعيل بن سراقه الضمري ، سماه الواقدي في المغازي . قوله ( مالك عن فلان ) يعني أى سبب لمعدولك عنه الى غيره ؟ ولفظ فلان كناية عن اسم أهم بعد أن ذكر . قوله ( فوالله ) فيه القسم في الإخبار على سبيل التأكيد . قوله ( لأراه ) وقع في روايتنا من طريق أبي ذر وغيره بضم الهزة هنا وفي الزكاة ، وكذا هو في رواية الاسماعيل وغيره . وقال الشيخ محي الدين رحمه الله : بل هو بفتحها أى أعلمه ، ولا يجوز ضمها فيصير بمعنى أظنه لأنه قال بعد ذلك : غلبني ما أعلم منه اهـ . ولا دلالة فيما ذكر على تعيين الفتح لجواز إطلاق العلم على الظن الغالب ، ومنه قوله تعالى ﴿ فإِنْ عَلِمْتُمْ هَؤُلَاءِ مِنْكُمْ ﴾ ، سلنا لكن لا يلزم من إطلاق العلم أن لا تكون مقدماته ظنية فيكون نظريا لا يقينيا وهو الممكن هنا ، وهذا جزم صاحب المنهم في شرح مسلم فقال : الرواية بضم الهزة ، واستنبط منه جواز الحلف على غلبة الظن ، لأن النبي ﷺ ما نهاه عن الحلف ، كذا قال ، وفيه نظر لا يخفى ، لأنه أقسم على وجدان الظن وهو كذلك ، ولم يقسم على الأمر المظنون كاظن . قوله ( فقال : أو مسلما ) هو بأسكان الواو لا بفتحها ، فقيل هي للتويع ، وقال بعضهم : هي للتشريك ، وأنه أمره أن يقولها معا لأنه أحوط ، ويرد هذا رواية ابن الأعرابي في معجمه في هذا الحديث فقال : لا تقل مؤمن بل مسلم ، فوضح أنها للإضراب ، وليس معناه الإنكار بل المعنى أن إطلاق المسلم على من لم يختبر حاله الخبرة الباطنة أولى من إطلاق المؤمن ، لأن الإسلام معلوم بحكم ظاهر ، قاله الشيخ محي الدين ملخصا . وتعقبه الكرماني بأنه يلزم منه أن لا يكون الحديث دالا على ما عقد له الباب ، ولا يكون لرد الرسول ﷺ على سعد فائدة . وهو تعقب مردود ، وقد بينا وجه المطابقة بين الحديث والترجمة قبل ، ومحصل القصة أن النبي ﷺ كان يوسع العطاء لمن أظهر الإسلام تألفا ، فلما أعطى الرهط وهم من المؤلفة وترك جعिला وهو من المهاجرين مع أن الجميع سأله خاطبه سعد في أمره لأنه كان يرى أن جعिला أحق منهم لما اختبره منه دونهم ، ولهذا راجع فيه أكثر من مرة ، فأرشده النبي ﷺ إلى أمرين : أحدهما إعلامه بالحكمة في إعطاء أولئك وحرمان جعيل مع كونه أحب اليه من أعطى ، لأنه لو ترك إعطاء المؤلف لم يؤمن ارتداده فيكون من أهل النار ، ثانيهما إرشاده الى التوقف عن التثاء بالأمر الباطن دون التثاء بالأمر الظاهر ، فوضح بهذا فائدة رد الرسول ﷺ على سعد ، وأنه لا يستلزم محض الإنكار عليه ، بل كان أحد الجوابين على طريق المشورة بالأولى ، والآخر على طريق الاعتذار . فان قيل : كيف لم تقبل شهادة سعد لجعيل بالإيمان ، ولو شهد له بالعدالة لقبول منه وهي تستلزم الإيمان ؟ فالجواب أن كلام سعد لم يخرج مخرج الشهادة وإنما خرج مخرج المدح له والتوسل في الطلب لاجله ، فلماذا توقفت في لفظه ، حتى ولو كان بلفظ الشهادة لما استلزمت المشورة عليه بالأمر الأولى رد شهادته ، بل السياق يرشد الى أنه قبل قوله فيه بدليل أنه اعتذر اليه . وروينا في مسند محمد بن هرون الروباني وغيره باسناد صحيح الى أبي سالم الجشتاني عن أبي ذر أن رسول الله ﷺ قال له : كيف ترى جعिला ؟ قال قلت : كمشكله من الناس ، يعني المهاجرين . قال : فكيف ترى فلانا ؟ قال قلت : سيد من سادات الناس . قال : لجعيل خير من ملء الأرض من فلان . قال قلت : فلان هكذا وأنت تصنع به ما تصنع ، قال : إنه رأس قوم ، فأنا أنا لنهم به . فهذه منزلة جعيل المذكور عند النبي ﷺ كما ترى ، فظهرت بهذا الحكمة في حرمانه وإعطاء غيره ، وأن ذلك لمصلحة التأليف كما قررناه . وفي حديث الباب من الفوائد المتفرقة بين حقيقتي الإيمان والإسلام ، وترك القطع بالإيمان الكامل لمن لم ينص عليه ، وأما منع القطع بالجنة فلا يؤخذ من هذا صريحا وإن تعرض له بعض

الشارحين . نعم هو كذلك فيمن لم يثبت فيه النص ، وفيه الرد على غلاة المرجئة في اكتفائهم في الإيمان بنطق اللسان . وفيه جواز تصرف الإمام في مال المصالح وتقديم الأمم فالأمم وإن خفي وجه ذلك على بعض الرعية . وفيه جواز الشفاعة عند الإمام فيما يمتدد الشافع جوازه ، وتنبية الصغير الكبير على ما يظن أنه دخل عنه ، ومراجعة الشفوع اليه في الأمر إذا لم يؤد إلى مفسدة ، وأن الإصرار بالنصيحة أولى من الإعلان كما ستأتي الإشارة اليه في كتاب الزكاة ، فتمت اليه فصارته ، ، وقد يتعين إذا جبر الإعلان الى مفسدة . وفيه أن من أشير عليه بما يمتدده المشير مصلحة لا ينكر عليه ، بل يبين له وجه الصواب . وفيه الاعتذار الى الشافع إذا كانت المصلحة في ترك إجابته ، وأن لا عيب على الشافع إذا ردت شفاعته لذلك . وفيه استحباب ترك الإلحاح في السؤال كما استنبطه المؤلف منه في الزكاة ، وسيأتي تقريره هناك إن شاء الله تعالى . قوله ( إنى لأعطي الرجل ) حذف المفعول الثاني للتعميم ، أى أى عطاء كان . قوله ( أعجب إلى ) في رواية الكشميى ، أحب ، وكذا الأكثر الرواة . ووقع عند الاسماعيلي بعد قوله أحب الى منه ، وما أعطيه إلا مخافة أن يكبه الله ، إلخ . ولأبي داود من طريق معمر ، ( إنى أعطى رجلا ، وأدع من هو أحب الى منهم لا أعطيه شيئا ، مخافة أن يكبوا في النار على وجوههم ) . قوله ( أن يكبه ) هو يفتح أوله وضم الكاف يقال : أكب الرجل إذا أطرق ، وكبه غيره إذا قلبه ، وهذا على خلاف القياس لأن الفعل اللازم يتعدى بالهمزة وهذا زيدت عليه الهمزة فقصر . وقد ذكر المؤلف هذا في كتاب الزكاة فقال : يقال أكب الرجل إذا كان فعله غير واقع على أحد ، فإذا وقع الفعل قلت كبه وكبته . وجاء نظير هذا في أحرف يسيرة منها : أنسل ريش الطائر ونسلته ، وأنزفت البئر ونزفتها ، وحكى ابن الأعرابي في المتعدي كبه وأكبه معا . ( تنبيه ) : ليس فيه إعادة السؤال ثانيا ولا الجواب عنه ، وقد روى عن ابن وهب ورشد بن سعد جميعا عن يونس عن الزهرى بسند آخر قال : عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه أخرجه ابن أبي حاتم . ونقل عن أبيه أنه خطأ من راويه وهو الوليد بن مسلم عنهما . قوله ( ورواه يونس ) يعنى ابن زيد الأبل ، وحديثه موصول في كتاب الإيمان لعبد الرحمن بن عمر الزهرى الملقب رسته بضم الراء وإسكان السين المهملتين وقبل الهاء مشاة من فوق مفتوحة ، ولفظه قريب من سياق الكشميى ، ليس فيه إعادة السؤال ثانيا ولا الجواب عنه . قوله ( وصالح ) يعنى ابن كيسان ، وحديثه موصول عند المؤلف في كتاب الزكاة . وفيه من اللطائف رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض وهم صالح والزهرى وعامر . قوله ( ومعمر ) يعنى ابن راشد ، وحديثه عند أحمد بن حنبل والحميدى وغيرهما عن عبد الرزاق عنه ، وقال فيه : إنه أعاد السؤال ثلاثا . ورواه مسلم عن محمد بن يحيى بن أبي عمر عن سفيان بن عيينة عن الزهرى . ووقع في إسناده وهم منه أو من شيخه ، لأن معظم الروايات في الجوامع والمسائيد عن ابن عيينة عن معمر عن الزهرى بزيادة معمر بينهما ، وكذا حدث به ابن أبي عمر شيخ مسلم في مسنده عن ابن عيينة ، وكذا أخرجه أبو نعيم في مستخرجه من طريقه ، وزعم أبو مسعود في الاطراف أن الوهم من ابن أبي عمر ، وهو محتمل لأن يكون الوهم صدر منه لما حدث به مسلما ، لكن لم يتعين الوهم في جهته ، وحله الشيخ يحيى الدين على أن ابن عيينة حدث به مرة باسقاط معمر ومرة بأبائته ، وفيه بعد ، لأن الروايات قد تضافرت عن ابن عيينة بأبائات معمر ، ولم يوجد باسقاطه إلا عند مسلم ، والموجود في مسند شيخه بلا إسقاط كما قدمناه ، وقد أوضح ذلك بدلائله في كتابي « تعليق التعليق » . وفي رواية عبد الرزاق عن معمر من الزيادة : قال الزهرى فترى أن الاسلام الكلمة ، والإيمان العمل . وقد استشكل هذا بالنظر الى حديث سؤال جبريل ، فإن ظاهره يخالفه . ويمكن أن يكون مراد الزهرى أن المرء يحكم باسلامه

ويسمى مسلماً إذا تلفظ بالكلمة - أى كلمة الشهادة - وأنه لا يسمى مؤمناً إلا بالعمل ، والعمل يشمل عمل القلب والجوارح ، وعمل الجوارح يدل على صدقه . وأما الإسلام المذكور في حديث جبريل فهو الشرعى الكامل المراد بقوله تعالى ﴿ ومن ينتفع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ﴾ . قوله ( وابن أخى الزهري عن الزهري ) يعنى أن الأربعة المذكورين رَوَوْا هذا الحديث عن الزهري باسناده كما رواه شعيب عنه ، وحديث ابن أخى الزهري موصول عند مسلم ، وساق فيه السؤال والجواب ثلاث مرات ، وقال في آخره « خشية أن يكب ، على البناء للفعول . وفي رواية ابن أخى الزهري لطيفة ، وهى رواية أربعة من بنى زهرة على الولاء هو وعمه وطامر وأبوه

٢٠ - باب إنشاء السلام من الإسلام . وقال عَمَّا ز : ثلاثٌ مَنْ جَمَعْنَ قَدْ جَمَعَ الْإِيمَانَ : الْإِنصَافُ مِنْ نَفْسِكَ ، وَبَذْلُ السَّلَامِ لِلْعَالَمِ ، وَالْإِفْثَاقُ مِنَ الْإِفْثَارِ

٢٨ - حَدَّثَنَا بُقْتِيَّةُ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَلَّيْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ ؟ قَالَ : تُطْعِمُ الطَّامِرَ وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ

قوله ( باب ) هو منون . وقوله ( السلام من الإسلام ) زاد في رواية كريمة « إنشاء السلام ، والمراد بانفاذه نشره سرا أو جها ، وهو مطابق للرفوع في قوله « على من عرفت ومن لم تعرف » . وبيان كونه من الإسلام تقدم في باب إطعام الطامع مع بقية فوائده . وغاير المصنف بين شيوخه الذين حدثاه عن الليث مراعاة للإتيان بالفائدة الإنسانية وهى تكثير الطرق حيث يحتاج الى إعادة المتن ، فانه لا يعيد الحديث الواحد في موضعين على صورة واحدة . فان قيل : كان يمكنه أن يجمع الحكيم في ترجمة واحدة ويخرج الحديث عن شيوخه معا ، أجاب الكرمانى باحتمال أن يكون كل من شيوخه أوردته في معرض غير المعرض الآخر ، وهذا ليس بباطل ، لانه متوقف على ثبوت وجود تصنيف مبوب لكل من شيوخه ، والأصل عدمه . ولأن من اعتنى بترجمة كل من تقيبه وعمر بن خالد لم يذكر أن لواحد منهما تصنيفا على الأبواب ، ولانه لزم منه أن البخارى يقلد في التراجم ، والمعروف الشائع عنه أنه هو الذى يستنبط الأحكام فى الأحاديث ويترجم لها ويتقن فى ذلك بما لا يدركه فيه غيره . ولانه يبقى السؤال بحاله إذ لا يمتنع معه أن يجمعها المصنف ، ولو كان سمعها مفترقين . والظاهر من صنيع البخارى أنه يقصد تعديد شعب الإيمان كما قدمناه ، فخص كل شعبة بباب تنويعها بذكرها ، وقصد التنويه يحتاج إلى التأكيد فلذلك غاير بين الترجمتين . قوله ( وقال عمار ) هو ابن ياسر ، أحد السابقين الأولين ، وأثره هذا أخرجه أحمد ابن حنبل فى كتاب الإيمان من طريق سفيان الثورى ، ورواه يعقوب بن شيبة فى مسنده من طريق شعبة وزهير ابن معاوية وغيرهما كلهم عن أنى إسحاق السبيعي عن صلة بن زفر عن عمار ، ولفظ شعبة « ثلاث من كن فيه فقد استكمل الإيمان ، وهو بالمعنى ، وهكذا رويناه فى جامع معمر عن أبى اسحق . وكذا حدث به عبد الرزاق فى مصنفه عن معمر ، وحدث به عبد الرزاق بأخرة فرفعه إلى النبى ﷺ ، كذا أخرجه البزار فى مسنده وابن أبى حاتم فى العلال كلاهما عن الحسن بن عبد الله الكوفى ، وكذا رواه البغوى فى شرح السنة من طريق أحمد بن كعب الواسطى ، وكذا أخرجه ابن الأعرابى فى معجمه عن محمد بن الصباح الصنعائى ثلاثتهم عن عبد الرزاق مرفوعا .

واستغربه البزار، وقال أبو زرعة: هو خطأ. قلت: وهو معلول من حيث صناعة الإسناد، لأن عبد الرزاق قدير بأخرة، وسماع هؤلاء منه في حال تغيره، إلا أن مثله لا يقال بالرأى فهو في حكم المرفوع، وقد رويناه مرفوعاً من وجه آخر عن عمار أخرجه الطبراني في الكبير وفي إسناده ضعف، وله شواهد أخرى يثبتها في «تطبيق التعليق». قوله (ثلاث) أي ثلاث خصال، وإعراجه نظير ما مر في قوله «ثلاث من كن فيه» والعالم بفتح اللام والمراد به هنا جميع الناس، والإقترار القلة وقيل الاقتدار، وعلى الثاني فمن في قوله «من الإقترار» بمعنى مع أو بمعنى عند. قال أبو الوثاب بن سراج وغيره: إنما كان من جمع الثلاث مستكملاً للإيمان لأن مداره عليها، لأن العبد إذا اتصف بالإتقان لم يترك لمولاه حقاً واجباً عليه إلا أداه، ولم يترك شيئاً مما نهاه عنه إلا اجتنبه، وهذا يجمع أركان الإيمان. وبذلك السلام يتضمن مكارم الأخلاق والتواضع وعدم الاحتقار، ويحصل به التألف والتحاب، والإتقان من الإقترار يتضمن غاية الكرم لأنه إذا اتفق من الاحتياج كان مع التوسع أكثر إنفاقاً، والنفقة أهم من أن تكون على العيال واجبة ومندوبة، أو على الضيف والزائر، وكونه من الإقترار يستلزم الوثوق بالله والوهد في الدنيا وقصر الأمل وغير ذلك من مهمات الآخرة. وهذا التقرير يقوى أن يكون الحديث مرفوعاً، لأنه يشبه أن يكون كلام من أوتي جوامع السلم. والله أعلم

## ٢١ - باب كُفْرَانِ الْعَشِيرِ، وَكُفْرٍ دُونَ كُفْرٍ. فيه عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ عن النبي ﷺ

٢٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ «أُرَيْتُ النَّارَ، فَاذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ يَكْفُرْنَ. قِيلَ: أَيْ كَيْفَرْنَ؟ قَالَ: يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ. لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ»

[الحديث ٢٩ - أطرافه في: ٤٣١، ٧٤٨، ١٠٥٢، ٣٢٠٢، ٥١٩٧]

قوله (باب كفران العشير، وكفر دون كفر) قال القاضي أبو بكر بن العربي في شرحه: مراد للمصنف أن يبين أن الطاعات كما تسمى إيماناً كذلك المعاصي تسمى كفراً، لكن حيث يطلق عليها الكفر لا يراد الكفر المخرج من الملة. قال: وخص كفران العشير من بين أنواع الذنوب لدقيقة بدية وهي قوله ﷺ «لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها» ففقرن حق الزوج على الزوجة بحق الله، فإذا كفرت المرأة حق زوجها - وقد بلغ من حقها عليها هذه الغاية - كان ذلك دليلاً على تهاونها بحق الله، فلذلك يطلق عليها الكفر، لكنه كفر لا يخرج عن الملة. ويؤخذ من كلامه مناسبة هذه الترجمة لأمور الإيمان من جهة كون الكفر ضد الإيمان. وأما قول المصنف «وكفر دون كفر» فأشار إلى أثر رواه أحمد في كتاب الإيمان من طريق عطاء بن أبي رباح وغيره. وقوله «فيه أبو سعيد» أي يدخل في الباب حديث رواه أبو سعيد، وفي رواية كريمة «فيه عن أبي سعيد» أي مروى عن أبي سعيد. وفائدة هذا الإشارة إلى أن الحديث طريقاً غير الطريق المساق. وحديث أبي سعيد أخرجه المؤلف في الحيف وغيره من طريق عياض بن عبد الله عنه وفيه قوله ﷺ للنساء «تصدقن» فإني رأيتكن أكثر أهل النار» فقلن: ولم يأت رسول الله؟ قال «تكثرن اللعن» وتكفرن العشير، الحديث. ويحتمل أن يريد بذلك حديث أبي سعيد أيضاً «لا يشكر الله من لا يشكر الناس» قاله القاضي أبو بكر المذکور، والأول أظهر وأجرى

على مألوف المصنف ، وبعضه إيراد حديث ابن عباس بلفظ « وتكفرون العشير ، والعشير الزوج ، قيل له عشير بمعنى معاشر مثل أكيل بمعنى مؤاكل وحديث ابن عباس المذكور طرف من حديث طويل أورده المصنف في باب صلاة الكسوف بهذا الإسناد تاما ، وسيأتي الكلام عليه ثم . وننبه هنا على فائدتين : إحداهما أن البخاري يذهب إلى جواز تقطيع الحديث ، إذا كان ما يفصله منه لا يتعلق بما قبله ولا بما بعده متعلقا بفضي إلى فساد المعنى ، فصنعه كذلك يوم من لا يحفظ الحديث أن المختصر غير التام ، لا سيما إذا كان ابتداء المختصر من أثناء التام كما وقع في هذا الحديث فإن أوله هنا قوله ﷺ « أريت النار ، إلى آخر ما ذكر منه ، وأول التام عن ابن عباس قال « خسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فذكر قصة صلاة الخسوف ثم خطبة النبي ﷺ وفيها القدر المذكور هنا ، فن أراد عد الاحاديث التي اشتمل عليها الكتاب يظن أن هذا الحديث حديثان أو أكثر لاختلاف الابتداء ، وقد وقع في ذلك من حكى أن عدته بغير تكرار أربعة آلاف أو نحوها كابن الصلاح والشيخ محي الدين ومن بعدهما ، وليس الأمر كذلك بل عدته على التحرير ألفا حديث وخمسمائة حديث وثلاثة عشر حديثا كما بينت ذلك مفصلا في المقدمة . الثانية تقرر أن البخاري لا يعيد الحديث إلا لفائدة ، لكن تارة تكون في المتن ، وتارة في الإسناد ، وتارة فيهما . وحيث تكون في المتن خاصة لا يعيده بصورته بل يتصرف فيه ، فإن كثرت طرقة أو ورد لكل باب طريقا ، وإن قلت اختصر المتن أو الإسناد . وقد صنع ذلك في هذا الحديث ، فإنه أورده هنا عن عبد الله بن مسleme - وهو القعبي - مختصرا مقتصرا على مقصود الترجمة كما تقدمت الإشارة إليه من أن الكفر يطلق على بعض المعاصي ، ثم أورده في الصلاة في باب من صلى وقدامه نار بهذا الإسناد بعينه ، لكنه لما لم يغير اقتصر على مقصود الترجمة منه فقط ، ثم أورده في صلاة الكسوف بهذا الإسناد فاسقة تاما ، ثم أورده في بدء الخلق في ذكر الشمس والقمر عن شيخ غير القعبي مقتصرا على موضع الحاجة ، ثم أورده في عشرة النساء عن شيخ غيرهما عن مالك أيضا . وعلى هذه الطريقة يحمل جميع تصرفه ، فلا يوجد في كتابه حديث على صورة واحدة في موضعين فصاعدا إلا نادرا ، والله الموفق . وسيأتي الكلام على ما تضمنه حديث الباب من الفوائد حيث ذكره تاما إن شاء الله تعالى

٢٢ - باب العامي من أمر الجاهلية . ولا يكفر صاحبها بازديادها إلا بالشرك ، يقول النبي ﷺ « إِنَّكَ أَمْرُؤُ فَيْكَ جَاهِلِيَّةٌ » وقول الله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾

٣٠ - حديث سليمان بن حرب قال حدثنا شعبة عن واصل الأحطاب عن المروزي قال : لَقِيتُ أَبَا ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ عَلَيْهِ حُلَّةٌ وَعَلَى غَلَامِهِ حُلَّةٌ ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : إِنِّي سَأَلْتُ رَجُلًا فَعَبَّرَهُ بِأَمِّهِ ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ « يَا أَبَا ذَرٍّ ، أَعْبَرْتَهُ بِأَمِّهِ ؟ إِنَّكَ أَمْرُؤُ فَيْكَ جَاهِلِيَّةٌ . إِنْ خَوَّلْتُمْ خَوَّلَكُمْ ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ . فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ ، وَلْيُكَلِّبْهُ مِمَّا يَكَلِّبُ ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعْيَنُوهُمْ ،

[ الحديث ٣٠ - طرقة في : ٢٥٤٥ ، ٦٥٥٠ ]

باب ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا أَنْ يَنْبَغَهُمَا ﴾ فَسَأَلَهُمُ الْمُؤْمِنِينَ

٣١ - حديث عبد الرحمن بن المبارك حدثنا حماد بن زيد حدثنا أيوب ويونس عن الحسن بن الأحنف



ابن قيس قال : دَعِمْتُ لِأَنْصَرُ هَذَا الرَّجُلَ . فَلَقِيَنِي أَبُو بَكْرَةَ قَالَ : أَيْنَ تُرِيدُ ؟ قُلْتُ أَنْصُرُ هَذَا الرَّجُلَ . قَالَ : ارجع ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بَسِيْفَتَيْهِمَا فَأَلْقَا تِلْهُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ . قُتِلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا الْقَاتِلُ » ، فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ ؟ قَالَ : إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ »

[ الحديث ٣١ - طرقه في : ٦٨٧٥ ، ٧٠٨٣ ]

قوله ( باب ) هو منون . وقوله المعاصي مبتدأ ومن أمر الجاهلية خبره ، والجاهلية ما قبل الاسلام ، وقد يطلق في شخص معين أى في حال جاهليته . وقوله ( ولا يكفر ) بتشديد الفاء المفتوحة ، وفي رواية أبي الوقت بفتح أوله وإسكان الكاف ، وقوله ( إلا بالشرك ) أى إن كل معصية تؤخذ من ترك واجب أو فعل محرم فهي من أخلاق الجاهلية ، والشرك أكبر المعاصي ولهذا استثناء . وحصل الترجمة أنه لما قدم أن المعاصي يطلق عليها « الكفر » مجازاً على إرادة كفر النعمة لا كفر المجدد أراد أن يبين أنه كفر لا يخرج عن الملة خلافاً للخوارج الذين يكفرون بالذنوب ، ونص القرآن يرد عليهم وهو قوله تعالى ﴿ وَيَغْفِر مَادُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ . فصيّر مادنون الشرك تحت إمكان المغفرة ، والمراد بالشرك في هذه الآية الكفر ، لأن من جحد نبوة محمد ﷺ مثلاً كان كافراً ولو لم يجعل مع الله لها آخر ، والمغفرة منتفية عنه بلا خلاف . وقد يرد الشرك ويراد به ما هو أخص من الكفر كما في قوله تعالى ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ ﴾ قال ابن بطال : غرض البخاري الرد على من يكفر بالذنوب كالخوارج ، ويقول إن من مات على ذلك يخلد في النار ، والآية ترد عليهم لأن المراد بقوله ﴿ وَيَغْفِر مَادُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ من مات على كل ذنب سوى الشرك ، وقال الكرماني : في استدلاله بقول أبي ذر « غيرته بأمة » نظر لأن التعبير ليس كبيرة ، وهم لا يكفرون بالصغائر . قلت : استدلاله عليهم من الآية ظاهر ، ولذلك اقتصر عليه ابن بطال ، وأما قصة أبي ذر فأنما ذكرت ليستدل بها على أن من بقيت فيه خصلة من خصال الجاهلية سوى الشرك لا يخرج عن الإيمان بها ، سواء كانت من الصغائر أم الكبائر ، وهو واضح . واستدل المؤلف أيضاً على أن المؤمن إذا ارتكب معصية لا يكفر بأن الله تعالى أبقى عليه اسم المؤمن فقال ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ﴾ ثم قال ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ . واستدل أيضاً بقوله ﷺ « إذا التقى المسلمان بسيفيهما ، فسيهما مسلمين مع التواعد بالنار ، والمراد هنا إذا كانت المقاتلة بغير تأويل سائغ . واستدل أيضاً بقوله ﷺ لابي ذر « فيك جاهلية ، أى خصلة جاهلية ، مع أن منزلة أبي ذر من الإيمان في الذروة العالية ، وإنما وبخه بذلك - على عظيم منزلته عنده - تحذيراً له عن معاودة مثل ذلك ، لأنه وإن كان معذوراً بوجه من وجوه العذر ، لكن وقوع ذلك من مثله يستعظم أكثر ممن هو دونه ، وقد وضع بهذا وجه دخول الحديثين تحت الترجمة ، وهذا على مقتضى هذه الرواية رواية أبي ذر عن مشايخه ، لكن سقط حديث أبي بكر من رواية المستمل ، وأما رواية الأصيلي وغيره فأفرد فيها حديث أبي بكر بترجمة ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ وكل من الروایتين جمعا ونفرقا حسن . والطائفة القطعة من الشيء ، ويطلق على الواحد فما فوقه عند الجمهور . وأما اشتراط حضور أربعة في رجم الزاني مع قوله تعالى ﴿ وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ فالآية واردة في الجلد ولا اشتراط فيه ولا اشتراط في الرجم بدليل آخر . وأما اشتراط ثلاثة في صلاة الخوف مع قوله تعالى ﴿ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكُمْ ﴾ فذلك لقوله تعالى ﴿ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ ﴾ فذكره بلفظ

الجمع وأقله ثلاثة على الصحيح . قوله (حدثنا أيوب) هو السخيتاني ويونس هو ابن عبيد والحسن هو ابن أبي الحسن البصري ، والأخنف بن قيس مضمزم وقد رأى النبي ﷺ لكن قبل إسلامه ، وكان رئيس بني تميم في الإسلام ، وبه يضرب المثل في الحلم . وقوله : ذهبت لأنصر هذا الرجل ، يعني عليا ، كذا هو في مسلم من هذا الوجه ، وقد أشار إليه المؤلف في الفتن ولفظه : أريد نصرة ابن عم رسول الله ﷺ ، زاد الإسماعيلي في روايته يعني عليا . وأبو بكرة بأسكن الكاف هو الصحابي المشهور ، وكان الأخنف أراد أن يخرج بقومه إلى علي بن أبي طالب ليقا تل معه يوم الجمل فنهاه أبو بكرة فرجع ، وحمل أبو بكرة الحديث على عمومته في كل مسلمين التقيا بسيفيما حبا للبادية ، وإلا فالحق أنه محمول على ما إذا كان القتال منهما بغير تأويل سائغ كما قدمناه ، ويخص ذلك من عموم الحديث المتقدم بدليله الخاص في قتال أهل البنى ، وقد رجس الأخنف عن رأى أبي بكرة في ذلك وشهد مع علي باقي حروبه ، وسيأتى الكلام على حديث أبي بكرة في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . ورجال إسناده كلهم بصريون ، وفيه ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض وهم أيوب والحسن والأخنف . قوله (عن واصل) هو ابن حيان ، وللأصلي هو الأحب ، وللصنف في المتق حدثنا واصل الأحب . قوله (عن المروزي) وفي المتن : سمعت المروزي بن سويد ، وهو بمهمات ساكن العين . قوله (بالريضة) هو بفتح الراء والموحدة والمعجمة : موضع بالبادية ، بينه وبين المدينة ثلاث مراحل . قوله (وعليه حلة وعلى غلامه حلة) هكذا رواه أكثر أصحاب شعبة عنه ، لكن في رواية الإسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة : أتيت أبا ذر فإذا حلة ، عليه منها ثوب وعلى عبده منها ثوب ، وهذا يوافق ما في اللغة أن الحلة ثوبان من جنس واحد ، ويؤيده ما في رواية الأعمش عن المروزي عند المؤلف في الأدب بلفظ : رأيت عليه بردا وعلى غلامه بردا قلت : لو أخذت هذا فلبسته كانت حلة ، وفي رواية مسلم : دقلنا : يا أبا ذر ، لو جمعت بينهما كانت حلة ، ولأبي داود : فقال القوم : يا أبا ذر ، لو أخذت الذي على غلامك لجعلته مع الذي عليك لكانت حلة ، فهذا موافق لقول أهل اللغة ، لأنه ذكر أن الثوبين يصيران بالجمع بينهما حلة ، ولو كان كافي الأصل على كل واحد منهما حلة لكان إذا جمعهما يصير عليه حلتان ، ويمكن الجمع بين الروايتين بأنه كان عليه برد جيد تحته ثوب خلق من جنسه وعلى غلامه كذلك ، وكأنه قيل له : لو أخذت البرد الجيد فأضفته إلى البرد الجيد الذي عليك وأعطيت الغلام البرد الخلق بدله لكانت حلة جيدة ، قتلتهم بذلك الروايتان ، ويحمل قوله في حديث الأعمش : لكانت حلة ، أي كاملة الجودة ، فالتنكير فيه للتنظيم . والله أعلم . وقد نقل بعض أهل اللغة أن الحلة لا تكون إلا ثوبين جديدين يحلها من طيهما ، فأفاد أصل تسمية الحلة . وغلام أبي ذر المذكور لم يسم ، ويحتمل أن يكون أبا مرواح مولى أبي ذر ، وحديثه عنه في الصحيحين . وذكر مسلم في الكنى أن اسمه سعد . قوله (فسأته) أي عن السبب في إلباسه غلامه نظير لبسه ، لأنه على خلاف المؤلف ، فأجاب بحكاية القصة التي كانت سببا لذلك . قوله (سأبت) في رواية الإسماعيلي : سأمت ، وفي الأدب للتؤلّف : كان بيني وبين رجل كلام ، وزاد مسلم : من إخواني ، وقيل : إن الرجل المذكور هو بلال المؤذن مولى أبي بكر ، وروى ذلك الوليد بن مسلم منقطعا . ومعنى : سأبت ، وقع بيني وبينه سباب بالتخفيف ، وهو من السب بالتشديد وأصله القطع ، وقيل مأخوذ من السبة وهي حلقة الدبر ، سمى الفاحش من القول بالفاحش من الجسد ، فعل الأول المراد قطع المسبوب ، وعلى الثاني المراد كشف عورته لأن من شأن الساب إبداء عورة المسبوب . قوله (فصيرته بأمة) أي نسبته إلى العار ، زاد في الأدب : وكانت أمه أعجمية فقلت منها ، وفي رواية : قلت له يا ابن السوداء ، والأعجمي من لا يفصح باللسان العربي سواء .

كان عربيا أو هجميا ، والفناء في دعيته ، قبل هي تفسيرية كأنه بين أن التعبير هو السب ، والظاهر أنه وقع بينهما سبب وزاد عليه التعبير فتكون عاطفة ، ويدل عليه رواية مسلم قال : « أعيرته بأمة ؟ قلت : من سب الرجال سبوا أباه وأمه . قال : إنك امرؤ فيك جاهلية ، أي خصلة من خصال الجاهلية . ويظهر لي أن ذلك كان من أبي ذر قبل أن يعرف تحريمه ، فكانت تلك الخصلة من خصال الجاهلية باقية عنده ، فلماذا قال كما عند المؤلف في الأدب : قلت : على ساعتي هذه من كبر السن ؟ قال : نعم ، كأنه تعجب من خفاء ذلك عليه مع كبر سنه ، فينب له كون هذه الخصلة ممنوعة شرطا ، وكان بعد ذلك يساوى غلامه في اللبس وغيره أخذا بالأحوط ، وإن كان لفظ الحديث يقتضي اشتراط اللباس لا المساواة ، وسنذكر ما يتعلق ببقية ذلك في كتاب العتق حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى . وفي السياق دلالة على جواز تعدية « عيرته » بالباء ، وقد أنكره ابن قتيبة وتبعه بعضهم ، وأثبت آخرون أنها لغة . وقد جله في سبب لباس أبي ذر غلامه مثل لبسه أثر مرفوع أصرح من هذا وأخص ، أخرجه الطبراني من طريق أبي غالب عن أبي أمامة أن النبي ﷺ أعطى أبا ذر عبدا فقال : « أطعمه مما تأكل ، وألبسه مما تلبس ، وكان لأبي ذر ثوب فشق نصفين ، فأعطى الغلام نصفه ، قرأ النبي ﷺ فسأله فقال : قلت يا رسول الله : « أطعموم مما تأكلون ، وألبسوم مما تلبسون » قال : نعم

### ٢٣ - باب ظلم دون ظلم

٣٢ - حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبة . ح . قال وحدثني بشر قال حدثنا محمد عن شعبة عن سليمان عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : « لا تزك ( الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ) قال أصحاب رسول الله ﷺ : أينما لم يظلم ؟ فانزل الله ( إن الشرك لظلم عظيم )

[ الحديث ٣٢ - أطرافه في : ٣٣٦٠ ، ٣٤٢٨ ، ٣٤٢٩ ، ٤٢٦٩ ، ٤٧٧٦ ، ٦٩١٨ ، ٦٩٣٧ ]

قوله ( باب ظلم دون ظلم ) دون يحتمل أن تكون بمعنى غير ، أي أنواع الظلم متفاوتة . أو بمعنى الأدنى ، أي بعضها أخف من بعض ، وهو أظهر في مقصود المصنف . وهذه الجملة لفظ حديث رواه أحمد في كتاب الإيمان من حديث عطاء ، ورواه أيضا من طريق طاوس عن ابن عباس بمناه ، وهو في معنى قوله تعالى ( ومن لم يحكم بما أنزل الله ) الآية ، فاستعمله المؤلف ترجمة ، واستدل به بالحديث المرفوع . ووجه الدلالة منه أن الصحابة فهموا من قوله « بظلم » عموم أنواع المعاصي ، ولم ينكر عليهم النبي ﷺ ذلك ، وإنما بين لهم أن المراد أعظم أنواع الظلم وهو الشرك على ما سئوخصه ، فدل على أن للظلم مراتب متفاوتة . ومناسبة لإيراد هذا عقب ما تقدم من أن المعاصي غير الشرك لا ينسب صاحبها إلى الكفر المخرج عن الملة على هذا التقرير ظاهرة

قوله ( حدثنا أبو الوليد ) هو الطيالسي . قوله ( وحدثني بشر ) هو في الروايات المصححة يروا العطف ، وفي بعض النسخ قبلها صورة ح ، فإن كانت من أصل التصنيف فهي مهمة مأخوذة من التحويل على المختار . وإن كانت مزينة من بعض الرواة فيحتمل أن تكون مهمة كذلك أو مهمة مأخوذة من البخاري لأنها روى أي قال البخاري وحدثني بشر ، وهو ابن خالد العسكري وشيخه محمد هو ابن جعفر المعروف بشند ، وهو أثبت الناس في شعبة ، ولهذا أخرج المؤلف روايته مع كونه أخرج الحديث غالبا عن أبي الوليد ، واللفظ المساق هنا لفظ بشر ، وكذلك

أخرج النسائي عنه وتابعه ابن أبي حدى عن شعبة ، وهو عند المؤلف في تفسير الأنعام ، وأما لفظ أبي الوليد فساهه المؤلف في خمسة لقمان بلفظ «أينما لم يلبس لإيمانه بظلم » وزاد فيه أبو نعيم في مستخرجه من طريق سليمان بن حرب عن شعبة بعد قوله (إن الشرك لظلم عظيم) : فلطابت أنفسنا . واقتضت رواية شعبة هذه أن هذا السؤال سبب نزول الآية الأخرى التي في لقمان ، لكن رواه البخاري ومسلم من طريق أخرى عن الأعمش وهو سليمان المذكور في حديث الباب ، ففي رواية جرير عنه « فقالوا : أينما لم يلبس لإيمانه بظلم ؟ فقال : ليس بذلك ، ألا تسمعون إلى قول لقمان ، وفي رواية وكيع عنه « فقال ليس كما تظنون » وفي رواية عيسى بن يونس « إنما هو الشرك ، ألم تسمعون إلى ما قال لقمان » وظهر هذا أن الآية التي في لقمان كانت معلومة عندهم ولذلك نههم عليها ، ويحتمل أن يكون نزولها وقع في الحال قتلها عليهم ثم نههم قتلهم الروايتان . قال الخطابي : كان الشرك عند الصحابة أكبر من أن يلقب بالظلم ، فخلوا الظلم في الآية على ما عدها - يعنى من المعاصي - فسألوا عن ذلك ، فزلت هذه الآية . كذا قال ، وفيه نظر ، والذي يظهر لى أنهم خلوا الظلم على عومه ، الشرك فما دونه ، وهو الذى يقتضيه صنيع المؤلف . وإنما حمله على العموم لأن قوله (بظلم) منكرة في سياق النفي ، لكن عمومها هنا بحسب الظاهر . قال المحققون : إن دخول على النكرة في سياق النفي ما يؤكد العموم ويقويه نحو « من » ، في قوله ما جاءنى من رجل أفاد تنصيص العموم ، وإلا فالعموم مستفاد بحسب الظاهر كما فهمه الصحابة من هذه الآية ، وبين لم النبي ﷺ أن ظاهرها غير مراد ، بل هو من العام الذى أريد به الخاص ، فالمراد بالظلم أعل أنواعه وهو الشرك . فان قيل : من أين يلزم أن من لبس الإيمان بظلم لا يكون آمنا ولا مهتديا حتى شق عليهم ، والسياق إنما يقتضى أن من لم يوجد منه الظلم فهو آمن ومهتد ، فالذى دل على نفي ذلك عن وجد منه الظلم ؟ فالجواب أن ذلك مستفاد من المفهوم وهو مفهوم الصفة ، أو مستفاد من الاختصاص المستفاد من تقديم « لهم » على الأمن ، أى لهم الأمن لا لفريقهم ، كذا قال العشري في قوله تعالى (إياك نعبد) وقال في قوله تعالى (كلا إنها كلمة هو قائلها) تقديم « هو » على قائلها يفيد الاختصاص ، أى هو قائلها لا غيره ، فان قيل : لا يلزم من قوله (إن الشرك لظلم عظيم) أن غير الشرك لا يكون ظلما ، فالجواب أن التنوين في قوله لظلم للتعظيم ، وقد بين ذلك استدلال الشارح بالآية الثانية ، فالتقدير لم يلبسوا لإيمانهم بظلم عظيم أى بشرك ، إذ لا ظلم أعظم منه ، وقد ورد ذلك صريحا عند المؤلف في قصة إبراهيم الخليل عليه السلام من طريق حفص بن غياث عن الأعمش ولفظه « قلنا : يا رسول الله أينما لم يظلم نفسه ؟ قال : ليس كما تقولون ، لم يلبسوا لإيمانهم بظلم : بشرك . أولم تسمعون إلى قول لقمان ، فذكر الآية . واستنبط منه المازرى جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، ونازعه القاضي عياض فقال : ليس في هذه القصة تكليف عمل ، بل تكليف اعتقاد بتصديق الخبر ، واعتقاد التصديق لازم لأول ورودها فما هى الحاجة ؟ ويمكن أن يقال : المعتقدات أيضا تحتاج إلى البيان ، فلما أجل الظلم حتى تناول إطلاقه جميع المعاصي شق عليهم حتى ورد البيان فما اتفتت الحاجة . والحق أن في القصة تأخير البيان عن وقت الخطاب ، لأنهم حيث احتاجوا إليه لم يتأخروا . قوله (ولم يلبسوا) أى لم يخطئوا ، قول : لبست الأمر بالتخفيف ، ألبسه بالفتح في الماضى والكسر في المستقبل أى خطئته . وقول : لبست الثوب ألبسه بالكسر في الماضى والفتح في المستقبل . وقال محمد بن إسماعيل التيمي في شرحه : خلط الإيمان بالشرك لا يتصور فالمراد أنهم لم تحصل لهم الصفتان كفر متأخر عن إيمان متقدم . أى لم يرتدوا . ويحتمل أن يراد أنهم لم يجمعوا بينهما ظاهرا وباطنا ، أى لم يناقوا . وهذا أوجه ، ولهذا عقبه المصنف بآيات علامات المنافق ، وهذا من بديع ترتيبه . ثم في هذا الإسناد رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض وهم الأعمش عن شيخه إبراهيم بن يزيد

التعنى عن خاله علقمة بن قيس التعنى ، والثلاثة كوفيون فقهاء ، وعبد الله الصحابي هو ابن مسعود . وهذه الترجمة أحد ما قيل فيه إنه أصح الاسانيد . والأعشى موصوف بالتدليس ولكن في رواية حفص بن غياث التي تقدمت الإشارة إليها عند المؤلف عنه ، حدثنا إبراهيم ، ولم أر التصريح بذلك في جميع طرقه عند الشيخين وغيرهما إلا في هذا الطريق . وفي المتن من الفوائد : الحمل على العموم حتى يرد دليل الخصوص ، وأن النكرة في سياق النفي تميم ، وأن الخاص يقضى على العام والمبين على المجمل ، وأن اللفظ يحمل على خلاف ظاهره لمصلحة دفع التعارض ، وأن درجات الظلم متفاوت كما ترجم له ، وأن المعاصي لا تسمى شركا ، وأن من لم يشرك بالله شيئا فله الأمن وهو مهتد . فان قيل : فالمعاصي قد يذب فها هو الأمن والاهتداء الذي حصل له ؟ فالجواب أنه آمن من التخليد في النار مهتد الى طريق الجنة . والله أعلم

## ٢٤ - باب علامة المنافق

٢٣ - **حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ أَبُو الرَّبِيعِ** قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ أَبِي عَاصِمٍ أَبُو سَهِيلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ ، وَإِذَا اتَّبَعْتَنِ خَانَ »

[ الحديث ٣٣ - أطرافه في : ٢٦٨٢ ، ٢٧٤٩ ، ٦٠٩٥ ]

٣٤ - **حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ** قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ عَنْ تَمْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالصًا ، وَمَنْ كَانَ فِيهِ خَصَلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصَلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدْعَاهَا . إِذَا اتَّبَعْتَنِ خَانَ . وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ ، وَإِذَا عَاهَدَ غَلَبَ ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ »

تابعه شعبة عن الأعشى

[ الحديث ٣٤ - طرقه في : ٢٤٥٩ ، ٢٩٧٨ ]

**قوله** (باب علامات المنافق) لما قدم أن مراتب الكفر متفاوتة وكذلك الظلم أتبعه بأن النفاق كذلك ، وقال الشيخ محيي الدين : مراد البخاري بهذه الترجمة أن المعاصي تنقص الإيمان ، كما أن الطاعة تزيده . وقال الكرماني : مناسبة هذا الباب لكتاب الإيمان أن النفاق علامة عدم الإيمان ، أو ليعلم منه أن بعض النفاق كفر دون بعض ، والنفاق لغة مخالفة الباطن للظاهر ، فان كان في اعتقاد الإيمان فهو نفاق الكفر ، وإلا فهو نفاق العمل ، ويدخل فيه الفعل والترك وتفاوت مراتبه . **قوله** (حدثنا سليمان أبو الربيع) هو الزهراني ، بصري نزل بغداد ، ومن شيوخه فضاء مدنيون ، ونافع بن مالك هو عم مالك بن أنس الإمام . **قوله** (آية المنافق ثلاث) الآية العلامة ، وإفراد الآية إما على إرادة الجنس ، أو أن العلامة إنما تحصل باجتماع الثلاث ، والأول أليق بصنيع المؤلف ، ولهذا ترجم بالجمع وعقب بالمتن الشاهد لذلك . وقد رواه أبو عروانة في صحيحه بلفظ « علامات المنافق » ، فان قيل ظاهره الحصر في الثلاث فكيف جاء في الحديث الآخر بلفظ « أربع من كن فيه .. الحديث » ؟ أجاب القرطبي باحتمال أنه استجد له ﷺ من العلم بمصالحهم ما لم يكن عنده . وأقول : ليس بين الحديثين تعارض ، لأنه لا يلزم من عد الخصلة

المنعومة الدالة على كمال النفاق كونها علامة على النفاق ، لاحتمال أن تكون العلامات دالات على أصل النفاق ،  
والخصلة الزائدة اذا أضيفت الى ذلك كل بها خلوص النفاق . على أن في رواية مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن  
عن أبيه عن أبي هريرة ما يدل على إرادة عدم الحصر ، فان لفظه « من علامة المنافق ثلاث ، وكذا أخرجه الطبراني  
في الأوسط من حديث أبي سعيد الخدري ، واذا حل اللفظ الأول على هذا لم يرد السؤال ، فيكون قد أخبر ببعض  
العلامات في وقت ، وبعضها في وقت آخر . وقال القرطبي أيضا والنووي : حصل من مجموع الروايتين خمس خصال ،  
لأنهما تواردتا على الكذب في الحديث والحياة في الأمانة ، وزاد الأول الخلف في الوعد والثاني الغدر في المعاهدة  
والفجور في الخصومة . قلت : وفي رواية مسلم الثاني بدل الغدر في المعاهدة الخلف في الوعد كما في الأول ، فكان  
بعض الرواة تصرف في لفظه لأن معناها قد يتحد ، وعلى هذا فالزيد خصلة واحدة وهي الفجور في الخصومة ،  
والفجور الميل عن الحق والاحتياط في رده ، وهذا قد يندرج في الخصلة الأولى وهي الكذب في الحديث . ووجه  
الاقتصار على هذه العلامات الثلاث أنها منبهة على ما عداها ، إذ أصل الديانة منحصر في ثلاث : القول ، والفعل ، والنية .  
ففيه على فساد القول بالكذب ، وعلى فساد الفعل بالخيانة ، وعلى فساد النية بالخلف . لان خلف الوعد لا يقدح  
إلا إذا كان العزم عليه مقارنا للوعد ، أما لو كان عازما ثم عرض له مانع أو بدله رأى فهذا لم توجد منه صورة  
النفاق ، قاله الغزالي في الإحياء . وفي الطبراني في حديث طويل ما يشهد له ، ففيه من حديث سليمان د إذا وعد وهو  
يحسب نفسه أنه يخلف ، وكذا قال في باقي الخصال ، وإسناده لا بأس به ليس فهم من أجمع على تركه ، وهو عند أبي  
داود والترمذي من حديث زيد بن أرقم مختصر بلفظ « اذا وعد الرجل أخاه ومن نيته أن ينقض فلامن عليه . »  
**قوله ( اذا وعد )** قال صاحب المحكم : يقال وعده خيرا ، ووعدته شرا . فاذا أسقطوا الفعل قالوا في الخير :  
وعده ، وفي الشر : أوعده . وحكى ابن الأعرابي في نوادره : أوعده خيرا بالهمزة . فالمراد بالوعد في الحديث  
الوعد بالخير ، وأما الشر فيستحب إخلافه . وقد يجب ما لم يترتب على ترك إنفاذه مفسدة . وأما الكذب في  
الحديث لحكى ابن التين عن مالك أنه سئل عن جرب عليه كذب فقال : أى نوع من الكذب ؟ لعله حدث عن  
عيش له سلف قبل أن يفقه ، فهذا لا يضر ، وإنما يضر من حدث عن الأشياء بخلاف ما هي عليه فأصدا الكذب .  
انتهى . وقال النووي : هذا الحديث عده جماعة من العلماء مشكلا من حيث ان هذه الخصال قد توجد في المسلم  
المجمع على عدم الحكم بكفره . قال : وليس فيه إشكال ، بل معناه صحيح والذي قاله المحققون : إن معناه أن هذه  
خصال نفاق ، وصاحبها شبيه بالمنافقين في هذه الخصال ومتخلق بأخلاقهم . قلت : وحصل هذا الجواب المحل في  
التسمية على الجواز ، أى صاحب هذه الخصال كالمنافق ، وهو بناء على أن المراد بالتمسك نفاق الكفر . وقد قيل في  
الجواب عنه : إن المراد بالتمسك نفاق العمل كما قدمناه . وهذا ارتضاء القرطبي واستدل له بقول عمر الحذيفة : هل  
تعلم في شيئا من النفاق ؟ فانه لم يرد بذلك نفاق الكفر ، وإنما أراد نفاق العمل ، ويؤيده وصفه بالخالص في  
الحديث الثاني بقوله « كان منافقا خالصا » . وقيل : المراد باطلاق النفاق الانذار والتحذير عن ارتكاب هذه الخصال  
ولن الظاهر غير مراد ، وهذا ارتضاء الخطابي . وذكر أيضا أنه يحتمل أن المتصف بذلك هو من اعتاد ذلك وصار  
له ديدنا . قال : ويدل عليه التعبير بأذا ، فانها تدل على تكرار الفعل . كذا قال . والأولى ما قاله الكرماني : إن  
حذف المفعول من « حدث » يدل على العموم ، أى إذا حدث في كل شيء كذب فيه . أو يصير قاصرا ، أى إذا

وجد ماهية التحديث كذب . وقيل هو محمول على من غلبت عليه هذه الخصال وتهاون بها واستخف بأمرها ، فإن من كل كذلك كان قاسد الاعتقاد غالبا . وهذه الأجوبة كلها مبنية على أن اللام في المناق الجلس ، ومنهم من ادعى أنها للهد فقال : إنه ورد في حق شخص معين أو في حق المناققين في عهد النبي ﷺ ، وتمسك هؤلاء بأحاديث ضعيفة جاءت في ذلك لو ثبت شيء منها لتعين المصير اليه . وأحسن الأجوبة ما ارتضاه القرطبي . والله أعلم . قوله ( تابعه شعبة ) وصل المؤلف هذه المتابعة في كتاب المظالم ، ورواية قبيصة عن سفيان - وهو الثوري - ضمها يحيى بن معين ، وقال الشيخ محي الدين : إنما أوردها البخاري على طريق المتابعة لا الأصالة . وتعقبه الكرماني بأنها مخالفة في اللفظ والمعنى من عدة جهات ، فكيف تكون متباعدة ؟ وجوابه أن المراد بالمتابعة هنا كون الحديث مخرجا في صحيح مسلم وغيره من طرق أخرى عن الثوري ، وعند المؤلف من طرق أخرى عن الأعمش ، منها رواية شعبة المشار إليها ، وهذا هو السر في ذكرها هنا . وكأنه فهم أن المراد بالمتابعة حديث أبي هريرة المذكور في الباب ، وليس كذلك إذ لو أراد له شاهد . وأما دعواه أن بينهما مخالفة في المعنى فليس بمسلم ، لما قرئناه آنفا . وغايته أن يكون في أحدهما زيادة وهي مقبولة لأنها من ثقة متقن . والله أعلم

( فائدة ) : رجال الاسناد الثاني كلهم كوفيون ، إلا الصحابي وقد دخل الكوفة أيضا . والله أعلم

## ٢٥ - باب قيام ليلة القدر من الإيمان

٣٥ - حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب قال حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « مَنْ يَتِمَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَحَسَبًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ »

[ الحديث ٣٥ - أطرافه ٣٧ ، ٣٨ ، ١٩٠ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٤ ]

قوله ( باب قيام ليلة القدر من الإيمان ) لما بين علامات النفاق وقبحها رجع إلى ذكر علامات الإيمان وحسنها ، لأن الكلام على متعلقات الإيمان هو المقصود بالأصالة ، وإنما يذكر متعلقات غيره استطرادا . ثم رجع فذكر أن قيام ليلة القدر وقيام رمضان وصيام رمضان من الإيمان ، وأورد الثلاثة من حديث أبي هريرة متحدثات الباعث والجزاء ، وعبر في ليلة القدر بالمضارع في الشرط وبالماضي في جوابه ، بخلاف الآخرين قبل الماضي فيهما ، وأبدى الكرماني لذلك نكتة لطيفة قال : لأن قيام رمضان محقق الوقوع وكذا صيامه ، بخلاف قيام ليلة القدر فإنه غير متيقن ، فلذا ذكره بلفظ المستقبل ، انتهى كلامه . وفيه شيء ستأتى الإشارة اليه . وقال غيره : استعمل لفظ الماضي في الجزاء إشارة إلى تحقق وقوعه ، فهو نظير ( أتى أمر الله ) وفي استعمال الشرط مضارعا والجواب ماضيا نزاع بين النحاة ، فمنه الأكثر . وأجازه آخرون لكن بقلة استدلووا بقوله تعالى ( إن نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلت ) لأن قوله ( فظلت ، بلفظ الماضي ، وهو تابع للجواب وتابع الجواب جواب . واستدلووا أيضا بهذا الحديث ، وعندى الاستدلال به نظر ، لأنني أظنه من تصرف الرواة ، لأن الروايات فيه مشهورة عن أبي هريرة بلفظ المضارع في الشرط والجزاء ، وقد رواه النسائي عن محمد بن علي بن ميمون عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه فلم يغير بين الشرط والجزاء بل قال « من يتم ليلة القدر يغفر له » ، ورواه أبو نعيم في المستخرج عن سليمان وهو الطبراني عن أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة عن أبي اليمان ولفظه زائد على الروایتين فقال « لا يقوم أحدكم ليلة القدر

فيوافقها إيماناً واحتساباً إلا غفر الله له ما تقدم من ذنبه ، ، وقوله في هذه الرواية دفيوافقها ، زيادة بيان ، وإلا فالجزاء مرتب على قيام ليلة القدر ، ولا يصنق قيام ليلة القدر إلا على من وافقها ، والمصر المستفاد من الثني والإثبات مستفاد من الشرط والجزاء ، فوضح أن ذلك من تصرف الرواة بالمعنى ، لأن عرج الحديث واحد ، وسيأتى الكلام على ليلة القدر وعلى صيام رمضان وقيامه إن شاء الله تعالى في كتاب الصيام

## ٢٦ - باب الجهاد من الإيمان

٣٦ - **حدثنا** حريز بن حصص قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا عماره قال حدثنا أبو زرعة بن عمرو بن جرير قال سمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ قال « انتدب الله لمن خرج في سبيله - لا يخرج له إلا إيماناً في تصديق برسلي - أن أرجعه بما نال من أجر أو غنيمه ، أو أدخله الجنة . ولولا أن أشق على أمتي ما قدمت خلف نسيه ، ولوددت أني أقتل في سبيل الله ثم أخيا . ثم أقتل ثم أخيا . ثم أقتل »

[ الحديث ٣٦ - أطراة في : ٢٧٨٧ ، ٢٧٩٧ ، ٢٩٧٧ ، ٣١٢٣ ، ٣٢٢٦ ، ٣٢٢٧ ، ٣٢٢٧ ، ٣٢٢٧ ، ٣٢٢٧ ]

## ٢٧ - باب تطوع قيام رمضان من الإيمان

٣٧ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه »

## ٢٨ - باب صوم رمضان احتساباً من الإيمان

٣٨ - **حدثنا** ابن سلام قال أخبرنا محمد بن فضيل قال حدثنا يحيى بن سعيد عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه »

قوله ( باب الجهاد من الإيمان ) أورد هذا الباب بين قيام ليلة القدر وبين قيام رمضان وصيامه ، فأما مناسبة لإيراده معها في الجملة فواضح لا اشتراكها في كونها من خصال الإيمان ، وأما لإيراده بين هذين البابين مع أن تعلق أحدهما بالآخر ظاهر فلنكتة لم أر من تعرض لها ، بل قال الكرماني : صنعه هذا دال على أن النظر مقطوع عن غير هذه المناسبة ، يعني اشتراكها في كونها من خصال الإيمان . وأقول : بل قيام ليلة القدر وإن كان ظاهره للمناسبة لقيام رمضان لكن الحديث الذي أوردته في باب الجهاد مناسبة بالتماس ليلة القدر حسنة جداً لأن التماس ليلة القدر يستدعي محافظة زائدة ومجاهدة تامة ، ومع ذلك فقد يوافقها أولاً ، وكذلك المجاهد يلتبس الشهادة ويقصد إعلاء كلمة الله وقد يحصل له ذلك أولاً ، فتناسي في أن في كل منهما مجاهدة ، وفي أن كلا منهما قد يحصل المقصود الأصلي لصاحبه أو لا . فالقيام لالتماس ليلة القدر ما جبر ، فإن وافقها كان أعظم أجراً . والمجاهد لالتماس الشهادة ما جبر ، فإن وافقها كان أعظم أجراً . ويشير إلى ذلك تمنييه ﷺ الشهادة بقوله « ولوددت أني أقتل في سبيل الله » فذكر المؤلف فضل الجهاد لذلك استطراداً ، ثم عاد إلى ذكر قيام رمضان ، وهو بالنسبة لقيام ليلة القدر عام بعد خاص ، ثم ذكر بعده باب الصيام لأن الصيام من التروك فأحره عن القيام لأنه من الأفعال ، ولأن الليل قبل النهار ، ولعله أشار إلى أن القيام مشروع



في أول ليلة من الشهر خلافا لبعضهم . قوله (حدثنا حرمي) هو اسم بلفظ النسبة ، وهو بصرى يكنى أبا عل ، قال حدثنا عبد الواحد هو ابن زياد البصري البدي ويقال له الثقي ، وهو ثقة متقن . قال ابن القطان : لم يعتل عليه بقادح . وفي طبقة عبد الواحد بن زيد بصرى أيضا لكنه ضعيف ولم يخرج عنه في الصحيحين شيء . قوله (حدثنا عمارة) هو ابن القعقاع بن شبرمة الضبي . قوله (انتدب الله) هو بالتون أى سارع بثوابه وحسن جزائه ، وقيل بمعنى أجاب إلى المراد ، ففي الصحاح ندبت فلانا لكذا فانتدب أى أجاب إليه ، وقيل معناه تكفل بالمطلوب ، ويدل عليه رواية المؤلف في أواخر الجهاد لهذا الحديث من طريق الأعرج عن أبي هريرة بلفظ : تكفل الله ، وله في أوائل الجهاد من طريق سعيد بن المسيب عنه بلفظ : توكل الله ، وسيأتي الكلام عليها وعلى رواية مسلم هناك إن شاء الله تعالى . ووقع في رواية الأصيل هنا : انتدب ، بيا تحتانية مهموزة بدل النون من المأذبة ، وهو تصحيف ، وقد وجهوه بتكلف ، لكن لإطباق الرواية على خلافه مع اتحاد المخرج كاف في تخطئته . قوله (لا يخرجنا إلا لإيمان بي) كذا هو بالرفع على أنه فاعل يخرج والاستثناء مفرغ ، وفي رواية مسلم والإسماعيلي : إلا لإيماننا ، بالنصب ، قال النووي : هو مفعول له ، وتقديره لا يخرجنا المخرج إلا للإيمان والتصديق . قوله (وتصديق برسلي) ذكره الكرماني بلفظ : أو تصديق ، ثم استشكله وتكلف الجواب عنه ، والصواب أسهل من ذلك ، لأنه لم يثبت في شيء من الروايات بلفظ : أو ، وقوله : بي ، فيه عدول من ضمير الغيبة إلى ضمير المتكلم ، فهو التثاق . وقال ابن مالك : كان اللائق في الظاهر هنا إيمان به ، ولكنه على تقدير اسم فاعل من القول منصوب على الحال ، أى انتدب الله لمن خرج في سبيله قائلا لا يخرجنا إلا لإيمان بي ، ولا يخرجنا مفعول القول لأن صاحب الحال على هذا التقدير هو الله . وتعبه شهاب الدين بن المرحل بأن حذف الحال لا يجوز ، وأن التعبير باللائق هنا غير لائق ، فالأولى أنه من باب الالتفات ، وهو متجه ، وسيأتي في أثناء فرض الحسن من طريق الأعرج بلفظ : لا يخرجنا إلا الجهاد في سبيله وتصديق كلماته . ( تنبيه ) جاء هذا الحديث من طريق أبي زرعة هذه مشتملا على أمور ثلاثة ، وقد اختصر المؤلف من سياقه أكثر الأمر الثاني : وساقه الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق عبد الواحد بن زياد المذكور بتمامه ، وكذا هو عند مسلم في هذا الحديث من وجه آخر عن عمارة بن القعقاع ، وجاء الحديث مفرقا من رواية الأعرج وغيره عن أبي هريرة كما سيأتي عند المؤلف في كتاب الجهاد ، وهناك يأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى . وقد تقدمت الإشارة إلى أن الكلام على قيام رمضان وباب صيام رمضان يأتي في كتاب الصيام

## ٢٩ - باب الدين يُسر ، وقول النبي ﷺ « أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة »

٣٩ - حدثنا عبد السلام بن مطهر قال حدثنا عمر بن علي عن معمر بن محمد الغفاري عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « إن الدين يُسر ، وإن بُشِدَ الدين أخذ بالأغلب ، فسددوا وقاربوا ، وأنبرأوا ، وأسعينوا بالغدوة والروحة وشئ من الدلجة »

[ الحديث ٣٩ - أطرافه في : ٥٦٧٣ ، ٦٤٦٣ ، ٧٢٣٥ ]

قوله (باب الدين يسر) ، أى دين الإسلام ذو يسر ، أو سعى الدين يسرا بمبالغة بالنسبة إلى الأديان قبله ، لأن الله رفع عن هذه الأمة الإصر الذي كان على من قبلهم . ومن أوضح الأمثلة له أن توبتهم كانت بقتل أنفسهم ، وتوبة هذه الأمة بالإقلاع والعزم والندم . قوله (أحب الدين) أى خصال الدين ، لأن خصال الدين كلها محبوبة ،

لكن ما كان منها سمحا - أى سهلا - فهو أحب الى الله . ويدل عليه ما أخرجه أحمد بسند صحيح من حديث أعرابي لم يسمه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول «خير دينكم أيسره» . أو الدين جنس ، أى أحب الأديان الى الله الخفيفة . والمراد بالأديان الشرائع الماضية قبل أن تبدل وتسخ . والخفيفة ملة إبراهيم ، والخفيف في اللغة من كان على ملة إبراهيم ، وحسب إبراهيم خفيفا لميله عن الباطل الى الحق لأن أصل الخنف الميل ، والسحة السهولة ، أى أنها مبنية على السهولة ، لقوله تعالى ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة إبراهيم ﴾ وهذا الحديث المعلق لم يسنده المؤلف في هذا الكتاب ، لأنه ليس على شرطه . نعم وصله في كتاب الأدب المفرد ، وكذا وصله أحمد بن حنبل وغيره من طريق محمد بن إسحق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس وإسناده حسن ، استعمله المؤلف في الترجمة لكونه متقاصرا عن شرطه ، وقواه بما دل على معناه لتناسب السهولة واليسر . قوله (حدثنا عبد السلام بن مطهر) أى ابن حسام البصري ، وكنته أبو ظفر بالمجعة والفاء المفتوحين . قوله (حدثنا عمر بن علي) هو المقدمي بضم الميم وقح القاف والدال المشددة ، وهو بصرى ثقة ، لكنّه مدلس شديد التبدليس ، وصفه بذلك ابن سعد وغيره . وهذا الحديث من أفراد البخاري عن مسلم ، وصححه - وإن كان من رواية مدلس بالضعف - لتصريحه فيه بالسماع من طريق أخرى ، فقد رواه ابن حبان في صحيحه من طريق أحمد بن المقدم أحد شيوخ البخاري عن عمر بن علي المذكور قال «سمعت معمر بن محمد ، فذكره ، وهو من أفراد معمر بن محمد ، وهو مدني ثقة قليل الحديث ، لكن تابعه على شقه الثاني ابن أبي ذئب عن سعيد أخرجه المصنف في كتاب الرقاق بمعناه ولفظه «سندوا وقروا» ، وزاد في آخره «والقصد القصد تبلغوا» ولم يذكره شقه الأول ، وقد أشرنا الى بعض شواهد ومنها حديث عروة الفقيمي بضم الفاء وقح القاف عن النبي ﷺ قال «إن دين الله يسر» ، ومنها حديث بريدة قال قال رسول الله ﷺ «عليكم هديا قاصدا» ، فانه من يشاد هذا الدين يغلبه ، رواها أحمد وإسناد كل منهما حسن . قوله (ولن يشاد الدين إلا غلبة) هكذا في روايتنا باضمار الفاعل ، وثبت في رواية ابن السكن وفي بعض الروايات عن الأصملي بلفظ «ولن يشاد الدين أحد إلا غلبة» ، وكذا هو في طرق هذا الحديث عند الإسماعيلي وأبي نعيم وابن حبان وغيرهم ، والدين منصوب على المفعولية وكذا في روايتنا أيضا ، وأضمر الفاعل للعلم به ، وحكى صاحب المطالع أن أكثر الروايات رفع الدين على أن يشاد مبنى لما لم يسم فاعله ، وعارضه النووي بأن أكثر الروايات بالنصب ، ويجمع بين كلاميهما بأنه بالنسبة الى روايات المغاربة والمشاركة ، ويؤيد النصب لفظ حديث بريدة عند أحمد ، انه من شاد هذا الدين يغلبه ، ذكره في حديث آخر يصلح أن يكون هو سبب حديث الباب . والمشادة بالتشديد المغالبة ، يقال شاده يشاده مشادة إذا قواه ، والمعنى لا يتعمق أحد في الأعمال الدينية ويترك الرفق إلا عجز وانقطع فيغلب . قال ابن المنير : في هذا الحديث علم من أعلام النبوة ، فقد رأينا ورأى الناس قبلنا أن كل متقطع في الدين ينقطع ، وليس المراد منع طلب الأكل في العبادة فانه من الأمور المحمودة ، بل منع الإفراط المؤدى الى الملل ، أو المبالغة في التطوع المنفصى الى ترك الأفضل ، أو إخراج الفرض عن وقته كمن بات يصلي الليل كله ويغالب النوم الى أن غلبته عيناه في آخر الليل فنام عن صلاة الصبح في الجماعة ، أو الى أن خرج الوقت المختار ، أو الى أن طلعت الشمس فخرج وقت الفريضة ، وفي حديث مجاهد بن الأدرع عند أحمد «إنكم لن تالوا هذا الأمر بالمغالبة» ، وخير دينكم اليسر . وقد يستفاد من هذا الإشارة الى الأخذ بالرخصة الشرعية ، فإن الأخذ بالعزيمة في موضع الرخصة تنقطع ، كمن

يترك التيمم عند العجز عن استعمال الماء فيفنى به استعماله الى حصول الضرر . قوله ( فسدوا ) أى الزموا السداد وهو الصواب من غير إفراط ولا تفريط ، قال أهل اللغة : السداد التوسط فى العمل . قوله ( وقادروا ) أى إن لم تستطيعوا الأخذ بالأكل فاعملوا بما يقرب منه . قوله ( وأبشروا ) أى بالثواب على العمل بالناسم وإن قل ، والمراد تبشير من عجز عن العمل بالأكل بأن العجز إذا لم يكن من صنيعه لا يستلزم نقص أجره ، وأيهم المبشر به تعظيما له وتقديرا . قوله ( واستعينوا بالغدوة ) أى استعينوا على مداومة العبادة بايقاعها فى الأوقات المنشطة . والغدوة بالفتح سير أول النهار ، وقال الجوهري : ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس . والروحة بالفتح السير بعد الزوال . والدلجة بضم أوله وقتحه وإسكان اللام سير آخر الليل ، وقيل سير الليل كله ، ولهذا عبر فيه بالتبويض ، ولأن عمل الليل أشق من عمل النهار . وهذه الأوقات أطيب أوقات المسافر ، وكأنه عليه السلام خاطب مسافرا الى مقصد قنبره على أوقات نشاطه ، لأن المسافر إذا سافر الليل والنهار جميعا عجز واقطع ، وإذا تحرى السير فى هذه الأوقات المنشطة أمكنته المداومة من غير مشقة . وحسن هذه الاستعارة أن الدنيا فى الحقيقة دار قلة الى الآخرة ، وأن هذه الأوقات مخصوصها أرواح ما يكون فيها البدن للعبادة . وقوله فى رواية ابن أبي ذئب « القصد القصص » بالنسب فيهما على الإغراء ، والقصد الأخذ بالأمر الأوسط . ومناسبة إيراد المصنف لهذا الحديث عقب الأحاديث التى قبله ظاهرة من حيث أنها تضمنت الترغيب فى القيام والصيام والجهد ، فأراد أن يبين أن الأولى للعامل بذلك أن لا يجهد نفسه بحيث يعجز وينقطع ، بل يعمل بتلطف وتدرج ليديم عمله ولا ينقطع . ثم عاد الى سياق الأحاديث الدالة على أن الأعمال الصالحة معدودة من الإيمان فقال : باب الصلاة من الإيمان

٣٠ - باب الصلاة من الإيمان ، وقول الله تعالى ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾ يعنى صلاتكم عند البيت

٤٠ - حَرَّشَ عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ قَالَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَوَّلَ مَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ نَزَلَ عَلَى أَجْدَادِهِ - أَوْ قَالَ أَخْوَالِهِ - مِنْ الْأَنْصَارِ - وَأَنَّهُ صَلَّى قَبْلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سَنَةً عَشَرَ شَهْرًا ، أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا ، وَكَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ قَبْلَتُهُ قَبْلَ الْبَيْتِ ، وَأَنَّهُ صَلَّى أَوَّلَ صَلَاةٍ صَلَّاهَا صَلَاةُ الْعَصْرِ ، وَصَلَّى مَعَهُ قَوْمٌ ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِنْ صُلَى مَعَهُ فَرَفَعَ عَلَى أَهْلِ مَسْجِدِهِمْ وَهُمْ رَاكِعُونَ فَقَالَ : ائْتَمِدُوا بِاللَّهِ فَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ مَسْجِدِهِمْ ، فَدَارُوا - كَأَنَّهُمْ - قَبْلَ الْبَيْتِ . وَكَانَتِ الْيَهُودُ قَدْ أَعْجَبَهُمْ إِذْ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ ، وَأَهْلُ السِّكَنَاتِ ، فَلَمَّا وَلَّى وَجْهَهُ قَبْلَ الْبَيْتِ ائْتَمَرُوا ذَلِكَ

قال زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ فِي حَدِيثِهِ هَذَا أَنَّهُ مَاتَ عَلَى الْقِبْلَةِ قَبْلَ أَنْ يُحَوَّلَ رِجَالٌ وَقُتِلُوا ، فَلَمْ تَنْدِرْ مَا قَوْلُهُ فِيهِمْ ، فَانْزَلِ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾

[ الحديث ٤٠ - أخرجه فى : ٣٩٩ ، ٤١٨٦ ، ٤٤٩٢ ، ٧٢٥٢ ]

قوله ( باب ) هو مرفوع بتون وبغير تنوين ، والصلاة مرفوع ، وعلى التنوين فقله « وقول الله ، مرفوع عطفًا على الصلاة ، وعلى عدمه مجرور مضاف . قوله ( يعنى صلاتكم ) وقع التصبص على هذا التفسير من الوجه

الذي أخرج منه المصنف حديث الباب ، فروى الطيالسي والنسائي من طريق شريك وغيره عن أبي إسحق عن البراء في الحديث المذكور ، فأُتزل الله ( وما كان الله ليضع إيمانكم ) صلاتكم إلى بيت المقدس ، وعلى هذا قول المصنف « عند البيت » ، مشكل ، مع أنه ثابت عنه في جميع الروايات ، ولا اختصاص لذلك بكونه عند البيت . وقد قيل إن فيه تصحيحا والصواب يعني صلاتكم لغير البيت . وعندي أنه لا تصحيف فيه بل هو صواب ، ومقاصد البخاري في هذه الأمور دقيقة ، ويبان ذلك أن العلماء اختلفوا في الجهة التي كان النبي ﷺ يتوجه إليها للصلاة وهو بمكة ، فقال ابن عباس وغيره : كان يصل إلى بيت المقدس ، لكنه لا يستدير الكعبة بل يجعلها بينه وبين بيت المقدس . وأطلق آخرون أنه كان يصل إلى بيت المقدس ، وقال آخرون : كان يصل إلى الكعبة ، فلما تحول إلى المدينة استقبل بيت المقدس ، وهذا ضعيف ويلزم منه دعوى النسخ مرتين ، والاول أصح لأنه يجمع بين القولين ، وقد صححه الحاكم وغيره من حديث ابن عباس . وكان البخاري أراد الإشارة إلى الجزم بالأصح من أن الصلاة لما كانت عند البيت كانت إلى بيت المقدس واقتصصر على ذلك اكتفاء بالاولوية ، لأن صلاتهم إلى غير جهة البيت وهم عند البيت إذا كانت لا تضع فأحرى أن لا تضع إذا بعدوا عنه ، فتقدير الكلام : يعني صلاتكم التي صليتموها عند البيت إلى بيت المقدس . قوله ( حدثنا عمرو بن خالد ) هو بفتح العين وسكون الميم ، وهو أبو الحسن الحراني نزيل مصر أحد الثقات الأثبات . ووقع في رواية القاسبي عن عبدوس كلاهما عن أبي زيد المروزي ، وفي رواية أبي ذر عن الكشمي « عمر بن خالد » بضم العين وفتح الميم ، وهو تصحيف به عليه من القدماء أبو علي الفسائي ، وليس في شيوخ البخاري من اسمه عمر بن خالد ولا في جميع رجاله بل ولا في أحد من رجال الكتب الستة . قوله ( حدثنا زهير ) هو ابن معاوية أبو خيشمة الجعفي الكوفي نزيل الجزيرة ، وبها سمع منه عمرو بن خالد . قوله ( حدثنا أبو إسحق ) هو السيمى وسماح زهير منه . فيما قال أحمد - بعد أن بدأ بغيره ، لكن تابعه عليه عند المصنف إسرائيل ابن يونس حفيده وغيره . قوله ( عن البراء ) هو ابن عازب الأنصاري ، صحابي ابن صحابي . وللصنف في التفسير من طريق الثوري عن أبي إسحق « سمعت البراء » ، فأمن ما يخشى من تدليس أبي إسحق . قوله ( أول ) بالنصب أي في أول زمن قدومه ، وما مصدرية . قوله ( أو قال أخواله ) الشك من أبي إسحق ، وفي إطلاق أجداده أو أخواله مجاز ، لأن الأنصار أقاربه من جهة الأمومة ، لأن أم جده عبد المطلب بن هاشم منهم ، وهي سلى بنت عمرو أحد بني عدى بن النجار . وإنما نزل النبي ﷺ بالمدينة على إخوانهم بنى مالك بن النجار ، ففيه على هذا مجاز ثان . قوله ( قبل بيت المقدس ) بكسر القاف وفتح الموحدة ، أي إلى جهة بيت المقدس . قوله ( ستة عشر شهرا أو سبعة عشر ) كذا وقع الشك في رواية زهير هذه هنا ، وفي الصلاة أيضا عن أبي نعم عنه . وكذا في رواية الثوري عنه ، وفي رواية إسرائيل عند المصنف وعند الترمذي أيضا . ورواه أبو عوادة في صحيحه عن عمار بن رجا وغيره عن أبي نعم فقال « ستة عشر » ، من غير شك ، وكذا المسلم من رواية أبي الأحوص ، وللنسائي من رواية زكريا بن أبي زائدة وشريك ، ولأبي عوادة أيضا من رواية عمار بن رزيق - بتقديم الزاء - مصفرا - كلهم عن أبي إسحق ، وكذا لأحمد بسند صحيح عن ابن عباس . وللبزار والطبراني من حديث عمرو بن عوف « سبعة عشر » ، وكذا للطبراني عن ابن عباس . والجمع بين الروايتين سهل بأن يكون من جزم بستة عشر لفق من شهر القدوم وشهر التحويل شهرا وألغى الزائد ، ومن جزم بسبعة عشر عدما معا ، ومن شك تردد في ذلك . وذلك أن القدوم كان في شهر ربيع الأول بلا

خلاف، وكان التحويل في نصف شهر رجب من السنة الثانية على الصحيح، وبه جزم الجمهور، ورواه الحاكم بسند صحيح عن ابن عباس. وقال ابن حبان: سبعة عشر شهرا وثلاثة أيام، وهو مبنى على أن القدوم كان في ثاني عشر شهر ربيع الأول. وشذت أقوال أخرى: ففي ابن ماجه من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي إسحق في هذا الحديث: ثمانية عشر شهرا، وأبو بكر سيء الحفظ وقد اضطرب فيه، فعند ابن جرير من طريقه في رواية سبعة عشر وفي رواية ستة عشر، وخرجه بعضهم على قول محمد بن حبيب أن التحويل كان في نصف شعبان، وهو الذي ذكره النووي في الروضة وأقره، مع كونه رجح في شرحه لسلم رواية ستة عشر شهرا لكونها مجزوما بها عند مسلم، ولا يستقيم أن يكون ذلك في شعبان إلا إن أُلغى شهرى القدوم والتحويل، وقد جزم موسى بن عتبة بأن التحويل كان في جمادى الآخرة. ومن الشذوذ أيضا رواية ثلاثة عشر شهرا ورواية تسعة أشهر أو عشرة أشهر ورواية شهرين ورواية ستين، وهذه الأخيرة يمكن حملها على الصواب. وأسانيد الجميع ضعيفة، والاعتدال على القول الأول، لجملة ما حكاه تسع روايات. قوله (وأنه صلى أول) بالنصب لأنه مفعول صلى، والعصر كذلك على البدلية، وأعربه ابن مالك بالرفع، وفي الكلام مقدر لم يذكر لوضوحه، أي أول صلاة صلاها متوجها إلى الكعبة صلاة العصر. وعند ابن سعد: حولت القبلة في صلاة الظهر أو العصر - على التردد - وساق ذلك من حديث حمارة بن أوس قال: صلينا إحدى صلاتي العشاءين. والتحقيق أن أول صلاة صلاها في بني سلمة لما مات بشر بن البراء بن معرور الظهر، وأول صلاة صلاها بالمسجد النبوي العصر، وأما الصبح فهو من حديث ابن عمر بأهل قباء، وحل كان ذلك في جمادى الآخرة أو رجب أو شعبان؟ أقوال. قوله (فخرج رجل) هو عباد بن بشر بن قبيط كما رواه ابن منده من حديث طويلة بنت أسلم، وقيل هو عباد بن نهيك بفتح النون وكسر الهاء، وأهل المسجد الذين مر بهم قيل هم من بني سلمة، وقيل هو عباد بن بشر الذي أخبر أهل قباء في صلاة الصبح كما سيأتي بيان ذلك في حديث ابن عمر حيث ذكره المصنف في كتاب الصلاة، وتذكر هناك تقرير الجمع بين هذين الحديثين وغيرهما مع التنبيه على ما فهمنا من الفوائد إن شاء الله تعالى. قوله (أشهد بالله) أي أحلف، قال الجوهري: يقال أشهد بكذا أي أحلف به. قوله (قبل مكة) أي قبل البيت الذي في مكة، ولهذا قال وفاداروا كما هم قبل البيت، ودهام، وموصلة والكاف للبادية، وقال الكرمانى للقارئة، وهم مبتدأ وخبره محذوف. قوله (قد أعجمهم) أي النبي ﷺ. (وأهل الكتاب) هو بالرفع عطفا على اليهود، من عطف العام على الخاص. وقيل المراد النصارى لأنهم من أهل الكتاب وفيه نظر لأن النصارى لا يصلون لبيت المقدس فكيف يعجمهم؟ وقال الكرمانى: كان إعجمهم بطريق التبعية لليهود. قلت: وفيه بعد لأنهم أشد الناس عداوة لليهود. ويحتمل أن يكون بالنصب، والواو بمعنى مع أي صلى مع أهل الكتاب إلى بيت المقدس، واختلف في صلاته إلى بيت المقدس وهو بمكة، فروى ابن ماجه من طريق أبي بكر بن عياش المذكورة صلينا مع رسول الله ﷺ نحو بيت المقدس ثمانية عشر شهرا، وصرفت القبلة إلى الكعبة بعد دخول المدينة شهرين، وظاهره أنه كان يصلى بمكة إلى بيت المقدس محضا، وحكى الزهري خلافا في أنه هل كان يحمل الكعبة خلف ظهره أو يجعلها بينه وبين بيت المقدس؟ قلت: وعلى الأول فكان يجعل الميزاب خلفه، وعلى الثاني كان يصلى بين الركنين البائنين. وزعم ناس أنه لم يزل يستقبل الكعبة بمكة، فلما قدم المدينة استقبل بيت المقدس ثم نسح. وحمل ابن عبد البر هذا على القول الثاني. ويؤيد حمله على ظاهره إمامة جبريل في بعض طرقه أن

ذلك كان عند باب البيت قوله ( أنكروا ذلك ) يعنى اليهود ، فنزلت ( سيقول السفهاء من الناس ) الآية . وقد صرح المصنف بذلك فى روايته من طريق إسرائيل . قوله ( قال زهير ) يعنى ابن معاوية بالإسناد المذكور بحذف أداة العطف كمادته ، ووهم من قال إنه معلق ، وقد ساقه المصنف فى التفسير مع جملة الحديث عن أبى نعيم عن زهير سياقاً واحداً ، قوله ( أنه مات على القبلة ) أى قبلة بيت المقدس قبل أن تحول ( رجال ، وقتلوا ) ذكر القتل لم أره إلا فى رواية زهير ، وباقى الروايات إنما فيها ذكر الموت فقط ، وكذلك روى أبو داود والترمذى وابن حبان والحاكم صحيحاً عن ابن عباس . والذين ماتوا بعد فرض الصلاة وقبل تحويل القبلة من المسلمين عشرة أنفس ، فبمكة من قريش : عبد الله بن شهاب والمطلب بن أزهر الزهريان والسكران بن عمرو العامرى . وبأرض الحبشة منهم : خطاب بالمهملة ابن الحارث الجبلى وعمرو بن أمية الأسدى وعبد الله بن الحارث السهمى وعروة بن عبد العزى وعدى بن فضالة العدويان . ومن الأنصار بالمدينة : البراء بن معمر وبهملات وأسعد بن زرارة . فهؤلاء العشرة متفق عليهم . ومات فى المدة أيضاً إياس بن معاذ الأشجلى ، لكنه مختلف فى إسلامه . ولم أجد فى شىء من الأخبار أن أحداً من المسلمين قتل قبل تحويل القبلة ، لكن لا يلزم من عدم الذكر عدم الوقوع ، فإن كانت هذه اللفظة محفوظة فتحمل على أن بعض المسلمين ممن لم يشتهر قتل فى تلك المدة فى غير الجهاد ، ولم يضبط اسمه لقلة الاعتناء بالتاريخ إذ ذاك . ثم وجدت فى المغازى ذكر رجل اختلف فى إسلامه وهو سويد بن الصامت ، فقد ذكر ابن إسحق أنه لى النبى ﷺ قبل أن تلقاه الأنصار فى العقبة ، فعرض عليه الإسلام فقال : إن هذا القول حسن . وانصرف إلى المدينة فقتل بها فى وقعة بعاث . بضم الموحدة وإعمال العين وآخره مثله . وكانت قبل الهجرة ، قال فكان قومه يقولون : لقد قتل وهو مسلم ، فيحتمل أن يكون هو المراد . وذكر لى بعض الفضلاء أنه يجوز أن يراد من قتل بمكة من المستضعفين عمار . قلت : يحتاج إلى ثبوت أن قتلها بعد الإسراء . ( تنبيه ) : فى هذا الحديث من الفوائد الرد على المرجئة فى إنكارهم تسبب أعمال الدين إيماناً . وفيه أن تمتنى تغيير بعض الأحكام جائز إذا ظهرت المصلحة فى ذلك . وفيه بيان شرف المصطفى ﷺ وكرامته على ربه لإعطائه له ما أحب من غير تصريح بالسؤال . وفيه بيان ما كان فى الصحابة من الحرص على دينهم والشفقة على إخوانهم ، وقد وقع لهم نظير هذه المسألة لما نزل تحريم الخمر كاصح من حديث البراء أيضاً فنزل ( ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا ) إلى قوله - والله يحب المحسنين - وقوله تعالى ( إنا لا نضيق أجر من أحسن عملاً ) ، وملاحظة هذا المعنى عقب المصنف هذا الباب بقوله « باب حسن إسلام المرء » ، فذكر الدليل على أن المسلم إذا فعل الحسنة أثيب عليها

### ٣١ - باب حسن إسلام المرء

٤١ - قال مالك أخبرنى زيد بن أسلم أن عطاء بن يسار أخبره أن ناساً سئدوا الخدرى أخبره أنه سمع رسول الله ﷺ يقول « إذا أسلم العبدُ حسن إسلامه يكفرُ الله عنه كلَّ سيئة كان زافها ، وكان بعد ذلك اليقاص : الحسنُ بعشر أمثالها إلى سبعائة ضعف ، والسيئة ستمها ، إلا أن يتجاوز الله عنها »

قوله ( قال لك ) هكذا ذكره معلقاً ، ولم يوصله فى موضع آخر من هذا الكتاب ، وقد وصله أبو ذر الهروى فى روايته للصحيح فقال عقبه : أخبرناه النضرولى هو العباس بن الفضل قال حدثنا الحسن بن إدريس قال حدثنا هشام

ابن خالد حدثنا الوليد بن مسلم عن مالك به ، وكذا وصلة النسائي من رواية الوليد بن مسلم حدثنا مالك ، فذكره  
 أنهم ما هنا كما سياتي ، وكذا وصلة الحسن بن سفيان من طريق عبد الله بن نافع والبرار من طريق إسحق الفروي  
 والإسماعيلي من طريق عبد الله بن وهب والبيهقي في الشعب من طريق إسماعيل بن أبي أويس كلهم عن مالك ،  
 وأخرجه الدارقطني من طرق أخرى عن مالك ، وذكر أن معن بن عيسى رواه عن مالك فقال : عن أبي  
 هريرة . بدل أبي سعيد ، وروايته شاذة ، ورواه سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن عطاء مرسل ، وروياه  
 في الخلفيات (١) وقد حفظ مالك الوصل فيه وهو آتفن لحديث أهل المدينة من غيره ، وقال الخطيب : هو  
 حديث ثابت . وذكر البرار أن مالكاً تفرد بوصله . قوله ( إذا أسلم العبد ) هذا الحكم يشترك فيه الرجال  
 والنساء ، وذكره بلفظ المذكر تنلياً . قوله ( لحسن إسلامه ) أى صار إسلامه حسناً باعتقاده وإخلاصه ودخوله  
 فيه بالباطن والظاهر وأن يستحضر عند عمله قرب ربه منه وإطلاعه عليه كما دل عليه تفسير الإحسان في حديث سؤال  
 جبريل كما سياتي . قوله ( يكفر الله ) هو بضم الزاء لأن إذا وإن كانت من أدوات الشرط لكنها لا تجزم ،  
 واستعمل الجواب مضارعاً وإن كان الشرط بلفظ الماضي لكنه بمعنى المستقبل ، وفي رواية البرار : كفر الله ، فواضح  
 بينهما . قوله ( كان أزلها ) كذا لا يذ ، ولغيره زلفها ، وهى بتخفيف اللام كما ضبطه صاحب المشارق ، وقال  
 النووى بالتشديد ، ورواه الدارقطني من طريق طاحه بن يحيى عن مالك بلفظ : مامن عبد يسلم فيحسن إسلامه إلا  
 كتب الله له كل حسنة زلفها ، وعما عنه كل خطيئة زلفها ، بالتخفيف فيها . والنسائي نحوه لكن قال أزلها . وزلف  
 بالتشديد وأزلف بمعنى واحد أى أسلف وقدم قاله الخطاى . وقال في المحكم : أزل الشيء قرب وزلفه مخففاً ومثقلاً  
 قدمه . وفي الجامع : الزلفة تكون في الخير والشر . وقال في المشارق : زلف بالتخفيف أى جمع وكسب ، وهذا  
 يشمل الأمرين ، وأما القرية فلا تكون إلا في الخير ، فعلى هذا ترجح رواية غير أنى ذر ، لكن منقول الخطابي  
 يساعدها . وقد ثبت في جميع الروايات ما سقط من رواية البخارى وهو كتابة الحسنات المقدمة قبل الإسلام ،  
 وقوله : كتب الله ، أى أمر أن يكتب ، وللدارقطني من طريق زيد بن شعيب عن مالك بلفظ : يقول الله  
 للملائكة كتبوا ، فقيل إن المصنف أسقط ما رواه غيره عمداً لأنه مشكل على القواعد . وقال المازرى : الكافر  
 لا يصح منه التقرب ، فلا يثاب على العمل الصالح الصادر منه في شركه ، لأن من شرط المتقرب أن يكون عارفاً لمن  
 يتقرب إليه والكافر ليس كذلك . وتابعه القاضى عياض على تقرير هذا الإشكال ، واستضعف ذلك النووى فقال :  
 الصواب الذى عليه المحققون - بل يقل بعضهم فيه الإجماع - أن الكافر إذا فعل أفعالا جميلة كالصدقة وصلة الرحم ثم  
 أسلم ومات على الإسلام أن ثواب ذلك يكتب له ، وأما دعوى أنه مخالف للقواعد فغير مسلم لأنه قد يعتد ببعض  
 أفعال الكافر في الدنيا ككفارة الظهار فإنه لا يلزمه إعادة إذا أسلم وتجزمه . انتهى . والحق أنه لا يلزم من كتابة  
 الثواب للسلم في حال إسلامه تفضلاً من الله وإحساناً أن يكون ذلك لكون عمله الصادر منه في الكفر مقبولاً ،  
 والحديث إنما تضمن كتابة الثواب ولم يتعرض للقبول ، ويحتمل أن يكون القبول يصير معلقاً على إسلامه فيقبل  
 ويثاب إن أسلم وإلا فلا ، وهذا قوى ، وقد جزم بما جزم به النووى إبراهيم الحربى وابن بطال وغيرهما من

(١) مى همرون جزءاً في الحديث ، تخرج القاضي أبى الحسين على بن حسن الحلى الموصلى المتوفى سنة ٤٤٨

القدماء والقرطبي وابن المنير من المتأخرين ، قال ابن المنير : المخالف للقواعد دعوى أن يكتب له ذلك في حال كفره ، وأما أن الله يضيف إلى حسناته في الإسلام ثواب ما كان صدر منه مما كان يظنه خيرا فلا مانع منه كما لو تفضل عليه ابتداء من غير عمل ، وكما يتفضل على العاجر بثواب ما كان يعمل وهو قادر ، فإذا جاز أن يكتب له ثواب ما لم يعمل البتة جاز أن يكتب له ثواب ما عمله غير موفى الشروط . وقال ابن بطلان : قد أن يتفضل على عباده بما شاء . ولا اعتراض لأحد عليه . واستدل غيره بأن من آمن من أهل الكتاب يؤتى أجره مرتين كما دل عليه القرآن والحديث الصحيح ، وهو لو مات على إيمانه الأول لم ينفعه شيء من عمله الصالح ، بل يكون هباء منثورا . فدل على أن ثواب عمله الأول يكتب له مضافا إلى عمله الثاني ، ويقول عليه السلام لما سأله عائشة عن ابن جندب : وما كان يصنعه من الخير هل ينفعه ؟ فقال : إنه لم يقل يوما رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين ، فدل على أنه لو قالما بعد أن أسلم نفعه ما عمله في الكفر . **قوله** ( وكان بعد ذلك القصص ) أى كتابة المجازاة في الدنيا ، وهو مرفوع بأنه اسم كان ، ويجوز أن تكون كان تامة ، وعبر بالماضي لتحقق الوقوع فكأنه وقع ، كقوله تعالى ( ونادى أصحاب الجنة ) . وقوله الحسنة مبتدأ وبشر الخبر والجملة استثنائية ، وقوله إلى سبعة ممتلئ بمقدر أى متبته ، وحكى الماوردي أن بعض العلماء أخذ بظاهر هذه الغاية فزعم أن التضعيف لا يتجاوز سبعة ، ورد عليه بقوله تعالى ( والله يضاعف لمن يشاء ) والآية محتملة للأمرين ، فيحتمل أن يكون المراد أنه يضاعف تلك المضاعفة بأن يجعلها سبعة ، ويحتمل أنه يضاعف السبعة بأن يزيد عليها ، والمصرح بالرد عليه حديث ابن عباس المخرج عند المصنف في الرقاق ولفظه « كتب الله له عشر حسنات إلى سبعة ضعف إلى أضعاف كثيرة » . **قوله** ( إلا أن يتجاوز الله عنها ) زاد سموه في فوائده « إلا أن يغفر الله وهو الغفور ، وفيه دليل على الخوارج وغيرهم من المكفرين بالذنوب والموجبين لخلود المذنبين في النار ، فأول الحديث يرد على من أنكر الزيادة والنقص في الإيمان لأن الحسن تتفاوت درجاته ، وآخره يرد على الخوارج والمعتزلة

٤٢ - **عنه** إسحق بن منصور قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن هشام عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « إذا أحسن أحدكم إسلامه فكل حَسَنَةٍ يَمْلِكُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ ، وكل سَيِّئَةٍ يَمْلِكُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِمِثْلِهَا »

**قوله** ( عن هشام ) هو ابن منبه ، وهذا الحديث من نسخته المشهورة المروية بإسناد واحد عن عبد الرزاق عن معمر عنه . وقد اختلف العلماء في أفراد حديث من نسخة هل يساق بإسنادها ولو لم يكن مبتدأ به ، أو لا ؟ فالجمهور على الجواز ومنهم البخاري ، وقيل يمتنع ، وقيل يبدأ أبدا بأول حديث ويذكر بعده ما أراد . وتوسط مسلم فأتى بلفظ يشير بأن المفرد من جملة النسخة فيقول في مثل هذا إذا انتهى الإسناد : فذكر أحاديث منها كذا ، ثم يذكر أى حديث أراد منها . **قوله** ( إذا أحسن أحدكم إسلامه ) كذا له ولمسلم وغيرهما ، ولا يحق بن راهويه في مسنده عن عبد الرزاق « إذا حسن إسلام أحدكم » وكأنه رواه بالمعنى ، لأنه من لازمه . ورواه الإسماعيلي عن طريق ابن المبارك عن معمر كالأول ، والخطاب بأحدكم بحسب اللفظ للعاشرين ، لكن الحكم عام لهم ولغيرهم باتفاق ، وإن حصل التنازع في كيفية تناول أمي بالحقيقة الثبوتية أو الشرعية أو بالجواز . **قوله** ( فكل حَسَنَةٍ ) يفيء أن اللام في قوله



في الحديث الذي قبله ، الحسنة بعشر أمثالها ، للاستغراق . قوله ( بمثلها ) زاد مسلم وإسحق والإسماعيل في روايتهم ، حتى يلقى الله عز وجل ،

### ٣٢ - باب أحب الدين إلى الله أدومُه

٤٣ - **حديث** محمد بن المثنى حدثنا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة أن النبي ﷺ دخل عليها وعندها امرأة . قال : بن هذه ؟ قالت : فلانة - تدكر من صلاتها - قال « مه » ، عليكم بها تطيقون ، فوالله لا يعقل الله حق تمأوا . وكان أحب الدين إلي ما دام عليه صاحبه [ الحديث ٤٣ - طرفه في : ١١٥١ ]

**قوله** ( باب أحب الدين إلى الله أدومُه ) مراد المصنف الاستدلال على أن الإيمان يطلق على الأعمال ، لأن المراد بالدين هنا العمل ، والدين الحقيقي هو الاسلام ، والاسلام الحقيقي مرادف للإيمان ، فيصح بهذا مقصوده . ومناسيته لما قبله من قوله د عليكم بما تطيقون ، لأنه لما قدم أن الإسلام يحسن بالأعمال الصالحة أراد أن يبينه على أن جهاد النفس في ذلك إلى حد المغالبة غير مطلوب ، وقد تقدم بعض هذا المعنى في « باب الدين يسر » وفي هذا ما ليس في ذلك على ما سنوضحه إن شاء الله تعالى . **قوله** ( حدثنا يحيى ) هو ابن سعيد القطان ، د عن هشام ، هو ابن عروة بن الزبير . **قوله** ( فقال من هذه ) للأصيل ، قال من هذه ، بغير فاء ، ويوجه على أنه جواب سؤال مقدر ، كان قائلاً قال : ماذا قال حين دخل ؟ قالت : قال من هذه . **قوله** ( قلت فلانة ) هذه اللفظة كناية عن كل علم مؤثف فلا ينصرف ، زاد عبد الرزاق عن معمر عن هشام في هذا الحديث د حسنة الهيئة ، **قوله** ( تذكر ) بفتح التاء الفوقانية ، والفاعل عائشة . وروى بضم الياء التحتانية على البناء لما لم يسم فاعله ، أى يذكرون أن صلاتها كثيرة . ولاحد عن يحيى القطان د لاتمام ، تصلى ، وللصنف في كتاب صلاة الليل معلقاً عن القعني عن مالك عن هشام ، وهو موصول في الموطأ للقعني وحده في آخره د لاتمام الليل ، وهذه المرأة وقع في رواية مالك المذكورة أنها من بنى أسد ، ولمسلم من رواية الزهري عن عروة في هذا الحديث أنها الحولاء بالمهمل والماء وهو اسمها بنت تويت بمثنائين مصغراً ابن حبيب بفتح المهمل ابن أسد بن عبد العزى من رهط خديجة أم المؤمنين رضى الله عنها ، وفي روايته أيضاً د وزعموا أنها لاتمام الليل ، وهذا يؤيد الرواية الثانية في أنها قتلت عن غيرها . فان قيل وقع في حديث الباب حديث هشام دخل عليها وهي عندها وفي رواية الزهري أن الحولاء مرت بها فظاهره التنفير ، فيحتمل أن تكون المارة امرأة غيرها من بنى أسد أيضاً أو أن قصتها تعددت . والجواب أن القصة واحدة ، وبين ذلك رواية محمد بن إسحق عن هشام في هذا الحديث ولفظه د مرت برسول الله ﷺ الحولاء بنت تويت ، أخرجه محمد بن نصر في كتاب قيام الليل له ، فيحمل على أنها كانت أولاً عند عائشة فلما دخل ﷺ على عائشة قامت المرأة كافي رواية حماد بن سلمة الآتية ، فلما قامت لتخرج مرت به في خلال ذهابها فسأل عنها ، وبهذا تجتمع الروايات . ( تنبيه ) قال ابن التين لعلها أمنت عليها الفتنة فلذلك مدحتنا في وجهها . قلت : لكن رواية حماد بن سلمة عن هشام في هذا الحديث تدل على أنها ما ذكرت ذلك إلا بعد أن خرجت المرأة ، أخرجه الحسن بن سفيان في مسنده من طريقه ولفظه د كانت عندي امرأة ، فلما قامت قال رسول الله ﷺ : من هذه يا عائشة ؟ قلت : يا رسول الله هذه فلانة ، وهي أعبد أهل المدينة

فذكر الحديث . قوله ( مه ) قال الجوهري . هي كلمة مبنية على السكون ، وهي اسم سمي به الفعل ، والمعنى اكفف ، يقال مهبطه إذا زجرته ، فإن وصلت نونت فقلت مه . وقال الداودي : أصل هذه الكلمة دماها ، كالانكار فطرحوا بعض اللفظة فقالوا مه فصيروا الكلمتين كلمة ، وهذا الزجر يحتمل أن يكون لعائشة ، والمراد منهما عن مدح المرأة بما ذكرت ، ويحتمل أن يكون المراد النهي عن ذلك الفعل ، وقد أخذ بذلك جماعة من الأئمة فقالوا : يكره صلاة جميع الليل كما سيأتي في مكانه . قوله ( عليكم بما تطيقون ) أي اشتغلوا من الأعمال بما تستطيعون مداومة عليه ، فمنطوقه يقتضي الأمر بالاعتصار على ما يطاق من العبادة ، ومفهومه يقتضي النهي عن تكلف ما لا يطاق . وقال القاضي عياض : يحتمل أن يكون هذا خاصا بصلاة الليل ، ويحتمل أن يكون عاما في الأعمال الشرعية . قلت : سبب وروده خاص بالصلاة ، ولكن اللفظ عام ، وهو المعتبر . وقد عبر بقوله ( عليكم ) مع أن مخاطب النساء طلبا لتعميم الحكم ، فقلت الذكور على الإناث . قوله ( فواقه ) فيه جواز الحلف من غير استحلاف . وقد يستحب إذا كان في تفخيم أمر من أمور الدين أو حدث عليه أو تنفير من محذور . قوله ( لا يمل الله حتى تملوا ) هو بفتح الميم في الموضعين ، والملال استئقال الشيء وقصور النفس عنه بعد محبته ، وهو محال على الله تعالى بافتاق . قال الاسماعيل وجماعة من المحققين : إنما أطلق هذا على جهة المقابلة اللفظية مجازا كما قال تعالى ﴿ وجزاء سيئة سيئة مثلها ﴾ وأنظاره ، قال القرطبي : وجه مجازه أنه تعالى لما كان يقطع ثوابه ممن يقطع العمل ملالا عبر عن ذلك بالملال من باب تسمية الشيء باسم سببه . وقال الهروي : معناه لا يقطع عنكم فضله حتى تملوا سؤاله فتزهدوا في الرغبة إليه . وقال غيره : معناه لا يتناهى حقه عليكم في الطاعة حتى يتناهى جهدكم ، وهذا كله بناء على أن د حتى ، على بابها في اتها . الغاية وما ترتب عليها من المفهوم . وجنح بعضهم إلى تأويلها قليل : معناه لا يمل الله إذا ملتم ، وهو مستعمل في كلام العرب يقولون : لا أفعل كذا حتى يبيض القار أو حتى يشيب الغراب . ومعنى قولهم في البليخ : لا ينقطع حتى ينقطع خصومه ، لأنه لو انقطع حين ينقطعون لم يكن له عليهم مزية . وهذا المثل أشبه من الذي قبله لأن شيب الغراب ليس يمكننا عادة ، بخلاف الملل من العابد . وقال المازري : قيل إن حتى هنا بمعنى الواو ، فيكون التقدير لا يمل وتملون ، ففني عنه الملل وأثبت له . قال : وقيل حتى بمعنى حين . والأول أليق وأجرب على القواعد ، وأنه من باب المقابلة اللفظية . ويؤيده ما وقع في بعض طرق حديث عائشة بلفظ **واكفوا** من العمل ما تطيقون ، فإن الله لا يمل من الثواب حتى تملوا من العمل ، لكن في سنده موسى بن عبيدة وهو ضعيف ، وقال ابن حبان في صحيحه : هذا من ألفاظ التعارف التي لا يتيها للمخاطب أن يعرف القصد مما يخاطب به إلا بها ، وهذا رأي في جميع المتشابه . قوله ( أحب ) قال القاضي أبو بكر بن العربي : معنى المحبة من الله تعلق الإرادة بالثواب <sup>(١)</sup> أي أكثر الأعمال ثوابا أدومها . قوله ( إليه ) في رواية المستمل وحده ، إلى الله ، وكذا في رواية عبيدة عن هشام عند إسحق بن راهويه في مسنده ، وكذا للسنن ومسلم من طريق أبي سلمة ، ويسلم عن القاسم كلاهما عن عائشة ، وهذا موافق لترجمة الباب ، وقال باقي الرواة عن هشام ، وكان أحب الدين إليه ، أي إلى رسول الله ﷺ ، وصرح به المصنف في الرقاق في

(١) هذا من التأويل الباطل ، والحق الذي عليه أهل السنة أن معنى المحبة غير معنى الإرادة ، وأنه سبحانه موصوف بها على الوجه الذي يليق بمجلاه ، ومحبته لا تشابه محبة خلقه ، كما أن إرادته لا تشابه إرادة خلقه ، وهكذا سائر صفاته ، كما قال تعالى ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾

رواية مالك عن هشام ، وليس بين الروایتين تخالف ، لأن ما كان أحب الى الله كان أحب الى رسوله . قال النووي : بدوام القليل تستمر الطاعة بالذكر والمراقبة والإخلاص والإقبال على الله ، بخلاف الكثير الشاق حتى يضموا القليل الدائم بحيث يزيد على الكثير المنقطع أضغاثا كثيرة . وقال ابن الجوزي : إنما أحب الدائم لمعينين : أحدهما أن التارك للعمل بعد الدخول فيه كالعرض بعد الوصل ، فهو متعرض للذم ، ولهذا ورد الوعيد في حق من حفظ آية ثم نسيا وإن كان قبل حفظها لا يتعين عليه . ثانيهما أن مداوم الخير ملازم للخدمة ، وليس من لازم الباب في كل يوم وقتا ما كمن لازم يوما كاملا ثم انقطع . وزاد المصنف ومسلم من طريق أبي سلة عن عائشة « وإن أحب الأعمال الى الله مداوم عليه وإن قل » .

٣٣ - باب زيادة الإيمان ونقصانه ، وقول الله تعالى ﴿ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى - وَزِدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا ﴾ وقال ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ فإذا ترك شيئا من الكمال فهو ناقص

٤٤ - حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا هشام قال حدثنا قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال « يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزَنُّ شَعِيرَةٍ مِنْ خَيْرٍ . وَيَخْرُجُ مِنَ الدَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزَنُّ بُرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزَنُّ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ »

قال أبو عبد الله : قال إِبْنُ حَكْدَنَّا قَتَادَةَ حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « مِنْ إِيْمَانٍ » مَكَانَ « مِنْ خَيْرٍ » [الحديث ٤٤ - أطرافه في : ٤٤٧٦ ، ٦٥٦٥ ، ٧٤١٠ ، ٧٤٤٠ ، ٧٥٠٩ ، ٧٥١٠ ، ٧٥١٦]

قوله ( باب زيادة الإيمان ونقصانه ) تقدم له قبل ستة عشر بابا د باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال « وأورد فيه حديث أبي سعيد الخدري بمعنى حديث أنس الذي أوردناه هنا ، فتعقب عليه بأنه تكرار ، وأجيب عنه بأن الحديث لما كانت الزيادة والنقصان فيه باعتبار الأعمال أو باعتبار التصديق ، ترجم لكل من الاحتمالين ، وخص حديث أبي سعيد بالأعمال لأن سياقه ليس فيه تفاوت بين الموزونات ، بخلاف حديث أنس ففيه التفاوت في الإيمان القائم بالقلب من وزن الشعيرة والبرة والذرة ، قال ابن بطال : التفاوت في التصديق على قدر العلم والجهل ، فمن قل عليه كان تصديقه مثلاً بمقدار ذرة ، والذي فوقه في العلم تصديقه بمقدار برة ، أو شعيرة . إلا أن أصل التصديق الحاصل في قلب كل أحد منهم لا يجوز عليه النقصان ، ويجوز عليه الزيادة بزيادة العلم والمعاينة . انتهى . وقد تقدم كلام النووي في أول الكتاب بما يشير الى هذا المعنى ، ووقع الاستدلال في هذه الآية بنظير ما أشار اليه البخاري لسفيان ابن عيينة ، أخرجه أبو نعيم في ترجمته من الحلية من طريق عمرو بن عثمان الرقي قال : قيل لابن عيينة : إن قوما يقولون الإيمان كلام ، فقال : كان هذا قيل أن تنزل الأحكام ، فأمر الناس أن يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموها دماءهم وأموالهم ، فلما علم الله صدقهم أمرهم بالصلاة ففعلوا ، ولو لم يفعلوا ما نفهم الإقرار . فذكر الأركان إلى أن قال : فلما علم الله ما تتابع عليهم من الفرائض وقبولهم قال ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ الآية . فمن ترك شيئا من ذلك كسلا أو مجونا أدبناه عليه وكان ناقص الإيمان ، ومن تركها جاحدا كان كافرا . انتهى ملخصا . وتبعه أبو عبيد في كتاب الإيمان له فذكر نحوه وزاد : ان بعض المخالفين لما أزم بذلك أجاب بأن الإيمان ليس هو مجموع الدين ، إنما الدين ثلاثة أجزاء : الإيمان جزء ، والأعمال جزآن ، لأنها فرائض ونوافل . وتعقبه أبو عبيد

بأنه خلاف ظاهر القرآن ، وقد قال الله تعالى ( إن الدين عند الله الإسلام ) ، والإسلام حيث أطلق مفردا دخل فيه الإيمان كما تقدم تقريره . فان قيل : فلم أعاد في هذا الباب الآيتين المذكورتين فيه وقد تقدمتا في أول كتاب الإيمان ؟ فالجواب أنه أعادهما ليوطئ بهما معنى الكمال المذكور في الآية الثالثة . لأن الاستدلال بهما نص في الزيادة ، وهو يستلزم النقص . وأما الكمال فليس نصا في الزيادة ، بل هو مستلزم للنقص فقط ، واستلزامه للنقص يستدعي قبوله الزيادة ، ومن ثم قال المصنف ، فإذا ترك شيئا من الكمال فهو ناقص ، ولهذا التكلفة هذل في التعبير للآية الثالثة عن أسلوب الآيتين حيث قال أولا « وقول الله » وقال ثانيا « وقال » ، وبهذا التقرير يندفع اعتراض من اعترض عليه بأن آية ( أكلت لكم ) لا دليل فيها على مراده ، لأن الإكمال إن كان بمعنى إظهار الحجية على المخالفين أو بمعنى إظهار أهل الدين على المشركين فلا حاجة للمصنف فيه ، وإن كان بمعنى إكمال الفرائض لزم عليه أنه كان قبل ذلك ناقصا ، وأن من مات من الصحابة قبل نزول الآية كان إيمانه ناقصا ، وليس الأمر كذلك لأن الإيمان لم يزل تاما . ويوضح دفع هذا الاعتراض جواب القاضي أبي بكر بن العربي بأن النقص أمر نسبي ، لكن منه ما يرتب عليه الذم ومنه ما لا يرتب ، فالأول ما قصه بالاختيار كن علم وظائف الدين ثم تركها عمدا ، والثاني ما قصه بغير اختيار كن لم يعلم أو لم يكلف ، فهذا لا يندم بل يحمده من جهة أنه كان قلبه مطمئنا بأنه لو زيد لقبول ولو كلف لعمل ، وهذا شأن الصحابة الذين ساءوا قبل نزول الفرائض . ومحصله أن النقص بالنسبة إليهم صوري نسبي ، ولهم فيه رتبة الكمال من حيث المعنى . وهذا نظير قول من يقول إن شرح محمد أكل من شرح موسى وعيسى لأشأنه من الأحكام على ما لم يقع في الكتب التي قبله ، ومع هذا فشرح موسى في زمانه كان كاملا ، وتجدد في شرح عيسى بعده ما تجدد ، فالأكلية أمر نسبي كما تقرر . والله أعلم . قوله ( هشام ) هو ابن أبي عبد الله للمستوائي يكنى أبا بكر ، وفي طبقاته هشام بن حسان لكنه لم يرو هذا الحديث . قوله ( يخرج ) بفتح أوله وضم الراء ، ويروى بالعكس ، ويؤيده قوله في الرواية الأخرى « أخرجوا » . قوله ( من قال لا إله إلا الله وفي قلبه ) فيه دليل على اشتراط النطق بالتوحيد ، أو المراد بالقول هنا القول النفسي ، فالمعنى من أقر بالتوحيد وصدق ، بالإقرار لا بد منه ، فلماذا أعاده في كل مرة . والتفاوت يحصل في التصديق على الوجه المتقدم . فان قيل : فكيف لم يذكر الرسالة ؟ فالجواب أن المراد المجموع ، وصار الجزء الأول علما عليه كما يقول : قرأت قل هو الله أحد ، أي السورة كلها . قوله ( برة ) بضم الموحدة وتشديد الراء المفتوحة وهي القمحة ، ومقتضاه أن وزن البرة دون وزن الشعيرة لأنه قدم الشعيرة وتلاها بالبرة ثم الذرة ، وكذلك هو في بعض البلاد . فان قيل إن السياق بالواو وهي لا ترتب ، فالجواب أن رواية مسلم من هذا الوجه بلفظ « ثم » وهي للترتيب . قوله ( ذرة ) بفتح المعجمة وتشديد الراء المفتوحة ، وصحتها شعبة . فيما رواه مسلم من طريق يزيد بن زريع عنه - فقال ذرة بالضم وتخفيف الراء ، وكان الحامل له على ذلك كونها من الحبوب فناسبت الشعيرة والبرة . قال مسلم في روايته قال يزيد : صحف فيها أبو بسطام . يعني شعبة . ومعنى الذرة قيل هي أقل الأشياء المرزونة ، وقيل هي الهباء الذي يظهر في شعاع الشمس مثل رءوس الإبر ، وقيل هي الخلة الصغيرة ، ويروى عن ابن عباس أنه قال : إذا وضعت كفك في التراب ثم فنتضتها فإسقاط هو الذر . ويقال إن أربع ذرات وزن خردلة . وللصنف في أواخر التوحيد من طريق حميد عن أنس مرفوعا « أدخل الجنة من كان في قلبه خردلة » ثم من كان في قلبه أدنى شيء . وهذا معنى الذرة . قوله ( قال أبان ) هو ابن يزيد العطار ، وهذا التحليق وصله الحاكم في كتاب الأربعين له من طريق أبي سلفة . قال : حدثنا أبان بن يزيد .. فذكر الحديث .. وقائدة إيراد

المصنف له من جهتين : إحداهما تصریح قتادة فيه بالحديث عن أنس ، ثانيتهما تعبيره في المتن بقوله « من إيمان » بدل قوله « من خير » ، فبين أن المراد بالخير هنا الإيمان . فان قيل على الأول لم يكتف بطريق أبان السالة من التذليل ويسوقها موصولة ؟ فالجواب أن أبان وإن كان مقبولا لكن هشام أثن منه وأصبط . لجمع المصنف بين المصلحتين . والله الموفق . وسيأتي الكلام على بقية هذا المتن في كتاب التوحيد حيث ذكر المصنف حديث الشفاعة الطويل من هذا الوجه ، ورجال هذا الحديث موصولا ومعلقا كلهم بصريون

٤٥ - **حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ سَمِعَ جَعْفَرَ بْنَ عَوْنٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْمَيْسِ أَخْبَرَنَا قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ قَالَ لَهُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرَءُونَهَا لَوْ عَلَيْنَا مَثَرُ الْيَهُودِ نَزَلَتْ لَا نَتَّخِذُ نَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا . قَالَ : أَيُّ آيَةٍ ؟ قَالَ : الْيَوْمَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ، وَأَعْمَتُ عَلَيْكُمْ نَفْسِي ، وَرَضِيتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا ) قَالَ عُمَرُ : فَذَرَفْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ وَالْمَكَانَ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ قَائِمٌ بِعَرَفَةِ ، يَوْمَ جُمُعَةٍ**

[ الحديث ٤٥ - أطرافه في : ٤٤٧ ، ٤٦٦ ، ٧٣٨ ]

**قوله** ( حدثنا الحسن بن الصباح سمع جعفر بن عون ) مراده « أنه سمع » ، وجررت عادتهم بحذف « أنه » في مثل هذا خطأ لا نطقا كقَالَ . **قوله** ( أن رجلا من اليهود ) هذا الرجل هو كعب الأحبار ، بين ذلك مسددا في مسنده والطبري في تفسيره والطبراني في الأوسط كلهم من طريق رجاء بن أبي سلمة عن عبادة بن نسي بضم التون وفتح المهملة عن إسحق بن خرخشة عن قبيصة بن ذؤيب عن كعب . وللصنف في المنازى من طريق الثوري عن قيس بن مسلم أن ناسا من اليهود . وله في التفسير من هذا الوجه بلفظ : قالت لليهود . فيحمل على أنهم كانوا حين سؤال كعب عن ذلك جماعة ، وتكلم كعب على لسانهم . **قوله** ( لاتخذنا الخ ) أى لعظمتنا وجعلناه عيدا لنا في كل سنة اعظم ما حصل فيه من إكمال الدين . والعيد فعل من العود ، وإنما سمي به لأنه يعود في كل عام . **قوله** ( نزلت فيه على النبي ﷺ ) زاد مسلم عن عبد بن حميد عن جعفر بن عون في هذا الحديث ولفظه « لاني لأعلم اليوم الذي أنزلت فيه » والمكان الذي نزلت فيه ، وزاد عن جعفر بن عون « والساعة التي نزلت فيها على النبي ﷺ » . فان قيل : كيف طابق الجواب السؤال لأنه قال : لاتخذناه عيدا ، وأجاب عمر رضى الله عنه بمعرفة الوقت والمكان ، ولم يقل جعلناه عيدا ؟ والجواب عن هذا أنها نزلت في أخريات نهار عرفة ، ويوم العيد إنما يتحقق بأوله ، وقد قال الفقهاء إن رؤية الهلال بعد الزوال للقابلة ، قاله هكذا بعض من تقدم ، وعندى أن هذه الرواية اكتسب فيها بالاشارة ، وإلا فرواية إسحق عن قبيصة التي قدمناها قد نصت على المراد ولفظه « نزلت يوم جمعة يوم عرفة وكلاهما بحمد الله لنا عيد ، لفظ الطبري والطبراني » وهما لنا عيدان ، وكذا عند الترمذي من حديث ابن عباس ، أن يهوديا سأله عن ذلك فقال : نزلت في يوم عيدين ، يوم جمعة ويوم عرفة ، فظهر أن الجواب تضمن أنهم اتخذوا ذلك اليوم عيدا وهو يوم الجمعة ، واتخذوا يوم عرفة عيدا لأنه ليلة العيد ، وهكذا كما جاء في الحديث الآتي في الصيام « شهرنا عيد لا يتقصان رمضان وذو الحجة » فسمى رمضان عيدا لأنه يعقبه العيد . فان قيل : كيف دلت هذه القصة على ترجمة الباب ؟ أجيب : من جهة أنها

يشت أن نزولها كان بعرقه ، وكان ذلك في حجة الوداع التي هي آخر عهد البعثة حين تمت الشريعة وأركانها . والله أعلم . وقد جزم السدي بأنه لم ينزل بعد هذه الآية شيء من الحلال والحرام

٣٤ - باب الزكاة من الإسلام ، وقوله :

﴿ وما أسروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، وذلك دين القيمة ﴾

٤٦ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك بن أنس عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه سيع طلحة بن عبيد الله يقول : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ثائر الرأس يستمع دوى صوته ولا يفقه ما يقول ، حتى دنا ، فإذا هو يسأل عن الإسلام ، فقال رسول الله ﷺ : خمس صلوات في اليوم والليلة . فقال : هل على غيره ؟ قال : لا . إلا أن تطوع . قال رسول الله ﷺ : وصيام رمضان . قال : هل على غيره ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع . قال وذكر له رسول الله ﷺ الزكاة ، قال : هل على غيره ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع . قال فأدبر الرجل وهو يقول : والله لا أريد على هذا ولا أنقص . قال رسول الله ﷺ : أفنح إن صدق

[ الحديث ٤٦ - أطرافه في : ١٨٩١ ، ٢٦٧٨ ، ٦٩٥٦ ]

قوله ( باب الزكاة من الإسلام . وما أسروا ) كذا لا في ذكر ، ولغيره ، قول الله وما أسروا . ويأتي فيه ما مضى في باب الصلاة من الإيمان ، والآية دالة على ما ترجم له ، لأن المراد بقوله ( دين القيمة ) دين الإسلام ، والقيمة المستقيمة ، وقد جاء قام بمعنى استقام في قوله تعالى ( أمة قائمة ) أي مستقيمة . وإنما خص الزكاة بالترجمة لأن باقي ما ذكر في الآية والحديث قد أفرد به تراجم أخرى ، ورجال إسناد هذا الحديث كلهم مدنيون ، ومالك والد أبي سهيل هو ابن أبي عامر الأصبحي حليف طلحة بن عبيد الله ، وإسماعيل هو ابن أبي أويس ابن أخت الإمام مالك ، فهو من رواية إسماعيل عن جاله عن عمه عن أبيه عن حليفه ، فهو مسلسل بالأقارب كما هو مسلسل بالبلد . قوله ( جاء رجل ) زاد أبو ذر . من أهل نجد ، وكذا هو في الموطأ ومسلم . قوله ( ثائر الرأس ) هو مرفوع على الصفة ، ويجوز نصبه على الحال ، والمراد أن شعره متفرق من ترك الرفاهية ، ففيه إشارة إلى قرب عهده بالوفادة ، وأوقع اسم الرأس على الشعر إما مبالغة أو لأن الشعر منه ينبت . قوله ( يسمع ) بضم الياء على البناء للفعول ، أو بالنون المفتوحة للجمع ، وكذا في ديفقه . قوله ( دوى ) بفتح الدال وكسر الواو وتشديد الباء ، كذا في روايتنا . وقال القاضي عياض : جاء عندنا في البخاري بضم الدال . قال : والصواب الفتح . وقال الخطابي : الدوى صوت مرتفع متكرر ولا يفهم . وإنما كان كذلك لأنه نادى من بعد . وهذا الرجل جزم ابن بطال وآخرون بأنه ضمام بن ثعلبة وافد بنى سعد بن بكر ، والحامل لهم على ذلك إيراد مسلم لقصته عقب حديث طلحة ، ولأن في كل منهما أنه بدوي ، وأن كلا منهما قال في آخر حديثه : لا أزيد على هذا ولا أنقص . لكن تعقب القرطبي بأن سياقهما مختلف ، وأسألتهما متباينة قال : ودعوى أنهما قصة واحدة دعوى فرط ، وتكلف شطط ، من غير ضرورة . والله أعلم . وقواء بعضهم بأن ابن سعد وابن عبد البر وجماعة لم يذكروا لضمام إلا الأول ، وهذا غير لازم . قوله

(فاذا هو يسأل عن الإسلام) أى عن شرائع الإسلام، ويحتمل أنه سأل عن حقيقة الإسلام، وإنما لم يذكر له الشهادة لأنه علم أنه يعلمها أو علم أنه إنما يسأل عن الشرائع الفعلية، أو ذكرها ولم ينقلها الراوى لشهرتها، وإنما لم يذكر الحج إما لأنه لم يكن فرض بعد أو الراوى اختصره، ويؤيد هذا الثانى ما أخرجه المصنف فى الصيام من طريق إسماعيل بن جعفر عن أبي سبيل فى هذا الحديث قال: فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام، فدخل فيه باقى المفروضات بل والمندوبات. قوله (خمس صلوات) فى رواية إسماعيل بن جعفر المذكورة أنه قال فى سؤاله: أخبرنى ماذا فرض الله على من الصلاة؟ فقال: الصلوات الخمس. فتبين بهذا مطابقة الجواب للسؤال. ويستفاد من سياق ما لك أنه لا يجب شيء من الصلوات فى كل يوم ولية غير الخمس، خلافا لما أوجب الوتر أو ركعتى الفجر أو صلاة الضحى أو صلاة العيد أو الركعتين بعد المغرب. قوله (هل على غيرها؟ قال لا إلا أن تطوع) تطوع بتشديد الطاء والواو، وأصله تطوع بتاءين فأدغمت إحداهما، ويجوز تخفيف الطاء على حذف إحداهما. واستدل بهذا على أن الشروع فى التطوع يوجب إتمامه تمسكا بأن الاستثناء فيه متصل، قال القرطبى: لأنه نفي وجوب شيء آخر إلا ما تطوع به، والاستثناء من النفي إثبات، ولا قائل بوجوب التطوع، فتبين أن يكون المراد إلا أن تشرع فى تطوع فيلزمك إتمامه: وتعبه الطيبى بأن ما تمسك به مغالطة، لأن الاستثناء هنا من غير الجنس، لأن التطوع لا يقال فيه عليك، فكأنه قال: لا يجب عليك شيء، إلا إن أردت أن تطوع فذلك لك. وقد علم أن التطوع ليس بواجب، فلا يجب شيء آخر أصلا. كذا قال. وحرف المسألة دائر على الاستثناء، فمن قال إنه متصل تمسك بالأصل، ومن قال إنه منقطع احتاج الى دليل، والدليل عليه ما روى النسائى وغيره أن النبي ﷺ كان أحيانا ينوى صوم التطوع ثم يفرط، وفى البخارى أنه أمر جويرية بنت الحارث أن تقطع يوم الجمعة بعد أن شرعت فيه، فدل على أن الشروع فى العبادة لا يستلزم الإتمام - إذا كانت نافلة - بهذا النص فى الصوم وبالقياس فى الباقي. قال قيل: يرد الحج، قلنا: لا، لأنه امتياز عن غيره بلزوم المضى فى فاسده فكيف فى صححه. وكذلك امتياز بلزوم الكفارة فى نقله كفرضه. والله أعلم. على أن فى استدلال الحنفية نظرا لأنهم لا يقولون بفرضية الإتمام، بل بوجوبه. واستثناء الواجب من الفرض منقطع لتبانيهما. وأيضا فإن الاستثناء من النفي عندهم ليس للانبات بل مسكوت عنه. وقوله (ولما أن تطوع، استثناء من قوله لا، أى لا فرض عليك غيرها. قوله (وذكر رسول الله ﷺ الزكاة) فى رواية إسماعيل بن جعفر قال: أخبرنى بما فرض الله على من الزكاة، قال فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الاسلام، فتضمنت هذه الرواية أن فى القصة أشياء أجملت، منها بيان نصب الزكاة فانها لم تقصر فى الروايتين، وكذا أسماء الصلوات، وكان السبب فيه شهرة ذلك عندهم، أو القصد من القصة بيان أن المتمسك بالفرائض ناج وان لم يفعل التوافل. قوله (والله) فى رواية إسماعيل بن جعفر فقال: والذى أكرمك، وفيه جواز الحلف فى الأمر المهم، وقد تقدم. قوله (أفلق إن صدق) وقع عند مسلم من رواية إسماعيل بن جعفر المذكورة: أفلق وأبىه إن صدق، أو: دخل الجنة وأبىه إن صدق. ولأبى داود مثله لكن بحذف: أو. فان قيل: ما الجامع بين هذا وبين النهى عن الحلف بالآباء؟ أجب بأن ذلك كان قبل النهى، أو بأنها كلمة جارية على اللسان لا يقصد بها الحلف، كما جرى على لسانهم عقرى، خلق<sup>(١)</sup> وما أشبه ذلك، أو فيه اختصار لسم الرب كأنه قال: ورب أبىه، وقيل: هو خاص ويحتاج الى دليل، وحكى السبيل عن

(١) يوزن غضي، يقال للراى: إذا كانت مؤذبة مشثومة، أى عقرها الله، وحلقها الله حلقا

بعض مشايخه أنه قال : هو تصحيف ، وإنما كان والله ، فقصرت اللامان . واستنكر القرطبي هذا وقال : إنه يحرم الثقة بالروايات الصحيحة . وغفل القرطبي فادعى أن الرواية بلفظ وأبيه لم تصح لأنها ليست في الموطأ ، وكأنه لم يرتض الجواب فعُدل إلى رد الخبر ، وهو صحيح لامية فيه ، وأقوى الاجوبة الأولان . وقال ابن بطال : دل قوله « أفلح إن صدق » على أنه إن لم يصدق فيما التزم لا يفلح ، وهذا بخلاف قول المرجئة . فان قيل : كيف أثبت له الفلاح بمجرد ما ذكر مع أنه لم يذكر المنهيات ؟ أجاب ابن بطال باحتمال أن يكون ذلك وقع قبل ورود فرائض النهي . وهو عجيب منه لأنه جزم بأن السائل ضمام ، وأقدم ما قيل فيه إنه وفد سنة خمس ، وقيل بعد ذلك ، وقد كان أكثر المنهيات واقعا قبل ذلك . والصواب أن ذلك داخل في عموم قوله « فأخبره بشرائع الاسلام » كما أشرنا إليه . فان قيل أما فلاحه بأنه لا ينقص فواضح ، وأما بأن لا يزيد فكيف يصح ؟ أجاب النووي بأنه أثبت له الفلاح لأنه أتى بما عليه ، وليس فيه أنه إذا أتى بزيادة على ذلك لا يكون مفلحا ، لأنه إذا أفلح بانواجب فلاحه بالمنسوب مع الواجب أولى . فان قيل فكيف أقره على حلفه وقد ورد التكفير على من حلف أن لا يفعل خيرا ؟ أجيب بأن ذلك يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ، وهذا جاز على الأصل بأنه لا إثم على غير تارك الفرائض ، فهو مفلح وإن كان غيره أكثر فلاحا منه . وقال الطبري : يحتمل أن يكون هذا الكلام صدر منه على طريق المبالغة في التصديق والقبول ، أي قبلت كلامك قبولاً لا يزيد عليه من جهة السؤال ، ولا قصان فيه من طريق القبول . وقال ابن المنير : يحتمل أن تكون الزيادة والنقص تتعلق بالأبلاغ ، لأنه كان وافد قومه ليتعلم ويعلمهم . قلت : والاحتالان مردودان برواية إسماعيل بن جعفر ، فان نصها « لا أنطوح شيئا » ، ولا أنقص مما فرض الله على شيئا . وقيل : مراده بقوله لا أزيد ولا أنقص أي لا أغير صفة الفرض كن ينقص الظهر مثلا ركعة أو يزيد المغرب ، قلت : ويمكن عليه أيضا لفظ التطوع في رواية إسماعيل بن جعفر . والله أعلم

### ٣٥ - باب أتباع الجنائز من الإيمان

٤٧ - **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَنْجَوِيُّ** قَالَ حَدَّثَنَا رَوْحٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « مَنْ أَتَبَعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا ، وَكَانَ مَعَهُ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا وَيُفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ مِنَ الْأَجْرِ بِقِيْرَاطَيْنِ كُلِّ قِيْرَاطٍ مِثْلُ أُحُدٍ . وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ تُدْفَنَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقِيْرَاطٍ »

تَابِعُهُ عَمَّاؤُ الْمُؤَدَّنُ قَالَ : حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . . . نَحْوُهُ

[ الحديث ٤٧ - طرقه في : ١٣٣٣ ، ١٣٢٥ ]

**قوله** ( باب اتباع الجنائز من الإيمان ) ختم المصنف معظم التراجم التي وقعت له من شعب الإيمان بهذه الترجمة لأن ذلك آخر أحوال الدنيا . وإنما أخر ترجمه أداء الخمس من الإيمان لحقئ سذكه هناك . ووجه الدلالة من الحديث الترجمة قد نهينا عليه في نظائره قبل . **قوله** ( المنجوي ) هو بفتح الميم وسكون النون وضم الجيم وبعد الواو الساكنه فاء نسبة إلى جده منجوف السدوسي ، وهو بصرى ، وكذا باقي رجال الاسناد غير الصحابي . وروح بفتح



الراء هو ابن عبادة القيسي ، وعوف هو ابن أبي جميلة بفتح الجيم الأعرابي بفتح الحمة ، وإنما قيل له ذلك لفصاحته وكنيته أبو سهل ، واسم أبيه بندويه - بموحدة مفتوحة ثم نون ساكنة ثم دال مهملة - بوزن راهويه ، والحسن هو ابن أبي الحسن البصري ، ومحمد هو ابن سيرين ، وهو مجرور بالعطف على الحسن ، فالحسن وابن سيرين حدثنا به عوفا عن أبي هريرة إما مجتمعين وإما متفرقين ، فأما ابن سيرين فصاحه عن أبي هريرة صحيح ، وأما الحسن فختلف في سماعه منه ، والاكثر على نفيه وتوهم من أثبته ، وهو مع ذلك كثير الإرسال فلا تحمل عنتمته على السماع ، وإنما أورده المصنف كما سمع ، وقد وقع له نظير هذا في قصة موسى ، فإنه أخرج فيها حديثا من طريق روح بن عبادة بهذا الاسناد ، وأخرج أيضا في بدء الخلق من طريق عوف عنهما عن أبي هريرة حديثا آخر ، واعتماده في كل ذلك على محمد بن سيرين . والله أعلم . قوله ( من أتبع ) هو بالتشديد ، وللأصلي « تبع » ، بحذف الألف وكسر الموحدة ، وقد تمسك بهذا اللفظ من زعم أن المشي خلفها أفضل ، ولا حجة فيه لأنه يقال تبعه إذا مشى خلفه أو إذا مر به فشي معه ، وكذلك أتبعه بالتشديد وهو اقتل منه ، فإذا هو مقول بالاشتراك ، وقد بين المراد الحديث الآخر المصحح عند ابن حبان وغيره من حديث ابن عمر في المشي أمامها ، وأما أتبعه بالاسكان فهو بمعنى لحقه إذا كان سبقه ، ولم تأت به الرواية هنا . قوله ( وكان معه ) أى مع المسلم ، وللكشميفي « معها » أى مع الجنادة . قوله ( حتى يصل ) بكسر اللام وروى بفتحها ، فلي الأول لا يحصل الموعود به إلا لأن توجده من الصلاة ، وعلى الثاني قد يقال يحصل له ذلك ولو لم يصل ، أما إذا قصد الصلاة وحال دونه مانع فالظاهر حصول الثواب له مطلقا ، والله أعلم . قوله ( ويضغ ) بضم أوله وفتح الراء ، وروى بالعكس ، وقد أثبتت هذه الرواية أن القيراطين إنما يحصلان بمجموع الصلاة والدفن ، وأن الصلاة دون الدفن يحصل بها قيراط واحد ، وهذا هو المعتمد خلافا لمن تمسك بظاهر بعض الروايات فزعم أنه يحصل بالمجموع ثلاثة قيراط ، وسنذكر بقية مباحثه وفوائده في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . قوله ( تابعه ) أى روح بن عبادة ، وعثمان هو ابن الهيثم وهو من شيوخ البخارى ، فإن كان سمع هذا الحديث منه فهو له أعلى بدرجة ، لكنه ذكر الموصول عن روح لكونه أشد إقتانا منه ، وبه رواية عثمان على أن الاعتماد في هذا السند على محمد بن سيرين فقط لأنه لم يذكر الحسن ، فكان عوفاً كان ربما ذكره وربما حذفه ، وقد حدث به المنجوق شيخ البخارى مرة باسقاط الحسن ، أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريقه ، ومتابعة عثمان هذه وصلها أبو نعيم في المستخرج قال : حدثنا أبو إسحق بن حمزة حدثنا أبو طالب بن أبي عوانة حدثنا سليمان بن سيف حدثنا عثمان بن الهيثم . . فذكر الحديث ، ولفظه موافق لرواية روح إلا في قوله وكان معها فإنه قال بدلها « فزمها » ، وفي قوله ويضغ من دقها فإنه قال بدلها « وتدفن » ، وقال في آخره « فله قيراط » بدل قوله فإنه يرجع بقيراط ، والباقي سواء . ولهذا الاختلاف في اللفظ قال المصنف « نحوه » وهو بفتح الواو أى بمعناه

٣٦ - باب خوف المؤمنين من أن يَحْبِطَ عملُهُمْ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ . وقال إبراهيم التيمي : مَا عَرَضْتُ قَوْلِي عَلَى عَمَلِي إِلَّا خَشِيتُ أَنْ أَكُونَ مُكْذَبًا . وقال ابن أبي مَلَيْكَةَ . أَذْرَسْتُ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كُلُّهُمْ يَخَافُ النِّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ . مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ يَقُولُ إِنَّهُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ جَبْرِيلٌ وَمِيكَائِيلُ . وَبُذِّكْرٌ عَنْ الْحَسَنِ : مَا خَافَهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ ، وَلَا أَمِنَهُ إِلَّا مُنَافِقٌ . وَمَا يُخَافُ مِنَ الْإِمْرَارِ عَلَى النِّفَاقِ وَالْعِصْيَانِ مِنْ غَيْرِ

تَوْبَةٍ ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾

٤٨ - **حدثنا** محمد بن عرفة قال **حدثنا** شعبة عن زبيد قال : سألت أبا وائل عن المرجئة ، قال : **حدثني** عبد الله أن النبي ﷺ قال « سبب المسلم نسوق وقتله كثير »

[ الحديث ٤٨ - طرفه في : ٦٠٤٤ ، ٧٠٧٦ ]

**قوله** ( باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر ) هذا الباب معقود للرد على المرجئة خاصة وإن كان أكثر ما مضى من الأبواب قد تضمن الرد عليهم ، لكن قد يشركهم غيرهم من أهل البدع في شيء منها ، بخلاف هذا . والمرجئة يضم الميم وكسر الجيم بعدها ياء مهموزة ويجوز تشديدها بلا همز نسبوا إلى الإرجاء وهو التأخير ، لأنهم أخروا الأعمال عن الإيمان فقالوا : الإيمان هو التصديق بالقلب فقط ولم يشترط جهورهم النطق ، وجعلوا للعصاة اسم الإيمان على الكمال وقالوا : لا يضر مع الإيمان ذنب أصلا : ومقالاتهم مشهورة في كتب الأصول . ومناسبة إيراد هذه الترجمة عقب التي قبلها من جهة أن اتباع الجنادة مظنة لأن يقصد بها مراعاة أهلها أو مجموع الأمرين ، وسيأتي الحديث يقتضي أن الأجر الموعود به إنما يحصل لمن صنع ذلك احتسابا أي خالصا ، فعقب بما يشير إلى أنه قد يعرض للمرء ما يعكر على قصده الخالص فيحرم به الثواب الموعود وهو لا يشعر . فقوله وأن يحبط عمله ، أي يحرم ثواب عمله لأنه لا يثاب الأعلى ما أخلص فيه . وبهذا التقرير يندفع اعتراض من اعترض عليه بأنه بقوى مذهب الإحباطية الذين يقولون : إن السيئات يبطن الحسنات ، وقال القاضي أبو بكر بن العربي في الرد عليهم : القول الفصل في هذا أن الإحباط إيجابان : أحدهما إبطال الشيء للشيء وإذهابه جملة كإحباط الإيمان للكفر والكفر للإيمان ، وذلك في الجهتين إذهاب حقيق . ثانيهما إحباط الموازنة إذا جعلت الحسنات في كفة والسيئات في كفة ، فمن رجحت حسنة نجا ، ومن رجحت سيئاته وقف في المشيئة : إما أن يغفر له وإما أن يعذب . فالتوقيف لإبطال ما ، لأن توقيف المنفعة في وقت الحاجة إليها إبطال لها ، والتعذيب لإبطال أشد منه إلى حين الخروج من النار ، ففي كل منهما إبطال نسبي أطلق عليه اسم الإحباط مجازا ، وليس هو لإحباط حقيقة لأنه إذا أخرج من النار وأدخل الجنة عاد إليه ثواب عمله ، وهذا بخلاف قول الإحباطية الذين سوا بين الإحباطين وحكموا على العاصي بحكم الكافر ، وهم معظم القدرية . والله الموفق . **قوله** ( وقال إبراهيم التيمي ) هو من فقهاء التابعين وعبادهم ، وقوله « مكذبا » ، يروى بفتح الذال يعني خشيته أن يكذبني من رأى على مخالفا لقولي فيقول : لو كنت صادقا ما فعلت خلاف ما أقول ، وإنما قال ذلك لأنه كان يعظ الناس . ويروى بكسر الذال وهي رواية الأكثر ، ومعناه أنه مع وعظه الناس لم يبلغ غاية العمل . وقد ذم الله من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر وقصر في العمل فقال ﴿كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون﴾ يخشى أن يكون مكذبا أي مشابهها للكاذبين ، وهذا التعليق وصله المصنف في تاريخه عن أبي نعيم وأحمد بن حنبل في الزهد عن ابن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري عن أبي حيان التيمي عن إبراهيم المذكور . **قوله** ( وقال ابن أبي مليكة الخ ) هذا التعليق وصله ابن أبي خيثمة في تاريخه . لكن أبهم العدد . وكذا أخرجه محمد بن نصر المروزي مطولا في كتاب الإيمان له ، وعينه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه من وجه آخر مختصرا كما هنا ، والصحابة الذين أدرکهم ابن أبي مليكة من أجلهم عائشة وأختها أسماء وأم سلة والمبالدة الأربعة وأبو هريرة وعقبه بن الحارث والمسور بن

عزيمة ، فهؤلاء ممن سمع منهم ، وقد أدرك بالسنة جماعة أجل من هؤلاء كعلي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص ، وقد جزم بأنهم كانوا يخافون النفاق في الأعمال ، ولم ينقل عن غيرهم خلاف ذلك فكأنه إجماع ، وذلك لأن المؤمن قد يعرض عليه في عمله ما يشوبه مما يخالف الإخلاص . ولا يلزم من خوفهم من ذلك وقوعه منهم ، بل ذلك على سبيل المبالغة منهم في الورع والتقوى رضى الله عنهم . وقال ابن بطلان : إنما خافوا لأنهم طالت أعمارهم حتى رأوا من التغيير ما لم يهدهوه ولم يقدروا على إنكاره ، لخافوا أن يكونوا داهنوا بالسكوت . قوله ( ما منهم أحد يقول إنه على إيمان جبريل وميكائيل ) أى لا يجزم أحد منهم بعدم عروض النفاق لهم كما يجزم بذلك في إيمان جبريل ، وفي هذا إشارة إلى أن المذكورين كانوا قائلين بتفاوت درجات المؤمنين في الإيمان ، خلافاً للمرجئة القائلين بأن إيمان الصديقين وغيرهم بمنزلة واحدة . وقد روى في معنى أثر ابن أبي مليكة حديث عن عائشة مرفوع رواه الطبراني في الأوسط لكن إسناده ضعيف . قوله ( ويذكر عن الحسن ) هذا التعليق وصله جعفر الرياني في كتاب صفة المناقب له من طرق متعددة بألفاظ مختلفة . وقد يستشكل ترك البخاري الجرم به مع صحته عنه ، وذلك محمول على قاعدة ذكرها لي شيخنا أبو الفضل بن الحسين الحافظ رحمه الله وهي : إن البخاري لا يخص صيغة التريض بضعف الإسناد ، بل إذا ذكر المتن بالمعنى أو اختصره أتى بها أيضاً ، لما علم من الخلاف في ذلك ، فهنا كذلك . وقد أوقع اختصاره له لبعضهم الاضطراب في فهمه فقال التزوي « ماخافه إلا مؤمن ولا آمنه إلا منافق ، يعنى الله تعالى . قال الله تعالى ﴿ ولئن خاف مقام ربه جنتان ﴾ وقال ﴿ فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون ﴾ وكذا شرحه ابن التين وجماعة من المتأخرين ، وقرره الكرمانى هكذا فقال : ماخافه أى ماخاف من الله ، لخذف الجار وأوصل الفعل إليه . قلت : وهذا الكلام وإن كان صحيحاً لكنه خلاف مراد المصنف ومن نقل عنه . والذي أوقعهم في هذا هو الاختصار . وإلا فسياق كلام الحسن البصري يبين أنه إنما أراد النفاق ، فلندكره . قال جعفر الرياني : حدثنا قتيبة حدثنا جعفر بن سليمان عن المولى بن زياد سمعت الحسن يحلف في هذا المسجد بالله الذى لا إله إلا هو ماضى مؤمن قط ولا ببق إلا وهو من النفاق مشفق ، ولا ماضى منافق قط ولا ببق إلا وهو من النفاق آمن . وكان يقول : من لم يخف النفاق فهو منافق . وقال أحمد بن حنبل في كتاب الإيمان : حدثنا روح بن عبادة حدثنا هشام سمعت الحسن يقول : والله ماضى مؤمن ولا ببق إلا وهو يخاف النفاق ، وما آمنه إلا منافق . انتهى . وهذا موافق لأثر ابن أبي مليكة الذى قبله وهو قوله « كلهم يخاف النفاق على نفسه » . والخوف من الله وإن كان مطلوباً بمحوذاً لكن سياق الباب في أمر آخر . والله أعلم . قوله ( وما يحذر ) هو بضم أوله وتشديد الدال المعجمة ويروى بتخفيفها ، وما مصدرية ، والجملة في محل جر لأنها مبطوقة على خوف ، أى باب ما يحذر . ووصل بين الترجمتين بالآثار التى ذكرها لتعلقها بالأولى فقط ، وأما الحديثان فالأول منهما تعلق بالثانية والثاني بتعلق بالأولى على ما سنوضحه ، ففيه لف ونشر غير مرتب على حد قوله ﴿ يوم تبيض وجوه ﴾ الآية ، ومراده أيضاً الرد على المرجئة حيث قالوا لاحذر من المعاصى مع حصول الإيمان ، ومفهوم الآية التى ذكرها يرد عليهم ، لأنه تعالى مدح من استغفر لذنبه ولم يصِر عليه ، ففهمه ذم من لم يفعل ذلك . وما يدخل في معنى الترجمة قول الله تعالى ﴿ فلما ذاعوا أذاع الله قلوبهم ﴾ وقوله ﴿ وتقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة ﴾ وقوله تعالى ﴿ لاترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم ﴾ وهذه الآية أدل على المراد مما قبلها ، فمن أصر على نفاق المعصية خشى عليه أن يفضى به إلى

فقال الكفر، وكان المصنف لم يجد حديث عبد الله بن عمرو المخرج عند أحد مرفوعاً قال: «ويل للبصرين الذين يصرون على ما فعلوا وهم يعلمون، أي يعلمون أن من تاب تاب الله عليه ثم لا يستغفرون، قاله مجاهد وغيره. ولترمى عن أبي بكر الصديق مرفوعاً ما أمر من استغفر، وإن عاد في اليوم سبعين مرة، إسناد كل منهما حسن. قوله (على التقاتل) كذا في أكثر الروايات وهو المناسب لحديث الباب، وفي بعضها (على النفاق) ومعناه صحيح وإن لم تثبت به الرواية. قوله (زيد) تقدم أنه بالوأي والموحدة مصفراً، وهو ابن الحارث اليامي بياء تحتانية وميم خفيفة، يكنى أبا عبد الرحمن، وقد روى هذا الحديث شعبة أيضاً عن منصور بن المعتمر وهو عند المصنف في الأدب، وعن الأعرش وهو عند مسلم، ورواه ابن حبان من طريق سليمان بن حرب عن شعبة عن الثلاثة جميعاً عن أبي وائل، وقال ابن منه: لم يختلف في رفعه عن زيد واختلف على الآخرين. ورواه عن زيد غير شعبة أيضاً عند مسلم وغيره. قوله (سألت أبا وائل عن المرجئة) أي عن مقالة المرجئة، ولا يابن داود الطيالسي عن شعبة عن زيد قال: لما ظهرت المرجئة أتيت أبا وائل فذكرت ذلك له. فظهر من هذا أن سؤاله كان عن معتقدهم، وأن ذلك كان حين ظهورهم، وكانت وفاة أبي وائل سنة تسع وتسعين وقيل سنة اثنتين وثمانين، ففي ذلك دليل على أن بدعة الإرجاء قديمة، وقد تابع أبا وائل في رواية هذا الحديث عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أخرجه الترمذي مصححاً ولفظه «قاتل المسلم أخاه كفر، وسبابه فسوق»، ورواه جماعة عن عبد الله بن مسعود موقوفاً ومرفوعاً، ورواه النسائي من حديث سعد بن أبي وقاص أيضاً مرفوعاً، فاتفقت بذلك دعوى من زعم أن أبا وائل تفرد به. قوله (سباب) هو بكسر السين وتخفيف الموحدة، وهو مصدر يقال: سب سباً وسباباً، وقال إبراهيم الحربي: السباب أشد من السب، وهو أن يقول الرجل ما فيه وما ليس فيه يريد بذلك عيبه. وقال غيره: السباب هنا مثل القتال فيقتضي المفاعلة، وقد تقدم بأوضح من هذا في باب المعاصي من أمر الجاهلية. قوله (المسلم) كذا في معظم الروايات، ولأحمد عن غندر عن شعبة «المؤمن»، فسكأته رواه بالمعنى. قوله (فسوق) الفسق في اللغة الخروج، وفي الشرع: الخروج عن طاعة الله ورسوله، وهو في عرف الشرع أشد من العصيان، قال الله تعالى: ﴿وكره اليكم الكفر والفسوق والعصيان﴾، ففي الحديث تعظيم حق المسلم والحكم على من سبه بغير حق بالنسق، ومقتضاه الرد على المرجئة. وعرف من هذا مطابقة جواب أبي وائل للسؤال عنهم كأنه قال: كيف تكون مقالهم حقا والنبي ﷺ يقول هذا. قوله (وقتاله كفر) إن قيل: هذا وإن تضمن الرد على المرجئة لكن ظاهره يقوى مذهب الخوارج الذين يكفرون بالمعاصي، فالجواب: إن المبالغة في الرد على المبتدع اقتضت ذلك، ولا متمسك بالخوارج فيه، لأن ظاهره غير مراد، لكن لما كان القتال أشد من السباب - لأنه مفض إلى إزهاق الروح - عبر عنه بلفظ أشد من لفظ الفسق وهو الكفر، ولم يرد حقيقة الكفر التي هي الخروج عن الملة، بل أطلق عليه الكفر مبالغة في التحذير، معتمداً على ما قرر من القواعد أن مثل ذلك لا يخرج عن الملة، مثل حديث الشفاعة، ومثل قوله تعالى: ﴿إن الله لا يفرق بينك وبينه ولا يفرق ما دون ذلك لمن يشاء﴾، وقد أشرنا إلى ذلك في باب المعاصي من أمر الجاهلية. أو أطلق عليه الكفر لشبهه به، لأن قتال المؤمن من شأن الكافر. وقيل: المراد هنا الكفر اللغوي وهو التغطية، لأن حق المسلم على المسلم أن يعينه وينصره ويكف عنه أذاه، فلما قاتله كان كأنه غطى على هذا الحق، والأولان أليق بمراد المصنف وأولى بالمقصود من التحذير من فعل ذلك والزجر عنه بخلاف الثالث. وقيل أراد بقوله كفر

أى قد يؤل هذا الفعل يشؤمه الى الكفر ، وهذا بعيد ، وأبعد منه حمله على المستحل لذلك لأنه لا يطابق الترجمة ، ولو كان مراداً لم يحصل التفريق بين السباب والقتال ، فان مستحل لعن المسلم بغير تأويل يكفر أيضا . ثم ذلك محمول على من فعله بغير تأويل . وقد جوب عليه المصنف في كتاب المحاريين كما سيأتى إن شاء الله تعالى . ومثل هذا الحديث قوله عليه السلام : لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ، فيه هذه الأجوبة ، وسيأتى في كتاب الفتن ، ونظيره قوله تعالى ( أقتلون بعض الكتاب وتكفرون ببعض ) بعد قوله ( ثم أتم هؤلاء تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقا منكم من ديارهم ) الآية ، فدل على أن بعض الأحمال يطلق عليه الكفر تليظا . وأما قوله عليه السلام : فسيأرواه مسلم د لعن المسلم قتلته ، فلا يخالف هذا الحديث ، لأن المشبه به فوق المشبه ، والقدر الذى اشتركا فيه بلوغ الغاية في التأثير : هذا في العرض ، وهذا في النفس . والله أعلم . وقد ورد لهذا المتن سبب ذكرته في أول كتاب الفتن في أواخر الصحيح

٤٩ - أخبرنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يُخْبِرُ بِلَيْلَةِ الْقَدَرِ ، فَتَلَاخِي رَجُلَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، قَبَالَ : إِنِّي خَرَجْتُ لِأَخْبِرْكُمْ بِلَيْلَةِ الْقَدَرِ ، وَإِنَّهُ تَلَاخِي فَلَانٌ وَلَإِنَّ فُرُفُتَ ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ ، التَّسْوِهَا فِي السَّبْعِ وَالْتَّسْعِ وَالْخَمْسِ »

[ الحديث ٤٩ - طراه في : ٢٠٢٣ ، ٦٠٤٩ ]

قوله ( عن حميد ) هو الطويل ( عن أنس ) ، وللأصلي حديثاه أنس بن مالك ، فأما تدليس حميد . وهو من رواية صحابي عن صحابي ، أنس عن عباد بن الصامت . قوله ( خرج يخبر بليلة القدر ) أى بتعيين ليلة القدر . قوله ( فتلاخي ) بفتح الحاء المهملة مشتق من التلاخي بكسرها وهو التنازع والمخاصمة ، والرجلان أفاد ابن دحية أنهما عبد الله بن أبي حذرد - بجاء مستوحدة ودال ساكنة مهملتين ثم راء مفتوحة ودال مهملة أيضا - وكعب بن مالك . وقوله « وفرفت » أى رفع تعيينها عن ذكرى ، هذا هو المعتمد هنا . والسبب فيه ما أوضحه مسلم من حديث أبي سعيد في هذه القصة قال د لجاء رجلان بحثقان ، بتشديد القاف أى يدعى كل منهما أنه الحق « معهما الشيطان ، ففسيهتا ، قال القاضي عياض : فيه دليل على أن المخاصمة مذمومة ، وأنها سبب في العقوبة المعنوية أى الحرمان . وفيه أن المكان الذى يحضره الشيطان ترفع منه البركة والخير . فان قيل كيف تكون المخاصمة في طلب الحق مذمومة ؟ قلت : إنما كانت كذلك لوقوعها في المسجد ، وهو محل الذكر لا اللغو ، ثم في الوقت المخصوص أيضا بالذكر لا اللغو وهو شهر رمضان ، فالذم لما عرض فيها لا لذاتها ، ثم إنها مستلزمة لرفع الصوت ورفقه بحضرة رسول الله ﷺ منهى عنه لقوله تعالى ( لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ) - الى قوله تعالى - أن تحبط أعمالكم وأتم لا تشعرون ) ومن هنا يتضح مناسبة هذا الحديث للترجمة ومطابقتها له ، وقد خفيت على كثير من المتكلمين على هذا الكتاب . فان قيل قوله ( وأتم لا تشعرون ) يقتضى المؤاخذه بالعمل الذى لا قصد فيه ، فالجواب أن المراد أنهم لا تشعرون بالإحباط لاعتمادكم صغر الذنب ، فقد يعلم المرء الذنب ولكن لا يعلم أنه كبير ، كما قيل في قوله « إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير ، أى عندهما ، ثم قال « وإنه لكبير ، أى في نفس الامر . وأجاب القاضي أبو بكر بن

العربي بأن المواخذة تحصل بما لم يقصد في الثاني اذا قصد في الأول ، لأن مراعاة القصد إنما هو في الأول ثم يسترسل حكم النية الأولى على موتف العمل وإن عذب القصد خيرا كان أو شرا . والله أعلم . قوله ( وعسى أن يكون خيرا ) أى وإن كان عدم الرفع أزيد خيرا وأولى منه ، لأنه متحقق فيه ، لكن في الرفع خير مرجو لاستلواحه مزيد الثواب ، لكونه سببا لزيادة الاجتهاد في التماسها ، وإنما حصل ذلك ببركة الرسول ﷺ . قوله ( في السبع والتسع ) كذا في معظم الروايات بتقديم السبع التي أولها السين على التسع ، ففيه إشارة الى أن رجاءها في السبع أقوى للاهتمام بتقديمه . ووقع عند أبي نعيم في المستخرج بتقديم التسع على ترتيب التلذ . واختلف في المراد بالتسع وغيرها قليل للتسع يضمن من العشر وقيل لتسع يقين من الشر ، وسنذكر بسط هذا في محله حيث ذكره المصنف في كتاب الاعتكاف إن شاء الله تعالى

٣٧ - باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان ، والإسلام ، والإحسان ، وعلم الساعة . وبيان النبي ﷺ له . ثم قال : جاء جبريل عليه السلام يُعلمُكم دينكم . فجعل ذلك كله ديناً . وما بين النبي ﷺ ولوفد عبد القيس من الإيمان . وقوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَنْتَهِ عَنِ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾

٥٠ - حدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا أَبُو حَيَّانَ التَّمِيمِيُّ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بَارِئاً يَوْمًا لِلنَّاسِ ، فَثَاءَ رَجُلٍ فَقَالَ : مَا الْإِيمَانُ ؟ قَالَ : الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ ، وَمَلَائِكَتِهِ ، وَبِقَائِهِ ، وَرُسُلِهِ . وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ . قَالَ : مَا الْإِسْلَامُ ؟ قَالَ : الْإِسْلَامُ أَنْ تُعْبَدَ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ ، وَتُؤَدَّى الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ . قَالَ : مَا الْإِحْسَانُ ؟ قَالَ : أَنْ تُعْبَدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ . قَالَ : مَتَى السَّاعَةُ ؟ قَالَ : مَا الْمُسْتَوَلُّ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ . وَسَأَخْبِرُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا : إِذَا وَلَدَتِ الْأُمَةُ رَجَبًا ، وَإِذَا تَطَاوَلَتْ رُعَاةُ الْإِبِلِ الْبُهْمِ فِي الْبُنْيَانِ ، فِي خَمْسٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ . ثُمَّ تَلَا النَّبِيُّ ﷺ ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ الْآيَةَ . ثُمَّ أَذْبَرَ . فَقَالَ رُدُّوهُ . فَلَمْ يَرَوْا شَيْئًا . فَقَالَ : هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَ يُعَلِّمُ النَّاسَ دِينَهُمْ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : جَعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنَ الْإِيمَانِ [ الحديث ٥٠ - طرفه في : ٤٧٧٧ ]

قوله ( باب سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام الخ ) تقدم أن المصنف يرى أن الإيمان والإسلام عبارة عن معنى واحد ، فلما كان ظاهر سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام وجوابه يقتضى تغايرهما وأن الإيمان تصديق بأمور مخصوصة والإسلام لإظهار أعمال مخصوصة ، أراد أن يرد ذلك بالتأويل الى طريقته . قوله ( وبيان ) أى مع بيان أن الاعتقاد والعمل دين ، وقوله ( وما بين ، أى مع ما بين للوفد أن الإيمان هو الإسلام حيث فسر به قصته بما فسر به الإسلام هنا ، وقوله ( وقول الله ، أى مع ما دللت عليه الآية أن الإسلام هو الدين ، ودل عليه خبر أبي سفيان أن الإيمان هو الدين ، فاقضى ذلك أن الإسلام والإيمان أمر واحد . هذا حصل كلامه ، وقد نقل أبو هرواة الأسفرايينى

في صحيحه عن المزني صاحب الشافعي الجرم بأنها عبارة عن معنى واحد، وأنه سمع ذلك منه. وعن الإمام أحمد الجرم بتنايرهما، ولكل من القولين أدلة متعارضة. وقال الخطابي: صنف في المسألة إمامان كبيران، وأكثرهما الأدلة للقولين، وتباين في ذلك. والحق أن بينهما عموما وخصوصا، فكل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنا. انتهى كلامه ملخصا. ومقتضاها أن الإسلام لا يطلق على الاعتقاد والعمل معا، بخلاف الإيمان فإنه يطلق عليهما معا. وورد عليه قوله تعالى ﴿ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ فإن الإسلام هنا يتناول العمل والاعتقاد معا، لأن العامل غير المعتقد ليس بذي دين موصى. وبهذا استدلل المزني وأبو محمد البخوي فقال في الكلام على حديث جبريل هذا: جعل النبي ﷺ الإسلام هنا اسما لما ظهر من الأعمال، والإيمان اسما لما بض من الاعتقاد، وليس ذلك لأن الأعمال ليست من الإيمان، ولأن التصديق ليس من الإسلام، بل ذلك تفصيل لمجلة كلها شيء واحد وجماعها الدين، ولهذا قال ﷺ «أناكم على دينكم»، وقال سبحانه وتعالى ﴿ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ وقال ﴿ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه﴾ ولا يكون الدين في محل الرضا والقبول إلا بانضمام التصديق. انتهى كلامه. والذي يظهر من مجموع الأدلة أن لكل منهما حقيقة شرعية، كما أن لكل منهما حقيقة لغوية، لكن كل منهما مستلزم للآخر بمعنى التكميل له، فكما أن العامل لا يكون مسلما كاملا إلا إذا اعتقد، فكذلك المعتقد لا يكون مؤمنا كاملا إلا إذا عمل، وحيث يطلق الإيمان في موضع الإسلام أو العكس، أو يطلق أحدهما على إرادتهما معا فهو على سبيل المجاز. ويتبين المراد بالسياق، فإن وردا معا في مقام السؤال حلا على الحقيقة، وإن لم يردا معا أو لم يكن في مقام سؤال أمكن الحمل على الحقيقة أو المجاز بحسب ما يظهر من القرائن. وقد حكى ذلك الإسماعيلي عن أهل السنة والجماعة قالوا: لهما تختلف دلالتهما بالاتزان، فإن أفرد أحدهما دخل الآخريه. وعلى ذلك يحمل ما حكاه محمد بن نصر وتبعه ابن عبد البر عن الأكثر أنهم سورا بينهما على ما في حديث عبد القيس، وما حكاه اللالكائي وابن السمعاني عن أهل السنة أنهم فرقوا بينهما على ما في حديث جبريل والله الموفق. قوله (وعلم الساعة) تفسير منه المراد بقول جبريل في السؤال متى الساعة؟ أي متى علم الساعة؟ ولا بد من تقدير محذوف آخر أي متى علم وقت الساعة؟. قوله (وبيان النبي ﷺ) هو مجرور لأنه معطوف على علم المعطوف على سؤال المجرور بالإضافة. فإن قيل: لم يبين النبي ﷺ وقت الساعة، فكيف قال وبيان النبي ﷺ له. فالجواب أن المراد بالبيان بيان أكثر المسئول عنه فأطلقه، لأن حكم معظم الشيء حكم كله. أو جعل الحكم في علم الساعة بأنه لا يعلمه إلا الله بيانا له. قوله (حدثنا إسماعيل بن إبراهيم) هو البصري المعروف بابن علي، قال أخبرنا أبو حيان التميمي. وأورده المصنف في تفسير سورة لقمان من حديث جرير بن عبد الحميد عن أبي حيان المذكور. ورواه مسلم من وجه آخر عن جرير أيضا عن عمارة بن الققاع، ورواه أبو داود والنسائي من حديث جرير أيضا عن أبي فروة ثلاثهم عن أبي زرعة عن أبي هريرة. زاد أبو فروة: وعن أبي ذر أيضا، وساق حديثه عنهما جميعا. وفيه فوائد زوائد سنشير إليها إن شاء الله تعالى. ولم أر هذا الحديث من رواية أبي هريرة إلا عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير هذا عنه، ولم يخرج البخاري إلا من طريق أبي حيان عنه، وقد أخرجه مسلم من حديث عمر بن الخطاب، وفي سياقه فوائد زوائد أيضا. وإنما لم يخرج البخاري لاختلاف فيه على بعض رواه، فشهوره رواية كهس - بسين مهمة قبلها ميم مفتوحة - ابن الحسن عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر = بفتح الميم أوله ياء تحتانية مفتوحة - عن عبد الله بن عمر عن أبيه عمر بن الخطاب، رواه عن كهس جماعة

من الحفاظ ، وتأباه مطر الوراق عن عبد الله بن بريدة ، وتأباه سليمان التيمي عن يحيى بن يعمر ، وكذا رواه عثمان ابن غياث عن عبد الله بن بريدة لكنه قال : عن يحيى بن يعمر وحيد بن عبد الرحمن معا عن ابن عمر عن عمر ، زاد فيه حميدا ، وحيد له في الرواية المشهورة ذكر لا رواية . وأخرج مسلم هذه الطرق ولم يسق منها إلا من الطريق الأولى وأحال الباقي عليها ، وبينها اختلاف كثير سنشير الى بعضه ، فأما رواية مطر فأخرجها أبو عوانة في صحيحه وغيره ، وأما رواية سليمان التيمي فأخرجها ابن خزيمة في صحيحه وغيره ، وأما رواية عثمان بن غياث فأخرجها أحمد في مسنده . وقد خالفهم سليمان بن بريدة أخو عبد الله فرواه عن يحيى بن يعمر عن عبد الله بن عمر قال : بينما نحن عند النبي ﷺ نجعله من مسند ابن عمر لا من روايته عن أبيه . أخرجه أحمد أيضا . وكذا رواه أبو نعيم في الحلية من طريق عطاء الخراساني عن يحيى بن يعمر ، وكذا روى من طريق عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عمر أخرجه الطبراني . وفي الباب عن أنس أخرجه الزوار والبخاري في خلق أفعال العباد وإسناده حسن . وعن جرير البجلي أخرجه أبو عوانة في صحيحه وفي إسناده خالد بن يزيد وهو العمري ولا يصلح للصحيح ، وعن ابن عباس وأبي عامر الأشعري أخرجهما أحمد وإسنادهما حسن . وفي كل من هذه الطرق فوائد سنذكرها إن شاء الله تعالى في أثناء الكلام على حديث الباب . وإنما جمعت طرقها هنا وعزوتها الى مخرجها لتسهيل الحوالة عليها فرادى من التكرار المباني لطريق الاختصار . والله الموفق . قوله ( كان النبي ﷺ بارزا يوما للناس ) أى ظاهرا لهم غير محتجب عنهم ولا ملتبس بغيره ، والبروز الظهور . وقد وقع في رواية أبي فروة التي أشرنا اليها بيان ذلك ، فإن أوله : كان رسول الله ﷺ يجلس بين أصحابه فيجىء الغريب فلا يدري أيهم هو ، فطلبنا اليه أن يجعل له مجلسا يعرفه الغريب إذا أتاه ، قال : فبينما له مكانا من طين كان يجلس عليه . انتهى . واستندت منه القرطبي استحباب جلوس العالم بمكان يختص به ويكون مرتعا إذا احتاج لذلك لضرورة تعليم ونحوه . قوله ( فأناه رجل ) أى ملك في صورة رجل ، وفي التفسير للصف : إذ أتاه رجل يمشي ، ولا في فروة : فانا جلوس عنده إذ أقبل رجل أحسن الناس وجها وأطيب الناس ريحا كأن ثيابه لم يمسا دنس . ولمسلم من طريق كهمس في حديث عمر : بينما نحن ذات يوم عند رسول الله ﷺ إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر . وفي رواية ابن حبان سواد اللحية ، لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد ، حتى جلس الى النبي ﷺ فأسند ركبتيه الى ركبتيه ووضع كفيه على خذيبيه . وفي رواية لسليمان التيمي : ليس عليه سقاء السفر ، وليس من البلد ، فتخطى حتى برك بين يدي النبي ﷺ كما يجلس أحدنا في الصلاة ، ثم وضع يده على ركبتي النبي ﷺ ، وكذا في حديث ابن عباس وأبي عامر الأشعري : ثم وضع يده على ركبتي النبي ﷺ . فأفادت هذه الرواية أن الضمير في قوله على خذيبيه يعود على النبي ﷺ ، وبه جزم البغوي وإسماعيل التيمي لهذه الرواية ورجحه الطبري بحثا لأنه نسق الكلام خلافا لما جزم به النووي ، ووافقه التوريشي لأنه حمله على أنه جلس كهية المتعلم بين يدي من يتعلم منه ، وهذا وإن كان ظاهرا من السياق لكن وضعه يده على خذي النبي ﷺ صنيع منه للاصغاء اليه ، وفيه إشارة لما ينبغي للسؤال من التواضع والصفح عما يبدو من جفاء السائل . والظاهر أنه أراد بذلك المبالغة في تعمية أمره ليقوى الظن بأنه من جفافة الأعراب ، ولهذا تخطى الناس حتى انتهى الى النبي ﷺ كما تقدم . ولهذا استغرب الصحابة صنيعه ، ولأنه ليس من أهل البلد وجاء ماشيا ليس عليه أثر سفر . فان قيل : كيف عرف عمر أنه لم يعرفه أحد منهم ؟ أجيب بأنه يحتمل أن يكون استند في ذلك الي ظنه ، أو إلى صريح قول الحاضرين . قلت : وهذا الثاني أولى ، فقد جاء كذلك في رواية



عثمان بن غياث فان فيها : فظهر القوم بعضهم الى بعض فقالوا : ما نعرف هذا . وأراد مسلم في رواية عمارة ابن القعقاع سبب ورود هذا الحديث ، فعنده في أوله : قال رسول الله ﷺ : سلوني ، فهابوا أن يسألوه ، قال لجاه رجل . ووقع في رواية ابن منده من طريق يزيد بن زريع عن كهيس : بينا رسول الله ﷺ يحطبط إذ جاءه رجل - فكان أمره لهم بسؤاله وقع في خطبته - وظاهره أن مجيء الرجل كان في حال الخطبة ، فإما أن يكون وافق انتضاءها أو كان ذكر ذلك القدر جالسا وعبر عنه الراوي بالخطبة . قوله ( فقال ) زاد المصنف في التفسير : يا رسول الله ما الإيمان ؟ فان قيل : فكيف بدأ بالسؤال قبل السلام ؟ أجيب بأنه يحتمل أن يكون ذلك مبالغة في التعمية لأمره ، أو ليبين أن ذلك غير واجب ، أو سلم فلم ينقله الراوي . قلت : وهذا الثالث هو المعتمد ، فقد ثبت في رواية أبي فروة ، ففيها بعد قوله كأن يثابه لم يمسه دنس حتى سلم من طرف البساط فقال : السلام عليك يا محمد ، فرد عليه السلام . قال : أدنو يا محمد ؟ قال : ادن . فما زال يقول أدنو مرارا ويقول له ادن . ونحوه في رواية عطاء عن ابن عمر ، لكن قال : السلام عليك يا رسول الله . وفي رواية مطر الوراق فقال : يا رسول الله أدنو منك ؟ قال ادن . ولم يذكر السلام . فاختلفت الروايات هل قال له يا محمد أو يا رسول الله ، هل سلم أولا . فأما السلام فن ذكره مقدم على من سكت عنه . وقال القرطبي بناء على أنه لم يسلم وقال يا محمد : إنه أراد بذلك التعمية فصنع صنيع الأعراب . قلت : ويجمع بين الروایتين بأنه بدأ أولا بنداؤه باسمه لهذا المعنى ، ثم خاطبه بقوله يا رسول الله . ووقع عند القرطبي أنه قال : السلام عليك يا محمد ، فاستنبط منه أنه يستحب للدخول أن يعمم بالسلام ثم يخص من يريد تخصيصه . انتهى . والذي وقفت عليه من الروايات إنما فيه الأفراد وهو قوله : السلام عليك يا محمد . قوله ( ما الإيمان ) ؟ قيل قدم السؤال عن الإيمان لأنه الأصل ، وثني بالإسلام لأنه يظهر مصداق الدعوى ، وذلك بالإحسان لأنه متعلق بهما . وفي رواية عمارة بن القعقاع : بدأ بالإسلام لأنه بالأمر الظاهر ، وثني بالإيمان لأنه بالأمر الباطن . ورجح هذا الطيبي لما فيه من الترفق . ولا شك أن القصة واحدة اختلفت الرواة في تأديتها ، وليس في السياق ترتيب ، ويدل عليه رواية مطر الوراق فإنه بدأ بالإسلام وثني بالإحسان وذلك بالإيمان ، فالخلق أن الواقع أمر واحد ، والتقديم والتأخير وقع من الرواة . والله أعلم . قوله ( قال : الإيمان أن تؤمن بالله الخ ) دل الجواب أنه علم أنه سأل عن متعلقاته لا عن معنى لفظه ، وإلا لكان الجواب : الإيمان التصديق . وقال الطيبي : هذا يوم التكرار ، وليس كذلك ، فان قوله أن تؤمن بالله مضمن معنى أن تعترف به ، ولهذا عداه بالباء ، أى أن تصدق معترفا بكذا . قلت : والتصديق أيضا يعدى بالباء فلا يحتاج الى دعوى التضمن . وقال الكرماني : ليس هو تعريفا للشيء بنفسه ، بل المراد من الحدود الإيمان الشرعى ، ومن الحد الإيمان اللغوى . قلت : والذي يظهر أنه إنما أعاد لفظ الإيمان للاعتناء بشأنه تضييما لأمره ، ومنه قوله تعالى ﴿ قل يحيبها الذى أنشأها أول مرة ﴾ في جواب ﴿ من يحى العظام وهى رمم ﴾ ، يعنى أن قوله أن تؤمن ينحل منه الإيمان فكأنه قال : الإيمان الشرعى تصديق مخصوص ، وإلا لكان الجواب : الإيمان التصديق ، والإيمان بالله هو التصديق بوجوده وأنه متصف بصفات الكمال مزده عن صفات النقص . قوله ( وملائكته ) الإيمان بالملائكة هو التصديق بوجودهم وأنهم كأوصفهم الله تعالى ﴿ عباد مكرمون ﴾ . وقدم الملائكة على الكتب والرسل نظرا للقرتب الواقع ، لأنه سبحانه وتعالى أرسل الملك بالكتاب الى الرسول ، وليس فيه متمسك لمن فضل الملك على الرسول . قوله ( وكتبه ) جده عند الاصيل هنا ، وافق الرواة على ذكرها في التفسير ، والإيمان بكتب الله التصديق بأنها كلام الله وأن ما تضمنته

حق - قوله ( وبلغناه ) كذا وقعت هنا بين الكتب والرسول ، وكذا المسلم من الطرفين ، ولم تقع في بقية الروايات ، وقد قيل إنها مكررة لأنها داخلة في الإيمان بالبعث ، والحق أنها غير مكررة ، فقيل للمراد بالبعث القيام من القبور ، والمراد باللقاء ما بعد ذلك ، وقيل اللقاء يحصل بالانتقال من دار الدنيا ، والبعث بعد ذلك . ويدل على هذا رواية مطر الوراق فإن فيها « وبالْمُوتِ وبالْبَعثِ بعد المِوتِ » ، وكذا في حديث أنس وابن عباس ، وقيل المراد باللقاء رؤية الله ، ذكره الخطابي . وتعقبه النووي بأن أحدا لا يقطع لنفسه برؤية الله ، فإنها مختصة بمن مات مؤمنا ، والمرء لا يدري به يحتم له ، فكيف يكون ذلك من شروط الايمان ؟ وأجيب بأن المراد الايمان بأن ذلك حق في نفس الأمر ، وهذا من الأدلة القوية لاهل السنة في إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة اذ جعلت من قواعد الإيمان . قوله ( ورسله ) وللأصلي « ورسله » ، ووقع في حديث أنس وابن عباس « والملائكة والكتب والنبيين » ، وكل من السياقين في القرآن في البقرة ، والتعبير بالنبيين يشمل الرسل من غير عكس ، والإيمان بالرسول التصديق بانهم صادقون فيما أخبروا به عن الله ، ودل الإجمال في الملائكة والكتب والرسول على الاكتفاء بذلك في الإيمان بهم من غير تفصيل ، إلا ما ثبت تسميته فيجب الإيمان به على التعيين . وهذا الترتيب مطابق للآية ( آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه ) ومناسبة الترتيب المذكور وإن كانت الواو لا ترتب بل المراد من التقديم أن التحير والرحمة من الله ، ومن أعظم رحمته أن أنزل كتبه الى عباده ، والمتلقى لذلك منهم الأنبياء ، والواسطة بين الله وبينهم الملائكة . قوله ( وتؤمن بالبعث ) زاد في التفسير « الآخر » ، والمسلم في حديث عمر « واليوم الآخر » ، فأما البعث الآخر فقيل ذكر الآخر تأكيذا كقولهم أمس المذهب ، وقيل لأن البعث وقع مرتين : الأولى الإخراج من العلم الى الوجود أو من بطون الأمهات بعد النطفة والعلقة الى الحياة الدنيا ، والثانية البعث من بطون القبور الى محل الاستقرار . وأما اليوم الآخر فقيل له ذلك لأنه آخر أيام الدنيا أو آخر الأزمنة المحدودة ، والمراد بالإيمان به التصديق بما يقع فيه من الحساب والميزان واللجنة والنار . وقد وقع التصريح بذكر الأربعة بعد ذكر البعث في رواية سليمان التيمي وفي حديث ابن عباس أيضا . (قائده) : زاد الاسماعيلي في مستخرجه هنا « وتؤمن بالقدر » ، وهي في رواية أبي فروة أيضا ، وكذا لمسلم من رواية عمارة بن القعقاع ، وأكده بقوله « كله » ، وفي رواية كهس وسليمان التيمي « وتؤمن بالقدر خيره وشره » ، وكذا في حديث ابن عباس ، وهو في رواية عطاء عن ابن عمر بزيادة « وحلوه ومره من الله » ، وكان الحكمة في إعادة لفظ « وتؤمن » عند ذكر البعث الإشارة الى أنه نوع آخر مما يؤمن به ، لأن البعث سيوجد بعد ، وما ذكر قبله موجود الآن ، وللتنويه بذكره لكثرة من كان ينكره من الكفار ، ولهذا كثر تكراره في القرآن ، وهكذا الحكمة في إعادة لفظ « وتؤمن » عند ذكر القدر كأنها إشارة الى ما يقع فيه من الاختلاف ، لحصل الاهتمام بشأنه باعادة تؤمن ، ثم قرره بالإبدال بقوله « خيره وشره وحلوه ومره » ، ثم زاده تأكيذا بقوله في الرواية الأخيرة « من الله » . والقدر مصدر تقول : قدرت الشيء بتخفيف الدال وقتحتها أقدره بالكسر والفتح قدرا وقدرا ، إذا أحطت بمقداره . والمراد أن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها ، ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد ، فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته ، هذا هو المعلوم من الدين بالبراهين القطعية ، وعليه كان السلف من الصحابة وخيار التابعين ، إلى أن حدثت بعدة القدر في أواخر زمن الصحابة ، وقد روى مسلم القصة في ذلك من طريق كهس عن ابن بريدة عن يحيى بن يعمر قال : كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهمي ، قال فانتقلت

أنا وحيد الخيري، فذكر اجتماعهما بعبد الله بن عمر، وأنه سأله عن ذلك فأخبره بأنه يرى من يقول ذلك، وأن الله لا يقبل من لم يؤمن بالقدر عملا. وقد حكي المصنفون في المقالات عن طوائف من القدريّة لإنكار كون البارئ عالما بشيء من أعمال العباد قبل وقوعها منهم، وإنما يعلمها بعد كونها. قال القرطبي وغيره: قد انقرض هذا المذهب، ولا نعرف أحدا ينسب إليه من المتأخرين. قال: والقدريّة اليوم مطبقون على أن الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها، وإنما خالفوا السلف في زعمهم بأن أفعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال، وهو مع كونه مذهباً باطلاً أخف من المذهب الأول. وأما المتأخرون منهم فأتكروا تعلق الإرادة بأفعال العباد فرارا من تعلق القديم بالحدث، وهم خصومون بما قال الشافعي: إن سلم القدري العلم خصم. يعني يقال له: أيحجز أن يقع في الوجود خلاف ما تضمنته العلم؟ فإن منع وافق قول أهل السنة، وإن أجاز لزمه نسبة الجهل، تعالى الله عن ذلك. (تنبه): ظاهر السياق يقتضي أن الإيمان لا يطلق إلا على من صدق بجميع ما ذكر، وقد اكتفى الفقهاء باطلاق الإيمان على من آمن بالله ورسوله، ولا اختلاف، لأن الإيمان برسول الله المراد به الإيمان بوجوده وبما جاء به عن ربه، فيدخل جميع ما ذكر تحت ذلك. والله أعلم. قوله (أن تعبد الله) قال النووي: يحتمل أن يكون المراد بالعبادة معرفة الله فيكون عطف الصلاة وغيرها عليها لإدخالها في الإسلام، ويحتمل أن يكون المراد بالعبادة الطاعة مطلقا، فيدخل فيه جميع الوظائف، فعلى هذا يكون عطف الصلاة وغيرها من عطف الخاص على العام. قلت: أما الاحتمال الأول فبعيد، لأن المعرفة من متعلقات الإيمان، وأما الإسلام فهو أعمال قولية وبدنية، وقد عبر في حديث عمر هنا بقوله «أن تشهد أن لا إله إلا الله»، وأن محمدا رسول الله، فدل على أن المراد بالعبادة في حديث الباب النطق بالشهادتين، وهذا تبين دفع الاحتمال الثاني. ولما عبر الراوي بالعبادة احتج أن يوضحها بقوله «ولا تنترك به شيئا»، ولم يحتج إليها في رواية عمر لاستلزامها ذلك. فإن قيل: السؤال عام لأنه سأل عن ماهية الإسلام، والجواب خاص لقوله أن تعبد أو تشهد، وكذا قال في الإيمان أن تؤمن، وفي الإحسان أن تعبد. والجواب أن ذلك لنكتة الفرق بين المصدر وبين أن والفعل، لأن «أن تفعل» تدل على الاستقبال، والمصدر لا يدل على زمان. على أن بعض الرواة أوردته هنا بصيغة المصدر، ففي رواية عثمان بن غياث قال «شهادة أن لا إله إلا الله»، وكذا في حديث أنس، وليس المراد بمخاطبته بالإفراد اختصاصه بذلك، بل المراد تعليم السامعين الحكم في فهم وحق من أشبههم من المكلفين، وقد تبين ذلك بقوله في آخره «يعلم الناس دينهم». فإن قيل: لم لم يذكر الحج؟ أجاب بعضهم باحتال أنه لم يكن فرض، وهو مردود بما رواه ابن منده في كتاب الإيمان بأسناده الذي على شرط مسلم من طريق سليمان التيمي في حديث عمر أنه «دان رجلا في آخر عمر النبي ﷺ جاء إلى رسول الله ﷺ، فذكر الحديث بطوله، وآخر عمره يحتمل أن يكون بعد حجة الوداع فإنها آخر سفرائه، ثم بعد قدومه بقليل دون ثلاثه أشهر مات، وكأنه جاء إنما جاء بعد إنزال جميع الأحكام لتقرير أمور الدين - التي بلغها متفرقة - في مجلس واحد، لتتضبط - ويستتبط منه جواز سؤال العالم ما لا يحمله السائل ليجله السامع، وأما الحج فقد ذكر، لكن بعض الرواة إما ذهل عنه وإما نسيه. والدليل على ذلك اختلافهم في ذكر بعض الأعمال دون بعض، ففي رواية كهيمس «وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا»، وكذا في حديث أنس، وفي رواية عطاء الخراساني لم يذكر الصوم، وفي حديث أبي عامر ذكر الصلاة والزكاة حسب، ولم يذكر في حديث ابن عباس مريدا على الشهادتين. وذكر سليمان التيمي في روايته الجميع، وزاد بعد قوله «وتحج

« وتتمتع وتغسل من الجنابة وتستم الوضوء » . وقال مطر الرراق في روايته « وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة » قال  
 فذكر عمرى الاسلام ، قتيبن مائلته إن بمض الرواة ضبط ما لم يضبطه غيره . قوله ( وتقيم الصلاة ) زاد مسلم « المكتوبة »  
 أى المفروضة . وإنما عبر بالمكتوبة للتفنن في العبادة ، فانه عبر في الزكاة بالمفروضة ، ولاتباع قوله تعالى ( أن  
 الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ) . قوله ( وتقوم رمضان ) استدل به على قول رمضان من غير إضافة  
 شهر اليه ، وستأتى المسألة في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى . قوله ( الاحسان ) هو مصدر ، قول أحسن يحسن  
 لإحسانا . ويتمدى بنفسه وبغيره قول أحسنت كذا إذا أتهنته ، وأحسنت الى فلان إذا أوصلت اليه النفع ، والاول  
 هو المراد لأن المقصود إتقان العبادة . وقد يلحظ الثاني بأن المخلص مثلا يحسن باخلاصه الى نفسه ، وإحسان العبادة  
 الإخلاص فيها والخشوع وفراغ البال حال التلبس بها ومراقبة المعبود ، وأشار في الجواب الى حالتين : أرغبهما أن  
 يغلب عليه مشاهدة الحق بقلبه حتى كأنه يراه بعينه وهو قوله « كأنك تراه » أى وهو يراك ، والثانية أن يستحضر  
 أن الحق مطلع عليه يرى كل ما يعمل ، وهو قوله « فانه يراك » . وهاتان الحالتان يشربهما معرفة الله وخشيته ، وقد  
 عبر في رواية عمارة بن القعقاع بقوله « أن تخشى الله كأنك تراه » وكذا في حديث أنس . وقال النووي : معناه  
 أنك إنما تراعى الآداب المذكورة إذا كنت تراه ويراك ، لكونه يراك لا لكونك تراه فهو دائما يراك ، فأحسن  
 عبادته وإن لم تره ، فقدير الحديث : فان لم تكن تراه فاستمر على إحسان العبادة فانه يراك . قال : وهذا القدر من  
 الحديث أصل عظيم من أصول الدين ، وقاعدة مهمة من قواعد المسلمين ، وهو عمدة الصديقين وبنية السالكين وكثر  
 العارفين ودأب الصالحين ، وهو من جوامع الكلم التى أوتىها ﷺ ، وقد ندب أهل التحقيق الى مجالسة الصالحين  
 ليكون ذلك مانعا من التلبس بشئ من النقائص احتراماً لهم واستحياء منهم ، فكيف بمن لا يزال الله مطلعاً عليه في  
 سره وعلايته ؟ انتهى . وقد سبق الى أصل هذا القاضى عياض وغيره ، وسأأتى مزيد لهذا في تفسير لقمان إن شاء  
 الله تعالى . ( تنبيه ) : دل سياق الحديث على أن رؤية الله في الدنيا بالأبصار غير واقعة ، وأما رؤية النبي ﷺ فذلك  
 لدليل آخر ، وقد صرح مسلم في روايته من حديث أبى أمامة بقوله ﷺ « واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا » .  
 وأقدم بعض غلاة الصوفية على تأويل الحديث بغير علم فقال : فيه إشارة الى مقام المحو والفناء ، وتقديره فان لم تكن  
 - أى فان لم تصر - شيئاً وقبت عن نفسك حتى كأنك ليس بموجود فانك حينئذ تراه . وغفل قائل هذا - للجهل  
 بالعربية - عن أنه لو كان المراد ما زعم لكان قوله « تراه » محذوف الألف ، لانه يصير مجزوماً ، لكونه على زعمه جواب  
 الشرط ، ولم يرد في شئ من طرق هذا الحديث بحذف الألف ، ومن ادعى أن إثباتها في الفعل المجزوم على خلاف  
 القياس فلا يصار اليه إلا ضرورة هنا . وأيضاً فلو كان ما ادعاه صحيحاً لكان قوله « فانه يراك » ضاعماً لانه لا ارتباط  
 له بما قبله . وما يفسد تأويله رواية كهس فان لفظها « فانك أن لا تراه فانه يراك » وكذلك في رواية سليمان  
 التيمي ، فسلط التنى على الرؤية لا على الكون الذى حل على ارتكاب التأويل المذكور ، وفي رواية أبى فروة « فان لم  
 تره فانه يراك » ونحوه في حديث أنس وابن عباس ، وكل هذا يبطل التأويل المتقدم . والله أعلم . ( فائدة ) زاد  
 مسلم في رواية عمارة بن القعقاع قول السائل « صدقت » عقب كل جواب من الاجابة الثلاثة ، وزاد أبو فروة في  
 روايته « فلما سمعنا قول الرجل صدقت أنكراه » وفي رواية كهس « فحجبنا له يسأله ويصدقه » وفي رواية مطر  
 « انظروا اليه كيف يسأله وانظروا اليه كيف يصدقه » وفي حديث أنس « انظروا وهو يسأله وهو يصدقه كأنه أعلم

منه ، وفي رواية سليمان بن بريدة قال القوم : ما رأينا رجلا مثل هذا ، كأنه يعلم رسول الله ﷺ ، يقول له : صدقت صدقت ، قال القرطبي : إنما يجبروا من ذلك لأن ما جاء به النبي ﷺ لا يعرف إلا من جهة ، وليس هذا السائل من عرف بقاء النبي ﷺ ولا بالسباع منه ، ثم هو يسأل سؤال عارف بما يسأل عنه لأنه يخبره بأنه صادق فيه ، فمجبروا من ذلك تعجب المستبعد لذلك . والله أعلم . قوله ( متى الساعة ) أى متى تقوم الساعة ؟ وصرح به في رواية حمارة بن القعقاع ، واللام للبعد ، والمراد يوم القيمة . قوله ( ما المسؤول عنها ) ماء ، نافية . وزاد في رواية أبي فروة ، فنكس فلم يجبه ، ثم أعاد فلم يجبه ثلاثا ، ثم رفع رأسه فقال ، ما المسؤول . قوله ( بأعلم ) الباء زائدة لتأكيد النفي ، وهذا وإن كان مشعرا بالتساوى في العلم لكن المراد التساوى في العلم بأن الله تعالى استأثر بعلمها لقوله بعد ونكس لا يعلمها إلا الله ، وسيأتي نظير هذا التركيب في أواخر الكلام على هذا الحديث في قوله ، ما كنت بأعلم به من رجل منكم ، فإن المراد أيضا التساوى في عدم العلم به ، وفي حديث ابن عباس هنا فقال سبحان الله ، خمس من الغيب لا يعلمن إلا الله ، ثم تلا الآية . قال النووي : يستنبط منه أن العالم إذا شئل عما لا يعلم يصرح بأنه لا يعلمه ، ولا يكون في ذلك قصص من مرتبته ، بل يكون ذلك دليلا على مزيد ورعه . وقال القرطبي مقصود هذا السؤال كف السامعين عن السؤال عن وقت الساعة ، لأنهم قد أكثروا السؤال عنها كما ورد في كثير من الآيات والأحاديث ، فلما حصل الجواب بما ذكر هنا حصل اليأس من معرفتها ، بخلاف الأسئلة الماضية فإن المراد بها استخراج الأجوبة ليتعلمها السامعون ويعملوا بها ، ونبه بهذه الأسئلة على تفصيل ما يمكن معرفته عما لا يمكن . قوله ( من السائل ) عدل عن قوله لست بأعلم بها منك الى لفظ يشعر بالتحميم تعريضا للسامعين ، أى إن كل مسؤول وكل سائل فهو كذلك . ( فائدة ) : هذا السؤال والجواب وقع بين عيسى بن مريم وجبريل <sup>(١)</sup> ، لكن كان عيسى سائلا وجبريل مسؤولا . قال الحميدى في نوادره : حدثنا سفيان حدثنا مالك بن مغول عن إسماعيل بن رجاء عن الضبي قال : سألت عيسى بن مريم جبريل عن الساعة ، قال فانتقض بأجنحته وقال : ما المسؤول عنها بأعلم من السائل . قوله ( وسأخبرك عن أشراطها ) وفي التفسير : ولكن سأحدثك ، وفي رواية أبي فروة : ولكن لها علامات تعرف بها ، وفي رواية كهس : قال فأخبرني عن أمارتها فأخبر بها فرددنا ، لحصل التردد هل ابتدأه بذكر الأمارات أو السائل سأله عن الأمارات ، ويجمع بينهما بأنه ابتدأ بقوله وسأخبرك ، فقال له السائل : فأخبرني . ويدل على ذلك رواية سليمان التيمي ولفظها : ولكن إن شئت نبأئك عن أشراطها ، قال أجل ، ونحوه في حديث ابن عباس وزاد « حدثني » ، وقد حصل تفصيل الأشراف من الرواية الأخرى وأنها العلامات ، وهي بفتح الهزعة جمع شرط بفتحيتين كقلم وأقلام ، ويستفاد من اختلاف الروايات أن التحديث والإخبار والإنباء بمعنى واحد ، وإنما غاير بينها أهل الحديث اصطلاحا . قال القرطبي : علامات الساعة هي قسمين : ما يكون من نوع المعتاد ، أو غيره . والمذكور هنا الأول . وأما الغير مثل طلوع الشمس من مغربها فذلك مقاربة لها أو مضايقة والمراد هنا العلامات السابقة على ذلك . والله أعلم . قوله ( إذا ولت ) التعبير باذا للاشعار بتحقيق الوقوع ، ووقعت هذه الجملة بيانا للأشراط نظرا الى المعنى ، والتقدير ولادة الأمة وتطاول الرعاة . فإن قيل الأشراف جمع وأقله ثلاثة على الأصح والمذكور هنا اثنان ، أجاب الكرمانى : بأنه قد تستقرض القلة للكثرة ، وبالعكس .

(١) لا ينبغي الجزم بوقوع هذا من عيسى ، لأن كلام الضبي لا تقوم به حجة . وإن كان هله عن بنى إسرائيل فكذلك . وإنما يذكر مثل هذا بصيغة التريخ كما هو المقرر في علم مصطلح الحديث . والله أعلم

أو لأن الفرق بالغة والكثرة إنما هو في التكرار لا في المعارف ، أو لفقد جمع الكثرة للفظ الشرط . وفي جميع هذه الأجوبة نظر ، ولو أوجب بأن هذا دليل القول الصائر إلى أن أقل الجمع اثنان لما بعد عن الصواب . والجواب المرضي أن المذكور من الأشرطة ثلاثة ، وإنما بعض الرواة اقتصر على اثنين منها لأنه هنا ذكر الولادة والتناول ، وفي التفسير ذكر الولادة وتروؤس الحفاة ، وفي رواية محمد بن بشر التي أخرج مسلم إسناده وساق ابن خزيمة لفظها عن أبي حيان ذكر الثلاثة ، وكذا في مستخرج الاسماعيل من طريق ابن عليه ، وكذا ذكرها عمارة بن القعقاع ، ووقع مثل ذلك في حديث عمر ، ففي رواية كهس ذكر الولادة والتناول فقط ووافقه عثمان بن غياث ، وفي رواية سليمان التيمي ذكر الثلاثة ووافقه عطاء الخراساني ، وكذا ذكرت في حديث ابن عباس وأبي عامر . قوله ( إذا ولدت الأمة ربتها ) وفي التفسير « ربتها » بناء التأنيث ، وكذا في حديث عمر ، ولمحمد بن بشر مثله وزاد « يعني السراوى » ، وفي رواية عمارة بن القعقاع « إذا رأيت المرأة تلد ربتها » ونحوه لأبي فروة ، وفي رواية عثمان بن غياث « الإمام أربابهم » بلفظ الجمع . والمراد بالرب المالك أو السيد . وقد اختلف العلماء قديما وحديثا في معنى ذلك ، قال ابن التين : اختلف فيه على سبعة أوجه ، فذكرها لكنها متداخلة ، وقد لخصتها بلا تداخل فاذا هي أربعة أقوال : الأول قال الخطابي : معناه اتساع الاسلام واستيلاء أهله على بلاد الشرك وسي ذراريهم ، فاذا ملك الرجل الجارية واستولدها كان الولد منها بمنزلة ربتها لأنه ولد سيدها ، قال النووي وغيره : إنه قول الأكثرين . قلت : لكن في كونه المراد نظر ، لأن استيلاء الإمام كان موجودا حين المقالة ، والاستيلاء على بلاد الشرك وسي ذراريهم واتخاذهم سرارى وقع أكثره في صدر الإسلام ، وسياق الكلام يقتضى الإشارة إلى وقوع ما لم يقع مما سيقع قرب قيام الساعة ، وقد فسره وكيع في رواية ابن ماجه بأخص من الأول قال : أن تلد العجم العرب ، ووجه بعضهم بأن الاماء يلدن الملوك فتصير الأم من جملة الرعية والمملك سيد رعيته ، وهذا لأبراهيم الحربي ، وقربه بان الرؤساء في الصدر الاول كانوا يستكشفون غالبا من وطء الإمام ويتنافسون في الحرائر ، ثم انعكس الأمر ولا سيما في أثناء دولة بني العباس ، ولكن رواية ربتها بناء التأنيث قد لا تساعد على ذلك . ووجه بعضهم بان إطلاق ربتها على ولدها مجاز ، لأنه لما كان سببا في عتقها بموت أبيه أطلق عليه ذلك ، وخصه بعضهم بان السبي إذا كثر فقد يسبى الولد أولا وهو صغير ثم يعتق ويكبر ويصير رئيسا بل ملكا ثم تسبى أمه فيها بعد فيشترها عارفا بها ، أو وهو لا يشعر أنها أمه ، فيستخدمها أو يتخذها موطوءة أو يعتقها ويتزوجها . وقد جاء في بعض الروايات « أن تلد الأمة بعلمها » وهي عند مسلم تحمل على هذه الصورة ، وقيل المراد بالبعيل المالك وهو أولى لتتفق الروايات . الثاني أن تبيع السادة أمهات أولادهم ويكثر ذلك فيتداول الملاك المستولدة حتى يشترها ولدها ولا يشعر بذلك ، وعلى هذا فالذى يكون من الأشرطة غلبة الجهل بتحريم بيع أمهات الأولاد أو الاستهانة بالأحكام الشرعية . فان قيل : هذه المسألة تختلف فيها فلا يصلح الحمل عليها ، لأنه لا جهل ولا استهانة عند القائل بالجواز ، قلنا : يصلح أن يحمل على صورة اتفاقية كبيعها في حال حملها ، فانه حرام بالإجماع . الثالث وهو من نط الذي قبله ، قال النووي : لا يختص شراء الولد أمه بأمهات الأولاد ، بل يتصور في غيرهن بأن تلد الأمة حرا من غير سيدها بوطء شبهة ، أو رقيقا ينكح أو زنا ثم تباع الأمة في صورتين يما صحبهما وتدور في الأيدي حتى يشترها ابنها أو ابنتها . ولا يعكر على هذا تفسير محمد بن بشر بأن المراد السراوى لأنه تخصيص بغير دليل . الرابع أن يكفر العقوق في الأولاد فيعامل الولد أمه معاملة السيد أمته من الإهانة بالسب

والعرب والاستخدام . فأطلق عليه ربا مجازا لذلك . أو المراد بالرب الربى فيكون حقيقة ، وهذا الوجه الأوجه عندى لعمومه ، ولأن المقام يدل على أن المراد حالة تكون مع كونها تدل على فساد الأحوال مستغربة . ومحصله الإشارة الى أن الساعة يقرب قيامها عند انعكاس الأمور بحيث يصير الربى مرييا والسافل عاليا ، وهو مناسب لقوله في العلامة الأخرى أن نصير الحفاة ملوك الأرض . ( تنبيهان ) : أحدهما قال النووي : ليس فيه دليل على تحريم بيع أمهات الأولاد ولا على جوازه ، وقد غلط من استدل به لكل من الأمرين ، لأن الشيء إذا جمل علامة على شيء آخر لا يدل على حظر ولا إباحة . الثانى : يجمع بين ما فى هذا الحديث من إطلاق الرب على السيد المالك فى قوله « ربا » وبين ما فى الحديث الآخر وهو فى الصحيح (١) « لا يقل أحدكم أعلم ربه ورضى ربه أسق ربه » وليقل سيدى ومولائى ، بأن اللفظ هنا خرج على سبيل المبالغة أو المراد بالرب هنا الربى ، وفى المنهى عنه السيد ، أو أن النهى عنه متأخر ، أو يختص بغير الرسول ﷺ . قوله ( تطاول ) أى تفاخروا فى تطويل البنيان وتكاثروا به . قوله ( رعاة الإبل ) هو بضم الراء جمع راع كقضاة وقاض . والبهيم بضم الموحدة ، ووقع فى رواية الأصلية بفتحها ولا يتجه مع ذكر الإبل وإنما يتجه مع ذكر الشياه أو مع عدم الإضافة كما فى رواية مسلم رعاء البهيم ، وميم البهيم فى رواية البخارى يجوز ضمها على أنها صفة الرعاة ويجوز الكسر على أنها صفة الإبل يعنى الإبل السود ، وقيل إنها شر الألوان عندهم ، وخيرها الحر التى ضرب بها المثل فقيل « خير من حر النعم » ووصف الرعاة بالبهيم إما لأنهم مجهولو الأنساب ، ومنه أبهم الأمر فهو مبهم إذا لم تعرف حقيقته ، وقال القرطبي : الأولى أن يحمل على أنهم سود الألوان لأن الأدمة غالب ألوانهم ، وقيل معناه أنهم لا شيء لهم كقوله ﷺ « يحشر الناس حفاة عراة بهميا » قال : وفيه نظر ، لأنه قد نسب لهم الإبل . فكيف يقال لا شيء لهم . قلت : يحمل على أنها إضافة اختصاص لا ملك ، وهذا هو الغالب أن الراعى يعرى لغيره بالأجرة ، وأما المالك قتل أن يباشر الراعى بنفسه . قوله فى التفسير : وإذا كان الحفاة العراة ، زاد الإسماعيل فى روايته : الصم البكم . وقيل لهم ذلك مبالغة فى وصفهم بالجهل ، أى لم يستعملوا أسماعهم ولا أبصارهم فى الشيء من أمر دينهم وإن كانت حواسهم سليمة . قوله رموس الناس أى ملوك الأرض ، وصرح به الإسماعيل ، وفى رواية أبى فروة مثله ، والمراد بهم أهل البادية كما صرح به فى رواية سليمان التيمي وغيره . قال : ما الحفاة العراة ؟ قال : العريب ، وهو بالعين المهملة على التصغير . وفى الطبرانى من طريق أبى حمزة عن ابن عباس مرفوعا « من انقلاب الدين تفصح النبط واتخاذهم القصور فى الأمصار » قال القرطبي : المقصود الإخبار عن تبدل الحال بأن يستولى أهل البادية على الأمر ويملكوا البلاد بالقهر فكثرت أمواهم وتنصرف مهمهم الى تشييد البنيان والتفاخر به ، وقد شاهدنا ذلك فى هذه الازمان . ومنه الحديث الآخر « لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالدينيا لكع ابن لكع » ومنه « إذا وسد الأمر - أى أسند - الى غير أهل فانتظروا الساعة » وكلاهما فى الصحيح ، قوله ( فى خمس ) أى علم وقت الساعة داخل فى جملة خمس . وحذف متعلق الجار سائغ كما فى قوله تعالى ( فى تسع آيات ) أى اذهب الى فرعون بهذه الآية فى جملة تسع آيات ، وفى رواية عطاء الخراسانى « قال فى الساعة ؟ قال : هى فى خمس من الغيب لا يعلمها الا الله » قال القرطبي : لا مطلع لاحد فى علم شيء من هذه الأمور الحسنة لهذا الحديث ، وقد فسر النبي ﷺ قول الله تعالى ( وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها الا هو )

بهذه الخس وهو في الصحيح ، قال : فمن ادعى علم شيء منها غير مسنده الى رسول الله ﷺ كان كاذبا في دعواه . قال : وأما ظن الغيب فقد يجوز من النجم وغيره إذا كان عن أمر عادي وليس ذلك بعلم . وقد قل ابن عبد البر الإجماع على تحريم أخذ الأجرة والجلل وإعطائها في ذلك ، وجاء عن ابن مسعود قال : أوتي نبيكم ﷺ علم كل شيء سوى هذه الخس . وعن ابن عمر مرفوعا نحوه أخرجهما أحمد ، وأخرج حميد بن زنجويه عن بعض الصحابة أنه ذكر العلم بوقت الكسوف قبل ظهوره فأكرر عليه فقال : إنما الغيب خمس - وتلاه هذه الآية - وما عدا ذلك غيب يعلمه قوم ويعمله قوم . ( تنبيه ) : تضمن الجواب زيادة على السؤال للاهتمام بذلك إرشادا للأمة لما يترتب على معرفة ذلك من المصلحة . فان قيل : ليس في الآية أداة حصر كما في الحديث ، أجاب الطيبي بأن الفعل إذا كان عظيم الخطر وما يبنى عليه الفعل رفيع الشأن فهم منه الحصر على سبيل الكناية ، ولا سيما إذا لوحظ ما ذكر في أسباب النزول من أن العرب كانوا يدعون علم نزول النيث . فيشعر بأن المراد من الآية نفي عنهم بذلك واختصاصه بالله سبحانه وتعالى . ( فائدة ) : التكتة في العدول عن الإتيان الى النفي في قوله تعالى ﴿ وما تدرى نفس ما ذا تكسب غدا ﴾ وكذا التعبير بالنداية دون العلم للبالغة والتعميم ، إذ النداية اكتساب علم الشيء بحيلة ، فاذا اتى ذلك عن كل نفس مع كونه من مختصاتنا ولم تقع منه على علم كان عدم اطلاعا على علم غير ذلك من باب أولى . اه ملخصا من كلام الطيبي . قوله ( الآية ) أى تلا الآية الى آخر السورة ، وصرح بذلك الإسماعيلي ، وكذا في رواية عمارة . ولمسلم الى قوله ( خير ) وكذا في رواية أبي فروة . وأما ما وقع عند المؤلف في التفسير من قوله : الى ( الإرحام ) فهو تقصير من بعض الرواة ، والسياق يرشد الى أنه تلا الآية كلها . قوله ( ثم أدبر فقال : ردوه ) زاد في التفسير ، فأخذوا ليردوه فلم يروا شيئا . فيه أن الملك يجوز أن يتمثل لعن النبي ﷺ فيراه ويتكلم بحضرته وهو يسمع ، وقد ثبت عن عمران ابن حصين أنه كان يسمع كلام الملائكة . والله أعلم . قوله ( جاء يعلم الناس ) في التفسير ، يعلم ، وللإسماعيلي ، أراد أن تمنوا اذ لم تسألوا ، ومثله لغارة ، وفي رواية أبي فروة ، والذي يمض محمد بالحق ما كنت بأعلم به من رجل منكم ، وأنه لجبريل ، وفي حديث أبي عامر ، ثم ولى فلها لم نر طريقه قال النبي ﷺ : سبحانه الله ، هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم ، والذي نفس محمد بيده ما جاءني قط إلا وأنا أعرفه ، إلا أن تكون هذه المرة ، وفي رواية التيمي ، ثم نهض فولى ، فقال رسول الله ﷺ : على بالرجل ، فطلبناه كل مطلب فلم ندر عليه . فقال : هل تدرون من هذا ؟ هذا جبريل أنا كم ليعلمكم دينكم ، خذوا عنه ، فوالذي نفسى بيده ما شبه على منذ أتاني قبل مررتي هذه ، وما عرفته حتى ولى ، قال ابن حبان تفرد سليمان التيمي بقوله ، خذوا عنه . قلت : وهو من الثقات الأتبات ، وفي قوله ، جاء يعلم الناس دينهم ، إشارة الى هذه الزيادة فما تفرد الا بالتصريح ، واستناد التعليم الى جبريل مجازي ، لأنه كان السبب في الجواب ، فذلك أمر بالأخذ عنه . وافقت هذه الروايات على أن النبي ﷺ أخبر الصحابة بشأنه بعد أن التمسوه فلم يجدوه . وأما ما وقع عند مسلم وغيره من حديث عمر في رواية كهس ، ثم انطلق ، قال عمر : فلبثت مليا ثم قال : يا عمر أتدرى من السائل ؟ قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : فانه جبريل ، فقد جمع بين الروايتين بعض الشراح بأن قوله « فلبثت مليا » أى زمانا بعد أنصرافه ، فكان النبي ﷺ أعلمهم بذلك بعد مضى وقت ، ولكنه في ذلك المجلس . لكن يعكر على هذا الجمع قوة في رواية النسائي والترمذي « فلبثت ثلاثا » لكن ادعى بعضهم فيها التصحيف ، وأن « مليا » صغرت ميسا فاشبهت « ثلاثا » لأنها كتبت بلا ألف ، وهذه الدعوى مردودة ، فان في رواية أبي عرواة



« فلبثنا ليالي ، فلقيني رسول الله ﷺ بعد ثلاث ، ولابن حبان « بعد ثالثة » ، ولابن منده « بعد ثلاثة أيام » . وجمع النووي بين الحديثين بأن عمر لم يحضر قول النبي ﷺ في المجلس ، بل كان ممن قام لما مع الذين توجهوا في طلب الرجل أو لشغل آخر ولم يرجع مع من رجع لعارض مرض له ، فأخبر النبي ﷺ الحاضرين في الحال ، ولم يتفق الإخبار لعمر إلا بعد ثلاثة أيام ، ويدل عليه قوله « فلقيني » وقوله « فقال لي يا عمر » فوجه الخطاب له وحده ، بخلاف إخباره الأول ، وهو جمع حسن . ( تنبيهات ) : الأول ذلك الروايات التي ذكرناها على أن النبي ﷺ ما عرف أنه جبريل إلا في آخر الحال ، وأن جبريل أتاه في صورة رجل حسن الهيئة لكنه غير معروف لديهم ، وأما ما وقع في رواية النسائي من طريق أبي قزوة في آخر الحديث « ولأنه لجبريل نزل في صورة دحية الكلبي » ، فإن قوله نزل في صورة دحية الكلبي وهم ، لأن دحية معروف عندهم ، وقد قال عمر « ما يعرف منا أحد » ، وقد أخرجه محمد بن نصر المروزي في كتاب الإيمان له من الوجه الذي أخرجه منه النسائي فقال في آخره « فانه جبريل جاء ليحكم دينكم » حسب . وهذه الرواية هي المحفوظة لموافقتها باقى الروايات . الثاني قال ابن المنير : في قوله « يعلمكم دينكم » دلالة على أن السؤال الحسن يسمى علما وتعلما ، لأن جبريل لم يصدر منه سوى السؤال ، ومع ذلك فقد سماه معلما ، وقد اشتهر قولهم : حسن السؤال نصف العلم ، ويمكن أن يؤخذ من هذا الحديث لأن الفائدة فيه انبثت على السؤال والجواب معا . الثالث قال القرطبي : هذا الحديث يصلح أن يقال له أم السنة ، لما تضمنه من جل علم السنة . وقال الطبري : لهذه السكتة استفتح به البخارى كتابيه « المصابيح » و « شرح السنة » اقتداء بالقرآن في افتتاحه بالفاتحة ، لأنها تضمنت علوم القرآن إجمالا . وقال القاضى عياض : اشتمل هذا الحديث على جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة من عقود الإيمان ابتداء وحالا وما لا ومن أعمال الجوارح ، ومن إخلاص السرائر والتحفظ من آفات الاعمال ، حتى ان علوم الشريعة كلها راجعة اليه ومتشعبة منه . قلت : ولهذا أشبهت القول في الكلام عليه ، مع أن الذى ذكرته وان كان كثيرا لكنه بالنسبة لما يتضمنه قليل ، فلم أخالف طريق الاختصار . والله الموافق . قوله ( قال أبو عبد الله ) يعنى المؤلف « جعل ذلك كله من الإيمان » أى الإيمان الكامل المشتمل على هذه الأمور كلها

٣٨ - باب \* ٥١ - حدثنا ابراهيم بن حنزة قال حدثنا ابراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عباس أخبره قال : أخبرني أبو سفيان أن هرقل قال له : سألتك هل يزيدون أم ينقصون فزعمت أنهم يزيدون ، وكذلك الإيمان حتى يتم . وسألتك هل يرتد أحد سخطه لدينه بعد أن يدخل فيه ؟ فزعمت أن لا ، وكذلك الإيمان حين يختلط بشائنة القلوب لا يسخطه أحد [ انظر الحديث ٧ ]

قوله ( باب ) كذا هو بلا ترجمة في رواية كريمة وأبى الوقت ، وسقط من رواية أبى ذر والأصيل وغيرهما ، ورجح النووي الأول قال : لأن الترجمة - يعنى سؤال جبريل عن الإيمان - لا تتعلق بها هذا الحديث ، فلا يصح إدخاله فيه . قلت : نفي التعلق لا يتم هنا على الحالتين ، لأنه إن ثبت لفظ « باب » ، بلا ترجمة فهو بمنزلة الفصل من الباب الذى قبله ، فلا بد له من تعلق به . وإن لم يثبت فتعلقه به متعين ، لكنه يتعلق بقوله في الترجمة « جعل ذلك كله ديننا » . ووجه التعلق أنه سعى الدين إيمانا في حديث هرقل فيتم مراد المؤلف بكون الدين هو الإيمان ، فإن قيل : لا حاجة له

فيه ، لأنه منقول عن هرقل ، فالجواب أنه ما قاله من قبل اجتهاده ، وإنما أخبر به عن استقرائه من كتب الأنبياء كما فُرواه فيما مضى . وأيضا فُهرقل قاله بلسانه الرومي ، وأبو سفيان عبر عنه بلسانه العربي ، وألقاه الى ابن عباس - وهو من علماء اللسان - فرواه عنه ولم يتركه ، فدل على أنه صحيح لفظا ومعنى . وقد اقتصر المؤلف من حديث أبي سفيان الطويل الذي تكلمنا عليه في بدء الوحى على هذه القطعة لتعلقها بفرضه هنا ، وساقه في كتاب الجهاد تاما بهذا الإسناد الذي أوردته هنا . والله أعلم

### ٣٩ - باب فضل من استبّرأ لدينه

٥٢ - **حدثنا أبو نعيم** حدثنا زكرياء عن عاصم قال سمعتُ الثَّمان بنَ بشير يقول : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ « الحلالُ بينٌ ، والحرامُ بينٌ ، وبينهما مُشبهاتٌ لا يَعْلَمُها كثيرٌ من الناسِ . فمن اتقى المُشبهاتِ استبْرأ لدينه وعرضه ، ومن وقَعَ في المُشبهاتِ كراعٍ يزغى حَوْلَ الحِمَى يُوشِكُ أنْ يُواقِعَهُ . ألا وإنَّ لِكُلِّ سَلَكٍ جَمْعٌ ، ألا إنَّ جَمْعَ اللهِ في أرضِهِ حَجارِمُهُ . ألا وإنَّ في الجَسَدِ مُضْغَةً إذا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ ، وإذا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ ، ألا وهى القَلْبُ »

[ الحديث ٥٢ - طرزه : ٢٠٠١ ]

قوله ( باب فضل من استبّرأ لدينه ) كأنه أراد أن يبين أن الورع من مكملات الإيمان ، فلهذا أورد حديث الباب في أبواب الإيمان . قوله ( حدثنا زكرياء ) هو ابن أبي زائدة ، واسم أبي زائدة خالد بن ميمون الوداعي . قوله ( عن عاصم ) هو الشعبي الفقيه المشهور . ورجال الاسناد كوفيون . وقد دخل الثمان الكوفة وولى إمرتها . ولأبي عوانة في صحيحه من طريق أبي حرب - وهو يفتح الحاء المهملة وآخره زاي - عن الشعبي أن الثمان بن بشير خطب به بالكوفة ، وفي رواية لمسلم أنه خطب به بجمص . ويجمع بينهما بأنه سمع منه مرتين ، فانه ولى إمرة البلدين واحدة بعد أخرى ، وزاد مسلم والإسماعيلي من طريق زكرياء فيه « وأهوى الثمان باصبعه الى أذنيه يقول . سمعت رسول الله ﷺ يقول ، وفي هذا رد لقول الواقدي ومن تبعه إن الثمان لا يصح سماعه من رسول الله ﷺ ، وفيه دليل على صحة تحمل الصبي المميز لأن النبي ﷺ مات وللثمان ثمان سنين ، وذكر ياه موصوف بالتدليس ، ولم أره في الصحيحين وغيرهما من روايته عن الشعبي إلا معنثا ثم وجدته في فوائد ابن أبي الهيثم من طريق يزيد بن هرون عن زكرياء حدثنا الشعبي ، فحصل الأمن من تدليس (١) . ( فائدة ) : ادعى أبو عمرو الداني أن هذا الحديث لم يروه عن النبي ﷺ غير الثمان بن بشير ، فان أراد من وجه صحيح فليسلم ، وإلا فقد رويناه من حديث ابن عمر وعمار في الأوسط للطبراني ، ومن حديث ابن عباس في الكبير له ، ومن حديث وائلة في الترغيب للاصبغاني ، وفي أسانيدنا مقال . وادعى أيضا أنه لم يروه عن الثمان غير الشعبي ، وليس كما قال ، فقد رواه عن الثمان أيضا خيشمة بن عبد الرحمن عند أحمد وغيره ، وعبد الملك بن عمير عند أبي عوانة وغيره ، وسماك بن حرب عند الطبراني ، لكنهم مشهورون عن

(١) وهو في مسند أحمد ( ٤ : ٢٧٠ ) : من زكرياء قال ( حدثنا ) عاصم قال سمعت الثمان بن بشير يخطب يقول

الشعبي رواه عنه جمع جم من الكوفيين ، ورواه عنه من البصريين عبد الله بن عون ، وقد ساق البخاري إسناده في البيوع ولم يسق لفظه ، وساقه أبو داود ، وسنشير الى ما فيه من فائدة إن شاء الله تعالى . قوله ( الحلال بين والحرام بين ) أى في عينهما ووصفهما بأدلتها الظاهرة . قوله ( وبينهما مشبهات ) بوزن مفعلات بتشديد العين المفتوحة وهى رواية مسلم ، أى شبهت بغيرها بما لم يثبت به حكمها على التعيين . وفى رواية الأصيلي « مشبهات » بوزن مفعلات بقاء مفتوحة وعين خفيفة مكسورة وهى رواية ابن ماجه ، وهو لفظ ابن عون ، والمعنى أنها موحدة اكتسبت الشبه من وجهين متعارضين ، ورواه الدارمي عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ « وبينهما متشابهات » . قوله ( لا يعلمها كثير من الناس ) أى لا يعلم حكمها ، وجاء واضحاً في رواية الترمذي بلفظ « لا يدري كثير من الناس أمن الحلال هى أم من الحرام » ، ومفهوم قوله « كثير » أن معرفة حكمها ممكن لكن للقليل من الناس وهم المجتهدون ، فالشبهات على هذا فى حق غيرهم ، وقد تقع لهم حيث لا يظهر لهم ترجيح أحد الدليلين . قوله ( فن اتق المشبهات ) أى حذر منها ، والاختلاف فى لفظها بين الرواة نظير الذى قبلها لكن عند مسلم والإسماعيلي « المشبهات » بالضم جمع شبهة . قوله ( استترا ) بالهمز بوزن استفعل من البراءة ، أى برأ دينه من التقص وعرضه من اللطم فيه ، لأن من لم يعرف باجتناب المشبهات لم يسلم لقول من يطمئن فيه ، وفيه دليل على أن من لم يتوقَّ الشبهة فى كسبه ومعاشه فقد عرض نفسه للطمئن فيه ، وفى هذا إشارة إلى المحافظة على أمور الدين ومراعاة المروءة . قوله ( ومن وقع فى المشبهات ) فيها أيضاً ما تقدم من اختلاف الرواة . واختلف فى حكم المشبهات قبيل التحريم ، وهو مردود . وقيل الكراهة ، وقيل الوقف . وهو كخلاف فيما قبل الشرح . وحاصل ما فسر به العلماء المشبهات أربعة أشياء : أحدها تناقض الأدلة كما تقدم ، ثانيها اختلاف العلماء وهى متزعة من الأولى ، ثالثها أن المراد بها مسمى المكروه لانه يحتذبه جانب الفل والترك ، رابعها أن المراد بها المباح ، ولا يمكن قائل هذا أن يحمله على متساوى الطرفين من كل وجه ، بل يمكن حمله على ما يكون من قسم خلاف الأولى ، بأن يكون متساوى الطرفين باعتبار ذاته ، راجع الفعل أو الترك باعتبار أمر خارج . ونقل ابن المثير فى مناقب شيخه القبارى عنه أنه كان يقول : المكروه عقبة بين العبد والحرام ، فمن استكثر من المكروه تطرق الى الحرام ، والمباح عقبة بينه وبين المكروه ، فمن استكثر منه تطرق الى المكروه . وهو منزع حسن . ويؤيده رواية ابن حبان من طريق ذكر مسلم إسناده ولم يسق لفظها فيها من الزيادة « اجملوا بينكم وبين الحرام ستره من الحلال » ، من فعل ذلك استترا لعرضه ودينه ، ومن ارتع فيه كان كالمرتفع الى جنب الحى يوشك أن يقع فيه ، والمعنى أن الحلال حيث يخشى أن يؤل فعله مطلقاً الى مكروه أو محرم ينفى اجتنابه ، كالإكثار مثلاً من الطيبات ، فانه يهوج الى كثرة الاكتساب للموقع فى أخذ ما لا يستحق أو بفضى الى بطر النفس ، وأقل ما فيه الاشتغال عن مواقف العبودية ، وهذا معلوم بالعادة مشاهد بالعيان . والذى يظهر لى رجحان الوجه الأول على ما سأذكره ، ولا يبعد أن يكون كل من الأوجه مراداً ، ويختلف ذلك باختلاف الناس : فالعالم الفطن لا يخفى عليه تمييز الحكم فلا يقع له ذلك الا فى الاستكثار من المباح أو المكروه كما تقرر قبل ، ودونه تقع له الشبهة فى جميع ما ذكر بحسب اختلاف الأحوال . ولا يخفى أن المستكثر من المكروه تصير فيه جرأة على ارتكاب النهى فى الجملة ، أو يحمله اعتياده ارتكاب النهى غير المحرم على ارتكاب النهى المحرم إذا كان من جلسه . أو يكون ذلك لشبهة فيه وهو أن من تعاظم ما نهى عنه يصير مظلم القلب لفقدان نور الورع فيقع فى

الحرام ولو لم يختر الوقوع فيه . ووقع عند المصنف في اليسوع من رواية أبي فروة عن الشعبي في هذا الحديث « فن ترك ما شبه عليه من الإثم كان لما استبان له أترك ، ومن اجترأ على ما يشك فيه من الإثم أوشك أن يواقع ما استبان ، وهذا يرجح الوجه الأول كما أشرت إليه . ( تنبيه ) : استدلل به ابن المنير على جواز بقاء الحمل بعد النبي ﷺ ، وفي الاستدلال بذلك نظر ، إلا إن أراد به أنه يحمل في حق بعض دون بعض ، أو أراد الرد على منكري القياس فيحتمل ما قال . والله أعلم . قوله ( كراع يعرى ) هكذا في جميع نسخ البخارى عنوف جواب الشرط إن أعربت « من » شرطية ، وقد ثبت المحذوف في رواية الداريمى عن أبي نعم شيخ البخارى فيه فقال « ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام ، كراعى يعرى ، ويمكن إعراب « من » في سياق البخارى موصولة فلا يكون فيه حذف ، إذ التقدير والذي وقع في الشبهات مثل راع يعرى ، والأول أولى لثبوت المحذوف في صحيح مسلم وغيره من طريق ذكرى التي أخرجه منها المؤلف ، وعلى هذا فقوله « كراع يعرى » جملة مستأنفة وردت على سبيل التمثيل للتنبيه بالشاهد على الغائب . والخمى الحمى ، أطلق المصدر على اسم المفعول . وفي اختصاص التمثيل بذلك نكتة ، وهى أن ملوك العرب كانوا يعمون لمراعى مواشهم أما كن مختصة يتوعدون من يعرى فيها بغير إثمهم بالعقوبة الشديدة ، فثل لهم النبي ﷺ بما هو مشهور عندهم ، فلخائف من العقوبة المراقب لرضا الملك يبعد عن ذلك الحمى خفية أن تقع مواشيه في شئ منه ، فبعده أسلم له ولو اشتد حذره . وغير الخائف المراقب يقرب منه ويعرى من جوانبه ، فلا يأمن أن تنفرد الفاذة تقع فيه بغير اختياره ، أو يحمل المكان الذى هو فيه ويقع : الخصب في الحمى فلا يملك نفسه أن يقع فيه . فآله سبحانه وتعالى هو الملك حقا ، وحما محارمه . ( تنبيه ) : ادعى بعضهم أن التمثيل من كلام الشعبي ، وأنه مدرج في الحديث ، حكى ذلك أبو عمرو الداني ، ولم أقف على دليله إلا ما وقع عند ابن الجارود والإسماعيلي من رواية ابن عون عن الشعبي ، قال ابن عون في آخر الحديث : لا أدري المثل من قول النبي ﷺ أو من قول الشعبي . قلت : وتردد ابن عون في رفعه لا يستلزم كونه مدرجا ، لأن الأنبات قد جزموا باتصاله ورفعها ، فلا يقدح شك بعضهم فيه . وكذلك سقوط المثل من رواية بعض الرواة - كأبي فروة عن الشعبي - لا يقدح فيمن أثبتته ، لأنهم حفاظ . ولعل هذا هو السر في حذف البخارى قوله « وقع في الحرام » ليصير ما قبل المثل مرتبطا به فيسلم من دعوى الإدراج . وبما بقوى عدم الإدراج رواية ابن حبان الماضية ، وكذا ثبوت المثل مرفوعا في رواية ابن عباس وعمار بن ياسر أيضا . قوله ( ألا إن حمى الله في أرضه محارمه ) سقط « في أرضه » من رواية المستمل ، وثبت الواو في قوله « ألا وإن حمى الله » في رواية غير أبي ذر ، والمراد بالمحارم فعل المتهى المحرم أو ترك المأمور الواجب ، ولهذا وقع في رواية أبي فروة التعبير بالمعاصي بدل المحارم . وقوله « ألا ، للتنبيه على صحة ما بعدها ، وفي إعادتها وتكريرها دليل على عظم شأن مدلولها . قوله ( مضغة ) أى قدر ما يمتخ ، وعبر بها هنا عن مقدار القلب في الرؤية ، وسمى القلب قلبا لتقلبه في الأمور ، أو لأنه خالص ما في البدن ، وخالص كل شئ . قلبه ، أو لأنه وضع في الجسد مقلوبا . وقوله « إذا صلحت ، ود إذا فسدت ، هو بفتح عينهما وتضم في المضارع ، وحكى الفراء الضم في ماضى صلح ، وهو يضم وفاقا إذا صار له صلاح هيئة لازمة لشرف ونحوه ، والتعبير بأذا لتحقيق الوقوع غالبا ، وقد تأتى بمعنى إن كما هنا . وخص القلب بذلك لانه أمير البدن ، وبصلاح الأمير تصلح الرعية ، وبفساده تفسد . وفيه تنبيه على تعظيم قدر القلب ، والحث على صلاحه ، والإشارة إلى أن لطيب الكسب

أثره فيه . والمراد المتعلق به من الفهم الذي ركبته الله فيه . ويستدل به على أن العقل في القلب ، ومنه قوله تعالى ( فتكون لهم قلوب يعقلون بها ) وقوله تعالى ( إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب ) قال المفسرون : أى عقل . وعبر عنه بالقلب لأنه محل استقراره . ( فائدة ) : لم تقع هذه الزيادة التي أولها د ألا وإن في الجسد مضغة ، إلا في رواية الشعبي ، ولا هي في أكثر الروايات عن الشعبي ، إنما تفرد بها في الصحيحين ذكرها المذكور عنه ، وتابعه مجاهد عند أحمد ، ومغيرة وغيره عند الطبراني . وعبر في بعض رواياته عن الصلاح والفساد بالصحة والسقم ، ومناسبتها لما قبلها بالنظر إلى أن الأصل في الاتقاء والوقوع هو ما كان بالقلب ، لأنه عماد البدن . وقد عظم العلماء أمر هذا الحديث فعده رابع أربعة تدور عليها الأحكام كما نقل عن أبي داود ، وفيه البيتان المشهوران وهما :

عمدة الدين عندنا كلمات مستندات من قول خير البرية  
اترك المشبهات، وازهد، ودع ما ليس يعينك ، واعمل<sup>١</sup> بنيه

والمعروف عن أبي داود عدد ما نهيتكم عنه فاجتنبوه . الحديث ، بدل « ازهد فيما في أيدي الناس ، وجعله بعضهم ثالث ثلاثة حذف الثاني ، وأشار ابن العربي إلى أنه يمكن أن ينتزع منه وحده جميع الأحكام ، قال القرطبي : لأنه اشتمل على التفصيل بين الحلال وغيره ، وعلى تعلق جميع الأعمال بالقلب ، فمن هنا يمكن أن ترد جميع الأحكام إليه .  
واقعة المستعان

#### ٤٠ - باب أداء الخس من الإيمان

٥٣ - **حدثنا علي بن الجعد** قال أخبرنا شعبة عن أبي جرة قال : كنت أقعد مع ابن عباس<sup>٢</sup> يُخِلسُنِي على سريريه ، فقال أقيم عِندِي حَتَّى أَجْعَلَ لَكَ سَهْمًا مِنْ مَالِي . فَاقْتُمْ مَعَهُ شَهْرَيْنِ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ وَفْدَ عَبْدِ الْقَيْسِ لَمَّا أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : مِنْ الْقَوْمِ - أَوْ مِنْ الْوَفْدِ ؟ - قَالُوا : رَبِيعَةُ . قَالَ : مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ - أَوْ بِالْوَفْدِ - غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَايَ . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيَكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ ، وَيَبِينُوا بَيْنَكَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ كُفَّارٍ مُضَرٍّ ، فَرَمَا بِأَسْرِ فَصَّلَ نَحِيرُهُ بِهِ مِنْ وَرَاءَنَا ، وَتَدَخَّلَ بِهِ الْحَنَّةُ . وَسَأَلُوهُ عَنِ الْأَنْبَرِيَّةِ . فَسَرَّمَهُمْ بِأَرْبَعٍ وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ : أَسَرَّمَهُم بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحْدَهُ . قَالَ : أَتَذَرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ ؟ قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ ، وَإِيْتَاءُ الزَّكَاةِ ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ ، وَأَنْ تُمَطَّوْا مِنْ اللَّغْنِ الْخُسِّ . وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ : عَنِ الْخَنْتَمِ ، وَالذُّبَابِ ، وَالتَّقْيِيرِ ، وَالزَّيْتِ - وَرَجَّحَا قَالَ : لِلْمَغْيَرِ - وَقَالَ : احْظَوْهُمْ ، وَاخْشَوْهُمْ مِنْ وَرَاءِ كَمِ ارطط<sup>٣</sup> أطروته<sup>٤</sup> ، ٥٤٣ ، ١٣٩٨ ، ٥٣٩٥ ، ٣٥١٠ ، ٤٢٦٨ ، ٤٢٦٩ ، ٦١٧٦٤ ، ٧٤٦٦ ، ٧٥٥٦

قوله ( باب أداء الخس من الإيمان ) هو بضم الخاء المعجمة ، وهو المراد بقوله تعالى ( واعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسه ) الآية . وقيل إنه روى هنا بفتح الخاء والمراد قواعد الإسلام الخمس المذكورة في حديث « بنى الإسلام على خمس ، وفيه بعد ، لأن الحجة لم يذكر هنا ولأن غيره من القواعد قد تقدمت ولم يرد هنا إلا ذكر خمس الغنيمة فمعين أن يكون المراد لإفراده بالذكر . وسنذكر وجه كونه من الإيمان قريباً . قوله ( عن أبي جرة )

هو بالجيم والراء كما تقدم ، واسمه نصر بن عمران بن نوح بن غلدة الضبي بضم الصاد المعجمة وفتح الموحدة ، من بني ضبيعة بضم أوله مصغرا وهم بطن من عبد القيس كما جزم به الرشاشي ، وفي بكر بن وائل بطن يقال لهم بنو ضبيعة أيضا ، وقد وهم من نسب أبا جرة اليهم من شراح البخاري ، فقد روى الطبراني وابن منده في ترجمة نوح ابن غلدة جد أبي جرة أنه قدم على رسول الله ﷺ فقال له : بمن أنت ؟ قال : من ضبيعة ربيعة . فقال : خير ربيعة عبد القيس ثم الحى الذين أنت منهم . قوله ( كنت أقعد مع ابن عباس ) بين المصنف في العلم من رواية غندر عن شعبة السبب في إكرام ابن عباس له ولفظه : كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس ، قال ابن الصلاح : أصل الترجمة التعبير عن لغة بلغة ، وهو عندي هنا أعم من ذلك ، وأنه كان يبلغ كلام ابن عباس إلى من خفى عليه ويبلغه كلامهم ، إما لزحام أو لقصور فهم . قلت : الثاني أظهر ، لأنه كان جالسا معه على سريره ، فلا فرق في الزحام بينهما إلا أن يحمل على أن ابن عباس كان في صدر السرير وكان أبو جرة في طرفه الذي يلي من يترجم عنهم ، وقيل إن أبا جرة كان يعرف الفارسية فكان يترجم لابن عباس بها ، قال القرطبي : فيه دليل على أن ابن عباس كان يكتب في الترجمة بواحد . قلت وقد بوب عليه البخاري في أواخر كتاب الأحكام كما سيأتي . واستنبط منه ابن التين جواز أخذ الأجرة على التعليم لقوله « حتى أجعل لك سهما من مالي » وفيه نظر ، لاحتمال أن يكون إعطاؤه ذلك كان بسبب الرؤيا التي رآها في العمرة قبل الحج كما سيأتي عند المصنف صريحا في الحج . وقال غيره : هو أصل في اتخاذ المحدث المستمل . قوله ( ثم قال : إن وفد عبد القيس ) بين مسلم من طريق غندر عن شعبة السبب في تحديث ابن عباس لأبي جرة بهذا الحديث ، فقال بعد قوله « وبين الناس » : فأتته امرأة تسأله عن نبيذ الجمر ، فمضى عنه ، فقلت : يا ابن عباس إنني أنتبذ في جرة خضراء نبيذا حلوا فأشرب منه فتقرقر بطني ، قال : لا تشرب منه وإن كان أحلى من العسل . وللمصنف في أواخر المغازي من طريق قرعة عن أبي جرة قال : قلت لابن عباس إن لي جرة أنتبذ فيها فأشربه حلوا ، إن أكثرت منه لجالست القوم فأطلبت الجلوس خشيت أن أفتضح ، فقال « قدم وفد عبد القيس ، فلما كان أبو جرة من عبد القيس وكان حديثهم يشتمل على النهي عن الانتباز في الجرار ناسب أن يذكره له . وفي هذا دليل على أن ابن عباس لم يبلغه نسخ تحريم الانتباز في الجرار ، وهو ثابت من حديث بريدة ابن الحصيب عند مسلم وغيره . قال القرطبي : فيه دليل على أن للفتى أن يذكر الدليل مستغنيا به عن التنصيص على جواب الفتيا إذا كان السائل بصيرا بموضع الحجة . قوله ( لما أتوا النبي ﷺ قال : من القوم ، أو من الوفد ) الشك من أحد الرواة ، إما أبو جرة أو من دونه ، وأظنه شعبة فإنه في رواية قرعة وغيره بغير شك . وأغرب الكرماني فقال : الشك من ابن عباس . قال النووي : الوفد الجماعة المختارة للتقدم في لقي العظام وأحدهم واهد . قال : ووفد عبد القيس المذكورون كانوا أربعة عشر راكبا كبيرهم الأشج ، ذكره صاحب التحرير في شرح مسلم وسعى منهم المنذر بن عائد وهو الأشج المذكور ومنقذ بن حبان ومزينة (١) بن مالك وعمر بن مرحوم والحارث ابن شعيب وعبيدة بن همام والحارث بن جندب وصحار بن العباس وهو بصاد مضمومة وحام مهملة ، قال : ولم نثر بعد طول التتبع على أسماء الباقيين . قلت : قد ذكر ابن سعد منهم عقبة بن جروة (٢) ، وفي سنن أبي داود قيس بن النعمان العبدي وذكره الخطيب أيضا في المبهمات ، وفي مسند البزار وتاريخ ابن أبي خيثمة الجهم بن قثم ، ووقع

(١) في هامش طبعة بولاق : في نسخة « بريدة »

(٢) في هامش طبعة بولاق : في نسخة « عطية بن جروة »

ذكره في صحيح مسلم أيضا لكن لم يسمه ، وفي مسندى أحمد وابن أبي شيبة الرستم العبدى ، وفي المعرفة لأبى نعيم جورية العبدى ، وفي الأدب للبخارى الزارع بن عامر العبدى . فهؤلاء الستة الباقيون من العدد . وما ذكر من أن الوفد كانوا أربعة عشر راكبا لم يذكر دليله ، وفي المعرفة لابن منده من طريق هود العصرى وهو بعين وصاد مهملتين مفتوحتين نسبة إلى عصر بطن من عبد القيس عن جده لأمه مزينة قال : بينا رسول الله ﷺ يحدث أصحابه إذ قال لم سبطلع لكم من هذا الوجه ركب هم خير أهل المشرق ، فقام عمر فلقى ثلاثة عشر راكبا فرحب وقرب وقال : من القوم ؟ قالوا وفد عبد القيس ، فيمكن أن يكون أحد المذكورين كان غير راكب أو مرتدفا . وأما ما رواه الدولابى وغيره من طريق أبى خيرة - بفتح الحاء المعجمة وسكون المثناة التحتانية وبعد الراء هاء - الصباحى - وهو بضم الصاد المهملة بعدها موحدة خفيفة وبعد الألف حاء مهملة - نسبة إلى صباح بطن من عبد القيس قال : كنت في الوفد الذين أنوار رسول الله ﷺ من وفد عبد القيس وكنا أربعين رجلا ففنا عن الدباء والتقير . الحديث ، فيمكن أن يجمع بينه وبين الرواية الأخرى بأن الثلاثة عشر كانوا رءوس الوفد ، ولذا كانوا ركبا ، وكان الباقيون أتباعا . وقد وقع في جملة من الأخبار ذكر جماعة من عبد القيس زيادة على من سميت هنا ، منهم أخو الزارع واسمه مطر وابن أخته ولم يسم وروى ذلك البيهقى في معجمه ، ومنهم مشمرج السعدى روى حديثه ابن السكن وأنه قدم مع وفد عبد القيس ، ومنهم جابر بن الحارث وخزيمة بن عبد بن عمرو وهمام بن ربيعة وجلرية أوله جيم ابن جابر ذكرهم ابن شاهين في معجمه ، ومنهم نوح بن مخلد جد أبى حمزة وكذا أبو خيرة الصباحى كما تقدم . وإنما أطلت في هذا الفصل لقول صاحب التحرير إنه لم يظفر - بعد طول التتبع - إلا بما ذكرهم . قال ابن أبى حمزة : في قوله د من القوم ، دليل على استحباب سؤال القاصد عن نفسه ليعرف فينزل منزله . قوله ( قالوا : ربيعة ) فيه التعبير عن البعض بالكل لأنهم بعض ربيعة ، وهذا من بعض الرواة ، فإن عند المصنف في الصلاة من طريق عباد عن أبى حمزة : فقالوا إن هذا الحى من ربيعة . قال ابن الصلاح : الحى منصوب على الاختصاص ، والمعنى إنا هذا الحى حى من ربيعة ، قال : والحى هو اسم لمنزل القبيلة ، ثم سميت القبيلة به ، لأن بعضهم يحيا ببعض . قوله ( مرحبا ) هو منصوب بفعل مضمر أى صادفت مرحبا بضم الراء أى سعة ، والرحب بالفتح الشئ الواسع ، وقد يزيدون معها أهلا ، أى وجدت أهلا فاستأنس ، وأفاد العسكرى أن أول من قال مرحبا سيف بن ذى يزن ، وفيه دليل على استحباب تأنيس القادم ، وقد تكرر ذلك من النبي ﷺ ، ففى حديث أم هانئ د مرحبا بأم هانئ ، وفى قصة عكرمة بن أبى جهل د مرحبا بالراكب المهاجر ، وفى قصة فاطمة د مرحبا بابنتي ، وكلها صحيحة . وأخرج النسائى من حديث عاصم بن بشير الحارثى عن أبيه أن النبي ﷺ قال له لما دخل فسلم عليه د مرحبا وعليك السلام . قوله ( غير خزايا ) ينصب د غير ، على الحال ، وروى بالكسر على الصفة ، والمعروف الأول قاله النورى ، ويؤيده رواية المصنف فى الأدب من طريق أبى التياح عن أبى حمزة د مرحبا بالوفد الذين جاءوا غير خزايا ولا ندائى ، وخزايا جمع خزيان وهو الذى أصابه خزي ، والمعنى أنهم أسبلوا طوعا من غير حرب أو سبى يخزيهم . ويفضحه . قوله ( ولا ندائى ) قال الخطابى : كان أصله نادمين جمع نادم لأن ندائى إنما هو جمع ندنام أى المنادم فى اللهو ، وقال الشاعر د فأن كنت ندمائى فبالأكبر استقى ، لكنه هنا خرج على الإتياع كما قالوا العشايا والغدايا ، وغداة جمعها الغدوات لكنه أتبع . انتهى . وقد حكى الفزاز والجوهري وغيرهما من أهل اللغة أنه يقال نادم وندمان فى الندامة بمعنى

فعل هذا ، فهو على الأصل ولا إنباح فيه . والله أعلم . ووقع في رواية النسائي من طريق قره فقال : مرحبا بالوفد ليس الخزايا ولا التاديين ، وهي للطبراني من طريق شعبة أيضا ، قال ابن أبي جرة : بشرم بالخير عاجلا وآجلا ، لأن الندامة إنما تكون في العاقبة ، فاذا اتقت ثبت ضدها . وفيه دليل على جواز التناء على الإنسان في وجهه إذا أمن عليه الفتنة . قوله ( فقالوا : يا رسول الله ) فيه دليل على أنهم كانوا حين المقابلة مسلمين ، وكذا في قولهم : كفلم مضر ، وفي قولهم : الله ورسوله أعلم . قوله ( إلا في الشهر الحرام ) ، وللأصيل وكريمة : ( إلا في شهر الحرام ، وهي رواية مسلم ، وهي من إضافة الشيء إلى نفسه كمسجد الجامع ونساء المؤمنات . والمراد بالشهر الحرام الجنس فيشمل الأربعة الحرم ، ويؤيده رواية قره عند المؤلف في المغازي بلفظ : ( إلا في أشهر الحرم ، ورواية حماد بن زيد عنده في المناقب بلفظ : ( إلا في كل شهر حرام ، وقيل الام لامه والمراد شهر رجب ، وفي رواية للبيهقي التصريح به ، وكانت مضر تبالغ في تعظيم شهر رجب فلها أضيف اليهم في حديث أبي بكره حيث قال : رجب مضر ، كما سيأتي . والظاهر أنهم كانوا يحضونه بمزيد التعظيم مع تحريمهم القتال في الأشهر الثلاثة الأخرى ، إلا أنهم ربما أنسأوها بخلافه ، وفيها دليل على تقدم إسلام عبد القيس على قبائل مضر الذين كانوا بينهم وبين المدينة ، وكانت مساكن عبد القيس بالبحرين وما والاها من أطراف العراق ، ولهذا قالوا : كما في رواية شعبة عند المؤلف في العلم - وإنما تأتيك من شقة بعيدة . قال ابن قتيبة : الشقة السفر . وقال الزجاج : هي الغاية التي تقصد . ويدل على سبقهم إلى الإسلام أيضا ما رواه المصنف في الجمعة من طريق أبي جرة أيضا عن ابن عباس قال : إن أول جمعة جمعت - بعد جمعة في مسجد رسول الله ﷺ - في مسجد عبد القيس بجوأنى من البحرين ، وجوأنى بضم الجيم وبعد الألف مثناة مفتوحة ، وهي قرية شبيبة لهم ، وإنما جمعوا بعد رجوع وفدم اليهم فدل على أنهم سبقوا جميع القرى إلى الاسلام . قوله ( بأمر فصل ) بالتونين فيهما لا بالاضافة ، والأمر ، واحد الأوامر ، أى مرنا بعمل بواسطه افعلوا ، ولهذا قال الراوى أمرهم ، وفي رواية حماد بن زيد وغيره عند المؤلف قال النبي ﷺ : « أمركم » ، وله عن أبي التياح بصيغة افعلوا . و « الفصل » بمعنى الفاصل كالعدل بمعنى العادل ، أى يفضل بين الحق والباطل ، أو بمعنى الفصل أى المبين المكشوف حكاه الطيبي ، وقال الخطابي : الفصل بين وقيل المحكم . قوله ( نخبر به ) بالرفع على الصفة لأمر ، وكذا قوله وندخل ، ويروى بالجزم فيهما على أنه جواب الأمر . وسقطت الواو من وندخل في بعض الروايات فيرفع نخبر ويجزم ندخل ، قال ابن أبي جرة : فيه دليل على إبداء العذر عند العجز عن توفية الحق واجبا أو مندوبا ، وعلى أنه يبدأ بالسؤال عن الأمر ، وعلى أن الأعمال الصالحة تدخل الجنة إذا قبلت ، وقبولها يقع برحة الله كما تقدم . قوله ( فأمرهم بأربع ) أى خصال أو جل ، لقولهم : حدثنا بجمل من الأمر ، وهي رواية قره عند المؤلف في المغازي ، قال القرطبي : قيل إن أول الأربع المأمور بها إقام الصلاة ، وإنما ذكر الشهادتين تبركا بهما كما قيل في قوله تعالى ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة ﴾ وإلى هذا نحا الطيبي فقال : عادة البلغاء أن الكلام إذا كان منصوبا لفرض جعلوا سياقه له وطرحوا ما عداه ، وهنا لم يكن الفرض في الإيراد ذكر الشهادتين - لأن القوم كانوا مؤمنين مقرين بكلمتي الشهادة - ولكن ربما كانوا يظنون أن الإيمان مقصور عليهما كما كان الأمر في صدر الإسلام ، قال : فلها لم يعد الشهادتين في الأوامر . قيل ولا يرد على هذا الإتيان بحرف العطف فيحتاج إلى تقدير . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : لولا وجود حرف العطف لقلنا إن ذكر الشهادتين ورد على سبيل



التصدير ، لكن يمكن أن يقرأ قوله ، وإقام الصلاة ، بالخفض فيكون عطفا على قوله «أمرم بالإيمان ، والتقدير أمرم بالإيمان مصدرا به وبشرطه من الشهادتين ، وأمرم بإقام الصلاة الخ ، قال : ويؤيد هذا حذفها في رواية المصنف في الأدب من طريق أبي التياح عن أبي جرة ولفظه «أربع وأربع ، أقيموا الصلاة الخ . فان قيل ظاهر ما ترجم به المصنف من أن أداء الخمس من الإيمان يقتضى إدخاله مع باقي الخصال في تفسير الإيمان والتقدير المذكور يخالفه ، أجاب ابن رشيد بأن المطابقة تحصل من جهة أخرى ، وهى أنهم سألوا عن الأعمال التى يدخلون بها الجنة وأجبوا بأشياء منها أداء الخمس ، والأعمال التى تدخل الجنة هى أعمال الإيمان فيكون أداء الخمس من الإيمان بهذا التقرير . فان قيل : فكيف قال في رواية حماد بن زيد عن أبي جرة «أمرم بأربع : الإيمان بالله وشهادة أن لا إله إلا الله . وعقد واحدة ، كذا للؤلؤ فى المغازى ، وله فى فرض الخمس «وعقد يديه ، فدل على أن الشهادة إحدى الأربع . وأما ما وقع عنده فى الزكاة من هذا الوجه من زيادة الواو فى قوله «وشهادة أن لا إله إلا الله ، فهى زيادة شاذة لم يتابع عليها حجاج بن منهل أحد ، والمراد بقوله شهادة أن لا إله إلا الله أى وأن محمدا رسول الله كما صرح به فى رواية عباد بن عباد فى أوائل المواقيت ولفظه «أمرم بأربع وأنهاكم عن أربع : الإيمان بالله ، ثم فسرها لم «شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، الحديث . والاقتصار على شهادة أن لا إله إلا الله على إرادة الشهادتين مما لكونها صارت علما على ذلك كما تقدم تقريره فى باب زيادة الإيمان ، وهذا أيضا يدل على أنه عد الشهادتين من الأربع لأنه أعاد الضمير فى قوله ثم فسرها ، مؤثرا فيعود على الأربع ، ولو أراد تفسير الإيمان لأعاده مذكرا ، وعلى هذا فيقال : كيف قال أربع والمذكورات خمس ؟ وقد أجاب عنه القاضي عياض - تبعا لابن بطال - بأن الأربع ما عدا أداء الخمس ، قال : كأنه أراد إعلامهم بقواعد الإيمان وفروض الأعيان ، ثم أعلمهم بما يلزمهم لإخراجه اذا وقع لهم جهاد لأنهم كانوا يصد محاربة كفار مضر ، ولم يقصد ذكرها بعينها لأنها مسببة عن الجهاد ، ولم يكن الجهاد إذ ذاك فرض عين . قال : وكذلك لم يذكر الحج لأنه لم يكن فرض . وقال غيره : قوله «وأن تعطوا ، معطوف على قوله «بأربع ، أى أمرم بأربع وبأن تعطوا ، ويدل عليه العدول عن سياق الأربع والإتيان بأن والفعل مع توجه الخطاب إليهم ، قال ابن التين : لا يمتنع الزيادة إذا حصل الوفاء بوعد الأربع . قلت : ويدل على ذلك لفظ رواية مسلم من حديث أبي سعيد الخدري فى هذه القصة «أمرم بأربع : عبدوا الله ولا تشركوا به شيئا ، وأقيموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ، وصوموا رمضان ، وأعطوا الخمس من الغنائم . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : ويحتمل أن يقال إنه عد الصلاة والزكاة واحدة لأنها قريبتهما فى كتاب الله ، وتكون الرابعة أداء الخمس ، أو أنه لم يعد أداء الخمس لأنه داخل فى عموم إيتاء الزكاة ، والجامع بينهما أنها إخراج مال معين فى حال دون حال . وقال البيضاوى : الظاهر أن الأمور الخمسة المذكورة هنا تفسير للإيمان وهو أحد الأربعة الموعود بذكرها ، والثلاثة الأخر حذفها الراوى اختصارا أو نسيانا . كذا قال ، وما ذكر أنه الظاهر لعله بحسب ما ظهر له ، وإلا فالظاهر من السياق أن الشهادة أحد الأربع لقوله «وعقد واحدة ، وكأن القاضي أراد أن رفع الإشكال من كون الإيمان واحدا والموعود بذكره أربعة ، وقد أجيب عن ذلك بأنه باعتبار أجزائه المفصلة أربع ، وهو فى حد ذاته واحد ، والمعنى أنه اسم جامع للخصال الأربع التى ذكر أنه يأمرهم بها ، ثم فسرها ، فهو واحد بالثبوت متعدد بحسب وظائفه ، كما أن للمضى عنه - وهو الاتقياء فيما يسرع اليه الاسكار - واحد بالثبوت متعدد بحسب أوعيته ، والحكمة فى الإجمال

بالعدد قبل التفسير أن تشوف النفس إلى التفصيل ثم تسكن إليه وأن يحصل حفظها للسامع ، فإذا نسي شيئاً من تفاصيلها طالب نفسه بالعدد ، فإذا لم يستوف العدد الذي في حفظه علم أنه قد فاتته بعض ما سمع . وما ذكره القاضي عياض من أن السبب في كونه لم يذكر الحج في الحديث لأنه لم يكن فرض هو المعتبر ، وقد قدمنا الدليل على قدم إسلامهم ، لكن جزم القاضي بأن قدمهم كان في سنة ثمان قبل فتح مكة تبع فيه الواقدي ، وليس بجديد ، لأن فرض الحج كان سنة ست على الأصح كما سنذكره في موضعه إن شاء الله ، ولكن القاضي يختار أن فرض الحج كان سنة تسع حتى لا يرد على مذهبه أنه على الفور اهـ . وقد احتج الشافعي لكونه على التراخي بأن فرض الحج كان بعد الهجرة ، وأن النبي ﷺ كان قادراً على الحج في سنة ثمان وفي سنة تسع ولم يصح إلا في سنة عشر ، وأما قول من قال إنه ترك ذكر الحج لكونه على التراخي فليس بجديد ، لأن كونه على التراخي لا يمنع من الأمر به ، وكذا قول من قال إنما تركه لشهرته عندهم ليس بقوي ، لأنه عند غيرهم ممن ذكره لم أشهر منه عندهم ، وكذا قول من قال : إن ترك ذكره لأنهم لم يكن لهم إليه سبيل من أجل كفار مضريس بمسقيم ، لأنه لا يلزم من عدم الاستطاعة في الحال ترك الإخبار به ليعمل به عند الإمكان كما في الآية ، بل دعوى أنهم كانوا لا سبيل لهم إلى الحج ممنوعة لأن الحج يقع في الأشهر الحرم ، وقد ذكروا أنهم كانوا يأمنون فيها . لكن يمكن أن يقال إنه إنما أخبرهم ببعض الأوامر لكونهم سألوه أن يخبرهم بما يدخلون بفعله الجنة ، فاقصر لهم على ما يمكنهم فعله في الحال ، ولم يقصد إعلامهم بجميع الأحكام التي تجب عليهم فعلاً وتركاً . ويدل على ذلك اقتضاره في المناهي على الانتباز في الأوعية مع أن في المناهي ما هو أشد في التحريم من الانتباز ، لكن اقتصر عليها لكثرة تعاطيهم لها . وأما ما وقع في كتاب الصيام من السنن الكبرى للبيهقي من طريق أبي قلابة الرقاشي عن أبي زيد الهروزي عن مرة في هذا الحديث من زيادة ذكر الحج ولفظه « وتنجسوا البيت الحرام » ولم يتعرض لعدد فقه روية شاذة ، وقد أخرجه الشيخان ومن استخرج عليهما والنسائي وابن خزيمة وابن حبان من طريق مرة لم يذكر أحد منهم الحج ، وأبو قلابة تغير حفظه في آخر أمره فلعل هذا مما حدث به في التغير ، وهذا بالنسبة لرواية أبي حمزة . وقد ورد ذكر الحج أيضاً في مسند الإمام أحمد من رواية أبان العطار عن قتادة عن سعيد بن المسيب - وعن عكرمة - عن ابن عباس في قصة وفد عبد القيس . وعلى تقدير أن يكون ذكر الحج فيه محفوظاً فيجمع في الجواب عنه بين الجوابين المتقدمين فيقال : المراد بالأربع ما عدا الشهادتين وأداء الخس . والله أعلم . قوله ( ونهاهم عن أربع : عن الحنتم الخ ) في جواب قوله « وسألوه عن الأشربة » هو من إطلاق المحل وإرادة الحال ، أي ما في الحنتم ونحوه ، وصرح بالمراد في رواية النسائي من طريق مرة فقال « وأنهاكم عن أربع : ما يتبذ في الحنتم ، الحديث . والحنتم بفتح المهملة وسكون النون وفتح المثناة من فوق هي الجرة ، كذا فسرها ابن عمر في صحيح مسلم ، وله عن أبي هريرة : الحنتم الجرار الحضر ، وروى الحرقي في الغريب عن عطاء أنها جراد كانت تعمل من طين وشعر ودم . والدباء بضم المهملة وتشديد الموحدة والمدهو القرع ، قال النووي : والمراد اليابس منه . وحكى القزاز فيه القصر . والتغير بفتح النون وكسر القاف : أصل النخلة ينقر فيتخذ منه وعاء . والمزفت بالزاي والفاء ما طلى بالزفت . والمقير بالقاف والياء الأخير - طلى بالقار ويقال له القير ، وهو نبت يحرق إذا يبس تظلي به السفن وغيرها كما تظلي بالزفت ، قاله صاحب المحكم . وفي مسند أبي داود الطيالسي عن أبي بكرة قال : أما الدباء فإن أهل الطائف كانوا يأخذون القرع فيخرطون فيه العنب ثم

يدفونه حتى يهد ثم يموت . وأما التفسير فإن أهل الإمامة كانوا يتقرون أصل النخلة ثم يبلثون الرطب والبسر ثم يدفونه حتى يهد ثم يموت . وأما الحتم لجرار كانت تحمل النيا فيها الخمر . وأما المرفف فهذه الأوعية التي فيها الزفت انتهى . وإسناده حسن . وتفسير الصحابي أول أن يعتمد عليه من غيره لأنه أعلم بالمراد . ومعنى النهي عن الانتباذ في هذه الأوعية بخصوصها لأنه يسرع فيها الاسكار ، فربما شرب منها من لا يشرب بذلك ، ثم ثبتت الرخصة في الانتباذ في كل وعاء مع النهي عن شرب كل مسكر كما سيأتي في كتاب الأشربة إن شاء الله تعالى . قوله ( وأخبروا بن من وراءكم ) بفتح من وهي موصولة ، ووراءكم يشمل من جاءوا من عندهم وهذا باعتبار المكان ، ويشمل من يحدث لهم من الأولاد وغيرهم وهذا باعتبار الزمان ، فيحتمل لإعمالها في المعنيين معا حقيقة ومجازا . واستنبط منه المصنف الاعتماد على أخبار الآحاد على ما سيأتي في باب إن شاء الله تعالى

٤١ - **باب** ما جاء إن الأعمال بالنية والحسبة ، ولكل امرئ ما نوى . فدخل فيه الإيمان والوضوء والصلاة والزكاة والنجى والصوم والأحكام . وقال الله تعالى ﴿ كُلُّ يَوْمٍ عَلَى شَاكِلَيْهِ ﴾ : عَلَى نِيَّتِهِ . نَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ - يَحْتَسِبُهَا - صَدَقَةٌ . وقال : وَلَسَكُنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ

٥٤ - **حديث** عبد الله بن مسleme قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال « الأعمال بالنية ، ولكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه » [ انظر الحديث رقم ١ ]

قوله ( باب ما جاء ) أى بيان ماورد دالا على أن الأعمال الشرعية معتبرة بالنية والحسبة ، والمراد بالحسبة طلب الثواب ، ولم يأت بحديث لفظه الأعمال بالنية والحسبة ، وإنما استدل بحديث عمر على أن الأعمال بالنية ، وبحديث أبي مسعود على أن الأعمال بالحسبة ، وقوله « ولكل امرئ ما نوى » هو بعض حديث الأعمال بالنية . وإنما أدخل قوله والحسبة بين الجملتين للإشارة إلى أن الثانية تفيد ما لا تفيد الأولى . قوله ( فدخل فيه ) هو من مقول المصنف ، وليس بقية مما ورد . وقد أفصح ابن عساكر في روايته بذلك فقال : قال أبو عبد الله - يعنى المصنف - والضمير في فيه يعود على الكلام المتقدم . وتوجيه دخول النية في الإيمان على طريقة المصنف أن الإيمان عمل كما تقدم شرحه . وأما الإيمان بمعنى التصديق فلا يحتاج إلى نية كسائر أعمال القلوب - من خشية الله وعظمته ومحبة والتقرب إليه - لأنها متميزة لله تعالى فلا تحتاج لنية تميزها ، لأن النية إنما تميز العمل لله عن العمل لغيره رياء ، وتميز مراتب الأعمال كالفرض عن الندب ، وتميز العبادة عن العادة كالصوم عن الحية . قوله ( والوضوء ) أشار به إلى خلاف من لم يشترط فيه النية كما نقل عن الأوزاعي وأبي حنيفة وغيرهما ، وحجتهم أنه ليس عبادة مستقلة بل وسيلة إلى عبادة كالصلاة ، ونوقضوا بالتيمم فانه وسيلة وقد اشترط الحنفية فيه النية ، واستدل الجمهور على اشتراط النية في الوضوء بالأدلة الصحيحة المصرحة بوعد الثواب عليه ، فلا بد من قصد يميزه عن غيره ليحصل الثواب الموعود ، وأما الصلاة فلم يختلف في اشتراط النية فيها ، وأما الزكاة فأنما تسقط بأخذ السلطان ولو لم ينو

صاحب المال لان السلطان قائم مقامه ، وأما الحج فأنما ينصرف الى فرض من حج عن غيره لدليل خاص وهو حديث ابن عباس في قصة شبرمة ، وأما الصوم فأشار به الى خلاف من زعم أن صيام رمضان لا يحتاج الى نية لأنه متميز بنفسه كما نقل عن زفر . وقدم المصنف الحج على الصوم تمسكا بما ورد عنده في حديث « بنى الإسلام » ، وقد قدم قوله ( والأحكام ) أى المعاملات التى يدخل فيها الاحتياج الى المحاكاة فيشمل البيوع والأنكحة والأقارير وغيرها ، وبكل صورة لم يشترط فيها النية فذاك لدليل خاص ، وقد ذكر ابن المنير ضابطا لما يشترط فيه النية مما لا يشترط فقال : كل عمل لا تظهر له فائدة عاجلة بل المقصود به طلب الثواب فالتية مشترطة فيه ، وكل عمل ظهرت فائدته ناجزة وتماطلته الطبيعة قيل الشريعة للملائمة بينهما فلا تشترط النية فيه إلا لمن قصد بفعله معنى آخر يترتب عليه الثواب . قال : وإنما اختلف العلماء في بعض الصور من جهة تحقيق مناط التفرقة قال : وأما ما كان من المعاني المحضة كالخوف والرجاء فهذا لا يقال باشتراط النية فيه ، لأنه لا يمكن أن يقع إلا منويا ، ومتى فرضت النية مفقودة فيه استحالت حقيقته ، فالتية فيه شرط عقلى ، ولذلك لا تشترط النية للنية فرارا من التسلسل . وأما الأقوال فتحتاج الى النية في ثلاثة مواطن : أحدها التقرب الى الله فرارا من الزبالة ، والثاني التمييز بين الألفاظ المحتملة لغير المقصود ، والثالث قصد الإنشاء ليخرج سبق اللسان . قوله ( وقال الله ) قال الكرماني : الظاهر أنها جملة حالية لا عطف ، أى والحال أن الله قال . ويحتمل أن تكون للصاحبة أى مع أن الله قال . قوله ( على نيته ) تفسير منه لقوله ( على شاكلته ) بحذف أداة التفسير ، وتفسير الشاكلة بالنية صح عن الحسن البصرى ومعاوية بن قرة المزنى وقادة أخرجه عبد بن حيد والطبرى عنهم ، وعن مجاهد قال : الشاكلة الطريقة أو الناحية ، وهذا قول الأكثر ، وقيل الدين . وكلها متقاربة . قوله ( ولكن جهاد ونية ) هو طرف من حديث لابن عباس أوله « لاجهرة بعد الفتح » وقد وصله المؤلف في الجهاد وغيره من طريق طاوس عنه ، وسيأتى . قوله ( الأعمال بالنية ) كذا أورده من رواية مالك بحذف « إنما » من أوله ، وقد رواه مسلم عن القعنبي وهو عبد الله بن مسلمة المذكور هنا بابائهما ، وتقدم الكلام على نكت من هذا الحديث أول الكتاب

٥٥ - **حدثنا** حجاج بن منهل قال حدثنا شعبة قال أخبرني عدي بن ثابت قال سمعتُ عبد الله بن يزيد عن أبي مسعود عن النبي ﷺ قال « إذا أنفق الرجل على أهله يَحْتَسِبُهَا فَمَوْ لَهُ صَدَقَةٌ »

٥٦ - **حدثنا** الحكم بن نافع قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال . حدثني عاصم بن سعد عن سعد بن ابن أبي وقاص أنه أخبره أن رسول الله ﷺ قال « إِنَّكَ أَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجَرْتَ عَلَيْهَا ، حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فِي إِسْرَائِكَ »

قوله ( عبد الله بن يزيد ) هو الخطمي بفتح المعجمة وسكون الطاء المهمة ، وهو صحابي أنصاري روى عن صحابي أنصاري ، وسيأتى ذكر أبي مسعود المذكور في باب من شهد بدرا من المغازی ، ويأتى الكلام على حديثه في كتاب النفقات إن شاء الله تعالى . والمقصود منه في هذا الباب قوله « يَحْتَسِبُهَا » قال القرطبي : أفاد منطوقه أن الأجر في الإنفاق إنما يحصل بقصد القرية سواء كانت واجبة أو مباحة ، وأفاد مفهومه أن من لم يقصد القرية لم يؤجر ، لكن تبرأ ذمته من النفقة الواجبة لأنها معقولة المعنى ، وأطلق الصدقة على النفقة مجازا والمراد بها الأجر ، والقرينة

الصارقة عن الحقيقة الإجماع على جواز النفقة على الزوجة الهاشمية التي حرمت عليها الصدقة . قوله ( انك ) الخطاب لسعد ، والمراد هو ومن يصح منه الإنفاق . قوله ( وجه الله ) أى ما عند الله من الثواب . قوله ( إلا أجرت ) يحتاج الى تقدير لأن الفعل لا يقع استثناء . قوله ( حتى ) هى عاطفة وما بعدها منصوب المحل وما موصولة والعائد محذوف . قوله ( فى ثم امرأتك ) وللكشميني ، وفى فى امرأتك ، وهى الرواية الأكثر ، قال القاضي عياض : هى أصوب لأن الأصل حذف الميم بدليل جمعه على أفواه وتصغيره على فويه ، قال : وإنما يحسن إثبات الميم عند الأفراد وأما عند الإضافة فلا إلا فى لغة قليلة هـ . وهذا طرف من حديث سعد بن أبي وقاص فى مرضه بمكة وعبادة النبي ﷺ له وقوله د أوصى بشطر مالى ، الحديث ، وسيأتى الكلام عليه فى كتاب الرضايا إن شاء الله تعالى ، والمراد منه هنا قوله د تبتنى - أى تطلب - بها وجه الله ، واستنبط منه النووي أن الحظ إذا وافق الحق لا يقدح فى ثوابه لأن وضع اللقمة فى فى الزوجة يقع غالبا فى حالة المداعبة ، ولشهوة النفس فى ذلك مدخل ظاهر . ومع ذلك إذا وجه القصد فى تلك الحالة إلى ابتغاء الثواب حصل له بفضل الله . قلت : وجاء ما هو أصرح فى هذا المراد من وضع اللقمة ، وهو ما أخرجه مسلم عن أبي ذر فذكر حديثا فيه د وفى بضع أحدكم صدقة . قالوا : يا رسول الله أىأتى أحدنا شهوته ويؤجر ؟ قال : نعم ، أرأيتم لو وضعها فى حرام ، الحديث . قال : وإذا كان هذا بهذا المحل - مع ما فيه من حظ النفس - فما الظن بغيره مما لاحظ للنفس فيه ؟ قال : وتمثله باللقمة مبالغة فى تحقيق هذه القاعدة ، لأنه إذا ثبت الأجر فى لقمة واحدة لزوجة غير مضطرة فما الظن بمن أطعم لثما محتاج ، أو عمل من الطاعات ما مشقته فوق مشقة ثمن اللقمة الذى هو من الحفارة بالمحل الأدنى هـ . وتام هذا أن يقال : وإذا كان هذا فى حق الزوجة مع مشاركة الزوج لها فى النفع بما يطعمها لأن ذلك يؤثر فى حسن بدنها وهو يتنفع منها بذلك ، وأيضاً فالأغلب أن الإنفاق على الزوجة يقع بداعية النفس ، بخلاف غيرها فإنه يحتاج الى مجاهدتها . والله أعلم

[ الحديث ٥٣ - أطرافه فى : ٨٧ ، ٥٣٣ ، ١٣٩٨ ، ٣٠٩٥ ، ٣٥١٠ ، ٤٣٦٨ ، ٤٢٦٩ ، ٦١٧٦ ، ٧٣٦٦ ، ٧٥٥٦ ]

[ الحديث ٥٥ - طرفاه فى : ٤٠٠٦ ، ٥٣٥١ ]

[ الحديث ٥٦ - أطرافه فى : ١٣٩٥ ، ٢٧٤٢ ، ٢٧٤٤ ، ٢٩٣٦ ، ٤٤٠٩ ، ٥٣٥٤ ، ٥٦٥٩ ، ٥٦٦٨ ، ٦٧٣٣ ، ٦٧٣٤ ]

٤٣ - باب قول النبي ﷺ « الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » ، وقوله تعالى :

﴿ إِذَا نَصَحُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾

٥٧ - حديث مسند قال حدثنا يحيى عن إسماعيل قال حدثني قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله قال : بايئت رسول الله ﷺ على إقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والنصح لكل مسلم

[ الحديث ٥٧ - أطرافه : ٥٧٤ ، ١٤٠٩ ، ٢١٥٧ ، ٢٧١٤ ، ٢٧٠٤ ، ٢٧٠٥ ]

قوله ( باب قول النبي ﷺ الدين النصيحة ) هذا الحديث أورده المصنف هنا ترجمة باب ، ولم يخرج مسندا فى هذا الكتاب لكونه على غير شرطه ، ونبه بإبراده على صلاحية فى الجملة ، وما أورده من الآية وحديث جرير يشتمل على ما تضمنه ، وقد أخرجه مسلم : حدثنا محمد بن عباد حدثنا سفيان قال قلت لسهيل بن أبي صالح إن عمرا حدثنا عن القعقاع عن أبيك بهديث ، ورجوت أن تسقط عنى رجلا - أى قحدثنى به عن أبيك - قال فقال :

سمعه من الذى سمعه منه أبى ، كان صديقا له بالشام ، وهو عطاء بن يزيد عن تميم الدارى أن النبي ﷺ قال : الدين النصيحة . قلنا : لمن ؟ قال لله عز وجل ، الحديث رواه مسلم أيضا من طريق روح بن القاسم قال حدثنا سهيل عن عطاء بن يزيد أنه سمعه وهو يحدث أبا صالح فذكره ، ورواه ابن خزيمة من حديث جرير عن سهيل أن أباه حدث عن أبى هريرة بحديث : إن الله يرضى لكم ثلاثا ، الحديث ، قال فقال عطاء بن يزيد : سمعت تميم الدارى يقول . . فذكر حديث النصيحة . وقد روى حديث النصيحة عن سهيل عن أبيه عن أبى هريرة ، وهو وم من سهيل أو ممن روى عنه لما ينفاه ، قال البخارى فى تاريخه : لا يصح إلا عن تميم . ولهذا الاختلاف على سهيل لم يخرججه فى صحيحه ، بل لم يحتج فيه بسهيل أصلا . وللحديث طرق دون هذه فى القوة ، منها ما أخرجه أبو يعلى من حديث ابن عباس والبرار من حديث ابن عمر ، وقد بينت جميع ذلك فى « تعليق التعليق » . قوله ( الدين النصيحة ) يحتمل أن يحمل على المبالغة ، أى معظم الدين النصيحة ، كما قيل فى حديث « الحج عرفة » ، ويحتمل أن يحمل على ظاهره لأن كل عمل لم يرد به عامله الإخلاص فليس من الدين . وقال المازرى : النصيحة مشتقة من نصحت العسل إذا صفيته ، يقال : نصح الشيء إذا خلص ، ونصح له القول إذا أخلصه له . أو مشتقة من النصح وهو الخياطة بالنصحة وهى الإبرة ، والمعنى أنه يلم شعث أخيه بالنصح كما تلم المنصحة ، ومنه التوبة النصوح ، كأن الذنب يمزق الدين والتوبة تحيطه . قال الخطائى : النصيحة كلمة جامعة معناها حياة الحظ للنصوح له ، وهى من وجيز الكلام ، بل ليس فى الكلام كلمة مفردة تستوفى بها العبارة عن معنى هذه الكلمة . وهذا الحديث من الأحاديث التى قيل فيها إنها أحد أربع الدين ، ومن عده فيها الإمام محمد بن أسلم الطوسى . وقال الثوى : بل هو وحده يحصل لغرض الدين كله ، لأنه منحصر فى الأمور التى ذكرها : فالنصيحة لله وصفه بما هو له أهل ، والخضوع له ظاهرا وباطنا ، والرغبة فى عابه بفعل طاعته ، والزهبة من مساخطه بترك معصيته ، والجهاد فى رد العاصين إليه . وروى الثورى عن عبد العزيز بن رفيع عن أبى ثمامة صاحب على قال : قال الحواريون لعيسى عليه السلام : ياروح الله من الناصح لله ؟ قال : الذى يقدم حق الله على حق الناس . والنصيحة لكتاب الله تعلمه ، وتعليمه ، وإقامة حروفه فى التلاوة ، وتحريرها فى الكتابة ، وتفهم معانيه ، وحفظ حدوده ، والعمل بما فيه ، وذب تحريف المبطلين عنه . والنصيحة لرسوله تعظيمه ، ونصره حيا وميتا ، وإحياء سنته بتعلمها وتعليمها ، والاقتراء به فى أقواله وأفعاله ، ومحبة ومحبة أتباعه . والنصيحة لأئمة المسلمين إيمانهم على ما حلوا القيام به ، وتديبهم عند الغفلة ، وسد خلتهم عند الهفوة ، وجمع الكلمة عليهم ، ورد القلوب النافرة إليهم ، ومن أعظم نصيحتهم دفعهم عن الظلم بالتي هى أحسن . ومن جملة أئمة المسلمين أئمة الاجتهاد وتقع النصيحة لهم بيب علومهم ، ونشر مناقبهم ، وتحسين الظن بهم . والنصيحة لعامة المسلمين الشفقة عليهم ، والسعى فيما يودقهم عليهم ، وتعليمهم ما ينفعهم ، وكف وجوه الأذى عنهم ، وأن يحب لهم ما يحب لنفسه ، ويكره لهم ما يكره لنفسه . وفى الحديث قولائد أخرى : منها أن الدين يطلق على العمل لكونه سعى النصيحة ديننا ، وعلى هذا المعنى بنى المصنف أكثر كتاب الإيمان ، ومنها جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب من قوله « قلنا لمن » ؟ ومنها رغبة السلف فى طلب علو الإسناد ، وهو مستفاد من قصة سفيان مع سهيل . قوله ( عن جرير بن عبد الله ) هو البجلي يفتح الجيم ، وقيس الراوى عنه وإسماعيل الراوى عن قيس بجليان أيضا ، وكل منهم يكنى أبا عبد الله ، وكلهم كوفيون . قوله ( يا بعث رسول الله ﷺ ) قال القاضى عياض : اقتصر على الصلاة والوكة لثبتهما ، ولم يذكر

الصوم وغيره لدخول ذلك في السمع والطاعة . قلت : زيادة السمع والطاعة وقعت عند المصنف في البيوع من طريق سفيان عن اسحاق المذکور ، وله في الأحكام ، ولمسلم من طريق الشعبي عن جرير قال : بايعت النبي ﷺ على السمع والطاعة ، فقلتني « فيها استطعت ، والنصح لكل مسلم » . ورواه ابن حبان من طريق أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن جده وزاد فيه : فكان جرير اذا اشترى شيئا أو باع يقول لصاحبه : اعلم أن ما أخذنا منك أحب إلينا مما أعطيناك فاختار . وروى الطبراني في ترجمته أن غلامه اشترى له فرسا بثلاثمائة ، فلما رآه جاء إلى صاحبه فقال : إن فرسك خير من ثلاثمائة ، فلم يزل يزيده حتى أعطاه ثمانمائة . قال القرطبي : كانت مبايعة النبي ﷺ لأصحابه بحسب ما يحتاج إليه من تجديد عهد أو تأكيد أمر ، فلذلك اختلفت ألفاظهم . وقوله فيها استطعت رويناه بفتح التاء وضما ، وتوجيهها واضح ، والمقصود بهذا التنبيه على أن اللازم من الأمور المباحة عليها هو ما يطاق ، كما هو المشتراط في أصل التكليف ، ويشعر الأمر بقول ذلك اللفظ حال المبايعة بالعفو عن المفقود وما يقع عن خطأ وسبوه . والله أعلم

٥٨ - **عز** أبو الثمان قال حدثنا أبو عوانة عن زياد بن علاقة قال سمعت جرير بن عبد الله يقول يوم مات للغيرة بن شعبة ، قام فحيد الله وأنفى عليه وقال : عليكم بآتقاء الله وحده لا شريك له ، والوقار والسكينة ، حتى يأتيكم أمير ، فآتيا يأتيكم الآن . ثم قال : استغفوا لأميركم ، فإنه كان يئيب العفو . ثم قال : أما بعد فآتيا أتيت النبي ﷺ قلت : أبايعك على الإسلام . فشرط علي « والنصح لكل مسلم » ، فبايعته على هذا ، ورب هذا المسجد إني لناصح لكم . ثم استغفر ونزل

**قوله** ( سمعت جرير بن عبد الله ) المسموع من جرير حمد الله والثناء عليه ، فالتقدير سمعت جريرا حمد الله ، والباقي شرح للكيفية . **قوله** ( يوم مات المغيرة بن شعبة ) كان المغيرة واليا على الكوفة في خلافة معاوية ، وكانت وفاته سنة خمسين من الهجرة ، واستتاب عند موته ابنه عروة ، وقيل استتاب جريرا المذكور ، ولهذا خطب الخطبة للمذكورة ، حكى ذلك العلائي في أخبار زياد . والوقار بالفتح الرزاة ، والسكينة السكون . وإنما أمرهم بذلك مقدما لتقوى الله ، لأن الغالب أن وفاة الأمراء تؤدي إلى الاضطراب والفتنة ، ولا سيما ما كان عليه أهل الكوفة إذ ذاك من مخالفة ولاية الأمور . **قوله** ( حتى يأتيكم أمير ) أي بدل الأمير الذي مات . ومفهوم الغاية هنا ، وهو أن الأمور به ينتهي بحجبه الأمير ليس مرادا ، بل يلزم ذلك بعد بحجبه الأمير بطريق الأولى ، وشرط اعتبار مفهوم المخالفة أن لا يعارضه مفهوم الموافقة . **قوله** ( الآن ) أراد به تقريب المدة تسهila عليهم ، وكان كذلك ، لأن معاوية لما بلغه موت المغيرة كتب إلى نائبه على البصرة وهو زياد أن يسير إلى الكوفة أميرا عليها . **قوله** ( استغفوا لأميركم ) أي اطلبوا له العفو من الله ، كذا في معظم الروايات بالعين المهملة ، وفي رواية ابن عساكر « استغفروا » بغير معجمة وزبادة راء . وهي رواية الاسماعيل في المستخرج . **قوله** ( فإنه كان يحب العفو ) فيه إشارة إلى أن الجزاء يقع من جنس العمل . **قوله** ( قلت أبايعك ) ترك أداة العطف إما لأنه بدل من أتيت أو استئناف . **قوله** ( والنصح ) بالخفض عطفًا على الإسلام ، ويجوز نصبه عطفًا على مقدر ، أي شرط على الإسلام والنصيحة ، وفيه دليل على كمال شفقة الرسول ﷺ . **قوله** ( على هذا ) أي على ما ذكر : **قوله** ( ورب هذا المسجد ) مشعر بأن خطبته كانت في المسجد ،

ويجوز أن يكون أشار الى جهة المسجد الحرام ، ويدل عليه رواية الطبراني بلفظ « ورب الكعبة » وذكر ذلك للتنبية على شرف المقام به ليكون أدعى للقبول . قوله ( لناصح ) إشارة الى أنه وفي بما بايع عليه الرسول ، وأن كلامه خالص عن الغرض . قوله ( ونزل ) مشعر بأنه خطب على المنبر ، أو المراد تعدد لأنه في مقابلة قوله قام لحمد الله تعالى . ( فائدة ) : التقيد بالمسلم للاغلب ، وإلا فالنصح للكافر معتبر بأن يدعى الى الاسلام ويشار عليه بالصواب إذا استشار . واختلف العلماء في البيع هل يبيعه ونحو ذلك لحزم أحمد أن ذلك يختص بالمسلمين واحتج بهذا الحديث ، ( فائدة أخرى ) : ختم البخاري كتاب الإيمان بباب النصيحة مشيراً الى أنه عمل بمقتضاء في الإرشاد الى العمل بالحديث الصحيح دون السقيم ، ثم ختمه بخطبة جرير المتضمنة لشرح حاله في تصنيفه فأولاً بقوله « فأما يا أيكم الآن ، الى وجوب التسك بالشرائع حتى يأتي من يقيمها ، اذ لا تزال طائفة منسورة ، وهم فقهاء أصحاب الحديث . وبقوله « استغفوا لأميركم » الى طلب الدعاء له لعمله الفاضل . ثم ختم بقوله « استغفروا ونزل ، فأشعر بتم الباب . ثم عقبه بكتاب العلم لما دل عليه حديث النصيحة أن معظمها يقع بالتعلم والتعليم

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الإيمان ومقدمته من بدء الوحي من الأحاديث المرفوعة على أحد وثمانين حديثاً بالمكرر : منها في بدء الوحي خمسة عشر ، وفي الإيمان ستة وستون ، المكرر منها ثلاثة وثلاثون ، منها في المتابعات بصيغة المتابعة أو التعليق اثنان وعشرون ، في بدء الوحي ثمانية ، وفي الإيمان أربعة عشر ، ومن الموصول المكرر ثمانية ، ومن التعليق الذي لم يوصل في مكان آخر ثلاثة ، وبقية ذلك وهي ثمانية وأربعون حديثاً موصولة بغير تكرير . وقد وافقه مسلم على تحريجها إلا سبعة وهي : الشعبي عن عبد الله بن عمرو في المسلم والمهاجر ، والاعرج عن أبي هريرة في حب الرسول ﷺ ، وابن أبي مسعدة عن أبي سعيد في الفرار من الفتن ، وأنس عن عبادة في ليلة القدر ، وسعيد عن أبي هريرة في الدين بسراً ، والاحنف عن أبي بكر في القاتل والمقتول ، وهشام عن أبيه عن عائشة في أنا أعلمكم بالله . وجميع ما فيه من الموقوفات على الصحابة والتابعين ثلاثة عشر أثراً معلقة ، غير أثر ابن الناطور فهو موصول . وكذا خطبة جرير التي ختم بها كتاب الإيمان . والله أعلم

## ٣ - كتاب العلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - باب فضل العلم ، وقول الله تعالى ﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ وقوله عز وجل ﴿ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

قوله ( كتاب العلم . بسم الله الرحمن الرحيم . باب فضل العلم ) هكذا في رواية الأصيلي وكرمة وغيرهما . وفي رواية أبي ذر تقديم البسملة ، وقد قدمنا توجيه ذلك في كتاب الايمان . وليس في رواية المستمل لفظ باب ولا في رواية دقيقه لفظ كتاب العلم . ( فائدة ) : قال القاضي أبو بكر بن العربي : بدأ المصنف بالنظر في فضل العلم قبل النظر في حقيقته ، وذلك لاعتقاده أنه في نهاية الموضوع فلا يحتاج الى تعريف ، أو لأن النظر في حقائق الاشياء



ليس من فن الكتاب ، وكل من القدرين ظاهر ، لأن البخارى لم يضع كتابه لحدود الحقائق وتصورها ، بل هو جمل على أساليب العرب القديمة فانهم يبدؤن بفضيلة المطلوب للتشويق اليه اذا كانت حقيقته مكتشفة معلومة . وقد أنكر ابن العربي في شرح الترمذى على من تصدى لتعريف العلم وقال : هو آيين من أن آيين . قلت : وهذه طريقة الغزالي وشيخه الإمام أن العلم لا يحد لوضوحه أو لغمسه ، قوله ( وقول الله عز وجل ) ضبطناه في الأصول بالرفع عطفا على كتاب أو على الاستئناف . قوله ( يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ) قيل في تفسيرها : يرفع الله المؤمن العالم على المؤمن غير العالم . ورفعة الدرجات تدل على الفضل ، إذ المراد به كثرة الثواب ، وبها ترتفع الدرجات ، ورفعتها تشمل المعنوية في الدنيا بعلو المنزلة وحسن الصيت ، والحسية في الآخرة بعلو المنزلة في الجنة . وفي صحيح مسلم عن نافع بن عبد الحارث الخزاعي - وكان عامل عمر على مكة - أنه لقيه بعسفان فقال له : من استخلفت ؟ فقال : استخلفت ابن أبرى مولى لنا . فقال عمر : استخلفت مولى ؟ قال : إنه قارىء لكتاب الله ، عالم بالفرائض . فقال عمر : أما إن نبيكم قد قال : ان الله يرفع بهذا الكتاب أقواما ويضع به آخرين . وعن زيد بن أسلم في قوله تعالى ( ترفع درجات من نشاء ) قال بالعلم . قوله ( وقوله عز وجل : رب زدنى علما ) واضح الدلالة في فضل العلم ، لأن الله تعالى لم يأمر نبيه ﷺ بطلب الازدياد من شيء إلا من العلم ، والمراد بالعلم العلم الشرعى الذى يفيد معرفة ما يجب على المكلف من أمر دينه في عباداته ومعاملاته ، والعلم بالله وصفاته ، وما يجب له من القيام بأمره ، وتنزيهه عن النقائص ، ومدار ذلك على التفسير والحديث والفقه ، وقد ضرب هذا الجامع الصحيح في كل من الأنواع الثلاثة بنصيب ، فرضى الله عن مصنفه ، وأعانا على ما تصدينا له من توضيحه بمنه وكرمه . فان قيل : لم لم يورد المصنف في هذا الباب شيئا من الحديث ؟ فالجواب أنه إما أن يكون اكتفى بالآيتين الكريمتين ، وإما يبيض له ليلحق فيه ما يناسبه فلم يتيسر ، وإما أورد فيه حديث ابن عمر الآتى بعد باب رفع العلم ويكون وضعه هناك من تصرف بعض الرواة ، وفيه نظر على ما سنينه هناك ان شاء الله تعالى . ونقل الكرماني عن بعض أهل الشام أن البخارى بوب الأبواب وترجم التراجم وكتب الأحاديث وربما يبيض لبعضها ليلحقه . وعن بعض أهل العراق أنه تعمد بعد الترجمة عدم إيراد الحديث إشارة الى أنه لم يثبت فيه شيء عنده على شرطه . قلت : والذى يظهر لى أن هذا محله حيث لا يورد فيه آية أو أثر . أما إذا أورد آية أو أثر فهو إشارة منه الى ما ورد في تفسير تلك الآية ، وأنه لم يثبت فيه شيء على شرطه ، وما دلت عليه الآية كاف في الباب ، ولأن الأثر الوارد في ذلك يقوى به طريق المرفوع وإن لم يصل في القوة الى شرطه . والأحاديث في فضل العلم كثيرة ، صحيح مسلم منها حديث أبي هريرة رفته . من التمس طريقا يلتبس فيه علما سهل الله له طريقا الى الجنة ، ولم يخزجه البخارى لأنه اختلف فيه على الأعمش . والراجح أنه بينه وبين أبي صالح فيه واسطة . والله أعلم

## ٢ - باب مَنْ سَأَلَ عِلْمًا وَهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنْهُ فَاتَمَّ الْحَدِيثَ ثُمَّ أَجَابَ السَّائِلَ

٥٩ - حدثنا محمد بن سنان قال حدثنا فليح . ح

وحدثني إبراهيم بن المُنْذِر قال حدثنا محمد بن فليح قال حدثني أبي قال : حدثني هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال : بينما النبي ﷺ في مجلسٍ يحدثُ القومَ جاءهُ أغراقي فقال : متى الساعة ؟ فضى رسولُ

الله ﷺ يُحْتَشُّ . قَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : سَمِعَ مَا قَالَ فَكَّرَ مَا قَالَ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : بَلْ لَمْ يَسْمَعْ . حَتَّى إِذَا قَضَى حَلِيبَتَهُ قَالَ : أَيْنَ أَرَاهُ السَّائِلُ عَنِ السَّاعَةِ ؟ قَالَ : هَا أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : « فَإِذَا ضُمِيتِ الْأَمَانَةُ فَأَنْتَ ظَرِ السَّاعَةِ » . قَالَ : كَيْفَ إِضَاعَتُهَا ؟ قَالَ : « إِذَا وَثِقَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَأَنْتَ ظَرِ السَّاعَةِ »

[ الحديث ٥٩ - طرقة في : ٦٤٩٦ ]

قوله ( باب من سئل علما وهو مشغول ) محصله التنبيه على أدب العالم والمتعلم ، أما العالم فلما تضمنه من ترك زجر السائل ، بل أدبه بالإعراض عنه أولا حتى استوفى ما كان فيه ، ثم رجع الى جوابه ففرق به لأنه من الأعراب وهم جفاة . وفيه العناية بجواب سؤال السائل ولو لم يكن السؤال متعينا ولا الجواب ، وأما المتعلم فلما تضمنه من أدب السائل أن لا يسأل العالم وهو مشغول بغيره لأن حق الأول مقدم . ويؤخذ منه أخذ الدروس على السبق ، وكذلك الفتاوى والحكومات ونحوها . وفيه مراجعة العالم إذا لم يفهم ما يجيب به حتى يتضح ، لقوله « كيف إضاعتها » ، وبوب عليه ابن حبان « لإباحة إعفاء المستول عن الإجابة على الفور ، ولكن سياق القصة يدل على أن ذلك ليس على الإطلاق ، وفيه إشارة الى أن العلم سؤال وجواب ، ومن ثم قيل حسن السؤال نصف العلم ، وقد أخذ بظاهر هذه القصة مالك وأحمد وغيرهما في الخطبة فقالوا : لا تقطع الخطبة لسؤال سائل ، بل إذا فرغ نجيته . وفصل الجمهور بين أن يقع ذلك في أثناء إجاباتها فيؤخر الجواب ، أو في غير الواجبات فيجيب . والاول حينئذ التفصيل ، فإن كان مأهيم به في أمر الدين ، ولا سيما إن اختص بالسائل فيستحب إجابته ثم يتم الخطبة ، وكذا بين الخطبة والصلاة ، وإن كان بخلاف ذلك فيؤخر ، وكذا قد يقع في أثناء الواجب ما يقتضى تقديم الجواب ، لكن إذا أوجب استأنف على الأصح ، ويؤخذ ذلك كله من اختلاف الأحاديث الواردة في ذلك ، فإن كان السؤال من الأمور التي ليست معرفتها على الفور مهمة فيؤخر كما في هذا الحديث ، ولا سيما إن كان ترك السؤال عن ذلك أولى . وقد وقع نظيره في الذي سأل عن الساعة وأقيمت الصلاة ، فلما فرغ من الصلاة قال : أين السائل ؟ فأجابه . أخرجه . وإن كان السائل به ضرورة ناجزة فتقدم إجابته ، كما في حديث أبي رفاعه عند مسلم أنه قال للنبي ﷺ وهو يخطب : رجل غريب لا يدري دينه جاء يسأل عن دينه ، فترك خطبته وأتى بكرسى فقص عليه لجعل يعلمه ، ثم أتى خطبته فأنتم آخرها . وكما في حديث سمرة عند أحمد أن أعرابيا سأل النبي ﷺ عن الضب . وكما في الصحيحين في قصة سالم<sup>(١)</sup> لما دخل المسجد والنبي ﷺ يخطب فقال له : أصليت ركعتين ؟ الحديث ، وسيأتي في الجمعة . وفي حديث أنس : كانت الصلاة تقام فيعرض الرجل فيحدث النبي ﷺ حتى ربما نسم بعض القوم ، ثم يدخل في الصلاة ، وفي بعض طرقه وقوع ذلك بين الخطبة والصلاة . قوله ( فليح ) بصيغة التصغير هو ابن سليمان أبو يحيى المدني ، من طبقة مالك وهو صدوق ، تكلم بعض الأئمة في حفظه ، ولم يخرج البخاري من حديثه في الأحكام إلا ما توبع عليه ، وأخرج له في المواعظ والأداب ومما شكلها طائفة من أفرادها وهذا منها . وإنما أورده غالبا عن فليح بواسطة محمد بن سنان فقط ثم أورده نازلا بواسطة محمد بن فليح وإبراهيم بن المنذر عن محمد لأنه أورده غالبا عن فليح بواسطة محمد بن سنان فقط ، فأراد أن يعيد هنا طريقا أخرى ، ولاجل نزولها قرنها بالرواية الأخرى . وهلال بن علي يقال له هلال بن أبي

(١) كذا في النسخ ، وصوابه : سليك ، كما في صحيح مسلم

ميمونة وهلال بن أبي ملال ، فقد يظن ثلاثة وهو واحد ، وهو من صفار التابعين ، وشيخه في هذا الحديث من أوساطهم . **قوله** ( يحدث ) هو خبر المبتدأ وحذف مفعوله الثاني لدلالة السياق عليه . والقوم الرجال . وقد يدخل فيه النساء تبعاً . **قوله** ( جاء أعرابي ) لم أقف على تسميته . **قوله** ( فضى ) أى استمر يحدّثه ، كذا في رواية المستمل والحوى بزيادة هاء ، وليست في رواية الباقيين ، وإن ثبتت فالمعنى يحدث القوم الحديث الذى كان فيه وليس الضمير عائداً على الأعرابي . **قوله** ( فقال بعض القوم سمع ما قال ) إنما حصل لهم التردد في ذلك لما ظهر من عدم الثقات النبي ﷺ إلى سؤاله وإصافته نحوه ، ولكونه كان يكره السؤال عن هذه المسألة بخصوصها ، وقد تبين عدم انحصار ترك الجواب في الأمرين المذكورين ، بل احتمال كما تقدم أن يكون آخره ليكمل الحديث الذى هو فيه ، أو آخر جوابه ليوحى إليه به . **قوله** ( قال أين أراه السائل ) بالرفع على الحكاية ، وأراه بالضم أى أظنه ، والشك من محمد بن فليح . ورواه الحسن بن سفيان وغيره عن عثمان بن أبي شيبة عن يونس بن محمد عن فليح ولفظه « أين السائل ، ولم يشك . **قوله** ( اذا وسد ) أى أسند ، وأصله من الرسادة ، وكان من شأن الأمير عندهم إذا جلس أن تثني تحته وسادة ، قوله وسد أى جعل له غير أهله وسادا ، فتكون الى بمعنى اللام وأتى بها ليدل على تضمين معنى أسند . ولفظ محمد بن سنان في الرقاق « اذا أسند ، وكذا رواه يونس بن محمد وغيره عن فليح . ومناسبة هذا المتن لكتاب العلم أن إسناد الأمر الى غير أهله إنما يكون عند غلبة الجهل ورفع العلم ، وذلك من جملة الأشراف . ومقتضاه أن العلم مادام قائماً في الأمر فسحة . وكان المصنف أشار الى أن العلم إنما يؤخذ عن الاكابر ، تليحاً لما روى عن أبي أمية الجبحي أن رسول الله ﷺ قال « من أشرط الساعة أن يلتمس العلم عند الاصاغر ، وسيأتى بقية الكلام على هذا الحديث في الرقاق ان شاء الله تعالى

### ٣ - باب من رفع صوته بالعلم

٦٠ - **حدثنا** أبو الثعمان عارم بن الفضل قال **حدثنا** أبو عوانة عن أبي بشر عن يوسف بن مالهك عن عبد الله بن عمرو قال : **تخلف** عمّا النبي ﷺ في سَفَرَةٍ سافَرناها ، فأذركنا وقد أَرَهَقْتَنَا الصَّلَاةَ ونَحْنُ نَتَوَضَّأُ ، فَجَعَلْنَا نَمَسُحُ بِلِي أَرْجُلِنَا ، فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ « وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ » مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا

[ الحديث ٦٠ - طرفاه في : ٩٦ ، ١٦٣ ]

**قوله** ( باب من رفع صوته بالعلم . **حدثنا** أبو الثعمان ) زاد الكشميني في رواية كريمة عنه : عارم بن الفضل ، وعارم لقب ، واسمه محمد كما تقدم في المقدمة . **قوله** ( مالهك ) بفتح الميم وحكى كسرهما وهو غير منصرف عند الاكثرين للعلية والعجمة ، ورواه الاصيلي منصرفاً فكان له لفظ في الوصف . واستدل المصنف على جواز رفع الصوت بالعلم بقوله « فنادى بأعلى صوته ، وإنما يتم الاستدلال بذلك حيث تدعو الحاجة اليه لبعد أو كثرة جمع أو غير ذلك ، ويلحق بذلك ما إذا كان في موعظة كما ثبت ذلك في حديث جابر « كان النبي ﷺ إذا خطب وذكر الساعة اشتد غضبه وهلا صوته . الحديث ، أخرجه مسلم . ولاحد من حديث الثعمان في معناه وزاد « حتى لو أن رجلاً بالسوق لسمعته ، واستدل به أيضاً على مشروعية إعادة الحديث ليفهم ، وسيأتى الكلام على مباحث المتن في كتاب الوضوء إن شاء الله تعالى . قال ابن رشيد : في هذا التبويب رمز من المصنف إلى أنه يريد أن يبلغ الغاية في تدوين

هذا الكتاب بأن يستفرخ وسعه في حسن ترتيبه ، وكذلك فعل رحمه الله تعالى

٤ - باب قول المحدث « حدثنا » أو « أخبرنا » و « أنبأنا » . وقال لنا الحميدي : كان عند ابن عيينة حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعت واحدا . وقال ابن مسعود : حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق . وقال شقيق عن عبد الله : سمعت النبي ﷺ كلمة . وقال حذيفة : حدثنا رسول الله ﷺ حديثين . وقال أبو العالية : عن ابن عباس عن النبي ﷺ فيما يروى عن ربه . وقال أنس : عن النبي ﷺ يرويه عن ربه عز وجل . وقال أبو هريرة : عن النبي ﷺ يرويه عن ربكم عز وجل

قوله ( باب قول المحدث حدثنا وأخبرنا وأنبأنا ) قال ابن رشيد : أشار بهذه الترجمة إلى أنه بنى كتابه على المسندات المرويات عن النبي ﷺ . قلت : ومراده : هل هذه الألفاظ بمعنى واحد أم لا ، وإيراده قول ابن عيينة دون غيره دال على أنه اختاره . قوله ( وقال الحميدي ) في رواية كريمة والأصلي : وقال لنا الحميدي ، وكذا ذكره أبو نعيم في المستخرج ، فهو متصل . وسقط من رواية كريمة قوله « وأنبأنا » ومن رواية الأصلي قوله « أخبرنا » وثبت الجميع في رواية أبي ذر . قوله ( وقال ابن مسعود ) هذا التعليق طرف من الحديث المشهور في خلق الجنين ، وقد وصله المصنف في كتاب القدر ، ويأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى . قوله ( وقال شقيق ) هو أبو وائل ( عن عبد الله ) هو ابن مسعود ، سيأتي موصولا أيضا حيث ذكره المصنف في كتاب الجنائز ، ويأتي أيضا حديث حذيفة في كتاب الرقاق . ومراده من هذه التعليقات أن الصحابي قال تارة وحدثنا ، وتارة « سمعت » ، فدل على أنهم لم يفرقوا بين الصيغ . وأما أحاديث ابن عباس وأنس وأبي هريرة في رواية النبي ﷺ عن ربه فقد وصلها في كتاب التوحيد ، وأراد بذكرها هنا التنبيه على العنعة ، وأن حكها الوصل عند ثبوت اللقي ، وأشار على ما ذكره ابن رشيد إلى أن رواية النبي ﷺ إنما هي عن ربه سواء صرح الصحابي بذلك أم لا ، ويدل له حديث ابن عباس المذكور فإنه لم يقل فيه في بعض المواضع « عن ربه » ، ولكنه اختصار فيحتاج إلى التقدير . قلت : ويستفاد من الحكم بصفة ما كان ذلك سبيله صحة الاحتجاج بمراسيل الصحابة ، لأن الوساطة بين النبي ﷺ وبين ربه فيما لم يكلمه به مثل ليلة الإسراء جبريل وهو مقبول قطعاً ، والوساطة بين الصحابي وبين النبي ﷺ مقبول اتفاقاً وهو صحابي آخر ، وهذا في أحاديث الأحكام دون غيرها ، فإن بعض الصحابة ربما حملها عن بعض التابعين مثل كعب الأحبار . ( تنبيه ) : أبو العالية المذكور هنا هو الرياحي بالياء الأخيرة ، واسمه رفيع بضم الراء . من زعم أنه البراء بالراء الثقيلة فقد وهم ، فإن الحديث المذكور معروف برواية الرياحي دونه . فإن قيل فن أين تظهر مناسبة حديث ابن عمر للترجمة ، ومحصل الترجمة التسوية بين صيغ الأداء الصريحة ، وليس ذلك بظاهر في الحديث المذكور ؟ فالجواب أن ذلك يستفاد من اختلاف ألفاظ الحديث المذكور ، ويظهر ذلك إذا اجتمعت طرقة . فإن لفظ رواية عبد الله بن دينار المذكور في الباب « حدثوني ما هي » وفي رواية نافع عند المؤلف في التفسير « أخبروني » وفي رواية عند الإسماعيلي « أنبئوني » وفي رواية مالك عند المصنف في باب الحياء في العلم « حدثوني ما هي » وقال فيها « فقالوا أخبرنا بها » ، فدل ذلك على أن التحديث والإخبار والإنباء عندهم سواء ، وهذا لا يخلاف فيه عند أهل

العلم بالنسبة إلى اللغة، ومن أصرح الأدلة فيه قوله تعالى ( يومئذ تحدث أخبارها ) وقوله تعالى ( ولا بينك مثل خبر ) . وأما بالنسبة إلى الإصطلاح ففيه الخلاف : ففهم من استمر على أصل اللغة ، وهذا رأى الزهري ومالك وابن عينة وبجي الطعان وأكثر الحجازيين والكوفيين ، وعليه استمر عمل المغاربة ، ورجحه ابن الحاجب في مختصره ، ونقل عن الحاكم أنه مذهب الأئمة الأربعة . ومنهم من رأى لإطلاق ذلك حيث يقرأ الشيخ من لفظه وتقييده حيث يقرأ عليه ، وهو مذهب إسحق بن راهويه والنسائي وابن حبان وابن منده وغيرهم ، ومنهم من رأى التفرقة بين الصيغ بحسب افتراق التحمل : فيخصوص التحديث بما يلفظ به الشيخ ، والإخبار بما يقرأ عليه ، وهذا مذهب ابن جرير والأوزاعي والشافعي وابن وهب وجهور أهل المشرق . ثم أحدث أتباعهم تفصيلاً آخر : فمن سمع وحده من لفظ الشيخ أفرد فقال « حدثني » ، ومن سمع مع غيره جمع ، ومن قرأ بنفسه على الشيخ أفرد فقال « أخبرني » ، ومن سمع بقراءة غيره جمع . وكذا خصصوا الإنشاء بالإجازة التي يشافه بها الشيخ من يجيزه ، وكل هذا مستحسن وليس بواجب عندهم ، وإنما أرادوا التمييز بين أحوال التحمل . وظن بعضهم أن ذلك على سبيل الوجوب : فتكفوا في الاحتجاج له وعليه بما لا طائل تحته . نعم يحتاج المتأخرون إلى مراعاة الاصطلاح المذكور لئلا يختلط ، لأنه صار حقيقة عرفية عندهم ، فمن تجاوز عنها احتاج إلى الإتيان بقرينة تدل على مراده ، وإلا فلا يؤمن اختلاط المسوع بالجاز بعد تقرير الاصطلاح ، فيحمل ما يرد من ألفاظ المتقدمين على محل واحد بخلاف المتأخرين

٦١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَمْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا ، وَأَنْهَا مِثْلُ الْمَثَلِ ، حَدِّثُونِي مَا هِيَ ؟ فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبَوَادِي . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : وَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ ، فَاسْتَحْيَيْتُ . ثُمَّ قَالُوا : حَدِّثْنَا مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : هِيَ النَّخْلَةُ »

[ الحديث ٦١ - أطرافه في : ٦٢ ، ٧٢ ، ١٢١ ، ٢٢٠٩ ، ٤٦٩٨ ، ٥٤٤٤ ، ٥٤٤٨ ، ٦١٢٢ ، ٦١٤٤ ]

قوله ( إن من الشجر شجرة ) زاد في رواية مجاهد عند المصنف في « باب الفهم في العلم » قال : صحبت ابن عمر إلى المدينة فقال « كنا عند النبي ﷺ ، فأتى بجمار وقال : إن من الشجر ، وله عنه في البيوع « كنت عند النبي ﷺ وهو يأكل جماراً . قوله ( لا يسقط ورقها ، وإنها مثل المثل ) كذا في رواية أبي ذر بكسر ميم مثل وإسكان المثناة ، وفي رواية الأصملي وكرجمة بفتحهما وهما بمعنى . قال الجوهري : مثله ومثله كلمة تسوية كما يقال شبهه وشبهه بمعنى ، قال : والمثل بالتحريك أيضاً ما يضرب من الأمثال . انتهى . ووجه الشبه بين النخلة والمسلم من جهة عدم سقوط الورق مارواه الحارث بن أبي أسامة في هذا الحديث من وجه آخر عن ابن عمر ولفظه « قال كنا عند رسول الله ﷺ ذات يوم فقال : إن مثل المؤمن كمثل شجرة لا تسقط لها أئمة ، ولا تسقط لمؤمن دعوة » . ووقع عند المصنف في الأطعمة من طريق الأعمش قال : حدثني مجاهد عن ابن عمر قال « بينا نحن عند النبي ﷺ إذ أتى بجمار ، فقال : إن من الشجر لما بركته ببركة المسلم ، وهذا أعم من الذي قبله ، وبركة النخلة موجودة في جميع أجزائها ، مستمرة في جميع أحوالها ، فمن حين تطالع إلى أن تيسر توكل أنواعا ، ثم بعد ذلك يتفتح بجميع أجزائها ، حتى النوى في علف الدواب والليف في الحبال وغير ذلك مما لا

يخفى ، وكذلك بركة المسلم عامة في جميع الاحوال ، وفعه مستمر له ولنغيره حتى بعد موته . ووقع عند المصنف في التفسير من طريق نافع عن ابن عمر قال : كنا عند رسول الله ﷺ فقال : أخبروني بشجرة كل رجل المسلم لا يتحات ورقها ولا ولا ولا ، كذا ذكر النبي ثلاث مرات على طريق الاكتفاء ، فقبل في تفسيره : ولا ينقطع ثمرها ولا يعدم فيؤمها ولا يبطل ثمنها . ووقع في رواية مسلم ذكر النبي مرة واحدة فظن إبراهيم بن سفيان الراوى عنه أنه متعلق بما بعده وهو قوله : توتى أكلها ، فاستشكله وقال : لعل ، لا ، زائدة ولعله : وتوتى أكلها ، ، وليس كما ظن ، بل معمول النبي محذوف على سبيل الاكتفاء كما بيناه . وقوله : توتى ، ابتداء كلام على سبيل التفسير لما تقدم . ووقع عند الإسماعيلي بتقديم : توتى أكلها كل حين ، على قوله : لا يتحات ورقها ، فلم من الاشكال . قوله ( فوق الناس ) أى ذهبت أفكارهم في أشجار البادية ، فجعل كل منهم يفسرها بنوع من الأنواع وذهلوا عن النخلة ، يقال وقع الطائر على الشجرة اذا نزل عليها . قوله ( قال عبد الله ) هو ابن عمر الراوى . قوله ( ووقع في نفسى ) بين أبو عوانة في صحيحه من طريق مجاهد عن ابن عمر وجه ذلك قال : فظننت أنها النخلة من أجل الجار الذى أتى به ، وفيه إشارة الى أن المفسر له ينبغي أن يتفطن لقرائن الاحوال الواقعة عند السؤال ، وأن المفسر ينبغي له أن لا يبالغ في التعمية بحيث لا يجعل للمفسر بابا يدخل منه ، بل كلما قربه كان أوقع في نفس سامعه . قوله ( فاستحييت ) ، زاد في رواية مجاهد في : باب الفهم في العلم ، : فاردت أن أقول هي النخلة فاذا أنا أصغر القوم . وله في الأطعمة : فاذا أنا عاشر عشرة أنا أحدتهم . وفي رواية نافع : ورأيت أبا بكر وعمر لا يتكلمان فكرهت أن أتكلم ، فلما قلنا قلت لعمر : يا أبتاه . وفي رواية مالك عن عبد الله بن دينار عند المؤلف في : باب الحياء في العلم ، قال عبد الله : حدثت أباي بما وقع في نفسى فقال : لأن تكون قلتها أحب إلى من أن يكون لي كذا وكذا . زاد ابن حبان في صحيحه : أحسبه قال : حر النعم . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم امتحان العالم أذهان الطلبة بما يخفى مع بيانه لهم إن لم يفهموه . وأما مارواه أبو داود من حديث معاوية عن النبي ﷺ أنه نهى عن الأغلوطات - قال الأوزاعي أحد رواة : هي صعاب المسائل - فان ذلك محمول على ما لا نفع فيه ، أو ما خرج على سبيل تعنت المسؤول أو تعجيزه ، وفيه التحريض على الفهم في العلم ، وقد بوب عليه المؤلف : باب الفهم في العلم ، . وفيه استجاب الحياء ما لم يؤد الى تفويت مصلحة ، ولهذا تمتى عمر أن يكون ابنه لم يسكت ، وقد بوب عليه المؤلف في العلم وفي الأدب . وفيه دليل على بركة النخلة وما تشره ، وقد بوب عليه المصنف أيضا . وفيه دليل على أن بيع الجار جائز ، لأن كل ما جاز أكله جاز بيعه ، ولهذا بوب عليه المؤلف في البيوع . وتعقبه ابن بطلال لكونه من المجمع عليه ، وأجيب بأن ذلك لا يمنع من التنبيه عليه لأنه أوردته عقب حديث النبي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، فمكأنه يقول : لعل متخيلا يتخيل أن هذا من ذاك ، وليس كذلك . وفيه دليل على جواز تجميع التخل ، وقد بوب عليه في الأطعمة لئلا يظن أن ذلك من باب إضاعة المال . وأورده في تفسير قوله تعالى ( ضرب الله مثلا كلمة طيبة ) إشارة منه الى أن المراد بالشجرة النخلة . وقد ورد صريحا فيما رواه البزار من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال : قرأ رسول الله ﷺ فذكر هذه الآية فقال : أتدرون ما هي ؟ قال ابن عمر : لم يخف على أنها النخلة ، فنحنى أن أتكلم مكان سنى ، فقال رسول الله ﷺ : هي النخلة . . ويجمع بين هذا وبين ما تقدم أنه ﷺ أتى بالجوار فشرع في أكله تأليا للآية قائلا : ان من الشجر شجرة الى آخره . ووقع عند ابن حبان من رواية عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : من يخبرني عن شجرة مثله مثل

المؤمن ، أصلها ثابت وفرعها في السماء ؟ فذكر الحديث . وهو يؤيد رواية البزار ، قال القرطبي : فوقع التشبيه بينهما من جهة أن أصل دين المسلم ثابت ، وأن ما يصدر عنه من العلوم والخير قوت للأرواح مستطاب ، وأنه لا يزال مستورا بدينه ، وأنه يتفقع بكل ما يصدر عنه حيا وميتا ، انتهى . وقال غيره : والمراد بكون فرع المؤمن في السماء رفع عمله وقبوله ، وروى البزار أيضا من طريق سفيان بن حسين عن أبي بشر عن مجاهد عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ ، مثل المؤمن مثل النخلة ، ما أتاك منها فعملك ، هكذا أوردته مختصرا وإسناده صحيح ، وقد أفصح بالمقصود بأوجز عبارة . وأما من زعم أن موقع التشبيه بين المسلم والنخلة من جهة كون النخلة إذا قطع رأسها ماتت ، أو لأنها لا تعمل حتى تلتغ ، أو لأنها تموت إذا غرقت ، أو لأن لطلعها رائحة مني الآدمي ، أو لأنها تعشق ، أو لأنها تشرب من أعلاها ، فكلها أوجه ضعيفة ، لأن جميع ذلك من المشابهات مشترك في الآدميين لا يختص بالمسلم ، وأضعف من ذلك قول من زعم أن ذلك لكونها خلقت من فضلة طين آدم فإن الحديث في ذلك لم يثبت ، والله أعلم . وفيه ضرب الامثال والاشباه لزيادة الإفهام ، وتصوير المعاني لترسخ في الذهن ، ولتحديد الفكر في النظر في حكم الحادثة . وفيه إشارة الى أن تشبيه الشيء بالشيء لا يلزم أن يكون نظيره من جميع وجوهه ، فإن المؤمن لا يماثله شيء من الجادات ولا يعادله . وفيه توفير الكبير ، وتقديم الصغير أباه في القول ، وأنه لا يبادره بما فهمه وإن ظن أنه الصواب . وفيه أن العالم الكبير قد يخفى عليه بعض ما يدركه من هو دونه ، لأن العلم مواهب ، والله يؤتي فضله من يشاء . واستدل به مالك على أن الخواطر التي تقع في القلب من محبة الشاء على أعمال الخير لا يقدح فيها إذا كان أصلها لله ، وذلك مستفاد من تنبي عمر المذكور ، ووجه تنبي عمر رضي الله عنه ما طيع الإنسان عليه من محبة الخير لنفسه ولولده ، ولتظهر فضيلة الولد في الفهم من صفوه ، وليرداد من النبي ﷺ حظوة ، ولعله كان يرجو أن يدعو له إذ ذلك بالزيادة في الفهم . وفيه الإشارة الى حقارة الدنيا في عين عمر لأنه قابل فهم ابنه لمساءلة واحدة بحجر النعم مع عظم مقدارها وغلاها ثمنا . ( فائدة ) : قال البزار في مسنده : ولم يرو هذا الحديث عن النبي ﷺ بهذا السياق إلا ابن عمر وحده ، ولما ذكره الترمذي قال : وفي الباب عن أبي هريرة وأشار بذلك الى حديث مختصر لأبي هريرة أوردته عبد بن حميد في تفسير لفظه ، مثل المؤمن مثل النخلة ، وعند الترمذي أيضا والنسائي وابن حبان من حديث أنس أن النبي ﷺ قرأ ( ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة ) قال : هي النخلة . تفرد برفعه حماد بن سبله ، وقد تقدم أن في رواية مجاهد عن ابن عمر أنه كان عاشر عشرة ، فاستفدنا من مجموع ما ذكرناه أن منهم أبا بكر وعمر وابن عمر ، وأبا هريرة وأنس بن مالك إن كانا سمعا ما رواه من هذا الحديث في ذلك المجلس . والله تعالى أعلم

### ٥ - باب طرح الإمام المسألة على أصحابه ليختبر ما عندهم من العلم

٦٢ - حدثنا خالد بن مخلد حدثنا سليمان حدثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وإنها مثل المثل ، حدثوني ما هي ؟ قال فوقع الناس في شجر البوادي . قال عبد الله : فوقع في نفسي أنها النخلة . ثم قالوا : حدثنا ما هي يا رسول الله ؟ قال : هي النخلة

قوله ( باب طرح الامام المسألة ) أورد فيه حديث ابن عمر المذكور بلفظ قريب من لفظ الذي قبله ، ولما

أورده باسناد آخر إشاراً لا ابتداء فائدة تدفع اعتراض من يدعى عليه التكرار بلا فائدة . وأما دعوى الكرماني أنه لمراعاة صنيع مشايخه في تراجم مصنفاتهم ، وأن رواية قتيبة هنا كانت في بيان معنى التحديث والإخبار ، ورواية خالد كانت في بيان طرح الإمام المسألة ، فذكر الحديث في كل موضع عن شيخه الذي روى له الحديث لذلك الأمر ، فانها غير مقبولة ، ولم نجد عن أحد من عرف حال البخاري وسعة علمه وجوده تصرفه حكى أنه كان يقلد في التراجم ، ولو كان كذلك لم يكن له مزية على غيره . وقد توارد النقل عن كثير من الأئمة أن من جملة ما امتاز به كتاب البخاري دقة نظره في تصرفه في تراجم أبوابه . والذي ادعاه الكرماني يقتضي أنه لا مزية له في ذلك لأنه مقلد فيه لمشايخه . ووراء ذلك أن كلا من قتيبة وخالد بن مخلد لم يذكر لأحد منهما من صنف في بيان حالهما أن له تصنيفاً على الأبواب فضلاً عن التدقيق في التراجم . وقد أعاد الكرماني هذا الكلام في شرحه مراراً ، ولم أجد له سلفاً في ذلك . والله المستعان . ورواه عن عبد الله بن دينار سليمان هو ابن بلال المدني الفقيه المشهور ، ولم أجده من روايته إلا عند البخاري ، ولم يقع لأحد من استخرج عليه ، حتى أن أبا نعيم إنما أورده في المستخرج من طريق الفريبري عن البخاري نفسه . وقد وجدته من رواية خالد بن مخلد الرازي عن سليمان المذكور أخرجه أبو عوافة في صحيحه ، لكنه قال : عن مالك ، بدل سليمان بن بلال ، فان كان محفوظاً فلخالد فيه شيخان . وقد وقع التصريح بسلم عبد الله بن دينار له من عبد الله بن عمر عند مسلم وغيره

## ٦ - باب ما جاء في العلم ، وقوله تعالى ﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

الْقِرَاءَةُ وَالْعَرْضُ عَلَى الْحَكْمِ . وَرَأَى الْحَسَنُ وَالثَّوْرِيُّ وَمَالِكُ الْقِرَاءَةَ جَائِزَةً . وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالِمِ بِحَدِيثِ ضِمَامِ بْنِ تَعَابَةَ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ : اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ فَهَذِهِ قِرَاءَةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، أَخْبَرَ ضِمَامٌ قَوْمَهُ بِذَلِكَ فَأَجَازُوهُ . وَاحْتَجَّ مَالِكٌ بِالصَّحَّاحِ يُقْرَأُ عَلَى الْقَوْمِ يَقُولُونَ : أَشْهَدْنَا فُلَانٌ ، وَيُزَادُ ذَلِكَ قِرَاءَةٌ عَلَيْهِمْ . وَيُقْرَأُ عَلَى الْمُقْرَأِ يَقُولُ الْقَارِئُ : أَقْرَأَنِي فُلَانٌ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْوَاسِطِيُّ عَنْ عَوْفٍ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ : لَا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالِمِ . وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ الْفَرِّبْرِيُّ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَخْرِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ سَعْيَانَ قَالَ : إِذَا قُرِئَ عَلَى الْمُحَدِّثِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ : حَدَّثَنِي . قَالَ : وَسَمِعْتُ أَبَا عَاصِمٍ يَقُولُ عَنْ مَالِكٍ وَسَعْيَانَ : الْقِرَاءَةُ عَلَى الْعَالِمِ وَقِرَاءَتُهُ سَوَاءٌ

٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدٍ - هُوَ الْمُقْرِيُّ - عَنْ بَرِّكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي تَمِيمٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى تَجَمُّلٍ فَأَذَانُهُ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ عَقَلَهُ ثُمَّ قَالَ لَهُمْ : أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ - وَالنَّبِيُّ ﷺ مُتَّكِئٌ - بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ - فَقُنَّا : هَذَا الرَّجُلُ الْأَبْيَضُ الْمُتَّكِئُ ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ : ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّابِ . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : قَدْ أَجَبْتِكَ : فَقَالَ الرَّجُلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ : إِنِّي مَا مِثْلُكَ فَمُتَّعِدُّ عَلَيْكَ فِي الْمَسْأَلَةِ ، فَلَا تَجِدْ عَلَيَّ فِي نَفْسِكَ . فَقَالَ : سَلْ عَمَّا بَدَأَ لَكَ . فَقَالَ : أَسْأَلُكَ بِرَبِّكَ



وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ، اللَّهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ؟ فَقَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. قَالَ: أُنْشِدُكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ نُصَلِّيَ الصَّلَاةَ الْحَسَنَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ؟ قَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. قَالَ: أُنْشِدُكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ هَذِهِ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَانَا فَتَقْسِمَهَا عَلَى قُرْبَانَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. فَقَالَ الرَّجُلُ: آمَنْتُ بِمَا جِئْتَ بِهِ. وَأَنَا رَسُولُ مَنْ وَرَأَى مِنْ قَوْمِي، وَأَنَا ضِمَامُ بَنِي ثَعْلَبَةَ أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ. رَوَاهُ مُوسَى وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ سُليمانَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا

قَوْلِهِ (باب القراءة والعرض على المحدث) إنما غاير بينهما بالعطف لما بينهما من العموم والخصوص، لأن الطالب إذا قرأ كان أعم من العرض وغيره، ولا يقع العرض إلا بالقراءة لأن العرض عبارة عما يعارض به الطالب أصل شيخه معه أو مع غيره بحضرته فهو أخص من القراءة. وتوسع فيه بعضهم فأطلقه على ما إذا أحضر الأصل لشيخه فظفر فيه وعرف محتمه وأذن له أن يرويه عنه من غير أن يحدثه به أو يقرأه الطالب عليه. والحق أن هذا يسمى عرض المناوأة بالتقييد لا الإطلاق. وقد كان بعض السلف لا يعتدون إلا بما سمعوه من ألفاظ المشايخ دون ما يقرأ عليهم، ولهذا بوب البخاري على جوازه وأورد فيه قول الحسن - وهو البصري - لا بأس بالقراءة على العالم. ثم أسنده إليه بعد أن علقه وكذا ذكر عن سفيان الثوري ومالك موصولا أنهما سويا بين السماع من العالم والقراءة عليه. وقوله «جائزا» وقع في رواية أبي ذر «جائزة»، أي القراءة، لأن السماع لا نزاع فيه. قَوْلُهُ (واحتج بعضهم) المحتج بذلك هو الحميدي شيخ البخاري قاله في كتاب التوارد له، كذا قال بعض من أدركته وتبعته في المقدمة، ثم ظهر لي خلافة وأن قاتل ذلك أبو سعيد الحداد، أخرجه البيهقي في المعرفة من طريق ابن خزيمة قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: قال أبو سعيد الحداد: عندي خبر عن النبي ﷺ في القراءة على العالم، فقيل له، فقال: قصة ضمام بن ثعلبة قال: قال الله أمرك بهذا؟ قال نعم. انتهى. وليس في المتن الذي ساقه البخاري بعد من حديث أنس في قصة ضمام أن ضماما أخبر قومه بذلك، وإنما وقع ذلك من طريق أخرى ذكرها أحمد وغيره من طريق ابن إسحاق قال: حدثني محمد بن الوليد بن توفيق عن كريب عن ابن عباس قال: بعث بنو سعد بن بكر ضمام بن ثعلبة، فذكر الحديث بطوله، وفي آخره أن ضماما قال لقومه عند ما رجع إليهم: إن الله قد بعث رسولا وأنزل عليه كتابا، وقد جئتم من عنده بما أمركم به ونهاكم عنه، قال: فوالله ما أمسى من ذلك اليوم وفي حاضره رجل ولا امرأة إلا مسلما. فعني قول البخاري «فأجلزوه»، أي قبلوه منه، ولم يقصد الاجازة المصطلحة بين أهل الحديث. قَوْلُهُ (واحتج مالك بالصك) قال الجوهري: الصك - يعني بالفتح - الكتاب، فارسي معرب. والجمع صكك وصكوك. والمراد هنا المكتوب الذي يكتب فيه إقرار المقر، لأنه إذا قرئ عليه فقال «نعم» ساعدت الشهادة عليه به وإن لم يتلفظ هو بما فيه، فكذلك إذا قرئ على العالم فآفر به صح أن يروى عنه. وأما قياس مالك قراءة الحديث على قراءة القرآن فرواه الخطيب في الكفاية من طريق ابن وهب قال: سمعت مالكا، وسئل عن الكتب التي تعرض عليه أيقول الرجل: حدثني؟ قال: نعم، كذلك القرآن. أليس الرجل يقرأ على الرجل فيقول: أقرأني فلان؟ يروى الحاكم في علوم الحديث من طريق مطرف قال: سمعت مالكا سبع عشرة سنة، فأرأته قرأ الموطأ على أحد، بل يقرأون عليه.

قال : وسمعت يابن أشد الإباء على من يقول : لا يجزبه إلا السماع من لفظ الشيخ ، ويقول : كيف لا يجزبك هذا في الحديث ، ويجزبك في القرآن ، والقرآن أعظم ؟ قلت : وقد انقضى الخلاف في كون القراءة على الشيخ لا تجزى ، وإنما كان يقوله بعض المتشددین من أهل العراق ، فروى الخطيب عن إبراهيم بن سعد قال : لا تدعون تطعمكم يا أهل العراق ، العرض مثل السماع . وبالغ بعض المذنبين وغيرهم في مخالفتهم فقالوا : إن القراءة على الشيخ أرفع من السماع من لفظه ، ونقله الدارقطني في غرائب مالك عنه ، ونقله الخطيب بأسانيد صحيحة عن شعبة وابن أبي ثوب ويحيى القطان . واعتلوا بأن الشيخ لو سأل لم يثبأ للطالب الرد عليه . وعن أبي عبيد قال : القراءة على أثبت وأفهم لي من أن أتولى القراءة أنا . والمعروف عن مالك كما نقله المصنف عنه وعن سفيان - وهو الثوري - أنهما سواء ، والمشهور الذي عليه الجمهور أن السماع من لفظ الشيخ أرفع رتبة من القراءة عليه . ما لم يعرض عارض يصير القراءة عليه أولى ، ومن ثم كان السماع من لفظه في الإملاء أرفع الدرجات لما يلزم منه من تحرز الشيخ والطالب . والله أعلم .

قوله ( عن الحسن قال : لا بأس بالقراءة على العالم ) هذا الأثر رواه الخطيب أتم سياقاً ما هنا ، فأخرج من طريق أحمد بن حنبل عن محمد بن الحسن الواسطي عن عوف الأعرابي أن رجلاً سأل الحسن فقال : يا أبا سعيد منزلي بعيد ، والاختلاف يشق علي ، فإن لم تكن ترى بالقراءة بأساً قرأت عليك . قال : ما أبالي قرأت عليك أو قرأت علي . قال : فأقول حدثني الحسن ؟ قال : نعم ، قل حدثني الحسن . ورواه أبو الفضل السلياني في كتاب الحث على طلب الحديث من طريق سهل بن المتوكل قال : حدثنا محمد بن سلام ، بلفظ « قلنا للحسن : هذه الكتب التي تقرأ عليك إيش تقول فيها ؟ قال : قولوا : حدثنا الحسن » . قوله ( الليث عن سعيد ) في رواية الاسماعيلي من طريق يونس بن محمد عن الليث حدثني سعيد ، وكذا لابن منده من طريق ابن وهب عن الليث ، وفي هذا دليل على أن رواية النسائي من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن الليث قال : حدثني محمد بن عجلان وغيره عن سعيد موهومة معدودة من المزيد في متصل الأسانيد ، أو يحمل على أن الليث سمعه عن سعيد بواسطة ثم لقيه لحدثه به . وفيه اختلاف آخر أخرجه النسائي والبيهقي من طريق الحارث بن عمير عن عبيد الله بن عمر ، وذكره ابن منده من طريق الضحاك بن عثمان كلاهما عن سعيد عن أبي هريرة ، ولم يقدح هذا الاختلاف فيه عند البخاري لأن الليث أنبأهم في سعيد المقبري مع احتمال أن يكون لسعيد فيه شيخان ، لكن ترجح رواية الليث بأن المقبري عن أبي هريرة جادة مألوفة فلا يعدل عنها إلى غيرها إلا من كان ضابطاً مثبته ، ومن ثم قال ابن أبي حاتم عن أبيه : رواية الضحاك وهم . وقال الدارقطني في العلل : رواه عبيد الله بن عمر وأخوه عبد الله والضحاك بن عثمان عن المقبري عن أبي هريرة ورواهما فيه والقول قول الليث . أما مسلم فلم يخرج من هذا الوجه بل أخرجه من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس ، وقد أشار إليها المصنف عقب هذه الطريق . وما فر منه مسلم وقع في نظيره ، فإن حماد بن سبله أثبت الناس في ثابت وقد روى هذا الحديث عن ثابت فأرسله ، ورجح الدارقطني رواية حماد . قوله ( ابن أبي نمير ) هو يفتح النون وكسر الميم ، لا يعرف اسمه ، ذكره ابن سعد في الصحابة ، وأخرج له ابن السكن حديثاً ، وأغفله ابن الأثير تبعاً لأصوله . قوله ( في المسجد ) أي مسجد رسول الله ﷺ . قوله ( ورسول الله ﷺ منك ) فيه جواز انكاء الإمام بين أتباعه ، وفيه ما كان رسول الله ﷺ عليه من ترك التكبر لقوله بين ظهرانيهم ، وهي يفتح النون أي بينهم ، وزيد لفظ الظهر ليدل على أن ظهراً منهم قد أمه وظهرأ وراه ، فهو مخوف بهم من جانبيه ،

والآلف والنون فيه للتأكيد قاله صاحب الفائق . ووقع في رواية موسى بن إسماعيل الآتي ذكرها آخر هذا الحديث في أوله . عن أنس قال : نبيتا في القرآن أن نسأل النبي ﷺ ، فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع ، فجاء رجل ، وكان أنسا أشار إلى آية المائدة ، وسيأتي بسط القول فيها في التفسير إن شاء الله تعالى . قوله ( دخل ) زاد الأصل قبلها « اذ » . قوله ( ثم عقله ) بتخفيف القاف أى شد على ساق الجمل . بعد أن تقي ركبته . جلا . قوله ( في المسجد ) استنبط منه ابن بطال وغيره طهارة أبواب الإبل وأروائها ، إذ لا يؤمن ذلك منه مدة كونه في المسجد ، ولم ينكره النبي ﷺ ، ودلالته غير واضحة ، وإنما فيه مجرد احتمال ، ويدفعه رواية أبي نعيم . وأقبل على بعير له حتى أتى المسجد فأناخه ثم عقله ، فدخل المسجد فهذا السياق يدل على أنه ما دخل به المسجد ، وأصرح منه رواية ابن عباس عند أحمد والحاكم ولفظها « فأناخ بعيره على باب المسجد فمقله ثم دخل » ، فعلى هذا في رواية أنس مجاز الخنف ، والتقدير : فأناخه في ساحة المسجد ، أو نحو ذلك . قوله ( الأبيض ) أى المشرب بحمرة كما في رواية الحارث بن عمير ، والأمر ، أى بالغين المعجزة قال حمزة بن الحارث : هو الأبيض المشرب بحمرة . ويؤيده ما يأتي في صفته ﷺ أنه لم يكن أبيض ولا آدم ، أى لم يكن أبيض صرفا . قوله ( أجبتك ) أى أسأمتك ، والمراد إنشاء الإجابة ، أو نزل تقريره للصحابة في الإعلام عنه منزلة النطق ، وهذا لائق بمراد المصنف . وقد قيل إنما لم يقل له نعم لانه لم يخاطبه بما يليق بمنزلة من التعظيم ، لاسيما مع قوله تعالى ﴿ لا تجمعوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا ﴾ والعذر عنه . إن قلنا إنه قدم مسليا . أنه لم يبلغه النهي ، وكانت فيه بقية من جفاء الأعراب ، وقد ظهرت بعد ذلك في قوله « فشدد عليك في المسألة » ، وفي قوله في رواية ثابت « وزعم رسولك أنك تزعم » ولهذا وقع في أول رواية ثابت عن أنس « كنا نبيتا في القرآن أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء ، فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع » زاد أبو عوانة في صحيحه « وكانوا أجرا على ذلك منا » يعنى أن الصحابة واقفون عند النهي ، وأولئك يعذرون بالجهل ، وتمنوه عاقلا ليكون عارفا بما يسأل عنه . وظهر عقل ضمام في تقديره الاعتذار بين يدي مسأله لظنه أنه لا يصل إلى مقصوده إلا بتلك المخاطبة . وفي رواية ثابت من الزيادة أنه سأله « من رفع السماء وبسط الأرض » ، وغير ذلك من المصنوعات ، ثم أقسم عليه به أن يصدقه عما يسأل عنه ، وكرر القسم في كل مسألة تأكيذا وتقريراً للأمر ، ثم صرح بالتصديق ، فكل ذلك دليل على حسن تصرفه وتمسكه بعقله ، ولهذا قال عمر في رواية أبي هريرة « ما رأيت أحدا أحسن مسألة ولا أوجز من ضمام » .

قوله ( ابن عبد المطلب ) بفتح النون على النداء . وفي رواية الكشميهني « يا ابن » ، بانباء حرف النداء . قوله ( فلا تجد ) أى لا تنفض . ومادة « وجد » متحدة الماضي والمضارع مختلفة المصادر ، وبحسب اختلاف المعاني يقال في الغضب موجودة وفي المطلوب وجودا وفي الضالة وجدانا وفي الحب وجدنا بالفتح وفي المال وجدنا بالضم وفي الغنى جدة بكسر الجيم وتخفيف الدال المفتوحة على الأشهر في جميع ذلك ، وقالوا أيضا في المكتوب وجادة وهي مولدة . قوله ( أنشدك ) بفتح الهزرة وضم المعجمة وأصله من النشيد ، وهو رفع الصوت ، والمعنى سألتك رافعا نثيدك قاله البغوي في شرح السنة . وقال الجوهرى : نشدتك بالله أى سألتك بالله ، كأنك ذكرته فنشد أى تذكر . قوله ( الله ) بالمد في المواضع كلها . قوله ( اللهم نعم ) الجواب حصل بنعم ، وإنما ذكر اللهم تبركا بها ، وكأنه استشهد بالله في ذلك تأكيداً لصدقه . ووقع في رواية موسى « فقال : صدقت . قال : فن خلق السماء ؟ قال الله . قال : فن

خلق الأرض والجبال؟ قال: الله. قال، فمن جعل فيها المنافع؟ قال: الله. قال: فبالذي خلق السماء وخلق الأرض ونصب الجبال وجعل فيها المنافع، الله أرسلك؟ قال: نعم. وكذا هو في رواية مسلم. قوله (أن تصلى) بناء المحاطب فيه وفيما بعده. ووقع عند الأصلي بالتون فيها. قال القاضي عياض: هو أوجه. ويؤيده رواية ثابت بلفظ: إن علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا، وساق البقية كذلك. وتوجيه الأول أن كل ماوجب عليه وجب على أمته حتى يقوم دليل الاختصاص. ووقع في رواية الكشميني والسرخسي: الصلاة الخمس، بالافراد على إرادة الجنس. قوله (أن تأخذ هذه الصدقة) قال ابن التين: فيه دليل على أن المرء لا يفرق صدقته بنفسه. قلت: وفيه نظر. وقوله: على فقرائنا، خرج مخرج الأغلب لأنهم معظم أهل الصدقة. قوله (أمنت بما جئت به) (يحتمل أن يكون إخبارا وهو اختيار البخاري، ورجحه القاضي عياض، وأنه حضر بعد إسلامه مستثبنا من الرسول ﷺ ما أخبره به رسوله اليهم، لأنه قال في حديث ثابت عن أنس عند مسلم وغيره: «فإن رسولك زعم»، وقال في رواية كريب عن ابن عباس عند الطبراني: «أنتنا كتبك وأنتنا رسلك»، واستنبط منه الحاكم أصل طلب علو الاسناد لأنه سمع ذلك من الرسول وآمن وصدق، ولكنه أراد أن يسمع ذلك من رسول الله ﷺ مشافهة، ويحتمل أن يكون قوله «أمنت» إنشاء، ورجحه القرطبي لقوله: زعم، قال: والزعم القول الذي لا يوثق به، قاله ابن السكيت وغيره. قلت: وفيه نظر، لأن الزعم يطلق على القول المحقق أيضا كما نقله أبو عمر الزاهد في شرح فصح شيخه ثعلب، وأكثر سيويوه من قوله: زعم الخليل، في مقام الاحتجاج، وقد أشرنا إلى ذلك في حديث أبي سفيان في بدء الوحي. وأما تبويب أبي داود عليه باب المشرِك يدخل المسجد، فليس مصيرا منه إليه أن ضامما قدم مشركا بل وجهه أنهم تركوا شخصا قادما يدخل المسجد من غير استئصال. وما يؤيد أن قوله «أمنت» إخبار أنه لم يسأل عن دليل التوحيد، بل عن عموم الرسالة وعن شرائع الإسلام، ولو كان إنشاء لكان طلب معجزة توجب له التصديق، قاله الكرماني. وعكسه القرطبي فاستدل به على صحة إيمان المقلد الرسول ولو لم يظهر له معجزة. وكذا أشار إليه ابن الصلاح. والله أعلم. (تنبيه): لم يذكر الحج في رواية شريك هذه، وقد ذكره مسلم وغيره فقال موسى في روايته: وإن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلا؟ قال: صدق، وأخرجه مسلم أيضا وهو في حديث أبي هريرة وابن عباس أيضا. وأغرب ابن التين فقال: إنما لم يذكره لأنه لم يكن فرض. وكأن الحامل له على ذلك ما جزم به الواقدي ومحمد بن حبيب أن قدوم ضمام كان سنة خمس فيكون قبل فرض الحج، لكنه غلط من أوجه: أحدها أن في رواية مسلم أن قدومه كان بعد نزول النهي في القرآن عن سؤال الرسول، وآية النهي في المائدة ونزولها متأخر جدا. ثانيا أن لإرسال الرسل إلى إنداء إلى الإسلام إنما كان ابتداء بعد الحديبية، ومعظمه بعد فتح مكة. ثالثا أن في القصة أن قومه أوفدوه، وإنما كان معظم الوفود بعد فتح مكة. رابعا في حديث ابن عباس أن قومه أطاعوه ودخلوا في الإسلام بعد رجوعه اليهم، ولم يدخل بنو سعد. وهو ابن بكر بن هوازن. في الإسلام إلا بعد وقعة حنين وكانت في شوال سنة ثمان كما سيأتي مشروحا في مكانه إن شاء الله تعالى. فالضواب أن قدوم ضمام كان في سنة تسع، وبه جزم ابن إسحق وأبو عبيدة وغيرهما. وغفل البدر الزركشي فقال: إنما لم يذكر الحج لأنه كان معلوما عندهم في شريعة إبراهيم انتهى. وكأنه لم يراجع صحيح مسلم فضلا عن غيره. قوله (وأنا رسول من ورأي) من موصولة ورسول مضاف إليها. ويجوز تنوينه وكسر من لكن لم تأت به الرواية. ووقع

في رواية كريب عن ابن عباس عند الطبراني د جاء رجل من بني سعد بن بكر إلى رسول الله ﷺ - وكان مسترضعا فيهم - فقال: أنا وافر قومي ورسولهم ، وعند أحد والحاكم د بثت بنو سعد بن بكر ضمام بن ثعلبة وافر إلى رسول الله ﷺ فقدم علينا ، فذكر الحديث . فقول ابن عباس د فقدم علينا ، يدل على تأخير وفادته أيضا ، لأن ابن عباس إنما قدم المدينة بعد الفتح . وزاد مسلم في آخر الحديث قال د والذي يملكك بالحق لا أزيد عليهن ولا أنقص . فقال النبي ﷺ : لئن صدق ليدخل الجنة ، وكذا هي في رواية موسى بن اسماعيل . ووقعت هذه الزيادة في حديث ابن عباس ، وهي الحامصة لمن سمي الميهم في حديث طلحة ضمام بن ثعلبة كابن عبد البر وغيره ، وقد قدمنا هناك أن القرطبي مال إلى أنه غيره . ووقع في رواية عبيد الله ابن عمر عن المقبري عن أبي هريرة التي أشرت إليها قبل من الزيادة في هذه القصة أن ضماما قال بعد قوله وأنا ضمام بن ثعلبة د فأما هذه الهنأة فوالله إن كنا لتنتزه عنها في الجاهلية ، يعني الفواحش . فلما أن ولي قال النبي ﷺ د فقه الرجل ، قال : وكان عمر بن الخطاب يقول : ما رأيت أحسن مسألة ولا أوجز من ضمام . ووقع في آخر حديث ابن عباس عند أبي داود د فاسمعا بوافد قوم كان أفضل من ضمام ، وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم العمل بخبر الواحد ، ولا يقدح فيه مجيء ضمام مستتبنا لأنه قصد اللقاء والمشافهة كما تقدم عن الحاكم ، وقد رجع ضمام إلى قومه وحده فصده قومه وأمنوا كما وقع في حديث ابن عباس . وفيه نسبة الشخص إلى جسده إذا كان أشهر من أبيه ، ومنه قوله ﷺ يوم حنين د أنا ابن عبد المطلب ، وفيه الاستحلاف على الأمر الحق لإياداة التأكيد ، وفيه رواية الأقران لأن سعيدا وشريكا تابعيان من درجة واحدة وهما مدنيان . قوله ( رواه موسى ) هو ابن اسماعيل أبو سلة البودكي شيخ البخاري ، وحديثه موصول عند أبي عوافة في صحيحه وعند ابن منده في الإيمان ، وإنما علقه البخاري لأنه لم يمتحج بشيخه سليمان بن المغيرة ، وقد خولف في وصله فرواه حماد بن سلمة عن ثابت مرسلًا ، ورجحها البارقي ، وزعم بعضهم أنها علة تمنع من تصحيح الحديث ، وليس كذلك بل هي دالة على أن لحديث شريك أصلا . قوله ( وعلى بن عبد الحميد ) هو المغني بفتح الميم وسكون العين المهمة وكسر النون بعدها ياء النسب ، وحديثه موصول عند الترمذي أخرجه عن البخاري عنه ، وكذا أخرجه الجاهلي عن علي بن عبد الحميد ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع المعلق . قوله ( بهذا ) أي هذا المعنى ، وإلا فاللفظ كما بينا يختلف . وسقطت هذه اللفظة من رواية أبي الوقت وابن عساكر . والله سبحانه وتعالى أعلم . ( تنبيه ) : وقع في النسخة البغدادية - التي صححها العلامة أبو محمد بن الصغاني اللغوي بعد أن سمعنا من أصحاب أبي الوقت وقابلها على عدة نسخ وجعل لها علامات - عقب قوله رواه موسى وعلى بن عبد الحميد عن سليمان بن المغيرة عن ثابت ما نصه : حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا سليمان بن المغيرة حدثنا ثابت عن أنس ، وساق الحديث بتمامه . وقال الصغاني في الهامش : هذا الحديث ساقط من النسخ كلها إلا في النسخة التي قرئت على الفربري صاحب البخاري وعليها خطه . قلت : وكذا سقطت في جميع النسخ التي وقفت عليها . والله تعالى أعلم بالصواب

### ٧ - باب ما يُذكر في المناوَلَةِ ، وكتاب أهل العلم بالعالم إلى البلدان

وقال أنس : نَسَخَ عُمَرُ بْنُ الْمَاصِحِ قَبَعَتهَا إِلَى الْآفَاقِ ، وَرَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَيَحْيَى بْنُ سَمِيدٍ وَمَالِكٌ ذَلِكَ جَائِزًا . وَاحْتَجَّ بَعْضُ أَهْلِ الْحِجَازِ فِي الْمُنَاوَلَةِ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ كَتَبَ لِأَمِيرِ السَّرِّيَةِ كِتَابًا وَقَالَ :

لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا، فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس وأخبرهم بأمر النبي ﷺ

٦٤ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعيد عن صالح بن ابن زهير عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن عباس أخبره أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه رجلاً وامرأة أن يذقهما إلى عظيم البحرين، فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى، فلما قرأه مرّقه، فحيبت أن ابن المسيب قال: فدعا عليهم رسول الله ﷺ أن يمزقوا كل ممزق

[الحديث ٦٤ - أطرافه في: ٢٩٣٩، ٤٤٢٤، ٧٢٦٤]

قوله (باب ما يذكر في المناولة). لما فرغ من تقرير الساع والعرض أودفه ببقية وجوه التحمل المعتبرة عند الجمهور، فنها المناولة، ومصورتها أن يعطى الشيخ الطالب الكتاب فيقول له: هذا سماعي من فلان، أو هذا تصنيفي، فأروه عنى. وقد قدمنا صورة عرض المناولة وهى إحضار الطالب الكتاب، وقد سوغ الجمهور الرواية بها، وردّها من رد عرض القراءة من باب الأولى. قوله (إلى البلدان) أى إلى أهل البلدان. وكتاب مصدر وهو متعلق إلى، وذكر البلدان على سبيل المثال، وإلا فالحكم عام فى القرى وغيرها. والمساكنة من أقسام التحمل، وهى أن يكتب الشيخ حديثه بخطه، أو يأذن لمن يثق به بكتبه، ويرسله بعد تحريره إلى الطالب، ويأذن له فى روايته عنه. وقد سوى المصنف بينها وبين المناولة. ورجح قوم المناولة عليها لحصول المشافهة فيها بالإذن دون المساكنة. وقد جوز جماعة من القدماء إطلاق الإخبار فهما، والأولى ما عليه المحققون من اشتراط بيان ذلك. قوله (نسخ عثمان للمصاحف) هو طرف من حديث طويل بأن الكلام عليه فى فضائل القرآن إن شاء الله تعالى. ودلالته على تسويغ الرواية بالمساكنة واضح، فإن عثمان أمرهم بالاعتدال على ما فى تلك المصاحف ومخالفة ما عداها، والمستفاد من بعثه المصاحف إنما هو ثبوت إسناد صورة المكتوب فيها إلى عثمان، لا أصل ثبوت القرآن فانه متواتر عندهم قوله (ورأى عبد الله بن عمر) كذا فى جميع نسخ الجامع وعمر، بضم العين، وكنت أظنه العمري المدنى، وخبرجت الأثر عنه بذلك فى تعليق التعليق، وكذا جزم به الكرماني، ثم ظهر لى من قرينة تقديمه فى الذكر على يحيى بن سعيد أنه غير العمري لأن يحيى أكبر منه سناً وقدرًا، فتنبت فلم أجده عن عبد الله بن عمر بن الخطاب سريحا، لكن وجدت فى كتاب الوصية لأبى القاسم بن منده من طريق البخارى بسند له صحيح إلى عبد الرحمن الحبلى - بضم المهملة والموحدة - أنه أتى عبد الله بكتاب فيه أحاديث فقل: انظر فى هذا الكتاب، فاعرفت منه اتركه وما لم تعرفه محه.. فذكر الخبر. وهو أصل فى عرض المناولة. وعبد الله يحتمل أن يكون هو ابن عمر بن الخطاب، فإن الحبلى سمع منه. ويحتمل أن يكون ابن عمرو بن العاصى، فإن الحبلى مشهور بالرواية عنه. وأما الأثر بذلك عن يحيى بن سعيد ومالك فأخرجه الحاكم فى علو الحديث من طريق إسماعيل بن أبى أويس قال سمعت خالى مالك بن أنس يقول: قال لى يحيى بن سعيد الأنصارى لما أراد الخروج إلى العراق: التفت لى مائة حديث من حديث ابن زهير حتى أروىها عنك، قال مالك: فكسبتها ثم بعثتها إليه. وروى الرامهرمزي من طريق ابن أبى أويس أيضا عن مالك فى وجوه التحمل قال: قراءتك على العالم، ثم قراءته وأنت تسمع، ثم أن يدفع

اليك كتابه فيقول : ارو هذا عني . قوله ( واحتج بعض أهل الحجاز ) هذا المحتج هو الحيدى ، ذكر ذلك في كتاب التوارد له . قوله ( في المناولة ) أى في صحة المناولة ، والحديث الذى أشار اليه لم يورده موصولا في هذا الكتاب ، وهو صحيح ، وقد وجدته من طريقين : إحداهما مرسله ذكرها ابن إسحاق في المغازى عن يزيد ابن رومان ، وأبو إيمان في نسخته عن شبيب عن الزهرى كلاهما عن عروة بن الزبير . والأخرى موصولة أخرجه المطبراني من حديث جندب الجبلى بإسناد حسن . ثم وجدت له شاهدا من حديث ابن عباس عند الطبرى في التفسير . فبمجموع هذه الطرق يكون صحيحا . وأمير السرية اسمه عبد الله بن جحش الأسدى آخر زينب أم المؤمنين ، وكان تأميره في السنة الثانية قبل وقعة بدر ، والسرية بفتح المهملة وكسر الراء وتشديد الياء التحتانية القطعة من الجيش ، وكانوا اثني عشر رجلا من المهاجرين . قوله ( حتى تبلغ مكان كذا وكذا ) هكذا في حديث جندب على الإيهام . وفي رواية عروة أنه قال له ، إذا سرت يومين فافتح الكتاب . ، قال ، ففتحه هناك فإذا فيه أن امض حتى تنزل نخلة فتأتينا من أخبار قريش ، ولا تستكرهن أحدا ، قال في حديث جندب : فرجع رجلان ومضى الباقون فلقوا عمرو بن الحضرمى ومعه عير - أى تجارة لقريش - فقتلوه . فكان أول مقتول من الكفار في الإسلام ، وذلك في أول يوم من رجب ، وغنموا ما كان معهم فكانت أول غنيمة في الاسلام ، فعاب عليهم المشركون ذلك ، فأنزل الله تعالى ﴿ ويسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ﴾ الآية . ووجه الدلالة من هذا الحديث ظاهرة ، فانه ناوله الكتاب وأمره أن يقرأه على أصحابه ليعملوا بما فيه ، ففيه المناولة ومعنى المكاتبه . وتعبه بعضهم بأن الحجة إنما وجبت به لعدم توهم التبديل والتغيير فيه لعدالة الصحابة ، بخلاف من بعدهم ، حكاه البيهقى . وأقول : شرط قيام الحجة بالمكاتبه أن يكون الكتاب محتوما وحامله مؤتمنا والمكتوب اليه يعرف خط الشيخ ، إلى غير ذلك من الشروط الدافعة لتوهم التغيير والله أعلم . قوله ( حدثنا اسماعيل بن عبد الله ) هو ابن أبي أويس ، وصالح هو ابن كيسان . قوله ( بعث بكتابه رجلا ) هو عبد الله بن حذافة السهمى كما سماه المؤلف في هذا الحديث في المغازى . وكسرى هو ابرويز بن هرمز بن أنوشروان ، وهم من قال هو أنوشروان . وعظيم البحرين هو المنذر بن ساوى بالمهملة وفتح الواو الممالة ، وسيأتى الكلام على هذا الحديث في المغازى . قوله ( لحسبت ) القائل هو ابن شهاب راوى الحديث ، فقصه الكتاب عنده موصولة وقصة الدعاء مرسله . ووجه دلالة على المكاتبه ظاهر ، ويمكن أن يستدل به على المناولة من حيث إن النبي ﷺ ناول الكتاب لرسوله ، وأمره أن يخبر عظيم البحرين بأن هذا كتاب رسول الله ﷺ وإن لم يكن سمع ما فيه ولا قرأه

٦٥ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ كِتَابًا - أَوْ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ - فَقِيلَ لَهُ : إِنَّهُمْ لَا يَقْرَءُونَ كِتَابًا إِلَّا تَخْتُمُوا ، فَاتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ نَقَشَهُ : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ . كَأَنِّي أَنْذِرُ إِلَى بَيَاضِهِ فِي يَدِهِ ، فَقُلْتُ لَقَتَادَةَ : مَنْ قَالَ نَقَشَهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ؟ قَالَ : أَنَسٌ**

[ الحديث ٦٥ - أطرافه في : ٢٩٣٨ ، ٥٨٧٠ ، ٥٨٧٢ ، ٥٨٧٤ ، ٥٨٧٥ ، ٥٨٧٦ ، ٧١٦٢ ]

قوله ( عبد الله ) هو ابن المبارك قوله ( كتب أو أراد أن يكتب ) شك من الراوى ، ونسبة الكتابة إلى

النبي ﷺ مجازية ، أى كتب الكاتب بأمره . قوله ( لا يقرءون كتابا إلا محتوما ) يعرف من هذا فائدة إirاده هذا الحديث فى هذا الباب لينبه على أن شرط العمل بالمسكوبة أن يكون الكتاب محتوما ليحصل الأمن من توم تغييره ، لكن قد يستغنى عن ختمه إذا كان الحامل عدلا مؤتمنا . قوله ( فقلت ) القائل هو شعبة ، وسياق باقى الكلام على هذا الحديث فى الجهاد وفى اللباس إن شاء الله تعالى . ( فائدة ) : لم يذكر المصنف من أقسام التحمل الإجازة المجردة عن المناولة أو المسكوبة ، ولا الوجادة ولا الوصية ولا الإعلام المجردات عن الإجازة ، وكأنه لا يرى بشئ منها . وقد ادعى ابن منده أن كل ما يقول البخارى فيه : قال لى ، فهى إجازة ، وهى دعوى مردودة بدليل أنى استقرت كثيرا من المواضع التى يقول فيها فى الجامع قال لى فوجدته فى غير الجامع يقول فيها حدثنا ، والبخارى لا يستجيز فى الإجازة إطلاق التحديث ، فدل على أنها عنده من المسموع ، لكن سبب استعماله لهذه الصيغة ليفرق بين ما يبلغ شرطه وما لا يبلغ . والله أعلم

## ٨ - باب من قعد حيث ينتهى به المجلس ، ومن رأى فرجة فى الحلقة فجلس فيها

٦٦ - **حزنا** إسماعيل قال حدثنى مالك عن إسحاق بن عبيد الله بن أبى طلحة أن أبا مرة مولى عقيل بن أبى طالب أخبره عن أبى واقد اللبني أن رسول الله ﷺ بينا هو جالس فى المسجد والناس معه إذ أقبل ثلاثة نفر ، فأقبل اثنان إلى رسول الله ﷺ وذهب واحد . قال فوقفا على رسول الله ﷺ ، فأما أحدهما فرأى فرجة فى الحلقة فجلس فيها ، وأما الآخر فجلس خلفهم ، وأما الثالث فاذبر ذاهبا . فلما فرغ رسول الله ﷺ قال : ألا أخبركم عن النفر الثلاثة ؟ أما أحدهم فأوى إلى الله فأواه . وأما الآخر فاستنجأ فاستحميا الله منه ، وأما الآخر فأعرض فأعرض الله عنه »

[ الحديث ٦٦ - طرته ١ : ٤٧٤ ]

قوله ( باب من قعد حيث ينتهى به المجلس ) مناسبة هذا لكتاب العلم من جهة أن المراد بالمجلس وبالحلقة حلقة العلم ومجلس العلم ، فيدخل فى أدب الطالب من عدة أوجه كما سنبينه . والترجم الماضية كلها تتعلق بصفات العالم . قوله ( مولى عقيل ) بفتح العين ، وقيل لأنى مرة ذلك الزوم إياه ، وإنما هو مولى أخته أم هانئ بنت أبى طالب . قوله ( عن أبى واقد ) صرح بالتحديث فى رواية النسائي من طريق يحيى بن أبى كثير عن اسحق فقال : عن أبى مرة أن أبا واقد حدثه . وقد قدمنا أن اسم أبى واقد الحارث بن مالك ، وقيل ابن عوف ، وقيل عوف بن الحارث ، وليس له فى البخارى غير هذا الحديث ، ورجال إسناده مدنيون ، وهو فى الموطأ ، ولم يروه عن أبى واقد إلا أبو مرة ، ولا عنه إلا اسحق ، وأبو مرة والراوى عنه تابعيان ، وله شاهد من حديث أنس أخرجه البزار والحاكم . قوله ( ثلاثة نفر ) النفر بالتحريك للرجال من ثلاثة إلى عشرة ، والمعنى ثلاثة هم نفر ، والنفر اسم جمع ولما وقع بميزا للجمع كقوله تعالى ( تسعة رهط ) . قوله ( فأقبل اثنان ) بعد قوله ( أقبل ثلاثة ) هما إقبالان ، كأنهم أقبلوا أولا من الطريق فدخلوا المسجد مارين كما فى حديث أنس ، فإذا ثلاثة نفر يعمرون ، فلما رأوا مجلس النبي ﷺ أقبل اليه اثنان منهم واستمر الثالث ذاهبا . قوله ( فوقفا ) زاد أكثر رواة الموطأ ، فلما وقفا



سلا ، وكذا عند الترمذى والنسائى . ولم يذكر المصنف هنا ولا فى الصلاة السلام . وكذا لم يقع فى رواية سلم . ويستفاد منه أن الداخل يبدأ بالسلام ، وأن القائم يسلم على القاعد ، وإنما لم يذكر رد السلام عليهما اكتفاء بشهرته ، أو يستفاد منه أن المستغرق فى العبادة يسقط عنه الرد . وسيأتى البحث فيه فى كتاب الاستئذان . ولم يذكر أنهما صليا تحية المسجد إما لكون ذلك كان قبل أن تشرع أو كانا على غير وضوء أو وقع فلم ينقل للاهتمام بغير ذلك من القصة أو كان فى غير وقت تنفل ، قاله القاضى عياض بناء على مذهبه فى أنها لا تصل فى الأوقات المكروهة . قوله ( فوقفا على رسول الله ﷺ ) أى على مجلس رسول الله ﷺ أو دلى ، بمعنى عند . قوله ( فرجة ) بالضم والفتح معاصى الخلل بين الشيئين . والخلفة بأسكان اللام كل شيء مستدير خالى الوسط واجمع حلق بفتحتين ، وحكى فتح اللام فى الواحد وهو نادر . وفيه استحباب التحليق فى مجالس الذكر والعلم ، وفيه أن من سبق إلى موضع منها كان أحق به . قوله ( وأما الآخر ) بفتح الحاء المعجمة ، وفيه رد على من زعم أنه يختص بالآخر لاطلاقه هنا على الثانى . قوله ( فأرى إلى الله فأواه الله ) قال القرطبي : الرواية الصحيحة بقصر الأول ومد الثانى وهو المشهور فى اللغة ، وفى القرآن ( إذ أرى الفتية إلى الكهف ) بالقصر ( وأويناها إلى ربوة ) بالمد ، وحكى فى اللغة القصر والمسد معا فيهما . ومعنى أرى إلى الله لجأ إلى الله ، أو على الحذف أى انضم إلى مجلس رسول الله ﷺ . ومعنى فأواه الله أى جازاه بنظير فعله بأن ضمه إلى رحمته ورضوانه . وفيه استحباب الأدب فى مجالس العلم وفضل سد خلل الحلقة ، كما ورد الترغيب فى سد خلل الصفوف فى الصلاة ، وجواز التخطى لسد الخلل ما لم يؤذ ، فإن خشى استحباب الجلوس حيث ينتهى كما فعل الثانى . وفيه الثناء على من زاحم فى طلب الخير . قوله ( فاستحيا ) أى ترك المزاحمة كما فعل رفيقه حياء من النبي ﷺ ومن حضر قاله القاضى عياض ، وقد بين أنس فى روايته سبب استحيا هذا الثانى فلفظه عند الحاكم « ومضى الثانى قليلا ثم جاء مجلس ، فالعننى أنه استحيا من الذهاب عن المجلس كما فعل رفيقه الثالث . قوله ( فاستحيا الله منه ) أى رحمه ولم يعاقبه . قوله ( فأعرض الله عنه ) أى سخط عليه ، وهو محمول على من ذهب معرضا لا لعذر ، هذا إن كان مسلما ، ويحتمل أن يكون منافقا ، وأطلع النبي ﷺ على أمره ، كما يحتمل أن يكون قوله ﷺ « فأعرض الله عنه ، إخبارا أو دعاء . ووقع فى حديث أنس « فاستغنى فاستغنى الله عنه ، وهذا يرشح كونه خيرا ، وإطلاق الإعراض وغيره فى حق الله تعالى على سبيل المقابلة والمشاكلة ، فيحمل كل لفظ منها على ما يليق بجلاله سبحانه وتعالى . وفائدة إطلاق ذلك بيان الشيء بطريق واضح ، وفيه جواز الإخبار عن أهل المعاصى وأحوالهم للزجر عنها وأن ذلك لا يعد من الغيبة ، وفى الحديث فضل ملازمة خلق العلم والذكر وجلوس العالم والمذكر فى المسجد ، وفيه الثناء على المستحى . والجلوس حيث ينتهى به المجلس . ولم أقف فى شيء من طرق هذا الحديث على تسمية واحد من الثلاثة المذكورين . والله تعالى أعلم

#### ٩ - باب قول النبي ﷺ « رُبُّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ »

٦٧ - حدثنا مُسَدَّدٌ قال : حَدَّثَنَا بِشْرٌ قال حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عن ابنِ سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بَكْرَةَ عن أبيه ذَكَرَ النبي ﷺ قَعْدَ عَلَى بَعِيرِهِ وَأَمْسَكَ بِخِطَامِهِ .. أَوْ بِرِمَامِهِ - قال : أَيْ يَوْمَ هَذَا ؟ فَسَكَنَّا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سِوَى اسْمِهِ قال : أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ ؟ قلنا : بَلَى . قال : فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا ؟

فَسَكَتُنَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيْسِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ ، فَقَالَ : أَلَيْسَ بِذِي الْحِجَّةِ ؟ قُلْنَا : بَلَى . قَالَ : فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ بَيْنَكُمْ حَرَامٌ كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا ، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا . يُبَيِّنُ الشَّاهِدَ الْغَائِبَ ، فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يَبْلُغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ

[الحديث ٦٧ - أخرجه في : ١٠٥ ، ١٧٤١ ، ٣١٩٧ ، ٤٤٠٦ ، ٤٦٦٧ ، ٥٥٠٠ ، ٧٠٧٨ ، ٧٤٤٧]

قوله ( باب قول النبي ﷺ رب مبلغ أوعى من سامع ) هذا الحديث المعلق ، وأورد المصنف في الباب معناه ، وأما لفظه فهو موصول عنده في باب الخطبة بمنى من كتاب الحج ، وأورد فيه هذا الحديث من طريق قرة بن خالد عن محمد بن سيرين قال : أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكرة ورجل أفضل في نفسي من عبد الرحمن - حميد بن عبد الرحمن - كلاهما عن أبي بكرة قال : خطبنا رسول الله ﷺ يوم النحر قال : أتدرون أي يوم هذا ، وفي آخره هذا اللفظ . وغفل القطب الحلبي ومن تبعه من الشراح في عزومهم له إلى تخريج الترمذي من حديث ابن مسعود فأبعدوا النجعة ، وأوهموا عدم تخريج المصنف له . والله المستعان . ودرج ، للتقليل ، وقد ترد للتكثير ، و « مبلغ » بفتح اللام و « أوعى » نعت له ، والذي يتعلق به رب محذوف وتقديره يوجد أو يكون ، ويجوز على مذهب الكوفيين في أن رب اسم أن تكون هي مبتدأ وأوعى الخبر فلا حذف ولا تقدير ، والمراد : رب مبلغ عفى أوعى - أي أفهم - لما أقول من سامع مني . وصرح بذلك أبو القاسم بن منده في روايته من طريق هودّة عن ابن عون ولفظه « فانه عسى أن يكون بعض من لم يشهد أوعى لما أقول من بعض من شهد » . قوله ( بشر ) هو ابن الفضل ، ورجال الاسناد كلهم بصريون . قوله ( ذكر النبي ﷺ ) ينصب النبي على المفعولية ، وفي ذكر ضمير يعود على الراوى ، يعنى أن أبا بكرة كان يحدثهم فذكر النبي ﷺ فقال : قد عدل بغيره . وفي رواية النساء ما يشعر بذلك ولفظه عن أبي بكرة قال . وذكر النبي ﷺ . فالواو إما حالية وإما عاطفة والمعطوف عليه محذوف . وقد وقع في رواية ابن عساكر عن أبي بكرة أن النبي ﷺ قد ولا إشكال فيه . قوله ( وأمسك إنسان بخطامه أو بزمامه ) الشك من الراوى ، والزمام والخطام بمعنى ، وهو الخيط الذى تشد فيه الحلقة التى تسمى بالبرة - بضم الموحدة وتخفيف الراء المفتوحة - في أنف البعير . وهذا المسك سماه بعض الشراح بلالا ، واستند إلى ما رواه النساء من طريق أم الحصين قالت : حججت فرأيت بلالا يقود بخطام راحلة النبي ﷺ . انتهى . وقد وقع في السنن من حديث عمرو بن خارجة قال : كنت آخذنا بزمام ناقة النبي ﷺ . انتهى . فذكر بعض الخطبة ، فهو أولى أن يفسر به المهم من بلال ، لكن الصواب أنه هنا أبو بكرة ، فقد ثبت ذلك في رواية الإسماعيلي من طريق ابن المبارك عن ابن عون ولفظه : خطب رسول الله ﷺ على راحلته يوم النحر ، وأمسك - إما قال بخطامها ، وإما قال بزمامها - واستفدنا من هذا أن الشك ممن دون أبي بكرة لا منه . وفائدة إمساك الخطام صون البعير عن الاضطراب حتى لا يشوش على راكبه . قوله ( أي يوم هذا ) سقط من رواية المستملى والحوى السؤال عن الشهر والجواب الذى قبله فصار هكذا : أي يوم هذا ، فسكتنا حتى ظننا أنه سيسمى سوى اسمه قال : أليس بذى الحجة ؟ وكذا في رواية الأصبلى وتوجيه ظاهر ، وهو من إطلاق الكل على البعض ، ولكن الثابت في الروايات عند مسلم وغيره ما ثبت عند الكشمي وكريمة ، وكذلك وقع في رواية مسلم وغيره السؤال عن

البلد ، وهذا كله في رواية ابن عون ، وثبت السؤال عن الثلاثة عند المصنف في الاصحاح من رواية أيوب ، وفي الحج من رواية قرة كلاهما عن ابن سيرين ، قال القرطبي : سؤاله عليه السلام عن الثلاثة وسكوته بعد كل سؤال منها كان لاستحضار فهمهم ، ولقبولوا عليه بكتبتهم ، وليستشعروا عظمة ما يخبرهم عنه ، ولذلك قال بعد هذا : فان دماءكم الخ ، مبالغة في بيان تحريم هذه الأشياء . انتهى . ومناط التشبيه في قوله « كحرمة يومكم » ، وما بعده ظهوره عند السامعين ، لأن تحريم البلد والشهر واليوم كان ثابتاً في نفوسهم مقررأ عندهم ، بخلاف الانفس والأموال والأعراض فكانوا في الجاهلية يستبيحونها ، فظراً الشرع عليهم بأن تحريم دم المسلم وماله وعرضه أعظم من تحريم البلد والشهر واليوم ، فلا يردكون المشبه به أخفض رتبة من المشبه ، لأن الخطاب إنما وقع بالنسبة لما اعتاده المخاطبون قبل تقرير الشرع . ووقع في الروايات التي أشرنا إليها عند المصنف وغيره أنهم أجابوه عن كل سؤال بقولهم : الله ورسوله أعلم . وذلك من حسن أدبهم ، لأنهم علموا أنه لا يخفى عليه ما يعرفونه من الجواب ، وأنه ليس مراده مطلق الإخبار بما يعرفونه ، ولهذا قال في رواية الباب : حتى ظننا أنه سيمسبه سوى اسمه . فقيه إشارة إلى تفويض الأمور الكلية إلى الشارع ، ويستفاد منه الحجة لثبوت الحقائق الشرعية . قوله ( فان دماءكم الخ ) هو على حذف مضاف ، أي سفك دماءكم وأخذ أموالكم وثلب أعضائكم . والعرض بكسر العين موضع المدح والذم من الإنسان ، سواء كان في نفسه أو سلفه . قوله ( ليلبلغ الشاهد ) أي الحاضر في المجلس ( الغائب ) أي الغائب عنه ، والمراد إما تبليغ القول المذكور أو تبليغ جميع الأحكام . وقوله « منه » ، صلة لأفضل التفضيل ، وجاز الفصل بينهما لأن في الطرف سعة ، وليس الفاصل أيضاً أجنبياً . ( فائدة ) : وقع في حديث الباب « فسكتنا بعد السؤال » . وعند المصنف في الحج من حديث ابن عباس أن رسول الله عليه السلام خطب الناس يوم النحر فقال : أي يوم هذا ؟ قالوا : يوم حرام . وظهرهما التعارض ، واجمع بينهما أن الطائفة الذين كان فيهم ابن عباس أجابوا ، والطائفة الذين كان فيهم أبو بكر لم يجيبوا بل قالوا : الله ورسوله أعلم كما أشرنا إليه . أو تكون رواية ابن عباس بالمعنى ، لأن في حديث أبي بكر عند المصنف في الحج وفي الفتن أنه لما قال « أليس يوم النحر ؟ » قالوا بلى ، بمعنى قولهم يوم حرام بالاستلزام ، وغايته أن أبا بكر نقل السياق بتمامه ، واختصره ابن عباس . وكأن ذلك كان بسبب قرب أبي بكر منه لكونه كان أخذاً بخطام الناقة . وقال بعضهم : يحتمل تعدد الخطبة ، فان أراد أنه كررها في يوم النحر فيحتاج لدليل ، فان في حديث ابن عمر عند المصنف في الحج أن ذلك كان يوم النحر بين الجمرات في حجة . وفي هذا الحديث من الفوائد - غير ما تقدم - الحث على تبليغ العلم ، وجواز التحمل قبل كمال الأهلية ، وأن الفهم ليس شرطاً في الأداء ، وأنه قد يأتي في الآخر من يكون أفهم من تقدمه لكن بقلّة ، واستنبط ابن المنير من تعليل كون المتأخر أرجح نظراً من المتقدم أن تفسير الراوى أرجح من تفسير غيره . وفيه جواز القعود على ظهر الدواب وهي واقفة إذا احتيج إلى ذلك ، وحل النهى الوارد في ذلك على ما إذا كان لغير ضرورة (١) . وفيه الخطبة على موضع عال ليكون أبلغ في إسماعه للناس ورؤيتهم إياه

١٠ - **باب** العلم قبل القول والتعليل ، لقول الله تعالى ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ فبدأ بالعلم . وأن

(١) لو قال لغير حاجة لكان أصح

العلماء هم ورثة الأنبياء، ورثوا العلم، من أخذته أخذ يحفظ وإفره، ومن سلك طريقاً يطلب به علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة. وقال جل ذكره ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾. وقال ﴿ وما يَسْأَلُهَا إِلَّا الْعَالَمُونَ ﴾. وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير. وقال ﴿ هل يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾. وقال النبي ﷺ « مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ ». وإنما العلم بالتعلم. وقال أبو ذر: لو وصَّتم الصنماة على هذه - وأشار إلى قفاه - ثم ظننت أني أنفذت كلمة سمعتها من النبي ﷺ قبل أن تُعجزوا على إنقاذها. وقال ابن عباس: كونوا ربانين خلَاءَ مُقَّهَاءَ. ويقال: الرباني الذي يُربِّي الناس بصغار العلم قبل كباره.

قوله ( باب العلم قبل القول والعمل ) قال ابن المنير: أراد به أن العلم شرط في صحة القول والعمل، فلا يعتبران إلا به، فهو مقدم عليهما لأنه مصحح للنية المصححة للعمل، فنية المصنف على ذلك حتى لا يسبق إلى الذهن من قولهم إن العلم لا ينفع إلا بالعمل، تهوين أمر العلم والتساهل في طلبه. قوله ( فبدأ بالعلم ) أي حيث قال د فاعلم أنه لا إله إلا الله، ثم قال د واستغفر لذنبك، والحطاب وإن كان النبي ﷺ فهو متناول لامته. واستدل سفيان بن عيينة بهذه الآية على فضل العلم كما أخرجه أبو نعيم في الحلية في ترجمته من طريق الربيع بن نافع عنه أنه تلاها فقال: عينة هذه الآية على فضل العلم كما أخرجه أبو نعيم في الحلية في ترجمته من طريق الربيع بن نافع عنه أنه تلاها فقال: ألم تسمع أنه بدأ به فقال د اعلم، ثم أمره بالعمل؟ وينتزع منها دليل ما يقوله المتكلمون من وجوب المعرفة، لكن النزاع كما قدمناه إنما هو في إيجاب تعلم الأدلة على القوانين المذكورة في كتب الكلام، وقد تقدم شيء من هذا في كتاب الإيمان. قوله ( وأن العلماء ) بفتح أن، ويجوز كسرهما، ومن هنا إلى قوله د واغمر، طرف من حديث أبي داود والترمذي وابن حبان والحاكم مصححا من حديث أبي الدرداء وحسنه حمزة الكنعاني وضعفه باضطراب في سنده، لكن له شواهد يتقوى بها، ولم يفصح المصنف بكونه حديثاً فلهذا لا يعد في تعاليقه، لكن إيراد له في الترجمة يشعر بأن له أصلاً، وشاهده في القرآن قوله تعالى ﴿ ثم أوردنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا ﴾، ومناسبتة للترجمة من جهة أن الوارث قائم مقام الموروث، فله حكمة فيما قام مقامه فيه. قوله ( ورثوا ) بتشديد الراء المفتوحة، أي الأنبياء. ويروي بتخفيفها مع الكسر أي العلماء. ويؤيد الأول ما عند الترمذي وغيره فيه وروى الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهما، وإنما ورثوا العلم. قوله ( يحفظ ) أي نصب ( واغمر ) أي كامل. قوله ( ومن سلك طريقاً ) هو من جملة الحديث المذكور، وقد أخرج هذه الجملة أيضاً مسلم من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في حديث غير هذا، وأخرجه الترمذي وقال: حسن. قال: ولم يقل له صحيح لأنه يقال إن الأعمش دلس فيه فقال حدثت عن أبي صالح. قلت: لكن في رواية مسلم عن أبي أسامة عن الأعمش د حدثنا أبو صالح، فاتفقت تهمة تدليس. قوله ( طريقاً ) نكروها ونكر د علما، ليتناول أنواع الطرق الموصلة إلى تحصيل العلوم الدينية، وليندرج فيه القليل والكثير. قوله ( سهل الله له طريقاً ) أي في الآخرة، أو في الدنيا بأن يوفقه للأعمال الصالحة الموصلة إلى الجنة. وفيه بشارة بتسهيل العلم على طالبيه لأن طلبه من الطرق الموصلة إلى الجنة. قوله ( وقال ) أي الله عز وجل، وهو معطوف على قوله: لقول الله ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ ﴾ أي يخاف من الله من

علم قدرته وسلطانه وهم العلماء قاله ابن عباس . **قوله** (وما يعقلها) أى الامثال المضروبة . **قوله** (لو كنا نسمع) أى نسمع من يعنى ويفهم (أو نعقل) عقل من يميز ، وهذه أوصاف أهل العلم ، فالعنى لو كنا من أهل العلم لعلمنا ما يجب علينا فعملنا به فنجونا . **قوله** (وقال النبي ﷺ : من يرد الله به خيراً يفقهه) كذا فى رواية الأكثر ، وفى رواية المستمل (يفهمه) بالهاء المشددة المكسورة بعدما ميم ، وقد وصله المؤلف باللفظ الأول بعد هذا يباين كما سيأتى . وأما اللفظ الثانى فأخرجه ابن أبى عاصم فى كتاب العلم من طريق ابن عمر عن عمر مرفوعاً ، وإسناده حسن . والفقه هو الفهم قال الله تعالى (لا يكادون يفقهون حديثاً) أى لا يفهمون ، والمراد الفهم فى الأحكام الشرعية . **قوله** (وانما العلم بالتعلم) هو حديث مرفوع أيضاً ، وأورده ابن أبى عاصم والطبرانى من حديث معاوية أيضاً بلفظ : يا أيها الناس تعلموا ، إنما العلم بالتعلم ، والفقه بالتفقه ، ومن يرد الله به خيراً يفقهه فى الدين ، إسناده حسن ، إلا أن فيه مبهماً اعتضد بحجته من وجه آخر ، وروى البزار نحوه من حديث ابن مسعود مرفوعاً ، ورواه أبو نعيم الاصبهاني مرفوعاً . وفى الباب عن أبى الترداء وغيره . فلا يغتر بقول من جملة من كلام البخارى ، والمعنى ليس العلم المعتبر إلا المأخوذ من الأنبياء وورثتهم على سبيل التعلم . **قوله** (وقال أبو ذر الخ) هذا التعليق رويناه موصولاً فى مسند الداريمى وغيره من طريق الأوزاعي : حدثنى أبو كثير - يعنى مالك بن مرثد - عن أبيه قال : أتيت أبا ذر وهو جالس عند الحجرة الوسطى ، وقد اجتمع عليه الناس يستفتونه ، فأتاه رجل فوقف عليه ثم قال : ألم تنه عن الفتيا ؟ فرفع رأسه إليه فقال : أرقب أنت على ؟ لو وضعتم . . فذكر مثله . ورويناه فى الحلية من هذا الوجه ، وبين أن الذى خاطبه رجل من قريش ، وأن الذى نهاه عن الفتيا عثمان رضى الله عنه . وكان سبب ذلك أنه كان بالشام فاختلف مع معاوية فى تأويل قوله تعالى (والذين يكتزون الذهب والنفضة) فقال معاوية : نزلت فى أهل الكتاب خاصة ، وقال أبو ذر : نزلت فيهم وفينا . فكتب معاوية إلى عثمان ، فأرسل إلى أبى ذر ، فحصلت منازعة أدت إلى انتقال أبى ذر عن المدينة فسكن الربة - بفتح الراء والموحدة والذال المعجمة - إلى أن مات رواء النسائي . وفيه دليل على أن أبا ذر كان لا يرى بطاعة الامام اذا نهاه عن الفتيا ، لأنه كان يرى أن ذلك واجب عليه لأمر النبي ﷺ بالتبليغ عنه كما تقدم ، ولعله أيضاً سمع الوعيد فى حق من كتم علماً يعلمه ، وسيأتى لعل مع عثمان نحوه . والصمصامة بمهملتين الأولى مفتوحة هو السيف الصارم الذى لا يشئ وقيل الذى له حد واحد . **قوله** (هذه) إشارة إلى القفا ، وهو يذكر ويؤنث ، وأنفذ بضم الهضمة وكسر الفاء والذال المعجمة أى أمضى ، وتجنزوا بضم المثناة وكسر الجيم وعاد الياء زاي ، أى نكلوا قتلى ، ونكر وكلمة ، ويشمل القليل والكثير ؟ والمراد به يبلغ ما تحمله فى كل حال ولا ينتهى عن ذلك ولو أشرف على القتل . ودلوه فى كلامه مجرد الشرط من غير أن يلاحظ الامتناع . أو المراد أن الانفاذ حاصل على تقدير وضع الصمصامة ، وعلى تقدير عدم حصوله أولى ، فهو مثل قوله (لو لم يخف الله لم يعصه) وفيه الحث على تعلم العلم واحتمال المشقة فيه والصبر على الأذى طلباً للثواب . **قوله** (وقال ابن عباس) هذا التعليق وصله ابن أبى عاصم أيضاً بإسناد حسن ، والحطيف بإسناد آخر حسن . وقد فسر ابن عباس «الربانى» بأنه الحكمم الفقيه ، ووافقه ابن مسعود فيما رواه إبراهيم الحربى فى غريبه عنه بإسناد صحيح ، وقال الأصمى والاسماعيلى الربانى نسبة إلى الرب أى الذى يقصد ما أمره الرب بقصده من العلم والعمل ، وقال ثعلب قبل للعلماء ربانيون لأنهم يربون العلم أى يقومون به ، وزيدت

الآلاف والنون للبالغة . والحاصل أنه اختلف في هذه النسبة هل هي نسبة إلى الرب أو إلى الترية ، والترية على هذا العلم ، وعلى ما حكاه البخارى لتعلمه . والمراد بصغار العلم ما وضع من مسائله ، وبكباره مبادئ منها . وقيل يلهمهم جزئياته قبل كلياته ، أو فروعه قبل أصوله ، أو مقدماته قبل مقاصده . وقال ابن الأعرابي : لا يقال للعلم رباني حتى يكون علما معلما عاملا . ( فائدة ) : اقتصر المصنف في هذا الباب على ما أورده من غير أن يورد حديثا موصولا على شرطه ، فاما أن يكون يبيّن له ليورد فيه ما يثبت على شرطه ، أو يكون تعدد ذلك اكتفاء بما ذكر . والله أعلم

## ١١ - باب ما كان النبي ﷺ يتخولّم بالموعة والدم كي لا ينفروا

٦٨ - **حزنا** محمد بن يوسف قال : أخبرنا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود قال : كان النبي ﷺ يتخولّم بالموعة في الأيام كراهة السامة علينا [ الحديث ٦٨ - طرفه في : ٧٠ ، ٦٤١٩ ]

**قوله** ( باب ما كان النبي ﷺ يتخولّم ) هو بالخاء المعجمة ، أى يتعمدهم ، والموعة النصع والتذكير ، وعطف العلم عليها من باب عطف العام على الخاص لأن العلم يشمل الموعة وغيرها ، وإنما عطفه لانها منصوبة في الحديث ، وذكر العلم استنباطا . **قوله** ( ثلثا ينفروا ) استعمل في الترجمة معنى الحديثين اللذين ساقهما ، وتضمن ذلك تفسير السامة بالنور وهما متقاربان ، ومناسبتة لما قبله ظاهرة من جهة محاكاة أخيرا من تفسير الرباني ، كنسابة الذي قبله من تشديد أبي ذر في أمر التبليغ لما قبله من الأمر بالتبليغ . وغالب أبواب هذا الكتاب لمن أمعن النظر فيها والتأمل لا يخلو عن ذلك . **قوله** ( سفيان ) هو الثوري ، وقد رواه أحمد في مسنده عن ابن عيينة ، لكن محمد بن يوسف الفريابي وإن كان يروى عن السفيانيين فإنه حين يطلق يريد به الثوري ، كما أن البخارى حيث يطلق محمد بن يوسف لا يريد به إلا الفريابي وإن كان يروى عن محمد بن يوسف البكندى أيضا . وقد وهم من زعم أنه هنا البكندى . **قوله** ( عن أبي وائل ) في رواية أحمد المذكورة : سمعت شقيقا وهو أبو وائل . وأفاد هذا التصريح رفع ما يروى في رواية مسلم التي أخرجهما من طريق علي بن مسهر عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله فذكر الحديث قال علي بن مسهر قال الأعمش : وحدثني عمرو بن مرة عن شقيق عن عبد الله مثله ، فقد يوم هذا أن الأعمش دلّسه أولا عن شقيق ، ثم سعى الواسطة بينهما ، وليس كذلك ، بل سمعه من أبي وائل بلا واسطة وسمعه عنه بواسطه ، وأراد بذكر الرواية الثانية وإن كانت نازلة تأكيد ، أوليئذه على عنايته بالرواية من حيث إنه سمعه نازلا فلم يقع بذلك حتى سمعه عاليا ، وكذا صرح الأعمش بالتحديث عند المصنف في الدعوات من رواية حفص بن غياث عنه قال : حدثني شقيق . وزاد في أوله أنهم كانوا ينتظرون عبد الله بن مسعود ليخرج إليهم فيذكرهم ، وأنه لما خرج قال : أما إنى أخبر بكمناكم ، ولكنه يمتنع من الخروج إليكم . فذكر الحديث . **قوله** ( كان يتخولّم ) بالخاء المعجمة وتشديد الواو ، قال الخطابي : الخائل بالمعجمة هو القائم المتعهد للبال ، يقال حال المال يخوله تخولا إذا تعده وأصلحه . والمعنى كان يراعى الأوقات في تذكيرنا ، ولا يفعل ذلك كل يوم لثلاث نمل . والتخون بالنون أيضا يقال تخون الشيء إذا تعده وحفظه ، أى اجتنب الخيانة فيه ، كما قيل في تحنن وتأثم ونظائرهما . وقد قيل إن أبا عمرو

ابن العلاء سمع الأعمش يحدث هذا الحديث فقال : يتحولنا ، باللام فرده عليه بالنون فلم يرجع لاجل الرواية ، وكلا الفظين جائز . وحكى أبو عبيد المروى عن الغربيين عن أبي عمرو الشيباني أنه كان يقول : الصواب ، يتحولنا ، بالخاء المهملة أى يتطلب أحوالنا التى تنشط فيها للوعظة . قلت : والصواب من حيث الرواية الأولى فقد رواه منصور عن أبي وائل كرواية الأعمش ، وهو فى الباب الآتى . وإذا ثبتت الرواية وصح المعنى بطل الاعتراض . قوله ( علينا ) أى السامة الطارئة علينا ، أو ضمن السامة معنى المشقة فعداها بعل ، والصلة محذوفة والتقدير من الموعظة . ويستفاد من الحديث استحباب ترك المداومة فى الجد فى العمل الصالح خشية الملل ، وإن كانت المواظبة مطلوبة لكنها على قسمين : إما كل يوم مع عدم التكلف . وإما يوما بعد يوم فيكون يوم الترك لأجل الراحة ليقبل على الثانى بششاط ، وإما يوما فى الجمعة ، ويختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ، والضابط الحاجة مع مراعاة وجود النشاط . واحتمل عمل ابن مسعود مع استدلاله أن يكون اقتدى بفعل النبى ﷺ حتى فى اليوم الذى عينه ، واحتمل أن يكون اقتدى بمجرد التحلل بين العمل والترك الذى عبر عنه بالتخول ، والثانى أظهر . وأخذ بعض العلماء من حديث الباب كراهة تشبيه غير الرواتب بالرواتب بالمواظبة عليها فى وقت معين دائما ، وجاء عن مالك ما يشبه ذلك

٦٩ - حدثنا محمد بن بشر قال : حدثنا يحيى بن سعيد قال حدثنا شعبة قال حدثني أبو التياح عن أنس عن النبى ﷺ قال « يَسْرُوا وَلَا تُعْسَرُوا ، وَبَشَرُوا وَلَا تُنْفَرُوا »

[ الحديث ٦٩ - طرفه فى : ٦١٢٥ ]

قوله ( أبو التياح ) تقدم أنه بفتح المثناة الفوقانية وتشديد التحتانية وآخره مهملة . قوله ( ولا تعسروا ) الفائدة فيه التصريح باللازم تأكيداً . وقال النووي : لو اقتصر على يسروا لصدق على من يسر مرة وعسر كثيراً ، فقال « ولا تعسروا » ، لئنى التفسير فى جميع الأحوال ، وكذا القول فى عطفه عليه « ولا تنفروا » . وأيضاً فإن المقام مقام الإطناب لا الإيجاز . قوله ( وبشروا ) بعد قوله « يسروا » فيه الجناس الخطى . ووقع عند المصنف فى الأدب عن آدم عن شعبة بذلك ، وهى التى تقابل « ولا تنفروا » ، لأن السكون ضد النفور ، كما أن ضد البشارة السذارة ، لكن لما كانت النذارة - وهى الإخبار بالشر - فى ابتداء التعليم توجب الغفلة فبولت البشارة بالتنفير ، والمراد تأليف من قرب إسلامه وترك التشديد عليه فى الابتداء . وكذلك الزجر عن المعاصى ينبغى أن يكون بتلطف ليقبل ، وكذا تعليم العلم ينبغى أن يكون بالتدرج ، لأن الشئ إذا كان فى ابتدائه سهلاً حجب إلى من يدخل فيه وتلقاه بانبطاس ، وكانت عاقبته غالباً بالازدياد ، بخلاف ضده . والله تعالى أعلم

١٢ - باب من جعل لأهل العلم أياماً معلومة

٧٠ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال : حدثنا جرير عن منصور عن أبي وائل قال : كان عبد الله مذكراً للناس فى كل خميس ، فقال له رجل : يا أبا عبد الرحمن لوددت أنك ذكرتنا كل يوم . قال : أما إنه يمتنعى من ذلك أئى أكره أن أمسك ، وإئى أتمسك ، بالوعظة كما كان النبى ﷺ يتحولنا بها تخافة السامة علينا قوله ( باب من جعل لأهل العلم يوماً معلوماً ) فى رواية كريمة أياماً معلومة ، وللكشمينى معلومات ، وكأنه

أخذ هذا من صنع ابن مسعود في تذكيره كل خميس ، أو من استنباط عبد الله ذلك من الحديث الذي أورده .  
 قوله ( جرير ) هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المستمر . قوله ( كان عبد الله ) هو ابن مسعود ، وكنيته أبو  
 عبد الرحمن . قوله ( فقال له رجل ) هذا المهم يشبه أن يكون هو يزيد بن معاوية النخعي ، وفي سياق المصنف في  
 أوخو الدعوات ما يرشد إليه . قوله ( لوددت ) اللام جواب قسم محذوف ، أي والله لوددت ، وفاعل لا يمنعني ، أني  
 أكره بفتح هزة أني ، وأملككم بضم الهمة أي أضجركم ، وإني الثانية بكسر الهمة . وقد تقدم شرح المتن قريباً .  
 والإسناد كله كوفيون ، وحدث أنس الذي قبله بصريون

### ١٣ - باب من يرد الله به خيراً يُفقهه في الدين

٧١ - **حَرْش** سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : قَالَ حُمَيْدُ بْنُ  
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ خَطِيبًا يَقُولُ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ « مَنْ يَرِدِ اللَّهَ بِهِ خَيْرًا يُفْقَهُهُ فِي الدِّينِ . وَإِنَّمَا  
 أَنَا قَاسِمٌ ، وَاللَّهُ يُعْطِي . وَلَنْ تَزَالَ هَذِهِ الْأُمَّةُ قَائِمَةً عَلَى أَمْرِ اللَّهِ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ »  
 [ الحديث ٧١ - المطاوعة في : ٣١١٦ ، ٣٦٤١ ، ٧٣١٢ ، ٧٤٦٠ ]

قوله ( باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ) ليس في أكثر الروايات في الترجمة قوله في الدين ، وثبتت  
 للكشميني . قوله ( حدثنا سعيد بن عفير ) هو سعيد بن كثير بن عفير ، نسب إلى جده ، وهو بالمهمله مصفراً .  
 قوله ( عن ابن شهاب ) قال حميد في الاعتصام للؤلؤ من هذا الوجه : أخبرني حميد . وسلم : حدثني حميد بن  
 عبد الرحمن بن عوف ، زاد تسمية جده . قوله ( سمعت معاوية ) هو ابن أبي سفيان . قوله ( خطيباً ) هو حال من  
 المفعول ، وفي رواية مسلم والاعتصام « سمعت معاوية بن أبي سفيان وهو يخطب » . وهذا الحديث مشتمل على  
 ثلاثة أحكام : أحدها فضل النفقة في الدين . وثانيها أن المعطى في الحقيقة هو الله . وثالثها أن بعض هذه الأمة يبق  
 على الحق أبداً . فالأول لائق بأبواب العلم . والثاني لائق بقسم الصدقات ، ولهذا أورده مسلم في الزكاة ، والمؤلف في  
 الخس . والثالث لائق بذكر أشراف الساعة ، وقد أورده المؤلف في الاعتصام لالتفاته إلى مسألة عدم خلو الزمان  
 عن مجتهد ، وسيأتي بسط القول فيه هناك ، وأن المراد بأمر الله هنا الريح التي تقبض روح كل من في قلبه شيء من  
 الإيمان ويبقى شرار الناس فعليهم تقصوم الساعة . وقد تعلق الأحاديث الثلاثة بأبواب العلم - بل بترجمة هذا الباب  
 خاصة - من جهة إثبات الخير لمن تفقه في دين الله ، وأن ذلك لا يكون بالاكْتِسَاب فقط ، بل لمن يفتح الله عليه به ، وأن  
 من يفتح الله عليه بذلك لا يزال جنسه موجوداً حتى يأتي أمر الله ، وقد جزم البخاري بأن المراد بهم أهل العلم بالآثار ،  
 وقال أحمد بن حنبل : إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدرى من هم ، وقال القاضي عياض : أراد أحمد أهل السنة  
 ومن يعتقد مذهب أهل الحديث ، وقال النووي : يحتمل أن تكون هذه الطائفة فرقة من أنواع المؤمنين من يقم  
 أمر الله تعالى من مجاهد وفقهه ومحدث وزاهد وآمر بالمعروف وغير ذلك من أنواع الخير ، ولا يلزم اجتماعهم في  
 مكان واحد بل يجوز أن يكونوا متفرقين . قلت : وسيأتي بسط ذلك في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى ، قوله  
 ( يفقهه ) أي يفهمه كما تقدم ، وهي ساكنة الهاء لأنها جواب الشرط ، يقال فقهه بالضم إذا صار الفقه له حجة ،



وقفه بالفتح إذا سبق غيره إلى الفهم ، وقفه بالكسر إذا فهم . ونكر « خيرا » ليشمل القليل والكثير ، والتكثير للتعظيم لأن المقام يقتضيه . ومفهوم الحديث أن من لم يتفقه في الدين - أي يتعلم قواعد الاسلام وما يتصل بها من الفروع - فقد حرم الخير . وقد أخرج أبو يعلى حديث معاوية من وجه آخر ضعيف وزاد في آخره « ومن لم يتفقه في الدين لم يبال الله به » والمعنى صحيح ، لأن من لم يعرف أمور دينه لا يكون قلبها ولا طالب فقهه ، فيعسح أن يوصف بأنه ما أريد به الخير ، وفي ذلك بيان ظاهر لفضل العلماء على سائر الناس ، ولفضل التفقه في الدين على سائر العلوم . وسياق بقية الكلام على الحديثين الآخرين في موضعهما من الخس والأعصام إن شاء الله تعالى . وقوله « لن تزال هذه الأمة » يعني بعض الأمة كما يحكى مصرحا به في الموضع الذي أشرت إليه إن شاء الله تعالى

#### ١٤ - باب الفهم في العلم

٧٢ - **حدثنا** سفيان قال : قال لي ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : سمعت ابن عمر إلى المدينة فم أسأله يُحدثني عن رسول الله ﷺ إلا حديثاً واحداً قال : كنا عند النبي ﷺ ، فأتي بجبار فقال « إن من الشجر شجرة مثلها كمثل المسلم . فأردت أن أقول هي النخلة ، فإذا أنا أصغرُ القوم فسكت . قال النبي ﷺ « هي النخلة »

**قوله** ( باب الفهم ) أي فضل الفهم ( في العلم ) أي في العلوم . **قوله** ( حدثنا على ) في رواية أبي ذر « ابن عبد الله » وهو المعروف بابن المديني . **قوله** ( حدثنا سفيان قال : قال لي ابن أبي نجيح ) في مسند الحميدي عن سفيان : حدثني ابن أبي نجيح . **قوله** ( سمعت ابن عمر إلى المدينة ) فيه ما كان بعض الصحابة عليه من توق الحديث عن النبي ﷺ إلا عند الحاجة خشية الزيادة والتقصان ، وهذه كانت طريقة ابن عمر ووالده عمر وجماعة ، وإنما كثرت أحاديث ابن عمر مع ذلك لكثرة من كان يسأله ويستفتيه ، وقد تقدم الكلام على متن حديث الباب في أوائل كتاب العلم . ومناسبتة للترجمة أن ابن عمر لما ذكر النبي ﷺ المسألة عند إحضار إجمار إليه فهم أن المسئول عنه النخلة ، فالفهم فطنة يفهم بها صاحبها من الكلام ما يقترن به من قول أو فعل ، وقد أخرج أحمد في حديث أبي سعيد الآتي في الوفاة النبوية حيث قال النبي ﷺ « إن عبداً خيره الله ، فبكى أبو بكر وقال : فدينك بأبائنا ، فتمجيب الناس . وكان أبو بكر فهم من المقام أن النبي ﷺ هو الخير ، فمن ثم قال أبو سعيد : فكان أبو بكر أعلمنا به . والله الهادي إلى الصواب

١٥ - **باب** الانضباط في العلم والحكمة . وقال عمرُ **تَفَقَّهُوا قَبْلَ أَنْ تَسُودُوا** . قال أبو عبد الله : وبعد أن تسودوا . وقد تلمَّ أصحاب النبي ﷺ في كبر سنهم

٧٣ - **حدثنا** الحميدي قال : **حدثنا** سفيان قال **حدثني** إسماعيل بن أبي خالد - على غير ما **حدثنا** الزهري - قال : سمعت قيس بن أبي خازم قال سمعت عبد الله بن مسعود قال : قال النبي ﷺ « لا حسد إلا في اثنين : رجل آتاه الله مالا فسلط علىهلكته في الحق . ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها »

قوله ( باب الاغتباط في العلم ) هو بالغين المعجمة . قوله ( في العلم والحكمة ) فيه نظير ما ذكرنا في قوله بالموعظة والعلم ، لكن هذا عكس ذلك ، أو هو من المطف التفسيرى إن قلنا لهما مترادفان . قوله ( وقال عمر : تفقهوا قبل أن تسودوا ) هو بضم المثناة وفتح المهملة وتشديد الواو أى تجعلوا سادة . زاد الكشميني في روايته « قال أبو عبد الله ، أى البخارى » وبعد أن تسودوا - إلى قوله - منهم . أما أثر عمر فأخرجه ابن أبى شيبة وغيره من طريق محمد بن سيرين عن الأحنف بن قيس قال : قال عمر . . فذكره ، وإسناده صحيح ، وإنما عقبه البخارى بقوله « وبعد أن تسودوا » ليبين أن لامفهوم له خشية أن يفسهم أحد من ذلك أن السيادة مانعة من التفقه ، وإنما أراد عمر أنها قد تكون سببا للضعف ، لأن الرئيس قد يمنعه الكبر والاحتشام أن يجلس مجلس المتعلمين ، ولهذا قال مالك عن عيب القضاء : إن القاضي إذا عزل لا يرجع إلى مجلسه الذى كان يتعلم فيه . وقال الشافعى : إذا تصدر الحديث فانه علم كثير . وقد فسرهُ أبو عبيد في كتابه « غريب الحديث » فقال : معناه تفقهوا وأنتم صغار ، قبل أن تصيروا سادة فتضعكم الائمة عن الأخذ بمن هو دونكم فتقبوا جهالا . وفسره شمر اللقوى بالتزوج ، فانه إذا تزوج صار سيد أهله ، ولا سببا إلى ولده . وقيل : أراد عمر الكف عن طلب الرياسة لأن الذى يتفقه يعرف ما فيها من الفوائت فيجتنها . وهو محل بعيد ، إذ المراد بقوله « تسودوا » السيادة ، وهى أعم من التزويج ، ولا وجه لمن خصه بذلك ، لأنها قد تكون به وبغيره من الأشياء الشاغلة لاحتياجها عن الاشتغال بالعلم . وجوز الكرماني أن يكون من السواد في اللحية فيكون أمرا للشباب بالتفقه قبل أن تسود لحيتهم ، أو أمرا للكهول قبل أن يتحول سواد اللحية إلى الشيب . ولا يخفى تكلفه . وقال ابن المنير : مطابقة قول عمر للترجمة أنه جعل السيادة من ثمرات العلم ، وأوصى الطالب باغتنام الزيادة قبل بلوغ درجة السيادة . وذلك يحقق استحقاق العلم بأن يغبط صاحبه ، فانه سبب لسيادته . كذا قال . والذى يظهر لى أن مراد البخارى : إن الرياسة وإن كانت مما يغبط بها صاحبها في العادة لكن الحديث دل على أن الغبطة لا تكون إلا بأحد أمرين : العلم ، أو الجود ، ولا يكون الجود محمودا إلا إذا كان بعلم . فمكأنه يقول : تعلموا العلم قبل حصول الرياسة لتغبطوا إذا غبطتم بحق . ويقول أيضا : إن تعجلتم الرياسة التى من عاداتها أن تمنع صاحبها من طلب العلم فاتركوا تلك العادة وتعلموا العلم لتحصل لكم الغبطة الحقيقية . ومعنى الغبطة تمنى المرء أن يكون له نظير ما للآخر من غير أن يزول عنه ، وهو المراد بالحسد الذى أطلق في الخبر كما سنبينه . قوله ( حدثنا إسماعيل بن خالد على غير ما حدثناه الزهرى ) يعنى أن الزهرى حدث سفيان بهذا الحديث بلفظ غير اللفظ الذى حدثه به إسماعيل ، ورواية سفيان عن الزهرى أخرجه المصنف في التوحيد عن علي بن عبد الله عنه قال : قال الزهرى عن سالم . ورواها مسلم عن زهير بن حرب ، وغيره عن سفيان بن عيينة قال : حدثنا الزهرى عن سالم عن أبيه . ساقه مسلم تاما ، واختصره البخارى . وأخرجه البخارى أيضا تاما في فضائل القرآن من طريق شعيب عن الزهرى حدثني سالم بن عبد الله بن عمر . . فذكره . وسنذكر ما تناقلت فيه الروايات بعد إن شاء الله تعالى . قوله ( قال سمعت ) القائل هو إسماعيل على ما حررناه . قوله ( لا حسد ) الحسد تمنى زوال النعمة عن المنعم عليه ، وخصه بعضهم بأن يتعمى ذلك لنفسه ، والحق أنه أعم ، وسببه أن الطبايع مجبولة على حب الترفع على الجنس ، فإذا رأى لغيره ما ليس له أحب أن يزول ذلك عنه له ليرتفع عليه ، أو مطلقا ليساويه . وصاحبه مذموم إذا عمل بمقتضى ذلك من تصميم أو قول أو فعل . ويبنى لمن خطر له ذلك أن يكرهه كما يكره ما وضع في طبعه من حب

المنيات . واستثنوا من ذلك ما إذا كانت النعمة لكافر أو فاسق يستعين بها على معاصي الله تعالى . فهذا حكم الحسد بحسب حقيقته ، وأما الحسد المذكور في الحديث فهو الغبطة ، وأطلق الحسد عليها مجازا ، وهى أن يتمنى أن يكون له مثل ما لغيره من غير أن يزول عنه ، والحرص على هذا يسمى منافسة ، فإن كان في الطاعة فهو محمود ، ومنه ( فليتنافس المتنافسون ) . وإن كان في المعصية فهو مذموم ، ومنه ( ولا تنافسوا ) . وإن كان في الجائزات فهو مباح ، فكأنه قال في الحديث : لا غبطة أعظم - أو أفضل - من الغبطة في هذين الأمرين . ووجه الحصر أن الطاعات إما بدنية أو مالية أو كانت عنهما ، وقد أشار إلى البدنية بآتيان الحكمة والقضاء بها وتعليمها ، ولفظ حديث ابن عمر ورجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار ، والمراد بالقيام به العمل به مطلقا ، أعم من تلاوته داخل الصلاة أو خارجها ومن تعليمه ، والحكم والفيتوى بمقتضاه ، فلا تخالف بين لفظي الحديثين . ولأحد من حديث يزيد بن الأخنس السلى ورجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار ، ويتبع ما فيه . ويجوز حل الحسد في الحديث على حقيقته على أن الاستثناء منقطع ، والتقدير نفي الحسد مطلقا ، لكن هاتان الحصلتان محمودتان ، ولا حسد فيهما فلا حسد أصلا . قوله ( إلا في اثنتين ) كذا في معظم الروايات ، اثنتين ، بناءً على التأنيث ، أى لا حسد محمود في شيء إلا في خصلتين . وعلى هذا قوله ورجل ، بالرفع ، والتقدير خصلة رجل حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . وللنصف في الاعتصام ( إلا في اثنتين ) ، وعلى هذا قوله ورجل ، بالخفض على البدلية أى خصلة رجلين ، ويجوز النصب باضمار أعنى وهى رواية ابن ماجه قوله ( مالا ) نكره ليشمل القليل والكثير . قوله ( فسلط ) كذا لأبى ذر ، والباقي فسلطه ، وعبر بالتسليط لدلالته على قهر النفس المجبولة على الشح . قوله ( هلكته ) بفتح اللام والكاف أى إهلاكه ، وعبر بذلك ليدل على أنه لا يبق منه شيئا . وكله بقوله ( في الحق ) ، أى في الطاعات ليزيل عنه إلهام الإسراف المذموم . قوله ( الحكمة ) اللام للعهد ، لأن المراد بها القرآن على ما أشرنا إليه قبل ، وقيل : المراد بالحكمة كل ما منع من الجهل وزجر عن القبيح . ( فائدة ) : زاد أبو هريرة في هذا الحديث ما يدل على أن المراد بالحسد المذكور هنا الغبطة كما ذكرناه ، ولفظه وقال رجل ليتنى أوتيت مثل ما أوتي فلان ، فعملت مثل ما يعمل ، وأورد المصنف في فضائل القرآن . وعند الترمذى من حديث أبى كبشة الأنمارى - بفتح الحمزة وإسكان النون - أنه سمع رسول الله ﷺ يقول . فذكر حديثا طويلا فيه استواء العامل في المال بالحق والمتمنى في الأجر ، ولفظه ( وعبد رزقه الله علما ولم يرزقه مالا ، فهو صادق النية يقول : لو أن لى مالا لعملت مثل ما يعمل فلان ، فأجرهما سواء ، وذكر في ضدتهما أنهما في الوزر سواء ، وقال فيه : حديث حسن صحيح . وإطلاق كونهما سواء يرد على الخطأ في جزمه بأن الحديث يدل على أن الغنى إذا قام بشروط المال كان أفضل من الفقير . نعم يكون أفضل بالنسبة إلى من أعرض ولم يتغن ، لكن الأفضلية المستفادة منه هى بالنسبة إلى هذه الخصلة فقط لا مطلقا . وسيكون لنا عودة إلى البحث في هذه المسألة في حديث ( الطاعم الشاكر كالصائم الصابر ، حيث ذكره المؤلف في كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى

١٦ - باب ما ذكر في ذهاب موسى عليه السلام في البحر إلى الخفير وقوله تعالى ( هَلْ أَتَيْتُمْ عَلَى أَنْ تَمْلِكُنِي إِثْمًا عَلَّيْتُ رُسْدًا )

٧٤ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ غُرَيْرٍ الزُّهْرِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا يَمْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنَا أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ تَمَارَى هُوَ وَالْحُرُّ بْنُ قَيْسٍ بْنِ حِصْنِ الْفَزَارِيِّ فِي صَاحِبِ مُوسَى، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ هُوَ خَضِرٌ. فَرَّ بِهَمَا أَبُو بْنُ كَعْبٍ فَلَدَعَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: إِنِّي تَمَارَيْتُ أَنَا وَصَاحِبِي هَذَا فِي صَاحِبِ مُوسَى الَّذِي سَأَلَ مُوسَى السَّبِيلَ إِلَى لَقِيهِ، هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَذْكُرُ شَأْنَهُ؟ قَالَ: نَمَ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «بَيْنَا مُوسَى فِي مَلَأٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: هَلْ قَلِمٌ أَحَدًا أَعْلَمُ مِنْكَ؟ قَالَ مُوسَى: لَا. فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَى مُوسَى: بَلَى، عَبْدُنَا خَضِرٌ. فَسَأَلَ مُوسَى السَّبِيلَ إِلَيْهِ، فَجَلَّ اللَّهُ لَهُ الْخَوْتُ آيَةً، وَقِيلَ لَهُ: إِذَا قَعِدْتَ الْخَوْتَ فَارْجِعْ فَإِنَّكَ سَتَلْقَاهُ. وَكَانَ يَنْدُبُ أَثَرَ الْخَوْتُ فِي الْبَحْرِ. فَقَالَ مُوسَى: فَتَاهُ: أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَأَنَّى نَسِبْتُ الْخَوْتَ، وَمَا أُنَاسِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ. قَالَ: ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي. فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصْعًا، فَوَجَدَا خَضِرًا، فَكَانَ مِنْ شَأْنِهِمَا الَّذِي قَصَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ»

[الحديث ٧٤ - أطرافه في: ٧٨، ١٢٢، ٢٢٦٧، ٢٧٢٨، ٢٧٢٩، ٣٤٠٠، ٣٤٠١، ٤٧٢٠، ٤٧٢٦، ٤٧٢٧، ٤٧٢٨، ٤٧٢٩، ٤٧٣٠، ٤٧٣١، ٤٧٣٢، ٤٧٣٣، ٤٧٣٤، ٤٧٣٥، ٤٧٣٦، ٤٧٣٧، ٤٧٣٨، ٤٧٣٩، ٤٧٤٠، ٤٧٤١، ٤٧٤٢، ٤٧٤٣، ٤٧٤٤، ٤٧٤٥، ٤٧٤٦، ٤٧٤٧، ٤٧٤٨، ٤٧٤٩، ٤٧٥٠، ٤٧٥١، ٤٧٥٢، ٤٧٥٣، ٤٧٥٤، ٤٧٥٥، ٤٧٥٦، ٤٧٥٧، ٤٧٥٨، ٤٧٥٩، ٤٧٦٠، ٤٧٦١، ٤٧٦٢، ٤٧٦٣، ٤٧٦٤، ٤٧٦٥، ٤٧٦٦، ٤٧٦٧، ٤٧٦٨، ٤٧٦٩، ٤٧٧٠، ٤٧٧١، ٤٧٧٢، ٤٧٧٣، ٤٧٧٤، ٤٧٧٥، ٤٧٧٦، ٤٧٧٧، ٤٧٧٨، ٤٧٧٩، ٤٧٨٠، ٤٧٨١، ٤٧٨٢، ٤٧٨٣، ٤٧٨٤، ٤٧٨٥، ٤٧٨٦، ٤٧٨٧، ٤٧٨٨، ٤٧٨٩، ٤٧٩٠، ٤٧٩١، ٤٧٩٢، ٤٧٩٣، ٤٧٩٤، ٤٧٩٥، ٤٧٩٦، ٤٧٩٧، ٤٧٩٨، ٤٧٩٩، ٤٨٠٠، ٤٨٠١، ٤٨٠٢، ٤٨٠٣، ٤٨٠٤، ٤٨٠٥، ٤٨٠٦، ٤٨٠٧، ٤٨٠٨، ٤٨٠٩، ٤٨١٠، ٤٨١١، ٤٨١٢، ٤٨١٣، ٤٨١٤، ٤٨١٥، ٤٨١٦، ٤٨١٧، ٤٨١٨، ٤٨١٩، ٤٨٢٠، ٤٨٢١، ٤٨٢٢، ٤٨٢٣، ٤٨٢٤، ٤٨٢٥، ٤٨٢٦، ٤٨٢٧، ٤٨٢٨، ٤٨٢٩، ٤٨٣٠، ٤٨٣١، ٤٨٣٢، ٤٨٣٣، ٤٨٣٤، ٤٨٣٥، ٤٨٣٦، ٤٨٣٧، ٤٨٣٨، ٤٨٣٩، ٤٨٤٠، ٤٨٤١، ٤٨٤٢، ٤٨٤٣، ٤٨٤٤، ٤٨٤٥، ٤٨٤٦، ٤٨٤٧، ٤٨٤٨، ٤٨٤٩، ٤٨٥٠، ٤٨٥١، ٤٨٥٢، ٤٨٥٣، ٤٨٥٤، ٤٨٥٥، ٤٨٥٦، ٤٨٥٧، ٤٨٥٨، ٤٨٥٩، ٤٨٦٠، ٤٨٦١، ٤٨٦٢، ٤٨٦٣، ٤٨٦٤، ٤٨٦٥، ٤٨٦٦، ٤٨٦٧، ٤٨٦٨، ٤٨٦٩، ٤٨٧٠، ٤٨٧١، ٤٨٧٢، ٤٨٧٣، ٤٨٧٤، ٤٨٧٥، ٤٨٧٦، ٤٨٧٧، ٤٨٧٨، ٤٨٧٩، ٤٨٨٠، ٤٨٨١، ٤٨٨٢، ٤٨٨٣، ٤٨٨٤، ٤٨٨٥، ٤٨٨٦، ٤٨٨٧، ٤٨٨٨، ٤٨٨٩، ٤٨٩٠، ٤٨٩١، ٤٨٩٢، ٤٨٩٣، ٤٨٩٤، ٤٨٩٥، ٤٨٩٦، ٤٨٩٧، ٤٨٩٨، ٤٨٩٩، ٤٩٠٠، ٤٩٠١، ٤٩٠٢، ٤٩٠٣، ٤٩٠٤، ٤٩٠٥، ٤٩٠٦، ٤٩٠٧، ٤٩٠٨، ٤٩٠٩، ٤٩١٠، ٤٩١١، ٤٩١٢، ٤٩١٣، ٤٩١٤، ٤٩١٥، ٤٩١٦، ٤٩١٧، ٤٩١٨، ٤٩١٩، ٤٩٢٠، ٤٩٢١، ٤٩٢٢، ٤٩٢٣، ٤٩٢٤، ٤٩٢٥، ٤٩٢٦، ٤٩٢٧، ٤٩٢٨، ٤٩٢٩، ٤٩٣٠، ٤٩٣١، ٤٩٣٢، ٤٩٣٣، ٤٩٣٤، ٤٩٣٥، ٤٩٣٦، ٤٩٣٧، ٤٩٣٨، ٤٩٣٩، ٤٩٤٠، ٤٩٤١، ٤٩٤٢، ٤٩٤٣، ٤٩٤٤، ٤٩٤٥، ٤٩٤٦، ٤٩٤٧، ٤٩٤٨، ٤٩٤٩، ٤٩٥٠، ٤٩٥١، ٤٩٥٢، ٤٩٥٣، ٤٩٥٤، ٤٩٥٥، ٤٩٥٦، ٤٩٥٧، ٤٩٥٨، ٤٩٥٩، ٤٩٦٠، ٤٩٦١، ٤٩٦٢، ٤٩٦٣، ٤٩٦٤، ٤٩٦٥، ٤٩٦٦، ٤٩٦٧، ٤٩٦٨، ٤٩٦٩، ٤٩٧٠، ٤٩٧١، ٤٩٧٢، ٤٩٧٣، ٤٩٧٤، ٤٩٧٥، ٤٩٧٦، ٤٩٧٧، ٤٩٧٨، ٤٩٧٩، ٤٩٨٠، ٤٩٨١، ٤٩٨٢، ٤٩٨٣، ٤٩٨٤، ٤٩٨٥، ٤٩٨٦، ٤٩٨٧، ٤٩٨٨، ٤٩٨٩، ٤٩٩٠، ٤٩٩١، ٤٩٩٢، ٤٩٩٣، ٤٩٩٤، ٤٩٩٥، ٤٩٩٦، ٤٩٩٧، ٤٩٩٨، ٤٩٩٩، ٥٠٠٠، ٥٠٠١، ٥٠٠٢، ٥٠٠٣، ٥٠٠٤، ٥٠٠٥، ٥٠٠٦، ٥٠٠٧، ٥٠٠٨، ٥٠٠٩، ٥٠١٠، ٥٠١١، ٥٠١٢، ٥٠١٣، ٥٠١٤، ٥٠١٥، ٥٠١٦، ٥٠١٧، ٥٠١٨، ٥٠١٩، ٥٠٢٠، ٥٠٢١، ٥٠٢٢، ٥٠٢٣، ٥٠٢٤، ٥٠٢٥، ٥٠٢٦، ٥٠٢٧، ٥٠٢٨، ٥٠٢٩، ٥٠٣٠، ٥٠٣١، ٥٠٣٢، ٥٠٣٣، ٥٠٣٤، ٥٠٣٥، ٥٠٣٦، ٥٠٣٧، ٥٠٣٨، ٥٠٣٩، ٥٠٤٠، ٥٠٤١، ٥٠٤٢، ٥٠٤٣، ٥٠٤٤، ٥٠٤٥، ٥٠٤٦، ٥٠٤٧، ٥٠٤٨، ٥٠٤٩، ٥٠٥٠، ٥٠٥١، ٥٠٥٢، ٥٠٥٣، ٥٠٥٤، ٥٠٥٥، ٥٠٥٦، ٥٠٥٧، ٥٠٥٨، ٥٠٥٩، ٥٠٦٠، ٥٠٦١، ٥٠٦٢، ٥٠٦٣، ٥٠٦٤، ٥٠٦٥، ٥٠٦٦، ٥٠٦٧، ٥٠٦٨، ٥٠٦٩، ٥٠٧٠، ٥٠٧١، ٥٠٧٢، ٥٠٧٣، ٥٠٧٤، ٥٠٧٥، ٥٠٧٦، ٥٠٧٧، ٥٠٧٨، ٥٠٧٩، ٥٠٨٠، ٥٠٨١، ٥٠٨٢، ٥٠٨٣، ٥٠٨٤، ٥٠٨٥، ٥٠٨٦، ٥٠٨٧، ٥٠٨٨، ٥٠٨٩، ٥٠٩٠، ٥٠٩١، ٥٠٩٢، ٥٠٩٣، ٥٠٩٤، ٥٠٩٥، ٥٠٩٦، ٥٠٩٧، ٥٠٩٨، ٥٠٩٩، ٥١٠٠، ٥١٠١، ٥١٠٢، ٥١٠٣، ٥١٠٤، ٥١٠٥، ٥١٠٦، ٥١٠٧، ٥١٠٨، ٥١٠٩، ٥١١٠، ٥١١١، ٥١١٢، ٥١١٣، ٥١١٤، ٥١١٥، ٥١١٦، ٥١١٧، ٥١١٨، ٥١١٩، ٥١٢٠، ٥١٢١، ٥١٢٢، ٥١٢٣، ٥١٢٤، ٥١٢٥، ٥١٢٦، ٥١٢٧، ٥١٢٨، ٥١٢٩، ٥١٣٠، ٥١٣١، ٥١٣٢، ٥١٣٣، ٥١٣٤، ٥١٣٥، ٥١٣٦، ٥١٣٧، ٥١٣٨، ٥١٣٩، ٥١٤٠، ٥١٤١، ٥١٤٢، ٥١٤٣، ٥١٤٤، ٥١٤٥، ٥١٤٦، ٥١٤٧، ٥١٤٨، ٥١٤٩، ٥١٥٠، ٥١٥١، ٥١٥٢، ٥١٥٣، ٥١٥٤، ٥١٥٥، ٥١٥٦، ٥١٥٧، ٥١٥٨، ٥١٥٩، ٥١٦٠، ٥١٦١، ٥١٦٢، ٥١٦٣، ٥١٦٤، ٥١٦٥، ٥١٦٦، ٥١٦٧، ٥١٦٨، ٥١٦٩، ٥١٧٠، ٥١٧١، ٥١٧٢، ٥١٧٣، ٥١٧٤، ٥١٧٥، ٥١٧٦، ٥١٧٧، ٥١٧٨، ٥١٧٩، ٥١٨٠، ٥١٨١، ٥١٨٢، ٥١٨٣، ٥١٨٤، ٥١٨٥، ٥١٨٦، ٥١٨٧، ٥١٨٨، ٥١٨٩، ٥١٩٠، ٥١٩١، ٥١٩٢، ٥١٩٣، ٥١٩٤، ٥١٩٥، ٥١٩٦، ٥١٩٧، ٥١٩٨، ٥١٩٩، ٥٢٠٠، ٥٢٠١، ٥٢٠٢، ٥٢٠٣، ٥٢٠٤، ٥٢٠٥، ٥٢٠٦، ٥٢٠٧، ٥٢٠٨، ٥٢٠٩، ٥٢١٠، ٥٢١١، ٥٢١٢، ٥٢١٣، ٥٢١٤، ٥٢١٥، ٥٢١٦، ٥٢١٧، ٥٢١٨، ٥٢١٩، ٥٢٢٠، ٥٢٢١، ٥٢٢٢، ٥٢٢٣، ٥٢٢٤، ٥٢٢٥، ٥٢٢٦، ٥٢٢٧، ٥٢٢٨، ٥٢٢٩، ٥٢٣٠، ٥٢٣١، ٥٢٣٢، ٥٢٣٣، ٥٢٣٤، ٥٢٣٥، ٥٢٣٦، ٥٢٣٧، ٥٢٣٨، ٥٢٣٩، ٥٢٤٠، ٥٢٤١، ٥٢٤٢، ٥٢٤٣، ٥٢٤٤، ٥٢٤٥، ٥٢٤٦، ٥٢٤٧، ٥٢٤٨، ٥٢٤٩، ٥٢٥٠، ٥٢٥١، ٥٢٥٢، ٥٢٥٣، ٥٢٥٤، ٥٢٥٥، ٥٢٥٦، ٥٢٥٧، ٥٢٥٨، ٥٢٥٩، ٥٢٦٠، ٥٢٦١، ٥٢٦٢، ٥٢٦٣، ٥٢٦٤، ٥٢٦٥، ٥٢٦٦، ٥٢٦٧، ٥٢٦٨، ٥٢٦٩، ٥٢٧٠، ٥٢٧١، ٥٢٧٢، ٥٢٧٣، ٥٢٧٤، ٥٢٧٥، ٥٢٧٦، ٥٢٧٧، ٥٢٧٨، ٥٢٧٩، ٥٢٨٠، ٥٢٨١، ٥٢٨٢، ٥٢٨٣، ٥٢٨٤، ٥٢٨٥، ٥٢٨٦، ٥٢٨٧، ٥٢٨٨، ٥٢٨٩، ٥٢٩٠، ٥٢٩١، ٥٢٩٢، ٥٢٩٣، ٥٢٩٤، ٥٢٩٥، ٥٢٩٦، ٥٢٩٧، ٥٢٩٨، ٥٢٩٩، ٥٣٠٠، ٥٣٠١، ٥٣٠٢، ٥٣٠٣، ٥٣٠٤، ٥٣٠٥، ٥٣٠٦، ٥٣٠٧، ٥٣٠٨، ٥٣٠٩، ٥٣١٠، ٥٣١١، ٥٣١٢، ٥٣١٣، ٥٣١٤، ٥٣١٥، ٥٣١٦، ٥٣١٧، ٥٣١٨، ٥٣١٩، ٥٣٢٠، ٥٣٢١، ٥٣٢٢، ٥٣٢٣، ٥٣٢٤، ٥٣٢٥، ٥٣٢٦، ٥٣٢٧، ٥٣٢٨، ٥٣٢٩، ٥٣٣٠، ٥٣٣١، ٥٣٣٢، ٥٣٣٣، ٥٣٣٤، ٥٣٣٥، ٥٣٣٦، ٥٣٣٧، ٥٣٣٨، ٥٣٣٩، ٥٣٤٠، ٥٣٤١، ٥٣٤٢، ٥٣٤٣، ٥٣٤٤، ٥٣٤٥، ٥٣٤٦، ٥٣٤٧، ٥٣٤٨، ٥٣٤٩، ٥٣٥٠، ٥٣٥١، ٥٣٥٢، ٥٣٥٣، ٥٣٥٤، ٥٣٥٥، ٥٣٥٦، ٥٣٥٧، ٥٣٥٨، ٥٣٥٩، ٥٣٦٠، ٥٣٦١، ٥٣٦٢، ٥٣٦٣، ٥٣٦٤، ٥٣٦٥، ٥٣٦٦، ٥٣٦٧، ٥٣٦٨، ٥٣٦٩، ٥٣٧٠، ٥٣٧١، ٥٣٧٢، ٥٣٧٣، ٥٣٧٤، ٥٣٧٥، ٥٣٧٦، ٥٣٧٧، ٥٣٧٨، ٥٣٧٩، ٥٣٨٠، ٥٣٨١، ٥٣٨٢، ٥٣٨٣، ٥٣٨٤، ٥٣٨٥، ٥٣٨٦، ٥٣٨٧، ٥٣٨٨، ٥٣٨٩، ٥٣٩٠، ٥٣٩١، ٥٣٩٢، ٥٣٩٣، ٥٣٩٤، ٥٣٩٥، ٥٣٩٦، ٥٣٩٧، ٥٣٩٨، ٥٣٩٩، ٥٤٠٠، ٥٤٠١، ٥٤٠٢، ٥٤٠٣، ٥٤٠٤، ٥٤٠٥، ٥٤٠٦، ٥٤٠٧، ٥٤٠٨، ٥٤٠٩، ٥٤١٠، ٥٤١١، ٥٤١٢، ٥٤١٣، ٥٤١٤، ٥٤١٥، ٥٤١٦، ٥٤١٧، ٥٤١٨، ٥٤١٩، ٥٤٢٠، ٥٤٢١، ٥٤٢٢، ٥٤٢٣، ٥٤٢٤، ٥٤٢٥، ٥٤٢٦، ٥٤٢٧، ٥٤٢٨، ٥٤٢٩، ٥٤٣٠، ٥٤٣١، ٥٤٣٢، ٥٤٣٣، ٥٤٣٤، ٥٤٣٥، ٥٤٣٦، ٥٤٣٧، ٥٤٣٨، ٥٤٣٩، ٥٤٤٠، ٥٤٤١، ٥٤٤٢، ٥٤٤٣، ٥٤٤٤، ٥٤٤٥، ٥٤٤٦، ٥٤٤٧، ٥٤٤٨، ٥٤٤٩، ٥٤٥٠، ٥٤٥١، ٥٤٥٢، ٥٤٥٣، ٥٤٥٤، ٥٤٥٥، ٥٤٥٦، ٥٤٥٧، ٥٤٥٨، ٥٤٥٩، ٥٤٦٠، ٥٤٦١، ٥٤٦٢، ٥٤٦٣، ٥٤٦٤، ٥٤٦٥، ٥٤٦٦، ٥٤٦٧، ٥٤٦٨، ٥٤٦٩، ٥٤٧٠، ٥٤٧١، ٥٤٧٢، ٥٤٧٣، ٥٤٧٤، ٥٤٧٥، ٥٤٧٦، ٥٤٧٧، ٥٤٧٨، ٥٤٧٩، ٥٤٨٠، ٥٤٨١، ٥٤٨٢، ٥٤٨٣، ٥٤٨٤، ٥٤٨٥، ٥٤٨٦، ٥٤٨٧، ٥٤٨٨، ٥٤٨٩، ٥٤٩٠، ٥٤٩١، ٥٤٩٢، ٥٤٩٣، ٥٤٩٤، ٥٤٩٥، ٥٤٩٦، ٥٤٩٧، ٥٤٩٨، ٥٤٩٩، ٥٥٠٠، ٥٥٠١، ٥٥٠٢، ٥٥٠٣، ٥٥٠٤، ٥٥٠٥، ٥٥٠٦، ٥٥٠٧، ٥٥٠٨، ٥٥٠٩، ٥٥١٠، ٥٥١١، ٥٥١٢، ٥٥١٣، ٥٥١٤، ٥٥١٥، ٥٥١٦، ٥٥١٧، ٥٥١٨، ٥٥١٩، ٥٥٢٠، ٥٥٢١، ٥٥٢٢، ٥٥٢٣، ٥٥٢٤، ٥٥٢٥، ٥٥٢٦، ٥٥٢٧، ٥٥٢٨، ٥٥٢٩، ٥٥٣٠، ٥٥٣١، ٥٥٣٢، ٥٥٣٣، ٥٥٣٤، ٥٥٣٥، ٥٥٣٦، ٥٥٣٧، ٥٥٣٨، ٥٥٣٩، ٥٥٤٠، ٥٥٤١، ٥٥٤٢، ٥٥٤٣، ٥٥٤٤، ٥٥٤٥، ٥٥٤٦، ٥٥٤٧، ٥٥٤٨، ٥٥٤٩، ٥٥٥٠، ٥٥٥١، ٥٥٥٢، ٥٥٥٣، ٥٥٥٤، ٥٥٥٥، ٥٥٥٦، ٥٥٥٧، ٥٥٥٨، ٥٥٥٩، ٥٥٦٠، ٥٥٦١، ٥٥٦٢، ٥٥٦٣، ٥٥٦٤، ٥٥٦٥، ٥٥٦٦، ٥٥٦٧، ٥٥٦٨، ٥٥٦٩، ٥٥٧٠، ٥٥٧١، ٥٥٧٢، ٥٥٧٣، ٥٥٧٤، ٥٥٧٥، ٥٥٧٦، ٥٥٧٧، ٥٥٧٨، ٥٥٧٩، ٥٥٨٠، ٥٥٨١، ٥٥٨٢، ٥٥٨٣، ٥٥٨٤، ٥٥٨٥، ٥٥٨٦، ٥٥٨٧، ٥٥٨٨، ٥٥٨٩، ٥٥٩٠، ٥٥٩١، ٥٥٩٢، ٥٥٩٣، ٥٥٩٤، ٥٥٩٥، ٥٥٩٦، ٥٥٩٧، ٥٥٩٨، ٥٥٩٩، ٥٦٠٠، ٥٦٠١، ٥٦٠٢، ٥٦٠٣، ٥٦٠٤، ٥٦٠٥، ٥٦٠٦، ٥٦٠٧، ٥٦٠٨، ٥٦٠٩، ٥٦١٠، ٥٦١١، ٥٦١٢، ٥٦١٣، ٥٦١٤، ٥٦١٥، ٥٦١٦، ٥٦١٧، ٥٦١٨، ٥٦١٩، ٥٦٢٠، ٥٦٢١، ٥٦٢٢، ٥٦٢٣، ٥٦٢٤، ٥٦٢٥، ٥٦٢٦، ٥٦٢٧، ٥٦٢٨، ٥٦٢٩، ٥٦٣٠، ٥٦٣١، ٥٦٣٢، ٥٦٣٣، ٥٦٣٤، ٥٦٣٥، ٥٦٣٦، ٥٦٣٧، ٥٦٣٨، ٥٦٣٩، ٥٦٤٠، ٥٦٤١، ٥٦٤٢، ٥٦٤٣، ٥٦٤٤، ٥٦٤٥، ٥٦٤٦، ٥٦٤٧، ٥٦٤٨، ٥٦٤٩، ٥٦٥٠، ٥٦٥١، ٥٦٥٢، ٥٦٥٣، ٥٦٥٤، ٥٦٥٥، ٥٦٥٦، ٥٦٥٧، ٥٦٥٨، ٥٦٥٩، ٥٦٦٠، ٥٦٦١، ٥٦٦٢، ٥٦٦٣، ٥٦٦٤، ٥٦٦٥، ٥٦٦٦، ٥٦٦٧، ٥٦٦٨، ٥٦٦٩، ٥٦٧٠، ٥٦٧١، ٥٦٧٢، ٥٦٧٣، ٥٦٧٤، ٥٦٧٥، ٥٦٧٦، ٥٦٧٧، ٥٦٧٨، ٥٦٧٩، ٥٦٨٠، ٥٦٨١، ٥٦٨٢، ٥٦٨٣، ٥٦٨٤، ٥٦٨٥، ٥٦٨٦، ٥٦٨٧، ٥٦٨٨، ٥٦٨٩، ٥٦٩٠، ٥٦٩١، ٥٦٩٢، ٥٦٩٣، ٥٦٩٤، ٥٦٩٥، ٥٦٩٦، ٥٦٩٧، ٥٦٩٨، ٥٦٩٩، ٥٧٠٠، ٥٧٠١، ٥٧٠٢، ٥٧٠٣، ٥٧٠٤، ٥٧٠٥، ٥٧٠٦، ٥٧٠٧، ٥٧٠٨، ٥٧٠٩، ٥٧١٠، ٥٧١١، ٥٧١٢، ٥٧١٣، ٥٧١٤، ٥٧١٥، ٥٧١٦، ٥٧١٧، ٥٧١٨، ٥٧١٩، ٥٧٢٠، ٥٧٢١، ٥٧٢٢، ٥٧٢٣، ٥٧٢٤، ٥٧٢٥، ٥٧٢٦، ٥٧٢٧، ٥٧٢٨، ٥٧٢٩، ٥٧٣٠، ٥٧٣١، ٥٧٣٢، ٥٧٣٣، ٥٧٣٤، ٥٧٣٥، ٥٧٣٦، ٥٧٣٧، ٥٧٣٨، ٥٧٣٩، ٥٧٤٠، ٥٧٤١، ٥٧٤٢، ٥٧٤٣، ٥٧٤٤، ٥٧٤٥، ٥٧٤٦، ٥٧٤٧، ٥٧٤٨، ٥٧٤٩، ٥٧٥٠، ٥٧٥١، ٥٧٥٢، ٥٧٥٣، ٥٧٥٤، ٥٧٥٥، ٥٧٥٦، ٥٧٥٧، ٥٧٥٨، ٥٧٥٩، ٥٧٦٠، ٥٧٦١، ٥٧٦٢، ٥٧٦٣، ٥٧٦٤، ٥٧٦٥، ٥٧٦٦، ٥٧٦٧، ٥٧٦٨، ٥٧٦٩، ٥٧٧٠، ٥٧٧١، ٥٧٧٢، ٥٧٧٣، ٥٧٧٤، ٥٧٧٥، ٥٧٧٦، ٥٧٧٧، ٥٧٧٨، ٥٧٧٩، ٥٧٨٠، ٥٧٨١، ٥٧٨٢، ٥٧٨٣، ٥٧٨٤، ٥٧٨٥، ٥٧٨٦، ٥٧٨٧، ٥٧٨٨، ٥٧٨٩، ٥٧٩٠، ٥٧٩١، ٥٧٩٢، ٥٧٩٣، ٥٧٩٤، ٥٧٩٥، ٥٧٩٦، ٥٧٩٧، ٥٧٩٨، ٥٧٩٩، ٥٨٠٠، ٥٨٠١، ٥٨٠٢، ٥٨٠٣، ٥٨٠٤، ٥٨٠٥، ٥٨٠٦، ٥٨٠٧، ٥٨٠٨، ٥٨٠٩، ٥٨١٠، ٥٨١١، ٥٨١٢، ٥٨١٣، ٥٨١٤، ٥٨١٥، ٥٨١٦، ٥٨١٧، ٥٨١٨، ٥٨١٩، ٥٨٢٠، ٥٨٢١، ٥٨٢٢، ٥٨٢٣، ٥٨٢٤، ٥٨٢٥، ٥٨٢٦، ٥٨٢٧، ٥٨٢٨، ٥٨٢٩، ٥٨٣٠، ٥٨٣١، ٥٨٣٢، ٥٨٣٣، ٥٨٣٤، ٥٨٣٥، ٥٨٣٦، ٥٨٣٧، ٥٨٣٨، ٥٨٣٩، ٥٨٤٠، ٥٨٤١، ٥٨٤٢، ٥٨٤٣، ٥٨٤٤، ٥٨٤٥، ٥٨٤٦، ٥٨٤٧، ٥٨٤٨، ٥٨٤٩، ٥٨٥٠، ٥٨٥١، ٥٨٥٢، ٥٨٥٣، ٥٨٥٤، ٥٨٥٥، ٥٨٥٦، ٥٨٥٧، ٥٨٥٨، ٥٨٥٩، ٥٨٦٠، ٥٨٦١، ٥٨٦٢، ٥٨٦٣، ٥٨٦٤، ٥٨٦٥، ٥٨٦٦، ٥٨٦٧، ٥٨٦٨، ٥٨٦٩، ٥٨٧٠، ٥٨٧١، ٥٨٧٢، ٥٨٧٣، ٥٨٧٤، ٥٨٧٥، ٥٨٧٦، ٥٨٧٧، ٥٨٧٨، ٥٨٧٩، ٥٨٨٠، ٥٨٨١، ٥٨٨٢، ٥٨٨٣، ٥٨٨٤، ٥٨٨٥، ٥٨٨٦، ٥٨

ابن شهاب شيخ صالح وهو ابن كيسان . قوله ( حدثني ) للكشيميني « حدث ، بغير هاء ، وهو محمول على السماع لأن صالحا غير مدلس . قوله ( تماری ) أى تجادل . قوله ( والحر ) هو بضم الحاء وتشديد الراء المهملتين ، وهو صحابي مشهور ذكره ابن السكن وغيره ، وله ذكر عند المصنف أيضا في قصة له مع عمر قال فيها : وكان الحر من النفر الذين يدينهم عمر ، يعنى لفضلهم . قوله ( قال ابن عباس هو خضر ) لم يذكر ما قال الحر بن قيس ، ولا وقفت على ذلك في شيء من طرق هذا الحديث . وخضر بفتح أوله وكسر ثانيه أو بكسر أوله وإسكان ثانيه ، ثبتت بهما الرواية ، وبأبواب الألف واللام فيه ، وبجذفهما . وهذا التمارى الذى وقع بين ابن عباس والحر غير التمارى الذى وقع بين سعيد بن جبير ونوف البكالي ، فإن هذا في صاحب موسى هل هو الخضر أو غيره . وذلك في موسى هل هو موسى بن عمران الذى أنزلت عليه التوراة أو موسى بن ميثا بكسر الميم وسكون التحتانية بعدها معجمة . وسياق سعيد بن جبير الحديث عن ابن عباس أتم من سياق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة لهذا بشيء كثير ، وسياق ذكر ذلك مفصلا في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى . ويقال إن اسم الخضر بليا بموحدة ولام ساكنة ثم تحتانية ، وسياق في أحاديث الأنبياء النقل عن سبب تلقيبه بالخضر ، وسياق نقل الخلاف في نسبه وهل هو رسول أو نبي فقط أو ملك بفسح اللام أو ول فقط ، وهل هو باق أو مات . قوله ( فدعاه ) أى ناداه . وذكر ابن التين أن فيه حذفًا والتقدير : فقام إليه فسأله ، لأن المعروف عن ابن عباس التأدب مع من يأخذ عنه ، وأخباره في ذلك شهيرة . قوله ( إذ جاء رجل ) لم أقف على تسميته . قوله ( يلى عبدنا ) أى هو أعلم ، والكشيميني « بل ، بإسكان اللام ، والتقدير فأوحى الله إليه لا تطلق النقي بل قل خضر . وإنما قال عبدنا - وإن كان السياق يقتضى أن يقول عبد الله - لكونه أوردته على طريق الحكاية عن الله سبحانه وتعالى ، والإضافة فيه للتعظيم . قوله ( يتبع أثر الحوت في البحر ) في هذا السياق اختصار يأتي بيانه عند شرحه إن شاء الله تعالى . قوله ( ما كنا نبغي ) أى نطلب ، لأن فقد الحوت جعل آية أى علامة على الموضوع الذى فيه الخضر . وفي الحديث جواز التجادل في العلم إذا كان بغير تعنت ، والرجوع إلى أهل العلم عند التنارع ، والعمل بخبر الواحد الصدوق ، وركوب البحر في طلب العلم بل في طلب الاستكشاف منه ، ومشروعية حل الواد في السفر ، ولزوم التواضع في كل حال ، ولهذا حرص موسى على الالتقاء بالخضر عليهما السلام . وطلب التعلم منه تعليمًا لقومه أن يتأدبوا بأدبه ، وتنبها لمن ذكر نفسه أن يسلك مسلك التواضع

### ١٧ - باب قول النبي ﷺ « اللَّهُمَّ عَلِّمُهُ الْكِتَابَ »

٧٥ - **عز بن أبى معمر** قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال : سمعت رسول الله ﷺ قال « اللَّهُمَّ عَلِّمُهُ الْكِتَابَ »

[ الحديث ٧٥ - أطرافه في : ١٤٣ ، ٣٧٥٦ ، ٧٢٧٠ ]

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ اللهم علّمه الكتاب ) استعمل لفظ الحديث ترجمة تمسك بأن ذلك لا يختص بجواز ابن عباس ، والضمير على هذا لغير مذكور ، ويحتمل أن يكون لابن عباس نفسه لتقدم ذكره في الحديث الذى قبله ، إشارة إلى أن الذى وقع لابن عباس من غلبته للحر بن قيس إنما كان بدعاء النبي ﷺ له . قوله ( حدثنا أبو معمر ) هو عبد الله بن عمرو بن أبى الحجاج المعروف بالمقعد البصرى . قوله ( حدثنا خالد ) هو ابن مهران

الحذباء . قوله ( ضنى رسول الله ﷺ ) زاد المصنف في فضل ابن عباس عن مسدد عن عبد الوارث ، إلى صدره ، وكان ابن عباس إذا كان غلاماً مبرأ ، فيستفاد منه جواز احتضان الصبي القريب على سبيل الشفقة . قوله ( عليه الكتاب ) بين المصنف في كتاب الطهارة من طريق عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس سبب هذا الدعاء ، ولفظه ، دخل النبي ﷺ الخلا ، فوضعت له وضوءاً ، زاد مسلم ، فلما خرج قال : من رضع هذا ؟ فأجبر ، ولمسلم قالوا ابن عباس ، ولأحمد وابن حبان من طريق سعيد بن جبيرة عنه أن ميمونة هي التي أخبرته بذلك ، وأن ذلك كان في بيتها ليلاً ، ولعل ذلك كلن في الليلة التي بات ابن عباس فيها عندها ليرى صلاة النبي ﷺ كما سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى . وقد أخرج أحمد من طريق عمرو بن دينار عن كريب عن ابن عباس في قيامه خلف النبي ﷺ في صلاة الليل وفيه ، فقال لي ما بالاك ؟ أجمع لك هذا ؟ فتخلفني . قلت : أو يبنى لأحد أن يصلي هذا ؟ وأنت رسول الله ؟ فعدا لي أن يزيدني الله فيها وعلماً ، والمراد بالكتاب القرآن لأن العرف الشرعي عليه ، والمراد بالتعليم ما هو أعم من حفظه والتفهم فيه . ووقع في رواية مسدد ، الحكمة ، بدل الكتاب وذكر الإسماعيلي أن ذلك هو الثابت في الطرق كلها عن خاله الحذاء ، كذا قال وفيه نظر ، لأن المصنف أخرجه أيضاً من حديث وهيب عن خالد بلفظ ، الكتاب ، أيضاً ، فيحمل على أن المراد بالحكمة أيضاً القرآن ، فيكون بعضهم رواه بالمعنى . وللنسائي والترمذي من طريق عطاء عن ابن عباس قال : دعا لي رسول الله ﷺ أن أوقى الحكمة مرتين ، فيحتمل تعدد الواقعة ، فيكون المراد بالكتاب القرآن وبالحكمة السنة . ويؤيده أن في رواية عبيد الله بن أبي يزيد التي قدمناها عند الشيخين ، اللهم فقهه في الدين ، لكن لم يقع عند مسلم في الدين . وذكر الحيدري في الجمع أن أبا مسعود ذكره في أطراف الصحيحين بلفظ ، اللهم فقهه في الدين ، وعلمه التأويل ، قال الحيدري : وهذه الزيادة ليست في الصحيحين . قلت : وهو كما قال . نعم هي في رواية سعيد بن جبيرة التي قدمناها عند أحمد وابن حبان والطبراني ورواها ابن سعد من وجه آخر عن عكرمة مرسلاً ، وأخرج البغوي في معجم الصحابة من طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر : كان عمر يدعو ابن عباس ويقر به ويقول : إني رأيت رسول الله ﷺ دعاك يوماً ففسح رأسك وقال اللهم فقهه في الدين ، وعلمه التأويل . ووقع في بعض نسخ ابن ماجه من طريق عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء في حديث الباب بلفظ ، اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب ، وهذه الزيادة مستغربة من هذا الوجه ، فقد رواه الترمذي والإسماعيلي وغيرهما من طريق عبد الوهاب بنونها ، وقد وجدتها عند ابن سعد من وجه آخر عن طاوس عن ابن عباس قال : دعا لي رسول الله ﷺ ففسح على ناصيتي وقال : اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب . وقد رواه أحمد عن هشيم عن خالد في حديث الباب بلفظ ، مسح على رأسى ، وهذه الدعوة عما تحقق إجابة النبي ﷺ فيها ، لما علم من حال ابن عباس في معرفة التفسير والفقه في الدين رضى الله تعالى عنه . واختلف الشراح في المراد بالحكمة هنا فقيل : القرآن كما تقدم ، وقيل العمل به ، وقيل السنة ، وقيل الإصابة في القول ، وقيل الحشية ، وقيل الفهم عن الله ، وقيل العقل ، وقيل ما يشهد العقل بصحته ، وقيل نود يفرق به بين الإلهام والوسواس ، وقيل سرعه الجواب مع الإصابة . وبعض هذه الأقوال ذكرها بعض أهل التفسير في تفسير قوله تعالى ﴿ ولقد آتينا لقمان الحكمة ﴾ . والآخر أن المراد بها في حديث ابن عباس الفهم في القرآن ، وسيأتي مزيد لذلك في المناقب إن شاء الله تعالى

## ١٨ - باب متى يصح سماع الصغير ؟

٧٦ - **حدثنا** إسماعيل بن أبي أوسير قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس قال : أقبلت راكباً على حمار أتان - وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام - ورسول الله ﷺ يصلي عني إلى غير جدار ، فرزئت بين يدي بعض الصف ، وأرسلت الأتان ترتع فدخلت في الصف ، فلم يذكر ذلك علي

[ الحديث ٧٦ - أطرافه في : ٤٩٣ ، ٨٦١ ، ١٨٥٧ ، ٤٤١٢ ]

**قوله** ( باب متى يصح سماع الصغير ) زاد الكشميني « الصبي الصغير » . ومقصود الباب الاستدلال على أن البلوغ ليس شرطاً في التحمل . وقال الكرماني : إن معنى الصفة هنا جواز قبول مسموعه . قلت : وهذا تفسير نثره الصحة لا لنفس الصحة ، وأشار المصنف بهذا إلى اختلاف وقع بين أحمد بن حنبل ويحيى بن معين رواه الخطيب في الكفاية عن عبد الله بن أحمد وغيره أن يحيى قال : أقل سن التحمل خمس عشرة سنة لكون ابن عمر رد يوم أحد إذ لم يبلغها . فبلغ ذلك أحمد فقال : بل إذا عقل ما يسمع ، وإنما قصة ابن عمر في القتال . ثم أورد الخطيب أشياء مما حفظها جمع من الصحابة ومن بعدهم في الصغر وحدثوا بها بعد ذلك وقبلت عنهم ، وهذا هو المتمد ، وما قاله ابن معين إن أراد به تحديد ابتداء الطلب بنفسه فوجه ، وإن أراد به رد حديث من سمع اتفاقاً أو اعتنى به فسمع وهو صغير فلا ، وقد نقل ابن عبد البر الاتفاق على قبول هذا ، وفيه دليل على أن مراد ابن معين الأول ، وأما احتجاجة بان النبي ﷺ رد البراء وغيره يوم بدر من كان لم يبلغ خمس عشرة فردود بأن القتال يقصد فيه مزيد القوة والتبصر في الحرب ، فكانت مظنته سن البلوغ ، والسماع يقصد فيه الفهم فكانت مظنته التمييز . وقد احتج الأوزاعي لذلك بحديث مروم بالصلاة لسبع ، **قوله** ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس ، وقد ثبت ذلك في رواية كريمة . **قوله** ( على حمار ) هو اسم جنس يشمل الذكر والأنثى كقولك بعير . وقد شذ حمار في اللائي حكاها في الصحاح . وأتان بفتح الهززة وشذ كسرهما كما حكاها الصفاني هي الأنثى من الحمير ، وربما قالوا للائي أتانة حكاها يونس وأنكره غيره ، لجاء في الرواية على اللغة الفصحى . وحمار أتان بالتونين فيهما على النعت أو البذل ، وروى بالإضافة . وذكر ابن الأثير أن فائدة التنصيص على كونها أنثى للاستدلال بطريق الأولى على أن اللائي من بني آدم لا تقطع الصلاة لأنهن أشرف ، وهو قياس صحيح من حيث النظر ، إلا أن الخبر الصحيح لا يدفع بمثله كما سيأتي البحث فيه في الصلاة إن شاء الله تعالى . **قوله** ( ناهزت ) أي قاربت ، والمراد بالاحتلام البلوغ الشرعي . **قوله** ( إلى غير جدار ) أي إلى غير ستره قاله الشافعي . وسياق الكلام يدل على ذلك ، لأن ابن عباس أوردته في معرض الاستدلال على أن المرور بين يدي المصل لا يقطع صلاته . ويؤيده رواية البزار بلفظ « والنبي ﷺ يصلي المكتوبة ليس لشيء يستره » . **قوله** ( بين يدي بعض الصف ) هو مجاز عن الأمام بفتح الهززة ، لأن الصف ليس له يد . وبعض الصف يحتمل أن يراد به صف من الصفوف أو بعض من أحد الصفوف قاله الكرماني . **قوله** ( ترتع ) بمثابة مفتوحتين وضم العين أي تأكل ما تشاء ، وقيل تسرع في المشي ، وجاء أيضاً بكسر العين بوزن يفتعل من الرعي ، وأصله ترتعى لكن حذف الياء تخفيفاً ، والأول أصوب ، ويدل عليه رواية المصنف في الحج نزلت عنها فترعت . **قوله** ( ودخلت )

والكشمهني « قد خلعت ، بالفاء . قوله ( فلم ينكر ذلك على أحد ) قيل فيه جواز تقديم المصلحة للراجعة على المفسدة الخفيفة ، لأن المرور مفسدة خفيفة ، والدخول في الصلاة مصلحة راجعة ، واستدل ابن عباس على الجواز بعدم الإنكار لاتتهاء الموانع إذ ذاك ، ولا يقال منع من الإنكار اشتغالهم بالصلاة لأنه نفي الإنكار مطلقاً فتناول ما بعد الصلاة . وأيضاً فكان الإنكار يمكن بالإشارة . وفيه ما ترجم له أن التحمل لا يشترط فيه كمال الأهلية وإنما يشترط عند الأداء . ويلحق بالصبي في ذلك العبد والفاسق والكافر . وقامت حكاية ابن عباس لفعل النبي ﷺ وتقديره مقام حكاية قوله ، إذ لا فرق بين الأمور الثلاثة في شرائط الأداء . فان قيل : التقييد بالصبي والصغير في الترجمة لا يطابق حديث ابن عباس ، أجاب الكرمانى بأن المراد بالصغير غير البالغ ، وذكر الصبي معه من باب التوضيح ، ويحتمل أن يكون لفظ الصغير يتعلق بقصة محمود ، ولفظ الصبي يتعلق بهما معا والله أعلم . وسيأتى باقي مباحث هذا الحديث في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى

٧٧ - حدثني محمد بن يوسف قال حدثنا أبو مسهر قال حدثني محمد بن حرب حدثني الزبيدي عن الزهري عن محمود بن الربيع قال : عقلت من النبي ﷺ بحجة فجاءني في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلي

[ الحديث ٧٧ - أطراة في : ١٨٩ ، ٨٣٩ ، ١١٨٥ ، ٦٣٥٤ ، ٦٤٧٢ ]

قوله ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو البيهقي كما جزم به البيهقي وغيره ، وأما القرطبي فليست له رواية عن أبي مسهر ، وكان أبو مسهر شيخ الشاميين في زمانه ، وقد لقيه البخاري وسمع منه شيئاً يسيراً ، وحدث عنه هنا بواسطة ، وذكر ابن المرباط فيما نقله ابن رشيد عنه أن أبا مسهر تفرد برواية هذا الحديث عن محمد بن حرب . وليس كما قال ابن المرباط فإن النسائي رواه في السنن الكبرى عن محمد بن المصنف عن محمد بن حرب . وأخرجه البيهقي في المدخل من رواية محمد بن جوصاء . وهو بفتح الجيم والصاد المهملة - عن سلة بن الخليل وأبي التقي وهو بفتح المشاء وكسر القاف كلاهما عن محمد بن حرب . فهؤلاء ثلاثة غير أبي مسهر روه عن محمد بن حرب فكأنه المتفرد به عن الزبيدي ، وهذا الإسناد إلى الزهري شاميون . وقد دخلها هو وشيخه محمود بن الربيع بن سراقه بن عمرو الانصاري الخزرجي وحديثه هذا طرف من حديثه عن عتيان بن مالك الآتي في الصلاة من رواية صالح بن كيسان وغيره عن الزهري . وفي الرافق من طريق معمر عن الزهري أخبرني محمود . قوله ( عقلت ) هو بفتح القاف أى حفظت . قوله ( بحجة ) بفتح الميم وتشديد الجيم ، والمج هو إرسال الماء من الفم ، وقيل لا يسمى مجاً إلا إن كان على بعد . وفعله النبي ﷺ مع محمود إما مداعبة معه ، أو ليبارك عليه بها كما كان ذلك من شأنه مع أولاد الصحابة . قوله ( وأنا ابن خمس سنين ) لم أر التقييد بالسن عند تحمله في شيء من طرقه لا في الصحيحين ولا في غيرهما من الجوامع والمسانيد إلا في طريق الزبيدي هذه ، والزبيدي من كبار الحفاظ المتقنين عن الزهري حتى قال الوليد بن مسلم : كان الأوزاعي يفضلني على جميع من سمع من الزهري . وقال أبو داود : ليس في حديثه خطأ . وقد تابعه عبد الرحمن ابن نمر عن الزهري لم يكن لفظه عند الطبراني والخطيب في الكفاية من طريق عبد الرحمن بن نمر - وهو بفتح النون وكسر الميم - عن الزهري وغيره قال : حدثني محمود بن الربيع ، وتوفي النبي ﷺ وهو ابن خمس سنين ، فأفادت هذه الرواية أن الرواة التي ضبطها كانت في آخر سنة من حياة النبي ﷺ ، وقد ذكر ابن حبان وغيره أنه مات سنة تسع



وتسعين وهو ابن أربع وتسعين سنة وهو مطابق لهذه الرواية . وذكر القاضي عياض في الإلماع وغيره أن في بعض الروايات أنه كان ابن أربع ، ولم أقف على هذا صريحا في شيء من الروايات بعد التتبع التام ، إلا إن كان ذلك مأخوذا من قول صاحب الاستيعاب إنه عقل المجنة وهو ابن أربع سنين أو خمس ، وكان الحامل له على هذا التردد قول الواقدي إنه كان ابن ثلاث وتسعين لما مات ، والأول أولى بالاعتقاد لصحة إسناده ، على أن قول الواقدي يمكن حمله إن صح على أنه ألقى الكسر وجبره غيره . والله أعلم . وإذا تحرر هذا فقد اعترض المهلب على البخاري لكونه لم يذكر هنا حديث ابن الزبير في رؤيته والده يوم بنى قريظة ومراجعته له في ذلك ، ففيه السماع منه وكان سنه إذ ذاك ثلاث سنين أو أربعاً ، فهو أصغر من محمود . وليس في قصة محمود ضبطه لسماع شيء . فكان ذكر حديث ابن الزبير أولى لذين المعنيين . وأجاب ابن المنير بأن البخاري إنما أراد نقل السنن النبوية لا الأحوال الوجودية ، ومحمود نقل سنة مقصودة في كون النبي ﷺ حج بجمعة في وجهه ، بل في مجرد رؤيته إياه فائدة شرعية ثبتت كونه محاييا . وأما قصة ابن الزبير فليس فيها نقل سنة من السنن النبوية حتى تدخل في هذا الباب . ثم أشدد صاحب البيت أدري بالذي فيه ، انتهى . وهو جواب مسدد . وتكلمته ما قدمناه قبل أن المقصود بلفظ السماع في الترجمة هـ أو ما ينزل منزلته من نقل الفعل أو التقرير ، وغفل البدر الزركشي فقال : يحتاج المهلب إلى ثبوت أن قصة ابن الزبير صحيحة على شرط البخاري . انتهى . والبخاري قد أخرج قصة ابن الزبير المذكورة في مناقب الواقدي في الصحيح ، فلا يراد موجه وقد حصل جوابه . والعجب من متكلم على كتاب يغفل عما وقع فيه في المواد . اهـ الصفحة ويترضا بما يؤدي إلى نفي ورودها فيه . قوله ( من دلو ) زاد النسائي د مملق ، ولابن حبان د معلطه ، والله بذكر ويؤنث . وللصنف في الرقاق من رواية معمر د من دلو كانت في دارهم ، وله في الطهارة والصلاة وغيرهما د من بشر ، بدل دلو ، ويجمع بينهما بأن الماء أخذ بالدلو من البئر وتناوله النبي ﷺ من الدلو . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جواز إحضار الصبيان مجالس الحديث وزيارة الإمام أئمتنا في دورهم ومداعبته صبيانهم ، واستدل به بعضهم على تسميع من يكون ابن خمس ، ومن كان دونها يكتب له حضور . وليس في الحديث ولا في تبويب البخاري ما يدل عليه بل الذي ينبغي في ذلك اعتبار القهم ، فمن فهم الخطاب سمع وإن كان دون ابن خمس وإلا فلا ، وقال ابن رشيد : الظاهر أنهم أرادوا بتحديد خمس أنها مظنة لذلك . لا أن بلوغها شرط لابد من تحققه ، والله أعلم . وقريب منه ضبط الفقهاء سن التمييز بست أو سبع ، والمرجح أنها مظنة لا تحديد . ومن أقوى ما يتمسك به في أن المرد في ذلك إلى الفهم فيختلف باختلاف الأشخاص ما أورده الخطيب من طريق أبي عاصم قال : ذهبت ، انه - وهو ابن ثلاث سنين - إلى ابن جريج لحديثه ، قال أبو عاصم : ولا بأس بتعليم الصبي الحديث والقرآن . هـ ، هذا السن ، يعني إذا كان قهما . وقصة أبي بكر بن المقرئ الحافظ في تسميعه لابن أربع بعد أن امتحنه بحفظ سور من القرآن مشهورة

## ١٩ - باب الخروج في طلب العلم

ورحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد

٧٨ - حدثنا أبو القاسم خالد بن خليل قال حدثنا محمد بن حرب قال : قال الأوزاعي أخبرنا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس أنه تمارى هو والحارث بن قيس بن حصن القرظي في

صاحب موسى ، فرّ بهما أبي بن كعب فدعاه ابن عباس فقال : إني تماريتُ أنا وصاحبي هذا في صاحب موسى الذي سأل السَّيْلَ إلى بُعْيِهِ . هل سمعت رسول الله ﷺ يذكرُ شأنَهُ ؟ قال أبي نعم سمعتُ النبي ﷺ يذكرُ شأنَهُ يقول « تينا موسى في مَلَأ من بني إسرائيل إذ جاءه رجلٌ فقال : أتَعلَم أحدًا أعلم منك ؟ قال موسى : لا . فأوحى الله عز وجل إلى موسى : سَلِّ ، عَدْنَا خَفِرَ . فسأل السَّيْلَ إلى بُعْيِهِ ، فحمل الله له الحوتَ آتيةً ، وقيل له : إذا قَدَدْتَ الحوتَ فارجعْ فإنك ستلقاه ، فكان موسى ﷺ يَدْفِعُ أَرَا الحوتَ في البحر . فقال فتى موسى لموسى : أَرَأَيْتَ إذ أَوَيْنَا إلى الصخرة فأتى نسيب الحوت ، وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره . قال موسى : ذلك ما كنّا نُبْنَى . فارتدّا على آثارهما قصصاً ، فوجدَا خَفِرًا . فكان من شأنهما ما قصَّ الله في كتابه »

قوله ( باب الخروج ) أى السفر ( في طلب العلم ) لم يذكر فيه شيئاً مرفوعاً صريحاً ، وقد أخرج مسلم حديث أبي هريرة رفعه ، من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة ، ولم يخرج المصنف لاختلاف فيه . قوله ( ورحل جابر بن عبد الله ) هو الأنصاري الصحابي المشهور ، وعبد الله بن أنيس يضم الهمزة مصغراً هو الجهني حليف الأنصار . قوله ( في حديث واحد ) هو حديث أخرجه المصنف في الأدب المفرد وأبو يعلى في مسندهما من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : بلغني عن رجل حديث سمعته من رسول الله ﷺ فاشتريت بعيراً ثم شددت رحلي فسرت إليه شهراً حتى قدمت الشام فاذا عبد الله بن أنيس ، فقلت للبوابة : قل له جابر على الباب . فقال : ابن عبد الله ؟ قلت : نعم . فخرج فاعتقني . فقلت : حديث بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله ﷺ ، فغشيت أن أموت قبل أن أسمع . فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول د يحشر الله الناس يوم القيامة عراة ، فذكر الحديث . وله طريق أخرى أخرجه الطبراني في مسند الشاميين ، وتمام في فوائده من طريق الحجاج بن دينار عن محمد بن المنكدر عن جابر قال : كان يبلغني عن النبي ﷺ حديث في القصاص ، وكان صاحب الحديث بمصر فاشتريت بعيراً فسرت حتى وردت مصر فقصدت إلى باب الرجل . . فذكر نحوه . وإسناده صالح . وله طريق ثالثة أخرجه الخطيب في الرحلة من طريق أبي الجارود العنسي - وهو بالنون الساكنة - عن جابر قال : بلغني حديث في القصاص . . فذكر الحديث نحوه . وفي إسناده ضعف . وادعى بعض المتأخرين أن هذا ينقض القاعدة المشهورة أن البخاري حيث يعلق بصيغة الجزم يكون صحيحاً وحيث يعلق بصيغة التريض يكون فيه علة ، لأنه علقه بالجزم هنا ، ثم أخرج طرفاً من متنه في كتاب التوحيد بصيغة التريض فقال : ويذكر عن جابر عن عبد الله بن أنيس قال : سمعت النبي ﷺ يقول د يحشر الله العباد فيناديهم بصوت ، الحديث . وهذه الدعوى مردودة ، والقاعدة بمحمد الله غير مستتقة ، ونظر البخاري أدق من أن يعترض عليه بمثل هذا فإنه حيث ذكر الإرتحال فقط جزم به لأن الإسناد حسن وقد اعتضد . وحيث ذكر طرفاً من المتن لم يجزم به لأن لفظ الصوت مما يتوقف في إطلاق نسبته إلى الرب ويحتاج إلى تأويل (١) فلا يكفي فيه مجيء الحديث من طريق مختلف فيها ولو

(١) ليس الأمر كذلك ، بل إطلاق الصوت على كلام الله سبحانه قد ثبت في غير هذا الحديث عند المؤلف وغيره ، فالواجب إثبات ذلك على الوجه اللطيف بالله كائن الصفات كما هو منذهب أهل السنة . والله أعلم

اعتضدت . ومن هنا يظهر شغوف علمه ودقة نظره وحسن تصرفه رحمه الله تعالى . ووم ابن بطال فزعهم أن الحديث الذي رحل فيه جابر إلى عبد الله بن أنيس هو حديث الستر على المسلم ، وهو انتقال من حديث إلى حديث ، فان الراجل في حديث الستر هو أبو أيوب الأنصاري رحل فيه إلى عقبة بن عامر الجهني ، أخرجه أحمد بسند منقطع ، وأخرجه الطبراني من حديث مسلبة بن مخلد قال : أنا جابر فقال لي : حديث بلغني أنك ترويه في الستر .. فذكره . وقد وقع ذلك لغير من ذكره ، فروى أبو داود من طريق عبد الله بن بريدة أن رجلا من الصحابة رحل إلى فضالة بن عبيد وهو بمصر في حديث . وروى الخطيب عن عبيد الله بن عدي قال : بلغني حديث عند علي نخفت إن مات أن لا أجدّه عند غيره فرحلت حتى قدمت عليه العراق . وتبع ذلك يكثر ، وسيأتي قول الشعبي في مسألة : إن كان الرجل ليرحل فيما دونها إلى المدينة . وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال : إن كنت لأرحل الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد . وسيأتي نحو ذلك عن غيره . وفي حديث جابر دليل على طلب علو الإسناد ، لأنه بلغه الحديث عن عبد الله بن أنيس فلم يبقه حتى رحل فاخذه عنه بلا واسطة . وسيأتي عن ابن مسعود في كتاب فضائل القرآن قوله : لو أعلم أحدا أعلم بكتاب الله مني لرحلت إليه . وأخرج الخطيب عن أبي العالية قال : كنا نسمع عن أصحاب رسول الله ﷺ فلا نرضى حتى خرجنا إليهم فسمعنا منهم . وقيل لأحمد : رجل يطلب العلم يلزم رجلا عنده علم كثير ، أو يرحل ؟ قال : يرحل ، يكتب عن علماء الأمصار ، فيشافه الناس ويتعلم منهم . وفيه ما كان عليه الصحابة من الحرص على تحصيل السنن النبوية . وفيه جواز اعتناق القادم حيث لا تحصل الرتبة . قوله ( خالد بن خلي ) هو بفتح الحاء المعجمة وكسر اللام الخفيفة بعدها ياء تختاية مشددة كما تقدم في المقدمة ، وإنما أعدته لأنه وقع عند الزركشي مضبوطا بلام مشددة ، وهو سبق قلم أو خطأ من الناسخ . قوله ( قال الأوزاعي ) في رواية الأصميلي : حدثنا الأوزاعي . قوله ( أنه تمارى هو والحر ) سقطت « هو » من رواية ابن عساكر فنعطف على المرفوع المتصل بغير تأكيد ولا فصل ، وهو جائز عند البعض . وقد تقدمت مباحث هذا الحديث قبل بيان ، وليس بين الروایتين اختلاف إلا فصيلا لا يغير المعنى وهو قليل . وفيه فضل الازدياد من العلم ، ولو مع المشقة والنصب بالسفر ، وخضوع الكبير لمن يتعلم منه . ووجه الدلالة منه قوله تعالى لئن عليه الصلاة والسلام ( أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده ) وموسى عليه السلام منهم ، فتدخل أمة النبي ﷺ تحت هذا الأمر إلا فيما ثبت نسخه

## ٢٠ - باب فضل من علم وعلم

٧٨ - حدثنا محمد بن القلاء قال حدثنا حماد بن أسامة عن يزيد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال « مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل الغيث الكثير أصاب أرضا ، فكان منها نقية قبلت الماء فأنبتت الكلأ والشجر الكثير ، وكانت منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا وسقوا وزرعوا ، وأصاب منها طائفة أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ . فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به فعمل وعلم ، ومثل من لم يرفع بذلك رأسا ولم يقبل هدى الله الذي أُرسلت به » . قال أبو عبد الله : قال إسحق : وكان منها طائفة قبلت الماء فأغاثه الماء ، والصنف المستوي من الأرض

**قوله** ( باب فضل من علم وعلم ) الاولى بكسر اللام الخفيفة أى صار عالما ، والثانية بفتحها وتشديدها . **قوله** ( حدثنا محمد بن العلاء ) هو أبو كريب مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وكذا شيخه أبو أسامة ، ويريد بضم الموحدة وأبو بردة جده وهو ابن أبي موسى الاشعري . وقال في السياق عن أبي موسى ولم يقل عن أبيه تقننا ، والإسناد كله كوفيون . **قوله** ( مثل ) بفتح المثناة والمراد به الصفة العجيبة لا القول السائر . **قوله** ( الهدى ) أى الدلالة الموصلة إلى المطلوب ، والعلم المراد به معرفة الأدلة الشرعية . **قوله** ( نقيّة ) كذا عند البخارى في جميع الروايات التى رأيناها بالتون من النقاء وهى صفة لمخزوف ، لكن وقع عند الخطابى والحيدى وفى حاشية أصل أبي ذر نضبة بمثناة مفتوحة ونحين معجمة مكسورة بعدها موحدة خفيفة مفتوحة ، قال الخطابى : هى مستنقع الماء فى الجبال والصخور . قال القاضى عياض : هذا غلط فى الرواية ، وإحالة للحنى . لأن هذا وصف الطائفة الاولى التى تنبت ، وما ذكره يصلح وصفاً للثانية التى تمسك الماء . قال : وما ضبطناه فى البخارى من جميع الطرق إلا نقيّة ، بفتح النون وكسر القاف وتشديد الياء التحتانية ، وهو مثل قوله فى مسلم « طائفة طيبة » . قلت : وهو فى جميع ما وقعت عليه من المسانيد والمستخرجات كما عند مسلم وفى كتاب الزركشى . وروى « بقعة » قلت : هو بمعنى طائفة ، لكن ليس ذلك فى شيء من روايات الصحيحين . ثم قرأت فى شرح ابن رجب أن فى رواية بالموحدة بدل النون قال : والمراد بها القطعة الطيبة كما يقال فلان بقية الناس ، ومنه « فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية » . **قوله** ( قبلت ) بفتح القاف وكسر الموحدة من القبول كذا فى معظم الروايات . وقع عند الأصملى « قبلت » بالتحانية المشددة ، وهو تصحيف كما سنذكره بعد . **قوله** ( الكلا ) بالهمزة بلا مد . **قوله** ( والعشب ) هو من ذكر الخاص بعد العام ، لأن الكلا يطلق على الثبت الرطب واليابس معا ، والعشب للرطب فقط . **قوله** ( إخاذات ) كذا فى رواية أبي ذر بكسر الهمزة والخاء والذال المعجمتين وآخره مثناة من فوق قبلها ألف جمع إخاذة وهى الأرض التى تمسك الماء ، وفى رواية غير أبي ذر وكذا فى مسلم وغيره « أجادب » بالجيم والذال المهملة بعدها موحدة جمع جذب بفتح الدال المهملة على غير قياس وهى الأرض الصلبة التى لا ينضب منها الماء . وضبطه المازرى بالذال المعجمة ، ووجه القاضى . ورواهوا الإسماعيل عن أبي يعلى عن أبي كريب « أحارب » بحاء وراء مهملتين ، قال الإسماعيل . لم يضبطه أبو يعلى وقال الخطابى : ليست هذه الرواية بشيء . قال : وقال بعضهم « أجارد » بجيم وراء ثم دال مهمة جمع مجرداء وهى البارزة التى لا تنبت ، قال الخطابى : هو صحيح المعنى إن ساعدته الرواية . وأغرب صاحب المطالع لجعل الجميع روايات ، وليس فى الصحيحين سوى روايتين فقط ، وكذا جزم القاضى . **قوله** ( فنفع الله بها ) أى بالإخاذات . وللأصملى به أى بالماء . **قوله** ( موزعوا ) كذا له بزيادة زاي من الزرع ، ووافقه أبو يعلى ويعقوب بن الأخرم وغيرهما عن أبي كريب ، ولمسلم والنسائى وغيرهما عن أبي كريب « ورعوا » بغير زاي من الرعى ، قال النوى : كلاهما صحيح . ورجح القاضى رواية مسلم بلا مرجح ، لأن رواية زرعوا تدل على مباشرة الزرع لتطابق فى التمثيل مباشرة طلب العلم ، وإن كانت رواية زرعوا مطابقة لقوله أنبتت ، لكن المراد أنها قابلة للانبات . وقيل إنه روى « ورعوا » بواوين ، ولا أصل لذلك . وقال القاضى قوله « ورعوا » راجع للأولى لأن الثانية لم يحصل منها نبات انتهى . ويمكن أن يرجع إلى الثانية أيضا بمعنى أن الماء الذى استقر بها سميت منه أرض أخرى فأُنبتت . **قوله** ( فأصاب ) أى الماء . وللأصملى وكريمة أصابت أى طائفة أخرى . ووقع كذلك صريحا عند النسائى . والمراد

بالطائفة القطمة . قوله ( قيعان ) بكسر القاف جمع قاع وهو الأرض المستوية المساء التي لا تنبت . قوله ( قفه ) بضم القاف أى صار قفيا . وقال ابن التين : رويناه بكسرهما والضم أشبه . قال القرطبي وغيره : ضرب النبي ﷺ لما جاء به من الدين مثلا بالغيث العام الذي يأتى الناس في حال حاجتهم اليه ، وكذا كان حال الناس قبل مبعثه ، فكان أن الغيث يحيى البلد الميت فكذا علوم الدين تحيى القلب الميت . ثم شبه السامعين له بالأرض المختلفة التي ينزل بها الغيث ، ففهم العالم العامل الملم . فهو بمنزلة الأرض الطيبة شربت فانتفعت في نفسها وأنبت فنفعت غيرها . ومنهم الجامع العلم المستغرق لزمانه فيه غير أنه لم يعمل بنوافله أو لم يتفقه فيها جمع لكنه أداه لغيره ، فهو بمنزلة الأرض التي يستقر فيها الماء فيتفتح الناس به ، وهو المشار اليه بقوله « نضر الله امرأ سمع مقالتي فادأها كما سمعها » . ومنهم من يسمع العلم فلا يحفظه ولا يعمل به ولا ينقله لغيره ، فهو بمنزلة الأرض السبخة أو المساء التي لا تقبل الماء أو تفسده على غيرها . وإنما جمع في المثل بين الطائفتين الأولين المحمودتين لاشتراكهما في الارتفاع بهما ، وأفرد الطائفة الثالثة المذمومة لعدم النفع بها . والله أعلم . ثم ظهر لى أن في كل مثل طائفتين ، فالأول قد أوشحنه ، والثاني الأول منه من دخل في الدين ولم يسمع العلم أو سمعه فلم يعمل به ولم يعلمه ، ومثاله من الأرض السباخ وأشير إليها بقوله ﷺ « من لم يرفع بذلك رأسا ، أى أعرض عنه فلم ينتفع به ولا نفع . والثانية منه من لم يدخل في الدين أصلا ، بل بلغه فكفر به ، ومثاله من الأرض الصماء المساء المستوية التي يمر عليها الماء فلا ينتفع به ، وأشير إليها بقوله ﷺ « ولم يقبل هدى الله الذي جئت به » . وقال الطيبي : بقى من أقسام الناس قيعان : أحدهما الذي انتفع بالعلم في نفسه ولم يعلمه غيره ، والثاني من لم ينتفع به في نفسه وعلمه غيره . قلت : والأول داخل في الأول لأن النفع حصل في الجملة وإن تفاوتت مراتبه ، وكذلك ما تنبته الأرض ، فنه ما ينتفع الناس به ومنه ما يصير هشيا . وأما الثاني فإن كان عمل الفرائض وأهمل التوافل فقد دخل في الثاني كما قررناه ، وإن ترك الفرائض أيضا فهو فاسق لا يجوز الأخذ عنه ، ولعله يدخل في عموم « من لم يرفع بذلك رأسا ، والله أعلم . قوله ( قال إسحق ) : وكان منها طائفة قيلت ( أى بتشديد الياء التحتانية . أى إن إسحق وهو ابن راهويه حيث روى هذا الحديث عن أبي أسامة خالف في هذا الحرف . قال الاصيلي : هو تصحيف من إسحق . وقال غيره : بل هو صواب ومعناه شربت ، والتبيل شرب نصف النهار ، يقال قيلت الأبل أى شربت في القائلة . وتعقب القرطبي بأن المقصود لا يختص بشرب القائلة . وأجيب بأن كون هذا أصله لا يمنع استعماله على الإطلاق تجوزا . وقال ابن دريد . قيل الماء في المكان المنخفض إذا اجتمع فيه ، وتعقب القرطبي أيضا بأنه يفسد التبيل ، لأن اجتماع الماء إنما هو مثال الطائفة الثانية ، والكلام هنا إنما هو في الأولى التي شربت وأنبت . قال : والظاهر أنه تصحيف . قوله ( قاع يعلوه الماء . والصفصف المستوى من الأرض ) هذا ثابت عند المستطلى ، وأراد به أن قيعان المذكورة في الحديث جمع قاع وأنها الأرض التي يعلوها الماء ولا يستقر فيها ، وإنما ذكر الصفصف معه جريا على عادته في الاعتناء بتفسير ما يقع في الحديث من الالفاظ الواقعة في القرآن ، وقد يستطرد . ووقع في بعض النسخ المصطف بدل الصفصف وهو تصحيف

( تنبيه ) : وقع في رواية كريمة : وقال ابن إسحق : وكان شيخنا العراقي يرجحها ولم أسمع ذلك منه ، وقد وقع في نسخة الصغاني : وقال إسحق عن أبي أسامة . وهذا يرجح الأول

٢١ - **باب** رفع العلم ، وظهور الجهل . وقال ربيعة : لا ينبغي لأحد عنده شيء من العلم أن يضيع نفسه  
 ٨٠ - **حديث** عمران بن ميسرة قال حدثنا عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس قال : قال رسول الله  
 ﷺ « إنَّ من أشرط الساعة أن يُرفع العلم ، ويثبت الجهل ، ويُشرب الخمر ، ويظهر الزنا »

[ الحديث ٨٠ - أطرافه في : ٨١ ، ٥٢٣١ ، ٥٥٧٧ ، ٦٨٠٨ ]

**قوله** ( باب رفع العلم ) مقصود الباب الحث على تعلم العلم ، فانه لا يرفع إلا بقبض العلماء كما سيأتى صريحا .  
 وما دام من يتعلم العلم موجودا لا يحصل الرفع . وقد تبين في حديث الباب أن رفعه من علامات الساعة . **قوله**  
 ( وقال ربيعة ) هو ابن أبي عبد الرحمن الفقيه المدني ، المعروف بريبعة الرأي - بإسكان الهجمة - قيل له ذلك  
 لكثرة اشتغاله بالاجتهاد . ومراد ربيعة أن من كان فيه فهم وقابلية للعلم لا ينبغي له أن يهمل نفسه فيترك الاشتغال ،  
 لئلا يؤدي ذلك إلى رفع العلم . أو مراده الحث على نشر العلم في أهله لئلا يموت العالم قبل ذلك فيؤدي إلى رفع  
 العلم . أو مراده أن يشهر العالم نفسه ويتصدى للأخذ عنه لئلا يضيع علمه . وقيل مراده تعظيم العلم وتوقيره ، فلا  
 يهين نفسه بأن يجعله عرضا للدينار . وهذا معنى حسن ، لكن اللاتق يتبويب المصنف ما تقدم . وقد وصل أثر ربيعة  
 المذكور الخطيب في الجامع والبيق في المدخل من طريق عبد العزيز الأويسى عن مالك عن ربيعة

**قوله** ( حدثنا عمران بن ميسرة ) في بعضها عمران غير مذكور الأب ، وقد عرف من الرواية الأخرى أنه ابن  
 ميسرة . وقد خرج النسائي عن عمران بن موسى القزاز ، وليس هو شيخ البخاري فيه . **قوله** ( عبد الوارث ) هو  
 ابن سعيد ( عن أبي التياح ) بمئنة مفتوحة فوقانية بعدها تحتانية ثقيلة وآخره حاء مهمل كما تقدم . **قوله** ( عن أنس )  
 زاد الأصيلي وأبو ذر و ابن مالك ، والنسائي وحدثنا أنس ، ورجال هذا الاسناد كلهم بصريون ، وكذا الذي  
 بعده . **قوله** ( أشرط الساعة ) أى علاماتها كما تقدم في الإيمان ، وتقدم أن منها ما يكون من قبيل المعتاد ، ومنها ما  
 يكون خارقا للعادة . **قوله** ( أن يرفع العلم ) هو في محل نصب لأنه اسم أن ، وسقطت و أن ، من رواية النسائي  
 حيث أخرجه عن عمران شيخ البخاري فيه ، فعلى روايته يكون مرفوع المحل . والمراد برفعه موت حملته كما تقدم .  
**قوله** ( ويثبت ) هو بفتح أوله وسكون المثناة وضم الموحدة وفتح المثناة ، وفي رواية مسلم و ديبك ، بضم أوله  
 وفتح الموحدة بعدها مثناة أى ينتشر . وغفل الكرماني فعزاها للبخاري ، وإنما حكاهما النووي في الشرح لمسلم ،  
 قال الكرماني : وفي رواية د ويثبت ، بالنون بدل المثناة من الثبات ، وحكى ابن رجب عن بعضهم د ويث ،  
 بنون ومثناة من الثب وهو الإشاعة . قلت : وليست هذه في شيء من الصحيحين . **قوله** ( ويشرب الخمر ) هو بضم  
 المثناة أوله وفتح الموحدة على العطف ، والمراد كثرة ذلك واشتباره . وعند المصنف في التكاثر من طريق هشام عن  
 قتادة و يكثر شرب الخمر ، فالعلامة مجموع ما ذكر . **قوله** ( ويظهر الزنا ) أى يفسو كما في رواية مسلم

٨١ - **حديث** مسدد قال حدثنا يحيى عن شعبة عن قتادة عن أنس قال : لأحدنكم حديثا لا يُحدثكم

أحد بعدى ، سمعت رسول الله ﷺ يقول « من أشرط الساعة أن يقل العلم ، ويظهر الجهل ، ويظهر الزنا ،  
 وتكثر النساء ، ويقبل الرجال حتى يكونن لخمين امرأة القيم الواحد »

قوله (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان . قوله (عن أنس) زاد الأصل «ابن مالك» . قوله (لاحدنكم) بفتح اللام وهو جواب قسم محذوف أى والله لاحدنكم ، وصرح به أبو عوانة من طريق هشام عن قتادة ، ولمسلم من رواية غندر عن شعبة ألا احدنكم فيحتمل أن يكون قال لهم أولا : ألا احدنكم ؟ فقالوا نعم ، فقال : لاحدنكم . قوله (لايحدنكم أحد بعدى) كذاله ولمسلم بخذف المفعول ، ولان ماوجه من رواية غندر عن شعبة لايحدنكم به أحد بعدى ، وللصنف من طريق هشام لايحدنكم به غيرى ، ولأبى عوانة من هذا الوجه ولايحدنكم أحد سمعه من رسول الله ﷺ بعدى ، وعرف أنس أنه لم يبق أحد ممن سمعه من رسول الله ﷺ غيره ، لأنه كان آخر من مات بالبصرة من الصحابة ، فلعل الخطاب بذلك كان لأهل البصرة ، أو كان عاما وكان تحديته بذلك فى آخر عمره ، لأنه لم يبق بعده من الصحابة من ثبت سماعه من النبي ﷺ إلا النادر عن لم يكن هذا المتن فى مرويه . وقال ابن بطال : يحتمل أنه قال ذلك لما رأى من التغيير ونقص العلم ، معنى فاقضى ذلك عنده أنه لفساد الحال لا يحدنهم أحد بالحق . قلت : والاول أولى . قوله (سمعت) هو بيان ، أو بدل لقوله لاحدنكم . قوله (أن يقل العلم) هو بكسر القاف من القلة ، وفى رواية مسلم عن غندر وغيره عن شعبة «أن يرفع العلم» ، وكذا فى رواية سعيد عند ابن أبى شيبة وهمام عند المصنف فى الحدود وهشام عنده فى النكاح كلهم عن قتادة ، وهو موافق لرواية أبى التياح ، وللصنف أيضا فى الأشربة من طريق هشام «أن يقل» ، فيحتمل أن يكون المراد بقلته أول العلامة وبرفقه آخرها ، أو أطلقت القلة وأريد بها العلم كما يطلق العلم ويراد به القلة ، وهذا أليق لاتحاد المخرج . قوله (وتكثر النساء) قيل سببه أن الفتن تكثر فيكثر القتل فى الرجال لأنهم أهل الحرب دون النساء . وقال أبو عبد الملك : هو إشارة إلى كثرة الفتح فتكثر السبايا فيتخذ الرجل الواحد عدة موطآت . قلت : وفيه نظر ، لأنه صرح بالقلة فى حديث أبى موسى الآتى فى الزكاة عند المصنف فقال «من قلة الرجال وكثرة النساء» ، والظاهر أنها علامة محضة لا لسبب آخر ، بل يقدر الله فى آخر الزمان أن يقل من يولد من الذكور ويكثر من يولد من الإناث ، وكون كثرة النساء من العلامات مناسبة لظهور الجهل ورفع العلم . وقوله «لخمس» ، يحتمل أن يراد به حقيقة هذا العدد ، أو يكون مجازا عن كثرة الكثرة . ويؤيده أن فى حديث أبى موسى «وترى الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة» . قوله (القيم) أى من يقوم بأمرهن ، واللام للمبالغة إشعارا بما هو معهود من كون الرجال قوامين على النساء . وكان هذه الأمور الخمسة خصت بالذكر لكونها مشعرا باختلال الأمور التى يحصل بحفظها صلاح المعاش والمعاد ، وهى : الدين لأن رفع العلم يخل به ، والعقل لأن شرب الخمر يخل به ، والنسب لأن الزنا يخل به ، والنفس والمال لأن كثرة الفتن تخل بهما . قال الكرماني : وإنما كان اختلال هذه الأمور مؤذنا بخراب العالم لأن الخلق لا يتركون هملا ، ولا نبى بعد نبينا صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين ، فيتعين ذلك . وقال القرطبي فى «المفهم» : فى هذا الحديث علم من أعلام النبوة ، إذ أخبر عن أمور ستقع فوقعت ، خصوصا فى هذه الأزمان . وقال القرطبي فى التذكرة : يحتمل أن يراد بالقيم من يقوم عليهن سواء كن موطآت أم لا . ويحتمل أن يكون ذلك يقع فى الزمان الذى لا يبقى فيه من يقول الله الله فيتزوج الواحد بغير عدد جهلا بالحكم الشرعى . قلت : وقد وجد ذلك من بعض أمراء الترك وغيرهم من أهل هذا الزمان مع دعواه الاسلام . والله المستعان

## ٢٢ - باب فضل العلم

٨٢ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ قَالَ : حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ حَمْرَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ ابْنَ عَمَرَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « بَيْنَا أَنَا نَأْتِمُ أَوْ تَبْتُ بِقَدَحٍ كَبِيرٍ فَشَرِبْتُ حَتَّى لَمُنِي لَأَرَى الرَّيَّ يَخْرُجُ فِي أَظْفَارِي ، ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضْلِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ » قَالُوا : فَمَا أَوَّلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ « الْعِلْمُ » [ الحديث ٨٢ - أطرافه في : ٣٦٨١ ، ٧٠٠٦ ، ٧٠٠٧ ، ٧٠٢٧ ، ٧٠٣٢ ]

قوله ( باب فضل العلم ) الفضل هنا بمعنى الزيادة أى مافضل عنه ، والفضل الذى تقدم فى أول كتاب العلم بمعنى الفضيلة ، فلا يظن أنه كرره . قوله ( حدثنا سعيد بن عفير ) هو سعيد بن كثير بن عفير المصرى ، نسب إلى جده كما تقدم . وعفير بضم المهملة بعدها فاء كما تقدم أيضا . قوله ( حدثنا الليث ) هو ابن سعيد عن عقيل ، وللأصيل وكريمة وحدثني الليث حدثني عقيل . قوله ( عن حمزة ) وللصنف فى التعبير « أخبرني حمزة » . قوله ( بينا ) أصله بين فأشبع الفتحة . قوله ( أتيت ) بضم الهززة . قوله ( فشربت ) أى من ذلك اللبن . قوله ( لارى ) بفتح الهززة من الرؤية أو من العلم ، واللام للتأكيد أو جواب قسم محذوف ، والرى بكسر الراء فى الرواية وحكى الجوهري الفتح ، وقال غيره : بالكسر الفعل ، وبالفتح المصدر . قوله ( يخرج ) أى الرى ، وأطلق رويته إياه على سبيل الاستعارة . قوله ( فى أظفارى ) فى رواية ابن عساكر « من أظفارى » وهو أبلغ ، وفى التعبير « من أطرافى » وهو بمنه . قوله ( قال العلم ) هو بالنصب وبالرفع معا فى الرواية ، وتوجيهها ظاهر . وتفسير اللبن بالعلم لا اشتراكهما فى كثرة النفع بهما . وسيأتى بقية الكلام عليه فى مناقب عمر وفى كتاب التعبير إن شاء الله تعالى . قال ابن المنير : وجه الفضيلة للعلم فى الحديث من جهة أنه عبر عن العلم بأنه فضلة النبى ﷺ ونصيب مما آتاه الله ، وتأهيك بذلك ، انتهى . وهذا قاله بناء على أن المراد بالفضل الفضيلة ، وغفل عن التكتة المتقدمة

## ٢٣ - باب الفتيا وهو واقف على الدابة وغيرها

٨٣ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عِيسَى بْنِ طاحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَبْجَةِ الْوَدَاعِ يَمْنَى لِلنَّاسِ يَسْأَلُونَهُ لِمَ أَشْعُرُ فَقَالَ : لَمْ أَشْعُرْ خَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَدْبَحَ . فَقَالَ : أَذْبَحْ وَلَا حَرَجَ . لِمَ أَشْعُرُ فَتَحَرَّتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِي . قَالَ : أَرْمِ وَلَا حَرَجَ . فَاسْتَلَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ شَيْءٍ قَدَّمَ وَلَا أُخَّرَ إِلَّا قَالَ : أَفْضَلُ وَلَا حَرَجَ

[ الحديث ٨٣ - طرفه في : ١٢٤ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩٠ ]

قوله ( باب الفتيا ) هو بضم الفاء ، وإن قلت الفتوى فتحتها ، والمصادر الآتية بوزن قبا قليلة مثل قبا ورجى . قوله ( وهو ) أى الملقى ، ومراده أن العالم يجب سؤال الطالب ولو كان راكبا . قوله ( على الدابة ) المراد بها فى اللغة كل مامشى على الأرض ، وفى العرف ما يركب . وهو المراد بالترجمة ، وبعض أهل العرف خصها بالخير ، فإن قيل ليس فى سياق الحديث ذكر الركوب فالجواب أنه أحال به على الطريق الاخرى التى أوردتها فى الحج



فقال «كان على ناقته» ترجم له «باب الفتيا على الدابة عند الجرة» فأورد الحديث من طريق مالك عن ابن شهاب فذكره كالذي هنا، ثم من طريق ابن جريج نحوه. ثم من طريق صالح بن كبسان عن ابن شهاب بلفظ «وقف رسول الله ﷺ على ناقته» قال فذكر الحديث ولم يسق لفظه وقال بعده: تابعه معمر عن الزهري. انتهى. ورواية معمر وصلها أحمد ومسلم والنسائي وفيها: رأيت رسول الله ﷺ يمشي على ناقته. قوله (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس. قوله (حجة الوداع) هو بفتح الحاء ويموز كسرهما. قوله (الناس يسألونه) هو إما حال من فاعل وقف أو من الناس، أو استئناف بيانا لسبب الوقوف. قوله (لجاء رجل) لم أعرف اسم هذا السائل ولا الذي بيده في قوله «لجاء آخر» والظاهر أن الصحابي لم يسم أحدا لكثرة من سأل إذ ذاك، وسيأتي بسط ذلك في الحج. قوله (ولا حرج) أي لا شيء عليك مطلقا من الإثم، لا في الترتيب ولا في ترك القدية. هذا ظاهره. وقال بعض الفقهاء: المراد نفي الإثم فقط، وفيه نظر لأن في بعض الروايات الصحيحة «ولم يأمر بكفارة» وسيأتي مباحث ذلك في كتاب الحج إن شاء الله تعالى. ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون

#### ٢٤ - باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس

٨٤ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال **حدثنا** وهيب قال **حدثنا** أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ سئل في حجته فقال: **ذُبَحْتُ** قبل أن أرى، فأومأ بيده قال: ولا حرج. قال **حَلَقْتُ** قبل أن أذبح، فأومأ بيده: ولا حرج

[الحديث ٨٤ - أطرافه في: ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٦٦]

قوله (باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد أو الرأس) الإشارة باليد مستفادة من الحديثين المذكورين في الباب أولا، وهما مرفوعان. وبالرأس مستفادة من حديث أسماء فقط، وهو من فعل عائشة فيكون موقوفا لكن له حكم المرفوع، لأنها كانت تصل خلف النبي ﷺ وكان في الصلاة يرى من خلفه فيدخل في التقرير. قوله (وهيب) بالتصغير وهو ابن خالد، من حفاظ البصرة، مات سنة خمس وستين وقيل تسع وستين، وأرخه الديلمطي في حواشي نسخته سنة ست وخمسين وهو وهم. وأيوب هو السخيتاني، وعكرمة هو مولى ابن عباس، والإسناد كله بصريون. قوله (سئل) هو بضم أوله (فقال) أي السائل: (ذبحت قبل أن أرى) أي فهل على شيء؟ قوله (فأومأ بيده فقال: لا حرج) أي عليك. وقوله «فقال» يحتمل أن يكون بيانا لقوله أومأ ويكون من إطلاق القول على الفعل كما في الحديث الذي بعده «فقال هكذا بيده»، ويحتمل أن يكون حالا والتقدير فأومأ بيده قائلا لا حرج، لجمع بين الإشارة والنطق، والاول أليق بترجمة المصنف، قوله (وقال حلقت) يحتمل أن السائل هو الأول، ويحتمل أن يكون غيره ويكون التقدير فقال سائل كذا، وقال آخر كذا، وهو الأظهر ليوافق الرواية التي قبله حيث قال: «لجاء آخر». قوله (فأومأ بيده ولا حرج) كذا ثبتت الواو في قوله ولا حرج، وليست عند أبي ذر في الجواب الأول، قال الكرماني: لأن الأول كان في ابتداء الحكم والثاني عطف على المذكور أولا. انتهى. وقد ثبتت الواو في الأول أيضا في رواية الأصل وغيره

٨٥ - **حدثنا** الكشي بن إبراهيم قال : أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان عن سالم قال : سمعتُ أبا هريرة عن النبي ﷺ قال « يُقبضُ العلم ، ويظهرُ الجهلُ والفتنُ ، ويكثرُ المَرْجُ » . قيل : يا رسول الله وما المَرْجُ ؟ فقال : هكذا بيده فرفها ، كأنه يريدُ القتلُ

[ الحديث ٨٥ - أطرافه في : ١٠٣٦ ، ١٤١٧ ، ٣٦٠٨ ، ٣٦٠٩ ، ٤٦٣٥ ، ٤٦٣٦ ، ٦٠٣٧ ، ٦٥٠٦ ، ٦٩٣٥ ، ٧٠٦١ ، ٧١١٥ ، ٧١١٦ ]

**قوله** ( حدثنا المكي ) هو اسم وليس بنسب ، وهو من كبار شيوخ البخاري كما سنذكره في باب إثم من كذب . **قوله** ( أخبرنا حنظلة ) وهو ابن أبي سفيان بن عبد الرحمن الجمحي المدني . **قوله** ( عن سالم ) هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب . وفي رواية الإسماعيلي من طريق إسحق بن سليمان الراوي عن حنظلة قال سمعتُ سالماً ، وزاد فيه ، لا أدري كم رأيت أبا هريرة قائماً في السوق يقول يقبض العلم ، فذكره موقوفاً ، لكن ظهر في آخره أنه مرفوع . **قوله** ( يقبض العلم ) يفسر المراد بقوله قبل هذا « يرفع العلم » ، والقبض يفسره حديث عبد الله بن عمرو الآتي بعد أنه يقع بموت العالم . **قوله** ( ويظهر الجهل ) هو من لازم ذلك . **قوله** ( والفتن ) في رواية الأصيلي وغيره « وتظهر الفتن » . **قوله** ( المَرْج ) هو يفتح الهاء وسكون الراء بعدها جيم . **قوله** ( فقال هكذا بيده ) هو من إطلاق القول على الفعل . **قوله** ( لرفها ) الفاء فيه تفسيرية كأن الراوي بين أن الإيمان كان محرفاً . **قوله** ( كأنه يريد القتل ) كان ذلك فهم من تحريف اليد وحركتها كالضارب ، لكن هذه الزيادة لم أرها في معظم الروايات وكأنها من تفسير الراوي عن حنظلة ، فإن أبا عوانة رواه عن عباس الدوري عن أبي حاتم عن حنظلة وقال في آخره « وأرانا أبو حاتم كأنه يضرب عنق الإنسان » ، وقال الكرماني : المَرْج هو الفتنة ، فإرادة القتل من لفظه على طريق التجوز إذ هو لازم معنى المَرْج ، قال إلا أن يثبت ورود المَرْج بمعنى القتل لغة . قلت : وهي غفلة عما في البخاري في كتاب الفتن . والمَرْج القتل بلسان الحبشة . وسيأتي بقية مباحث هذا الحديث هناك إن شاء الله تعالى

٨٦ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال حدثنا وهيب قال حدثنا هشام عن قاطمة عن أسماء قالت : أتيتُ عائشة وهي تصلُّ ، فقلت : ما شأنُ الناس ؟ فأشارت إلى السماء ، فإذا الناسُ قيامٌ فقال : سبحان الله . قلت : آية . فأشارت برأسها - أي نعم - فممتُ حتى تَجَلَّيْتُ النَّفْسُ ، فجمعتُ أصبُ على رأسي الماء . تحفد الله عز وجل النبي ﷺ وأنتي عليه نعم قال : ما من شيءٍ لم أكن أريته إلا رأيتُهُ في مقامي ، حتى الجنة والنار . فأوحى إليَّ أنسكم تُفتنون في قبوركم مثل ، أو قريب - لا أدري أي ذلك قالت أسماء - من فتنة المسيح الدجال ، يُقال : ما عليك بهذا الرجل ؟ فأما المؤمن ، أو الموقن - لا أدري بأيهما قالت أسماء - فيقول هو محمد رسول الله جاءنا بالبينات والهدى ، فأجبنا واتبعنا . هو محمد ( ثلاثاً ) . فيقال : كنتم صالحاً ، قد علمنا إن كنت لموقناً به . وأما المنافق ، أو المرتاب - لا أدري أي ذلك قالت أسماء - فيقول : لا أدري ، سمعتُ الناس يقولون شيئاً فقلته

[ الحديث ٨٦ - أطرافه في : ١٨٤ ، ٩٢٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٦١ ، ١٢٣٥ ، ١٢٧٣ ، ٢٥١٩ ، ٢٥٢٠ ، ٧٢٨٧ ]

**قوله (هشام)** هو ابن عروة بن الزبير . عن (فاطمة) هي بنت المنذر بن الزبير وهي زوجة هشام وبنت عمه .  
**قوله (عن أسماء)** هي بنت أبي بكر الصديق زوج الزبير بن العوام وهي جدة هشام وفاطمة جميعا . **قوله (فقلت)**  
 ماشان الناس ) أى لما رأيت من اضطرابهم . **قوله ( فأشارت )** أى عاتشة إلى الهاء أى انكسفت الشمس . **قوله**  
 ( فاذا الناس قيام ) كأنها التفتت من حجرة عاتشة إلى من في المسجد فوجدتهم قياما في صلاة الكسوف ، فيه إطلاق  
 الناس على البعض . **قوله (فقاتل سبحانه الله)** أى أشارت قائلة سبحانه الله . **قوله (قلت آية)** هو بالرفع خبر مبتدأ  
 عنذوف أى هذه آية أى علامة ، ويجوز حذف همزة الاستفهام وإثباتها . **قوله ( قمت )** أى فى الصلاة . **قوله**  
 (حتى علاني) كذا الأكثر بالعين المهملة وتخفيف اللام ، وفى رواية كريمة تجلاني بمثناة وجيم ولام مشددة ، وجلال  
 الشئ ماغطى به . والغنى بفتح الغين وإسكان الشين المعجمتين وتخفيف الياء وبكسر الشين وتشديد الياء أيضا هو  
 طرف من الإغماء ، والمراد به هنا الحالة القريبة منه فأطلقته مجازا ، ولهذا قالت : لجلعت أصب على رأسى الماء أى فى  
 تلك الحال لينهب . ووم من قال بأن صبا كان بعد الإفاقة ، وسيأتى تقرير ذلك فى كتاب الطهارة ، ويأتى الكلام  
 على هذا الحديث أيضا فى صلاة الكسوف إن شاء الله تعالى . **قوله (أريته)** هو بضم الهمزة . **قوله (حتى الجنة والنار)**  
 رويناه بالحرركات الثلاث فيها . **قوله (مثل أو قريبا)** كذا هو بترك التنوين فى الأول وإثباته فى الثانى ، قال ابن  
 مالك : توجيهه أن أصله مثل فتنة الدجال أو قريبا من فتنة الدجال ، فحذف ما أضيف إلى مثل وترك على هيئته  
 قبل الحذف ، وجاز الحذف لدلالة ما بعده عليه ، وهذا كقول الشاعر : وبين ذراعى وجهه الأسد ، تقديره : بين  
 ذراعى الأسد وجهه الأسد وقال الآخر :

أمام وخلف المرء من لطف ربه كوالى تزوى عنه ما هو يحذر

وفى رواية بترك التنوين فى الثانى أيضا ، وتوجيهه أنه مضاف إلى فتنة أيضا ، وإظهار حرف الجر بين المضاف  
 والمضاف إليه جائز عند قوم . وقوله : لا أدري أى ذلك قالت أسماء ، جملة معترضة بين بها الراوى أن الشك منه هل  
 قالت له أسماء مثل أو قالت قريبا ، وستأتى مباحث هذا المتن فى كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى  
 ( تنبيه ) : وقع فى نسخة الصغاني هنا : قال ابن عباس مرقدنا مخرجنا . وفى ثبوت ذلك نظر لأنه لم يقع فى  
 الحديث لذلك ذكر وإن كان قد يظهر له مناسبة . وقد ذكر ذلك فى موضعه من سورة يس

٢٥ - **باب** تحريض النبي ﷺ وقد غيبت القيس على أن يحفظوا الإيمان ، والعلم ويخبروا من وراءهم .  
 وقال مالك بن الحويرث : قال لنا النبي ﷺ « ارجعوا إلى أهليكم فمعلمهم »

٨٧ - **حدثنا محمد بن بشر** قال **حدثنا غندَر** قال **حدثنا شعبة** عن **أبي جَرَّة** قال : كنت أترجم بين ابن  
 عباس وبين الناس ، فقال : إن وقد غيبت القيس أئوتوا النبي ﷺ قال : من الوفد - أو من القوم - قالوا :  
 ربيعة . فقال : مرحباً بالقوم - أو بالوفد - غير خزايا ولا ندأى . قالوا : إنا نأتيك من شمة بعيدة ، وبيننا وبينك  
 هذا الحى من كفار مضر ، ولا نستطيع أن نأتيك إلا فى شهر حرام ، فقرأ بأمر نخبه به من وراءنا ندخل به  
 الجنة . فأمرهم بأربع ، ونهأهم عن أربع : أمرهم بالإيمان بالله عز وجل وحده ، قال : هل تدرون ما الإيمان

بالله وحده؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وتعلموا الحس من الحسن . ونهاهم عن الدنبا . والحسن . والزلزلة . قال : شعبه : ربما قال النقيير ، وربما قال المقير . قال : أحفظوه وأخبروه من وراءكم .

**قوله** (باب تمريض) هو بالضاد المعجمة ومن قالها بالمهمله هنا فقد صحف . **قوله** (وقال مالك بن الحويرث) هو بصيغة تصغير الحارث . وهذا التعليق طرف من حديث له مشهور يأتي في الصلاة . **قوله** (أبي جرة) هو بالجيم والراء كما تقدم . **قوله** (من شقة) بضم الشين المعجمة وتشديد القاف . **قوله** (وتعلموا) كذا وقع ، وهو منصوب بتقدير أن ، وساغ التقدير لأن المخطوف عليه اسم قاله الكرماني . قلت : قد رواه أحمد عن غندر فقال : وأن تعلموا ، فكان حذفها من شيخ البخاري . **قوله** (قال شعبه : وربما قال المقير) أي بالنون المفتوحة وتخفيف القاف المكسورة (وربما قال المقير) أي بالميم المضمومة وفتح القاف وتشديد الياء المفتوحة ، وليس المراد أنه كان يتردد في هاتين اللفظتين ليثبت إحداهما دون الأخرى لأنه يلزم من ذكر المقير التكرار لسبق ذكر المزفت لأنه بمناء ، بل المراد أنه كان جازما بذكر الثلاثة الأول شاكا في الرابع وهو النقيير ، فكان تارة يذكره وتارة لا يذكره . وكان أيضا شاكا في التلفظ بالثالث فكان تارة يقول المزفت وتارة يقول المقير . هذا توجيه فلا يلتفت إلى ما عداه . وقد تقدمت مباحث هذا الحديث في أواخر كتاب الإيمان . وأخرجه المصنف هناك عن علي بن الجعد عن شعبه ، ولم يتردد إلا في المزفت والمقير فقط ، وجزم بالنقيير ، وهو يؤيد ما قلته . والله أعلم . **قوله** (وأخبروه) هو بفتح الهززة وكسر الباء . وللكشمي . وأخبروا ، بحذف الضمير

### ٣٦ - باب الرحلة في المسألة النازلة وتعليم أهل

٨٨ - حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا عمر بن سعيد بن أبي حسين قال حدثني عبد الله بن أبي مليكة عن عقبة بن الحارث أنه تزوج ابنة لأبي إهاب بن عزم فأتته امرأة فقالت : إني قد أرضعت عقبة والتي تزوج . فقال لها عقبة : ما أعلم أنك أرضعتي . ولا أخبرتني . فركب إلى رسول الله ﷺ بالمدينة ، فسأله ، فقال رسول الله ﷺ : كيف وقد قيل ؟ فقارقه عقبة ، ونكحت زوجا غيره .

[ الحديث ٨٨ - أطرافه في : ٢٠٥٢ ، ٢٦٤٠ ، ٢٦٥٩ ، ٢٦٦٠ ، ٥١٠٤ ]

**قوله** (باب الرحلة) هو بكسر الراء بمعنى الارتحال ، وفي روايتنا أيضا بفتح الراء أي الواحدة ، وأما بضمها فلما رده إلى جهة ، وقد تطلق على من يرحل إليه ، وفي رواية كريمة وتعليم أهل ، بعد قوله في المسألة النازلة ، والصواب حذفها لأنها تأتي في باب آخر . **قوله** (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك . **قوله** (حدثني عبد الله بن أبي مليكة) هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة نسب إلى جده . **قوله** (عن عقبة بن الحارث) سيأتي تصريحه بالسامع من عقبة في كتاب النكاح خلافا لمن أنكروه ، وسيأتي الخلاف في كنية عقبة في قصة حبيب بن عدى . **قوله** (أنه تزوج ابنة) اسمها غنية بفتح المعجمة وكسر النون بعدها ياء تحتانية مشددة ، وكنتها أم يحيى كما يأتي في الشهادات . وهجم الكرماني فقال : لا يعرف اسمها ، وأبو إهاب بكسر الهززة لا أعرف اسمه ، وهو مذكور في الصحابة ، وعزم بفتح العين

الهمة وكسر الواو وآخره زاي أيضا كما تقدم في المقدمة ، ومن قاله بضم أوله فقد حرف . **قوله** ( فأتته امرأة ) لم أقف على اسمها . **قوله** ( ولا أخبرتي ) بكسر المثناة أى قبل ذلك كأنه اتهمها . **قوله** ( فركب ) أى من مكة لأنها كانت دار إقامته . والفرق بين هذه الترجمة وترجمة د باب الخروج في طلب العلم ، أن هذا أخص وذلك أعم ، وستأتى مباحث هذا الحديث في كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى . **قوله** ( ونكحت زوجها غيره ) اسم هذا الزوج ظريب بضم المعجمة المشالة وقمع الراء وآخره موحدة مصغرا .

## ٢٧ - باب التَّائِبِ فِي الْعِلْمِ

٨٩ - **حدثنا أبو اليان** أخبرنا شعيب عن الزهري . ع . قال أبو عبد الله وقال ابن وهب أخبرنا يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور عن عبد الله بن عباس عن عمر قال : كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد - وهي من عوالم المدينة - وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ ، ينزل يوماً وأنزل يوماً ، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره ، وإذا نزل فصل مثل ذلك . فنزل صاحب الأنصار يوماً يوم توبته فغضب باني غضباً شديداً فقال : أئتم هو ؟ ففرغت ، فخرجت إليه فقال : قد حدث أمر عظيم . . قال فدخلت على حفصة فإذا هي تبكي ، فقلت : طلقك رسول الله ؟ قالت : لا أدري . ثم دخلت على النبي ﷺ فقلت وأنا قائم : أطلقت نساءك ؟ قال : لا . فقلت : الله أكبر .

[ الحديث ٨٩ - أطرافه في : ٢٦٨ ، ٤٩١٣ ، ٤٩١٤ ، ٤٩١٥ ، ٥١٩١ ، ٥٢١٨ ، ٥٨٤٣ ، ٧٢٥٦ ، ٧٢٦٣ ]

**قوله** ( باب التناوب ) هو بالنون وضم الواو من التوبة بفتح النون . **قوله** ( وقال ابن وهب ) هذا التعليق وصله ابن حبان في صحيحه عن ابن قتبية عن حملة عنه بسنده ، وليس في روايته قول عمر : كنت أنا وجار لي من الانصار تتناوب النزول ، وهو مقصود هذا الباب ، وإنما وقع ذلك في رواية شعيب وحده عن الزهري ، نص على ذلك الذهلي والدارقطني والحاكم وغيرهم ، وقد ساق المصنف الحديث في كتاب النكاح عن ابن أبي عمير وحده أئتم مما هنا بكثير ، وإنما ذكر هنا رواية يونس بن يزيد ليوضح أن الحديث كله ليس من أفراد شعيب . **قوله** ( عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور ) هو مكى نوفلى ، وقد اشترك معه في اسمه واسم أبيه ، وفي الرواية عن ابن عباس وفي رواية الزهري عنهما عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود المدني الهذلي ، لكن روايته عن ابن عباس كثيرة في الصحيحين ، وليس لابن أبي ثور عن ابن عباس غير هذا الحديث الواحد . **قوله** ( وجار لي ) هذا الجار هو عتيان ابن مالك أفاده ابن القسطلاني ، لكن لم يذكر دليله . **قوله** ( في بني أمية ) أى ناحية بني أمية ، سميت البقعة باسم من نزلها . **قوله** ( أئتم ) هو بفتح المثناة . **قوله** ( دخلت على حفصة ) ظاهر سياقه يوم أنه من كلام الأنصاري ، وإنما الداخل على حفصة عمر ، وللكشميني فدخلت على حفصة ، أى قال عمر : فدخلت على حفصة ، وإنما جاء هذا من الاختصار ، وإلا ففي أصل الحديث بعد قوله أمر عظيم : طلق رسول الله ﷺ نساء . قلت : قد كنت أظن أن هذا كائن ، حتى إذا صليت الصبح شددت على ثيابي ثم نزلت ، فدخلت على حفصة . يعنى أم المؤمنين بنته . وفي

هذا الحديث الاعتماد على خبر الواحد ، والعمل بمراسيل الصحابة . وفيه أن الطالب لا يفضل عن النظر في أمر معاشه ليستين على طلب العلم وغيره ، مع أخذه بالحرم في السؤال عما يفوته يوم غيبته ، لما علم من حال عمر أنه كان يتمنى التجارة إذ ذاك كما سيأتي في البيوع . وفيه أن شرط التواتر أن يكون مستند قتله الأمر المحسوس ، لا الإشاعة التي لا يدرى من بدأ بها . وسيأتي بقية الكلام عليه في النكاح إن شاء الله تعالى

## ٢٨ باب الغضب في الموعظة والتعليم إذا رأى ما يكره

٩٠ - **حَرْش** محمد بن كثير قال أخبرنا سفيان عن ابن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود الأنصاري قال : قال رجل يا رسول الله لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول بنا فلان . فأرأيت النبي ﷺ في موعظة أشد غضبا من يومئذ فقال : « أيتها الناس إنكم متفرون ، فمن صلى بالناس فليخفف ، فان بهم المريض والضعيف وذا الحاجة »

[ الحديث ٩٠ - أطرافه في ٧٠٢ ، ٧٠٤ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٥٩ ]

**قوله** ( باب الغضب في الموعظة . حدثنا محمد بن كثير ) هو العبدى ولم يخرج الصغاني شيئا . **قوله** ( أخبرني سفيان ) هو الثوري ( عن ابن أبي خالد ) هو إسماعيل . **قوله** ( قال رجل ) قيل هو حزم بن أبي كعب . **قوله** ( لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول ) قال القاضي عياض : ظاهره مشكل ، لأن التطويل يقتضى الإدراك لا عدمه ، قال فكان الألف زبدت بعد لا وكان أدرك كانت أترك . قلت : هو توجيه حسن لو ساعدته الرواية . وقال أبو الزناد ابن سراج : معناه أنه كان به ضعف ، فكان إذا طول به الإمام في القيام لا يبلغ الركوع إلا وقد ازداد ضعفه فلا يكاد يتم معه الصلاة . قلت : وهو معنى حسن ، لكن رواه المصنف عن القريابي عن سفيان بهذا الإسناد بلفظ : « لا تأخر عن الصلاة ، فعمل هذا فراده بقوله ، « لا أكاد أدرك الصلاة ، أى لا أقرب من الصلاة في الجماعة بل أناخر عنها أحيانا من أجل التطويل ، وسيأتي تحرير هذا في موضعه في الصلاة ، ويأتى الخلاف في اسم الشاكي والمشكو . **قوله** ( أشد غضبا ) قيل إنما غضب لتقدم نبيه عن ذلك . **قوله** ( وذا الحاجة ) كذا الأكثر ، وفي رواية القاسبي « وذا الحاجة ، وتوجيهه أنه عطف على موضع اسم أن قبل دخولها ، أو هو استئناف

٩١ - **حَرْش** عبد الله بن محمد قال حدثنا أبو عامر قال حدثنا سليمان بن بلال المديني عن زبيدة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد بن مولى المنصور عن زيد بن خالد الجهني أن النبي ﷺ سأل رجل عن الأقطعة فقال : « اعرف وكأها - أو قال : وعاءها - وعفاها ، ثم عرفها سنة ثم استمتع بها ، فان جاء ربها فأدّها إليه » قال : فضالة الإبل ؟ فغضب حتى احمرت وجنتاه - أو قال : احمر وجهه - فقال : « وما لك ولها ؟ معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وترعى الشجر ، فندرها حتى يلقاها ربها » قال : فضالة النائم ؟ قال : « لك أو لأخيك أو للذئب »

[ الحديث ٩١ - أطرافه في : ٢٢٧٢ ، ٢٢٧٣ ، ٢٢٧٤ ، ٢٢٧٩ ، ٢٢٨٠ ، ٢٢٨١ ، ٢٢٨٢ ، ٢٢٨٣ ، ٢٢٨٤ ، ٢٢٨٥ ، ٢٢٨٦ ، ٢٢٨٧ ، ٢٢٨٨ ، ٢٢٨٩ ، ٢٢٩٠ ، ٢٢٩١ ، ٢٢٩٢ ، ٢٢٩٣ ، ٢٢٩٤ ، ٢٢٩٥ ، ٢٢٩٦ ، ٢٢٩٧ ، ٢٢٩٨ ، ٢٢٩٩ ، ٢٣٠٠ ، ٢٣٠١ ، ٢٣٠٢ ، ٢٣٠٣ ، ٢٣٠٤ ، ٢٣٠٥ ، ٢٣٠٦ ، ٢٣٠٧ ، ٢٣٠٨ ، ٢٣٠٩ ، ٢٣١٠ ، ٢٣١١ ، ٢٣١٢ ، ٢٣١٣ ، ٢٣١٤ ، ٢٣١٥ ، ٢٣١٦ ، ٢٣١٧ ، ٢٣١٨ ، ٢٣١٩ ، ٢٣٢٠ ، ٢٣٢١ ، ٢٣٢٢ ، ٢٣٢٣ ، ٢٣٢٤ ، ٢٣٢٥ ، ٢٣٢٦ ، ٢٣٢٧ ، ٢٣٢٨ ، ٢٣٢٩ ، ٢٣٣٠ ، ٢٣٣١ ، ٢٣٣٢ ، ٢٣٣٣ ، ٢٣٣٤ ، ٢٣٣٥ ، ٢٣٣٦ ، ٢٣٣٧ ، ٢٣٣٨ ، ٢٣٣٩ ، ٢٣٤٠ ، ٢٣٤١ ، ٢٣٤٢ ، ٢٣٤٣ ، ٢٣٤٤ ، ٢٣٤٥ ، ٢٣٤٦ ، ٢٣٤٧ ، ٢٣٤٨ ، ٢٣٤٩ ، ٢٣٥٠ ، ٢٣٥١ ، ٢٣٥٢ ، ٢٣٥٣ ، ٢٣٥٤ ، ٢٣٥٥ ، ٢٣٥٦ ، ٢٣٥٧ ، ٢٣٥٨ ، ٢٣٥٩ ، ٢٣٦٠ ، ٢٣٦١ ، ٢٣٦٢ ، ٢٣٦٣ ، ٢٣٦٤ ، ٢٣٦٥ ، ٢٣٦٦ ، ٢٣٦٧ ، ٢٣٦٨ ، ٢٣٦٩ ، ٢٣٧٠ ، ٢٣٧١ ، ٢٣٧٢ ، ٢٣٧٣ ، ٢٣٧٤ ، ٢٣٧٥ ، ٢٣٧٦ ، ٢٣٧٧ ، ٢٣٧٨ ، ٢٣٧٩ ، ٢٣٨٠ ، ٢٣٨١ ، ٢٣٨٢ ، ٢٣٨٣ ، ٢٣٨٤ ، ٢٣٨٥ ، ٢٣٨٦ ، ٢٣٨٧ ، ٢٣٨٨ ، ٢٣٨٩ ، ٢٣٩٠ ، ٢٣٩١ ، ٢٣٩٢ ، ٢٣٩٣ ، ٢٣٩٤ ، ٢٣٩٥ ، ٢٣٩٦ ، ٢٣٩٧ ، ٢٣٩٨ ، ٢٣٩٩ ، ٢٤٠٠ ، ٢٤٠١ ، ٢٤٠٢ ، ٢٤٠٣ ، ٢٤٠٤ ، ٢٤٠٥ ، ٢٤٠٦ ، ٢٤٠٧ ، ٢٤٠٨ ، ٢٤٠٩ ، ٢٤١٠ ، ٢٤١١ ، ٢٤١٢ ، ٢٤١٣ ، ٢٤١٤ ، ٢٤١٥ ، ٢٤١٦ ، ٢٤١٧ ، ٢٤١٨ ، ٢٤١٩ ، ٢٤٢٠ ، ٢٤٢١ ، ٢٤٢٢ ، ٢٤٢٣ ، ٢٤٢٤ ، ٢٤٢٥ ، ٢٤٢٦ ، ٢٤٢٧ ، ٢٤٢٨ ، ٢٤٢٩ ، ٢٤٣٠ ، ٢٤٣١ ، ٢٤٣٢ ، ٢٤٣٣ ، ٢٤٣٤ ، ٢٤٣٥ ، ٢٤٣٦ ، ٢٤٣٧ ، ٢٤٣٨ ، ٢٤٣٩ ، ٢٤٤٠ ، ٢٤٤١ ، ٢٤٤٢ ، ٢٤٤٣ ، ٢٤٤٤ ، ٢٤٤٥ ، ٢٤٤٦ ، ٢٤٤٧ ، ٢٤٤٨ ، ٢٤٤٩ ، ٢٤٥٠ ، ٢٤٥١ ، ٢٤٥٢ ، ٢٤٥٣ ، ٢٤٥٤ ، ٢٤٥٥ ، ٢٤٥٦ ، ٢٤٥٧ ، ٢٤٥٨ ، ٢٤٥٩ ، ٢٤٦٠ ، ٢٤٦١ ، ٢٤٦٢ ، ٢٤٦٣ ، ٢٤٦٤ ، ٢٤٦٥ ، ٢٤٦٦ ، ٢٤٦٧ ، ٢٤٦٨ ، ٢٤٦٩ ، ٢٤٧٠ ، ٢٤٧١ ، ٢٤٧٢ ، ٢٤٧٣ ، ٢٤٧٤ ، ٢٤٧٥ ، ٢٤٧٦ ، ٢٤٧٧ ، ٢٤٧٨ ، ٢٤٧٩ ، ٢٤٨٠ ، ٢٤٨١ ، ٢٤٨٢ ، ٢٤٨٣ ، ٢٤٨٤ ، ٢٤٨٥ ، ٢٤٨٦ ، ٢٤٨٧ ، ٢٤٨٨ ، ٢٤٨٩ ، ٢٤٩٠ ، ٢٤٩١ ، ٢٤٩٢ ، ٢٤٩٣ ، ٢٤٩٤ ، ٢٤٩٥ ، ٢٤٩٦ ، ٢٤٩٧ ، ٢٤٩٨ ، ٢٤٩٩ ، ٢٥٠٠ ، ٢٥٠١ ، ٢٥٠٢ ، ٢٥٠٣ ، ٢٥٠٤ ، ٢٥٠٥ ، ٢٥٠٦ ، ٢٥٠٧ ، ٢٥٠٨ ، ٢٥٠٩ ، ٢٥١٠ ، ٢٥١١ ، ٢٥١٢ ، ٢٥١٣ ، ٢٥١٤ ، ٢٥١٥ ، ٢٥١٦ ، ٢٥١٧ ، ٢٥١٨ ، ٢٥١٩ ، ٢٥٢٠ ، ٢٥٢١ ، ٢٥٢٢ ، ٢٥٢٣ ، ٢٥٢٤ ، ٢٥٢٥ ، ٢٥٢٦ ، ٢٥٢٧ ، ٢٥٢٨ ، ٢٥٢٩ ، ٢٥٣٠ ، ٢٥٣١ ، ٢٥٣٢ ، ٢٥٣٣ ، ٢٥٣٤ ، ٢٥٣٥ ، ٢٥٣٦ ، ٢٥٣٧ ، ٢٥٣٨ ، ٢٥٣٩ ، ٢٥٤٠ ، ٢٥٤١ ، ٢٥٤٢ ، ٢٥٤٣ ، ٢٥٤٤ ، ٢٥٤٥ ، ٢٥٤٦ ، ٢٥٤٧ ، ٢٥٤٨ ، ٢٥٤٩ ، ٢٥٥٠ ، ٢٥٥١ ، ٢٥٥٢ ، ٢٥٥٣ ، ٢٥٥٤ ، ٢٥٥٥ ، ٢٥٥٦ ، ٢٥٥٧ ، ٢٥٥٨ ، ٢٥٥٩ ، ٢٥٦٠ ، ٢٥٦١ ، ٢٥٦٢ ، ٢٥٦٣ ، ٢٥٦٤ ، ٢٥٦٥ ، ٢٥٦٦ ، ٢٥٦٧ ، ٢٥٦٨ ، ٢٥٦٩ ، ٢٥٧٠ ، ٢٥٧١ ، ٢٥٧٢ ، ٢٥٧٣ ، ٢٥٧٤ ، ٢٥٧٥ ، ٢٥٧٦ ، ٢٥٧٧ ، ٢٥٧٨ ، ٢٥٧٩ ، ٢٥٨٠ ، ٢٥٨١ ، ٢٥٨٢ ، ٢٥٨٣ ، ٢٥٨٤ ، ٢٥٨٥ ، ٢٥٨٦ ، ٢٥٨٧ ، ٢٥٨٨ ، ٢٥٨٩ ، ٢٥٩٠ ، ٢٥٩١ ، ٢٥٩٢ ، ٢٥٩٣ ، ٢٥٩٤ ، ٢٥٩٥ ، ٢٥٩٦ ، ٢٥٩٧ ، ٢٥٩٨ ، ٢٥٩٩ ، ٢٦٠٠ ، ٢٦٠١ ، ٢٦٠٢ ، ٢٦٠٣ ، ٢٦٠٤ ، ٢٦٠٥ ، ٢٦٠٦ ، ٢٦٠٧ ، ٢٦٠٨ ، ٢٦٠٩ ، ٢٦١٠ ، ٢٦١١ ، ٢٦١٢ ، ٢٦١٣ ، ٢٦١٤ ، ٢٦١٥ ، ٢٦١٦ ، ٢٦١٧ ، ٢٦١٨ ، ٢٦١٩ ، ٢٦٢٠ ، ٢٦٢١ ، ٢٦٢٢ ، ٢٦٢٣ ، ٢٦٢٤ ، ٢٦٢٥ ، ٢٦٢٦ ، ٢٦٢٧ ، ٢٦٢٨ ، ٢٦٢٩ ، ٢٦٣٠ ، ٢٦٣١ ، ٢٦٣٢ ، ٢٦٣٣ ، ٢٦٣٤ ، ٢٦٣٥ ، ٢٦٣٦ ، ٢٦٣٧ ، ٢٦٣٨ ، ٢٦٣٩ ، ٢٦٤٠ ، ٢٦٤١ ، ٢٦٤٢ ، ٢٦٤٣ ، ٢٦٤٤ ، ٢٦٤٥ ، ٢٦٤٦ ، ٢٦٤٧ ، ٢٦٤٨ ، ٢٦٤٩ ، ٢٦٥٠ ، ٢٦٥١ ، ٢٦٥٢ ، ٢٦٥٣ ، ٢٦٥٤ ، ٢٦٥٥ ، ٢٦٥٦ ، ٢٦٥٧ ، ٢٦٥٨ ، ٢٦٥٩ ، ٢٦٦٠ ، ٢٦٦١ ، ٢٦٦٢ ، ٢٦٦٣ ، ٢٦٦٤ ، ٢٦٦٥ ، ٢٦٦٦ ، ٢٦٦٧ ، ٢٦٦٨ ، ٢٦٦٩ ، ٢٦٧٠ ، ٢٦٧١ ، ٢٦٧٢ ، ٢٦٧٣ ، ٢٦٧٤ ، ٢٦٧٥ ، ٢٦٧٦ ، ٢٦٧٧ ، ٢٦٧٨ ، ٢٦٧٩ ، ٢٦٨٠ ، ٢٦٨١ ، ٢٦٨٢ ، ٢٦٨٣ ، ٢٦٨٤ ، ٢٦٨٥ ، ٢٦٨٦ ، ٢٦٨٧ ، ٢٦٨٨ ، ٢٦٨٩ ، ٢٦٩٠ ، ٢٦٩١ ، ٢٦٩٢ ، ٢٦٩٣ ، ٢٦٩٤ ، ٢٦٩٥ ، ٢٦٩٦ ، ٢٦٩٧ ، ٢٦٩٨ ، ٢٦٩٩ ، ٢٧٠٠ ، ٢٧٠١ ، ٢٧٠٢ ، ٢٧٠٣ ، ٢٧٠٤ ، ٢٧٠٥ ، ٢٧٠٦ ، ٢٧٠٧ ، ٢٧٠٨ ، ٢٧٠٩ ، ٢٧١٠ ، ٢٧١١ ، ٢٧١٢ ، ٢٧١٣ ، ٢٧١٤ ، ٢٧١٥ ، ٢٧١٦ ، ٢٧١٧ ، ٢٧١٨ ، ٢٧١٩ ، ٢٧٢٠ ، ٢٧٢١ ، ٢٧٢٢ ، ٢٧٢٣ ، ٢٧٢٤ ، ٢٧٢٥ ، ٢٧٢٦ ، ٢٧٢٧ ، ٢٧٢٨ ، ٢٧٢٩ ، ٢٧٣٠ ، ٢٧٣١ ، ٢٧٣٢ ، ٢٧٣٣ ، ٢٧٣٤ ، ٢٧٣٥ ، ٢٧٣٦ ، ٢٧٣٧ ، ٢٧٣٨ ، ٢٧٣٩ ، ٢٧٤٠ ، ٢٧٤١ ، ٢٧٤٢ ، ٢٧٤٣ ، ٢٧٤٤ ، ٢٧٤٥ ، ٢٧٤٦ ، ٢٧٤٧ ، ٢٧٤٨ ، ٢٧٤٩ ، ٢٧٥٠ ، ٢٧٥١ ، ٢٧٥٢ ، ٢٧٥٣ ، ٢٧٥٤ ، ٢٧٥٥ ، ٢٧٥٦ ، ٢٧٥٧ ، ٢٧٥٨ ، ٢٧٥٩ ، ٢٧٦٠ ، ٢٧٦١ ، ٢٧٦٢ ، ٢٧٦٣ ، ٢٧٦٤ ، ٢٧٦٥ ، ٢٧٦٦ ، ٢٧٦٧ ، ٢٧٦٨ ، ٢٧٦٩ ، ٢٧٧٠ ، ٢٧٧١ ، ٢٧٧٢ ، ٢٧٧٣ ، ٢٧٧٤ ، ٢٧٧٥ ، ٢٧٧٦ ، ٢٧٧٧ ، ٢٧٧٨ ، ٢٧٧٩ ، ٢٧٨٠ ، ٢٧٨١ ، ٢٧٨٢ ، ٢٧٨٣ ، ٢٧٨٤ ، ٢٧٨٥ ، ٢٧٨٦ ، ٢٧٨٧ ، ٢٧٨٨ ، ٢٧٨٩ ، ٢٧٩٠ ، ٢٧٩١ ، ٢٧٩٢ ، ٢٧٩٣ ، ٢٧٩٤ ، ٢٧٩٥ ، ٢٧٩٦ ، ٢٧٩٧ ، ٢٧٩٨ ، ٢٧٩٩ ، ٢٨٠٠ ، ٢٨٠١ ، ٢٨٠٢ ، ٢٨٠٣ ، ٢٨٠٤ ، ٢٨٠٥ ، ٢٨٠٦ ، ٢٨٠٧ ، ٢٨٠٨ ، ٢٨٠٩ ، ٢٨١٠ ، ٢٨١١ ، ٢٨١٢ ، ٢٨١٣ ، ٢٨١٤ ، ٢٨١٥ ، ٢٨١٦ ، ٢٨١٧ ، ٢٨١٨ ، ٢٨١٩ ، ٢٨٢٠ ، ٢٨٢١ ، ٢٨٢٢ ، ٢٨٢٣ ، ٢٨٢٤ ، ٢٨٢٥ ، ٢٨٢٦ ، ٢٨٢٧ ، ٢٨٢٨ ، ٢٨٢٩ ، ٢٨٣٠ ، ٢٨٣١ ، ٢٨٣٢ ، ٢٨٣٣ ، ٢٨٣٤ ، ٢٨٣٥ ، ٢٨٣٦ ، ٢٨٣٧ ، ٢٨٣٨ ، ٢٨٣٩ ، ٢٨٤٠ ، ٢٨٤١ ، ٢٨٤٢ ، ٢٨٤٣ ، ٢٨٤٤ ، ٢٨٤٥ ، ٢٨٤٦ ، ٢٨٤٧ ، ٢٨٤٨ ، ٢٨٤٩ ، ٢٨٥٠ ، ٢٨٥١ ، ٢٨٥٢ ، ٢٨٥٣ ، ٢٨٥٤ ، ٢٨٥٥ ، ٢٨٥٦ ، ٢٨٥٧ ، ٢٨٥٨ ، ٢٨٥٩ ، ٢٨٦٠ ، ٢٨٦١ ، ٢٨٦٢ ، ٢٨٦٣ ، ٢٨٦٤ ، ٢٨٦٥ ، ٢٨٦٦ ، ٢٨٦٧ ، ٢٨٦٨ ، ٢٨٦٩ ، ٢٨٧٠ ، ٢٨٧١ ، ٢٨٧٢ ، ٢٨٧٣ ، ٢٨٧٤ ، ٢٨٧٥ ، ٢٨٧٦ ، ٢٨٧٧ ، ٢٨٧٨ ، ٢٨٧٩ ، ٢٨٨٠ ، ٢٨٨١ ، ٢٨٨٢ ، ٢٨٨٣ ، ٢٨٨٤ ، ٢٨٨٥ ، ٢٨٨٦ ، ٢٨٨٧ ، ٢٨٨٨ ، ٢٨٨٩ ، ٢٨٩٠ ، ٢٨٩١ ، ٢٨٩٢ ، ٢٨٩٣ ، ٢٨٩٤ ، ٢٨٩٥ ، ٢٨٩٦ ، ٢٨٩٧ ، ٢٨٩٨ ، ٢٨٩٩ ، ٢٩٠٠ ، ٢٩٠١ ، ٢٩٠٢ ، ٢٩٠٣ ، ٢٩٠٤ ، ٢٩٠٥ ، ٢٩٠٦ ، ٢٩٠٧ ، ٢٩٠٨ ، ٢٩٠٩ ، ٢٩١٠ ، ٢٩١١ ، ٢٩١٢ ، ٢٩١٣ ، ٢٩١٤ ، ٢٩١٥ ، ٢٩١٦ ، ٢٩١٧ ، ٢٩١٨ ، ٢٩١٩ ، ٢٩٢٠ ، ٢٩٢١ ، ٢٩٢٢ ، ٢٩٢٣ ، ٢٩٢٤ ، ٢٩٢٥ ، ٢٩٢٦ ، ٢٩٢٧ ، ٢٩٢٨ ، ٢٩٢٩ ، ٢٩٣٠ ، ٢٩٣١ ، ٢٩٣٢ ، ٢٩٣٣ ، ٢٩٣٤ ، ٢٩٣٥ ، ٢٩٣٦ ، ٢٩٣٧ ، ٢٩٣٨ ، ٢٩٣٩ ، ٢٩٤٠ ، ٢٩٤١ ، ٢٩٤٢ ، ٢٩٤٣ ، ٢٩٤٤ ، ٢٩٤٥ ، ٢٩٤٦ ، ٢٩٤٧ ، ٢٩٤٨ ، ٢٩٤٩ ، ٢٩٥٠ ، ٢٩٥١ ، ٢٩٥٢ ، ٢٩٥٣ ، ٢٩٥٤ ، ٢٩٥٥ ، ٢٩٥٦ ، ٢٩٥٧ ، ٢٩٥٨ ، ٢٩٥٩ ، ٢٩٦٠ ، ٢٩٦١ ، ٢٩٦٢ ، ٢٩٦٣ ، ٢٩٦٤ ، ٢٩٦٥ ، ٢٩٦٦ ، ٢٩٦٧ ، ٢٩٦٨ ، ٢٩٦٩ ، ٢٩٧٠ ، ٢٩٧١ ، ٢٩٧٢ ، ٢٩٧٣ ، ٢٩٧٤ ، ٢٩٧٥ ، ٢٩٧٦ ، ٢٩٧٧ ، ٢٩٧٨ ، ٢٩٧٩ ، ٢٩٨٠ ، ٢٩٨١ ، ٢٩٨٢ ، ٢٩٨٣ ، ٢٩٨٤ ، ٢٩٨٥ ، ٢٩٨٦ ، ٢٩٨٧ ، ٢٩٨٨ ، ٢٩٨٩ ، ٢٩٩٠ ، ٢٩٩١ ، ٢٩٩٢ ، ٢٩٩٣ ، ٢٩٩٤ ، ٢٩٩٥ ، ٢٩٩٦ ، ٢٩٩٧ ، ٢٩٩٨ ، ٢٩٩٩ ، ٣٠٠٠ ، ٣٠٠١ ، ٣٠٠٢ ، ٣٠٠٣ ، ٣٠٠٤ ، ٣٠٠٥ ، ٣٠٠٦ ، ٣٠٠٧ ، ٣٠٠٨ ، ٣٠٠٩ ، ٣٠١٠ ، ٣٠١١ ، ٣٠١٢ ، ٣٠١٣ ، ٣٠١٤ ، ٣٠١٥ ، ٣٠١٦ ، ٣٠١٧ ، ٣٠١٨ ، ٣٠١٩ ، ٣٠٢٠ ، ٣٠٢١ ، ٣٠٢٢ ، ٣٠٢٣ ، ٣٠٢٤ ، ٣٠٢٥ ، ٣٠٢٦ ، ٣٠٢٧ ، ٣٠٢٨ ، ٣٠٢٩ ، ٣٠٣٠ ، ٣٠٣١ ، ٣٠٣٢ ، ٣٠٣٣ ، ٣٠٣٤ ، ٣٠٣٥ ، ٣٠٣٦ ، ٣٠٣٧ ، ٣٠٣٨ ، ٣٠٣٩ ، ٣٠٤٠ ، ٣٠٤١ ، ٣٠٤٢ ، ٣٠٤٣ ، ٣٠٤٤ ، ٣٠٤٥ ، ٣٠٤٦ ، ٣٠٤٧ ، ٣٠٤٨ ، ٣٠٤٩ ، ٣٠٥٠ ، ٣٠٥١ ، ٣٠٥٢ ، ٣٠٥٣ ، ٣٠٥٤ ، ٣٠٥٥ ، ٣٠٥٦ ، ٣٠٥٧ ، ٣٠٥٨ ، ٣٠٥٩ ، ٣٠٦٠ ، ٣٠٦١ ، ٣٠٦٢ ، ٣٠٦٣ ، ٣٠٦٤ ، ٣٠٦٥ ، ٣٠٦٦ ، ٣٠٦٧ ، ٣٠٦٨ ، ٣٠٦٩ ، ٣٠٧٠ ، ٣٠٧١ ، ٣٠٧٢ ، ٣٠٧٣ ، ٣٠٧٤ ، ٣٠٧٥ ، ٣٠٧٦ ، ٣٠٧٧ ، ٣٠٧٨ ، ٣٠٧٩ ، ٣٠٨٠ ، ٣٠٨١ ، ٣٠٨٢ ، ٣٠٨٣ ، ٣٠٨٤ ، ٣٠٨٥ ، ٣٠٨٦ ، ٣٠٨٧ ، ٣٠٨٨ ، ٣٠٨٩ ، ٣٠٩٠ ، ٣٠٩١ ، ٣٠٩٢ ، ٣٠٩٣ ، ٣٠٩٤ ، ٣٠٩٥ ، ٣٠٩٦ ، ٣٠٩٧ ، ٣٠٩٨ ، ٣٠٩٩ ، ٣١٠٠ ، ٣١٠١ ، ٣١٠٢ ، ٣١٠٣ ، ٣١٠٤ ، ٣١٠٥ ، ٣١٠٦ ، ٣١٠٧ ، ٣١٠٨ ، ٣١٠٩ ، ٣١١٠ ، ٣١١١ ، ٣١١٢ ، ٣١١٣ ، ٣١١٤ ، ٣١١٥ ، ٣١١٦ ، ٣١١٧ ، ٣١١٨ ، ٣١١٩ ، ٣١٢٠ ، ٣١٢١ ، ٣١٢٢ ، ٣١٢٣ ، ٣١٢٤ ، ٣١٢٥ ، ٣١٢٦ ، ٣١٢٧ ، ٣١٢٨ ، ٣١٢٩ ، ٣١٣٠ ، ٣١٣١ ، ٣١٣٢ ، ٣١٣٣ ، ٣١٣٤ ، ٣١٣٥ ، ٣١٣٦ ، ٣١٣٧ ، ٣١٣٨ ، ٣١٣٩ ، ٣١٤٠ ، ٣١٤١ ، ٣١٤٢ ، ٣١٤٣ ، ٣١٤٤ ، ٣١٤٥ ، ٣١٤٦ ، ٣١٤٧ ، ٣١٤٨ ، ٣١٤٩ ، ٣١٥٠ ، ٣١٥١ ، ٣١٥٢ ، ٣١٥٣ ، ٣١٥٤ ، ٣١٥٥ ، ٣١٥٦ ، ٣١٥٧ ، ٣١٥٨ ، ٣١٥٩ ، ٣١٦٠ ، ٣١٦١ ، ٣١٦٢ ، ٣١٦٣ ، ٣١٦٤ ، ٣١٦٥ ، ٣١٦٦ ، ٣١٦٧ ، ٣١٦٨ ، ٣١٦٩ ، ٣١٧٠ ، ٣١٧١ ، ٣١٧٢ ، ٣١٧٣ ، ٣١٧٤ ، ٣١٧٥ ، ٣١٧٦ ، ٣١٧٧ ، ٣١٧٨ ، ٣١٧٩ ، ٣١٨٠ ، ٣١٨١ ، ٣١٨٢ ، ٣١٨٣ ، ٣١٨٤ ، ٣١٨٥ ، ٣١٨٦ ، ٣١٨٧ ، ٣١٨٨ ، ٣١٨٩ ، ٣١٩٠ ، ٣١٩١ ، ٣١٩٢ ، ٣١٩٣ ، ٣١٩٤ ، ٣١٩٥ ، ٣١٩٦ ، ٣١٩٧ ، ٣١٩٨ ، ٣١٩٩ ، ٣٢٠٠ ، ٣٢٠١ ، ٣٢٠٢ ، ٣٢٠٣ ، ٣٢٠٤ ، ٣٢٠٥ ، ٣٢٠٦ ، ٣٢٠٧ ، ٣٢٠٨ ، ٣٢٠٩ ، ٣٢١٠ ، ٣٢١١ ، ٣٢١٢ ، ٣٢١٣ ، ٣٢١٤ ، ٣٢١٥ ، ٣٢١٦ ، ٣٢١٧ ، ٣٢١٨ ، ٣٢١٩ ، ٣٢٢٠ ، ٣٢٢١ ، ٣٢٢٢ ، ٣٢٢٣ ، ٣٢٢٤ ، ٣٢٢٥ ، ٣٢٢٦ ، ٣٢٢٧ ، ٣٢٢٨ ، ٣٢٢٩ ، ٣٢٣٠ ، ٣٢٣١ ، ٣٢٣٢ ، ٣٢٣٣ ، ٣٢٣٤ ، ٣٢٣٥ ، ٣٢٣٦ ، ٣٢٣٧ ، ٣٢٣٨ ، ٣٢٣٩ ، ٣٢٤٠ ، ٣٢٤١ ، ٣٢٤٢ ، ٣٢٤٣ ، ٣٢٤٤ ، ٣٢٤٥ ، ٣٢٤٦ ، ٣٢٤٧ ، ٣٢٤٨ ، ٣٢٤٩ ، ٣٢٥٠ ، ٣٢٥١ ، ٣٢٥٢ ، ٣٢٥٣ ، ٣٢٥٤ ، ٣٢٥٥ ، ٣٢٥٦ ، ٣٢٥٧ ، ٣٢٥٨ ، ٣٢٥٩ ، ٣٢٦٠ ، ٣٢٦١ ، ٣٢٦٢ ، ٣٢٦٣ ، ٣٢٦٤ ، ٣٢٦٥ ، ٣٢٦٦ ، ٣٢٦٧ ، ٣٢٦٨ ، ٣٢٦٩ ، ٣٢٧٠ ، ٣٢٧١ ، ٣٢٧٢ ، ٣٢٧٣ ، ٣٢٧٤ ، ٣٢٧٥ ، ٣٢٧٦ ، ٣٢٧٧ ، ٣٢٧٨ ، ٣٢٧٩ ، ٣٢٨٠ ، ٣٢٨١ ، ٣٢٨٢ ، ٣٢٨٣ ، ٣٢٨٤ ، ٣٢٨٥ ، ٣٢٨٦ ، ٣٢٨٧ ، ٣٢٨٨ ، ٣٢٨٩ ، ٣٢٩٠ ، ٣٢٩١ ، ٣٢٩٢ ، ٣٢٩٣ ، ٣٢٩٤ ، ٣٢٩٥ ، ٣٢٩٦ ، ٣٢٩٧ ، ٣٢٩٨ ، ٣٢٩٩ ، ٣٣٠٠ ، ٣٣٠١ ، ٣٣٠٢ ، ٣٣٠٣ ، ٣٣٠٤ ، ٣٣٠٥ ، ٣٣٠٦ ، ٣٣٠٧ ، ٣٣٠٨ ، ٣٣٠٩ ، ٣٣١٠ ، ٣٣١١ ، ٣٣١٢ ، ٣٣١٣ ، ٣٣١٤ ، ٣٣١٥ ، ٣٣١٦ ، ٣٣١٧ ، ٣٣١٨ ، ٣٣١٩ ، ٣٣٢٠ ، ٣٣٢١ ، ٣٣٢٢ ، ٣٣٢٣ ، ٣٣٢٤ ، ٣٣٢٥ ، ٣٣٢٦ ، ٣٣٢٧ ، ٣٣٢٨ ، ٣٣٢٩ ، ٣٣٣٠ ، ٣٣٣١ ، ٣٣٣٢ ، ٣٣٣٣ ، ٣٣٣٤ ، ٣٣٣٥ ، ٣٣٣٦ ، ٣٣٣٧ ، ٣٣٣٨ ، ٣٣٣٩ ، ٣٣٤٠ ، ٣٣٤١ ، ٣٣٤٢ ، ٣٣٤٣ ، ٣٣٤٤ ، ٣٣٤٥ ، ٣٣٤٦ ، ٣٣٤٧ ، ٣٣٤٨ ، ٣٣٤٩ ، ٣٣٥٠ ، ٣٣٥١ ، ٣٣٥٢ ، ٣٣٥٣ ، ٣٣٥٤ ، ٣٣٥٥ ، ٣٣٥٦ ، ٣٣٥٧ ، ٣٣٥٨ ، ٣٣٥٩ ، ٣٣٦٠ ، ٣٣٦١ ، ٣٣٦٢ ، ٣٣٦٣ ، ٣٣٦٤ ، ٣٣٦٥ ، ٣٣٦٦ ، ٣٣٦٧ ، ٣٣٦٨ ، ٣٣٦٩ ، ٣٣٧٠ ، ٣٣٧١ ، ٣٣٧٢ ، ٣٣٧٣ ، ٣٣٧٤ ، ٣٣٧٥ ، ٣٣٧٦ ، ٣٣٧٧ ، ٣٣٧٨ ، ٣٣٧٩ ، ٣٣٨٠ ، ٣٣٨١ ، ٣٣٨٢ ، ٣٣٨٣ ، ٣٣٨٤ ، ٣٣٨٥ ، ٣٣٨٦ ، ٣٣٨٧ ، ٣٣٨٨ ، ٣٣٨٩ ، ٣٣٩٠ ، ٣٣٩١ ، ٣٣٩٢ ، ٣٣٩٣ ، ٣٣٩٤ ، ٣٣٩٥ ، ٣٣٩٦ ، ٣

**قوله** ( سأله رجل ) هو عمير والده مالك ، وقيل غيره كما سيأتي في اللقطة . **قوله** ( وكأما ) هو بكسر الواو ما يربط به ، والمفصّل بكسر العين المهملة هو الوعاء بكسر الواو . **قوله** ( فغضب ) إما لأنه كان نهى قبل ذلك عن التقاطها ، وإما لأن السائل قصر في فهمه ففاس ما يتعين التقاطه على ما لا يتعين . **قوله** ( سقاؤها ) هو بكسر أوله والمراد بذلك أجوافها لأنها تشرب فتكتفى به أياما . **قوله** ( وحذاؤها ) بكسر المهملة ثم ذال معجمة والمراد هنا خفها . وستأتي مباحث هذا الحديث في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى

٩٢ - **حديث** محمد بن العلاء قال حدثنا أبو أسامة عن يزيد عن أبي بردة عن أبي موسى قال : سئل النبي ﷺ عن أشياء كرهها ، فلما أكره عليه غضب ثم قال للناس : سكوني عما شئتم قال رجل : من أبي ؟ قال : أبوك حذافه . قام آخر فقال : من أبي يا رسول الله ؟ قال : أبوك سالم مولى شيبه . فلما رأى عمر مافي وجهه قال : يا رسول الله إنا نتوب إلى الله عز وجل

[ الحديث ٩٢ - طرفه في : ٣٨١ ]

**قوله** ( حدثنا محمد بن العلاء ) تقدم هذا الإسناد في د باب فضل من علم وعلم . **قوله** ( سئل النبي ﷺ عن أشياء ) كان منها السؤال عن الساعة وما أشبه ذلك من المسائل كما سيأتي في حديث ابن عباس في تفسير المائدة . **قوله** ( قال رجل ) هو عبد الله بن حذافة بضم أوله وبالألف المعجمة والفاء القرشي السهمي كما سماه في حديث أنس الآتي . **قوله** ( قام آخر ) هو سعد بن سالم مولى شيبه بن ربيعة ، سماه ابن عبد البر في التهديد في ترجمة سهيل بن أبي صالح منه ، وأخفله في الاستيعاب ، ولم يظهر به أحد من الشارحين ولا من صنف في المبهات ولا في أسماء الصحابة ، وهو صحابي بلا مرية لقوله « قال من أبي يا رسول الله ، ووقع في تفسير مقاتل في نحو هذه القصة أن رجلا من بني عبد الدار قال : من أبي ؟ قال : سعد ، نسبة إلى غير أبيه بخلاف ابن حذافة ، وسيأتي مزيد لهذا في تفسير سورة المائدة . **قوله** ( فلما رأى عمر ) هو ابن الخطاب ( مافي وجهه ) أي من الغضب ( قال : يا رسول الله إنا نتوب إلى الله ) أي عما يوجب غضبك . وفي حديث أنس الآتي بعد أن عمر برك على ركبته فقال : رضينا بالله ربا وبالإسلام ديننا وبمحمد نبيا . والجمع بينهما ظاهر بأنه قال جميع ذلك ، فنقل كل من الصحابين ما حفظ ، ودل على اتحاد المجلس اشتراكهما في نقل قصة عبد الله بن حذافة . ( تنبيه ) : قصر المصنف الغضب على الموعظة والتعليم دون الحكم لأن الحاكم مأمور أن لا يقضى وهو غضبان ، والفرق أن الواعظ من شأنه أن يكون في صورة الغضبان لأن مقامه يقتضي تكلف الانزعاج لأنه في صورة المنذر ، وكذا الملم إذا أنكر على من يتعلم منه سوء فهم ونحوه لأنه قد يكون أدعى لقبول منه ، وليس ذلك لازما في حق كل أحد بل يختلف باختلاف أحوال المتعلمين ، وأما الحاكم فهو بخلاف ذلك كما يأتي في بابه . فان قيل : فقد قضى عليه الصلاة والسلام في حال غضبه حيث قال : أبوك فلان . فالجواب أن يقال : أولا ليس هذا من باب الحكم ، وعلى تقديره فيقال : هذا من خصوصياته لمحل العصمة ، فاستوى غضبه ورضاه . ومجرد غضبه من الشيء دال على تحريره أو كراهته ، بخلاف غيره ﷺ

٢٩ - **باب** من برك على ركبته عند الإمام أو المحدث

٩٣ - **حديث** أبو البيان قال أخبرنا شبيب قال : أخبرني أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ خرج قام

عبدُ اللَّهِ بنُ حُذَافَةَ قَالَ : مَنْ أَبِي ؟ قَالَ : أَبُوكَ حُذَافَةُ . ثُمَّ أَكْثَرَ أَنْ يَقُولَ « سَلَوِي » . فَبَرَكَ عُمَرُ عَلَى رَكْبَتَيْهِ  
قَالَ : رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا ، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا ، وَبِعُمْدَةِ النَّبِيِّ نَبِيًّا . فَسَكَتَ

الحديث ٩٣ - أطرافه في : ٥٤٠ ، ٧٤٩ ، ٤٦٣١ ، ٦٣٦٧ ، ٦٤٦٨ ، ٦٤٨٦ ، ٧٠٨٩ ، ٧٠٩٠ ، ٧٠٩١ ، ٧٧٩٤ ، ٧٧٩٥ ]

قوله ( باب من برك ) هو بفتح الموحدة والراء المخففة ، يقال برك البحر إذا استناخ ، واستعمل في الآدمي مجازا . قوله ( خرج فقام عبد الله بن حذافة ) فيه حذف يظهر من الرواية الأخرى ، والتقدير خرج فاستل فاكثروا عليه فغضب فقال : سلوني ، فقام عبد الله . قوله ( فقال رضىنا بالله ربا ) قال ابن بطال : فهم عمر منه أن تلك الاسئلة قد تكون على سبيل التعنت أو الشك ، غشى أن تنزل العقوبة بسبب ذلك فقال : رضىنا بالله ربا الخ ، فرضى النبي ﷺ بذلك فسكت

٣٠ - باب من أعاد الحديث ثلاثا يُنْفِهم عنه فقال : « أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ » ، فَا زَالَ يُكْرَرُهَا

وقال ابنُ عمر : قال النبي ﷺ « هَلْ بَلَّغْتُ » ؟ ثلاثا

قوله ( باب من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم ) هو بضم الياء وفتح الهاء ، وفي روايتنا أيضا بكسر الهاء ، لكن في رواية الأصيل وكريمة وليفهم عنه ، وهو بفتح الهاء لا غير . قوله ( فقال ألا وقول الزور ) كذا في رواية أبي ذر وفي رواية غيره ، فقال النبي ﷺ ، وهو طرف معلق من حديث أبي بكرة المذكور في الشهادات وفي الديات الذي أوله « أَلَا أَنْبِتُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ ، ثَلَاثًا فَذَكَرَ الْحَدِيثَ ، فَفِيهِ مَعْنَى التَّرْجَمَةِ لِكُونِهِ قَالَ لَمْ ذَلِكَ ثَلَاثًا . قوله ( فَا زَالَ يَكْرَرُهَا ) أى في مجلسه ذلك . والضمير يعود على الكلمة الأخيرة وهي قول الزور ، وسيأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى في مكانه . قوله ( وقال ابن عمر ) هو طرف أيضا من حديث مذكور عند المصنف في كتاب الحدود أوله « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ : أَى شَيْءٍ هَذَا ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِيهِ هَذَا الْقَدْرُ الْمَلْقُوقُ ، وَقَوْلُهُ « ثَلَاثًا ، مُتَعَلِّقٌ بِقَالَ لَا يَقُولُهُ بَلَفَتْ

٩٤ - حَدَّثَنَا عَبْدَةُ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَلَّمَ سَلَّمَ ثَلَاثًا ، وَإِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا [ الحديث ٩٤ - طرفه في : ٩٥ ، ٦٧٤٤ ]

٩٥ - حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا حَتَّى تُنْفِهم عَنْهُ ، وَإِذَا أَتَى عَلَى قَوْمٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ ثَلَاثًا

قوله ( حدثنا عبدة ) هو ابن عبد الله الصفار ، ولم يخرج البخاري عن عبدة بن عبد الرحمن المروزي وهو من طبقة عبدة الصفار ، وفي رواية الأصيل حدثنا عبدة الصفار . قوله ( حدثنا عبد الصمد ) هو ابن عبد الوارث بن سعيد ، يكنى أبا سهل ، والمثنى والد عبد الله هو بضم الميم وفتح المثناة وتشديد النون المفتوحة وهو ابن عبد الله بن



أنس بن مالك ، وثمامة هم . ورجال هذا الإسناد كلهم بصريون . قوله ( عن النبي ﷺ أنه كان ) أى من عادة النبي ﷺ ، والمراد أن أنسا خبر عما عرفه من شأن النبي ﷺ وشأده ، لا أن النبي ﷺ أخبره بذلك . ويؤيد ذلك أن المصنف أخرجه في كتاب الاستئذان عن إسحق - وهو ابن منصور - عن عبد الصمد بهذا الإسناد إلى أنس فقال : إن النبي ﷺ كان . . قوله ( إذا تكلم ) قال الكرماني : مثل هذا التركيب يشعر بالاستمرار عند الأصوليين . قوله ( بكلمة ) أى بجملة مفيدة . قوله ( أعادها ثلاثا ) قد بين المراد بذلك في نفس الحديث بقوله : حتى تقيم عنه ، ولترمذى والحاكم في المستدرک : حتى تعقل عنه . . ووم الحاكم في استدرأكه وفي دعواه أن البخارى لم يخرج ، وقال الترمذى : حسن صحيح غريب ، إنما نعرفه من حديث عبد الله بن المثنى . انتهى . وعبد الله بن المثنى ممن تفرّد البخارى باخراجه حديثه دون مسلم وقد وثقه العجلي والترمذى ، وقال أبو زرعة وأبو حاتم : صالح ، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين : ليس بشيء ، وقال النسائي : ليس بالقوى . قلت : لعله أراد في بعض حديثه ، وقد قرر أن البخارى حيث يخرج لبعض من فيه مقال لا يخرج شيئا مما أنكر عليه . وقول ابن معين ليس بشيء أراد به في حديث بعينه مثل عنه ، وقد قواه في رواية إسحق بن منصور عنه . وفي الجلة فالرجل إذا ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح إلا إذا كان مفسرا بأمر قاض ، وذلك غير موجود في عبد الله بن المثنى هذا . وقد قال ابن حبان لما ذكره في الثقات : ربما أخطأ . والذي أنكر عليه إنما هو من روايته عن غير عمه ثمامة ، والبخارى إنما أخرج له عن عمه هذا الحديث وغيره ، ولا شك أن الرجل أضبط لحديث آل بيته من غيره ، وقال ابن المنير : نبه البخارى بهذه الترجمة على إرد على من كره إعادة الحديث ، وأنكر على الطالب الاستعادة وعده من البلاة ، قال : والحق أن هذا يختلف باختلاف القرائح ، فلا عيب على المستفيد الذي لا يحفظ من مرة إذا استعاد ، ولا عذر للفيد إذا لم يعد بل الإعادة عليه أكد من الابتداء ، لأن الشروع ملزم . وقال ابن التين : فيه أن الثلاث غاية ما يقص به الاعتدال والبيان . قوله ( وإذا أتى على قوم ) أى وكان إذا أتى . قوله ( فسلم عليهم ) هو من تمة الشرط ، وقوله سلم عليهم هو الجواب ، قال الإسماعيلي : يشبه أن يكون ذلك كان إذا سلم سلام الاستئذان على ما رواه أبو موسى وغيره ، وأما أن يمر المار مسلما فالمعروف عدم التكرار . قلت : وقد فهم المصنف هذا بعينه فأورد هذا الحديث مقرونا بحديث أبي موسى في قصته مع عمر كما سيأتى في الاستئذان ، لكن يحتمل أن يكون ذلك كان يقع أيضا منه إذا خشي أنه لا يسمع سلامه . وما ادعاه الكرماني من أن الصيغة المذكورة تفيد الاستمرار بما ينازع فيه . والله أعلم

٩٦ - **حَدَّثَنَا سُدَّةٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ يَوْسَفَ بْنِ مَاهُكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : تَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ سَافَرْتَاهُ ، فَأَدْرَكْنَا وَقَدْ أَرَهَقْنَا الصَّلَاةَ صَلَاةَ الْمَصْرِ وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ ، فَجَمَعْنَا نَدْمَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا ، فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ « وَبَلِّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ » مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا**

**قوله** في حديث عبد الله بن عمرو ( فأدركنا ) هو بفتح الكاف . وقوله ( أَرَهَقْنَا ) بسكون القاف ، وللأصلي ( أَرَهَقْنَا ) وقوله ( صَلَاةَ الْمَصْرِ ) هو بدل من الصلاة إن رفعا فرفع وإن نصبا فنصب . قوله ( مرتين أو ثلاثا ) هو شك من الراوى ، وهو يدل على أن الثلاث ليست شرطا ، بل المراد التفهيم ، فإذا حصل بدونها أجزأ . وسيأتى الكلام على المتن في الطهارة إن شاء الله تعالى

## ٣١ - باب تعليم الرجل أمته وأهله

٩٧ - أخبرنا محمد - هو ابن سلام - حدثنا المحارب قال حدثنا صالح بن حيّان قال : قال عامر الشعبي حدثني أبو بريدة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ « ثلاثة لم أجران : رجل من أهل الكتاب آمن بنية وأمن بمحمد ﷺ ، والقائد للملوك إذا أدى حق الله وحق مواليه ، ورجل كانت عنده أمة فأدبها فأحسن تأديبها ، وعلّمها فأحسن تعليمها ، ثم أعفتها ففرّجها ، فه أجران »

ثم قال عامر : أعلّمنا كها بنفوسه ، قد كان يركب فيها دونهما إلى المدينة

[ الحديث ٩٧ - أخرجه في : ٢٥٤٤ ، ٢٥٤٧ ، ٢٥٥١ ، ٣٠١١ ، ٣٤٤٦ ، ٥٠٨٢ ]

قوله ( باب تعليم الرجل أمته وأهله ) مطابقة الحديث للترجمة في الأمانة بالنص وفي الأهل بالقياس ، إذ الاعتناء بالأهل الحراري في تعليم فرائض الله وسنن رسوله أكد من الاعتناء بالإمام . قوله ( حدثنا محمد بن سلام ) كذا في روايتنا من طريق أبي ذر ، وفي رواية كريمة حدثنا محمد هو ابن سلام . وللأصيل حدثنا محمد حسب ، واعتمده الزئي في الأطراف فقال : رواه البخاري عن محمد قيل هو ابن سلام . قوله ( أخبرنا ) في رواية كريمة حدثنا المحارب وهو عبد الرحمن بن محمد بن زياد ، وليس له عند البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر في الضيدين ، وذكر أبو علي الجبائي أن بعض أهل بلدم صفه المحارب ، فقال البخاري ، فأخطأ خطأ فاحشا . قوله ( حدثنا صالح بن حيّان ) هو صالح بن صالح بن مسلم بن حيّان نسب إلى جد أبيه ، وهو بفتح الهمة وتشديد الياء التحتانية ، ولقبه حي وهو أشهر به من اسمه ، وكذا من ينسب إليه يقال للواحد منهم غالبا فلان ابن حي كصالح بن حي هذا . وهو ثقة مشهور ، وفي طبقة راو آخر كوفي أيضا يقال له صالح بن حيّان القرشي لكنه ضعيف ، وقد وهم من ذهب أن البخاري أخرجه له فانه إنما أخرجه لصاح بن حي ، وهذا الحديث معروف بروايته عن الشعبي دون القرشي ، وقد أخرجه البخاري من حديث من طرق : منها في الجهاد من طريق ابن عينة قال حدثنا صالح بن حي . حيّان قال سمعت الشعبي ، وأصرح من ذلك أنه أخرجه الحديث المذكور في كتاب الأدب المفرد بالإسناد الذي أخرجه هنا فقال صالح بن حي . قوله ( قال عامر ) أي قال صالح قال عامر ، وعادتهم حذف قال إذا تكررت خطأ لا نطقا . قوله ( عن أبيه ) هو أبو موسى الأشعري كما صرح به في المتن وغيره . قوله ( ثلاثة لهم أجران ) ثلاثة مبتدأ ، والتقدير ثلاثة رجال أو رجال ثلاثة : ولهم أجران خبره . قوله ( رجل ) هو بدل تفصيل ، أو بدل كل بالنظر إلى المجموع . قوله ( من أهل الكتاب ) لفظ الكتاب عام ومعناه خاص ، أي المنزل من عند الله ، والمراد به التوراة والإنجيل كما تظاهرت به نصوص الكتاب والسنة حيث يطلق أهل الكتاب ، وقيل المراد به هنا الإنجيل خاصة لأن قلنا إن النصرانية تابعة لليهودية ، كذا قرره جماعة ، ولا يحتاج إلى اشتراط الفسخ لأن عيسى عليه الصلاة والسلام كان قد أرسل إلى بني إسرائيل بلا خلاف ، فمن أجابه منهم نسب إليه ، ومن كذبه منهم واستمر على يهوديته لم يكن مؤمنا فلا يقاوله الخبر ، لأن شرطه أن يكون مؤمنا بنبية . نعم من دخل في اليهودية من غير بني إسرائيل ، أو لم يكن بحضرة عيسى عليه السلام فلم تبلغه دعوته ، يصدق عليه أنه يهودي مؤمن ، إذ هو مؤمن بنبية موسى عليه السلام ولم يكذب نبيا

آخر بعده ، فن أدرك بعثة محمد ﷺ عن كان بهذه المثابة وآمن به لا يشك أنه يدخل في الخبر المذكور ، ومن هذا القبيل العرب الذين كانوا باليمن وغيرها ممن دخل منهم في اليهودية ولم تبلغهم دعوة عيسى عليه السلام لكونه أرسل إلى بني إسرائيل خاصة . نعم الإشكال في اليهود الذين كانوا بمحضره النبي ﷺ ، وقد ثبت أن الآية الموافقة لهذا الحديث وهي قوله تعالى ﴿ أولئك يؤتون أجرهم مرتين ﴾ نزلت في طائفة آمنوا منهم كعبد الله بن سلام وغيره ، ففي الطبراني من حديث رفاعة القرظي قال : نزلت هذه الآيات في وفيمن آمن معي . وروى الطبراني بإسناد صحيح عن علي بن رفاعة القرظي قال : خرج عشرة من أهل الكتاب - منهم أبي رفاعة - إلى النبي ﷺ فآمنوا به فأوفوا ، فنزلت ﴿ الذين آتيناهم الكتاب من قبله هم به يؤمنون ﴾ الآيات ، هؤلاء من بني إسرائيل ولم يؤمنوا بعيسى بل استمروا على اليهودية إلى أن آمنوا بمحمد ﷺ ، وقد ثبت أنهم يؤتون أجرهم مرتين ، قال الطبري : فيحتمل إجراء الحديث على عمومهم ، إذ لا يبعد أن يكون طريان الإيمان بمحمد ﷺ سببا لقبول تلك الأديان وإن كانت منسوخة . انتهى . وسأذكر ما يؤيده بعد . ويمكن أن يقال في حق هؤلاء الذين كانوا بالمدينة : إنه لم تبلغهم دعوة عيسى عليه السلام لأنها لم تنتشر في أكثر البلاد ، فاستمروا على يهوديتهم مؤمنين بنبيهم موسى عليه السلام ، إلى أن جاء الإسلام فآمنوا بمحمد ﷺ ، فهذا يرفع الإشكال إن شاء الله تعالى . ( فوائد ) . الأولى : وقع في شرح ابن التين وغيره أن الآية المذكورة نزلت في كعب الأحبار وعبد الله بن سلام ، وهو صواب في عبد الله خطأ في كعب ، لأن كعبا ليست له حجة ، ولم يسلم إلا في عهد عمر بن الخطاب . والذي في تفسير الطبري وغيره عن قتادة أنها نزلت في عبد الله بن سلام ولسان الفارسي ، وهذا مستقيم ، لأن عبد الله كان يهوديا فأسلم كما سيأتي في الهجرة ، ولسان كان نصرانيا فأسلم كما سيأتي في البيوع . وهما صحابييان مشهوران . الثانية : قال القرطبي الكتابي الذي يضاعف أجر مرتين هو الذي كان على الحق في شرعه عقدا وفعلنا إلى أن آمن بنينا ﷺ ، فيؤجر على اتباع الحق الأول والثاني . انتهى . ويشكل عليه أن النبي ﷺ كتب إلى هرقل « أسلم يؤت الله أجره مرتين » ، وهرقل كان ممن دخل في النصرانية بعد التبديل ، وقد قدمت بحث شيخ الإسلام في هذا في حديث أبي سفيان في بدء الوحي . الثالثة : قال أبو عبد الملك البوني وغيره : إن الحديث لا يتناول اليهود البتة ، وليس بمستقيم كما قرناه . وقال الداودي ومن تبعه : إنه محتمل أن يتناول جميع الأمم فيما فعلوه من خير كما في حديث حكيم بن حزام الآتي « أسلمت على ما أسلفت من خير » ، وهو متعقب ، لأن الحديث مقيد بأهل الكتاب فلا يتناول غيرهم إلا بقياس الخير على الإيمان . وأيضا فالنكتة في قوله « آمن بنبيه » الإشعار بعلية الأجر ، أي أن سبب الأجرين الإيمان بالنبين ، والكفار ليسوا كذلك . ويمكن أن يقال الفرق بين أهل الكتاب وغيرهم من الكفار أن أهل الكتاب يعرفون محمدا ﷺ كما قال الله تعالى ﴿ يعبدونه مكتوبا عندكم في التوراة والإنجيل ﴾ فن آمن به واتبعه منهم كان له فضل على غيره ، وكذا من كذبه منهم كان وزره أشد من وزر غيره ، وقد ورد مثل ذلك في حق نساء النبي ﷺ لكون الوحي كان ينزل في بيوتهن . فان قيل : فلم لم يذكرن في هذا الحديث فيكون العدد أربعة ؟ أجاب شيخنا شيخ الإسلام بأن قضيتين خاصة بهن مقصورة عليهن ، والثلاثة المذكورة في الحديث مستمرة إلى يوم القيامة . وهذا مضمون شيخنا إلى أن قضية مؤمن أهل الكتاب مستمرة ، وقد ادعى الكرماني اختصاص ذلك بمن آمن في عهد البعثة ، وعلل ذلك بأن نبيهم بعد البعثة إنما هو محمد ﷺ باعتبار عموم بعثته . انتهى . وقضيته أن ذلك أيضا لا يتم لمن كان في عهد النبي ﷺ ، فان خصه بمن لم تبلغه الدعوة

فلا فرق في ذلك بين عهده وبعده ، فإقوله شيخنا أظهر . والمراد بنسبتهم إلى غير نبينا ﷺ إنما هو باعتبار ما كانوا عليه قبل ذلك ، وأما ما قوى به الكرمانى دعواه بكون السياق مختلفا حيث قيل في مؤمن أهل الكتاب « رجل » بالتكثير وفي « العبد » بالتحريف ، وحيث زيدت فيه « إذا » الدالة على معنى الاستقبال فأشعر ذلك بأن الأجرين لمؤمن أهل الكتاب لا يقع في الاستقبال ، بخلاف العبد . انتهى . وهو غير مستقيم ، لأنه مشى فيه مع ظاهر اللفظ ، وليس متفقاً عليه بين الرواة ، بل هو عند المصنف وغيره مختلف ، فقد عبر في ترجمة عيسى بأذا في الثلاثة ، وعبر في النكاح بقوله « أيما رجل » في المواضع الثلاثة وهي صريحة في التعميم ، وأما الاختلاف بالتحريف والتكثير فلا أثر له هنا لأن المرف بلام الجنس مؤداه مؤدى النكرة والله أعلم . الرابعة حكم المرأة الكتابية حكم الرجل كما هو مطرد في جل الأحكام حيث يدخلن مع الرجال بالنسبة إلا ما خصه الدليل ، وستأتى مباحث العبد في العتق ومباحث الأمة في النكاح . قوله ( فله أجران ) هو تكرير لطول الكلام للاهتمام به . قوله ( ثم قال عامر ) - أى الشعبي - أعطينا كفا ، ظاهره أنه خاطب بذلك صالحا الراوى عنه ، ولهذا جزم الكرمانى بقوله « الخطاب لصالح » وليس كذلك ، بل إنما خاطب بذلك رجلا من أهل خراسان سأله عن يعتق أمته ثم يتزوجها ، كما سنذكر ذلك في ترجمة عيسى عليه السلام من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى . قوله ( بغير شيء ) أى من الأمور الدنيوية ، وإلا فالأجر الآخرى حاصل له . قوله ( يركب فيما دونها ) أى يرحل لأجل ما هو أهن منها كما عنده في الجهاد ، والضمير عائد على المسألة . قوله ( إلى المدينة ) أى النبوية ، وكان ذلك في زمن النبي ﷺ والخلفاء الراشدين ، ثم تفرق الصحابة في البلاد بعد فتوح الأمصار وسكنوها ، فاكنتى أهل كل بلد بعلماؤه إلا من طلب التوسع في العلم فرحل ، وقد تقدم حديث جابر في ذلك . ولهذا عبر الشعبي - مع كونه من كبار التابعين - بقوله « كان » واستدلال ابن بطال وغيره من المالكية على تخصيص العلم بالمدينة فيه نظرا لما قرنا . وإنما قال الشعبي ذلك تحريضا للسامع ليكون ذلك أدعى لحفظه وأجلب لحرصه والله المستعان . وقد روى الدارمى بسند صحيح عن بسر بن عبيد الله - وهو بضم الموحدة وسكون المهملة - قال : إن كنت لأركب إلى مصر من الأمصار في الحديث الواحد . وعن أبي العالية قال : كنا نسمع الحديث عن الصحابة ، فلا نرضى حتى نركب إليهم فنسمعه منهم

### ٣٢ - باب عظة الإمام النساء وتعليمهن

٩٨ - حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا شعبه . عن أيوب قال : سمعت عطاء قال سمعت ابن عباس قال : أشهد على النبي ﷺ - أو قال عطاء أشهد على ابن عباس أن رسول الله ﷺ - خرج معه بلال فظن أنه لم يسمع ، فوعظهن وأمرهن بالصدقة فجعلت المرأة تلتقي القرط والخاتم ، وبلال يأخذ في طرف ثوبه وقال إسماعيل عن أيوب عن عطاء وقال عن ابن عباس : أشهد على النبي ﷺ

[ الحديث ٩٨ - أطرافه في : ٨٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٧ ، ٩٧٩ ، ٩٨٩ ، ١٤٣١ ، ١٤٤٩ ، ١٨٩٥ ، ٥٢٤٩ ، ٥٨٨١ ، ٥٨٨٣ ، ٧٣٢٥ ]

قوله ( باب عظة الإمام النساء ) نبه بهذه الترجمة على أن ما سبق من النذب إلى تعليم الأهل ليس محتصا بأهلن ، بل ذلك مدوب للإمام الأعظم ومن ينوب عنه . واستفيد الوعظ بالتصريح من قوله في الحديث « فوعظهن »

وكانت الموعظة بقوله «إني رأيتكن أكثر أهل النار»، لأنكن تكثرن اللعن، وتكفرن الخير». واستفيد التعليم من قوله «وأمرهن بالصدقة»، كأنه أعلن أن في الصدقة تكفيرا لخطايهن. قوله (عن أيوب) هو السخيتاني، وعطاء هو ابن أبي رباح. قوله (أو قال عطاء أشهد) معناه أن الراوي تردد هل لفظ أشهد من قول ابن عباس أو من قول عطاء؟ وقد رواه بالشك أيضا حماد بن زيد عن أيوب أخرجه أبو نعيم في المستخرج، وأخرجه أحمد ابن حنبل عن غندر عن شعبة جازما بلفظ «أشهد»، عن كل منهما، وإنما عبر بلفظ الشهادة تأكيداً لتحقيقه ووثوقاً بوقوعه. قوله (ومعه بلال) كذا للكشيمبي وسقطت الواو للباقي. قوله (القرط) هو بضم القاف وإسكان الزاء بعدها طاء مهمله، أي الحلقة التي تكون في شحمة الأذن، وسيأتي مزيد في هذا المتن في العيدين إن شاء الله تعالى. قوله (وقال إسماعيل) هو المعروف بابن علي، وأراد بهذا التعليق أنه جزم عن أيوب بأن لفظ «أشهد» من كلام ابن عباس فقط، وكذا جزم به أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة، وكذا قال وهيب عن أيوب ذكره الإسماعيلي، وأغرب الكرماني فقال: «يحتمل أن يكون قوله وقال إسماعيل عطفًا على حديثنا شعبة، فيكون المراد به حديثنا سليمان بن حرب عن إسماعيل فلا يكون تعليقًا انتهى». وهو مردود بأن سليمان بن حرب لا رواية له عن إسماعيل أصلاً لا لهذا الحديث ولا لغيره، وقد أخرجه المصنف في كتاب الزكاة موصولاً عن مؤمل بن هشام عن إسماعيل كما سيأتي، وقد قلنا غير مرة: إن الاحتمالات العقلية لا مدخل لها في الأمور الثقلية. ولو استرسل فيها مسترسل لقال: «يحتمل أن يكون إسماعيل هنا آخر غير ابن علي»، وأن أيوب آخر غير السخيتاني، وهكذا في أكثر الرواة، فيخرج بذلك إلى ما ليس بمرضى. وفي هذا الحديث جواز المعاطاة في الصدقة، وصدقة المرأة من مالها بغير إذن زوجها، وأن الصدقة تمحو كثيراً من الذنوب التي تدخل النار

### ٣٣ - باب الحرص على الحديث

٩٩ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي عَمْرٍو عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْقَمَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ : قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَسْمَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنَّ لَا يَسْأَلُنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوْلَ مِنْكَ ، يَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ . أَسْمَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَبِهِ ، أَوْ نَفْسِهِ »

[الحديث ٩٩ - طرفه في : ٦٥٧٠]

قوله (باب الحرص على الحديث) المراد بالحديث في عرف الشرع ما يضاف إلى النبي ﷺ، وكأنه أريد به مقابلة القرآن لأنه قديم. قوله (حدثنا عبد العزيز) هو أبو القاسم الأوبسي، وسليمان هو ابن بلال، وعمرو بن أبي عمرو هو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب، واسم أبي عمرو ميسرة. والإسناد كله مدنيون. قوله (أنه قال: قيل) يارَسُولَ اللَّهِ) كذا في ذر وكريمة. وسقطت «قيل» للباقي وهو الصواب، ولعلمنا كانت قلت قصصت، فقد أخرجه المصنف في الرقاق كذلك، وللإسماعيلي أنه سأل، ولأبي نعيم أن أبا هريرة قال يارَسُولَ اللَّهِ. قوله (أول منك) وقع في روايتنا برفع اللام ونصبها، فالرفع على الصفة لأحد أو البديل منه والنصب على أنه مفعول ثان لظننت قاله القاضي عياض، وقال أبو البقاء: على الحال، ولا يضر كونه نكرة لأنها في سياق التثنية كقولهم ما كان أحد

مثلك . و د م ا ، في قوله لما موصولة و د م ن ، بياينة أو تبعية ، وفيه فضل أبي هريرة وفضل الجرم على تحصيل العلم . **قوله** ( من قال لا إله إلا الله ) احتراز من المشرك ، والمراد مع قوله محمد رسول الله ، لكن قد يكتفى بالجزء الأول من كبرى الشهادة لأنه صار شعارا لمجموعهما كما تقدم في الإيمان . **قوله** ( غالبا ) احتراز من المناق ، ومعنى أفضل في قوله د أسعد ، الفعل لا أنها أفضل التفضيل أى سعيد الناس ، كقوله تعالى ( وأحسن مقيلا ) ويحتمل أن يكون أفضل التفضيل على بابها ، وأن كل أحد يحصل له سعد بشفاعته ، لكن المؤمن المخلص أكثر سعادة بها ، فانه عليه السلام يشفع في الخلق لإبراحتهم من هول الموقف ، ويشفع في بعض الكفار بتخفيف العذاب كما صح في حق أبي طالب ، ويشفع في بعض المؤمنين بالخروج من النار بعد أن دخلوها ، وفي بعضهم بعدم دخولها بعد أن استوجبوا دخولها ، وفي بعضهم بدخول الجنة بغير حساب ، وفي بعضهم برفع الدرجات فيها . فظهر الاشتراك في السعادة بالشفاعة وأن أسعدهم بها المؤمن المخلص . والله أعلم . **قوله** ( من قلبه ، أو نفسه ) شك من الراوى ، وللصنف في الرقاق د غالبا من قبل نفسه ، وذكر ذلك على سبيل التأكيد كما في قوله تعالى ( فانه آثم قلبه ) وفي الحديث دليل على اشتراط التعلق بكبرى الشهادة لتعبيره بالقول في قوله د من قال ،

٣٤ - **باب** كيف يقبض العلم . وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم : انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكثبه ، فاني خفت دروس العلم وذهاب العلماء . ولا تقبل إلا حديث النبي صلى الله عليه وسلم . ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم ، فإن العلم لا يهلك حتى يَكُون سيرا . حدثنا العلاء بن عبد الجبار قال حدثنا عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار بذلك . يعني حديث عمر بن عبد العزيز إلى قوله د « ذهب العلماء »

١٠٠ - **حديث** إسماعيل بن أبي أويس قال حدثني مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤوسا جهالا فاستلوا فافتوا بغير علم فضلوا وأضلوا » قال الفريز بن حدثنا عباس قال حدثنا قتيبة حدثنا جرير عن هشام بن عروة

[ الحديث ١٠٠ - طرفه في : ٧٣٠٧ ]

**قوله** ( باب كيف يقبض العلم ) أى كيفية قبض العلم . **قوله** ( إلى أبي بكر بن حزم ) هو ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري نسب إلى جده أبيه ولجده عمرو صحبة ، ولأبيه محمد رؤية ، وأبو بكر تابعي فقيه استعمله عمر بن عبد العزيز على إمرأة المدينة وقضاها ولها كتب إليه . ولا يعرف له اسم سوى أبي بكر وقيل كنيته أبو عبد الملك واسمه أبو بكر وقيل اسمه كنيته . **قوله** ( انظر ما كان ) أى اجمع الذي تجد . ووقع هنا للكشمة عندك أى في بلدك . **قوله** ( فاكثبه ) استفاد منه ابتداء تدوين الحديث النبوى . وكانوا قبل ذلك يعتمدون على الحفظ فلما خاف عمر بن عبد العزيز وكان على رأس المائة الأولى من ذهاب العلم بموت العلماء رأى أن في تدوينه ضبطا له وإبقاء . وقد روى

أبو نعيم في تاريخ أصبهان هذه القصة بلفظ : كتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق انظروا حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه . قوله ( ولا يقبل ) هو بضم الياء التحاتية وسكون اللام وبسكونها وكسرهما معا في ليفشوا وليجلسوا . قوله ( حتى يعلم ) هو بضم أوله وتشديد اللام ، والكشيمى يعلم بفتح أوله وتخفيف اللام . قوله ( بهلك ) بفتح أوله وكسر اللام . قوله ( حدثنا العلاء ) لم يقع وصل هذا التعليق عند الكشيمى ولا كريمة ولا ابن عساكر إلى قوله ذهاب العلماء ، وهو محتمل لأن يكون ما بعده ليس من كلام عمر أو من كلامه ولم يدخل في هذه الرواية ، والأول أظهر ، وبه صرح أبو نعيم في المستخرج ولم أجده في مواضع كثيرة إلا كذلك ، وعلى هذا فبقية من كلام المصنف أورده تلو كلام عمر ، ثم بين أن ذلك غاية ما انتهى إليه كلام عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى . قوله ( حدثني مالك ) قال الدارقطني : لم يروه في الموطأ إلا معن بن عيسى ، ورواه أصحاب مالك كبن وهب وغيره عن مالك خارج الموطأ ، وأفاد ابن عبد البر أن سليمان بن يزيد رواه أيضا في الموطأ والله أعلم . وقد أشتهر هذا الحديث من رواية هشام بن عروة فوقع لنا من رواية أكثر من سبعين نقساعته من أهل الحرمين والعراقين والشام وخراسان ومصر وغيرها ، وواقفه على روايته عن أبيه عروة أبو الأسود المدني وحديثه في الصحيحين ، والزهري وحديثه في النسائي ، ويعني ابن أبي كثير وحديثه في صحيح أبي عوانة ، ووافق أباه على روايته عن عبد الله بن عمرو عمر بن الحكم بن ثوبان وحديثه في مسلم . قوله ( لا يقبض العلم انتزاعا ) أى محوا من الصدور ، وكان تحديث النبي ﷺ بذلك في حجة الوداع كما رواه أحد الطبراني من حديث أبي أمامة قال : لما كان في حجة الوداع قال النبي ﷺ : دخلوا العلم قبل أن يقبض أو يرفع ، فقال أعرابي : كيف يرفع ؟ فقال : ألا إن ذهاب العلم ذهاب حملته . ثلاث مرات . قال ابن المنير : محو العلم من الصدور جائز في القدرة ، إلا أن هذا الحديث دل على عدم وقوعه . قوله ( حتى إذا لم يبق عالم ) هو بفتح الياء والقاف ، وللأصيل بضم أوله وكسر القاف ، وعالما منصوب أى لم يبق الله عالما . وفي رواية مسلم : حتى إذا لم يترك عالما . . قوله ( ردوسا ) قال النووي : ضبطناه بضم الهزاة والتنوين جمع رأس . قلت : وفي رواية أبي ذر أيضا بفتح الهزاة ، وفي آخره همزة أخرى مفتوحة جمع رئيس . قوله ( بغير علم ) وفي رواية أبي الأسود في الاعتصام عند المصنف : فيفتون برأيهم ، ورواها مسلم كالأول . قوله ( قال القزيرى ) هذا من زيادات الراوى عن البخارى في بعض الأسانيد ، وهى قليلة . قوله ( نحوه ) أى بمعنى حديث مالك . ولفظ رواية قتيبة هذه أخرجهما مسلم عنه ، وفي هذا الحديث الحث على حفظ العلم ، والتحذير من ترويس الجملة ، وفيه أن الفتوى هى الرئاسة الحقيقية وذم من يقدم عليها بغير علم . واستدل به الجمهور على القول بخلو الزمان عن مجتهد ، والله الأمر يفعل ما يشاء . وسيكون لنا في المسألة عود في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى

### ٣٦ - باب هل يُجمل للنساء يومٌ على حدة في العلم ؟

١٠١ - حدثنا آدم قال حدثنا شعبة قال حدثني ابن الأصبهاني قال سمعت أبا صالح ذكوان يحدث عن أبي سعيد الخدري : قالت النساء للنبي ﷺ عَلَيْنَا عَلَيْكَ الرَّجَالُ ، فاجعل لنا يوما من نفسك . فوعدهن يوما ليقين في فوعدهن وأمرهن . فكان فيا قال لهن « ما ينسكن أمراة تُقدم ثلاثة من ولدي إلا كان لهما جبابا

مِنَ النَّارِ . فَقَالَتْ أَسْرَاءُ : وَاثْنَيْنِ ؟ قَالَتْ : وَاثْنَيْنِ  
[ الحديث ١٠١ - طرفه في : ١٢٤٩ ، ٣١٠ ]

قوله ( باب هل يجعل ) أى الإمام ، وللأصلي وكريمة « يجعل » بضم أوله ، وعندهما يوم بالرفع لاجل ذلك .  
قوله ( على حدة ) بكسر المهملة وفتح الدال المهملة المخففة أى ناحية وحدهن ، والهاء عوض عن الواو المحذوفة كما  
قالوا فى عدة من الوعد . قوله ( حدثنا آدم ) هو ابن أبي إياس . قوله ( قال النساء ) كذا لأبي ذر ، والباقي  
« قالت النساء » وكلاهما جائز . و « غلبنا » بفتح الموحدة و « الرجال » بالضم لأنه فاعله . قوله ( فاجعل لنا ) أى  
عين لنا . وعبر عنه بالجعل لأنه لازمه . ومن ابتدائية متعلقة باجعل ، والمراد ذلك إلى اختياره . قوله  
( فوعظهن ) التقدير فوفى بوعده فلقين فوعظهن . ووقع فى رواية سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة بنحو  
هذه القصة فقال « موعدين بيت فلانة » فأناهن لحدثهن . قوله ( وأمرهن ) أى بالصدقة ، أو حذف المأمور به  
لإرادة التعميم . قوله ( مامنكن امرأة ) ، وللأصلي مامن امرأة و « من » زائدة لفظاً . وقوله تقدم صفة لامرأة .  
قوله ( إلا كان لها ) أى التقديم ( حجاباً ) . وللأصلي « حجاب » بالرفع وتعرب كان تامة أى حصل لها حجاب .  
واللصنف فى الجنائز إلا كن لها أى الأنفس التى تقدم . وله فى الاعتصام إلا كانوا أى الأولاد . قوله ( فقالت  
امرأة ) هى أم سليم ، وقيل غيرها كما سنوضحه فى الجنائز . قوله ( واثنتين ) وكريمة « واثنتين » بزيادة تاء التانيث ،  
وهو منصوب بالعطف على ثلاثة ويسمى العطف التلقين ، وكأنها فهمت الحصر وطمعت فى الفضل فسألت عن  
حكم الاثنين هل يلحق بالثلاثة أو لا ، وسيأتى فى الجنائز الكلام فى تقديم الواحد

١٠٢ - **حدثنا محمد بن بشار** قال : **حدثنا غندر** قال **حدثنا شعبة** عن **عبد الرحمن بن الأصهباني** عن

**دكوان** عن **أبي سعيد الخدري** عن **النبي ﷺ** بهذا

وعن **عبد الرحمن بن الأصهباني** قال سمعت **أبا حازم** عن **أبي هريرة** قال « ثلاثة لم يكفوا الحنث »

[ الحديث ١٠٢ - طرفه في : ١٢٥٠ ]

قوله ( حدثني محمد بن بشار ) أفاد بهذا الإسناد فائدتين : إحداهما تسمية ابن الأصهباني المهم فى الرواية الأولى ،  
والثانية زيادة طريق أبي هريرة التى زاد فيها التقييد بعدم بلوغ الحنث ، أى الائتم . والمعنى أنهم ماتوا قبل أن  
يلغوا ، لأن الائتم إنما يكتب بعد البلوغ ، وكان السرفيه أنه لا ينسب اليهم إذ ذلك عقوق فيكون الحزن عليهم  
أشد . وفى الحديث ما كان عليه نساء الصحابة من الحرص على تعلم أمور الدين ، وفيه جواز الوعد ، وأن أطفال  
المسلمين فى الجنة ، وأن من مات له ولدان حجاب من النار ، ولا اختصاص لذلك بالنساء كما سيأتى التخصيص عليه  
فى الجنائز . ( تنبيه ) : حديث أبي هريرة مرفوع ، والواو فى قوله « وقال » للعطف على محذوف تقديره مثله أى  
مثل حديث أبي سعيد ، والواو فى قوله « وعن عبد الرحمن » للعطف على قوله أولاً « عن عبد الرحمن » . والحاصل  
أن شعبة يرويه عن عبد الرحمن بإسنادين ، فهو موصول ، وهم من زعم أنه معلق

٣٥ - **باب** من سمع شيئاً فواجب حتى يعمره

١٠٣ - **حدثنا سعيد بن أبي سريته** قال أخبرنا **نافع بن عمر** قال : **حدثني** ابن **أبي مليكة** أن عائشة



زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ لَا تَسْمَعُ شَيْئًا لَا تَعْرِفُهُ إِلَّا رَاجَعَتْ فِيهِ حَتَّى تَعْرِفَهُ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «مَنْ حُسِبَ عَذَبٌ» قَالَتْ عَائِشَةُ فَقُلْتُ: أَوَلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ قَالَتْ: قَالَ «إِنَّمَا ذَلِكَ الرِّضْ، وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكُ»

[ الحديث ١٠٣ - أطرافه في: ٤٩٣٩، ٦٥٣٦، ٦٥٣٧ ]

قَوْلُهُ (باب من سمع شيئاً) زاد أبو ذر فلم يفهمه . قَوْلُهُ (فراجعه) أى راجع الذى سمعه منه . وللأصلي راجع فيه . قَوْلُهُ (أن عائشة) ظاهر أوله الإرسال ، لأن ابن أبي مليكة تابعى لم يدرك مراجعة عائشة النبي ﷺ ، لكن تبين وصله بعد في قوله «قالت عائشة فقلت» . قَوْلُهُ (كانت لا تسمع) أى بالمضارع استحضاراً للصورة الماضية لقوة تحققها . قَوْلُهُ (إنما ذلك) بكسر الكاف (الرض) أى عرض الناس على الميزان . قوله (نوقش) بالالف والمعجمة من المناقشة وأصلها الاستخراج ، ومنه نقش الشوكة إذا استخراجها ، والمراد هنا المبالغة في الاستيفاء ، والمعنى أن تحرير الحساب يفضي إلى استحقاق العذاب ، لأن حسنات العبد موقوفة على القبول ، وإن لم تقع الرحمة المتعينة للقبول لا يحصل النجاء . قَوْلُهُ في آخره (يهلك) بكسر اللام وإسكان الكاف . وفي الحديث ما كان عند عائشة من الحرص على تفهم معاني الحديث ، وأن النبي ﷺ لم يكن يتضرع من المراجعة في العلم . وفيه جواز المناظرة ، ومقابلة السنة بالكتاب ، وتفاوت الناس في الحساب . وفيه أن السؤال عن مثل هذا لم يدخل فيما نهى الصحابة عنه في قوله تعالى ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ﴾ وفي حديث أنس «كنا نهيئ أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء ، وقد وقع نحو ذلك لعير عائشة ، فني حديث حفصة أنها لما سمعت «لا يدخل النار أحد من شهد بدرًا» والحديثية ، قالت : أليس الله يقول ﴿وإن منكم إلا واردة﴾ فأجيبته بقوله ﴿ثم تنجي الذين اتقوا﴾ الآية ، وسأل الصحابة لما نزلت ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم﴾ : أي لنا لم يظلم نفسه ؟ فأجيبوا بأن المراد بالظلم الشرك . والجامع بين هذه المسائل الثلاث ظهور العموم في الحساب والورود والظلم ، فأوضح لهم أن المراد في كل منها أمر خاص . ولم يقع مثل هذا من الصحابة إلا قليلاً مع توجه السؤال وظهوره ، وذلك لكامل فهمهم ومعرفتهم باللسان العربي ، فيحمل ما ورد من ذم من سأل عن المشكلات على من سأل تعنتاً كما قال تعالى ﴿فأما الذين﴾ فأمّا الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة ﴿وفي حديث عائشة «فاذا رأيتم الذين يسألون عن ذلك فهم الذين سمى الله فأخذوهم» ومن ثم انكر عمر على صليخ لما رآه أكثر من السؤال عن مثل ذلك وعاقبه ، وسيأتي إيضاح هذا كله في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى . وسيأتي باقيه في كتاب الرقاق ، وكذا الكلام على انتقاد الدارقطني لاسناده إن شاء الله تعالى

### ٣٧ - باب يُسْتَفْعَى الْعِلْمُ الشَّاهِدُ الْقَائِمُ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

١٠٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدٌ عَنْ أَبِي شَرِيحٍ أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ - وَهُوَ يَمِثُّ الْبُيُوتَ إِلَى مَكَّةَ - ائْتِنِي لِي أَتِيهَا الْأَمِيرُ أَحَدُكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ الْقَدَمِ يَوْمَ الْفَتْحِ ، سَمِعْتُهُ أَذْنًا وَوَعَاءَ قَلْبِي ، وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنًا حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ : حَمْدُ اللَّهِ وَأَثْنُ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : «إِنَّ مَسْكَةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ» ، فَلَا يَحِلُّ لِأَمْرِي يُؤْزِمَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْتَكْبِرَ بِهَا دَمًا ، وَلَا يَقْضِدَ

بها شجرة . فإن أحد ترخص لقتال رسول الله ﷺ فيها فقولوا : إن الله قد أذن لرسوله ولم يأذن لكم ، وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار ، ثم عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس ، وليبلغ الشاهد الغائب . فقيل لأبي شريح : ما قال عمرو ؟ قال : أنا أعلم منك يا أبا شريح ، لا يعيدُ عاصياً ، ولا فاراً بدم ، ولا فاراً بخزينة [ الحديث ١٠٤ - طرفه في : ١٨٢٢ ، ٤٦٩٥ ]

قوله ( باب ليبلغ العلم ) بالنصب والشاهد بالرفع والغائب منصوب أيضاً ، والمراد بالشاهد هنا الحاضر ، أي ليبلغ من حضر من غاب ، لأنه المفعول الأول والعلم المفعول الثاني وإن قدم في الذكر . قوله ( قاله ابن عباس ) أي رواه ، وليس هو في شيء من طرق حديث ابن عباس بهذه الصورة ، وإنما هو في روايته ورواية غيره محذف العلم ، وكأنه أراد بالمعنى لأن المأمور بتبليغه هو العلم . قوله ( عن أبي شريح ) هو الخزازي الصحابي المشهور ، وعمرو بن سعيد هو ابن العاصي بن سعيد بن العاصي بن أمية القرشي الأموي يعرف بالاشدق ، وليست له حجة ولا كان من التابعين باحسان . قوله ( وهو بيعت البعوث ) أي يرسل الجيوش إلى مكة لقتال عبد الله بن الزبير لكونه امتنع من مبايعة يزيد بن معاوية واعتصم بالحرم ، وكان عمرو والي يزيد على المدينة ، والقصة مشهورة ، وملخصها أن معاوية عهد بالخلافة بعده ليزيد بن معاوية ، فبايعه الناس إلا الحسين بن علي وابن الزبير ، فأما ابن أبي بكر فات قبل موت معاوية ، وأما ابن عمر فبايع ليزيد عقب موت أبيه ، وأما الحسين بن علي فصار إلى الكوفة لاستدعائهم إياه ليبايعوه فكان ذلك سبب قتله ، وأما ابن الزبير فاعتصم ويسمى عائد البيت وغلب على أمر مكة ، فكان يزيد بن معاوية يأمر أمراءه على المدينة أن يجهزوا إليه الجيوش ، فكان آخر ذلك أن أهل المدينة اجتمعوا على خلع يزيد من الخلافة . قوله ( اتنن لي ) فيه حسن التلطف في الإنكار على أمراء الجور ليكون أدعى لقبولهم . قوله ( أحذئك ) بالجزم لأنه جواب الأمر . قوله ( قام ) صفة القول ، والمقول هو حمد الله الخ . قوله ( الغد ) بالنصب أي أنه خطب في اليوم الثاني من فتح مكة . قوله ( سمعته أذناني الخ ) أراد أنه بالغ في حفظه والتثبت فيه وأنه لم يأخذه بواسطة . وأتى بالثنية تأكيداً ، والضمير في قوله د تكلم به ، عائد على قوله قولاً . قوله ( ولم يحرمها الناس ) بالضم أي أن تحريمها كان بوحى من الله لا من اصطلاح الناس ، قوله ( يسفك ) بكسر الفاء وحكى ضمها ، وهو صب الدم ، والمراد به القتل . قوله ( بها ) ولستملى فيها . قوله ( ولا بعضد ) بكسر الصاد المعجمة وفتح الدال أي يقطع بالمعصد وهو آلة كالنفاس . قوله ( وإنما أذن لي ) أي الله ، روى بضم الهزرة . وفي قوله د لي ، التثنية لأن نسق الكلام وإنما أذن له أي لرسوله . قوله ( ساعة ) أي مقداراً من الزمان ، والمراد به يوم الفتح . وفي مسند أحمد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن ذلك كان من طلوع الشمس إلى العصر ، والمأذون له فيه القتال لا قطع الشجر . قوله ( ما قال عمرو ) أي في جوابك . قوله ( لاتعبد ) بضم المثناة أوله وآخره ذال معجمة أي مكة لاتعبد العاصي عن إقامة الحد عليه . قوله ( ولا فاراً ) بالفاء والراء المشددة أي هارباً عليه دم يعصم بمكة كيلا يقتل منه . قوله ( بخزينة ) بخزينة المعجمة وإسكان الراء ثم موحدة يعني السركة كذا ثبت تفسيرها في رواية المستمل ، قال ابن بطلان : الخزنة بالضم الفساد ، وبالفتح السركة . وقد تشدق (١) عمرو في الجواب وأتى بكلام ظاهره حق

(١) في الطبقات السابقة بصرف ، والتصحيح من مخطوطة الرياني ، وعمرو كان يسمى « لاشدق » لنشدقه في البيان

لكن أراد به الباطل ، فإن الصحابي أنكر عليه نصب الحرب على مكة فأجابها بأنها لا تمنع من إقامة القصاص ، وهو صحيح إلا أن ابن الزبير لم يرتكب أمرا يجب عليه فيه شيء من ذلك ، وسنذكر مباحث هذا الحديث في كتاب الحج ، وما للعلماء فيه من الاختلاف في القتال في الحرم إن شاء الله تعالى . وفي الحديث شرف مكة ، وتقديس الحمد والثناء على القول المقصود ، وإثبات خصائص الرسول ﷺ واستواء المسلمين معه في الحكم إلا ما لا ثبت تخصيصه به ، ووقوع النسخ ، وفضل أبي شريح لاتباعه أمر النبي ﷺ بالتبليغ عنه وغير ذلك

١٠٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ « فَنَاءٌ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ » - قَالَ مُحَمَّدٌ : وَأَحْسِبُهُ قَالَ وَأَعْرَاضُكُمْ - عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا ، فِي نَهْرِكُمْ هَذَا . أَلَا لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ » ، وَكَانَ مُحَمَّدٌ يَقُولُ : صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، كَانَ ذَلِكَ « أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ » مَرَّتَيْنِ

قوله (حدثنا حماد) هو ابن زيد . قوله (عن محمد) هو ابن سيرين (عن ابن أبي بكرة) كذا للاستملى والكشميني ، وسقط عن ابن أبي بكرة للباقيين فصار منقطعا لأن محمدا لم يسمع من أبي بكرة ، وفي رواية د عن محمد بن أبي بكرة ، وهي خطأ وكان د عن ، سقطت منها ، وقد تقدم هذا الحديث في أوائل كتاب العلم من طريق أخرى د عن محمد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه ، وهو الصواب ، وسيأتي بهذا السند في تفسير سورة براءة بأسقاطه عن بعضهم وسأنبه عليه هناك إن شاء الله تعالى وفيه د عن ابن أبي بكرة ، عند الجميع ، ويأتي في بدء الخلق . قوله (ذكر النبي ﷺ) فيه اختصار وقد قلنا توجيهه هناك ، وكأنه حدث يحدث ذكر فيه النبي ﷺ شيئا من كلامه ومن جملة قوله د فان دماءكم ، الخ . قوله (قال محمد) هو ابن سيرين . قوله (أحسبه) كأنه شك في قوله د وأعراضكم ، أقاطها ابن أبي بكرة أم لا ، وقد تقدم في أوائل العلم الجزم بها وهي منصوبة بالعطف . قوله (ألا هل بلغت) هذا من قول النبي ﷺ ، وهو تكله الحديث ، واعترض قوله د وكان محمد ، إلى قوله د ذلك ، في أثناء الحديث ، هذا هو المعتمد فلا يلتفت إلى ما عده . والعلم عند الله تعالى

### ٣٨ - بَابُ إِثْمٍ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

١٠٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَجْدِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي مَنصُورٌ قَالَ سَمِعْتُ رُبْعِيَّ بْنَ حِرَاشٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ ، فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلَنُجْلِحَ النَّارَ »

قوله (باب إثم من كذب على النبي ﷺ) ليس في الأحاديث التي في الباب تصريح بالإثم ، وإنما هو مستفاد من الوعيد بالنار على ذلك لأنه لازمه . قوله (منصور) هو ابن المعتز الكوفي ، وهو تابعي صغير ، ورعي بكسر أوله وإسكان الموحدة ، وأبوه حراش بكسر المهملة أوله وهو من كبار التابعين . قوله (سمعت عليا) هو ابن أبي طالب رضي الله عنه . قوله (لا تكذبوا علي) هو عام في كل كاذب ، مطلق في كل نوع من الكذب ، ومعناه لا تنسبوا الكذب إلى . ولا مفهوم لقوله د علي ، لأنه لا يتصور أن يكذب له لثنيه عن مطلق الكذب . وقد اعترض قوم من الجبهة فوضعو أحاديث في الترغيب والترهيب وقالوا : نحن لم نكذب عليه بل فعلنا ذلك لتأييد شريعته ، وما دروا

أن قوله ﷺ ما لم يقل يقتضى الكذب على الله تعالى ، لأنه إثبات حكم من الأحكام الشرعية سوله كلان في الإيجاب أو التنب ، وكذا مقابلهما وهو الحرام والمكروه . ولا يعتد بمن خالف ذلك من الكرامية حيث جوزوا وضع الكذب في الترغيب والترهيب في تثبيت ماورد في القرآن والسنة واحتج بأنه كذب له لا عليه ، وهو جهل باللغة العربية . وتمسك بعضهم بما ورد في بعض طرق الحديث من زيادة لم تثبت وهي ما أخرجه البزار من حديث ابن مسعود بلفظ « من كذب على ليعضل به الناس » الحديث ، وقد اختلف في وصله وإرساله ، ورجح الدارقطني والحاكم إرساله ، وأخرجه الدارمي من حديث يعلى بن مرة بسند ضعيف ، وعلى تقدير ثبوته فليست اللام فيه للعلة بل للصيرورة كما فسر قوله تعالى ﴿ فن أعظم ممن افترى على الله كذبا ليعضل الناس ﴾ والمعنى أن ما ل أمره إلى الإضلال . أو هو من تخصيص بعض أفراد العموم بالذكر فلا مفهوم له كقوله تعالى ﴿ لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة ﴾ ولا تقتلوا أولادكم من إملاق ﴾ فإن قتل الأولاد ومضاعفة الربا والإضلال في هذه الآيات إنما هو لتأكيد الأمر فيها لا لاختصاص الحكم . قوله ( فليالج النار ) جعل الأمر بالولوج مسيبا عن الكذب ، لأن لازم الأمر الإلزام والإلزام بولوج النار سيبه الكذب عليه أو هو بلفظ الأمر ومعناه الخبر ، ويؤيده رواية مسلم من طريق غندر عن شعبة بلفظ « من يكذب على يلج النار ، ولابن ماجه من طريق شريك عن منصور قال « الكذب على يولج - أى يدخل - النار ،

١٠٧ - **حزق** أبو الوليد قال حدثنا شعبة عن جامع بن شداد عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال . قلت للزبير : إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله ﷺ كما يحدث فلان وفلان . قال : أما إني لم أفارقه ، ولكن سمعته يقول « من كذب على فليكنبوا مقعده من النار »

**قوله** ( حدثنا أبو الوليد ) هو الطائلي و ( جامع بن شداد ) كوفي تابعي صغير . وفي الاسناد لطيفتان إحداهما أنه من رواية تابعي عن تابعي يرويه صحابي عن صحابي . ثانيهما أنه من رواية الأبناء عن الآباء بخصوص رواية الاب عن الجد وقد أفردت بالتصنيف . **قوله** ( قلت للزبير ) أي ابن العوام . **قوله** ( تحدث ) حذف مفعولها ليشمل قوله ( كما يحدث فلان وفلان ) سمي منهما في رواية ابن ماجه عبد الله بن مسعود . **قوله** ( أما ) بالميم المخففة وهي من حروف التنبيه و ( إني ) بكسر الهمزة ( لم أفارقه ) أي لم أفارق رسول الله ﷺ زاد الإسماعيلي « منذ أسلت » والمراد في الأغلب ولا فقد جاور الزبير إلى الحبشة ، وكذا لم يكن مع النبي ﷺ في حال هجرته إلى المدينة . وإنما أورد هذا الكلام على سبيل الترجيح للسؤال ، لأن لازم الملازمة السماع ، وللازمة إعادة التحديث ، لكن منعه من ذلك ماخشيه من معنى الحديث الذي ذكره ، ولهذا أتى بقوله « لكن » . وقد أخرجه الزبير بن بكار في كتاب النسب من وجه آخر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير قال « عتاني ذلك ، يعني قلة رواية الزبير » فسألته ، أي عن ذلك « فقال : يا بني ، كان بيني وبينه من القرابة والرحم ماعلت ، وعمته أمي ، وزوجته خديجة عمتي ، وأمه أمتة بنت وهب ووجدت حالة بنت وهيب ابني عبد مناف بن زهرة ، وعندى أمك ، وأختها عائشة عنده ، ولكني سمعته يقول . **قوله** ( من كذب على ) كذا رواه البخاري ليس فيه « متعمدا » وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق غندر عن شعبة ، وكذا في رواية الزبير بن بكار المذكورة ، وأخرجه ابن ماجه من طريقه وزاد فيه « متعمدا » وكذا

للإسماهيلي من طريق معاذ عن شعبة ، والاختلاف فيه على شعبة . وقد أخرجه الدارمي من طريق أخرى عن عبد الله ابن الزبير بلفظ . من حدث عنى كذبا ، ولم يذكر العمدة . وفي تمسك الزبير بهذا الحديث على ما ذهب إليه من اختيار ثقة التحديث دليل الأصح في أن الكذب هو الإخبار بالشيء على خلاف ما هو عليه سواء كان عدا أم خطأ ، والمخطئ . وإن كان غير مأثوم بالإجماع لكن الزبير خشي من الإكثار أن يقسح في الخطأ وهو لا يشعر ، لأنه وإن لم يأتهم بالخطأ لكن قد يأتهم بالإكثار إذ الإكثار مطلبه الخطأ ، والله إذا حدث بالخطأ لحمل عنه وهو لا يشعر أنه خطأ يعمل به على الدوام للوثوق بنقله ، فيكون سببا للعمل بما لم يقله الشارع ، فن خشي من الإكثار الوقوع في الخطأ لا يؤمن عليه الإثم إذا تعدد الإكثار ، فن ثم توقف الزبير وغيره من الصحابة عن الإكثار من التحديث . وأما من أكثر منهم فحمول على أنهم كانوا واثنين من أنفسهم بالتثبت ، أو طالت أعمارهم فاحتجج إلى ما عندهم فستلوا فلم يمكنهم الكتان . رضى الله عنهم . قوله ( فليتبوأ ) أى فليتخذ لنفسه منزلا ، يقال تبوأ الرجل المكان إذا اتخذها سكنا ، وهو أمر بمعنى الخبر أيضا ، أو بمعنى التهديد ، أو بمعنى التكم ، أو دعاء على فاعل ذلك أى براءه الله ذلك . وقال الكرمانى : يحتمل أن يكون الأمر على حقيقته ، والمعنى من كذب فليأمر نفسه بالتبوء . ويلزم عليه كذا ، قال : وأولها أولاها ، فقد رواه أحمد بإسناد صحيح عن ابن عمر بلفظ « بنى له بيت في النار » قال الطبري : فيه إشارة إلى معنى القصد في الذنب وجزائه ، أى كما أنه قصد في الكذب التعمد فليقصد بجزائه التبوء .

١٠٨ - **حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ** قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ أُنْسُ : إِنَّهُ كَيْمَنْعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « مَنْ تَعَمَّدَ عَلَى كَذِبًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »

**قوله** ( حدثنا أبو معمر ) هو البصري المقعد ، وعبد الوارث هو ابن سعيد ، وعبد العزيز هو ابن صهيب ، والإسناد كله بصريون . **قوله** ( حديثا ) المراد به جنس الحديث ، ولهذا وصفه بالكثرة . **قوله** ( أن أنس بن مالك ) هو وما بعده في محل الرفع لأنه فاعل يمتنع ، وإنما خشي أنس ما خشي منه الزبير ، ولهذا صرح بلفظ الإكثار لأنه مظنة ، ومن حام حول الحمى لا يأمن وقوعه فيه ، فكان التقليل منهم للاحتراز ، ومع ذلك فأنس من المكثرين لأنه تأخرت وفاته فاحتجج إليه كما قدمناه ولم يمكنه الكتان . ويجمع بأنه لو حدث بجميع ما عنده لكان أضعاف ما حدث به . ووقع في رواية عتاب - بمهمله ومثناة فوقانية - مولى هرمز ، سمعت أنسا يقول « لولا أنى أخشى أن أخطئ لحديثك بأشياء قالها رسول الله ﷺ » الحديث أخرجه أحمد بإسناد ، فأشار إلى أنه لا يحدث إلا ما تحققه ويترك ما يشك فيه . وحمله بعضهم على أنه كان يحافظ على الرواية باللفظ فأشار إلى ذلك بقوله « لولا أن أخطئ » ، وفيه نظر ، والمعروف عن أنس جواز الرواية بالمعنى كما أخرجه الخطيب عنه صريحا ، وقد وجد في رواياته ذلك كالحديث في البسلة ، وفي قصة تكثير الماء عند الضوء ، وفي قصة تكثير الطعام . **قوله** ( كذبا ) هو نكرة في سياق الشرط فيعم جميع أنواع الكذب

١٠٩ - **حَدَّثَنَا مَسْكُونُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ** قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ « مَنْ يَقُولُ عَلَى مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »

**قوله** ( حدثنا المسكون ) سواسم وليس بنسب كما تقدم ، وهو من كبار شيوخ البخارى ، سمع من سبعة عشر

نفساً من التابعين منهم يزيد بن أبي عبيد المذكور هنا ، وهو مولى سلة بن الأكوع صاحب النبي ﷺ . وهذا الحديث أول ثلاثٍ وقع في البخارى ، وليس فيه أعلى من الثلاثيات ، وقد أفردت فبلغت أكثر من عشرين حديثاً . قوله ( من يقل ) أصله يقول وإنما جزم بالشرط . قوله ( ما لم أقل ) أى شيئاً لم أقله لخذف العائد وهو جائز وذكر القول لأنه الأكثر وحكم الفعل كذلك لاشتراكهما في علة الامتناع وقد دخل الفعل في عموم حديث الزبير وأنس السابقين لتعبرهما بلفظ الكذب عليه ومثلها حديث أبى هريرة الذى ذكره بعد حديث سلة فلا فرق في ذلك بين أن يقول قال رسول الله ﷺ كذا وفعل كذا إذا لم يكن قاله أو فعله ، وقد تمسك بظاهر هذا اللفظ من منع الرواية بالمعنى . وأجلب المحيزون عنه بأن المراد النهى عن الإتيان بلفظ يوجب تغير الحكم مع أن الإتيان باللفظ لاشك في أولويته . والله أعلم

١١٠ - **حَرْشَا** موسى قال حدثنا أبو عوانة عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبى هريرة عن النبي ﷺ قال « تَسَوَّأْ بَأْسِي ، وَلَا تَكْتَبُوا بِكُفِّي . وَمَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ قَدْ رَأَى ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ فِي صُورَتِي . وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَدِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »

[ الحديث ١١٠ - أطرافه في : ٣٥٣٩ ، ٦١٨٨ ، ٦١٩٧ ، ٦٩٩٣ ]

قوله ( حدثنا موسى ) هو ابن إسماعيل التبرذكي . قال ( عن أبي حصين ) هو بمهملتين مفتوح الأول ، وأبو صالح هو ذكوان السان . وقد ذكر المؤلف هذا الحديث بتمامه في كتاب الأدب من هذا الوجه ، وبأقوال الكلام عليه فيه إن شاء الله تعالى . وقد اقتصر مسلم في روايته له على الجملة الأخيرة وهى مقصود الباب ، وإنما ساقه المؤلف بتمامه ولم يختصره كعادته لينبه على أن الكذب على النبي ﷺ يستوى فيه اليقظة والتمام . والله سبحانه وتعالى أعلم . فإن قيل : الكذب معصية إلا ما استثنى في الإصلاح وغيره ، والمعاصي قد توعد عليها بالنار ، فما الذى امتاز به الكاذب على رسول الله ﷺ من الوعيد على من كذب على غيره ؟ فالجواب عنه من وجهين : أحدهما أن الكذب عليه يكفر متعمده عند بعض أهل العلم ، وهو الشيخ أبو محمد الجويني ، لكن ضعفه ابنه إمام الحرمين ومن بعده ، ومال ابن المنير إلى اختياره ، ووجهه بأن الكاذب عليه في تحليل حرام مثلاً لا يتفك عن استحلال ذلك الحرام أو الحل على استحلاله ، واستحلال الحرام كفر ، والحل على الكفر كفر . وفيما قاله فظهر لا يخفى ، والجمهور على أنه لا يكفر إلا إذا اعتقد حل ذلك . الجواب الثاني أن الكذب عليه كبيرة والكذب على غيره صغيرة فافترقا ، ولا يلزم من استواء الوعيد في حق من كذب عليه أو كذب على غيره أن يكون مفرهما واحداً أو طول إقامتهما سواء ، فقد دل قوله ﷺ « فليتبوأ » على طول الإقامة فيها ، بل ظاهره أنه لا يخرج منها لأنه لم يجعل له منزلاً غيره ، إلا أن الأدلة القطعية قامت على أن خلود التأيد مختص بالكافرين ، وقد فرق النبي ﷺ بين الكذب عليه وبين الكذب على غيره كما سيأتى في الجنائز في حديث المغيرة حيث يقول « إن كذباً على » ليس ككذب على أحد ، وسنذكر مباحثه هناك إن شاء الله تعالى ، ونذكر فيه الاختلاف في توبة من تعد الكذب عليه هل تقبل أو لا . ( تنبيه ) : رتب المصنف أحاديث الباب ترتيباً حسناً لأنه بدأ بحديث على وفيه مقصود الباب ، وثنى بحديث الزبير الدال على توفى الصحابة وتحرم من الكذب عليه ، وثالث بحديث أنس الدال على أن امتناعهم إنما كان من الأكثار المفضى إلى الخطأ لا عن أصل التحديث ، لأنهم مأمورون بالتبليغ ، وختم بحديث أبى هريرة الذى فيه الإشارة إلى استواء تحريم

الكذب عليه سواء كانت دعوى الصالح منه في اليقظة أو في المنام . وقد أخرج البخاري حديثه من كذب على ، أيضا من حديث المغيرة وهو في الجنائز ، ومن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وهو في أخبار بني إسرائيل ، ومن حديث وثالة بن الأسقع وهو في مناقب قريش ، لكن أليس هو بلفظ الوعيد بالنار صريحا . واتفق مسلم معه على تخرج حديث علي وأنس وأبي هريرة والمغيرة ، وأخرجه مسلم من حديث أبي سعيد أيضا ، وصح أيضا في غير الصحيحين من حديث عثمان بن عفان وابن مسعود وابن عمر وأبي قتادة وجابر وزيد بن أرقم ، وورد بأسانيد حسان من حديث طلحة بن عبيد الله وسعيد بن زيد وأبي عبيدة بن الجراح وسعد بن أبي وقاص ومعاذ بن جبل وعقبة بن عامر وعمران بن حصين وابن عباس وسلمان الفارسي ومعاوية بن أبي سفيان ورافع بن خديج وطارق الأحمسي والسائب بن زيد وعالم بن عرفة وأبي أمامة وأبي قرصافة وأبي موسى القفاقي وعائشة ، فهؤلاء [ ثلاثة ] ثلاثون نفسا من الصحابة ، وورد أيضا عن نحو من خمسين غيرهم بأسانيد ضعيفة ، وعن نحو من عشرين آخرين بأسانيد ساقطة . وقد اعتنى جماعة من الحفاظ بجمع طرقه ، فأول من وقت على كلامه في ذلك علي بن المديني ، وتبعه يعقوب بن شيبه فقال : روى هذا الحديث من عشرين وجها عن الصحابة من الحجازيين وغيرهم ، ثم إبراهيم الحربي وأبو بكر البزار فقال كل منهما : إنه ورد من حديث أربعين من الصحابة ، وجمع طرقه في ذلك العصر أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد فزاد قليلا ، وقال أبو بكر الصيرفي شارح رسالة الشافعي : رواه ستون نفسا من الصحابة ، وجمع طرقه الطبراني فزاد قليلا ، وقال أبو القاسم بن منده رواه أكثر من ثمانين نفسا ، وقد خرجها بعض النيسابوريين فزادت قليلا ، وقد جمع طرقه ابن الجوزي في مقدمة كتاب « الموضوعات » لجواز التسمين ، وبذلك جزم ابن دحية ، وقال أبو موسى المديني : يرويه نحو مائة من الصحابة ، وقد جمعها بعده الحفاظان يوسف بن خليل وأبو علي البكري وهما متعاصران فوق لكل منهما ما ليس عند الآخر ، وتحصل من مجموع ذلك كله رواية مائة من الصحابة على ما فصلته من صحيح وحسن وضعيف وساقط ، مع أن فيها ما هو في مطلق ذم الكذب عليه من غير تقييد بهذا الوعيد الخاص . ونقل النووي أنه جاء عن مائتين من الصحابة ، ولأجل كثرة طرقه أطلق عليه جماعة أنه متواتر ، ونازع بعض مشايخنا في ذلك قال : لأن شرط التواتر استواء طرقه وما بينهما في الكثرة ، وليس موجودة في كل طريق منها بمفردها . وأجيب بأن المراد باطلاق كونه متواترا رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه إلى انتهائه في كل عصر ، وهذا كاف في إقادة العلم . وأيضا فطريق أنس وحدها قد رواها عنه العدد الكثير وتواترت عنهم . نعم وحديث علي رواه عنه ستة من مشاهير التابعين ونقاتهم ، وكذا حديث ابن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو ، فلو قيل في كل منها إنه متواتر عن صحابه لكان صحيحا ، فإن العدد المعين لا يشترط في المتواتر ، بل ما أفاد العلم كفى ، والصفات العلية في الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه كما قررته في نكت علوم الحديث وفي شرح نخبة الفكر ، وينت هناك الرد على من ادعى أن مثال المتواتر لا يوجد إلا في هذا الحديث ، وينت أن أمثله كثيرة : منها حديث من بنى لله مسجدا ، والمسح على الخفين ، ورفع اليدين ، والشفاعة والحوض وروية الله في الآخرة ، والأئمة من قريش وغير ذلك . والله المستعان . وأما ما نقله اليعقوبي عن الحاكم ووافقه أنه جاء من رواية العشرة المشهورة ، قال : وليس في الدنيا حديث أجمع العشرة على روايته غيره ، فقد تقبى غير واحد ، لكن الطرق عنهم موجودة فيما جمعه ابن الجوزي ومن بعده ، والثابت منها ما تقدم ذكره . فمن الصحاح على

والزبير ، ومن الحسان طلحة وسعد وسعيد وأبو عبيدة ، ومن الضعيف المتهاك طريق عثمان ، وبقيتها ضعيف وساقط

### ٣٩ - باب كتابة العلم

١١١ - حدثنا محمد بن سلام قال : أخبرنا وكيع عن سُفْيَانَ عن مُطَرِّفٍ عن الشَّعْبِيِّ عن أَبِي جُثَيْفَةَ قَالَ : قُلْتُ لَعَلِّي هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ ؟ قَالَ : لَا إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ ، أَوْ فَهْمُ أَعْيُنِهِ رَجُلٌ مُسْلِمٌ ، أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ . قَالَ قُلْتُ : فَا هَذِهِ الصَّحِيفَةُ ؟ قَالَ : الْمَقْلُ ، وَفَسَاكَ الْأَسِيرُ ، وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ

[ الحديث ١١١ - أطرافه في : ١٨٧٠ ، ٣٠٤٧ ، ٣١٧٢ ، ٣١٧٦ ، ٦٧٥٥ ، ٦٩٠٣ ، ٦٩١٥ ، ٧٣٠٠ ]

قوله ( باب كتابة العلم ) طريقة البخارى فى الأحكام التى يقع فيها الاختلاف أن لا يجزم فيها بشئ بل يوردها على الاحتمال . وهذه الترجمة من ذلك ، لأن السلف اختلفوا فى ذلك عملا وتركها ، وإن كان الأمر استقر والاجماع انعقد على جواز كتابة العلم ، بل على استحبابه ، بل لا يبعد وجوبه على من خشى النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم . قوله ( حدثنا ابن سلام ) كذا للأصيل ، واسمه محمد ، وقد صرح به أبو داود وغيره . قوله ( عن سُفْيَانَ ) هو الثورى ، لأن وكيعا مشهور بالرواية عنه ، وقال أبو مسعود الدمشقي فى الأطراف : يقال إنه ابن عينة . قلت : لو كان ابن عينة لنسبه لأن القاعدة فى كل من روى عن متفق الاسم أن يحمل من أهمل نسبته على من يكون له به خصوصية من إكثار ونحوه كما قدمناه قبل هذا ، وهكذا نقول هنا لأن وكيعا قليل الرواية عن ابن عينة بخلاف الثورى . قوله ( عن مطرف ) هو بفتح الطاء المهملة وكسر الراء ابن طريف بطاء مهملة أيضا . قوله ( عن الشعبي ) وللصنف فى الدييات سمعت الشعبي . قوله ( عن أبي جحيفة ) هو وهب السوائي ، وقد صرح بذلك الإسماعيلي فى روايته ، وللصنف فى الدييات : سمعت أبا جحيفة . والإسناد كله كوفيون إلا شيخ البخارى وقد دخل الكوفة ، وهو من رواية حماد بن عمار . قوله ( قلت لعلى ) هو ابن أبي طالب رضى الله عنه . قوله ( هل عندكم ) الخطاب لعلى ، والجمع إما لإرادته مع بقية أهل البيت أو للتعظيم . قوله ( كتاب ) أى مكتوب أخذتموه عن رسول الله ﷺ وأوحى إليه ، ويدل على ذلك رواية المصنف فى الجهاد هل عندكم شئ من الوحي إلا ما فى كتاب الله ، وله فى الدييات هل عندكم شئ مما ليس فى القرآن ، وفى مسند إسحق بن راهويه عن جرير عن مطرف هل علمت شيئا من الوحي ، وإنما سأله أبو جحيفة عن ذلك لأن جماعة من الشيعة كانوا يزعمون أن عند أهل البيت - لا سيما عليا - أشياء من الوحي خصهم النبي ﷺ بها لم يطعم غيرهم عليها . وقد سأل عليا عن هذه المسألة أيضا فبسر بن عبادة - وهو يضم المهملة وتخفيف الموحدة - والاشتار التخمى وحديثهما فى مسند النسائي . قوله ( قال لا ) زاد المصنف فى الجهاد - والذى فلق الحبة وبرأ النسمة . قوله ( إلا كتاب الله ) هو بالرفع ، وقال ابن المنير : فيه دليل على أنه كان هذه أشياء مكتوبة من الفقه المستنبط من كتاب الله ، وهى المراد بقوله ( أوفهم أعطيه رجل ) ، لأنه ذكره بالرفع ، فلو كان الاستثناء من غير الجنس لكان منصوبا . كذا قال ، والظاهر أن الاستثناء فيه منقطع ، والوارد بذكر الفهم إثبات إمكان الزيادة على ما فى الكتاب . وقد رواه المصنف فى الدييات بلفظ ( ما عندنا إلا ما فى القرآن ، إلا همما يعطى رجل فى الكتاب ) ، فالاستثناء الأول مفرغ والثانى منقطع ، معناه لكن إن أعطى الله رجلا فهما فى كتابه فهو يقدر على الاستنباط فتحصل عنده الزيادة بذلك الاعتبار . وقد روى أحمد بإسناد حسن من طريق طارق بن شهاب



قال : شهدت عليا على المنبر وهو يقول : والله ما عندنا كتاب قرؤه عليكم إلا كتاب الله وهذه الصحيفة ، وهو يزيد مائلناه أنه لم يرد بالنهم شيئا مكتوبا . قوله ( الصحيفة ) أى الورقة المكتوبة . وللنساء من طريق الأشرع فأخرج كتابا من قراب سيفه . قوله ( العقل ) أى الدية ، وإنما سميت به لأنهم كانوا يطون فيها الإبل ويربطونها ببناء دار المقتول بالمقال وهو الحبل . ووقع في رواية ابن ماجه بدل العقل « الديات » والمراد أحكامها ومقاديرها وأصنافها . قوله ( وفكك ) بكسر الفاء وفتحها . وقال الفراء الفتح أفصح ، والمعنى أن فيها حكم تخلص الأسير من يد العدو والترغيب في ذلك . قوله ( ولا يقتل ) بضم اللام ، وللكشمي « وأن لا يقتل » بفتح اللام ، وعظمت الجملة على المفرد لأن التقدير فيها أى الصحيفة حكم العقل وحكم تحريم قتل المسلم بالكافر ، وسألت الكلام هل مسألة قتل المسلم بالكافر في كتاب القصاص والديات إن شاء الله تعالى . ووقع للصف مسلم من طريق يزيد التيمي عن علي قال : ما عندنا شيء قرؤه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة . فإذا فيها « المدينة حرم .. الحديث » ، وسلم عن أبي الطفيل عن علي « ما خصنا رسول الله ﷺ بشيء لم يعم به الناس كافة إلا ما في قراب سبني هذا . وأخرج صحيفة مكتوبة فيها : لعن الله من ذبح لغير الله .. الحديث » ، وللنساء من طريق الأشرع وغيره عن علي « فإذا فيها : المؤمنون تكفأ حقاؤهم » يسعى بذمتهم أدناهم .. الحديث » ، ولأحمد من طريق طارق بن شهاب « فيها فرائض الصدقة » ، والجمع بين هذه الأحاديث أن الصحيفة كانت واحدة وكان جميع ذلك مكتوبا فيها ، فنقل كل واحد من الرواة عنه ما حفظه والله أعلم . وقد بين ذلك قتادة في روايته لهذا الحديث عن أبي حسان عن علي ، وبين أيضا السبب في سؤالهم لعلي رضي الله عنه عن ذلك أخرجه أحمد والبيهقي في الدلائل من طريق أبي حسان أن عليا كان يأمر بالامر فيقال : قد فعلناه . فيقول : صدق الله ورسوله . فقال له الأشرع : هذا الذي تقول أهو شيء عهده إليك رسول الله ﷺ خاصة دون الناس ؟ فذكره بطوله

١١٢ - **عَدِشَ أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ** قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ خُرَاعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا مِنْ بَنِي كَيْثٍ عَامَ فَتَحِ مَكَّةَ بِقَتِيلٍ مِنْهُمْ قَتَلُوهُ ، فَأُخْرِجَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَكِبَ رَاحِلَتَهُ فَخَطَبَ فَقَالَ : « إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْقَتْلَ - أَوْ الْقَيْلَ . شَكَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ - وَسَلَّطَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْمُؤْمِنِينَ . أَلَا وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَتْلِي ، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَدْيِي . أَلَا وَإِنَّهَا حَلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ . أَلَا وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ : لَا يَحْتَلِي شَيْءُكُمْهَا ، وَلَا يُعَصِّدُ شَجَرُهَا ، وَلَا تُلْتَقِطُ سَاعَةٌ طَلَّتْهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ . قَدْ قُتِلَ فَهِيَ مُخِيرِ النَّظَرَيْنِ : إِمَّا أَنْ يُقْتَلَ ، وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ أَهْلُ الْقَتِيلِ » . فَبَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ فَقَالَ : اكْتُبْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ « اكْتُبُوا لَأَبِي فَلَانٍ » . فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ : إِلَّا الْإِذْخَرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَأَنَّا نَحْتَمِلُهُ فِي بَيْتِنَا وَقُبُورِنَا . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ « إِلَّا الْإِذْخَرَ » . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : يُقَالُ يُقَادُ بِالْقَافِ . فَقِيلَ لَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَيُّ شَيْءٍ كَتَبَ لَهُ ؟ قَالَ : كَتَبَ لَهُ هَذِهِ الْخُطْبَةُ

[ الحديث ١١٢ - طرقة في : ٢٤٢٤ ، ٦٨٠ ]

قوله ( حدثنا شيبان ) هو ابن عبد الرحمن يكنى أبا معاوية . هو يفتح الشين المعجمة بعدها تحتانية ثم موحدة ،

وليس في البخارى بهذا الصورة غيره . **قوله** ( عن يحيى ) هو ابن أبى كثير . **قوله** ( عن أبى سلمة ) في رواية المصنف في الديات حدثنا أبو سلمة حدثنا أبو هريرة . **قوله** ( أن خراعة ) أى القليلة المشهورة ، والمراد واحد منهم فأطلق عليه اسم القليلة مجازاً ، واسم هذا القاتل خراش بن أمية الخراشى ، والمقتول في المجاهلية منهم اسمه أحر ، والمقتول في الإسلام من بنى ليث لم يسم . **قوله** ( حبس ) أى منع عن مكة . ( القتل ) أى بالقاف والمثناة من فوق ( أو الفيل ) أى بالقاف المكسورة بعدها ياء تختانية . **قوله** ( كذا قال أبو نعيم ) أراد البخارى أن الشك فيه من شيخه . **قوله** ( وغيره ) يقول : ( الفيل ) أى بالقاف ولا يشك ، والمراد بالغير من رواه عن شيان رفيقا لأنى نعيم وهو عبيد الله بن موسى ، ومن رواه عن يحيى رفيقا لشيان وهو حرب بن شداد كما سيأتى بيانه عند المصنف في الديات ، والمراد بحبس الفيل أهل الفيل وأشار بذلك إلى القصة المشهورة للحبشة في غزوه مكة ومعهم الفيل فمنعها الله عنهم وسلط عليهم الطير الأبايل مع كون أهل مكة إذ ذاك كانوا كفاراً ، حرمة أهلها بعد الإسلام أكد ، لكن غزو النبي ﷺ لإياها مخصوص به على ظاهر هذا الحديث وغيره ، وسيأتى الكلام على المسألة في كتاب الحج مفصلاً إن شاء تعالى . **قوله** ( وسلط عليهم ) هو بضم أوله ، ورسول مرفوع والمؤمنون معطوف عليه . **قوله** ( ولا تحل ) للكشميين ولم تحل ، والمصنف في اللفظة من طريق الأوزاعي عن يحيى بن زكريا ، وهى أليق بالمستقبل . **قوله** ( لا يحتل ) بالخاء المعجمة أى لا يحصد يقال اختلته إذا قطعته وذكر الشوك دال على منع قطع غيره من باب أولى ، وسيأتى ذكر الخلاف فيه في الحج إن شاء الله تعالى . **قوله** ( إلا لمشد ) أى معرف ، وسيأتى الكلام على هذه المسألة في كتاب اللفظة إن شاء الله تعالى . **قوله** ( فن قتل فهو بخير النظرين ) كذا وقع هنا ، وفيه حذف وقع بيانه في رواية المصنف في الديات عن أبى نعيم بهذا الإسناد « فن قتل له قتل » . **قوله** ( ولما أن يقاد ) هو بالقاف أى يقتصر ، ووقع في رواية مسلم « لما أن يقادى » بالقاف وزيادة ياء بعد الدال ، والصواب أن الرواية على وجهين : من قالها بالقاف قال فيما قبلها « لما أن يعقل » من العقل وهو الدية ، ومن قالها بالقاف قال فيما قبلها « لما أن يقتل » بالقاف والمثناة . والحاصل تفسير « النظرين » بالقصاص أو الدية . وفي المسألة بحث يأتى في الديات إن شاء الله تعالى . **قوله** ( لجاء رجل من أهل اليمن ) هو أبو شاه بهاء منونة ، وسيأتى في اللفظة مسمى ، والإشارة إلى من حرقه ، وهناك من الزيادة عن الوليد بن مسلم « قلت للأوزاعي : ما قوله اكتبوا لى ؟ قال : هذه الخطبة التى سمعها من رسول الله ﷺ » قلت : وهذا تظهر مطابقة هذا الحديث للترجمة . **قوله** ( فقال رجل من قريش ) هو العباس بن عبد المطلب كما يأتى في اللفظة ، ووقع في رواية لابن أبى شعبة « فقال رجل من قريش يقال له شاه » وهو غلط . **قوله** ( إلا الإذخر ) كذا هو في روايتنا بالنصب ، ويجوز رفعه على البدل عما قبله . **قوله** ( إلا الإذخر إلا الإذخر ) كذا هو في روايتنا ، والثانية على سبيل التاكيد

١١٣ - **حدثنا علي بن عبد الله** قال حدثنا سفيان قال حدثنا عمرو قال أخبرني وهب بن منبه عن أخيه قال سمعت أبا هريرة يقول : ما من أصحاب النبي ﷺ أخذوا كثر حديثاً عنه متى ، إلا ما كان من عبد الله ابن عمرو فإنه كان يكتب ولا يكتب . تابعه عمرو عن همام عن أبى هريرة **قوله** ( حدثنا عمرو ) هو ابن دينار المكي . **قوله** ( عن أخيه ) هو همام بن منبه بتشديد الموحدة المكسورة وكان

أكبر منه سنا لكن تأخرت وفاته عن وهب ، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين من طبقة متقاربة أولهم عمرو . **قوله** ( فانه كان يكتب ولا أكتب ) هذا استدلال من أبي هريرة على ما ذكره من أكثرية ما عند عبد الله بن عمرو أي ابن العاص على ما عنده ، ويستفاد من ذلك أن أبا هريرة كان جازما بأنه ليس في الصحابة أكثر حديثا عن النبي ﷺ منه إلا عبد الله ، مع أن الموجود المروى عن عبد الله بن عمرو أقل من الموجود المروى عن أبي هريرة بأضعاف مضاعفة ، فإن قلنا الاستثناء منقطع فلا أشكال ، إذ التقدير : لكن الذي كان من عبد الله وهو الكتاب لم يكن مني ، سواء لوم منه كونه أكثر حديثا لما تقتضيه العادة أم لا . وإن قلنا الاستثناء متصل فالسبب فيه من جهات : أحدها أن عبد الله كان مشغولا بالعبادة أكثر من اشتغاله بالتعليم فقلت الرواية عنه . ثانيا أنها كان أكثر مقامه بعد قسوح الأمصار بمصر أو بالطائف ولم تكن الرحلة اليهما عن يطلب العلم كرحلة إلى المدينة ، وكان أبو هريرة متصديا فيها للفتوى والتحديث إلى أن مات ، ويظهر هذا من كثرة من حمل عن أبي هريرة ، فقد ذكر البخاري أنه روى عنه ثمانمائة نفس من التابعين ، ولم يقع هذا لغيره . ثالثا ما اختص به أبو هريرة من دعوة النبي ﷺ له بأن لا ينسأ ما يحدثه به كما سنذكره قريبا . رابعا أن عبد الله كان قد ظفر في الشام بحمل حمل من كتب أهل الكتاب فكان ينظر فيها ويحدث منها فتجنب الأخذ عنه لذلك كثير من أئمة التابعين . والله أعلم . ( تنبيه ) **قوله** ( ولا أكتب ) قد يعارضه ما أخرجه ابن وهب من طريق الحسن بن عمرو بن أمية قال : تحدث عند أبي هريرة بحديث ، فأخذ يدي إلى بيته فأرانا كتبنا من حديث النبي ﷺ وقال : هذا هو مكتوب عندي . قال ابن عبد البر : حديث همام أصح ، ويمكن الجمع بأنه لم يكن يكتب في العهد النبوي ثم كتب بعده . قلت : وأقوى من ذلك أنه لا يلزم من وجود الحديث مكتوبا عنده أن يكون بخطه ، وقد ثبت أنه لم يكن يكتب ، فتعين أن المكتوب عنده بغير خطه . **قوله** ( تابعه معمر ) أي ابن راشد يعني تابع وهب بن منبه في روايته لهذا الحديث عن همام ، والمتابعة المذكورة أخرجهما عبد الرزاق عن معمر ، وأخرجهما أبو بكر بن علي المروزي في كتاب العلم له عن حجاج بن الشاعر عنه ، وروى أحمد والبيهقي في المدخل من طريق عمرو بن شعيب عن مجاهد والمغيرة بن حكيم قالا : سمعنا أبا هريرة يقول : ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله ﷺ مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فانه كان يكتب بيده ويبيع بقلبه ، وكنت أعي ولا أكتب ، استأذن رسول الله ﷺ في الكتاب عنه فأذن له ، [سند حسن . وله طريق أخرى أخرجهما العقيلي في ترجمة عبد الرحمن بن سليمان عن عقيل عن المغيرة بن حكيم سمع أبا هريرة قال : ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله ﷺ مني إلا عبد الله بن عمرو فانه كان يكتب ، استأذن رسول الله ﷺ أن يكتب بيده ما سمع منه فأذن له ، الحديث .] **وعنه** أحمد وأبو داود من طريق يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو : كنت أكتب كل شيء سمعته من رسول الله ﷺ . فتهنى قريش ، الحديث . وفيه : أكتب ، فوالذي نفس بيده ما يخرج منه إلا الحق ، ولهذا طرق أخرى عن عبد الله بن عمرو يقوى بعضها بعضاً . ولا يلزم منه أن يكون في الوعي سواء لما قدمناه من اختصاص أبي هريرة بالدعاء بعدم النسيان ، ويحتمل أن يقال تحمل أكثرية عبد الله بن عمرو على ما فاز به عبد الله من الكتابة قبل الدعاء لأبي هريرة لأنه قال في حديثه : فما نسيت شيئا بعد ، لجاز أن يدخل عليه النسيان فيما سمعه قبل الدعاء ، بخلاف عبد الله فان الذي سمعه مضبوط بالكتابة ، والذي انتشر عن أبي هريرة مع ذلك أضعاف ما انتشر عن عبد الله بن عمرو لثبوت أبي هريرة لذلك ومقامه بالمدينة النبوية ، بخلاف عبد الله بن عمرو في الأمرين .

ويستفاد منه ومن الحديث على المتقدم ومن قصة أبي شاه أن النبي ﷺ أذن في كتابة الحديث عنه ، وهو يمرض حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال لا تكتبوا عني شيئا غير القرآن ، رواه مسلم . والجمع بينهما أن النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره ، والأذن في غير ذلك . أو أن النهي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد والإذن في تفريقهما ، أو النهي متقدم والإذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس وهو أقربها مع أنه لا ينافيها . وقيل النهي خاص بمن خشي منه الائتكال على الكتابة دون الخط ، والإذن لمن أمن منه ذلك ، ومنهم من أعلّ حديث أبي سعيد وقال : الصواب وقفه على أبي سعيد ، قاله البخاري وغيره . قال العلماء : كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظا كما أخذوا حفظا ، لكن لما قصرت الهمة وخشي الآئمة ضياع العلم دونوه . وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز ، ثم كثرت التدوين ثم التصنيف ، وحصل بذلك خير كثير . فله الحمد

١١٤ - **حديث** يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال : لما اشتد بالنبي ﷺ وجهه قال « اتقوني يكتبون لكم كتابا لا تضيئون بعده » قال عمر إن النبي ﷺ غلبه الوجع ، وعندنا كتاب الله حسبنا ، فاختلقوا ، وكثر اللغط . قال : قوموا عني ، ولا يثبتني عندى التنازع . فخرج ابن عباس يقول : إن الزرية كل الزرية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين كتابه

[ الحديث ١١٤ - أطرافه في : ٣٠٥٣ ، ٣١٦٨ ، ٤٤٣١ ، ٤٤٣٢ ، ٥٦٦٩ ، ٧٣٦٦ ]

**قوله** ( أخبرني يونس ) هو ابن يزيد . **قوله** ( عن عبيد الله بن عبد الله ) أي ابن عتبة بن مسعود . **قوله** ( لما اشتد ) أي قوى . **قوله** ( وجهه ) أي في مرض موته كما سيأتي . وللصنف في المغازي وللإمام علي ، لما حضرت النبي ﷺ الوفاة ، وللصنف من حديث سعيد بن جبير أن ذلك كان يوم الخميس وهو قبل موته ﷺ بأربعة أيام . **قوله** ( يكتبون ) أي بأدوات الكتاب ، فحيزه مجاز الحذف . وقد صرح بذلك في رواية لمسلم قال « اتقوني بالكتف والدواة » والمراد بالكتف عظم الكتف لأنهم كانوا يكتبون فيها . **قوله** ( أكتب ) هو باسكان الباء جواب الأمر ، ويجوز الرفع على الاستئناف . وفيه مجاز أيضا أي أمر بالكتابة . ويحتمل أن يكون على ظاهره كما سيأتي البحث في المسألة في كتاب الصلح إن شاء الله تعالى . وفي مسند أحمد من حديث علي أنه للأموور بذلك ولفظه « أمرني النبي ﷺ أن آتية بطني - أي كتف - يكتب ما لا تضل أمته من بعده » . **قوله** ( كتابا ) بعد قوله « يكتب » فيه الجنس التام بين الكلمتين ، وإن كانت لإحداهما بالحقيقة والأخرى بالمجاز . **قوله** ( لا تضلوا ) هو نفي وحذف النون في الروايات التي اتصلت لنا لأنه بدل من جواب الأمر ، وتعدد جواب الأمر من غير حرف المطف جاز . **قوله** ( غلبه الوجع ) أي يشق عليه إملاء الكتاب أو مباشرة الكتابة ، وكان عمر رضي الله عنه فهم من ذلك أنه يشق التطويل ، قال القرطبي وغيره : اتقوني أمر ، وكان حق الأمور أن يبادر للامتنال ، لكن ظهر لعمر رضي الله عنه مع طائفة أنه ليس على الوجوب ، وأنه من باب الإرشاد إلى الأصلح فكروا أن يكلفوه من ذلك ما يشق

عليه في تلك الحالة مع استحضار قول تعالى ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾ وقوله تعالى ﴿ تبياناً لكل شيء ﴾ ، ولهذا قال عمر : حسبنا كتاب الله . وظهر لطائفة أخرى أن الأولى أن يكتب لها فيه من أمثال أمره وما يتضمنه من زيادة الإيضاح ، ودل أمره لهم بالقيام على أن أمره الأول كان على الاختيار ، ولهذا عاش عليه السلام بعد ذلك أباما ولم يعاود أمرهم بذلك ، ولو كان واجبا لم يتركه لاختلافهم لأنه لم يترك التبليغ لمخالفة من عالف ، وقد كان الصحابة يراجعونه في بعض الأمور ما لم يجرم بالأمر ، فاذا عزم امثلوا . وسيأتى بسط ذلك في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى . وقد عد هذا من موافقة عمر رضي الله عنه . واختلف في المراد بالكتاب ، فقيل : كان أراد أن يكتب كتابا ينص فيه على الأحكام ليرتفع الاختلاف ، وقيل : بل أراد أن ينص على أسامي الخلفاء بعده حتى لا يقع بينهم الاختلاف ، قاله سفيان بن عيينة ، ويؤيده أنه عليه السلام قال في أوائل مرضه وهو عند عائشة : ادع لي أباك وأخاك حتى أكتب كتابا ، فأتى أخاف أن يسمى ممتن ويقول قائل ، ويأتى الله والمؤمنون إلا أبا بكر ، أخرجه مسلم . وللصنف معناه ، ومع ذلك فلم يكتب ، والأول أظهر لقول عمر : كتاب الله حسبنا . أى كافينا . مع أنه يشمل الوجه الثاني لأنه بعض أفرادهم . والله أعلم . ( فائدة ) : قال الخطابي : إنما ذهب عمر إلى أنه لو نص بما يزيل الخلاف لبطلت فضيلة العلماء وعدم الاجتهاد . وتعقبه ابن الجوزي بأنه لو نص على شيء أو أشياء لم يبطل الاجتهاد لأن الحوادث لا يمكن حصرها . قال : وإنما خاف عمر أن يكون ما يكتبه في حالة غلبة المرض فيجد بذلك المنافقون سبيلا إلى الطعن في ذلك المكتوب ، وسيأتى ما يؤيده في أواخر المغازي . قوله ( ولا ينبغي عندى التنازع ) فيه إشعار بأن الأولى كان المبادرة إلى امثال الأمر ، وإن كان ما اختاره عمر صوابا إذ لم يتدارك ذلك النبي عليه السلام بعد كما قدمناه . قال القرطبي : واختلافهم في ذلك كاختلافهم في قوله لهم : لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة ، فتخوف ناس فرت الوقت فصلوا ، وتمسك آخرون بظاهر الأمر فلم يصلوا . فاعتف أحدا منهم من أجل الاجتهاد المسوغ والمقصد الصالح . والله أعلم . قوله ( فخرج ابن عباس يقول ) ظاهره أن ابن عباس كان معهم ، وأنه في تلك الحالة خرج قائلا هذه المقالة . وليس الأمر في الواقع على ما يقتضيه هذا الظاهر ، بل قول ابن عباس المذكور إنما كان يقوله عند ما يحدث بهذا الحديث ، ففي رواية معمر عند المصنف في الاعتصام وغيره : قال عبيد الله فكان ابن عباس يقول . وكذا لأحمد من طريق جرير بن حازم عن يونس بن يزيد . وجزم ابن تيمية في الرد على الرافضي بما قلناه ، وكل من الأحاديث يأتي بسط القول فيه في مكانه اللائق به ، إلا حديث عبد الله بن عمرو فهو عمدة الباب . ووجه رواية حديث الباب أن ابن عباس لما حدث عبيد الله بهذا الحديث خرج من المكان الذي كان به وهو يقول ذلك . وبديل عليه رواية أبي نعيم في المستخرج قال عبيد الله : سمعت ابن عباس يقول الخ . وإنما تعين حمله على غير ظاهره لأن عبيد الله تابعي من الطبقة الثانية لم يدرك القصة في وقتها لأنه ولد بعد النبي عليه السلام بمدة طويلة ، ثم سمعها من ابن عباس بعد ذلك بمدة أخرى . والله أعلم . قوله ( الرزيمة ) هي بفتح الراء وكسر الزاى بعدها ياء ثم همزة ، وقد تسهل الهمزة وتشدد الياء ، ومعناها المصيبة ، وزاد في رواية معمر : لاختلافهم ولعظمهم ، أى أن الاختلاف كان سببا لترك كتابة الكتاب . وفي الحديث دليل على جواز كتابة العلم ، وعلى أن الاختلاف قد يكون سببا في حرمان الحديث كما وقع في قصة الرجلين الذين تخافا فرجع نعيمين ليلة القدر بسبب ذلك . وفيه وقوع الاجتهاد بحضرة النبي عليه السلام فيما ينزل عليه فيه ، وسنذكر بقية ما يتعلق به في أواخر السيرة النبوية من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى .

( تنبيه ) : قدم حديث على أنه كتب عن النبي ﷺ وبطرقه احتمال أن يكون إنما كتب ذلك بعد النبي ﷺ ولم يبلغه النبي ، وثني بحديث أبي هريرة وفيه الأمر بالكتابة وهو بعد النبي فيكون ناسخا ، وثالث بحديث عبد الله بن عمرو وقد بينت أن في بعض طرقه إذن النبي ﷺ له في ذلك ، فهو أقوى في الاستدلال للجواز من الأمر أن يكتبوا لأبي شاه لاحتمال اختصاص ذلك بمن يكون أميا أو أعمى ، وختم بحديث ابن عباس الدال على أنه ﷺ ثم أن يكتب لأمته كتابا يحصل معه الأمن من الاختلاف وهو لا يهمل إلا بحق

#### ٤٠ - باب العلم والعظة بالليل

١١٥ - **حَدَّثَنَا** صَدَقَةُ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مَعْبَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ هِنْدٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ . وَعَمْرُو وَيْحِي بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ هِنْدٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : اسْتَقِظَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقَالَ « سُبْحَانَ اللَّهِ مَاذَا أَنْزَلَ إِلَهُهُ مِنَ الْفَتَنِ ، وَمَاذَا فَتَحَ مِنَ الْخَزَائِنِ . أَتَقِظُوا صَوَاحِبَ الْحَجَرِ ، فَرُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ فِي الْآخِرَةِ »

[ الحديث ١١٥ - أطرافه في : ١١٦٦ ، ٣٥٩٩ ، ٥٨٤٤ ، ٦٢١٨ ، ٧٠٦٩ ]

**قوله** ( باب العلم ) أى تعليم العلم بالليل ، والعظة تقدم أنها الوعظ ، وأراد المصنف التنبيه على أن النبي عن الحديث بعد العشاء مخصوص بما لا يكون في الخير . **قوله** ( صدقة ) هو ابن الفضل المروزي . **قوله** ( عن هند ) هى بنت الحارث القراسية بكسر الفاء والسين المهملة ، وفي رواية الكشميني بدلها عن امرأة . **قوله** ( وعمرو ) كذا في روايتنا بأرفع ، ويجوز الكسر ، والمعنى أن ابن عيينة حدثهم عن معمر ثم قال : وعمرو هو ابن دينار ، فعلى رواية الكسر يكون معطوفا على معمر ، وعلى رواية الأرفع يكون استئنافا كان ابن عيينة حدث بحذف صيغة الأداء وقد جرت عادته بذلك . وقد روى الخديدي هذا الحديث في مسنده عن ابن عيينة قال : حدثنا معمر عن الزهري ، قال وحدثنا عمرو ويحيى بن سعيد عن الزهري ، فصرح بالتحديث عن الثلاثة . **قوله** ( ويحيى بن سعيد ) هو الأنصاري ، وأخطأ من قال إنه هو القطان لأنه لم يسمع من الزهري ولا لقيه . ووقع في غير رواية عن أبي ذر عن امرأة ، بال قوله عن هند في الإسناد الثاني . والحاصل أن الزهري كان ربما أبهما وربما سماها . وقد رواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن الزهري ولم يذكر هنداً ولا أم سلمة . **قوله** ( سبحان الله ماذا ) ما استفهامية متضمنة لمعنى التعجب والتعظيم ، وعبر عن الرحمة بالخزائن كقوله تعالى ( خزائن رحمة ربك ) وعن العذاب بالفتن لأنها أسبابه ، قال الكرماني : ويحتمل أن تكون ما نكرة موصوفة . **قوله** ( أنزل ) بضم الهمزة ، وللشمني « أنزل الله » بظاهر الفاعل ، والمراد بالانزال لإعلام الملائكة بالأمر القدور ، أو أن النبي ﷺ أوحى إليه في نومه ذلك بما سيقع بعده من الفتن فعبّر عنه بالانزال . **قوله** ( وماذا فتح من الخزائن ) قال الداودي : الثاني هو الأول ، والثى قد يعطف على نفسه تأكيدا ، لأن ما يفتح من الخزائن يكون سببا للفتنة ، وكأنه فهم أن المراد بالخزائن خزائن فارس والروم وغيرهما مما فتح على الصحابة ، لكن المغايرة بين الخزائن والفتن أوضح لأنهما غير متلازمين ، وكمن نائل من تلك الخزائن سالم من الفتن . **قوله** ( صواحب الحجر ) بضم الحاء وفتح الجيم جمع حجرة وهى منازل أزواج النبي ﷺ ، وإنما خصهن بالإيقاظ لأنهن الحاضرات حينئذ ، أو من باب « أبدا بنفسك ثم بمن تقول » . **قوله** ( فرب كاسية ) تدل به ابن مالك على أن رب في الغالب للتكثير ، لأن هذا الوصف للنساء وهن أكثر أهل

النار انتهى . وهذا يدل بورودها في التكرار لا لاكثريتها فيه . قوله ( عارية ) بتخفيف الياء وهي مجرورة في أكثر الروايات على التثنية ، قال السهيلي : إنه الأجسن عند سيبويه ، لأن رب عنده حرف جر يلزم صدر الكلام ، قال : ويجوز الرفع على إضمار مبتدأ والجملة في موضع التثنية ، أي هي عارية والفعل الذي تتعلق به رب محذوف . انتهى . وأشار عليه السلام بذلك إلى موجب استيقاظ أزواجه ، أي ينبغي لمن أن لا يتأفلن عن العبادة ويعتمد على كونهن أزواج النبي عليه السلام . وفي الحديث جواز قول : سبحان الله ، عند التعجب ، ونديسة ذكر الله بعد الاستيقاظ ، وإيقاظ الرجل أهله بالليل للعبادة لا سيما عند آية تحدث . وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . وفي هذا الإسناد رواية الأقران في موضعين : أحدهما ابن عينة عن معمر ، والثاني عمرو ويحيى عن الزهري وفيه رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض في نسق . وهذا قد قيل إنها صحابة فإن صح فهو من رواية تابعي عن مثله عن صحابة عن مثلها ، وأم سلمة هي أم المؤمنين ، وكانت تلك الليلة ليلتها . وفي الحديث استحباب الإسراع إلى الصلاة عند خشية الشرك كما قال تعالى ( واستعينوا بالصبر والصلاة ) وكان عليه السلام إذا حزبه أمر فزع إلى الصلاة ، وأمر من رأى في منامه ما يكره أن يصلي ، وسيأتي ذلك في مواضعه . وفيه التيسير عند رؤية الأشياء الموهلة ، وفيه تحذير العالم من يأخذ عنه من كل شيء يتوقع حصوله ، والإرشاد إلى ما يدفع ذلك المحذور . والله أعلم

#### ٤١ - باب السمر في العلم

١١٦ - **حدثنا** سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن سالم وأبي بكر بن سليمان بن أبي حشمة أن عبد الله بن عمر قال : صلى بنا النبي عليه السلام العشاء في آخر حياته ، فلما سلم قام فقال « أرايتكم » ليئتكم ههنا ، فإن رأس مائة سنة منها لا يبقى لكم على ظهركم الأرض أحد » [الحديث ١١٦ - طرفه في : ٥٦٤ ، ٦٠١]

قوله ( باب السمر ) هو بفتح المهملة والميم ، وقيل الصواب إسكان الميم لأنه اسم للفعل ، ومعناه الحديث بالليل قبل النوم . وهذا يظهر الفرق بين هذه الترجمة والتي قبلها . قوله ( في العلم ) كذا في رواية أبي ذر باضافة الباب إلى السمر ، وفي رواية غيره باب السمر في العلم بتنوين باب . قوله ( حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن ) أي أنه حدثه عبد الرحمن ، وفي رواية غير أبي ذر حدثني عبد الرحمن ، والليث وعبد الرحمن قرينان . قوله ( عن سالم ) أي ابن عبد الله بن عمر . قوله ( أبي حشمة ) بفتح المهملة وسكون المثناة ، واسم أبي حشمة عبد الله بن حذيفة العدوي ، وأما أبو بكر الرازي فتابعي مشهور لم يسم ، وقد قيل أن اسمه كنيته . قوله ( صلى لنا ) أي إماما ، وفي رواية : بنا ، بموحدة . قوله ( العشاء ) أي صلاة العشاء . قوله ( في آخر حياته ) جاء مقيدا في رواية جابر أن ذلك كان قبل موته عليه السلام بشهر . قوله ( أرايتكم ) هو بفتح المثناة لإنها ضمير مخاطب والكاف ضمير ثان لا محل لها من الإعراب والمهمزة الأولى للاستفهام ، والرؤية بمعنى العلم أو البصر ، والمعنى أعلمتم أو أبصرتكم ليئتكم ، وهي منصوبة على المفعولية ، والجواب محذوف تقديره قالوا نعم ، قال فاضبطوها . وترد أرايتكم للاستخبار كما في قوله تعالى ( قل أرايتكم إن أتاكم عذاب الله ) الآية ، قال الزخشري : المعنى أخبروني . ومتعلق الاستخبار محذوف تقديره من تدعون . ثم بكثمتهم فقال ( أغير الله تدعون ) . انتهى . ولما أوردت هذا لأن بعض الناس نقل كلام الزخشري





ابن المنير ومن تبعه : يحتمل أن يريد أن أصل السمر يشبه هذه الكلمة وهي قوله « نام الغليم » ، ويحتمل أن يريد ارتقاب ابن عباس لأحوال النبي ﷺ . ولا فرق بين التعليم من القول والتعليم من الفعل ، فقد سمر ابن عباس ليلته في طلب العلم ، زاد الكرمانى أو ما يفهم من جعله إياه على يمينه كأنه قال له قف عن يميني فقال وقتت اه . وكل ما ذكره معترض ، لأن من يتكلم بكلمة واحدة لا يسمى سامرا ، وصنيع ابن عباس يسمى سمرأ لا سمرأ إذ السمر لا يكون إلا عن تحدث قاله لإسماعيلي ، وأبعدهما الأخير لأن ما يقع بعد الانتباه من النوم لا يسمى سمرأ . وقال الكرمانى تبعا لغيره أيضا : يحتمل أن يكون مراد البخارى أن الأقارب إذا اجتمعوا لابد أن يجرى بينهم حديث للؤاسة وحديثه ﷺ كله علم وفوائد . قلت : والأولى من هذا كله أن مناسبة الترجمة مستفادة من لفظ آخر في هذا الحديث بعينه من طريق أخرى ، وهذا يصنعه المصنف كثيرا يريد به تنبيه الناظر في كتابه على الاعتناء بتتبع طرق الحديث ، والنظر في مواقع ألفاظ الرواة ، لأن تفسير الحديث بالحديث أولى من الخوض فيه بالظن . وإنما أراد البخارى هنا ما وقع في بعض طرق هذا الحديث مما يدل صريحا على حقيقة السمر بعد العشاء ، وهو ما أخرجه في التفسير وغيره من طريق كريب عن ابن عباس قال : بت في بيت ميمونة فتحدث رسول الله ﷺ مع أهله ساعة ثم رقد . . الحديث . فصحت الترجمة بحمد الله تعالى من غير حاجة إلى تصف ولا رجم بالظن . فان قيل : هذا إنما يدل على السمر مع الأهل لا في العلم ، فالجواب أنه يلحق به . والجامع تحصيل الفائدة ، أو هو بدليل الفحوى ، لأنه إذا شرع في المباح في المستحب من طريق الأولى . وسنذكر باقي مباحث هذا الحديث حيث ذكره المصنف مطولا في كتاب الوتر من كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى . ويدخل في هذا الباب حديث أنس أن النبي ﷺ خطبهم بعد العشاء ، وقد ذكره المصنف في كتاب الصلاة . ولأن حديث آخر في قصة أسيد بن حضير وقد ذكره المصنف في المناقب ، وحديث عمر « كان النبي ﷺ يسمر مع أبي بكر في الأمر من أمور المسلمين » أخرجه الترمذى والنسائى ورجاله ثقات ، وهو صريح في المقصود إلا أن في إسناده اختلافا على علقمة ، فلذلك لم يصح على شرطه . وحديث عبد الله بن عمرو « كان نبي الله ﷺ يحدثنا عن بنى إسرائيل حتى يصبح لا يقوم إلا ١١ عظم صلاة » رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة ، وهو من رواية أبي حسان عن عبد الله بن عمرو وليس على شرط البخارى ، وأما حديث « لا سمر إلا لمصل أو مسافر » فهو عند أحد بسند فيه راو مجهول ، وعلى تقدير ثبوته فالسمر في العلم يلحق بالسمر في الصلاة نافلة ، وقد سمر عمر مع أبي موسى في مذاكرة الفقه فقال أبو موسى « الصلاة » فقال عمر : إنا في صلاة . والله أعلم

#### ٤٢ - باب حفظ العلم

١١٨ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة قال : إن الناس يقولون : أ كثر أبو هريرة . ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثا . ثم يتلو ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ - إِلَى قَوْلِهِ - الرَّحِيمِ ﴾ . إن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصق بالأشواق ، وإن إخواننا من الأنصار كان يشغلهم التمل في أموالهم وإن أبا هريرة كان يترجم رسول الله ﷺ

بِشَيْعٍ بَطْنِهِ ، وَيَحْضُرُ مَا لَا يَحْضُرُونَ ، وَيَحْفَظُ مَا لَا يَحْفَظُونَ

[ الحديث ١١٨ - أطرافه في : ١١٩ ، ٢٠٤ ، ٢٣٥٠ ، ٣٦٤٨ ، ٣٣٥٤ ]

قوله ( باب حفظ العلم ) لم يذكر في الباب شيئا عن غير أبي هريرة ، وذلك لأنه كان أحفظ الصحابة للحديث ، قال الشافعي رضي الله عنه : أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في عصره . وقد كان ابن عمر يترحم عليه في جنازته ويقول : كان يحفظ على المسلمين حديث النبي ﷺ ، رواه ابن سعد . وقد دل الحديث الثالث من الباب على أنه لم يحدث بجميع محفوظه ، ومع ذلك فالوجود من حديثه أكثر من الموجود من حديث غيره من المكثرين ، ولأن يمارض هذا ما تقدم من تقديمه عبد الله بن عمرو على نفسه في كثرة الحديث لأننا قدمنا الجواب عن ذلك ، ولأن الحديث الثاني من الباب دل على أنه لم ينس شيئا سمعه ، ولم يثبت مثل ذلك لغيره

قوله ( حدثنا عبد العزيز ) هو الأوبى المدني ، والإسناد كله مدنيون . قوله ( أكثر أبو هريرة ) أي من الحديث عن رسول الله ﷺ كما صرح به المصنف في البيوع من طريق شعيب عن الزهري ، وله فيه وفي الزراعة من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري هنا زيادة وهي : ويقولون : ما للمهاجرين والانصار لا يحدثون مثل أحاديثه ، وبها تبين الحكمة في ذكره المهاجرين والانصار ووضع المظهر موضع المضمهر على طريق الحكاية حيث قال : أكثر أبو هريرة ، ولم يقل أكثر . قوله ( ولولا آيتان ) مقول قال لا مقول يقولون ، وقوله ثم يتلو مقول الأعرج ، وذكره بلفظ المضارع استحضرنا لصورة التلاوة ، ومعناه : لولا أن الله ذم الكاتمين للعلم ما حدث أصلا ، لكن لما كان الكتبان حراما وجب الإظهار ، فلماذا حصلت الكثرة لكثرة ماعنده . ثم ذكر سبب الكثرة بقوله : إن إخواننا وأراد بصيغة الجمع نفسه وأمثاله ، والمراد بالأخوة أخوة الإسلام . قوله ( يشغلهم ) بفتح أوله من الثلاثي ، وحكى ضمه وهو شاذ . قوله ( الصفيق ) باسكان الفاء ، هو ضرب اليد على اليد ، وجرى به عادتهم عند عقد البيع . قوله ( في أموالهم ) أي القيام على مصالح زرعهم ، وللمسلم كان يشغلهم عمل أرضهم ، ولابن سعد : كان يشغلهم القيام على أرضهم . قوله ( وإن أبا هريرة ) فيه التفتات إذ كان نسق الكلام أن يقول : وإن . قوله ( لشيع ) بلام التعليل للأكثر وهو الثابت في غير البخاري أيضا ، وللأصلي « بشيع » بموحدة أوله ، وزاد المصنف في البيوع : وكنت امرأة مسكينا من مساكين الصفة . قوله ( ويحضر ) أي من الأحوال ( ويحفظ ) أي من الأقوال ، وهما معطوفان على قوله « يلزم » . وقد روى البخاري في التاريخ والحاكم في المستدرک من حديث طلحة بن عبد الله شاهداً لحديث أبي هريرة هذا ولفظه « لا أشك أنه سمع من رسول الله ﷺ ما لا نسمع ، وذلك أنه كان مسكينا لا شيء له ضيقاً لرسول الله ﷺ ، وأخرج البخاري في التاريخ والبيهقي في المدخل من حديث محمد بن عمار بن حزم أنه قصد في مجلس فيه مشيخة من الصحابة بضعة عشر رجلا فجعل أبو هريرة يحدثهم عن رسول الله ﷺ بالحديث فلا يعرفه بعضهم ، فيراجعون فيه حتى يعرفوه ، ثم يحدثهم بالحديث كذلك حتى قل مرارا ، فعرفت يومئذ أن أبا هريرة أحفظ الناس . وأخرج أحمد والترمذي عن ابن عمر أنه قال لأن هريرة : كنت ألزما لرسول الله ﷺ وأعرفنا بحديثه . قال الترمذي حسن . واختلف في أسناد هذا الحديث على الزهري فرواه مالك عنه هكذا ، ووافقه إبراهيم بن سعد وسفيان بن عيينة ، ورواه شعيب عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلة بن عبد الرحمن كلاهما

عن أبي هريرة ، وتابعه يونس بن يزيد . والاسنادان جميعا محفوظان صحيحا الشيخان ، وزادوا في روايتهما عن الزهري شيئا سنذكره في هذا الحديث الثاني :

١١٩ - **حديث** أحمد بن أبي بكر أبو مصعب قال حدثنا محمد بن إبراهيم بن دينار عن ابن أبي ذئب عن سعيد القُبري عن أبي هريرة قال : قلت يا رسول الله ، إني أسمع منك حديثا كثيرا أنساه . قال : أبسط رداءك . فبسطته . قال : فزف بيديه ثم قال : صممه ، فضممته ، فما نسيت شيئا بعده .

**حديث** إبراهيم بن المنذر قال : حدثنا ابن أبي قُدريك بهذا . أو قال : عَرَفَ بيده فيه

**قوله** ( حدثنا أحمد بن أبي بكر ) هو الزهري المدني صاحب مالک ، وسقط قوله أبو مصعب من رواية الاصيل وأبي ذر ، وهو بكنيته أشهر . والاسناد كله مدنيون أيضا وكذا الذي بعده . **قوله** ( كثيرا ) هو صفة لقوله حديثا لأنه اسم جنس . **قوله** ( فزف ) لم يذكر المغروف منه وكأنها كانت إشارة محضة . **قوله** ( ضم ) وللكشميني والباقيين د ضمه ، وهو بفتح الميم ويجوز ضمها ، وقيل يتعين لاجل ضمة الهاء ، ويجوز كسرهما لكن مع إسكان الهاء وكسرهما . **قوله** ( فما نسيت شيئا بعد ) هو مقطوع الإضافة مبنى على الضم ، وتذكير شيئا بعد التي ظاهر العموم في عدم النسيان منه لكل شيء من الحديث وغيره . ووقع في رواية ابن عيينة وغيره عن الزهري في الحديث الماضي « فو الذي بعثه بالحق ما نسيت شيئا سمعته منه » ، وفي رواية يونس عند مسلم « فما نسيت بعد ذلك اليوم شيئا حدثني به » ، وهذا يقتضي تخصيص عدم النسيان بالحديث . ووقع في رواية شعيب « فما نسيت من مقالته تلك من شيء » ، وهذا يقتضي عدم النسيان بتلك المقالة فقط ، لكن سياق الكلام يقتضي ترجيح رواية يونس ومن وافقه لأن أبا هريرة نبه به على كثرة محفوظه من الحديث فلا يصح حمله على تلك المقالة وحدها ، ويحتمل أن تكون وقعت له قضيتان : فإني رواها الزهري مختصة بتلك المقالة ، والقضية التي رواها سعيد القُبري عامة . وأما ما أخرجه ابن وهب من طريق الحسن بن عمرو بن أمية قال : تحدثت عند أبي هريرة بحديث فأنكره ، فقلت إني سمعت منك ، فقال : إن كنت سمعته مني فهو مكتوب عندي . فقد يتمسك به في تخصيص عدم النسيان بتلك المقالة لكن سند هذا ضعيف ، وعلى تقدير ثبوته فهو نادر . ويلتحق به حديث أبي سلة عنه « لاعدوى » ، فانه قال فيه : إن أبا هريرة أنكره . قال : فما رأيته نسي شيئا غيره . ( فائدة ) : المقالة المشار إليها في حديث الزهري أجهت في جميع طرقه ، وقد وجدتها مصرحا بها في جامع الترمذي وفي الحلية لأبي نعيم من طريق أخرى عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « ما من رجل يسمع كلمة أو كلمتين أو ثلاثا أو أربعاً أو خمسا مما فرض الله فيقولهن ويعلمهن إلا دخل الجنة » ، فذكر الحديث . وفي هذين الحديثين فضيلة ظاهرة لأبي هريرة ومعجزة واضحة من علامات النبوة ، لأن النسيان من لوازم الإنسان ، وقد اعترف أبو هريرة بأنه كان يكثر منه ثم تخلف عنه ببركة النبي ﷺ . وفي المستدرک للحاكم من حديث زيد بن ثابت قال « كنت أنا وأبو هريرة وآخر عند النبي ﷺ فقال : ادعوا . فدعوت أنا وصاحبي وأمن النبي ﷺ ، ثم دعا أبو هريرة فقال : اللهم إني أسألك مثل ما سألك صاحبائي ، وأسألك علما لا ينسى . فأمن النبي ﷺ . فقلنا : ونحن كذلك يا رسول الله ، فقال : سبقكم الغلام الدوسي » وفيه الحث على حفظ العلم ، وفيه أن التقليل

من الدنيا أمكن لحظه . وفيه فضيلة التكسب لمن له هيال ، وفيه جواز إختيار المرء بما فيه من فضيلة إذا اضطر الى ذلك وأمن من الإعجاب . **قوله** ( ابن أبي فديك هذا ) أشكل قوله بهذا على بعض الفارحين لأن ابن أبي فديك لم يقدم له ذكر ، وقد ظن بعضهم أنه محمد بن إبراهيم بن دينار المذكور قبل ، فيكون مراده أن السياقة متحدان إلا في اللفظة المبينة فيه ، وليس كما ظن ، لأن ابن أبي فديك اسمه محمد بن إسماعيل بن مسلم وهو ليثي (١) يكنى أبا إسماعيل ، وابن دينار جهني يكنى أبا عبد الله ، لكن اشتركا في الرواية عن ابن أبي ذئب لهذا الحديث ولغيره ، وفي كونهما مدنيين ، وجوز بعضهم أن يكون الحديث عند المصنف باسناد آخر عن ابن أبي ذئب ، وكل ذلك غفلة عما عند المصنف في علامات النبوة فقد سافه بالاسناد المذكور ، والمثمن من غير تمييز إلا في قوله « بيديه » فانه ذكرها بالإفراد ، وقال فيها أيضا « فغرف » وهي رواية الأكثرين في حديث الباب ، ووقع في رواية المستمل وحده « لحذف » بدل « فغرف » وهو تصحيف لما وضع في سياقه في علامات النبوة . وقد رواه ابن سعد في الطبقات عن ابن أبي فديك فقال : فغرف

١٢٠ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني أخى عن ابن أبي ذئب عن سميد اللخمي عن أبي هريرة قال :

حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَافِينَ : فَأَمَّا أَحَدُهَا فَبَيَّنْتُه ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَيَّنَّنْهُ قُطِعَ هَذَا الْبَلْعُومُ

**قوله** ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس ( حدثني أخى ) هو أبو بكر عبد الحميد . **قوله** ( حفظت عن ) وفي رواية الكشممى « من » بدل عن ، وهي أصرح في تلقيه من النبي ﷺ بلا واسطة . **قوله** ( وعافين ) أى طرفين ، أطلق المحل وأراد به الحال ، أى نوعين من العلم ، وهذا التقرير يندفع إيراد من زعم أن هذا يعارض قوله في الحديث الماضي « كنت لا أكتب » وإنما مراده أن محضوطة من الحديث لو كتبت للأوعافين ، ويحتمل أن يكون أبو هريرة أمل حديثه على من يثنى به فكتبه له وتركه عنده ، والأول أولى . ووقع في المسند عنه « حفظت ثلاثة أجربة » بثنت منها جرابين ، وليس هذا مخالفا لحديث الباب لأنه يحمل على أن أحد الوعافين كان أكبر من الآخر بحيث يحصى مافى الكبير في جرابين وما في الصغير في واحد . ووقع في المحدث الفاضل للرامهرمزي من طريق متقطعة عن أبي هريرة وخمسة أجربة ، وهو إن ثبت محمول على نحو ما تقدم . وعرف من هذا أن ما نثره من الحديث أكثر مما لم ينثره . **قوله** ( بثنته ) بفتح الموحدة والمثلثة وبعدها مثلثة ساكنة تدغم في المثناة التي بعدها أى أذعته ونشرته ، زاد الاسماعيلي : في الناس . **قوله** ( قطع هذا البلعوم ) زاد في رواية المستمل : قال أبو عبد الله - يعنى المصنف - البلعوم جمرى الطعام ، وهو بضم الموحدة ، وكنى بذلك عن القتل . وفي رواية الاسماعيلي « لقطع هذا » يعنى رأسه . وحمل العلماء الوعاء الذى لم يثنته على الأحاديث التي فيها تعيين أسامى امراء السوء وأحوالهم وزمهم ، وقد كان أبو هريرة يكتفى عن بعضه ولا يصرح به خوفا على نفسه منهم ، كقوله أعوذ بالله من رأس الستين وإمارة الصبيان يشير الى خلافة يزيد بن معاوية لأنها كانت سنة ستين من الهجرة . واستجاب الله دعاء أبي هريرة فثبات قبلها بسنة ، وستأق الإشارة إلى شيء من ذلك أيضا في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . قال ابن المنير : جعل الباطنية هذا الحديث ذريعة إلى تصحيح باطلهم حيث اعتقدوا أن الشريعة ظاهرا وباطنا ، وذلك الباطن إنما حاصله الانحلال من الدين . قال :

(١) في تهذيب التهذيب وهرب التهذيب « دلي »

وإنما أراد أبو هريرة بقوله قطع ، أى قطع أهل الجور رأسه إذا سمعوا عيه لفعلهم وتفضيله لسميعهم ، ويؤيد ذلك أن الأحاديث المكتوبة لو كانت من الأحكام الشرعية ما وسعها كتابها لما ذكره في الحديث الأول من الآية الدالة على ذم من كتم العلم . وقال غيره يحتمل أن يكون أراد مع الصنف المذكور ما يتعلق بأشراط الساعة وتغير الأحوال والملاحم في آخر الزمان ، فينكر ذلك من لم يألفه ، ويعترض عليه من لا شعور له به

### ٤٣ - باب الإنصات للعلماء

١٢١ - **حدثنا حجاج** قال **حدثنا شعبة** قال **أخبرني علي بن مئزر** عن **أبي زرعة** عن **جابر** أن **النبي ﷺ** قال له في حجة الوداع : **استنصت الناس . قال : « لا ترجعوا بعسدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض »**

[الحديث ١٢١ - أطرافه في : ٤٤٠٥ ، ٦٨٦٩ ، ٧٠٨٠]

**قوله** ( باب الإنصات للعلماء ) أى السكوت والاستماع لما يقولونه . **قوله** ( حدثنا حجاج ) هو ابن منهل . **قوله** ( عن جابر ) هو ابن عبد الله الجلي ، وهو جد أبي زرعة الراوي عنه هنا . **قوله** ( قال له في حجة الوداع ) ادعى بعضهم أن لفظ **له** ، زيادة ، لأن جابراً إنما أسلم بعد حجة الوداع بنحو من شهرين ، فقد جزم ابن عبد البر بأنه أسلم قبل موت النبي ﷺ باربعين يوماً ، وما جزم به يعارضه قول البغوي وابن حبان إنه أسلم في رمضان سنة عشر . ووقع في رواية المصنف لهذا الحديث في باب حجة الوداع بأن النبي ﷺ قال لجابر ، وهذا لا يحتمل التأويل فيقوى ما قال البغوي . والله أعلم . **قوله** ( يضرب ) هو بضم الباء في الروايات ، والمعنى لا تفعلوا فعل الكفار فتشبهوهم في حالة قتل بعضهم بعضاً . وسيأتي بقية الكلام عليه في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . قال ابن بطال : فيه أن الإنصات للعلماء لازم للتعلمين ، لأن العلماء ورثة الأنبياء ، كأنه أراد بهذا مناسبة الترجمة للحديث ، وذلك أن الخطبة المذكورة كانت في حجة الوداع واجمع كثير جداً ، وكان اجتماعهم لرى الحجاز وغير ذلك من أمور الحج ، وقد قال لهم : **خذوا عني مناسككم** ، كما ثبت في صحيح مسلم ، فلما خطبهم ليعلمهم ناسب أن يأمرهم بالإنصات . وقد وقع التفريق بين الإنصات والاستماع في قوله تعالى ﴿ **وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا** ﴾ ومعناها مختلف ، فالإنصات هو السكوت وهو يحصل ممن يستمع ومن لا يستمع كأن يكون مفكراً في أمر آخر ، وكذلك الاستماع قد يكون مع السكوت وقد يكون مع النطق بكلام آخر لا يشتغل الناطق به عن فهم ما يقول الذي يستمع منه ، وقد قال سفيان الثوري وغيره : أول العلم الاستماع ، ثم الإنصات ، ثم الحفظ ، ثم العمل ، ثم النشر . وعن الأصمعي تقديم الإنصات على الاستماع . وقد ذكر علي بن المديني أنه قال لابن عينة : أخبرني معتمر بن سليمان عن كهس عن مطرف قال : الإنصات من العينين . فقال له ابن عينة : وما تدري كيف ذلك ؟ قال : إذا حدث رجلاً فلم ينظر إليك لم يكن منصتاً . انتهى . وهذا محمول على الغالب . والله أعلم

### ٤٤ - باب ما يستحب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم فيسكل العالم إلى الله

١٢٢ - **حدثنا عبد الله بن محمد** قال **حدثنا سفيان** قال **حدثنا عمرو** قال **أخبرني يمين بن جابر** قال :

(١) في النسخ : **الفتنة** ، **والمصواب** : **الخطبة** ،

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنَّ تَوْفَا الْبِكَالِيِّ يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى لَيْسَ بِمُوسَى بْنِ إِسْرَائِيلَ لِأَنَّهُ هُوَ مُوسَى آخَرُ . قَالَ : كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَنْ كَعْبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « قَامَ مُوسَى النَّبِيُّ خَطِيئاً فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ ، فَنُشِلَ : أَيْ النَّاسِ أَعْلَمُ ؟ قَالَ : أَنَا أَعْلَمُ . فَعَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِذْ لَمْ يَزِدْ الْعِلْمَ إِلَيْهِ ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ أَنَّ عَبْدًا مِنْ عِبَادِي يَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ . قَالَ : يَا رَبِّ وَكَيْفَ بِهِ ؟ فَقِيلَ لَهُ : إِجْعَلْ جُوفًا فِي مِسْكَلٍ ، فَإِذَا قَفَذْتَهُ فَهُوَ تَمَمٌ . فَانْطَلَقَ وَانْطَلَقَ بِفَتَاهُ يُوشَعَ بْنَ نُونٍ ، وَخَلَا جُوفًا فِي مِسْكَلٍ ، حَتَّى كَانَا عِنْدَ الصَّخْرَةِ وَضَعَا رُءُوسَهُمَا وَنَامَا ، فَأَنْسَلَ الْحَوْتُ مِنَ الْمِسْكَلِ فَأَتَمَّحَذَّ سَيْلُهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا ، وَكَانَ لِمُوسَى وَفَتَاهُ عَجَبًا . فَانْطَلَقَا بَقِيَّةَ لَيْلَتَيْهَا وَيَوْمَيْهَا ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ : آتَيْنَا غَدَاءَنَا ، لَقَدْ أَقْبَيْنَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا فَصَبَا . وَلَمْ يَجِدْ مُوسَى مَكَانًا مِنَ النَّصَبِ حَتَّى جَاوَزَ الْمَكَانَ الَّذِي أَمَرَ بِهِ . قَالَ لَهُ فَتَاهُ : أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْثَقْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَأَنَّى نَسِيتُ الْحَوْتَ . قَالَ مُوسَى : ذَلِكَ مَا كُنَّا ذَنَبْنِي . فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا ، فَلَمَّا انْتَهَيَا إِلَى الصَّخْرَةِ إِذَا رَجُلٌ مُسَجًى يَثُوبٌ - أَوْ قَالَ : تَسَجًى يَثُوبُهُ - فَسَلَّمَ مُوسَى ، فَقَالَ الْخَضِرُ : وَأَنْتَى بِأَرْضِكَ السَّلَامُ ؟ قَالَ : أَنَا مُوسَى . قَالَ : مُوسَى بْنُ إِسْرَائِيلَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : هَلْ أَتَيْتُكَ عَلَى أَنَّ تَقْلَسَنِي بِمَا عَلِمْتُ رُشْدًا . قَالَ : إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا . يَا مُوسَى إِنِّي عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عَزَمْتَنِي لَا تَعْلَمُهُ أَنْتَ ، وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ عَنَّا لَا أَعْلَمُهُ . قَالَ : سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا . فَانْطَلَقَا يَمْشِيَانِ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ لَيْسَ لُهُمَا سَفِينَةٌ ، فَزَتْ بِهِمَا سَفِينَةٌ ، فَكَلَّمُوهُمْ أَنْ يَحْمِلُوهُمَا ، فَعَرَفَ الْخَضِرُ حَمَلُوهَا بِغَيْرِ نَوْلٍ . جَاءَ عُصْفُورٌ فَوَقَعَ عَلَى حَرْفِ السَّفِينَةِ ، فَفَرَّقَ أَوْ قَرَّبَنِي فِي الْبَحْرِ . فَقَالَ الْخَضِرُ : يَا مُوسَى ، مَا نَقَصَ عَلَيَّ وَعِلْمُكَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ إِلَّا كَنَقَرَةِ هَذَا الْمُصْفُورِ فِي الْبَحْرِ . فَعَمَدَ الْخَضِرُ إِلَى لَوْحٍ مِنْ أَلْوَابِ السَّفِينَةِ فَنَزَعَهُ . فَقَالَ مُوسَى : قَوْمُوا حَمَلُونَا بِغَيْرِ نَوْلٍ حَمَلْتُمْ إِلَى سَفِينَتِهِمْ فَحَرَقْتُمَا لِنَفْسٍ أَهْلَهَا . قَالَ : أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا . قَالَ : لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ . فَكَانَتِ الْأُولَى مِنْ مُوسَى نِسْيَانًا . فَانْطَلَقَا ، فَإِذَا غُلَامٌ يَلْعَبُ مَعَ التِّلْغَمَانِ ، فَأَخَذَ الْخَضِرُ بِرَأْسِهِ مِنْ أَعْلَاهُ فَأَقْلَعَ رَأْسَهُ بِيَدِهِ . فَقَالَ مُوسَى : أَقْتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ ؟ قَالَ : أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ؟ ( قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ : وَهَذَا أَوْ كَدُ ) . فَانْطَلَقَا حَتَّى أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَقَامَتْ أَهْلُهَا فَأَبَوْا أَنْ يُصَيِّفُوهُمَا ، فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ ، قَالَ الْخَضِرُ بَيْنَهُمَا قَاتَمَهُ . فَقَالَ لَهُ مُوسَى : لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا . قَالَ : هَذَا فِرَاقِي بَيْنِي وَبَيْنَكَ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : بَرَحَ اللَّهُ مُوسَى ، لَوَدِدْنَا لَوْ صَبَرَ حَتَّى يَقْصُ عَلَيْنَا مِنْ أَمْرِهِمَا ، قَوْلُهُ ( بَابُ مَا يَسْتَحِبُّ الْعَالَمُ إِذَا سَأَلَ أَى النَّاسِ أَعْلَمُ ) أَى مِنْ غَيْرِهِ . وَالْقَاءُ فِي قَوْلِهِ ( فَيَكُلُ ) تَقْسِيرُهُ بِنَاءُ عَلَى أَنْ فَعَلَ الْمَضَارِعَ بِتَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ ، أَى مَا يَسْتَحِبُّ عِنْدَ السُّؤَالِ هُوَ الْوَكُولُ ، وَفِي رِوَايَةٍ ( أَنْ يَكُلُ ) وَهِيَ

أوضح - قوله (حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي المسندي ، وسفيان هو ابن عيينة ، وعمر هو ابن دينار ، ونوف بفتح النون وبالفاء ، والبكال بفتح الموحدة وكسرهما وتخفيف الكاف - وهم من شديهما - منسوب إلى بكال بطن من حير ، وهم من قال أنه منسوب إلى بكيل بكسر الكاف بطن من همدان لأنهما متغايران ، ونوف المذكور تابعي من أهل دمشق فاضل عالم لا سببا بالاسرائيليات ، وكان ابن امرأة كعب الأحبار وقيل غير ذلك .

قوله (إن موسى) أي صاحب الخضر ، وصرح به المصنف في التفسير . قوله (لأنما هو موسى آخر) كذا في روايتنا بغير توين فيما ، وهو علم على شخص معين قالوا إنه موسى بن ميثا بكسر الميم والشين المعجمة ، وجرم بعضهم أنه منون مصروف لأنه نكرة ، ونقل عن ابن مالك أنه جعله مثالا للعلم إذا نكر تخفيفا ، قال : وفيه بحث . قوله (كذب عدو الله) قال ابن التين : لم يرد ابن عباس لإخراج نوف عن ولاية الله ، ولكن قلوب العلماء تنفر إذا سمعت غير الحق ، فيقولون أمثال هذا الكلام لقصد الزجر والتحذير منه وحقيقته غير مرادة . قلت : ويجوز أن يكون ابن عباس اتهم نوبا في صحة إسلامه ، فلذلك لم يقل في حق الحر بن قيس هذه المقالة مع توردهما عليها . وأما تكذيبه فيستفاد منه أن العالم إذا كان عنده علم بشيء فسمع غيره يذكر فيه شيئا بغير علم أن يكذبه ، ونظيره قوله ﷺ «كذب أبو السنابل» أي أخبر بما هو باطل في نفس الأمر . قوله (حدثني أبي بن كعب) في استدلاله بذلك دليل على قوة خبر الواحد المتقن عنده حيث يطلق مثل هذا الكلام في حق من خالفه ، وفي الأسناد رواية تابعي عن تابعي وهما عمرو وسعيد ، وصحابي عن صحابي وهما ابن عباس وأبي . قوله (فقال أنا أعلم) في جواب أي الناس أعلم ، قيل : إنه مخالف لقوله في الرواية السابقة في باب الخروج في طلب العلم قال : هل تعلم أحدا أعلم منك ؟ وعندى لاخالفه بينهما ، لأن قوله هنا «أنا أعلم» أي فيما أعلم ، فيطابق قوله «لا» في جواب من قال له : هل تعلم أحدا أعلم منك ؟ في إسناده ذلك إلى علي لا إلى ما في نفس الأمر . وعند النسائي من طريق عبد الله بن عبيد عن سعيد بن جبيرة هذا السند وقام موسى خطيبا ففرض في نفسه أن أحدا لم يؤث من العلم ما أوثق ، وعلم الله بما حدث به نفسه فقال : يا موسى ، إن من عبادي من آتبه من العلم ما لم أوثق ، وعند عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحق عن سعيد بن جبيرة : فقال : ما أجد أحدا أعلم بالله وأمره مني ، وهو عند مسلم من وجه آخر عن أبي إسحق بلفظ «ما أعلم في الأرض رجلا خيرا أو أعلم مني» قال ابن المنير : ظن ابن بطال أن ترك موسى الجواب عن هذه المسألة كان أولى . قال : وعندى أنه ليس كذلك ، بل رد العلم إلى الله تعالى متعين أجاب أو لم يجب ، فلو قال موسى عليه السلام «أنا والله أعلم» لم تحصل المعاتبة ، وإنما عوتب على إقصاره على ذلك ، أي لأن الجزم يوم أنه كذلك في نفس الأمر ، وإنما مراده الإخبار بما في علمه كما قدمناه ، والعتب من الله تعالى محمول على ما يليق به لا على معناه العرفي في الآدميين كعقارهم .

قوله (هو أعلم منك) ظاهر في أن الخضر نبي ، بل نبي مرسل ، إذ لو لم يكن كذلك للزم تفضيل العالي على الأعلى وهو باطل من القول ، ولهذا أورد الزحشرى سؤالا وهو : دلت حاجة موسى إلى التعليم من غيره أنه موسى بن ميثا كما قيل ، إذ النبي يجب أن يكون أعلم أهل زمانه ، وأجاب عنه بأنه لا نقص بالنبي في أخذ العلم من نبي مثله ، قلت : وفي الجواب نظر ، لأنه يستلزم نفي ما أوجب ، والحق أن المراد بهذا الإطلاق تقييد الاعلية بأمر مخصوص ؛ لقوله بعد ذلك «إني على علم من علم الله علمته لا تعلمه أنت» وأنت على علم علمك الله لا تعلمه ، والمراد بكون النبي أعلم أهل زمانه أي ممن أرسل إليه ، ولم يكن موسى مرسلا إلى الخضر ، وإذا فلا نقص به إذا كان الخضر أعلم

منه إن قلنا إنه نبي مرسل ، أو أعلم منه في أمر مخصوص إن قلنا إنه نبي أو ولي ، وينحل بهذا التقرير إشكالات كثيرة . ومن أوضح ما يستدل به على نبوة الخضر قوله ( وما فعلته عن أمري ) وينبغي اعتقاد كونه نبيا لكلا يتدرج بذلك أهل الباطل في دعواهم أن الولي أفضل من النبي ، حاشا وكلا . وتعقب ابن المنير على ابن بطلال إرادته في هذا الموضوع كثيرا من أقوال السلف في التحذير من الدعوى في العلم ، والحث على قول المريد من العلم والحث على التواضع ذلك في هذا الموضوع غير لائق ، وهو كما قال رحمه الله . قال : وليس قول موسى عليه السلام أنا أعلم بقول أحاد الناس مثل ذلك . ولا نتيجة قوله كنتيجة قولهم فإن نتيجة قولهم العجب والكبر و نتيجة قوله المريد من العلم والحث على التواضع والحرص على طلب العلم . واستدلالة به أيضا على أنه لا يجوز الاعتراض بالعقل على الشرع خطأ ، لأن موسى إنما اعترض بظاهر الشرع لا بالعقل المجرد ، ففيه حجة على صحة الاعتراض بالشرع على ما لا يسوغ فيه ولو كان مستقيما في باطن الأمر . قوله ( في مكمل ) بكسر الميم وفتح المثناة من فوق . قوله ( فانطلقا بقية ليلتهما ) بالجر على الإضافة ، ويومهما بالنصب على إرادة سير جميعه ، ونبه بعض الحذاق على أنه مطلوب ، وأن الصواب بقية يومهما وليتهما لقوله بعده ، فلما أصبح ، لأنه لا يصح إلا عن ليل انتهى . ويحتمل أن يكون المراد بقوله د فلما أصبح ، أى من الليلة التي تلي اليوم الذي سارا جميعه . والله أعلم . قوله ( أنى ) أى كيف ، بأرضك السلام . ، ويؤيده ما في التفسير د هل بأرضى من سلام ، أو من أين كما في قوله تعالى ( أنى لك هذا ) والمعنى من أين السلام في هذه الأرض التي لا يعرف فيها ؟ وكأنها كانت بلاد كثر ، أو كانت تحميهم بغير السلام ، وفيه دليل على أن الأنبياء ومن دونهم لا يملكون من الغيب إلا ما علمهم الله ، إذ لو كان الخضر يعلم كل غيب لعرف موسى قبل أن يسأله . قوله ( فانطلقا ) يمشيان ) أى موسى والخضر ، ولم يذكر قتي موسى - وهو يوشع - لأنه تابع غير مقصود بالاصالة . قوله ( فكلوموم ) ضم يوشع منهما في الكلام لأهل السفينة لأن المقام يقتضى كلام التابع . قوله ( فخلوها ) يقال فيه ما قيل في عثيان ، ويحتمل أن يكون يوشع لم يركب معها لأنه لم يقع له ذكر بعد ذلك . قوله ( فجاء مصفور ) بضم أوله ، قيل هو الصرد بضم المهملة وفتح الراء ، وفي الرحلة للخطيب أنه الخطاف . قوله ( ما نقص على وعليك من علم الله ) لفظ النقص ليس على ظاهره ، لأن علم الله لا يدخله النقص ، فقيل معناه لم يأخذ ، وهذا توجيه حسن . ويكون التشبيه واقعا على الآخذ لا على المأخوذ منه ، وأحسن منه أن المراد بالعلم المعلوم بدليل دخول حرف التبعيض ، لأن العلم القائم بذات الله تعالى صفة قديمة لا يتبعض والمعلوم هو الذى يتبعض ، وقال الاسماعيلي : المراد أن نقص المصفور لا ينقص البحر بهذا المعنى ، وهو كما قيل :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بين قول من قراع الكتاب

أى ليس فيهم عيب ، وحاصله أن نبي النقص أطلق على سبيل المبالغة . وقيل د إلا ، بمعنى ولا أى ولا كنفرة هذا المصفور . وقال القرطبي : من أطلق اللفظ هنا يجوز لقصد التمسك والتعظيم ، وإذ لا نقص في علم الله ولا نهاية لمعلوماته . وقد وقع في رواية ابن جرير بلفظ أحسن سياقاً من هذا وأبعد إشكالا فقال د ما على وعليك في جنب علم الله ألا كما أخذ هذا المصفور بمقارده من البحر وهو تفسير اللفظ الذى وقع هنا ، قال : وفي قصة موسى والخضر من القوائد أن الله يفصل في ملكه ما يريد ، ويحكم في خلقه بما يشاء مما ينفع أو يضر ، فلا مدخل للعقل في أفعاله ولا معارضة لأحكامه ، بل يجب على الخلق الرضا والتسليم ، فإن إدراك العقول لأسرار الربوبية قاصر فلا يتوجه على حكمه



لم ولا كيف ، كما لا يتوجه عليه في وجوده ابن وحيت <sup>(١)</sup> وإن العقل لا يحسن ولا يقبح <sup>(٢)</sup> وإن ذلك راجع إلى الشرع : فما حسنه بالثناء عليه فهو حسن ، وما قبحه بالذم فهو قبيح . وإن الله تعالى فيما يقضيه حكما وأسرارا في مصالح خفية اعتبرها كل ذلك بمشيئته وإرادته من غير وجوب عليه ولا حكم عقل يتوجه إليه ، بل بحسب ماسبق في عليه ونافذ حكمه ، فما أطلع الخلق عليه من تلك الأسرار عرف ، وإلا فالعقل عنده واقف . فليحذر المرء من الاعتراض بأن ما ل ذلك إلى الخفية . قال : ولأنه هنا على مغلطتين الأولى وقع لبعض الجهلة أن الحضرة أفضل من موسى تمسكا بهذه القصة وبما اشتملت عليه ، وهذا إما يصدر عن قصر نظره على هذه القصة ولم ينظر فيما خص الله به موسى عليه السلام من الرسالة وسماح كلام الله وإعطائه التوراة فيها علم كل شيء ، وأن أنبياء بني إسرائيل كلهم داخلون تحت شريعته ومخاطبون بحكم نبوته حتى عيسى ، وأدلة ذلك في القرآن كثيرة ، ويكفي من ذلك قوله تعالى ﴿ يا موسى إن اصطفتك على الناس برسالاتي وبكلامي ﴾ وسيأتي في أحاديث الأنبياء من فضائل موسى ما فيه كفاية . قال : والحضر وإن كان نبييا فليس برسول باتفاق ، والرسول أفضل من نبي ليس برسول ، ولو تنزلنا على أنه رسول فرسالة موسى أعظم وأتمه أكثر فهو أفضل ، وغاية الحضرة أن يكون كواحد من أنبياء بني إسرائيل وموسى أفضلهم . وإن قلنا إن الحضرة ليس بنبي بل ولي قائله أفضل من الولي ، وهو أمر مقطوع به عقلا ونقلا ، والصائر إلى خلافه كافر لأنه أمر معلوم من الشرع بالضرورة . قال : وإنما كانت قصة الحضرة مع موسى امتحانا لموسى ليعتبر . الثانية ذهب قوم من الزنادقة إلى سلوك طريقة تستلزم هدم أحكام الشريعة فقالوا : إنه يستفاد من قصة موسى والحضر أن الأحكام الشرعية العامة تختص بالعامه والأغبياء ، وأما الأولياء والخواص فلا حاجة بهم إلى تلك النصوص ، بل إنما يراد منهم ما يقع في قلوبهم ، ويحكم عليهم بما يغلب على خواطرم ، لصفاء قلوبهم عن الأكدار وخلوها عن الأغيار . فتجلى لهم العلوم الإلهية والحقائق الربانية ، فيقفون على أسرار الكائنات ويعلمون الأحكام الجزئية فيستغنون بها عن أحكام الشرائع الكليات ، كما اتفق للحضر ، فإنه استغنى بما ينجلي له من تلك العلوم عما كان عند موسى ، ويؤيده الحديث المشهور : استفت قلبك وإن أقنوك ، قال القرطبي : وهذا القول زندقه وكفر ، لأنه إنكار لما علم من الشرائع ، فإن الله قد أجرى سنته وأنفذ كلمته بأن أحكامه لا تعلم إلا بواسطة رسله السفراء بينه وبين خلقه المبينين لشرائعه وأحكامه ، كما قال الله تعالى ﴿ يصطني من الملائكة رسلا ومن الناس ﴾ وقال ﴿ الله أعلم حيث يجعل رسالته ﴾ وأمر بطاعتهم في كل ما جاءوا به ، وحث على طاعتهم واتسك بما أمروا به فإن فيه الهدى . وقد حصل العلم اليقين وإجماع السلف على ذلك ، فمن ادعى أن هناك طريقا أخرى يعرف بها أمره ونهيه غير الطرق التي جاءت بها الرسل يستغنى بها عن الرسول فهو كافر يقتل ولا يستتاب . قال : وهي دعوى تستلزم إثبات نبوة بعد نبينا ، لأن من قال إنه يأخذ عن قلبه لأن الذي يقع فيه هو حكم الله وأنه يعمل بمقتضاه من غير حاجة منه إلى كتاب ولا سنة فقد أثبت

(١) الصواب عند أهل السنة وصف الله سبحانه بأنه في جهة الصلوة ، وأنه فوق العرش ، كما دلت على ذلك نصوص الكتاب والسنة . ويجوز عند أهل السنة الدوال أنه بآين ، كما في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنجارية : أن الله ؟ ذلك في السماء . الحديث (٢) هذا هو قول بعض أهل السنة . وذهب بعض المحققين منهم إلى أن العقل يحسن ويقبح ، لما فطر الله عليه العباد من معرفة الحسن والقبيح . وقد جاءت الفرائع الإلهية تأمر بالحسن وتنهى عن القبيح ، ولكن لا يترتب الثواب والعقاب على ذلك إلا بعد بلوغ الشرع ، كما حقق ذلك العلامة ابن القيم رحمه الله في ( مفتاح دار السعادة ) ، وهذا هو الصواب . والله أعلم

لنفسه خاصة النبوة كما قال نبينا ﷺ « إن روح القدس نفث في روعي ». قال : وقد بلغنا عن بعضهم أنه قال : أنا لا آخذ عن الموتى ، وإنما آخذ عن الحى الذى لا يموت . وكذا قال آخر : أنا آخذ عن قلبى عن ربي . وكل ذلك كفر باتفاق أهل الشرائع ، ونسأل الله الهداية والتوفيق . وقال غيره : من استدلل بقصة الحضير على أن الولي يجوز أن يطلع من خفايا الأمور على ما يخالف الشريعة ويجوز له فعله فقد ضل ، وليس ما تمسك به صحبا ، فإن الذى فعله الحضير ليس فى شيء منه ما يناقض الشرع ، فإن نقض لوح من ألواح السفينة لدفع الظالم عن غصبها ثم إذا تركها أعيد اللوح جائز شرعا وعقلا . ولكن مبادرة موسى بالانكار بحسب الظاهر . وقد وقع ذلك واضحاً فى رواية أبي إسحق التى أخرجها مسلم ولفظه : فإذا جاء الذى يسخرها فوجدناها منخرقة تجاوزها فأصلحها . فيستفاد منه وجوب التأني عن الانكار فى المحتملات . وأما قتله الغلام فلعله كان فى تلك الشريعة . وأما إقامة الجدار فن باب مقابلة الاساءة بالإحسان . والله أعلم . قوله ( فعمد ) بفتح المهملة والميم ، وكذا قوله عمدت . وتول بفتح النون أى أجرة . قوله ( فانطلقا ) أى غرجا من السفينة فانطلقا كما صرح به أيضا فى التفسير . قوله ( قال الحضير يبدو ) هو من إطلاق القول على الفعل ، وسنذكر باقى مباحث هذا الحديث فى كتاب التفسير إن شاء الله تعالى

#### ٤٥ - باب من سأل وهو قائم عالماً جالساً

١٢٣ - حدثنا عثمان قال أخبرنا جرير عن منصور عن أبي وائل عن أبي موسى قال : جاء رجل إلى النبى ﷺ فقال : يا رسول الله ، ما القتال فى سبيل الله ؟ فأن أحدنا يقاتل غضباً ويُقاتل حجة . فرفع إليه رأسه . قال : وما رفع إليه رأسه إلا أنه كان قائماً . فقال : « من قاتل لتكون كلمة الله هى العليا فهو فى سبيل الله عز وجل »

[ الحديث ١٢٣ - أخرافه فى : ٧٨١٠ ، ٣١٢٦ ، ٧٤٥٨ ]

قوله ( باب من سأل وهو قائم ) جملة حالية عن الفاعل . وقوله عالماً مفعول وجالسا صفة له ، والمراد أن العالم الجالس إذا سأله شخص قائم لا يعد من باب من أحب أن يمثل له الرجال قياماً ، بل هذا جائز ، بشرط الأمن من الإيجاب . قاله ابن المنير . قوله ( حدثنا عثمان ) هو ابن أبي شيبة ، وجرير هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز ، وأبو وائل هو شقيق ، وأبو موسى هو الأشعري ، وكلهم كوفيون . قوله ( قال وما رفع إليه رأسه ) ظاهره أن القاتل هو أبو موسى ، ويحتمل أن يكون من دونه فيكون مدرجاً فى أثناء الخبر . قوله ( من قاتل الخ ) هو من جوامع كلمة ﷺ لأنه أجاب بلفظ جامع لمعنى السؤال مع الزيادة عليه ، وفى الحديث شاهد لحديث « الأعمال بالنيات » ، وأنه لا بأس بقيام طالب الحاجة عند أمن الكبر ، وأن الفضل الذى ورد فى المجاهدين مختص بمن قاتل لإعلاء دين الله . وفيه استحباب لإقبال المسئول على السائل ، وسيأتى بقية الكلام عليه فى كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى

#### ٤٦ - باب السُّؤالِ والفتيا عند رَمَى الجمار

١٢٤ - حدثنا أبو نعيم قال : حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة عن الزُّهري عن عيسى بن طلحة عن

عبد الله بن عمرو قال : رأيت النبي ﷺ عند الجمرة وهو يُسأل ، فقال رجل : يا رسول الله نحرته قبل أن أرمي . قال : ارمي ولا حرج . قل آخر : يا رسول الله خلقت قبل أن أنحمر . قال : انحر ولا حرج . فسا سئل عن شيء قدم ولا آخر إلا قال : افعل ولا حرج »

قوله ( باب السؤال والفتيا عند رمي الجمار ) مراده أن اشتغال العالم بالطاعة لا يمنع من سؤاله عن العلم ما لم يكن مستغرقا فيها ، وأن الكلام في الرمي وغيره من المناسك جائز . وقد تقدم هذا الحديث في باب الفتيا على الدابة ، وآخر الكلام على المتن إلى الحج . وعبد العزيز بن أبي سلة هو ابن عبد الله نسب إلى جده أبي سلة الماحشون بكسر الجيم وبشين معجمة . وقد اعترض بعضهم على الترجمة بأنه ليس في الخبر أن المسألة وقعت في حال الرمي بل فيه أنه كان واقفا عندها فقط ، وأجيب بأن المصنف كثيرا ما يتمسك بالعموم ، فوقع السؤال عند الجمرة أعم من أن يكون في حال اشتغاله بالرمي أو بعد الفراغ منه . واستدل الاسماعيلي بالخبر على أن الترتيب قائم مقام اللفظ ، أي بأي صيغة ورد ما لم يقدّم دليل على عدم إرادته والله أعلم . وحاصله أنه لو لم يفهموا أن ذلك هو الأصل لما احتاجوا إلى السؤال عن حكم تقديم الأول على الثاني ، إذ ورد الأمر لشيين معطوفا بالواو ، فيقال : الأصل العمل بتقديم ما قدم وتأخير ما أخر حتى يقوم الدليل على التسوية ، ولما يقول بعدم الترتيب أصلا أن يتمسك بهذا الخبر يقول (١) حتى يقوم دليل على وجوب الترتيب . واعترض الاسماعيلي أيضا على الترجمة فقال : لا فائدة في ذكر المكان الذي وقع السؤال فيه حتى يفرد بباب ، وعلى تقدير اعتبار مثل ذلك فليترجم بباب السؤال والمسؤل على الراحة وبباب السؤال يوم النحر . قلت : أما نفي الفائدة فتقدم الجواب عنه ، ويراد أن سؤال من لا يعرف الحكم عنه في موضع ضله حسن بل واجب عليه ، لأن صحة العمل متوقفة على العلم بكيفيته ، وأن سؤال العالم على قارعة الطريق عما يحتاج إليه السائل لا ينقص فيه على العالم إذا أجاب ولا لوم على السائل . ويستفاد منه أيضا دفع توهم من يظن أن في الاشتغال بالسؤال والجواب عند الجمرة تضيقا على الرامين . وهذا وإن كان كذلك لكن يستثنى من المنع ما إذا كان فيما يتعلق بحكم تلك العبادة . وأما لزوم الاسماعيلي لجوابه أنه ترجم الأول فيما مضى « باب الفتيا وهو واقف على الدابة » ، وأما الثاني فكأنه أراد أن يقابل المكان بالزمان ، وهو متجه ، وإن كان معلوما أن السؤال عن العلم لا يتقيد بيوم دون يوم ، لكن قد يتخيل متخيل من كون يوم العيد يوم هو امتناع السؤال عن العلم فيه . والله أعلم

#### ٤٧ - باب قول الله تعالى ﴿ وما أوتيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [٨٥ الإسراء]

١٢٥ - حدثنا قيس بن حَفْص قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا الأعمش سُيَانُ عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : بينا أنا أمشي مع النبي ﷺ في خرب المدينة - وهو يتوكأ على عسيب معه - فرأى بنفَرٍ من اليهود ، فقال بعضهم لبعض : سلكوه عن الروح . وقال بعضهم لا تمألوهُ ، لا يجيء فيه شيء تسكرهونه . فقال بعضهم لئن آتاهُ ، فقام رجل منهم فقال : يا أبا القاسم ، ما الروح ؟ فسكت . فقالت : إِنَّهُ يُوحَى إليه ، فقامت .

(١) في طبعة بولاق : كذا بالنسخ اتى بأيدنا ، ولعل لفظه « يقول » زائدة من قلم الناسخ

فَلَمَّا انْجَلَى عَنْهُ قَالُوكَ ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ ، قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ، وَمَا أُوتُوا مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١﴾ قَالَ الْأَعْمَشُ : هَكَذَا فِي قِرَاءَتِنَا

[الحديث ١٢٥ - أطرافه في : ٤٧٦١ ، ٧٢٩٧ ، ٧٤٥٦ ، ٧٤٦٧]

**قوله** ( باب قول الله عز وجل ﴿وَمَا أُوتِيَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ) عبد الواحد ( هو ابن زياد البصري ، وإسناد الأعمش الى منتهى ما قيل إنه أصح الأسانيد . **قوله** ( خرب ) بكسر الخاء المعجمة وفتح الراء جمع خربة ، ويقال بالعكس . والحرب ضد العامر . ووقع في موضع آخر بفتح المهملة وإسكان الراء بعدها مثله . **قوله** ( صيب ) أى عصا من جريد النخل . **قوله** ( بنفر من اليهود ) لم أقف على أسمائهم . **قوله** ( لا تسأله لا يجيء ) في روايتنا بالجرم على جواب النهى ، ويجوز النصب . والمعنى لا تسأله خشية أن يجيء فيه بشئ ، ويجوز الرفع على الاستئناف . **قوله** ( لنسألته ) جواب القسم المحذوف . **قوله** ( فقمتم ) أى حتى لا أكون مشوشا عليه ، أو قمتم قائما حاثلا بينه وبينهم . **قوله** ( فلا انجلى ) أى الكرب الذى كان يشاء حال الوحى . **قوله** ( الروح ) الأكثر على أنهم سأله عن حقيقة الروح الذى فى الحيوان ، وقيل عن جبريل ، وقيل عن عيسى ، وقيل عن القرآن ، وقيل عن خلق عظيم روحاني ، وقيل غير ذلك . وسيأتى بسط ذلك فى كتاب التفسير إن شاء الله تعالى ، ونشير هناك الى ما قيل فى الروح الحيوانى وأن الاصح أن حقيقته بما استأثر الله بعلبه . **قوله** ( هى كذا ) وللكشميضى هكذا فى قراءتنا ، أى قراءة الأعمش ، وليست هذه القراءة فى السبعة بل ولا فى المشهور من غيرها ، وقد أغفلها أبو عبيد فى كتاب القراءات له من قراءة الأعمش . والله أعلم

٤٨ - **باب** من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيَقمُوا فى أشد منه

١٢٦ - **حديث** عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحق عن الأسود قال : قال لى ابن الزبير : كانت عائشة تُرِيرُ إليك كثيرا ، فاحذرتك فى الكعبة ؟ قلت : قالت لى : قال النبى ﷺ « يا عائشة لو لا قومك حديث عهدم - قال ابن الزبير : بكفر - لَنَفَضْتُ الكعبة فجعلت لها بابين : باب يدخل الناس ، وباب يخرجون » فَعَلَهُ ابن الزبير

[الحديث ١٢٦ - أطرافه فى : ١٥٨٣ ، ١٥٨٤ ، ١٥٨٥ ، ١٥٨٦ ، ٣٣٦٨ ، ٤٤٨٤ ، ٧٤٧٣]

**قوله** ( باب من ترك بعض الاختيار ) أى فعل الشئ المختار والاعلام به . **قوله** ( عن إسرائيل ) هو ابن يونس ( عن أبي إسحق ) هو السبيعى بفتح المهملة وهو جد إسرائيل الراوى عنه ، و ( الأسود ) هو ابن يزيد النخعى . والاسناد اليه كلهم كوفيون . **قوله** ( قال لى ابن الزبير ) يعنى عبد الله الصحابى المشهور . **قوله** ( كانت عائشة ) أى أم المؤمنين . **قوله** ( فى الكعبة ) يعنى فى شأن الكعبة . **قوله** ( قلت قالت لى ) زاد فيه ابن أبى شيبة فى مسنده عن عبيد الله بن موسى بهذا الاسناد : قلت لقد حدثتني حديثا كثيرا نسيت بعضه وأنا أذكر بعضه ، قال - أى ابن الزبير - ما نسيت أذكرك ، قلت قالت . **قوله** ( حديث عهدم ) بثنتين حديث ، ورفع دعيدهم ، على أعمال الصفة المشبهة . **قوله** ( قال ) وللأصيل وقال ابن الزبير : بكفر ، أى أذكره ابن الزبير بقولها بكفر كان الأسود نسيها ،

وأما ما بعدهما وهو قوله ، لنقض الخ ، فيحتمل أن يكون ما نسي أيضا أو ما ذكر . وقد رواه الترمذى من طريق شعبة عن أبي اسحق عن الأسود بن بتمامه ، إلا قوله د كافر ، فقال بدلها بجاهلية ، وكذا للنصف في الحج من طريق أخرى عن الأسود ، ورواه الاسماعيلي من طريق زهير بن معاوية عن أبي اسحق ولفظه د قلت حدثتني حديثا حفظت أوله ونسبت آخره ، ورجحها الاسماعيلي على رواية اسرائيل ، وفيما قال نظر لما قدمناه . وعلى قوله يكون في رواية شعبة إدراج . والله أعلم . قوله ( بابا ) بالنصب على البدل ، كذا لا في ذر في الموضعين ولغيره بالرفع على الاستئناف . قوله ( ففعله ) يعنى بنى الكعبة على ما أراد النبي ﷺ كما سيأتى ذلك مبسوطة في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . وفي الحديث معنى ما ترجم له لأن قريشا كانت تعظم أمر الكعبة جدا ، غشى ﷺ أن يظنوا لأجل قرب عهدهم بالإسلام أنه غير بناءها لينفرد بالفخر عليهم في ذلك ، ويستفاد منه ترك الصلحة لأمن الوقوع في المفسدة ، ومنه انكار ترك المنكر خفية الوقوع في أنكر منه ، وأن الامام يسوس رعيته بما فيه إصلاحهم ولو كان مفضولا لم يكن محرما

٤٩ - باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية أن لا يفهموا . وقال علي : حدثوا الناس بما يعرفون ، أئحشون أن يكذب الله ورسوله ؟

١٢٧ - حديث عبيد الله بن موسى عن معروف بن خربوذ عن أبي الطفيل عن علي بذلك

قوله ( باب من خص بالعلم قوما دون قوم ) أى سوى قوم لا بمعنى الآدون . و د كراهية ، بالإضافة بغير تنوين . وهذه الترجمة قريبة من الترجمة التي قبلها ، ولكن هذه في الأقوال وتلك في الأفعال أو فيهما . قوله ( حديثا عبيد الله ) هو ابن موسى كما ثبت للباقين . قوله ( عن معروف ) هو ابن خربوذ كما في رواية كريمة . وهو تابعي صغير مكى وليس له في البخارى غير هذا الموضع ، وأبوه بفتح المعجمة وتشديد الراء المفتوحة وضم الموحدة وآخره معجمة . وهذا الاسناد من عوالى البخارى لأنه يلتحق بالثلاثيات ، من حيث ان الراوى الثالث منه صحابي وهو أبو الطفيل عامر بن وائلة اللبى آخر الصحابة موتا ، وليس له في البخارى غير هذا الموضع . قوله ( حدثوا الناس بما يعرفون ) كذا وقع في رواية أبي ذر ، وسقط كله من روايته عن الكشميني ، ولغيره بتقديم المتن ابتداء به معلقا فقال : وقال علي الخ ثم عقبه بالاسناد . والمراد بقوله د بما يعرفون ، أى يفهمون . وزاد آدم بن أبي إياس في كتاب العلم له عن عبد الله بن داود عن معروف في آخره د ودعوا ما ينكرون ، أى يشبهه عليهم فهمه . وكذا رواه أبو نعيم في المستخرج . وفيه دليل على أن التشابه لا ينبغي أن يذكر عند العامة . ومثله قول ابن مسعود د ما أنت محدثا قوما حديثا لاتبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة ، رواه مسلم . ومن كره التحديث ببعض دون بعض أحد في الأحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان ، ومالك في أحاديث الصفات ، وأبو يوسف في الغرائب ، ومن قبلهم أبو هريرة كما تقدم عنه في الجرايين وأن المراد ما يقع من الفتن ، ونحوه عن حذيفة وعن الحسن أنه أنكر تحديث أنس للحجاج بقصة العرنيين لأنه اتخذها وسيلة الى ما كان يعتمد من المبالغة في سفك الدماء بتأويله الواهي ، وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوى البدعة وظاهره في الأصل غير مراد ، فالامساك عنه عند من يحشى عليه الاخذ بظاهره مطلوب . والله أعلم

١٢٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ - وَمُعَاذُ رَدِيفُهُ عَلَى الرَّحْلِ - قَالَ : يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ . قَالَ : لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ . قَالَ : يَا مُعَاذُ . قَالَ : لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ (ثلاثاً) . قَالَ : مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا أَخْبِرَ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا ؟ قَالَ : إِذَا يَتَّكِلُوا . وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَائِبًا

[ الحديث ١٢٨ - طرقة في : ١٢٩ ]

قوله (حدثني أبي) هو هشام بن أبي عبد الله الدستوائي . قوله (رديفه) أى راكب خلف رسول الله ﷺ ، والجملة حالية والرحل باسكان الجملة وأكثر ما يستعمل للبعير ، لكن معاذ كان في تلك الحالة رديفه ﷺ على حمار كما أتى في الجهاد . قوله (قال يا معاذ بن جبل) هو خبر ، أن ، المقدمة ، وابن جبل بفتح التون ، وأما معاذ فبالضم لأنه منادى مفرد علم ، وهذا اختيار ابن مالك لعدم احتياجه الى تقدير ، واختار ابن الحاجب النصب على أنه مع ما بعده كاسم واحد مركب كأنه أضيف ، والمنادى المضاف منصوب ، وقال ابن التين : يجوز النصب على أن قوله معاذ زائد ، فالتقدير يا ابن جبل ، وهو يرجع الى كلام ابن الحاجب بتأويل . قوله (قال : لبيك يا رسول الله وسعديك) اللب بفتح اللام معناه هنا الإجابة ، والسعد المساعدة ، كأنه قال لباً لك وإسعاداً لك ، ولكنهما نثياً على معنى التأكيد والتكثير ، أى إجابة بعد إجابة وإسعاداً بعد إسعاد . وقيل في أصل لبيك واشتقاقها غير ذلك ، وسنوضحه في كتاب الحج إن شاء الله تعالى ، قوله (ثلاثاً) أى النداء والإجابة فيلاً ثلاثاً ، وصرح بذلك في رواية مسلم ، ويؤيده الحديث المتقدم في باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم عنه . قوله (صدقا) فيه احتراز عن شهادة المنافق . وقوله (من قلبه) يمكن أن يتعلق بصدقا أى يشهد بلفظه ويصدق بقلبه ، ويمكن أن يتعلق يشهد أى يشهد بقلبه ، والاول أولى . وقال الطيبي : قوله (صدقا) أقيم هنا مقام الاستقامة لأن الصدق يعبر به قولاً عن مطابقة القول الخبر عنه ، ويعبر به فعلاً عن تحرر الأخلاق المرضية كقوله تعالى (والذي جاء بالصدق وصدق به) أى حقق ما أورده قولاً بما تحراه فعلاً . انتهى . وأراد بهذا التقرير رفع الاشكال عن ظاهر الخبر ، لانه يقتضى عدم دخول جميع من شهد الشهادتين النار لما فيه من التعميم والتأكيد ، لكن دلت الأدلة القطعية عند أهل السنة على أن طائفة من عصاة المؤمنين يعذبون ثم يخرجون من النار بالشفاعة ، فلم أن ظاهره غير مراد ، فكأنه قال : إن ذلك مقيد بمن عمل الأعمال الصالحة . قال : ولأجل خفاء ذلك لم يؤذن لمعاذ في التبشير به . وقد أجاب العلماء عن الإشكال أيضاً بأجوبة أخرى : منها أن مطلقه مقيد بمن قالها تائباً ثم مات على ذلك . ومنها أن ذلك كان قبل نزول الفرائض ، وفيه نظر لأن مثل هذا الحديث وقع لأبي هريرة كرواه مسلم ، وصحبه متأخرة عن نزول أكثر الفرائض ، وكذا ورد نحوه من حديث أبي موسى رواه أحمد بأسناد حسن ، وكان قدمه في السنة التي قدم فيها أبو هريرة . ومنها أنه خرج مخرج الغالب ، إذ الغالب أن الموحد يعمل الطاعة ويحمتب المعصية . ومنها أن المراد بتحريمه على النار تحريم خلوده فيها لا أصل دخولها . ومنها أن المراد النار التي أعدت للكافرين لا الطبقة التي أفردت لعصاة الموحدين . ومنها أن المراد بتحريمه على النار حرمة جملته لأن النار لا

تأكل مواضع السجود من المسلم كما ثبت في حديث الشفاعة أن ذلك محرم عليها ، وكذا لسانه الناطق بالتحديد .  
والعلم عند الله تعالى . قوله ( فيستبشرون ) كذا لا يذر أي فهم يستبشرون ، وللباقين بحذف النون ، وهو أوجه  
لوقوع الفاء بعد التني أو الاستفهام أو العرض وهي تنصب في كل ذلك . قوله ( إذا يتكلموا ) بتثنيته المثناة المفتوحة  
وكسر الكاف ، وهو جواب وجزاء ، أي إن أخبرتهم يتكلموا . وللأصلي والكشميني يتكلموا باسكان النون وضم  
الكاف أن يتمتعوا من العمل اعتيادا على ما يتبادر من ظاهره ، وروى البزار بأسناد حسن من حديث أبي سعيد  
الخدري رضى الله عنه في هذه القصة أن النبي ﷺ أذن لمعاذ في التبشير ، فلقبه عمر فقال : لا تعجل . ثم دخل فقال :  
يا نبي الله أنت أفضل رأيا ، إن الناس إذا سمعوا ذلك انكلموا عليها ، قال فرده . وهذا معدود من موافقات عمر ،  
وفيه جواز الاجتهاد بحضرته ﷺ . واستدل بعض متكلمي الأشاعرة من قوله ( يتكلموا ) على أن للعبد اختيارا كما  
سبق في علم الله <sup>(١)</sup> . قوله ( عند موته ) أي موت معاذ . وأغرب الكرماني فقال : يحتمل أن يرجع الضمير إلى  
رسول الله ﷺ . قلت : ويرده ما رواه أحمد بسند صحيح عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال : أخبرني من شهد  
معاذا حين حضرته الوفاة يقول : سمعت من رسول الله ﷺ حديثا لم يمتني أن أحدثكموه إلا مخافة أن يتكلموا . .  
فذكره . قوله ( تأمنا ) هو بفتح الهجمة وتشديد المثناة المضمومة ، أي خشية الوقوع في الإثم ، وقد تقدم توجيهه  
في حديث بدء الوحى في قوله « ونبئت » . والمراد بالإثم الحاصل من كتمان العلم ، ودل صنيع معاذ على أنه عرف  
أن النهي عن التبشير كان على التنزيه لا على التحريم ، وإلا لما كان يخبر به أصلا . أو عرف أن النهي مقيد بالاتكال  
فأخبر به من لا يخشى عليه ذلك ، وإذا زال القيد زال المقيد ، والأول أوجه لكونه أخر ذلك إلى وقت موته .  
وقال القاضى عياض : لعل معاذ لم يفهم النهي ، لكن كسر عزمه عما عرض له من تبشيرهم . قلت : والرواية الآتية  
صريحة في النهي ، فالأولى ما تقدم . وفي الحديث جواز الإرداف ، وبيان تواضع النبي ﷺ ، ومنزلة معاذ بن جبل  
من العلم لأنه خصه بما ذكر . وفيه جواز استفسار الطالب عما يتردد فيه ، واستثنائه في إشاعة ما يعلم به وحده

١٣٩ — **حَرْشٌ مُسَدَّدٌ** قَالَ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ : ذُكِرَ لِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَمُعَاذٍ « مَنْ  
أَقْبَى اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ » قَالَ : أَلَا أَبَشَّرُ النَّاسَ ؟ قَالَ « لَا : إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَكَلَّمُوا »

**قوله** ( حدثنا مسدد حدثنا معتمر ) كذا للجميع ، وذكر الجياني أن عبدوسا والقابسي روياه عن أبي زيد  
المروزي بإسقاط مسدد من السند ، قال : وهو وهم ولا يتصل السند إلا بذكره . انتهى . ومعتمر هو ابن سليمان  
التيبي . والإسناد كله بصريون إلا معاذ ، وكذا الذي قبله إلا إسحق فهو مروزي ، وهو الإمام المعروف بابن راهويه .  
**قوله** ( ذكر لي ) هو بالضم على البناء لما لم يسم فاعله ، ولم يسم أنس من ذكر له ذلك في جميع ما وقعت عليه من  
الطرق ، وكذلك جابر بن عبد الله كما قدمناه من عند أحمد ، لأن معاذ إنما حدث به عند موته بالثمام ، وجابر وأنس  
إذذاك بالمدينة فلم يشهداه وقد حضر ذلك من معاذ عمرو بن ميمون الأودي أحد المخضرمين كما سيأتى عند المصنف في  
المجاهد ، ويأتى الكلام على ما في سياقه من الزيادة ثم . ورواه النسائي من طريق عبد الرحمن بن سمرة الصحابي المشهور

( ١ ) هنا التي عند الشارح لبعض متكلمي الأشاعرة هو قول أهل السنة ، وهو أن للعبد اختيارا وضلا ومنية ، لكن ذلك إنما  
يعم بعد مشيئة الله كما قال تعالى ﴿ لمن شاء منكم أن يتقي ، وما تشاءون إلا إن يشاء الله رب العالمين ﴾ فنهى

أنت سمع ذلك من معاذ أيضا ، فيحتمل أن يفسر المبهم بأحدهما . والله أعلم . ( تنبيه ) : أورد المزني في الأطراف هذا الحديث في مسند أنس ، وهو من مراسيل أنس ، وكان حقه أن يذكره في المبهمات . والله الموفق . قوله ( من لقي الله ) أي من لقي الأجل الذي قدره الله يعني الموت . كذا قاله جماعة ، ويحتمل أن يكون المراد البعث أو رؤية الله تعالى في الآخرة . قوله ( لا يشرك به ) اقتصر على نفي الإشراف لأنه يستدعي التوحيد بالاعتضاء ، ويستدعي إثبات الرسالة بالزوم ، إذ من كذب رسول الله فقد كذب الله ومن كذب الله فهو مشرك ، أو هو مثل قول القائل : من توصأ صحت صلاته ، أي مع سائر الشرائط . فالمراد من مات حال كونه مؤمنا بجميع ما يجب الإيمان به . وليس في قوله دخل الجنة ، من الاشكال ما تقدم في السياق الماضي ، لأنه أعم من أن يكون قبل التعذيب أو بعده . قوله ( فأخبر بها معاذ عند موته تأملا ) معنى التأتم التخرج من الوقوع في الإثم وهو كالتنحط ، وإنما خشي معاذ من الإثم المرتب على كثبان العلم ، وكأنه فهم من منع النبي ﷺ أن يخبر بها إخبارا عاما لقوله « أفلا أبشر الناس ، فأخذ هو أولا بعموم المنع فلم يخبر بها أحدا ، ثم ظهر له أن المنع إنما هو من الإخبار عموما ، فبادر قبل موته فأخبر بها خاصا من الناس لجمع بين الحكيم . ويقوى ذلك أن المنع لو كان على عومه في الأشخاص لما أخبر هو بذلك ، وأخذ منه أن من كان في مثل مقامه في الفهم أنه لم يمنع من إخباره . وقد تعقب هذا الجواب بما أخرجه أحد من وجه آخر فيه انقطاع عن معاذ أنه لما حضرته الوفاة قال : أدخلوا على الناس . فأدخلوا عليه . فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « من مات لا يشرك بالله شيئا جعله الله في الجنة » وما كنت أحدنكموه إلا عند الموت ، وشاهدي على ذلك أبو النرداء . فقال : صدق أخى ، وما كان يحدثكم به إلا عند موته . وقد وقع لأبي أيوب مثل ذلك ، ففي المسند من طريق أبي ظبيان أن أبا أيوب غزا الروم فرض ، فلما حضر قال : سأحدثكم حديثا سمعته من رسول الله ﷺ لولا حالى هذه ما حدثتكموه ، سمعته يقول « من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة » . وإذا عورض هذا الجواب فأجيب عن أصل الاشكال بأن معاذ اطلع على أنه لم يكن المقصود من المنع التحريم بدليل أن النبي ﷺ أمر أبا هريرة أن يبشر بذلك الناس ، فليقه عمر فدفعه وقال : ارجع يا أبا هريرة ، ودخل على أمره فقال : يا رسول الله لا تفعل ، فإني أخشى أن يتكل الناس ، فغلهم يعملون . فقال : غلهم . أخرجه مسلم . فكان قوله ﷺ لمعاذ أخاف أن يتكلوا ، كان بعد قصة أبي هريرة ، فكان النهي للصلحة لا للتحريم ، فلذلك أخبر به معاذ لعموم الآية بالتبليغ . والله أعلم . قوله ( لا ) هي النهي ليست داخلية على « أخاف » ، بل المعنى لا تبشر . ثم استأنف فقال « أخاف » . وفي رواية كريمة « إني أخاف » ، بآيات التعليل ، وللحسن بن سفيان في مسنده عن عبيد الله بن معاذ عن معمر « قال : لا ، دعهم فليتأنفوا في الأعمال ، فإني أخاف أن يتكلوا » .

٥٠ - باب الحياء في العلم . وقال مجاهد : لا يتعلم العلم مستحى ولا مستكبر . وقالت عائشة :  
تَمَّ النساء نساء الأنصار ، لم يمتنعن الحياء أن يتفقهن في الدين

١٣٠ - حديث محمد بن سلام قال أخبرنا أبو معاوية قال حدثنا هشام عن أبيه عن زينب ابنة أم سلمة قالت :  
جاءت أم سلمة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن الله لا يستخفي من الحق ، فهل على المرأة من



غُسِّلَ إِذَا احْتَلَمَتْ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ. فَغَطَّتْ أُمُّ سَلَمَةَ - تَعْنِي وَجْهَهَا - وَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَتَحْتَلِمُ الْمَرْأَةُ؟ قَالَ: نَعَمْ، تَرَبَّتْ يَمِينُكَ، فَنِمَّ يُسْمِيهَا وَلَدَهَا؟

[ الحديث ١٣٠ - أطرافه في: ٧٨٢، ٣٣٨، ٦٠٩١، ٦١٧١ ]

قوله ( باب الحياء ) أي حكم الحياء ، وقد تقدم أن الحياء من الإيمان ، وهو الشرعى الذى يقع على وجه الاجلال والاحترام للأكابر ، وهو محمود . وأما ما يقع سببا لترك أمر شرعى فهو مذموم ، وليس هو بحياء شرعى ، وإنما هو ضعف ومهانة ، وهو المراد بقول مجاهد : لا يتعلم العلم مستحي . وهو باسكان الحاء . و د لا ، فى كلامه نافية لا ناهية ، ولهذا كانت ميم يتعلم مضمومة ، وكأنه أراد تحريض المتعلمين على ترك العجز والتكبر لما يؤثر كل منهما من النقص فى التعليم . وقول مجاهد هذا وصله أبو نعيم فى الحلية من طريق عن ابن المدينى عن ابن عيينة عن منصور عنه ، وهو اسناد صحيح على شرط المصنف . قوله ( وقالت عائشة ) هذا التعليق وصله مسلم من طريق إبراهيم بن مهاجر عن صفية بنت شيبة عن عائشة فى حديث أوله أن أسماء بنت يزيد الانصارى سألت النبى ﷺ عن غسل المحض . قوله ( هشام ) هو ابن عروة بن الزبير . وفى الاسناد من اللطائف رواية تابعى عن مثله عن صحابة عن مثله ، وفيه رواية الابن عن أبيه والبنت عن أمها . وزينب هى بنت أبى سلمة بن عبد الاسد ربيبة النبى ﷺ نسبت الى أمها تشريفا لكونها زوج النبى ﷺ . قوله ( جاء أم سليم ) هى بنت ملحان والدة أنس بن مالك . قوله ( إن الله لا يستحي من الحق ) أى لا يأمر بالحياء فى الحق . وقدمت أم سليم هذا الكلام بسطا لعنوها فى ذكر ما تستحي النساء من ذكره بحضرة الرجال ، ولهذا قالت لها عائشة كما ثبت فى صحيح مسلم : فضعت النساء . قوله ( إذا هى احتلت ) أى رأت فى منامها أنها تجامع . قوله ( إذا رأت الماء ) يدل على تحقق وقوع ذلك ، وجعل رؤية الماء شرطا للفعل يدل على أنها إذا لم تر الماء لا غسل عليها . قوله ( فغطت أم سلمة ) فى مسلم من حديث أنس أن ذلك وقع لعائشة أيضا ، ويمكن الجمع بأنهما كانتا حاضرتين . قوله ( تعنى وجهها ) هو بالمشافة من فوق ، والقائل عروة ، وفاعل تعنى زينب ، والضمير يعود على أم سلمة . قوله ( وتحتلم ) بحذف همزة الاستفهام ، ولكسمة ينى . أو تحتلم ، بانبائها ، قيل : فيه دليل على أن الاحتلام يكون فى بعض النساء دون بعض ولذلك أنكرت أم سلمة ذلك ، لكن الجواب يدل على أنها إنما أنكرت وجود المتى من أصله ولهذا أنكرت عليها . قوله ( تربت يمينك ) أى افترقت وصارت على التراب ، وهى من الالفاظ التى تطلق عند الزجر ولا يراد بها ظاهرها . قوله ( فبم ) بموحدة مكسورة . وسيأتى الكلام على مباحثه فى كتاب الطهارة إن شاء الله تعالى

١٣١ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسُطُّ وَرَقُهَا وَهِيَ مِثْلُ اللُّسِمِ ، حَدَّثُونِي مَا هِيَ ؟ فَوَقَّعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبَادِيَةِ ، وَوَقَّعَ فِي نَفْسِهَا النَّحْلَةُ ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : فَاسْتَحْيَيْتُ . فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنَا بِهَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : هِيَ النَّحْلَةُ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : لَخَدَّتْ أَبِي بِمَا وَقَّعَ فِي أَنْفِي ، قَالَ : لِأَنَّ تَسْكُونَ قُلْتُمْهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي كَذَا وَكَذَا

**قوله** (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس ، وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمر هذا في أوائل كتاب العلم ، وأورده هنا لقول ابن عمر « فاستحييت ، ولتأسف عمر على كونه لم يقل ذلك لتظهر فضيلته ، فاستلزم حياة ابن عمر نفويت ذلك ، وكان يمكنه إذا استحي إجلالاً لمن هو أكبر منه أن يذكر ذلك لغيره سرا ليخبر به عنه ، لجمع بين المصلحتين ، ولهذا عقبه المصنف بباب من استحي فأمر غيره بالسؤال

### ٥١ - باب من استخيا فأمر غيره بالسؤال

١٣٢ - **حدثنا** مسدد قال حدثنا عبد الله بن داود عن الأعمش عن منذر الثوري عن محمد بن الحنفية عن **علي** قال : كنت رجلاً مذاءً ، فأمرت القداد أن يسأل النبي ﷺ ، فسأله فقال : فيه الوضوء

[ الحديث ١٣٢ - طراه في : ١٧٨ ، ٢٦٩ ]

وأورد فيه حديث علي بن أبي طالب قال : كنت رجلاً مذاءً ، وهو بتثقيف الذال المعجمة والمذ أى كثير المذى ، وهو باسكان المعجمة : الماء الذى يخرج من الرجل عند الملاعبة ، وسيأتى الكلام عليه في الطهارة أيضاً . واستدل بعضهم على جواز الاعتقاد على الخبر المظنون مع القدرة على المقطوع ، وهو خطأ ، ففى النسأى أن السؤال وقع وعلى حاضر

### ٥٢ - باب ذكر العلم والفتيا فى المسجد

١٣٣ - **حدثني** قتيبة بن سعيد قال حدثنا الليث بن سعد قال حدثنا نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عمر أن رجلاً قام فى المسجد فقال : يا رسول الله ، من أين تأمرنا أن نهبل ؟ فقال رسول الله ﷺ « يهبل أهل المدينة من ذى الخليفة ، ويهبل أهل الشام من الجحفة ، ويهبل أهل نجد من قرن » وقال ابن عمر : ويزعمون أن رسول الله ﷺ قال « ويهبل أهل اليمن من يلمتم . وكان ابن عمر يقول : لم أفتة هذه من رسول الله ﷺ

[ الحديث ١٣٣ - طراه في : ١٥٢٢ ، ١٥٢٥ ، ١٥٢٧ ، ١٥٢٨ ، ٧٣٣٤ ]

**قوله** (باب ذكر العلم) أى لقاء العلم والفتيا فى المسجد ، وأشار بهذه الترجمة الى الرد على من وقف فيه لما يقع فى المباحة من رفع الأصوات فيه على الجواز . **قوله** (أن رجلاً قام فى المسجد) لم أقف على اسم هذا الرجل ، والمراد بالمسجد مسجد النبي ﷺ ، ويستفاد منه أن السؤال عن مواقيت الحج كان قبل السفر من المدينة ، و« قرن » باسكان الواو ، وغلط من فتحها . وقول ابن عمر « ويزعمون الخ » يفسر بمن روى الحديث تاماً كابن عباس وغيره . وفيه دليل على إطلاق الزعم على القول المأثور لأن ابن عمر سمع ذلك من رسول الله ﷺ لكنه لم يغمه لقوله « لم أفتة هذه » أى الجملة الاخيرة فصار يروى عن غيره ، وهو دال على شدة تحريمه وورعه ، وسيأتى الكلام على فوائده فى الحج إن شاء الله تعالى

## ٥٣ - باب من أجاب السائل بأكثر مما سأله

١٣٤ - حدثنا آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ . وعن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، أن رجلا سأله : ما يلبس الحُرُم ؟ قال : « لا يلبس القميص ولا العمامة ولا السراويل ولا البرنس ولا ثوباً تشبه الردس أو الزعفران ، فإن لم يجد الثملين فليلبس الخفين ، وليقطعها حتى يكونا تحت الكتفين »

[ الحديث ١٣٤ - أطرافه في : ٣٦٦ ، ١٥٤٢ ، ١٨٣٨ ، ١٨٤٢ ، ٥٧٩٤ ، ٥٨٠٣ ، ٥٨٠٥ ، ٥٨٠٦ ، ٥٨٤٧ ، ٥٨٥٢ ]

قوله ( باب من أجاب السائل بأكثر مما سأله ) قال ابن المنير : موقع هذه الترجمة التنبيه على أن مطابقة الجواب للسؤال غير لازم ، بل إذا كان السبب خاصا والجواب عاما جاز ، وحمل الحكم على عموم اللفظ لا على خصوص السبب لأنه جواب وزيادة فائدة . ويؤخذ منه أيضا أن المفتي إذا سئل عن واقعة واحتمل عنده أن يكون السائل يتدبر بجوابه إلى أن يعديه إلى غير محل السؤال تعين عليه أن يفصل الجواب ، ولهذا قال : فإن لم يجد ثملين ، فكأنه سأل عن حالة الاختيار فاجابه عنها وزاده حالة الاضطرار ، وليست أجنبية عن السؤال لأن حالة السفر تقتضي ذلك . وأما مواقع في كلام كثير من الأصوليين أن الجواب يجب أن يكون مطابقا للسؤال فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة ، بل المراد أن الجواب يكون مفيدا للحكم المستول عنه قاله ابن دقيق العيد . وفي الحديث أيضا العدول عما لا ينحصر إلى ما ينحصر طلبا للايجاز ، لأن السائل سئل عما يلبس فاجيب بما لا يلبس ، إذ الأصل الإباحة ، ولو عدله ما يلبس لطلال به ، بل كان لا يؤمن أن يتمسك بعض السامعين بفهمه فيظن اختصاصه بالحرم ، وأيضا فالقصود ما يحرم لبسه لا ما يحل له لبسه لأنه لا يجب له لباس مخصوص بل عليه أن يحتجب شيئا مخصوصا . قوله ( وابن أبي ذئب ) هو بالضم عطف على قول آدم وحدثنا ابن أبي ذئب ، والمراد أن آدم سمعه من ابن أبي ذئب بإسنادين ، وفي رواية غير أبي ذئب . وعن الزهري ، بالعطف على نافع ولم يعد ذكر ابن أبي ذئب . قوله ( أن رجلا ) لم أقف على اسمه ، وسيأتي بقية الكلام على فوائده في كتاب الحج أيضا إن شاء الله تعالى

( خاتمة ) : اشتمل كتاب العلم من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وحديثين ، منها في المتابعات بصيغة التعليق وغيرها ثمانية عشر ، والتعليق التي لم يوصلها في مكان آخر أربعة وهي : كتب لأمير السرية ، ورحل جابر إلى عبد الله بن أنيس ، وقصة ضياع رجوعه إلى قومه ، وحديث إنما العلم بالتعلم . وباقى ذلك وهو ثمانون حديثا كلها موصولة ، فالمكرر منها ستة عشر حديثا ، وبغير تكرير أربعة وستون حديثا ، وقد واقفه مسلم على تحريجها إلا ستة عشر حديثا وهي الأربعة المعلقة المذكورة ، وحديث أبي هريرة ، وإذا وسد الأمر إلى غير أهله ، وحديث ابن عباس د اللهم علهم الكتاب ، وحديثه في الذبح قبل الرمي ، وحديث عقبة بن الحارث في شهادة المرضعة ، وحديث أنس في إعادة الكلمة ثلاثا ، وحديث أبي هريرة د أسعد الناس بالشفاعة ، وحديث الزبير د من كذب على ، وحديث سلمة د من تقول على ، وحديث علي في الصحيفة ، وحديث أبي هريرة في كونه أكثر الصحابة حديثا ، وحديث أم سلمة د ماذا أنزل الليلة من الفتن ، وحديث أبي هريرة حفظ وعامين . والمراد بموافقة مسلم

مواقفته على تخريج أصل الحديث عن صحابه وإن وقعت بعض المخالفة في بعض السياقات . وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم اثنا عشرون أثرا : أربعة منها موصولة ، والبقية معلقة . قال ابن رشد : ختم البخاري كتاب العلم بباب من أجلب السائل بأكثر مما سأل عنه إشارة منه الى أنه بلغ الغاية في الجواب عملا بالنصيحة ، واعتمادا على النية الصحيحة . وأشار قبل ذلك بقليل بترجمة من ترك بعض الاختيار عمالة أن يقصر فهم بعض الناس عنه إلى أنه ربما صنع ذلك ، فأتبع الطيب بالطيب بأربع سياق وأبدع الساق . رحمه الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٤ - كتاب الوضوء

١ - باب ما جاء في الوضوء ، وقول الله تعالى [ ٦٦ المائدة ] ( إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ) . قال أبو عبد الله : وَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ فَرْضَ الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً ، وَتَوَضُّأً أَيْضًا مَرَّتَيْنِ ، وَثَلَاثًا ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثٍ . وَكَرِهَ أَهْلُ الْعِلْمِ الْإِسْرَافَ فِيهِ ، وَأَنْ يُجَاوِزُوا فَضْلَ النَّبِيِّ ﷺ

قوله ( بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ) . كتاب الوضوء . باب ما جاء في قول الله عز وجل ( إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ) الآية ( وفي رواية الاصيلي ) ما جاء في قول الله ، دون ما قبله ، ولكريمة . باب في الوضوء . وقول الله عز وجل الخ . والمراد بالوضوء ذكر أحكامه وشروطه وصفته ومقدماته . والوضوء بالضم هو الفعل ، وبالفتح الماء الذي يتوضأ به على المشهور فيهما ، وحكي في كل منهما الأمران . وهو مشتق من الوضأة ، وسبى بذلك لأن المصل يتنظف به فيصير وضيا . وأشار بقوله ( ما جاء ) الى اختلاف السلف في معنى الآية فقال الأكثرون : التقدير إذا قمتم إلى الصلاة محدثين . وقال آخرون : بل الأمر على عمومته من غير تقدير حذف ، إلا أنه في حق المحدث على الإيجاب ، وفي حق غيره على التندب . وقال بعضهم : كان على الإيجاب ثم نسخ فصار مندوبا . ويدل لهذا ما رواه أحمد وأبو داود من طريق عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أن أسما بنت زيد بن الخطاب حدثت أبا عبد الله ابن عمر عن عبد الله بن حنظلة الأنصاري أن رسول الله ﷺ أمر بالوضوء لكل صلاة طاهر اكل أو غير طاهر . قلنا شق عليه وضع عنه الوضوء . إلا من حدث . ولمسلم من حديث بريدة ( كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة ، فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد ، فقال له عمر : إنك فعلت شيئا لم تكن تفعله . فقال : عمدا فعلته ، أي لبيان الجواز . وسيأتي حديث أنس في ذلك في باب الوضوء من غير حدث . واختلف العلماء أيضا في موجب الوضوء فقيل : يجب بالحدث وجوبا موسعا ، وقيل به وبالقيام إلى الصلاة معا ورجحه جماعة من الشافعية ، وقيل بالقيام إلى الصلاة حسب ، ويدل له ما رواه أصحاب السنن من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال ( إنما أمرت بالوضوء إذا قمتم إلى الصلاة ، واستنيط بعض العلماء من قوله تعالى ( إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ) إيجاب النية في الوضوء ، لأن التقدير إذا أردتم القيام إلى الصلاة فتوضؤوا لاجلها ، ومثله قولهم : إذا رأيت الأمير فقم ، أي لاجله . وتمسك بهذه الآية من قال : إن

الوضوء أول ما فرض بالمدينة ، فأما ما قبل ذلك فتقول ابن عبد البر اتفاق أهل السير على أن غسل الجنابة إنما فرض على النبي ﷺ وهو بمكة كما فرضت الصلاة ، وأنه لم يصل قط إلا بوضوء . قال : وهذا مما لا يحمله عالم . وقال الحاكم في المستدرک : وأهل السنة بهم حاجة إلى دليل الرد على من زعم أن الوضوء لم يكن قبل نزول آية المائدة . ثم ساق حديث ابن عباس : دخلت فاطمة على النبي ﷺ وهي تبكي فقالت : هؤلاء الملا من قريش قد تعاهدوا ليقتلوك . فقال : اتقوني بوضوء . فتوضأ . الحديث . قلت : وهذا يصلح ردا على من أنكروا وجود الوضوء قبل الهجرة ، لا على من أنكروا وجوبه حينئذ . وقد جزم ابن الجهم <sup>(١)</sup> المالكي بأنه كان قبل الهجرة مندوبا وجزم ابن حزم بأنه لم يشرع إلا بالمدينة ، ورد عليهما بما أخرجه ابن لهيعة في المغازي التي يروها عن أبي الأسود يتيم عروة عنه أن جبريل علم النبي ﷺ الوضوء عند نزوله عليه بالوحى ، وهو مرسل ، ووصله أحمد من طريق ابن لهيعة أيضا لكن قال : عن الزهري عن عروة عن أسامة بن زيد عن أبيه . وأخرجه ابن ماجه من رواية رشتين بن سعد عن عقيل عن الزهري نحوه ، لكن لم يذكر زيد بن حارثة في السند . وأخرجه الطبراني في الأوسط من طريق الليث عن عقيل موصولا ، ولو ثبت لكان على شرط الصحيح ، لكن المعروف رواية ابن لهيعة . قوله ( وبين النبي ﷺ أن فرض الوضوء مرة مرة ) كذا في روايتنا بالرفع على الخبرية ، ويجوز النصب على أنه مفعول مطلق ، أى فرض الوضوء غسل الأعضاء غسلًا مرة مرة ، أو على الحال السادسة مسد الخبر ، أى يفعل مرة ، أو على لغة من ينصب الجزأين بأن . وأعاد لفظ مرة لإرادة التفصيل أى الوجه مرة واليد مرة الخ . والبيان المذكور يحتمل أن يشير به إلى ما رواه بعد من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ توضأ مرة مرة ، وهو بيان بالفعل لجمل الآية ، إذ الأمر يفيد طلب إيجاد الحقيقة ولا يتعين بعدد ، فبين الشارح أن للمرة الواحدة للإيجاب وما زاد عليها للاستحباب ، وسأتقى الأحاديث على ذلك فيما بعد . وأما حديث أبي بن كعب أن النبي ﷺ دعا بماء فتوضأ مرة مرة وقال : وهذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به ، ففيه بيان الفعل والقول معا ، لكنه حديث ضعيف أخرجه ابن ماجه ، وله طرق أخرى كلها ضعيفة . قوله ( وتوضأ أيضا مرتين مرتين ) كذا في روايه أبي ذر ، ولغيره « مرتين ، بغير تكرار ، وسيأتى هذا التعليق موصولا في باب مفرد مع الكلام عليه . قوله ( وثلاثا ) أى وتوضأ أيضا ثلاثا ، زاد الأصيلي ثلاثا على نسق ما قبله ، وسيأتى موصولا أيضا في باب مفرد . قوله ( ولم يزد على ثلاث ) أى لم يأت في شىء من الأحاديث المرفوعة في صفة وضوئه ﷺ أنه زاد على ثلاث ، بل ورد عنه ﷺ ذم من زاد عليها . وذلك فيما رواه أبو داود وغيره من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ توضأ ثلاثا ثلاثا ثم قال : من زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم ، إسناده جيد ، لكن عدده مسلم في جملة ما أنكروا على عمرو بن شعيب لأن ظاهره ذم النقص من الثلاث ، وأجيب بأنه أمر مسمى . والإساءة تتعلق بالنقص ، والظلم بالزيادة . وقيل : فيه حذف تقديره من نقص من واحدة . وبؤيده ما رواه نعيم بن حاد من طريق المطلب بن حنظل مرفوعا « الوضوء مرة ومرتين وثلاثا ، فإن نقص من واحدة أو زاد على ثلاث فقد أخطأ » ، وهو مرسل رجاله ثقات . وأجيب عن الحديث أيضا بأن الرواة لم يتفقوا على ذكر النقص فيه ، بل أكثرهم مقتصر على قوله « فن زاد ، فقط ، كذا رواه ابن خزيمة في صحيحه وغيره . ومن الغرائب ما

(١) بهامش مطبعة بولاق : في نسخة « ابن الحكم »

حكاه الشيخ أبو حامد الاسفراييني عن بعض العلماء أنه لا يجوز التقص من الثلاث ، وكأنه تمسك بظاهر الحديث المذكور ، وهو محجوج بالإجماع . وأما قول مالك في المسئونة : لا أحب الواحدة إلا من العالم ، فليس فيه إيجاب زيادة عليها . والله أعلم . قوله ( وكره أهل العلم الإسراف فيه ) يشير بذلك الى ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق هلال بن يساف أحد التابعين قال : كان يقال « من الوضوء إسراف ولو كنت على شاطئ نهر » . وأخرج نحوه عن أبي الدرداء وابن مسعود ، وروى في معناه حديث مرفوع أخرجه أحمد وابن ماجه بإسناد لين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص . قوله ( وأن يجاوزوا الخ ) يشير الى ما أخرجه ابن أبي شيبة أيضا عن ابن مسعود قال : ليس بعد الثلاث شيء . وقال أحمد وإسحق وغيرهما : لا تجوز الزيادة على الثلاث . وقال ابن المبارك : لا آمن أن يأثم . وقال الشافعي : لا أحب أن يزيد المتوضئ على ثلاث ، فإن زاد لم أكرمه . أي لم أكرمه ، لأن قوله لا أحب يقتضي الكراهة . وهذا الأصح عند الشافعية أنه مكروه كراهة تنزيه . وحكى الدارمي منهم عن قوم أن الزيادة على الثلاث تبطل الوضوء كالزيادة في الصلاة ، وهو قياس فاسد ، ويلزم من القول بتحريم الزيادة على الثلاث أو كراهتها أنه لا يندب تجديد الوضوء على الإطلاق . واختلف عند الشافعية في القيد الذي يتمتع منه حكم الزيادة على الثلاث ، فالأصح إن صلى به فرضا أو قفلا ، وقيل الفرض فقط ، وقيل مثله حتى بحجة التلاوة والشكر ومس المصحف ، وقيل ما يقصد له الوضوء وهو أعم ، وقيل إذا وقع الفصل بزمان يحتمل في مثله تقص الوضوء عادة ، وعند بعض الحنفية أنه راجع الى الاعتقاد فإن اعتقد أن الزيادة على الثلاث سنة أخطأ ودخل في الوعيد ، وإلا فلا يشترط للتجديد شيء بل لو زاد الرابعة وغيرها لا لوم ، ولا سيما إذا قصد به القربة للحدث الوارد « الوضوء على الوضوء نور » . قلت : وهو حديث ضعيف ، وإعل المصنف أشار الى هذه الرواية ، وسيأتي بسط ذلك في أول تفسير المائدة إن شاء الله تعالى . ويستثنى من ذلك ما لو علم أنه بقي من العضو شيء لم يصبه الماء في المرات أو بعضها فإنه يفسل موضعه فقط ، وأما مع الشاك الطارئ بعد الفراغ فلا ، لثلا يؤل به الحال الى الوسواس المذموم

### ٢ - باب لا تقبل صلاة بغير طهور

١٣٥ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن هاشم بن مغيبة أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ « لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ » قال رجل من حضرموت : ما الحديث يا أبا هريرة ؟ قال : فسأله أو ضراط

[ الحديث ١٣٥ - طرفه في : ٦٩٥٤ ]

قوله ( باب لا تقبل صلاة بغير طهور ) هو بضم الطاء المهمة ، والمراد به ما هو أهم من الوضوء والغسل . وهذه الترجمة لفظ حديث رواه مسلم وغيره من حديث ابن عمر ، وأبو داود وغيره من طريق أبي المليح بن أسامة عن أبيه ، وله طرق كثيرة لكن ليس فيها شيء على شرط البخاري ، فلهذا اقتصر على ذكره في الترجمة وأورد في الباب ما يقوم مقامه . قوله ( لا تقبل ) كذا في روايتنا بالضم على البناء لما لم يسم فاعله ، وأخرجه المصنف في ترك الحيل عن إسحق بن نصر ، وأبو داود عن أحمد بن حنبل كلاهما عن عبد الرزاق بلفظ « لا يقبل الله » ، والمراد بالقبول

هنا ما يرادف الصحة وهو الإجراء ، وحقيقة القبول ثمرة وقوع الطاعة بجزء رافعة لما في الذمة . ولما كان الاتيان بشروطها مظنة الإجراء الذي القبول ثمرته عبر عنه بالقبول مجازاً ، وأما القبول المنفي في مثل قوله ﷺ « من أتى عرفاً لم تقبل له صلاة » فهو الحقيق ، لانه قد يصح العمل ويتخلف القبول لما منع ، ولهذا كان بعض السلف يقول : لأن تقبل لي صلاة واحدة أحب الي من جميع الدنيا ، قاله ابن عمر . قال : لأن الله تعالى قال ( إنما يتقبل الله من المتقين ) . قوله ( أحدث ) أى وجد منه الحديث ، والمراد به الخارج من أحد السليين ، وإنما فسر أبو هريرة بأخص من ذلك تليها بالأخف على الأعظم ، ولأنهما قد يقعان في أثناء الصلاة أكثر من غيرهما ، وأما باقي الأحداث المختلف فيها بين العلماء - كس الذكر ولس المرأة والتي ملء القم والحجامة - فلعل أبا هريرة كان لا يرى التقص بشيء منها ، وعليه مشى المصنف كما سيأتى في باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين . وقيل إن أبا هريرة اقتصر في الجواب على ما ذكر لعله أن السائل كان يعلم ما عدا ذلك ، وفيه بعد . واستدل بالحديث على بطلان الصلاة بالحديث سواء كان خروجه اختيارياً أم اضطرارياً ، وعلى أن الوضوء لا يجب لكل صلاة لأن القبول اتنى الى غاية الوضوء ، وما بعدها مخالف لما قبلها فاقضى ذلك قبول الصلاة بعد الوضوء مطلقاً . قوله ( يتوضأ ) أى بالماء أو ما يقوم مقامه ، وقد روى النسائي بإسناد قوى عن أبي ذر مرفوعاً « الصعيد الطيب وضوء المسلم ، فأطلق الشارع على التيسيم أنه وضوء . لكونه قام مقامه ، ولا يخفى أن المراد بقبول صلاة من كان محدثاً قنوصاً أى مسح باقى شروط الصلاة . والله أعلم

### ٣ - باب فضل الوضوء ، والنهر المحجلون من آثار الوضوء

١٣٦ - **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ تُقَيْمِ الْجُبَيْرِيِّ قَالَ : رَقِيتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى ظَهْرِ الْمَسْجِدِ فَتَوَضَّأَ فَقَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ « إِنْ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ »

قوله ( باب فضل الوضوء ، والنهر المحجلون ) كذا في أكثر الروايات بالرفع ، وهو على سنيل الحكاية لما ورد في بعض طرق الحديث « أتم النهر المحجلون ، وهو عند مسلم ، أو الواو استثنائية والنهر المحجلون مبتدأ وخبره محذوف تقديره لهم فضل ، أو الخبر قوله « من آثار الوضوء » وفي رواية المستمل « والنهر المحجلين ، بالعطف على الوضوء . أى وفضل النهر المحجلين كما صرح به الأصمى في روايته . قوله ( عن خالد ) هو ابن يزيد الاسكندراني أحد الفقهاء الثقات ، وروايته عن سعيد بن أبي هلال من باب رواية الاقران . قوله ( عن نعيم الجمر ) بضم الميم واسكان الجيم هو ابن عبد الله المدني ، وصف هو وأبوه بذلك لكونهما كانا ييخران مسجد النبي ﷺ . وزعم بعض العلماء أن وصف عبد الله بذلك حقيقة ووصف ابنه نعيم بذلك مجاز ، وفيه نظر فقد جرم إبراهيم الحربي بأن نسباً كان يباشر ذلك . ورجال هذا الاسناد الستة نصفهم مصريون ، وهم الليث وشيخه والراوى عنه ، والنصف الآخر مدينيون . قوله ( رقيت ) بفتح الراء وكسر القاف أى صعدت . قوله ( قنوصاً ) كذا بجمهور الرواة ، والكشميني يوماً بدل قوله قنوصاً وهو تصحيف ، وقد رواه الاسماعيلي وغيره من الوجه الذي أخرجه منه البخاري بلفظ « قنوصاً » ، وزاد الاسماعيلي فيه « فسل وجهه ويديه فرقع في عضديه ، وغسل رجله فرقع في ساقه ، وكذا

لمسلم من طريق عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال نحوه ، ومن طريق عمار بن غزيرة عن نعيم وزاد في هذه :  
 ان أبا هريرة قال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ ، فأفاد رفعه ، وفيه رد على من زعم أن ذلك رأى أبي هريرة ،  
 بل من روايته ورأيه معا . قوله ( أمتي ) أى أمة الإجابة وهم المسلمون ، وقد تطلق أمة محمد ويراد بها أمة الدعوة  
 وليست مرادة هنا . قوله ( يدعون ) بضم أوله أى ينادون أو يسمون . قوله ( غرا ) بضم المعجمة وتشديد الراء  
 جمع أغر أى ذو غرة ، وأصل الغرة لمعة يبيضاء تكون في جبهة الفرس ، ثم استعملت في الجمال والشهرة وطيب  
 الذكر ، والمراد بها هنا النور الساطع في وجوه أمة محمد ﷺ ، وغرا منصوب على المفعولية ليدعون أو على الحال ،  
 أى أنهم إذا دعوا على رموس الأشهاد نودوا بهذا الوصف وكانوا على هذه الصفة . قوله ( محجلين ) بالمهمل والجيم  
 من التحجيل وهو يبيض يكون في ثلاث قوائم من قوائم الفرس ، وأصله من الحجل بكسر الملهمة وهو الخنخال ،  
 والمراد به هنا أيضا النور . واستدل الحلبي بهذا الحديث على أن الوضوء من خصائص هذه الأمة ، وفيه نظر  
 لأنه ثبت عند المصنف في قصة سارة رضى الله عنها مع الملك الذى أعطاها هاجر أن سارة لما هم الملك بالدنو منها  
 قامت تتوضأ وتصلى ، وفي قصة جريج الراهب أيضا أنه قام فتوضأ وصلّى ثم كلم الغلام ، فالظاهر أن الذى اختصت  
 به هذه الأمة هو الغرة والتحجيل لا أصل الوضوء ، وقد صرح بذلك في رواية لمسلم عن أبي هريرة أيضا مرفوعا  
 قال : سيما ليست لأحد غيركم ، وله من حديث حذيفة نحوه . و « سيما » بكسر الملهمة وإسكان الياء الأخيرة أى  
 علامة . وقد اعترض بعضهم على الحلبي بحديث « هذا وضوئى ووضوء الانبياء قبلى » وهو حديث ضعيف كما  
 تقدم لا يصح الاحتجاج به لضعفه ، ولا احتمال أن يكون الوضوء من خصائص الانبياء دون أهمهم إلا هذه الأمة .  
 قوله ( من آثار الوضوء ) بضم الواو ، ويجوز فتحها على أنه الماء قاله ابن دقيق العيد . قوله ( فن استطاع منك  
 أن يطيل غرته فليفعل ) أى فليطيل الغرة والتحجيل . واقتصر على إحداهما لدلائلها على الأخرى نحو ( سراويل  
 قصير الحرج ) واقتصر على ذكر الغرة وهى مؤنثة دون التحجيل وهو مذكر لأن محل الغرة أشرف أعضاء الوضوء ،  
 وأول ما يقع عليه النظر من الانسان . على أن في رواية مسلم من طريق عمار بن غزيرة ذكر الأمرين ، ولفظه « فليطيل  
 غرته وتحجيلة » وقال ابن بطال : كنى أبو هريرة بالغرة عن التحجيل لأن الوجه لا سبيل الى الزيادة في غسله ، وفيما  
 قال نظر لأنه يستلزم قلب اللغة ، وما نفاء ممنوع لأن الإطالة ممكنة في الوجه بأن يغسل الى صفحة العنق مثلاً . ونقل  
 الرافعي عن بعضهم أن الغرة تطلق على كل من الغرة والتحجيل . ثم إن ظاهره أنه بقية الحديث ، لكن رواه أحمد من  
 طريق فليح عن نعيم وفي آخره : قال نعيم لا أدري قوله من استطاع الخ من قول النبي ﷺ أو من قول أبي هريرة ،  
 ولم أر هذه الجملة في رواية أحد من روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة ولا من رواه عن أبي هريرة غير رواية  
 نعيم هذه والله أعلم . واختلف العلماء في القدر المستحب من التطويل في التحجيل فقيل : الى المنكب والركبة ، وقد  
 ثبت عن أبي هريرة رواية ورأيا . وعن ابن عمر من فعله أخرجه ابن أبي شبة ، وأبو عبيد باسناد حسن ، وقيل  
 المستحب الزيادة الى نصف العضد والساق ، وقيل الى فوق ذلك . وقال ابن بطال وطائفة من المالكية : لا تستحب  
 الزيادة على الكعب والمرفق لقوله ﷺ « من زاد على هذا فقد أساء وظلم » وكلامهم معترض من وجوه ، ورواية  
 مسلم صريحة في الاستحباب فلا تعارض بالاحتمال . وأما دعواهم اتفاق العلماء على خلاف مذهب أبي هريرة في ذلك  
 فهم مردودة بما نقلناه عن ابن عمر ، وقد صرح باستحبابه جماعة من السلف وأكثر الشافعية والحنفية . وأما



تأويلهم الإطالة المطلوبة بالمداومة على الوضوء ففترض بأن الراوى أدرك بمعنى ماروى ، كيف وقد صرح برفعه الى الشارع عليه السلام (١) وفي الحديث معنى ما ترجم له من فضل الوضوء ، لأن الفضل الحاصل بالفترة والتحصيل من آثار الزيادة على الواجب ، فكيف الظن بالواجب ؟ وقد وردت فيه أحاديث صحيحة صريحة أخرجهما مسلم وغيره ، وفيه جواز الوضوء على ظهر المسجد لكن اذا لم يحصل منه أذى للسجد أو لمن فيه . والله أعلم

#### ٤ - باب لا يَتَوَضَّأُ مِنَ الشَّكِّ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ

١٣٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ وَعَنْ عَبْدِ بْنِ تَيْمٍ عَنْ عَمِّهِ أَنَّهُ شَكَاهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلَ الَّذِي يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يُجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ ، فَقَالَ « لَا يَنْتَفِرْ - أَوْ لَا يَنْصَرِفُ - حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يُجِدَ رِيحًا »

[الحديث ١٣٧ - طريقه في : ١٧٧ ، ٢٠٥٦]

قوله (باب) بالتونين (لا يتوضأ) بفتح أوله على البناء للفاعل . قوله (من الشك) أى بسبب الشك . قوله (حدثنا على) هو ابن عبد الله المدني وسفيان هو ابن عيينة . قوله (وعن عباد) هو معطوف على قوله عن سعيد بن المسيب ، وسقطت الواو من رواية كريمة غلطاً لأن سعيداً لا رواية له عن عباد أصلاً ، ثم إن شيخ سعيد فيه يحتمل أن يكون عم عباد كأنه قال كلاماً عن عمه أى عم الثاني وهو عباد ، ويحتمل أن يكون مخدوماً ويكون من مراسيل ابن المسيب ، وعلى الأول جرى صاحب الأطراف . ويؤيد الثاني رواية معمر لهذا الحديث عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي سعيد الخدري أخرجه ابن ماجه ورواته ثقات لكن سئل أحمد عنه فقال إنه منك . قوله (عن عمه) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني الأنصاري ، سماه مسلم وغيره في روايتهم لهذا الحديث من طريق ابن عيينة ، واختلف هل هو عم عباد لأبيه أو لأمه . قوله (إنه شكاً) كذا في روايتنا شكاً بألف ومقتضاه أن الراوى هو الشاكى ، وصرح بذلك ابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء عن سفيان ولفظه عن عمه عبد الله بن زيد قال : سألت رسول الله ﷺ عن الرجل . ووقع في بعض الروايات « شكى » بضم أوله على البناء للفعول ، وعلى هذا فالهاء في أنه خير الشان . ووقع في مسلم « شكى » بالضم أيضاً كما ضبطه النووي . وقال : لم يسم الشاكى ، قال : وجاء في رواية البخارى أنه الراوى . قال : ولا ينبغي أن يتوهم من هذا أن « شكى » بالفتح أى في رواية مسلم ، وإنما نهبت على هذا لأن بعض الناس قال انه لم يظهر له كلام النووي . قوله (الرجل) بالضم على الحكاية . وهو وما بعده في موضع النصب . قوله (يخيل) بضم أوله وفتح المعجمة وتشديد الياء الأخيرة المفتوحة ، وأصله من الخيال ، والمعنى يظن ، والظن هنا أعم من تساوى الاحتمالين أو ترجيح أحدهما على ما هو أصل اللغة من أن الظن خلاف اليقين . قوله (يحمد الشيء) أى الحمد جارداً منه ، وصرح به الاسماعيلي ولفظه « يخيل اليه في صلاته انه يخرج منه شيء » وفيه العدول عن ذكر الشيء المستقدر بخاص اسمه إلا للضرورة . قوله (في الصلاة) تمسك بعض المالكية بظاهره فخصوا الحكم

(١) الأصح في هذه المسألة شرعية الإطالة في التحصيل خاصة ، وذلك بالمرع في الضد والساق تكديلاً للمفروض من غسل اليدين والتقدمين ، كما صرح أبو هريرة برفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم في رواية مسلم . والله أعلم

بمن كان داخل الصلاة ، وأوجبوا الوضوء على من كان خارجها ، وفرقوا بالتهنى عن إبطال العبادة ، والتهنى عن إبطال العبادة متوقف على صحتها ، فلا معنى للتفريق بذلك ، لأن هذا التخييل إن كان ناقضا خارج الصلاة فينبغي أن يكون كذلك فيها كبقية النواقض . قوله ( لا يفتل ) بالجزم على التهنى ، ويجوز الرفع على أن لا ، نافية . قوله ( أو لا ينصرف ) هو شك من الراوى ، وكأنه من على ، لأن الرواية غيره روى عن سفيان بلفظ لا ينصرف من غير شك . قوله ( صوتا ) أى من مخرجه . قوله ( أو يجد ) أو للتبويع وعبر بالوجدان دون التهنى ليشمل ما لو لم المحل ثم شم بده ، ولا حجة فيه لمن استدل على أن لمس الدبر لا ينقض لأن الصورة تحمل على لمس ما قرره لا عينه . ودل حديث الباب على صحة الصلاة ما لم يتيقن الحدث ، وليس المراد تخصيص هذين الأمرين باليقين ، لأن المعنى إذا كان أوسع من اللفظ كان الحكم للمعنى قاله الخطابي . وقال النوى : هذا الحديث أصل في حكم بقاء الأشياء على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك ، ولا يضر الشك الطارىء عليها . وأخذ بهذا الحديث جمهور العلماء . وروى عن مالك النقض مطلقا ، وروى عنه النقض خارج الصلاة دون داخلها ، وروى هذا التفصيل عن الحسن البصرى ، والأول مشهور مذهب مالك قاله القرطبي ، وهو رواية ابن القاسم عنه . وروى ابن نافع عنه لا وضوء عليه مطلقا كقول الجمهور ، وروى ابن وهب عنه : أحب إلى أن يتوضأ . ورواية التفصيل لم تثبت عنه وإنما هى لأصحابه ، وحمل بعضهم الحديث على من كان به وسواس ، وتمسك بأن الشكوى لا تكون إلا عن علة ، وأجيب بما دل على التعميم ، وهو حديث أبي هريرة عند مسلم ولفظه : إذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فأشكلك عليه أخرجه منه شيء أم لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا ، وقوله فلا يخرج من المسجد أى من الصلاة ، وصرح بذلك أبو داود فى روايته . وقال العراقى : ما ذهب إليه مالك راجع ، لأنه احتاط للصلاة وهى مقصد ، وألغى الشك فى السبب المبرى ، وغيره احتاط للطهارة وهى وسيلة وألغى الشك فى الحدث الناقض لها ، والاحتياط للقاصد أولى من الاحتياط للوسائل . وجوابه أن ذلك من حيث النظر قوى ، لكنه مغاير لمداول الحديث لأنه أمر بعدم الانصراف إلى أن يتحقق . وقال الخطابي : يستدل به لمن أوجب الحد على من وجد منه ريح الخمر لأنه اعتبر وجدان الريح ورتب عليه الحكم ، ويمكن الفرق بأن الحدود تدرأ بالشبهة والشبهة هنا قائمة ، بخلاف الأول فانه متحقق

### ٥ - باب التخفيف فى الوضوء

١٣٨ - حدثنا علي بن عبد الله قال قال حدثنا سفيان عن عمرو قال أخبرني كريب عن ابن عباس أن النبي ﷺ نَامَ حَتَّى قَنَعَ ، ثُمَّ صَلَّى - وَرُبَّمَا قَالَ اضْطَجَعَ حَتَّى قَنَعَ ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى . ثُمَّ حَدَّثَنَا بِهِ سُفْيَانُ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : بَثُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ لَيْلَةً ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَتَوَضَّأَ مِنْ شَيْءٍ مُلَحٍّ وَضَوْءًا خَفِيفًا - يُخَفِّفُهُ عَمْرُو وَيُقَدِّلُهُ - وَقَامَ يُصَلِّي ، فَتَوَضَّأْتُ نَحْوًا مِمَّا تَوَضَّأَ ، ثُمَّ جِئْتُ فَوُضِعَ عَن يَسَارِهِ - وَرُبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ : عَنْ شِمَالِهِ - فَخَوَّلَنِي لِحْمَلَتِي عَنْ مَيْمَنِهِ . ثُمَّ صَلَّى مَا شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ اضْطَجَعَ فَنَامَ حَتَّى قَنَعَ ، ثُمَّ أَتَاهُ الْفُتَاةُ فَأَذَنَهُ بِالصَّلَاةِ ، فَقَامَ مَعَهُ إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأَ . قُلْنَا لَعَمْرُؤِ : إِنْ نَأَسَا يَقُولُونَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَنَامُ عَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ ، قَالَ عَمْرُو : سَمِعْتُ عَبْدَ

ابن عمر يقول: رُؤيا الأنبياء وحى. ثم قرأ ﴿إِنِّي أَرَى فِي النَّامِ أَنِّي أُذْجَبُكَ﴾ [١٠٢ الصافات]

**قوله** (باب التخفيف في الوضوء) أى جواز التخفيف. **قوله** (سفيان) هو ابن عيينة، وعمره و ابن دينار المسكى لا البصرى، وكرب بالتصغير من الاسماء المفردة للصحيحين. والاسناد مكين، سوى على وقد أقام بها مدة. وفيه رواية تآبى عن تآبى: عمرو عن كريب. **قوله** (وربما قال اضطلع) أى كان سفيان يقول تارة نام وتارة اضطلع. وليس مترادفين بل بينهما عموم وخصوص من وجه، لكنه لم يرد إقامة أحدهما مقام الآخر، بل كان إذا روى الحديث مطولا قال اضطلع فنام كما سيأتى، وإذا اختصره قال نام أى مضطجعا أو اضطلع أى نائما. **قوله** (ثم حدثنا) يعنى أن سفيان كان يحدثهم به مختصرا ثم صار يحدثهم به مطولا. **قوله** (ليلة فنام) كذا للاكثر، ولابن السكن «فنام» بالنون بدل القاف وصوبها القاضى عياض لاجل قوله بعد ذلك «فلما كان في بعض الليالي قام» انتهى. ولا ينبغي الجرم بخطها لأن توجيهها ظاهر وهو أن الناء في قوله «فلما» تفصيلية، فالجاء الثانية وإن كان مضمونها مضمون الأولى لكن المغايرة بينهما بالاجمال والتفصيل. **قوله** (فلما كان) أى رسول الله ﷺ (في بعض الليل) والكشيبى «من» بدل في، فيحتمل أن تكون بمعناها ويحتمل أن تكون زائدة وكان تامة، أى فلما حصل بعض الليل. **قوله** (شن) بفتح المعجمة وتشديد النون أى القربة العتيقة. **قوله** (معلق) ذكر على إرادة الجلد أو الوعاء، وقد أخرجه بعد أبواب بلفظ معلقة. **قوله** (يخففه عمرو ويقلله) أى يصفه بالتخفيف والتقليل، وقال ابن المنير: يخففه أى لا يكثر الدلك، ويقلله أى لا يزيد على مرة مرة. قال: وفيه دليل على إيجاب الدلك، لأنه لو كان يمكن اختصاره لاختصره، لكنه لم يختصره. انتهى. وهى دعوى مردودة، فانه ليس في الخبر ما يقتضى الدلك، بل الاقتصار على سيلان الماء على العضو أخف من قليل الدلك. **قوله** (نحو ما توضحا) قال الكرماني: لم يقل مثلاً لأن حقيقة مماثلته ﷺ لا يقدر عليها غيره انتهى. وقد ثبت في هذا الحديث كما سيأتى بعد أبواب «قمت فصنعت مثل ما صنع»، ولا يلزم من إطلاق المثلية المساواة من كل جهة. **قوله** (قاذنه) بالمد أى أعله، وللمستعمل فناداه. **قوله** (فصل ولم يتوضأ) فيه دليل على أن النوم ليس حدثا بل مظنة الحدث لأنه ﷺ كان تنام عينه ولا ينام قلبه فلو أحدث لعلم بذلك، ولهذا كان ربما توضأ إذا قام من النوم وربما لم يتوضأ، قال الخطابي: وإنما منع قلبه النوم ليعى الوحى الذى يأتيه في منامه. **قوله** (قلنا) القائل سفيان، والحديث المذكور صحيح كما سيأتى من وجه آخر، وعبيد بن عمير من كبار التابعين، ولأبيه عمير بن قتادة حجة. وقوله «رؤيا الأنبياء وحى» رواه مسلم مرفوعا، وسيأتى في التوحيد من رواية شريك عن أنس. ووجه الاستدلال بما تلاه من جهة أن الرؤيا لو لم تكن وحيا لما جاز لإبراهيم عليه السلام الاقدام على ذبح ولده. وأغرب الداودى الشارح فقال: قول عبيد بن عمير لا تعلق له بهذا الباب. وهذا الزام منه للخارى بأن لا يذكر من الحديث إلا ما يتعلق بالترجمة فقط، ولم يشترط ذلك أحد. وإن أراد أنه لا يتعلق بحديث الباب أصلا فمتنوع والله أعلم. وسيأتى بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الوتر من كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى

٦ - باب إسباغ الوضوء. وقال ابن عمر: إسباغ الوضوء الإيقاء

١٣٩ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن موسى بن عتبة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة

ابن زيد أنه سمعه يقول : دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّعْبِ نَزَلَ قِيَالًا ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَلَمْ يَسْبِغْ الْوُضُوءَ . قُلْتُ : الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ : الصَّلَاةُ أَمَامَكَ . فَرَكِبَ . فَلَمَّا جَاءَ الْمُرْدَلِفَةَ نَزَلَ قَتَوْضًا فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ ثُمَّ أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلَّ إِنْسَانٍ رِيحَهُ فِي مَنْزِلِهِ ، ثُمَّ أَقِيمَتِ الْعِشَاءُ فَصَلَّى ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا

[ الحديث ١٣٩ - أطرافه في : ١٨١ ، ١٦٦٧ ، ١٦٦٩ ، ١٦٧٢ ]

قوله ( باب إسباغ الوضوء ) الإسباغ في اللغة الإتمام ، ومنه درج سابغ . قوله ( وقال ابن عمر ) هذا التعليق وصله عبد الرزاق في مصنفه بإسناد صحيح ، وهو من تفسير الشيء ، بلازمه ، إذ الإتمام يستلزم الإقناء عادة ، وقد روى ابن المنذر بإسناد صحيح أن ابن عمر كان يغسل رجله في الوضوء سبع مرات ، وكأنه بالغ فيهما دون غيرهما لأنهما محل الاوساخ غالباً لاعتبادهم المشي حفاة والله أعلم . قوله ( حدثنا عبد الله بن مسلة ) هو القعني ، والحديث في الموطأ ، والاسناد كله مدينون ، وفيه رواية تابعي عن تابعي : موسى عن كريب ، وأسامة بن زيد أي ابن حارثة مولى رسول الله ﷺ ، له ولأبيه وجده حجة . وستأتي مناقبه في مكانها إن شاء الله تعالى . قوله ( دفع من عرفة ) أي أفاض . قوله ( بالشعب ) بكسر الشين المعجمة هو الطريق في الجبل ، واللام فيه للسند . قوله ( ولم يسبغ الوضوء ) أي خففه ، ويأتي فيه ما تقدم في توجيه الحديث الماضي . قوله ( فقلت الصلاة ) هو بالنصب على الإغراء ، أو على الخذف ، والتقدير أريد الصلاة ؟ ويؤيده قوله في رواية تأتي « فقلت أفضلي يا رسول الله » ويجوز الرفع ، والتقدير حانت الصلاة . قوله ( قال الصلاة ) هو بالرفع على الابتداء ، وأمامك بفتح الحفرة خير . وفيه دليل على مشروعية الوضوء للدوام على الطهارة لأنه ﷺ لم يصل بذلك الوضوء شيئاً ، وأما من زعم أن المراد بالوضوء هنا الاستنجاء فباطل ، لقوله في الرواية الأخرى « فجعلت أصب عليه وهو يتوضأ » ، ولقوله هنا « ولم يسبغ الوضوء » ، قوله ( نزل قتووضاً فأسبغ الوضوء ) فيه دليل على مشروعية إعادة الوضوء من غير أن يفصل بينهما بصلاة ، قاله الخطابي ، وفيه نظر لا احتمال أن يكون أحدث . ( فائدة ) : الماء الذي توضع به ﷺ ليستند كان من ماء زمزم ، أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زيادات مسند أبيه بإسناد حسن من حديث علي بن أبي طالب ، فيستفاد منه الرد على من منع استعمال ماء زمزم لغير الشرب . وسياق بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الحج إن شاء الله تعالى

## ٧ - باب غسل الوجه باليدين من عَرَفَةَ واحدة

١٤٠ - **حدثنا** محمد بن عبد الرحيم قال أخبرنا أبو سلمة الخزازي منصور بن سلفة قال : أخبرنا ابن بلال - يعني سليمان - عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس أنه توضعاً ففسل وجهه ، أخذ عَرَفَةَ من ماء ففسل بها واستنشق ، ثم أخذ عَرَفَةَ من ماء فجعل بها هكذا أضاعها إلى يده الأخرى ففسل بهما وجهه ، ثم أخذ عَرَفَةَ من ماء ففسل بها يده اليمنى ، ثم أخذ عَرَفَةَ من ماء ففسل بها يده اليسرى ، ثم مسح برأسه ، ثم

أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَرَشَّ عَلَى رِجْلِهِ الْيَمْنَى حَتَّى غَسَلَهَا ، ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً أُخْرَى فَغَسَلَ بِهَا رِجْلَهُ - يَعْنِي الْيُسْرَى -  
ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ

قوله ( باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة ) مراده بهذا التنبيه على عدم اشتراط الاختلاف باليدين  
جميعا ، والاشارة إلى تضعيف الحديث الذي فيه أنه ﷺ كان يغسل وجهه يمينه . وجمع الحليبي بينهما بان هذا  
حيث كان يتوضأ من إناء يصب منه يساره على يمينه ، والآخر حيث كان يغترف ، لكن سياق الحديث يأباه ،  
لأن فيه أنه بعد أن تناول الماء بأحدى يديه أضافه إلى الأخرى وغسل بهما . قوله ( حدثنا محمد بن عبد الرحيم )  
هو أبو يحيى المعروف بصاعقة ، وكان أحد الحفاظ ، وهو من صفار شيخ البخاري من حيث الإسناد ، وشيخه  
منصور كان أحد الحفاظ أيضا ، وقد أدرك البخاري لكنه لم يلقه . وفي الاسناد رواية تابعي عن تابعي : زيد عن  
عطاه . قوله ( أنه توضأ ) زاد أبو داود في أوله من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم د أتحمون أن أريكم  
كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ ؟ فدعا بإناء فيه ماء . وللنسائي من طريق محمد بن عجلان عن زيد في أول الحديث  
« توضأ رسول الله ﷺ فغرف غرفة » . قوله ( فغسل وجهه ) الغاء تفصيلية لأنها داخلة بين الجمل والمفصل . قوله  
( أخذ غرفة ) وهو بيان الغسل وظاهره أن المضمضة والاستنشاق من جملة غسل الوجه ، لكن المراد بالوجه أولا ما  
هو أعم من المفروض والمستنون ، بدليل أنه أعاد ذكره ثانيا بعد ذكر المضمضة والاستنشاق بغرفة مستقلة ، وفيه  
دليل الجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة ، وغسل الوجه باليدين جميعا إذا كان بغرفة واحدة لأن اليد  
الواحدة قد لا تستوعبه . قوله ( أضافها ) بيان لقوله لجعل بها هكذا . قوله ( فغسل بها ) أي بالغرفة . وللأصلي  
وكريمة د فغسل بهما ، أي باليدين . قوله ( ثم مسح برأسه ) لم يذكر لها غرفة مستقلة ، فقد يتمسك به من يقول  
بطهورية الماء المستعمل ، لكن في رواية أبي داود « ثم قبض قبضة من الماء ، ثم ففض يده ، ثم مسح برأسه ، زاد  
النسائي من طريق عبد العزيز الدراوردي عن زيد د وأذنيه مرة واحدة ، ومن طريق ابن عجلان د باطنهما  
بالسباحتين وظاهرهما باهاميه » وزاد ابن خزيمة من هذا الوجه د وأدخل لإصبعيه فيهما » . قوله ( فرش ) أي  
سكب الماء قليلا قليلا إلى أن صدق عليه معنى الغسل . قوله ( حتى غسلها ) صريح في أنه لم يكتف بالرش ، وأما ما  
وقع عند أبي داود والخاتم « فرش على رجله اليمنى وفيها النعل ، ثم مسح يديه يد فوق القدم ويد تحت النعل ، فالمراد  
بالمسح تسليل الماء حتى يستوعب العضو ، وقد صح أنه ﷺ كان يتوضأ في النعل كما سيأتى عند المصنف من حديث  
ابن عمر ، وأما قوله « تحت النعل » فإن لم يحمل على التجوز عن القدم وإلا فهي رواية شاذة وراوينا هشام بن  
سعد لا يحتاج بما تفرد به فكيف إذا خالف . قوله ( فغسل بها رجله يعني اليسرى ) قائل « يعني » هو زيد بن  
أسلم أو من دونه ، واستدل ابن بطال بهذا الحديث على أن الماء المستعمل طهور ، لأن العضو إذا غسل مرة  
واحدة فإن الماء الذي يبقى في اليد منها يلاق ماء العضو الذي يليه . وأيضا فالغرفة تلاقى أول جزء من أجزاء  
كل عضو فيصير مستعملا بالنسبة إليه . وأجيب بأن الماء دام متصلا باليد مثلا لا يسعى مستعملا حتى يتفصل ،  
وفي الجواب بحث . ( تنبيه ) : ذكر ابن التين أنه رواه بلفظ « فعل بها رجله » بالعين المهملة واللام المشددة قال :  
فلعله جعل الرجلين بمنزلة العضو الواحد فقد الفسلة الثانية تكريرا لأن العمل هو الشرب الثاني انتهى ، وهو تكاف  
ظاهر ، والحق أنها تصحيف

## ٨ - باب التسمية على كل حال ، وعند الوضوء

١٤١ - **حدثنا** علي بن عبد الله قال **حدثنا** جرير عن منصور عن سالم بن أبي الجندب عن كريب عن ابن عباس **يبلغ** النبي **عليه السلام** قال « لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال : **بسم الله ، اللهم جَنِّبنا الشيطان وجَنِّبِ الشيطانَ ما رزقَتنا ، فُضِيَ بينهما ولَدٌ لم يضره** »

[ الحديث ١٤١ - أطرافه في : ٣٢٧١ ، ٣٢٨٣ ، ٥١٦٥ ، ٦٣٨٨ ، ٧٣٩٦ ]

**قوله** ( باب التسمية على كل حال وعند الوضوء ) أى الجماع ، وعطفه عليه من عطف الخاص على العام للاهتمام به ، وليس العموم ظاهرا من الحديث الذى أورده ، لكن يستفاد من باب الأولى لأنه إذا شرع في حالة الجماع وهو مما أمر به بالصمت فغيره أولى . وفيه إشارة الى تضعيف ماورد من كراهة ذكر الله في حالين الخلاء والوضوء ، لكن على تقدير محتمل لا ينافي حديث الباب لأنه يحمل على حال إرادة الجماع كما سيأتى في الطريق الأخرى . ويقيده ما أطلقه المصنف مارواه ابن أبي شيبة من طريق علقمة عن ابن مسعود « وكان إذا غشى أهله فأنزل قال : اللهم لا تجعل للشيطان فيما رزقنى نصيبا » . **قوله** ( جرير ) هو ابن عبد الخيد ، ومنصور هو ابن المعتز من صغار التابعين ، وفي الاسناد ثلاثة من التابعين . **قوله** ( فُضِيَ بينهم ) كذا للستلى والحوى ، والباقيين « بينهما » وهو أصوب ، ويحمل الأول على أن أقل الجمع اثنان ، وسيأتى مباحث هذا الحديث في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . وأفاد الكرماني أنه رأى في نسخة قرئت على الثوري قيل لابن عبد الله يعنى المصنف : من لا يحسن العربية يقولها بالفارسية ؟ قال نعم

## ٩ - باب ما يقول عند الخلاء

١٤٢ - **حدثنا** آدم قال **حدثنا** شعبة عن عبد العزيز بن صهيب قال : سمعت أنسا يقول : **كان النبي عليه السلام** إذا دخل الخلاء قال « **اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث** »  
تابعه ابن عرفة عن شعبة . وقال غندر عن شعبة « إذا أتى الخلاء » . وقال موسى عن حماد « إذا دخل » .  
وقال سعيد بن زيد : **حدثنا** عبد العزيز « إذا أراد أن يدخل »

[ الحديث ١٤٢ - طرفه في : ٦٣٢٢ ]

**قوله** ( باب ما يقول عند الخلاء ) أى عند إرادة الدخول في الخلاء إن كان ممدا لذلك وإلا فلا تقدير . ( تنبيه ) : أشكل إدخال هذا الباب والأبواب التي بعده الى باب الوضوء مرة مرة ، لأنه شرع في أبواب الوضوء فذكر منها فرضه وشرطه وفضيلته وجواز تخفيفه واستجاب إيساغه ثم غسل الوجه ثم التسمية ولا أثر لتأخيرها عن غسل الوجه لأن محلها مقارنة أول جزء منه ، فتقدمها في الذكر عنه وتأخيرها سواء ، لكن ذكر بعدها القول عند الخلاء ، واستمر في ذكر ما يتعلق بالاستنجاء ، ثم رجع فذكر الوضوء مرة مرة . وقد خفي وجه المناسبة على الكرماني فاستروح قائلا : ما وجه الترتيب بين هذه الأبواب مع أن التسمية إنما هي قبل غسل الوجه لا بعده ، ثم توسيط أبواب الخلاء بين أبواب الوضوء ؟ وأجاب بقوله : قلت البخاري لا يراعى حسن الترتيب ، وجملة قصده إنما هو

في قول الحديث وما يتعلق بصحيحه لا غير انتهى . وقد أبطال هذا الجواب في كتاب التفسير فقال لما ناقش البخارى في أشياء ذكرها من تفسير بعض الألفاظ بما معناه : لو ترك البخارى هذا لكان أولى ، لانه ليس من موضوع كتابه ، وكذلك قال في مواضع أخر اذا لم يظهر له توجيه ما يقوله البخارى ، مع أن البخارى في جميع ما يورده من تفسير الغريب إنما ينقله عن أهل ذلك الفن كابي عبيدة والنضر بن شميل والفرافره وغيرهم ، وأما المباحث الفقهية فسالها مستمدة له من الشافعى وأبي عبيد وأمثالهما ، وأما المسائل الكلامية فأكثرها من الكرايينى وابن كلاب ونحوهما . والعجب من دعوى الكرماني أنه لا يقصد تحسين الترتيب بين الأبواب ، مع أنه لا يعرف لأحد من المصنفين على الأبواب من اعتنى بذلك غيره ، حتى قال جمع من الأئمة : فقه البخارى في تراجمه . وقد أبدت في هذا الشرح من محاسنه وتدقيقه في ذلك ما لا خفاء به ، وقد أعمت النظر في هذا الموضوع فوجدته في بادىء الرأى يظن الناظر فيه أنه لم يعن بترتيبه كما قال الكرماني ، لكنه اعتنى بترتيب كتاب الصلاة اعتناء تاما كما ساذكره هناك ، وقد يتلح أنه ذكر أولا فرض الوضوء كما ذكرت ، وأنه شرط لصحة الصلاة ، ثم فضله وأنه لا يجب إلا مع التيقن ، وأن الزيادة فيه على إيصال الماء إلى للعوضو ليس بشرط ، وأن ما زاد على ذلك من الإسباغ فضل . ومن ذلك الاكتفاء في غسل بعض الاعضاء بغرفة واحدة ، وأن التسمية مع أوله مشروعة كما يشرع الذكر عند دخول الخلاء ، فاستطرد من هنا لأداب الاستنجاء وشرايطه ، ثم رجع ليبان أن واجب الوضوء المرة الواحدة وإن التئمت والثلاث سنة ، ثم ذكر سنة الاستئثار بإشارة إلى الابتداء بتنظيف البواطن قبل الظواهر ، وورد الأمر بالاستئجار وتوافي حديث الاستئثار فترجم به لأنه من جملة التنظف ، ثم رجع الى حكم التخفيف فترجم بفصل القدمين لا بمسح الحفين إشارة إلى أن التخفيف لا يكتفى فيه المسح دون مسمى الغسل . ثم رجع الى المضمضة لأنها أخت الاستنشاق ، ثم استدك بفصل العقين لثلاث يظن أنها لا بدخلان في مسمى القدم ، وذكر غسل الرجلين في التعلين ردا على من قصر في سياق الحديث المذكور فاقصر على التعلين على ما سأبينه . ثم ذكر فضل الابتداء باليمين ، ومتى يجب طلب الماء للوضوء . ثم ذكر حكم الماء الذى يستعمل وما يوجب الوضوء . ثم ذكر الاستعانة في الوضوء . ثم ما يتمتع على من كان على غير وضوء ، واستمر على ذلك إذا ذكر شيئا من أعضاء الوضوء . استطرد منه الى ماله به تعلق لمن يعمن التأمل ، إلى أن أكمل كتاب الوضوء على ذلك . وسلك في ترتيب الصلاة أسهل من هذا المسلك فأورد أبوابها ظاهرة التناسب في الترتيب ، فكأنه تفنن في ذلك والله أعلم . قوله ( الخبث ) بضم المعجمة والموحدة كذا في الرواية ، وقال الخطابي : إنه لا يجوز غيره ، وتعقب بأنه يجوز إسكان الموحدة كما في نظائره مما جاء على هذا الوجه ككتب وكتب ، قال النووي : وقد صرح جماعة من أهل المعرفة بأن الباء هنا ساكنة منهم أبو عبيدة ، إلا أن يقال إن ترك التخفيف أولى لثلاث يشبهه بالمصدر . والخبث جمع خبيث والخبائث جمع خبيثة ، يريد ذكران الشياطين وإناتهم قاله الخطابي وابن حبان وغيرهما ، ووقع في نسخة ابن عساكر : قال أبو عبد الله - يعنى البخارى - ويقال الخبث أى باسكان الموحدة ، فان كانت مخففة عن الحركة فقد تقدم توجيهه ، وإن كانت بمعنى المفرد فعناء كما قال ابن الاعرابي : المكروه ، قال فان كان من الكلام فهو الشتم ، وإن كان من الملل فهو الكفر ، وإن كان من الطعام فهو الحرام ، وإن كان من الشراب فهو الضار ، وعلى هذا فالمراد بالخبائث المعاصي أو مطلق الأفعال المذمومة ليحصل التناسب ، ولهذا وقع في رواية الترمذى وغيره : أعوذ بالله من الخبث والخبث ، أو د الخبث والخبائث ، هكذا على الشك ، الاول بالإسكان مع

الإفراد ، والثاني بالتحريك مع الجمع ، أى من الشيء المكروه ومن الشيء المندوم ، أو من ذكران الشياطين وإنائهم . وكان عليه السلام يستعيز بإظهار العبودية ، ويجهز بها للتعليم . وقد روى المعرى هذا الحديث من طريق عبد العزيز بن المختار عن عبد العزيز بن صهيب بلفظ الأمر قال : إذا دخلتم الخلاء فقولوا : بسم الله ، أعوذ بالله من الخبث والخبائث ، وإسناده على شرط مسلم ، وفيه زيادة التسمية ولم أرها في غير هذه الرواية . **قوله** ( تابعه ابن عرصة ) اسمه محمد ، وحديثه عند المصنف في الدعوات . **قوله** ( وقال غندر ) هذا التعليق وصله الزائر في مسنده عن محمد بن بشار بن دار عن غندر بلفظه ، ورواه أحمد بن حنبل عن غندر بلفظ إذا دخل . **قوله** ( وقال موسى ) هو ابن اسماعيل التبوذكي . **قوله** ( عن حماد ) هو ابن سلبة يعنى عن عبد العزيز بن صهيب ، وطريق موسى هذه وصلها البيهقي باللفظ المذكور . **قوله** ( وقال سعيد بن زيد ) هو أخو حماد بن زيد ، وروايته هذه وصلها المؤلف في الأدب المفرد قال : حدثنا أبو النعمان حدثنا سعيد بن زيد حدثنا عبد العزيز بن صهيب قال حدثني أنس قال : كان النبي صلى الله عليه وآله إذا أراد أن يدخل الخلاء قال . . فذكر مثل حديث الباب ، وأفادت هذه الرواية تبيين المراد من قوله إذا دخل الخلاء ، أى كان يقول هذا الذكر عند إرادة الدخول لا بعده . والله أعلم . وهذا في الأمانة المدة لذلك بقرينة الدخول ، ولهذا قال ابن بطلال : رواية إذا أتى ، أعم لشمولها انتهى . والكلام هنا في مقامين : أحدهما هل يختص هذا الذكر بالأمانة المدة لذلك لكونها تحضرها الشياطين كما ورد في حديث زيد بن أرقم في السنن ، أو يشمل حتى لو بال في إناة مثلاً في جانب البيت ؟ الأصح الثاني ما لم يشرع في قضاء الحاجة ، القام الثاني متى يقول ذلك ؟ فنكره ذكر الله في تلك الحالة بفصل : أما في الأمانة المدة لذلك فيقوله قبيل دخولها ، وأما في غيرها فيقول في أول الشروع كتشمير ثيابه مثلاً وهذا مذهب الجمهور ، وقالوا فيمن نسى : يستعيز بقلبه لا بلسانه . ومن يجيز مطلقاً كما نقل عن مالك لا يحتاج إلى تفصيل . ( تنبيه ) : سعيد بن زيد الذي أتى بالرواية البيهقي صدوق تكلم بعضهم في حفظه ، وليس له في البخاري غير هذا الموضع المعلق ، لكن لم ينفرد بهذا اللفظ ، فقد رواه مسدد عن عبد الوارث عن عبد العزيز مثله ، وأخرجه البيهقي من طريقه وهو على شرط البخاري

### ٩٠ - باب وضع الماء عند الخلاء

١٤٣ - **حدثنا** عبد الله بن محمد قال **حدثنا** هاشم بن القاسم قال **حدثنا** ورقاء عن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله دخل الخلاء فوضعت له وضوءاً . قال : من وضع هذا ؟ فأخبر ، فقال « اللهم قهم في الدين »

**قوله** ( باب وضع الماء عند الخلاء ) هو بالماء ، وحقيقة المكان الخالي ، واستعمل في المكان المعد لقضاء الحاجة مجازاً . **قوله** ( ورواه ) هو ابن عمر . **قوله** ( عن عبيد الله ) بالتصغير ( ابن أبي يزيد ) مكي ثقة لا يعرف اسم أبيه ، ووقع في رواية الكشميئي ابن أبي زائدة وهو غلط . **قوله** ( فوضعت له وضوءاً ) بفتح الواو أى ماء ليتوضأ به ، وقيل يحتمل أن يكون ناوله إياه ليستنجي به ، وفيه نظر . **قوله** ( فأخبر ) تقدم في كتاب العلم أن ميمونة بنت الحارث خالة ابن عباس هي المخبرة بذلك ، قال التيمي : فيه استحباب المكافأة بالدعاء . وقال ابن المنير : مناسبة الدعاء لابن عباس بالتفقه على وضعه الماء من جهة أنه تردد بين ثلاثة أمور : إما أن يدخل إليه بالماء إلى الخلاء ، أو يضمه على



الباب ليتناوله من قرب ، أولاً يفعل شيئاً ، فرأى الثاني أوفق ، لان في الأول تعرضنا للاطلاع ، والثالث يستدعي مشقة في طلب الماء ، والثاني أسهلها ، ففعله يدل على ذكائه ، فناسب أن يدعى له بالتمتق في الدين ليحصل به النفع ، وكذا كان . وقد تقدمت باقي مباحث في كتاب العلم

## ١١ - باب لا تُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةُ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ ، إِلَّا عِنْدَ الْبِنَاءِ : جِدَارٍ أَوْ نُحْوَةٍ

١٤٤ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْغَائِطُ فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا يُؤَلِّهَا ظَهْرَهُ ، ثُمَّ قَوَّأَوْا غُرَبَا » [ الحديث ١٤٤ - طرفه في : ٣٩٤ ]

قوله ( باب لا تستقبل القبلة ) في روايتنا بضم المثناة على البناء للفعول ورفع القبلة ، وفي غيرها بفتح اليا . التحتانية على البناء للفاعل ونصب القبلة ، ولان تستقبل مضمومة على أن لا نافية ، ويجوز كسرهما على أنها ناهية . قوله ( إلا عند البناء جدار أو نحوه ) وللكشممى ( أو غيره ) ، أى كالأحجار الكبار والسورى والخشب وغيرها من السواتر . قال الاسماعيلي : لس في حديث الباب دلالة على الاستثناء المأ . وأجيب بثلاثة أجوبة : أحدها أنه تمسك بحقيقة الغائط لأنه المكان المظلم من الأرض في الفضاء ، وهذه حقيقة الغوية ، وان كان قد صار يطلق على كل مكان أعد لذلك مجازاً فيختص النهى به ، إذ الأصل في الإطلاق الحقيقة ، وهذا الجواب للاسماعيلي وهو أقواها . ثانياً أن استقبال القبلة إنما يتحقق في الفضاء ، وأما الجدار والأبنية فانها إذا استقبلت أضيف إليها الاستقبال عرفاً قاله ابن المنير ، ويتقوى بأن الأمكنة المعدة ليست صالحة لأن يصلى فيها فلا يكون فيها قبلة بحال ، وتعقب بأنه يلزم منه أن لا تصح صلاة من بينه وبين الكعبة مكان لا يصلح للصلاة ، وهو باطل . ثالثاً الاستثناء مستفاد من حديث ابن عمر المذكور في الباب الذي بعده ، لأن حديث النبي ﷺ كله كأنه شيء واحد قاله ابن بطال وارتضاه ابن التين وغيره ، لكن مقتضاه أن لا يبق لتفصيل التراجم معنى ، فان قيل لم حلت الغائط على حقيقته ولم تحمله على ما هو أعم من ذلك ليتناول الفضاء والبيان ، لاسيما والصحابي راوى الحديث قد حله على العموم فيهما لأنه قال - كما سيأتى عند المصنف في باب قبلة أهل المدينة في أوائل الصلاة - فقد منا الشام فوجدنا مراحيض بنيت قبل القبلة فنحرف ونستغفر ، فالجواب أن أبا أيوب أعمل لفظ الغائط في حقيقته ومجازه وهو المعتد ، وكأنه لم يبلغه حديث التخصيص ، ولولا أن حديث ابن عمر دل على تخصيص ذلك بالأبنية لقننا بالتعميم ، لكن العمل بالدليلين أولى من إتمام أحدهما ، وقد جا . عن جابر فيما رواه أحد وأبو داود وابن خزيمة وغيرهم تأييد ذلك ، ولفظه عند أحد - كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نستدبر القبلة أو نستقبلها بفروجننا إذا هرقنا الماء . قال : ثم رأيته قبل موته بعام يقول مستقبل القبلة ، والحق أنه ليس بناسخ لحديث النهى خلافاً لمن زعمه ، بل هو محمول على أنه رآه في بناء أو نحوه ، لان ذلك هو المعهود من حاله ﷺ لمبالغته في التستر ، وروية ابن عمر له كانت عن غير قصد كما سيأتى فكذا رواية جابر ، ودعوى خصوصية ذلك بالنبي ﷺ لا دليل عليها إذ الخصائص لا تثبت بالاحتمال ، ودل حديث ابن عمر الآتي على جواز استدبار القبلة في الأبنية ، وحديث جابر على جواز استقبالها ، ولولا ذلك لكان

حديث أبي أيوب لا يخص من عوممه بحديث ابن عمر إلا جواز الاستدبار فقط ، ولا يقال يلحق به الاستقبال قياسا ، لأنه لا يصح إلحاقه به لكونه فوقه ، وقد تمسك به قوم فقالوا بجواز الاستدبار دون الاستقبال حكى من أبي حنيفة وأحمد بالتفريق بين البنيان والصحراء مطلقا ، قال الجمهور : وهو مذهب مالك والشافعي وإسحق ، وهو أعدل الأقوال لإعماله جميع الأدلة ، ويؤيده من جهة النظر ما تقدم عن ابن المنذر أن الاستقبال في البنيان مضاف إلى الجدار عرفا . وبأن الأمكنة المعدة لذلك مأوى الشياطين فليست صالحة لكونها قبلة ، بخلاف الصحراء فهما . وقال قوم بالتحريم مطلقا ، وهو المشهور عن أبي حنيفة وأحمد ، وقال به أبو ثور صاحب الشافعي ، ووجهه من المالكية ابن العربي ، ومن الظاهرية ابن حزم ، ووجههم أن النهي مقدم على الإباحة ، ولم يصححه حديث جابر الذي أشرنا إليه . وقال قوم بالجواز مطلقا ، وهو قول عائشة وعروة وربيعة وداود ، واعتلوا بأن الأحاديث تعارضت فليرجع إلى أصل الإباحة . فهذه المذاهب الأربعة مشهورة عن العلماء ، ولم يحك النووي في شرح المذهب غيرها . وفي المسألة ثلاثة مذاهب أخرى : منها جواز الاستدبار في البنيان فقط تمسكا بظاهر حديث ابن عمر ، وهو قول أبي يوسف . ومنها التحريم مطلقا حتى في القبلة المنسوخة وهي بيت المقدس ، وهو حكى عن إبراهيم وابن سيرين حملا بحديث معقل الاسدي « نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبيلتين ببول أو بغائط » رواه أبو داود وغيره ، وهو حديث ضعيف لأن فيه راويا مجبول الحال . وعلى تقدير صحة فالمراد بذلك أهل المدينة ومن على سمتها ، لأن استقبال بيت المقدس يستلزم استدبارهم الكعبة فالعلة استدبار الكعبة لا استقبال بيت المقدس ، وقد ادعى الخطابي الإجماع على عدم تحريم استقبال بيت المقدس لمن لا يستدبر في استقباله الكعبة ، وفيه نظر لما ذكرناه عن إبراهيم وابن سيرين ، وقد قال به بعض الشافعية أيضا حكاه ابن أبي الدم . ومنها أن التحريم يخص بأهل المدينة ومن كان على سمتها ، فأما من كانت قبلته في جهة المشرق أو المغرب فيجوز له الاستقبال والاستدبار مطلقا لمعوم قوله « شرقوا أو غربوا » ، قاله أبو عوانة صاحب المزني ، وعكسه البخاري فاستدل به على أنه ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة كما سيأتي في باب قبلة أهل المدينة من كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى . قوله ( فلا يستقبل ) بكسر اللام لأن « لا » ناهية واللام في القبلة للمعد أي للكعبة . قوله ( ولا يولها ظهره ) ولمسلم « ولا يستدبرها » ، وزاد « ببول أو بغائط » ، والغائط الثاني غير الأول ، أطلق على الخارج من الدبر مجازا من إطلاق اسم المحل على الحال كراهية لذكره بصريح اسمه ، وحصل من ذلك جناس تام ، والظاهر من قوله « ببول » اختصاص النهي بخروج الخارج من العورة ، ويكون مثاره إكرام القبلة عن المواجهة بالنجاسة ، ويؤيده قوله في حديث جابر « إذا هرقتا الماء » . وقيل مثار النبي كشف العورة ، وعلى هذا فيطرد في كل حالة تكشف فيها العورة كالوطء مثلا ، وقد نقله ابن شاش المالكي قولاً في مذهبهم وكان قائله تمسك برواية في الموطأ « لا تستقبلوا القبلة بفرجكم » ، ولكنها محمولة على المعنى الأول أي حال قضاء الحاجة جمعا بين الروايتين والله أعلم . وسيأتي الكلام على قول أبي أيوب « فتنحرف ر ستغفر » ، حيث أورده المصنف في أوائل الصلاة إن شاء الله تعالى

## ١٢ - باب من تبرز على كِبَتَيْن

١٤٥ - **شرح** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن

عمروا سيع بن حبان عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: إن ناساً يقولون إذا قدمت على حاجتك فلا تستبيل القبة ولا بيت القديس. فقال عبد الله بن عمر: لقد ارتقيت يوماً على ظهر بيت لنا، فرأيت رسول الله ﷺ على لبنين مستقبلاً بيت المقدس لحاجته. وقال: لَمَلِكٍ مِنَ الَّذِينَ يُصَلُّونَ عَلَى أَوْرَاكِهِمْ، فقلتُ لا أدري والله قال مالك: يعني الذي يصلي ولا يرتفع عن الأرض، يسجد وهو لا يصق بالأرض

[الحديث ١٤٥ - أطرافه في: ١٤٨، ١٤٩، ٣١٠٢]

**قوله** (باب من تبرز) بوزن تفعل من البراز يفتح الموحدة وهو الفضاء الواسع، كانوا به عن الخارج من الدبر كما تقدم في الغائط. **قوله** (على لبنين) يفتح اللام وكسر الموحدة وفتح النون ثنية لبنه وهي ما يصنع من اللبن أو غيره لبناً قبل أن يحمق. **قوله** (يحيى بن سعيد) هو الانصاري المدني التابعي، وكذا شيخه وشيخ شيخه في الأوصاف الثلاثة، ولكن قيل إن لواسع رؤية فذكر لذلك في الصحابة، وأبوه حبان هو ابن مقعد بن عمر له ولاية حجة، وقد تقدم في المقدمة أنه يفتح المهمة والموحدة. **قوله** (أنه كان يقول) أي ابن عمر كما صرح به مسلم في روايته، وسيأتي لفظه قريباً، فأما من زعم أن الضمير يعود على واسع فهو وهم منه وليس قوله، فقال ابن عمر، جواباً لواسع، بل الغاء في قوله، فقال، سببية، لأن ابن عمر أورد القول الأول منكراً له، ثم بين سبب إنكاره بما رواه عن النبي ﷺ، وكان يمكنه أن يقول: فلقد رأيت الخ ولكن الراوى عنه - وهو واسع - أراد التأكيد بإعادة قوله، قال عبد الله بن عمر. **قوله** (ان ناساً) يشير بذلك إلى من مكان يقول بعموم النهي كما سبق، وهو مروى عن أبي أيوب وأبي هريرة ومعلق الأسدي وغيرهم. **قوله** (إذا قدمت) ذكر القعود لكونه الغالب وإلا لغال القيام كذلك. **قوله** (على حاجتك) كنى بهذا عن التبرز ونحوه. **قوله** (لقد) اللام جواب قم نخوف. **قوله** (على ظهر بيت لنا) وفي رواية يزيد الآتية، على ظهر بيتنا، وفي رواية عبيد الله بن عمر الآتية، على ظهر بيت حفصة، أي أخته كما صرح به في رواية مسلم، ولابن خزيمة ودخلت على حفصة بنت عمر فصعدت ظهر البيت. وطريق الجمع أن يقال: إضافته البيت إليه على سبيل المجاز لكونها أخته فله منه سبب، وحيث أضافه إلى حفصة كان باعتبار أنه البيت الذي أسكنها النبي ﷺ فيه واستمر في بها إلى أن ماتت فورث عنها، وسيأتي انتزاع المصنف ذلك من هذا الحديث في كتاب الخس إن شاء الله تعالى، وحيث أضافه إلى نفسه كان باعتبار ما آل إليه الحال لأنه ورث حفصة دون إخوته لكونها كانت شقيقة ولم ترك من يحبه عن الاستمباب. **قوله** (على لبنين) ولابن خزيمة، فأشرفت على رسول الله ﷺ وهو على خلافته، وفي رواية له، فرأيت يقضى حاجته محجوباً عليه بلبن، وللحكم الترمذي بسند صحيح، فرأيت في كنيف، وهو يفتح الكاف وكسر النون بعدها ياء تحتانية ثم فاء. واتفق بهذا إيراد من قال ممن يرى الجواز مطلقاً: يحتمل أن يكون رأه في الفضاء. وكونه رأه على لبنين لا يدل على البناء لاحتمال أن يكون جلس عليهما ليرقعهما عن الأرض، ويرد هذا الاحتمال أيضاً أن ابن عمر كان يرى المنع من الاستقبال في الفضاء إلا بسائر كما رواه أبو داود والحاكم بسند لا بأس به، ولم يقصد ابن عمر الإشراف على النبي ﷺ في تلك الحالة وإنما صعد السطح لضرورة له كما في الرواية الآتية لحانت منه التفتاة كما في رواية للبيهقي من طريق نافع عن ابن عمر. نعم لما اتفقت له وثيقته في تلك الحالة عن غير قصد أحب أن لا يحل ذلك من قائمة لحفظ هذا الحكم الشرعي. وكان له إنما

رأه من جهة ظهره حتى ساع له تأمل الكيفية المذكورة من غير منحور ، ودل ذلك على شدة حرص الصحابي على تتبع أحوال النبي ﷺ ليتبعها ، وكذا كان رضى الله عنه . **قوله** ( قال ) أى ابن عمر ( لملك ) ، الخطاب لواسع ، وغلط من زعم أنه مرفوع . وقد قسر مالك المراد بقوله « يصلون على أوراكهم » أى من يلقى بطنه بوركيه إذا سجد ، وهو خلاف هيئة السجود المشروعة وهى التجافي والتجشع كما سيأتى بيانه فى موضعه ، وفى النهاية : وفسر بأنه يفرج ركبتيه فيصير معتمدا على وركيه . وقد استشكلت مناسبة ذكر ابن عمر لهذا مع المسألة السابقة فقيل : يحتمل أن يكون أراد بذلك أن الذى خاطبه لا يعرف السنة ، إذ لو كان عارفا بها لعرف الفرق بين القضاء وغيره ، أو الفرق بين استقبال الكعبة وبيت المقدس ، وإنما كنى عن لا يعرف السنة بالذى يصلى على وركيه لأن من يفعل ذلك لا يكون إلا جاهلا بالسنة ، وهذا الجواب للكرمانى ، ولا يخفى ما فيه من التكلف ، وليس فى السياق أن واسما سأل ابن عمر عن المسألة الأولى حتى ينسبه الى عدم معرفتها . ثم الحصر الأخير مردود ، لأنه قد يسجد على وركيه من يكون عارفا بسنن الحلاء ، والذى يظهر فى المناسبة ما دل عليه سياق مسلم ، فى أوله عنده عن واسع قال « كنت أصلى فى المسجد فاذا عبد الله بن عمر جالس ، فلما قضيت صلاتى أنصرفت اليه من شق ، فقال عبد الله : يقول ناس » فذكر الحديث ، فكان ابن عمر رأى منه فى حال سجوده شيئا لم يتحققه فسأله عنه بالعبارة المذكورة ، وكأنه بدأ بالقصة الأولى لأنها من روايته المرفوعة المحققة عنده فتقدمها على ذلك الأمر المظنون ، ولا يبعد أن يكون قريب العهد بقول من نقل عنهم ما نقل فأحب أن يعرف الحكم لهذا التابعى لينقله عنه ، على أنه لا يتسع لإبداء مناسبة بين هاتين المسألتين بخصوصهما وأن لإحداهما بالآخرى تعلقا بأن يقال : لعل الذى كان يسجد راسا لاصق بطنه بوركيه كان يظن امتناع استقبال القبلة بفرجه فى كل حالة كما قدمنا فى الكلام على مثار النهى . وأحوال الصلاة أربعة : قيام وركوع وسجود وقعود ، وانضمام الفرج فيها بين الوركين يمكن إلا إذا جلى فى السجود فرأى أن فى الإلتصاق ضمما للفرج ففعله ابتداء وتطعا ، والسنة بخلاف ذلك ، والتستر بالثياب كاف فى ذلك ، كما أن الجدار كاف فى كونه حائلا بين العورة والقبلة إن قلنا إن مثار النهى الاستقبال بالعودة ، فلما حدث ابن عمر التابعى بالحكم الأول أشار له الى الحكم الثانى منها له على ما ظنه منه فى تلك الصلاة التى رآه صلاها . وأما قول واسع « لا أدرى » فقال على أنه لا شعور عنده بشيء مما ظنه به ، ولهذا لم يغلظ ابن عمر له فى الوجع . والله أعلم

### ١٣ - باب خروج النساء إلى البراء

١٤٦ - **عنه** يحيى بن بكير قال حدثنا الليث قال حدثني عُقَيْل عن ابنِ شهاب عن عُرْوَةَ عن عائشة أن أزواج النبي ﷺ كنَّ يخرجن بالليل إذا تبرزن إلى المناصب - وهو صيد أقيح - فكان عمر يقول للنبي ﷺ : احجب نساءك . فلم يكن رسول الله ﷺ يفعل . فخرجت سودة بنت زمعة زوج النبي ﷺ ليلة من الليالي عشاء ، وكانت امرأة طويلة ، فادأها عمر : ألا قد عرفناكِ يا سودة . حرصا على أن يُنزل الحجاب . فانزل الله آية الحجاب

**قوله** ( باب خروج النساء الى البراز ) أى القضاء كما تقدم ، وهو بفتح الموحدة ثم راء وبعد الالف زاي : قال الخطابي : أكثر الرواة يقولونه بكسر أوله ، وهو غلط لأن البراز بالكسر هو المباراة في الحرب . قلت : بل هو موجه لأن يطلق بالكسر على قس الخارج ، قال الجمهورى : البراز المباراة في الحرب ، والبراز أيضا كناية عن قتل الغداة وهو الغائط ، والبراز بالفتح القضاء الواسع انتهى . فعلى هذا من فتح أراد القضاء ، فإن أطلقه على الخارج فهو من إطلاق اسم المحل على الحال كما تقدم مثله في الغائط ، ومن كسر أراد قس الخارج . **قوله** ( حدثنا يحيى بن بكير ) تقدم هذا الإسناد رفته في بدء الرقى ، وفيه تابعيان عروة وابن شهاب ، وقرئان الليث وعقيل . **قوله** ( المناصب ) بالنون وذكر الصاد المهمة بعدها عين مهمة جمع منصب بوزن مقعد وهى أما كن معروفة من ناحية البقيع ، قال الداودى : سميت بذلك لأن الانسان ينصب فيها أى يخلص . والظاهر أن التفسير مقول عائشة والأصح بالهاء المهمة المتسع . **قوله** ( احب ) أى امنعن من الخرج من بيوتن ، بدليل أن عمر بعد نزول آية الحجاب قال لسودة ما قال كما سأتى قريبا . ويحتمل أن يكون أراد أولا الأمر بستر وجوهن ، فلما وقع الأمر بوقى ما أراد أحب أيضا أن يحجب أشخاص مباينة في التستر فلم يجب لاجل الضرورة ، وهذا أظهر الاحتمالين . وقد كان عمر بعد نزول آية الحجاب من موافقته كما سأتى في تفسير سورة الاحزاب ، وعلى هذا فقد كان لمن في التستر عند قضاء الحاجة حالات : أولها بالظلمة لأنهن كن يخرجن بالليل دون النهار كما قالت عائشة في هذا الحديث « كن يخرجن بالليل ، وسأتى في حديث عائشة في قصة الإفك » فخرجت معى أم مسطح قبل المناصب ، وهونمتبرزا ، وكنا لا نخرج إلا ليلا الى ليل ، انتهى . ثم نزل الحجاب فتسترن بإثياب ، لكن كانت أشخاص ربما تميز ، ولهذا قال عمر لسودة في المرة الثانية بعد نزول الحجاب : أما والله ما تخفين علينا . ثم اتحدت الكسوف في البيوت فتسترن بها كما في حديث عائشة في قصة الإفك أيضا فإن فيها « وذلك قبل أن تتخذ الكسوف » ، وكان قصة الإفك قبل نزول آية الحجاب (١) كما سأتى شرحه في موضعه إن شاء الله تعالى . **قوله** ( فأنزل الله الحجاب ) وللتستلى آية الحجاب ، زاد أبو عوانة في صحيحه من طريق الربيعى عن ابن شهاب « فأنزل الله الحجاب » ( يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي ) الآية ، وسأتى في تفسير الأحزاب أن سبب نزولها قصة زينب بنت جحش لما أولم عليها وتأخر النفر الثلاثة في البيت واستحموا النبي ﷺ أن يأمرهم بالخروج فنزلت آية الحجاب ، وسأتى أيضا حديث عمر : قلت : يا رسول الله إن نساءك يدخل عليهن البر والفاجر ، فلو أمرتهن أن يحتجبن ، فنزلت آية الحجاب ، ، وروى ابن جرير في تفسيره من طريق مجاهد قال : بينا النبي ﷺ يأكل ومعه بعض أصحابه وعائشة تأكل معهم إذ أصابت يد رجل منهم بها ، فكره النبي ﷺ ذلك فنزلت آية الحجاب . وطريق الجمع بينها أن أسباب نزول الحجاب تعددت ، وكانت قصة زينب آخرها للنص على قصتها في الآية ، والمراد بآية الحجاب في بعضها قوله تعالى ( يدين عليهن من جلايين )

١٤٧ - **حدثنا** زكرياء قال **حدثنا** أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ قال « قد أذن أن تخرجن في حاجتكن » قال هشام : يعنى البراز

( ١ ) سأتى للمصنف ابن حجر ( في الحديث ٤٧٥٠ ) قوله « وكنت قد أملت في أوائل كتاب الوضوء » ( يعنى في هذا الموضع ) أن قصة الإفك وقعت قبل نزول الحجاب . وهو سهو والصواب بعد نزول الحجاب . فليصلح هناك ،

قوله (حدثنا زكريا) هو ابن يحيى . وسأق حديثه هذا في التفسير مطولا ، ومحصله أن سودة خرجت بعد ما ضرب الحجاب لحاجتها - وكانت عظيمة الجسم - فأما عمر بن الخطاب فقال : يا سودة ، أما والله ما تحفين علينا فانظري كيف تخرجين . فرجعت فشكت ذلك للنبي ﷺ وهو يتعشى ، فأرعى إليه ، فقال : إنه قد أذن لكن أن تخرجن لحاجتك . قال ابن بطال : فقه هذا الحديث ، أنه يجوز للنساء التصرف فيما لهن الحاجة إليه من مصالحهن ، وفيه مراجعة الأدنى للأعلى فيما يتبين له أنه الصواب وحيث لا يقصد التعنت ، وفيه منقبة لعمر ، وفيه جواز كلام الرجال مع النساء في الطرق للضرورة ، وجواز الإغلاظ في القول لمن يقصد الخير ، وفيه جواز وعظ الرجل أمه في الدين لأن سودة من أمهات المؤمنين ، وفيه أن النبي ﷺ كان ينتظر الوحي في الأمور الشرعية ، لأنه لم يأمرهن بالحجاب مع وضوح الحاجة إليه حتى نزلت الآية ، وكذا في إذنه لهن بالخروج . والله أعلم

#### ١٤ - باب التبرز في البيوت

١٤٨ - حدثنا إبراهيم بن المنذر قال حدثنا أنس بن عياض عن عبيد الله عن محمد بن يحيى بن حبان عن واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر قال : ارتفعت فوق ظهر بيت حفصة لبعض حاجتي ، فرأيت رسول الله ﷺ يقضى حاجته مستندرا القبلة مستقبل الشام

قوله (باب التبرز في البيوت) عقب المصنف بهذه الترجمة ليشير إلى أن خروج النساء للبراز لم يستمر ، بل اتخذت بعد ذلك الأخيلة في البيوت فاستغنين عن الخروج إلا للضرورة . قوله (عبيد الله) أي ابن عمر بن حصص ابن عاصم بن عمر بن الخطاب ، وهو تابعي صغير من فقهاء أهل المدينة وأبائهم ، والإسناد كله منديون

١٤٩ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال حدثنا يزيد بن هارون قال أخبرنا يحيى بن محمد بن يحيى بن حبان أن عمه واسع بن حبان أخبره أن عبد الله بن عمر أخبره قال : لقد ظهرت ذات يوم على ظهر بيتي ، فرأيت رسول الله ﷺ قاعدا على لمبتنئ مستقبل بيت المقدس

قوله (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) هو الدورقي ، ويزيد هو ابن هرون كما لا بد والأصلي ، ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري الذي روى مالك عنه هذا الحديث كما تقدم . ولم يقع في رواية يحيى مستند القبلة ، أي الكعبة كافي رواية عبيد الله بن عمر لأن ذلك من لازم من استقبل الشام بالمدينة ، وإنما ذكرت في رواية عبيد الله للتأكيد والتصريح به ، والتعبير نارة بالشام ونارة بيت المقدس بالمعنى لانهما في جهة واحدة

#### ١٥ - باب الاستنجاء بالماء

١٥٠ - حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك قال حدثنا شعبة عن أبي معاذ - واسمه عطاء بن أبي ميمونة -

قال سمعت أنس بن مالك يقول : كان النبي ﷺ إذا خرج لحاجته أجىء أنا وغلالم معنا إداوة من ماء . يعني يستنجي به

**قوله** ( باب الاستنجاء بالماء ) أراد بهذه الترجمة الرد على من كرهه ، وعلى من نفي وقوعه من النبي ﷺ . وقد روى ابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة عن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه أنه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال : إذا لازال في يدي تن . وعن نافع أن ابن عمر كان لا يستنجى بالماء . وعن ابن الزبير قال : ما كنا نفعله . ونقل ابن التين عن مالك أنه أنكر أن يكون النبي ﷺ استنجى بالماء . وعن ابن حبيب من المالكية أنه منع الاستنجاء بالماء لأنه مطعوم . **قوله** ( هشام بن عبد الملك ) هو الطيالسي ، والاسناد كله بصريون . **قوله** ( أجيء أنا وغلام ) زاد في الرواية الآتية عقبها : منا ، أى من الأنصار ، وصرح به الاسماعيلي في روايته ، ولمسلم د نحوى ، أى مقارب لى في السن ، والغلام هو المترعرع قاله أبو عبيد ، وقال في المحكم : من لدن القطام الى سبع سنين ، وحكى الزعشرى في أساس البلاغة أن الغلام هو الصغير الى حد الالتواء ، فان قيل له بعد الالتواء غلام فهو مجاز . **قوله** ( إدواة ) بكسر الهمزة وإدواة صغير من جلد . **قوله** ( من ماء ) أى مملوءة من ماء . **قوله** ( يعنى يستنجى به ) قائل د يعنى ، هو هشام . وقد رواه المصنف بعد هذا عن سليمان بن حرب فلم يذكرها ، لكنه رواه عقبه من طريق محمد بن جعفر عن شعبة فقال د يستنجى بالماء ، والاسماعيلي من طريق ابن مرزوق عن شعبة د فأطلق أنا وغلام من الأنصار معنا إدواة فيها ماء يستنجى منها النبي ﷺ ، ، والمصنف من طريق روح بن القاسم عن عطاء بن أبي ميمونة د إذا تبرأ لحاجته إتيته بهاء فيفضل به ، ، ولمسلم من طريق خالد الحذاء عن عطاء عن أنس د نخرج علينا وقد استنجى بالماء ، وقد بان بهذه الروايات أن حكاية الاستنجاء من قول أنس راوى الحديث ، فقيه الرد على الاصيلي حيث تعقب على البخارى استدلاله بهذا الحديث على الاستنجاء بالماء قال : لأن قوله د يستنجى به ، ليس هو من قول أنس وإنما هو من قول أبي الوليد أى أحد الرواة عن شعبة ، قال : رواه سليمان بن حرب عن شعبة فلم يذكرها ، قال : فيحتمل أن يكون الماء لوضوئه انتهى . وقد اتفقت هذا الاحتمال بالروايات التي ذكرناها ، وكذا فيه الرد على من زعم أن قوله د يستنجى بالماء ، مدرج من قول عطاء الراوى عن أنس فيكون مرسلًا فلا حجة فيه كما حكاه ابن التين عن أبي عبد الملك البونى ، فان رواية خالد التي ذكرناها تدل على أنه قول أنس حيث قال : نخرج علينا . ووقع هنا في نكت البدر الزركشى تصحيف ، فانه نسب التعقب المذكور إلى الاسماعيلي وإنما هو للاصيلي ، وأقره فكأنه ارتضاه وليس بمرضى كما أوشعناه . وكذا نسبة الكرماني إلى ابن بطلان وأقره عليه ، وابن بطلان إنما أخذه عن الاصيلي

## ١٦ - باب من حُلَّ معه الماء لِطُهورِهِ

وقال أبو الدرداء : أليس فيكم صاحبُ التَّغْلِينِ والطَّهَوْرِ والِإِسَادِ

١٥١ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - هُوَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ - قَالَ سَمِعْتُ

أَنَسًا يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ حَاجَتِهِ تَبِعْتُهُ أَنَا وَغُلَامٌ مِنَّا مَعَنَا إِدَوَاتُهُ مِنْ مَاءٍ

**قوله** ( باب من حل معه الماء لطهوره ) هو بالضم أى ليتطهر به . **قوله** ( وقال أبو الدرداء أليس فيكم ) هذا الخطاب لعلامة بن قيس ، والمراد بصاحب التعلين وما ذكر معها عبد الله بن مسعود لانه كان يتولى خدمة النبي ﷺ في ذلك ، وصاحب التعلين في الحقيقة هو النبي ﷺ ، وقيل لابن مسعود صاحب التعلين مجازا لكونه كان

يحملها ، وسيأتي الحديث المذكور موصولا عند المصنف في المناقب إن شاء الله تعالى . وإيراد المصنف لحديث أنس مع هذا الطرف من حديث أبي الدرداء يشمر إشعارا قويا بأن الغلام المذكور في حديث أنس هو ابن مسعود ، وقد قدما أن لفظ الغلام يطلق على غير الصغير مجازا ، وقد قال النبي ﷺ لابن مسعود بمكة وهو رعى الغنم : إنك لغلام معلم ، وعلى هذا فقول أنس : وغلام منا ، أى من الصحابة أو من خدم النبي ﷺ . وأما رواية الإسماعيلي التي فيها : من الأنصار ، فلعلها من تصرف الراوى حيث رأى في الرواية : منا ، فحملها على القبيلة فرواها بالمعنى فقال من الأنصار ، أو إطلاق الأنصار على جميع الصحابة سائغ وإن كان العرف خصه بالأوس والخزرج ، وروى أبو داود من حديث أبي هريرة قال : كان النبي ﷺ إذا أتى الخلاء أتته بماء في ركوة فاستنجنى ، فيحتمل أن يفسر به الغلام المذكور في حديث أنس ، ويؤيده ما رواه المصنف في ذكر الجن من حديث أبي هريرة أنه كان يحمل مع النبي ﷺ الإداوة لوضوئه وحاجته ، وأيضا فإن في رواية أخرى لمسلم أن أنسا وصفه بالصغر في ذلك الحديث ، فيبعد لذلك أن يكون هو ابن مسعود والله أعلم ، ويكون المراد بقوله أصغرنا أى في الحال لقرب عهده بالإسلام . وعند مسلم في حديث جابر الطويل الذي في آخر الكتاب أن النبي ﷺ انطلق لحاجته فاتبعه جابر بإداوة ، فيحتمل أن يفسر به المههم ، لاسيما وهو أنصاري . ووقع في رواية الإسماعيلي من طريق عاصم بن علي عن شعبة : فأنبه وأنا غلام ، بتقديم الواو فتكون حالية ، لكن تعقبه الإسماعيلي بأن الصحيح : أنا وغلام ، أى بواو المطف

### ١٧ - باب حمل العزّة مع الماء في الاستنجاء

١٥٢ - حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة عن عطاء بن أبي ميمونة سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ ، فَأَجِئُ أَنَا وَغُلَامٌ إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ وَعِزَّةً ، يَسْتَنْجِي بِالماء . تَابَعَهُ النَّضْرُ وَشاذانُ عَنْ شُبَيْةَ . الْعِزَّةُ عَصَا عَلَيْهِ رُجٌّ

قوله ( باب حمل العزّة مع الماء في الاستنجاء ) العزّة بفتح النون عصا أقصر من الرمح لها سنان ، وقيل هي الحربة القصيرة . ووقع في رواية كريمة في آخر حديث هذا الباب : العزّة عصا عليها زج يزادى مضمومة ثم جيم مشددة أى سنان ، وفي الطبقات لابن سعد أن النجاشي كان أهداها للنبي ﷺ ، وهذا يؤيد كونها كانت على صفة الحربة لأنها من آلات الحربة كما سيأتي في العيدين إن شاء الله تعالى . قوله ( سمع أنس بن مالك ) أى : أنه سمع ، ولفظة : أنه ، تحذف في الخط عرفا . قوله ( يدخل الخلاء ) المراد به هنا القضاء لقوله في الرواية الأخرى : وكان إذا خرج لحاجته ، ولقرينة حمل العزّة مع الماء فإن الصلاة إليها إنما تكون حيث لا ستره غيرها . وأيضا فإن الأخلية التي في البيوت كان خدمتها فيها متعلقة بأهلها . وفهم بعضهم من تبويب البخاري أنها كانت تحمل ليستتر بها عند قضاء الحاجة ، وفيه نظر لأن ضابط الستر في هذا ما يستر الأسافل والعزّة ليست كذلك . نعم يحتمل أن يركزها أمامه ويضع عليها الثوب الساتر ، أو يركزها بحجبه لتسكون إشارة الى منع من يروم المرور بقربه ، أو تحمل لنش الأرض الصلبة . أو لمنع ما يعرض من هوام الأرض ، لسكونه ﷺ كان يبعد عند قضاء الحاجة ، أو تحمّل لأنه كان إذا استنجى توشأ ، وإذا توشأ صلى ، وهذا أظهر الأوجه ، وسيأتي التبويب على العزّة في ستره المصلي في الصلاة . واستدل



البحارى بهذا الحديث على غسل البول كما سيأتى . وفيه جواز استخدام الأحرار - خصوصا إذا أُرصدوا لذلك - ليحصل لهم القرن على التواضع . وفيه أن في خدمة العالم شرفا للتعلم ، لكون أبي الدرداء مدح ابن مسعود بذلك . وفيه حجة على ابن حبيب حيث منع الاستنجاء بالماء لأنه مطعوم لأن ماء المدينة كان غديبا . واستدل به بعضهم على استحباب التوضؤ من الآواني دون الأنهار والبرك ، ولا يستقيم إلا لو كان النبي ﷺ وجد الأنهار والبرك فعند عنها إلى الآواني . قوله ( تابعه النضر ) أى ابن شميل ، تابع محمد بن جعفر ، وحديثه موصل عند النسائي . قوله ( وشاذان ) أى الأسود بن عامر وحديثه عند المصنف في الصلاة ولفظه : ومعنا عكازة أو عصا أو عزة ، والظاهر أن د أو ، شك من الراوى لتوافق الروايات على ذكر العزة والله أعلم . وجميع الرواة المذكورين في هذه الأبواب الثلاثة بصريون

### ١٨ - باب النهي عن الاستنجاء باليمن

١٥٣ - **حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ** قَالَ حَدَّثَنَا **هِشَامُ** هُوَ **الدُّسْتَوَائِيُّ** عَنْ **يَحْيَى** بْنِ **أَبِي كَثِيرٍ** عَنْ **عَبْدِ اللَّهِ** بْنِ **أَبِي قَتَادَةَ** عَنْ **أَبِيهِ** قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الْإِنَاءِ ، وَإِذَا أَتَى الْخَلَاءَ فَلَا يَمْسُ ذَكَرَهُ يَمِينِهِ . وَلَا يَتَمَسَّحُ يَمِينِهِ »

[ الحديث ١٥٢ طرفه في : ١٥٤ ، ٥٦٣ ]

قوله ( باب النهي عن الاستنجاء باليمن ) أى باليد اليمنى ، وعبر بالنهي لإشارة إلى أنه لم يظهر له هل هو للتحريم أو للتنزيه أو أن القرينة الصارقة للنهي عن التحريم لم تظهر له ، وهى أن ذلك أدب من الآداب . ويكرهه للتنزيه قال الجمهور ، وذهب أهل الظاهر إلى أنه للتحريم ، وفي كلام جماعة من الشافعية ما يشعر به ، لكن قال النووي : مراد من قال منهم لا يجوز الاستنجاء باليمن أى لا يكون مباحا يستوى طرفاه . بل هو مكروه راجع الترك ، ومع القول بالتحريم فن فعله أساء وأجزأه . وقال أهل الظاهر وبعض الخنابلة : لا يجرى ، ومحل هذا الاختلاف حيث كانت اليد تبشر ذلك بآلة غيرها كاللها . وغيره ، أما بغير آلة فغرام غير مجزئ . بلا خلاف ، واليسرى في ذلك كاليمين والله أعلم . قوله ( حدثنا معاذ بن فضالة ) بفتح الفاء والضماد المعجمة ، وهو بصرى من قدماء شيوخ البخارى . قوله ( هو الدستوائى ) أى ابن أبي عبد الله لا ابن حسان ، وهما بصريان فقتان مشهوران من طبقة واحدة . قوله ( عن أبيه ) أى أبى قتادة الحارث وقيل عمرو وقيل الزعمان الأنصارى ، فارس رسول الله ﷺ ، أول مشاهده أحد ومات سنة أربع وخمسين على الصحيح فيهما . قوله ( فلا يتنفس ) بالجزم ودلا ، نافية في الثلاثة ، وروى بالضم فيها على أن لا نافية . قوله ( في الإناء ) أى داخله ، وأما إذا أبانه وتنفس فيها السنة كما سيأتى في حديث أنس في كتاب الأشربة إن شاء الله تعالى . وهذا النهي للتأدب لإرادة المبالغة في النظافة ، إذ قد يخرج مع النفس بصاق أو مخاط أو بخار ردى فيكسبه رائحة كريهة فيتمتع بها هو أو غيره عن شربه . قوله ( وإذا أتى الخلاء ) أى فبال كما فمرته الرواية التى بعدها . قوله ( ولا يتمسح بيمينه ) أى لا يستنج . وقد أثار الخطابي هنا بحثا وبالغ في التبحر به وحكى عن أبى علي بن أبى هريرة أنه ناظر رجلا من الفقهاء الحراسانيين فسأله عن هذه المسألة فأعياه جوابها ، ثم أجاب الخطابي عنه بجواب فيه نظر ، وحصل الإيراد أن المستجمر متى استجمر بيساره

استلزم من ذكره يمينه ، متى أمسكه بيساره استلزم استجماره بيمينه وكلاهما قد شمله النهى ، وحصل الجواب أنه يقصد الأشياء الضخمة التي لا تزول بالحركة كالجدار ونحوه من الأشياء البارزة فيستجمر بها بيساره ، فان لم يجد فليصق متعددته بالأرض ويمسك ما يستجمر به بين عقبه أو إبهامى وجهيه ويستجمر بيساره فلا يكون متصرفاً في شيء من ذلك بيمينه انتهى . وهذه هيئة منكرة بل يتعذر فعلها في غالب الأوقات ، وقد تعقبه الطيبي بأن النهى عن الاستجمار باليمين مختص بالدبر ، والنهى عن المس مختص بالذكر فبطل الإيراد من أصله ، كذا قال . وما ادعاه من تخصيص الاستنجاء بالدبر مردود ، والمس وإن كان مختصاً بالذكر لكن يلحق به الدبر قياساً ، والتخصيص على الذكر لا مفهوم له بل فرج المرأة كذلك ، وإنما خص الذكر بالذكر لكون الرجال في الغالب هم المخاطبون والنساء شقائق الرجال في الأحكام إلا ما خص . والصواب في الصورة التي أوردها الخطابي ما قاله إمام الحرمين ومن بعده كالغزالي في الوسيط والبخوي في التهذيب أنه يمر العضو بيساره على شيء يمسكه بيمينه وهي قارة غير متحركة فلا يمد مستجماً باليمين ولا ماساً بها ، ومن ادعى أنه في هذه الحالة يكون مستجماً بيمينه فقد غلط ، وإنما هو كمن صب بيمينه الماء على يساره حال الاستنجاء .

### ١٩ - باب لا يمسك ذكره بيمينه إذا بال

١٥٤ - حدثنا محمد بن يوسف قال حدثني الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ قال « إذا بال أحدكم فلا يأخذن ذكره بيمينه ، ولا يستنجى بيمينه ، ولا يتنفس في الإناء »

قوله ( باب لا يمسك ذكره بيمينه إذا بال ) أشار بهذه الترجمة إلى أن النهى المطلق عن مس الذكر باليمين كما في الباب قبله محمول على المقيد بحالة البول فيكون ماعداً مباحاً . وقال بعض العلماء : يكون ممنوعاً أيضاً من باب الأولى لأنه نهى عن ذلك مع مظنة الحاجة في تلك الحالة . وتعقبه أبو محمد بن أبي حمزة بأن مظنة الحاجة لا تختص بحالة الاستنجاء ، وإنما خص النهى بحالة البول من جهة أن مجاور الشيء يعطى حكمه ، فلما منع الاستنجاء باليمين منع مس آله حصلاً للعادة . ثم استدلل على الإباحة بقوله ﷺ لطلق بن علي حين سأله عن مس ذكره « إنما هو بضعة منك ، فدل على الجواز في كل حال ، فخرجت حالة البول بهذا الحديث الصحيح وبقي ماعداها على الإباحة . انتهى . والحديث الذي أشار إليه صحيح أو حسن ، وقد يقال حمل المطلق على المقيد غير متفق عليه بين العلماء ، ومن قال به يشترط فيه شروطاً ، لكن نه ابن دقيق العيد على أن محل الاختلاف إنما هو حيث تتغير مخارج الحديث بحيث يعد حديثين مختلفين ، فأما إذا اتحد المخرج وكان الاختلاف فيه من بعض الرواة فينبغي حمل المطلق على المقيد بلا خلاف ، لأن التقييد حينئذ يكون زيادة من عدل فقبل . قوله ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو القريابي ، وقد صرح ابن خزيمة في روايته بسام يحيى له من عبد الله بن أبي قتادة ، وصرح ابن المنذر في الأوسط بالتحديث في جميع الإسناد ، أورده من طريق بشر بن بكر عن الأوزاعي فحصل الأمان من محذور التدليس . قوله ( فلا يأخذن ) كذا لا في ذر بنون التأكيد ولغيره بدونها ، وهو مطابق لقوله في الترجمة « لا يمسك » وكذا في مسلم التعبير بالمسك

من رواية همام عن يحيى ، ووقع في رواية الإسماعيلي د لا يمس ، فاعترض على ترجمة البخارى بأن المس أهم من المسك ، يعنى فكيف يستدل بالأعم على الأخص ؟ ولا إيراد على البخارى من هذه الحيثية لما بيناه . واستنبط منه بعضهم منع الاستنباء باليد التى فيها الخاتم المنقوش فيه اسم الله تعالى لكون النهى عن ذلك لتشريف اليدين فيكون ذلك من باب الأولى ، وما وقع في العتبية عن مالك من عدم الكراهة قد أنكره حذاق أصحابه ، وقيل : الحكمة فى النهى لكون اليدين معدة للأكل بها فلو تعاطى ذلك بها لأمسكن أن يتذكره عند الأكل فيتأذى بذلك . والله أعلم .

**قوله** ( ولا يتنفس فى الإناء ) جملة خبرية مستقلة إن كانت لا نافية ، وإن كانت ناهية فمعطوفة ، لكن لا يلزم من كون المعطوف عليه مقيدا بقيد أن يكون المعطوف مقيدا به ، لأن التنفس لا يتعلق بحالة البول وإنما هو حكم مستقل . ويحتمل أن تكون الحكمة فى ذكره هنا أن الغالب من أخلاق المؤمنين التأسي بأفعال النبي ﷺ وقد كان إذا بال تواضعا . وثبت أنه شرب فضل وضروته ، فالؤمن بصد أن يفعل ذلك ، فعليه أدب الشرب مطلقا لاستحضاره ، والتنفس فى الإناء مختص بحالة الشرب كما دل عليه سياق الرواية التى قبله . وللاحكام من حديث أبى هريرة د لا يتنفس أحدكم فى الإناء إذا كان يشرب منه ، والله أعلم

## ٢٠ - باب الاستنباء بالحجارة

١٥٥ - **حدثنا** أحمد بن محمد المسكى قال حدثنا عمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو المسكى عن جده عن أبى هريرة قال : **أُتِيتُ** النبي ﷺ **وَحَرَجَ** لِحَاجَتِهِ ، فَسَكَانَ لَا يَلْتَفِتُ ، فَذَنُوتُ مِنْهُ فَقَالَ : **أَنْتَ** أَجْهَرُ أَسْتَنْفِضُ بِهَا - أَوْ نَحْوَهُ - وَلَا تَأْتِنِ بِعَظْمٍ وَلَا رَوْثٍ . فَأَتَيْتُهُ بِأَجْهَرٍ بِطَرَفِ ثِيَابِي فَوَضَعْتُهَا إِلَى جَنْبِهِ وَأَعْرَضْتُ عَنْهُ ، فَلَمَّا قَفَى أَتَيْتُهُمْ بِهِمْ

[ الحديث ١٥٥ - طرفه فى : ٢٨٦٠ ]

**قوله** ( باب الاستنباء بالحجارة ) أراد بهذه الترجمة الرد على من زعم أن الاستنباء مختص بالماء . والدلالة على ذلك من قوله أستنفض ، فان معناه استنجدى كما سياتى . **قوله** ( حدثنا أحمد بن محمد المسكى ) هو أبو الوليد الأزرقي جد أبى الوليد محمد بن عبد الله صاحب تاريخ مكة ، وفى طبقته أحمد بن محمد المسكى أيضا لكن كنيته أبو محمد واسم جده عون ويعرف بالقواس ، وقد وهم من زعم أن البخارى روى عنه ، وإنما روى عن أبى الوليد ، وهم أيضا من جعلهما واحدا . **قوله** ( عن جده ) يعنى سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاصى بن أمية القرشى الأموى ، وعمرو بن سعيد هو المعروف بالاشدق الذى ولى إمرة المدينة وكان يجهز البعث الى مكة كما تقدم فى حديث أبى شريح الخراسى ، وكان عمرو هذا قد تغلب على دمشق فى زمن عبد الملك بن مروان ، فقتله عبد الملك وسير أولاده الى المدينة ، وسكن ولده مكة لما ظهرت دولة بنى العباس فاستمروا بها ، فى الاسناد مكبان ومدينان . **قوله** ( أتيت ) بتشديد التاء المثناة أى سرت وراءه ، والواو فى قوله د وخرج ، حالية وفى قوله د وكان ، استثنائية ، وفى رواية أبى ذر فكان بالفاء . **قوله** ( فذنوت منه ) زاد الإسماعيلي د أستأنس وأتحنج ، فقال : من هنا ؟ فقلت : أبو هريرة ، **قوله** ( أبى ) بالوصل من الثلاثى أى اطلب لى ، يقال ، بفيتك الشيء أى طلبته لك . وفى رواية بالقطع أى أعفى

على الطلب ، قال أبفيتك الشيء أى أعنتك على طلبه ، والوصل ألقى بالسياق ، ويؤيده رواية الاسماعيلى اتفق ،  
**قوله** ( أستنفض ) بقاء مكسورة وضاد معجمة مجزوم لانه جواب الأمر ، ويجوز الرفع على الاستئناف ، قال  
 القزاق : قوله أستنفض أستعمل من النفض وهو أن تهر الشيء لطير غيابه ، قال : وهذا موضع استنظف ، أى  
 بتقديم الظاء المشالة على الفاء ، ولكن كذا روى انتهى . والذي وقع فى الرواية صواب ، فى القاموس استنفضه  
 استخرجه ، وبالحجر استنجى ، وهو مأخوذ من كلام المطرزي قال : الاستنفاض الاستخراج ، ويكنى به عن  
 الاستنجاء ، ومن رواه بالقاف والصاد المهمة فقد صحف انتهى . ووقع فى رواية الاسماعيلى د استنجى ، بدل  
 أستنفض وكأنها المراد بقوله فى روايتنا أو نحوه ، ويكون التردد من بعض رواته . **قوله** ( ولا تأتى ) كأنه **يُتَلَقَّ**  
 خشى أن يفهم أبو هريرة من قوله أستنجى أن كل ما يزيل الأثر وينقى كاف ولا اختصاص لذلك بالأحجار ، فنهى  
 باقتصاره فى النهي على العظم والروث على أن ماسواهما يجرى ، ولو كان ذلك مختصاً بالأحجار - كما يقوله بعض الخنابلة  
 والظاهرية - لم يكن لتخصيص هذين بالنهى معنى ، وإنما خص الأحجار بالذكر لكثرة وجودها ، وزاد المصنف فى  
 المبحث فى هذا الحديث أن أبا هريرة قال له **يُتَلَقَّ** لما فرغ د ما بال العظم والروث ؟ قال : هما من طعام الجن ،  
 والظاهر من هذا التعليل اختصاص المنع بهما . نعم يلتحق بهما جميع المطعومات التى للادميين قياساً من باب  
 الأولى ، وكذا المحترقات كأوراق كتب السلم . ومن قال علة النهي عن الروث كونه نجساً ألحق به كل نجس  
 ومتنجس ، وعن العظم كونه لوجاً فلا يزيل إلا إزالة تامة ألحق به ما فى معناه كالزجاج الأملس . ويؤيده ما رواه  
 الدارقطنى وصححه من حديث أبي هريرة أن النبی **يُتَلَقَّ** نهى أن يستنجى بروث أو بعظم وقال د انهما لا يطهران ،  
 وفى هذا رد على من زعم أن الاستنجاء بهما يجرى وان كان منبياً عنه ، وسيأتى فى كتاب المبحث بيان قصة وفد  
 الجن وأى وقت كانت لإن شاء الله تعالى . **قوله** ( وأعرضت ) كذا فى أكثر الروايات ، وللكشميضى د واعترضت ،  
 بزيادة مثناة بعد العين والمعنى متقارب . **قوله** ( فلما قضى ) أى حاجته ( أتبعه ) بهمة قطع أى ألحقه ، وكنى  
 بذلك عن الاستنجاء . وفى الحديث جواز اتباع السادات وإن لم يأمرؤا بذلك ، واستخدام الإمام بعض رعيته ،  
 والإعراض عن قاضى الحاجة ، والإعانة على إحضار ما يستنجى به وإعداده عنده لئلا يحتاج الى طلبها بعد الفراغ  
 فلا يأمن التلوث . والله تعالى أعلم

### ٢١ - باب لا يستنجى بروث

١٥٦ - **عنه** أبو نعیم قال حدثنا زهير عن أبي إسحق قال : ليس أبو عبيدة ذكره ، ولكن  
 عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أنه سمع عبد الله يقول : أتى النبي **يُتَلَقَّ** الناطق فأمرنى أن أتبعه بثلاثة أحجار ،  
 فوجدت حجرين والثالث لم أجده ، فأخذت روثه فأتبعته بها ، فأخذ الحجرين وأتى الروثة وقال :  
 هذا ركس . وقال إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق : حدثني عبد الرحمن

**قوله** ( باب ) بالتونين ( لا يستنجى ) بضم أوله . **قوله** ( زهير ) هو ابن معاوية الجمعي الكوفي . والاسناد  
 كله كوفيون . وأبو إسحق هو السبيعي وهو تابعي وكذا شيخه عبد الرحمن وأبوه الأسود . **قوله** ( ليس أبو عبيدة )

أى ابن عبد الله بن مسعود ، وقوله ( ذكره ) أى لى ، ( ولكن عبد الرحمن بن الأسود ) أى هو الذى ذكره لى بدليل قوله فى الزاوية الآتية المطلقة حدثنى عبد الرحمن ، وإنما عدل أبو إسحق عن الرواية عن أبي عبيدة لى الرواية عن عبد الرحمن - مع أن رواية أبي عبيدة أعلى له - لكون أبي عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح فتكون منقطعة بخلاف رواية عبد الرحمن فإنها موصولة ، ورواية أبي إسحق لهذا الحديث عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود عند الترمذى وغيره من طريق إسرائيل بن يونس عن أبي إسحق ، فراد أبي إسحق هنا بقوله ، لى أبو عبيدة ذكره ، أى لست أرويه الآن عن أبي عبيدة وإنما أرويه عن عبد الرحمن . قوله ( عن أبيه ) هو الأسود بن يزيد النخعى صاحب ابن مسعود ، وقال ابن التين : هو الأسود بن عبد يغوث الزهرى ، وهو غلط فاحش فان الأسود الزهرى لم يسم فضلا عن أن يعيش حتى يروى عن عبد الله بن مسعود . قوله ( أى الغائط ) أى الارض المظلمة لقضاء الحاجة . قوله ( فلم أجد ) وللكتمينى فلم أجد أى الحجر الثالث . قوله ( بثلاثة أحجار ) فيه العمل بما دل عليه النبى فى حديث سلمان عن النبى ﷺ قال « ولا يستنج أحدكم بأقل من ثلاثة أحجار » رواه مسلم ، وأخذ بهذا الشافعى وأحمد وأصحاب الحديث فاشتروا أن لا ينقص من الثلاث مع مراعاة الإبقاء اذا لم يحصل بها فيزداد حتى ينق ، ويستحب حينئذ الإتيار لقوله « ومن استجمر قليوتر » ، وليس بواجب لزيادة فى أبي داود حسنة الاستاد قال « ومن لا فلا حرج » ، وبهذا يحصل الجمع بين الروايات فى هذا الباب . قال الخطائى : لو كان القصد الإبقاء فقط لحل اشتراط العدد عن الفائدة ، فلما اشترط العدد لفظا وعلم الإبقاء فيه معنى دل على إيجاب الأمرين . ونظيره العدة بالاقراء فان العدد مشروط ولو تحققت براءة الرحم بقره واحد . قوله ( فأخذت روثه ) زاد ابن خزيمة فى رواية له فى هذا الحديث أنها كانت روثه حمار ، وتقل التيمى أن الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والخيول . قوله ( وألقى الروث ) استدلل به الطحاوى على عدم اشتراط الثلاثة قال : لأنه لو كان مشروطا لطلب ثالثا ، كذا قال ، وغفل رحمه الله عما أخرجه أحمد فى مسنده من طريق معمر عن أبي إسحق عن علقمة عن ابن مسعود فى هذا الحديث فان فيه « فألقى الروث » وقال : إنما ركس ، اثنى بمجر ، ورجاله ثقات أثبات . وقد تابع عليه معمر أبو شعبة الواسطى وهو ضعيف أخرجه الدارقطنى ، وتابعهما عمار بن رزيق أحد الثقات عن أبي إسحق ، وقد قيل إن أبا إسحق لم يسمع من علقمة لكن أثبت سماعه لهذا الحديث منه الكرابيى ، وعلى تقدير أن يكون أرسله عنه فالمرسل حجة عند المخالفين وعندنا أيضا إذا اعتضد ، واستدلال الطحاوى فيه نظر بعد ذلك لاحتمال أن يكون اكتفى بالأمر الأول فى طلب الثلاثة فلم يحدد الأمر بطلب الثالث ، أو اكتفى بطرف أحدهما عن الثالث لأن المقصود بالثلاثة أن يمسح بها ثلاث مسحات وذلك حاصل ولو بواحد ، والدليل على صحته أنه لو مسح بطرف واحد ورماه ثم جاء شخص آخر فمسح بطرفه الآخر لأجرأهما بلا خلاف ، وقال أبو الحسن بن القصار المالكي : روى أنه أتاه بثاك ، لكن لا يصح ، ولو صح فالاستدلال به لمن لا يشترط الثلاثة قائم لأنه اقتصر فى الموضعين على ثلاثة فحصل لكل منهما أقل من ثلاثة انتهى . وفيه نظر أيضا لأن الزيادة ثابتة كما قدمناه ، وكأنه اتما وقف على الطريق التى عند الدارقطنى فقط . ثم يحتمل أن يكون لم يخرج منه شئ إلا من سبيل واحد . وعلى تقدير أن يكون خرج منهما فيحتمل أن يكون اكتفى للقبيل بالمسح فى الأرض وللدبر بالثلاثة ، أو مسح من كل منهما بطرفين . وأما استدلالهم على عدم الاشتراط للعدد بالقياس على مسح الرأس فمفسد الاعتبار ، لأنه فى مقابلة النص الصريح كما قدمناه من حديث أبي هريرة وسلمان

والله أعلم . **قوله** ( هذا ركس ) كذا وقع هنا بكسر الراء وإسكان الكاف فقتيل : هي لغة في رجس بالجيم ، ويدل عليه رواية ابن ماجه وابن خزيمة في هذا الحديث فانها عندهما بالجيم ، وقيل الركس الرجيع رد من حالة الطهارة الى حالة النجاسة قاله الخطابي وغيره . والاولى أن يقال رد من حالة الطعام الى حالة الروث . وقال ابن بطال : لم أر هذا الحرف في اللغة ، يعنى الركس بالكاف . وتعقبه أبو عبد الملك بأن معناه الرد كما قال تعالى ( أركسوا فيها ) أى ردوا ، فكأنه قال : هذا رد عليك انتهى . ولو ثبت ما قال لكان بفتح الراء يقال ركسه ركسا إذا رده ، وفي رواية الترمذى : هذا ركس يعنى نجسا ، وهذا يؤيد الاول . وأغرب النسائي فقال عقب هذا الحديث : الركس طعام الجن ، وهذا إن ثبت في اللغة فهو مريب من الاشكال . **قوله** ( وقال ابراهيم بن يوسف عن أبيه ) يعنى يوسف بن إسحق ابن أبي إسحق السبيعي عن أبي إسحق وهو جده قال : حدثني عبد الرحمن يعنى ابن الاسود بن يزيد بالاسناد المذكور أولا ، وأراد البخارى بهذا التعليق الرد على من زعم أن أبا إسحق دلس هذا الخبر كما حكى ذلك عن سليمان الشاذكونى حيث قال : لم يسمع في التدليس بأخفى من هذا . قال : ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن ، ولم يقل ذكره لى . انتهى . وقد استدلل الإسماعيلي أيضا على صحة سماع أبي إسحق لهذا الحديث من عبد الرحمن بكون يحيى القطان رواه عن زهير فقال بعد أن أخرجه من طريقه : والقطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماح لأبي إسحق ، وكأنه عرف ذلك بالاستقراء من صنيع القطان أو بالتصریح من قوله فانزاحت عن هذه الطريق علة التدليس . وقد أصله قوم بالاضطراب وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه على أبي إسحق في كتاب العلل واستوفيته في مقدمة الشرح الكبير ، لكن رواية زهير هذه ترجحت عند البخارى بمتابعة يوسف حفيد أبي إسحق وتابعهما شريك التماسى وذكرى بن أبي زائدة وغيرهما ، وتابع أبا إسحق على روايته عن عبد الرحمن المذكور ليث بن أبي سليم وحديثه يستشهد به أخرجه ابن أبى شيبة . وما يرجحها أيضا استحضر أبو إسحق لطريق أبي عبيدة وعدوله عنها بخلاف رواية إسرائيل عنه عن أبي عبيدة فإنه لم يتعرض فيها لرواية عبد الرحمن كما أخرجه الترمذى وغيره ، فلما اختار في رواية زهير طريق عبد الرحمن على طريق أبي عبيدة دل على عارف بالطريقين وأن رواية عبد الرحمن عنده أرجح . والله أعلم

## ٢٢ - باب الوضوء مرة مرة

١٥٧ - **حدثنا** محمد بن يوسف قال **حدثنا** سفيان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس

قال : **توضأ** النبي ﷺ **مرة مرة**

**قوله** ( باب الوضوء مرة مرة ) أى لكل عضو ، والحديث المذكور في الباب مجمل ، وقد تقدم بيانه في باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة . وسفيان هو الثوري ، والراوى عنه القريابي لا البيهقي ، وصرح أبو داود والإسماعيلي في روايتهما بسماح سفيان له من زيد بن أسلم

## ٢٣ - باب الوضوء مرتين مرتين

١٥٨ - **حدثنا** حسين بن عيسى قال : **حدثنا** يونس بن محمد قال **حدثنا** فليح بن سليمان عن عبد الله بن

أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد أن النبي ﷺ **توضأ** مرتين مرتين

**قوله** ( باب الوضوء مرتين مرتين ) أى لكل عضو . **قوله** ( حدثنا الحسين بن عيسى ) هو البطلاني بفتح الواو ، ويونس هو المؤدب ، وفليح ومن فوقه مديون ، وعبد الله بن زيد هو ابن عاصم المازني ، وحديثه هذا مختصر من حديث مشهور في صفة وضوء النبي ﷺ كما سيأتي بعد من حديث مالك وغيره ، لكن ليس فيه الغضا مرتين إلا في اليدين إلى المرفقين . نعم روى النسائي من طريق سفيان بن عيينة في حديث عبد الله بن زيد الثننية في اليدين والرجلين ومسح الرأس وتلثيت غسل الوجه ، لكن في الرواية المذكورة نظر مستشير اليه بعد إن شاء الله تعالى . وعلى هذا لحق حديث عبد الله بن زيد أن يبوب له غسل بعض الأعضاء مرة وبعضها مرتين وبعضها ثلاثا . وقد روى أبو داود والترمذي وصححه وابن حبان من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ توضأ مرتين مرتين ، وهو شاهد قوي لرواية فليح هذه ، فيحتمل أن يكون حديثه هذا المجهول غير حديث مالك المبين لاختلاف عمرهما . والله أعلم

## ٢٤ - باب الوضوء ثلاثا ثلاثا

١٥٩ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله الأويسى قال حدثني إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب أن عطاء بن يزيد أخبره أن حمران مولى عثمان أخبره أنه رأى عثمان بن عفان دعا بإناء فأفرغ على كفيه ثلاث مرار فسلما ثم أدخل يمينه في الإناء فضمض واستنشق ، ثم غسل وجهه ثلاثا ، ويديه إلى المرفقين ثلاث مرار ، ثم مسح برأسه ثم غسل رجليه ثلاث مرار إلى الكعبين ، ثم قال : قال رسول الله ﷺ من توضأ نحو وضوئي هذا ، ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه ، غفر له ما تقدم من ذنبه .

[ الحديث ١٥٩ - أطرافه في : ١٦٠ ، ١٦٤ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ]

**قوله** ( باب الوضوء ثلاثا ثلاثا ) أى لكل عضو . **قوله** ( عطاء بن زيد ) هو الليث المدني . والاسناد كله مديون ، وفيه ثلاثة من التابعين : حمران وهو بضم المهملة ابن أبان ، وعطاء ، وابن شهاب . وفي الاسناد الذي يليه أربعة من التابعين : حمران وعروة وهما قرينان ، وابن شهاب وصالح بن كبسان وهما قرينان أيضا . **قوله** ( دعا بإناء ) وفي رواية شعيب الآتية قريبا دعا بوضوء ، وكذا المسلم من طريق يونس ، وهو بفتح الواو اسم للباء المعد للوضوء وبالضم الذي هو الفعل ، وفيه الاستعانة على إحضار ما يتوضأ به . **قوله** ( فأفرغ ) أى صب . **قوله** ( على كفيه ثلاث مرار ) كذا لا يذو وأبى الوقت ، وللأصلي وكرمة مرات بثناة آخره . وفيه غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء ولو لم يكن عقب نوم احتياطا . **قوله** ( ثم أدخل يمينه ) فيه الاعتراف باليمين . واستدل به بعضهم على عدم اشتراط نية الاعتراف ، ولا دالة له فيه نفي ولا إثباتا . **قوله** ( فضمض واستنشق ) وللشعبي واستنشق ، بدل واستنثر ، والأول أهم ، وثبتت الثلاثة في رواية شعيب الآتية في باب الضمضة ، ولم أر في شيء من طرق هذا الحديث تهيد ذلك بعد . نعم ذكره ابن المنذر من طريق يونس عن الزهري وكذا ذكره أبو داود من وجهين آخرين عن عثمان وافقت الروايات على تقديم الضمضة . **قوله** ( ثم غسل وجهه ) فيه تأخيرها عن الضمضة

والاستنشاق ، وقد ذكروا أن حكمة ذلك اعتبار أوصاف الماء ، لأن اللون يدرك بالبصر والطعم يدرك بالشم والريح يدرك بالأنف فقدمت المضغطة والاستنشاق وهما مسنوتان قبل الوجه وهو مفروض ، احتياطاً للعبادة . وسياق ذكر حكمة الاستنشاق في الباب الذي يليه . **قوله** ( ويديه إلى المرفقين ) أى كل واحدة كما بينه المصنف في رواية معمر عن الزهري في الصوم ، وكذا مسلم من طريق يونس وفيها تقديم اليمنى على اليسرى والتعبير في كل منهما بهم ، وكذا القول في الرجلين أيضاً . **قوله** ( ثم مسح برأسه ) هو بحذف الباء في الروایتين المذكورتين ، وليس في شيء من طرقه في الصحيحين ذكر عدد للمسح ، وبه قال أكثر العلماء . وقال الشافعي : يستحب التثليث في المسح كما في الغسل ، واستدل له بظاهر رواية مسلم أن النبي ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً ، وأجيب بأنه يحمل تبين في الروايات الصحيحة أن المسح لم يتكرر فيحمل على الغالب أو يختص بالمفسول ، قال أبو داود في السنن : أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على أن مسح الرأس مرة واحدة ؛ وكذا قال ابن المنذر إن الثابت عن النبي ﷺ في المسح مرة واحدة ، وبأن المسح مبنى على التخفيف فلا يقاس على الغسل المراد منه المبالغة في الإسباغ ، وبأن العدد لو اعتبر في المسح لصار في صورة الغسل ، إذ حقيقة الغسل جريان الماء . ولذلك ليس بمنقطع على الصحيح عند أكثر العلماء . وبالبلغ أبر عبيد فقال :

لا نعلم أحداً من السلف استحب تثليث مسح الرأس إلا لإبراهيم التيمي ، وفيما قال نظر ، فقد نقله ابن أبي شيبة وابن المنذر عن أنس وعطاء وغيرهما ، وقد روى أبو داود من وجهين صحح أحدهما ابن خزيمة وغيره في حديث عثمان بتثليث مسح الرأس ، والزائدة من الثقة مقبولة <sup>(١)</sup> . **قوله** ( نحو وضوئي هذا ) قال النووي : إنما لم يقل د مثل ، لأن حقيقة مماثلة لا يقدر عليها غيره . قلت : لكن ثبت التعبير بها في رواية المصنف في الرقاق من طريق معاذ بن عبد الرحمن عن حران عن عثمان ولفظه د من توضأ مثل هذا الوضوء . وله في الصيام من رواية معمر د من توضأ وضوئي هذا ، ولسلم من طريق زيد بن أسلم عن حران د توضأ مثل وضوئي هذا ، وعلى هذا فالتعبير بنحو من تصرف الرواة لأنها تطلق على المثلية مجازاً ، ولأن د مثل ، وإن كانت تقتضي المساواة ظاهراً لكنها تطلق على الغالب ، فهذا تلثم الروايتان ويكون المتروك بحيث لا يحل بالمقصود . والله تعالى أعلم . **قوله** ( ثم صلى ركعتين ) فيه استحباب صلاة ركعتين عقب الوضوء ، ويأتي فيهما ما يأتي في تحية المسجد ، **قوله** ( لا يحدث فيهما نفسه ) المراد به ما تسترسل النفس معه ويمكن المرء قطعه ، لأن قوله يحدث يقتضي تكسباً منه ، فأما ما بهجم من الخطرات والوساوس ويتعذر دفعه فذلك معفو عنه . ونقل القاضي عياض عن بعضهم أن المراد من لم يحصل له حديث النفس أصلاً ورأساً ، ويشهد له ما أخرجه ابن المبارك في الزهد بلفظ لم يسر فيهما . ورده النووي فقال : العوالب حصول هذه الفضيلة مع طريان الخواطر العارضة غير المستقرة . نعم من اتفق أن يحصل له عدم حديث النفس أصلاً أعلى درجة بلا ريب . ثم إن تلك الخواطر منها ما يتعلق بالدنيا والمراد دفعه مطلقاً ، ووقع في رواية للحكم الترمذي في هذا الحديث ، لا يحدث نفسه بشيء من الدنيا ، وهي في الزهد لابن المبارك أيضاً والمصنف لابن أبي شيبة ، ومنها ما يتعلق بالآخرة فإن كان أجنياً أشبه أحوال الدنيا ، وإن كان من متعلقات تلك الصلاة فلا ، وسياق بقية مباحث ذلك في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى . **قوله** ( من ذنبه ) ظاهره يعم الكبائر والصغائر لوروده مقيداً باستثناء الكبائر في غير هذه الرواية ، وهو

(١) لكنها رواية شاذة فلا يعتمد عليها كما قدم في كلام أبي داود رحمه الله



في حق من له كباثر وصغائر ، فمن ليس له إلا صغائر كفرت عنه ، ومن ليس له إلا كباثر خفف عنه منها بمقدار ما لصاحب الصغائر ، ومن ليس له صغائر ولا كباثر يزداد في حسناته بنظير ذلك . وفي الحديث التعليم بالقلع لكونه أبلغ وأضبط للتعليم ، والترتيب في أعضاء الوضوء للآتيان في جميعها بهم ، والترغيب في الاخلاص ، وتحذير من لها في صلاته بالتكثير في أمور الدنيا من عدم القبول ، ولا سيما أن كان في العزم على عمل معصية فانه يحضر المرء في حال صلاته ماهو مشغوف به أكثر من خارجها . ووقع في رواية المصنف في الرقاق في آخر هذا الحديث : قال النبي ﷺ « لا تغتروا ، أى فتسكتروا من الأعمال السيئة بناء على أن الصلاة تكفرها ، فان الصلاة التي تكفر بها الخطايا هي التي يقبلها الله ، وأنى للعبد بالاطلاع على ذلك

١٦٠ - وعن إبراهيم قال : قال صالح بن كيسان قال ابن شهاب ، ولكن عروة يحدث عن حمران ، فلما تَوَضَّأَ عُثْمَانُ قَالَ : أَلَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا لَوْلَا آيَةُ مَا حَدَّثْتُمْكُمُ ؟ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ « لَا يَتَوَضَّأُ رَجُلٌ يُحْسِنُ وُضُوئَهُ وَيُصَلِّي الصَّلَاةَ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ حَتَّى يُصَلِّيَهَا »

قال عروة : الآية ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ ﴾ [ البقرة ١٥٩ ]

قوله ( وعن إبراهيم ) أى ابن سعد ، وهو معطوف على قوله حديثي إبراهيم بن سعد ، وزعم مغلطاي وغيره أنه معلق ، وليس كذلك ، فقد أخرجه مسلم والاسماعيل من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه بالاسنادين معا ، وإذا كانا جميعا عند يعقوب فلا مانع أن يكونا عند الأويسى . ثم وجدت الحديث الثاني عند أبي عوانة في صحيحه - من حديث الأويسى المذكور - فصح ما قلته بحمد الله تعالى ، وقد أوضح ذلك في تعليق التعليق . قوله ( ولكن عروة يحدث ) يعنى أن شيوخ ابن شهاب اختلفا في روايتهما له عن حمران عن عثمان ، فخذته به عطاء على صفة وعروة على صفة ، وليس ذلك اختلافا وإنما هما حديثان متغايران ، وقد رواهما معاذ بن عبد الرحمن فاخرج البخارى من طريقه نحو سياق عطاء ، ومسلم من طريقه نحو سياق عروة ، وأخرجه أيضا من طريق هشام بن عروة عن أبيه . قوله ( لولا آية ) زاد مسلم « في كتاب الله ، ولأجل هذه الزيادة صحف بعض رواه آية فجعلها ، انه ، بالثون المتشدة وبهاء الشان . قوله ( ويصلى الصلاة ) أى المكتوبة ، وفي رواية لمسلم فيصلى هذه الصلوات الخمس . . قوله ( وبين الصلاة ) أى التي تلها كما صرح به مسلم في رواية هشام بن عروة . قوله ( حتى يصليها ) أى يشرع في الصلاة الثانية . قوله ( قال عروة : الآية ان الذين يكفرون ما أنزلنا ) يعنى الآية التي في البقرة الى قوله اللاعنون كما صرح به مسلم ، ومراد عثمان رضى الله عنه أن هذه الآية تعرض على التبليغ ، وهى وان نزلت في أهل الكتاب لكن العبرة بعموم اللفظ ، وقد تقدم نحو ذلك لاني هريرة في كتاب العلم ، وإنما كان عثمان يرى ترك تبليغهم ذلك لولا الآية المذكورة خشية عليهم من الاغترار والله أعلم . وقد روى مالك هذا الحديث في الموطأ عن هشام بن عروة ، ولم يقع في روايته تعيين الآية فقال من قبل نفسه : أراه يريد ﴿ وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات ﴾ انتهى . وما ذكره عروة راوى الحديث بالجزم أولى . والله أعلم

## ٢٥ - باب الاستئثار في الوضوء

ذَكَرَهُ عُمَانُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

١٦١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ أَنَّهُ

سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ « مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْثِرْ ، وَمَنْ اسْتَجْمَرَ فَلْيُؤْتِرْ »

[الحديث ١٦١ - طريقه في : ١٦٢]

قوله (باب الاستئثار) هو استعمال من الثَّرِ بالنون والمثلثة وهو طرح الماء الذي يستنشق المتوضأ - أى يجذبه بريح أنفه - لتنظيف ما في داخله فيخرج بريح أنفه سواء كان باعانة يده أم لا . وحكى عن مالك كراهية فعله بغير اليد لكونه يشبه فعل الدابة ، والمشهور عدم الكراهة . وإذا استنثر يده فالمستحب أن يكون باليسرى ، يوب عليه النسائي وأخرجه مقيدا بها من حديث على . قوله (ذكره) أى روى الاستئثار (عثمان) وقد تقدم حديثه ، (وعبد الله بن زيد) وسياق حديثه . قوله (وابن عباس) تقدم حديثه في صفة الوضوء في باب غسل الوجه من غرفة وليس فيه ذكر الاستئثار ، وكان المصنف أشار بذلك الى ما رواه أحمد وأبو داود والحاكم من حديثه مرفوعا . واستثنوا مرتين بالفتن أو ثلاثا ، ولا يابى داود الطيالسي ، وإذا توضأ أحكم واستنثر فليعمل ذلك مرتين أو ثلاثا ، وإسناده حسن . قوله (أبو إدريس) هو الخولاني . قوله (أنه سمع أبا هريرة) زاد مسلم من طريق ابن المبارك وغيره عن يونس أباسعيد مع أبي هريرة . قوله (فليستنثر) ظاهر الأمر أنه للوجوب ، فيلزم من قال بوجوب الاستنشاق لورود الأمر به كأحمد وإسحق وأبي عبيد وأبي ثور وابن المنذر أن يقول به في الاستئثار ، وظاهر كلام صاحب المغني يقتضي أنهم يقولون بذلك ، وأن مشروعية الاستنشاق لا تحصل إلا بالاستئثار ، وصرح ابن بطلان بأن بعض العلماء قال بوجوب الاستئثار ، وفيه تعقب على من نقل الإجماع على عدم وجوبه . واستدل الجمهور على أن الأمر فيه للتدب بما حسنه الترمذي وصححه الحاكم من قوله ﷺ للأعرابي « توضأ كما أمرك الله ، فأحاله على الآية وليس فيها ذكر الاستنشاق . وأجيب بأنه يحتمل أن يراد بالأمر ما هو أعم من آية الوضوء ، فقد أمر الله سبحانه بالتابع نبيه ﷺ وهو المبين عن الله أمره ، ولم يحك أحد ممن وصف وضوؤه عليه الصلاة والسلام على الاستقصاء أنه ترك الاستنشاق بل ولا المضضة ، وهو يرد على من لم يوجب المضضة أيضا ، وقد ثبت الأمر بها أيضا في سنن أبي داود بإسناد صحيح ، وذكر ابن المنذر أن الشافعي لم يحتاج على عدم وجوب الاستنشاق مع صحة الأمر به إلا لكونه لا يعلم خلافا في أن تاركه لا يعيد ، وهذا دليل قوي ، فإنه لا يحفظ ذلك عن أحد من الصحابة ولا التابعين إلا عن عطاء ، وثبت عنه أنه رجع عن إيجاب الإعادة ، ذكره كله ابن المنذر ، ولم يذكر في هذه الرواية عددا . وقد ورد في روايه سفيان عن أبي الزناد ولفظه « وإذا استنثر فليستنثر وترا » أخرجه الحميدي في مسنده عنه ، وأصله لمسلم . وفي رواية عيسى ابن طلحة عن أبي هريرة عند المصنف في بدء الخلق « وإذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستنثر ثلاثا ، فإن الشيطان يبيت على خيشومه » ، وعلى هذا فالمراد بالاستئثار في الوضوء التنظيف لما فيه من المعونة على القراءة ، لأن بتقيية مجرى النفس تصح مخارج الحروف ، ويزاد للستيقظ بأن ذلك لطرد الشيطان . وسنذكر باقي مباحثه في مكانه إن شاء الله تعالى . قوله (ومن استجمر) أى استعمل الجمار - وهى الحجارة الصغار - في الاستنجاء . وحله بعضهم

على استعمال الخور فانه يقال فيه تجمر واستجمر حكاه ابن حبيب عن ابن عمر ولا يصح عنه ، وابن عبد البر عن مالك ، وروى ابن خزيمة في صحيحه عنه خلافاً ، وقال عبد الرزاق عن معمر أيضاً بموافقة الجمهور ، وقد تقدم القول على معنى قوله « فليوتر » في السلام على حديث ابن مسعود . واستدل بعض من نفي وجوب الاستنجاء بهذا الحديث للإتيان فيه بحرف الشرط ، ولا دلالة فيه ، وإنما مقتضاه التخيير بين الاستنجاء بالماء أو بالأحجار . والله أعلم

## ٢٦ - باب الاستنجاء ونزأ

١٦٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ثم لينثر . ومن استنجم فليوتر . وإذا استيقظ أحدكم من نومه فليقبل يده قبل أن يدخلها في وضوءه ، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده »

**قوله** ( باب الاستجمار وترا ) استشكل إدخال هذه الترجمة في أثناء أبواب الوضوء ، والجواب أنه لا اختصاص لها بالاستشكل ، فان أبواب الاستطابة لم تتميز في هذا الكتاب عن أبواب صفة الوضوء لتلازمهما . ويحتمل أن يكون ذلك من دون المصنف على ما أشرنا إليه في المقدمة والله أعلم . وقد ذكرت توجيه ذلك في أول كتاب الوضوء . **قوله** ( اذا توضأ ) أى اذا شرع في الوضوء . **قوله** ( فليجعل في أنفه ماء ) كذا لابي ذر ، وسقط قوله « ماء » لغیره . وكذا اختلف رواه الموطأ في إسقاطه وذكره ، وثبت ذكره لمسلم من رواية سفيان عن أبي الزناد . **قوله** ( ثم لينثر ) كذا لابي ذر والأصلي بوزن ليفتعل ، ولغيرهما ثم لينثر بثلاثة مضمومة بعد التثنية الساكنة ، والروايتان لأصحاب الموطأ أيضاً ، قال الفراء : يقال نثر الرجل وانتثر واستنثر إذا حرك الثرة وهى طرف الأنف في الطهارة . **قوله** ( وإذا استيقظ ) هكذا عطفه المصنف ، واقتضى سياقه أنه حديث واحد ، وليس هو كذلك في الموطأ . وقد أخرجه أبو نعیم في المستخرج من موطأ يحيى رواية عبد الله بن يوسف شيخ البخارى مفرقا ، وكذا هو في موطأ يحيى بن بكير وغيره ، وكذا فرقه الاسماعيلي من حديث مالك ، وكذا أخرجه مسلم الحديث الأول من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد ، والثاني من طريق المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد . وعلى هذا فكان البخارى كان يرى جواز جمع الحديثين إذا اتحد سندهما في سياق واحد ، كما يرى جواز تفريق الحديث الواحد إذا اشتمل على حكيتين مستقلتين . **قوله** ( من نومه ) أخذ بعمومه الشافعى والجمهور فاستحبوه عقب كل نوم ، وخصه أحمد بنوم الليل لقوله في آخر الحديث « باتت يده » لان حقيقة المبيت أن يكون في الليل . وفي رواية لابي داود ساق مسلم إسنادهما ، وإذا قام أحدكم من الليل ، وكذا للترمذى من وجه آخر صحيح ، ولابي عوانة في رواية ساق مسلم إسنادهما أيضا ، وإذا قام أحدكم الى الوضوء حين يصبح ، لكن التعليل يقتضى إلحاق نوم النهار بنوم الليل ، وإنما خص نوم الليل بالذكر للغلبة . قال الرافعى في شرح المسند : يمكن أن يقال الكراهة في الغمس لمن نام ليلا أشد منها لمن نام نهارا ، لان الاحتمال في نوم الليل أقرب لطولها عادة . ثم الأمر عند الجمهور على التدب ، وحله أحمد على الوجوب في نوم الليل دون النهار ، وعنه في رواية استحبابه في نوم النهار ، واففقوا على أنه لو غس يده لم يضر الماء ، وقال إسحق وداود والطبري بنجس ، واستدل لهم بما ورد من الأمر باراقته ، لكنه حديث ضعيف أخرجه ابن عدى ، والقرينة

الصارفة للأمر عن الوجوب عند الجمهور التعليل بأمر يقتضي الشك ، لأن الشك لا يقتضي وجوبا في هذا الحكم استصحابا لأصل الطهارة . واستدل أبو عوانة على عدم الوجوب بوضوئه عليه السلام من الشك المعلق بعد قيامه من النوم كسيأتي في حديث ابن عباس ، وتعقب بأن قوله « أحكم » يقتضي اختصاصه بغيره عليه السلام ، وأجيب بأنه صح عنه غسل يديه قبل إدخالهما في الإناء حال القطة ، فاستحبابه بعد النوم أولى ، ويكون تركه لبيان الجواز . وأيضاً فقد قال في هذا الحديث في روايات لمسلم وأبي داود وغيرهما « فليغسلهما ثلاثاً ، وفي رواية « ثلاث مرات » ، والتقيد بالعدد في غير النجاسة العينية يدل على التندية ، ووقع في رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد « فلا يضع يده في الوضوء حتى يغسلها » ، والنهي فيه للتنزيه كما ذكرنا أن فعل استحباب وإن ترك كره ولا نزول الكراهة بدون الثلاث نص عليه الشافعي ، والمراد باليد هنا الكف دون مازاد عليها اتفاقاً ، وهذا كله في حق من قام من النوم لما دل عليه مفهوم الشرط وهو حجة عند الأكثر ، أما المستيقظ فيستحب له الفعل لحديث عثمان وعبد الله بن زيد ، ولا يكره الترك لعدم ورود النهي فيه ، وقد روى سعيد بن منصور بسند صحيح عن أبي هريرة أنه كان يفعله ولا يرى بتركه بأساً ، وسيأتي عن ابن عمر والبراء نحو ذلك . **قوله** ( قبل أن يدخلها ) ، ولمسلم وابن خزيمة وغيرهما من طرق « فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها » ، وهي أئين في المراد من روايه الإدخال ، لأن مطلق الإدخال لا يترتب عليه كراهة كمن أدخل يده في إناء واسع فاغترف منه بآناء صغير من غير أن تلامس يده الماء . **قوله** ( في وضوئه ) بفتح الواو أي الإناء الذي أعد للوضوء ، وفي رواية الكشميني « في الإناء » ، وهي رواية مسلم من طرق أخرى ، ولا بن خزيمة « في إنائه أو وضوئه » ، على الشك ، والظاهر اختصاص ذلك بآناء الوضوء ، ويلحق به إناء الغسل لأنه وضوء وزيادة ، وكذا باقي الآنية قياساً ، لكن في الاستحباب من غير كراهة لعدم ورود النهي فيها عن ذلك والله أعلم . وخرج بذكر الإناء البرك والحياض التي لا تفسد بغمس اليد فيها على تقدير نجاستها فلا يتناولها النهي والله أعلم . **قوله** ( فإن أحكم ) قال البيضاوي : فيه إيماء إلى أن الباعث على الأمر بذلك احتمال النجاسة ، لأن الشارع إذا ذكر حكماً وعقبه بعلّة دل على أن ثبوت الحكم لأجلها ، ومثله قوله في حديث المحرم الذي سقط فمات فإنه يموت ملياً بعد نهيهم عن تطييبه ، فنبه على علة النهي وهي كونه محرماً . **قوله** ( لا يدرى ) فيه أن علة النهي احتمال هل لاقت يده ما يؤثر في الماء أو لا ، ومقتضاه إلحاق من شك في ذلك ولو كان مستيقظاً ، ومفهومه أن من درى أين باتت يده كمن لف عليها خرقة مثلاً فاستيقظ وهي على حالها أن لا كراهة ، وإن كان غسلها مستحباً على المختار كما في المستيقظ ، ومن قال بأن الأمر في ذلك للتبهد - كالك - لا يفرق بين شك ومتيقن . واستدل بهذا الحديث على التفرقة بين ورود الماء على النجاسة وبين ورود النجاسة على الماء ، وهو ظاهر . وعلى أن النجاسة تؤثر في الماء ، وهو صحيح ، لكن كونها تؤثر بالتنجيس وإن لم يتغير فيه نظر ، لأن مطلق التأثير لا يدل على خصوص التأثير بالتنجيس ، فيحتمل أن تكون الكراهة بالمتيقن أشد من الكراهة بالظنون قاله ابن دقيق العيد ، ومراده أنه ليست فيه دلالة قطعية على من يقول إن الماء لا ينجس إلا بالتغير . **قوله** ( أين باتت يده ) أي من جسده ، قال الشافعي رحمه الله : كانوا يستجمرون وبلادهم حارة فربما عرق أحدهم إذا نام فيحتمل أن تطوف يده على المحل أو على برة أو دم حيوان أو قدر غير ذلك . وتعقبه أبو الوليد الباجي بأن ذلك يستلزم الأمر بغسل ثوب النائم لجواز ذلك عليه ، وأجيب بأنه محمول على ما إذا كان العرق في اليد دون المحل ، أو أن المستيقظ لا يريد غمس ثوبه في الماء حتى يؤمر

بنفسه ، بخلاف اليد فإنه محتاج الى غسها ، وهذا أقوى الجوابين . والدليل على أنه لا اختصاص لذلك بمحل الاستجمار ما رواه ابن خزيمة وغيره من طريق محمد بن الوليد عن محمد بن جعفر عن شعبة عن خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة في هذا الحديث قال في آخره « أين بأت يده منه ، وأصله في مسلم دون قوله » منه ، قال الدارقطني : تفرد بها شعبة ، وقال البيهقي : تفرد بها محمد بن الوليد . قلت : إن أراد عن محمد بن جعفر فسلم ، وإن أراد مطلقا فلا ، فقد قال الدارقطني : تابعه عبد الصمد عن شعبة ، وأخرجه ابن منده عن طريقه . وفي الحديث الأخذ بالوثيقة ، والعمل بالاحتياط في العبادة ، والكسبية عما يستحيا منه إذا حصل الإفهام بها ، واستحباب غسل النجاسة ثلاثا لأنه أمرنا بالتثلية عند توهبها فعند ثبوتها أولى . واستنبط منه قوم فوائد أخرى فيها بعد ، منها أن موضع الاستنجاء مخصوص بالرخصة في جواز الصلاة مع بقاء أثر النجاسة عليه قاله الخطابي ، ومنها لإيجاب الوضوء من النوم قاله ابن عبد البر ، ومنها تقوية من يقول بالوضوء من مس الذكر حكاه أبو عوانة في صحيحه عن ابن عيينة ، ومنها أن القليل من الماء لا يصير مستملا بادخال اليد فيه لمن أراد الوضوء قاله الخطابي (١) صاحب الحصال من الشافعية

## ٢٧ - باب غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ ، وَلَا يَمْسَحُ عَلَى الْقَدَمَيْنِ

١٦٣ - حدثنا موسى قال حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمر وقال : تخلف النبي ﷺ عثا في سفره سافرتها ، فأدركنا وقد أرقهنا العصر ، فجعلنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا . فنادى بأعلى صوته « وَيْلٌ لِلْأَغْلَابِ مِنَ النَّارِ » مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا

قوله ( ياب غسل الرجلين ) كذا الأكثر ، وزاد أبو ذر « ولا يمسح على القدمين » . قوله ( حدثني موسى ) ابن اسماعيل هو التبوذكي . قوله ( عثا في سفره ) زاد في رواية كريمة « سافرتها » ، وظاهره أن عبد الله بن عمر وكان في تلك السفرة ، ووقع في رواية لمسلم أنها كانت من مكة إلى المدينة ، ولم يقع ذلك لعبد الله محققا إلا في حجة الوداع ، أما غزوة الفتح فقد كان فيها لكن ما رجع النبي ﷺ فيها إلى المدينة من مكة بل من الجعرانة ، ويحتمل أن تكون عمرة القضية فإن هجرة عبد الله بن عمرو كانت في ذلك الوقت أو قريبا منه . قوله ( أرقهنا ) بفتح الهاء والقاف ود العصر ، مرفوع بالفاعلية كذا لا يذر . وفي رواية كريمة باسكان القاف والعصر منصوب بالمفعولية ، ويقوى الاول رواية الأصيل « أرقهنا » بفتح القاف بعدها مشناة ساكنة ، ومعنى الارهاق الإدراك والنشيان ، قال ابن بطلان : كان الصحابة أخرخوا الصلاة في أول الوقت طمعا أن يلحقهم النبي ﷺ فصلوا معه ، فلما ضاق الوقت بادروا إلى الوضوء ولعلهم لم يسبقوه ، فأدركهم على ذلك فأنكر عليهم . قلت : ما ذكره من تأخيرهم قاله احتمالا ، ويحتمل أيضا أن يكونوا أخرخوا لكونهم على طهر أو لرجاء الوصول إلى الماء ، ويدل عليه رواية مسلم « حتى إذا كنا بماء بالطريق تعجل قوم عند العصر ، أي قرب دخول وقتها فتوضأوا وهم محال . قوله ( ونمسح على أرجلنا ) انتزع منه البخاري أن الانكار عليهم كان بسبب المسح لا بسبب الاقتصار على غسل بعض الرجل ، فهذا قال في الترجمة ولا يمسح على القدمين ، وهذا ظاهر الرواية المتفق عليها ، وفي أفراد مسلم « فأنهينا اليهم وأعقابهم يفيض تلوح

(١) في مخطوط الر ن « الخفاف »

لم يمسح الماء ، فتمسك بهذا من يقول باجزاء المسح ، ويحمل الإنكار على ترك التعميم ، لكن الرواية المتفق عليها أرجح فتحمل هذه الرواية عليها بالتأويل ، فيحتمل أن يكون معنى قوله « لم يمسح الماء » أى ماء الفسل جمعا بين الروايتين . وأصرح من ذلك رواية مسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي ﷺ رأى رجلا لم يغسل عقبه فقال ذلك . وأيضاً فمن قال بالمسح لم يوجب مسح العقب ، والحديث حجة عليه . وقال الطحاوى : لما أمرهم بتعميم غسل الرجلين حتى لا يبق منهما لمعة دل على أن فرضها الغسل . وتعقبه ابن المنير بأن التعميم لا يستلزم الغسل ، فالرأس نعم بالمسح وليس فرضها الغسل . قوله ( أرجلنا ) قابل الجمع بالجمع فالأرجل موزعة على الرجال فلا يلزم أن يكون لكل رجل أرجل . قوله ( ويل ) جازا الابتداء بالنكرة لأنه دعاء واختلف في معناه على أقوال : أظهرها ما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مرفوعاً « ويل واد في جهنم » قال ابن خزيمة : لو كان الماسح مؤدياً للفرض لما توعد بالنار ، وأشار بذلك إلى ما في كتب الخلاف عن الشيعة أن الواجب المسح أخذاً بظاهر قراءة ( وأرجلكم ) بالخفض ، وقد تواترت الأخبار عن النبي ﷺ في صفة وضوئه أنه غسل رجله وهو المبين لأمر الله ، وقد قال في حديث عمرو بن عبسة الذي رواه ابن خزيمة وغيره مطولاً في فضل الوضوء « ثم يغسل قدميه كما أمره الله ، ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك إلا عن علي وابن عباس وأنس ، وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك ، قال عبد الرحمن بن أبي ليلى : أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على غسل القدمين ، رواه سعيد بن منصور . وادعى الطحاوى وابن حزم أن المسح منسوخ . والله أعلم . قوله ( للاعقاب ) أى المرمية إذ ذاك فاللام للهدى ويلتحق بها ما يشاركها في ذلك ، والعقب مؤخر القدم قال البخارى : معناه ويل لأصحاب الاعقاب المقصرين في غسلها . وقيل أراد أن العقب يختص بالاعقاب إذا قصر في غسله . وفي الحديث تعليم الجاهل ، ورفع الصوت بالإنكار ، وتكرار المسألة لتفهيم كما تقدم في كتاب العلم

**٢٨ باب - المضمضة في الوضوء .** قاله ابن عباس وعبد الله بن زيد - رضى الله عنهم - عن النبي ﷺ

١٦٤ - **حديث** أبو اليمان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني عطاء بن يزيّد عن حُرّان مولى عُثمان بن عفان أنه رأى عثمان دَعَا بوضوء فأفرغ على يديه من إنائه فغسلها ثلاث مرات ، ثم أدخل يمينه في الوضوء ، ثم تمضمض واستنشق واستنثر ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ويديه إلى المرفقين ثلاثاً ، ثم مسح برأسه ، ثم غسل كل رجل ثلاثاً ، ثم قال : رأيت النبي ﷺ يتوضأ بتوضؤي وضوئي هذا وقال « مَنْ تَوَضَّأَ نحو وضوئي هذا ، ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه ، غفر الله له ما تقدم من ذنبه »

قوله ( باب المضمضة في الوضوء ) أصل المضمضة في اللغة التحريك ، ومنه مضمض الناس في عينيه إذا تحركتا بالنعاس ، ثم اشتهر استعماله في وضع الماء في الفم وتحريكه ، وأما معناه في الوضوء الشرعى فأكله أن يضع الماء في الفم ثم يديره ثم يمجّه ، والمشهور عن الشافعية أنه لا يشترط تحريكه ولا مجّه وهو عجيب ، ولعل المراد أنه لا يتعين المج بل لو ابتلعه أو تركه حتى يسيل أجزأ . قوله ( قاله ابن عباس ) قد تقدم حديثه في أوائل الطهارة . قوله ( وعبد الله بن زيد ) سأتى حديثه قريباً . قوله ( ثم غسل كل رجل ) كذا للاصيل والكشميني ، ولا بن عساكر

كنا رجليه وهي التي اعتمدها صاحب العمدة ، ولستغلى والحموى كل رجلاه وهي تقيد تعميم كل رجل بالغسل ، وفي نسخة رجليه بالثنية وهي بمعنى الأولى . قوله ( لا يحدث ) تقدمت مباحثه قريبا ، وقال بعضهم : يحتمل أن يكون المراد بذلك الإخلاص ، أو ترك العجب بأن لا يرى لنفسه مزية خشية أن يتغير فيتكبر فيها . قوله ( غفر الله له ) كذا للستلى ، ولغيره ، وغفر له ، على البناء للفعول ، وقد تقدمت مباحثه ، إلا أن في هذا السياق من الزيادة رفع صفة الوضوء الى فعل النبي ﷺ ، وزاد مسلم في رواية ليونس قال الزهري : كان علماءنا يقولون هذا الوضوء أسبغ ما يتوضأ به أحد للصلاة ، وقد تمسك بهذا من لا يرى تثليث مسح الرأس كما سيأتي في باب مسح الرأس مرة إن شاء الله تعالى

### ٢٩ - باب غسل الأعقاب . وكان ابن سيرين يفسل موضع الحاتم إذا توضأ

١٦٥ - **حديث** آدم بن أبي إياس قال حدثنا شعبة قال حدثنا محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة - وكان يتره بنا والناس يتوضئون من المطهرة - قال : أسبغوا الوضوء ، فإن أبا القاسم قال « ويل للأعقاب من النار » **قوله** ( باب غسل الأعقاب . وكان ابن سيرين ) هذا التعليق وصله المصنف في التاريخ عن موسى بن اسماعيل عن مهدي بن ميمون عنه ، وروى ابن أبي شيبة عن هشيم عن خالد عنه أنه كان إذا توضأ حرك عاتمه ، والاسنادان صحيحان ، فيحصل على أنه كان واسعا بحيث يصل الماء الى ما تحته بالتحريك ، وفي ابن ماجه عن أبي رافع مرفوعا نحوه باسناد ضعيف . **قوله** ( محمد بن زياد ) هو الجعفي المدني لا الإلهاني الحمصي . **قوله** ( وكان ) الواو حالية من مفعول سمعت ، والناس يتوضئون حال من فاعل يمر . **قوله** ( المطهرة ) بكسر الميم هي الإيلاء المد للظهور منه . **قوله** ( أسبغوا ) بفتح الحزرة أى اكثروا ، وكأنه رأى منهم قصيرا وغشى عليهم . **قوله** ( فإن أبا القاسم ) فيه ذكر رسول الله ﷺ بكنيته وهو حسن ، وذكره بوصف الرسالة أحسن ، وفيه أن العالم يستدل على مايقى به ليكون أوقع في نفس سامعه ، وقد تقدم شرح الأعقاب ، وإنما خصت بالذكر لصورة السبب كما تقدم في حديث عبد الله ابن عمرو ، فيلتحق بها ما في معناها من جميع الأعضاء التي قد يحصل التساهل في إسباغها . وفي الحاكم وغيره من حديث عبد الله بن الحارث « ويل للأعقاب وبطلون الأقدام من النار » ، ولهذا ذكر في الترجمة أمر ابن سيرين في غسله موضع الحاتم لأنه قد لا يصل اليه الماء إذا كان ضيقا . والله أعلم

### ٣٠ - باب غسل الرجلين في التلحين ، ولا يمسح على التلحين

١٦٦ - **حديث** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن سعيد القفري عن عبيد بن جريح أنه قال لعبد الله بن عمر : يا أبا عبد الرحمن ، رأيتك تصنع أربما لم أر أحدا من أصحابك يصنعها . قال : وما هي يا ابن جريح ؟ قال : رأيتك لا تمس من الأركان إلا اليمينين ، ورأيتك تلبس الثعل الشبعية ، ورأيتك تصنع الصفرة ، ورأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا الهلال ولم ينهل أنت حتى كابد يوم التزوية . قال عبد الله : أما الأركان فاني لم أر رسول الله ﷺ يمس إلا اليمينين . وأما الثعل الشبعية فاني رأيت رسول

الله ﷺ يَبْسُ النمل التي ليس فيها شَرٌّ وَبِتَوَضُّأُ فِيهَا ، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا . وَأَمَّا الْعُقُورَةُ فَأَنَّى رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبُغُ بِهَا ، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَصْبِغَ بِهَا . وَأَمَّا الْإِهْلَاقُ فَأَنَّى لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُهَيِّئُ حَتَّى تَنْبَغِيَتْ بِهِ رِاحَتُهُ

[ الحديث ١٦٦ - أطرافه في : ١٥٦٤ ، ١٥٥٢ ، ١٦٠٩ ، ٢٨٦٥ ، ٥٨٥١ ]

**قوله** ( باب غسل الرجلين في التعلين ) ليس في الحديث الذي ذكره تصريح بذلك وإنما هو مأخوذ من قوله « يتوضأ فيها ، لأن الأصل في الوضوء هو الغسل ، ولأن قوله « فيها » يدل على الغسل ، ولو أريد المسح لقال عليها . **قوله** ( ولا يمسح على التعلين ) أى لا يكتفى بالمسح عليهما كما في الخفين ، وأشار بذلك الى ما روى عن علي وغيره من الصحابة أنهم مسحوا على نعالهم في الوضوء ثم صلوا ، وروى في ذلك حديث مرفوع أخرجه أبو داود وغيره من حديث المغيرة بن شعبة لكن ضعفه عبد الرحمن بن مهدي وغيره من الأئمة ، واستدل الطحاوي على عدم الإجماع على أن الخفين إذا تحرقا حتى تبدو القدمان أن المسح لا يجزئ عليهما ، قال : فكذلك التعلان لانهما لا يفيدان القدمين . انتهى . وهو استدلال صحيح ، لكنه منازع في نقل الإجماع المذكور ، وليس هذا موضع بسط هذه المسألة ، ولكن نشير الى ملخص منها : فقد تمسك من اكتفى بالمسح بقوله تعالى ( وأرجلكم ) علقا على ( وامسحوا برؤوسكم ) فذهب الى ظاهرها جماعة من الصحابة والتابعين ، لحكى عن ابن عباس في رواية ضعيفة والثابت عنه خلافه ، وعن عكرمة والشعبى وقائدة ، وهو قول الشيعة . وعن الحسن البصري الواجب الغسل أو المسح ، وعن بعض أهل الظاهر يجب الجمع بينهما ، وحجة انجهور الأحاديث الصحيحة المذكورة وغيرها من فعل النبي ﷺ فإنه يبان للراد ، وأجابوا عن الآية بأجوبة منها أنه قرئ ( وأرجلكم ) بالنصب علقا على أيديكم ، وقيل معطوف على محل برؤوسكم كقوله ( يا جبال أوبئ من ممه والطير ) بالنصب . وقيل المسح في الآية محمول لمشروعية المسح على الخفين فحملوا قراءة الجر على مسح الخفين وقراءة النصب على غسل الرجلين ، وقرر ذلك أبو بكر بن العربي تقريرا حسنا فقال ما ملخصه : بين القراءتين تعارض ظاهر ، والحكم فيها ظاهره التعارض أنه إن أمكن العمل بهما وجب ، وإلا عمل بالقدر الممكن ، ولا يتأتى الجمع بين الغسل والمسح في عضو واحد في حالة واحدة لأنه يؤدي الى تكرار المسح لأن الغسل يتضمن المسح ، والأمر المطلق لا يقتضى التكرار ، فبقي أن يعمل بهما في حالين توفيقا بين القراءتين وعملا بالقدر الممكن . وقيل إنما عطفت على الرؤوس المسوحة لأنها مظنة لكثرة صب الماء عليها فلنزع الإسراف عطفت ، وليس المراد أنها تمسح حقيقة . ويدل على هذا المراد قوله ( الى السكبين ) لأن المسح رخصة فلا يقيد بالناية ، ولأن المسح يطلق على الغسل الخفيف ، يقال مسح أطرافه لمن توضأ ، ذكره أبو زيد اللغوى وابن قتيبة وغيرهما . **قوله** ( عبيد بن جريح ) هو مدنى مولى بنى تميم ، وليس بينه وبين ابن جريح الفقيه المسكى مولى بنى أمية نسب ، وقد تقدم في المقدمة أن الفقيه هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح فقد يظن أن هذا عمه وليس كذلك ، وهذا الاسناد كله مدنيون ، وفيه رواية الأقران لأن عبيدا وسعيدا تابعيان من طبقة واحدة . **قوله** ( أربع خصال . **قوله** ( لم أر أحدا من أصحابك ) أى أصحاب رسول الله ﷺ والمراد بعضهم ، والظاهر من السياق اقتراد ابن عمر بما ذكر دون غيره من رآهم عبيد . وقال المازرى : يحتمل أن يكون مراده لا يصنعن غيرك كجمعة وإن كان يصنع بعضها . **قوله** ( الأركان ) أى أركان الكعبة الأربعة ، وظاهره أن غير ابن عمر من الصحابة الذين رآهم



عبيد كانوا يستلون الأركان كلها ، وقد صح ذلك عن معاوية وابن الزبير ، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في الحج إن شاء الله تعالى . **قوله** ( السبتية ) بكرة المهمة التي لا شعر فيها ، مشتقة من السبت وهو الحلق قاله في التهذيب ، وقيل السبت جلد البقر المدبوغ بالقرظ ، وقيل بالسبت بضم أوله وهو نبت يدبغ به قاله صاحب المنتهى ، وقال الهروي قيل لها سبتية لأنها السبت بالدباغ أى لانت به ، يقال رطبة منسبته أى لينة . **قوله** ( تصبغ ) بضم للموحدة وحكى قتحها وكسرهما ، وهل المراد صبغ الثوب أو الشعر ؟ يأتي الكلام على ذلك حيث ذكره المصنف في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . **قوله** ( أهل الناس ) أى رفعوا أصواتهم بالتلبية من أول ذى الحجة . **قوله** ( ولم تهل أنت حتى كان ) ولمسلم حتى يكون ( يوم التروية ) أى الثامن من ذى الحجة ، ومراده قتل أنت حينئذ . وتبين من جواب ابن عمر أنه كان لا يهل حتى يركب قاصدا إلى منى ، وسيأتي الكلام على هذه المسألة أيضا في الحج إن شاء الله تعالى . **قوله** ( قال عبد الله ) أى ابن عمر مجيبا لعبد . وللصنف في اللباس ، فقال له عبد الله بن عمر . **قوله** ( الثمانين ) ثنية يمان والمراد بهما الركن الأسود والذي يسامته من مقابلة الصفا ، وقيل للأسود يمان تغليا . **قوله** ( فأتى أحب أن أصبغ ) وللكتيميني والباقرين ، فأتا أحب ، كاتى قبلها ، وسيأتي باقى الكلام على هذا الحديث في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى

### ٣١ - باب التيمن في الوضوء والغسل

١٦٧ - **حَرْشٌ سُدَّدُ** قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ حَنْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي غَسْلِ ابْنَتِهِ « أَبْدَأْ بِمَإْيَمِنِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا »

[ الحديث ١٦٧ - أطرافه في : ١٧٥٤ ، ١٧٥٥ ، ١٧٥٦ ، ١٧٥٧ ، ١٧٥٨ ، ١٧٥٩ ، ١٧٦٠ ، ١٧٦١ ، ١٧٦٢ ، ١٧٦٣ ]

١٦٨ - **حَرْشٌ خَفَصُ** بْنُ عُمَرَ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُ التَّيْمَنُ فِي تَنَعُّلِهِ وَتَرْجُلِهِ وَطُهُورِهِ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ

[ الحديث ١٦٨ - أطرافه في : ٤٢٦ ، ٥٢٨٠ ، ٥٨٥٤ ، ٥٩٣٦ ]

**قوله** ( باب التيمن ) أى الابتداء باليمين . **قوله** ( إسماعيل ) هو ابن علي ، وغالد هو الخذاء . والاسناد كله بصريون . **قوله** ( في غسل ) أى في صفة غسل ابنته زينب عليها السلام كما سيأتي تحقيقه في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . وأورد المصنف من الحديث طرفا ليعين به المراد بقول عائشة « يعجبه التيمن » ، إذ هو لفظ مشترك بين الابتداء باليمين وتعاطى الشيء باليمين والتبرك وقصد اليمين ، فبان بحديث أم عطية أن المراد بالطهور الأول . **قوله** ( سمعت أبي ) هو سليم بن أسود المحاربى الكوفى أبو الشعثاء مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وهو من كبار التابعين كشيخه مسروق فيما قرينان كما أن أشعث وشعبة قرينان وهما من كبار أتباع التابعين . **قوله** ( كان يعجبه التيمن ) قيل لأنه كان يحب القول الحسن إذ أصحاب اليمين أهل الجنة . وزاد المصنف في الصلاة عن سليمان بن حرب عن شعبة « ما استطاع ، فنبه على المحافظة على ذلك ما لم يمنع مانع . **قوله** ( في تنعله ) أى لبس نعله ( وترجله ) أى ترجيل شعره وهو ترميحه ودهنه ، قال في المشرق : رجل شعره إذا مشط بهاء أو دهن ليلين ويرسل الثائر ويمد المنقبض . زاد أبو داود عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة وسواكه . **قوله** ( في شأنه كله ) كذا للأكثر من الرواة بغير واو ، وفي

رواية أبي الوقت بإثبات الواو هي التي اعتمدها صاحب العمدة ، قال الشيخ تقي الدين : هو عام مخصوص ، لأن دخول الخلاء والخروج من المسجد ونحوهما يبدأ بهما باليسار انتهى . وتأكيده « الشان » بقوله « كله » يدل على التعميم ، لأن التأكيد يرفع المجاز فيمكن أن يقال حقيقة الشان ما كان فعلا مقصودا ، وما يستحب فيه التيسار ليس من الأفعال المقصودة بل هي إما ترك وإما غير مقصودة ، وهذا كله على تقدير إثبات الواو ، وأما على إسقاطها فقله « في شأنه كله » متعلق بيمينه لا بيمين أي يعجبه في شأنه كله التيمن في تتعله الخ ، أي لا يترك ذلك سفرا ولا حضرا ولا في فراغه ولا شغله ونحو ذلك . وقال الطيبي قوله « في شأنه » يدل من قوله « في تتعله » باعادة العامل . قال : وكأنه ذكر التتمل لتعلقه بالرجل والرجل لتعلقه بالرأس والظهور لكونه مفتاح أبواب العبادة ، فكأنه نبه على جميع الأعضاء فيكون كبذل الكل من الكل . قلت : ووقع في رواية مسلم بتقديم قوله « في شأنه كله » على قوله « في تتعله الخ » وعليها شرح الطيبي ، وجميع ما قدمناه مبنى على ظاهر السياق الوارد هنا ، لكن بين المصنف في الأطلعة من طريق عبد الله بن المبارك عن شعبة أن أشعث شيخه كان يحدث به تارة مقتصرا على قوله « في شأنه كله » وتارة على قوله « في تتعله الخ » وزاد الاسماعيلي من طريق غندر عن شعبة أن عائشة أيضا كانت تجمله تارة وتبينه أخرى ، فقل هذا يكون أصل الحديث ما ذكر من التتمل وغيره ، ويؤيده رواية مسلم من طريق أبي الأحوص وابن ماجه من طريق عمرو بن عبيد كلاهما عن أشعث بدون قوله « في شأنه كله » ، وكأن الرواية المقتصرة على « في شأنه كله » من الرواية بالمعنى ، ووقع في رواية لمسلم « في طهوره ونعله » بفتح التون واسكان العين أي هيئة تتعله ، وفي رواية ابن ماهان في مسلم « ونعله » بفتح العين . وفي الحديث استحباب البداءة بشق الرأس الأيمن في الترجل والفعل والخلق ، ولا يقال هو من باب الإزالة فيبدأ فيه بالأيسر بل هو من باب العبادة والتزيين ، وقد ثبت الابتداء بالشق الأيمن في الخلق كما سيأتى قريبا ، وفيه البداءة بالرجل اليمنى في التتمل وفي إلزائها باليسرى وفيه البداءة باليد اليمنى في الوضوء وكذا الرجل ، وبالشق الأيمن في الفصل . واستدل به على استحباب الصلاة عن يمين الإمام وفي ميمنة المسجد وفي الأكل والشرب باليمين ، وقد أورده المصنف في هذه المواضع كلها ، قال النووي : قاعدة الشرع المستمرة استحباب البداءة باليمين في كل ما كان من باب التكريم والتزيين ، وما كان بضدهما استحب فيه التيسار . قال : وأجمع العلماء على أن تقديم اليمين في الوضوء سنة من خالفها فاته الفضل وتم وضوءه انتهى . ومراده بالعلماء أهل السنة ، وإلا فذهب الشيعة الوجوب ، وغلط المرتضى منهم ففسه للشافعي ، وكأنه ظن أن ذلك لازم من قوله بوجوب الترتيب ، لكنه لم يقل بذلك في اليدين ولا في الرجلين لأنهما بمنزلة العضو الواحد ، ولأنهما جمعا في لفظ القرآن . لكن يشكل على أصحابه حكمهم على الماء بالاستعمال إذا انتقل من يد إلى يد أخرى ، مع قولهم بأن الماء مادام مترددا على العضو لا يسمى مستعملا ، وفي استدلالهم على وجوب الترتيب بأنه لم ينقل أحد في صفة وضوء النبي ﷺ أنه توضأ منكسا ، وكذلك لم ينقل أحد أنه قدم اليسرى على اليمنى . ووقع في البيان للعمري والتجريد للبندنجي نسبة القول بالوجوب الى الفقهاء السبعة ، وهو تصحيف من الشيعة . وفي كلام الرافعي ما يوم أن أحد قال بوجوبه ، ولا يعرف ذلك عنه بل قال الشيخ الموفق في المعنى : لا نعلم في عدم الوجوب خلافا

### ٣٢ - باب التماس الوضوء إذا حانت الصلاة

وقالت عائشة : حَضَرَتِ الصُّبْحُ فَالتَمَسَ الْمَاءَ فَلَمْ يَوْجَدْ ، فَنَزَلَ التَّيَمُّمَ

١٦٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَرْسُفَ قَالَ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَحَانَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ ، فَالتَمَسَ النَّاسُ الْوُضُوءَ فَلَمْ يَجِدُوهُ ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَوْضُوءَ فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ الْإِنَاءِ يَدَهُ وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَتَوَضَّأُوا مِنْهُ . قَالَ : فَرَأَيْتُ الْمَاءَ يَتَّبِعُ مِنْ تَحْتِ أَصَابِعِهِ ، حَتَّى تَوْضَّأُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ

[ الحديث ١٦٩ - أطرافه في : ١٩٥ ، ٢٠٠ ، ٣٤٧٢ ، ٣٥٧٤ ، ٣٥٧٥ ]

قوله ( باب التماس الوضوء ) بفتح الواو أى طلب الماء للوضوء ( إذا حانت أى قربت ( الصلاة ) والمراد وقتها الذى توقع فيه . قوله ( وقالت عائشة ) هذا طرف من حديثها فى قصة نزول آية التيمم وسيأتى فى كتاب التيمم إن شاء الله تعالى ، وسأفقه هنا بلفظ عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عنها ، وهو موصول عنده فى تفسير المائدة ، قال ابن المنير : أراد الاستدلال على أنه لا يجب طلب الماء للتطهير قبل دخول الوقت لأن النبي ﷺ لم ينكر عليهم التأخير فدل على الجواز . قوله ( فالتمس ) بالضم على البناء للفعول ، وللكشميىن فالتسوا . قوله ( وحان ) وللكشميىن « وحانت ، والواو الحال بتقدير قد . قوله ( الوضوء ) بفتح الواو أى الماء الذى يتوضأ به . قوله ( فلم يجدوا ) وللكشميىن « فلم يجدوه ، بزيادة الضمير . قوله ( فأتى ) بالضم على البناء للفعول ، وبين المصنف فى رواية قتادة أن ذلك كان بالزوراء وهو سوق بالمدينة . قوله ( بوضوء ) بالفتح أى بأداء فيه ماء ليتوضأ به ، ووقع فى رواية ابن المبارك « لجاء رجل بقدر فيه ماء يسير ، فصغر أن يسطو ﷺ فيه كفه فضم أصابعه ، ونحوه فى رواية حميد الآتية فى باب الوضوء من المختضب . قوله ( ينبع ) بفتح أوله وضم الموحدة ويجوز كسرهما وفتحها ، وسيأتى الكلام على فوائد هذا الحديث فى كتاب علامات النبوة مستوعبا إن شاء الله تعالى . قوله ( حتى توضعوا من عند آخرهم ) قال الكرماني حتى للتدرج ومن اللبيان ، أى توضعوا الناس حتى توضعوا الذين عند آخرهم وهو كناية عن جميعهم ، قال : وعند بمعنى فى لأن عند وإن كانت للظرفية الخاصة لكن المبالغة تقتضى أن تكون لمطلق الظرفية ، فكأنه قال : الذين هم فى آخرهم . وقال التيمي : المعنى توضعوا القوم حتى وصلت التوبة إلى الآخر . وقال النووي : من هنا بمعنى إلى وهى لغة . وتعقبه الكرماني بأنها شاذة ، قال : ثم إن إلى لا يجوز أن تدخل على عند ، ويلزم عليه وعلى ما قال التيمي أن لا يدخل الأخير ، لكن ما قاله الكرماني من أن « إلى » لا تدخل على عند لا يلزم عليه وعلى ما قال التيمي أن لا يدخل الأخير ، لكن ما قاله الكرماني من أن إلى لا تدخل على عند لا يلزم مثله فى « من » ، وإذا وقعت بمعنى إلى ، وعلى توجيه النووي يمكن أن يقال : عند زائدة . وفى الحديث دليل على أن المواساة مشروعة عند الضرورة لمن كان فى مأنة فضل عن وضوئه . وفيه أن اغتراف المتوضئ من الماء القليل لا يصح : الماء مستعملا ، واستدل به الشافعى على أن الأمر بفصل اليد قبل إدخالها الإناء أمر ندب لا حتم . ( تنبيه ) : قال ابن بطلال : هذا الحديث - يعنى حديث نبع الماء - شهده جمع من الصحابة ، إلا

أنه لم يرو إلا من طريق أنس وذلك لطول عمره ولطلب الناس علو السند . كذا قال . وقد قال القاضي عياض : هذه القصة رواها العدد الكثير من الثقات عن الجهم الغفير عن الكافة متصلا عن جملة من الصحابة ، بل لم يؤثر عن أحد منهم إنكار ذلك فهو ملتقى بالقطعي من معجزاته انتهى . فانظر كم بين الكلامين من التفاوت . وسنحرر هذا الموضوع في كتاب علامات النبوة إن شاء الله تعالى

**٣٣ - باب الماء الذي يُفْسَلُ به شَعْرُ الإنسان .** وكان عطاء لا يرى به بأساً أن يتخذَ منها الخُيُوطُ والحبالُ . وسُورَ الكلابِ وتحرَّها في المسجدِ . وقال الزُّهْرِيُّ : إذا وَلَغَ في إناءٍ ليس له وضوءٌ غيره يتوضأُ به . وقال سَعْيَانُ : هَذَا الْفَقْهُ بَيْنَهُ ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ وَهَذَا مَالٌ . وَفِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ ، يَتَوَضَّأُ بِهِ وَيَتَيَمَّمُ

**قوله ( باب الماء )** أى حكم الماء ، الذى يفصل به شعر الانسان . أشار المصنف الى أن حكمه الطهارة ، لأن المفصل قد يقع في ماء غسله من شعره ، فلو كان نجسا لتنجس الماء بملاقاته ، ولم ينقل أن النبي ﷺ تجنب ذلك في اغتساله ، بل كان يغسل أصول شعره كما سيأتى ، وذلك يفضى غالبا الى تاتر بعضه فدل على طهارته ، وهو قول جمهور العلماء ، وكذا قاله الشافعى في القديم ، ونص عليه في الجديد أيضا وصححه جماعة من أصحابه وهى طريقة الحراسانيين ، وصحح جماعة القول بتنجيسه وهى طريقة العراقيين ، واستدل المصنف على طهارته بما ذكره من الحديث المرفوع ، وتعب بأن شعر النبي ﷺ يحرم لا يقاس عليه غيره ، ونقضه ابن المنذر والحطاي وغيرهما بأن الخصوصية لا تثبت إلا بدليل والأصل عدمه ، قالوا : ويلزم القائل بذلك أن لا يحتاج على طهارة المتى بأن عائشة كانت تفركه من ثوبه ﷺ لإمكان أن يقال له منيه طاهر فلا يقاس على غيره ، والحق أن حكمه حكم جميع المكلفين فى الأحكام التكليفية إلا فيما يخص بدليل ، وقد تكاثرت الأدلة على طهارة فضلاته وعد الأئمة ذلك فى خصائصه ، فلا يلتفت الى ما وقع فى كتب كثير من الشافعية مما يخالف ذلك فقد استقر الأمر بين أئمتهم على القول بالطهارة ، وهذا كله فى شعر الآدمى ، أما شعر الحيوان غير المأكول المذكور ففيه اختلاف مبنى على أن الشعر هل تحله الحياة فينجس بالموت أو لا ، فالأصح عند الشافعية أنه ينجس بالموت ، وذهب جمهور العلماء الى خلافه ، واستدل ابن المنذر على أنه لا تحله الحياة فلا ينجس بالموت ولا بالانقصال بأنهم أجمعوا على طهارة ما يجر من الشاة وهى حية ، وعلى نجاسة ما يقطع من أعضائها وهى حية ، فدل ذلك على التفرقة بين الشعر وغيره من أجزائها ، وعلى التسوية بين حالتى الموت والانقصال وأنه أعلم . وقال البغوى فى شرح السنة فى قوله ﷺ فى شاة ميمونة : إنما حرم أكلها ، يستدل به لمن ذهب الى أن ما عدا ما يؤكل من أجزاء الميتة لا يجرم الانتفاع به اهـ . وسياق الكلام على ريش الميتة وعظمتها فى باب مفرد من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى . **قوله ( وكان عطاء )** هذا التعليق وصله محمد بن إسحق الفاكهى فى أخبار مكة يسند صحيح الى عطاء وهو ابن أبى رباح أنه كان لا يرى بأسا بالانتفاع بشعور الناس التى تحلق بمنى . **قوله ( وسور الكلاب )** هو بالجر عطفًا على قوله « الماء » ، والتقدير وباب سور الكلاب أى ما حكمه ؟ والسور البقية . والظاهر من تصرف المصنف أنه يقول بطهارته . وفى بعض النسخ بعد قوله فى المسجد . وأكلها ، وهو من إضافة المصدر الى الفاعل . **قوله ( وقال الزهرى اذا ولغ الكلب )** جمع المصنف فى هذا الباب

بين مسألتين وهما حكم شعر آدمي وسور الكلب ، فذكر الترجمة الاولى وأثرها معها ، ثم تنى بالثانية وأثرها معها ، ثم رجع الى دليل الاولى من الحديث المرفوع ، ثم تنى بأذلة الثانية . وقول الزهري هذا رواه الوليد بن مسلم في مصنفه عن الازاعي وغيره عنه ولفظه « سمعت الزهري في إنا . ولغ فيه كلب فلم يجدوا ماء غيره ، قال : يوضأ به » ، وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد من طريقه بسند صحيح . **قوله** ( وقال سفيان ) المتبادر الى الذهن أنه ابن عيينة لكونه معروفا بالرواية عن الزهري دون الثوري ، لكن المراد به هنا الثوري ، فان الوليد بن مسلم عقب أثر الزهري هذا بقوله : فذكرت ذلك لسفيان الثوري فقال والله هذا الفقه يعني .. فذكره ، وزاد بعد قوله شيء « فأرى أن يوضأ به ويقيم » ، فسمى الثوري الأخذ بدلالة العموم فقها ، وهي التي تضمنها قوله تعالى ﴿ فلم يجدوا ماء ﴾ لكونها نكرة في سياق النفي تقيم ولا تخص إلا بدليل ، وتنجيس الماء ببولغ الكلب فيه غير متفق عليه بين أهل العلم . وزاد من رأيه التيمم احتياطاً . وتعبه الإسماعيلي بان اشتراطه جواز التوضؤ به إذا لم يجد غيره يدل على تنجيسه عنده ، لأن الظاهر يجوز التوضؤ به مع وجود غيره . وأجيب بأن المراد أن استعمال غيره بما لم يختلف فيه أولى ، فأما إذا لم يجد غيره فلا يعدل عنه - وهو يعتقد طهارته - الى التيمم ، وأما قيتا سفيان بالتيمم بعد الوضوء به فلا نراه رأى أنه ماء مشكوك فيه من أجل الاختلاف فاحتاط للعبادة ، وقد تعقب بأنه يلزم من استعماله أن يكون جسده طاهراً بلا شك فيصير باستعماله مشكوكاً في طهارته ، ولهذا قال بعض الأئمة : الأولى أن يريق ذلك الماء ثم يقيم والله أعلم . ( تنبيه ) : وقع في رواية أبي الحسن القاسبي عن أبي زيد المروزي في حكاية قول سفيان : يقول الله تعالى فان لم تجدوا ماء ، وكذا حكاه أبو نعيم في المستخرج على البخاري ، وفي باقي الروايات ﴿ فلم تجدوا ﴾ وهو الموافق للتلاوة . وقال القاسبي : وقد ثبت ذلك في الأحكام لإسماعيل القاضي - يعني باسنادنا الى سفيان - قال : وما أعرف من قرأ بذلك . قلت : لعل الثوري حكاه بالمعنى وكان يرى جواز ذلك ، وكان هذا هو الذي جرح المصنف أن يأتي بمثل هذه العبارة في كتاب التيمم كما سيأتي إن شاء الله تعالى

١٧٠ - **حدثنا** مالك بن إسماعيل قال حدثنا إسرائيل عن عاصم عن ابن سيرين قال : قلت لعميدة عبدنا من شعر النبي ﷺ أصبغناه من قبل أنس - أو من قبل أهل أنس - فقال : لأن تكون عندى شعرة منه أحب إلى من الدنيا وما فيها

[الحديث ١٧٠ - طرفه في : ١٧١]

١٧١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ قَالَ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا حَقَّ رَأْسُهُ كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَوَّلَ مَنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ

قوله (عن عاصم) هو ابن سليمان، وابن سيرين هو محمد، وعبيدة هو ابن عمر، والسلماني أحد كبار التابعين المخضرمين أسلم قبل وفاة النبي ﷺ بستين ولم يره. قوله (من شعر النبي ﷺ) أى شئ. قوله (أصناه) أى حصل لنا من جهة أنس بن مالك. وأراد المصنف بإيراد هذا الأثر تقرير أن الشعر الذى حصل لآبى طلحة كما فى الحديث الذى يليه بقى عند آل بيته الى أن صار لمولاهم منه لأن سيرين والد محمد كان مولى أنس بن مالك وكان أنس

ريب أبي طلحة . ووجه الدلالة منه على الترجمة أن الشعر طاهر وإلا لما حفظوه ولا تمتى عبدة أن يكون عنده شعرة واحدة منه ، وإذ كان طاهراً فالماء الذي يغسل به طاهر . قوله (حدثنا عباد) هو ابن عباد المهلبى ، وقد نزل البخارى فى هذا الاسناد لأنه قد سمع من شيخ شيخه سعيد بن سليمان ، بل سمع من أبي عاصم وغيره من أصحاب ابن عون فيقع بينه وبين ابن عون واحد ، وهنا بينه وبينه ثلاثة أنفس . قوله ( لما خلق ) أى أمر الخلاق لخلقه ، فأضاف الفعل اليه مجازاً ، وكان ذلك فى حجة الوداع كما سنبينه . قوله ( كان أبو طلحة ) يعنى الانصارى زوج أم سليم والدة أنس ، وقد أخرج أبو عوانة فى صحيحه هذا الحديث من طريق سعيد بن سليمان المذكور أبين مما ساقه محمد بن عبد الرحيم ولفظه « ان رسول الله ﷺ أمر الخلاق لخلق رأسه ، ودفع الى أبي طلحة الشق الايمن ، ثم خلق الشق الآخر فأمره أن يقسه بين الناس » . ورواه مسلم من طريق ابن عيينة عن هشام بن حسان عن ابن سيرين بلفظ « لما رى الجرة ونحر نسكه تناول الخالق شقه الايمن لخلقه ، ثم دعا أبا طلحة فأعطاه إياه ، ثم ناوله الشق الايسر لخلقه فأعطاه أبا طلحة فقال : اقسمه بين الناس » ، وله من رواية حفص بن غياث عن هشام أنه قسم الايمن فيمن يليه ، وفى لفظ « فوزعه بين الناس الشعرة والشعرتين ، وأعطى الايسر أم سليم » ، وفى لفظ « أبا طلحة » ، ولا تناقض فى هذه الروايات ، بل طريق الجمع بينها أنه ناول أبا طلحة كلا من الشقين فأما الايمن فوزعه أبو طلحة بأمره وأما الايسر فأعطاه لام سليم زوجته بأمره ﷺ أيضاً ، زاد أحمد فى رواية له لتجعله فى طيبها ، وعلى هذا الضمير فى قوله « يقسه » فى رواية أبي عوانة يعود على الشق الايمن ، وكذا قوله فى رواية ابن عيينة « فقال اقسمه بين الناس » ، قال النووي : فيه استحباب البداءة بالشق الايمن من رأس المخلوق ، وهو قول الجمهور خلافاً لأبي حنيفة ، وفيه طهارة شعر الأذى وبه قال الجمهور وهو الصحيح عندنا ، وفيه التبرك بشعره ﷺ وجواز اقتناؤه ، وفيه المماساة بين الأصحاب فى العطية والهدية . أقول : وفيه أن المماساة لا تستلزم المساواة . وفيه تنفيل من يتولى التفرقة على غيره ، قال : واختلفوا فى اسم الخالق فالصحيح أنه معمر بن عبد الله كما ذكر البخارى ، وقيل هو خراش بن أمية وهو بمعجمتين اه . والصحيح أن خراشاً كان الخالق بالحديبية . والله أعلم

وقع هنا - فى رواية ابن عساكر - قبل إيراد حديث مالك « باب اذا شرب الكلب فى الإناء »

١٧٢ - **حدثنا عبد الله بن يوسف عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : إن رسول الله ﷺ قال « إذا شرب الكلب فى إناء أحدكم فليغسله سبعاً »**

**قوله** ( اذا شرب ) كذا هو فى الموطأ ، والمشهور عن أبي هريرة من رواية جمهور أصحابه عنه « اذا ولغ » ، وهو المعروف فى اللغة ، يقال ولغ بلغ - بالفتح فهما - إذا شرب بطرف لسانه ، أو أدخل لسانه فيه لحركة ، وقال ثعلب : هو أن يدخل لسانه فى الماء وغيره من كل مانع فيحركه ، زاد ابن درستويه : شرب أو لم يشرب . وقال ابن مكى : فإن كان غير مائع يقال لعقه . وقال المطرزي : فإن كان فارغاً يقال لحسه . وادعى ابن عبد البر أن لفظ « شرب » لم يروه إلا مالك ، وأن غيره رواه بلفظ « ولغ » ، وليس كما ادعى فقد رواه ابن خزيمة وابن المنذر من طريقين عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة بلفظ « اذا شرب » ، لكن المشهور عن هشام بن حسان بلفظ « اذا ولغ » ، كذا أخرجه مسلم وغيره من طرق عنه ، وقد رواه عن أبي الزناد شيخ مالك بلفظ

« إذا شرب ، وقات بن عمر أخرجه المجوزي ، وكذا المغيرة بن عبد الرحمن أخرجه أبو يعلى ، نعم وروى عن مالك بلفظ « إذا ولغ » أخرجه أبو عبيد في كتاب الطهور له عن اسماعيل بن عمر عنه ، ومن طريقه أورده الإسماعيلي ، وكذا أخرجه الدارقطني في الموطآت له من طريق أبي علي الحنفى عن مالك ، وهو في نسخة صحيحة من سنن ابن ماجه . رواية روح بن عباد عن مالك أيضا ، وكان أبا الزناد حدث به باللفظين لتقاربهما في المعنى ، لكن الشرب كما بينا أخص من الولوغ فلا يقوم مقامه . ومفهوم الشرط في قوله إذا ولغ يقتضى قصر الحكم على ذلك ، لكن إذا قلنا إن الأمر بالفصل للتنجيس يتعدى الحكم الى ما إذا لحس أو لمق مثلا ، ويكون ذكر الولوغ للغالب ، وأما إلحاق باقى أعضائه كيد ورجله فالذهب المنصوص أنه كذلك لأن فيه أشرفها فيكون الباقي من باب الأولى ، وخصه في القديم بالأول ، وقال النووي في الروضة : إنه وجه شاذ . وفي شرح المذهب : إنه القوى من حيث الدليل ، والأولوية المذكورة قد تمنع لكونه فعل استعمال النجاسات . قوله ( في إناء أحدكم ) ظاهره العموم في الآنية ، ومفهومه يخرج الماء المستنقع مثلا ، وبه قال الأوزاعى مطلقا ، لكن إذا قلنا بأن الفسل للتنجيس يجرى الحكم في القليل من الماء دون الكثير ، والإضافة التي في إناء أحدكم يلغى اعتبارها هنا لأن الطهارة لا تتوقف على ملكه ، وكذا قوله فليفسله لا يتوقف على أن يكون هو الفاسل . وزاد مسلم والنسائي من طريق علي بن مسهر عن الأعمش عن أبي صالح وأبي رزبن عن أبي هريرة في هذا الحديث « فليرقه » وهو يقوى القول بأن الفسل للتنجيس ، إذ المراق أعم من أن يكون ماء أو طعاما ، فلو كان طاهرا لم يؤمر بارتقائه للهي عن إضاعة المال ، لكن قال النسائي : لا أعلم أحدا تابع على بن مسهر على زيادة فليرقه . وقال حمزة الكناني : إنها غير محفوظة . وقال ابن عبد البر : لم يذكرها الحفاظ من أصحاب الأعمش كأبي معاوية وشعبة . وقال ابن منده : لا تعرف عن النبي ﷺ بوجه من الوجوه إلا عن علي بن مسهر بهذا الإسناد . قلت : قد ورد الأمر بالإراقة أيضا من طريق عطاء عن أبي هريرة مرفوعا أخرجه ابن عدى ، لكن في رفعه نظر ، والصحيح أنه موقوف . وكذا ذكر الإراقة حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة موقوفا وإسناده صحيح أخرجه الدارقطني وغيره . قوله ( فليفسله ) يقتضى الفور ، لكن حمله على الاستحباب لا لمن أراد أن يستعمل ذلك الاناء . قوله ( سبعا ) أى سبع مرار ، ولم يقع في رواية مالك التريب ولم يثبت في شيء من الروايات عن أبي هريرة إلا عن ابن سيرين ، على أن بعض أصحابه لم يذكره . وروى أيضا عن الحسن وأبي رافع عند الدارقطني وعبد الرحمن والد السدى عند البزار . واختلف الرواة عن ابن سيرين في محل غسلة التريب ، فسلم وغيره من طريق هشام بن حسان عنه « أولاهن » ، وهى رواية الأكثر عن ابن سيرين وكذا في رواية أبي رافع المذكورة ، واختلف عن قتادة عن ابن سيرين فقال سعيد بن بشير عنه « أولاهن » ، أيضا أخرجه الدارقطني ، وقال أبان عن قتادة « السابعة » أخرجه أبو داود ، وللشافعى عن سفيان عن أيوب عن ابن سيرين « أولاهن أو إحداهن » (١) . وفي رواية السدى عن البزار « لإحداهن » ، وكذا في رواية هشام بن عروة عن أبي الزناد عنه ، فطريق الجمع بين هذه الروايات أن يقال لإحداهن مهمة وأولاهن والسابعة معينة و « أو » إن كانت في نفس الخبر فهمى للتخيير فقتضى حمل المطلق على المقيد أن يحمل على أحدهما لأن فيه زيادة على

(١) في غطلوة الرائي « أو أخرهن »

الرواية المينة ، وهو الذى نص عليه الشافعى فى الأم واليوپى وصرح به المرعى وغيره من الأصحاب وذكره ابن دقيق العيد والسبكي بحثا ، وهو منصوص كما ذكرنا . وإن كانت د أو ، شكا من الراوى فرواية من عين ولم يشك أولى من رواية من أهم أو شك ، فيبقى النظر فى الترجيح بين رواية أولاهن ورواية السابعة ، ورواية أولاهن أرجح من حيث الاكثرية والأحفلية ومن حيث المعنى أيضا ، لأن تقريب الأخيرة يقتضى الاحتياج الى غسلة أخرى لتنظيفه ، وقد نص الشافعى فى حرملة على أن الأولى أولى وانه أعلم . وفى الحديث دليل على أن حكم النجاسة يتعدى عن محلها الى ما يجاورها بشرط كونه مائعا ، وعلى تنجيس المائعات إذا وقع فى جزء منها نجاسة ، وعلى تنجيس الإناء الذى يتصل بالمائع ، وعلى أن الماء القليل ينجس بوقوع النجاسة فيه وإن لم يتغير ، لأن ولوغ الكلب لا يغير الماء الذى فى الإناء غالبا ، وعلى أن ورود الماء على النجاسة يخالف ورودها عليه لأنه أمر باراقه الماء لما وردت عليه النجاسة ، وهو حقيقة فى إراقة جمعه وأمر بغسله ، وحقيقته تنأدى بما يسمى غسلا ولو كان ما يغسل به أقل مما أدين . ( فائدة ) : خالف ظاهر هذا الحديث المالكية والحنفية ، فاما المالكية فلم يقولوا بالتريب أصلا مع إيجابهم التسليم على المشهور عندهم ، لأن التريب لم يقع فى رواية مالك ، قال القرافي منهم : قد صحت فيه الأحاديث ، فالعجب منهم كيف لم يقولوا بها . وعن مالك رواية أن الأمر بالتسليم للندب ، والمعروف عند أصحابه أنه للوجوب لكنه التعبد لكون الكلب طاهرا عندهم . وأبدى بعض متأخريهم له حكمة غير التنجيس كاسيأت . وعن مالك رواية بأنه نجس ، لكن قاعدته أن الماء لا ينجس إلا بالتغير . فلا يجب التسليم للنجاسة بل للتعبد ، لكن يرد عليه قوله عليه السلام فى أول هذا الحديث فيما رواه مسلم وغيره من طريق محمد بن سيرين وهمام بن منبه عن أبي هريرة « طهور إناء أحذك ، لأن الطهارة تستعمل إما عن حدث أو خبث ، ولا حدث على الإناء قتعين الخبث . وأجيب بمنع المحصر لأن التيمم لا يرفع الحدث وقد قيل له طهور المسلم ، ولأن الطهارة تطلق على غير ذلك كقوله تعالى ( خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ) وقوله عليه السلام « الدواك مطهرة للقم » والجواب عن الأول بأن التيمم ناشئ عن حدث فلما قام ما يطهر الحدث سمي طهورا . ومن يقول بأنه يرفع الحدث يمنع هذا الإيراد من أصله (١) . والجواب عن الثانى أن ألفاظ الشرع إذا دارت بين الحقيقة اللغوية والشرعية حلت على الشرعية إلا إذا قام دليل ، ودعوى بعض المالكية أن المأمور بالغسل من ولوغه الكلب المنهى عن اتخاذه دون المأذون فيه يحتاج الى ثبوت تقدم النهى عن الاتخاذ على الأمر بالغسل ، والى قرينة تدل على أن المراد ما لم يؤذن فى اتخاذه ، لأن الظاهر من اللام فى قوله الكلب أنها للجنس أو لتعريف الماهية فيحتاج المدعى أنها للعهد الى دليل ، ومثله تفرقة بعضهم بين البدوى والحضرى ، ودعوى بعضهم أن ذلك مخصوص بالكلب الكلب ، وأن الحكمة فى الأمر بغسله من جهة الطب لأن الشارع اعتبر السبع فى مواضع منه كقوله « صبوا على » من سبع قرب ، وقوله « من تصبح يسبح ثمرات عجرة » . وتعقب بأن الكلب الكلب لا يقرب الماء فكيف يؤمر بالغسل من ولوغه ؟ وأجاب حفيد ابن رشد بأنه لا يقرب الماء بعد استحكام الكلب منه ، أما فى ابتدائه فلا يتمتع . وهذا التعليل وإن كان فيه مناسبة لكنه يستلزم التخصيص بلا دليل والتعليل بالتنجيس أقوى لأنه فى معنى المنصوص ، وقد ثبت عن ابن عباس التصريح بأن الغسل من ولوغ الكلب بأنه رجس رواه محمد بن نصر المروزي بإسناد صحيح ولم يصح عن أحد من الصحابة خلافا

(١) وهو الصواب لظاهر الكتاب والسنة ، وليس مع من منع ذلك حجة بحسن الاعتماد عليها



والشهور عن المالكية أيضا التفرقة بين اناء الماء فيراقى ويغسل وبين اناء الطعام فيؤكل ثم يغسل الاناء تعيدا لان الامر بالاراقة غام فينص الطعام منه بالنهي عن اضعاء المال ، وعورض بان النهي عن الاضاعة مخصوص بالامر بالاراقة ويرجع هذا الثاني بالاجماع على اراقة ما تقع فيه النجاسة من قليل المائعات ولو عظم ثمنه ، فثبت أن عموم النهي عن الاضاعة مخصوص بخلاف الامر بالاراقة ، واذا ثبت نجاسة سوره كان أعم من أن يكون لنجاسة عينه أو لنجاسة طارئة كأكل الميتة مثلا ، لكن الاول أرجح اذ هو الاصل ، ولانه يلزم على الثاني مشاركة غيره له في الحكم كالجرة مثلا ، واذا ثبت نجاسة سوره لعينه لم يدل على نجاسة باقيه الا بطريق القياس كأن يقال لعابه نجس ففمه نجس لانه متعلق منه واللحاه عرق نه وفه أطيب بدنه فيكون عرقه نجسا واذا كان عرقه نجسا كان بدنه نجسا لان العرق متعلق من البدن ولكن هل يلتحق باقي أعضائه بلسانه في وجوب السبع والترتيب أم لا ؟ تقدمت الاشارة الى ذلك من كلام النووي ، وأما الحنفية فلم يقلوا بوجوب السبع ولا الترتيب ، واعتذر الطحاوي وغيره عنهم بامور ، منها كون أبي هريرة راوى أفى بثلاث غسلات فثبت بذلك نسخ السبع ، وتعقب بانه يحتمل أن يكون أفى بذلك لاعتقاده ندية السبع لا وجوبها أو كان نسي مارواه ، ومع الاحتمال لا يثبت النسخ ، وأيضا قد ثبت أنه أفى بالغسل سبعا ورواية من روى عنه موافقة لروايته أرجح من رواية من روى عنه مخالفتها من حيث الاسناد ومن حيث النظر ، أما النظر فظاهر وأما الاسناد فالمرافقة وردت من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عنه وهذا من أصح الاسانيد ، وأما المخالفة فن رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عنه وهو دون الاول في القوة بكثير ، ومنها أن العنزة أشد في النجاسة من سور الكلب ، ولم يقيد بالسبع فيكون الولوغ كذلك من باب الأولى . وأجيب بانه لا يلزم من كونها أشد منه في الاستقدار أن لا يكون أشد منها في تغليظ الحكم ، وبانه قياس في مقابلة النص وهو فاسد للاعتبار . ومنها دعوى أن الامر بذلك كان عند الامر بقتل الكلاب ، فلما نهى عن قتلها نسخ الامر بالغسل . وتعقب بأن الامر بقتلها كان في أوائل الهجرة والامر بالغسل متأخر جدا لانه من رواية أبي هريرة وعبد الله بن مغفل ، وقد ذكر ابن مغفل أنه سمع النبي ﷺ يأمر بالغسل وكان اسلامه سنة سبع كأي هريرة ، بل سياق مسلم ظاهر في أن الامر بالغسل كان بعد الامر بقتل الكلاب ، ومنها لزوم الشافعية بإيجاب ثمان غسلات عملا بظاهر حديث عبد الله بن مغفل الذي أخرجه مسلم ولفظه « فاعسلوه سبع مرات وعفروه الثامنة في التراب » وفي رواية أحمد « بالتراب » ، وأجيب بانه لا يلزم من كون الشافعية لا يقولون بظاهر حديث عبد الله بن مغفل أن يتركوا هم العمل بالحديث أصلا ورأسا ، لأن اعتذار الشافعية عن ذلك إن كان متجها فذاك ، وإلا فكل من الفريقين ملوم في ترك العمل به قاله ابن دقيق العيد . وقد اعتذر بعضهم عن العمل به بالاجماع على خلافه ، وفيه نظر لانه ثبت القول بذلك عن الحسن البصري ، وبه قال أحمد بن حنبل في رواية حرب السكراني عنه ، ونقل عن الشافعي أنه قال : هو حديث لم أقف على صحته ، ولكن هذا لا يثبت العذر لمن وقف على صحته ، وجنح بعضهم الى الترجيح لحديث أبي هريرة على حديث ابن مغفل ، والترجيح لا يصار اليه مع إمكان الجمع ، والاخذ بحديث ابن مغفل يستلزم الأخذ بحديث أبي هريرة دون العكس ، والزيادة من الثقة مقبولة . ولو سلكتنا الترجيح في هذا الباب لم نقل بالترتيب أصلا لأن رواية مالك بدونه أرجح من رواية من أثبتته ، ومع ذلك فقلنا به أخذنا بزيادة الثقة . وجمع بعضهم بين الحديثين بضرب من المجاز فقال : لما كان التراب جنسا غير الماء جعل اجتماعهما في المرة الواحدة معدودا باثنتين . وتعقبه ابن دقيق العيد

بأن قوله « وعفروه الثامنة بالتراب » ظاهر في كونها غسلة مستقلة ، لكن لو وقع التعفير في أوله قبل ورود الغسلات السبع كانت الغسلات ثمانية ويكون إطلاق الغسلة على الترتيب مجازاً ، وهذا الجمع من مرجحات تعيين التراب في الأولى . والكلام على هذا الحديث وما يتفرع منه منتشر جداً ، ويمكن أن يفرد بالتصنيف . ولكن هذا القدر كاف في هذا المختصر . والله المستعان

١٧٣ - **حَرْشُ** إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ سَمِعْتُ أَبِي عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « أَنْ رَجُلًا رَأَى كَلْبًا يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعُطَشِ ، فَأَخَذَ الرَّجُلُ خَفَّهُ فَجَعَلَ يَغْرِفُ لَهُ بِهِ حَتَّى أَزْوَاهُ ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ ، فَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ »

[ الحديث ١٧٣ - أطرافه في : ٢٣٦٣ ، ٢٤٦٦ ، ٦٠٠٩ ]

**قوله** ( حدثنا يحيى ) هو ابن منصور الكوسج كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ، وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث ، وشيخه عبد الرحمن تكلم فيه بعضهم لكنه صدوق ولم يفرد بهذا الحديث ، والاسناد منه فصاعداً مدنيون ، وأبوه وشيخه أبو صالح السمان تابعيان . **قوله** ( أن رجلاً ) لم يسم هذا الرجل وهو من بني إسرائيل كما سيأتي . **قوله** ( يأكل الثرى ) بالثلثة أى يلعق التراب التدى . وفي المحكم الثرى التراب ، وقيل التراب الذى إذا بل لم يصر طيناً لازباً . **قوله** ( من العطش ) أى بسبب العطش . **قوله** ( يغرف له به ) استدل به المصنف على طهارة سؤر الكلب لأن ظاهره أنه سقى الكلب فيه . وتعقب بأن الاستدلال به مبنى على أن شرح من قبلنا شرح لنا وفيه اختلاف ، ولو قلنا به لكان حله فيما لم ينسخ ، ومع إرخاء العنان لا يتم الاستدلال به أيضاً لاحتمال أن يكون صبه في شيء فسقاه أو غسل خفه بعد ذلك أو لم يلبسه بعد ذلك . **قوله** ( فشكر الله له ) أى أننى عليه فجراه على ذلك بأن قبل عمله وأدخله الجنة . وسيأتى بقية الكلام على فوائد هذا الحديث في باب فضل سقى الماء من كتاب الشرب إن شاء الله تعالى

١٧٤ - وقال أحمد بن حنبل بن شبيب حدثنا أبي عن يونس عن ابن شهاب قال حدثني حمزة بن عبد الله عن أبيه قال : كانت الكلاب تبول وتقبل وتذبر في المسجد في زمان رسول الله ﷺ فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك

**قوله** ( وقال أحمد بن شبيب ) بفتح المعجمة وكسر الموحدة . **قوله** ( حمزة بن عبد الله ) أى ابن عمر بن الخطاب . ( كانت الكلاب ) زاد أبو نعيم والبيهقي في روايتهما لهذا الحديث من طريق أحمد بن شبيب المذكور موصولاً بصريح التحديث قبل قوله قبل ، بول ، وبعدها واو العطف ، وكذا ذكر الاصيل أنها في رواية إبراهيم بن معقل عن البخاري ، وكذا أخرجهما أبو داود والاسماعيلي من رواية عبد الله بن وهب عن يونس بن يزيد شيخ شبيب بن سعيد المذكور ، وعلى هذا فلا حجة فيه لمن استدل به على طهارة الكلاب للاتفاق على نجاسة بولها قاله ابن المنير . وتعقب بأن من يقول إن الكلب يؤكل وأن بول ما يؤكل لحمه طاهر يقدم في قتل الاتفاق ، لا سيما وقد قال جميع بأن أحوال الحيوانات كلها طاهرة إلا الأذى ، ومن قال به ابن وهب حكاية الاسماعيلي وغيره عنه وسيأتى في باب غسل البول ، وقال المنذرى : المراد أنها كانت تبول خارج المسجد في مواطنها ثم تقبل وتدبر في المسجد ، إذ لم يكن

عليه في ذلك الوقت غلق . قال : ويعد أن ترك الكلاب تفتاب المسجد حتى تمتنه بالبول فيه . وتعقب بأنه إذا قيل بطهارتها لم يمتنع ذلك كما في الهرة ، والأقرب أن يقال : إن ذلك كان في ابتداء الحال على أصل الإباحة ثم ورد الأمر بتكريم المساجد وتطهيرها وجعل الابواب عليها ، ويشير الى ذلك ما زاده الإسماعيلي في روايته من طريق ابن وهب في هذا الحديث عن ابن عمر قال : كان عمر يقول بأعلى صوته « اجتنبوا اللغو في المسجد » قال ابن عمر : وقد كنت أبيت في المسجد على عهد رسوله الله ﷺ وكانت الكلاب الخ ، فأشار الى أن ذلك كان في الابتداء ، ثم ورد الأمر بتكريم المسجد حتى من لغو الكلام ، وهذا يندفع الاستدلال به على طهارة الكلب . وأما قوله « في زمن رسول الله ﷺ » فهو وإن كان عاما في جميع الأزمنة لأنه اسم مضاف لكنه مخصوص بما قبل الزمن الذي أمر فيه بصيانة المسجد ، وفي قوله « فلم يكونوا يرشون » مبالغة لدلالته على نفي الفسل من باب الأولى ، واستدل بذلك ابن بطال على طهارة مؤرّه لأن من شأن الكلاب أن تدب مواضع الماء كقول ، وكان بعض الصحابة لا يبيت لهم الا المسجد فلا يخلو أن يصل لعابها الى بعض أجزاء المسجد ، وتعقب بأن طهارة المسجد متيقنة وما ذكر مشكوك فيه ، واليقين لا يرفع بالشك . ثم إن دلالته لا تعارض دلالة منطوق الحديث الواردة في الأمر بالفسل من ولوغه ، واستدل به أبو داود في السنن على أن الأرض تطهر إذا لاقها النجاسة بالجفاف ، يعني أن قوله « لم يكونوا يرشون » يدل على نفي صب الماء من باب الأولى ، قلوا أن الجفاف يفيد تطهير الأرض ما تركوا ذلك ، ولا يخفى ما فيه . ( تنبيه ) : حكى ابن التين عن الداودي الشارح أنه أبدل قوله يرشون بلفظ « يرتقون » بإسكان الراء ثم مثناة مفتوحة ثم قاف مكسورة ثم موحدة ، وفسره بأن معناه لا يمتشون فصحب اللفظ ، وأبعد في التفسير لأن معنى الارتقاب الانتظار ، وأما نفي الخوف من نفي الارتقاب فهو تفسير يبعث لوازمه . والله أعلم

١٧٥ - حرشاً خصص بن عمر قال حدثنا شعبة عن ابن أبي السقر عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال :

سألت النبي ﷺ قال « إذا أرسلت كلبك المعلم فقتل فكل ، وإذا أبكل فلا تأكل فأنما أمسكك على نفسه » . قلت أرسل كلبى فأجده معه كلباً آخر . قال : فلا تأكل ، فأنما سميت على كلبك ولم تسم على كلب آخر

[ الحديث ١٧٥ - أطرافه في : ٢٠٥٤ ، ٥٤٧٥ ، ٥٤٧٦ ، ٥٤٧٧ ، ٥٤٨٣ ، ٥٤٨٤ ، ٥٤٨٥ ، ٥٤٨٦ ، ٥٤٨٧ ، ٧٣٩٧ ]

قوله ( ابن أبي السفر ) تقدم في مقدمه أن اسمه عبد الله ، وأن السفر بفتح الفاء ، وهم من سكنها . قوله ( عدي بن حاتم ) أى الطائي . قوله ( سألت ) أى عن حكم صيد الكلاب ، وحذف لفظ السؤال اكتفاء بدلالة الجواب عليه ، وقد صرح به المصنف من طريق أخرى في الصيد كما سيأتي السلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . وإنما ساق المصنف هذا الحديث هنا ليستدل به لمذهبه في طهارة سور الكلب ، ومطابقته لترجمة من قوله فيها « وسور الكلاب » ، ووجه الدلالة من الحديث أن النبي ﷺ أذن له في أكل ما صاده الكلب ولم يقيد ذلك بفصل موضع فيه ، ومن ثم قال مالك : كيف يؤكل صيده ويكون لعابه نجسا ؟ وأجاب الإسماعيلي بأن الحديث سيق لتعريف أن قتله ذكاته ، وليس فيه إثبات نجاسة ولا تقبها . ويدل لذلك أنه لم يقل له اغسل الدم إذا خرج من جرح نابه ، لكنه وكله الى ما قدر عند من وجوب غسل الدم ، قلله وكله أيضا الى ما قدر عند من غسل ما يمسه

فه . وقال ابن المنير : عند الشافعية أن السكين إذا سقطت بماء نجس وذبح بها نجست الذبيحة ، وناب السكب عندهم نجس العين ، وقد وافقونا على أن ذكاته شرعية لا تنجس المذكي . وتعقب بأنه لا يلزم من الاتفاق على أن الذبيحة لا تصير نجسة بعض السكب ثبوت الإجماع على أنها لا تصير متنجسة ، فإلزامهم به من التناقض ليس بلازم ، على أن في المسألة عندهم خلافاً ، والمشهور وجوب غسل المعض ، وليس هذا موضع بسط هذه المسألة

٣٤ - باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والذبر . وقول الله تعالى ﴿ أَوْ جَاء أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ . وقال عطاء فيمن يخرج من ذبره الدود أو من ذكره نحو القملة : يُعِيدُ الْوُضُوءَ . وقال جابر بن عبد الله : إذا سحكت في الصلاة أعاد الصلاة ولم يُعِدِ الْوُضُوءَ . وقال الحسن : إن أخذ من شعره وأظفاره أو خلعت خفيه فلا وضوء عليه . وقال أبو هريرة : لا وضوء إلا من حدث . ويذكر عن جابر أن النبي ﷺ كان في غزوة ذات الرقاع فرمى رجل بسهم فزقه الدم فركع وسجد ومضى في صلاته . وقال الحسن : ما زال المسلمون يصلون في جزاحاتهم . وقال طاووس ومحمد بن علي وعطاء وأهل الحجاز : ليس في الدم وضوء . وعصر ابن عمر بثرة فخرج منها الدم ولم يتوضأ . وبرق ابن أبي أوفى دماً فففى في صلاته . وقال ابن عمر والحسن فيمن يحتجم : ليس عليه إلا غسل محاجه

قوله ( باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين ) الاستثناء مفرغ ، والمعنى من لم ير الوضوء واجبا من الخروج من شيء من مغارج البدن إلا من القبل والذبر ، وأشار بذلك إلى خلاف من رأى الوضوء مما يخرج من غيرهما من البدن كالتي والحجامة وغيرهما ، ويمكن أن يقال : إن نواقض الوضوء المعتبرة ترجع إلى المخرجين : فالثوم مظنة خروج الريح ، ولس المرأة ومس الذكر مظنة خروج المذي . قوله ( لقوله تعالى : أَوْ جَاء أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ) فعلق وجوب الوضوء - أو التيمم عند فقد الماء - على الجئي من الغائط ، وهو المكان المظلم من الأرض الذي كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة . فهذا دليل الوضوء مما يخرج من المخرجين . وقوله ( أَوْ لَامَسَ النِّسَاءَ ) دليل الوضوء من ملامسة النساء ، وفي معناه مس الذكر مع صحة الحديث فيه ، إلا أنه ليس على شرط الشيخين ، وقد صححه مالك وجميع من أخرج الصحيح غير الشيخين . قوله ( وقال عطاء ) هو ابن أبي رباح . وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبة وغيره بنحوه وأسناده صحيح ، والمخالف في ذلك إبراهيم النخعي وقتادة وحاد بن أبي سليمان ، قالوا لا ينقض التادر ، وهو قول مالك قال : إلا إن حصل معه تلويث . قوله ( وقال جابر ) هذا التعليق وصله سعيد بن منصور والدارقطني وغيرهما ، وهو صحيح من قول جابر ، وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى مرفوعاً لكن ضعفها . والمخالف في ذلك إبراهيم النخعي والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه قالوا : ينقض الضحك إذا وقع داخل الصلاة لا خارجها . قال ابن المنذر : أجمعوا على أنه لا ينقض خارج الصلاة ، واختلفوا إذا وقع فيها ، مخالف من قال به لقياس الجلي ، وتمسكوا بحديث لا يصح ، وحاشا أصحاب رسول الله ﷺ الذين هم خير القرون أن يضحكوا بين يدي الله تعالى خلف رسول الله ﷺ انتهى . على أنهم لم يأخذوا بعموم الخبر المروي في الضحك بل

خصوه بالتمهنة . **قوله** ( وقال الحسن ) أى ابن أبي الحسن البصرى ، والتعليق عنه للسألة الأولى وصله سعيد بن منصور وابن المنذر بأسناد صحيح . والمخالف في ذلك مجاهد والحكم بن عتيبة وحما قالوا : من قص أظفاره أو جرح شاربہ فمليه الوضوء . وتقل ابن المنذر أن الإجماع استقر على خلاف ذلك . وأما التعليق عنه للسألة الثانية فوصله ابن أبي شيبة بأسناد صحيح ووافقه على ذلك إبراهيم النخعي وطاوس وقتادة وعطاء وبه كان يفتى سليمان بن حرب وداود ، وخالفهم الجمهور على قولين مرتبين على إيجاب الموالاة وعدمها ، فمن أوجبها قال : يجب استئذان الوضوء إذا طال الفصل ، ومن لم يوجبها قال : يكتفى بغسل رجله وهو الأظهر من مذهب الشافعي ، وقال في الموطأ (١) : أحب إلى أن يبتدئ الوضوء من أوله ، وقال بعض العلماء من الشافعية وغيرهم : يجب الاستئذان وإن لم يجب الموالاة ، وعن الليث عكس ذلك . **قوله** ( وقال أبو هريرة ) وصله اسماعيل القاضي في الأحكام بأسناد صحيح من طريق مجاهد عنه موقوفا . ورواه أحمد وأبو داود والترمذي من طريق شعبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عنه مرفوعا وزاد « أو ربح » . **قوله** ( ويذكر عن جابر ) وصله ابن إسحق في المغازي قال : حدثني صدقة بن يسار عن عقيل بن جابر عن أبيه مطولا . وأخرجه أحمد وأبو داود والداقطنى وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم كلهم من طريق ابن إسحق ، وشيخه صدقة ثقة ، وعقيل يفتح العين لا أعرف روايا عنه غير صدقة ، ولهذا لم يجرم به المصنف ، أو لكونه اختصره . أو للخلاف في ابن إسحق . **قوله** ( في غزوة ذات الرقاع ) سيأتي الكلام عليها في المغازي إن شاء الله تعالى . **قوله** ( فرمى ) بضم الراء . **قوله** ( رجل ) تبين من سياق المذكورين سبب هذه القصة ، وعصلها أن النبي ﷺ نزل بشعب فقال : من يحرسنا الليلة ؟ فقام رجل من المهاجرين ورجل من الأنصار فباتا بفهم الشعب فأقربا الليل للحراسة ، فقام المهاجري وقام الأنصاري يصل ، فجاء رجل من العدو فرأى الأنصاري فرماه بسهم فأصابه فزعه واستمر في صلاته ، ثم رماه بثان فصنع كذلك ، ثم رماه بثالث فأنزعه وركع وسجد وقضى صلاته ، ثم أبقظ رفيقه . فلما رأى ما به من الدماء قال له : لم لا أنهتني أولى ماري ؟ قال : كنت في سورة فأجبت أن لا أقطعها . وأخرججه البهيقي في الدلائل من وجه آخر وسمى الأنصاري المذكور عباد بن بشر ، والمهاجري عمار بن ياسر ، والسورة الكهف . **قوله** ( فنزفه ) قال ابن طريف (٢) في الأفعال : يقال نزفه الدم وأنزفه إذا سال منه كثيرا حتى يضعفه فهو نزيف ومنزوف . وأراد المصنف بهذا الحديث الرد على الخنفية في أن الدم السائل ينقض الوضوء ، فإن قيل : كيف مضى في صلاته مع وجود الدم في بدنه أو ثوبه واجتناب النجاسة فيها واجب ؟ أجاب الخطابي بأنه يحتمل أن يكون الدم جرى من الجراح على سبيل الدفق بحيث لم يصب شيئا من ظاهر بدنه وثيابه ، وفيه بعد . ويحتمل أن يكون الدم أصاب الثوب فقط فزعه عنه ولم يسلم على جسمه إلا لقد يسير معفو عنه . ثم الحجة قائمة به على كون خروج الدم لا ينقض ، ولو لم يظهر الجواب عن كون الدم أصابه . والظاهر أن البخاري كان يرى أن خروج الدم في الصلاة لا يبطلها بدليل أنه ذكر عقب هذا الحديث أثر الحسن وهو البصرى قال : مازال المسلمون يصلون في جراحاتهم ، وقد صح أن عمر صلى وجرحه ينبع دما . **قوله** ( وقال طاوس ) هو ابن كيسان التابعي المشهور ، وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة بأسناد صحيح ولفظه « أنه كان لا يرى في الدم وضوءا ، يغسل عنه

(١) بهامش طبعة بولاق : في بعض النسخ « وقال في البويطي »

(٢) هو عبد الملك بن طريف الاندلسي ، مات في حدود الأربعمائة . قاله السيوطي في بنية الوعاة

الدم ثم حسبه . . **قوله** (ومحمد بن علي) أي ابن الحسين بن علي أبو جعفر الباقر ، وأثره هذا رواه موصولا في فوائد الحفاظ أبي بشر المعروف بسمويه من طريق الأعمش قال : سألت أبا جعفر الباقر عن الزفاف ، فقال : لو سال نهر من دم ما أعدت منه الوضوء . وعطاء هو ابن أبي رباح ، وأثره هذا وصله عبد الرزاق عن ابن جريح عنه . **قوله** (وأهل الحجاز) هو من عطف العام على الخاص ، لأن الثلاثة المذكورين قبل حجازيون . وقد رواه عبد الرزاق من طريق أبي هريرة وسعيد بن جبير ، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابن عمر وسعيد بن المسيب ، وأخرجه اسماعيل القاضي من طريق أبي الوناد عن الفقهاء السبعة من أهل المدينة وهو قول مالك والشافعي . **قوله** (وعصر ابن عمر) وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح وزاد قبل قوله ولم يتروا ثم صلى . **قوله** (بثرة) يفتح الموحدة وسكون المثناة ويجوز قمتها ، هي خراج صغير يقال بثر وجهه مثلك الثاء المثناة . **قوله** (وبزق ابن أبي أوفى) هو عبد الله الصحابي ابن الصحابي . وأثره هذا وصله سفيان الثوري في جامعه عن عطاء بن السائب أنه رآه فعل ذلك . وسفيان سمع من عطاء قبل اختلاطه فالإسناد صحيح . **قوله** (وقال ابن عمر) وصله الشافعي وابن أبي شيبة بلفظ : وكان إذا احتجم غسل محاجمه . **قوله** (والحسن) أي البصري ، وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة أيضا ولفظه : انه سئل عن الرجل يحتجم ماذا عليه ؟ قال يغسل أثر محاجمه . ( تنبيه ) : وقع في رواية الأصل وغيره « ليس عليه غسل محاجمه » بأسقاط أداة الاستثناء ، وهو الذي ذكره الاسماعيلي ، وقال ابن بطال : ثبت « إلا » في رواية المستمل دون رفيقيه انتهى . وهي في نسختي ثابتة من رواية أبي ذر عن الثلاثة ، وتخريج التعليق المذكور يؤيد ثبوتها ، وقد حكى عن الليث أنه قال : يجرى المحتجم أن يمسح موضع الحجامة ويصلي ولا يغسله

١٧٦ - **حَرْشُ آدَمَ بْنِ أَبِي إِيَّاسٍ** قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ سَمِيدِ الْقُبَيْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَا يَزَالُ الْبَدَنُ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ مَا لَمْ يُحْدِثْ » . فَقَالَ رَجُلٌ أَجْعَمِي : مَا الْحَدِثُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟ قَالَ : الصَّوْتُ ( يَعْنِي الصَّرِطَةَ )

[ الحديث ١٧٦ - أطرافه في : ٤٤٥ ، ٤٧٧ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٥٩ ، ٦١١٩ ، ٣٢٢٩ ، ٤٧١٧ ]

**قوله** (ابن أبي ذنب) تقدم أن اسمه محمد بن عبد الرحمن ، والإسناد كله مدينون لإلا آدم وقد دخلها . **قوله** (ما كان في المسجد) ، أي ما دام ، وهي رواية الكشميني ، والمراد أنه في ثواب الصلاة ما دام ينتظرها وإلا لامتنع عليه الكلام ونحوه ، وقال الكرماني نكر قوله « في الصلاة » ليظهر بأن المراد نوع صلاته التي ينتظرها ، وسيأتي بقية الكلام عليه في كتاب الصلاة في أبواب صلاة الجماعة إن شاء الله تعالى . **قوله** (أجعمي) أي غير فصيح بالعربية سواء كان عربي الأصل أم لا ، ويحتمل أن يكون هذا الأجعمي هو الحضرمي الذي تقدم ذكره في أوائل كتاب الوضوء ، **قوله** (قال الصوت) كذا فسره هنا ، ويؤيده الزيادة المذكورة قبل في رواية ابن داود وغيره حيث قال « لا وضوء إلا من صوت أو ريح » فكأنه قال : لا وضوء إلا من ضراط أو فسأ ، وإنما خصهما بالذكر دون ما هو أشد منهما لكونهما لا يخرج من المرء غالباً في المسجد وغيرهما ، فالظاهر أن السؤال وقع عن الحديث الخاص وهو المصرد وقوعه غالباً في الصلاة كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في أوائل الوضوء

١٧٧ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ** قَالَ حَدَّثَنَا **ابْنُ عُيَيْنَةَ** عَنْ **الزُّهْرِيِّ** عَنْ **عَبَادِ بْنِ نُمَيْرٍ** عَنْ **عَمْرِو بْنِ النَّبِيِّ** **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** قَالَ « لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا »

**قَوْلُهُ** ( حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ ) هُوَ الطَّالِبِيُّ ، وَإِنْ كَانَ هُثَامُ بْنُ عَمَرَ يَكُنَى أَيْضًا أَبُو الْوَلِيدِ ، وَيُرْوَى أَيْضًا عَنْ **ابْنِ عُيَيْنَةَ** وَيُرْوَى عَنْهُ الْبَخَارِيُّ . **قَوْلُهُ** ( عَنْ عَمْرِو ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ الْمَازَنِيُّ ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى حَدِيثِهِ هَذَا فِي « بَابِ لَا يَتَوَضَّأُ مِنَ الشُّكِّ حَتَّى يَسْتَقِنَ » وَأُورِدَ هُنَا لظُهُورِ دَلَالَتِهِ عَلَى حُسْرِ النُّقْضِ بِمَا يَخْرُجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ ، وَقَدْ قَدَّمْنَا تَوْجِيهَ الْحَاقِ بِقِيَةِ التَّوَاقُضِ هَهُمَا أَوَائِلَ الْبَابِ

١٧٨ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ** قَالَ حَدَّثَنَا **جَرِيرٌ** عَنْ **الْأَعْمَشِ** عَنْ **مُنْذِرِ بْنِ أَبِي يَسْلَمٍ** **الثَّوْرِيِّ** عَنْ **مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ** قَالَ : قَالَ عَلِيٌّ كُنْتُ رَجُلًا مَذْمُومًا فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ **ﷺ** فَأَمَرْتُ **الْمُقَدَّادَ بْنَ الْأَسْوَدِ** فَسَأَلَهُ فَقَالَ « فِيهِ الْوُضُوءُ » . وَرَوَاهُ **شُعْبَةُ** عَنْ **الْأَعْمَشِ**

**قَوْلُهُ** ( حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى الْمُتَنِ فِي بَابِ غَسْلِ الْمَنْدِي مِنْ كِتَابِ الْغُسْلِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَتَقَدَّمَ لَهُ طَرِيقٌ أُخَرَى فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ الْعِلْمِ . وَأُورِدَ هُنَا لِدَلَالَتِهِ عَلَى إِبْجَابِ الْوُضُوءِ مِنَ الْمَنْدِيِّ وَهُوَ خَارِجٌ مِنْ أَحَدِ الْخُرُوجِينَ . **قَوْلُهُ** ( وَرَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ ) أَيْ بِالِاسْتِئْذَانِ الْمَذْكُورِ ، وَقَدْ وَصَلَهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّالِبِيُّ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ شُعْبَةَ كَذَلِكَ

١٧٩ - **حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ** حَدَّثَنَا **شَيْبَانُ** عَنْ **يَحْيَى** عَنْ **أَبِي سَلَمَةَ** أَنَّ **عَطَاءَ بْنَ بَسَارٍ** أَخْبَرَهُ أَنَّ **زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ** أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ **عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قُلْتُ : أَرَأَيْتَ إِذَا جَامَعَ فَلَمْ يَمِنْ ؟ قَالَ **عُثْمَانُ** : يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ وَيَسْفِلُ ذِكْرُهُ . قَالَ **عُثْمَانُ** : سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ **ﷺ** . فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ **عَلِيًّا** وَ**الزُّبَيْرَ** وَطَلْحَةَ وَ**أَبِيَّ** بْنِ **كَسْبٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَأَمَرُوهُ بِذَلِكَ

[ الحديث ١٧٩ - طرته في : ٢٩٢ ]

**قَوْلُهُ** ( حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ ) كَذَا الْجَمِيعُ ، إِلَّا الْقَابِسِيُّ فَقَالَ « سَعِيدٌ » ، وَكَذَا صَنَعَ فِي حَدِيثِهِ الْآخَرَ الْآتِي فِي بَابِ فَضْلِ التَّفَقُّعِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ ، نَبَهَ عَلَيْهِمَا الْجَيَانِيُّ . **قَوْلُهُ** ( حَدَّثَنَا شَيْبَانُ ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ **يَحْيَى** هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَيْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ . وَفِي الْإِسْنَادِ تَابِعِيَانِ كَبِيرَانِ مَدَنِيَانِ يَرَوْنَ أَحَدَهُمَا مِنَ الْآخَرِ وَصَحَابِيَانِ كَذَلِكَ ، وَ**يَحْيَى** بْنُ أَبِي كَثِيرٍ أَيْضًا تَابِعِي صَغِيرٌ ، فَقِيهٌ ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ فِي نَسْقٍ . **قَوْلُهُ** ( أَرَأَيْتَ ) أَيْ أَخْبَرَنِي . **قَوْلُهُ** ( إِذَا جَامَعَ ) أَيْ الرَّجُلُ فَلَمْ يَمِنْ بِضَمِّ التَّحْتَانِيَةِ وَسُكُونِ الْمِيمِ . **قَوْلُهُ** ( كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ ) يَبَيِّنُ أَنَّ الْمُرَادَ الْوُضُوءَ الشَّرْعِيَّ لَا اللَّغْوِيَّ ، وَسَيَأْتِي حُكْمُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي آخِرِ كِتَابِ الْغُسْلِ ، وَبَيِّنَ هُنَاكَ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ ، وَلَا يَقَالُ إِذَا كَانَ مَنْسُوخًا كَيْفَ يَصِحُّ الِاسْتِدْلَالُ بِهِ لِأَنَّا نَقُولُ الْمَنْسُوخُ مِنْهُ عَدَمُ وَجُوبِ الْغُسْلِ وَنَاسِخُهُ الْأَمْرُ بِالْغُسْلِ ، وَأَمَّا الْأَمْرُ بِالْوُضُوءِ . فَهُوَ بَاقٍ لِأَنَّهُ مَنْدَرَجٌ تَحْتَ الْغُسْلِ ، وَالْحِكْمَةُ فِي الْأَمْرِ بِالْوُضُوءِ قَبْلَ أَنْ يَجِبَ الْغُسْلُ إِمَّا لِكُونِ الْجَمَاعِ مَظْلُومَةً خُرُوجِ الْمَنْدِيِّ أَوْ لِلْمَلَامَةِ الْمَرْأَةَ ، وَهَذَا تَظْهَرُ مَنَاسِبَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُحِ

١٨٠ - **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ** قَالَ أَخْبَرَنَا **النَّضَرُ** قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ **الْحَكَمِ** عَنْ **ذَكْوَانَ** أَبِي **صَالِحٍ** عَنْ أَبِي **سَعِيدٍ** **الْمُخَلَدِيِّ** أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُرْسِلَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ بِغَاءٍ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ ؟ قَالَ : نَمْ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا أُعْجِلْتَ - أَوْ قُعِطَتْ - فَدَيْكَ الْوُضُوءُ »  
 تَابِعَهُ وَهَبٌ قَالَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : وَلَمْ يَقُلْ يُنْذَرُ وَيُحْيَى عَنْ شُعْبَةَ « الْوُضُوءُ »

**قَوْلُهُ** ( حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ) كَذَا فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةٍ وَغَيْرِهَا ، زَادَ الْأَصِيلُ « هُوَ ابْنُ مَنْصُورٍ » وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ بْنِ بَرَامٍ ، بِفَتْحِ الْمَوْحِدَةِ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِالْكَوْسَجِ كَمَا صَرَحَ بِهِ أَبُو نَعِيمٍ . **قَوْلُهُ** ( حَدَّثَنَا النَّضَرُ ) هُوَ ابْنُ شَيْلٍ بِالْمَعْجَمَةِ مَصْفَرًا ، وَالْحَكَمُ هُوَ ابْنُ عَتِيْبَةٍ بَشْمَاءَ وَمَوْحِدَةَ مَصْفَرًا . **قَوْلُهُ** ( أُرْسِلَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ) وَلِلْمَسْمُوعِ وَغَيْرِهِ دَرْ عَلَى رَجُلٍ ، فَيَحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ مَرَّ بِهِ فَأُرْسِلَ إِلَيْهِ ، وَهَذَا الْأَنْصَارِيُّ سَمَاءُ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَتِهِ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَعَتْبَانَ ، وَهُوَ بِكسرِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمَثْنَاءِ ثُمَّ مَوْحِدَةَ خَفِيفَةً وَلَفْظُهُ مِنْ رِوَايَةِ شَرِيكَ بْنِ أَبِي نَعْمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ دَخَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى قِبَاءٍ ، حَتَّى إِذَا كُنَّا فِي بَنِي سَالَمٍ وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَابِ عَتْبَانَ فَخَرَجَ يَخْرُجُ إِذَا رَاهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَعْجَلْنَا الرَّجُلَ ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَاهُ . وَعَتْبَانَ الْمَذْكُورُ هُوَ ابْنُ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ كَمَا نَسَبَهُ بَقِي بْنُ مَخْلَدٍ فِي رِوَايَتِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي صَحِيحٍ أَبِي عَوَانَةَ أَنَّهُ ابْنُ عَتْبَانَ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ، وَرَوَاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي الْمَغَازِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ لَكِنَّهُ قَالَ دَخَرْتُ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ يُقَالُ لَهُ صَالِحٌ ، فَإِنْ حَمَلَ عَلَى تَعْدُدِ الْوَاقِعَةِ وَإِلَّا فَطَرِيقُ مُسْلِمٍ أَصَحُّ . وَقَدْ وَقَعَتِ الْقِصَّةُ أَيْضًا لِرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ وَغَيْرِهِ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ ، وَلَكِنَّ الْأَقْرَبَ فِي تَفْسِيرِ الْمَهْمِ الَّذِي فِي الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ عَتْبَانٌ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . **قَوْلُهُ** ( يَقْطُرُ ) أَيْ يَنْزِلُ مِنْهُ الْمَاءُ قَطْرَةً قَطْرَةً مِنْ أَثَرِ الْغَسْلِ . **قَوْلُهُ** ( لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ ) أَيْ عَنْ فِرَاقِ حَاجَتِكَ مِنَ الْجَمَاعِ ، وَفِيهِ جَوَازُ الْأَخْذِ بِالْقِرَائِنِ ، لِأَنَّ الصَّحَابِيَّ لَمَّا أَبْطَأَ عَنِ الْإِجَابَةِ مَدَّةَ الْإِغْتِسَالِ خَالَفَ الْمَعْمُودَ مِنْهُ وَهُوَ سُرْعَةُ الْإِجَابَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَلَمَّا رَأَى عَلَيْهِ أَثَرَ الْغَسْلِ دَلَّ عَلَى أَنَّ شُغْلَهُ كَانَ بِهِ ، وَاحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْإِنْزَالِ لِيَسْرَعَ الْإِجَابَةَ ، أَوْ كَانَ أَنْزَلَ فَوْقَ السُّؤَالِ عَنْ ذَلِكَ . وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ الدَّوَامِ عَلَى الطَّهَارَةِ لِكُونَ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَنْكُرْ عَلَيْهِ تَأْخِيرَ إِجَابَتِهِ ، وَكَأَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ إِيْجَابِهَا ، إِذَا الْوَاجِبُ لَا يُؤَخَّرُ لِلِاسْتِحْبَابِ . وَقَدْ كَانَ عَتْبَانُ يَطْلُبُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَأْتِيَهُ فَيُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ فِي مَسْكَانٍ يَتَّخِذُهُ مَصَلًى فَأَجَابَهُ ، كَمَا سَيَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ ، فَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ هِيَ هَذِهِ الْوَاقِعَةُ ، وَقَدْ مِ الْإِغْتِسَالُ لِيَكُونَ مَتَأَمِّبًا لِلصَّلَاةِ مَعَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . **قَوْلُهُ** ( إِذَا أَعْجَلْتَ ) بِضَمِّ الْمَهْمَزَةِ وَكسرِ الْجِيمِ ، وَفِي أَصْلِ أَبِي ذَرٍّ إِذَا أَعْجَلْتَ ، بِلَاهُزٍ وَدَقِطَتْ ، وَفِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ دَقِطَتْ ، بِرُزْنٍ أَعْجَلْتَ ، وَكَذَا لِلْمَسْمُوعِ . قَالَ صَاحِبُ الْأَفْعَالِ : يَقَالُ أَقْطَطَ الرَّجُلُ إِذَا جَامَعَ وَلَمْ يَنْزِلْ . وَحَكَى ابْنُ الْجَوْزِيِّ عَنْ ابْنِ الْحَشَابِ أَنَّ الْمُحَدِّثِينَ يَقُولُونَ قَطَطَ بَفَتْحِ الْقَافِ قَالَ وَالصَّوَابُ الضَّمُّ . قُلْتُ : وَرِوَايَتُهُ فِي أَمَالِي أَبِي عَلِيٍّ الْقَافِي بِالْوَجْهِينِ فِي الْقَافِ ، وَبِزِيَادَةِ الْمَهْمَزَةِ الْمُضْمُومَةِ ، يَقَالُ قَطَطَ النَّاسُ وَأَقْطَطُوا إِذَا حَبَسَ عَنْهُمْ الْمَطَرُ ، وَمِنْهُ اسْتَعْيِرَ ذَلِكَ لِتَأْخُرِ الْإِنْزَالِ . قَالَ الْكِرْمَانِيُّ لَيْسَ قَوْلُهُ دَوْ ، لِلشَّكِّ بَلْ هُوَ لِبَيَانِ عَدَمِ الْإِنْزَالِ سِوَاهُ كَانَ بِحَسَبِ أَمْرِ مِنْ ذَاتِ الشَّخْصِ أَمْ لَا ، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ أَحَدَهُمَا بِالتَّعْدِيدِ وَإِلَّا فَهِيَ لِلْهَيْكِ . **قَوْلُهُ** ( تَابِعَهُ وَهَبٌ ) أَيْ ابْنُ جَرِيرٍ ابْنُ حَازِمٍ ، وَالضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى النَّضَرِ ، وَمَتَابِعُهُ وَهَبٌ وَصَلَّاهُ أَبُو الْعَبَّاسِ السَّرَاجُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ عَنْ زِيَادِ بْنِ أَيُّوبَ عَنْهُ .



قوله (لم يقل غندر ويحيى عن شعبة الوضوء) يعنى أن غندرا وهو محمد بن جعفر ويحيى وهو ابن سعيد القطنان رويَا هذا الحديث عن شعبة بهذا الاسناد والمثل ، لكن لم يقولوا فيه عليك الوضوء ، فأما يحيى فهو كما قال فقد أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده عنه ولفظه « فليس عليك غسل » ، وأما غندر فقد أخرجه أحمد أيضا في مسنده عنه لكنه ذكر الوضوء ولفظه « فلا غسل عليك ، عليك الوضوء » ، وهكذا أخرجه مسلم وابن ماجه والاسماعيل وأبو نعيم من طرق عنه ، وكذا ذكره أكثر أصحاب شعبة كإبي داود الطيالسي وغيره عنه . فكان بعض مشايخ البخارى حدثه به عن يحيى وغندر معا فسأله له على لفظ يحيى والله أعلم . وقد كان بين الصحابة اختلاف في هذه المسألة كما سنذكره في آخر كتاب الفصل إن شاء الله تعالى

### ٣٥ - باب الرجل يؤمى صاحبه

١٨١ - حدثني محمد بن سلام قال أخبرنا يزيد بن هارون عن يحيى عن موسى بن عتبة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺ لما أقاض من عرفة عدل إلى الشعب فقضى حاجته . قال أسامة بن زيد : فجعلت أصب عليه ويتوضأ . فقلت : يا رسول الله أنصلي ؟ قال : المصلي أمانك

قوله (باب الرجل يؤمى صاحبه) أى ما حكمه . قوله (ابن سلام) هو محمد كما في رواية كريمة . ويحيى هو ابن سعيد الأنصارى . وفي هذا الإسناد رواية الاقران لأن يحيى وموسى بن عتبة تابعيان صغيران من أهل المدينة ، وكريب مولى ابن عباس من أواسط التابعين ، ففيه ثلاثة من التابعين في نسق . وقد تقدمت الإشارة الى شيء من مباحث هذا الحديث في باب اسباغ الوضوء ، ويأتى بأقربها في كتاب الحج . ووقع في تراجم البخارى لابن المنير في هذا الموضع وهم ، فانه قال فيه ابن عباس عن أسامة ، وليس هو من رواية ابن عباس وإنما هو من رواية كريب مولى ابن عباس . قوله (أصب) بتشديد الموحدة ومفعوله محذوف أى الماء . وقوله ويتوضأ ، أى وهو يتوضأ . واستدل به المصنف على الاستعانة في الوضوء ، لكن من يدعى أن الكراهية مختصة بغير المشقة أو الاحتياج في الجملة لا يستدل عليه بحديث أسامة لأنه كان في السفر . وكذا حديث المغيرة المذكور ، قال ابن المنير قاس البخارى توضئة الرجل غيره على صبه عليه لاجتماعهما في معنى الاعانة . قلت : والفرق بينهما ظاهر ، ولم يفصح البخارى في المسألة بجواز ولا غيره ، وهذه عادته في الأمور المحتملة . قال النووى : الاستعانة ثلاثة أقسام . إحضار الماء ، ولا كراهة فيه أصلا . قلت : لكن الأفضل خلافه . قال : الثاني مباشرة الأجنبي الفصل ، وهذا مكروه إلا لحاجة . الثالث الصب وفيه وجهان : أحدهما بكرة ، والثاني خلاف الأولى . وتعقب بأنه إذا ثبت أن النبي ﷺ فعله لا يكون خلاف الأولى . وأجيب بأنه قد يفعله لبيان الجواز فلا يكون في حقه خلاف الأولى بخلاف غيره . وقال الكرماني : إذا كان الأولى تركه كيف ينازع في كراهته ؟ وأجيب بان كل مكروه فعله خلاف الأولى من غير عكس ، إذ المكروه يطلق على الحرام بخلاف الآخر

١٨٢ - حدثنا عمرو بن علي قال حدثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد قال : أخبرني سعد بن إبراهيم أن نافع بن جبير بن مطعم أخبره أنه سمع عروة بن المغيرة بن شعبة يحدث عن المغيرة بن شعبة أنه كان

مع رسول الله ﷺ في سفرٍ وأنه ذهبَ لحاجةٍ له وأنَّ مُعْتَمِرَةَ جَلَّ بِسَبِّ الماءِ عليه وهو يتوضأُ ، فَنَسِلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ

[ الحديث ١٨٧ - أخرجه في : ٢٠٣ ، ٢٠٦ ، ٢٣٣ ، ٣٨٨ ، ٢٩١٨ ، ٤٤٢٩ ، ٥٧٩٨ ، ٥٧٩٩ ]

قوله ( حدثنا عمرو بن علي ) هو الفلاس أحد الحفاظ البصريين ، وعبد الوهاب هو ابن عبد المجيد الثقفى ، ويحيى بن سعيد هو الأنصارى ، وسعد بن إبراهيم أى ابن عبد الرحمن بن عوف . وفي الاسناد رواية الأقران في موضعين ، لأن يحيى وسعدا تابعيان صغيران ، ونافع بن جبير وعروة بن المغيرة تابعيان وسمطان ، ففيه أربعة من التابعين في نسق وهو من النوادر . قوله ( أنه كان ) أدى عروة معنى كلام أبيه بمبارة نفسه ، وإلا فكان السياق يقتضى أن يقول : قال انى كنت ، وكذا قوله « وأن المغيرة جمل » ويحتمل أن يقال هو الثقات على رأى فيكون عروة أدى لفظ أبيه ، والضمير في قوله « وأنه ذهب » وفي قوله « له » النبي ﷺ . ومباحث هذا الحديث تأتى في المسح على الخفين ان شاء الله تعالى . والمراد منه هنا الاستدلال على الاستئانة . وقال ابن بطال : هذا من القربات التي يجوز للرجل أن يعملها عن غيره بخلاف الصلاة ، قال : واستدل البخارى من صب الماء عليه عند الوضوء أنه يجوز للرجل أن يرضه غيره ، لأنه لما لزم المتوضى الاغتراف من الماء لأعضائه وجاز له أن يكفيه ذلك غيره بالصب - والاغتراف بعض عمل الوضوء - كذلك يجوز في بقية أعماله . وتعمبه ابن المنذر بان الاغتراف من الوسائل لا من المقاصد ، لأنه لو اغترف ثم نوى أن يتوضأ جاز ، ولو كان الاغتراف عملاً مستقلاً لكان قد قدم التيمم عليه (١) وذلك لا يجوز . وحاصله التفرقة بين الإعانة بالصب وبين الإعانة بمباشرة الغير لغسل الاعضاء ، وهذا هو الفرق الذي أشرنا اليه قبل . والحديثان دالان على عدم كراهة الاستئانة بالصب ، وكذا إحضار الماء من باب الأولى . وأما المباشرة فلا دلالة فيها عليها ، نعم يستحب أن لا يستعين أصلاً . وأما ما رواه أبو جعفر الطبري عن ابن عمر أنه كان يقول : ما أبالي من أعاننى على طهورى أو على ركوعى وسجودى ، فحول على الإعانة بالمباشرة للصب ، بدليل ما رواه الطبري أيضاً وغيره عن مجاهد أنه كان يسكب على ابن عمر وهو يغسل رجله . وقد روى الحاكم في المستدرک من حديث الربيع بنت معوذ أنها قالت : أتيت النبي ﷺ بوضوء فقال : اسكبي ، فسكبت عليه . وهذا أصرح في عدم الكراهة من الحسدئين المذكورين ، لكونه في الحضر ، ولكونه بصيغة الطلب ، لكنه ليس على شرط المصنف . والله أعلم

٣٦ - باب قراءة القرآن بعد الحديث وغيره . وقال منصور عن إبراهيم : لا بأس بالقراءة في الحمام ، ويكتبُ الرسالة على غير وضوء . وقال حماد عن إبراهيم : إن كان عليهم إزار فسلم ، وإلا فلا تسلم . قوله ( باب قراءة القرآن بعد الحديث ) أى الأصغر ( وغيره ) أى من مظان الحديث . وقال السكرماني الضمير يرد على القرآن ، والتقدير باب قراءة القرآن وغيره أى للذكر والسلام ونحوهما بعد الحديث ، ويلزم منه الفصل بين المتعاطفين ، ولأنه إن جازت القراءة بعد الحديث لجواز غيرها من الأذكار بطريق الأولى ، فهو مستغنى عنه

(١) مرآة : لكان قد قدمه على التيمم . فأمثل

ذكره بخلاف غير الحديث من نواقض الوضوء ، وقد تقدم بيان المراد بالحديث وهو يؤيد ما قرئته . قوله ( وقال منصور ) أى ابن المعتبر ( عن إبراهيم ) أى النخعي ، وأثره هذا وصله سعيد بن منصور عن أبي عوانة عن منصور مثله ، وروى عبد الرزاق عن الثوري عن منصور قال : سألت إبراهيم عن القراءة في الحمام فقال : لم يبين للقراءة فيه . قلت : وهذا لا يخالف رواية أبي عوانة ، فانها تتعلق بمطلق الجواز . وقد روى سعيد بن منصور أيضا عن محمد بن أبان عن حماد بن أبي سليمان قال : سألت إبراهيم عن القراءة في الحمام فقال بكره ذلك انتهى . والإسناد الأول أصح . وروى ابن المنذر عن علي قال : بنس البيت الحمام ينزع فيه الحياء ، ولا يقرأ فيه آية من كتاب الله . وهذا لا يدل على كراهة القراءة ، وإنما هو إخبار بما هو الواقع بأن شأن من يكون في الحمام أن يلتصق بالقراءة . وحكيته الكراهة عن أبي حنيفة ، وخالفه صاحبه محمد بن الحسن ومالك فقالوا لا تكره ، لأنه ليس فيه دليل خاص ، وبه صرح صاحبا العدة والبيان من الشافعية . وقال الثوري في التبيان عن الأصحاب : لا تكره ، فاطلق . لكن في شرح الكفاية للصيمري : لا ينبغي أن يقرأ . وسوى الحلبي بينه وبين القراءة حال قضاء الحاجة . ورجع السبكي الكبير عدم الكراهة واحتج بأن القراءة مطلوبة والاستكثار منها مطلوب والحديث يكثر ، فلو كرهت لفات خير كثير . ثم قال : حكم القراءة في الحمام إن كان الفاري في مكان نظيف وليس فيه كشف عورة لم يكره ، وإلا كره . قوله ( ويكتب الرسالة ) كذا في رواية الأكثر بلفظ مضارع كتب ، وفي رواية كريمة د بكتب ، بموحدة مكسورة وكاف مفتوحة عطفا على قوله بالقراءة . وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن الثوري أيضا عن منصور قال : سألت إبراهيم أأكتب الرسالة على غير وضوء ؟ قال : نعم ، وتبين بهذا أن قوله على غير وضوء يتعلق بالكتابة لا بالقراءة في الحمام . ولما كان من شأن الرسائل أن تصدر بالبسملة توم السائل أن ذلك يكره لمن كان على غير وضوء ، لكن يمكن أن يقال إن كاتب الرسالة لا يقصد القراءة فلا يستوى مع القراءة . قوله ( وقال حماد ) هو ابن أبي سليمان قفيه الكوفة ( عن إبراهيم ) أى النخعي ( إن كان عليهم ) أى على من في الحمام ( إزار ) المراد به الجنس أى على كل منهم إزار . وأثره هذا وصله الثوري في جامعه عنه ، والنهي عن السلام عليهم إما إهانة لهم لكونهم على بدعة ، وإما لكونه يستدعي منهم الرد ، والتلفظ بالسلام فيه ذكر الله لأن السلام من أسمائه ، وإن لفظ سلام عليكم من القرآن ، والمتصرى عن الإزار مشابه لمن هو في الخلاه . وبهذا التقرير يتوجه ذكر هذا الأثر في هذه الترجمة

١٨٣ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن ثورمة بن سليمان عن كريب مولى ابن عباس أن عبد الله ابن عباس أخبره أنه بات ليلة عند ميمونة زوج النبي ﷺ - وهي خالته - فاضطجعت في عرض الوسادة ، واضطجع رسول الله ﷺ وأهله في طولها ، فنام رسول الله ﷺ ، حتى إذا انصف الليل - أو قبله بقليل ، أو بعده بقليل - استيقظ رسول الله ﷺ ، فجلس يمسح النوم عن وجهه بيده . ثم قرأ الشرح الآيات اتلوا من سورة آل عمران . ثم قام إلى شن معلقة فتوضأ منها فأحسن وضوءه ، ثم قام يصلي . قال ابن عباس : فقمتم فصنعت مثل ما صنع ، ثم ذهبت فقمتم إلى جنبه ، فوضع يده اليمنى على رأسي وأخذ بأذني اليمنى فغسلها . فصل ركتين ، ثم ركتين ، ثم ركتين ، ثم ركتين ، ثم ركتين ، ثم ركتين ، ثم ركتين ، ثم ركتين . ثم فصلت حتى أتته المؤذن فقام فصل ركتين خفيفتين ، ثم خرج فصل الصبح

**قوله** (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس . **قوله** (مخرمة) بفتح الميم وإسكان المعجمة ، والأسناد كله مدينون . **قوله** (فاضطجعت) قائل ذلك هو ابن عباس ، وفيه التفات لأن أسلوب الكلام كان يقتضى أن يقول فاضطجع لأنه قال قبل ذلك إنه بات . **قوله** (في عرض) بفتح أوله على المشهور ، وبالضم أيضاً وأنكره الباجي من جهة النقل ومن جهة المعنى أيضاً قال : لأن العرض بالضم هو الجانب وهو لفظ مشترك . قلت : لكن لما قال في طولها ، تعين المراد ، وقد صحت به الرواية فلا وجه للانكار . **قوله** (يمسح النوم) أى يسمح بيده عينه ، من باب إطلاق اسم الحال على المحل ، أو أثر النوم من باب إطلاق السبب على المسبب . **قوله** (ثم قرأ العشر الآيات) أولها ( أن في خلق السموات والأرض ) إلى آخر السورة . قال ابن بطلال ومن تبعه : فيه دليل على رد من كره قراءة القرآن على غير طهارة ، لأنه عليه السلام قرأ هذه الآيات بعد قيامه من النوم قبل أن يتوضأ . وتعقبه ابن المنير وغيره بأن ذلك مفرع على أن النوم في حقه ينقض ، وليس كذلك ، لأنه قال : تمام عيناى ولا ينام قلبي ، وأما كونه توضأ عقب ذلك فلمله جدد الوضوء أو أحدث بعد ذلك فتوضأ . قلت : وهو تعقب جيد بالنسبة إلى قول ابن بطلال : بعد قيامه من النوم ، لأنه لم يتعين كونه أحدث في النوم ، لكن لما عقب ذلك بالوضوء كان ظاهراً في كونه أحدث ، ولا يلزم من كون نومه لا ينقض وضوءه أن لا يقع منه حدث وهو نائم ، نعم خصوصيته أنه إن وقع شعر به بخلاف غيره . وما ادعوه من التجديد وغيره الأصل عدمه ، وقد سبق للإسماعيلي إلى معنى ما ذكره ابن المنير ، والأظهر أن مناسبة الحديث للترجمة من جهة أن مضاجعة الأهل في الفراش لا تخلو من الملامسة . ويمكن أن يؤخذ ذلك من قول ابن عباس : فصنعت مثل ماضع ، ولم يرد المصنف أن مجرد نومه عليه السلام ينقض لأن في آخر هذا الحديث عنده في باب التخفيف في الوضوء : ثم اضطجع فنام حتى تفخ ثم صلى ، ثم رأيت في الحلبيات للسبكي الكبير بعد أن ذكر اعتراض الإسماعيلي : لعل البخارى احتج بفعل ابن عباس بحضرة النبي عليه السلام ، أو اعتبر اضطجاع النبي عليه السلام مع أهله واللس ينقض الوضوء . قلت : ويؤخذ من هذا الحديث توجيه ما قبلت الحديث به في ترجمة الباب ، وأن المراد به الاصفر ، إذ لو كان الأكبر لما اقتصر على الوضوء ثم صلى بل كان يغتسل . **قوله** ( إلى شن معلقة ) قال الخطابي : الشن القرية التي تبعد للبلاء ، ولذلك قال في هذه الرواية : ومعلقة ، فأنت لإرادة القرية . **قوله** ( فعمت فصنعت مثل ما صنع ) تقدمت الإشارة في باب تخفيف الوضوء إلى هذا الموضع فليراجع من ثم ، وستأتي بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الوتر إن شاء الله تعالى

( تنبيه ) : روى مسلم من حديث ابن عمر كراهة ذكر الله بعد الحدث ، لكنه على غير شرط المصنف

### ٣٧ - باب مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ إِلَّا مِنَ النَّشْءِ الْمُنْقِلِ

١٨٤ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن هشام بن عروة عن امرأته فاطمة عن جدتها أسماء بنت أبي بكر أنها قالت : أتيت عائشة زوج النبي عليه السلام حين خست الشمس ، فإذا الناس قيام يصلون ، وإذا هي قائمة تصلى . فقلت : ما للناس ؟ فأشارت بيدها نحو السماء وقالت : سبحان الله ، فقلت : آية ؟ فأشارت أى نعم . فقلت حتى تجلاني النشء ، وجئت أصب فوق رأسي ماء . فلما انصرف رسول الله عليه السلام حدى الله وأثنى عليه ثم

قال « ما من شيء كنت لم أره إلا قد رأيته في مقامى هذا حتى الجنة والنار . ولقد أوحى إلى أنكم تفتنون في القيور مثل - أو قريب من - فتنة الدجال ( لا أدري أعم ذلك قالت أسماه ) يؤتى أحدكم فيقال : ما عليك بهذا الرجل ؟ فأما المؤمن ( أو المؤمن ) لا أدري أى ذلك قالت أسماه ) فيقول : هو محمد رسول الله ، جاءنا بالبينات والهدى ، فأجبنا وأمانا واتبعنا . فيقال : سم صالحا ، فقد علفنا إن كنت تؤمننا . وأما المنافق ( أو المرتاب ، لا أدري أى ذلك قالت أسماه ) فيقول : لا أدري ، سمعت الناس يقولون شيئا فقلته

قوله ( باب من لم يتوضأ ) أى من الغشى ( إلا من الغشى المثلث ) فلاستثناء مفرغ . والمثلث بضم الميم وإسكان المثلثة وكسر القاف ويجوز قسمها ، وأشار المصنف بذلك الى الرد على من أوجب الوضوء من الغشى مطلقا ، والتقدير باب من لم يتوضأ من الغشى إلا إذا كان مثقلا . قوله ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس أيضا ، والإسناد كله مدنيون أيضا ، وفيه رواية الاقران مشام وأمراته فاطمة بنت عمه المنذر . قوله ( فأشارت أن نعم ) كذا لا كثرهم بالثون ، ولكريمة « أى نعم ، وهى رواية وهيب المتقدمة في العلم ، وبين فيها أن هذه الإشارة كانت برأسها . قوله ( تجماني ) أى غطاني ، قال ابن بطال : الغشى مرض يعرض من طول التعب والوقوف (١) ، وهو ضرب من الإغماء إلا أنه دونه . وإنما صبت أسماء الماء على رأسها مدافعة له ، ولو كان شديدا لكان كالإغماء ، وهو ينقض الوضوء بالإجماع . انتهى . وكونها كانت تتولى صب الماء عليها يدل على أن حواسها كانت مدركة ، وذلك لا ينقض الوضوء . ومحل الاستدلال بفعلها من جهة أنها كانت تصل خلف النبي ﷺ - وكان يرى الذي خلفه وهو في الصلاة - ولم ينقل أنه أنكر عليها . وقد تقدم شيء من مباحث هذا الحديث في كتاب العلم ، وتأتي بقية مباحثه في كتاب صلاة الكسوف إن شاء الله تعالى

### ٣٨ - باب مسح الرأس كله ، لقول الله تعالى ﴿ وَاَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ [ المائدة ]

وقال ابن السبب : المرأة بمنزلة الرجل تمسح على رأسها

وسئل مالك : أيجزىه أن يمسح بعض الرأس ؟ فاحتج بحديث عبد الله بن زيد

١٨٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن رجلا قال

لعبد الله بن زيد - وهو جد عمرو بن يحيى - أستطيع أن تربى كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ ؟ فقال عبد الله بن زيد : نعم . فدعا بماء فأفرغ على يديه فغسل مرتين ، ثم مضمض واستنثر ثلاثا ، ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين ، ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر : بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بها إلى قفاه ، ثم ردهما إلى المكان الذي كذا منه ، ثم غسل رجليه

[ الحديث ١٨٥ - أخرجه في : ١٨٦ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ]

(١) وقد مرض الانسان أيضا عند رؤيته أو سماعه ما يدمعه ، كما في هذا الحديث

**قوله** ( باب مسح الرأس كله ) كذا لأكثرهم وسقط لفظ « كله » ، للاستعلى . **قوله** ( وقال ابن المسيب ) أى سعيد ، وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة بلفظ « الرجل والمرأة في المسح سواء » ، ونقل عن أحد أنه قال : يكنى المرأة مسح مقدم رأسها . **قوله** ( وسئل مالك ) السائل له عن ذلك هو لمحق بن عيسى بن الطباع ، بينه ابن خزيمة في صحيحه من طريقه ولفظه : سألت مالكا عن الرجل يمسح مقدم رأسه في وضوئه أيجزئ ذلك ؟ فقال : حدثني عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد فقال « مسح رسول الله ﷺ في وضوئه من ناصيته إلى قفاه ، ثم رديده إلى ناصيته فمسح رأسه كله » . وهذا السياق أصرح للترجمة من الذى ساقه المصنف قبل ، وموضع الدلالة من الحديث والآية أن لفظ الآية يحمل ، لأنه يحتمل أن يراد منها مسح الكل على أن الباء زائدة ، أو مسح البعض على أنها تبعية ، فتبين بفعل النبي ﷺ أن المراد الاول ، ولم ينقل عنه أنه مسح بعض رأسه إلا في حديث المغيرة أنه مسح على ناصيته وعمامة ، فإن ذلك دل على أن التعميم ليس بفرض (١) ، فعلى هذا فالاجاز في المسند إليه لا في الأصل . **قوله** ( عن أبيه ) أى ابن عثمان يحيى بن عماره أى ابن أبي حسن واسمه تميم بن عبد عمرو ، ولجده أبو حسن حجة ، وكذا لعمارة فيما جزم به ابن عبد البر . وقال أبو نعيم : فيه نظر . والاسناد كله مدنيون إلا عبد الله بن يوسف وقد دخلها . **قوله** ( أن رجلا ) هو عمرو بن أبي حسن كما سماه المصنف في الحديث الذى بعد هذا من طريق وهيب عن عمرو بن يحيى ، وعلى هذا فقوله هنا « وهو جد عمرو بن يحيى » ، فيه تجوز ، لأنه عم أبيه ، وسماه جدا لكونه في منزلته ، ووهب من زعم أن المراد بقوله « وهو » عبد الله بن زيد ، لأنه ليس جدا لعمرو بن يحيى لاحقيقة ولا مجازا . وأما قول صاحب السكال ومن تبعه في ترجمة عمرو بن يحيى إنه ابن بنت عبد الله بن زيد فلفظ توهمه من هذه الرواية ، وقد ذكر ابن سعد أن أم عمرو بن يحيى هي حميدة بنت محمد بن إلياس بن البكير ، وقال غيره هي أم النعمان بنت أبي حبة فأنه أعلم . وقد اختلف رواة الموطأ في تعيين هذا السائل ، وأما أكثرهم فأبهمه ، قال معن بن عيسى في روايته عن عمرو بن أبيه يحيى : إنه سمع أبا حسن - وهو جد عمرو بن يحيى - قال لعبد الله بن زيد وكان من الصحابة . . فذكر الحديث . وقال محمد بن الحسن الشيباني عن مالك : حدثنا عمرو عن أبيه يحيى أنه سمع جده أبا حسن يسأل عبد الله بن زيد . وكذا ساقه يحنون في المدونة . وقال الشافعي في الأم : عن مالك عن عمرو عن أبيه أنه قال لعبد الله بن زيد . ومثله رواية الاسماعيلي عن أبي خليفة عن القعنبي عن مالك عن عمرو عن أبيه قال : قلت . . . والذى يجمع هذا الاختلاف أن يقال : اجتمع عند عبد الله بن زيد أبو حسن الانصارى وابنه عمرو وابن ابنه يحيى بن عماره بن أبي حسن فسألوه عن صفة وضوء النبي ﷺ ، وتولى السؤال منهم له عمرو بن أبي حسن ، فحيت نسب إليه السؤال كان على الحقيقة . ويؤيده رواية سليمان بن بلال عند المصنف في باب الوضوء من التور قال : حدثني عمرو بن يحيى عن أبيه قال : كان عمي يعني عمرو بن أبي حسن يكثر الوضوء ، فقال لعبد الله بن زيد أخبرني . . فذكره . وحيث نسب السؤال إلى أبي حسن فعلى المجاز لكونه كان الأكبر وكان حاضرا . وحيث نسب السؤال ليحيى بن عماره فعلى المجاز أيضا لكونه ناقل الحديث وقد حضر السؤال . ووقع في رواية مسلم عن محمد بن الصباح

(١) ليس في الحديث المذكور حجة على أن تعمم الرأس بالمسح ليس بفرض إذا لم يكن عليه عمامة ، وإنما يدل الحديث على الاجتزاء بمسح ما ظهر منه بعمامة عند وجودها . وأما عند عدمها فالواجب تسميته عملا بحديث عبد الله بن زيد . وبذلك يتبين أنه ليس بين الحديثين اختلاف . والباء في الآية للاستعلاء ، فليست زائدة ولا لتبيين . فتنبه

عن خالد الواسطي عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد قال « قيل له توضحنا ، فذكره مبهما ، وفي رواية الاسماعيل بن طريق وهب بن بقية عن خالد المذكور بلفظ « قلنا له » ، وهذا يؤيد الجمع المتقدم من كونهم اتفقوا على سؤاله ، لكن متولى السؤال منهم عمرو بن أبي حسن . ويزيد ذلك وضوحا رواية الدراوردي عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عمه عمرو بن أبي حسن قال « كنت كثير الوضوء ، فقلت لعبد الله بن زيد ، فذكر الحديث أخرجه أبو نعيم في المستخرج والله أعلم . قوله ( أنتستطع ) فيه ملاطفة الطالب للشيخ ، وكأنه أراد أن يريه بالفعل ليكون أبلغ في التعليم ، وسبب الاستفهام ما قام عنده من احتمال أن يكون الشيخ نسي ذلك لبعد العهد . قوله ( قدما بما ) وفي رواية وهب في الباب الذي بعده « قدما بتور من ماء » . والتور بمثابة مفتوحة قال الدراودي : قدح . وقال الجوهرى : إناؤه يشرب منه . وقيل هو الطست ، وقيل يشبه الطست ، وقيل هو مثل 'القدر يكون من صفر أو حجارة . وفي رواية عبد العزيز بن أبي سلبة عند المصنف في باب الفصل في المخصب في أول هذا الحديث « أنا رسول الله ﷺ فأخرجنا له ماء في تور من صفر ، والصفر بضم المهملة وإسكان الفاء وقد تكسر صنف من حديد النحاس ، قيل إنه سمي بذلك لكونه يشبه الذهب ، ويسمى أيضا الشبه بفتح المعجمة والموحدة . والتور المذكور يحتمل أن يكون هو الذي توضحنا منه عبد الله بن زيد إذ سئل عن صفته الوضوء فيكون أبلغ في حكاية صورة الحال على وجهها . قوله ( فأفرغ ) وفي رواية موسى عن وهيب « فأكفأ » بهزتين ، وفي رواية سليمان بن حرب في باب مسح الرأس مرة عن وهيب « فكفأ » بفتح الكاف ، وهما لغتان بمعنى يقال كفأ الإناء وأكفأه إذا أماله ، وقال الكسائي كفأت الإناء كبيتته وأكفأته أملتته . والمراد في الموضعين إفراغ الماء من الإناء على اليد كما صرح به في رواية مالك . قوله ( فغسل يده مرتين ) كذا في رواية مالك بإفراد يده ، وفي رواية وهيب وسليمان بن بلال عند المصنف وكذا للدراوردي عند أبي نعيم « فغسل يديه » بالثنية ، فيحمل الأفراد في رواية مالك على الجلس ، وعند مالك « مرتين » ، وعند هؤلاء « ثلاثا » ، وكذا لخالد بن عبد الله عند مسلم ، وهؤلاء حفاظ وقد اجتمعوا فزيادتهم مقدمة على الحفاظ الواحد ، وقد ذكر مسلم من طريق بهز عن وهيب أنه سمع هذا الحديث مرتين من عمرو بن يحيى أملا . فتأكد ترجيح روايته ، ولا يقال يحمل على واقعتين لانا نقول المخرج متحد والأصل عدم التعدد . وفيه من الأحكام غسل اليد قبل إدخالها الإناء ولو كان من غير نوم كما تقدم مثله في حديث عثمان ، والمراد باليدين هنا الكفان لا غير . قوله ( ثم تمضمض واستنثر ) ، وللكشمي « مضمض واستنشق » والاستنثار يستلزم الاستنشاق بلا عكس ، وقد ذكر في رواية وهيب الثلاثة وزاد بعده ثلاثا « بثلاث غرقات » واستدل به على استحباب الجمع بين المضمضة والاستنشاق من كل غرفة ، وفي رواية خالد بن عبد الله الآية بعد قليل « مضمض واستنشق من كف واحد ففعل ذلك ثلاثا » وهو صريح في الجمع كل مرة ، بخلاف رواية وهيب فإنه تطرقها احتمال التوزيع بلا تسوية كما نبه عليه ابن دقيق العيد . ووقع في رواية سليمان بن بلال عند المصنف في باب الوضوء من التور « فمضمض واستنثر ثلاث مرات من غرفة واحدة » واستدل بها على الجمع بغرفة واحدة ، وفيه نظر لما أشرنا إليه من اتحاد المخرج فتقدم الزيادة ، وسلم من رواية خالد المذكورة « ثم أدخل يده فاستخرجها فمضمض » فاستدل بها على تقديم المضمضة على الاستنشاق لكونه عطف بالفاء التعميلية وفيه بحث . قوله ( ثم غسل وجهه ثلاثا ) لم تختلف الروايات في ذلك ، ويلزم من استدلال بهذا الحديث على وجوب تعميم الرأس بالمسح أن يستدل به على

وجوب الترتيب للآتيان بقوله « ثم » في الجميع ، لأن كلا من الحكيمين يحمل في الآية بينته السنة بالفعل . **قوله** ( ثم غسل يديه مرتين مرتين ) كذا بتكرار مرتين ، ولم تختلف الروايات عن عمرو بن يحيى في غسل اليدين مرتين ، لكن في رواية مسلم من طريق جابر بن واسع عن عبد الله بن زيد أنه رأى النبي ﷺ توضأ وفيه د ويده اليمنى ثلاثاً ثم الأخرى ثلاثاً ، فيحمل على أنه وضوء آخر ليكون مخرج الحديثين غير متحد . **قوله** ( إلى المرفقين ) كذا للشمس والحموى إلى المرفقين بالافراد على إرادة الجنس ، وقد اختلف العلماء : هل يدخل المرفقان في غسل اليدين أم لا ؟ فقال المصنف : نعم ، وخالف زفر ، وحكاه بعضهم عن مالك ، واحتج بعضهم الجمهور بأن إلى في الآية بمعنى مع كقوله تعالى ﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾ ، وتعقب بأنه خلاف الظاهر ، وأجيب بأن القرينة دلت عليه وهي كون ما بعد إلى من جنس ما قبلها . وقال ابن القصار : اليد يتناولها الاسم إلى الإبط لحديث عمار د انه تيمم إلى الإبط ، وهو من أهل اللغة ، فلما جاء قوله تعالى ﴿ إلى المرافق ﴾ بقى المرفق مفصولا مع الذراعين بحق الاسم . انتهى . فعلى هذا قال هنا أحد المتروك من غسل اليدين لا للغسل ، وفي كون ذلك ظاهراً من السياق نظر . والله أعلم . وقال الزمخشري : لفظ إلى يفيد معنى الغاية مطلقاً ، فاما دخولها في الحكم وخروجها فأمر يدور مع الدليل ، فقوله تعالى ﴿ ثم أتوا الصيام إلى الليل ﴾ دليل عدم الدخول النهي عن الوصال ، وقول القائل حفظت القرآن من أوله إلى آخره دليل الدخول كون الكلام مسوقاً لحفظ جميع القرآن ، وقوله تعالى ﴿ إلى المرافق ﴾ لا دليل فيه على أحد الأمرين ، قال : فأخذ العلماء بالاحتياط ووقف زفر مع التيقن انتهى . ويمكن أن يستدل لدخولها بفعله ﷺ ، ففي الدارقطني باسناد حسن من حديث عثمان في صفة الوضوء د فغسل يديه إلى المرفقين حتى مس أطراف العضدين ، وفيه عن جابر قال د كان رسول الله ﷺ إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه ، لكن إسناده ضعيف (١) ، وفي الثبراني والطبراني من حديث وأبلى بن حجر في صفة الوضوء د وغسل ذراعيه حتى جاوز المرفق ، وفي الطحاوي والطبراني من حديث ثعلبة بن عباد عن أبيه مرفوعاً د ثم غسل ذراعيه حتى يسيل الماء على مرفقيه ، فهذه الأحاديث يقوى بعضها بعضاً . قال إسحق بن راهويه : « إلى » في الآية يحتمل أن تكون بمعنى الغاية وأن تكون بمعنى مع ، فبينت السنة أنها بمعنى مع . انتهى . وقد قال الشافعي في الأم : لا أعلم مخالفاً في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء ، فعلى هذا فزفر محجوج بالإجماع قبله وكذا من قال بذلك من أهل الظاهر بعده ، ولم يثبت ذلك عن مالك صريحاً وإنما حكى عنه أشهب كلاماً محتملاً . والمرفق بكسر الميم وفتح الفاء هو العظم الثاني في آخر الذراع سمي بذلك لأنه يرتفع به في الانكاء ونحوه . **قوله** ( ثم مسح رأسه ) زاد ابن الطبايع د كله ، كما تقدم عن رواية ابن خزيمة ، وفي رواية خالد ابن عبد الله برأسه بزيادة الباء قال القرطبي : الباء للتعدية يجوز حذفها وإثباتها كقولك مسحت رأس اليتيم ومسحت برأسه ، وقيل دخلت الباء لتفيد معنى آخر وهو أن الغسل لغة يقتضي مغسولاً به ، والمسح لغة لا يقتضي مسحاً به ، فلو قال وامسحوا رءوسكم لا جزأ المسح باليد بغير ماء ، فكأنه قال وامسحوا برءوسكم الماء فهو على القلب ، والتقدير امسحوا رءوسكم بالماء . وقال الشافعي : احتمال قوله تعالى ﴿ وامسحوا برءوسكم ﴾ جميع الرأس أو بعضه ، فدلّت السنة على أن بعضه يجزى . والفرق بينه وبين قوله تعالى ﴿ فامسحوا بوجوهكم ﴾ في التيمم أن

(١) وأصح من هذه الأحاديث ما رواه مسلم في الصحيح عن أبي هريرة في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه د ثم غسل يديه حتى أشرف في العبد - أي أن قال - ثم غسل رجليه حتى أشرف في الساق ، فهذا الحديث صحيح صريح لإدخال الكسعين والمرفقين في الغسل



المسح فيه بدل عن الفسل ومسح الرأس أصل فافترقا ، ولا ردكون مسح الخف بدلا عن غسل الرجل لأن الرخصة فيه ثبتت بالإجماع . فان قيل فعله اقتصر على مسح الناصية لعذر - لأنه كان في سفر وهو مظنة العذر ، ولهذا مسح على العمامة بعد مسح الناصية كما هو ظاهر من سياق مسلم في حديث المخيرة بن شعبة - قلنا : قد روى عنه مسح مقدم الرأس من غير مسح على العمامة ولا تعرض لسفر ، وهو ما رواه الشافعي من حديث عطاء أن رسول الله ﷺ توضأ لخبر العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه ، وهو مرسل لكنه اعتضد بمجيئه من وجه آخر موصولا أخرجه أبو داود من حديث أنس وفي إسناده أبو معقل لا يعرف حاله ، فقد اعتضد كل من المرسل والموصول بالآخر ، وحصلت القوة من الصورة المجموعة ، وهذا مثال لما ذكره الشافعي من أن المرسل يعتضد بمرسل آخر أو مسند ، وظهر بهذا جواب من أورد أن الحجة حينئذ بالمسند فيمسح المرسل لغوا ، وقد قررت جواب ذلك فيما كتبت على علوم الحديث لابن الصلاح . وفي الباب أيضا عن عثمان في صفة الوضوء قال : د ومسح مقدم رأسه ، أخرجه سعيد بن منصور ، وفيه خالد بن يزيد بن أبي مالك مختلف فيه . وصح عن ابن عمر الاكتفاء بمسح بعض الرأس قاله ابن المنذر وغيره ، ولم يصح عن أحد من الصحابة إنكار ذلك قاله ابن حزم . وهذا كله مما يقوى به المرسل المتقدم ذكره والله أعلم . قوله ( بدأ بمقدم رأسه ) الظاهر أنه من الحديث وليس مدرجا من كلام مالك ، ففيه حجة على من قال : السنة أن يبدأ بمؤخر الرأس الى أن ينتهي الى مقدمه لظاهر قوله د أقبل وأدبر ، . ويرد عليه أن الواو لا تقتضي الترتيب ، وسيأتي عند المصنف قريبا من رواية سليمان بن بلال د فأدبر يديه وأقبل ، فلم يكن في ظاهره حجة لأن الإقبال والإدبار من الأمور الإضافية ، ولم يعين ما أقبل اليه ولا ما أدبر عنه ، ومخرج الطرفين متحد فهما بمعنى واحد . وعين رواية مالك البداءة بالمقدم فيحمل قوله د أقبل ، على أنه من تسمية الفعل بابتدائه ، أي بدأ بقبل الرأس ، وقيل في توجيهه غير ذلك . والحكمة في هذا الإقبال والإدبار استيعاب جهتي الرأس بالمسح ، فعلى هذا يختص ذلك بمن له شعر ، والمشهور عن أوجب التعميم أن الأولى واجبة والثانية سنة ، ومن هنا يقين ضعف الاستدلال بهذا الحديث على وجوب التعميم . والله أعلم . قوله ( ثم غسل رجليه ) زاد في رواية وهيب الآتية د الى الكعبين ، والبحث فيه كالبحت في قوله الى المرفقين ، والمشهور أن الكعب هو العظم الناشئ عند ملتقى الساق والقدم ، وحكى محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أنه العظم الذي في ظهر القدم عند معقد الشراك ، وروى عن ابن القاسم عن مالك مثله ، والأول هو الصحيح الذي يعرفه أهل اللغة ، وقد أكثر المتقدمون من الرد على من زعم ذلك ، ومن أوضح الأدلة فيه حديث النعمان بن بشير الصحيح في صفة الصف في الصلاة د قرأت الرجل منا يلزق كعبه بكعب صاحبه ، وقيل إن محمدا إنما رأى ذلك في حديث قطع المحرم الخفين الى الكعبين اذا لم يجد الخفين . وفي هذا الحديث من القوائد الإفراغ على اليدين معا في ابتداء الوضوء ، وأن الوضوء الواحد يكون بعضه مرة وبعضه مرتين وبعضه ثلاث ، وفيه مجيئ الإمام الى بيت بعض رعيته وابتدأهم إياه بما يظنون أن له به حاجة ، وجواز الاستعانة في احضار الماء من غير كراهة ، والتعلم بالفعل ، وأن الاعتراف من الماء القليل للتطهير لا يصير الماء مستعملا لقوله في رواية وهيب وغيره د ثم أدخل يده ففسل وجهه الخ ، ، وأما اشتراط نية الاعتراف فليس في هذا الحديث ما يشتبه ولا ما يتقها ، واستدل به أبو عوانة في صحيحه على جواز التطهير بالماء المستعمل ، وتوجيهه أن النية لم تذكر فيه ، وقد أدخل يده للاعتراف بعد غسل الوجه وهو وقت غسلها ، وقال

الغزالي مجرد الاعتراف لا يصير الماء مستعملاً لأن الاستعمال إنما يقع من المغترف منه ، وهذا قطع البغوي . واستدل به المصنف على استيعاب مسح الرأس ، وقد قدمنا أنه يدل لذلك ندبا لا فرضا ، وعلى أنه لا يندب تكريره كما سيأتي في باب مفرد ، وعلى الجمع بين المضغنة والاستنشاق من غرفة كما سيأتي أيضا ، وعلى جواز التطهر من آنية النحاس وغيره

### باب ٣٩ غسل الرجلين إلى الكعبين

١٨٦ - **حدثنا موسى** قال حدثنا **وهيب** عن **عمرو** عن **أبيه** قال : شهدت **عمرو بن أبي حسن** سأل **عبد الله** ابن **زيد** عن **وضوء النبي ﷺ** ، فذعا **بتور** من ماء فتوضأ لم وضوء النبي ﷺ : فأكفا على يده من التور ففسل يديه ثلاثا ، ثم أدخل يده في التور فضمض واستنشق واستنثر ثلاث غرفات ، ثم أدخل يده ففسل وجهه ثلاثا ، ثم غسل يديه مرتين إلى المرفقين ، ثم أدخل يده فمسح رأسه فأقبل بهما وأدبر مرة واحدة ، ثم غسل رجله إلى الكعبين

قوله ( باب غسل الرجلين إلى الكعبين ) تقدمت مباحثه في الباب الذي قبله ، وعمرو المذكور هو ابن يحيى بن عمارة شيخ مالک المتقدم ، وعمرو بن أبي حسن عم أبيه كما قدمناه ، وسماء هناك جده مجازا ، وأغرب الكرماني - تبعا لصاحب السكال - فقال : عمرو بن أبي حسن جد عمرو بن يحيى من قبل أمه ، وقد قدمنا أن أم عمرو بن يحيى ليست بنتا لعمرو بن أبي حسن فلم يستقم ما قاله بالاحتمال . قوله ( فتوضأ لهم ) أي لأجلهم ( وضوء النبي ﷺ ) أي مثل وضوء النبي ﷺ ، وأطلق عليه وضوؤه مبالغة . قوله ( ثم أدخل يده ففسل وجهه ) بين في هذه الرواية تجديد الاعتراف لكل عضو ، وأنه اغترف باحدى يديه ، وكذا هو في باقي الروايات ، وفي مسلم وغيره . لكن وقع في رواية ابن عساكر وأبي الوقت من طريق سليمان بن بلال الآنية ثم أدخل يده ، بالثنية ، وليس ذلك في رواية أبي ذر ولا الأصيلي ولا في شيء من الروايات خارج الصحيح قاله النووي ، وأظن أن الإناء كان صغيرا فاغترف باحدى يديه ثم أضافها إلى الأخرى كما تقدم نظيره في حديث ابن عباس ، والألا لاغتراف باليدين جميعا أسهل وأقرب تناولا كما قال الشافعي . قوله ( ثم غسل يديه مرتين ) المراد غسل كل يد مرتين كما تقدم في طريق مالک ثم غسل يديه مرتين مرتين ، وليس المراد توزيع المراتين على اليدين فكان يكون لكل يد مرة واحدة

٤ - **باب** استعمال فضل وضوء الناس . وأمر **جبر بن عبد الله** أهله أن يتوضؤوا بفضله سواكم

١٨٧ - **حدثنا آدم** قال حدثنا **شعبة** قال حدثنا **الحكم** قال سمعت **أبا جحيفة** يقول : خرج علينا رسول الله ﷺ بالهجرة ، فأتي بوضوء فتوضأ ، فجعل الناس يأخذون من فضل وضوئه فيتمسحون به ، فسل النبي ﷺ الظاهر ركعتين ، والقصير ركعتين ، وبين يديه عزة

[ الحديث ١٨٧ - أطرافه في : ٣٧٦ ، ٤٩٠ ، ٤٩٩ ، ٥٠١ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٣٥٣ ، ٣٥٦٦ ، ٥٧٨٦ ، ٥٨٥٩ ]

**قوله** ( باب استعمال فضل وضوء الناس ) أى فى التطهر ، والمراد بالفضل الماء الذى يبقى فى الظرف بعد الفراغ . **قوله** ( وأمر جرير بن عبد الله ) هذا الأثر وصله ابن أبى شيبة والدارقطنى وغيرهما من طريق قيس بن أبى حازم عنه ، وفى بعض طرقه « كان جرير يستاك ويفمس رأس سواكه فى الماء ثم يقول لأهله : توضؤوا بفضله ، لا يرى به بأساً ، وهذه الرواية مبيحة للراد ، وظن ابن التين وغيره أن المراد بفضل سواكه الماء الذى يتتبع فيه العود من الأراك وغيره ليلين فقالوا : يحمل على أنه لم يغير الماء ، وإنما أراد البخارى أن صنيعة ذلك لا يغير الماء ، وكذا مجرد الاحتعمال لا يغير الماء . فلا يتمتع التطهر به . وقد صححه الدارقطنى بلفظ « كان يقول لأهله : توضؤوا من هنا الذى أدخل فيه سواكى » ، وقد روى مرفوعاً أخرجه الدارقطنى من حديث أنس « أن النبي ﷺ كان يتوضأ بفضل سواكه ، وسنده ضعيف ، وذكر أبو طالب فى مسأله عن أحمد أنه سأله عن معنى هذا الحديث فقال : كان يدخل السواك فى الإناء ، ويستاك ، فإذا فرغ توضأ من ذلك الماء . وقد استشكل إيراد البخارى له فى هذا الباب المفقود لطهارة الماء المستعمل ، وأجيب بأنه ثبت أن السواك مطهر للضم ، فإذا غاط الماء ثم حصل الوضوء بذلك الماء كان فيه استعمال للمستعمل فى الطهارة . **قوله** ( حدثنا الحكم ) هو ابن عتيبة تصغير عتبة بالثناة ثم الموحدة ، كان من الفقهاء الكوفيين ، وهو تابعى صغير . وحديث أبى جحيفة المذكور سنأتى مباحث فى باب السقرة فى الصلاة . وقوله « يأخذون من فضل وضوئه » كأنهم اقتسموا الماء الذى فضل عنه ، ويحتمل أن يكونوا تناولوا ما سأل من أعضاء وضوئه ﷺ ، وفيه دلالة بينة على طهارة الماء المستعمل

١٨٨ — وقال أبو موسى : « دعا النبي ﷺ بقدح فيه ماء فنسل يديي ووجهي فيه ، ومج فيه ، ثم قال لها : اشربا منه ، وأفرغا على وجوهكما ومحوكما »

[ الحديث ١٨٨ — طرفه فى : ١٩٦ ، ١٣٢٨ ]

**قوله** ( وقال أبو موسى ) هو الأشعرى ، وهذا الحديث طرف من حديث مطول أخرجه المؤلف فى المغازى وأوله عن أبى موسى قال « كنت عند النبي ﷺ بالجرعانة ومعه بلال ، فأناه أعراي » فذكر الحديث . . وعرف منه تفسير المهمين فى قوله « اشربا » وهما أبو موسى وبلال . وقد ذكر المؤلف طرفاً منه أيضاً بإسناده فى باب الفصل والوضوء فى المنصب كما سيأتى بعد قليل . **قوله** ( وج فيه ) أى صب ما تناوله من الماء فى الإناء ، والفرض بذلك لإجماع البركة بريقه المبارك

١٨٩ — **حدثنا** على بن عبد الله قال حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال حدثنا أبى عن صالح بن ابن شهاب قال : أخبرنى محمود بن الربيع قال : « وهو الذى مج رسول الله ﷺ فى وجهه وهو غلام من بريم . وقال عروة عن السور وغيره يصدق كل واحد منها صاحبه ، وإذا توضأ النبي ﷺ كادوا يقتتلون على وضوئه **قوله** ( حدثنا على بن عبد الله ) هو ابن المدينى ، وصالح هو ابن كيسان ، وقد تقدم الكلام على حديث محمود ابن الربيع هذا فى باب متى يصح سماع الصغير من كتاب العلم . **قوله** ( وقال عروة ) هو ابن الزبير ( عن المسود ) هو ابن غزمية . **قوله** ( وغيره ) هو مروان بن الحكم كما سيأتى موصولاً مطولاً فى كتاب الشروط ، وقال الكرماني :

هذه الرواية وإن كانت عن مجهول لكنها متابعة ، ويفتقر فيها ما لا يفترق في الأصول . قلت : وهذا صحيح إلا أنه لا يمتنع به هنا لأن المجهول معروف ، وإنما لم يسمه اختصاراً كما اختصر السند فعلقه ، وزعم الكرماني أن قوله « وقال عروة » معطوف على قوله في السند الذي قبله « أخبرني محمود » فيكون صالح بن كيسان روى عن الزهري حديث محمود وعطف عليه حديث عروة ، فعلى هذا لا يكون حديث عروة معلقاً بل يكون موصولاً بالسند الذي قبله ، وصنيع أئمة النقل يخالف ما زعمه ، واستمر الكرماني على هذا التجويز حتى زعم أن الضمير في قوله « يصنف » كل واحد منهما صاحبه ، للسور ومحمود ، وليس كما زعم بل هو للسور ومروان ، وهو تجويز منه بمجرد العقل ، والرجوع إلى النقل في باب النقل أولى . قوله ( كانوا يقتلون ) كذا لآبى ذر والباقيين « كادوا » بالبدال وهو الصواب لأنه لم يقع بينهم قتال ، وإنما حكى ذلك عروة بن مسعود الثقفي لما رجس إلى قريش ليعلمهم شدة تعظيم الصحابة للنبي ﷺ ؛ ويمكن أن يكون أطلق القتال مبالغة

باب ١٩٠ - **عبد الرحمن بن يونس** قال حدثنا حاتم بن إسماعيل عن الجعد قال : سمعت السائب بن يزيد يقول : ذهبت بي خالتي إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله إن ابن أختي وقع ، فسح رأسى ودعالي بالركبة . ثم توضأت من وضوئه ، ثم قم خلف ظهره فنظرت إلى خاتم النبوة بين كتفيه مثل زر الحجلة

[ الحديث ١٩٠ - أخرجه في : ٣٥٤٠ ، ٣٥٤١ ، ٥٦٧٠ ، ٦٣٥٢ ]

قوله ( باب ) كذا للسبيل كأنه كالنصل من الباب الذي قبله ، وجعله الباقر من بلا فصل . قوله ( حدثنا عبد الرحمن بن يونس ) هو أبو مسلم المستمل أحد الحفاظ . قوله ( عن الجعد ) كذا هنا ، ولأكثر « الجعد » بالتصغير وهو المشهور ، والسائب بن يزيد من صفار الصحابة ، وسيأتي حديثه هذا مبيناً في كتاب علامات النبوة إن شاء الله تعالى . قوله ( وقع ) بكسر القاف والتنوين ، وللكشيميني وقع بلفظ الماضي ، وفي رواية كريمة « وجمع » بالجيم والتنوين ، والوقع وجمع في القدمين . قوله ( زر الحجلة ) بكسر الزاي وتشديد الراء ، والحجلة بفتح المهملة والجيم واحدة الحجال وهي بيوت تزين بالثياب والأسرة والستور لها عرى وأزدار ، وقيل المراد بالحجلة الطير وهو يعقوب يقال للآتي منه حجلة ، وعلى هذا فالمراد بزرها بيضتها ، ويؤيده أن في حديث آخر « مثل بيضة الحمامة » وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى في صفة النبي ﷺ إن شاء الله تعالى . وأراد البخاري الاستدلال بهذه الأحاديث على رد قول من قال بنجاسة الماء المستعمل ، وهو قول أبي يوسف ، وحكى الشافعي في الأم عن محمد بن الحسن أن أبا يوسف رجس عنه ثم رجس إليه بعد شهرين ، وعن أبي حنيفة ثلاث روايات : الأولى طاهر لا طهور وهي رواية محمد بن الحسن عنه وهو قوله وقول الشافعي في الجديد وهو المفتى به عند الحنفية ، الثانية نجس بنجاسة خفيفة وهي رواية أبي يوسف عنه ، الثالثة نجس بنجاسة غليظة وهي رواية الحسن التواتري عنه . وهذه الأحاديث ترد عليه لأن النجس لا يترك به ، وحديث الحجة وإن لم يكن فيه تصريح بالوضوء لكن توجيهه أن القائل بنجاسة الماء المستعمل إذا علله بأنه ماء مضاف قليل له هو مضاف إلى طاهر لم يتغير به ، وكذلك الماء الذي ناطله الريق طاهر لحديث الحجة ، وأما من علله منهم بأنه ماء الذنوب فيجب إبعاده عتجاً بالأحاديث الواردة في ذلك

عند مسلم وغيره ، فأحاديث الباب أيضا ترد عليه ، لأن ما يجب إبعاده لا يتبرك به ولا يشرب ، قال ابن المنذر : وفي إجماع أهل العلم على أن البلل الباقي على أعضاء المتوضئ وما فطر منه على ثيابه طاهر دليل قوى على طهارة الماء المستعمل ، وأما كونه غير طهور فسيأتى الكلام عليه في كتاب الغسل إن شاء الله تعالى . والله أعلم

#### ٤١ - باب من مضمض واستنشق من غرقة واحدة

١٩١ - **حَدَّثَنَا سُودَّةٌ** قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ أَوْفَرَ مِنَ الْإِنَاءِ عَلَى يَدَيْهِ فَسَلَّهَا ، ثُمَّ غَسَلَ أَوْ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفَّةٍ وَاحِدَةٍ فَقَالَ ذَلِكَ ثَلَاثًا . فَسَلَّ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْقَتَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَا أَقْبَلَ وَمَا أَدْبَرَ ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا وَضَّوهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

**قوله** ( باب من مضمض واستنشق من غرقة واحدة ) تقدم الكلام على ذلك قريبا في باب مسح الرأس ، وتقدمت المسألة أيضا في حديث ابن عباس في أوائل الوضوء . **قوله** ( ثم غسل ) أى فهِ ( أو مضمض ) كذا عنده بالشك ، وأخرجه مسلم عن محمد بن الصباح عن خالد بسنده هذا من غير شك ولفظه و ثم أدخل يده فاستخرجها فمضمض واستنشق ، وأخرجه أيضا الإسماعيلي من طريق وهب بن بقية عن خالد كذا ، فالظاهر أن الشك فيه من مسدد شيخ البخارى . وأغرب الكرماني فقال : الظاهر أن الشك فيه من التابعي . **قوله** ( من كفة واحدة ) كذا في رواية أبي ذر ، وفي نسخة من غرقة واحدة ، وللاكثر من كفة ، بغير هاء . قال ابن بطال : المراد بالكفة الغرقة ، فاشتق لذلك من اسم الكفة عبارة عن ذلك المعنى ، قال : ولا يعرف في كلام العرب إلحاق هاء التانيث في الكف ، ومحصله أن المراد بقوله كفة فعلة لا أنها تأنث الكف . وقال صاحب المشارق : قوله من كفة هى بالضمة والفتح كغرفة وغرفة أى ما ملأ كفه من الماء . **قوله** ( ثم غسل يديه ) لم يذكر غسل الوجه اختصارا ، وهو ثابت في رواية مسلم وغيره . وبقية مباحث هذا الحديث تقدمت قريبا

#### ٤٢ - باب مسح الرأس مرة

١٩٢ - **حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ** قَالَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَمِعْتُ عَمْرُو بْنَ أَبِي حَسَنِ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ عَنْ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ يَتَوَضَّأُ مِنْ مَاءٍ فَتَوَضَّأُ لَهُمْ ، فَكَفًّا عَلَى يَدَيْهِ فَسَلَّهَا ثَلَاثًا ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَضَمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا غَرَفَاتٍ مِنْ مَاءٍ ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَسَلَّ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَسَلَّ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْقَتَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَسَحَّ بِرَأْسِهِ فَأَقْبَلَ يَدَيْهِ وَأَدْبَرَ بِهِمَا ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ وَحَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ قَالَ : مَسَحَ رَأْسَهُ مَرَّةً

**قوله** ( باب مسح الرأس مرة ) وللأصلي مسح . **قوله** ( فدعا بتور من ماء ) كذا للاكثر ، وللكميين

« فدعا بماء ، ولم يذكر التور . قوله ( فكفأه ) أى أماله ، وللأصلي « فأكفأه » وقد تقدم الثقل أنهما بمعنى .  
**قوله** ( فأقبل بيده ) كذا هنا بالافراد ، وللكشميني بالثنية . **قوله** ( حدثنا وهيب ) أى بإسناده المذكور وحديثه ،  
 وقد تقدمت طريق موسى هذه في باب غسل الرجلين الى الكميين ، وذكر فيها أن مسح الرأس مرة ، وقد تقدم  
 نقل الخلاف في استحباب العدد في مسح الرأس في باب الوضوء ثلاثا ثلاثا في الكلام على حديث عثمان ، وذكرنا  
 قول أبي داود : إن الروايات الصحيحة عن عثمان ليس فيها عدد لمسح الرأس ، وأنه أورد العدد من طريقين صحيح  
 أحدهما غيره ، والزيادة من الثقة مقبولة (١) فيحمل قول أبي داود على إرادة استثناء الطريقين الذين ذكرهما ،  
 فسكانه قال : إلا هذين الطريقين ، قال ابن السمعاني في الاصطلاح (٢) : اختلاف الرواية يحمل على التعدد ، فيكون  
 مسح تارة مرة وتارة ثلاثا ، فليس في رواية « مسح مرة » حجة على منع التعدد . ويحتاج للتعدد بالقياس على  
 المغسول لأن الوضوء طهارة حكمية ، ولا فرق في الطهارة الحكمية بين الغسل والمسح . وأجيب بما تقدم من أن  
 المسح مبنى على التخفيف بخلاف الغسل ، ولو شرع التكرار لصارت صورته صورة المغسول . وقد اتفق على كراهة  
 غسل الرأس بدل المسح وإن كان مجزئاً ، وأجاب بأن الحجة تقتضى عدم الاستيعاب وهو مشروع بالاتفاق فليكن  
 العدد كذلك ، وجوابه واضح . ومن أقوى الأدلة على عدم العدد الحديث المشهور الذى صححه ابن خزيمة وغيره  
 من طريق عبد الله بن عمرو بن العاص في صفة الوضوء حيث قال النبى ﷺ بعد أن فرغ « من زاد على هذا فقد  
 أساء وظلم » فإن في رواية سعيد بن منصور فيه التصريح بأنه مسح رأسه مرة واحدة ، فدل على أن الزيادة في مسح  
 الرأس على المرة غير مستحبة ، ويحمل ما ورد من الاحاديث في تليث المسح - إن صححت - على إرادة الاستيعاب  
 بالمسح ، لا أنها مسحات مستقلة لجميع الرأس . جمعا بين هذه الأدلة . ( تنبيه ) : لم يقع في هذه الرواية ذكر غسل  
 الوجه ، وجوز الكرماني أن يكون هو مفعول غسل الذى وقع فيه الشك من الراوى ، والتقدير : فغسل وجهه أو  
 تمضمض واستنشق . قلت : ولا يخفى بعده . وقد أخرج الحديث المذكور مسلم والإسماعيلي في روايتهما المذكورة  
 وفيها بعد ذكر المضمضة والاستنشاق « ثم غسل وجهه ثلاثا » فدل على أن الاختصار من مسد ، كما تقدم أن الشك  
 منه . وقال الكرماني : يجوز أن يكون حذف الوجه إذ لم يقع فى شيء منه اختلاف ، وذكر ما عدها لما فى المضمضة  
 والاستنشاق من الإفراغ والجسع ، ولما فى إدخال المرفقين ، ولما فى مسح جميع الرأس ، ولما فى الرجلين الى  
 الكميين . انتهى ملخصا ولا يخفى تسكفه

٤٣ - **باب** وضوء الرجل مع امرأته ، وفضل وضوء المرأة . وتوضأ عمر بن الخطاب من يث نصراة

١٩٣ - **حديث** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال : كان  
 الرجال والنساء يتوضؤون في زمان رسول الله ﷺ جميعا

**قوله** ( باب وضوء الرجل ) يضم الواو لأن القصد به الفعل . **قوله** ( وفضل وضوء المرأة ) بفتح الواو ، لأن  
 المراد به الماء الفاضل في الإناء . بعد الفراغ من الوضوء ، وهو بالحفص عطفاً على قوله « وضوء الرجل » . **قوله**

(١) سبق في ص ٣٦٠ أنها زيادة شاذة فلا يعتمد عليها . وإالة أعلم

(٢) كتاب له في الرد على أبي زيد الدبوسي

( وتوضاً عمر بالحجيم ) أى بالماء المسخن ، وهذا الأثر وصله سعيد بن منصور وعبد الرزاق وغيرهما بإسناد صحيح بلفظ « أن عمر كان يتوضأ بالحجيم ويغتسل منه » ، ورواه ابن أبي شبة والدارقطنى بلفظ « كان يسخن له ماء في ققم ثم يغتسل منه » ، قال الدارقطنى إسناده صحيح ، ومناسبة للترجمة من جهة أن الغالب أن أهل الرجل تبع له فيها يفعل ، فأشار البخارى الى الرد على من منع المرأة أن تتطهر بفضل الرجل ، لأن الظاهر أن امرأة عمر كانت تتوضأ بفضلها أو معه ، فيناسب قوله « وضوء الرجل مع امرأته » ، أى من إناء واحد . وأما مسألة التطهر بالماء المسخن فاتفقوا على جوازه إلا ما نقل عن مجاهد . **قوله** ( ومن بيت نصرانية ) هو معطوف على قوله « بالحجيم » أى وتوضاً عمر من بيت نصرانية ، وهذا الأثر وصله الشافعى وعبد الرزاق وغيرهما عن ابن عينة عن زيد بن أسلم عن أبيه به ، ولفظ الشافعى « توضأ من ماء في جرة نصرانية » ، ولم يسمعه ابن عينة عن زيد بن أسلم ، فقد رواه البيهقى من طريق سعدان بن نصر عنه قال « حدثونا عن زيد بن أسلم » ، فذكره مطولا . ورواه الاسماعيلي من وجه آخر عنه بابائنا بواسطة فقال « عن ابن زيد بن أسلم عن أبيه به » ، وأولاد زيد هم عبد الله وأسامة وعبد الرحمن ، وأوتهم وأكرمهم عبد الله ، وأظنه هو الذى سمع ابن عينة منه ذلك ، ولهذا جزم به البخارى . ووقع في رواية كريمة بحذف الواو من قوله « ومن بيت » ، وهذا الذى جراه الكرماني أن يقول : المقصود ذكر استعمال سور المرأة ، وأما الحجيم فذكره لييان الواقع . وقد عرفت أنهما أثران متغايران ، وهذا الثانى مناسب لقوله « وبفضل وضوء المرأة » ، لأن عمر توضأ بمائها ولم يستنسل ، مع جواز أن تكون تحت مسلم واغتسلت من حيز ليحل له وطؤها ففضل منه ذلك الماء ، وهذا وإن لم يقع التصريح به لكنه محتمل ، وجرت عادة البخارى بالتمسك بمثل ذلك عند علم الاستقصال ، وإن كان غيره لا يستدل بذلك ففيه دليل على جواز التطهر بفضل وضوء المرأة المسلة لأنها لا تكون أسوأ حالا من النصرانية . وفيه دليل على جواز استعمال مياه أهل الكتاب من غير استنصال ، وقال الشافعى في الأم : لا بأس بالوضوء من ماء المشرك وبفضل وضوئه ما لم تعلم فيه نجاسة . وقال ابن المنذر : انفرد إبراهيم النخعي بكراهة فضل المرأة إذا كانت جنباً . **قوله** ( حدثنا عبد الله بن يوسف ) هو التميمي أخذ رواة الموطن . **قوله** ( كان الرجال والنساء ) ظاهره التعميم فاللام للجنس لا للاستغراق . **قوله** ( في زمان رسول الله ﷺ ) يستفاد منه أن البخارى يرى أن الصحابي إذا أضاف الفعل الى زمن الرسول ﷺ يكون حكمه الرفع وهو الصحيح ، وحكى عن قوم خلافه لاحتمال أنه لم يطلع ، وهو ضعيف لتوفر دواعي الصحابة على سؤالهم إياه عن الأمور التي تقع لهم ومنهم ، ولو لم يسألوه لم يقرأوا على فعل غير الجائز في زمن التشريع ، فقد استدل أبو سعيد وجابر على إباحة العزل بكونهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل ولو كان منبها لنهاى عنه القرآن ، وزاد ابن ماجه عن هشام بن عمار عن مالك في هذا الحديث « من إناء واحد » ، وزاد أبو داود من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر « ندلى فيه أيدينا » ، وفيه دليل على أن الاعتراف من الماء القليل لا يصيريه مستعملا لأن أوانهم كانت صغارا كما صرح به الشافعى في الأم في عدة مواضع ، وفيه دليل على طهارة الذمة واستعمال فضل طهورها وسؤرها لجواز تزوجهن وعدم التفرقة في الحديث بين المسلة وغيرها . **قوله** ( جميعا ) ظاهره أنهم كانوا يتناولون الماء في حالة واحدة ، وحكى ابن التين عن قوم أن معناه أن الرجال والنساء كانوا يتوضئون جميعا في موضع واحد ، هؤلاء على حدة وهؤلاء على حدة ، والزيادة المقدمة في قوله « من إناء واحد » ، ترد عليه ، وكان هذا القائل استبعد اجتماع

الرجال والنساء الأجانب ، وقد أجاب ابن التين عنه بما حكاه عن سحنون أن معناه كان الرجال يتوضئون ويذهبون ثم تأتي النساء فيتوضآن ، وهو خلاف الظاهر من قوله « جميعا » ، قال أهل اللغة : أجمع ضد المفترق ، وقد وقع مصراحا بوحدة الإناث في صحيح ابن خزيمة في هذا الحديث من طريق معتمر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه أبصر النبي ﷺ وأصحابه يتطهرون والنساء معهم من إناث واحد كلهم يتطهر منه ، والأولى في الجواب أن يقال : لا مانع من الاجتماع قبل نزول الحجاب ، وأما بعده فيختص بالزوجات والمحارم . ونقل الطحاوي ثم القرطبي والنووي الاتفاق على جواز اغتسال الرجل والمرأة من الإناث الواحد . وفيه نظر ، لما حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة أنه كان ينهى عنه ، وكذا حكاه ابن عبد البر عن قوم ، وهذا الحديث حجة عليهم . ونقل النووي أيضا الاتفاق على جواز وضوء المرأة بفضل الرجل دون العكس ، وفيه نظر أيضا فقد أثبت الخلاف فيه الطحاوي ، وثبت عن ابن عمر والشعبي والأوزاعي المنع لكن مقيدا بما إذا كانت حائضا ، وأما عكسه فصح عن عبد الله بن سرجس الصحابي وسعيد بن المسيب والحسن البصري أنهم منعوا التطهر بفضل المرأة ، وبه قال أحمد وإسحق ، لكن قيدها بما إذا خلت به لأن أحاديث الباب ظاهرة في الجواز إذا اجتمعا ، ونقل الميموني عن أحمد أن الأحاديث الواردة في منع التطهر بفضل المرأة وفي جواز ذلك مضطربة ، قال : لكن صح عن عدة من الصحابة المنع فيما إذا خلت به ، وعروض بصحة الجواز عن جماعة من الصحابة منهم ابن عباس . والله أعلم . وأشهر الأحاديث في ذلك من الجهتين حديث الحكم بن عمرو الغفاري في المنع ، وحديث ميمونة في الجواز . أما حديث الحكم بن عمرو فأخرجه أصحاب السنن وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان ، وأغرب النووي فقال : اتفق الحفاظ على تضعيفه . وأما حديث ميمونة فأخرجه مسلم ، لكن أهله قوم لتردد وقع في رواية عمرو بن دينار حيث قال : على والذي يخطئ على بالي أن أبا الشعثاء أخبرني .. فذكر الحديث ، وقد ورد من طريق أخرى بلا تردد لكن راويها غير ضابط وقد خولف ، والمخفوظ ما أخرجه الشيخان بلفظ « أن النبي ﷺ وميمونة كانا يغتسلان من إناث واحد » ، وفي المنع أيضا ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق حميد بن عبد الرحمن الحسيري قال : لقيت رجلا صحب النبي ﷺ أربع سنين فقال « نهى رسول الله ﷺ أن تغتسل المرأة بفضل الرجل أو يغتسل الرجل بفضل المرأة وليفترا جميعا ، رجاله ثقات ، ولم أقف لمن أهله على حجة قوية ، ودعوى البهقي أنه في معنى المرسل مردودة لأن إبهام الصحابي لا يضر ، وقد صرح التابعي بأنه لقيه ، ودعوى ابن حزم أن داود راويه عن حميد بن عبد الرحمن هو ابن يزيد الأودي وهو ضعيف مردودة ، فإنه ابن عبد الله الأودي وهو ثقة ، وقد صرح باسم أبيه أبو داود وغيره ، ومن أحاديث الجواز ما أخرجه أصحاب السنن والدارقطني وصححه الترمذي وابن خزيمة وغيرهما من حديث ابن عباس عن ميمونة قالت : أجنبنا فاعتسلت من جفنة ، ففضلت فيها فضلا ، فجاء النبي ﷺ يغتسل منه ، فقلت له فقال « الماء ليس عليه جنابة ، واغتسل منه . لفظ الدارقطني . وقد أهله قوم بمالك بن حرب راويه عن عكرمة لأنه كان يقبل التلقين ، لكن قد رواه عنه شعبة وهو لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم . وقول أحد إن الأحاديث من الطريقتين مضطربة إنما يصار إليه عند تعذر الجمع ، وهو ممكن بأن تحمل أحاديث النهي على ما تساقط من الأعضاء ، والجواز على ما بقي من الماء ، وبذلك جمع الخطابي ، أو يحمل النهي على التنزيه جمعا بين الأدلة . والله أعلم



## ٤٤ - باب صب النبي ﷺ وضوءه صلى الله عليه وسلم

١٩٤ - حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبة عن محمد بن المنكدر قال سمعت جابراً يقول : جاء رسول الله ﷺ يعمدون وأنا مريض لا أعلل فتوضأ وصب علي من وضوئه ، فقلت ، قلت : يا رسول الله لين الميراث ، إنما يرثني ثلاثة ؟ فنزلت آية الفرائض

[ الحديث ١٩٤ - أطرافه في : ٤٥٧٧ ، ٥٦٥١ ، ٥٦٦٤ ، ٥٦٧٦ ، ٦٧٢٣ ، ٦٧٤٣ ، ٧٣٠٩ ]

قوله ( باب صب النبي ﷺ وضوءه ) بفتح الواو لان المراد به الماء الذي توضأ به ، والمضى يضم الميم وإسكان المعجمة من أصابه الاعمام . قوله ( يعمدون ) زاد المصنف في الطب دماشيا . قوله ( لا أعلل ) أى لا أفهم ، وحذف مفعوله إشارة الى عظم الحال ، أى لا أعلل شيئا ، وصرح به في التفسير ، وله في الطب دفوجدى قد أغشى على ، وهو المطابق للترجمة . قوله ( من وضوئه ) يحتمل أن يكون المراد صب على بعض الماء الذي توضأ به أو بما بقي منه ، والأول المراد ، فللمصنف في الاعتصام دثم صب وضوءه على ، ولا ي داود دفتوضأ وصبه على . قوله ( لمن الميراث ) اللام بدل من المضاف اليه كأنه قال ميراثي ، ويؤيده أن في الاعتصام أنه قال دكيف أصنع في مالى ، والمراد بآية الفرائض هنا قوله تعالى ( يستفتونك قل الله يفتيكم في السكالات ) كما سيأتى مبينا في التفسير ، ويذكر هناك بقية مباحثه إن شاء الله تعالى

## ٤٥ - باب التسل والوضوء في الخضب والقدر والخشب والحجارة

١٩٥ - حدثنا عبد الله بن منير سمع عبد الله بن بكر قال حدثنا محمد بن أنس قال : حضرت الصلاة ، فقام من كان قريب الدار إلى أهل وبقى قوم ، فأتى رسول الله ﷺ مخضب من حجارة فيه ماء ، فصرف الخضب أن يسط فيه كفه ، فتوضأ القوم كلهم . قلنا : كم كنتم ؟ قال : ثمانين وزيادة

قوله ( باب التسل والوضوء في الخضب ) هو بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الضاد المعجمة بعدها موحدة المشهور أنه الإناء الذى يغسل فيه الثياب من أى جنس كان ، وقد يطلق على الإناء صغيراً أو كبيراً ، والقدر أكثر ما يكون من الخشب مع ضيق فقه ، وعطفه الخشب والحجارة على الخضب والقدر ليس من عطف العام على الخاص فقط بل بين هذين وهذين عموم وخصوص من وجه . قوله ( حدثنا عبد الله بن منير ) هو يضم الميم وكسر التون بعدها ياء خفيفة كما قدمناه في المقدمة لكن وقع هنا في رواية الاصيل د بن المنير ، بزيادة الألف واللام ، فقد تلبس بآبن المنير الذى تنقل عنه في هذا الشرح لكنه بتثنية الباء وتون مفتوحة ، وهو متأخر عن هذا الراوى بأكثر من أربعمئة سنة . قوله ( حضرت الصلاة ) هى المصر . قوله ( إلى أهل ) أى لارادة الوضوء ( وبقى قوم ) أى عند رسول الله ﷺ ، ومن في قوله د من حجارة ، لبيان الجنس . قوله ( فصرف ) بفتح الصاد المهملة وضم العين المعجمة أى لم يسع بسط كفه ﷺ فيه ، وللإسماعيل د فلم يستطع أن يسط كفه من صفر الخضب ، وهو دال على ما قلناه إن الخضب قد يطلق على الإناء الصغير ، ومباحث هذا الحديث تقدمت في باب القناس

الوضوء ، وباقى الكلام عليه يأتي فى علامات النبوة إن شاء الله تعالى . وقد أخرجه المصنف هناك عن عبد الله بن مسير أيضا لكنه قال « عن يزيد بن هرون ، بدل عبد الله بن بكر ، فكأنه سمعه من شيخين ، حدثه كل منهما به عن حميد

١٩٦ - **حَرْشٌ** مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا بِقَدَحٍ فِيهِ مَاءٌ فَغَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ فِيهِ وَمَجَّ فِيهِ

قوله ( عن بريد ) بالموحدة والراء مضرا هو ابن عبد الله بن أبي بردة ، والقدر المذكور من المتن تقدم بعضه معلقا فى باب استعمال فضل وضوء الناس ، وسيأتى مطبولا فى المغازى ان شاء الله تعالى . والغرض منه ذكر القدح وقد ذكرنا ما فيه

١٩٧ - **حَرْشٌ** أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ : أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَأَخْرَجَنَا لَهُ مَاءً فِي تَوْرٍ مِنْ صُفْرِ ، فَتَوَضَّأَ ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، وَيَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّةً ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ فَأَقْبَلَ بِهِ وَأَدْبَرَ ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ

قوله ( أحمد بن يونس ) هو ابن عبد الله بن يونس نسب الى جده ، وعبد العزيز شيخه هو ابن عبد الله بن أبي سلة نسب الى جده أيضا ، فاتفقا فى أن كلا منهما ينسب الى جده وفى أن كلا منهما اسم أبيه عبد الله وأن كلا منهما يكنى أبا عبد الله وأن كلا منهما ثقة حافظ قبيح . قوله ( أتى رسول الله ﷺ ) ، والكسبهى وأبى الوقت « أنا ، فغسل وجهه ) تفسير لقوله فتوضأ ، وفيه حذف تقديره فضمض واستنشق كما دلت عليه باقى الروايات ، والخروج متحد ، وقد تقدمت مباحثه ، وأن عبد العزيز هذا زاد فى روايته أن التور كان من صفر أى نحاس جيد

١٩٨ - **حَرْشٌ** أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبٍ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : لما قُتِلَ النَّبِيُّ ﷺ واشتدَّ به وَجَعُهُ اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ فِي أَنْ يَمْرُضَ فِي بَيْتِي ، فَأَذِنَ لَهُ . فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ رَجُلَيْنِ سَخَطُ رِجْلَاهُ فِي الْأَرْضِ : بَيْنَ عَبَّاسٍ وَرَجُلٍ آخَرَ - قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : فَأَخْبَرْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ : أَتَدْرِي مِنَ الرَّجُلِ الْآخَرُ ؟ قُلْتُ : لَا . قَالَ : هُوَ عَلِيٌّ - وَكَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مُتَحَلِّتٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ بَعْدَ مَا دَخَلَ بَيْتَهُ وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ « هَرِّقُوا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قَرِيبٍ لَمْ يَحْمَلْ أَوْ كَيْتِهِنَّ ، لَعَلِّي أَعْفِدُ إِلَى النَّاسِ » . وَأَجْلَسَ فِي مَخْضَبٍ لِحَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ طَفِقْنَا نَصُبُ عَلَيْهِ تِلْكَ حَتَّى طَفِقَ يُشِيرُ إِلَيْنَا أَنَّ قَدْ فَعَلْتُمْ . ثُمَّ خَرَجَ إِلَى النَّاسِ

[ الحديث ١٩٨ - أطرافه فى : ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٩ ، ٦٨٣ ، ٦٨٧ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٦ ، ٧٥٨ ، ٢٠٩٩ ، ٣٣٨٤ ، ٤٤٤٢ ،

٤٤٤٥ ، ٥٧٤٤ ، ٧٣٠٣ ]

**قوله** ( لما نزل ) أى فى المرض ، وهو بضم القاف بوزن صغر قاله فى الصحاح ، وفى القاموس لشيخنا : نزل كفجرح فهو ناقل وتقبل مرصه ، فعل فى النسخة سقط<sup>(١)</sup> . والله أعلم . **قوله** ( فى أن يمرض ) بفتح الراء الثقيلة أى يخدم فى مرضه . **قوله** ( فأذن ) بكسر المعجمة وتشديد النون المفتوحة أى الاذواج ، واستدل به على أن القسم كان واجبا عليه ، ويحتمل أن يكون فعل ذلك تطييبا لمن . **قوله** ( قال عبيد الله ) هو الراوى له عن عائشة ، وهو بالاسناد المذكور بغير أداة عطف . **قوله** ( وكانت ) هو معطوف أيضا بالاسناد المذكور . **قوله** ( هريقوا ) كذا الأكثر ، وللأصلي د هريقوا ، بزيادة الهمة قال ابن التين هو باسكان الهاء ، وتقبل عن سيبويه انه قال هراق هريق هريق أهريقا مثل اسطاع يستطيع اسطياعا بقطع الألف وقتحها فى الماضى وضم الياء فى المستقبل وهى لغة فى أطاع يطيع فجعلت السين والهاء عوضا من ذهاب حركة عين الفعل ، وروى بفتح الهاء واستشكله ، ويوجه بأن الهاء مبدلة من الهمة لأن أصل هراق أراق ثم اجتلبت الهمة فتحريك الهاء على ابقاء البدل والمبدل منه وله نظائر ، وذكر له الجوهري توجيها آخر وأن أصله أريقوا فابدلت الهمة الثانية هاء للخفة ، وجزم ثعلب فى الفصحى بأن أهريقه بفتح الهاء والله أعلم . **قوله** ( من سيع قرب ) قال الخطابى : يشبه أن يكون خص السبع تبركا بهذا العدد ، لأن له دخولا فى كثير من أمور الشريعة وأصل الحلقة . وفى رواية للطبرانى فى هذا الحديث د من آبار شتى ، والظاهر أن ذلك للتدأى لقوله فى رواية أخرى فى الصحيح د لعلى أستريح فأعهد ، أى أوصى . **قوله** ( وأجلس فى غضب حفصة ) زاد ابن خزيمة من طريق عروة عن عائشة أنه كان من نحاس ، وفيه إشارة الى الرد على من كره الاعتسال فيه كما ثبت ذلك عن ابن عمر ، وقال عطاء : إنما كره من النحاس ريحه . **قوله** ( نصب عليه من تلك ) أى القرب السبع . **قوله** ( حتى طفق ) يقال طفق يفعل كذا اذا شرع فى فعل واستمر فيه . **قوله** ( ثم خرج الى الناس ) زاد المصنف من طريق عقيل عن الزهرى د فصلى بهم وخطبهم ثم خرج ، وهو فى باب الوفاة فى آخر كتاب المغازى ، وسيأتى الكلام على بقية مباحثه هناك ، وعلى ما فيه من أحكام الإمامة فى باب حد المريض أن يشهد الجماعة إن شاء الله تعالى

#### ٤٦ - باب الوضوء من التور

١٩٩ - **حديث** خالد بن مخلد قال حدثنا سليمان قال حدثني عمرو بن يحيى عن أبيه قال : كان عمي يُكسِّرُ من الوضوء . قال عبيد الله بن زيد : أخبرني كيف رأيت النبي ﷺ يتوضأ ؟ فدعا بتور من ماء فكفأ على يديه ففَسَلَمَها ثلاث مرار ، ثم أدخل يده فى التور فضمض واستغثر ثلاث مرّات من غرة واحدة ، ثم أدخل يده فأغترف بها ففَسَلَمَ وجهه ثلاث مرّات ، ثم غَسَلَ يديه إلى المِرْقَينِ مرّتين مرّتين ، ثم أخذ بيده ماء فمسح رأسه فأدبر به وأقبل ، ثم غَسَلَ رجليه فقال : هكذا رأيت النبي ﷺ يتوضأ

**قوله** ( باب الوضوء من التور ) تقدمت مباحث حديث الباب قريبا ، وأن التور بفتح المثناة شبه الطست وقيل هو الطست . ووقع فى حديث شريك عن أنس فى المراج د فأتى بطست من ذهب فيه تور ذهب ، وظاهره المغايرة بينهما ، ويحتمل الترادف ، وكان الطست أكبر من التور . **قوله** ( حدثنا سليمان ) هو ابن بلال ، والاسناد

(١) ليس فى القاموس سقط ، فقد أورد الذى بوزن كرم ، ثم أورد الذى بوزن فرح ، وهذا غير ذاك

كله مدينون . قوله ( كان عسى ) هو عمرو بن أبي حسن كما تقدم وهو عمه على الحقيقة . قوله ( ثم أدخل يده في التور فضمض ) فيه حذف تقديره ثم أخرجهما فضمض . وقد صرح به مسلم . قوله ( من غرة واحدة ) يتعلق بقوله و فضمض واستنثر ، والمعنى أنه جمع بينهما ثلاث مرات كل مرة من غرة ، ويحتمل أن يتعلق بقوله ثلاث مرات ، والمعنى أنه جمع بينهما ثلاث مرات من غرة واحدة ، والاول موافق لباقي الروايات فهو أولى . قوله ( قال ) أى عبد الله بن زيد ( هكذا ) هذه الزيادة صريحة في رفع الحديث وإن كان أول سياق الحديث يدل عليه

٢٠٠ - حدثنا مسدد قال حدثنا حماد عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ دعا بإناء من ماء ، فأتى بقدح رخاخ فيه شئ من ماء ، فوضع أصابعه فيه ، قال أنس تجلعت أنظر إلى الماء ينبع من بين أصابعه . قال أنس فخرزت من توضع ما بين السبعين إلى الثمانين

قوله ( حدثنا حماد ) هو ابن زيد ولم يسمع مسدد من حماد بن سلمة . قوله ( رخاخ ) بهملات اللون مفتوحة بعدها سكن أى متسع الفم ، وقال الخطابي : الرخاخ الإناء الواسع الصحن القريب القعر ومثله لاسع الماء الكثير نهو أدل على عظم المعجزة . قلت : وهذه الصفة شبيهة بالطلست ، وهذا يظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة . وروى ابن خزيمة هذا الحديث عن أحمد بن عبيدة عن حماد بن زيد فقال بدل رخاخ د زجاج ، بزى مضمومة وجيمين ، وبوب عليه الوضوء من آية الإحراج ضد قول من زعم من المتصوفة أن ذلك إسراف لإسراع الكسر اليه . قلت : وهذه اللفظة تفرد بها أحمد بن عبيدة ، وخالفه أصحاب حماد بن زيد فقالوا رخاخ ، وقال بعضهم د واسع الفم ، وهى رواية الاسماعيل عن عبد الله بن ناجية عن محمد بن موسى وإسحاق بن أبي إسرائيل وأحمد بن عبيدة كلهم عن حماد . وكأنه ساقه على لفظ محمد بن موسى ، وصرح جمع من الخذاق بأن أحمد بن عبيدة صحفها ، ويقوى ذلك أنه أتى في روايته بقوله د أحسبه ، فدل على أنه لم يتقنه ، فإن كان ضبطه فلا منافاة بين روايته ورواية الجماعة لاحتمال أن يكونوا وصفوا هيئته وذكر هو جنسه . وفى مسند أحمد عن ابن عباس أن المقوقس أهدى للنبي ﷺ قدحا من زجاج ، لكن فى اسناده مقال . قوله ( فخرزت ) بتقديم الزاى أى قدّرت ، وتقدم من رواية حماد أنهم كانوا ثمانين وزيادة ، وهنا قال ما بين السبعين إلى الثمانين ، والجمع بينهما أن أنسا لم يكن يضبط العدد بل كان يتحقق أنها تنيف على السبعين ويشك هل بلغت العقد الثامن أو تجاوزته ، فربما جزم بالمجاوزة حيث يغلب ذلك على ظنه . واستدل الشافعى بهذا الحديث على رد قول من قال من أصحاب الرأي : إن الوضوء مقدر بقدر من الماء معين ، ووجه الدلالة أن الصحابة اغترفوا من ذلك القدح من غير تقدير ، لأن الماء التابع لم يكن قدره معلوما لهم فدل على عدم التقدير ، وهذا يظهر مناسبة تعقيب المصنف هذا الحديث بباب الوضوء بالمد ، والمد إناء يسع رطلا وثلاثا بالبغدادى قاله جمهور أهل العلم ، وخالف بعض الحنفية فقالوا المد رطلان

#### ٤٧ - باب الوضوء بالمد

٢٠١ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا مسدد قال حدثني ابن جبير قال سمعت أنسا يقول : كان النبي ﷺ يفيض - أو كان يفيض - بالصاع إلى خمسة أمداد ، ويتوضأ بالمد

**قوله** ( ابن جبر ) بفتح الجيم وسكون الموحدة ، ومن قاله بالتصغير فقد صحف ، لأن ابن جبر وهو سعيد لا رواية له عن أنس في هذا الكتاب ، والراوى هنا هو عبد الله بن عبد الله بن جبر بن عتيك الانصارى ، وقد رواه الاسماعيلى من طريق أبي نعيم شيخ البخارى قال : حدثنا مسعر حدثني شيخ من الانصارى يقال له ابن جبر . وفي الاسناد كوفيان أبو نعيم وشيخه ، وبصريان أنس والراوى عنه . **قوله** ( يغسل ) أى جسده ، والشك فيه من البخارى أو من أبي نعيم لما حدث به ، فقد رواه الاسماعيلى من طريق أبي نعيم فقال د يغتسل ، ولم يشك . **قوله** ( بالصاع ) هو إناء يسع خمسة أطلال وثلاثا بالبغدادى ، وقال بعض الحنفية ثمانية . **قوله** ( الى خمسة أمداد ) أى كان ربما اقتصر على الصاع وهو أربعة أمداد ، وربما زاد عليها الى خمسة ، فكأن أنسا لم يطلع على أنه استعمل في الغسل أكثر من ذلك لأنه جعلها النهاية ، وقد روى مسلم من حديث عائشة رضى الله عنها أنها كانت تغسل هى والنبي ﷺ من إناء واحد هو الفرق ، قال ابن عينة والشافعى وغيرهما : هو ثلاثة أصع ، وروى مسلم أيضا من حديثها أنه ﷺ كان يغتسل من إناء يسع ثلاثة أمداد ، فهذا يدل على اختلاف الحال في ذلك بقدر الحاجة ، وفيه رد على من قدر الوضوء والغسل بما ذكر في حديث الباب كابن شعبان من المالكية ، وكذا من قال به من الحنفية مع مخالفتهم له في مقدار المد والصاع ، وحله الجهود على الاستحباب لأن أكثر من قدر وضوءه وغسله ﷺ من الصحابة قدرهما بذلك ، ففي مسلم عن سفينة مثله ، ولأحمد وأبي داود باسناد صحيح عن جابر مثله ، وفي الباب عن عائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وغيرهم ، وهذا اذا لم تدع الحاجة الى الزيادة ، وهو أيضا في حق من يكون خلقه معتدلا ، والى هذا أشار المصنف في أول كتاب الوضوء بقوله د وكره أهل العلم الاسراف فيه وأن يجاوزوا فعل النبي ﷺ ،

#### ٤٨ - باب المسح عَلَى الْخُفَّيْنِ

٢٠٢ - **حَرْشٌ** أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ الْمُضَرِّىُّ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ حَدَّثَنِي عُمَرُو حَدَّثَنِي أَبُو النَّضْرِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ ، وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ سَأَلَ عُمَرَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ . نَيْمٌ ، إِذَا حَدَّثَكَ شَيْئًا سَمِعَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَا تَسْأَلْ عَنْهُ غَيْرَهُ وَقَالَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ : أَخْبَرَنِي أَبُو النَّضْرِ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ سَعْدًا . . . فَقَالَ عُمَرُ لَعَبْدَ اللَّهِ نَحْوَهُ

**قوله** ( باب المسح على الخفين ) نقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال : ليس في المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف ، لأن كل من روى عنه منهم انكاره فقد روى عنه إنيابته ، وقال ابن عبد البر : لا أعلم روى عن أحد من فقهاء السلف إنكاره إلا عن مالك ، مع أن الروايات الصحيحة عنه مصرحة بإنيابته ، وقد أشار الشافعى في الأم الى إنكار ذلك على المالكية ، والمعروف المستقر عندهم الآن قولان : الجواز مطلقا ، ثانيهما للسافر دون المقيم . وهذا الثاني مقتضى ما في المدونة وبه تجزم ابن الحاجب ، وصحح الباجى الأول ونقله عن ابن وهب ، وعن ابن نافع في المبسوط نحوه وأن ما لكان يتوقف فيه في خاصة نفسه مع إنيابته بالجواز ، وهذا مثل ما صح عن أبي أيوب الصحابى ، وقال ابن المنذر اختلف العلماء أيهما أفضل : المسح على الخفين ، أو نزعهما وغسل القدمين ؟

قال : والذى أختاره أن المسح أفضل لأجل من طعن فيه من أهل البدع من الخوارج والروافض ، قال : وإحياء ما طعن فيه المخالفون من سنن أفضل من تركه **أ هـ** . وقال الشيخ محي الدين : وقد صرح جمع من الأصحاب بأن الفضل أفضل بشرط أن لا يترك المسح رغبة عن السنة كما قاله في تفضيل القصر على الاتمام ، وقد صرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر ، وجمع بعضهم رواته لجساروزا الثامني ومنهم العشرة ، وفي ابن أبي شيبة وغيره عن الحسن البصري : حدثني سبعون من الصحابة بالمسح على الخفين . **قوله** ( حدثنا أصبغ ) بفتح الهمزة وكان البخاري اختار الرواية عنه لهذا الحديث لقوله « المسح عن النبي ﷺ » وعن أكابر أصحابه في الحضر أثبت عندنا وأقوى من أن تتبع ما سلكا على خلافه . وعمره هو ابن الحارث ، وهو ومن دونه ثلاثة مصريون ، والذين فوقه ثلاثة مدنيون ، وفي الاستناد رواية تابعي عن تابعي : أبو النضر عن أبي سلة ، وصحابي عن صحابي . **قوله** ( وأن عبد الله ) هو معطوف على قوله عن عبد الله بن عمر فهو موصول إذا حملناه على أن أبا سلة سمع ذلك من عبد الله وإلا فأبو سلة لم يدرك القصة ، وقد أخرجه أحمد من طريق أخرى عن أبي النضر عن أبي سلة عن ابن عمر قال : رأيت سعد بن أبي وقاص يمسح على خفيه بالعراق حين توضأ فانكرت ذلك عليه ، فلما اجتمعنا عند عمر قال لي سعد : سل أباك ، فذكر القصة . ورواه ابن خزيمة من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر نحوه وفيه أن عمر قال : كنا ونحن مع فتيان نمسح على حفافنا لا نرى بذلك بأسا . **قوله** ( فلا تسأل عنه غيره ) أى لقوة الوثوق بنقله ، ففيه دليل على أن الصفات الموجبة للترجيح إذا اجتمعت في الراوى كانت من جملة القرائن التي إذا حفت خبر الواحد قامت مقام الأشخاص المتعددة ، وقد يفيد العلم عند البعض دون البعض ، وعلى أن عمر كان يقبل خبر الواحد ، وما نقل عنه من التوقف إنما كان عند وقوع ريبه له في بعض المواضع ، واحتج به من قال بتفاوت رتب العدالة ودخول الترجيح في ذلك عند التعارض ، ويمكن إبداء الفارق في ذلك بين الرواية والشهادة ، وفيه تعظيم عظيم من عمر لسعد ، وفيه أن الصحابي القديم الصحة قد يخفى عليه من الأمور الجلية في الشرع ما يطلع عليه غيره ، لأن ابن عمر أنكر المسح على الخفين مع قديم صحبته وكثرة روايته ، وقد روى قصته مالك في الموطأ عن نافع وعبد الله بن دينار أنهما أخبراه « أن ابن عمر قدم الكوفة على سعد وهو أميرها فرآه يمسح على الخفين فأنكر ذلك عليه فقال له سعد سل أباك ، فذكر القصة . ويحتمل أن يكون ابن عمر إنما أنكر المسح في الحضر لا في السفر لظاهر هذه القصة ، ومع ذلك فالفائدة بحالها . والله أعلم . **قوله** ( وقال موسى بن عقبة ) هذا التعليق وصله الاسماعيلي وغيره بهذا الاستناد ، وفيه ثلاثة من التابعين على الولاء أولهم موسى ، وموسى وأبو النضر قرينان مدنيان . **قوله** ( أن سعدا حدثه ) أى حدث أبا سلة ، والمحدث به مخوف تبين من الرواية الموصولة أن لفظه « أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين » ، **قوله** ( فقال ) هو معطوف على المقدر . **قوله** ( نحوه ) بالنصب لأنه مقول القول ، وظهر أن قول عمر في هذه الرواية المتعلقة بمعنى الرواية التي وصلها المؤلف لا بلفظها . وقد وصله الإسماعيلي أيضا من طريق أخرى عن موسى بن عقبة ولفظه « وأن عمر قال لعبد الله - أى ابنه كانه يلومه - إذا حدثك سعد عن النبي ﷺ فلا تتبع رواه حديثه شيئا »

٢٠٣ - **حَدَّثَنَا** عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ الْخَرَّائِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ نَافِعٍ

ابن جُبَيْرٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُعِيرَةِ عَنْ أَبِيهِ الْمُعِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ خَرَجَ لِحَاجَتِهِ فَاتَّبَعَهُ الْمُعِيرَةُ بِإِدَاوَةٍ فِيهَا مَلَأَ فَصَبَّ عَلَيْهِ حِينَ فَرَّغَ مِنْ حَاجَتِهِ ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ

**قوله** (حدثنا الليث) بن سعد (عن يحيى بن سعيد) هو الأنصاري وقد تقدم هذا الحديث من طريق أخرى عنه في باب الرجل يوضئ صاحبه ، وإن فيه أربعة من التابعين على الولاة . وأخرجه المصنف في المغازي من طريق أخرى عن الليث فقال : عن عبد العزيز بن أبي سبرة بدل يحيى بن سعيد ، وسياقه أتم ، فمكان الليث فيه شيخين . **قوله** (أنه خرج لحاجته) في الباب الذي بعد هذا أنه كان في سفر ، وفي المغازي أنه كان في غزوة تبوك على تردد في ذلك من رواه . ولما كان وأحمد وأبي داود من طريق عباد بن زياد عن عروة بن المغيرة أنه كان في غزوة تبوك بلا تردد ، وأن ذلك كان عند صلاة الفجر . **قوله** (فاتبعه) بتشديد المثناة المفتوحة ، وللصنف من طريق مسروق عن المغيرة في الجهاد وغيره أن النبي ﷺ هو الذي أمره أن يتبعه بالإداوة ، وزاد ، فانطلق حتى تورى عن فقضى حاجته ، ثم أقبل فتوضأ ، وعند أحد من طريق أخرى عن المغيرة أن الماء الذي توضأ به أخذه المغيرة من أعراية صهته له من قربة كانت جلد ميتة ، وأن النبي ﷺ قال له : سلها فإن كانت دبت فإياها فهو طهور ، وأنها قالت : أي والله لقد دبت . **قوله** (فتوضأ) زاد في الجهاد ، وعليه جبة شامية ، ولابن داود من صوف من جباب الروم ، وزاد المصنف في الطريق الذي في «باب الرجل يوضئ صاحبه» : «ففضل وجهه ويديه» ، والفاء في فضل تفصيلية ، وتبين من ذلك أن المراد بقوله توضأ أي بالكيفية المذكورة ، لا أنه غسل رجله . واستدل به القرطبي على الاختصار على فروض الوضوء دون سنته ، لا سيما في حال مظنة قلة الماء كالسفر ، قال : ويحتمل أن النبي ﷺ فعلها فلم يذكرها المغيرة ، قال : والظاهر خلافه . قلت : بل فعلها وذكرها المغيرة ، ففي رواية أحد من طريق عباد بن زياد المذكورة : «أنه غسل كفيه» ، وله من وجه آخر قوى «فغسلهما فأحسن غسلهما» ، قال : وأشك أقال ذلكهما بتراب أم لا . وللصنف في الجهاد : «أنه تمضمض واستنشق وغسل وجهه» ، زاد أحمد : «ثلاث مرات» ، فذهب يخرج يديه من كفيه فكانا ضيقين ، فاخرجهما من تحت الجبة ، وسلم من وجه آخر : «وألقى الجبة على منكبيه» ، ولا أحد «فغسل يده اليمنى ثلاث مرات ويده اليسرى ثلاث مرات» ، وللصنف : «ومسح برأسه» ، وفي رواية لمسلم : «ومسح بناحيته وعلى عمامته وعلى الخفين» ، وسأيت قوله : «إني أدخلتهما طاهرتين» ، في الباب الذي بعد هذا . وحديث المغيرة هذا ذكر البزار أنه رواه عنه ستون رجلا ، وقد لخصت مقاصد طرقه الصحيحة في هذه القطعة ، وفيه من الفوائد الإبعاد عند قضاء الحاجة ، والتورى عن الأعين ، واستجاباب الدوام على الطهارة لأمره ﷺ المغيرة أن يتبعه بالماء مع أنه لم ينتج به وإنما توضأ به حين رجوع ، وفيه جواز الاستعانة كاشح في بابه ، وغسل ما يصيب اليد من الأذى عند الاستجمار ، وأنه لا يكفي إزالته بغير الماء ، والاستعانة على إزالة الرائحة بالتراب ونحوه . وقد يستنبط منه أن ما انتشر عن المعتاد لا يزال إلا بالماء ، وفيه الانتفاع بجلود الميتة إذا دبت ، والانتفاع بثياب الكفار حتى تتحقق نجاستها لأنه ﷺ لبس الجبة الرومية ولم يستفصل ، واستدل به القرطبي على أن الصوف لا ينجس بالموت لأن الجبة كانت شامية وكانت الشام إذ ذاك دار كافر ومأكل أهلها الميتات ، كذا قال . وفيه الرد على من زعم أن المسح على الخفين منسوخ بأية الوضوء التي في المائدة لأنها نزلت في

غزوة المريسيع وكانت هذه القصة في غزوة تبوك ، وهي بعدها باتفاق ، وسيأتي حديث جرير الجلي في معنى ذلك في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى . وفيه التشمير في السفر ، ولبس الثياب الضيقة فيه لكونها أعون على ذلك ، وفيه المواظبة على سنن الوضوء حتى في السفر ، وفيه قبول خبر الواحد في الأحكام ولو كانت امرأة ، سواء كان ذلك فيما تعم به البلوى أم لا ، لأنه عليه السلام قبل خبر الأعرابية كما تقدم . وفيه أن الاقتصاد على غسل معظم المفروض غسله لا يجزئ لإخراجه عليه السلام يديه من تحت الجبة ولم يكتف فيما بقي منهما بالمسح عليه ، وقد يستدل به على من ذهب إلى وجوب تعميم مسح الرأس لكونه كمل بالمسح على العمامة ولم يكتف بالمسح على ما بقي من ذراعيه

٢٠٤ - **حدثنا أبو نعيم** قال **حدثنا شيبان** عن **يحيى** عن **أبي سلمة** عن **جعفر بن عمرو بن أمية الضمري** أن **أباه** أخبره أنه رأى **النبي ﷺ** **يُمسح على الخفين** . **وتابعه حرب بن شاذان** وأبان عن **يحيى** [ الحديث ٢٠٤ - طرفه في : ٢٠٥ ]

**قوله** ( شيبان ) هو ابن عبد الرحمن ، ويحيى هو ابن أبي كثير . **قوله** ( عن أبي سلمة ) وللإسماعيلي من طريق الحسن بن موسى عن شيبان عن يحيى حدثني أبو سلمة حدثني جعفر بن عمرو بن أمية . وفي الإسناد ثلاثة من التابعين على الولاء أولهم يحيى وهو تابعي صغير ، وأبو سلمة وجعفر قرينان . **قوله** ( وتابعه ) أي تابع شيبان ( حرب ) وهو ابن شداد ، وحديثه موصل عند النسائي والطبراني . **قوله** ( وأبان ) هو ابن يزيد العطار وهو معطوف على حرب ، وحديثه موصل عند أحمد والطبراني

٢٠٥ - **حدثنا عبدان** قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا الأزاعي عن **يحيى** عن **أبي سلمة** عن **جعفر بن عمرو** عن **أبيه** قال : رأيت **النبي ﷺ** **يُمسح على عمامته وخفيه** . **وتابعه معمر بن يحيى** عن **أبي سلمة** عن **عمرو** قال : رأيت **النبي ﷺ**

**قوله** ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك . **قوله** ( عن يحيى ) ولأحمد عن أبي المغيرة عن الأزاعي حدثني يحيى **قوله** ( على عمامته وخفيه ) هكذا رواه الأزاعي وهو مشهور عنه . وأسقط بعض الرواة عنه جعفر من الإسناد ، وهو خطأ قاله أبو حاتم الرازي . **قوله** ( وتابعه ) أي تابع الأزاعي ( معمر ) ابن راشد في المتن لا في الإسناد ، وهذا هو السبب في سياق المصنف الإسناد ثانياً ليبين أنه ليس في رواية معمر ذكر جعفر ، وذكر أبو ذر في روايته لفظ المتن وهو قوله « يمسح على عمامته ، زاد الكشميني « وخفيه » ، وسقط ذكر المتن من سائر الروايات في الصحيح . ورواية معمر قد أخرجهما عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بدون ذكر العمامة ، لكن أخرجهما ابن منده في كتاب الطهارة له من طريق معمر بأبوابها ، وأغرب الأصلي فيها حكاية ابن بطلال فقال : ذكر العمامة في هذا الحديث من خطأ الأزاعي ، لأن شيبان وغيره روه عن يحيى بدونها ، فوجب تغليب رواية الجماعة على الواحدة ، قال : وأما متابعة معمر فليس فيها ذكر العمامة ، وهي أيضاً مرسلة لأن أبا سلمة لم يسمع من عمرو . قلت : سماع أبي سلمة من عمرو يمكن ، فإنه مات بالمدينة سنة ستين وأبو سلمة مدني ولم يوصف بتدليس ، وقد سمع من خلق ماتوا قبل عمرو ، وقد روى بكير بن الأشج عن أبي سلمة أنه أرسل جعفر بن عمرو بن أمية إلى أبيه



يسأله عن هذا الحديث ، فرجع اليه فأخبره به ، فلا مانع أن يكون أبو سلة اجتمع بعمره بعد قسمه منه . ويقويه توفر دواعهم على الاجتماع في المسجد النبوي ، وقد ذكرنا أن ابن منده أخرجه من طريق معمر بإثبات ذكر العمامة فيه ، وعلى تقدير تفرد الأوزاعي بذكرها لا يستلزم ذلك نخطئته ، لأنها تكون زيادة من ثقة حافظ غير منافية لرواية رفقته فتقبل ، ولا تكون شاذة ، ولا معنى لرد الروايات الصحيحة بهذه التعليقات الواهية . وقد اختلف السلف في معنى للمسح على العمامة فقيل : إنه كمل عليها بعد مسح الناصية ، وقد تقدمت رواية مسلم بما يدل على ذلك ، وإلى عدم الاختصار على المسح عليها ذهب الجمهور ، وقال الخطابي : فرض الله مسح الرأس ، والحديث في مسح العمامة محتمل للتأويل ، فلا يترك المتيقن للتحتمل . قال : وقياسه على مسح الخف بعيد ، لأنه يشق نزعها بخلافها ، وتعقب بأن الذين أجازوا الاختصار على مسح العمامة شرطوا فيه المشقة في نزعها كما في الخلف ، وطريقه أن تكون عنك كعمائم العرب ، وقالوا عضو يسقط فرضه في التيمم لجاز المسح على حاله كالقدمين ، وقالوا الآية لا تنفي ذلك ولا سيما عند من يحمل المشترك على حقيقته وبجازه لأن من قال قبلت رأس فلان يصدق ولو كان على حائل ، وإلى هذا ذهب الأوزاعي والثوري في رواية عنه وأحمد وإسحق وأبو ثور والطبري وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهم ، وقال ابن المنذر : ثبت ذلك عن أبي بكر وعمر ، وقد صح أن النبي ﷺ قال : « إن يطع الناس أبا بكر وعمر يرشدوا » . والله أعلم

#### ٤٩ - باب إذا أدخل رجله وما طاهرتان

٢٠٦ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا زكريا عن عامر عن عروة بن النيرة عن أبيه قال : كنت مع النبي ﷺ في سفر ، فأهويت لأزغ خفيه فقال « دعهما ، فأتى أدخلتهما طاهرتين » فمسح عليهما

قوله ( باب إذا أدخل رجله وما طاهرتان ) هذا لفظ رواية أبي داود من طريق يونس بن أبي إسحق عن الشعبي في هذا الحديث ، وسنين ما بينها وبين لفظ حديث الباب من التفاوت . قوله ( حدثنا زكريا ) هو ابن أبي زائدة . ( عن عامر ) هو الشعبي ، وزكريا مدلس ولم أره من حديثه إلا بالنعنة ، لكن أخرجه أحمد عن يحيى القطان عن زكريا ، والقطان لا يحمل من حديث شيوخه المدلسين إلا ما كان مسموعا لهم ، صرح بذلك الاسماعيلي . قوله ( فأهويت ) أى مدحت يدي ، قال الاصمعي : أهويت بالشيء إذا أومأت به ، وقال غيره : أهويت قصصت الهواء من القيام إلى القعود . وقيل الإهواء الإمالة ، قال ابن بطلان : فيه خدمة العالم ، وأن للخادم أن يقصد إلى ما يعرف من عادة مخدومه قبل أن يأمره . وفيه الفهم عن الإشارة ، ورد الجواب عما يفهم عنها لقوله « فقال دعهما » قوله ( فأتى أدخلتهما ) أى القدمين ( طاهرتين ) كذا للأكثر ، وللكشميهني « وما طاهرتان ، ولا بن داود » فأتى أدخلت القدمين الخفيتين وما طاهرتان ، ولحميدي في مسنده « قلت يا رسول الله أيمسح أحدنا على خفيه ؟ قال : نعم إذا أدخلهما وما طاهرتان ، ولا بن خزيمة من حديث صفوان بن عسال « أمرنا رسول الله ﷺ أن نمسح على الخفيتين إذا نحن أدخلناهما على طهر ثلاثا إذا سافرنا ، وبوما ليلة إذا أقنا ، قال ابن خزيمة ذكره للزنى فقال لى : حدث به أصحابنا ، فإنه أقوى حجة للشافعي . انتهى . وحديث صفوان وإن كان صحيحا لكنه ليس على شرط البخاري ، لكن حديث الباب موافق له في الدلالة على اشتراط الطهارة عند اللبس ، وأشار المزني بما قال إلى الخلاف

في المسألة ، ومحصله أن الشافعي والجمهور حلوا الطهارة على الشرعية في الوضوء ، وخالفهم داود فقال : إذا لم يكن على رجله نجاسة عند اللبس جاز له المسح ، ولو تيمم ثم لبسها لم يبع له عندهم لأن التيمم مبيح لا رافع ، وخالفهم أصبغ . ولو غسل رجله بنية الوضوء ثم لبسها ثم أكل باقي الأعضاء لم يبع المسح عند الشافعي ومن وافقه على إيجاب الترتيب ، وكذا عند من لا يوجب بناء على أن الطهارة لا تتبع ، لكن قال صاحب الهداية من الحنفية : شرط لإباحة المسح لبسها على طهارة كاملة ، قال : والمراد بالكاملة وقت الحدث لا وقت اللبس ، ففي هذه الصورة إذا كل الوضوء ثم أحدث جاز له المسح ، لأنه وقت الحدث كان على طهارة كاملة انتهى . والحديث حجة عليه لأنه جعل الطهارة قبل لبس الخف شرطاً لجواز المسح ، والمعلق بشرط لا يصح إلا بوجود ذلك الشرط ، وقد سلم أن المراد بالطهارة الكاملة ، ولو توضأ مرتباً وبقى غسل إحدى رجله فلبس ثم غسل الثانية وليس لم يبع له المسح عند الأكثر ، وأجازة الثوري والكوفيون والمزني صاحب الشافعي ومطرف صاحب مالك وابن المنذر وغيرهم لصدق أنه أدخل كلا من رجله الخفين وهي طاهرة ، وتعقب بأن الحكم المرتب على التثنية غير الحكم المرتب على الوحدة ، واستضعفه ابن دقيق العيد لأن الاحتمال باق . قال : لكن إن ضم إليه دليل يدل على أن الطهارة لا تتبع اتبعه (قائدة) : المسح على الخفين خاص بالوضوء لا مدخل للفعل فيه بإجماع . (قائدة أخرى) : لو نزع خفيه بعد المسح قبل انقضاء المدة عند من قال بالتوقيت أعاد الوضوء عند أحمد وإسحق وغيرهما وغسل قدميه عند الكوفيين والمزني وأبي ثور ، وكذا قال مالك والليث إلا إن تطاول ، وقال الحسن وابن أبي ليلى وجماعة : ليس عليه غسل قدميه ، وقالوه على من مسح رأسه ثم حلقة أنه لا يجب عليه إعادة المسح ، وفيه نظر (١)

(قائدة أخرى) : لم يخرج البخاري ما يدل على توقيت المسح ، وقال به الجمهور . وخالف مالك في المشهور عنه فقال : بمسح ما لم يخلع ، وروى مثله عن عمر . وأخرج مسلم التوقيت من حديث علي كما تقدم من حديث صفوان ابن عسال ، وفي الباب عن أبي بكرة وصححه الشافعي وغيره

٥٠ - **باب** مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ مِنْ لَحْمِ الشَّاةِ وَالسَّوِيقِ

وَأَكَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَلَمْ يَتَوَضَّأُوا

٢٠٧ - **حَرْش** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ كَيْفَ شَاءَ نَهْمَ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ

[ الحديث ٢٠٧ - طرقه في : ٥٤٠٤ ، ٥٤٠٥ ]

قوله ( باب من لم يتوضأ من لحم الشاة ) نص على لحم الشاة ليندرج ما هو مثله وما دونها بالاولى ، وأما ما فوقها فذله يشير الى استثناء لحوم الابل لأن من خصه من عموم الجواز علله بشدة زهوته فلهذا لم يقبده بكونه مطبوخا ، وفيه حديثان عند مسلم وهو قول أحمد واختاره ابن خزيمة وغيره من محدثي الشافعية . قوله ( والدقيق )

(١) وجهه أن الرأس أصل يمسح مع وجود الشعر وعنده ، والمسح على الخف يدل من غسل القدم فافترقا . وبذلك يرجح القول بطلان الوضوء إذا خلع الخفين ، ولا يكتفى غسل القدمين لقوات الموالاة . والله أعلم

قال ابن التين : ليس في أحاديث الباب ذكر السويق . وأجيب بأنه دخل من باب الأولى لأنه إذا لم يتوضأ من اللحم مع دسومه فقدمه من السويق أولى ، ولعله أشار بذلك الى حديث الباب الذي بمسده . قوله ( وأكل أبو بكر لح ) سقط قوله « لحا » من رواية أبي ذر إلا عن الكشميني ، وقد وصله الطبراني في مسند الشاميين بإسناد حسن من طريق سليم بن عامر قال : رأيت أبا بكر وعمر وعثمان أكلوا مما مست النار ولم يتوضؤا ، ورويناه من طرق كثيرة عن جابر مرفوعا وموقوفا على الثلاثة مفرقا ومجموعا . قوله ( أكل كسفت شاة ) أى لحمه . وللصنف في الاطعمة « تعرق » أى أكل ما على العرق - بفتح المهملة وسكون الزاء - وهو العظم ، ويقال له العراق بالضم أيضا . وأفاد القاضي إسماعيل أن ذلك كان في بيت ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب وهي بنت عم النبي ﷺ ، ويحتمل أنه كان في بيت ميمونة كما سيأتي من حديثها وهي خالة ابن عباس ، كما أن ضباعة بنت عمه . وبين النسائي من حديث أم سلمة أن الذي دعاه الى الصلاة هو بلال

٢٠٨ - **عَدَشًا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ** قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ عَمْرٍو ابْنُ أُمَيَّةَ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْتَزُّ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ ، فَذَرَى إِلَى الصَّلَاةِ فَأَتَى السَّكِينَ فَصَلَّى ، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ

[ الحديث ٢٠٨ - أطرافه في : ٦٧٥ ، ٦٩٣ ، ٥٤٠٨ ، ٥٤٢٢ ، ٥٤٦٢ ]

قوله ( يحتز ) بالمهملة والواو أى يقطع ، زاد في الاطعمة من طريق معمر عن الزهري « يأكل منها » وفي الصلاة من طريق صالح عن الزهري « يأكل ذراعا يحتز منها » . قوله ( فأتى السكين ) زاد في الاطعمة عن أبي إيمان عن شعيب عن الزهري « فالتقاهما والسكين » ، وزاد البيهقي من طريق عبد الكريم بن المهيم عن أبي إيمان في آخر الحديث : قال الزهري : فذهبت تلك - أى القصة - في الناس ، ثم أخبر رجال من أصحاب النبي ﷺ ونساء من أزواجه أن النبي ﷺ قال « نوضوا مما مست النار » قال فكان الزهري يرى أن الأمر بالوضوء مما مست النار ناسخ لأحاديث الإباحة ، لأن الإباحة سابقة . واعترض عليه بحديث جابر قال « كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار » رواه أبو داود والنسائي وغيرهما وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ، لكن قال أبو داود وغيره : إن المراد بالأمر هنا الشأن والقصة لا مقابل النهي ، وإن هذا اللفظ مختصر من حديث جابر المشهور في قصة المرأة التي صنعت للنبي ﷺ شاة فأكل منها ثم توضأ وصلى الظهر ثم أكل منها وصلى العصر ولم يتوضأ ، فيحتمل أن تكون هذه القصة وقعت قبل الأمر بالوضوء مما مست النار ، وأن وضوءه لصلوة الظهر كان عن حدث لا بسبب الأكل من الشاة . وحكى البيهقي عن عثمان الدارمي أنه قال : لما اختلفت أحاديث الباب ولم يثبتين الراجح منها نظرنا الى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي ﷺ فرجعنا به أحد الجانبين ، وارتضى النووي هذا في شرح المذهب . وبهذا تظهر حكمة تصدير البخاري حديث الباب بالأمر المنقول عن الخلفاء الثلاثة ، قال النووي : كان الخلاف فيه معروفا بين الصحابة والتابعين ، ثم استقر الإجماع على أنه لا وضوء مما مست النار إلا ما تقدم استنناؤه من لحوم الأبل . وجمع الخطابي بوجه آخر وهو أن أحاديث الأمر بمحولة على الاستحباب لا على الوجوب ، والله أعلم . واستدل البخاري في الصلاة بهذا الحديث على أن الأمر بتقديم العشاء على الصلاة خاص بغير الإمام الراتب ،

وعلى جواز قطع اللحم بالسكين ، وفي النبي عنه حديث ضعيف في سنن أبي داود فان ثبت خص بعدم الحاجة الداعية الى ذلك لما فيه من التشبه بالاعاجم وأهل الترف ، وفيه أن الشهادة على النبي - إذا كان محصورا - تقبل ( فائدة ) : ليس لعمر بن أمية رواية في البخارى إلا هذا الحديث والذي مضى في المسح فقط

### ٥١ - باب من مضمض من السويق ولم يتوضأ

٢٠٩ - **حديثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار مولى بني حارثة أن سويد بن الثعلبان أخبره أنه خرج مع رسول الله ﷺ عام خيبر حتى إذا كانوا بالصهباء - وهي أدنى خيبر - فصلى العصر ثم دعا بالأزواد فلم يؤت إلا بالسويق ، فأمر به فترى ، فأكل رسول الله ﷺ وأكلنا ، ثم قام إلى المغرب فمضمض ومضمضنا ، ثم صلى ولم يتوضأ

[ الحديث ٢٠٩ - أطرافه في : ٢١٥ ، ٢٩٨١ ، ٤١٧٥ ، ٤١٩٥ ، ٥٣٨٤ ، ٥٣٩٠ ، ٥٤٥٤ ، ٥٤٥٥ ]

٢١٠ - **حديثنا** أصبغ قال أخبرنا ابن وهب قال أخبرني سمرزو عن بكير عن كريب عن ميمونة أن النبي ﷺ أكل عندها كتيفا ، ثم صلى ولم يتوضأ

**قوله** ( باب من مضمض من السويق ) قال الباودى : هو دقيق الشعير أو السلت المقل ، وقال غيره : ويكون من القمح . وقد وصفه أعرابي قال : عدة المسافر وطعام العجلان وبلغه المريض . **قوله** ( عن يحيى بن سعيد ) هو الأنصارى ، والاسناد مدينون إلا شيخ البخارى . وبشير بالموحدة والمعجمة مصغرا ، ويسار بالتحانية والمجمل . **قوله** ( بالصهباء ) بفتح المهملة والممد . **قوله** ( وهي أدنى خيبر ) أى طرفها بما على المدينة . وللصنف فى الأطمعة وهي على راحة من خيبر . وقال أبو عبيد البكرى فى معجم البلدان : هي على بريد . وبين البخارى فى موضع آخر من الأطمعة من حديث ابن عينة أن هذه الزيادة من قول يحيى بن سعيد أدرجت ، وسيأتى الحديث قريبا بدون الزيادة من طريق سليمان بن بلال عن يحيى . **قوله** ( ثم دعا بالأزواد ) فيه جمع الرفقاء على الزاد فى السفر ، وإن كان بعضهم أكثر أكلا . وفيه حل الأزواد فى الأسفار وأن ذلك لا يقدح فى التوكل . واستنبط منه المهلب أن الامام يأخذ المحتكرين باخراج الطعام عند قلته ليعيونه من أهل الحاجة ، وأن الإمام ينظر لأهل العسكر فيجمع الزاد ليصيب منه من لا زاد معه . **قوله** ( فترى ) بضم المثناة وتشديد الراء ويجوز تخفيفها ، أى بل بالماء لما لحقه من اليس . **قوله** ( وأكلنا ) زاد فى رواية سليمان وشربنا . وفى الجهاد من رواية عبد الوهاب « فلكننا وأكلنا وشربنا » . **قوله** ( ثم قام الى المغرب فمضمض ) أى قبل الدخول فى الصلاة ، وفائدة المضمضة من السويق وإن كان لا دسم له أن تحتسب بقاياها بين الأسنان ونواحى الفم فيشغله تتبعه عن أحوال الصلاة . **قوله** ( ولم يتوضأ ) أى بسبب أكل السويق . وقال الخطاى : فيه دليل على أن الرضوء مما مست النار منسوخ لأنه مقدم وخيبر كانت سنة سبع . قلت : لا دلالة فيه ، لأن أبا هريرة حضر بعد قطع خيبر وروى الأمر بالوضوء كما فى مسلم ، وكان يفتى به بعد النبي ﷺ ، واستدل به البخارى على جواز صلاتين فأكثر بوضوء واحد ، وعلى استحباب المضمضة بعد الطعام . **قوله** ( أخبرني عمرو ) هو ابن الحارث ، وبكير هو ابن عبد الله بن الاشج ، ومباحث المان تقدمت فى الباب الذى قبله . ونصف الاسناد الاول مصريون ونصفه الأعلى مديون ، ولعمر بن الحارث فيه

إسناد آخر الى ميمونة ذكره الاسماعيل مقرونا بالاسناد الاول ، وليس في حديث ميمونة ذكر المضمضة التي ترجم بها فقيل : أشار بذلك الى أنها غير واجبة بدليل تركها في هذا الحديث ، مع أن المأكل دسم يحتاج الى المضمضة منه فتركها لبيان الجواز ، وأفاد الكرماني أن في نسخة الفربري التي بخطه تقديم حديث ميمونة هذا إلى الباب الذي قبله ، فعلى هذا هو من تصرف النساخ

### ٥٢ - باب هل يُمَضِّضُ مِنَ اللَّبَنِ

٢١١ - **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ وَفُتَيْيَةُ قَالََا حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُثَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا فَضَمَضَ مِنْهُ وَقَالَ «إِنْ لَهُ دَسَمٌ»  
تَابِعُهُ يُونُسُ وَصَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنِ الزُّهْرِيِّ  
[الحديث ٢١١ - طرفه في : ٥٦٠٩]

**قوله** ( باب هل يُمَضِّضُ مِنَ اللَّبَنِ ) وحديث فتيبة هذا أحد الأحاديث التي أخرجها الأئمة الخمسة وهم الشيخان وأبو داود والنسائي والترمذي عن شيخ واحد وهو فتيبة . **قوله** ( شرب لبنا ) زاد مسلم دسم دعا بماء . **قوله** ( إن له دسما ) قال ابن بطال عن المهلب : فيه بيان علة الأمر بالوضوء مما مست النار ، وذلك لأنهم كانوا ألفوا في الجاهلية قلة التنظيف فأمروا بالوضوء مما مست النار ، فلما قررت النظافة في الاسلام وشاعت نسخ . كذا قال ، ولا تعلق لحديث الباب بما ذكر ، وإنما فيه بيان العلة للمضمضة من اللبن فيدل على استحبابها من كل شيء دسم ، ويستنبط منه استحباب غسل اليدين للتنظيف . **قوله** ( تابعه ) أي عقيل ( يونس ) أي ابن يزيد ، وحديثه موصل عند مسلم ، وحديث صالح موصل عند أبي العباس السراج في مسنده . وتابعهم أيضا الأوزاعي أخرجه المصنف في الأطعمة عن أبي عاصم عنه بلفظ حديث الباب ، لكن رواه ابن ماجه من طريق الوليد بن مسلم قال : حدثنا الأوزاعي فذكره بصيغة الأمر مضمضوا من اللبن ، الحديث ، كذا رواه الطبري من طريق أخرى عن الليث بالاسناد المذكور ، وأخرج ابن ماجه من حديث أم سلمة وسهل بن سعد مثله ، وإسناد كل منهما حسن . والدليل على أن الأمر فيه للاستحباب ما رواه الشافعي عن ابن عباس راوى الحديث أنه شرب لبنا فمضمض ثم قال : لو لم أتمضمض ما باليت . . وروى أبو داود باسناد حسن عن أنس : أن النبي ﷺ شرب لبنا فلم يتمضمض ولم يتوضأ . . وأغرب ابن شاهين لجعل حديث أنس ناسخا لحديث ابن عباس ، ولم يذكر من قال فيه بالوجوب حتى يحتاج الى دعوى النسخ

### ٥٣ - باب الوضوء من النوم ، ومن لم ير من التمسك والتغصن أو الحلقفة وضوءاً

٢١٢ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «إِذَا نَسَسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ يَصِلُ فَيَلْبَسُ ثِيَابَهُ حَتَّى يَذْقَبَ عَنْهُ النَّوْمُ ، فَإِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَائِسٌ لَا يَدْرِي لَمَلَهُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسْبُ نَفْسَهُ»

**قوله** ( باب الوضوء من النوم ) أي هل يجب أو يستحب ، وظاهر كلامه أن النعاس يسمى نوما ، والمشهور

التفرقة بينهما وأن من قرأت حواسه بحيث يسمع كلام جليسه ولا يفهم معناه فهو ناس ، وإن زاد على ذلك فهو قائم ، ومن علامات النوم الرؤيا مالت أو قصرت ، وفي العين والمحكم التعاس النوم ، وقيل مقاربتة . **قوله** ( ومن لم ير من النعسة ) هو قول المعظم ، ويتخرج من جعل التعاس نوما أن من يقول النوم حدث بنفسه يوجب الوضوء من التعاس ، وقد روى مسلم في صحيحه في قصة صلاة ابن عباس مع النبي ﷺ بالليل قال « لجعلت إذا أغفيت أخذ بشحمة أذني ، فدل على أن الوضوء لا يجب على غير المستغرق . وروى ابن المنذر عن ابن عباس أنه قال « وجب الوضوء على كل قائم إلا من خفق خفقة ، والخفقة بفتح المعجمة وإسكان الفاء بعدها كاف قال ابن التين : هي النعسة ، وإنما كرر لاختلاف اللفظ ، كذا قال . والظاهر أنه من الخاص بعد العام ، قال أهل اللغة : خفق رأسه إذا حركه وهو ناس ، وقال أبو زيد : خفق برأسه من التعاس : أماله . وقال الهروي : معنى تخفق رءوسهم تسقط أذقانهم على صدورهم ، وأشار بذلك إلى حديث أنس « كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون الصلاة فينصرون حتى تخفق رءوسهم ، ثم يقومون إلى الصلاة ، رواه محمد بن نصر في قيام الليل وإسناده صحيح وأصله عند مسلم . **قوله** ( عن هشام ) زاد الاصيل « ابن عروة ، والاسناد مدينون إلا شيخ البخاري . **قوله** ( إذا نس ) بفتح العين وغلطوا من ضمه . **قوله** ( فليرقد ) والنسائي من طريق أبيوب عن هشام « فلينصرف ، والمراد به التسليم من الصلاة ، وحمله المذهب على ظاهره فقال : إنما أمره بقطع الصلاة لعلبة النوم عليه ، فدل على أنه إذا كان التعاس أقل من ذلك عني عنه . قال : وقد أجمعوا على أن النوم القليل لا ينقض الوضوء ، وخالف المزني فقال : ينقض قليله وكثيره . غرق الاجماع . كذا قال المذهب ، وتبعه ابن بطال وابن التين وغيرهما ، وقد تحاملوا على المزني في هذه الدعوى ، فقد نقل ابن المنذر وغيره عن بعض الصحابة والتابعين المصير إلى أن النوم حدث ينقض قليله وكثيره ، وهو قول أبي عبيد وإسحق بن راهويه ، قال ابن المنذر : وبه أقول لعموم حديث صفوان بن عسال يعني الذي صححه ابن خزيمة وغيره ، ففيه « إلا من غائط أو بول أو نوم ، فوسى بينهما في الحكم ، والمراد بقليله وكثيره طول زمانه وقصره لا مبادئه ، والذين ذهبوا إلى أن النوم مظنة الحدث اختلفوا على أقوال : التفرقة بين قليله وكثيره وهو قول الزهري ومالك ، وبين المضطجع وغيره وهو قول الثوري ، وبين المضطجع والمستند وغيرهما وهو قول أصحاب الرأي ، وبينهما والساجد بشرط قصده النوم وبين غيرهم وهو قول أبي يوسف ، وقيل لا ينقض نوم غير القاعد مطلقا وهو قول الشافعي في القديم ، وعنه التفصيل بين خارج الصلاة فينقض أو داخلها فلا ، وفصل في الجديد بين القاعد المتمكن فلا ينقض وبين غيره فينقض ، وفي المذهب : وإن وجد منه النوم وهو قاعد وعمل الحدث منه متمكن بالأرض فالمخصوص أنه لا ينقض وضوؤه ، وقال في البويطي : ينقض ، وهو اختيار المزني انتهى . وتعقب بأن لفظ البويطي ليس صريحا في ذلك فإنه قال : ومن نام جالسا أو قائما قرأ رؤيا وجب عليه الوضوء . قال النووي : هذا قابل للتأويل <sup>(١)</sup> . **قوله** ( فإن أحكم ) قال المذهب فيه إشارة إلى العلة الموجبة لقطع الصلاة ، فن صار في مثل هذه الحال فقد انتقض وضوؤه بالاجماع . كذا قال وفيه نظر ، فإن الإشارة إنما هي إلى جواز قطع الصلاة أو الانصراف إذا سلم منها ، وأما النقض فلا يتبين من سياق الحديث لأن

(١) الصواب في هذه المسألة أن النوم مظنة الحدث ، فلا ينقض منه التعاس والعنه اليسير ، إنما ينقض منه ما أزال العمود مطلقا ، وبذلك تنجح الأحاديث الواردة في الباب ، وافة أهل

جريان ما ذكر على اللسان يمكن من الناس ، وهو القائل إن قليل النوم لا ينقض فكيف بالناس ، وما ادعاء من الإجماع منتقض فقد صح عن أبي موسى الأشعري وابن عمر وسعيد بن المسيب أن النوم لا ينقض مطلقا ، وفي صحيح مسلم وأبي داود ، وكان أصحاب النبي ﷺ ينظرون الصلاة مع النبي ﷺ فينامون ثم يصلون ولا يتوضئون ، لحمل على أن ذلك كان وهم قعود ، لكن في مسند الزوار بأسناد صحيح في هذا الحديث ، فيضعون جنوبهم ، فثم من ينام ، ثم يقومون إلى الصلاة . قوله ( فبسط ) بالنصب ويجوز الرفع ، ومعنى بسط يدعو على نفسه ، وصرح به النسائي في روايته من طريق أبيوب عن هشام ، ويحتمل أن يكون علة النهي خشية أن يوافق ساعة الاجابة قاله ابن أبي حنيفة ، وفيه الاخذ بالاحتياط لأنه علل بأمر محتمل ، والحك على الخشوع وحضور القلب للعبادة واجتناب المكروهات في الطاعات وجواز البقاء في الصلاة من غير تقييد بشئ معين . ( فائدة ) : هذا الحديث ورد على سبب ، وهو ما رواه محمد بن نصر من طريق ابن اسحق عن هشام في قصة الحولاء بنت تويت كما تقدم في باب أحب الدين إلى الله أدومه ،

٢١٣ - **حديث** أبو ميمون قال حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب عن أبي قلابة عن أنس عن النبي ﷺ قال : « إذا نَسَّ أحدكم في الصلاة فليكن حتى يعلم ما قرأ »

**قوله** ( حدثنا أبو ميمون ) هو عبد الله بن عمرو ، وعبد الوارث هو ابن سعيد ، وأيوب هو السخيتاني ، والإسناد كله بصريون . **قوله** ( إذا نس ) زاد الإسماعيلي د أحذكم ، ولمحمد بن نصر من طريق وهيب عن أيوب ، **قوله** ( فليكن ) قال المذهب : إنما هذا في صلاة الليل ، لأن الفريضة ليست في أوقات النوم ، ولا فيها من التطويل ما يوجب ذلك انتهى . وقد قدمنا أنه جاء على سبب ، لكن العبارة بصوم اللفظ فيعمل به أيضا في الفرائض إن وقع ما أمّن بقاء الوقت . ( تنبيه ) : أشار الإسماعيلي إلى أن في هذا الحديث اضطرابا فقال : رواه حماد بن زيد عن أيوب فوقه وقال فيه : عن أيوب قرئ على كتاب عن أبي قلابة فرفقه . ورواه عبد الله هاب الثقفى عن أيوب فلم يذكر أنسا انتهى . وهذا لا يوجب الاضطراب ، لأن رواية عبد الوارث أرجح بموافقة وهيب والطفواى له عن أيوب ، وقول حماد عنه د قرئ على ، لا يدل على أنه لم يسمعه من أبي قلابة بل يحمل على أنه عرف أنه فيها سمعه من أبي قلابة . والله أعلم

### ٥٤ - باب الوضوء من غير حدث

٢١٤ - **حديث** محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن عمرو بن عامر قال سمعت أنسا . ح

قال وحدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن سفيان قال حدثني عمرو بن عامر عن أنس قال : كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة . قلت : كيف كنتم تصنعون ؟ قال : يُجْزَى أحدنا الوضوء ما لم يُبَحِثْ **قوله** ( باب الوضوء من غير حدث ) أى ما حكه ، والمراد تجديد الوضوء . وقد ذكرنا اختلاف العلماء في أول كتاب الوضوء عند ذكر قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة ) وأن كثيرا منهم قالوا : التقدير إذا قمتم إلى الصلاة محدثين ، واستدل العارضى في مسنده على ذلك بقوله ﷺ د لا وضوء إلا من حدث ،

وحكى الشافعى عن لقيه من أهل العلم أن التقدير : اذا قمتم من النوم . وتقدم أن من العلماء من حله على ظاهره وقال : كان الوضوء لكل صلاة واجبا ، ثم اختلفوا هل نسخ أو استمر حكمه . ويدل على النسخ ما أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من حديث عبد الله بن حفظة أن النبي ﷺ أمر بالوضوء لكل صلاة فلما شق عليه أمر بالسواك . وذهب الى استمرار الوجوب قوم كما جزم به الطحاوى ونقله ابن عبد البر عن عكرمة وابن سيرين وغيرهما ، واستبعده النوى وجنح الى تأويل ذلك إن ثبت عنهم ، وجزم بأن الاجماع استقر على عدم الوجوب . ويمكن حل الآية على ظاهرها من غير نسخ ، ويكون الأمر في حق المحدثين على الوجوب ، وفي حق غيرهم على التنبه ، وحصل بيان ذلك بالسنة كما في حديث الباب . **قوله** ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو الفريابي ، وسفيان هو الثوري . **قوله** ( وحدثنا مسدد ) هو تحويل الى إسماعيل بن قبل ذكر المتن ، وإنما ذكره وإن كان الأول أعلى لتصريح سفيان الثوري فيه بالتحديث . وعمر بن عامر كوفي أنصاري وقيل بجمل ، وصحح المزى أن البجلي راو آخر غير هذا الانصاري ، وليس لهذا في البخارى غير ثلاثة أحاديث كلها عن أنس ، وليس للبجلي عنده رواية . وقد يلتبس به عمر بن عامر بضم العين راو آخر بصري سلى أخرجه له مسلم ، وليس له في البخارى شئ . **قوله** ( عند كل صلاة ) أى مفروضة ، زاد الترمذى من طريق حيد عن أنس : طاهرا أو غير طاهرا ، وظاهره أن تلك كانت عاده ، لكن حديث سويد المذكور في الباب يدل على أن المراد الغالب ، قال الطحاوى : يحتمل أن ذلك كان واجبا عليه خاصة ثم نسخ يوم الفتح لحديث بريدة ، يعنى الذى أخرجه مسلم أنه ﷺ صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد ، وأن عمر سألهم فقال : وعدنا فقلت ، وقال : يحتمل أنه كان يفعله استعجابا ثم خشى أن يظن وجوبه فتركه لبيان الجواز . قلت : وهذا أقرب ، وعلى تقدير الأول فالنسخ كان قبل الفتح بدليل حديث سويد بن النعمان فإنه كان في خيبر وهم قبل الفتح بزمان . **قوله** ( كيف كنتم ) القائل عمرو بن عامر ، والمراد الصحابة . وللنسائي من طريق شعبة عن عمرو أنه سأل أنسا : أكان النبي ﷺ يتوضأ لكل صلاة ؟ قال نعم ، . ولابن ماجه : وكنا نحن نصلى الصلوات كلها بوضوء واحد ، . **قوله** ( يجرى ) بالضم من أجزأ أى يكفى ، وللإسماعيلي : يكفى ،

٢١٥ - **حدثنا خالد بن بخاري قال حدثنا سليمان قال حدثني يحيى بن سعيد قال أخبرني بشير بن يسار قال أخبرني سويد بن النعمان قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ عام خيبر حتى إذا كنا بالأنصهار صلى لنا رسول الله ﷺ العصر ، فلما صلى دعا بالأطعمة فلم يؤت إلا بالسويق ، فأكلنا وشربنا ، ثم قام النبي ﷺ إلى المغرب فضمض ثم صلى لنا المغرب ، ولم يتوضأ**

**قوله** ( حدثنا سليمان ) هو ابن بلال . ومباحث المتن تقدمت قريبا ، وأفادت هذه الطريق التصريح بالإخبار من يحيى وشيخه ، وليس لسويد بن النعمان عند البخارى إلا هذا الحديث الواحد وقد أخرجه في مواضع كما تقدمت الإشارة اليه ، وهو أنصاري حارثي شهد بيعة الرضوان كما ساقى في المغازى إن شاء الله تعالى ، وذكر ابن سعد أنه شهد قبل ذلك أحدا وما بعدها



## ٥٥ - باب من الكبار أن لا يستتر من بوله

٢١٦ - حدثنا عثمان قال حدثنا جرير عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس قال : مرَّ النبي ﷺ بمخاض من حيطان المدينة - أو مكة - فسمع صوت إنسانين يُعذبان في قبورها ، فقال النبي ﷺ « يُعذبان ، وما يُعذبان في شيء » ثم قال - بلى ، كان أحدهما لا يستتر من بوله ، وكان الآخر يمشي بالميمية » ثم دعا بجريرة فكسرها كسرتين ، فوضع على كل قبرٍ منها كسرة . فقيل له : يا رسول الله لم فعلت هذا ؟ قال « لعله أن يُخففَ عنها ما لم تيبس » أو « إلى أن ييبس »

[ الحديث ٢١٦ - أطرافه في : ٢١٨ ، ١٣٦١ ، ١٣٧٨ ، ٦٠٥٢ ، ٦٠٥٥ ]

**قوله** ( باب ) بالتونين ( من الكبار ) أى التى وعد من اجتنابها بالمغفرة . **قوله** ( حدثنا عثمان ) هو ابن أبي شيبة ، وجرير هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز ، ومجاهد هو ابن جبر صاحب ابن عباس وقد سمع الكثير منه واشتهر بالأخذ عنه ، لكن روى هذا الحديث الأعمش عن مجاهد فادخل بينه وبين ابن عباس طائوسا كما أخرجه المؤلف بعد قليل ، وإخراجه له على الوجهين يقتضى صحتهما عنده ، فيحمل على أن مجاهدا سمعه من طائوس عن ابن عباس ثم سمعه من ابن عباس بلا واسطة أو العكس ، ويؤيده أن في سياقه عن طائوس زيادة على ما في روايته عن ابن عباس ، وصرح ابن حبان بصحة الطريقين معا ، وقال الترمذى رواية الأعمش أصح . **قوله** ( مر النبي ﷺ بمخاض ) أى بستان ، والمصنف فى الأدب دخرج النبي ﷺ من بعض حيطان المدينة ، فيحمل على أن الحائط الذى خرج منه غير الحائط الذى مر به ، وفى الأفراد للدراطينى من حديث جابر أن الحائط كان لأم مبشر الانصارية ، وهو يقوى رواية الأدب لجزءها بالمدينة من غير شك والشك فى قوله « أو مكة » من جرير . **قوله** ( فسمع صوت إنسانين يعذبان فى قبورهما ) قال ابن مالك : فى قوله « صوت إنسانين » شاهد على جواز أفراد المضاف المثق إذا كان جزء ما أضيف اليه نحو أكلت رأس شاتين ، وجمعه أجود نحو ( فقد صفت قلوبكما ) وقد اجتمع الثنية والجمع فى قوله . ظهرهما مثل ظهور الترسين \* فان لم يكن المضاف جزء ما أضيف اليه فالأكثر بحسبه بلفظ الثنية ، فان أمن اللبس جاز جعل المضاف بلفظ الجمع وقوله « يعذبان فى قبورهما » شاهد لذلك . **قوله** ( يعذبان ) فى رواية الأعمش « مر بقبرين ، زاد ابن ماجه « جديدين فقال : لئهما ليعذبان ، فيحتمل أن يقال : أعاد الضمير على غير مذكور لأن سياق الكلام يدل عليه ، وأن يقال أعاده على التثنية مجازا والمراد من فيها . **قوله** ( وما يعذبان فى كبير . ثم قال : بلى ) أى إنه لكبير . وصرح بذلك فى الأدب من طريق عبد بن حميد عن منصور فقال « وما يعذبان فى كبير . وانه لكبير ، وهذا من زيادات رواية منصور على الأعمش ولم يخرجها مسلم ، واستدل ابن بطلان برواية الأعمش على أن التعذيب لا يختص بالكبار بل قد يقع على الصغائر ، قال لأن الاحتراز من البول لم يرد فيه وعيد ، يعنى قبل هذه القصة . وتمتقب هذه الزيادة ، وقد ورد مثلها من حديث أبي بكر عند أحمد والطبرانى ولفظه « وما يعذبان فى كبير ، بلى ، وقال ابن مالك : فى قوله « فى كبير » شاهد على ورود « فى » للتعليل ، وهو مثل قوله ﷺ « عذبت امرأة فى مرة ، قال : وغنى ذلك على أكثر النحويين مع وروده فى القرآن

كقول تعالى ( لمسك فيما أخذتم ) وفي الحديث كما تقدم ، وفي الشعر فذكر شواهد انتهى . وقد اختلف في معنى قوله « وإنه لكبير » فقال أبو عبد الملك البوني : يحتمل أنه عليه السلام ظن أن ذلك غير كبير ، فأوحى إليه في الحال بأنه كبير ، فاستدرك . وتعقب بأنه يستلزم أن يكون نسخا والنسخ لا يدخل الخبر . وأجيب بأن الحكم بالخبر (١) يجوز نسخه قوله « وما يعذبان في كبير » إخبار بالحكم ، فإذا أوحى إليه أنه كبير فأخبر به كان نسخا لذلك الحكم . وقيل : يحتمل أن الضمير في قوله « وإنه » يعود على العذاب ، لما ورد في صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة « يعذبان عذابا شديدا في ذنب هين » وقيل الضمير يعود على أحد الذنبيين وهو النعمة لأنها من الكبائر بخلاف كشف العورة ، وهذا مع ضعفه غير مستقيم لأن الاستتار المنفي ليس المراد به كشف العورة فقط كما سياتي . وقال الداودي وابن العربي : « كبير » المنفي بمعنى أكبر ، والمثبت واحد الكبائر ، أى ليس ذلك بأكبر الكبائر كالقتل مثلا ، ولأن كان كبيرا في الجملة . وقيل : المعنى ليس بكبير في الصورة لأن تعاطى ذلك يدل على الدناءة والحفارة ، وهو كبير الذنب . وقيل ليس بكبير في اعتقادهما أو في اعتقاد المخاطبين وهو عند الله كبير كقوله تعالى ( وتحسبونه هينا وهو عند الله عظيم ) ، وقيل ليس بكبير في مشقة الاحتراز ، أى كان لا يشق عليهما الاحتراز من ذلك . وهذا الأخير جزم به البغوي وغيره ورجحه ابن دقيق العيد وجماعة ، وقيل ليس بكبير بمجرد وانا صار كبيرا بالمواظبة عليه ، ويرشد الى ذلك السياق فإنه وصف كلا منهما بما يدل على تجدد ذلك منه واستمراره عليه للإتيان بصيغة المضارعة بعد حرف كان . والله أعلم . قوله ( لا يستتر ) كذا في أكثر الروايات بمشتاتين من فوق الأولى مفتوحة والثانية مكسورة ، وفي رواية ابن عساكر « يستبرى » بموحدة ساكنة من الاستبراء . ولمسلم وأبي داود في حديث الأعمش « يستزّه » بنون ساكنة بعدها زاي ثم هاء ، فعلى رواية الأكثر معنى الاستتار أنه لا يجعل بينه وبين بوله سكرة يعنى لا يتحفظ منه ، فتوافق رواية لا يستزّه لأنها من التزّه وهو الإبعاد ، وقد وقع عنه أني نعم في المستخرج من طريق وكيع عن الأعمش « كان لا يتوقى » وهي مفسرة للراد . وأجراه بعضهم على ظاهره فقال : معناه لا يستعورته . وضعف بأن التعذيب لو وقع على كشف العورة لاستقل الكشف بالسبية وأطرح اعتبار البول فيترتب العذاب على الكشف سواء وجد البول أم لا ، ولا يخفى ما فيه . وسيأتي كلام ابن دقيق العيد قريبا . وأما رواية الاستبراء فهي أبلغ في التوقى . وتعقب الاسماعيلي رواية الاستتار بما يحصل جوابه بما ذكرنا ، قال ابن دقيق العيد : لو حمل الاستتار على حقيقته للزم أن مجرد كشف العورة كان سبب العذاب المذكور ، وسياق الحديث يدل على أن للبول بالنسبة الى عذاب القبر خصوصية ، يشير الى ما صححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة مرفوعا « أكثر عذاب القبر من البول » أى بسبب ترك التحرز منه . قال : ويؤيده أن لفظ « من » في هذا الحديث لما أضيف الى البول اقتضى نسبة الاستتار الذي عدمه سبب العذاب الى البول ، بمعنى أن ابتداء سبب العذاب من البول ، فلا حمل على مجرد كشف العورة زال هذا المعنى ، فتمين الحل على المجاز لتجتمع ألفاظ الحديث على معنى واحد لأن خرجها واحد . ويؤيده أن في حديث أبي بكرة عند أحمد وابن ماجه « أما أحدهما فيعذب في البول » ومثله للطبراني عن أنس . قوله ( من بوله ) يأتي الكلام عليه في الترجمة التي بعد هذه . قوله

( يعنى بالقيمة ) قال ابن دقيق العيد : هى نقل كلام الناس . والمراد منه هنا ما كان بقصد الإضرار ، فأما ما اقتضى فعل مصلحة أو ترك مقسدة فهو مطلوب انتهى . وهو تفسير للقيمة بالمعنى الأعم ، وكلام غيره يخالفه كما سنذكر ذلك مبسوطا في موضعه من كتاب الأدب . قال النووي : وهى نقل كلام الغير بقصد الإضرار ، وهى من أقبح القبائح . وتعقبه الكرماني فقال : هذا لا يصح على قاعدة الفقهاء ، فانهم يقولون : الكبيرة هى الموجبة للحد ولا حد على المشي بالقيمة . إلا أن يقال : الاستمرار هو المستفاد منه جملة كبيرة ، لأن الإصرار على الصغيرة حكمه حكم الكبيرة . أو أن المراد بالكبيرة معنى غير المعنى الاصطلاحي انتهى . وما نقله عن الفقهاء ليس هو قول جميعهم ، لكن كلام الزايفي يشعر بترجيحه حيث حكى في تعريف الكبيرة وجهين : أحدهما هذا ، والثاني ما فيه وعيد شديد . قال : وهم الى الاول أميل ، والثاني أوفق لما ذكره عند تفصيل الكبائر انتهى . ولا بد من حل القول الاول على أن المراد به غير ما نص عليه في الأحاديث الصحيحة ، وإلا لزم أن لا يعد عقوب الوالدين وشهادة الورى من الكبائر ، مع أن النبي ﷺ عداهما من أكبر الكبائر ، وسيأتى السلام على هذه المسألة مستوفى في أول كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . وعرف بهذا الجواب عن اعتراض الكرماني بأن القيمة قد نص في الصحيح على أنها كبيرة كما تقدم . قوله ( ثم دعا بهريدة ) ، وللأعشى فدعا بعسب رطب ، والعسب بمهملتين بوزن فعيل هى الهريدة التى لم يثبت فيها خوص ، فان ثبت فهى السفة . وقيل إنه خص الجريد بذلك لأنه بطيء الجفاف . وروى النسائي من حديث أبي رافع بسند ضعيف أن الذى أتاه بالجريدة بلال ، ولفظه كنا مع النبي ﷺ فى جنازة إذ سمع شيئا فى قبر فقال لبلال : أتتى بهريدة خضراء ، الحديث . قوله ( فكسرها ) أى فأتى بها فكسرها ، وفى حديث أبي بكر عند أحد والطبراني أنه الذى أتى بها الى النبي ﷺ ، وأما ما رواه مسلم فى حديث جابر الطويل المذكور فى أواخر الكتاب أنه الذى قطع الغصنين ، فهو فى قصة أخرى غير هذه ، فالغايرة بينهما من أوجه : منها أن هذه كانت فى المدينة وكان معه ﷺ جماعة ، وقصة جابر كانت فى السفر وكان خرج لحاجته فتبعه جابر وحده . ومنها أن فى هذه القصة أنه ﷺ غرس الجريدة بعد أن شقها نصفين كما فى الباب الذى بعد هذا من رواية الأعشى ، وفى حديث جابر أنه ﷺ أمر جابرا بقطع غصنين من شجرتين كان النبي ﷺ استرهما عند قضاء حاجته ، ثم أمر جابرا فالتقى الغصنين عن يمينه وعن يساره حيث كان النبي ﷺ جالسا ، وأن جابرا سأله عن ذلك فقال : إني مررت بقبرين يعذبان فأحببت بشفاعتي أن يرفع عنهما ما دام الغصنان رطبين ، ولم يذكر فى قصة جابر أيضا السبب الذى كانا يعذبان به ، ولا الترجي الآتى فى قوله دلعله ، فبان تفاير حديث ابن عباس وحديث جابر وانهما كانا فى قصتين مختلفتين ، ولا يبعد تعدد ذلك . وقد روى ابن حبان فى صحيحه من حديث أبي هريرة ، أنه ﷺ مر بقبر فوقف عليه فقال : أتتو بهريدتين ، لجلل إحداهما عند رأسه والاخرى عند رجله ، فيحتمل أن تكون هذه قصة ثالثة ، ويؤيده أن فى حديث أبي رافع كما تقدم ، فسمع شيئا فى قبر ، وفيه ، فكسرها باثنتين ترك نصفها عند رأسه ونصفها عند رجله ، وفى قصة الواحد جعل نصفها عند رأسه ونصفها عند رجله ، وفى قصة الاثنين ، جعل على كل قبر جريدة . . قوله ( كسرتين ) بكسر الكاف ، والكسرة القطعة من الشيء المكسور ، وقد تبين من رواية الأعشى أنها كانت نصفاً . وفى رواية جرير عنه ، باثنتين ، قال النووي : الباء زائدة للتوكيد والنصب على الحال . قوله ( فوضع ) وفى رواية الأعشى الآتية ، وفُرز ، وهى أخص من الأولى . قوله ( فوضع على كل قبر منهما كسرة )

وقع في مسند عبد بن حميد من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش ، ثم غرر عند رأس كل واحد منهما قطعة . **قوله** ( فقيل له ) وللأعمش قالوا ، أى الصحابة ، ولم تقف على تعيين السائل منهم . **قوله** ( لعله ) قال ابن مالك : يجوز أن تكون الهاء ضمير الشأن ، وجاز تفسيره بأن وصلت لها لأنها في حكم جملة لاشتغالها على مسند ومسند اليه ، قال : ويحتمل أن تكون د ان ، زائدة مع كونها ناصبة كزيادة الباء مع كونها جارة انتهى . وقد ثبت في الرواية الآتية بحذف د ان ، أقوى الاحتمال الثاني . وقال الكرماني : شبه لعل بلسى فأتى بان في خبره . **قوله** ( يخفف ) بالضم وقح الفاء ، أى العذاب عن المقبورين . **قوله** ( ما لم ينسأ ) كذا في أكثر الروايات بالمشناة الفوقانية أى الكمرتان ، وللكشميني د إلا أن ينسأ ، بحرف الاستثناء ، وللمستملى د إلى أن ينسأ ، بالى التى للغاية والياء التثنية أى العودان ، قال المازدى : يحتمل أن يكون أوحى اليه أن العذاب يخفف عنهما هذه المدة انتهى . وعلى هذا فعمل هنا للتعليل ، قال : ولا يظهر له وجه غير هذا . وتعبه القرطبي بأنه لو حصل الوحى لما أتى بحرف الترجى ، كذا قال . ولا يرد عليه ذلك إذا حملناها على التعليل ، قال القرطبي : وقيل إنه شفع لهما هذه المدة كما صرح به في حديث جابر ، لأن الظاهر أن القصة واحدة . وكذا رجح النووي كون القصة واحدة ، وفيه فطر لما أوجضناه من المغايرة بينهما . وقال الخطابي : هو محمول على أنه دعا لهما بالتخفيف مدة بقاء التداوة ، لا أن في الجريدة معنى يخصه ، ولا أن في الرطب معنى ليس في اليابس . قال : وقد قيل : إن المعنى فيه أنه يسبح ما دام رطبا فيحصل التخفيف ببركة التسليح ، وعلى هذا فيطرده في كل ما فيه رطوبة من الأشجار وغيرها . وكذلك فيما فيه بركة كالذكر وتلاوة القرآن من باب الأولى . وقال الطيبي : الحكمة في كونهما ما دامتا رطبتين تمنعان العذاب يحتمل أن تكون غير معلومة لنا كعبد الربانية . وقد استنكر الخطابي ومن تبعه وضع الناس الجريد ونحوه في القبر عملا بهذا الحديث ، قال الطرطوشي : لأن ذلك خاص ببركة يده . وقال القاضي عياض : لأنه على غرضهما على القبر بأمر مغيب وهو قوله د ليعذبان . قلت : لا يلزم من كوننا لا نعلم أي عذب أم لا أن لا تنسب له في أمر يخفف عنه العذاب أن لو عذب ، كما لا يمنع كوننا لا ندرى أرحم أم لا أن لا ندعوه بالرحمة . وليس في السياق ما يقطع على أنه باشر الوضع بيده الكريمة ، بل يحتمل أن يكون أمر به . وقد تأمى بريدة بن الحصيب الصحابي بذلك فأوصى أن يوضع على قبره جريدتان كما سيأتى في الجنائز من هذا الكتاب ، وهو أولى أن يتبع من غيره (١)

( تنبيه ) : لم يعرف اسم المقبورين ولا أحدهما ، والظاهر أن ذلك كان على عهد من الرواة لقصد الستر عليهما ، وهو عمل مستحسن . وينبغي أن لا يبالغ في الفحص عن تسمية من وقع في حقه ما يذم به . وما حكاه القرطبي في التذكرة وضعفه عن بعضهم أن أحدهما سعد بن معاذ فهو قول باطل لا ينبغي ذكره إلا مقرونا ببيان . ومما يدل على بطلان الحكاية المذكورة أن النبي ﷺ حضر دفن سعد بن معاذ كما ثبت في الحديث الصحيح ، وأما قصة المقبورين ففي حديث أبي أمامة عند أحمد أنه ﷺ قال لهم د من دفنتم اليوم ههنا ؟ فدل على أنه لم يحضرهما ، وإنما ذكرت هذا ذبا عن هذا السيد الذى سماه النبي ﷺ د سيدا ، وقال لأصحابه د قوموا إلى سيدكم ، وقال د إن حكاه قد وافق

(١) الصواب في هذه المسألة ما قاله الخطابي من استنكار الجريد ونحوه على القبور ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يفعله إلا في قبور مخصوصة أطلع على تذيب أهلها ، ولو كان معروفا نقله في كل القبور . وكبار الصحابة - كالخلفاء - لم يفعلوه ، وهم أعلم بالسنن من بريدة . رضى الله عن الجميع . فتهبه

حكم الله ، وقال : ان عرش الرحمن اهتز لموته ، الى غير ذلك من مناقبه الجليلة ، خشية أن يفتر ناقص العلم بما ذكره القرطبي فيعتقد صحة ذلك وهو باطل . وقد اختلف في المتبوعين قليل كانا كافرين ، وبه جزم أبو موسى المديني ، واحتج بما رواه من حديث جابر بسند فيه ابن لهيعة ، ان النبي ﷺ مر على قبرين من بني النجار هلكا في الجاهلية ، فسمعهما يعذبان في البول والنخاسة ، قال أبو موسى : هذا وإن كان ليس بقوى لكن معناه صحيح ، لأنهما لو كانا مسلمين لما كان لشفاعته الى أن تيسر الجريدتان معنى ، ولكنه لما رآهما يعذبان لم يستجز لطفه وعطفه حرمانهما من إحسانه فشفع لهما الى المدة المذكورة ، وجزم ابن العنار في شرح العمدة بأنهما كانا مسلمين وقال : لا يجوز أن يقال لهما كانا كافرين لأنهما لو كانا كافرين لم يدع لهما بتخفيف العذاب ولا ترجاه لهما ، ولو كان ذلك من خصائص لبنه ، يعني كما في قصة أبي طالب . قلت : وما قاله أخيرا هو الجواب ، وما طالب به من البيان قد حصل ، ولا يلزم التنصيص على لفظ الخصوصية ، لكن الحديث الذي احتج به أبو موسى ضعيف كما اعترف به ، وقد رواه أحد باسناد صحيح على شرط مسلم وليس فيه سبب التعذيب ، فهو من تخليط ابن لهيعة ، وهو مطابق لحديث جابر الطويل الذي قدمناه أن مسلما أخرجه ، واحتمال كونهما كافرين فيه ظاهر . وأما حديث الباب فالظاهر من مجموع طرقه أنهما كانا مسلمين ، فني رواية ابن ماجه ، ومرتبة حديثي ، فالتنصيص في الجاهلية ، وفي حديث أبي أمامة عند أحمد ، انه ﷺ مر بالبقيع فقال : من دفنتم اليوم ههنا ؟ فهذا يدل على أنهما كانا مسلمين ، لان البقيع مقبرة المسلمين ، والخطاب للمسلمين مع جريان العادة بأن كل فريق يتولاه من هو منهم ، ويقوى كونهما كانا مسلمين رواية أبي بكره عند أحمد والطبراني باسناد صحيح ، يعذبان ، وما يعذبان إلا في النخاسة والبول ، فهذا الحصر ينفي كونهما كانا كافرين ، لان الكافر وإن عذب على ترك أحكام الاسلام فانه يعذب مع ذلك على الكفر بلا خلاف . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم إثبات عذاب القبر ، وسيأتي الكلام عليه في الجنائز ان شاء الله تعالى . وفيه التحديد من ملاسة البول ، ويلتحق به غيره من النجاسات في البدن والثوب ، ويستدل به على وجوب إزالة النجاسة ، خلافا لمن خص الوجوب بوقت ارادة الصلاة . والله أعلم

### ٥٦ - باب ما جاء في غسل البول

وقال النبي ﷺ لصاحب القبر : كان لا يستتر من بوله . ولم يذكر سوى بول الناس

٢١٧ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال حدثنا إسماعيل بن إبراهيم قال حدثني روح بن القاسم قال حدثني عطاة بن أبي ميمونة عن أنس بن مالك قال : كان النبي ﷺ إذا تبرز لحاحته أتمته ماء فيمئيل به قوله ( باب ما جاء في غسل البول . وقال النبي ﷺ لصاحب القبر ) أي عن صاحب القبر . وقال الكرماني : اللام بمعنى لأجل . قوله ( كان لا يستتر من بوله ) يشير الى لفظ الحديث الذي قبله قوله ( ولم يذكر سوى بول الناس ) قال ابن بطال : أراد البخاري أن المراد بقوله في رواية الباب : كان لا يستتر من البول ، بول الناس لا بول سائر الحيوان ، فلا يكون فيه حجة لمن حمله على العموم في بول جميع الحيوان ، وكأنه أراد الرد على الخطابي حيث قال : فيه دليل على نجاسة الأبول كلها . وحصل الرد أن العموم في رواية : من البول ، أريد به الخصوص

قوله « من بوله » والالف واللام بدل من الضمير ، لكن يلتحق بوله بول من هو في معناه من الناس لصمد الفارق ، قال : وكذا غير المأكول ، وأما المأكول فلا حجة في هذا الحديث لمن قال بنجاسة بوله ، ولئن قال بطهارته حجة أخرى ، وقال القرطبي : قوله « من البول » اسم مفرد لا يقتضى العموم ، ولو سلم فهو مخصوص بالأداة المفتحة لطهارة بول ما يؤكل

قوله (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) هو المعروف قال « أخبرنا » ، ولاكثر « حدثنا اسماعيل بن إبراهيم » ، وهو المعروف بان عليه ، وليس هو أبا يعقوب ، وروح بن القاسم يفتح الراء على المشهور ، ونقل ابن التين والقاسي أنه قرئ « بضمها » وهو شاذ مردود ، وقد تقدمت مباحث المتن في باب الاستنجاء بالماء ، والاستدلال به هنا على غسل البول أعم من الاستدلال به على الاستنجاء فلا تكرار فيه . قوله (فيغسل به) كذا لابي ذر - بورن يقتل - ولغيره بفتح التحتانية وسكون الفين وكر السين ، وحذف مفعوله لعل به ، أو للحياء من ذكره

باب ٢١٨ - حدثنا محمد بن المثنى قال حدثنا محمد بن خازم قال حدثنا الأعمش عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس قال : مر النبي ﷺ بقبرين فقال « إنهما ليذهبان ، وما يذهبان في كبير : أما أحدهما فكان لا يستتر من البول ، وأما الآخر فكان يمشي بالنسيمة » ثم أخذ جريدة رطبة فشتمها نصفين ، ففرز في كل قبر واحدة . قالوا : يا رسول الله لم فعلت هذا ؟ قال « لعله يخفف عنها ما لم ييبس »

قال ابن المثنى : وحدثنا وكيع قال حدثنا الأعمش قال : سمعت مجاهداً يثله

قوله (باب) كذا ثبت لأبي ذر ، وقد قررنا أنه في موضع الفصل من الباب ، والاستدلال به على غسل البول واضح ، لكن ثبتت الرخصة في حق المستحجم فيستدل به على وجوب غسل ما انقشر على الحلق . قوله (محمد بن خازم) بالخاء المعجمة والواو هو أبو معاوية الضمير . قوله (ففرز) وفي رواية وكيع في الأدب « ففرس » وهما بمعنى ، وأفاد سعد الدين الحارثي أن ذلك كان عند رأس القبر ، وقال : إنه ثبت بإسناد صحيح ، وكأنه يشير إلى حديث أبي هريرة عند ابن حبان وقد قدمنا لفظه ، ثم وجدته في مسند عبد بن حميد من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش في حديث ابن عباس صريحاً . قوله (لم فعلت) سقط لفظ « هذا » من رواية المستمل والرمحي . قوله (قال ابن المثنى : وحدثنا وكيع) هو معطوف على الأول ، وثبتت أداة العطف فيه للاصطلاح ولهذا ظن بعضهم أنه معلق ، وقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق محمد بن المثنى هذا عن وكيع وأبي معاوية جئنا عن الأعمش ، والحكمة في إفراد البخاري له أن في رواية وكيع التصريح بسماح الأعمش دون الآخر . وباقى مباحث المتن تقدمت في الباب الذي قبله

٥٧ - باب ترك النبي ﷺ والناس الأعرابي حتى فرغ من بوله في المسجد

٢١٩ - حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا حماد أخبرنا إسحاق عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ

رأى أعرابياً يبول في المسجد فقال : دعوه . حتى إذا فرغ دعا بماء فصبه عليه

[الحديث ٢١٩ - طرفه في : ٣٢١ ، ٦٠٢٥]

**قوله** ( باب ترك النبي ﷺ والناس الأعرابي ) اللام فيه للمعد النعمي ، وقد تقدم أن الأعرابي واحد الأعراب وهم من سكن البادية هربا كانوا أو مجعا ، وإنما تركوه يبول في المسجد لأنه كان شرع في المفسدة فلو منع لوانت اذ حصل تلويث جزء من المسجد ، فلو منع لدار بين أمرين : إما أن يقطعه فيتضرر ، وإما أن لا يقطعه فلا يأمن من تعجيب بدنه أو ثوبه أو مواضع أخرى من المسجد . **قوله** ( همام ) هو ابن يحيى ، وإسحق هو ابن عبد الله بن أبي طلحة . **قوله** ( عن أنس ) ومسلم وحدثني أنس . **قوله** ( رأى أعرابيا ) حكى أبو بكر التارمضي عن عبد الله بن نافع المزني (١) أنه الأفرح بن حابس التميمي ، وقيل غيره كما سيأتي قريبا . **قوله** ( في المسجد ) أي مسجد النبي ﷺ . **قوله** ( فقال دعوه ) كان هذا الأمر بالترك عقب زجر الناس له كما سيأتي . **قوله** ( حتى ) أي تركوه حتى فرغ من بوله ، فلما فرغ دعا النبي ﷺ بماء أي في دلو كبير ( فصبه ) أي فأمر بصبه كما سيأتي ذلك كله صريحا . وقد أخرج مسلم هذا الحديث من طريق عكرمة بن عمار عن إسحق فساقه مطولا بنحو ما شرحناه ، وزاد فيه « ثم إن رسول الله ﷺ دعاه فقال له « إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القدر ، إنما هي لذكر الله تعالى والصلاة وقراءة القرآن ، وسنذكر قوائمه في الباب الآتي بعده إن شاء الله تعالى

### ٥٨ - باب صب الماء على البول في المسجد

٢٢٠ - **حدثنا** أبو البيان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن هبة بن مسعود أن أبا هريرة قال : قام أعرابي فبال في المسجد ، فتناوله الناس ، فقال لم النبي ﷺ « دعوه ، وهريقوا على بوله سجلا من ماء - أو ذنوبا من ماء - فأنما يُغتسل منسرين ، ولم يُغتسلوا مُمسرين »

[ الحديث ٢٢٠ - طرقة في : ٦١٨ ] ← ٦١٠ »

**قوله** ( باب صب الماء . أخبرني عبيد الله ) كذا رواه أكثر الرواة عن الزهري ، ودواه حفيان بن عينة عنه « عن سعيد بن المسيب ، بدل عبيد الله ، وتابعه سفيان بن حسين ، فالظاهر أن الروایتين صحيحتان . **قوله** ( قام أعرابي ) زاد ابن عينة عند الترمذي وغيره في أوله « أنه صلى ثم قال : اللهم ارحمني ومحمدا ، ولا توحم معنا أحدا . فقال له النبي ﷺ : لقد تخرجت واسعا . فلم يلبث أن بال في المسجد ، وهذه الزيادة ستأتي عند المصنف مفردة في الأدب من طريق الزهري عن أبي سلة عن أبي هريرة . وقد روى ابن ماجه وابن حبان الحديث تاما من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلة عن أبي هريرة ، وكذا رواه ابن ماجه أيضا من حديث واثلة بن الأسقع ، وأخرجه أبو موسى المديني في الصحابة من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن سليمان بن يسار قال « اطلع ذو الخويصرة العياشي وكان رجلا جافيا ، فذكره تاما بمعناه وزيادة ، وهو مرسل ، وفي أسناده أيضا مبهم بين محمد بن إسحق وبين محمد بن عمرو بن عطاء ، وهو عنده من طريق الأصم عن أبي زرعة الدمشقي عن أحمد بن خالد النخعي عنه ، وهو في جمع مسند ابن إسحق لابي زرعة الدمشقي من طريق الشاميين عنه بهذا السند ، لكن قال في أوله « اطلع ذو الخويصرة التميمي وكان جافيا ، والتميمي هو حرقوص بن زهير الذي صار بعد ذلك من رموس الخوارج ، وقد فرق بعضهم

بينه وبين الخاني ، لكن له أصل أصيل ، واستفيد منه تسمية الأعرابي ، وقد تقدم قول التارخمي إنه الأقرح ، وتقل عن أبي الحسين بن فارس أنه عينة بن حصن ، والعلم عند الله تعالى . قوله ( فتناوله الناس ) أى بألسنتهم ، وللصنف في الأدب ، قثار إليه الناس ، وله في رواية عن أنس ، وقاموا إليه ، وللإسماعيلي ، فأراد أصحابه أن يمنعوه ، وفي رواية أنس في هذا الباب ، فوجره الناس ، وأخرجه البيهقي من طريق عبدان شيخ المصنف فيه بلفظ ، فصاح الناس به ، وكذا للنسائي من طريق ابن المبارك . فظهر أن تناوله كان بالألسنة لا بالأيدي . ولمسلم من طريق إسحق عن أنس ، فقال الصحابة مه مه . . قوله ( وهريقوا ) ، والمصنف في الأدب ، وأهريقوا ، وقد تقدم توجيهها في باب الغسل في المخضب . قوله ( سجيلا ) بفتح المهملة وسكون الجيم ، قال أبو حاتم السجستاني : هو الدلو ملأى ، ولا يقال لها ذلك وهي فارغة . وقال ابن دريد : السجل دلو واسعة . وفي الصحاح : الدلو الضخمة . قوله ( أو ذنوبا ) قال الخليل : الدلو ملأى ماء . وقال ابن فارس : الدلو العظيمة . وقال ابن السكيت : فيها ماء قريب من الماء ، ولا يقال لها وهي فارغة ذنوب . انتهى . فعلى الترادف ، أو ، للشك من الراوى ، وإلا فهي للتخيير ، والأول أظهر فإن رواية أنس لم تختلف في أنها ذنوب . وقال في الحديث : من ماء . مع أن الذنوب من شأنها ذلك ، لكنه لفظ مشترك بينه وبين الفرس الطويل وغيرهما . قوله ( فانما بعثتم ) استناد البعث إليهم على طريق المجاز لأنه هو المبعوث ﷺ بما ذكر ، لكنهم لما كانوا في مقام التبليغ عنه في حضوره وغيبته أطلق عليهم ذلك ، إذ هم مبعوثون من قبله بذلك ، أى مأمورون . وكان ذلك شأنه ﷺ في حق كل من بعثه إلى جهة من الجهات يقول : ديسروا ولا تمسروا .

٢٢١ - حدثنا عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يحيى بن سعيد قال سمعت أنس بن مالك عن النبي ﷺ باب : يهريق الماء على البول \* وحدثنا خالد . قال وحدثنا سليمان عن يحيى بن سعيد قال : سمعت أنس بن مالك قال : جاء أعرابي فقال في طائفة المسجد . فوجره الناس ، فقهاهم النبي ﷺ . فلما قضى بواؤه أمر النبي ﷺ بذنوب من ماء فأهريق عليه

قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك ، ويحيى بن سعيد هو الأصبهاني . قوله ( وحدثنا خالد ) سقطت الواو من رواية كريمة ، والعطف فيه على قوله ، وحدثنا عبدان ، وسليمان هو ابن بلال ، وبأن لي أن المتن على لفظ روايته ، لأن لفظ عبدان فيه مخالفة لسياقه كما أشرنا إليه أنه عند البيهقي . قوله ( في طائفة المسجد ) أى ناحيته ، والطائفة القطعة من الشيء . قوله ( فقهاهم ) في رواية عبدان ، فقال تركوه تركوه . . قوله ( فهريق عليه ) كذا لابي ذر والباقرين ، فأهريق عليه ، ويجوز أسكان الهاء وفتحها كما تقدم ، وضبطه ابن الأثير في النهاية بفتح الهاء أيضا . وفي هذا الحديث من الفوائد : أن الاحتراز من التجاسة كان مقروفا في نفوس الصحابة ، ولهذا بادروا إلى الإنكار بحضرة النبي ﷺ قبل استئذانه ، ولما تقرر عندهم أيضا من طاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . واستدل به على جواز التمسك بالعموم إلى أن يظهر الخصوص ، قال ابن دقيق العيد : والذي يظهر أن التمسك يتحتم عند احتمال التخصيص عند المجتهد ، ولا يجب التوقف عن العمل بالعموم لذلك ، لأن علماء الامصار ما برحوا يفتنون بما بلغهم من غير توقف على البحث عن التخصيص ، وهذه القصة أيضا إذ لم ينكر النبي ﷺ على الصحابة ولم يقل



لم لم نيتهم الأعرابي ؟ بل أمرهم بالكف عنه للصلحة الراجعة ، وهو دفع أعظم المفسدين باحتمال أيسرها .  
 وتحصيل أعظم المصلحتين بترك أيسرها . وفيه المبادرة الى إزالة المفساد عند زوال المانع لأنهم عند فراغه  
 بصب الماء . وفيه تعيين الماء لازالة النجاسة ، لأن الجفاف بالريح أو الشمس لو كان يكفي لما حصل التكليف بطلب  
 الندو . وفيه ان غسالة النجاسة الواقعة على الأرض طاهرة ، وبلتق به غير الواقعة ، لأن البلة الباقية على الأرض  
 غسالة نجاسة فاذا لم يثبت أن التراب نقل وعلينا أن المقصود التطهير تعين الحكم بطهارة البلة ، واذا كانت طاهرة  
 فالمنفصلة أيضا مثلاً لعدم الفارق . ويستدل به أيضا على عدم اشتراط نضوب الماء لأنه لو اشترط لتوقفت طهارة  
 الأرض على الجفاف . وكذا لا يشترط عصر الثوب اذا فارق . قال المؤلف في المغني بعد أن حكي الخلاف :  
 الاول الحكم بالطهارة مطلقا ، لأن النبي ﷺ لم يشترط في الصب على بول الأعرابي شيئا . وفيه الفرق بالجاهل  
 وتعليمه ما يلزمه من غير تعنيف اذا لم يكن ذلك منه عنادا ، ولا سيما ان كان ممن يحتاج الى استئلافه . وفيه رافة  
 النبي ﷺ وحسن خلقه ، قال ابن ماجه وابن حبان في حديث أبي هريرة : فقال الأعرابي بعد أن فقه في الاسلام  
 فقام الى النبي ﷺ : بأبي وأنت وأمي ، فلم يؤذ ولم يسب . وفيه تعظيم المسجد وتنزيهه عن الافذار ، وظاهر  
 الحصر من سياق مسلم في حديث أنس أنه لا يجوز في المسجد شيء غير مذكور من الصلاة والقرآن والذكر ، لكن  
 الإجماع على أن مفهوم الحصر منه غير معمول به ، ولا ريب أن فعل غير المذكورات وما في معناها خلاف الاول  
 والله أعلم . وفيه أن الأرض تطهر بصب الماء عليها ولا يشترط حفرها ، خلافا للحنفية حيث قالوا : لا تطهر إلا  
 بحفرها ، كذا أطلق النووي وغيره ، والمذكور في كتب الحنفية التفصيل بين ما إذا كانت رخوة بحيث يتخللها الماء  
 حتى يغمرها فبذلك لا تحتاج الى حفر ، وبين ما اذا كانت صلبة فلا بد من حفرها وإلقاء التراب لأن الماء لم يغمر  
 أعلاها وأسفلها ، واحتجوا فيه بحديث جاء من ثلاث طرق : أحدها موصول عن ابن مسعود أخرجه الطحاوي  
 لكن إسناده ضعيف قاله أحمد وغيره ، والآخران مرسلان أخرجهما أبو داود من طريق عبد الله بن معقل  
 ابن مقرن والآخر من طريق سعيد بن منصور من طريق طاوس ورواهما ثقات . وهو يلزم من يحتاج بالمرسل  
 مطلقا ، وكذا من يحتاج به اذا اعتضد مطلقا ، والثالث في أنما يعتضد عنده اذا كان من رواية كبار التابعين وكان  
 من أرسل اذا سمي لا يسمى إلا ثقة ، وذلك مفقود في المرسلين المذكورين على ما هو ظاهر من سنديهما والله أعلم .  
 وسيأتي باقي فوائده في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى

### ٥٩ - باب بول الصبيان

٢٢٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين  
 أنها قالت : أتى رسول الله ﷺ بصبي فقال عليّ توبه ، فذعا بماء فأثبته إياه

[ الحديث ٢٢٢ - أطرافه في : ٥٤٦٨ ، ٦٠٠٢ ، ٦٣٥٥ ]

قوله ( باب بول الصبيان ) بكسر الصاد ويجوز ضمها جمع صبي ، أي ما حكمه وهل يلتحق به بول الصبايا - جمع  
 صبية - أم لا ، وفي الفرق أحاديث ليست على شرط المصنف : منها حديث علي مرفوعا في بول الرضيع ، ينضح بول  
 الغلام ويفسل بول الجارية ، أخرجه أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي من طريق هشام عن قتادة عن أبي حرب بن

أبي الأسود عن أبيه عنه ، قال قتادة : هذا ما لم يطعما الطعام ، وإسناده صحيح . ورواه سعيد عن قتادة فوقه ، وليس ذلك بملة قاذحة . ومنها حديث لبابة بنت الحارث مرفوعا ، إنما يغسل من بول الأثى وينضغ من بول الذكر ، أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وغيره . ومنها حديث أبي السمع نحوه بلفظ « برش » رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة أيضا . قوله ( بصي ) يظهر لي أن المراد به ابن أم قيس المذكور بعده ، ويحتمل أن يكون الحسن بن علي أو الحسين ، فقد روى الطبراني في الأوسط من حديث أم سلة بإسناد حسن قالت « بال الحسن - أو الحسين - على بطن رسول الله ﷺ فتركه حتى قضى بوله ثم دعا بماء فصبه عليه » . ولأحمد عن أبي ليل نحوه . ورواه الطحاوي من طريقه قال « لجليء بالحسن » ، ولم يتردد ، وكذا الطبراني عن أبي أمامة . وإنما رجعت أنه غيره لأن عند المصنف في العقيقة من طريق يحيى القطان عن هشام بن عروة « أن النبي ﷺ بصي يحنكه » ، وفي قصته أنه بال على ثوبه ، وأما في قصة الحسن ففي حديث أبي ليلي وأم سلة أنه بال على بطنه ﷺ ، وفي حديث زينب بنت جحش عند الطبراني « أنه جاء وهو يحبو والنبي ﷺ قائم فصعد على بطنه ووضع ذكره في سرته فبال » فذكر الحديث بتامه ، فظهرت التفرقة بينهما . قوله ( فأتبعه ) بإسكان المثناة أى أتبع رسول الله ﷺ البول الذى على الثوب الماء يصبه عليه ، زاد مسلم من طريق عبد الله بن نعيم عن هشام « فأتبعه ولم يغسله » . ولابن المنذر من طريق الثوري عن هشام « فصب عليه الماء » ، والطحاوي من طريق زائدة الثقفى عن هشام « فنضحه عليه »

٢٢٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال : أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أم قيس بنت محسن أنها أتت بامرئ لها صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله ﷺ فأجلسته رسول الله ﷺ في حجره ، فبال على ثوبه ، فدعا ماء فنضحه ولم يغسله  
[ الحديث ٢٢٣ - طرده في ٥٦٩٣ ]

قوله ( عن أم قيس ) قال ابن عبد البر : اسمها جذامة يعنى بالجيم والمعجمة ، وقال السهيلي اسمها أمينة وهى أخت عكاشة بن محسن الأسدى ، وكانت من المهاجرات الأول ، كما عند مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب في هذا الحديث ، وليس لها في الصحيحين غيره وغير حديث آخر في الطب ، وفي كل منهما قصة لابنها ، ومات ابنها في عهد النبي ﷺ وهو صغير كما رواه النسائي ، ولم أقف على تسميته . قوله ( لم يأكل الطعام ) المراد بالطعام ما عدا اللبن الذى يرتضعه والتمر الذى يحنكه به والعسل الذى يلعقه للدواوة وغيرها ، فكان المراد أنه لم يحصل له الاعتدال بنفیر اللبن على الاستقلال ، هذا مقتضى كلام النووي في شرح مسلم وشرح المذهب ، وأطلق في الروضة - تبعا لأصلها - أنه لم يطعم ولم يشرب غير اللبن ، وقال في تكت التنبيه : المراد أنه لم يأكل غير اللبن وغير ما يحنكه به وما أشبهه . وحمل الموفق الحوى في شرح التنبيه قوله « لم يأكل » على ظاهره فقال : معناه لم يستقل بحمل الطعام فيه . والأول أظهر ، وبه جزم الموفق بن قدامة وغيره . وقال ابن التين : يحتمل أنها أرادت أنه لم يتقوت بالطعام ولم يستغن به عن الرضاع . ويحتمل أنها إنما جاءت به عند ولادته ليحنكه ﷺ فيحمل النقى على عمومه ، ويؤيد ما تقدم أنه للصف في العقيقة . قوله ( فأجلسه ) أى وضعه إن قلنا إنه كان لما ولد . ويحتمل أن يكون الجلوس حصل منه على العادة إن قلنا كان في سن من يحبو كما في قصة الحسن . قوله ( على ثوبه ) أى ثوب النبي ﷺ ،

وأغرب ابن شعبان من المالكية فقال : المراد به ثوب الصبي ، والصواب الاول . قوله ( فنضحه ) ، وسلم من طريق الليث عن ابن شهاب ، فلم يرد على أن نضح بالماء ، وله من طريق ابن عيينة عن ابن شهاب ، فرشه ، زاد أبو عوانة في صحيحه عليه . ولا تخالف بين الروایتين - أى بين نضح ورش - لأن المراد به أن الابتداء كان بالرش وهو تنقيط الماء ، وانتهى الى النضح وهو صب الماء . ويؤيده رواية مسلم في حديث عائشة من طريق جرير عن هشام ، فدعا بماء فصبه عليه ، ولأبي عوانة ، فصبه على البول يتبعه إياه . قوله ( ولم يغسله ) ادعى الاصيل أن هذه الجملة من كلام ابن شهاب روى الحديث وأن المرفوع انتهى عند قوله « فنضحه » قال : وكذلك روى معمر عن ابن شهاب ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة قال « فرشه » لم يرد على ذلك انتهى . وليس في سياق معمر ما يدل على ما ادعاه من الإدراج ، وقد أخرجه عبد الرزاق عنه بنحو سياق مالك لكنه لم يقل « ولم يغسله » وقد قالها مع مالك الليث وعمر بن الحارث ويونس بن يزيد كلهم عن ابن شهاب أخرجه ابن خزيمة والاسماعيلي وغيرهما من طريق ابن وهب عنهم ، وهو مسلم عن يونس وحده . نعم زاد معمر في روايته قال « قال ابن شهاب : فضت السنة أن يرش بول الصبي ويغسل بول الجارية » ، فلو كانت هذه الزيادة هي التي زادها مالك ومن تبعه لأمكن دعوى الإدراج ، لكنها غيرها فلا إدراج . وأما ما ذكره عن ابن أبي شيبة فلا اختصاص له بذلك ، فإن ذلك لفظ رواية ابن عيينة عن ابن شهاب ، وقد ذكرناها عن مسلم وغيره وبيننا أنها غير غالبة لرواية مالك والله أعلم . وفي هذا الحديث من القوائد : التلب الى حسن المعاشرة والتواضع ، والرفق بالصغار ، وتحريك المولود ، والتبرك بأهل الفضل (١) ، وحل الأطفال اليهم حال الولادة وبعدها ، وحكم بول الغلام والجارية قبل أن يطعما وهو مقصود الباب ، واختلف العلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب هي أوجه للشافعية : أحها الاكتفاء بالنضح في بول الصبي لا الجارية ، وهو قول علي وعطاء والحسن والزهري وأحمد وإسحق وابن وهب وغيرهم ، ودواء الوليد بن مسلم عن مالك ، وقال أصحابه هي رواية شاذة . والثاني يكتى النضح فيهما ، وهو مذهب الأوزاعي وحكى عن مالك والشافعي ، وخصص ابن العربي الثقل في هذا بما إذا كان لم يدخل أجوافهما شيء أصلا . والثالث هما سواء في وجوب الغسل وبه قال الحنفية والمالكية ، قال ابن دقيق العيد : اتبعوا في ذلك القياس وقالوا المراد بقولها « ولم يغسله » أى غسلا مبالغا فيه ، وهو خلاف الظاهر ، ويعمد ما ورد في الأحاديث الأخر - يعنى التي قدمناها - من التفرقة بين بول الصبي والصبية فانهم لا يفرقون بينهما ، قال : وقد ذكر في التفرقة بينهما أوجه : منها ما هو ركبك ، وأقوى ذلك ما قيل إن النفوس أعلق بالذكور منها بالاناث ، يعنى غصلت الرخصة في الذكور لكثرة المشقة . واستدل به بعض المالكية على أن الغسل لا بد فيه من أمر زائد على مجرد إبطال الماء الى المحل . قلت : وهو مشكل عليهم ، لأنهم يدعون أن المراد بالنضح هنا الغسل . (تنبيه) : قال الخطابي : ليس تجوز من يجوز النضح من أجل أن بول الصبي غير نجس ، ولكنه لتخفيف نجاسته انتهى . وأثبت الطحاوى الخلاف فقال : قال قوم بطهارة بول الصبي قبل الطعام ، وكذا جزم به ابن عسبد البر وابن بطلال ومن تبعهما عن الشافعي وأحمد وغيرهما ، ولم يعرف ذلك الشافعية ولا

(١) هذا فيه نظر . والصواب أن ذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم ولا يقاس عليه غيره لا لجل الله فيه من البركة ونحوه به دون غيره ، ولأن الصحابة روى الله عنهم لم يغسلوا ذلك مع غيره صلى الله عليه وسلم وهم أعلم الناس بالمرع ، فوجب التأسي بهم . ولأن جواز مثل هذا لنبيه صلى الله عليه وسلم قد يفضي الى الشرك ، فذهب

الحنايلة . وقال النورى : هذه حكاية باطلة انتهى . وكأنهم أخذوا ذلك من طريق اللازم ، وأصحاب صاحب المذهب أعلم بمراحه من غيرهم . والله أعلم

### ٦٠ - باب البول قائماً وقاعداً

٢٢٤ - **عمر بن الخطاب** قال حدثنا **شعبة** عن **الأعمش** عن **أبي وائل** عن **حذيفة** قال : أتى النبي ﷺ سبابة

قوم فقال قائماً ، ثم دعا بماء ، فغسله بماء فتوضأ

[ الحديث ٢٢٤ - اطرافه في : ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٤٧ ]

**قوله** ( باب البول قائماً وقاعداً ) قال ابن بطلان : دلالة الحديث على القعود بطريق الأولى ، لأنه إذا جاز قائماً فقاعداً أجوز . قلت : ويحتمل أن يكون أشار بذلك الى حديث عبد الرحمن بن حنيفة الذي أخرجه النسائي وابن ماجه وغيرهما فان فيه دال رسول الله ﷺ جالسا ، فقلنا انظروا اليه يقول كما تبول المرأة ، وحكى ابن ماجه عن بعض مشايخه أنه قال : كان من شأن العرب البول قائماً ، ألا تراه يقول في حديث عبد الرحمن بن حنيفة وقد يبول كما تبول المرأة ، وقال في حديث حذيفة : ققام كما يقوم أحدكم ، ودل حديث عبد الرحمن المذكور على أنه ﷺ كان يغالغله في ذلك فيقعده لكونه أستر وأبعد من ماسة البول ، وهو حديث صحيح صححه الدارقطني وغيره ، ويدل عليه حديث عائشة قالت : ما بال رسول الله ﷺ قائماً منذ أنزل عليه القرآن ، رواه أبو عوانة في صحيحه والحاكم . **قوله** ( عن أبي وائل ) ، ولأبي داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن الأعمش أنه سمع أبا وائل ، ولأحمد بن يحيى القطان عن الأعمش حدثني أبو وائل . **قوله** ( سبابة قوم ) بضم المهملة بعدها موحدة هي الزبلة والكناسة تكون بفناء الدور مرفقا لاهلها وتكون في الغالب سهلة لا يرتد فيها البول على البائل ، وإضافتها الى القوم إضافة اختصاص لا ملأ لانها لا تخلو عن النجاسة ، وبهذا يندفع إيراد من استشكله لكون البول يوهى الجدار فيه إضرار ، أو نقول : إنما بال فوق السبابة لا في أصل الجدار وهو صريح رواية أبي عوانة في صحيحه ، وقيل : يحتمل أن يكون علم لإنهم في ذلك بالتصريح أو غيره ، أو لكونه مما يتساح الناس به ، أو لعله بايثارهم لإياه بذلك ، أو لكونه يجوز له التصرف في مال أمته دون غيره لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأموالهم ، وهذا وإن كان صحيح المعنى لكن لم يعمد ذلك من سيرته ومكارم أخلاقه ﷺ . **قوله** ( ثم دعا بماء ) زاد مسلم وغيره من طرق عن الأعمش : فتنحيت فقال : ادنه ، فدنوت حتى قت عند عقبيه ، وفي رواية أحد عن يحيى القطان : أتى سبابة قوم فتباعدت منه ، فأدنانى حتى صرت قريباً من عقبيه فقال قائماً ، ودعا بماء فتوضأ ومسح على خفيه ، وكذا زاد مسلم وغيره فيه ذكر المسح على الخفين ، وهو ثابت أيضاً عند الاسماعيلي وغيره من طرق عن شعبة عن الأعمش ، وزاد عيسى بن يونس فيه عن الأعمش أن ذلك كان بالمدينة أخرجه ابن عبد البر في التمهيد باسناد صحيح ، وزعم في الاستذكار أن عيسى تقرد به ، وليس كذلك ، فقد رواه البيهقي من طريق محمد بن طلحة بن مصرف عن الأعمش كذلك ، وله شاهد من حديث عصمة بن مالك سنذكره بعد . واستدل به على جواز المسح في الحضرة وهو ظاهر ، ولعل البخارى اختصره لتفرد الأعمش به فقد روى ابن ماجه من طريق شعبة أن عاصماً رواه له عن أبي وائل عن المغيرة : أن رسول الله ﷺ أتى سبابة قوم فقال قائماً ، قال عاصم : وهذا الأعمش يرويه عن أبي وائل من حديثه وما حفظه ، يعنى أن روايته هي الصواب . قال شعبة : فسألت عنه منصوراً لحدثني عن أبي وائل عن

حذيفة يعنى كما قال الأعشى ، لكن لم يذكر فيه المسح ، وقد وافق منصور الأعشى على قوله عن حذيفة دون الزيادة ، ولم يلتفت مسلم الى هذه العلة بل ذكرها في حديث الأعشى لأنها زيادة من حافظ ، وقال الترمذى : حديث أبي وائل عن حذيفة أصح ، يعنى من حديثه عن المغيرة ، وهو كما قال ، وان جنح ابن خزيمة الى تصحيح الرويتين لكون حماد بن أبي سليمان وافق عاصما على قوله عن المغيرة ، لحاز أن يكون أبو وائل سمعه منهما فيصح القولان معا ، لكن من حيث الترجيح رواية الأعشى ومنصور لاتفاقهما أصح من رواية عاصم وحماد لكونهما في حفظهما مقال

### ٦١ - باب البول عند صاحبه ، والتستر بالخائط

٢٢٥ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال حدثنا جرير عن منصور عن أبي وائل عن حذيفة قال : رأيتني أنا والنبي ﷺ تناسي ، فأتى شباغة قوم خلف حائط ، فقام كما يقوم أحدكم فيبال ، فأنثبذت منه ، فأشار إلى فجئته ، فمتم عند عقبه حتى قرع

قوله ( باب البول عند صاحبه ) أى صاحب البائل . قوله ( جرير ) هو ابن عبد الخيد ، ومنصور وهو ابن المتمر . قوله ( رأيتني ) بضم المشاة من فوق . قوله ( فأنثبذت ) بالنون والذال المعجمة أى تَحْتِيت ، يقال جلس فلان نُبْذَة بفتح النون وضما أى ناحية . قوله ( فأشار الى ) يدل على أنه لم يبعد منه بحيث لا يراه . وانما صنع ذلك ليجمع بين المصلحتين : عدم مشاهدته في تلك الحالة وسماع نداءه لو كانت له حاجة ، أو رؤية لإشارته إذا أشار له وهو مستدبره . وليست فيه دلالة على جواز الكلام في حال البول لأن هذه الرواية بينت أن قوله في رواية مسلم وادنه ، كان بلاشارة لا باللفظ ، وأما مخالفته ﷺ لما عرف من عادته من الإبعاد - عند قضاء الحاجة - عن الطرق المملوكة وعن أعين النظارة ، فقد قيل فيه إنه ﷺ كان مشغولا بمصالح المسلمين ، فعله طال عليه المجلس حتى احتاج الى البول ، فلو أبعد ليتضرر ، واستند في حذيفة ليستره من خلفه من رؤية من لعله يمر به وكان قدماه مستورا بالخائط ، أو لعله فعله ليبيان الجواز . ثم هو في البول وهو أخف من الغائط لاحتياجه الى زيادة تكشف ، ولما يقرن به من الراحة . والغرض من الإبعاد التستر وهو يحصل بارغاء الذيل والدنو من السائر . وروى الطبراني من حديث عصمة بن مالك قال وخرج علينا رسول الله ﷺ في بعض سلك المدينة فأنتهى الى سباطة قوم فقال : يا حذيفة استرني ، فذكر الحديث . وظهر منه الحسكة في إدانته حذيفة في تلك الحالة ، وكان حذيفة لما وقف خلفه عند عقبه استدبره ، وظهر أيضا أن ذلك كان في الحضرة لا في السفر ، ويستفاد من هذا الحديث دفع أشد المفسدين بأخفهما والإتيان بأعظم المصلحتين اذا لم يمكنهما ، وبيانه أنه ﷺ كان يطيل الجلوس لمصالح الامة ويكثر من زيارة أصحابه وعبادتهم ، فلما حضره البول وهو في بعض تلك الحالات لم يؤخره حتى يبعد كعادته لما يترتب على تأخير من الضرر ، فراعى أهم الامرين ، وقدم المصلحة في تقرب حذيفة منه ليستره من المارة على مصلحة تأخير عنه إذ لم يمكن جمعها

### ٦٢ - باب البول عند سباطة قوم

٢٢٦ - حدثنا محمد بن عرفة قال حدثنا شعبه عن منصور عن أبي وائل قال : كان أبو موسى الأشعري

يُشَدُّ فِي الْبُولِ وَيَقُولُ : إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ إِذَا أَصَابَ ثَوْبَ أَحَدِهِمْ قَرَضَهُ . فَقَالَ حُذِيفَةُ : كَيْتَهُ أَمْسَكَ ، أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سِبْاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا

قَوْلُهُ ( باب البول عند سباطة قوم ) كان أبو موسى الأشعري يشدد في البول ، بين ابن المنذر وجه هذا التشديد فأخرج من طريق عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه د أنه سمع أبا موسى ورأى رجلا يبول قائما فقال : ويحك أفلا قاعدا ، ثم ذكر قصة بني إسرائيل . وهذا يظهر مطابقة حديث حذيفة في تعقبه على أبي موسى . قَوْلُهُ ( ثوب أحدم ) وقع في مسلم د جلد أحدم ، قال القرطبي : مراده بالجلد واحد الجلود التي كانوا يلبسونها ، وحله بعضهم على ظاهره وزعم أنه من الإصر الذي حلوه ، ويؤيده رواية أبي داود ففيها د كان إذا أصاب جسده أحدم ، لكن رواية البخاري صريحة في الثياب فأعمل بعضهم رواه بالمعنى . قَوْلُهُ ( قرضه ) أى قطعه . زاد الإسماعيلي بالمقراض . وهو يدفع حمل من حمل القرص على النسل بالماء . قَوْلُهُ ( ليته أمسك ) وللإسماعيلي د لودت أن صاحبكم لا يشدد هذا التشديد ، وإنما احتج حذيفة بهذا الحديث لأن البائل عن قيام قد يتعرض للرشاش ، ولم يلتفت النبي ﷺ إلى هذا الاحتمال فدل على أن التشديد مخالف للسنة ، واستدل به لماك في الرخصة في مثل ردوس الإبر من البول ، وفيه نظر لأنه ﷺ في تلك الحالة لم يصل إلى بدنه منه شيء ، ولأن هذا أشار ابن حبان في ذكر السبب في قيامه قال : لأنه لم يجد مكانا يصلح للعود ، فقام لكون الطرف الذي يليه من السباطة كان عاليا فأمن أن يرتد إليه شيء من بوله . وقيل لأن السباطة رخوة يتغلغلها البول فلا يرتد إلى البائل منه شيء . وقيل إنما بال قائما لأنها حالة يؤمن معها خروج الريح بصوت ففعل ذلك لكونه قريبا من الديار . ويؤيده ما رواه عبد الرزاق عن عمر رضى الله عنه قال د البول قائما أحسن للدبر . وقيل السبب في ذلك ما روى عن الشافعي وأحد أن العرب كانت تستشفي لوجع الصلب بذلك ، فلعله كان به . وروى الحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة قال د إنما بال رسول الله ﷺ قائما لجرح كان في مابضه ، والمأبض همزة ساكنة بعدها موحدة ثم معجمة باطن الهمزة ، فسكانه لم يتمكن لاجله من القعود ، ولو صح هذا الحديث لكان فيه غنى عن جميع ما تقدم ، لكن ضعفه الدارقطني والبيهقي ، والأظهر أنه فعل ذلك لبيان الجواز ، وكان أكثر أحواله البول عن قعود والله أعلم . وسلك أبو عوانة في صحيحه وابن شاهين فيه مسلكا آخر فزعم أن البول عن قيام منسوخ واستدلا عليه بحديث عائشة الذي قدمناه د ما بال قائما منذ أنزل عليه القرآن ، ومحدثها أيضا د من حدثكم أنه كان يبول قائما فلا تصدقوه ، ما كان يبول إلا قاعدا ، والصواب أنه غير منسوخ ، والجواب عن حديث عائشة أنه مستند إلى عليها فيجعل على ما وقع منه في البيوت ، وأما في غير البيوت فلم تطلع هي عليه ، وقد حفظه حذيفة وهو من كبار الصحابة ، وقد بينا أن ذلك كان بالمدينة فتضمن الرد على ما نفتته من أن ذلك لم يقع بعد نزول القرآن . وقد ثبت عن عمر وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم أنهم بالوا قياما ، وهو دال على الجواز من غير كراهة إذا أمن الرشاش ، والله أعلم . ولم يثبت عن النبي ﷺ في النهي عنه شيء كما يتهنئ في أوائل شرح الترمذي . والله أعلم

### ٣٣ - باب غسل القدمين

٢٢٧ - عَدْنُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي فَاطِمَةُ عَنْ أُمِّهَا قَالَتْ : جَاءَتْ

امرأة النبي ﷺ قالت : أرأيت إحدانا تحيض في الثوب كيف تصنع ؟ قال : « تحته ثم تقرصه بالماء وتنضجه وتصلّي فيه »

[ الحديث ٢٢٧ - طرفه في : ٢٠٧ ]

**قوله ( باب غسل الدم )** يفتح الغين . ويحيى هو ابن سعيد القطان ، وهشام هو ابن عروة ، وقاطمة هي زوجته بنت عمه المنذر ، وأسماء هي جدتها لأبويها بنت أبي بكر الصديق . **قوله ( جاءت امرأة )** وقع في رواية الشافعي عن سفيان بن عيينة عن هشام في هذا الحديث أن أسماء هي السائلة ، وأغرب التورى فضنعف هذه الرواية بلا دليل ، وهي صحيحة الاسناد لالة لها ، ولا بعد في أن يهيم الراوى اسم نفسه كما سيأتى في حديث أبي سعيد في قصة الرقية بفاتحة الكتاب **قوله ( تحيض في الثوب )** أى يصل دم الحيض الى الثوب ، وللصنف من طريق مالك عن هشام « إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة » . **قوله ( تحته )** بالفتح وضم المهمله وتشديد المشاء الفوقانية أى تحمكه ، وكذا رواه ابن خزيمة ، والمراد بذلك ازالة عينه . **قوله ( ثم قرصه )** بالفتح وإسكان القاف وضم الراء والصاد المهملتين ، كذا في روايتنا . وحكى القاضى عياض وغيره فيه الضم وفتح القاف وتشديد الراء المكسورة ، أى تدلك موضع الدم بأطراف أصابعها ليتحلل بذلك ويخرج ما تشربه الثوب منه . **قوله ( وتنضجه )** بفتح الضاد المعجمة وضم الخاء أى تغسله ، قاله الخطاى . وقال القرطبى : المراد به الرش لأن غسل الدم استفيد من قوله تقرصه بالماء ، وأما النضج فهو لما شكت فيه من الثوب . قلت : فعلى هذا فالضمير في قوله تنضجه يعود على الثوب ، بخلاف تحته ، فإنه يعود على الدم ، فيلزم منه اختلاف الضائر وهو على خلاف الاصل . ثم إن الرش على المشكوك فيه لا يفيد شيئاً لأنه إن كان طاهراً فلا حاجة اليه ، وإن كان متنجساً لم يظهر بذلك ، فالأحسن ما قاله الخطاى ، قال الخطاى : في هذا الحديث دليل على أن التنجاسات إنما تزال بالماء دون غيره من المائعات ، لأن جميع التنجاسات بمثابة الدم لا فرق بينه وبينها إجماعاً ، وهو قول الجمهور ، أى يتعين الماء لازالة النجاسة . وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز تطهير النجاسة بكل مانع طاهر ، ومن حجتهم حديث عائشة « ما كان لإحدانا إلا ثوب واحد تحيض فيه ، فإذا أصابه شيء من دم الحيض قالت بريقها فصعته بظفرها ، ولأبى داود « بلته بريقها » ، وجه الحجة منه أنه لو كان الريق لا يطهر لزاد النجاسة . وأجيب باحتيال أن تكون قصدت بذلك تحليل أثره ثم غسلته بعد ذلك كما سيأتى تقريره في كتاب الحيض في باب هل تصلى المرأة في ثوب حاض فيه (فائدة) : تعقب استدلال من استدلل على تعيين ازالة النجاسة بالماء من هذا الحديث بأنه مفهوم لقب وليس بحجة عند الأكثر ، ولأنه خرج مخرج الغالب في الاستعمال لا الشرط . وأجيب بأن الخبر نص على الماء ، فالحاق غيره به بالقياس ، وشرطه أن لا ينقص الفرع عن الاصل في العلة ، وليس في غير الماء ما في الماء من رفته وسرعة نفوذه فلا يلحق به ، وسيأتى باقى فوائده في باب غسل دم الحيض إن شاء الله تعالى

٢٢٨ - **حدثنا** محمد قال **حدثنا** أبو معاوية **حدثنا** هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : جاءت قاطمة

ابنة أبي حبيش إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إني امرأة أستحاض فلا أطهر ، أفأدع الصلاة ؟ فقال

رسول الله ﷺ « لا . إنما ذلك عرق ، وليس بحيض . فإذا أقبلت حيضتك فدعى الصلاة ، وإذا أدبرت فاغسل عنك الدم ثم صلى » قال : « وقال أبي » ثم توصى لكل صلاة حتى يمضي ذلك الوقت »

[ الحديث ٢٢٨ - أطرافه في : ٣٠٦ ، ٣٢٠ ، ٣٢٥ ، ٣٣١ ]

**قوله** (حدثنا محمد) كذا للأكثر غير منسوب ، وللأصيل : ابن سلام ، ولأبي ذر : هو ابن سلام ، وأبو معاوية هو الضرير . **قوله** (حدثنا هشام) زاد الأصيل ابن عروة . **قوله** (فاطمة بنت أبي حبيش) بالخاء المهملة والموحدة والشين المعجمة بصيغة التصغير اسمه قيس بن المطلب بن أسد ، وهي غير فاطمة بنت قيس التي طلقت ثلاثاً . **قوله** (أستحاض) بضم الهمزة وفتح المثناة يقال استحاضت المرأة إذا استمر بها الدم بعد أيامها المعتادة فهي مستحاضة ، والاستحاضة جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه . **قوله** ( لا ) أى لا تدعى الصلاة . **قوله** (عرق) بكسر العين هو المسمى بالعازل بالذال المعجمة . **قوله** (حيضتك) بفتح الحاء ويمحوز كسرهما . والمراد بالإقبال والإدبار هنا ابتداء دم الحيض واقطاعه . **قوله** (فدعى الصلاة) يتضمن نهى الحائض عن الصلاة ، وهو للتحريم يقتضى فساد الصلاة بالإجماع . **قوله** (فاغسل عنك الدم) أى واغتسل ، والامر بالاغتسال مستفاد من أدلة أخرى كما سيأتى بسطاً في كتاب الحيض إن شاء الله تعالى . **قوله** (قال) أى هشام بن عروة (وقال أبي) بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة أى عروة بن الزبير ، وادعى بعضهم أن هذا معلق ، وليس بصواب ، بل هو بالاسناد المذكور عن محمد عن أبي معاوية عن هشام ، وقد بين ذلك الترمذى في روايته . وادعى آخر أن قوله « ثم توصى » من كلام عروة موقوف عليه ، وفيه نظر لانه لو كان كلامه لقال ثم توصوا بصيغة الإخبار ، فلما أتى به بصيغة الأمر شاكلة الأمر الذى في المرفوع وهو قوله « فاغسل » . وسنذكر حكم هذه المسألة في كتاب الحيض إن شاء الله تعالى

#### ٦٤ - باب غَسَلِ الْمَتْنِ وَفَرْكِهِ ، وَغَسَلِ مَا يُصِيبُ مِنَ الْمَرْأَةِ

٢٢٩ - **حدثنا** عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا عمرو بن ميمون الجزي عن سليمان بن يسار عن عائشة قالت « كنت أغسل الجنابة من ثوب النبي ﷺ ، فيخرجُ إلى الصلاة وإن بقع الماء في ثوبه »

[ الحديث ٢٢٩ - أطرافه في : ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ]

٢٣٠ - **حدثنا** قتيبة قال حدثنا يزيد قال حدثنا عمرو عن سليمان قال : سمعتُ عائشة ح

**وحدثنا** مسدد قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا عمرو بن ميمون عن سليمان بن يسار قال : سألتُ عائشة عن المتْنِ يُصِيبُ الثَّوبَ فقالت « كنتُ أغسلُه من ثوبِ رسولِ الله ﷺ ، فيخرجُ إلى الصلاة وأثرُ الدَّمَلِ في ثوبه يُقعُ الماء »

**قوله** (باب غسل المتْن وفركه) لم يخرج البخارى حديث الفرك ، بل اكتفى بالإشارة اليه في الترجمة على عادته ، لانه ورد من حديث عائشة أيضاً كما سنذكره . وليس بين حديث الغسل وحديث الفرك تعارض لأن الجمع بينهما واضح على القول بطهارة المتْن بأن يحصل الغسل على الاستحباب للتنظيف لا على الوجوب ، وهذه طريقة الشافعى



وأحد وأصحاب الحديث ، وكذا الجمع يمكن على القول بنجاسته بأن يحمل الغسل على ما كان وطبا والفرك على ما كان يابسا ، وهذه طريقة الحنفية ، والطريقة الأولى أرجح لأن فيها العمل بالخبر والقياس معا ، لأنه لو كان نجسا لكان القياس وجوب غسله دون الاكتفاء بفركه كالدم وغيره ، وهم لا يكتفون فيما لا يعنى عنه من الدم بالفرك ، ويرد الطريقة الثانية أيضا ما في رواية ابن خزيمة من طريق أخرى عن عائشة ؓ كانت تسلك المني من ثوبه بعرق الاذخر ثم يصلى فيه . وتحكم من ثوبه يابسا ثم يصلى فيه ، فانه يتضمن ترك الغسل في الحالتين ، وأما مالك فلم يعرف الفرك وقال : إن العمل عندهم على وجوب الغسل كسائر النجاسات ، وحديث الفرك حجة عليهم ، وحمل بعض أصحابه الفرك على ذلك بالماء ، وهو مردود بما في إحدى روايات مسلم عن عائشة ؓ د لقد رأيتني وإنى لأحسك من ثوب رسول الله ﷺ يابسا بظفري ، وبما صححه الترمذي من حديث همام بن الحارث أن عائشة أنكرت على ضيفها غسله الثوب فقالت : لم أفسد علينا ثوبا ؟ إنما كان يكفيه أن يفركه بأصابعه ، فربما فرسته من ثوب رسول الله ﷺ بأصابعي . وقال بعضهم : الثوب الذي اكتفت فيه بالفرك ثوب النوم ، والثوب الذي غسلته ثوب الصلاة . وهو مردود أيضا بما في إحدى روايات مسلم من حديثها أيضا د لقد رأيتني أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فركا فيصلى فيه ، وهذا التعقيب بالفاء بنى احتمال تحلل الغسل بين الفرك والصلاة . وأصرح منه رواية ابن خزيمة د انها كانت تحكم من ثوبه ﷺ وهو يصلى ، وعلى تقدير عدم ورود شيء من ذلك فليس في حديث الباب ما يدل على نجاسة المني لأن غسلها فعل وهو لا يدل على الوجوب بمجردة والله أعلم . وطعن بعضهم في الاستدلال بحديث الفرك على طهارة المني بأن من النبي ﷺ طاهر دون غيره كسائر فضلاته . والجواب على تقدير صحة كونه من الخسائص أن منيه كان عن جاع فيخالط منى المرأة ، فلو كان منها نجسا لم يكتف فيه بالفرك ، وبهذا احتج الشيخ الموفق وغيره على طهارة رطوبة فرجها قال : ومن قال إن المنى لا يسلم من المذى فيتنجس به لم يصب لأن الشهوة اذا اشتدت خرج المني دون المذى والبول كحالة الاحتلام . والله أعلم . قوله ( وغسل ما يصيب ) أى الثوب وغيره من المرأة ، وفي هذه المسألة حديث صريح ذكره المصنف بعد في آخر كتاب الغسل من حديث عثمان ، ولم يذكره هنا ، وكأنه استنبطه مما أشرنا اليه من أن المني الحاصل في الثوب لا يخلو غالبا من غلاظة ماء المرأة ورطوبتها . قوله ( عمرو ابن ميمون الجزرى ) كذا للجمهور ، وهو الصواب ، وهو بفتح الجيم والزاي بعدها راه ، منسوب الى الجزيرة ، وكان ميمون بن مهران والد عمرو نزلها فنسب اليها ولده . ووقع في رواية الكشميهني وحده الجوزى بواو ساكنة بعدها زاي وهو غلط منه . قوله ( أغسل الجنابة ) أى أثر الجنابة فيكون على حذف مضاف ، أو أطلق اسم الجنابة على المني مجازا . قوله ( بقع ) بضم الموحدة وفتح القاف جمع بقعة ، قال أهل اللغة : البقع اختلاف اللونين قوله في الاسناد الثانى : ( حدثنا يزيد ) قال أبو مسعود الدمشقي : كذا هو غير منسوب في رواية الثبري وحامد بن شاعر ، ويقال إنه ابن هارون وليس بابن زريع وجميعا قد روايا - يعنى عن عمرو بن ميمون - ووقع في رواية ابن السكن أحد الرواة عن الثبري د حدثنا يزيد ، يعنى ابن زريع ، وكذا أشار اليه السكلا باذى ، ورجح القطب الحلبي في شرحه أنه ابن هارون قال : لأنه وجد من روايته ولم يوجد من رواية ابن زريع . قلت : ولا يلزم من عدم الوجدان عدم الوقوع ، كيف وقد جزم أبو مسعود بأنه رواه فدل على وجدانه ، والمثبت مقدم على النافي . وقد خرجه الاسماعيل وغيره من حديث يزيد بن هارون بلفظ مخالف للساق الذى أورده البخارى ، وهذا

من مرجحات كونه ابن زريع ، وأيضا فقتية معروف بالرواية عن يزيد بن زريع دون ابن هارون قاله المزى ، والقاعدة في من أهمل أن يحمل على من الراوى به خصوصية كالاكثر وغيره ، فترجح أنه ابن زريع . والله أعلم .

**قوله** ( حدثنا عمرو ) كذا للأكثر ، ولأبي ذر يعني ابن ميمون وهو ابن مهران كما سيأتي في آخر الباب الذى يليه .

**قوله** ( سمعت عائشة ) وفي الاسناد الذى يليه د سألت عائشة ، فيه رد على البرار حيث زعم أن سليمان بن يسار لم يسمع من عائشة ، على أن البرار مسبوق بهذه الدعوى ، فقد حكاه الشافعى فى الأم عن غيره ، وزاد أن الحفاظ قالوا : إن عمرو بن ميمون غلط فى رقبه ، وإنما هو فى قنوى سليمان . انتهى . وقد تبين من تصحيح البخارى له وموافقة مسلم له على تصحيحه صحة سماع سليمان منها وأن رقبه صحيح ، وليس بين قتواه وروايته تناف ، وكذا لا تأثير للاختلاف فى الروايتين حيث وقع فى إحداهما أن عمرو بن ميمون سأل سليمان ، وفى الأخرى أن سليمان سأل عائشة ، لأن كلا منهما سأل شيخه لحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ بعض وكلمهم فقات . **قوله** ( عبد الواحد ) هو ابن زياد البصرى ، وفى طبقته عبد الواحد بن زيد البصرى ولم يخرج له البخارى شيئا . **قوله** ( عن المنى ) أى عن حكم المنى هل يشرع غسله أم لا ؟ لحصل الجواب بأنها كانت تغسله ، وليس فى ذلك ما يقتضى إيجابه كما قدمناه .

**قوله** ( فيخرج ) أى من الحجرة الى المسجد . **قوله** ( بقع الماء ) بضم العين عل ، أنه بدل من قوله د أثر الغسل ، ، ويجوز النصب على الاختصاص ، وفى هذه الرواية جواز سؤال النساء عما يستحي منه لمصلحة تعلم الأحكام ، وفيه خدمة الزوجات للأزواج ، واستدل به المصنف على أن بقاء الأثر بعد زوال العين فى إزالة النجاسة وغيرها لا يضر فلهذا ترجم د باب غسل الجنابة أو غيرها فلم يذهب أثره ، وأعاد الضمير مذكرا على المعنى أى فلم يذهب أثر الشيء المغسول ، ومراده أن ذلك لا يضر . وذكر فى الباب حديث الجنابة وألحق غيرها بها قياسا ، أو أشار بذلك الى ما رواه أبو داود وغيره من حديث أبى هريرة أن خولة بنت يسار قالت : يا رسول الله ليس لى إلا ثوب واحد ، وأنا أحيض ، فكيف أصنع ؟ قال د اذا طهرت فاغسله ثم صلى فيه ، قالت فان لم يخرج الدم ؟ قال د يكفيك الماء ولا يضرك أثره ، وفى إسناده ضعف ، وله شاهد مرسل ذكره البيهقى ، والمراد بالأثر ما تمس لإزالته جمعا بين هذا وبين حديث أم قيس د حكبه بضم وأغسله بماء وسدر ، أخرجه أبو داود أيضا وإسناده حسن . ولما لم يكن هذا الحديث على شرط المصنف استنبط من الحديث الذى على شرطه ما يدل على ذلك المعنى كمادته

### ٦٥ - باب إذا غسَلَ الجنابة أو غيرها فلم يذهب أثره

٢٣١ - **حديث** موسى بن إسماعيل المقرئ قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا عمرو بن ميمون قال سمعت سليمان بن يسار فى الثوب تصيبه الجنابة قال : قالت عائشة « كنت أغسله من ثوب رسول الله ﷺ ثم يخرج إلى الصلاة وأثر التل فى بضع الماء »

**قوله** ( المقرئ ) بكسر الميم وإسكان التون وفتح القاف نسبة الى بنى منقر بطن من تميم وهو أبو سلمة التبوذكى ، وعبد الواحد هو ابن زياد أيضا . **قوله** ( سمعت سليمان بن يسار فى الثوب ) أى يقول فى مسألة الثوب ، وللشمس بنى د سألت سليمان بن يسار فى الثوب ، أى قلت له ما تقول فى الثوب أو فى معنى عن . **قوله** ( أغسله )

أى أثر الجنابة أو المني . **قوله** ( وأثر الغسل فيه ) يحتمل أن يكون الضمير راجعا الى أثر الماء أو الى الثوب ويكون قوله « بقع الماء » بدلا من قوله « أثر الغسل » كما تقدم ، أو المعنى أثر الجنابة المفسولة بالماء فيه من بقع الماء المذكور . وقوله في الرواية الاخرى « ثم أراه فيه » بعد قوله « كانت تغسل المني » يرجح هذا الاحتمال الاخير لأن الضمير يرجع الى أقرب مذكور وهو المني

٢٣٢ - **حديث** عمرو بن خالد قال حدثنا زهير بن خالد قال حدثنا عمرو بن ميمون بن مهران عن سليمان بن يسار عن عائشة أنها كانت تغسل المني من ثوب النبي ﷺ ثم أراه فيه بقعة أو بقعا

**قوله** ( زهير ) هو ابن معاوية الجعفي . **قوله** ( أنها كانت ) يحتمل أن يكون مذكورا بالمعنى من لفظها أى قالت كنت أغسل ، ليشاكل قولها « ثم أراه » ، أو حذف لفظ قالت قبل قولها ثم أراه . **قوله** ( بقعة أو بقعا ) يحتمل أن يكون من كلامها وينزل على حالتين ، أو شك من أحد رواة . والله أعلم

## ٦٦ - باب أحوال الإبل والدواب والغنم ومرايضها

وصلى أبو موسى في دار البريد والسرقيين ، والبرية إلى جنبه فقال : ها هنا وتم سواه

٢٣٣ - **حديث** سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس قال : قدم أنس من عسكل - أو عرينة - فاجتروا المدينة ، فأمرهم النبي ﷺ بيلقح ، وأن يشربوا من أبوالها وألبانها ، فانطلقوا . فلما صحوا فتكروا رايى النبي ﷺ ، واستأفوا النعم . فجاء الخبر في أول النهار ، فبعث في آثارهم . فلما ارتفع النهار جى بهم ، فأمر فقطع أيديهم وأرجلهم وثمرت أعينهم وألقوا في الحرة يستسقون فلا يسقون قال أبو قلابة : فهؤلاء سرقوا ، وقتلوا ، وكفروا بعد إيمانهم ، وحاربوا الله ورسوله

[ الحديث ٢٣٣ - أطرافه : ١٥٠١ ، ٣٠١٨ ، ٤١٩٢ ، ٤١٩٣ ، ٤٦١٠ ، ٥٦٨٥ ، ٥٦٨٦ ، ٥٧٢٧ ، ٦٨٠٢ ، ٦٨٠٣ ، ٦٨٠٤ ، ٦٨٠٥ ]

**قوله** ( باب أحوال الإبل والدواب والغنم ) والمراد بالدواب معناه العرفى وهو ذوات الحافر من الخيل والبغال والحمير ، ويحتمل أن يكون من عطف العام على الخاص ثم عطف الخاص على العام ، والاول أوجه ، ولهذا ساق أثر أبي موسى في صلاته في دار البريد لأنها مأوى الدواب التي تركب ، وحديث العرينيين ليستدل به على طهارة أبوال الإبل ، وحديث مرايض الغنم ليستدل به على ذلك أيضا منها . **قوله** ( ومرايضها ) جمع مريض بكسر أوله وفتح الواحدة بعدها معجمة ، وهى لغنم كالماعظن للإبل ، والضمير يعود على أقرب مذكور وهو الغنم . ولم يفصح المصنف بالحكم كعادته في المختلف فيه ، لكن ظاهر إبراده حديث العرينيين يشعر باختياره الطهارة ، ويدل على ذلك قوله في حديث صاحب القبر ولم يذكر سوى بول الناس ، وإلى ذلك ذهب الشعبي وابن علية وداد وغيرهم ، وهو يرد على من نقل الإجماع على نجاسة بول غير المأكول مطلقا وقد قدمنا ما فيه . **قوله** ( وصلى أبو موسى ) هو

الأشعري ، وهذا الأثر وصله أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة له قال : حدثنا الأعمش عن مالك بن الحارث - هو السلمي الكوفي - عن أبيه قال : صلى بنا أبو موسى في دار البريد ، وهناك سرقين الدواب ، والبرية على الباب ، فقالوا : لو صليت على الباب ، فذكره . والسرقين بكسر المهملة وإسكان الراء هو الزبل ، وحكى فيه ابن سيده فتح أوله وهو فارسي معرب ، ويقال له السرجين بالجيم ، وهو في الأصل حرف بين القاف والجيم يقرب من الكاف ، والبرية الصحراء منسوبة إلى البر ، ودار البريد المذكورة موضع بالكوفة كانت الرسل تنزل فيه إذا حضرت من الخلفاء إلى الأمراء ، وكان أبو موسى أميراً على الكوفة في زمن عمر وفي زمن عثمان ، وكانت الدار في طرف البلد ولهذا كانت البرية إلى جنبها . وقال المطرزي : البريد في الأصل الدابة المرتبة في الرباط ، ثم سمي به الرسول المحمول عليها ، ثم سميت به المسافة المشهورة . ( فائدة ) : ذكر البخاري في تاريخه : مهران بريد عمر ، وهو يروي عن عمر ، وله أثر ذكره المصنف تعليقا عن عمير كما سيأتي تخريجه من طريقه . **قوله** ( سواء ) يريد أنها متساويان في صحة الصلاة ، وتعقب بأنه ليس فيه دليل على طهارة أرواث الدواب عند أبي موسى ، لانه يمكن أن يصلي فيها على ثوب بسيط . وأجيب بأن الأصل عدمه ، وقد رواه سفيان الثوري في جامعه عن الأعمش بسنده ولفظه : صلى بنا أبو موسى على مكان فيه سرقين ، وهذا ظاهر في أنه بغير حائل ، وقد روى سعيد بن منصور عن سعيد بن المسيب وغيره أن الصلاة على الطنفسة محدث ، وإسناده صحيح . والأولى أن يقال إن هذا من فعل أبي موسى ، وقد خالفه غيره من الصحابة كابن عمر وغيره ، فلا يكون حجة . أو لعل أبا موسى كان لا يرى الطهارة شرطا في صحة الصلاة بل يراها واجبة برأسها ، وهو مذهب مشهور . وقد تقدم مثله في قصة الصحابي الذي صلى بعد أن جرح وظهر عليه الدم الكثير ، فلا يكون فيه حجة على أن الروث طاهر . كما أنه لا حجة في ذلك على أن الدم طاهر ، وقياس غير المأْكول على المأكول غير واضح ، لأن الفرق بينهما متجه لو ثبت أن روث المأكول طاهر ، وسنذكر ما فيه قريبا . والتسكع بعموم حديث أبي هريرة الذي صححه ابن خزيمة وغديره مرفوعا بلفظ : استنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه ، أولى لأنه ظاهر في تناول جميع الأبوال <sup>(١)</sup> فيجب اجتنابها لهذا الوعيد . والله أعلم . **قوله** ( عن أيوب عن أبي قلابة ) كذا رواه البخاري ، وتابعه أبو داود عن سليمان بن حرب ، وكذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه عن أبي داود السجستاني وأبي داود الخرائي ، وأبو نعيم في المستخرج من طريق يوسف القاضي كلهم عن سليمان ، وخالفهم مسلم فأخرجه عن هارون بن عبد الله عن سليمان بن حرب ، وزاد بين أيوب وأبي قلابة أبا رجاء مولى أبي قلابة ، وكذا أخرجه أبو عوانة عن أبي أمية الطرسوسي عن سليمان . وقال الدارقطني وغيره : ثبت أبي رجاء . وحذفه - في حديث حماد بن زيد عن أيوب - صواب ، لأن أيوب حدث به عن أبي قلابة بقصة العرينين خاصة ، وكذا رواه أكثر أصحاب حماد بن زيد عنه مقتصرين عليها ، وحدث به أيوب أيضا عن أبي رجاء مولى أبي قلابة عن أبي قلابة ، وزاد فيه قصة طويلة لأبي قلابة مع عمر بن عبد العزيز كما سيأتي ذلك في كتاب الديات ، ووافقه على ذلك حجاج الصواف عن أبي رجاء ، فالطريقان جميعا صحيحان ، والله أعلم .

(١) هذا ليس بجديد ، والصواب طهارة أبوال الإبل ونحوها مما يؤكل لحمه كما يأتي دليله في حديث العرينين ، والله في قوله عليه السلام : استنزهوا من البول ، لعبد ، والمعهود بينهم قول الناس : كذا البخاري ، وكما يدل عليه حديث القبرين وأثر أبي موسى وافته علم .

**قوله** (عن أنس) زاد الأصل **د ابن مالك** ، **قوله** (قدم أناس) وللأصيل والكشميني والرخسي ، ناس ، أى على رسول الله ﷺ ، وصرح به المصنف في الدييات من طريق أبي رجاء عن أبي قلابة . **قوله** (من عكل أو عرينة) الشك فيه من حماد ، وللصنف في المحاربين عن قتيبة عن حماد ، أن رهطاً من عكل أو قال من عرينة ولا أعلمه إلا قال من عكل ، وله في الجهاد عن وهيب عن أيوب ، أن رهطاً من عكل ، ولم يشك ، وكذا في المحاربين عن يحيى بن أبي كثير ، وفي الدييات عن أبي رجاء كلاهما عن أبي قلابة ، وله في الزكاة عن شعبة عن قتادة عن أنس ، أن ناساً من عرينة ، ولم يشك أيضاً ، وكذا لمسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس ، وفي المغازي عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة ، أن ناساً من عكل وعرينة ، بالواو العاطفة وهو الصواب ، ويؤيده ما رواه أبو عوانة والطبري من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس قال : كانوا أربعة من عرينة وثلاثة من عكل ، ولا يخالف هذا ما عند المصنف في الجهاد من طريق وهيب عن أيوب ، وفي الدييات من طريق حجاج الصواف عن أبي رجاء كلاهما عن أبي قلابة عن أنس ، أن رهطاً من عكل ثمانية ، لاحتمال أن يكون الثامن من غير القبيلتين وكان من أتباعهم فلم ينسب ، وغفل من نسب عدتهم ثمانية لرواية أبي يعلى وهى عند البخاري وكذا عند مسلم ، وزعم ابن التين تبعاً للداودي أن عرينة هم عكل ، وهو غلط ، بل هما قبيلتان متغايرتان : عكل من عدنان ، وعرينة من قحطان . وعكل بضم المهملة وإسكان الكاف قبيلة من تيم الزباب ، وعرينة بالعين والراء المهملتين والتون مضمرها حتى من قضاة وحى من بجيلة ، والمراد هنا الثاني ، كذا ذكره موسى بن عقبة في المغازي ، وكذا رواه الطبري من وجه آخر عن أنس ، ووقع عند عبد الرزاق من حديث أبي هريرة بأسناد ساقط أنهم من بني فزارة . وهو غلط لأن بني فزارة من مضر لا يجتمعون مع عكل ولا مع عرينة أصلاً . وذكر ابن إسحق في المغازي أن قدمهم كان بعد غزوة ذي قرد وكانت في جمادى الآخرة سنة ست . وذكرها المصنف بعد الحديبية وكانت في ذي القعدة منها ، وذكر الواقدي أنها كانت في شوال منها ، وتبعه ابن سعد وابن حبان وغيرهما . والله أعلم . وللصنف في المحاربين من طريق وهيب عن أيوب أنهم كانوا في الصفقة قبل أن يطلبوا الخروج إلى الإبل . **قوله** (فاجتووا المدينة) زاد في رواية يحيى بن أبي كثير قبل هذا فأسلوا ، وفي رواية أبي رجاء قبل هذا فبايعوه على الإسلام ، قال ابن فارس : اجتويت البلد إذا كرهت المقام فيه وإن كنت في نعمة . وقيد الخطاب بما إذا تضرر بالإقامة ، وهو المناسب لهذه القصة . وقال القرطبي : اجتووا أى لم يوافقهم طعامها ، وقال ابن العربي : الجوى داء يأخذ من الوباء . وفي رواية أخرى يعنى رواية أبي رجاء المذكورة استوخوا ، قال وهو بمعناه . وقال غيره : الجوى داء يصيب الجوف . وللصنف من رواية سعيد عن قتادة في هذه القصة فقالوا : يا نبي الله إنا كنا أهل ضرع ، ولم نكن أهل ريف ، وله في الطب من رواية ثابت عن أنس ، أن ناساً كان بهم سقم قالوا : يا رسول الله آوئنا وأطعمنا ، فلما صحوا قالوا : ان المدينة وخمة . والظاهر أنهم قدموا سقماً فلما صحوا من السقم كرهوا الإقامة بالمدينة لولمها ، فأما السقم الذى كان بهم فهو الهزال الشديد والجهد من الجوع ، فعند أبي عوانة من رواية غيلان عن أنس ، أن كان بهم هزال شديد ، وعنده من رواية أبي سعد عنه د مصفرة ألوانهم . وأما الوخم الذى شكوا منه بعد أن صحت أجسامهم فهو من حمى المدينة كما عند أحمد من رواية حميد عن أنس ، وسيأتى ذكر حمى المدينة من حديث عائشة في الطب وأن النبي ﷺ دعا الله أن ينقلها إلى المحفة . ووقع عند مسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس ، ووقع بالمدينة الموم ، أى بضم

الميم وسكون الواو قال : وهو البرسام ، أى بكسر الموحدة سريانى معرب أطلق على اختلال العقل وعلى ورم الرأس وعلى ورم الصدر ، والمراد هنا الأخير . فعند أبي عوانة من رواية هام عن قتادة عن أنس في هذه القصة « فغطت بطونهم » . **قوله** ( فأمرهم بلباق ) أى فأمرهم أن يلحقوا بها ، وللصنف في رواية هام عن قتادة « فأمرهم أن يلحقوا براعيه ، وله عن قتيبة عن حماد « فأمر لهم بلباق ، بزيادة اللام فيحتمل أن تكون زائدة أو للتعليل أو لشبه الملك أو للاختصاص وليست للتعليل ، وعند أبي عوانة من رواية معاوية بن قرة التى أخرج مسلم إسنادها « انهم بدؤا بطلب الخروج الى اللقاح فقالوا : يا رسول الله قد وقع هذا الوجع ، فلو أذنت لنا فخرجنا الى الإبل ، وللصنف من رواية وهيب عن أيوب أنهم قالوا « يا رسول الله أبغنا رسلا ، أى اطلب لنا لبنا « قال ما أجد لكم إلا أن تلحقوا بالندود ، وفي رواية أبي رجاء « هذه نعم لنا فخرج فخرجوا فيها ، واللقاح باللام المكسورة والقاف وآخره مهملة : التوق ذوات الالبان ، واحدها لقحة بكسر اللام وإسكان القاف ، وقال أبو عمرو : يقال لها ذلك الى ثلاثة أشهر ثم هى لبون ، وظاهر ما مضى أن اللقاح كانت للنبي ﷺ وصرح بذلك في المحاربين عن موسى عن وهيب بسنده فقال « إلا أن تلحقوا بابل رسول الله ﷺ » ، وله فيه من رواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير بسنده « فأمرهم أن يأتوا إبل الصدقة ، وكذا في الزكاة من طريق شعبة عن قتادة ، واجمع بينهما أن إبل الصدقة كانت ترمى خارج المدينة ، وصادف بعث النبي ﷺ بلباقه الى المعري طلب هؤلاء النفر الخروج الى الصحراء لشرب ألبان الإبل فأمرهم أن يخرجوا مع راعيه فخرجوا معه الى الإبل ففعلوا ما فعلوا ، وظهر بذلك مصداق قوله ﷺ « إن المدينة تنفى خبثها ، وسيأتى في موضعه . وذكر ابن سعد أن عند لقاحه ﷺ كانت خمس عشرة ، وأنهم نحرروا منها واحدة يقال لها الحناء ، وهو في ذلك متابع للرائدى ، وقد ذكره الرافدى في المغازى بإسناد ضيف مرسل . **قوله** ( وأن يشربوا ) أى وأمرهم أن يشربوا ، وله في رواية أبي رجاء « فأخرجوا فاشربوا من ألبانها وأبرأها ، بصيغة الأمر ، وفي رواية شعبة عن قتادة « فرخص لهم أن يأتوا الصدقة فيشربوا ، فاما شربهم ألبان الصدقة فلأنهم من أبناء السبيل ، وأما شربهم لبن لقاح النبي ﷺ فبإذنه المذكور ، وأما شربهم البول فاحتج به من قال بطهارته ، أما من الإبل فهذا الحديث ، وأما من مأكول اللحم فبالقياس عليه ، وهذا قول مالك وأحمد وطائفة من السلف ، ووافقه من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان والاصطخري والرويانى ، وذهب الشافعي والجمهور الى القول بنجاسة الأبول والأرواث كلها من مأكول اللحم وغيره ، واحتج ابن المنذر لقوله بأن الأشياء على الطهارة حتى تثبت النجاسة ، قال : ومن زعم أن هذا خاص بأولئك الأقوام فلم يصب ، إذ الخصائص لا تثبت إلا بدليل ، قال : وفي ترك أهل العلم بيع الناس أبعاد الغنم في أسواقهم واستعمال أبول الإبل في أدويتهم قديما وحديثا من غير نكير دليل على طهارتها . قلت : وهو استدلال ضعيف ، لأن المختلف فيه لا يجب إنكاره ، فلا يدل ترك إنكاره على جواز فضله عن طهارته ، وقد دل على نجاسة الأبول كلها حديث أبي هريرة الذى قدمناه قريبا ، وقال ابن العربي : تعلق بهذا الحديث من قال بطهارة أبول الإبل ، وعروضوا بأنه أذن لهم في شربها للتداوى ، وتعقب بان التداوى ليس حال ضرورة ، بدليل أنه لا يجب فكيف يباح الحرام لما لا يجب ؟ وأجيب بمنع أنه ليس حال ضرورة ، بل هو حال ضرورة إذا أخبره بذلك من يعتمد على خبره ، وما أبيع للضرورة لا يمسى حراما وقت تناوله لقوله تعالى ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم اليه ) فإضطرار اليه المرء فهو غير محرم

عليه كالميتة للضرر . والله أعلم . وما تضمنه كلامه من أن الحرام لا يباح إلا لأمر واجب غير مسلم ، فإن النظر في رمضان حرام ومع ذلك فيباح لأمر جائز كالسفر مثلا . وأما قول غيره لو كان نجسا ما جاز التدأوى به لقوله ﷺ « إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها » ، رواه أبو داود من حديث أم سلمة وستأتي له طريق أخرى في الأثرية من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ، والنجس حرام فلا يتدأوى به لأنه غير شفاء ، لجوابه أن الحديث محمول على حالة الاختيار ، وأما في حال الضرورة فلا يكون حراما كالميتة للضرر ، ولا يرد قوله ﷺ في الخبر « إنها ليست بدواء » ، إنها داء ، في جواب من سأله عن التدأوى بها فيما رواه مسلم ، فإن ذلك خاص بالخبر ، ويلتحق به غيرها من المسكر ، والفرق بين المسكر وبين غيره من النجاسات أن الحد يثبت باستعماله في حالة الاختيار دون غيره . ولأن شربه يجر إلى مفسدات كثيرة ، ولأنهم كانوا في الجاهلية يعتقدون أن في الخمر شفاء لجاء الشرع بخلاف مقدمه قاله الطحاوي بمعناه . وأما أبوال إليل فقد روى ابن المنذر عن ابن عباس مرفوعا « ان في أبوال الابل شفاء للذئبة بطونهم » ، والذئبة فساد المدة ، فلا يقاس ما ثبت أن فيه دواء على ما ثبت نفي الدواء عنه والله أعلم . وبهذه الطريق يحصل الجمع بين الأدلة (١) والعمل بمقتضاها كلها . قوله ( فلما صحوا ) في السياق حذف تقديره « فشرّبوا من أبوالها وألبانها فلما صحوا » . وقد ثبت ذلك في رواية أبي رجا ، وزاد في رواية وهيب « وسمنوا » ، وللإسماعيلي من رواية ثابت « ورجعت إليهم أولانهم » . قوله ( واستاقوا النعم ) من السوق وهو السير العنيف . قوله ( لجاء الخبر ) في رواية وهيب عن أيوب « الصريح » ، بالخاء المعجمة وهو فصيل بمعنى فاعل أى صرخ بالاعلام بما وقع منهم ، وهذا الصارخ أحد الراعيين كما ثبت في صحيح أبي عوانة من رواية معاوية بن قره عن أنس ، وقد أخرج مسلم إسناده ولغظه « فقتلوا أحد الراعيين وجاء الآخر قد جرح فقال : قد قتلوا صاحبي وذهبوا بالابل ، واسم راعى النبي ﷺ المقتول يسار بياض تحتانية ثم مهمل خفيفة ، كذا ذكره ابن إسحق في المغازي ، ورواه الطبراني موصولا من حديث سلة بن الأكوع باسناد صالح قال « كان للنبي ﷺ غلام يقال له يسار ، زاد ابن إسحق « أصابه في غزوة بني ثعلبة » ، قال سلة « فرآه يحسن الصلاة فأعنته وبه في لقاح له بالحرّة فكان بها » ، فذكر قصة العريين وأنهم قتلوه ، ولم أقف على تسمية الراعى الآتي بالخبر ، والظاهر أنه راعى إبل الصدقة ، ولم تختلف روايات البخاري في أن المقتول راعى النبي ﷺ وفي ذكره بالافراد ، وكذا لمسلم لكن عنده من رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس « ثم مالوا على الرعاة فقتلوه » ، بصيغة الجمع ، ونحوه لابن حبان من رواية يحيى بن سعيد عن أنس ، فيحتمل أن إبل الصدقة كان لها رعاة فقتل بعضهم مع راعى اللقاح ، فاقصر بعض الرواة على راعى النبي ﷺ وذكر بعضهم معه غيره ، ويحتمل أن يكون بعض الرواة ذكره بالمعنى فتجوز في الإتيان بصيغة الجمع ، وهذا أرجح لأن أصحاب المغازي لم يذكر أحد منهم أنهم قتلوا غير يسار . والله أعلم . قوله ( فبعث في آثارهم ) زاد في رواية الأوزاعي « الطلب » ، وفي حديث سلة بن الأكوع « خيلا من المسلمين أميرهم كرز بن جابر الفهري » ، وكذا ذكره ابن إسحق والأكثرون ، وهو بضم الكاف وسكون الراء بعدما زاي ، وللنسائي من رواية الأوزاعي « فبعث في

(١) ليس بين الأدلة في هذا الباب جمد الله اختلاف . والصواب طهارة أبوال مأكول اللحم من الإبل وغيرها كما تهدم في ص ٢٣٦ وتقدم الجواب عما ذكره الشارح . ولو كانت الأبول من الإبل ونحوها نجسة لأمرهم الرسول صلى الله عليه وسلم بسل أنوامهم عنها ، وأوضح لهم حكمها ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة غير جائز كما علم في الأصول . والله أعلم

طلبهم قافة ، أى جمع قائف ، ولمسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس أنهم شباب من الانصار قريب من عشرين رجلا وبث معهم قائفًا يقتص آثارهم ، ولم اقف على اسم هذا القائف ولا على اسم واحد من العشرين ، لكن في مغازى الواقدي أن السرية كانت عشرين رجلا ، ولم يقل من الانصار ، بل سمى منهم جماعة من المهاجرين منهم بريدة ابن الحبيب وسلة بن الاكوع الأسلميان وجندب ورافع ابنا مكيب الجهنيان وأبو ذر وأبو رهم الغفاريان وبلال ابن الحارث وعبد الله بن عمرو بن عوف المزنيان وغيرهم ، والواقدي لا يحتج به إذا انفرد فكيف إذا خالف ، لكن يحتمل أن يكون من لم يسمه الواقدي من الانصار فاطلق الانصار تغليبا ، أو قيل للجميع أنصار بالمعنى الأعم . وفي مغازى موسى بن عقبة أن أمير هذه السرية سعيد بن زيد ، كذا عنده بزيادة ياء ، والذي ذكره غيره أنه سعد بسكون العين ابن زيد الأشبلي ، وهذا أيضا أنصاري فيحتمل أنه كان رأس الانصار ، وكان كرز أمير الجماعة . وروى الطبري وغيره من حديث جرير بن عبد الله البجلي أن النبي ﷺ بعثه في آثارهم ، لكن إسناده ضعيف ، والمعروف أن جريرا تأخر لإسلامه عن هذا الوقت بمدة . والله أعلم . قوله ( فلما ارتفع ) فيه حذف تقديره فأدركوا في ذلك اليوم فاخذوا ، فلما ارتفع النهار جمى بهم أى الى النبي ﷺ أسارى . قوله ( فأمر بقطع ) كذا للاصيل والمستمل والسرخصى ، والباقي قطع أيديهم وأرجلهم ، قال الداودي : يعنى قطع يدي كل واحد ورجليه . قلت : ترده رواية الترمذي ، ومن خلاف ، وكذا ذكره الاسماعيلي عن الفريابي عن الأوزاعي بسنده ، وللصنف من رواية الأوزاعي أيضا ، ولم يحسمهم ، أى لم يكو ما قطع منهم بالنار لينقطع الدم بل تركه ينزف . قوله ( وسمرت أعينهم ) بتشديد الميم ، وفي رواية أبي رجاء ، وسمر ، بتخفيف الميم ولم تختلف روايات البخاري في أنه بالراء ، ووقع لمسلم من رواية عبد العزيز ، وسمل ، بالتخفيف واللام ، قال الخطابي : السمل فقه العين بأى شيء كان ، قال أبو ذؤيب الهذلي :

والعين بعدم كأن حداقها سملت بشوك فهي عور تدمع

قال : والسر لغة في السمل ومخرجهما متقارب . قال : وقد يكون من المسار يريد أنهم كحلوا بأميال قد أحميت . قلت : قد وقع التصريح بالمراد عند المصنف من رواية وهيب عن أيوب ومن رواية الأوزاعي عن يحيى كلاما عن أبي قلابة ولفظه ، ثم أمر بمسامير فأحميت فكحلهم بها ، فهذا يوضح ما تقدم ، ولا يخالف ذلك رواية السمل لانه فقه العين بأى شيء كان كما مضى . قوله ( وألقوا في الحرة ) هى أرض ذات حجارة سود معروفة بالمدينة ، وإنما ألقوا فيها لأنها قرب المكان الذى فعلوا فيه ما فعلوا . قوله ( يستسقون فلا يسقون ) زاد وهيب والأوزاعي ، حتى ماتوا ، وفي رواية أبي رجاء ، ثم نبذهم في الشمس حتى ماتوا ، وفي رواية شعبة عن قتادة ، يعضون الحجارة ، وفي الطب من رواية ثابت قال أنس ، فرأيت الرجل منهم يكدم الأرض بلسانه حتى يموت ، ولابى عوانة من هذا الوجه ، بعض الأرض ليجد بردها مما يجد من الحر والشدّة . . وزعم الواقدي أنهم صلبوا ، والروايات الصحيحة ترده . لكن عند أبي عوانة من رواية أبي عقيل عن أنس ، فصلب اثنين وقطع اثنين وسمل اثنين ، كذا ذكر ستة فقط ، فإن كان محفوظا فعقوبتهم كانت موزعة . ومال جماعة منهم ابن الجوزى الى أن ذلك وقع عليهم على سبيل القصاص ، لما عند مسلم من حديث سليمان التيمي عن أنس ، إنما سمل النبي ﷺ أعينهم لأنهم سملوا أعين الرعاة ، وقصر من اقتصر في عزوه للترمذي والنسائي ، وتمتبه ابن دقيق العيد بأن المثلة في حقهم وقعت من جهات ،



وليس في الحديث الا السمل فيحتاج الى ثبوت البقية . قلت : كأنهم تمسكوا بما نقله أهل المغازي أنهم مشلوا بالرأعي ، وذهب آخرون الى أن ذلك منسوخ ، قال ابن شاهين عقب حديث عمران بن حصين في النهي عن المثلة : هذا الحديث ينسخ كل مثلة . وتعقبه ابن الجوزي بأن ادعاء النسخ يحتاج الى تاريخ . قلت : يدل عليه ما رواه البخاري في الجهاد من حديث أبي هريرة في النهي عن التعذيب بالنار بعد الإذن فيه ، وقصة العرينين قبل إسلام أبي هريرة ، وقد حضر الإذن ثم النهي ، وروى قتادة عن ابن سيرين أن قسمهم كانت قبل أن تقل الحدود ، ولحوسى بن عقبة في المغازي : وذكروا أن النبي ﷺ نهى بعد ذلك عن المثلة بالآية التي في سورة المائدة ، وإلى هذا مال البخاري ، وحكاها امام الحرمين في النهاية عن الشافعي ، واستشكل القاضي عياض عدم سقيم الماء للاجماع على أن من وجب عليه القتل فاستسقى لا يمنع ، وأجاب بأن ذلك لم يقع عن أمر النبي ﷺ ولا وقع منه نهى عن سقيم . انتهى . وهو ضعيف جدا لأن النبي ﷺ اطلع على ذلك وسكوته كاف في ثبوت الحكم . وأجاب النووي بأن المحارب المرتد لا حرمة له في سقى الماء ولا غيره ، ويدل عليه أن من ليس معه ماء إلا لطهارته ليس له أن يسقيه للمرتد ويتيمم ، بل يستعمله ولو مات المرتد عطشا ، وقال الخطابي : إنما فعل النبي ﷺ بهم ذلك لأنه أراد بهم الموت بذلك ، وقيل : إن الحكمة في تعطيئهم لكونهم كفروا نعمة سقى ألبان الإبل التي حصل لهم بها الشفاء من الجوع والوخم ، ولأن النبي ﷺ دعا بالعطش على من عطش آل بيته في قصة رواها النسائي فيحتمل أن يكونوا في تلك الليلة منعوا لإرسال ما جرت به العادة من اللبن الذي كان يراح به الى النبي ﷺ من لقاحه في كل ليلة كما ذكر ذلك ابن سعد . والله أعلم . قوله ( قال أبو قلابة فهؤلاء سرقوا ) أي لانهم أخذوا اللقاح من حرز مثلها ، وهذا قاله أبو قلابة استنباطا . قوله ( وقتلوا ) أي الراعي كما تقدم . قوله ( وكفروا ) هو في رواية سعيد عن قتادة عن أنس في المغازي ، وكذا في رواية وهيب عن أيوب في الجهاد في أصل الحديث ، وليس موقوفا على أبي قلابة كما توهمه بعضهم ، وكذا قوله « وحراروا » ثبت عند أحمد من رواية حيد عن أنس في أصل الحديث « وهرروا محاربين ، وستأتي قصة أبي قلابة في هذا الحديث مع عمر بن عبد العزيز في مسألة القسامة من كتاب الديات إن شاء الله تعالى . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم : قدوم الوفود على الإمام ، ونظرة في مصالحهم ، وفيه مشروعية الطب والتداوى بألبان الإبل وأبوها ، وفيه أن كل جسد يطب بما اعتاده ، وفيه قتل الجماعة بالواحد سواء قتلوه غيلة أو حراة إن قلنا إن قتلهم كان قضا صا ، وفيه المائلة في القصاص وليس ذلك من المثلة المنهى عنها ، وثبوت حكم المحاربة في الصحراء ، وأما في القرى ففيه خلاف ، وفيه جواز استعمال أبناء السبيل لإبل الصدقة في الشرب وفي غيره قياسا عليه باذن الإمام ، وفيه العمل بقول القائف ، وللعرب في ذلك المعرفة التامة

٢٣٤ - حديث آدم قال حدثنا شعبه قال أخبرنا أبو التياح يزيد بن حميد عن أنس قال : كان النبي

ﷺ يصلي - قبل أن يبنى المسجد - في مَرِاضِ الغنم

[ الحديث ٢٣٤ - أطرافه في : ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ١٨٦٨ ، ٢١٠٦ ، ٢٧٧١ ، ٢٧٧٤ ، ٢٧٧٩ ، ٣٩٣٢ ]

قوله ( أبو التياح ) تقدم أنه بالمشاة الفوقانية ثم التحتانية المشددة وأخره مهيئة ، وهذا الحديث في الصلاة في مَرِاضِ الغنم تمسك به من قال بطهارة أبوها وأبعاها ، قالوا : لانها لا تخلو من ذلك ، غدل على أنهم كانوا

يأشرونها في صلاتهم فلا تكون نجسة ، ونوزع من استدل بذلك لاحتمال الحائل ، وأجيب بأنهم لم يكونوا يصلون على حائل دون الأرض ، وفيه نظر لانها شهادة نفي ، لكن قد يقال إنها مستندة الى أصل ، والجواب أن في الصحيحين عن أنس أن النبي ﷺ صلى على حصير في دارهم ، وصح عن عائشة أنه كان يصل على الخمرة ، وقال ابن حزم : هذا الحديث منسوخ لأن فيه أن ذلك كان قبل أن يبنى المسجد ، فاقضى أنه في أول الهجرة ، وقد صح عن عائشة أن النبي ﷺ أمرهم ببناء المساجد في الدور ، وأن تطيب وتنظف ، رواه أحمد وأبو داود وغيرهما ، وصححه ابن خزيمة وغيره ، ولأبي داود نحوه من حديث سمرة وزاده وأن نظرها ، قال : وهذا بعد بناء المسجد . وما ادعاء من النسخ يقتضي الجواز ثم المنع ، وفيه نظر لأن إذنه ﷺ في الصلاة في مرايض الغنم ثابت عند مسلم من حديث جابر بن سمرة . نعم ليس فيه دلالة على طهارة المرايض ، لكن فيه أيضا النهي عن الصلاة في معادن الإبل ، فلو اقضى الإذن الطهارة لاقضى النهي التنجيس ، ولم يقل أحد بالفرق ، لكن المعنى في الإذن والنهي شيء لا يتعلق بالطهارة ولا النجاسة وهو أن الغنم من دواب الجنة والابل خلقت من الشياطين . والله أعلم

### ٦٧ - باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء

وقال الزهري : لا بأس بالماء ما لم يغيره طعم أو ريح أو لون . وقال تحاذ : لا بأس بربش اللبنة . وقال الزهري في عظام الموتى - نحو القيل وغيره - أدركت ناساً من سلف العلماء يمتشطون بها ويدهنون فيها لا يرون به بأساً . وقال ابن سيرين وإبراهيم : ولا بأس بتجارة العاج

قوله ( باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء ) أى هل ينجسها أم لا ، أو لا ينجس الماء إلا إذا تغير دون غيره ؟ وهذا الذى يظهر من مجموع ما أورده المصنف في الباب من أثر وحديث . قوله ( وقال الزهري ) وصله ابن وهب في جامعه عن يونس عنه ، وروى البيهقي معناه من طريق أبي عمرو وهو الأوزاعي عن الزهري . قوله ( لا بأس بالماء ) أى لا حرج في استعماله في كل حالة ، فهو محكوم بطهارته ما لم يغيره طعم أى من شيء نجس أو ريح منه أو لون ، ولفظ يونس عنه كل ما فيه قوة عما يصيبه من الأذى حتى لا يغير ذلك ما . ولا ريحه ولا لونه فهو طاهر ، ومقتضى هذا أنه لا يفرق بين القليل والكثير إلا بالقوة المانعة للبلاقي أن يغير أحد أوصافه ، فالعبرة عنده بالتغير وعدمه ، ومذهب الزهري هذا صار إليه لطوائف من العلماء ، وقد تعبه أبو عبيد في كتاب الطهور بأنه يلزم منه أن من بال في إبريق ولم يغير الماء وصفاً أنه يجوز له التطهر به ، وهو مستبشع ، ولهذا نصر قول التفريق بالقلتين ، وإنما لم يخرج البخاري لاختلاف وقع في إسناده ، لكن رواه ثقات . وصححه جماعة من الأئمة ، إلا أن مقدار القلتين لم يتفق عليه ، واعتبره الشافعي بنجس قرب من قرب الحجاز احتياطاً ، وخصص به حديث ابن عباس مرفوعاً الماء لا ينجسه شيء . وهو حديث صحيح رواه الأربعة وابن خزيمة وغيرهم ، وسيأتي مزيد للقول في هذا في الباب الذى بعده . وقول الزهري هذا ورد فيه حديث مرفوع قال الشافعي لا يثبت أهل الحديث مثله ، لكن لا أعلم في المسألة خلافاً ، يعنى في تنجيس الماء إذا تغير أحد أوصافه بالنجاسة ، والحديث المشار إليه أخرجه ابن ماجه من حديث أبي أمامة وإسناده ضعيف وفيه اضطراب أيضا . قوله ( قال حاد ) هو

ابن أبي سليمان الفقيه الكوفي . **قوله** ( لا بأس بريش الميتة ) أى ليس نجسا ولا ينجس الماء بملاقاته ، سواء كان ريش ما كول أو غيره ، وأثره هذا وصله عبد الرزاق عن معمر عنه . **قوله** ( وقال الزهري في عظام الموتى نحو الفيل وغيره ) أى ما لا يؤكل ( أدركت ناسا ) أى كثيرا والتنوين للتكثير . **قوله** ( ويدعونون ) بتشديد الدال من باب الافتعال ، ويجوز ضم أوله وإسكان الدال ، وهذا يدل على أنهم كانوا يقولون بطهارته ، وسنذكر الخلاف فيه قريبا . **قوله** ( وقال ابن سيرين وإبراهيم ) لم يذكر السرخسى إبراهيم في روايته ولا أكثر الرواة عن الفريرى ، وأثر ابن سيرين وصله عبد الرزاق بلفظ « أنه كان لا يرى بالتجارة في العاج بأسا ، وهذا يدل على أنه كان يراه طاهرا لأنه لا يبيع النجس ولا المتنجس الذى لا يمكن تطهيره بدليل قصته المشهورة في الزيت . والعاج هو ناب الفيل ، قال ابن سيده : لا يسمى غيره عاجا ، وقال القزاز : أنكر الخليل أن يسمى غير ناب الفيل عاجا ، وقال ابن فارس والجوهري : العاج عظم الفيل ، فلم يخصه بالناب . وقال الخطابي تبعا لابن قتيبة : العاج الذبل وهو ظهر السلحفاة البحرية ، وفيه نظر في الصحاح : المسك السوار من عاج أو ذبل ، فغاير بينهما . لكن قال الثعالبي : العرب تسمى كل عظم عاجا ، فان ثبت هذا فلا حجة في الاثر المذكور على طهارة عظم الفيل ، لكن إيراد البخارى له عقب أثر الزهري في عظم الفيل يدل على اعتبار ما قال الخليل . وقد اختلفوا في عظم الفيل بناء على أن العظم هل تحله الحياة أم لا ، فذهب الى الأول الشافعى ، واستدل له بقوله تعالى ﴿ قال من يحيى العظام وهى رميم . قل يحييها الذى أنشأها أول مرة ﴾ فهذا ظاهر في أن العظم تحله الحياة ، وذهب الى الثانى أبو حنيفة وقال بطهارة العظام مطلقا ، وقال مالك : هو طاهر إن ذك بناء على قوله إن غير المأكول يطهر بالتذكية وهو قول أبي حنيفة

٢٣٥ - **حدثنا إسماعيل** قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس عن ميمونة أن رسول الله ﷺ سئل عن فأرة سقطت في سمن ، فقال « ألقوها ، وما حوّلها فاطر حوّه ، وكلوا سمنكم »

[ الحديث ٢٣٥ - أطرافه في : ٢٣٦ ، ٥٥٢٨ ، ٥٥٢٩ ، ٥٥٤٠ ]

**قوله** ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس : **قوله** ( عن ميمونة ) هى بنت الحارث خالة ابن عباس . **قوله** ( سئل عن فأرة ) بهزة ساكنة والسائل عن ذلك هى ميمونة . ووقع في رواية يحيى القطان وجويرة عن مالك في هذا الحديث « أن ميمونة استفتت » رواه الدارقطني وغيره . **قوله** ( سقطت في سمن ) زاد النسائي من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن مالك « في سمن جامد » ، وزاد المصنف في الدبايح من رواية ابن عينة عن ابن شهاب « فانت » . **قوله** ( وما حوّلها ) أى من السمن

٢٣٦ - **حدثنا علي بن عبد الله** قال حدثنا معمر قال حدثنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس عن ميمونة أن النبي ﷺ سئل عن فأرة سقطت في سمن فقال « خذوها وما حوّلها فاطر حوّه » . قال معمر : حدثنا مالك ما لا أحصيه يقول : عن ابن عباس عن ميمونة **قوله** ( حدثنا معمر ) هو ابن عيسى القزاز . **قوله** ( خذوها وما حوّلها فاطر حوّه ) أى الجميع وكلوا الباقي كما

دلت عليه الرواية الأولى . قوله ( قال معن ) هو قول علي بن عبد الله فهو متصل ، وأبعد من قال إنه معلق ، وإنما أورد البخاري كلام معن وساق حديثه بنزول - بالنسبة للإسناد الذي قبله - مع موافقته له في السياق للإشارة إلى الاختلاف على مالك في إسناده ، فرواه أصحاب الموطأ عنه واختلفوا ، فمنهم من ذكره عنه هكذا كيحيى بن يحيى وغيره ، ومنهم من لم يذكر فيه ميمونة كالثعني وغيره ، ومنهم من لم يذكر فيه ابن عباس كالأشهب وغيره ، ومنهم من لم يذكر فيه ابن عباس ولا ميمونة كيحيى بن بكير وأبي مصعب ، ولم يذكر أحده منهم لفظة د جامد ، إلا عبد الرحمن بن مهدي ، وكذا ذكرها أبو داود الطيالسي في مسنده عن سفیان بن عيينة عن ابن شهاب ، ورواه الحميدي والحفاظ من أصحاب ابن عيينة بدونها وجودوا إسناده فذكروا فيه ابن عباس وميمونة وهو الصحيح ، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب مجودا ، وله فيه عن ابن شهاب لإسناد آخر عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ولفظه د سئل رسول الله ﷺ عن الفأرة تقع في السمن ، قال : إذا كان جامدا فألقوها وما حولها ، وإن كان مائعا فلا تقر به ، وحكى الترمذي عن البخاري أنه قال في رواية معمر هذه : هي خطأ . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : إنها وهم . وأشار الترمذي إلى أنها شاذة ، وقال الذهلي في الزهريات : الطريقان عندنا محفوظان ، لكن طريق ابن عباس عن ميمونة أشهر . والله أعلم . وقد استشكل ابن التين إيراد البخاري كلام معن هذا مع كونه غير مخالف لرواية إسماعيل ، وأجيب بأن مراده أن إسماعيل لم ينفرد بتجويد إسناده . وظهر لى وجه آخر وهو أن رواية معن المذكورة وقعت خارج الموطأ هكذا ، وقد رواها في الموطأ فلم يذكر ابن عباس ولا ميمونة ، كذا أخرجه إسماعيل وغيره من طريقه ، فأشار المصنف إلى أن هذا الاختلاف لا يضر ، لأن مالكا كان يصله تارة ويرسله تارة ، ورواية الوصل عنه مقدمة قد سمعه منه معن بن عيسى مرارا وتابعه غيره من الحفاظ . والله أعلم ( فائدة ) : أخذ الجمهور بحديث معمر الدال على التفرقة بين الجامد والذائب ، ونقل ابن عبد البر الاتفاق على أن الجامد إذا وقعت فيه ميتة طرحت وما حولها منه إذا تحقق أن شيئا من أجزاءها لم يصل إلى غير ذلك منه ، وأما المائع فاختلفوا فيه ، فذهب الجمهور إلى أنه ينجم كله بملاقاة النجاسة ، وخالف فريق منهم الزهري والأوزاعي ، وسيأتي إيضاح ذلك في كتاب الذبائح ، وكذلك مسألة الانتفاع بالدهن النجس أو المنتجس إن شاء الله تعالى . قال ابن المنير : مناسبة حديث السمن للآثار التي قبله اختيار المصنف أن المعتبر في التجنيس تغير الصفات ، فلما كان ريش الميتة لا يتغير بتغيرها بالموت وكذا عظمها فكذلك السمن البعيد عن موقع الميتة إذا لم يتغير ، واقتضى ذلك أن الماء إذا لاقته النجاسة ولم يتغير أنه لا يتنجس

٢٣٧ - حدثنا أحمد بن محمد قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا معمر عن هاشم بن ميمونة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « كل كَلِمَةٍ يُسَكَّمُ السُّلْمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَسْكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهَا إِذْ طُعِمَتْ تَفَجَّرُ دَمًا : الْوَلْنُ لَوْنُ الدَّمِ ، وَالْعَرَفُ عَرَفُ الْمِسْكِ

[ الحديث ٣٣٧ - طريقه في ٢٨٠٣ ، ٥٥٣٣ ]

قوله ( حدثنا أحمد بن محمد ) أي ابن أبي موسى المروزي المعروف بمرويه ، وعبد الله هو ابن المبارك . قوله ( كل كلم ) بفتح الكاف واسكان اللام ( يكلمه ) يضم أوله وإسكان الكاف وفتح اللام ، أي كل جرح يجرحه .

**قوله** ( في سبيل الله ) قيد يخرج ما يصيب المسلم من الجراحات في غير سبيل الله ، وزاد في الجهاد من طريق الأهرج عن أبي هريرة ، والله أعلم بمن يكلم في سبيله ، وفيه إشارة الى أن ذلك إنما يحصل لمن خلصت نيته . **قوله** ( تكون كهيئتها ) أعاد الضمير مؤثرا لإرادة الجراحة ، ويروى رواية القابسي عن أبي زيد المروزي عن الفريرى « كل كلمة يكلمها ، وكذا هو في رواية ابن عساكر . **قوله** ( تفجر ) بفتح الجيم المشددة وحذف التاء الأولى إذا أصله تنفجر . **قوله** ( والعرف ) بفتح المهملة وسكون الراء الريح ، والحسكة في كون الدم يأتي يوم القيامة على هيئته أنه يشهد لصاحبه بفضلته وعلى ظالمه بفعله ، وقائدة رانحته الطيبة أن تنتشر في أهل الموقف إظهارا لفضيلته أيضا ، ومن ثم لم يشرع غسل الشهيد في المعركة . وقد استشكل إيراد المصنف لهذا الحديث في هذا الباب ، فقال الاسماعيلي : هذا الحديث لا يدخل في طهارة الدم ولا نجاسته ، وإنما ورد في فضل المطعون في سبيل الله . وأجيب بأن مقصود المصنف بإياداه تأكيد مذهبه في أن الماء لا يتنجس بمجرد الملاقاة ما لم يتغير ، فاستدل بهذا الحديث على أن تبدل الصفة يؤثر في الموصوف ، فكأن أن تغير صفة الدم بالرائحة الطيبة أخرجه من الدم الى المدح فكذلك تغير صفة الماء إذا تغير بالنجاسة يخرججه عن صفة الطهارة الى النجاسة . وتعقب بأن الفرض لإثبات انحصاص التنجيس بالتغير وما ذكر يدل على أن التنجيس يحصل بالتغير وهو وفاق ، لا أنه لا يحصل إلا به وهو موضع النزاع . وقال بعضهم : مقصود البخاري أن يبين طهارة المسك ردا على من يقول بنجاسته لكونه دما انغقد ، فلما تغير عن الحالة المسكروحة من الدم وحى الزوم وقبح الرائحة الى الحالة المددوحة وحى طيب رائحة المسك دخل عليه الخل وانتقل من حالة النجاسة الى حالة الطهارة ، كالخمر إذا تحللت . وقال ابن رشيد : مراده أن انتقال الدم الى الرائحة الطيبة هو الذي نقله من حالة الدم الى حالة المدح ، فحصل من هذا تغليب وصف واحد وهو الرائحة على وصفين وهما الطعم واللون ، فيستبطن منه أنه متى تغير أحد الأوصاف الثلاثة بصلاح أو فساد تبعه الوصفان الباقيان ، وكأنه أشار بذلك الى رد ما نقل عن ربيعة وغيره أن تغير الوصف الواحد لا يؤثر حتى يجتمع وصفان ، قال : ويمكن أن يستدل به على أن الماء إذا تغير ريحه بشئ طيب لا يسلبه اسم الماء ، كما أن الدم لم ينتقل عن اسم الدم مع تغير رائحته الى رائحة المسك لانه قد سماه مع تغير الريح ، فادام الاسم واقفا على المسمى فالحكم تابع له . اه كلامه . ويرد على الأول أنه يلزم منه أن الماء إذا كانت أوصافه الثلاثة فاسدة ثم تغيرت صفة واحدة منها الى صلاح أنه يحكم بصلاحه كله ، وهو ظاهر الفساد . وعلى الثاني أنه لا يلزم من كونه لم يسلب اسم الماء أن لا يكون موصوفا بصفة تمنع من استعماله مع بقاء اسم الماء عليه والله أعلم . وقال ابن دقيق العيد لما نقل قول من قال إن الدم لما انتقل بطيب رائحته من حكم النجاسة الى الطهارة ومن حكم القذارة الى الطيب لتغير رائحته حتى حكم له بحكم المسك وبالعطيب للشهيد ، فكذلك الماء ينتقل بتغير رائحته من الطهارة الى النجاسة ، قال : هذا ضعيف مع تكلفه

### ٦٨ - باب البول في الماء الدائم

٢٣٨ - **حدثنا** أبو اليمان قال أخبرنا شبيب قال أخبرنا أبو الزناد أن عبد الرحمن بن مرمز الأعرج حدثه أنه سمع أبا هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول « نحن الآخرون السابقون »

[ الحديث ٢٣٨ - أطرافه في : ٨٧٦ ، ٨٩٦ ، ٢٦٥٦ ، ٣٤٨٦ ، ٦٦٢٤ ، ٦٨٨٧ ، ٧٠٣٦ ، ٧٤٩٥ ]

٢٣٩ - وبإسناده قال « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه »

قوله ( باب البول في الماء الدائم ) أى الساكن ، يقال دوم الطائر تدوميا إذا صف جناحيه في الهواء فلم يحركهما ، وفي رواية الأصيلة ، باب لا تبولوا في الماء الدائم ، وهي بالمعنى . قوله ( الأخرج ) كذا رواه شبيب ووافقه ابن عينة فسيأ رواه الشافعي عنه عن أبي الزناد ، وكذا أخرجه الاسماعيلي ، ورواه أكثر أصحاب ابن عينة عنه عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة ، ومن هذا الوجه أخرجه النسائي ، وكذا أخرجه أحمد من طريق الثوري عن أبي الزناد ، والطحاوي من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه ، والطريقان معا صحيحان ، ولأبي الزناد فيه شيخان ، ولفظهما في سياق المتن مختلف كما سنشير إليه . قوله ( نحن الآخرون السابقون ) اختلف في الحكمة في تقديم هذه الجملة على الحديث المقصود ، فقال ابن بطل : يحتمل أن يكون أبو هريرة سمع ذلك من النبي ﷺ مع ما بعده في نسق واحد لحديثهما جميعا ، ويحتمل أن يكون همام فعل ذلك لأنه سمعهما من أبي هريرة وإلا فليس في الحديث مناسبة للترجمة . قلت : جزم ابن التين بالأول ، وهو متعقب ، فانه لو كان حديثا واحدا ما فصله المصنف بقوله وبإسناده ، وأيضا ف قوله « نحن الآخرون السابقون » طرف من حديث مشهور في ذكر يوم الجمعة سيأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى ، فلو راعى البخاري ما ادعاه لساق المتن بتمامه . وأيضا لحديث الباب مروى بطرق متعددة عن أبي هريرة في دواوين الأئمة ، وليس في طريق منها في أوله « نحن الآخرون السابقون » ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي اليمان شيخ البخاري بدون هذه الجملة . وقول ابن بطل : ويحتمل أن يكون همام وهم ، تبعه عليه جماعة . وليس لهما ذكر في هذا الإسناد . وقوله إنه ليس في الحديث مناسبة للترجمة صحيح ، وإن كان غيره تسكف فأبدي بينهما مناسبة كما سنذكره ، والصواب أن البخاري في الغالب يذكر الشيء كما سمعه جملة تضمنه موضع الدلالة المطلوبة منه وإن لم يكن باقيه مقصودا ، كما صنع في حديث عروة البارقي في شراء الشاة كما سيأتي بيانه في الجهاد ، وأمثلة ذلك في كتابه كثيرة . وقد وقع لمالك نحو هذا في الموطأ إذ أخرج في باب صلاة الصبح والعتمة متونا بسند واحد أولها « مر رجل بفصن شوك » وآخرها « لو يعلون ما في الصبح والعتمة لأتوهما ولو حبوا » ، وليس غرضه منها إلا الحديث الأخير لكنه أداها على الوجه الذي سمعه . قال ابن العربي في القيس : نرى الجهال يتعبدون في تأويلها ، ولا تعلق للاول منها بالباب أصلا . وقال غيره : وجه المناسبة بينهما أن هذه الأمة آخر من يدفن من الأمم في الأرض وأول من يخرج منها ، لأن الوعاء آخر ما يوضع فيه أول ما يخرج منه ، فكذلك الماء الراكد آخر ما يقع فيه من البول أول ما يصادف أعضاء المتطهر ، فينبغي أن يجتنب ذلك ، ولا يخفى ما فيه . وقيل : وجه المناسبة أن بني اسرائيل وإن سبقوا في الإيمان ، لكن هذه الأمة سبقتهم باجتنايب الماء الراكد إذا وقع البول فيه ، فلعلهم كانوا لا يجتنبونه . وتعقب بان بني اسرائيل كانوا أشد مبالغة في اجتناب النجاسة بحيث كانت النجاسة إذا أصابت جلد أحدهم قرصه ، فكيف يظن بهم التساهل في هذا ؟ وهو استبعاد لا يستلزم رفع الاحتمال المذكور . وما قرناه أول . وقد وقع للبخاري في كتاب التعبير . في حديث أورده من طريق همام عن أبي هريرة مثل هذا - صدره أيضا بقوله « نحن الآخرون السابقون » قال : وبإسناده . ولا يتأتى فيه المناسبة المذكورة مع ما فيها من التسكف . والظاهر أن نسخة أبي الزناد عن الأخرج عن أبي هريرة كنسخة معمر عن همام عنه ، ولهذا قل حديث يوجد في هذه إلا وهو في الأخرى ،

وقد اشتملتا على أحاديث كثيرة أخرج الشيخان غالبها وابتداء كل نسخة منهما حديث « نحن الآخرون السابقون » ،  
 فلهذا صدر به البخاري فيما أخرجه من كل منهما ، وسلك مسلم في نسخة همام طريقا أخرى فيقول في كل حديث  
 أخرجه منها : قال رسول الله ﷺ ، فذكر أحاديث منها وقال رسول الله ﷺ ، فيذكر الحديث الذي يريد به يشير  
 بذلك الى أنه من أثناء النسخة لا أولها والله أعلم . قوله ( الذي لا يجرى ) قيل هو تفسير الدائم وایضاح لمعناه .  
 وقيل احترز به عن راكد يجرى بعضه كالبرك ، وقيل احترز به عن الماء الدائم لأنه جار من حيث الصورة ساكن  
 من حيث المعنى ، ولهذا لم يذكر هذا القيد في رواية أبي عثمان عن أبي هريرة التي تقدمت الاشارة اليها حيث جاء فيها  
 بلفظ « الراكد » بدل الدائم ، وكذا أخرجه مسلم من حديث جابر ، وقال ابن الانباري : الدائم من حروف الاضداد  
 يقال للساكن والدائر ، ومنه أصاب الرأس دوام أى دوار ، وعلى هذا قوله « الذي لا يجرى » صفة خصصة لأحد معني  
 المشترك ، وقيل الدائم والراكد مقابلان للجارى ، لكن الدائم الذى له ينبع والراكد الذى لا ينبع له . قوله ( ثم )  
 يفصل ( يضم اللام على المشهور ، وقال ابن مالك : يجوز الجزم عطفا على يبولن لأنه مجزوم الموضع بلا التاهية ،  
 ولكنه بنى على الفتح لتوكيده بالنون . ومنع ذلك القرطبي فقال : لو أراد النهي لقال ثم لا يغتسلن ، فثبت بتساوى  
 الأمران في النهي عنهما لأن المحل الذى تواردا عليه شيء واحد وهو الماء . قال : فمدوله عن ذلك يدل على أنه لم  
 يرد العطف ، بل نبه على مآل الحال ، والمعنى أنه إذا بال فيه قد يحتاج اليه فيمتنع عليه استعماله . ومثله بقوله ﷺ  
 « لا يضربن أحدكم أمر أنه ضرب الأمة ثم يضاجعها » فانه لم يروه أحد بالجزم ، لأن المراد النهي عن الضرب لأنه  
 يحتاج في مآل حاله الى مضاجعتها فتمتنع لاساءته اليها فلا يحصل له مقصوده . وتقدير اللفظ ثم هو يضاجعها . وفي  
 حديث الباب « ثم هو يغتسل منه » وتعقب بأنه لا يلزم من تأكيد النهي أن لا يعطف عليه نهى آخر غير مؤكد ،  
 لاحتمال أن يكون للتأكيد في أحدهما معنى ليس للآخر . قال القرطبي : ولا يجوز النصب ، إذ لا تضمر أن بعد ثم ،  
 وأجازه ابن مالك باعطاء ثم حكم الواو ، وتعقبه النووي بأن ذلك يقتضى أن يكون المنهى عنه الجمع بين الأمرين دون  
 لإفراد أحدهما ، وضعفه ابن دقيق العيد بأنه لا يلزم أن يدل على الأحكام المتعددة لفظ واحد ، فيؤخذ النهي عن  
 الجمع بينهما من هذا الحديث إن ثبت رواية النصب ، ويؤخذ النهي عن الأفراد من حديث آخر . قلت : وهو ما  
 رواه مسلم من حديث جابر عن النبي ﷺ أنه « نهى عن البول في الماء الراكد » ، وعنده من طريق أبي السائب  
 عن أبي هريرة بلفظ « لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب » وروى أبو داود (١) النهي عنهما في حديث  
 واحد ولفظه « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة » واستدل به بعض الحنفية على تنجيس الماء  
 المستعمل ، لأن البول ينجس الماء فكذلك الاغتسال ، وقد نهى عنهما معا وهو للتحريم فيدل على التنجاسة فيهما .  
 ورد بأنها دلالة اقتران وهى ضميعة ، وعلى تقدير تسليمها فلا يلزم التسوية ، فيكون النهي عن البول لثلاث تنجسه ،  
 وعن الاغتسال فيه لثلاث يسلبه الطهورية . ويزيد ذلك وضوحا قوله في رواية مسلم « كيف يفصل يا أبا هريرة ؟ »  
 قال : يتناوله تناولا ، فدل على أن المتع من الانغماس فيه لثلاث يصير مستعملا فيمتنع على الغير الانتفاع به ،  
 والصحابي أعلم بموارد الخطاب من غيره . وهذا من أقوى الأدلة على أن المستعمل غير طهور ، وقد تقدمت الأدلة

(١) في مخطوطة الرياض : وابن حبان

على طهارته ، ولا فرق في الماء الذي لا يجري في الحكم المذكور بين بوله الآدمي وغيره خلافا لبعض الحنابلة ، ولا بين أن يبول في الماء أو يبول في إناء ثم يصبه فيه خلافا للظاهر ، وهذا كله محمول على الماء القليل عند أهل العلم على اختلافهم في حصد القليل ، وقد تقدم قول من لا يعتبر إلا التغير وعدمه ، وهو قوي ، لكن الفصل بالثنتين أقوى لصحة الحديث فيه ، وقد اعترف الطحاوي من الحنفية بذلك لكنه اعترض عن القول به بأن القلة في العرف تطلق على الكبيرة والصغيرة كالجرة ، ولم يثبت من الحديث تقديرهما فيكون محلا فلا يعمل به ، وقواه ابن دقيق العيد ، لكن استدلل له غيرهما فقال أبو عبيد القاسم بن سلام : المراد القلة الكبيرة ، إذ لو أراد الصغيرة لم يحتاج لذكر العدد . فان الصغيرتين قدر واحدة كبيرة ، ويرجع في الكبيرة الى العرف عند أهل الحجاز . والظاهر أن الشارع عليه السلام ترك تحديدهما على سبيل التوسعة ، والعلم محيط بأنه ما خاطب الصحابة إلا بما يفهمون ، فأتى الاحمال ، لكن لعدم التحديد وقع الخلاف بين السلف في مقدارهما على نسمة أقوال حكاها ابن المنذر ، ثم حدث بعد ذلك تحديدهما بالأرطال ، واختلف فيه أيضا . ونقل عن مالك أنه حمل النهي على التنزيه فسيلا لا يتغير وهو قول الباقرين في الكثير ، وقال القرطبي : يمكن حله على التحريم مطلقا على قاعدة سد الذريعة لأنه يفضى الى تجسيس الماء . قوله ( ثم يفتسل فيه ) كذا هنا ، وفي رواية ابن عينة عن أبي الزناد : ثم يفتسل منه ، وكذا سلم من طريق ابن سيرين ، وكل من اللفظين يفيد حكما بالنص وحكما بالاستنباط قاله ابن دقيق العيد ، ووجه أن الرواية بلفظ « فيه » تدل على منع الانغماس بالنص وعلى منع التناول بالاستنباط ، والرواية بلفظ « منه » بعكس ذلك ، وكله مبني على أن الماء ينجس بملائة النجاسة . والله أعلم

### ٦٩ - باب إذا أُنِيَ عَلَى ظَهْرِ الْمُصَلِّي قَدَرٌ أَوْ جِيفَةٌ لَمْ تَفْسُدْ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ

وكان ابن عمر إذا رأى في ثوبه دما وهو يصلي وضعه ومضى في صلاته . وقال ابن المسيب والشعمي : إذا صلى وفي ثوبه دم أو جنابة أو تغير القبلة أو تيمم فصلّى ثم أدرك الماء في وقته لا يعيد

قوله ( باب إذا أُنِيَ على ظهر المصلي قدر ) بفتح الدال المعجمة أى شيء نجس ( أو جيفة ) أى ميتة لها رائحة . قوله ( لم تفسد ) محله ما إذا لم يعلم بذلك وتمادى ، ويحتمل الصحة مطلقا على قول من ذهب الى أن اجتناب النجاسة في الصلاة ليس بفرض ، وعلى قول من ذهب الى منع ذلك في الابتداء دون ما يطرا ، واليه ميل المصنف ، وعليه يخرج صنيع الصحابي الذي استمر في الصلاة بعد أن سألت منه السماء برى من رماه ، وقد تقدم الحديث عن جابر بذلك في باب من لم ير الرضوء إلا من المخرجين . قوله ( وكان ابن عمر ) هذا الاثر وصله ابن أبي شيبة من طريق برد بن سنان عن نافع عنه أنه « كان إذا كان في الصلاة فرأى في ثوبه دما فاستطاع أن يضمه وضعه ، وإن لم يستطع خرج ففسله ثم جاء ، فيبني على ما كان صلى » . واسناده صحيح ، وهو يقتضى أنه كان يرى التفرقة بين الابتداء والدوام ، وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين والاوزاعي وإسحق وأبي ثور ، وقال الشافعي وأحمد : يعيد الصلاة ، وقيل ما لك بالوقت فإن خرج فلا قضاء ، وفيه بحث يطول ، واستدل للأولين بحديث أبي سعيد أنه « قال خلع ثوبي في الصلاة ثم قال : إن جبريل أخبرني أن فيهما قدرا » أخرجه أحد وأبو داود وصححه ابن خزيمة . وله شاهد من حديث ابن مسعود أخرجه الحاكم ولم يذكر في الحديث إعادة . وهو اختيار جماعة من الشافعية .



وأما مسألة البناء على ما مضى فتأتى في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى . قوله ( وقال ابن المسيب والشَّحْب ) كذا للأكثر وهو الصواب ، وللمستعمل والسرعى ، وكان ، فإن كانت محفوظة فأفراد قوله ، إذا صلى ، على إرادة كل منهما ، والمراد بمسألة الدم ما إذا كان يغير علم المصلى ، وكذا الجنابة عند من يقول بنجاسة المني ، وبمسألة القبلة ما إذا كان عن اجتهاد ثم تبين الخطأ ، وبمسألة التيمم ما إذا كان غير واجد للاء ، وكل ذلك ظاهر من سياق الآثار الأربعة المذكورة عن التابعين المذكورين . وقد وصلها عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة مفرقة أو محتبها في تعليق التعليق ، وقد تقدمت الإشارة إلى مسألة الدم ، وأما مسألة التيمم فقدم وجوب الإعادة قول الأئمة الأربعة وأكثر السلف ، وذهب جمع من التابعين - منهم عطاء وابن سيرين ومكحول - إلى وجوب الإعادة مطلقا ، وأما مسألة بيان الخطأ في القبلة فقال الثلاثة والشافعى في القديم : لا يعيد ، وهو قول الأكثر أيضا ، وقال في الجديد : يجب الإعادة ، واستدل للأولين بحديث أخرجه الترمذى من طريق عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه وقال حسن ، لكن ضعفه غيره ، وقال العقيلي : لا يروى من وجه يثبت ، وقال ابن العربي : مستند الجديد أن خطأ المجتهد ييطان إذا وجد النص بخلافه . قال : وهذا لا يتم في هذه المسألة إلا بملك ، وأما في غيرها فلا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد . وأجيب بأن هذه المسألة مصورة فيها إذا تبين الخطأ فهو انتقال من يقين الخطأ إلى الظن القوى فليس فيه نقض اجتهاد باجتهاد . والله أعلم

٢٤٠ - حدثنا عبدان قال أخبرني أبي عن شعبة عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله قال : بينا رسول الله ﷺ ح . قال وحدثني أحمد بن عثمان قال حدثنا شريح بن مسلة قال حدثنا إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق قال حدثني عمرو بن ميمون أن عبد الله بن مسعود حدثه أن النبي ﷺ كان يصلى عند البيت وأبو جهل وأصحاب له جلوس إذ قال بعضهم لبعض أيسكم يحجى بسلامي جزور بني فلان فيضعه على ظهر محمد إذا سجد . فابتعث أشقى القوم فجاء به ، فطرح حتى إذا سجد النبي ﷺ وضعه على ظهره بين كتيفيه وأنا أنظر لا أغنى شيئا ، لو كانت لي مائة . قال : فجعلوا يضحكون ويحيل بعضهم على بعض ، ورسول الله ﷺ ساجدا لا يرفع رأسه ، حتى جاءته فاطمة فطرحته عن ظهره ، فرفع رأسه ثم قال « اللهم عليك بقريش » ثلاث مرات . فشق عليهم إذ دعا عليهم . قال : وكانوا يرون أن الدعوة في ذلك البلاء مستجابة . ثم سئى : « اللهم عليك بأبي جهل ، وعليك بعتبة بن ربيعة ، وشيبة بن ربيعة ، والوليد بن عتبة ، وأمية بن خلف ، وعتبة ابن أبي معيط » وعد الساجد فلم تحفظه . قال : فوالذي قسمي بيده ، لقد رأيت الذين عد رسول الله ﷺ صرعى في القليب ، قليب بدر

[ الحديث ٢٤٠ - أخرجه في : ٥٢٠ ، ٢٩٣٤ ، ٣١٨٥ ، ٣٨٥٤ ، ٣٩٦٠ ]

قوله ( حدثنا عبدان ) أعاده المصنف في أواخر الجزية منه فقال : حدثنا عبدان هو عبد الله بن عثمان ، وعرفنا من سياقه هناك أن اللفظ هنا لرواية أحمد بن عثمان ، وإنما قرنها برواية عبدان تقوية لها لأن في إبراهيم

ابن يوسف مقالا ، وأحد المذكور هو ابن عثمان بن حكيم الأودي الكوفي ، وهو من صفار شيوخ البخارى ، وله في هذا الحديث إسناده آخر أخرجه النسائي عنه عن خالد بن خالد عن علي بن صالح عن أبي إسحق ، ورجال إسناده جميعا كوفيون ، وأبو إسحق هو السبيعي ، ويوسف الراوى عنه هو ابن ابنه إسحق ، وأفلحت روايته التصريح بالتحديث لأبي إسحق عن عمرو بن ميمون ، ولعمرو عن عبد الله ، وعينت أيضا عبد الله بانه ابن مسعود ، وعمرو بن ميمون هو الأودي تابعي كبير مخضرم ، أسلم في عهد النبي ﷺ ولم يره ، ثم نزل الكوفة ، وهو غير عمرو بن ميمون الجزري الذي تقدم قريبا . وهذا الحديث لا يروى عن النبي ﷺ إلا بإسناد أبي إسحق هذا ، وقد رواه الشيخان من طريق الثوري ، والبخارى أيضا من طريق إسرائيل وزهير ، ومسلم من رواية زكريا بن أبي زائدة ، وكلهم عن أبي إسحق . وسندكر ما في اختلاف رواياتهم من الفوائد مبينا إن الله تعالى ، قوله ( يينا رسول الله ﷺ ساجد ) بقبته من رواية عبدان المذكور ، وحوله ناس من قريش من المشركين ، ثم ساق الحديث مختصرا . قوله ( أن عبد الله ) في رواية الكشميبي عن عبد الله . قوله ( وأبو جهل وأصحاب له ) هم السبعة المدغور عليهم بعد ، بينه البزار من طريق الأجلح عن أبي إسحق . قوله ( إذ قال بعضهم ) هو أبو جهل ، سماه مسلم من رواية زكريا المذكورة وزاد فيه ، وقد تحرت جزور بالامس ، والجزور من الإبل ما يجرز أى يقطع ، وهو يفتتح الجيم ، والسلي مقصور يفتح المهمة هي الجلدة التي يكون فيها الولد يقال لها ذلك من البهائم وأما من الآدميات فالشمية ، وحكى صاحب المحكم أنه يقال فهين أيضا سلى . قوله ( فيضه ) زاد في رواية إسرائيل « فيعمد الى قرنها ودمها وسلاها ثم يمهله حتى يسجد » . قوله ( فانبعث أشقى القوم ) وللكشميبي والرخسى « أشقى قوم » ، بالتسكير فقيه مبالغة ، لكن المقام يقتضى الأول ، لأن الشقاء هنا بالنسبة الى أولئك الأرقام فقط كما سطره بعد ، وهو عقبة ابن أبي معيط بهمليتين مصغرا سماء شعبة ، وفي سياقه عند المصنف اختصار يوم أنه فعل ذلك ابتداء . وقد ساقه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة نحو رواية يوسف هذه وقال فيه : لجاء عقبة بن أبي معيط فتذفه على ظهره . قوله ( لا أغنى ) كذا للأكثر ، وللكشميبي والمستمل « لا أغير » ، ومعناها صحيح ، أى لا أغنى في كف شرم ، أو لا أغير شيئا من فعلهم . قوله ( لو كانت لي منعة ) قال النووي : المنعة بفتح النون القوة ، قال وحكى الإسكان وهو ضعيف . وجزم القرطبي بسكون النون قال : ويجوز الفتح على أنه جمع مانع ككاتب وكنته ، وقد رجح القزاز والمروى الإسكان في المفرد ، وعكس ذلك صاحب إصلاح المنطق وهو معتمد النووي قال : وإنما قال ذلك لأنه لم يكن له بمكة عشيرة ، لكونه هذليا حليفا وكان حلفاؤه إذ ذلك كفارا . وفي الكلام حذف تقديره : لطرخته عن رسول الله ﷺ ، وصرح به مسلم في رواية زكريا ، وللبزار « فانا أروهب - أى أخاف - منهم » . قوله ( ويحيل بعضهم ) كذا هنا بالمهمة من الإحالة ، والمراد أن بعضهم ينسب فعل ذلك الى بعض بالإثارة تهكا ، ويحتمل أن يكون من حال يحيل بالفتح إذا وثب على ظهر دابته ، أى يثب بعضهم على بعض من المرح والبطر ، وسلم من رواية زكريا « ويحيل ، بالميم أى من كثرة الضحك » ، وكذا للمصنف من رواية إسرائيل . قوله ( فاطمة ) هي بنت رسول الله ﷺ ، زاد إسرائيل « وهي جويرية » ، فأقبلت تسمى ، وثبت النبي ﷺ ساجدا . قوله ( فطرخته ) كذا الأكثر ، وللكشميبي بحذف المفعول ، زاد إسرائيل « وأقبلت عليهم تقسمهم » ، زاد البزار « فلم يردوا عليها شيئا » . قوله ( فرفع رأسه ) زاد البزار من رواية زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحق « فحمد الله واثني عليه ثم قال :

أما بعد اللهم ، قال الزار : تفرد بقوله « أما بعد ، زيد . قوله ( ثم قال ) يشعر بمهلة بين الرفع والدعاء ، وهو كذلك ، ففي رواية الأجلح عند الزار « فرفع رأسه كما كان يرفعه عند تمام سجوده ، فلما قضى صلاته قال : اللهم ، وسلم والنساء نحوه ، والظاهر منه أن الدعاء المذكور وقع خارج الصلاة ، لكن وقع وهو مستقبل الكعبة كما ثبت من رواية زهير عن أبي إسحق عند الشيخين . قوله ( عليك بقریش ) أى يهلك قریش ، والمراد الكفار منهم أومن سعى منهم ، فهو عام أريد به الخصوص . قوله ( ثلاث مرات ) كرده إسرائيل في روايته لفظا لا عددا ، وزاد مسلم في رواية ذكرى « وكان إذا دعا دعا ثلاثا ، وإذا سأل سأل ثلاثا » . قوله ( فشق عليهم ) ولمسلم من رواية ذكرى « فلما سمعوا صوته ذهب عنهم الضحك وخافوا دعوته » . قوله ( وكانوا يرون ) بفتح أوله في روايتنا من الرأي أى يمتقدون ، وفي غيرها بالضم أى يظنون ، والمراد بالبلد مكة . ووقع في مستخرج أبي نعيم من الوجه الذى أخرجه منه البخارى « في الثالثة ، بدل قوله في ذلك البلد ، ويناسبه قوله « ثلاث مرات ، ويمكن أن يكون ذلك مما بقى عندهم من شريعة إبراهيم عليه السلام . قوله ( ثم سعى ) أى فصل من أجل . قوله ( بأبي جهل ) في رواية إسرائيل بمعرو بن هشام وهو اسم أبي جهل ، فلعله سماه وكناه معا . قوله ( والوليد بن عتبة ) هو ولد المذكور بعد أبي جهل ، ولم تختلف الروايات في أنه بعين مهلة بعدها مثناة ساكنة ثم موحدة ، لكن عند مسلم من رواية ذكرى بالالف بدل المثناة ، وهو وهم قديم نبه عليه ابن سفيان الراوى عند مسلم ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق شيخ مسلم على الصواب . قوله ( وأمىة بن خلف ) في رواية شعبة « أو أبى بن خلف ، شك شعبة ، وقد ذكر المصنف الاختلاف فيه عقيب رواية الثورى في الجهاد وقال : الصحيح أمية ، لكن وقع عنده هناك « أبى بن خلف ، وهو وهم منه أو من شيخه أبى بكر عبد الله بن أبى شبة إذ حدثه فقد رواه شيخه أبو بكر في مسنده فقال « أمية ، وكذا رواه مسلم عن أبى بكر والإسماعيلي وأبو نعيم من طريق أبى بكر كذلك وهو الصواب ، وأطبق أصحاب المغازى على أن المتوليد بيد أمية ، وعلى أن أخاه أبا قتيل بأحد ، وسيأتى في المغازى قتل أمية بيد إن شاء الله تعالى . قوله ( وعد السابغ فلم تحفظه ) وقع في روايتنا بالنون وهى للجمع ، وفي غيرها بالياء التحتانية قال الكرماني فاعل عد رسول الله ﷺ أو ابن مسعود وفاعل « فلم تحفظه » ابن مسعود أو عمرو بن ميمون . قلت : ولا أدرى من أبى تيباً له الجزم بذلك مع أن في رواية الثورى عند مسلم ما يدل على أن فاعله « فلم تحفظه » أبو إسحق ولفظه « قال أبو إسحق ونسبت السابغ » ، وعلى هذا ففاعل عد عمرو بن ميمون ، على أن أبا إسحق قد تذكره مرة أخرى فسماء عمارة بن الوليد ، كذا أخرجه المصنف في الصلاة من رواية إسرائيل عن أبى إسحق ، وسماع إسرائيل من أبى إسحق في غاية الاتقان لزومه إياه لأنه جده ، وكان خصيصا به ، قال عبد الرحمن بن مهدى : ما فاتني الذى فاتني من حديث الثورى عن أبى إسحق إلا استكالا على إسرائيل ، لأنه كان يأتى به أتم . وعن إسرائيل قال : كنت أحفظ حديث أبى إسحق كما أحفظ سورة الحمد ، واستشكل بعضهم عد عمارة بن الوليد في المذكورين لأنه لم يقتل بيد بل ذكر أصحاب المغازى أنه مات بأرض الحبشة ، وله قصة مع النجاشي إذ تعرض لامرأته فأمر النجاشي ساعرا فنفخ في إحلل عمارة من سحره عقوبة له فتوحش وصار مع البهائم إلى أن مات في خلافة عمر وقصته مشهورة . والجواب أن كلام ابن مسعود في أنه رآهم صرعى في القليب محمول على الأكثر ، ويدل عليه أن عقبة بن أبى معيط لم يطرح في القليب وإنما قتل صبرا بعد أن رحلوا عن بدر مرحلة ، وأمىة بن خلف لم يطرح في القليب كما هو بل

مقطعا كما سيأتي ، وسيأتي في المغازي كيفية مقتل المذكورين بيد زبادة بيان في أحوالهم إن شاء الله تعالى . **قوله** ( قال ) أي ابن مسعود ، والمراد باليد هنا القدرة ، وفي رواية مسلم « والذي بعث محمدا بالحق ، وللنساء » والذي أنزل عليه الكتاب ، وكان عبد الله قال كل ذلك تأكيدا . **قوله** ( صرعى في القليب ) في رواية إسرائيل « لقد رأيته صرعى يوم بدر ثم سبوا إلى القليب قليب بدر » ثم قال رسول الله ﷺ « وأتبع أصحاب القليب لعنة » وهذا يحتمل أن يكون من تمام الدعاء الماضي ، فيكون فيه علم عظيم من أعلام النبوة ، ويحتمل أن يكون قاله ﷺ بعد أن ألقوا في القليب ، وزاد شعبة في روايته « إلا أمة فانه تقطعت أوصاله » زاد « لأنه كان بادنا » ، قال العلماء : وإنما أمر بالقائمه فيه لئلا يتأذى الناس بريهم ، والا فالخبر لا يجب دفعه ، والظاهر أن البئر لم يكن فيها ماء معين . **قوله** ( قليب بدر ) بالجر على البدلية ، والقليب بفتح القاف وآخره موحدة هو البئر التي لم تغط وقيل العادية القديمة التي لا يعرف صاحبها . ( قائدة ) : روى هذا الحديث ابن إسحق في المغازي قال : حدثني الأجلع عن أبي إسحق فذكر هذا الحديث ، وزاد في آخره قصة أبي البختري مع النبي ﷺ في سؤاله إياه عن القصة ، وضرب أبي البختري أبا جهل وشبهه إياه ، والقصة مشهورة في السيرة . وأخرجها البزار من طريق أبي إسحق وأشار إلى تفرد الأجلع بها عن أبي إسحق ، وفي الحديث تعظيم الدعاء بمكة عند الكفار ، وما ازدادت عند المسلمين الا تعظيما . وفيه معرفة الكفار بصدقه ﷺ لحوقهم من دعائه ، ولكن حلمهم الحسد على ترك الانقياد له ، وفي حله ﷺ عن آذاه ، ففي رواية الطيالسي عن شعبة في هذا الحديث أن ابن مسعود قال : لم أره دعا عليهم إلا يومئذ . وإنما استحقوا الدعاء حينئذ لما أقدموا عليه من الاستخفاف به حال عبادة ربه . وفيه استحباب الدعاء ثلاثا ، وقد تقدم في العلم استحباب السلام ثلاثا وغير ذلك . وفيه جواز الدعاء على الظالم ، لكن قال بعضهم : علمه ما إذا كان كافرا ، فاما المسلم فيستحب الاستغفار له والدعاء بالتوبة ، ولو قيل : لا دلالة فيه على الدعاء على الكافر لما كان بعيدا لاحتمال أن يكون أطلع ﷺ على أن المذكورين لا يؤمنون ، والاولى أن يدعى لكل حي بالمهادية . وفيه قوة نفس فاطمة الزهراء من صغرها ، لشرفها في قومها ونفسها ، لكونها صرحت بشتيمهم وهم رؤوس قریش ، فلم يردوا عليها . وفيه أن المباشرة أكد من السب والاعانة لقوله في عقبة أشقى القوم ، مع أنه كان فيهم أبو جهل وهو أشد منه كفرا وأذى للنبي ﷺ لكن الشفاء هنا بالنسبة إلى هذه القصة لأنهم اشتركوا في الأمر والرضا وانفرد عقبة بالمباشرة فكان أشفاهم ، ولهذا قتلوا في الحرب وقتل هو صبورا . واستدل به على أن من حدث له في صلاته ما يمنع انعقادها ابتداء لا تبطل صلاته ولو تمادى ، وعلى هذا ينزل كلام المصنف ، فلو كانت نجاسة فأزالها في الحال ولا أثر لها صححت انقفا ، واستدل به على طهارة فرث ما يؤكل لحمه ، وعلى أن إزالة النجاسة ليست بفرض وهو ضعيف ، وحله على ما سبق أولى . وتعقب الاول بأن الفرث لم يفرد بل كان مع الدم كما في رواية إسرائيل ، والدم نجس انقفا . وأجيب بأن الفرث والدم كانا داخل السلي وجملدة السلي الطاهرة طاهرة فكان كحمل القارورة المرسعة . وتعقب بأنها ذبيحة وثني ، فجميع أجزائها نجسة لأنها ميتة ، وأجيب بأن ذلك كان قبل التعبد بتحريم ذبائحهم ، وتعقب بأنه يحتاج إلى تاريخ ولا يكفي فيه الاحتمال . وقال النووي : الجواب المرضي أنه ﷺ لم يعلم ما وضع على ظهره ، فاستمر في سجوده استصباحا لأصل الطهارة . وتعقب بأنه يشكل على قولنا بوجوب الإعادة في مثل هذه الصورة . وأجاب بأن الإعادة إنما تجب في الفريضة ، فإن ثبت أنها فريضة فالوقت موسع فلهذا أعاد . وتعقب بأنه لو أعاد لنقل ولم

ينقل ، وبأن الله تعالى لا يقره على القنذى في صلاة فاسدة . وقد تقدم أنه خلع نعليه وهو في الصلاة لأن جبريل أخبره أن فيهما قدرا ، وبدل على أنه علم بما ألقى على ظهره أن قاطمة ذهبت به قبل أن يرفع رأسه ، وعقب هو صلاته بالدعاء عليهم . والله أعلم

### ٧٠ - باب البُزَاقِ والمُخَاطِ ونحوه في التَّوْبِ

قال عروة عن المسور وسروان : خرج النبي ﷺ زَمَنَ حَدِيثِهِ . . . فذكر الحديث :

وما تَنَخَّمَ النبي ﷺ مُخَامَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ فَذَكَرَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدَهُ

٢٤١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : بَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ فِي نَوْبِ

طَوَلَهُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ : أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

[ الحديث ٢٤١ - أخرجه : ٤٠٥ ، ٤١٧ ، ٤١٣ ، ٤١٧ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٨٧٢ ، ١٧١٤ ]

**قوله** ( باب البصاق ) كذا في روايتنا ، وللاكثر بالواو وهي لغة فيه ، وكذا السين وضعت . **قوله** ( في التوب ) أي والبدن ونحوه ، ودخول هذا في أبواب الطهارة من جهة أنه لا يفسد الماء لو غاطه . **قوله** ( وقال عروة ) هو ابن الزبير ، وسروان هو ابن الحكم ، وأشار بهذا التعليق الى الحديث الطويل في قصة الحديبية ، وسيأتي بيانه في الشروط من طريق الزهري عن عروة ، وقد علق منه موضعاً آخر كما مضى في باب استعمال فضل وضوء الناس . **قوله** ( فذكر الحديث ) يعني وفيه وما تنخم ، وغفل الكرماني فظن أن قوله « وما تنخم الخ » حديث آخر فحز أن يكون الراوي ساق الحديثين سوفاً واحداً ، أو يكون أمر التنخم وقع بالحديبية انتهى . ولو راجع الموضوع الذي ساق المصنف فيه الحديث تاماً لظهر له الصواب . والتخامة بالضم هي التخاعة كذا في المجلد والصباح ، وقيل بالميم ما يخرج من الفم ، وبالعين ما يخرج من الحلق . والغرض من هذا الاستدلال على طهارة الريق ونحوه . وقد نقل بعضهم فيه الإجماع ، لكن روى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن إبراهيم النخعي أنه ليس بظاهر ، وقال ابن حزم : صح عن سلمان الفارسي وإبراهيم النخعي أن اللعاب ينصب إذا فارق الفم . **قوله** ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو القرياني ، وسفيان هو الثوري . وقد روى أبو نعيم في مستخرجه هذا الحديث من طريق القرياني وزاد في آخره « وهو في الصلاة » . **قوله** ( طوله ابن أبي مريم ) هو سعيد بن الحكم المصري أحد شيوخ البخاري ، نسب الى جده . وأفادت روايته تصريح حميد بالجماع له من أنس ، خلافاً لما روى يحيى القطان عن حماد بن سلمة أنه قال : حديث حميد عن أنس في البزاق إنما سمعه من ثابت عن أبي نضرة ، فظهر أن حميداً لم يدلس فيه . ومفعول سمعت الثاني عنوف للعلم به ، والمراد أنه كالمثني الذي قبله مع زيادات فيه . وقد وقع مطوياً أيضاً عند المصنف في الصلاة كما سيأتي في باب حك البزاق باليد في المسجد

### ٧١ - باب لا يجوز الوضوء بالنَّيِّذِ ولا المُسَكِّرِ . وَكَرِهَهُ الْحَسَنُ وَأَبُو الْعَالِيَةِ

وقال عطاة : التَّيْمُّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْوُضُوءِ بِالنَّيِّذِ وَاللَّبَنِ

٢٤٢ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ»**

[الحدیث ٢٤٢ - طرقه في: ٥٥٨٥، ٥٥٨٦]

**قوله** (باب لا يجوز الوضوء بالثريد ولا المسكر) هو من عطف العام على الخاص، أو المراد بالثريد ما لم يبلغ حد الاسكار. **قوله** (وكرهه الحسن) أي البصري، روى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريقين عنه قال «لا وضوءاً بثريد» وروى أبو عبيد من طريق أخرى عنه أنه لا بأس به، فعل هذا فكرأه عنده على التنزيه. **قوله** (وأبو العالية) روى أبو داود وأبو عبيد من طريق أبي خزيمة قال: سألت أبا العالية عن رجل أصابته جنابة وليس عنده ماء أينبتس به؟ قال: لا. وفي رواية أبي عبيد: فكرهه. **قوله** (وقال طه) هو ابن أبي رباح، روى أبو داود أيضاً من طريق ابن جريج عنه أنه كره الوضوء بالثريد واللبن وقال: إن التيمم أحب إلى منه. وذهب الأوزاعي إلى جواز الوضوء بالأنفة كلها، وهو قول عكرمة مولى ابن عباس، وروى عن علي وابن عباس ولم يصح عنهما، وقيد أبو حنيفة في المشهور عنه بثريد القبر، واشترط أن لا يكون بحضرة ماء وأن يكون خارج المصر أو القرية، وخالفه صاحباه فقال محمد: يجمع بينه وبين التيمم، قيل إيجاباً وقيل استحباباً، وهو قول إسحق. وقال أبو يوسف بقول الجمهور: لا يتوضأ به بحال، واختاره الطحاوي، وذكر قاضيان أن أبا حنيفة رجع إلى هذا القول، لكن في المتيد من كتبهم إذا ألقى في الماء تمرات خللاً ولم يزل عنه اسم الماء جاز الوضوء به بلا خلاف، يعني عندهم. واستدلوا بحديث ابن مسعود حيث قال له النبي ﷺ ليسه الجن «ما في إداوتك؟ قال: نثيد. قال: ثمرة طيبة وماء طهور» رواه أبو داود والترمذي وزاد «فوضأ به» وهذا الحديث أطلق علماء السلف على تضعيفه، وقيل - على تقدير محتم - إنه منسوخ، لأن ذلك كان بمكة، ونزول قوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا) إنما كان بالمدينة بلا خلاف، أو هو محمول على ماء أقيت فيه تمرات يابسة لم تغير له وصفاً، وإنما كانوا يصنعون ذلك لأن غالب مياههم لم تكن حلوة. **قوله** (عن الزهري) كذا للأصلي وغيره، ولابن ذر «حدثنا الزهري». **قوله** (كل شراب أسكر) أي كان من شأنه الإسكار سواء حصل بشربه السكر أم لا، قال الخطابي: فيه دليل على أن قليل المسكر وكثيره حرام من أي نوع كان، لأنها صيغة عموم أشير بها إلى جنس الشراب الذي يكون منه السكر، فهو كما لو قال: كل طعام أشبع فهو حلال، فإنه يكون دالاً على حل كل طعام من شأنه الإشباع وإن لم يحصل الشبع به لبعض دون بعض. ووجه احتجاج البخاري به في هذا الباب أن المسكر لا يحل شربه، وما لا يحل شربه لا يجوز الوضوء به اتفاقاً والله أعلم. وسيأتي الكلام على حكم شرب الثريد في الأثرية إن شاء الله تعالى

٧٣ - **باب غسل المرأة أباهما الدم عن وجهه**. وقال أبو العالية: أمسحوا على رجلٍ فإنها مريضة

٢٤٣ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ وَسَأَلَهُ النَّاسُ - وَمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ أَحَدٌ - : بَأَى شَيْءٌ دُوِيَ جُرْحُ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ: مَا بَقِيَ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي: كَانَ عَلَى يَمِينِي**

بِزَيِّهِ فِيهِ مَاءٌ ، وَطَاطَةُ تَفْسِلُ عَنْ وَجْهِهِ الدَّمَّ . فَأَخِذَ حَصِيرًا فَأَحْرَقَ ، فَنُشِيَ بِهِ جُرْحُهُ

[ الحديث ٢٤٤ - أطرافه في : ٢٩٠٣ ، ٢٩١١ ، ٣٠٣٧ ، ٤٠٧٥ ، ٥٢٤٨ ، ٥٧٢٢ ]

**قوله** ( باب غسل المرأة أباهما ) منصوب على المفعولية ، والدم منصوب على الاختصاص ، أو على البدل ، وهو إما اشتغال أو بعض من كل . ووقع في رواية ابن عساكر « غسل المرأة الدم عن وجه أبيها » وهو بالمعنى . **قوله** ( عن وجهه ) في رواية الكشميني « من وجهه » ، و « عن » في رواية غيره إما بمعنى من أو ضمن الغسل معنى الإزالة ، وهذه الترجمة معقودة لبيان أن إزالة النجاسة ونحوها يجوز الاستعانة فيها كما تقدم في الوضوء ، وهذا يظهر مناسبة أثر أبي العالاية لحديث سهل . **قوله** ( وقال أبو العالاية ) هو الرياحي بكسر الراء وياء تختانية ، وأثره هذا وصله عبد الرزاق عن معمر عن عاصم بن سليمان قال : دخلنا على أبي العالاية وهو وجع فوضؤه ، فلما بقيت إحدى رجله قال : اسحروا على هذه فانها مريضة ، وكان بها حرمة . وزاد ابن أبي شيبة « انها كانت معصوبة » . **قوله** ( حدثنا محمد ) قال أبو علي الجبائي : لم ينسبه أحد من الرواة ، وهو عندى ابن سلام . قلت : وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج . وقد وقع في رواية ابن عساكر « حدثنا محمد يعني ابن سلام » . **قوله** ( رسأله الناس ) جملة حالية ، وأود بقوله « وما بيني وبينه أحد » أى عند السؤال ، ليكون أدل على صحة سماعه لقربه منه . **قوله** ( كدوى ) بضم الدال على البناء للجهول ، وحذفت إحدى الواوين في الكتابة كداود . **قوله** ( ما بقى أحد ) إنما قال ذلك لأنه كان آخر من بقى من الصحابة بالمدينة كما صرح به المصنف في الكناح في روايته عن قتيبة عن سفیان ، ووقع في رواية الحميدي عن سفیان « اختلف الناس بأى شيء كدوى جرح رسول الله ﷺ ؟ وسألت ذكر سبب هذا الجرح وتسمية فاعله في المغازي في وقعة أحد إن شاء الله تعالى . وكان بينها وبين تحديث سهل بذلك أكثر من ثمانين سنة . **قوله** ( فأخذ ) بضم الهجمة على البناء للجهول ، وله في الطب « فلما رأته فاطمة الدم يزيد على الماء كثرة عمدت الى حصار فاحرقها وألصقتها على الجرح فرقا الدم » وفي هذا الحديث مشروعية التداوى ، ومعالجة الجراح ، واتخاذ الترس في الحرب ، وأن جميع ذلك لا يقصد في التوكل لصدوره من سيد المتوكلين . وفيه مباشرة المرأة لأبيها ، وكذلك لغيره من قوى عارمها ، ومداداتها لأمرضهم ، وغير ذلك مما يأتي الكلام عليه في المغازي إن شاء الله تعالى

٧٣ - باب السواك . وقال ابن عباس : رُبْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَنْ

٢٤٤ - حَرْشُ أَبُو الثُّمَالِ قَالَ حَدَّثَنَا حُذَّافُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ :

أَنْبِئْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَوَجَدْتُهُ يَسْتَنْ بِسِوَاكِ يَبْدُو يَقُولُ « أَعْ ، أَعْ » وَالسَّوَاكُ فِيهِ كَأَنَّهُ يَهْوُحُ



**قوله** ( باب السواك ) هو بكسر السين على الأفصح ، ويطلق على الآلة وعلى الفسل وهو المراد هنا . **قوله** ( وقال ابن عباس ) هذا التعليل سقط من رواية المستطلى ، وهو طرف من حديث طويل في قصة مييت ابن عباس عند خالته ميمونة ليشاهد صلاة النبي ﷺ بالليل ، وقد وصله المؤلف من طرق : منها بلفظه هذا في تفسير آل عمران واقتضى كلام عبد الحق أنه بهذا اللفظ من أفراد مسلم وليس بجديد . **قوله** ( عن أبي بردة ) هو ابن أبي موسى الأشعري . **قوله** ( يستن ) يفتح أوله وسكون المهملة وفتح المثناة وتشديد النون من السن بالكسر أو الفتح إما

لأن السواك يمر على الأسنان ، أو لأنه يسنها أى يمددها . **قوله** ( يقول ) أى النبي ﷺ ، أو السواك مجازاً . **قوله** ( أع أع ) بضم الهزة وسكون المهملة ، كذا في رواية أبي ذر ، وأشار ابن التين إلى أن غيره رواه بفتح الهزة ، ورواه النسائي وابن خزيمة عن أحمد بن عتبة عن حماد بتقديم العين على الهزة ، وكذا أخرجه البيهقي من طريق اسماعيل القاضي عن عمار - وهو أبو النعمان - شيخ البخاري فيه ، ولأبي داود بهزة مكسورة ثم هاء ، وللجوزقي بخاء معجمة بدل الهاء ، والرواية الأولى أشهر ، وإنما اختلف الرواة لتقارب مخارج هذه الأحرف ، وكلها ترجع إلى حكاية صوته إذ جعل السواك على طرف لسانه كما عند مسلم ، والمراد طرفه الداخل كما عند أحمد ، يستن إلى فوق ، ولهذا قال هنا « كأنه يتبرع » ، والتهود التقوى ، أى له صوت كصوت المتقي . على سبيل المبالغة . ويستفاد منه مشروعية السواك على اللسان طولا ، أما الأسنان فلا يحب فيها أن تكون عرضا ، وفيه حديث مرسل عند أبي داود ، وله شاهد مرسل عند العقيلي في الضمراء ، وفيه تأكيد السواك وأنه لا يختص بالأسنان ، وأنه من باب التنظيف والتطيب لا من باب إزالة الفاذورات ، لكونه ﷺ لم يخفف به ، وبويعوا عليه ، استياك الإمام بحضرة رعيته ،

٢٤٥ - **عز** عثمان قال حدثنا جرير عن منصور عن أبي وائل عن حذيفة قال : كان النبي ﷺ إذا قام

من الليل يشوص فاه بالسواك

[ الحديث ٢٤٥ - طريقه في : ٨٨٩ ، ١١٣٦ ]

**قوله** ( عن حذيفة ) هو ابن البيان ، والإسناد كله كوفيون . **قوله** ( يشوص ) بضم المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة ، والشوص بالفتح الغسل والتنظيف كذا في الصحاح ، وفي المحكم الغسل عن كراع والتنقية عن أبي عبيد والملك عن ابن الأنباري ، وقيل الإمرار على الأسنان من أسفل إلى فوق ، واستدل قائله بأنه مأخوذ من الشوصة وهي ريح ترفع القلب عن موضعه ، وعكسه الخطابي فقال : هو ذلك الأسنان بالسواك أو الأصابع عرضا ، قال ابن دقيق العيد : فيه استحباب السواك عند القيام من النوم لأن النوم مقتض لتغير الفم لما يتصاعد إليه من أبخرة المعدة ، والسواك آلة تنظيفه فيستحب عند مقتضاه ، قال : وظاهر قوله « من الليل » عام في كل حالة ، ويحتمل أن يخص بما إذا قام إلى الصلاة . قلت : ويدل عليه رواية المصنف في الصلاة بلفظه « إذا قام للتهجد » ولمسلم نحوه ، وحديث ابن عباس يشهد له ، وكان ذلك هو السرى ذكره في الترجمة . وقد ذكر المصنف كثيرا من أحكام السواك في الصلاة وفي الصيام كما ستأتي في أما كتبها إن شاء الله تعالى

## ٧٤ - باب دفع السواك إلى الأكبر

٢٤٦ - وقال عفان : حدثنا صخر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال « أراي أنسواك بسواك ، فجاءني رجلان أحدهما أكبر من الآخر ، فناولت السواك الأصغر منهما ، فقبل لي كبر ، فدفعته إلى الأكبر منها » . قال أبو عبد الله : اختصره تميم عن ابن المبارك عن أسامة عن نافع عن ابن عمر **قوله** ( باب دفع السواك إلى الأكبر ) وقال عفان قال الإمامهليل : أخرجه البخاري بلا رواية . قلت : وقد وصله أبو عروانة في صحيحه عن محمد بن إسحق الصنفاني وغيره عن عفان ، وكذا أخرجه أبو نعيم والبيهقي من طريقه .



قوله (أراني) بفتح الحزنة من الرؤية ، ووم منها . وفي رواية المستمل د رآني ، بتقديم الراء والأول أشهر ، ولمسلم من طريق علي بن نصر الجهضمي عن صخر د أراني في المنام ، وللإسماعيلي د رأيت في المنام ، فعل هذا فهو من الرؤيا . قوله (فليل) قائل ذلك له جبريل عليه السلام كما سيذكر من رواية ابن المبارك . قوله (كبر) أي قدم الأكبر في السن . قوله (قال أبو عبد الله) أي البخاري (اختصره) أي المتن (نعم) هو ابن حماد ، وأسامة هو ابن زيد الليثي المدني ، ورواية نعم هذه وصلها الطبراني في الأوسط عن بكر بن سهل عنه بلفظ د أمرني جبريل أن أكبر ، ورويناها في الفيلانيات من رواية أبي بكر الشافعي عن عمر بن موسى عن نعم بلفظ د أن أقدم الأكابر ، وقد رواه جماعة من أصحاب ابن المبارك عنه بغير اختصار أخرجه أحمد والإسماعيلي والبيهقي عنهم بلفظ د رأيت رسول الله ﷺ يستن ، فأعطاه أكبر القوم ، ثم قال : إن جبريل أمرني أن أكبر ، وهذا يقتضي أن تكون القضية وقعت في البقطة . ويجمع بينه وبين رواية صخر أن ذلك لما وقع في البقطة أخبرهم ﷺ بما رآه في النوم تنبيها على أن أمره بذلك بوحى مقدم ، لحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ بعض . ويشهد لرواية ابن المبارك ما رواه أبو داود بإسناد حسن عن عائشة قالت د كان رسول الله ﷺ يستن وعنده رجلان ، فأوحى إليه أن أعط السواك الأكبر ، قال ابن بطال : فيه تقديم ذى السن في السواك ، ويلتحق به الطعام والشراب والمشى والكلام ، وقال المذهب : هذا ما لم يترتب القوم في الجلوس ، فاذا تروبوها فالسنة حينئذ تقدم الأيمن ، وهو صحيح ، وسياق الحديث فيه في الأشربة ، وفيه أن استعمال سواك الخير ليس بمكروه ، إلا أن المستحب أن يغسله ثم يستعمله ، وفيه حديث عن عائشة في سنن أبي داود قالت د كان رسول الله ﷺ يعطى السواك لأغسله فأبدأ به فأستاك ثم أغسله ثم أدهم إليه ، وهذا دال على عظيم أدبها وكبير فطنتها ، لأنها لم تغسله ابتداء حتى لا يفوتها الاستغناء بريقه ، ثم غسلته تأديبا وامتنالا . ويحتمل أن يكون المراد بإمرها بغسله تطييبه وتليينه بالماء قبل أن يستعمله . والله أعلم

### ٧٥ - باب فضل من بات على الوضوء

٢٤٧ - **عمر بن محمد بن عمار** قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا سفيان عن منصور عن سعد بن عبيدة عن البراء بن عازب قال : قال النبي ﷺ « إذا أتيت مضجعا فتوضأ وضوءك للصلاة ، ثم اضطجع على شقك الأيمن ، ثم قل : اللهم أسألت وجهي إليك ، وفوضت أمري إليك ، وألجأت ظهري إليك ، رغبة ورهبة إليك ، لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك . اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت ، وبنبيك الذي أرسلت . فان مت من ليالتك فانت على الفطرة واجعلهن آخر ما تكلم به » . قال : فرددها على النبي ﷺ ، فلما بلغت « اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت » قالت ورسولك . قال لا . ونبيك الذي أرسلت »

[ الحديث ٢٤٧ - أطرافه في : ٦٣١١ ، ٦٣١٣ ، ٦٣١٥ ، ٧٤٨٨ ]

قوله ( باب فضل من بات على الوضوء ) ولغير أبي ذر على وضوء <sup>(١)</sup> . قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن

(١) في شرح السطواني د باب من بات على الوضوء ، بالالف واللام ، ولا في ذر وأبي الوقت والاصيل د وضوء . بالتشكيل

المبارك، وسفيان هو الثوري، ومنصور هو ابن المعتز. **قوله** (فتوضأ) ظاهره استحباب تجديد الوضوء لكل من أراد النوم ولو كان على طهارة، ويحتمل أن يكون مخصوصاً بمن كان محدثاً. ووجه مناسبه للترجمة من قوله «فإن مت من ليلتك فأت على الفطرة» والمراد بالفطرة السنة. وقد روى هذا الحديث الشيخان وغيرهما من طرق عن البراء، وليس فيها ذكر الوضوء إلا في هذه الرواية، وكذا قال الترمذي. وقد ورد في الباب حديث عن معاذ ابن جبل أخرجه أبو داود، وحديث عن علي أخرجه البزار، وليس واحد منهما على شرط البخاري، وسيأتي الكلام على فوائد هذا المتن في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى. **قوله** (واجعلين آخر ما تقول) (١) في رواية الكشمي «من آخر» وهي تبين أنه لا يمتنع أن يقول بعد من شيئا ما شرع من الذكر عند النوم. **قوله** (قال لا ونيك الذي أرسلت) قال الخطابي: فيه حجة لمن منع رواية الحديث على المعنى، قال: ويحتمل أن يكون أشار بقوله «ونيك» إلى أنه كان نبياً قبل أن يكون رسولا، أو لأنه ليس في قوله «ورسولك الذي أرسلت» وصف زائد بخلاف قوله «ونيك الذي أرسلت»، وقال غيره ليس فيه حجة على منع ذلك، لأن لفظ الرسول ليس بمعنى لفظ النبي، ولا خلاف في المنع إذا اختلف المعنى، فكأنه أراد أن يجمع الوصفين صريحا وإن كان وصف الرسالة يستلزم وصف النبوة، أو لأن ألفاظ الأذكار توقيفية في تعيين اللفظ وتقدير الثواب، فربما كان في اللفظ سر ليس في الآخر ولو كان يرادفه في الظاهر، أو لعله أوحى إليه بهذا اللفظ فرأى أن يقف عنده، أو ذكره احترازا ممن أرسل من غير نبوة كجبريل وغيره من الملائكة لأنهم رسل لا أنبياء، فلهذا أراد تخلص الكلام من اللبس، أو لأن لفظ النبي أمدح من لفظ الرسول لأنه مشترك في الإطلاق على كل من أرسل بخلاف لفظ النبي فإنه لا اشتراك فيه عرفا، وعلى هذا فقول من قال كل رسول نبي من غير عكس لا يصح لإطلاقه. وأما من استدلل به على أنه لا يجوز إبدال لفظ قال نبي الله مثلاً في الرواية بلفظ قال رسول الله وكذا عكسه ولو أجزنا الرواية بالمعنى فلا حجة فيه، وكذا لا حجة فيه لمن أجاز الأول دون الثاني لشكون الأول أخص من الثاني، لأننا نقول: الذات المنحصر عنها في الرواية واحدة فبأي وصف وصفت به تلك الذات من أوصافها اللائقة بها علم القصد بالمنحصر عنه ولو تباينت معاني الصفات، كما لو أبدل اسما بكنية أو كنية باسم، فلا فرق بين أن يقول الراوي مثلاً عن أبي عبد الله البخاري أو عن محمد بن إسماعيل البخاري، وهذا بخلاف ما في حديث الباب فإنه يحتمل ما تقدم من الأوجه التي بينها من إرادة التوقيف وغيره والله أعلم. (تنبية): التكتة في ختم البخاري كتاب الوضوء بهذا الحديث من جهة أنه آخر وضوء أمر به المكلف في اللحظة، ولقوله في نفس الحديث «واجعلين آخر ما تقول» فأشعر ذلك بنظم الكتاب والله الهادي للصواب

(خاتمة): اشتمل كتاب الوضوء وما معه من أحكام المياه والاستطابة من الأحاديث المرفوعة على مائة وأربعة وخمسين حديثاً، الموصول منها مائة وستة عشر حديثاً، والمذكور منها بلفظ المتابعة وصيغة التعليل ثمانية وثلاثون حديثاً، فالمكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثة وسبعون حديثاً، والخالص منها أحد وثمانون حديثاً، ثلاثة منها معلقة والبقية موصولة واقفه مسلم على تحريجها سوى تسعة عشر حديثاً وهي الثلاثة المعلقة وحديث ابن عباس في صفة الوضوء وحديثه توضأ مرة مرة وحديث أبي هريرة أبغى أحجاراً وحديث ابن مسعود في الحجرتين والروضة.

(١) الرواية التي شرح عليها الخطابي واجعلين آخر ما تتكلم به.

وحديث عبد الله بن زيد في الوضوء مرتين مرتين وحديث أنس في ادخار شعر النبي ﷺ وحديث أبي هريرة في الرجل الذي سقى الكلب وحديث السائب بن يزيد في خاتم النبوة وحديث سعد وعمر في المسح على الخفين وحديث عمرو بن أمية فيه وحديث سويد بن الثمان في المضضة من السويق وحديث أنس إذا نكس في الصلاة فليهم وحديث أبي هريرة في قصة الذي بال في المسجد وحديث ميمونة في فأرة سقطت في سنن وحديث أنس في البراق في الثوب ، وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين ثمانية وأربعون أثرا الموصول منها ثلاثة والبقية معلقة . والله أعلم

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٥- كتاب الغسل

وقول الله تعالى ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ، وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ، مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [المائدة ٦] ، وقوله جلَّ ذِكْرُهُ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ، وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ، إِنْ لَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾ [النساء ٤٣]

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الغسل ) كذا في روايتنا بتقديم البسملة . وللاكثر بالعكس ، وقد تقدم توجيه ذلك ، وحذفت البسملة من رواية الاصيل وعنده دباب الغسل ، وهو يضم الفين اسم للاغتسال ، وقيل إذا أريد به الماء فهو مضموم ، وأما المصدر فيجوز فيه الضم والفتح حكاه ابن سيده وغيره ، وقيل المصدر بالفتح والاعتسال بالضم ، وقيل الغسل بالفتح فصل المغتسل وبالضم الماء الذي يغتسل به وبالكسر ما يجعل مع الماء كالاشنان . وحقيقة الغسل جريان الماء على الأعضاء . واختلف في وجوب ذلك فلم يوجبه الأكثر ، ونقل عن مالك والزيدي وجوبه ، واحتج ابن بطلان بالإجماع على وجوب إمرار اليد على أعضاء الوضوء عند غسلها قال : فيجب ذلك في الغسل قياسا لعدم الفرق بينهما . وتعقب بأن جميع من لم يوجب ذلك أجازوا غمس اليد في الماء للتوضي من غير إمرار فيطال الإجماع وانتفت الملائمة . قوله ( وقول الله تعالى : وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ) قال الكرماني : غرضه بيان أن وجوب الغسل على الجنب مستفاد من القرآن . قلت : وقدم الآية التي من سورة المائدة على الآية التي من سورة النساء لدقيقة ، وهي أن لفظ التي في المائدة ( فاطَّهَّرُوا ) فيها إجمال ، ولفظ التي في النساء ( حَتَّى تَغْتَسِلُوا ) فيها تصريح بالاغتسال وبيان للتطهير المذكور ، ودل على أن المراد بقوله تعالى ( فاطَّهَّرُوا ) فاعقلوا قوله تعالى في الجاهل ( وَلَا تَقْرَبُوا مَنْ فِي الْيَمِينِ حَتَّى يَبْطِغْنَ فِي الْيَمِينِ فَأَذًا لَكُمْ مِنْهُ ) أي اغتسلن اتفاقا ،

ودلت آية النساء على أن استباحة الجنب الصلاة - وكذا البث في المسجد - يتوقف على الاغتسال ، وحقيقة الاغتسال غسل جميع الاعضاء مع تمييز للمباداة عما للعادة بالنية

### ١ - باب الوضوء قبل الغسل

٢٤٨ - **قوله** - **عبد الله بن يوسف** قال أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة زوج النبي **ﷺ** أن النبي **ﷺ** كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ، ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ، ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره ، ثم يصب على رأسه ثلاث غرف يديه ، ثم يفيض على جلده كله [ للحديث ٢٤٨ - طرفه في : ٢٦٢ ، ٢٧٢ ]

**قوله** ( باب الوضوء قبل الغسل ) أى استحبابه . قال الشافعي رحمه الله في الأم : فرض الله تعالى الغسل مطلقا لم يذكر فيه شيئا يبدأ به قبل شيء ، فكيفما جاء به المغتسل أجزأه إذا أتى بغسل جميع بدنه . والاختيار في الغسل ما روت عائشة . ثم روى حديث الباب عن مالك بسنده ، وهو في الموطأ كذلك ، قال ابن عبد البر هو من أحسن حديث روى في ذلك . قلت : وقد رواه عن هشام وهو ابن عروة جماعة من الحفاظ غير مالك كما سنشير إليه . **قوله** ( كان إذا اغتسل ) أى شرع في الفعل ، و« من » في قوله « من الجنابة » سببية . **قوله** ( بدأ فغسل يديه ) يحتمل أن يكون غسلها للتطهير بما بهما من مستقذر ، وسيأتي في حديث ميمونة تقوية ذلك . ويحتمل أن يكون هو الغسل المشروع عند القيام من النوم ، ويدل عليه زيادة ابن عينة في هذا الحديث عن هشام « قبل أن يدخلها في الإناء » رواه **إمامي** والترمذي ، وزاد أيضا « ثم يغسل فرجه » ، وكذا مسلم من رواية أبي معاوية ، ولأبي داود من رواية حاد بن زيد كلاهما عن هشام ، وهي زيادة جلييلة ، لأن بتقديم غسله يحصل الأمن من مسه في أثناء الغسل . **قوله** ( كما يتوضأ للصلاة ) فيه احتراز عن الوضوء اللغوي ، ويحتمل أن يكون الابتداء بالوضوء قبل الغسل سنة مستقلة بحيث يجب غسل أعضاء الوضوء مع بقية الجسد في الغسل ، ويحتمل أن يكتفى بغسلها في الوضوء عن إعادته ، وعلى هذا فيحتاج إلى نية غسل الجنابة في أول عضو ، وإنما قدم غسل أعضاء الوضوء تشريفا لها ولتحصل له صورة الطهارتين الصغرى والكبرى ، وإلى هذا جنح الداودي شارح المختصر من الشافعية فقال : يقدم غسل أعضاء وضوئه على ترتيب الوضوء ، لكن بنية غسل الجنابة . وتقل ابن بطال الإجماع على أن الوضوء لا يجب مع الغسل ، وهو مردود ، فقد ذهب جماعة منهم أبو ثور وداود وغيرهما إلى أن الغسل لا ينوب عن الوضوء للحدث . **قوله** ( فيخلل بها ) أى بأصابعه التي أدخلها في الماء . وسلم « ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر ، ولترمذي والنسائي من طريق ابن عينة « ثم يشرب شعره الماء » . **قوله** ( أصول الشعر ) والشكشيبي « أصول شعره ، أى شعر رأسه ، ويدل عليه رواية حاد بن سلة عن هشام عند البيهقي « يخلل بها شق رأسه الأيمن فيتبع بها أصول الشعر ، ثم يفعل بشق رأسه الأيسر كذلك » وقال القاضي عياض : احتج به بعضهم على تخليل شعر الجسد في الغسل إما لمعوم قوله « أصول الشعر » ، وإما بالقياس على شعر الرأس . وقائدة التخليل لإصال الماء إلى الشعر والبشرة ، ومباشرة الشعر باليد ليحصل تميمه بالماء ، وتأنيس البشرة لئلا يصيبها بالصب ما تأذي به . ثم هذا التخليل غير واجب اتفاقا إلا إن كان الشعر ملبدا بشيء يحول بين الماء وبين الوصول إلى أصوله . والله أعلم . **قوله**

( ثم يدخل ) إنما ذكره بلفظ المضارع ، وما قبله مذكور بلفظ الماضي - وهو الأصل - لإرادة استحضار صورة الحال السامعين . **قوله** ( ثلاث غرف ) بضم المعجمة وفتح الراء جمع غرفة وهي قدر ما يفرغ من الماء بالكف ، والكسبي قد ذكر ثلاث غرفات ، وهو المشهور في جمع القلة . وفيه استحباب التثنية في الغسل ، قال النووي : ولا نعلم فيه خلافاً إلا ما تقدم به المارودي فإنه قال : لا يستحب التكرار في الغسل . قلت : وكذا قال الشيخ أبو علي السنجي في شرح الفروع وكذا قال القرطبي ، وحمل التثنية في هذه الرواية على رواية القاسم عن عائشة الآتية قريباً فإن مقتضاها أن كل غرفة كانت في جهة من جهات الرأس ، وسيأتي في آخر الكلام على حديث ميمونة زيادة في هذه المسألة . **قوله** ( ثم يفيض ) أي يسيل ، والافاضة الإسالة . واستدل به من لم يشترط ذلك وهو ظاهر ، وقال المازري : لا حجة فيه لأن أفاض بمعنى غسل ، والخلاف في الغسل قائم . قلت : ولا يخفى ما فيه والله أعلم . وقال القاضي عياض : لم يأت في شيء من الروايات في وضوء الغسل ذكر التكرار . قلت : بل ورد ذلك من طريق صحيحة أخرجهما النسائي والبيهقي من رواية أبي سلة عن عائشة أنها وصفت غسل رسول الله ﷺ من الجنابة . . الحديث وفيه : ثم يتمضمض ثلاثاً ويستنشق ثلاثاً ويغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ثم يفيض على رأسه ثلاثاً . . **قوله** ( على جلده كله ) هذا التأكيد يدل على أنه عمم جميع جسده بالغسل بعدما تقدم ، وهو يؤيد الاحتمال الأول أن الوضوء سنة مستقلة قبل الغسل ، وعلى هذا فينوي المتغسل الوضوء إن كان محدثاً وإلا فسنة الغسل ، واستدل بهذا الحديث على استحباب إكمال الوضوء قبل الغسل ، ولا يؤخر غسل الرجلين إلى فراغه وهو ظاهر من قولها : كما يتوضأ للصلاة ، وهذا هو المحفوظ في حديث عائشة من هذا الوجه ، لكن رواه مسلم من رواية أبي معاوية عن هشام فقال في آخره : ثم أفاض على سائر جسده ، ثم غسل رجله ، وهذه الإضافة تفرد بها أبو معاوية دون أصحاب هشام ، قال البيهقي هي غريبة صحيحة . قلت : لكن في رواية أبي معاوية عن هشام مقال ، نعم له شاهد من رواية أبي سلة عن عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي فذكر حديث الغسل كما تقدم عند النسائي وزاد في آخره : فإذا قرغ غسل رجله ، فاما أن تحمل الروايات عن عائشة على أن المراد بقولها : وضوء للصلاة ، أي أكثره وهو ما سوى الرجلين ، أو يحمل على ظاهره ، ويستدل برواية أبي معاوية على جواز تفريق الوضوء ، ويحتمل أن يكون قوله في رواية أبي معاوية : ثم غسل رجله ، أي أعاد غسلها لاستيعاب الغسل بعد أن كان غسلها في الوضوء فيوافق قوله في حديث الباب : ثم يفيض على جلده كله ،

٢٤٩ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ** قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الْأَعْمَشِ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ : تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ غَيْرَ رِجْلَيْهِ ، وَغَسَلَ قَرَجَهُ وَمَا أَصَابَهُ مِنَ الْأَذَى ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ، ثُمَّ نَحَى رِجْلَيْهِ فَغَسَلَهُمَا . هَذِهِ غُسْلُهُ مِنَ الْجَنَابَةِ

[ الحديث ٢٤٩ - أطرافه في : ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ٢٨١ ]

**قوله** ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو الفريابي ، وسفيان هو الثوري ، وجزم الكرماني بأن محمد بن يوسف هو البيهقي وسفيان هو ابن عيينة ، ولا أدري من أين له ذلك . **قوله** ( وضوءه للصلاة غير رجله ) فيه التصريح بتأخير الرجلين في وضوء الغسل الخ وهو مخالف لظاهر رواية عائشة . ويمكن الجمع بينهما إما بحمل رواية عائشة

على الجواز كما تقدم ولما بجمله على سالة أخرى ، وبحسب اختلاف هاتين الحالتين اختلف نظر العلماء فذهب الجمهور الى استحباب تأخير غسل الرجلين في الفسل ، وعن مالك إن كان المكان غير نظيف فاستحب تأخيرهما وإلا فالتقدم ، وعند الشافعية في الأفضل قولان ، قال النووي أحصهما وأشهرهما وعقارهما أنه يكمل وضوءه ، قال : لأن أكثر الروايات عن عائشة وميمونة كذلك انتهى . كذا قال ، وليس في شيء من الروايات عنهما التصريح بذلك ، بل هي إما محتملة كرواية « توشأ وضوءه للصلاة » أو ظاهرة في تأخيرهما كرواية أبي معاوية المتقدمة ، وشاهداهما من طريق أبي سلية ، ويوافقها أكثر الروايات عن ميمونة ، أو صريحة في تأخيرهما كحديث الباب ، ورواها مقدم في الحفظ والفقهاء على جميع من رواه عن الأعمش ، وقول من قال « إنما قمل ذلك مرة ليان الجواز » متعقب ، فإن في رواية أحمد عن أبي معاوية عن الأعمش ما يدل على المواظبة ، ولفظه « كان إذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه » فذكر الحديث وفي آخره « ثم يتنعم فيغسل رجله » قال القرطبي : الحكمة في تأخير غسل الرجلين ليحصل الافتتاح والاختتام بأعضاء وضوءه . قوله ( وغسل فرجه ) فيه تقديم وتأخير ، لأن غسل الفرج كان قبل وضوءه إذ الواو لا تقتضي الترتيب ، وقد بين ذلك ابن المبارك عن الثوري عند المصنف في باب الستر في الفسل ، فذكر أولا غسل اليدين ثم غسل الفرج ثم مسح يده بالحائط ثم وضوءه غير رجله ، وأتى ثم الدالة على الترتيب في جميع ذلك . قوله ( هذه غسلة ) الإشارة الى الأفعال المذكورة ، أو التقدير هذه صفة غسلة ، وللكشميني « هذا غسلة » وهو ظاهر ، وأشار الإجماع الى أن هذه الجملة الأخيرة مدرجة من قول سالم بن أبي الجعد ، وأن زائدة بن قدامة بين ذلك في روايته عن الأعمش ، واستدل البخاري بحديث ميمونة هذا على جواز تفريق وضوءه وعلى استحباب الإفراغ باليمين على الشمال للغتر من الماء لقوله في رواية أبي حوارة وحفص وغيرهما « ثم أفرغ يمينه على شماله » وعلى مشروعية المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة لقوله فيها « ثم تمشض واستنشق » وتمسك به الحنفية للقول بوجوبهما ، وتعقب بأن الفعل انجرد لا يدل على الوجوب إلا إذا كان بيانا لنجس يتعلق به الوجوب ، وليس الأمر هنا كذلك (١) قاله ابن دقيق العيد : وعلى استحباب مسح اليد بالتراب من الحائط أو الأرض لقوله في الروايات المذكورة « ثم ذلك يده بالأرض أو بالحائط » قال ابن دقيق العيد : وقد يؤخذ منه الاكتفاء بغسلة واحدة لإزالة النجاسة والفسل من الجنابة لأن الأصل عدم التكرار ، وفيه خلاف انتهى . وصحح النووي وغيره أنه يجزئ ، لكن لم يتعين في هذا الحديث أن ذلك كان لازالة النجاسة ، بل يحتمل أن يكون للتطيف فلا يدل على الاكتفاء ، وأما ذلك اليد بالأرض فللبالغة فيه ليكون أتقى كما قال البخاري . وأبعد من استدلاله على نجاسة المني أو على نجاسة رطوبة الفرج لأن الفسل ليس مقصورا على إزالة النجاسة . وقوله في حديث الباب « وما أصابه من أذى » ليس بظاهر في النجاسة أيضا ، واستدل به البخاري أيضا على أن الواجب في غسل الجنابة مرة واحدة ، وعلى أن من توشأ بنية الفسل ثم أكمل باقي أعضائه يده لا يشرع له تجديد وضوءه من غير حدث ، وعلى جواز نقض اليدين من ماء الفسل وكذا وضوءه ، وفيه حديث ضعيف أورده الرافعي وغيره ولفظه « لا تنفضوا أيديكم في وضوءه فانها مراوح الشيطان » قال ابن

(١) فيه نظر والصواب وجوبها ، ودخول هذه المسألة تحت القاعدة المذكورة ، لأن غسلة صلى الله عليه وسلم بيان لنجس الأمور به في قوله تعالى « وإن كنتم جنبا فاطهروا »

الصالح : لم أجده . وتبعه النووي . وقد أخرجه ابن حبان في الضعفاء . وابن أبي حاتم في العلل من حديث أبي هريرة ، ولو لم يعارضه هذا الحديث الصحيح لم يكن صالحا أن يحتج به . وعلى استحباب التستر في الغسل ولو كان في البيت ، وقد عقد المصنف لكل مسألة بابا وأخرج هذا الحديث فيه لكن بمغايرة الطرق ومدارها على الأعمش ، وعند بعض الرواة عنه ما ليس عند الآخر ، وقد جمعت قوائدها في هذا الباب . وصرح في رواية حفص بن غياث عن الأعمش بمباح الأعمش . من سالم فأمن تدليس . وفي الاسناد ثلاثة من التابعين على الولاة : الأعمش وسالم وكريب ، ومحيبان : ابن عباس وخاتمه ميمونة بنت الحارث . وفي الحديث من الفوائد أيضا جواز الاستعانة باحضار ماء الغسل والوضوء لقولها في رواية حفص وغيره د وضعت لرسول الله ﷺ غسلا ، وفي رواية عبد الواحد د ما يتمسك به ، وفيه خدمة الزوجات لأزواجهن ، وفيه الصب باليمن على الشمال لغسل الفرج بها ، وفيه تقديم غسل الكفين على غسل الفرج لمن يريد الاغتراض لثلا يدخلهما في الماء وفيهما ما لعله يستقدر ، فأما إذا كان الماء في إبريق مثلا فالأولى تقديم غسل الفرج لتوالي أعضاء الوضوء ، ولم يقع في شيء من طرق هذا الحديث التنصيص على مسح الرأس في هذا الوضوء ، وتمسك به المالكية لقولهم إن وضوء الغسل لا يمسح فيه الرأس بل يكتفى عنه بغسله ، واستدل بعضهم بقولها في رواية أبي حمزة وغيره د فناولته ثوبا فلم يأخذه ، على كراهة التنشيف بعد الغسل ، ولا حجة فيه لأنها واقعة حال يتطرق إليها الاحتمال ، فيجوز أن يكون عدم الأخذ لأمر آخر لا يتعلق بكراهة التنشيف بل لأمر يتعلق بالخرقة ، أو لكونه كان مستعجلا ، أو غير ذلك . قال المهلب : يحتمل تركه الثوب لابقاء بركة الماء أو للتواضع أو لشيء . رآه في الثوب من حرير أو وسخ ، وقد وقع عند أحمد والاسماعيل من رواية أبي عوانة في هذا الحديث عن الأعمش قال : فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي فقال : لا بأس بالمندبل ، وإنما رده مخافة أن يصير عادة . وقال التيمي في شرحه : في هذا الحديث دليل على أنه كان يتنشف ، ولولا ذلك لم تأت به بالمندبل . وقال ابن دقيق العيد : نقضه الماء بيده يدل على أن لا كراهة في التنشيف ، لأن كلا منهما إزالة . وقال النووي : اختلف أصحابنا فيه على خمسة أوجه أشهرها أن المستحب تركه ، وقيل مكروه ، وقيل مباح ، وقيل مستحب ، وقيل مكروه في الصيف مباح في الشتاء . واستدل به على طهارة الماء المتقاطر من أعضاء المتطهر خلافا لمن غلا من الحنفية فقال بنجاسته

## ٢ - غُسلُ يَاربِ الرُّجُلِ مع امرأته

٢٥٠ - حَدَّثَنَا أَبُو إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي ذَيْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كُنْتُ

أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدٌ ، مِنْ قَدْحٍ يَقَالُ لَهُ الْقَرْقَى

[ المغنبي ٢٥٠ - أطرافه في : ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٧٢ ، ٢٩٩ ، ٥٩٥٦ ، ٧٢٣٩ ]

قوله ( باب غسل الرجل مع امرأته . عن عروة ) أي ابن الزبير كذا رواه أكثر أصحاب الزهري ، وخالفهم إبراهيم بن سعد فرواه عنه عن القاسم بن محمد أخرجه النسائي ، ورجح أبو ذرعة الأول . ويحتمل أن يكون للزهري شيخان فإن الحديث محفوظ عن عروة والقاسم من طرق أخرى . قوله ( أنا والنبي ) يحتمل أن يكون مفعولا معه ويحتمل أن يكون عطفًا على الضمير وهو من باب تغليب المتكلم على الغائب لكونها هي السبب في

الاعتسال ، فكأنها أصل في الباب . **قوله** ( من إناء واحد من قدح ) من الأولى ابتدائية والثانية بيانية ، ويحتمل أن يكون قدح بدلًا من إناء بتكرار حرف الجر ، وقال ابن التين : كان هذا الإناء من شبه ، وهو يفتح المحجمة والموحدة كما تقدم توضيحه في صفة الوضوء من حديث عبد الله بن زيد ، وكان مستنده ما رواه الحساکم من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه ولفظه « تور من شبه » . **قوله** ( يقال له الفرق ) ، ولذلك عن الزهري : هو الفرق ، وزاد في روايته « من الجنابة » أي بسبب الجنابة ، ولابن داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب « وذلك القدح بومئذ يدعى الفرق » قال ابن التين : الفرق يتسكن الراء ورويناه بفتحها وجوز بعضهم الآخرين ، وقال القتيبي وغيره هو بالفتح ، وقال النووي الفتح أفصح وأشهر ، وزعم أبو الوليد الباجي أنه الصواب قال : وليس كما قال ، بل هما لثان . قلت : لعل مستند الباجي ما حكاه الأزهرى عن ثعلب وغيره : الفرق بالفتح والمحدثون يسكتونه ، وكلام العرب بالفتح انتهى . وقد حكى الإسكان أبو زيد وابن دريد وغيرهما من أهل اللغة ، والذي في روايتنا هو الفتح . والله أعلم . وحكى ابن الأثير أن الفرق بالفتح ستة عشر رطلاً وبالاسكان مائة وعشرون رطلاً ، وهو غريب . وأما مقداره فعند مسلم في آخر رواية ابن عيينة عن الزهري في هذا الحديث قال سفيان يعني ابن عيينة : الفرق ثلاثة أصع ، قال النووي : وكذا قال الجماهير ، وقيل : الفرق صاعان ، لكن نقل أبو عبيد الاتفاق على أن الفرق ثلاثة أصع ، وعلى أن الفرق ستة عشر رطلاً ولعله يريد اتفاق أهل اللغة وإلا فقد قال بعض الفقهاء من الحنفية وغيرهم : إن الصاع ثمانية أطلال ، وتمسكوا بما روى عن مجاهد في الحديث الآتي عن عائشة أنه حوز الإناء ثمانية أطلال ، والصحيح الأول ، فإن الحوز لا يمرض به التحديد . وأيضاً فلم يصرح مجاهد بأن الإناء المذكور صاع فيحمل على اختلاف الأواني مع تقاربها ، ويؤيدكون الفرق ثلاثة أصع ما رواه ابن حبان من طريق عطاء عن عائشة بلفظ « قدر ستة أقساط » والنسب بكسر القاف وهو باتفاق أهل اللغة نصف صاع ، والاختلاف بينهم أن الفرق ستة عشر رطلاً فصاح أن الصاع خمسة أطلال وثلاث ، وتوسط بعض الشافعية فقال : الصاع الذي لماء الغسل ثمانية أطلال ، والذي لوكاة الفطر وغيرها خمسة أطلال وثلاث ، وهو ضعيف . ومباحث المتن تقدمت في باب وضوء الرجل مع امرأته ، واستدل به الداودي على جواز نظر الرجل إلى عورة امرأته وعكسه ، ويؤيده ما رواه ابن حبان من طريق سليمان بن موسى أنه سئل عن الرجل ينظر إلى فرج امرأته فقال : سألت عطاء فقال سألت عائشة فذكرت هذا الحديث بمعناه ، وهو نص في المسألة . والله أعلم

### ٣ - باب الغسل بالصاع ونحوه

٢٥١ - **حَرْش** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ حَدَّثَنِي شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ حَفْصٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ يَقُولُ : دَخَلْتُ أَنَا وَأَخُو عَائِشَةَ عَلَى عَائِشَةَ فَسَأَلَهَا أَخُوها عَنْ غُسْلِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَدَعَتْ بِإِناءٍ نَحْوٍ مِنْ صَاعٍ فَأَقْعَسَتْ وَأَفَاضَتْ عَلَى رَأْسِهَا ، وَكَيْدْنَا وَبَيْنَهَا حِجَابٌ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : قَالَ يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ وَبَهْزُ وَالْجَلْدِيُّ عَنْ شُعْبَةَ : قَدَّرَ صَاعٌ

**قوله** ( باب الغسل بالصاع ) أي بملء الصاع ( ونحوه ) أي ما يقاربه . والصاع تقدم أنه خمسة أطلال وثلاث



برطل بغداد ، وهو على ما قال الرافعي وغيره مائة وثلاثون درهما ، ورجح النووي أنه مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم . وقد بين الشيخ الموفق سبب الخلاف في ذلك فقال : إنه كان في الأصل مائة وثمانية وعشرين وأربعة أسباع ، ثم زادوا فيه مثقالا لإرادة جبر الكسر فصار مائة وثلاثين ، قال : والعمل على الأول لأنه هو الذي كان موجودا وقت تقدير العلماء به . **قوله** ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو الجمع ، وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث ، وأبو بكر بن حفص أي ابن عمر بن سعد بن أبي وقاص ، شارك شيخه أبا سلة - وهو ابن عبد الرحمن بن عوف - في كونه زهريا مدنيا مشهورا بالكنية ، وقد قيل إن اسم كل منهما عبد الله . **قوله** ( وأخو عائشة ) زعم الداودي أنه عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، وقال غيره هو أخوها لأمها وهو الطفيل بن عبد الله ولا يصح واحد منهما ، لما روى مسلم من طريق معاذ ، والنسائي من طريق خالد بن الحارث ، وأبو عوانة من طريق يزيد بن هارون كلهم عن شعبة في هذا الحديث أنه أخوها من الرضاغة ، وقال النووي وجماعة إنه عبد الله ابن يزيد ، معتمد بن علي ما وقع في صحيح مسلم في الجنائز عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد رضيع عائشة عنها فذكر حديثا غير هذا ، ولم يتعين عندي أنه المراد هنا لأن لها أبا آخر من الرضاغة وهو كثير بن عبيد رضيع عائشة روى عنها أيضا وحديثه في الأدب المفرد للبخاري وسنن أبي داود من طريق ابنه سعيد بن كثير عنه . وعبد الله بن يزيد بصري ، وكثير بن عبيد كوفي ، فيحتمل أن يكون المهيم هنا أحدهما ويحتمل أن يكون غيرهما والله أعلم . **قوله** ( فدعت بآباء نحو ) بالجر والتثنية صفة لإثاء ، وفي رواية كريمة « نحوا » بالنصب على أنه نعت للجرور باعتبار المحل أو باضمار أئني . **قوله** ( وبيننا وبينها حجاب ) قال القاضي عياض : ظاهره أنها رأيا عملها في رأسها وأعلى جسدها مما يحل نظره للحرم لأنها غالة أبي سلة من الرضاع أرضعته أختها أم كلثوم ، ولما سترت أسافل بدنها مما لا يحل للحرم النظر إليه قال : وإلا لم يكن لاغتسالها يحضرهما معنى . وفي فعل عائشة دلالة على استحباب التعليم بالفعل لأنه أوقع في النفس ، ولما كان السؤال محتملا للكيفية والكيفية ثبت لهما ما يدل على الأمرين معا : أما الكيفية فبالاقتصار على إفاضة الماء وأما الكيفية فبالاكتفاء بالصاع . **قوله** ( قال أبو عبد الله ) أي البخاري المصنف ( قال يزيد بن هارون ) هذا التعليق وصله أبو عوانة وأبو نعيم في مستخرجيهما . **قوله** ( وهب ) بالزاي المعجمة هو ابن أسد وحديثه موصول عند الاسماعيلي ، وزاد في روايتهما « من الجنابة » ، وعندهما أيضا « على رأسها ثلاثا » وكذا عند مسلم والنسائي . **قوله** ( والجدى ) بضم الجيم وتشديد الدال نسبة إلى جدة ساحل مكة ، وكان أصله منها لكنه سكن البصرة . **قوله** ( قدر صاع ) بالكسر على الحكاية ، ويجوز النصب كما تقدم . والمراد من الروایتين أن الاغتسال وقع بملء الصاع من الماء تحريبا لا تحديدا

٢٥٢ - **حدثنا** عبد الله بن محمد قال **حدثنا** يحيى بن آدم قال **حدثنا** زهير بن أبي إسحاق قال **حدثنا** أبو جعفر أنه كان عند جابر بن عبد الله هو وأبوه وعنده قوم ، فأنلوه عن النسل ، فقال : يكفئك صاع . فقال رجل : ما يكفيني . فقال جابر كان يكفي من هو أوفى منك شعرا وغير منك . ثم أمنا في ثوب

[ الحديث ٢٥٢ - طرفاه في : ٢٥٥ ، ٢٥٦ ]

**قوله** ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو الجمع . **قوله** ( حدثنا يحيى بن آدم ) قال أبو علي الحلياني : ثبت لجميع الرواة

— إلا لآني ذر عن الحوى فسقط من روايته يحيى بن آدم ، وهو وم — فلا يتصل السند إلا به . **قوله** ( زهير ) هو ابن معاوية ، وأبو إسحق هو السيمي ، وأبو جعفر هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب المعروف بالباقر . **قوله** ( هو وأبوه ) أي علي بن الحسين ( وعنده ) أي عند جابر . **قوله** ( قوم ) كذا في النسخ التي وقعت عليها من البخاري ، ووقع في العدة « وعنده قومه » ، بزيادة الهاء وجعلها شراحها ضميرا يعود على جابر وفيه ما فيه ، وليست هذه الرواية في مسلم أصلا ، وذلك وأرد أيضا على قوله لأنه يخرج المتفق عليه . **قوله** ( فسألوه عن الغسل ) أفاد إسحق ابن راهويه في مسنده أن متولى السؤال هو أبو جعفر الرازي ، فأخرج من طريق جعفر بن محمد عن أبيه قال « سألت جابرا عن غسل الجنابة » ، وبين النسائي في روايته سبب السؤال فأخرج من طريق أبي الاحوص عن أبي إسحق عن أبي جعفر قال « تمارينا في الغسل عند جابر ، فكان أبو جعفر تولى السؤال » ، ونسب السؤال في هذه الرواية الى الجميع مجازا لقصد ذلك ، ولهذا أفرد جابر الجواب فقال « يكفيك » ، وهو يفتح أوله ، وسيأتي مزيد لهذا الموضع في الباب الذي يليه . **قوله** ( فقال رجل ) زاد الإسماعيلي « منهم » ، أي من القوم ، وهذا يؤيد ما ثبت في روايتنا لأن هذا القائل هو الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الذي يعرف أبوه بابن الحنفية كما جزم به صاحب العدة ، وليس هو من قوم جابر لأنه هاشمي وجابر أنصاري . **قوله** ( أوفى ) يحتمل الصفة والمقدار ، أي أطول وأكثر . **قوله** ( وخير منك ) بالرفع عطفا على أوفى الخبر به عن هو ، وفي رواية الاصيل « أو خيرا » بالنصب عطفا على الموصول . **قوله** ( ثم أمنا ) فاعل أمنا هو جابر كما سيأتي ذلك وانحما من فعله في كتاب الصلاة ، ولا تنفك الى من جعله من مقوله والفاعل رسول الله ﷺ ، وفي هذا الحديث بيان ما كان عليه السلف من الاحتجاج بأعمال النبي ﷺ والالتقاد الى ذلك ، وفيه جواز الرد بنصف علي من يمارى بغير علم اذا قصد الإراد لإيضاح الحق وتحذير السامعين من مثل ذلك ، وفيه كراهية التنطع والإسراف في الماء .

٢٥٣ — **حدثنا أبو نعيم** قال **حدثنا ابن عيينة** عن عمرو بن جابر بن زيد عن ابن عباس أن النبي ﷺ وميمونة كانا يغتسلان من إناء واحد . وقال **يزيد بن هارون** و**بهرز** و**الجدي** عن **شعبة** : **قدّر صاع** قال **أبو عبد الله** : كان ابن عيينة يقول أخيرا « عن ابن عباس عن ميمونة » والصحيح ما روى أبو نعيم

**قوله** ( عن عمرو ) هو ابن دينار ، وفي مسنده الحيدى « حدثنا سفيان أخبرنا عمرو أخبرنا أبو الشعثاء وهو جابر بن زيد المذكور . **قوله** ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف . **قوله** ( كان ابن عيينة ) كذا رواه عنه أكثر الرواة وإنما رواه عنه كما قال أبو نعيم من سمع منه قديما ، وإنما رجح البخاري رواية أبي نعيم جريا على قاعدة المحدثين ، لأن من جملة المرجحات عندهم قدم السماع لأنه مظنة قوة حفظ الشيخ ، ولرواية الآخرين جهة أخرى من وجوه الترجيح وهي كونهم أكثر عددا وملازمة لسفيان ، ورجحها الإسماعيلي من جهة أخرى من حيث المعنى وهي كون ابن عباس لا يطلع على النبي ﷺ في حالة اغتساله مع ميمونة فيدل على أنه أخذه عنها . وقد أخرج الرواية المذكورة الشافعي والحيدى وابن أبي عمرو وابن أبي شيبة وغيرهم في مسانيدهم عن سفيان ، ومسلم والنسائي وغيرهما من طريقه ، ويستفاد من هذا البحث أن البخاري لا يرى التسوية بين « عن فلان » وبين « إن فلانا » ، وفي ذلك بحث بطول ذكره « وقد حققته فيما كتبه على كتاب ابن الصلاح . وادعى بعض الشارحين أن

حديث ميمونة هذا لا مناسبة له بالترجمة لانه لم يذكر فيه قدر الإثاء ، والجواب أن ذلك يستفاد من مقدمة أخرى ، وهي أن أوانهم كانت صفارا كما صرح به الشافعي في عدة مواضع ، فيدخل هذا الحديث تحت قوله « ونحوه » أي نحو الصاع ، أو يحمل المطلق فيه على التقيد في حديث عائشة وهو الفرق ، لكون كل منهما زوجة له واعتسلت معه ، فتكون حصه كل منهما أزيد من صاع ، فيدخل تحت الترجمة بالتقريب . والله أعلم

#### ٤ - باب من أفاض على رأسه ثلاثا

٢٥٤ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا زهير عن أبي إسحاق قال حدثني سليمان بن صرد قال حدثني جبير بن مطعم قال : قال رسول الله ﷺ « أما أنا فأفيض على رأسي ثلاثا » وأشار بيده كتهما

قوله ( باب من أفاض على رأسه ثلاثا ) تقدم حديث ميمونة وعائشة في ذلك . قوله ( حدثنا زهير ) هو ابن معاوية المجني وقد علا عنه في هذا الاسناد ، ونزل في الباب الذي قبله ، وأبو إسحق هو السبيعي أيضا ، وسليمان ابن صرد خزاعي وهو من أفاضل الصحابة ، وأبوه بضم المهملة وقح الراء وشيخه من مشاهير الصحابة ، ففيه رواية الاقران . قوله ( أما أنا فأفيض ) بضم الهزرة ، وقسم « أما » محذوف ، وقد ذكر أبو نعيم في المستخرج سببه من هنا الوجه وأوله عنده « ذكروا عند النبي ﷺ الغسل من الجنابة » فذكره ، ولمسلم من طريق أبي الاحوص عن أبي إسحق « تماروا في الغسل عند النبي ﷺ فقال بعض القوم : أما أنا فأغسل رأسي بكذا وكذا » فذكر الحديث ، وهذا هو القسم المحذوف ، ودل قوله « ثلاثا » على أن المراد بكذا وكذا أكثر من ذلك ، ولمسلم من وجه آخر أن الذين سألوا عن ذلك هم وفد قتيب ، والسياق مشعر بأنه ﷺ كان لا يفيض إلا ثلاثا ، وهي محتملة لأن تكون للتكرار ، ومحتملة لأن تكون للتوزيع على جميع البدن ، لكن حديث جابر في آخر الباب يقوى الاحتمال الأول وسنذكر ما فيه . قوله ( كلتيهما ) كذا للأكثر ، وللكشميني « كلاهما » وحكى ابن التين أن في بعض الروايات « كلتاها » وهي مخرجة على من يراها ثنية ويرى أن الثنية لا تتغير كقوله : قد بلغنا في الجدة غاباها . وهكذا القول في رواية الكشميني ، وهو مذهب الفقهاء في « كلا » خلافا للبصريين ، ويمكن أن يخرج الرفع فهما على القطع

٢٥٥ - حدثني محمد بن بشر قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبة عن نخول بن راشد عن محمد بن علي عن

جابر بن عبد الله قال : كان النبي ﷺ يفرغ على رأسه ثلاثا

قوله ( حدثني ) وللأصيل حدثنا ( محمد بن بشر ) هو بندار كما صرح به الاسماعيل في روايته حيث أخرجه عن الحسن بن سفيان وغيره عنه ، وأبوه بالموحدة وتشكيل المعجمة بلا خلاف . وليس في الصحيحين بهذه الصورة غيره قاله أبو علي الجبائي وجماعة بعده ، وغفل بعض المتأخرين فضبطه بمشاة وسين مهملة ، وإنما نهت عليه لثلاثا يغتر به فانه لا ينبغي على من له أدنى عارسة في هذا الشأن . قوله ( نخول ) بكسر أوله وإسكان المعجمة وبوزن محمد أيضا ، وهذان الوجهان في رواية أبي ذر ، والأول للأكثر ، والثاني لابن عساكر ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، ومحمد بن علي شيخه هو أبو جعفر المعروف بالباقر . قوله ( يفرغ ) بضم أوله . قوله ( ثلاثا ) أي

غرفات . زاد الاسماعيل ، قال شعبة : أظنه من غسل الجنابة ، وفيه د وقال رجل من بنى هاشم : إن شمرى كثير ، فقال جابر : شمر رسول الله ﷺ كان أكثر من شمرك وأطيب ،

٢٥٦ - **حدثنا** أبو نعيم **قال** حدثنا معمر بن يحيى بن سالم حدثني أبو جعفر قال : قال لي جابر : وأتاني ابن عمك - يرمض بالحسن بن محمد بن الحنفية - قال : كيف الغسل من الجنابة ؟ قلت : كان النبي ﷺ يأخذ ثلاثة أكف ويفيضها على رأسه ، ثم يفيض على سائر جسده . قال لي الحسن : إنني رجل كثير الشعر ، قلت : كان النبي ﷺ أكثر منك شعراً

**قوله** ( حدثنا معمر ) باسكان العين في أكثر الروايات وفيه جزم المزي ، وفي رواية القابسي بوزن محمد وفيه جزم الحاكم ، وليس له أيضا في البخاري غير هذا الحديث ، وقد ينسب الى جده سالم فيقال معمر بن سالم وهو بالهلمة وتخفيف الميم . **قوله** ( ابن عمك ) فيه تجوز ، فانه ابن عم والده علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، والحنفية كانت زوج علي بن أبي طالب تزوجها بعد فاطمة رضي الله عنها فولدت له محمدا فاشتهر بالنسبة اليها . وقول جابر : أتاني ، يشعر بأن سؤال الحسن بن محمد كان في غيبة أبي جعفر فهو غير سؤال أبي جعفر الذي تقدم في الباب قبله ، لأن ذلك كان عن الكية كما أشعر بذلك قوله في الجواب د يكفيلك صاع ، وهذا عن الكيفية وهو ظاهر من قوله د كيف الغسل ، ولكن الحسن بن محمد في المسألتين جميعا هو المنازع لجابر في ذلك فقال في جواب الكية د ما يكفيني ، أي الصاع ولم يطل ، وقال في جواب الكيفية د إن كثير الشعر ، أي فأحتاج الى أكثر من ثلاث غرفات ، فقال له جابر في جواب الكيفية د كان رسول الله ﷺ أكثر شعرا منك وأطيب ، أي واكتفى بالثلاث فاقضى أن الإتياء يحصل بها ، وقال في جواب الكية ما تقدم ، وناسب ذكر الخيرية لأن طلب الازدياد من الماء يلحظ فيه التحري في إيصال الماء الى جميع الجسد ، وكان ﷺ سيد الورعين وأتق الناس لله وأعلمهم به . وقد اكتفى بالصاع ، فأشار جابر الى أن الزيادة على ما اكتفى به تنطع قد يكون مثاره الوسوسة فلا يلتفت اليه . **قوله** ( ثلاث أكف ) وفي رواية كريمة د ثلاثة أكف ، وهي جمع كف والكف تذكر وتؤنث ، والمراد أنه يأخذ في كل مرة كفين ، ويدل على ذلك رواية إسحق بن راهويه من طريق الحسن بن صالح عن جعفر بن محمد عن أبيه قال في آخر الحديث د ووسط يديه ، ويؤيده حديث جبير بن مطعم الذي في أول الباب ، والكف اسم جنس فيعمل على الاثنين ، ويحتمل أن تكون هذه الغرفات الثلاث للتكرار ، ويحتمل أن يكون لكل جهة من الرأس غرفة كما سيأتي في حديث القاسم بن محمد عن عائشة قريبا

### ٥ - باب التسلي مرة واحدة

٢٥٧ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال حدثنا عبد الواحد عن الأعمش عن سالم بن أبي الجندب عن كريب عن ابن عباس قال : قالت ميمونة : وضعت لفي ﷺ ماء ففسل ففسل يديه مرتين أو ثلاثا ، ثم أفرغ على شانه ففسل مذاكيرة ، ثم مسح يده بالأرض ، ثم مضمض واستنشق ، وغسل وجهه ويديه ، ثم أفاض على جسده ، ثم تحول من مكانه ففسل قدميه

**قوله** ( باب الغسل مرة واحدة ) قال ابن بطال يستفاد ذلك من قوله « ثم أقاض على جسده » لانه لم يقيد بعدد فيحصل على أقل ما يسمى وهو المرة الواحدة ، لأن الأصل عدم الزيادة عليها . **قوله** ( حدثنا عبد الواحد ) هو ابن زياد ، وباقى الاسناد والمتن تقدم في باب الوضوء قبل الغسل . قوله في هذه الرواية ( فغسل يده ) ، وللكشميني « يديه » ( مرتين أو ثلاثا ) الشك من الاعمش كما سيأتى من رواية أبى حوالة عنه ، وغسل الكرماني فقال : الشك من ميمونة . **قوله** ( مذاكيره ) هو جمع ذكر على غير قياس ، وقيل واحده مذكر ، وكأنهم فرقوا بين العضو وبين خلاف الأثني ، قال الأخفش : هو من الجمع الذى لا واحد له ، وقيل واحده مذكر ، وقال ابن خروف : إنما جسيه مع أنه ليس في الجسد إلا واحد بالنظر الى ما يتصل به ، وأطلق على السكك اسمه فكأنه جعل كل جزء من المجموع كالذكر في حكم الغسل

### ٦ - باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل

٢٥٨ - **حدثنا** محمد بن النضر قال حدثنا أبو عاصم عن حفصة عن القاسم عن عائشة قالت : كان النبي ﷺ إذا اغتسل دعا بشيء نحو الحلاب فأخذ بكفه فبدأ بشق رأسه الأيمن ، ثم الأيسر ، فقال بهما على رأسه

**قوله** ( باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل ) مطابقة هذه الترجمة لحديث الباب أشكل أمرها قديما وحديثا على جماعة من الأئمة ، فمنهم من نسب البخارى فيها الى الوهم . ومنهم من ضبط لفظ الحلاب على غير المعروف في الرواية لتسج المطابقة ، ومنهم من تكلف لها ترجيحاً من غير تغيير ، فأما الطائفة الاولى فأولهم الإسماعيلي فإنه قال في مستخرجه : رحم الله أباه عبد الله - بنى البخارى - من ذا الذى يسلم من الغلط ، سبق الى قلبه أن الحلاب طيب وأى معنى الطيب عند الاغتسال قبل الغسل ، وإنما الحلاب إناء وهو ما يحلب فيه يسمى حلاباً ومحبلاً . قال : وفي تأمل طرق هذا الحديث بيان ذلك حيث جاء فيه « كان يغسل من حلاب » انتهى ، وهى رواية ابن خزيمة وابن حبان أيضاً ، وقال الخطاين في شرح أبى داود : الحلاب إناء يسع قدر حلب ناقة ، قال : وقد ذكره البخارى وتأوله على استعمال الطيب في الظهور ، وأحسبه توم أنه أريد به المحلب الذى يستعمل في غسل الأيدي ، وليس الحلاب من الطيب في شيء ، وإنما هو ما فسر لك . قال وقال الشاعر :

صاح هل ريت أو سمعت براح رد في الضرع ما قرى في الحلاب

وتبع الخطاين ابن قرقول في المطالع وابن الجوزى وجماعة . وأما الطائفة الثانية فأولهم الأزهري ، قال في الهذيب : الحلاب في هذا الحديث ضبطه جماعة بالمهمله واللام الخفيفة أى ما يحلب فيه كالخلب خصه ، وإنما هو الحلاب بضم الحميم وتشديد اللام وهو ماء الورد فارسي معرب . وقد أنكر جماعة على الأزهري هذا من جهة أن المعروف في الرواية بالمهمله والتخفيف ومن جهة المعنى أيضاً ، قال ابن الأثير لأن الطيب لأن يستعمل بعد الغسل أليق منه قبله وأولى ، لانه إذا بدأ به ثم اغتسل أذهبه الماء . وقال الحيدى في الكلام على غريب الصحيحين : ضم مسلم هذا الحديث مع حديث الفرق وحديث تمر الصالح في موضع واحد فكأنه تأولها على الإناء ، وأما البخارى فربما

ظن ظان أنه تأوله على أنه نوع من الطيب يكون قبل الفسل لأنه لم يذكر في الترجمة غير هذا الحديث انتهى ، لجعل  
الحيدى كون البخارى أراد ذلك احتمالا ، أى ويحتمل أنه أراد غير ذلك لكن لم يفصح به ، وقال القاضى عياض :  
الحلاب والمحب بكسر الميم لإناء يملؤه قدر حلب الناقة ، وقيل المراد أى في هذا الحديث محلب الطيب وهو يفتح  
الميم قال : وترجمة البخارى تدل على أنه التفت الى التأويلين ، قال : وقد رواه بعضهم في غير الصحيحين الحلاب  
بضم الميم وتشديد اللام . يشير الى ما قاله الأزهري . وقال النووي : قد أنكر أبو عبيد المرورى على الأزهري  
ما قاله . وقال القرطبي : الحلاب بكسر المهملة لا يصح غيرها ، وقد وهم من ظنه من الطيب وكذا من قاله بضم الميم  
انتهى . وأما الطائفة الثالثة فقال المحب الطبري : لم يرد البخارى بقوله الطيب ماله عرف طيب ، وإنما أراد تطيب  
البدن بإزالة ما فيه من وسخ ودرن ونجاسة إن كانت ، وإنما أراد بالحلاب الإناء الذى يفتسل منه يبدأ به فيوضع  
فيه ماء الفسل . قال : ودأ ، في قوله دأ أو الطيب ، بمعنى الواو ، وكذا ثبت في بعض الروايات كما ذكره الحيدى ،  
وحصل ما ذكره أنه يحمله على إعداد ماء الفسل ثم الشروع في التنظيف قبل الشروع في الفسل . وفي الحديث البداءة  
بشق الرأس لكونه أكثر شعثا من بقية البدن من أجل الشعر ، وقيل يحتمل أن يكون البخارى أراد الإشارة الى  
ما روى عن ابن مسعود أنه كان يغسل رأسه بمطبخى ويكتفى بذلك في غسل الجنابة كما أخرجه ابن أبى شيبة وغيره  
عنه ، ورواه أبو داود مرافعا عن عائشة بأسناد ضعيف ، فكأنه يقول : دل هذا الحديث على أن النبي ﷺ كان  
يستعمل الماء في غسل الجنابة ، ولم يثبت أنه كان يقدم على ذلك شيئا مما ينقى البدن كالسدر وغيره . ويقوى ذلك ما  
في معظم الروايات دأ بالحلاب أو الطيب ، فقوله أو يدل على أن الطيب قسم الحلاب فيحمل على أنه من غير جنسه ،  
وجميع من اعترض عليه حله على أنه من جنسه فلذلك أشكل عليهم ، والمراد بالحلاب على هذا الماء الذى في الحلاب  
فاطلق على الحال اسم الحمل مجازا ، وقال الكرماني : يحتمل أن يكون أراد بالحلاب الإناء الذى فيه الطيب فالعنى  
بدأ تارة بطلب ظرف الطيب وتارة بطلب نفس الطيب فدل حديث الباب على الأول دون الثانى انتهى . وهو  
مستمد من كلام ابن بطلال ، فانه قال بعد حكايته لكلام الخطابي : وأظن البخارى جعل الحلاب في هذه الترجمة  
ضربا من الطيب قال : فان كان ظن ذلك فقد وهم ، وإنما الحلاب الإناء الذى كان فيه طيب رسول الله ﷺ الذى  
كان يستعمله عند الفسل . قال : وفي الحديث الحض على استعمال الطيب عند الفسل تاسيا بالنبي ﷺ . انتهى  
كلامه . فكأنه جعل قوله في الحديث دأ ، فأخذ بكفه ، أى من الطيب الذى في الإناء دأ بشق رأسه الأيمن ، أى  
فطيه الخ . وعصمه أن الصفة المذكورة في الحديث صفة التطيب لا الاغتسال ، وهو توجيه حسن بالنسبة لظاهر  
لفظ الرواية التى ساقها البخارى ، لكن من تأمل طرق الحديث كما قال الاسماعيلي عرف أن الصفة المذكورة للفسل  
لا للتطيب ، فروى الاسماعيلي من طريق مكى بن إبراهيم عن حفظة في هذا الحديث « كان يغتسل بقدح ، بدل قوله  
بحلاب وزاد فيه دأ » وكان يغسل يديه ثم يغسل وجهه ثم يقول بيده ثلاث غرف ، الحديث . وللجوزق من طريق  
حمدان السلى عن أبي عاصم دأ اغتسل فأتى بحلاب فغسل شق رأسه الأيمن ، الحديث . فقوله اغتسل ويغسل يدل  
على أنه الماء لا إناء الطيب ، وأما رواية الاسماعيلي من طريق بشار عن أبي عاصم بلفظ دأ كان إذا أراد أن يغتسل  
من الجنابة دعا بشق . دون الحلاب فأخذ بكفه قيدا بالشق الأيمن ثم أخذ بكفه ماء فافرج على رأسه ، فلو لا قوله  
ماء لاسكن حله على التطيب قبل الفسل ، لكن رواه أبو عوانة في صحيحه عن يزيد بن سنان عن أبي عاصم بلفظ

« كان يغتسل من حلاب فيأخذ غرفة بكفيه فيجعلها على شقه الأيمن ثم الأيسر كذلك ، فقوله يغتسل وقوله غرفة أيضا ما يدل على أنه إناء الماء ، وفي رواية لابن حبان والبيهقي « ثم يصب على شق رأسه الأيمن ، والتطيب لا يعبر عنه بالصب ، فهذا كله يبعد تأويل من حله على التطيب . ورأيت عن بعضهم - ولا أحفظه الآن - أن المراد بالطيب في الترجمة الإشارة الى حديث عائشة أنها كانت تطيب النبي ﷺ عند الإحرام ، قال « والغسل من سنن الاحرام ، وكان الطيب حصل عند الغسل ، فأشار البخاري هنا الى أن ذلك لم يكن مستمرا من عادته انتهى . ويقويه تبويب البخاري بعد ذلك بسبعة أبواب « باب من تطيب ثم اغتسل وبنى أثر الطيب » ثم ساق حديث عائشة « أنا طيبت رسول الله ﷺ ثم طاف في نسائه ثم أصبح محرما ، وفي رواية بعدها « كأنني أنظر الى ويص الطيب - أى لمعانه - في مفرقة ﷺ وهو محرم ، وفي رواية أخرى عنده قبيل هذا الباب « ثم يصبح محرما ينضغ طيبا ، فاستنيط الاغتسال بعد التطيب من قولها « ثم طاف على نسائه ، لانه كناية عن الجماع ومن لازمه الاغتسال ، ففرف أنه اغتسل بعد أن تطيب وبنى أثر الطيب بعد الغسل لكثرة ، لانه كان ﷺ يحب الطيب ويكثر منه ، فعل هذا فقوله هنا « من بدأ بالحلاب ، أى بآناء الماء الذى للغسل فاستدعى به لاجل الغسل ، أو « من بدأ بالطيب ، عند ارادة الغسل ، فالترجمة مترددة بين الأمرين فدل حديث الباب على مداومته على البداءة بالغسل ، وأما التطيب بعده فعرف من شأنه ، وأما البداءة بالطيب قبل الغسل فبالإشارة الى الحديث الذى ذكرناه . وهذا أحسن الأجوبة عندى وأليقها بتصرفات البخارى والله أعلم . وعرف من هذا أن قول الاسماعيل « وأى معنى للطيب عند الغسل ، معترض ، وكذا قول ابن الاثير الذى تقدم ، وفي كلام غيرهما ما تقدم مواخذات لم تتعرض لها لظهورها . والله الهادى للصواب . ( تكميل ) : أبو عاصم المذكور فى الاسناد هو التنبيل وهو من كبار شيوخ البخارى وقد أكثر عنه فى هذا الكتاب لكنه نزل فى هذا الاسناد فأدخل بينه وبينه واسطة . وحظفة هو ابن أبى سفيان الجبلى . والقاسم هو ابن محمد بن أبى بكر . وقوله « كان اذا اغتسل ، أى إذا أراد أن يغتسل كما تبين من رواية الاسماعيل . وقوله « دما ، أى طلب . وقوله « نحو الحلاب ، أى إناء قريب من الإناء الذى يسمى الحلاب ، وقد وصفه أبو عاصم بأنه أقل من شبر فى شبر أخرجه أبو عوانة فى صحيحه عنه ، وفي رواية لابن حبان « وأشار أبو عاصم بكفيه ، فكأنه حلق بشبريه يصف به دوره الأعلى ، وفي رواية للبيهقي « كقدر كوز يسع ثمانية أرطال ، « وزاد مسلم فى روايته لهذا الحديث عن محمد بن المثنى أيضا بهذا الاسناد بعد قوله الأيسر « ثم أخذ بكفيه فقال بهما على رأسه ، فأشار بقوله أخذ بكفيه الى الغرفة الثالثة كما صرح به رواية أبى عوانة ، وقوله « بكفه ، وقع فى رواية الكشميى « بكفيه ، بالثنية وقوله « على وسط رأسه ، هو بفتح السين قال الجوهرى كل موضع صلح فيه « بين ، فهو وسط بالسكون وإن لم يصلح فهو بالتحريك . وفي الحديث استحباب البداءة بالميامن فى التطهر ، وبذلك ترجم عليه ابن خزيمة والبيهقي . وفيه الاجتزاء بالغسل بثلاث غرفات ، وترجم على ذلك ابن حبان . وسنذكر الكلام على قوله « فقال بهما ، فى الباب الذى بعده إن شاء الله تعالى

## ٧ - باب اللَّصْمَةِ وَالْإِسْتِثْقَاءِ فِي الْجَنَابَةِ

٢٥٩ - **عَدْنُ** عَمْرِو بْنِ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ حَدَّثَنِي سَالِمٌ عَنْ

كَرْبِيبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا مَيْمُونَةُ قَالَتْ : صَبَّابْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ غُسْلًا ، فَأَقْرَعَ بِيَمِينِهِ قُلِّي بِسَارِهِ فَغَسَلَهَا ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ ، ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ فَسَحَّهَا بِالثَّرَابِ ، ثُمَّ غَسَلَهَا ، ثُمَّ تَمَضَّضَ وَاسْتَنْشَقَ ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَأَقَاضَ عَلَى رَأْسِهِ ، ثُمَّ تَنَحَّى فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ ، ثُمَّ أَقَى بِمَنْدِيلٍ فَلَمْ يَنْفُضْ بِهَا

**قوله** ( باب المضمضة والاستنشاق في الجنابة ) أى فى غسل الجنابة ، والمراد هل هما واجبان فيه أم لا ؛ وأما ابن بطلان وغيره إلى أن البخارى استنبط عدم وجوبهما من هذا الحديث ، لأن فى رواية الباب الذى بعده فى هذا الحديث « ثم توضأ وضوءه للصلاة » فدل على أنها للوضوء ، وقام الإجماع على أن الوضوء فى غسل الجنابة غير واجب ، والمضمضة والاستنشاق من توابع الوضوء فإذا سقط الوضوء سقطت توابعه ، وبمحمل ما وصى من صفة غسله ﷺ على السكال والفضل . **قوله** ( حدثنا عمر بن حفص ) أى ابن غياث كما ثبت فى رواية الاصيل . **قوله** ( غسلا ) بضم أوله أى ماء الاغتسال كما سبق فى باب الغسل مرة . **قوله** ( ثم قال بيده الأرض ) كذا فى روايتنا ، وللاكثر بيده الأرض ، وهو من إطلاق القول على الفعل ، وقد وقع إطلاق الفعل على القول فى حديث « لا حسد إلا فى اثنتين » قال فيه فى الذى يتلو القرآن « لو أوتيت مثل ما أوتي هذا لفعلت مثل ما يفعل » وسبق فى باب نقض اليدين قريبا من رواية أبى حمزة عن الأعمش فى هذا الموضع « فغضب بيده الأرض » فيفسر « قاله » هنا بضمرب . **قوله** ( ثم تنحى ) أى تحول إلى ناحية . **قوله** ( فلم ينفض بها ) زاد فى رواية كريمة « قال أبو عبد الله يصنى لم يتمسح » وأنت الضمير على إرادة الحركة لأن المنديل خرقه مخصوصة ، وسبق فى باب من أفرغ على يمينه « قالت ميمونة فناولته خرقه » ، وبقي مباحث الحديث تقدمت فى باب الوضوء قبل الفصل

#### ٨ - باب مسح اليد بالتراب لتسكون أنقى

٢٦٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ الْحَمْدِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ ، فَغَسَلَ رِجْلَهُ بِيَدِهِ ، ثُمَّ دَلَكَ بِهَا الْخَائِطَ ثُمَّ غَسَلَهَا ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ، فَلَمَّا قَرَعَ مِنْ غُسْلِهِ غَسَلَ رِجْلَيْهِ

**قوله** ( باب مسح اليد بالتراب لتسكون أنقى ) أى لتصير اليد أنقى منها قبل المسح . **قوله** ( حدثنا عبد الله بن الزبير الحمدي ) كذا فى روايتنا ، واقتصر الأكثر على « حدثنا الحمدي » . وسفيان هو ابن عيينة . **قوله** ( فغسل فرجه ) هذه الفاء تصورية وليست تعينية لأن غسل الفرج لم يكن بعد الفراغ من الاغتسال ، وقد تقدمت مباحث هذا الحديث أيضا . ومن قوائمه هذا السياق الإتيان فيه بتم الدالة على ترتيب ما ذكر فيه من صفة الغسل

٩ - **باب** هل يُدْخِلُ الْجَنْبُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا إِذَا لَمْ يَسْكُنْ عَلَى يَدِهِ قَدَرٌ غَيْرُ الْجَنَابَةِ . وَأَدْخَلَ ابْنُ عَمْرٍو الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَدَهُ فِي الطَّهْوَرِ وَلَمْ يَغْسِلْهَا ثُمَّ تَوَضَّأَ . وَلَمْ يَرَوْا ابْنَ عَمْرٍو ابْنَ عَبَّاسٍ بِأَسَا بَمَا يَنْتَضِحُ مِنْ غُسْلِ الْجَنَابَةِ



**قوله** ( باب هل يدخل الجنب يده في الإناء ) أى الذى فيه ماء الغسل ( قبل أن يغسلها ) أى خارج الإناء ( إذا لم يكن على يده قدر ) أى من نجاسة وغيرها ( غير الجنابة ) أى حكمها ، لأن أثرها مختلف فيه فدخل في قوله قدر ، وأما حكمها فقال الملب : أشار البخارى الى أن يد الجنب إذا كانت نظيفة جاز له إدخالها الإناء قبل أن يغسلها ، لأنه ليس شيء من أعضائه نجسا بسبب كونه جنبا . **قوله** ( وأدخل ابن عمر والبراء بن عازب يده ) أى أدخل كل واحد منهما يده ، وفي رواية لأبي الوقت : يديهما ، بالثنية . **قوله** ( في الطهور ) بفتح أوله أى الماء المهد للغسل ، وأثر ابن عمر وصلة سعيد بن منصور بمعناه ، وروى عبد الرزاق عنه أنه كان يغسل يده قبل التطهر ، ويجمع بينهما بأن ينزلا على حالين : حيث لم يغسل كان متيقنا أن لا قدر في يده ، وحيث غسل كان ظانا أو متيقنا أن فيها شيئا ، أو غسل للندب وترك الجواز . وأثر البراء وصلة ابن أبي شيبة بلفظ : أنه أدخل يده في المطهرة قبل أن يغسلها . وأخرج أيضا عن الشعبي قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يدخلون أيديهم الماء قبل أن يغسلوها وهم جنب . **قوله** ( ولم ير ابن عمر وابن عباس ) أما أثر ابن عمر فوصلة عبد الرزاق بمعناه ، وأما أثر ابن عباس فوصلة ابن أبي شيبة عنه ، وعبد الرزاق من وجه آخر أيضا عنه ، وتوجيه الاستدلال به للترجمة أن الجنابة الحكمية لو كانت تؤثر في الماء لمتنع الاغتسال من الإناء الذى تسيطر فيه ملاقى بدن الجنب من ماء الاغتسال ، ويمكن أن يقال : إنما لم ير الصحاب بذلك بأسا لأنه بما يشق الاحتراز منه ، فكان في مقام العفو ، كما روى ابن أبي شيبة عن الحسن البصرى قال : ومن يملك انتشار الماء ؟ إنا لنترجو من رحمة الله ما هو أوسع من هذا .

٢٦١ - **عنه** عبد الله بن مسنن حدثنا أفلح عن القاسم عن عائشة قالت : كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد فتختلف أيدينا فيه

**قوله** ( حدثنا عبد الله بن مسنن ) زاد مسلم : ابن قسب . **قوله** ( حدثنا ) ولكريمة : أخبرنا أفلح ، وهو ابن حميد كما رواه مسلم ، ولم يخرج البخارى عن أفلح بن سعيد شيئا . والقاسم هو ابن محمد ، وقد تقدم هذا المتن في باب غسل الرجل مع امرأته من طريق أخرى مع مغايرة في آخره ، وزاد مسلم في آخره : من الجنابة ، أى لأجل الجنابة ، ولأبي عوانة وابن حبان من طريق ابن وهب عن أفلح أنه سمع القاسم يقول سمعت عائشة . فذكره وزاد فيه ، وتلتقى ، بعد قوله : تختلف أيدينا فيه ، وللإسماعيلي من طريق إسحاق بن سليمان عن أفلح : تختلف فيه أيدينا ، يعنى حتى تلتقى ، والبيهقي من طريقه : تختلف أيدينا فيه يعنى وتلتقى ، وهذا يشعر بأن قوله : وتلتقى ، مدرج ، وسيأتى في باب تحليل الشعر من وجه آخر عنها : كننا نفتسل من إناء واحد فنغترف منه جميعا ، فعمل الراوى قال : وتلتقى ، بالمعنى ، ومعنى : تختلف ، أنه كان يغترف نارة قبلها وتغترف هى نارة قبله ، ولمسلم من طريق معاذة عن عائشة : فيبادرنى حتى أقول دغ لى ، زاد النسائي : وأبادره حتى يقول دغ لى ، وفي هذا الحديث جواز اغتراف الجنب من الماء القليل ، وأن ذلك لا يمنع من التطهر بذلك الماء . ولا بما يفضل منه ، ويدل على أن النهى عن انغماس الجنب في الماء الدائم هو للتنزيه كراهية أن يستفقد ، لا لكونه يصير نجسا بانغماس الجنب فيه ، لأنه لا فرق بين جميع بدن الجنب وبين عضو من أعضائه . وأما توجيه الاستدلال به للترجمة فلأن الجنب لما جاز له أن يدخل يده في الإناء ليغترف بها قبل ارتفاع حدثه تمام الغسل كما في حديث الباب دل على أن الأمر بغسل يده

قبل إدخالها لبس لأمر يرجع الى الجنابة ، بل الى ما لعله يكون بيده من نجاسة متيقنة أو مظنونة

٢٦٢ - **حَدَّثَنَا** سَدِّدُ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَهُ

**قوله** (حدثنا سدد قال حدثنا حماد) هو ابن زيد ، ولم يسمع من حماد بن سلة . وهشام هو ابن هروة . **قوله** (غسل يده) هكذا أوردته مختصراً ، وقد أخرجه أبو داود تأملاً عن مسدد بهذا السند لكن قال « يديه » بالثنائية ، وزاد « يصب على يده اليمنى ، أى من الإماء » فيغسل فرجه يفرغ على شماله ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ، الحديث . وهكذا أخرجه الاسماعيلى من طرق عن حماد بن زيد وسيأتى نحوه من وجوه أخر عن هشام فى باب تحليل الشعر ، قال المهلب : حمل البخارى أحاديث الباب التى لم يذكر فيها غسل البدن قبل إدخالهما على حال يتقن نظافة البدن ، وحديث هشام - يعنى هذا - على ما إذا خشى أن يكون علق بها شيء ، فاستعمل من اختلاف الحديثين ما جمع بينهما ونفى التعارض عنهما انتهى . ويمكن أن يحمل الفعل على التدب ، والترك على الجواز . أو يقال : حديث الترك مطلق وحديث الفعل مقيد ، فيحمل المطلق على المقيد لأن فى رواية الفعل زيادة لم تذكر فى الأخرى

٢٦٣ - **حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَنْصَلٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كُنْتُ اغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدٍ مِنْ جَنَابَةٍ . وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَهُ

**قوله** (حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسى . **قوله** (من جنابة) وللكشمي « من الجنابة ، أى لاجل الجنابة . **قوله** (وعن عبد الرحمن بن القاسم) هو مطوف على قوله « شعبة عن أبي بكر بن حفص ، فاشعبة فيه إستاناد الى عائشة حدثه أحد شيوخه به عن عروة والأخر عن القاسم ، وقد وهم من زعم أن رواية عبد الرحمن معلقة ، وقد أخرجهما أبو نعيم والبيهقى من طريق أبي الوليد بالاسنادين وقالوا : أخرجه البخارى عن أبي الوليد بالاسنادين جميعاً ، وكذا قال أبو مسعود وغيره فى الأطراف . **قوله** (مثله) أى مثل المتن المذكور ، وللأصلي « مثله » بزيادة موحدة فى آخر

٢٦٤ - **حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ قَالَ : تَمَعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ

يَقُولُ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَالْمَرْأَةُ مِنْ نَسَائِهِ يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدٍ . زَادَ مُسْلِمٌ وَوَهَبٌ عَنْ شُعْبَةَ : مِنَ الْجَنَابَةِ **قوله** (حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسى أيضاً ، وهذا اسناد ثالث له عن شعبة أيضاً فى هذا المتن ، لكن من طريق صحابى آخر . وهذا الإسناد يعينه تقدم المتن آخر فى باب علامة الإيمان . **قوله** (والمرأة) يجوز فيه الرفع على المعطف والنصب على الملية واللام فيها للجنس . **قوله** (زاد مسلم) هو ابن إبراهيم وهو من شيوخ البخارى . **قوله** (ووهب) زاد الأصلى « وأبو الوقت بن جرير ، أى ابن حازم وبذلك جزم أبو نعيم وغيره ، ووقع فى رواية أبي ذر ووهيب بالتصغير ، وأظنه وهما فان الحديث وجد بعد تتبع كثير من رواية وهب بن جرير ولم نجده من رواية وهيب بن خالد ، ووهب بن جرير من الرواة عن شعبة ، وأما وهيب فهو من أقرانه ، ومراد

البخارى أن مسلم بن إبراهيم وهوب بن جرير رويَا هذا الحديث عن شعبة بهذا الاسناد الذى رواه عنه أبو الوليد فرادا في آخره ، من الجنباء ، وقد أخرجه الاسماعيلى من رواية وهب بن جرير بدون هذه الزيادة . والله أعلم

### ١٠ - باب تفريق الفسل والوضوء . ويُذكر عن ابن عمر أنه غَسَلَ قَدَمَيْهِ بَعْدَ مَا جَفَّ وَضُوءُهُ

٢٦٥ - **حَرْشٌ** مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَلْدِ عَنْ كُرَيْبِ بْنِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَتْ مَيْمُونَةُ : وَضَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَاءً يَتَسَلَّلُ بِهِ ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، ثُمَّ أَفْرَغَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ فَغَسَلَ مَذَا كَبْرَهُ ، ثُمَّ ذَلِكَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ ، ثُمَّ تَمَضَضَ وَاسْتَنْشَقَ ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ، وَغَسَلَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى جَسَدِهِ ، ثُمَّ تَنَحَّى مِنْ مَقَامِهِ فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ **قَوْلُهُ** ( باب تفريق الفسل والوضوء ) أى جرازه ، وهو قول الشافعى فى الجديد ، واحتج له بأن الله تعالى أوجب غسل أعضائه ، فمن غسلها فقد أتى بما وجب عليه فرقىها أو نسفها . ثم أيد ذلك بفعل ابن عمر ، وبذلك قال ابن المسيب وعطاء وجاعة ، وقال ربيعة ومالك : من تمعد ذلك فعليه الإعادة ، ومن نسي فلا . وعن مالك إن قرب التفريق بين وإن طال أعاد . وقال قتادة والأوزاعى : لا يبعد إلا إن جف . وأجلزه النخعي مطلقا فى "فسل دون الوضوء" ، ذكر جميع ذلك ابن المنذر وقال : ليس مع من جعل الجفاف حدا لذلك حجة . وقال الطحاوى : الجفاف ليس بحد فتقتض كما لو جف جميع أعضاء الوضوء . لم تبطل الطهارة . **قَوْلُهُ** ( ويذكر عن ابن عمر ) هذا الأثر روينا فى الأم عن مالك عن نافع عنه ، لكن فيه أنه توضأ فى السوق دون رجله ، ثم رجع الى المسجد فسح على خفيه ثم صلى . والاسناد صحيح ، فيحتمل أنه إنما لم يجزم به لكونه ذكره بالمخفى . قال الشافعى : لعله قد جف وضوؤه لأن الجفاف قد يحصل بأقل مما بين السوق والمسجد . **قَوْلُهُ** ( حدثنا محمد بن محبوب ) هو البصرى ، وعبد الواحد هو ابن زياد البصرى ، وقد تقدم هذا المتن من رواية موسى بن إسماعيل عنه فى باب الفسل مرة وسياقهما واحد غالبا ، إلا أن فى ذلك د ثم تحول من مكانه ، وفى هذا د تنحى من مقامه ، وهما بمعنى ، وأبدى الكرماني من هذا احتمال أن يكون اغتسل قائما

### ١١ - باب مَنْ أَفْرَغَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ فِي الْفُسْلِ

٢٦٦ - **حَرْشٌ** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ سَالِمِ بْنِ الْجَلْدِ عَنْ كُرَيْبِ بْنِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ قَالَتْ : وَضَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَسَلًا وَسَرَّحْتُهُ ، فَصَبَّ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ - قَالَ سُلَيْمَانُ : لَا أُدْرِى أَدَّكَرَ الثَّلَاثَةَ أَمْ لَا - ثُمَّ أَفْرَغَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ فَغَسَلَ قَرَجَهُ ، ثُمَّ ذَلِكَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ أَوْ بِالْحَاطِطِ ، ثُمَّ تَمَضَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَغَسَلَ رَأْسَهُ ، ثُمَّ صَبَّ عَلَى جَسَدِهِ ، ثُمَّ تَنَحَّى فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ ، فَنَاقَلَتْهُ خِرْقَةً فَقَالَ يَدُهُ هَكَذَا ، وَلَمْ يُرِدْهَا **قَوْلُهُ** ( باب من أفرغ ) هذا الباب مقدم عند الأصلى وابن عساكر على الذى قبله . راجع على المصنف

بأن الدعوى أعم من الدليل ، والجواب أن ذلك في غسل الفرج بالئص وفي غيره بما عرف من شأنه أنه كان يحب التيامن كما تقدم ، ومحله هنا فيما إذا كان يغترف من الإناء ، قاله الخطابي . قال : فاما إذا كان ضيقا كالقصرم فإنه يضعه عن يساره ويصب الماء منه على يمينه . قوله ( حدثنا موسى بن إسماعيل ) تقدم هذا الحديث من روايته أيضا في باب الفصل مرة ، لكن شيخه هناك عبد الواحد وهنا أبو عوانة وهو الوضح البصري . قوله ( وسقوته ) زاد ابن فضيل عن الاعمش د بثوب ، والواو فيه حالية . قوله ( فصب ) قيل هو معطوف على محذوف ، أي فأراد الفصل فكشف رأسه فأخذ الماء فصب على يده ، قاله الكرماني . ولا يتعين ما قاله ، بل يحتمل أن يكون الوضع معقبا بالصب على ظاهره ، والإرادة والكشف يمكن كونهما وقعا قبل الوضع ، والأخذ هو عين السب هنا ، والمعنى وضعت له ماء فشرع في الفصل ، ثم شرحت الصفة . قوله ( قال سليمان ) أي الاعمش ، وقائل ذلك أبو عوانة ، وفاعل د أذكر ، سالم بن أبي الجعد ، وقد تقدم من رواية عبد الواحد وغيره عن الاعمش د ففصل يديه مرتين أو ثلاثا ، ولابن فضيل عن الاعمش د فصب على يديه ثلاثا ، ولم يشك ، أخرجه أبو عوانة في مستخرجه ، فكان الاعمش كان يشك فيه ثم تذكر جزم لأن سماع ابن فضيل منه متأخر . قوله ( ثم تمضمض ) وللأصلي د مضمض ، بغير تاء . قوله ( وغسل قدميه ) كذا لابي ذر ، وللاكثر د ففصل ، بالفاء . قوله ( قال يده ) أي أشار ، وهو من إطلاق القول على الفعل كما تقدم مثله . قوله ( ولم يردھا ) بضم أوله وإسكان الدال من الإرادة ، والأصل د يريدها ، لكن جزم بلم ، ومن قالها بفتح أوله وتشديد الدال فقد صحف وأفسد المعنى ، وقد حكى في المطالع أنها رواية ابن السكن قال : وهي وهم . وقد رواه الإمام أحمد عن صفان عن أبي عوانة بهذا الإسناد وقال في آخره د فقال هكذا وأشار بيده أن لا أريدها ، وسيأتي في رواية أبي حنيفة عن الاعمش د فنأولته ثوبا فلم يأخذه ، والله أعلم

### ١٢ - باب إذا جامع ثم عاد . ومن دار على نسائه في غسل واحد

٢٦٧ - حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا ابن عدي ويحيى بن سعيد عن شعبة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه قال : ذكرته لعائشة فقالت : يرحم الله أبا عبد الرحمن كنت أطيّب رسول الله ﷺ فيطوف على نسائه ثم يصبح محرما ينضح طيبا [ الحديث ٢٦٧ - طرفه في : ٢٧٠ ]

قوله ( باب إذا جامع ثم عاد ) أي ما حكاه . وللكشميني د عاود ، أي الجماع ، وهو أعم من أن يكون لتلك الجماعسة أو غيرها ، وقد أجمعوا على أن الفصل بينهما لا يجب ، ويدل على استحبابه حديث أخرجه أبو داود والنسائي عن أبي رافع د انه ﷺ طاف ذات يوم على نسائه يفتسل عنده وعند هذه ، قال قلت : يا رسول الله ألا تجعله غسلا واحدا ؟ قال : هذا أزكى وأطيب وأطهر ، واختلفوا في الوضوء بينهما فقال أبو يوسف : لا يستحب ، وقال الجمهور : يستحب . وقال ابن حبيب المالكي وأهل الظاهر : يجب . واحتجوا بحديث أبي سعيد قال قال رسول الله ﷺ : إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضوءا ، أخرجه مسلم عن طريق أبي حنيفة عن عاصم عن أبي المتوكل عنه . وأشار ابن خزيمة الى أن بعض أهل العلم حله على الوضوء اللغوي



بعد اثني عشر بابا بلفظ «كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة» ، وله يومئذ تسع نسوة ، وقد جمع ابن حبان في صحيحه بين الروایتين بأن حمل ذلك على حالتين ، لكنه وهم في قوله «ان الأولى كانت في أول قدومه المدينة حيث كان تحت تسع نسوة» ، والحالة الثانية في آخر الأمر حيث اجتمع عنده إحدى عشرة امرأة ، وموضع الوهم منه أنه عليه السلام لما قدم المدينة لم يكن تحت امرأة سوى سودة ، ثم دخل على عائشة بالمدينة ، ثم تزوج أم سلمة ، وحفصة ، وزينب بنت خزيمة في السنة الثالثة والرابعة ، ثم تزوج زينب بنت جحش في الخامسة ، ثم جويرية في السادسة ، ثم صفية وأم حبيبة وميمونة في السابعة ، وهؤلاء جميع من دخل بهن من الزوجات بعد الهجرة على المشهور . واختلفت في ربحانة وكانت من سبي بني قريظة لجزم ابن إسحق بأنه عرض عليها أن يتزوجها ويضرب عليها الحجاب فاخترت البقاء في ملكه ، والأكثر على أنها ماتت قبله في سنة عشر ، وكذا ماتت زينب بنت خزيمة بعد دخولها عليه بقليل ، قال ابن عبد البر : مكثت عنده شهرين أو ثلاثة . فعلى هذا لم يجتمع عنده من الزوجات أكثر من تسع ، مع أن سودة كانت وهبت يومها لعائشة كما سيأتي في مكانه ، فرجعت رواية سعيد . لكن تحصل رواية هشام على أنه ضم مارية وربحانة اليهن وأطلق عليهن لفظ «نسائه» ، تغليبا . وقد سرد الديلماطي - في السيرة التي جمعها - من اطلع عليه من أزواجه من دخل بها أو عقد عليها فقط أو طلقها قبل الدخول أو خطبها ولم يعقد عليها فبلغت ثلاثين ، وفي المختارة من وجه آخر عن أنس «تزوج خمس عشرة : دخل منهن بإحدى عشرة ومات عن تسع» . وسرد أسماء من أيضا أبو الفتح اليمعري ثم مغلطاي فزاد على العدد الذي ذكره الديلماطي ، وأنكر ابن القيم ذلك . والحق أن الكثرة المذكورة محمولة على اختلاف في بعض الاسماء ، وبمقتضى ذلك تنقص العدة . والله أعلم . قوله ( أو كان ) يفتح الواو هو مقول قتادة والهمزة للاستفهام وبميز ثلاثين عذوف أي ثلاثين رجلا ، ووقع في رواية الإسماعيلي من طريق أبي موسى عن معاذ بن هشام «أربعين» بدل ثلاثين ، وهي شاذة من هذا الوجه ، لكن في مراسيل طاوس مثل ذلك ، وزاد «في الجماع» ، وفي صفة الجنة لأبي نعيم من طريق مجاهد مثله وزاد «من رجال أهل الجنة» ، ومن حديث عبد الله بن عمر ورفعه «أعطيت قوة أربعين في البطش والجماع» ، وعند أحمد والنسائي وصححه الحاكم من حديث زيد بن أرقم رفته «ان الرجل من أهل الجنة يعطى قوة مائة في الأكل والشرب والجماع والشهوة» ، فعلى هذا يكون حساب قوة نبينا أربعة آلاف . قوله ( وقال سعيد ) هو ابن أبي عروبة ، كذا للجميع ، إلا أن الأصملي قال : إنه وقع في نسخة «شعبة» بدل سعيد قال «وفي عرضنا على أبي زيد بمكة : سعيد» قال أبو علي الجبائي وهو الصواب . قلت : وقد ذكرنا قبل أن المصنف وصل رواية سعيد ، وأما رواية شعبة لهذا الحديث عن قتادة فقد وصلها الإمام أحمد . قال ابن المنير : ليس في حديث دوراته على نسائه دليل على الترجمة ، فيحتمل أنه طاف عليهن واغتسل في خلال ذلك عن كل فعلة غسلا . قال والاحتفال في رواية الليلة أظهر منه في الساعة . قلت : التقيد باليلة ليس صريحا في حديث عائشة ، وأما حديث أنس لحث جاء فيه التصريح باليلة قيد الاغتسال بالمرة الواحدة . كذا وقع في روايات للنسائي وابن خزيمة وابن حبان ، ووقع التقيد بالساعة لم يحتج الى الواحد من غير ذكر الليلة في روايات أخرى لهم ولمسلم ، وحيث جاء في حديث أنس التقيد بالساعة لم يحتج الى تقيد الغسل بالمرة لانه يتعذر أو يتعسر ، وحيث جاء فيها تكرار المباشرة والغسل معا ، وعرف من هذا أن قوله في الترجمة «في غسل واحد» أشار به الى ما ورد في بعض طرق الحديث وإن لم يكن منصوفا فيها أخرجه كما جرت به

مادته ، ويحصل المطلق في حديث عائشة على المقيد في حديث أنس ليتوافقا ، ومن لازم جماعته في الساعة أو الليلة الواحدة عود الجماع كما ترجم به ، والله أعلم . واستدل به المصنف في كتاب النكاح على استحباب الاستكثار من النساء ، وأشار فيه إلى أن القسم لم يكن واجبا عليه ، وهو قول طوائف من أهل العلم ، وبه جزم الاصطخري من الشافعية ، والمشهور عندهم وعند الأكثرين الوجوب ، ويحتاج من قال به إلى الجواب عن هذا الحديث فقيل : كان ذلك رضا صاحبة النوبة كما استأذنت أن يمرض في بيت عائشة ، ويحتمل أن يكون ذلك كان يحصل عند استيفاء القسمة ثم يتأفف القسمة ، وقيل كان ذلك عند إقباله من سفر ، لأنه كان إذا سافر أقرع بينهن فيسافر بمن يخرج سبهما فإذا انصرف استأفف ، وهو أحسن من الاحتمال الثاني ، والأول أليق بحديث عائشة وكذا الثاني ، ويحتمل أن يكون ذلك كان يقع قبل وجوب القسمة ثم ترك بعدها ، وأغرب ابن العربي فقال : إن الله خص نبيه بأشياء منها أنه أعطاه ساعة في كل يوم لا يكون لأزواجه فيها حق ، يدخل فيها على جميعهن فيفعل ما يريد ثم يستقر عند من لها النوبة ، وكانت تلك الساعة بعد العصر ، فإن اشتغل عنها كانت بعد المغرب . ويحتاج إلى ثبوت ما ذكره مفصلا . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم ما أعطى النبي ﷺ من القوة على الجماع ، وهو دليل على كمال البنية وصحة الذكورية . والحكمة في كثرة أزواجه أن الأحكام التي ليست ظاهرة يطلعن عليها فينقلنها ، وقد جاء عن عائشة من ذلك الكثير الطيب ، ومن ثم فضلنا بعضهم على الباقيات . واستدل به ابن السنين لقرن مالك بلزوم الظهار من الإمام بناء على أن المراد بالواثنتين على التسع مارية وريحانة ، وقد أطلق على الجميع لفظ نسائه ، وتعب بأن الإطلاق المذكور للتخليب كما تقدم فليس فيه حجة لما ادعى ، واستدل به ابن المنير على جواز وطء الحرة بعد الأمة من غير غسل بينهما ولا غيره ، والمنقول عن مالك أنه لا يتأكد الاستحباب في هذه الصورة ، ويمكن أن يكون ذلك وقع لبيان الجواز فلا يدل على عدم الاستحباب

### ١٣ - باب غسل المذي والوضوء منه

٢٦٩ - حدثنا أبو الوليد قال حدثنا زائدة عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن عن علي قال : كنت رجلاً مذاه ، فأمرت رجلاً أن يسأل النبي ﷺ - لمكان ابنته - فقال ، فقال « توضأ ، وأغسل ذكرك »

قوله ( باب غسل المذي والوضوء منه ) أي بسببه ، وفي المذي لغات أفصحها بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وتخفيف الياء ، ثم بكسر الذال وتشديد الياء ، وهو ماء أبيض رقيق لوج يخرج عند الملاعبة أو تذكر الجماع أو إرادته ، وقد لا يحس بمخروجه . قوله ( حدثنا أبو الوليد ) هو الطيالسي . قوله ( عن أبي عبد الرحمن ) هو السلي . قوله ( مذاه ) صيغة مبالغة من المذي ، يقال مذى يمدى مثل مضى يمضى ثلاثيا ، ويقال أيضا أمدى يمدى بوزن أعطى يعطى رباعيا . قوله ( فأمرت رجلاً ) هو المقداد بن الأسود كما تقدم في باب الوضوء من التخرجين من وجه آخر ، وزاد فيه « فاستحيت أن أسأل » . قوله ( لمكان ابنته ) في رواية مسلم من طريق ابن الحنفية عن علي « من أجل فاطمة ، رضي الله عنهما » . قوله ( توضأ ) هذا الأمر بلفظ الأفراد يشعر بأن المقداد سأل لنفسه ، ويحتمل أن يكون سأل لمبهم أو لعل فوجه النبي ﷺ الخطاب إليه ، والظاهر أن عليا كان حاضر السؤال ، فقد أطبق أصحاب المسانيد والأطراف على إيراد هذا الحديث في مسند علي ، ولو حملوه على أنه لم يحضر لأوردوه في مسند المقداد . ويؤيده ما

في رواية النسائي من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي حصين في هذا الحديث عن علي قال « قلت لرجل جالس الى جنبي سله فسأله ، ووقع في رواية مسلم » فقال يغسل ذكره ويتوضأ ، بلفظ الغائب ، فيحتمل أن يكون سؤال المقداد وقع على الإبهام وهو الأظهر ، ففي مسلم أيضا « فسأله عن المذي يخرج من الانسان ، وفي الموطأ نحوه ، ووقع في رواية لأبي داود والنسائي وابن خزيمة ذكر سبب ذلك من طريق حصين بن قبيصة عن علي قال « كنت رجلا مذاء لمجلت أغتسل منه في الشتاء حتى تشقق ظهري ، فقال النبي ﷺ : لا تفعل ، ولأبي داود وابن خزيمة من حديث سهل بن حنيف أنه وقع له نحو ذلك وأنه سأل عن ذلك بنفسه ، ووقع في رواية للنسائي أن عليا قال « أمرت عمارا أن يسأل ، وفي رواية لابن حبان والإسماعيل أن عليا قال « سألت ، وجمع ابن حبان بين هذا الاختلاف بأن عليا أمر عمارا أن يسأل ، ثم أمر المقداد بذلك ، ثم سأل بنفسه . وهو جمع جيد إلا بالنسبة الى آخره لكونه مغايرا لقوله إنه استحي عن السؤال بنفسه لاجل قاطمة فيتميم حله على المجاز بأن بعض الرواة أطلق أنه سأل لكونه الأمر بذلك ، وهذا جزم للإسماعيلي ثم النووي ، ويؤيد أنه أمر كلا من المقداد وعمار بالسؤال عن ذلك ما رواه عبد الرزاق من طريق عائش بن أنس قال « تذكر علي والمقداد وعمار المذي فقال علي : إني رجل مذاء فأسألا عن ذلك النبي ﷺ ، فسأله أحد الرجلين ، وصحح ابن بشكوال أن الذي تولى السؤال عن ذلك هو المقداد ، وعلى هذا فنسبة عمار الى أنه سأل عن ذلك محمولة على المجاز أيضا لكونه قصده ، لكن تولى المقداد الخطاب دونَه والله أعلم . واستدل بقوله ﷺ « توضأ ، علي أن الغسل لا يجب بخروج المذي ، وصرح بذلك في رواية لأبي داود وغيره وهو إجماع ، وعلى أن الأمر بالوضوء منه كالأمر بالوضوء من البول كما تقدم استدلال المصنف به في باب من لم ير الوضوء إلا من الفرجين ، وحكى الطحاوي عن قوم أنهم قالوا بوجود الوضوء بمجرد خروجه ، ثم رد عليهم بما رواه من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال : سئل النبي ﷺ عن المذي فقال « فيه الوضوء وفي المني الغسل ، فعرف بهذا أن حكم المذي حكم البول وغيره من نواقض الوضوء لا أنه يوجب الوضوء بمجرد . قوله ( واغسل ذكرك ) هكذا وقع في البخاري تقديم الأمر بالوضوء على غسله ، ووقع في المصنعة نسبة ذلك الى البخاري بالعكس ، لكن الواو لا ترتب فاللهي واحد ، وهي رواية للإسماعيلي ، فيجوز تقديم غسله على الوضوء وهو أولى ، ويجوز تقديم الوضوء على غسله لكن من يقول بنقض الوضوء بمسه يشترط أن يكون ذلك بمائل ، واستدل به ابن دقيق العيد على تعين الماء فيه دون الأحجار ونحوها لأن ظاهره يعين الغسل والمعين لا يقع الامتثال إلا به ، وهذا ما صححه النووي في شرح مسلم ، وصحح في باقي كتبه جواز الاختصار لإحاطة بالبول (١) وحلا للأمر بفسله على الاستحباب أو على أنه خرج مخرج الغالب وهذا المعروف في المذهب ، واستدل به بعض المالكية والخنازلة على إيجاب استيعابه بالغسل عملا بالحقيقة ، لكن الجمهور نظروا الى المعنى ، فإن الموجب لنفسه إنما هو خروج الخارج فلا يجب المجاوزة الى غير محله ، ويؤيده ما عند الإسماعيلي في رواية « فقال توضأ واغسله ، فأعاد الضمير على المذي ، ونظير هذا قوله « من مس ذكره فليتوضأ ، فإن النقص لا يتوقف على مس جميعه ، واختلف القائلون بوجود غسل جميعه هل هو معقول المعنى أو للتعب ؟ فعلى الثاني يجب

(١) الصواب ما قاله ابن دقيق العيد من تعين الماء في غسل المذي عملا بظاهر الحديث . ويؤيده ما ثبت في مسند أحمد وسنن أبي داود عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يغسل ذكره وأنتبه . وهذا حكم يخص المذي دون البول . والله أعلم



الثنية فيه ، قال الطحاوى : لم يكن الأمر بغسله لوجوب غسله كله بل ليتقاص فيطيل خروجه كما في الضرع إذا غسل بالماء البارد ينفق لب إلى داخل الضرع فينقطع بخروجه ، واستدل به أيضا على نجاسة المذى وهو ظاهر ، وخرج ابن عقيل الحنبلى من قول بعضهم إن المذى من أجزاء المني رواية بطهارته ، وتعقب بأنه لو كان منيا لوجب الغسل منه ، واستدل به على وجوب الوضوء على من به سلس المذى للأمر بالوضوء مع الوصف بصيغة المبالغة الدالة على الكثرة ، وتعقب ابن دقيق العيد بأن الكثرة هنا ناشئة عن غلبة الشهوة مع صحة الجسد ، بخلاف صاحب السلس فإنه ينشأ عن علة في الجسد ، ويمكن أن يقال : أمر الشارع بالوضوء منه ولم يستفصل فدل على عموم الحكم ، واستدل به على قبول خبر الواحد ، وعلى جواز الاعتماد على الخبر المظنون مع القدرة على القطوع ، وفيهما نظر لما قدمناه من أن السؤال كان محضرة على ، ثم لو صح أن السؤال كان في غيبته لم يكن دليلا على المدعى لاحتمال وجود القرائن التي تحف الخبر فترقيه عن الظن إلى القطع قاله القاضي عياض ، وقال ابن دقيق العيد : المراد بالاستدلال به على قبول خبر الواحد مع كونه خبر واحد أنه صورة من الصور التي تدل وهي كثيرة تقوم بالحجة بحملتها لا بفرد معين منها . وفيه جواز الاستئابة في الاستفتاء ، وقد يؤخذ منه جواز دعوى الوكيل محضرة موكله ، وفيه ما كان الصحابة عليه من حرمة النبي ﷺ وتوقيره ، وفيه استعمال الأدب في ترك المواجهة بما يستحي منه عرفا ، وحسن المعاشرة مع الأصهار وترك ذكر ما يتعلق بجماع المرأة ونحوه بمحضرة أهلها ، وقد تقدم استدلال المصنف به في العلم لمن استحي فامر غيره بالسؤال ، لأن فيه جمعا بين المصلحتين : استعمال الحياء ، وعدم التفريط في معرفة الحكم

#### ١٤ - باب من تطيب ثم اغتسل ، وبقي أثر الطيب

٢٧٠ - **حدثنا** أبو الثمان قال **حدثنا** أبو عوانة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه قال : سألت عائشة فذكرت لها قول ابن عمر « ما أحب أن أصبح محرما أضخ طيبا » قالت عائشة : أنا طيبت رسول الله ﷺ ، ثم طاف في نسائه ، ثم أصبح محرما

٢٧١ - **حدثنا** آدم قال **حدثنا** شعبه قال **حدثنا** الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : كأني أنظر إلى وبيص الطيب في مرق النبي ﷺ وهو محرم

[ الحديث ٢٧١ - أطرافه في : ١٥٣٨ ، ٥٩١٨ ، ٥٩٢٣ ]

**قوله** ( باب من تطيب ثم اغتسل ) تقدم الكلام على الحديث قبل باب ، وموضع الاستدلال به أن قولها طاف في نسائه ، كناية عن الجماع ، ومن لازمه الاغتسال . وقد ذكرت أنها طيبته قبل ذلك ، وأنه أصبح محرما . ومن فوائده أيضا وقوع رد بعض الصحابة على بعض بالدليل ، وإطلاع أزواج النبي ﷺ على ما لا يطلع عليه غيرهن من أفاضل الصحابة ، وخدمة الزوجات لأزواجهن ، والتطيب عند الاحرام وسياق في الحج . وقال ابن بطال : فيه أن السنة اتخاذ الطيب للرجال والنساء عند الجماع . **قوله** ( حدثنا الحكم ) هو ابن عتيبة ، هو وشيخه إبراهيم النخعي وشيخه الأسود بن زيد فقها . **قوله** ( وبيص ) بفتح الواو وكر الموحدة بعدها

بأنه محتاجة ثم صاد مهمة هو البريق ، وقال الاسماعيلي : ويصعب الطيب تلاؤه وذلك لعين قائمة لا للريح فقط . **قوله** ( مفرق ) يفتح الميم وكسر الراء ويجوز فتحها . ودلالة هذا المتن على الترجمة إما لكونها قصة واحدة ، وإما لأن من سنن الإحرام الغسل عنه ، ولم يكن النبي ﷺ يدعه . وفيه أن بقاء الطيب على بدن المحرم لا يضر بخلاف ابتدائه بعد الإحرام

### ١٥ - باب تحليل الشعر ، حتى إذا ظن أنه قد أروى بشرته أفاض عليه

٢٧٢ - **حديث** عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة غسل يديه ، وتوضأ وضوءه للصلاة ، ثم اغتسل ، ثم بخل يديه شعره ، حتى إذا ظن أنه قد أروى بشرته أفاض عليه الماء ثلاث مرات ، ثم غسل سائر جسده

**قوله** ( باب تحليل الشعر ) أى فى غسل الجنابة . **قوله** ( عبد الله ) هو ابن المبارك . **قوله** ( إذا اغتسل ) أى أراد أن يغتسل . **قوله** ( إذا ظن ) يحتمل أن يكون على بابه ويكتفى فيه بالغة ، ويحتمل أن يكون بمعنى علم . **قوله** ( أروى ) هو فعل ماض من الإرواء ، يقال أرواه إذا جملة ريانا ، والمراد بالبشرة هنا ما تحت الشعر . **قوله** ( أفاض عليه ) أى على شعره . **قوله** ( ثم غسل سائر جسده ) أى بقية جسده ، وقد تقدم من رواية مالك عن هشام فى أول كتاب الغسل هنا على جملة كله ، فيحتمل أن يقال إن سائر هنا بمعنى الجميع جمعا بين الرويتين . وبقية مباحث الحديث تقدمت هناك

٢٧٣ - وقالت : كنت اغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد فنرف منه جميعا

**قوله** ( وقالت ) أى عائشة ، وهو معطوف على الأول فهو متصل بالإسناد المذكور . **قوله** ( نرف ) باسكان المعجمة بعدها راء مكسورة ، وله فى الاعتصام و نشرق فيه جميعا ، وقد تقدمت مباحث فى باب هل يدخل الجنب يده فى الطهور

### ١٦ - باب من توضأ فى الجنابة ثم غسل سائر جسده ولم يعد غسل مواضع الوضوء مرة أخرى

٢٧٤ - **حديث** يوسف بن عيسى قال أخبرنا الفضل بن موسى قال أخبرنا الأعمش عن سالم عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس عن ميمونة قالت : وضع رسول الله ﷺ وضوء الجنابة فأكفأ يمينه على شماله مرتين أو ثلاثا ، ثم غسل فرجه ، ثم ضرب يده بالأرض - أو الحائط - مرتين أو ثلاثا ، ثم مضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ، ثم أفاض على رأسه الماء ، ثم غسل جسده ، ثم تبحى فتسل رجليه . قالت : فأتيت به بخرقة فلم يردها ، فجعل ينفض يديه

**قوله** ( باب من توضأ فى الجنابة ) سقط من أواخر الترجمة لفظ منه ، من رواية غير أبي ذر . **قوله** ( أخبرنا ) ولأبى ذر ( حدثنا الفضل ) . **قوله** ( وضع رسول الله ﷺ وضوء الجنابة ) كذا للاكثر بالاضافة ، ولكريمة

« وضوءاً ، بالتثوين « الجنابة » ، بلام واحدة ، والكشميني « الجنابة » ، ولرفيقه « وضوء » ، على البناء للفعول « لرسول الله ، بزيادة اللام أى لاجله « وضوء » ، بالرفع والتثوين . قوله ( فسكفاً ) ولغير أبى ذر « فاكفاً ، أى قلب . قوله ( على يساره ) كذا للاكثر ، وللسمتلى وكريمة « على شماله » . قوله ( ضرب يده بالأرض ) كذا للاكثر ، وللكشميني « ضرب يده الأرض » . قوله ( ثم غسل جسده ) قال ابن بطال : حديث عائشة التى فى الباب قبله ألقى بالترجمة ، لأن فيه « ثم غسل سائر جسده » ، وأما حديث الباب ففيه « ثم غسل جسده » ، فدخل فى عمومهِ مواضع الوضوء فلا يطابق قوله « ولم يعد غسل مواضع الوضوء » ، وأجاب ابن المنير بأن قرينة الحال والعرف من سياق الكلام يخص أعضاء الوضوء . فإن تقديم غسل أعضاء الوضوء وعرف الناس من مفهوم الجسد إذا أطلق بعده يعطى ذلك اه . ولا يخفى نكلفه . وأجاب ابن التين بأن مراد البخارى أن يبين أن المراد بقوله فى هذه الرواية « ثم غسل جسده » ، أى ما بقى من جسده ، بدليل الرواية الأخرى . وهذا فيه نظر لأن هذه القصة غير تلك القصة كما قدمنا فى أوائل الفصل . وقال الكرماني : لفظ « جسده » ، شامل لجميع أعضاء البدن فيحمل عليه الحديث السابق ، أو المراد هناك بسائر جسده أى باقيه بعد الرأس لا أعضاء الوضوء . قلت : ومن لازم هذا التقرير أن الحديث غير مطابق للترجمة . والذي يظهر لى أن البخارى حل قوله « ثم غسل جسده » ، على المجاز أى ما بقى بعد ما تقدم ذكره ، ودليل ذلك قوله بعد « وفصل رجله » ، إذ لو كان قوله « غسل جسده » ، محمولا على عمومهِ لم يحتج لغسل رجله ثانياً ، لأن غسلهما كان يدخل فى العموم ، وهذا أشبه بتصرفات البخارى ، إذ من شأنه الاعتناء بالآخر أكثر من الأجل . واستنبط ابن بطال من كونه لم يعد غسل مواضع الوضوء لإجزاء غسل الجمعة عن غسل الجنابة ، وإجراء الصلاة بالوضوء المجدد لمن تبين أنه كان قبل التجديد محدثاً . والاستنباط المذكور مبنى عنده على أن الوضوء الواقع فى غسل الجنابة ستة وأجزاء مسح ذلك « غسل تلك الأعضاء به » . وهى دعوى مردودة ، لأن ذلك يختلف باختلاف النية ، فنوى غسل الجنابة وقدم أعضاء الوضوء لفضيلته ثم غسله وإلا فلا يصح البناء المذكور . والله أعلم . قوله ( ينفض الماء بيده ) سقط « الماء » ، من غير رواية أبى ذر ، وللإسلي « لجمل ينفض بيده » ، وباقى مباحث المتن تقدم فى أوائل الفصل . والله المستعان

### ١٧ - باب إذا ذكر فى المسجد أنه جنب خرج كما هو ولا يتيمم

٣٧٥ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا عثمان بن عمر قال : أخبرنا يونس عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : أقيمت الصلاة وعدت الصفوف قياماً ، فخرج إلينا رسول الله ﷺ ، فلما قام فى الصلاة ذكر أنه جنب فقال لنا « مكانكم » ثم رجع فاغتسل ، « ثم خرج إلينا ورأسه يقطر ، فكبر فصلينا معه تابعه عبد الأعلى عن معمر عن الزهري . ورواه الأوزاعي عن الزهري

[ الحديث ٣٧٥ - طرفه فى : ٦٣٩ ، ٦٤٠ ]

قوله ( باب إذا ذكر ) أى تذكر الزجل ، وهو ( فى المسجد أنه جنب خرج ) . ولابى ذر وكريمة « يخرج » ( كما هو ) أى على حاله . قوله ( ولا يتيمم ) إشارة الى رد من يوجب فى هذه الصورة ، وهو منقول عن الثوري وإسحق ،

وكذا قال بعض المالكية فيمن نام في المسجد فاحتمل يقيم قبل أن يخرج . وورده ذكر ، بمعنى تذكر من الذكر بضم اللذال كثيرا ، وإن كان المتبادر أنه من الذكر بكسرها . وقوله « خرج كما هو » قال الكرماني : هذه الكاف كاف المقارنة لا كاف التشبيه ، كذا قال ، وعلى التبرز فالتشبيه هنا ليس متمنا لأن يتعلق بحالته ، أى خرج في حالة شيعية بحالته التى قبل خروجه فيما يتعلق بالحدث لم يفعل ما يرفع من غسل أو ما ينوب عنه من التيميم . قوله ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو الجعفي ، ويونس هو ابن يزيد . قوله ( وعدلت ) أى سويت ، وكان من شأن النبي ﷺ أن لا يكبر حتى تستوى الصفوف . قوله ( فلما قام في مصلاه ذكر ) أى تذكر ، لا أنه قال ذلك لفظا ، وعلم الراوى بذلك من قرائن الحال أو باعلامه له بعد ذلك . وبين المصنف في الصلاة من رواية صالح بن كيسان عن الزهري أن ذلك كان قبل أن يكبر النبي ﷺ للصلاة . قوله ( فقال لنا : مكانكم ) بالنصب أى ألزموا مكانكم . وفيه إطلاق القول على الفعل ، فإن في رواية الاسماعيلى « فأشار بيده أن مكانكم » ويحتمل أن يكون جمع بين الكلام والاشارة . قوله ( ورأسه يقطر ) أى من ماء الفضل ، وظاهر قوله « فكبر » الاكتفاء بالإقامة السابقة ، فيؤخذ منه جواز التخلل الكثير بين الإقامة والدخول في الصلاة ، وسيأتى مع بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الصلاة قبيل أبواب صلاة الجماعة بعد أبواب الأذان إن شاء الله تعالى . قوله ( تابعه عبد الأعلى ) هو ابن عبد الأعلى البصرى ، وروايته موصولة عند الإمام أحمد عنه ، وقد تابع عثمان بن عمر راويه عن يونس عبد الله بن وهب عند مسلم ، وهذه متابعه تامه . قوله ( ورواه الأوزاعى ) روايته موصولة عند المؤلف في أوائل أبواب الإمامة كما سيأتى ، وظن بعضهم أن السبب في التفرقة بين قوله تابعه وبين قوله رواه كون المتابعة وقعت بلفظه والرواية بمعناه ، وليس كما ظن بل هو من التفتن في العبارة

## ١٨ - باب نفقُ اليدين من الفسل عن الجنابة

٢٧٦ - **حدثنا** عبدان قال أخبرنا أبو حمزة قال سمعتُ الأعشى عن سالم عن كُرَيْبٍ عن ابن عباس قال : قالت ميمونة : وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ غَسْلًا فَسَتَرْتُه بِثَوْبٍ وَصَبَّ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا ثُمَّ صَبَّ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَغَسَلَ فَرَجَهُ فَضَرَبَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ فَسَحَّهَا ، ثُمَّ غَسَلَهَا ، فَضَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ ، ثُمَّ صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ وَأَفَاضَ عَلَى جَسَدِهِ ، ثُمَّ تَنَحَّى فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ ، فَنَاولَتْهُ ثَوْبًا فَلَمْ يَأْخُذْهُ ، فَانْطَلَقَ وَهُوَ يَنْفُضُ يَدَيْهِ

**قوله** ( باب نفقُ اليدين من الفسل عن الجنابة ) كذا لأبى ذر وكريمة . وللباقين « من غسل الجنابة » . **قوله** ( أخبرنا أبو حمزة ) هو السكري . **قوله** ( فانطلق وهو ينفض يديه ) استدلل به على جواز نفقُ ماء الفسل والوضوء وقد تقدم ذلك في أوائل الفسل ، وهو ظاهر . وفي هذا الاسناد مروزيان : عبدان وشيخه ، وكوفيان الأعشى وشيخه ، ومدينان كريب وشيخه ، وفيما قبله يباب كذلك لأن يوسف بن عيسى وشيخه مروزيان ، وفيما قبل ذلك بصريان : موسى وأبو عوانة ، وكذا موسى وعبد الواحد ، وكذا محمد بن محبوب وعبد الواحد ، وفيما قبل أيضا مكيان : الحميدى وسفيان ، وكلهم روه عن الأعشى بالاسناد المذكور

## ١٩ - باب من بدأ يشق رأسه الأيمن في الفسل

٢٧٧ - **حدثنا** خلاد بن يحيى قال حدثنا إبراهيم بن نافع عن الحسن بن مسلم عن صبيئة بنت شيبه عن



وباء تحتانية ساكنة صحابي معروف . **قوله** ( أن يستحي منه من الناس ) كذا لاكثر الرواة ، والسرخی ، **د أحق** أن يستتر منه ، وهذا بالمعنى . وقد أخرجه أصحاب السنن وغيرهم من طرق عن بهز وحسنه الترمذى وصححه الحاكم ، وقال ابن أبى شيبة **د حدثنا يزيد بن هرون حدثنا بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال** : قلت يابني الله عورائنا ما نأتى منها وما نأذره ؟ قال : احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكك يمينك . قلت : يا رسول الله أأحدنا إذا كان خاليا ؟ قال : الله أحق أن يستحي منه من الناس ، فالاستناد الى بهز صحيح ، ولهذا جزم به البخارى . وأما بهز وأبوه فليسا من شرطه ، ولهذا لما علق فى النكاح شيئا من حديث جده بهز لم يحزم به بل قال **د** ويذكر عن معاوية بن حيدة ، فعرف من هذا أن مجرد جزمه بالتعليق لا يدل على صحة الاستناد إلا إلى من علق عنه ، وأما ما فوفه فلا يدل ، وقد حققت ذلك فيما كتبت على ابن الصلاح ، وذكرت له أمثلة وشواهد ليس هذا موضع بسطها . وعرف من سياق الحديث أنه وارد فى كشف العورة ، بخلاف ما قال أبو عبد الملك البونى إن المراد بقوله **د أحق أن يستحي منه** ، أى فلا يعصى ، ومفهوم قوله **د** إلا من زوجتك ، يدل على أنه يجوز لها النظر الى ذلك منه ، وقياسه أنه يجوز له النظر ، ويدل أيضا على أنه لا يجوز النظر لغير من استثنى ومنه الرجل للرجل والمرأة للمرأة ، وفيه حديث فى صحيح مسلم . ثم إن ظاهر حديث بهز يدل على أن التعرى فى الخلوة غير جائز مطلقا ، لكن استدلال المصنف على جوازها فى الفسل بقصة موسى وأيوب عليهما السلام ، ووجه الدلالة منه - على ما قال ابن بطلان - أنهما ممن أمرنا بالاعتدال به ، وهذا إنما يأتى على رأى من يقول : شرع من قبلنا شرع لنا . والذي يظهر أن وجه الدلالة منه أن النبى ﷺ قص القصتين ولم يتعقب شيئا منهما فدل على موافقتها للشرعنا ، وإلا فلو كان فيهما شيء غير موافق لبينه ، فعلى هذا فيجمع بين الحديثين بجمل حديث بهز بن حكيم على الأفضل واليه أشار فى الترجمة ، ورجح بعض الشافعية تحريمه ، والمشهور عند مقدمهم كغيرهم الكراهة فقط . **قوله** ( كانت بنو إسرائيل ) أى جماعتهم وهو كقوله تعالى ( قالت الاعراب آمنا ) . **قوله** ( يغتسلون عرا ) ظاهره أن ذلك كان جائزا فى شرعهم والا لما أقرهم موسى على ذلك ، وكان هو عليه السلام يغتسل وحده أخذا بالأفضل . وأغرب ابن بطلان فقال : هذا يدل على أنهم كانوا عصاة له ، وتبعه على ذلك القرطبي فأطال فى ذلك . **قوله** ( آدر ) بالمد وقبح الدال المهمة وتخفيف الراء قال الجوهري : الأدرة نفخة فى الخصية ، وهى بفتحات وحكى بضم أوله وإسكان الدال . **قوله** ( لجمع موسى ) أى جرى مسرعا ، وفى رواية **د غفر** . **قوله** ( ثوبى يا حجير ) أى أعطنى ، وإنما خاطبه لأنه أجراه مجرى من يعقل لكونه فر بثوبه فانتقل عنده من حكم الجماد الى حكم الحيوان فناداه ، فلما لم يعطه ضربه . وقيل يحتمل أن يكون موسى أراد بضربه إظهار المعجزة بتأثير ضربه فيه ، ويحتمل أن يكون عن وحى . **قوله** ( حتى نظرت ) ظاهره أنهم رأوا جسده ، وبه يتم الاستدلال على جواز النظر عند الضرورة للدواة وشبهها ، وأبدى ابن الجوزى احتمال أن يكون كان عليه مئزر لانه يظهر ما تحته بعد البلل ، واستحسن ذلك ناقله له عن بعض مشايخه ، وفيه نظر . **قوله** ( فطلق بالحجر ضربا ) كذا لاكثر الرواة ، وللكشميهنى والجوى **د فطلق الحجر ضربا** ، والحجر على هذا منصوب بفعل مقدر أى طلق يضرب الحجر ضربا . **قوله** ( قال أبو هريرة ) هو من تمة مقول همام ، وليس بملحق . **قوله** ( لنذب ) بالنون والدال المهمة المفتوحين وهو الأثر ، وسأيت بقية الكلام على هذا الحديث فى أحاديث الأنبياء إن شاء الله تعالى

٢٧٩ - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «يُنَا أَيُّوبُ يُغْتَسِلُ غُرْبَانًا فَخَرَّ عَلَيْهِ جَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ، فَجَلَّ أَيُّوبُ بِمَحْتَى فِي ثَوْبِهِ، فَنَادَاهُ رَبُّهُ: يَا أَيُّوبُ أَلَمْ أَكُنْ أَغْنَيْتَكَ عَمَّا تَرَى؟ قَالَ: بَلَى وَعَزَّيْكَ، وَلَكِنْ لَا غِنَى بِي عَنْ بَرَكَتِكَ». ورواه إبراهيم عن موسى بن عُمَيْة عن صفوان بن شليم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «يُنَا أَيُّوبُ يُغْتَسِلُ غُرْبَانًا...»

[ الحديث ٢٧٩ - طرفه في: ٣٣٩١، ٧٤٩٣ ]

**قوله** ( وعن أبي هريرة ) هو معطوف على الاسناد الأول ، وحزم الكرماني بأنه تعليق بصيغة التريض فأخطأ ، فإن الحديثين ثابتان في نسخة حمام بالاسناد المذكور . وقد أخرج البخاري هذا الثاني من رواية عبد الرزاق بهذا الاسناد في أحاديث الانبياء . **قوله** ( يحتنى ) باسكان المهملة وفتح المثناة بعدها مثلثة ، والحشية هي الاخذ باليد . ووقع في رواية القابسي عن أبي زيد ، يحنن ، بنون في آخره بدل الياء . **قوله** ( لا غنى ) بالقصر بلا تنوين ، ورويناه بالتنوين أيضا على أن « لا » بمعنى ليس . **قوله** ( ورواه إبراهيم ) هو ابن طهمان ، وروايته موصولة بهذا الاسناد عند النسائي والاسماعيلي ، قال ابن بطلان : وجه الدلالة من حديث أيوب أن الله تعالى عاقبه على جمع الجراد ، ولم يعاقبه على الاغتسال غربانا فدل على جوازه . وسيأتي بقية الكلام عليه في أحاديث الانبياء أيضا

## ٢١ - باب التَّسْتَرِّ فِي الْغُسْلِ عِنْدَ النَّاسِ

٢٨٠ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله أن أبا مرة مولى أم هانئ بنت أبي طالب أخبره أنه سمع أم هانئ بنت أبي طالب تقول: ذهبت إلى رسول الله ﷺ عام الفتح فوجدته يغتسل فاطمة تسترهُ ، قال: من هذه؟ قلت: أنا أم هانئ

[ الحديث ٢٨٠ - أطرافه في: ٣٥٧، ٣١٧١، ٦١٥٨ ]

**قوله** ( باب التستر ) لما فرغ من الاستدلال لأحد الشقين وهو التعري في الخلوة أورد الشق الآخر . **قوله** ( مولى عمر بن عبيد الله ) بالتصغير وهو التيسى ، وأم هانئ بهزئة منونة . **قوله** ( فقال من هذه )؟ يدل على أن الستركان كشيئا ، وعرف أنها امرأة لكون ذلك الموضع لا يدخل عليه فيه الرجال ، وسيأتي الكلام عليه في أواخر الجهاد حيث أوردته المصنف تاما

٢٨١ - **حدثنا** عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا سفيان عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة قالت: سترت النبي ﷺ وهو يغتسل من الجنابة ، فغسل يديه ، ثم صبَّ يمينه على شماله فغسل فرجه وما أصابه ، ثم مسح بيده على الخائط أو الأرض ، ثم توضأ وضوءه للصلاة غير رجله ، ثم أفاض على جسده الماء ، ثم تنحى فغسل قدميه . تابعه أبو عوانة وابن فضال في الستر **قوله** ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك وسفيان هو الثوري ، وقد تقدم الحديث في أول الغسل للبصفت

عاليا الى الثورى ، ونزل فيه هنا درجة . وكذلك نزل فيه شيخه عبدان درجة لانه سبق من روايته عن أبي حمزة عن الاعمش . والسبب في ذلك اعتناؤه بمغايرة الطرق عند تغاير الأحكام . قوله ( تابعه أبو عوانة ) أى عن الاعمش بإسناده هذا ، وقد قدمت هذه المتابعة موصولة عنده في باب من أفرغ يمينه . قوله ( وابن فضيل ) أى عن الاعمش أيضا بهذا الاسناد ، وروايته موصولة في صحيح أبي عوانة الأسفرائينى نحو رواية أبي عوانة البصرى ، وقد وقع ذكر الستر أيضا في هذا الحديث من رواية أبي حمزة عند المصنف ، ومن رواية زائدة عند الاسماعيلى ، وسبقت مباحث الحديث في أول الفسل . والله المستعان

## ٢٢ - باب إذا احتلت المرأة

٢٨٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة أم المؤمنين أنها قالت : جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق ، هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت ؟ فقال رسول الله ﷺ : « نعم ، إذا رأت الماء » قوله ( باب إذا احتلت المرأة ) وإنما قيده بالمرأة مع أن حكم الرجل كذلك لموافقة صورة السؤال ، وللإشارة الى الرد على من منع منه في حق المرأة دون الرجل كما حكاه ابن المنذر وغيره عن إبراهيم النخعي ، واستبعد النووي في شرح المذهب صحته عنه ، لكن رواه ابن أبي شيبة عنه بإسناد جيد . قوله ( عن زينب بنت أبي سلمة ) تقدم هذا الحديث في باب الحياء في العلم من وجه آخر ، وفيه زينب بنت أم سلمة فنسبت هناك الى أمها وهنا الى أبيها ، وقد اتفق الشيخان على إخراج هذا الحديث من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عنها ، ورواه مسلم أيضا من رواية الزهرى عن عروة لكن قال « عن عائشة » ، وفيه أن المراجعة وقعت بين أم سليم وعائشة ، وقتل القاضي عياض عن أهل الحديث أن الصحيح أن القصة وقعت لأم سلمة لا لعائشة ، وهذا يقتضى ترجيح رواية هشام ، وهو ظاهر صنيع البخارى ، لكن نقل ابن عبد البر عن الذهلى أنه صحح الروایتين ، وأشار أبو داود الى تقوية رواية الزهرى لأن نافع بن عبد الله تابعه عن هروة عن عائشة ، وأخرج مسلم أيضا رواية نافع ، وأخرج أيضا من حديث أنس قال : جاءت أم سليم الى رسول الله ﷺ فقالت له ، وعائشة عنده ، فذكر نحوه . وروى أحمد من طريق إسحق ابن عبد الله بن أبي طلحة عن جده أم سليم وكانت مجاورة لأم سلمة ، فقالت أم سليم : يا رسول الله ، فذكر الحديث وفيه أن أم سلمة هى التى راجعتها ، وهذا يقوى رواية هشام ، قال النووي في شرح مسلم : يحتمل أن تكون عائشة وأم سلمة جميعا أنكرا على أم سليم ، وهو جمع حسن لانه لا يمتنع حضور أم سلمة وعائشة عند النبي ﷺ في مجلس واحد . وقال في شرح المذهب : يجمع بين الروايات بأن أنسا وعائشة وأم سلمة حضروا القصة انتهى . والذي يظهر أن أنسا لم يحضر القصة وإنما تلقى ذلك من أمه أم سليم ، وفي صحيح مسلم من حديث أنس ما يشير الى ذلك ، وروى أحمد من حديث ابن عمر نحو هذه القصة ، وإنما تلقى ذلك ابن عمر من أم سليم أو غيرها . وقد سألت عن هذه المسألة أيضا خولة بنت حكيم عند الطبرانى ، وبسرة بنت صفوان عند ابن أبي شيبة . قوله ( إن الله لا يستحي من الحق ) قدمت هذا القول تمهيدا لمعناها في ذكر ما يستحي منه ، والمراد بالحياء هنا معناه اللئيمى ،



إذ الحياء الشرعى خير كله . وقد تقدم في كتاب الإيمان أن الحياء لغة : تغير وانكسار ، وهو مستحيل في حق الله تعالى ، فيحمل هنا على أن المراد أن الله لا يأمر بالحياء في الحق ، أو لا يمنع من ذكر الحق . وقد يقال إنما يحتاج إلى التأويل في الإثبات (١) ولا يشترط في النفي أن يكون ممكنا ، لكن لما كان المفهوم يقتضى أنه يستحي من غير الحق عاد إلى جانب الإثبات فاحتج إلى تأويله . قاله ابن دقيق العيد . قوله (هل على المرأة من غسل) « من ، زائدة ، وقد سقطت في رواية المصنف في الأدب . قوله (احتلت) الاحتلام اقتعال من الحلم بضم الهيملة وسكون اللام ، وهو ما يراه النائم في نومه ، يقال منه حلم بالفتح واحتلم ، والمراد به هنا أمر خاص منه وهو الجماع . وفي رواية أحد من حديث أم سليم أنها قالت : يارسول الله إذا رأيت المرأة أن زوجها يجامعها في المنام أنفتسل . قوله (إذا رأيت الماء) أى التى بعد الاستيقاظ ، وفي رواية الحيدى عن سفيان عن هشام ، وإذا رأيت إحداكن الماء فلتفتسل ، وزاد و قالت أم سلمة : وهل تحتمل المرأة ، وكذلك روى هذه الزيادة أصحاب هشام عنه غير مالك فلم يذكرها ، وقد تقدمت من رواية أبي معاوية عن هشام في باب الحياء في العلم وفيه ، أو تحتمل المرأة ؟ وهو مطوف على مقدر يظهر من السياق أى أتري المرأة الماء وتحتم ؟ وفيه ، فقطت أم سلمة وجهها ، ويأتى في الأدب من رواية يحيى القطان عن هشام « فضحكك أم سلمة » ، ويجمع بينهما بأنها تبست تعجبا وغطت وجهها حياء ، وسلم من رواية وكيع عن هشام « فقالت لها : يا أم سليم فضحت النساء » وكذا لأحد من حديث أم سليم ، وهذا يدل على أن كتمان مثل ذلك من عاداتهن لأنه يدل على شدة شهوتهن للرجال . وقال ابن بطلان : فيه دليل على أن كل النساء يحتلن ، وعكسه غيره فقال : فيه دليل على أن بعض النساء لا يحتلن ، والظاهر أن مراد ابن بطلان الجواز لا الوقوع ، أى فهن قابلية ذلك . وفيه دليل على وجوب الغسل على المرأة بالإتوال ، ونفى ابن بطلان الخلاف فيه ، وقد قدمناه عن النخعي . وكان أم سليم لم تسمع حديث الماء من الماء ، أو سمعته وقام عندها ما يوم خروج المرأة عن ذلك وهو تدور بروز الماء منها . وقد روى أحمد من حديث أم سليم في هذه القصة أن أم سلمة قالت « يارسول الله وهل للمرأة ماء ؟ فقال : هن شقائق الرجال ، وروى عبد الرزاق في هذه القصة ، وإذا رأيت إحداكن الماء كما يراه الرجل ، وروى أحمد من حديث خولة بنت حكيم في نحو هذه القصة « ليس عليها غسل حتى تنزل كما ينزل الرجل » وفيه رد على من زعم أن ماء المرأة لا يبرز ، وإنما يعرف إزالتها بشهوتها ، وحل قوله « وإذا رأيت الماء » أى علت به ، لأن وجود العلم هنا متعذر لأنه إذا أراد به عليها بذلك وهى نائمة فلا يثبت به حكم لأن الرجل لو رأى أنه جامع وعلم أنه أنزل في النوم ثم استيقظ فلم يربلا لم يجب عليه الغسل اتفاقا ، فكذلك المرأة . وإن أراد به عليها بذلك بعد أن استيقظت فلا يصح لأنه لا يستمر في اليقظة ما كان في النوم إن كان مشاهدا ، لغسل الرؤية على ظاهرها هو الصواب . وفيه استفتاء المرأة بنفسها ، وسيأتى صور الاحوال في الوقائع الشرعية لما يستفاد من ذلك . وفيه جواز التبسم في التعجب ، وسيأتى الكلام على قوله « فبم ينسبها ولدها » في بدء الخلق إن شاء الله تعالى

(١) الصواب أنه لا حاجة إلى التأويل مطلقا ، فإن الله يوصف بالحياء الذى يليق به ولا يشابه فيه خلقه كسائر صفاته . وقد ورد وصفه بذلك في نصوص كثيرة فوجب إثباته له على الوجه الذى يليق به . وهذا قول أهل السنة في جميع الصفات الواردة في الكتاب والسنة الصحيحة ، وهو طريق التجاه ، فنه واحد ، والله أعلم

## ٢٣ - باب عَرَقَ الْجَنْبِ ، وَأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ

٢٨٣ - **عَرَّشًا** عَلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا بَكْرٌ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ فِي بَعْضِ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ جُنُبٌ ، فَانْخَسَتْ مِنْهُ ، فَذَهَبَ فَانْتَسَلَ ثُمَّ جَاءَ ، فَقَالَ : أَيْنَ كُنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟ قَالَ : كُنْتُ جُنُبًا فَكَرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ وَأَنَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ . قَالَ « سُبْحَانَ اللَّهِ ، إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ »

[ الحديث ٢٨٣ - طرقة في : ٢٨٥ ]

**قوله** (باب عرق الجنب ، وأن المسلم لا ينجس) كأن المصنف يشير بذلك إلى الخلاف في عرق الكافر ، وقال قوم أنه نجس بناء على القول بنجاسة عينه كما سيأتي ، فتقدير الكلام بيان حكم عرق الجنب ، وبيان أن المسلم لا ينجس ، وإذا كان لا ينجس ففرقه ليس بنجس ، ومفهومه أن الكافر ينجس فيكون عرقه نجسا . **قوله** (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان ، وحيد هو الطويل ، وبكر هو ابن عبد الله المزني ، وأبو رافع هو الصائغ وهو مدني سكن البصرة ، ومن دونه في الإسناد بصريون أيضا ، وحيد وبكر وأبو رافع ثلاثة من التابعين في نسق . **قوله** (في بعض طريق) كذا للأكثر ، وفي رواية كريمة والأصيلي «طرق» ، ولأبي داود والنسائي «لقيته في طريق من طرق المدينة» وهي توافق رواية الأصيلي . **قوله** (وهو جنب) يعني نفسه ، وفي رواية أبي داود «وأنا جنب» . **قوله** (فانخست) كنا للكشميني والحوي وكريمة بنون ثم غاء معجمة ثم نون ثم سين مهمله ، وقال القزاز : وقع في رواية «فانخست» ، يعني بنون ثم موحدة ثم غاء معجمة ثم سين مهمله قال : ولا وجه له ، والصواب أن يقال «فانخست» ، يعني كما تقدم ، قال : والمعنى مضيت عنه مستخفيا ، وكذلك وصف الشيطان بالخشاس ، ويقويه الرواية الأخرى «فانسلت» انتهى . وقال ابن بطال : وقعت هذه اللفظة «فانخست» ، يعني كما تقدم قال : ولأن السكن بالجيم ، قال : ويحتمل أن يكون من قوله تعالى ﴿ فَانْجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عِشْرَةً ﴾ أي جرت واندهست ، وهذه أيضا رواية الأصيلي وأبي الوقت وابن عساكر ، ووقع في رواية المستملي «فانجست» ، بنون ثم مثناة فوقانية ثم جيم أي اعتقدت نفسى نجسا . ووجه الرواية التي أنكرها القزاز بأنها مأخوذة من البخس وهو النقص أي اعتقد نقصان نفسه بجنايته عن جملة رسول الله ﷺ ، وثبت في رواية الترمذي مثل رواية ابن السكن وقال : معنى انخست منه تنجيت عنه ، ولم يثبت لي من طريق الرواية غير ما تقدم ، وأشبهها بالصواب الأولى ثم هذه . وقد نقل الشراح فيها ألفاظا مختلفة عما صحفه بعض الرواة لا معنى للتشاكل بذكره ، كالتجست بشين معجمة من التجس ، وبنون وحاء مهمله ثم موحدة ثم سين مهمله من الانجاس . **قوله** (أن المؤمن لا ينجس) تمسك بمفهومه بعض أهل الظاهر فقال : إن الكافر نجس العين ، وقواه بقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ وأجلب الجمهور عن الحديث بأن المراد أن المؤمن طاهر الأعضاء لاعتياده بجناية النجاسة ، بخلاف المشرك لعدم تحفظه عن النجاسة ، وعن الآية بأن المراد أنهم نجس في الاعتقاد والاستقذار ، وحجتهم أن الله تعالى أباح فكلح فسأ أهل الكتاب ، ومعلوم أن عرقهم لا يسلم منه من يضامعهم ، ومع ذلك فلم يجب عليه من غسل الكتابية إلا مثل ما يجب عليه من غسل المسلمة ، فدل على أن الآدي الحلي ليس بنجس العين إذ لا فرق بين النساء والرجال . وأعرب القرطبي في

الجنائز من شرح مسلم فنسب القول بنجاسة الكافر الى الشافعي ، وسيأتي الكلام على مسألة الميت في كتاب الجنائز  
 إن شاء الله تعالى . وفي هذا الحديث استحباب الطهارة عند ملابسة الامور المعطية ، واستحباب احترام أهل  
 الفضل وتوقيرهم ومصاحبتهم على أكمل الحيات . وكان سبب ذهاب أبي هريرة أنه عليه السلام كان إذا لقي أحدا من أصحابه  
 ماسحه ودعا له ، هكذا رواه النسائي وابن حبان من حديث حذيفة ، فلما ظن أبو هريرة أن الجنب ينجس بالحدث  
 خشي أن يماسحه عليه السلام كمادته ، فبادر الى الاغتسال ، وإنما أنكر عليه النبي عليه السلام قوله « وأنا على غير طهارة » ،  
 وقوله « سبحان الله » ، تعجب من اعتقاد أبي هريرة التنجس بالجنابة ، أى كيف يخشى عليه هذا الظاهر ؟ وفيه  
 استحباب استئذان التابع للتبوع إذا أراد أن يفارقه لقوله « أين كنت » ؟ فإشار الى أنه كان ينبغي له أن لا يفارقه  
 حتى يعلبه . وفيه استحباب تنبيه المتبوع لتابعه على الصواب وإن لم يسأله . وفيه جواز تأخير الاغتسال عن أول  
 وقت وجوبه . يوب عليه ابن حبان الرد على من زعم أن الجنب إذا وقع في البثر فنوى الاغتسال أن ماء البثر  
 ينجس ، واستدل به البخاري على طهارة عرق الجنب لان بدنه لا ينجس بالجنابة ، فكذلك ما تحلب منه . وعلى  
 جواز تصرف الجنب في حوائجه قبل أن يغتسل فقال :

## ٢٤ - باب الجنب يخرج ويمشي في الثوب وغيره

وقال عطاء : يخرج الجنب ويُقَلَّمُ أَظْفَارُهُ وَيَحْلَى رَأْسُهُ وَإِنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ

٢٨٤ - **حديث** عبد الأعلى بن حماد قال حدثنا يزيد بن زريع قال حدثنا سعيد عن قتادة أن أنس بن

مالك حدثهم أن نبي الله عليه السلام كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة ، وله يومئذ تسع نساء

( باب الجنب يخرج ويمشي في السوق ) . قوله ( وغيره ) بالجر أى وغير السوق ، ويحتمل الرفع عطفا  
 على يخرج من جهة المعنى . قوله ( وقال عطاء ) هذا التعليق وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه وزاد « ويطلق  
 بالنورة ، ولعل هذه الافعال هي المرادة بقوله « وغيره » بالرفع في الترجمة . قوله ( حدثنا سعيد ) هو ابن عروبة ،  
 كذا لهم الا الاصيل فقال شعبة . قوله ( أن النبي ) وفي رواية الاصيل وكرمة « أن نبي الله عليه السلام » ، وقد تقدم  
 الكلام على هذا الحديث في باب اذا جامع ثم عاد ، وإبراده له في هذا الباب يقوى رواية « وغيره » بالجر لان حجر  
 أزواج النبي عليه السلام كانت متقاربة فهو محتاج في الدخول من هذه الى هذه الى المشى ، وعلى هذا فناسبة لإيراد عطاء  
 من جهة الاشتراك في جواز تشاغل الجنب بغير الغسل ، وقد خالف عطاء غيره كما رواه ابن أبي شيبة عن الحسن  
 البصري وغيره فقالوا : يستحب له الوضوء . وحديث أنس يقوى اختيار عطاء لانه لم يذكر فيه أنه توضأ ،  
 فكان المصنف أوردته ليستدل له لا ليستدل به

٢٨٥ - **حديث** عياش قال حدثنا عبد الأعلى قال حدثنا حميد عن بكير عن أبي رافع عن أبي هريرة

قال : لقيت رسول الله عليه السلام وأنا جنب ، فأخذ بيدي فشيت معي حتى قد ، فانسلت فأنبت الرجل فاعسلت ، ثم  
 جئت وهو قائم فقال : أين كنت يا أبا هريرة ؟ فقلت له ، فقال « سبحان الله يا أبا هريرة ، إن المؤمنين لا يجس »

**قوله** ( حدثنا عياش ) بياض تحمائية وشين معجمة هو ابن الوليد الرقام ، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى ، والإسناد أيضا إلى أبي رافع بصريون ، وقد سبق السلام على هذا الحديث في الباب الذي قبله . **قوله** ( فأنسلت ) أى نضبت في خفية ، والرحل بماء مهمله ساكنة أى المكان الذى يأوى فيه ، وقوله « يا أبا هريرة » وقع في رواية المستمل والكشميني « يا أبا هر » بالترخيم

## ٢٥ - باب كَيْتُونَةُ الْجَنْبِ فِي الْبَيْتِ إِذَا تَوَضَّأَ قَبْلَ أَنْ يَنْتَسِلَ

٢٨٦ - **حدثنا أبو نعيم** قال : **حدثنا هشام** وشيبان عن يحيى عن أبي سلمة قال : سألت عائشة أكان النبي ﷺ يرقد وهو جنب ؟ قالت : نعم ، ويتوضأ [ الحديث ٢٨٦ - طريقه في : ٢٨٨ ]

**قوله** ( باب كَيْتُونَةُ الْجَنْبِ فِي الْبَيْتِ ) أى استقراره فيه ، وكَيْتُونَةُ مصدر كان يكون كونا وكَيْتُونَةُ ، ولم يحى على هذا إلا أحرف معدودة مثل ديمومة من دام . **قوله** ( إِذَا تَوَضَّأَ ) زاد أبو الوقت وكريمة « قبل أن يفتسل » وسقط الجميع من رواية المستمل والخموى ، قيل أشار المصنف بهذه الترجمة إلى تضعيف ما ورد عن علي مرفوعا ، إن الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة ولا جنب ، رواه أبو داود وغيره ، وفيه نجى بضم النون وقسح الجيم الحضرى ، ما روى عنه غير ابنه عبد الله فهو مجهول ، لكن وثقه العجل وصح حديثه ابن حبان والحاكم ، فيحصل كما قال الخطابي أن المراد بالجنب من يتهاون بالاغتسال ويتخذ تركه عادة لا من يؤخره ليفعله ، قال : ويقويه أن المراد بالكلب غير ما أذن في اتخاذ ، وبالصورة ما فيه روح وما لا يمتن ، قال النووي : وفي الكلب نظر انتهى . ويحتمل أن يكون المراد بالجنب في حديث علي من لم يرتفع حدثه كله ولا بعضه ، وعلى هذا فلا يكون بينه وبين حديث الباب منافاة ، لأنه إذا تَوَضَّأَ ارتفع بعض حدثه على الصحيح كما سيأتى تصويره . **قوله** ( حدثنا هشام ) هو الدستوائي ، وشيبان هو ابن عبد الرحمن ، ويحيى هو ابن أبي كثير ، وصرح بتحديث أبي سلمة له في رواية ابن أبي شبة . ورواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن ابن عمر أخرجه النسائي . **قوله** ( قال نعم ويتوضأ ) هو معطوف على ما سلفه « نعم ، مسده أى يرقد ويتوضأ » ، والواو لا تقتضى الترتيب فالمعنى يتوضأ ثم يرقد ، ولمسلم من طريق الزهري عن أبي سلمة بلفظ « كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة » ، وهذا السياق أوضح في المراد . وللمصنف مثله في الباب الذى بعد هذا من رواية عروة عن عائشة بزيادة « غسل الفرج » ، وزاد أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي نعيم شيخ البخارى فى آخر حديث الباب « ويتوضأ وضوءه للصلاة » ، وللاصمعي من وجه آخر عن هشام نحوه ، وفيه رد على من حمل الوضوء هنا على التنظيف

## ٢٦ - باب نَوْمِ الْجَنْبِ

٢٨٧ - **حدثنا قتيبة** قال **حدثنا الليث** عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب سأل رسول الله ﷺ أيرقد أحدنا وهو جنب ؟ قال : نعم ، إذا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرْقُدْ وَهُوَ جَنْبٌ ،

[ الحديث ٢٨٧ - طريقه في : ٢٨٩ ، ٢٩٠ ]

غرائب مالك فراه ما رواه خارج الموطأ ، فهي غرابة خاصة بالنسبة للموطأ ، نعم رواية الموطأ أشهر . **قوله** ( ذكر عمر بن الخطاب ) مقتضاه أيضا أنه من مسند ابن عمر كما هو عند أكثر الرواة ، ورواه أبو نوح عن مالك فراه فيه عن عمر ، وقد بين الناس سبب ذلك في روايته من طريق ابن عون عن نافع قال : أصاب ابن عمر جنابة فأتى عمر فذكر ذلك له ، فأتى عمر النبي ﷺ فاستأمره فقال : ليتوضأ ويرقد ، وعلى هذا فالصغير في قوله في حديث الباب ، أنه تنصيه ، يعود على ابن عمر لا على عمر ، وقوله في الجواب : توضأ ، يحتمل أن يكون ابن عمر كان حاضرا فوجه الخطاب إليه . **قوله** ( بأنه ) كذا للاستملى والحوى والباقيين : أنه . **قوله** ( فقال له ) سقط لفظ : له ، من رواية الاصيل . **قوله** ( توضأ واغسل ذكرك ) في رواية أبي نوح : اغسل ذكرك ثم توضأ ثم نم ، وهو يرد على من حمله على ظاهره فقال : يجوز تقديم الوضوء على غسل الذكر لأنه ليس بوضوء . يرفع الحديث وإنما هو للتعبد إذ الجنابة أشد من مس الذكر ، فبين من رواية أبي نوح أن غسله مقدم على الوضوء ، ويمكن أن يؤخر عنه بشرط أن لا يمس على القول بأن مسه يتنقض . وقال ابن دقيق العيد : جاء الحديث بصيغة الأمر وجاء بصيغة الشرط ، وهو متمسك لمن قال بوجوده . وقال ابن عبد البر : ذهب الجمهور إلى أنه للاستحباب ، وذهب أهل الظاهر إلى إيجابه وهو شذوذ . وقال ابن العربي : قال مالك والشافعي لا يجوز للجنب أن ينام قبل أن يتوضأ ، واستنكر بعض المتأخرين هذا النقل وقال : لم يقل الشافعي بوجوده ، ولا يعرف ذلك أصحابه . وهو كما قال ، لكن كلام ابن العربي محمول على أنه أراد نفي الإباحة المستوية الطرفين لا إثبات الوجوب ، أو أراد بأنه واجب وجوب سنة أى متأكد الاستحباب ، ويدل عليه أنه قاله بقول ابن حبيب : هو واجب وجوب الفرائض ، وهذا موجود في عبارة المالكية كثيرا ، وأشار ابن العربي إلى تقوية قول ابن حبيب ، وبوب عليه أبو عوانة في صحيحه لإيجاب الوضوء على الجنب إذا أراد النوم ، ثم استدلل بعد ذلك هو وابن خزيمة على عدم الوجوب بحديث ابن عباس مرفوعا : « إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة » ، وقد تقدم ذكره في باب إذا جامع ثم عاد . وقد قدح في هذا الاستدلال ابن رشد المالكي ، وهو واضح . ونقل الطحاوى عن أبي يوسف أنه ذهب إلى عدم الاستحباب ، وتمسك بما رواه أبو إسحق عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها أنه ﷺ كان يجنب ثم ينام ولا يمس ماء رواه أبو داود وغيره ، وتعقب بأن الحفاظ قالوا إن أبا إسحق غلط فيه ، وبأنه لو صح حمل على أنه ترك الوضوء لبيان الجواز لثلا لمعتقد وجوبه ، أو أن معنى قوله لا يمس ماء أى للغسل ، وأورد الطحاوى من الطريق المذكورة عن أبي إسحق ما يدل على ذلك ، ثم جنب الطحاوى إلى أن المراد بالوضوء التنظيف ، واحتج بأن ابن عمر راوى الحديث وهو صاحب القصة كان يتوضأ وهو جنب ولا يغسل رجله كما رواه مالك في الموطأ عن نافع ، وأجيب بأنه ثبت تهديد الوضوء بالصلاة من روايته ومن رواية عائشة كما تقدم فيعتمد ويحمل ترك ابن عمر لغسل رجله على أن ذلك كان لعذر . وقال جمهور العلماء : المراد بالوضوء هنا الشرعى ، والحكمة فيه أنه يخفف الحدث ، ولا سيما على القول بمجاوز تفريق الغسل فينبويه فيرتفع الحدث عن تلك الاعضاء المخصوصة على الصحيح ، ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبة بسند رجاله ثقات عن شداد بن أوس الصحابي قال : « إذا أجنب أحدكم من الليل ثم أراد أن ينام فليتوضأ فإنه نصف غسل الجنابة » ، وقيل : الحكمة فيه أنه إحدى الطهارتين ، فعل هذا يقوم التيمم مقامه . وقد روى البيهقي بإسناد حسن عن عائشة أنه ﷺ كان إذا أجنب فلأراد أن ينام توضأ أو تيمم ، ويحتمل أن يكون التيمم هنا عند عسر وجود الماء ، وقيل

الحكمة فيه أنه ينشط الى العود أو الى الفصل ، وقال ابن دقيق العيد : نص الشافعي رحمه الله على أن ذلك ليس على الحائض ، لأنها لو اغتسلت لم يرتفع حدثها بخلاف الجنب ، لكن إذا قطع دمها استحب لها ذلك . وفي الحديث أن فصل الجنابة ليس على الفور ، وإنما يتضييق عند القيام الى الصلاة ، واستحباب التنظيف عند النوم ، قال ابن الجوزي : والحكمة فيه أن الملائكة تجدد عن الوسخ والريح الكريهة بخلاف الشياطين فانها تقرب من ذلك ، والله أعلم

## ٢٨ - باب إذا التقى الختانان

حدثنا معاذ بن فضالة قال حدثنا هشام ع

٢٩١ - وحدثنا أبو نعيم عن هشام عن قتادة عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الفسل »

تابعه عمر بن مرزوق عن شعبه مثله . وقال موسى حدثنا أبان قال حدثنا قتادة أخبرنا الحسن مثله

**قوله** ( باب إذا التقى الختانان ) المراد بهذه التثنية ختان الرجل والمرأة ، والختن قطع جلدة كمرته ، وخفاض المرأة والحفص قطع جلدية في أعلى فرجها تشبه عرف الديك بينها وبين مدخل الذكر جلدة رقيقة ، وإنما ثنيا بلفظ واحد تغليباً وله نظائر ، وقاعدته رد الأتفل الى الأخف والأذن الى الأعلى . **قوله** ( هشام ) هو الدستواي في الموضمين ، وإنما فرقهما لأن معاذاً قال « حدثنا ، وأبا نعيم قال « عن ، وطريق معاذ الى الصحابي كلهم بصريون . **قوله** ( إذا جلس ) الضمير المستتر فيه وفي قوله « جهد » للرجل ، والضميران البارزان في قوله « شعبها » و « جهدها » للمرأة ، وترك إظهار ذلك للبرقة به ، وقد وقع مصرحاً به في رواية لابن المنذر من وجه آخر عن أبي هريرة قال « إذا غشى الرجل امرأته فقعدها بين شعبها » الحديث ، والشعب جمع شعبة وهي القطعة من الشيء . قيل المراد هنا يداها ورجلها وقيل رجلها وغذاها وقيل ساقاها وغذاها وقيل غذاها واسكتها وقيل غذاها وشفرها وقيل نواحي فرجها الأربع ، قال الأزهري : الاسكتان ناحيتا الفرج ، والشفران طرف الناحيتين ، ورجح القاضي عياض الأخير ، واختار ابن دقيق العيد الأول قال : لأنه أقرب الى الحقيقة أو هو حقيقة الجلوس ، وهو كناية عن الجماع فاكنتي به عن التصريح . **قوله** ( ثم جهدها ) بفتح الجيم والهاء ، يقال جهد وأجهد أى بلغ المشقة ، قيل معناه كدنها بحركتها أو بلغ جهده في العمل بها ، ولمسلم من طريق شعبه عن قتادة « ثم اجتهد » ، ورواه أبو داود من طريق شعبه وهشام مما عن قتادة بلفظ « وألوق الختان بالختان » بدل قوله ثم جهدها ، وهذا يدل على أن الجهد هنا كناية عن معالجة الإبلاج ، ورواه البيهقي من طريق ابن أبي عروبة عن قتادة مختصراً ولفظه « وإذا التقى الختانان فقد وجب الفسل » وهذا مطابق للفظ الترجمة ، فكان المصنف أشار الى هذه الرواية كعادته في التبويب بلفظ إحدى روايات حديث الباب ، وروى أيضاً بهذا اللفظ من حديث عائشة أخرجه الشافعي من طريق سعيد بن المسيب عنها وفي إسناده علي بن زيد وهو ضعيف ، وابن ماجه من طريق القاسم بن محمد عنها ورجاله ثقات ، ورواه مسلم من طريق أبي موسى الأشعري عنها بلفظ « ومن الختان الختان » والمراد باللس والالتقاء المحاذاة ، ويدل عليه رواية الترمذي بلفظ « إذا جاوز » وليس المراد باللس حقيقة لانه لا يتصور عند غيبة الحشفة ، ولو حصل المس

قبل الإبلاج لم يجب الغسل بالإجماع ، قال النووي : معنى الحديث أن إيجاب الغسل لا يتوقف على الإنزال ، وتعمق بأنه يحتمل أن يراد بالجهد الإنزال لأنه هو الغاية في الأمر فلا يكون فيه دليل ، والجواب أن التصريح بعدم التوقف على الإنزال قد ورد في بعض طرق الحديث المذكور فأتى الاحتمال ، ففي رواية مسلم من طريق مطر الورلق عن الحسن في آخر هذا الحديث ، وإن لم ينزل ، ووقع ذلك في رواية قتادة أيضا رواه ابن أبي خيثمة في تاريخه عن عفان قال حدثنا همام وأبان قال حدثنا قتادة به وزاد في آخره ، أنزل أو لم ينزل ، وكذا رواه الدارقطني وصححه من طريق علي بن سهل عن عفان ، وكذا ذكرها أبو داود الطيالسي عن حماد بن سلمة عن قتادة . **قوله** ( تابعه عمرو ) أي ابن مرزوق ، وصرح به في رواية كريمة ، وقد روينا حديثه موصولا في فوائد عثمان بن أحمد السهك حدثنا عثمان بن عمر الضبي حدثنا عمرو بن مرزوق حدثنا شعبة عن قتادة ، فذكر مثل سباق حديث الباب لكن قال « وأجهدها » وعرف بهذا أن شعبة رواه عن قتادة عن الحسن لا عن الحسن نفسه ، والضمير في تابعه يعود على هشام لا على قتادة . وقرأت بخط الشيخ مغلطاي أن رواية عمرو بن مرزوق هذه عند مسلم عن محمد بن عمرو ابن جبلة عن وهب بن جرير وابن أبي عدي كلاهما عن عمرو بن مرزوق عن شعبة ، وتبعه بعض الشراح على ذلك ، وهو غلط فإن ذكر عمرو بن مرزوق في إسناده مسلم زيادة ، بل لم يخرج مسلم لعمرو بن مرزوق شيئا . **قوله** ( وقال موسى ) أي ابن اسماعيل قال ( حدثنا ) وللإصطلاح أخبرنا ( أبان ) وهو ابن يزيد الطمار ، وأفادت روايته التصريح بتحديث الحسن لقتادة ، وقرأت بخط مغلطاي أيضا أن رواية موسى هذه عند البيهقي أخرجهما من طريق عفان وهما كلاهما عن موسى عن أبان ، وهو تغليب تبعه عليه أيضا بعض الشراح ، وإنما أخرجهما البيهقي من طريق عفان عن همام وأبان جميعا عن قتادة ، فهما شيخ عفان لا رفيقه ، وأبان رفيق همام لا شيخه ، ولا ذكر لموسى فيه أصلا بل عفان رواه عن أبان كما رواه عنه موسى فهو رفيقه لا شيخه ، والله الهادي إلى الصواب . ( تنبيه ) : زاد هنا في نسخة الصغاني : هذا أجود وأؤكد ، وإنما بينا . . إلى آخر الكلام الآتي في آخر الباب الذي يليه . والله أعلم

## ٢٩ - باب غسل ما يصاب من فرج المرأة

٢٩٢ - **حدثنا** أبو تميم قال حدثنا عبد الوارث عن الحسين قال يحيى وأخبرني أبو سلمة أن عطاء بن يسار أخبره أن زيد بن خالد الجهني أخبره أنه سأل عثمان بن عفان فقال : أرأيت إذا جامع الرجل امرأته فلم يُمن ؟ قال عثمان « يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويفعل ذكره » قال عثمان : سمعته من رسول الله ﷺ . فسألت عن ذلك علي بن أبي طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وأبي بن كعب رضي الله عنهم فأمروهم بذلك . قال يحيى وأخبرني أبو سلمة أن عروة بن الزبير أخبره أن أبا أيوب أخبره أنه سمع ذلك من رسول الله ﷺ

**قوله** ( باب غسل ما يصاب ) أي الرجل ( من فرج المرأة ) أي من رطوبة وغيرها . **قوله** ( عن الحسين ) زاد أبو ذر الملم . **قوله** ( قال يحيى ) هو ابن أبي كثير ، أي قال الحسين قال يحيى ، ولفظ قال الأولى تخذف في الخط عرقا . **قوله** ( وأخبرني ) هو عطف على مقدر ، أي أخبرني بكذا وأخبرني بكذا . ووقع في رواية مسلم بحذف الواو ، قال ابن العربي : لم يسمعه الحسين من يحيى فلهذا قال « قال يحيى » ، كذا ذكره ، ولم يأت بدليل . وقد

وقع في رواية مسلم في هذا الموضع عن الحسين بن يحيى ، وليس الحسين بمدلس ، وعثمان غير المدلس محمولة على البيع إذا لقيه على الصحيح . على أنه وقع التصريح في رواية ابن خزيمة في رواية الحسين بن يحيى بالتحديث ولفظه « حدثني يحيى بن أبي كثير ، ولم ينفرد الحسين مع ذلك به ، فقد رواه عن يحيى أيضا معاوية بن سلام أخرجه ابن شاهين ، وشيبان بن عبد الرحمن أخرجه المصنف كما تقدم في باب الوضوء من الخرجين ، وسبق الكلام هناك على فوائد هذا الإسناد وأفاظ المتن . قوله ( فأمره بذلك ) فيه التفاضل ، لأن الأصل أن يقول فأمرني ، أو هو مقول عطاء بن يسار فيكون مرسلًا . وقال الكرماني : الضمير يعود على الجامع الذي في ضمن « إذا جامع » ، وجزم أيضا بأنه عن عثمان إثناء ورواية مرفوعة وعن الباقر إثناء فقط . قلت : وظاهره أنهم أمروه بما أمره به عثمان فليس صريحًا في عدم الرفع ، لكن في رواية الإسماعيلي : فقالوا مثل ذلك ، وهذا ظاهره الرفع لأن عثمان إثناء بذلك وحديثه به عن النبي ﷺ فالثبوت يقتضي أنهم أيضا أفتوه وحديثه ، وقد صرح الإسماعيلي بالرفع في رواية أخرى له ولفظه « فقالوا مثل ذلك عن النبي ﷺ » ، وقال الإسماعيلي : لم يقل ذلك غير يحيى الخاني ، وليس هو من شرط هذا الكتاب . قوله ( وأخبرني أبو سلة ) كذا لابي ذر ، والباقرين قال يحيى : وأخبرني أبو سلة ، وهو المراد ، وهو معطوف بالاسناد الأول وليس معلقا ، وقد رواه مسلم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه بالاسنادين معا . قوله ( أنه سمع ذلك من رسول الله ﷺ ) قال الدارقطني : هو وم لأن أبا أيوب إنما سمعه من أبي بن كعب كما قال هشام بن عروة عن أبيه . قلت : الظاهر أن أبا أيوب سمعه منهما لاختلاف السياق ، لأن في روايته عن أبي ابن كعب قصة ليست في روايته عن النبي ﷺ ، مع أن أبا سلة وهو ابن عبد الرحمن بن عوف أكبر قدرا وسنا وعلا من هشام بن عروة ، وروايته عن عروة من باب رواية الأقران لأنهما تابعيان فقها من طبقة واحدة ، وكذلك رواية أبي أيوب عن أبي بن كعب لأنهما فقيهان صحابيان كبار ، وقد جاء هذا الحديث من وجه آخر عن أبي أيوب عن النبي ﷺ أخرجه الدارمي وابن ماجه ، وقد حكى الأئمة عن أحمد أن حديث زيد بن خالد المذكور في هذا الباب معلول ، لأنه ثبت عن هؤلاء الخمسة الفتوى بخلاف ما في هذا الحديث ، وقد حكى يعقوب بن شعبة عن علي بن المديني أنه شاذ . والجواب عن ذلك أن الحديث ثابت من جهة اتصال إسناده وحفظ روايته ، وقد روى ابن عيينة أيضا عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار نحوه رواية أبي سلة عن عطاء أخرجه ابن أبي شعبة وغيره فليس هو فردا ، وأما كونهم أفتوا بخلافه فلا يقدح ذلك في صحته لاحتمال أنه ثبت عندهم فاصحه فذهبوا إليه ، وكمن حديث منسوخ وهو صحيح من حيث الصناعة الحديثية . وقد ذهب الجمهور إلى أن ما دل عليه حديث الباب من الاكتفاء بالروضة إذا لم يزل الجامع منسوخ بما دل عليه حديث أبي هريرة وعائشة المذكوران في الباب قبله ، والدليل على النسخ ما رواه أحد وغيره من طريق الزهري عن سهل بن سعد قال : حدثني أبي بن كعب أن الفتيا التي كانوا يقولون « الماء من الماء » ، رخصة كان رسول الله ﷺ رخص بها في أول الإسلام ثم أمر بالاعتسالم بعد ، صححه ابن خزيمة وابن حبان ، وقال الإسماعيلي : هو صحيح على شرط البخاري ، كذا قال ، وكأنه لم يطلع على علته ، فقد اختلفوا في كون الزهري سمعه من سهل . نعم أخرجه أبو داود وابن خزيمة أيضا من طريق أبي حازم عن سهل ، ولهذا الاسناد أيضا علته أخرى ذكرها ابن أبي حاتم ، وفي الجملة هو إسناد صالح لأن يحتاج به ، وهو صريح في النسخ . على أن حديث الغسل وإن لم يزل أرجح من حديث الماء من الماء ، لأنه بالمنطوق ، وترك الغسل من حديث الماء



بالمفهوم ، أو بالمنطوق أيضا لكن ذاك أصرح منه . وروى ابن أبي شيبة وغيره عن ابن عباس أنه حل حديث الماء من الماء ، على صورة مخصوصة وهي ما يقع في المنام من رؤية الجماع ، وهو تأويل يجمع بين الحديثين من غير تعارض . ( تنبيه ) : في قوله « الماء من الماء ، جناس تام ، والمراد بالماء الاول ماء الفسل وبالثاني المني . وذكر الشافعي أن كلام العرب يقتضي أن الجنسية تطلق بالحقيقة على الجماع وإن لم يكن معه إنزال ، فإن كل من خوطب بأن فلانا أنجب من فلانة عقل أنه أصابها وإن لم ينزل ، قال : ولم يختلف أن الزنا الذي يجب به الحد هو الجماع ولو لم يكن معه إنزال . وقال ابن العربي : إيجاب الفسل بالابلاج بالنسبة إلى الانزال نظير إيجاب الوضوء بمس الذكر بالنسبة إلى خروج البول (١) فهما متفقان دليلا وتعليلًا . والله أعلم

٢٩٣ - **عَرْشٌ** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو أُثُوبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ أَنَّهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا جَاءَكَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَلَمْ يُنْزِلْ ؟ قَالَ : « فَيَسِلْ مَا مَسَّ الْمَرْأَةَ مِنْهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي » . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : الْفُسْلُ أَحْوَطُ ، وَذَاكَ الْآخِرُ . وَإِنَّمَا بَيَّنَّا لاختلافهم

**قوله** ( عن هشام بن عروة قال أخبرني أبي ) يعني أباه عروة وهو واضح ، وإنما نهت عليه لئلا يظن أنه فظير أبي بن كعب لكونه ذكر في الاسناد . **قوله** ( ما مس المرأة منه ) أي ينسل الرجل العضو الذي من فرج المرأة من أعضائه ، وهو من اطلاق الملزوم وإرادة اللازم لأن المراد وطوبة فرجها . **قوله** ( ثم يتوضأ ) صريح في تأخير الوضوء عن غسل الذكر ، زاد عبد الرزاق عن الثوري عن هشام فيه « وضوءه للصلاة » . **قوله** ( ويصلي ) هو أصرح في الدلالة على ترك الفسل من الحديث الذي قبله . **قوله** ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ، وقائل ذلك هو الرازي عنه . **قوله** ( الفسل أحوط ) أي على تقدير أن لا يثبت التماسخ ولا يظهر الترجيح ، فالاحتياط للدين الاغتسال . **قوله** ( الأخير ) كذا لا يذ ، ولغيره « الآخر » ، بالمد بغير ياء ، أي آخر الأمرين من الشارع أو من اجتهاد الأئمة . وقال ابن التين : ضبطناه بفتح الحاء ، فعلى هذا الإشارة في قوله « وذلك » إلى حديث الباب . **قوله** ( إنما بينا لاختلافهم ) وفي رواية كريمة « إنما بينا اختلافهم » ، وللأصيل « إنما بيناه لاختلافهم » ، وفي نسخة الصفاني « إنما بينا الحديث الآخر لاختلافهم » ، والماء أنق ، واللام تعليلية أي حتى لا يظن أن في ذلك إجماعا . واستشكل ابن العربي كلام البخاري فقال : إيجاب الفسل أطبق عليه الصحابة ومن بعدهم وما خالف فيه إلا داود ، ولا عبرة بخلافه ، وإنما الأمر الصعب غائلة البخاري وحكمه بأن الفسل مستحب ، وهو أحد أئمة الدين وأجلة علماء المسلمين . ثم أخذ يتكلم في تضعيف حديث الباب بما لا يقبل منه ، وقد أشرنا إلى بعضه ثم قال : ويحتمل أن يكون مراد البخاري بقوله « الفسل أحوط » ، أي في الدين ، وهو باب مشهور في الأصول ، قال : وهو أشبه بإمامة الرجل وعلوه . قلت : وهذا هو الظاهر من تصرفه ، فإنه لم يترجم بحراز ترك الفسل وإنما ترجم ببعض ما يستفاد من الحديث من غير هذه المسألة كما استدلل به على إيجاب الوضوء فيما تقدم ، وأما نفي ابن العربي الخلاف فمعتز ، فإنه مشهور بين الصحابة ، ثبت عن جماعة منهم ، لكن ادعى ابن القصار أن الخلاف ارتفع بين التابعين ، وهو

معتز أيضاً قد قال الخطابي : انه قال به من الصحابة جماعة فسمى بعضهم ، قال : ومن التابعين الاعشى وتبعه عياض ، لكن قال : لم يقل به أحد بعد الصحابة غيره ، وهو معتز أيضاً قد ثبت ذلك عن أبي سلة بن عبد الرحمن وهو في سنن أبي داود باسناد صحيح ، وعن هشام بن عروة عند عبد الرزاق باسناد صحيح ، وقال عبد الرزاق أيضاً عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا تطيب نفسي اذا لم أنزل حتى أغتسل من أجل اختلاف الناس لأخذنا بالعروة الوثقى ، وقال الشافعي في اختلاف الحديث : حديث الماء من الماء ، ثابت لكنه منسوخ ، الى أن قال : غالفنا بعض أهل ناحيتنا - يعني من الحجازيين - فقالوا : لا يجب الغسل حتى ينزل الماء . فصرف بهذا أن الخلاف كان مشهوراً بين التابعين ومن بعدهم ، لكن الجمهور على إيجاب الغسل ، وهو الصواب ، والله أعلم

( عاتمة ) : اشتمل كتاب الغسل - وما معه من أحكام الجنابة - من الأحاديث المرفوعة على ثلاثة وستين حديثاً ، المكرر منها فيه وفيها معنى خمسة وثلاثون حديثاً ، الموصول منها أحد وعشرون والبقية تعليق ومتابعة ، والخالص ثمانية وعشرون منها واحد معلق وهو حديث هز عن أبيه عن جده ، وقد وافقه مسلم على تحريمها سواء وسوى حديث جابر في الاكتفاء في الغسل بصاع وحديث أنس كان يدور على نسائه وهن إحدى عشرة امرأة في ليلة واحدة وحديث في الاغتسال مع المرأة من إناء واحد وحديث عاتمة في صفة غسل المرأة من الجنابة . وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين عشرة المعلق منها سبعة والموصول ثلاثة وهي حديث زيد بن خالد عن علي وطلحة والزييد المذكور في الباب الاخير ، فان كان مرفوعاً عنهم فتزيد عدة الخالص من المرفوع ثلاثة وهي أيضاً من أفرادهم عن مسلم . والله أعلم

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الحيض

وقول الله تعالى ﴿ وَبَسَّأَلُواكَ عَنِ الْخَيْضِ ، قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا الدَّسَاءَ فِي الْخَيْضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ، فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ [ البقرة ٢٢٢ ]

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الحيض ) أصله السيلان ، وفي العرف جريان دم المرأة من موضع مخصوص في أوقات معلومة . قوله ( وقول الله تعالى ) بالجزم عطفاً على الحيض ، والمحيض عند الجمهور هو الحيض ، وقيل زمانه ، وقيل مكانه . قوله ( أذى ) قال الطبري : سعى الحيض أذى لثنته وقدره ونجاسته . وقال الخطابي : الأذى المكروه الذي ليس بشديد ، كما قال تعالى ﴿ لَنْ يَضُرَّكُمْ إِلَّا أَذَى ﴾ ، فالمرسى أن الحيض أذى يعتزل من المرأة موضعه ولا يتعدى ذلك الى بقية بدنها . قوله ( فاعتزلوا النساء في الحيض ) روى مسلم وأبو داود من حديث أنس أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة أخرجوها من البيت ، فسل النبي ﷺ عن ذلك فزلت الآية فقالوا صنعوا كل شيء إلا التكاثر ، فأنكرت اليهود ذلك ، فجاء أسيد بن حضير وعباد بن بشر فقالا : يا رسول الله ألا نجامعن في الحيض ؟ يعني خلافا لليهود ، فلم يأذن في ذلك . وروى الطبري عن السدي أن الذي سأل أولاً عن ذلك هو ثابت بن الدحاح

# ١ - باب كيف كان بدء الحيض ، وقول النبي ﷺ « هذا شيء » كتبه الله على بنات آدم

وقال بعضهم : كان أول ما أرسل الحيض على بنى إسرائيل . وحديث النبي ﷺ أكثر

قوله ( باب كيف كان بدء الحيض ) أى ابتداءه ، وفي اعراب د باب ، الأوجه المتقدمة أول الكتاب . قوله ( وقول النبي ﷺ : هذا شيء ) يشير الى حديث عائشة المذكور عقبه ، لكن بلفظ « هذا أمر » ، وقد وصله بلفظ « شيء » ، من طريق أخرى بعد خمسة أبواب أو ستة ، والإشارة بقوله « هذا » الى الحيض . قوله ( وقال بعضهم : كان أول ) بالرفع لأنه اسم كان والخبر « على بنى إسرائيل » ، أى على نساء بنى إسرائيل ، وكأنه يشير الى ما أخرجه عبيد الزقاق عن ابن مسعود بأسناد صحيح قال « كان الرجال والنساء فى بنى إسرائيل يصلون جميعا ، فكانت المرأة تنسرف للرجل ، فالتقى الله عليهن الحيض ومنعهن المساجد ، وعنده عن عائشة نحوه . قوله ( وحديث النبي ﷺ أكثر ) قيل معناه أشمل لأنه عام فى جميع بنات آدم ، فيتناول الاسرائيليات ومن قبلهن ، أو المراد أكثر شواهد أو أكثر قوة ، وقال الداودى ليس بينهما مخالفة فإن نساء بنى إسرائيل من بنات آدم ، فعلى هذا فقوله بنات آدم عام أريد به الخصوص . قلت : ويمكن أن يجمع بينهما مع القول بالتعميم بأن الذى أرسل على نساء بنى إسرائيل طول مكثهن عقبه لهن لا ابتداء وجوده ، وقد روى الطبرى وغيره عن ابن عباس وغيره أن قوله تعالى فى قصة إبراهيم ( وإمرأته قائمة فضحك ) أى حاضت ، والقصة مقدمة على بنى إسرائيل بلا ريب ، وروى الحاكم وابن المنذر بأسناد صحيح عن ابن عباس « ان ابتداء الحيض كان على حواء بعد أن أهبطت من الجنة ، وإذا كان كذلك فبنات آدم بناتنا . والله أعلم

## باب - الأمر بالنفشاء إذا نفست

٢٩٤ - حديثنا على بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال سمعت عبد الرحمن بن القاسم قال سمعت القاسم يقول سمعت عائشة تقول . حَرَجْنَا لَا تَرَى إِلَّا الْحَيْضَ . فَلَمَّا كُنَّا بِسَرَفٍ حِضْتُ ، فَدَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي ، قَالَ : مَا لَكَ ، أُنْفِسْتِ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : « إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ ، فَاقْضِي مَا يَقْضِي الْحَايُ ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ » قالت : وَحَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ بِالْبَقَرِ

[ الحديث ٢٩٤ - أطرافه فى : ٣٠٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٨ ، ١٥١٦ ، ١٥١٨ ، ١٥٥٦ ، ١٥٦٠ ، ١٥٦١ ، ١٥٦٢ ، ١٦٣٨ ، ١٦٣٩ ، ١٧٠٩ ، ١٧٢٠ ، ١٧٣٣ ، ١٧٥٧ ، ١٧٦٢ ، ١٧٧١ ، ١٧٧٢ ، ١٧٨٣ ، ١٧٨٦ ، ١٧٨٧ ، ١٧٨٨ ، ١٧٩٢ ، ٢٩٨٤ ، ٤٤٠١ ، ٤٤٠٨ ، ٥٣٢٩ ، ٥٥٤٨ ، ٥٥٥٩ ، ٦١٥٧ ، ٧٢٢٩ ]

قوله ( باب الأمر بالنفشاء ) أى الأمر المتعلق بالنفشاء ، والجاء فى قوله « إذا نفست » باعتبار الجنس ، وسقطت هذه الترجمة من أكثر الروايات غير أبى ذر وأبى الوقت ، وترجم بالنفشاء أشعارا بأن ذلك يطلق على الخائض لقول عائشة فى الحديث « حضت » وقوله ﷺ لما « أنفست » وهو بضم النون وقسمها وكسر الفاء فيها ، وقيل بالنفس فى الولادة وبالفتح فى الحيض ، وأصله خروج الدم لأنه يسمى نفسا ، وسيأتى مزيد بسط لذلك بعد بابين . قوله ( سمعت القاسم ) يعنى أباه ، وهو ابن محمد بن أبى بكر الصديق . قوله ( لا ترى ) بالنفس أى لا تظن . ودرس ، بفتح المهملة وكسر الراء بعدها فاء موضع قريب من مكة بينهما نحو من عشرة أميال ، وهو ممنوع من

الصرف وقد يصرف . قوله ( فاقضى ) المراد بالقضاء هنا الأداء وهما في اللغة بمعنى واحد . قوله ( غير أن لا نطوف بالبيت ) زاد في الرواية الآتية « حتى تطهري ، وهذا الاستثناء مختص بأحوال الحج لا بجميع أحوال المرأة ، وسيأتي الكلام على هذا الحديث بتامه في كتاب الحج إن شاء الله تعالى

## ٢ - باب غسل الحائض رأس زوجها وترجيله

٢٩٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا مالك بن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : كنت أُرَجِّلُ رأس رسول الله ﷺ وأنا حائض

[ الحديث ٢٩٥ - أطرافه في : ٢٩٦ ، ٣٠١ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ]

٢٩٦ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني هشام عن عروة أنه سئل : أتَحْدُثُ الحائضُ أو تَدْنُو رُفْيَ المرأة وهي جُبُّ ؟ فقال عروة : كلُّ ذلك على هيئتي ، وكلُّ ذلك تَحْدُثُ وليس على أحد في ذلك بأسٌ ، أخبرني عائشة أنها كانت تُرَجِّلُ - تعني رأس رسول الله ﷺ - وهي حائضٌ ورسول الله ﷺ حينئذٍ مجاوزٌ في المسجد ، يُدْنِي لها رأسه وهي في حُجْرَتِها فَرَجِّلُهُ وهي حائضٌ

قوله ( باب غسل الحائض رأس زوجها وترجيله ) بالجر عطفًا على غسل ، أي تريح شعر رأسه . والحديث مطابق لما ترجم له من جهة الترجيل ، وألحق به الفصل قياسًا ، أو إشارة إلى الطريق الآتية في باب مباشرة الحائض فانها صريحة في ذلك ، وهو دال على أن ذات الحائض طاهرة ، وعلى أن حبضها لا يمنع ملامستها . قوله ( أخبرنا هشام ) وفي رواية الأكثر ، أخبرني هشام بن عروة ، وفي هذا الإسناد لطيفة ، وهي اتفاق اسم شيخ الراوي وتلميذه ، مثله هذا ابن جريج عن هشام وعنه هشام ، فالأعلى ابن عروة والأدنى ابن يوسف ، وهو نوح أغفله ابن الصلاح . قوله ( مجاوز ) أي معتكف ، وثبت هذا التفسير في نسخة الصغاني في الأصل ، وحجرة عائشة كانت ملاصقة للمسجد ، وألحق عروة الجنابة بالمبيض قياسًا ، وهو جلي لأن الاستعداد بالحائض أكثر من الجنب ، وألحق الخدمة بالترجيل . وفي الحديث دلالة على طهارة بدن الحائض وعرقها ، وأن المباشرة الممنوعة للمعتكف هي الجماع ومقدماته ، وأن الحائض لا تدخل المسجد . وقال ابن بطال : فيه حجة على الشافعي في قوله أن المباشرة مطلقا تنقض الوضوء ، كذا قال ، ولا حجة فيه لأن الاعتكاف لا يشترط فيه الوضوء ، وليس في الحديث أنه عقب ذلك الفعل بالصلاة ، وعلى تقدير ذلك فبس الشعر لا ينقض الوضوء . والله أعلم

## ٣ - باب قراءة الرجل في حَجْرِ امرأته وهي حائض

وكان أبو وائل يُرْسِلُ خَادِمَتَهُ وهي حائضٌ إلى أبي رزَيْنٍ فتأنيه بالمصحف فتُسَكِّهُ يَلِاقَتَهُ

٢٩٧ - حدثنا أبو نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ سَمِعَ زُهَيْرًا عن منصور بن صَفِيَّةٍ أَنَّ أُمَّهُ حَدَّثَتْهُ أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَسَكَّيْهِ فِي حَجْرِي وَأَنَا حَائِضٌ ثُمَّ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ

[ الحديث ٢٩٧ - طرئه في : ٧٥٤٩ ]

**قوله** ( باب قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض ) الخبر بفتح الميم وسكون الجيم ويجوز كسر أوله .  
**قوله** ( وكان أبو وائل ) هو التابعي المشهور صاحب ابن مسعود ، وأثره هذا وصلة ابن أبي هيثبة عنه بإسناد صحيح . **قوله** ( يرسل خادمه ) أي جاريته ، والخادم يطلق على الذكر والأتى . **قوله** ( إلى أبي رزين ) هو التابعي المشهور أيضا . **قوله** ( بعلاقته ) بكسر العين أي الحيط الذي يربط به كبسه ، وذلك مصير منها إلى جواز حمل الحائض المصحف لكن من غير مسه ، ومناسبتها لحديث عائشة من جهة أنه نظر حمل الحائض العلاقة التي فيها المصحف يجعل الحائض المؤمن الذي يحفظ القرآن لأنه حامله في جوفه ، وهو موافق للمذهب أبي حنيفة ، ومنع الجمهور ذلك وفرقوا بأن الحمل غل بالتمظيم ، والاتكاء لا يسمى في العرف حملا . **قوله** ( سمع زهيراً ) هو ابن معاوية الجمعي ، ومنصور بن صفية منسوب إلى أمه لشهرتها وهو منصور بن عبد الرحمن الحبشي وأمه صفية بنت شيبة بن عثمان من صفراء الصحابة . **قوله** ( ثم يقرأ القرآن ) وللصنف في التوحيد كان يقرأ القرآن ورأسه في حجرى وأنا حائض ، فصل هذا فالمراد بالاتكاء وضع رأسه في حجرها . قال ابن دقيق العيد : في هذا الفصل إشارة إلى أن الحائض لا تقرأ القرآن لأن قراءتها لو كانت جائزة لما توم امتناع القراءة في حجرها حتى احتج إلى التخصيص عليها ، وفيه جواز ملاسة الحائض وأن ذاتها وثيابها على الطهارة ما لم يلحق شئ منها نجاسة ، وهذا مبنى على منع القراءة في المواضع المستندة ، وفيه جواز القراءة بقرب محل النجاسة قاله النووي ، وفيه جواز استناد المريض في صلاته إلى الحائض إذا كانت أثوابها طاهرة ، قاله القرطبي

#### ٤ - باب من سَمِيَ النَّفَاسَ حَيْضًا

٢٩٨ - **عَدِشَةُ الْمَكِّيُّ** بن إبراهيم قال حدثنا هشام عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة أن زينب ابنة أم سلمة حدثته أن أم سلمة حدثتها قالت : بَيْنَمَا أَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مُضْطَجِعَةٌ فِي حُجْمَةٍ إِذْ حِضْتُ ، فَانْسَلَتْ فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حَيْضَتِي . قال : أُنْفِسْتِ ؟ قلتُ : نعم . فدَعَانِي فَاضْطَجَعْتُ مَعَهُ فِي الْحُجْمَةِ

[ الحديث ٢٩٨ - أطرافه في : ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ١٩٣٩ ]

**قوله** ( باب من سَمِيَ النَّفَاسَ حَيْضًا ) قيل هذه الترجمة مقبولة لأن حقها أن يقول من سَمِيَ الْحَيْضَ نَفَاسًا ، وقيل يحمل على التقديم والتأخير ، والتقدير : من سَمِيَ حَيْضًا نَفَاسًا ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله « من سَمِيَ » من أطلق لفظ النفاس على الحيض فيطبق ما في الخبر بغير تكلف ، وقال المذهب وغيره لما لم يجد المصنف نصا على شرطه في النفاس ووجد تسمية الحيض نفاسا في هذا الحديث فهم منه أن حكم دم النفاس حكم دم الحيض ، وتعمق بأن الترجمة في التسمية لا في الحكم ، وقد نازع الخطابي في التسوية بينهما من حيث الاشتقاق كما سيأتي ، وقال ابن رشيد وغيره : مراد البخاري أن يثبت أن النفاس هو الأصل في تسمية الدم الخارج ، والتعبير به تعبير بالمعنى الأعم ، والتعبير عنه بالحيض تعبير بالمعنى الأخص ، فقبر النبي ﷺ بالأول وصبرت أم سلمة بالثاني ، فالترجمة على هذا مطابقة لما صبرت به أم سلمة والله أعلم . **قوله** ( حدثنا هشام ) هو الدستوائي . **قوله** ( عن أبي سلمة ) في رواية مسلم حديثي أبو سلمة أخرجهما من طريق معاذ بن هشام عن أبيه . **قوله** ( مضطجعة ) بالرفع ويجوز التصب . **قوله** ( في حجمة ) خيمصة ( بفتح الحاء المعجمة وبالصاد المهملة : كساء أسود له أهلام يكون من صوف وغيره ، ولم أر في شيء من

طرقه بلفظ خيصة إلا في هذه الرواية ، وأصحاب يحيى ثم أصحاب هشام كلهم قالوا خيصة باللام بدل الصاد ، وهو موافق لما في آخر الحديث قيل : الخيطة القطيفة وقيل الطنفسة ، وقال الخليل : الخيطة ثوب له خمل أى هذب ، وعلى هذا لا منافاة بين الخيصة والخيطة فكأنها كانت كساء أسود لها أهداب . قوله ( فانسلت ) بلامين الأولى مفتوحة والثانية ساكنة أى ذهبت في خفية ، زاد المصنف من رواية شيبان عن يحيى كما سيأتى قريباً : وخرجت منها ، أى من الخيصة قال الثوري كأنها غافت وصول شيء من دمها إليه ، أو غافت أن يطلب الاستمتاع بها فذهبت لتأهب لذلك ، أو تفننت نفسها ولم تعرضها لمضاجعته فلذلك أذن لها في العود . قوله ( ثياب حيشى ) وقع في روايتنا بفتح الحاء وكسرهما ما ، ومعنى الفتح أخذت ثيابي التي ألبسها زمن الحيض لأن الحيضة بالفتح هي الحيض ، ومعنى الكسر أخذت ثيابي التي أعددتها لألبسها حالة الحيض ، وجزم الخطابي برواية الكسر ورجع النووي ، ورجع القرطبي رواية الفتح لوروده في بعض طرقه بلفظ حيشى بغير تاء . قوله ( أنقصت ) ؟ قال الخطابي : أصل هذه الكلمة من النفس وهو الدم ، إلا أنهم فرقوا بين بناء الفعل من الحيض والنفاس فقالوا في الحيض نقصت بفتح النون وفي الولادة بضمها انتهى . وهذا قول كثير من أهل اللغة ، لكن حكى أبو حاتم عن الأصمعي قال : يقال نقصت المرأة في الحيض والولادة بضم النون فيهما ، وقد ثبت في روايتنا بالوجهين فتح النون وضمها ، وفي الحديث جواز النوم مع الحائض في ثيابها والاضطجاع معها في لحاف واحد ، واستحباب اتخاذ المرأة ثياباً للحيض غير ثيابها المعتادة ، وقد ترجمه المصنف على ذلك كما سيأتى ، وسيأتى الكلام على مباشرتها في الباب الذي بعده

### ٥ - باب مباشرة الحائض

٢٩٩ - **حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ** قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدًا كَلَانَا جُنُبٌ

٣٠٠ - وَكَانَ يَأْمُرُنِي فَأَتَزَرُّ فَيُبَاسِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ

[ الحديث ٣٠٠ - طرقه في : ٣٠٢ ، ٢٠٣٠ ]

٣٠١ - وَكَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ إِلَيَّ وَهُوَ مُتَكَيِّفٌ فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ

٣٠٢ - **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ** قَالَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ - هُوَ الشَّيْبَانِيُّ -

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَتْ إِحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا فَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَاسِرَهَا أَمَرَهَا أَنْ تَتَزَرَّ فِي فَوْرِ حَيْضَتِهَا ثُمَّ يُبَاسِرُهَا . قَالَتْ : وَأَيْبُكُمْ يَمْلِكُ إِذَا بَسَّ كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْلِكُ إِذَا بَسَّ ؟ تَابَعَهُ خَالِدٌ وَجَرِيرٌ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ

قوله ( باب مباشرة الحائض ) المراد بالمباشرة هنا التقاء البشريين ، لا الجماع . قوله ( حدثنا قبيصة ) بالتحاق والصاد المهملة هو ابن عتبة ، وسفيان هو الثوري ، ومنصور هو ابن المعتز ، والاستاذ كله الى عائشة كوفيون ، وقدم الكلام على اغتسالها مع النبي ﷺ من إياه واحد في كتاب الفسل . قوله ( فأزهر ) كذا في روايتنا ،

وغيرها بتشديد التاء المثناة بعد الهمة ، وأصله فأترز بهمة ساكنة بعد الهمة المفتوحة ثم المثناة بوذن أقبل ، وأنكر أكثر النحاة الإدغام حتى قال صاحب المفصل إنه خطأ ، لكن نقل غيره أنه مذهب الكوفيين ، رحكاه الصفاني في جمع البحرين ، وقال ابن مالك : إنه مقصور على السماع ومنه قراءة ابن عبيس ( فليؤد الذي آمن ) بالتشديد ، والمراد بذلك أنها تشدد إزارها على وسطها ، وحدد ذلك الفقهاء بما بين السرة والركبة عللا بالعرف الغالب ، وقد سبق الكلام على بقية الحديث قبل بيانه . قوله ( حدثنا اسماعيل بن خليل ) كذا في رواية أبي ذر وكريمة ، وغيرهما ، الخليل ، والاسناد أيضا إلى عائشة كلهم كوفيون . قوله ( إحدانا ) أي إحدى أزواج النبي ﷺ . قوله ( أن تترز ) بتشديد المثناة الثانية ، وقد تقدم توجيهها ، والكشمة هي : أن تأترز ، بهمة ساكنة وهي أصح . قوله ( في فور حيضتها ) قال الخطابي : فور الحيض أوله ومعظمه ، وقال القرطبي : فور الحيضة معظم صبا ، من فوران القدر وغليانها . قوله ( يملك إربه ) بكسر الهمة وسكون الراء ثم موحدة ، قيل المراد عضوه الذي يستمتع به ، وقيل حاجته ، والحاجة تسمى إربا بالكسر ثم السكون وأربا بفتح الهمة والراء ، وذكر الخطابي في شرحه أنه روى هنا بالوجهين ، وأنكر في موضع آخر كما نقله النووي وغيره عنه رواية الكسر ، وكذا أنكرها الثعالب ، وقد ثبتت رواية الكسر ، وتوجيهها ظاهر فلا معنى لإنكارها ، والمراد أنه ﷺ كان أملاك الناس لأمره ، فلا يخفى عليه ما يخفى على غيره من أن يحوم حول الحى ، ومسح ذلك فساكن يباشر فوق الإزار تشريعا لغيره ممن ليس بمعصوم ، وهذا قال أكثر العلماء ، وهو الجارى على قاعدة المالكية في باب سد الذرائع . وذهب كثير من السلف والثورى وأحمد وإسحق إلى أن الذى يتمتع من الاستمتاع بالخائض الفرج فقط ، وبه قال محمد بن الحسن من الحنفية ورجحه الطحاوى ، وهو اختيار أصبغ من المالكية ، وأحد القولين أو الوجهين للشافعية واختاره ابن المنذر . وقال النووي : هو الأرجح دليلا لحديث أنس في مسلم : اصنعوا كل شيء إلا الجماع ، وحملوا حديث الباب وشبهه على الاستحباب جمعا بين الأدلة . وقال ابن دقيق العيد : ليس في حديث الباب ما يقتضى منع ما تحت الإزار لأنه فصل مجرد انتهى . ويدل على الجواز أيضا ما رواه أبو داود باسناد قوى عن عكرمة عن بعض أزواج النبي ﷺ أنه كان إذا أراد من الخائض شيئا أتى على فرجها ثوبا ، واستدل الطحاوى على الجواز بأن المباشرة تحت الإزار دون الفرج لا توجب حدا ولا غسلا فأشبهت المباشرة فوق الإزار . وفصل بعض الشافعية فقال : إن كان يضبط نفسه عند المباشرة عن الفرج ويثق منها باجتنابه جاز وإلا فلا ، واستحسنه النووي . ولا يبعد تخريج وجه مفرق بين ابتداء الحيض وما بعده لظاهر التقيد بقولها « فور حيضتها » ، ويؤيده ما رواه ابن ماجه باسناد حسن عن أم سلة أيضا أن النبي ﷺ كان يتقى سورة الدم ثلاثا ثم يباشر بعد ذلك ، وجمع بينه وبين الأحاديث الدالة على المبادرة الى المباشرة على اختلاف هاتين الحالتين . قوله ( تابعه خالد ) هو ابن عبد الله الواسطي ، وجرير هو ابن عبد الحميد ، أى تابعه على بن مسهر في رواية هذا الحديث عن أبي إسحق الشيباني بهذا الاسناد ، والشيباني فيه إسناد آخر كما سيأتى عقبه ، ومتابعة خالد وصلها أبو القاسم التنوخي في فوائده من طريق وهب بن بقية عنه وقد أوردت أساندها في تعليق التعليق ، ومتابعة جرير وصلها أبو داود والاسماعيلي والحاكم في المستدرک ، وهذا مما وهم في استدراكه لكونه مخرجا في الصحيحين من طريق الشيباني ، ورواه أيضا عن الشيباني عن عبد الرحمن بن الأسود بسنده هذا منصور بن أبي الأسود أخرجه أبو عوانة في صحيحه

٣٠٣ - **حديث** أبو النعمان قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا الشيباني قال حدثنا عبد الله بن شداد قال سمعت ميمونة : « كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يُبَايِعَ امرأة من نِسَائِهِ أَمَرَهَا فَأَتَرَتْ وَهِيَ حَائِضٌ . ورواه سفيان عن الشيباني

**قوله** ( حدثنا أبو النعمان ) هو الذي يقال له عارم ، وعبد الواحد هو ابن زياد البصري . **قوله** ( عبد الله بن شداد ) أي ابن أسامة بن الهاد اللثي ، وهو من أولاد الصحابة له رؤية . **قوله** ( أمرها ) أي بالانزاع ( فاترت ) وهو في روايتنا بانيات الهمة على اللغة الفصحى . **قوله** ( رواه سفيان ) يعني الثوري ( عن الشيباني ) يعني بسند عبد الواحد ، وهو عند الإمام أحد عن عبد الرحمن بن مهند عن سفيان ثبوته ، وقد رواه عن الشيباني أيضا بهذا الاسناد خالد بن عبد الله عند مسلم وجرير بن عبد الحميد عند الاسماعيلي ، وذلك لما يدفع عنه توهم الاضطراب ، وكان الشيباني كان يحدث به تارة من مسند عائشة وتارة من مسند ميمونة ، فسمعه منه جرير وخالد بالاسنادين ، وسمعه غيرهما بأحدهما ، ورواه عنه أيضا - باسناد ميمونة - حفص بن غياث عند أبي داود وأبو معاوية عند الاسماعيلي وأسباط بن محمد عند أبي عوانة في صحيحه ، وقد تقدم ذكر من رواه عنه باسناد عائشة

## ٦ - باب ترك الحائض الصوم

٣٠٤ - **حديث** سعيد بن أبي سريم قال أخبرنا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد بن أسلم عن عياض ابن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال « خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَضْحَى - أَوْ فِي فِطْرِ - إِلَى الْمَلِيِّ ، فَرَأَى عَلَى النِّسَاءِ فَقَالَ : يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ ، فَإِنِّي أَرَيْتُكُمْ أَنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ . قُلْنَ : وَبِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : تُشْكِرْنَ اللَّحْنَ ، وَتَكْفُرْنَ الشَّعِيرَ ، مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتٍ عَقِلَ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِبِّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ أَحَدَاكُمْ . فَنَ وَ مَا تُقْصِنُ دِينَنَا وَعَقْلَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ ؟ قُلْنَ : بَلَى . قَالَ : فَذَلِكَ مِنْ قُصَانِ عَقْلِهَا . أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تُصُمْ ؟ قُلْنَ : بَلَى . قَالَ : فَذَلِكَ مِنْ قُصَانِ دِينِهَا »

[ الحديث ٣٠٤ - أطرافه في : ١٤٦٧ ، ١٤٦٨ ، ٢٦٥٨ ]

**قوله** ( باب ترك الحائض الصوم ) قال ابن رشيد وغيره : جرى البخاري على عادته في إيضاح المشكل دون الجلي ، وذلك أن تركها الصلاة واضح من أجل أن الطهارة مشترطة في صحة الصلاة وهي غير طاهر ، وأما الصوم فلا يشترط له الطهارة فكان تركها له تعبدا محضا فاحتاج الى التنصيص عليه بخلاف الصلاة . **قوله** ( حدثنا سعيد بن أبي سريم ) هو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم المصري الجلي ، لقيه البخاري ، وروى مسلم وأصحاب السنن عنه بواسطة ، ومحمد بن جعفر هو ابن أبي كثير أخو اسماعيل ، والاسناد منه فصاعدا مدينون ، وفيه تابعي عن تابعي ، زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله وهو ابن أبي سرح العامري ، لاييه حجة . **قوله** ( في أضحى أو فطر ) شك من الراوي . **قوله** ( الى المصلي فر على النساء ) اختصره المؤلف هنا ، وقد ساقه في كتاب الزكاة تأما ولفظه « الى المصلي فوعظ



الناس وأمرهم بالصدقة فقال : أيها الناس تصدقوا ، فر على النساء ، ، وقد تقدم في كتاب العلم من وجه آخر عن أبي سعيد أنه كان وعد النساء بأن يفردهن بالموظفة فأتمه ذلك اليوم ، وفيه أنه وعظهن وبشرهن . **قوله** ( يامعشر النساء ) المعشر كل جماعة أمرهم واحد ، وتقل عن ثعلب أنه مخصوص بالرجال ، وهذا الحديث يرد عليه ، إلا إن كان مراده بالتخصيص حالة إطلاق المعشر لا تقييده كما في الحديث . **قوله** ( أريشكن ) بضم الهيمزة وكسر الراء على البناء للفعول ، والمراد أن الله تعالى أراهم له ليلة الاسراء ، وقد تقدم في العلم من حديث ابن عباس بلفظ : أريت النار فرأيت أكثر أهلها النساء . ويستفاد من حديث ابن عباس أن الرؤية المذكورة وقعت في حال صلاة الكسوف كما سيأتي وإخفا في باب صلاة الكسوف جماعة . **قوله** ( وبم ) الواو استئنافية والباء تعليلية والميم أصلها ما الاستهامية لحذف منها الألف تخفيفا . **قوله** ( وتكفرون العشير ) أى يتحدثن حق الخليط - وهو الزوج - أو أعم من ذلك . **قوله** ( من ناقصات ) صفة موصوف محذوف قال الطبري في قوله : ما رأيت من ناقصات الخ ، زيادة على أنهن الجواب تسمى الاستنباع ، كذا قال وفيه نظر ، ويظهر لى أن ذلك من جملة أسباب كونهن أكثر أهل النار ، لأنهن إذا كن سببا لإذهاب عقل الرجل الحازم حتى يفعل أو يقول ما لا ينبغي فقد شاركنه في الإثم وزدن عليه . **قوله** ( أنهب ) أى أشد إذهابا ، واللب أخص من العقل وهو الخالص منه ، والحازم الضابط لأمره ، وهذه مبالغة في وصفهن بذلك لأن الضابط لأمره إذا كان ينقاد لمن يفرض الضابط أولى ، واستعمال أفصل التفضيل من الإذهاب جائز عند سيويه حيث يجوز من الثلاثي والمزيد . **قوله** ( قلن : وما نقصان ديننا ) ؟ كأنه خفي عليهن ذلك حتى سألن عنه ، ونفس هذا السؤال دال على النقصان لأنهن سألن ما نسب إليهن من الأمور الثلاثة - الإكثار والكفران والإذهاب - ثم استشكلن كونهن ناقصات . وما ألفت ما أجاوبن به **عليه** من غير تعنيف ولا لوم ، بل غاطين على قدر عقولهن ، وأشار بقوله : مثل نصف شهادة الرجل ، إلى قوله تعالى ( فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ) لأن الاستظهار بأخرى مؤذن بقلة ضبطها وهو مشعر بنقص عقلها ، وحكى ابن التين عن بعضهم أنه حل العقل هنا على الدية وفيه بعد . قلت : بل سياق الكلام بأباه . **قوله** ( فذلك ) بكسر الكاف خطابا للواحدة التي تولت الخطاب ، ويجوز فتحها على أنه للخطاب العام . **قوله** ( لم تصل ولم تصم ) فيه إشعار بأن منع الحائض من الصوم والصلاة كان ثابتا بحكم الشرع قبل ذلك المجلس . وفي هذا الحديث من الفوائد : مشروعية الخروج إلى المصلى في العيد ، وأمر الإمام الناس بالصدقة فيه ، واستنبط منه بعض الصوفية جواز الطلب من الأغنياء للفقراء وله شروط ، وفيه حضور النساء العيد ، لكن بحيث ينفردن عن الرجال خوف الفتنة ، وفيه جواز عظة الامام النساء على حدة وقد تقدم في العلم ، وفيه أن يجهد النعم حرام ، وكذا كثرة استعمال السلام التبعي كالنعم والشم ، واستدلال النووي على أنهما من الكبائر بالتوعد عليهما بالنار ، وفيه ذم اللعن وهو الدناء بالإبعاد من رحمة الله تعالى ، وهو محمول على ما إذا كان في معين ، وفيه إطلاق الكفر على الذنوب التي لا تخرج - الملة تغليظا على فاعلها لقوله في بعض طرقه - بكفروهن ، كما تقدم في الإيمان ، وهو كاطلاق نفي الإيمان ، وفيه الاغلاظ في النصح بما يكون سببا لإزالة الصفة التي تعاب ، وأن لا يواجه بذلك الشخص المعين لأن في التعميم تسهلا على السامع ، وفيه أن الصدقة تدفع العذاب ، وأنها قد تكفر الذنوب التي بين المخلوقين ، وأن العقل يقبل الزيادة والنقصان ، وكذلك الإيمان كما تقدم ، وليس المقصود بذكر النقص في النساء لومهن على ذلك لأنه من أصل الخلقة ، لكن التنبيه على ذلك تحذيرا من الاقتتان بهن ،

ولهذا رتب العذاب على ما ذكر من الكفران وغيره 'لا على النقص، وليس نقص الدين منحصرا فيما يحصل به الإثم بل في أهم من ذلك قاله النووي، لانه أمر نسبي، فالكمال مثلا ناقص عن الأكل، ومن ذلك الحائض لا تأثم بترك الصلاة زمن الحيض لكنها نافسة عن المصلى، وهل ثابت على هذا الترك لكونها مكلفة به كما يثاب المريض على التوافل التي كان يعملها في صحته وشغل بالمرض عنها؟ قال النووي: الظاهر أنها لا تثاب، والفرق بينها وبين المريض أنه كان يفعلها بنية الدوام عليها مع أهليته، والحائض ليست كذلك. وعندى - في كون هذا الفرق مستلزما لكونها لا تثاب - وقفة، وفي الحديث أيضا مراجعة المتعلم لمعلمه والتابع لمتبوعه فيما لا يظهر له معناه، وفيه ما كان عليه ﷺ من الخلق العظيم والصنع الجميل والرفق والرافة، زاده الله تشريفا وتكرما وتعظيما

### ٧ - باب تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت

وقال إبراهيم: لا بأس أن تقرأ الآية. ولم ير ابن عباس بالقراءة للجنب بأسا. وكان النبي ﷺ يذكُر الله في كل أحيان. وقالت أم عطية: كذا تؤمرون أن يخرج الحيض فيسكبون بكبيرهم ويدعون. وقال ابن عباس أخبرني أبو سفيان أن هرقل دعا بكتاب النبي ﷺ فقرأ فإذا فيه (بسم الله الرحمن الرحيم. وبأهل الكتاب تسالوا إلى كلمة) الآية. وقال عطية عن جابر: حاضت عائشة فذسكت المناسك غير الطواف بالبيت ولا تصل. وقال الحكم: إني لأدعج وأنا جنب. وقال الله تعالى ﴿ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه﴾ [الأنعام ١٢١]

٣٠٥ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت: خرجنا مع النبي ﷺ لا نذكر إلا الحج. فلما جئنا سرف طهشت، فدخل حلى النبي ﷺ وأنا أبكي، فقال: ما يبكيك؟ قلت: لو دئت والله أني لم أحج العام. قال: لعلك فست؟ قلت: نعم. قال: «فإن ذلك شيء كتبه الله على بنات آدم، فأقتلي ما يفعل الحاج، غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري»

قوله (باب تقضى الحائض) أى تؤدى (المناسك كلها إلا الطواف بالبيت) قيل مقصود البخارى بما ذكر في هذا الباب من الأحاديث والآثار أن الحيض وما في معناه من الجنابة لا ينافي جميع العبادات، بل صحته معه عبادات بدنية من أذكر وغيرها، فتناسك الحج من جملة ما لا ينافيها، إلا الطواف فقط. وفي كون هذا مراده نظر، لأن كون مناسك الحج كذلك حاصل بالنص فلا يحتاج إلى الاستدلال عليه، والأحسن ما قاله ابن رشيد تبعا لابن بطال وغيره: إن مراده الاستدلال على جواز قراءة الحائض والجنب بحديث عائشة رضى الله عنها، لانه ﷺ لم يستثن من جميع مناسك الحج إلا الطواف، وإنما استثناه لكونه صلاة مخصوصة، وأعمال الحج مشتملة على ذكر وتلبية ودعاء، ولم تمنع الحائض من شيء من ذلك، فكذلك المجنب لأن حديثها أغلظ من حديثه، ومنع القراءة أن كان

لكونه ذكراً لله فلا فرق بينه وبين ما ذكر ، وإن كان تعبدًا فيحتاج إلى دليل خاص ، ولم يصح عند المصنف شيء من الأحاديث الواردة في ذلك ، وإن كان مجموع ما ورد في ذلك تقوم به الحجة عند غيره لكن أكثرها قابل للتأويل كما يشير إليه ، ولهذا تمسك البخاري ومن قال بالجواز غيره كالطبري وابن المنذر وداود بعموم حديث وكان يذكر الله على كل أحيانه ، لأن الذكر أعم من أن يكون بالقرآن أو بغيره ، وإنما فرق بين الذكر والتلاوة بالعرف . والحديث المذكور وصله مسلم من حديث عائشة ، وأورد المصنف أثر إبراهيم وهو النخعي إشعاراً بأن منع الحائض من القراءة ليس بمحتمل عليه ، وقد وصله الدارمي وغيره بلفظ : أربعة لا يقرءون القرآن : الجنب والحائض وعند الخلاء وفي الحمام ، إلا الآية ونحوها للجنب والحائض ، وروى عن مالك نحو قول إبراهيم وروى عنه الجواز مطلقاً وروى عنه الجواز للحائض دون الجنب ، وقد قيل إنه قول الشافعي في القديم ، ثم أورد أثر ابن عباس ، وقد وصله ابن المنذر بلفظ : أن ابن عباس كان يقرأ ورده وهو جنب ، وأما حديث أم عطية فوصله المؤلف في العيدين . وقوله فيه : ويدعون ، كذا لاكثر الرواة ، وللكشميبي « يدعين » بياء تختانية بدل الواو ، ووجه الدلالة منه ما تقدم من أنه لا فرق بين التلاوة وغيرها ، ثم أورد المصنف طرفاً من حديث أبي سفيان في قصة هرقل وهو موصول عنده في بدء الوحى وغيره ، ووجه الدلالة منه أن النبي ﷺ كتب إلى الروم وهم كفار والكافر جنب ، كأنه يقول : إذا جازمس الكتاب للجنب مع كونه مشتملاً على آيتين فكذلك يجوز له قراءته ، كذا قاله ابن رشيد . وتوجيه الدلالة منه إنما هي من حيث إنه إنما كتب اليهم ليقرءوه فاستلزم جواز القراءة بالنص لا بالاستنباط ، وقد أجيب عن منع ذلك - وهم الجمهور - بأن الكتاب اشتمل على أشياء غير الآيتين ، فأنشبه ما لو ذكر بنسب القرآن في كتاب في الفقه أو في التفسير فإنه لا يمنع قراءته ولا مسه عند الجمهور لأنه لا يقصد منه التلاوة ، ونص أحمد أنه يجوز مثل ذلك في المكتبة لمصلحة التبليغ ، وقال به كثير من الشافعية ، ومنهم من خص الجواز بالقليل كآية والآيتين قال الثوري : لا بأس أن يعلم الرجل النصراتي الحرف من القرآن عسى الله أن يهديه ، وأكره أن يعلمه الآية هو كالجنب ، وعن أحمد أكره أن يضع القرآن في غير موضعه ، وعنه إن رجم منه الهداية جزؤاً فلا ، وقال بعض من منع : لا دلالة في القصة على جواز تلاوة الجنب القرآن ، لأن الجنب إنما منع التلاوة إذا قصد ما وعرف أن الذي يقرأه قرآن ، أما لو قرأ في ورقة ما لا يعلم أنه من القرآن فإنه لا يمنع ، وكذلك الكافر . وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى . ( تنبيه ) : ذكر صاحب المشرق أنه وقع في رواية القاسبي والنسفي وعبدوس هنا ( وبأهل الكتاب ) بزيادة وار قال : وسقطت لابي ذوالاصلي وهو الصواب . قلت : فافهم أن الأولى خطأ لكونها مخالفة للتلاوة ، وليست خطأ ، وقد تقدم توجيه إثبات الواو في بدء الوحى . قوله ( وقال عطاء عن جابر ) هو طرف من حديث موصول عند المصنف في كتاب الأحكام وفي آخره : وغير أنها لا تطوف بالبيت ولا تغسل ، وأما أثر الحكم - وهو الفقيه الكوفي - فوصله البغوي في المعديدات من روايته عن علي بن الجعد عن شعبة عنه ، ووجه الدلالة منه أن الذبح مستلزم لذكر الله بحكم الآية التي ساقها ، وفي جميع ما استدلل به نزاع يطول ذكره ، ولكن الظاهر من تصرفه ما ذكرناه . واستدل الجمهور على المنع بحديث علي : « كان رسول الله ﷺ لا يحب عبي القرآن شيء » ، ليس الجنابة ، رواه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان ، وضعف بعضهم بعض رواته ، والحق أنه من قبيل الحسن يصلح للحجة ، لكن قيل : في الاستدلال به نظر ، لأنه فعل مجرد فلا يدل على تحريم ما عداه ،

وأجاب الطبري عنه بأنه محمول على الأكل جمعا بين الأدلة ، وأما حديث ابن عمر مرفوعا ولا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن ، فضعيف من جميع طرقه ، وقد تقدم السلام على حديث عائشة في أول كتاب الحيض ، وقولها « طمئت » بفتح الميم وإسكان المثلة أى حضت ، ويجوز كسر الميم يقال طمئت المرأة بالفتح والكسر في الماضى طمئت بالضم في المستقبل

## ٨ - باب الاستحاضة

٣٠٦ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت : قالت فاطمة بنت أبي حبيش لرسول الله ﷺ : يا رسول الله إني لا أطهر ، أفأدع الصلاة ؟ فقال رسول الله ﷺ « إنما ذلك عرق وليس بالحیضة ، فإذا أقبلت الحيضة فأتري كي الصلاة ، فإذا ذهب قذرهما فغسلي عنك الدم وصلي » .

قوله ( باب الاستحاضة ) تقدم أنها جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه ، وأنه يخرج من عرق يقال له العادل بعين مهملة وذال معجمة . قوله ( أني لا أطهر ) تقدم في باب غسل الدم من رواية أبي معاوية عن هشام وهو ابن عروة . في هذا الحديث التصريح ببيان السبب وهو قولها « اني أستحاض » ، وكان عندها أن طهارة الحائض لا تعرف إلا باقطاع الدم فكنت بعدم الطهر عن اتصاله ، وكانت قد علمت أن الحائض لا تصلى فظنت أن ذلك الحكم مقترن بجريان الدم من الفرج فأرادت تحقق ذلك فقالت « أفأدع الصلاة » . قوله ( إنما ذلك ) بكسر الكاف وزاد في الزاوية الماضية « فقال لا » . قوله ( وليس بالحیضة ) بفتح الحاء كما نقله الخطابي عن أكثر المحدثين أو كلهم ، وإن كان قد اختار الكسر على إرادة الحالة لكن الفتح هنا أطهر ، وقال النووي : وهو متعين أو قريب من المتعين لأنه ﷺ أراد إثبات الاستحاضة ونفي الحيض . وأما قوله « فإذا أقبلت الحيضة » فيجوز فيه الوجهان معا جوازا حسنا . انتهى كلامه . والذي في روايتنا بفتح الحاء في الموضعين . والله أعلم . قوله ( فاعسلي عنك الدم وصلي ) أى بعد الاغتسال كما سيأتي التصريح به في باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة في هذا الحديث قال في آخره « ثم اغتسلي وصلي » ولم يذكر غسل الدم . وهذا الاختلاف واقع بين أصحاب هشام ، منهم من ذكر غسل الدم ولم يذكر الاغتسال ومنهم من ذكر الاغتسال ولم يذكر غسل الدم ، وكلهم نقات وأحاديثهم في الصحيحين ، فيحمل على أن كل فريق اختصر أحد الأمرين لوضوحه عنده . وفيه اختلاف ثالث أشرفا إليه في باب غسل الدم من رواية أبي معاوية فذكر مثل حديث الباب وزاد « ثم توضئي لكل صلاة » ورددنا هناك قول من قال إنه مدرج ، وقول من جزم بأنه موقوف على عروة ، ولم ينفرد أبو معاوية بذلك فقد رواه النسائي من طريق حماد بن زيد عن هشام وادعى أن حمادا تفرد بهذه الزيادة ، وأوما مسلم أيضا إلى ذلك ، وليس كذلك ، فقد رواه الدارمي من طريق حماد بن سلمة والراجح من طريق يحيى بن سالم كلاهما عن هشام ، وفي الحديث دليل على أن المرأة إذا ميزت دم الحيض من دم الاستحاضة تعتبر دم الحيض وتعمل على إقباله وإدباره ، فإذا انقضى قدره اغتسلت عنه ثم صار حكم دم الاستحاضة حكم الحدث فتوضأ لكل صلاة ، لكنها لا تصلى

بذلك الوضوء أكثر من فريضة واحدة مؤداة أو مقضية لظاهر قوله « ثم توضئ لكل صلاة » ، وهذا قال الجمهور ، وعند الحنفية أن الوضوء متعلق بوقت الصلاة فلها أن تصلب به الفريضة الحاضرة وما شئت من الفوائت ما لم يخرج وقت الحاضرة ، وعلى قولهم المراد بقوله « وتوضئ لكل صلاة » ، أى لوقت كل صلاة ، ففيه مجاز الحنف ويحتاج الى دليل . وعند المالكية يستحب لها الوضوء لكل صلاة ولا يجب إلا بمحدث آخر ، وقال أحد وإحقق : لأن اغتسلت لكل فرض فهو أحوط . وفيه جواز استفتاء المرأة بنفسها ومشافتها للرجل فيما يتعلق بأحوال النساء ، وجواز سماع صوتها للحاجة . وفيه غير ذلك . وقد استنبط منه الرازي الحنفى أن مدة أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة لقوله « قدر الايام التى كنت تحيضين فيها » ، لأن أقل ما يطلق عليه لفظ « أيام » ، ثلاثة وأكثره عشرة فأما دون الثلاثة فأنما يقال يومان ويوم وأما فوق عشرة فأنما يقال أحد عشر يوما وهكذا الى عشرين ، وفى الاستدلال بذلك نظر

## ٩ - باب غسل دم الحيض

٣٠٧ - **حديث** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبى بكر أنها قالت : سألت امرأة رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، أ رأيت إحدانا إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة كيف تصنع ؟ فقال رسول الله ﷺ « إذا أصاب ثوب إحدانا كن الدم من الحيضة فلتقرصه ثم لتنصحه بماؤه ثم لتصلى فيه »

( باب غسل دم الحيض ) هذه الترجمة أخص من الترجمة المقدمة فى كتاب الوضوء . وهى غسل الدم ، وقد تقدم الكلام هناك على حديث أسماء هذا ، أخرجه هناك من رواية يحيى القطان عن هشام ، وإسناد هذا الرواية كالتي قبلها مديون سرى شيخه . وفيه من الفوائد ما فى الذى قبله ، وجواز سؤال المرأة عما يستحي من ذكره ، والافصاح بذكر ما يستتدر للضرورة ، وأن دم الحيض كغيره من الدماء فى وجوب غسله . وفيه استحباب فرك النجاسة اليابسة ليهون غسلها

٣٠٨ - **حديث** أصبغ قال أخبرنى ابن وهب قال أخبرنى عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم حدثه عن أبيه عن عائشة قالت : كانت إحدانا تحيض ثم تقرص الدم من ثوبها عند طهرها فتنصحه وتنضح على سائره ثم تصلى فيه

**قوله** (حدثنا أصبغ) هو وشيخه وشيخه الثلاثة مصريون ، والباقون هم ثلاثة أيضا مديون . **قوله** (كانت إحدانا) أى أزواج النبي ﷺ ، وهو محمول على أنهن كن يصنعن ذلك فى زمنه ﷺ ، وبهذا يلتحق هذا الحديث بحكم المرفوع ، ويؤيده حديث أسماء الذى قبله ، قال ابن بطال : حديث عائشة يفسر حديث أسماء . وأن المراد بالنضح فى حديث أسماء الغسل ، وأما قول عائشة « وتنضح على سائر » ، فأنما فعلت ذلك دفعا للوسوسة ، لأنه قد بان فى سياق حديثها أنها كانت تغسل الدم لا بمضه ، وفى قولها « ثم تصلى فيه » ، إشارة الى امتناع الصلاة فى الثوب النجس . **قوله** ( ثم تقرص الدم ) بالقف والصاد المهملة بوزن تفتل أى تفسله باطراف أصابعها . وقال ابن الجوزى : منته

تقطع كانها تحوزة دون باقي المواضع ، والاول أشبه بحديث أسماء . قوله ( عند طهرها ) كذا في أكثر الروايات ، ولستعمل والجوى ، عند طهره ، أى الثوب ، والمعنى عند إرادة تطهيره . وفيه جواز ترك النجاسة في الثوب عند عدم الحاجة الى تطهيره

### ١٠ - باب الإعتكاف للمستحاضة

٣٠٩ - **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَكَفَ مَعَهُ بَعْضُ نِسَائِهِ وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ تَرَى الدَّمَ ، فُرُبَّمَا وَضَعَتِ الطَّلْتَ تَحْتَهَا مِنَ الدَّمِ . وَزَعَمَ أَنَّ عَائِشَةَ رَأَتْ مَاءَ الصُّفْرِ فَتَالَتْ : كَأَنَّ هَذَا شَيْءٌ كَانَتْ فَلَانَةً تَحْمِلُهُ**

[ الحديث ٣٠٩ - أخرجه في : ٣١٠ ، ٣١١ ، ٢٠٣٢ ]

٣١٠ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : اعْتَكَفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ أَزْوَاجِهِ فَكَانَتْ تَرَى الدَّمَ وَالصُّفْرَةَ وَالطَّلْتَ تَحْتَهَا وَهِيَ تُصَلِّي**

٣١١ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا مُتَمِرٌ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ بَعْضَ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ اعْتَكَفَتْ وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ**

**قوله** ( باب اعتكاف المستحاضة ) أى جوازه . **قوله** ( حدثنا خالد بن عبد الله ) هو الطحان الواسطي ، وشيخه خالد هو ابن مهران الذي يقال له الحذاء بالحاء المهملة والذال المعجمة المثقلة ، ومدار الحديث المذكور عليه ، وعكرمة هو مولى ابن عباس . **قوله** ( بعض نسائه ) قال ابن الجوزي : ما عرفنا من أزواج النبي ﷺ من كانت مستحاضة ، قال : والظاهر أن عائشة أشارت بقولها من نسائه أى النساء المتعلقات به وهى أم حبيبة بنت جحش أخت زينب بنت جحش . قلت : يرد هذا التأويل قوله في الرواية الثانية « امرأة من أزواجه » وقد ذكرها الحميدي عقب الرواية الاولى فما أدرى كيف غفل عنها ابن الجوزي ، وفي الرواية الثالثة « بعض أمهات المؤمنين » ومن المستبعد أن تعتكف معه ﷺ امرأة غير زوجاته وإن كان لما به تعلق . وقد حكى ابن عبد البر أن بنات جحش الثلاث كن مستحاضات : زينب أم المؤمنين وحننة زوج طلحة وأم حبيبة زوج عبد الرحمن بن عوف وهى المشهورة منهن بذلك ، وسأق حديثها في ذلك . وذكر أبو داود من طريق سليمان بن كثير عن الزهري عن عروة عن عائشة واستحيضت زينب بنت جحش فقال لها النبي ﷺ اغتسلي لكل صلاة ، وكذا وقع في الموطأ أن زينب بنت جحش استحيضت ، وجزم ابن عبد البر بأنه خطأ لأنه ذكر أنها كانت تحت عبد الرحمن بن عوف والتي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف إنما هى أم حبيبة أختها . وقال شيخنا الإمام البلقيني : يحمل على أن زينب بنت جحش استحيضت وقتا بخلاف أختها فإن استحاضتها دامت . قلت : وكذا يحمل على ما سأذكره في حق سودة وأم سلمة والله أعلم . وقرأت بخط مغطاي في عد المستحاضات في زمن النبي ﷺ قال : وسودة بنت زمعة ذكرها العلامة بن المسيب عن الحكم عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ، قلعلها هى المذكورة . قلت : وهو حديث ذكره أبو داود

من هذا الوجه تطبيقاً وذكر البيهقي<sup>(١)</sup> أن ابن خزيمة أخرجه موصولاً . قلت : لكنه مرسل لأن أبا جعفر تابعي ولم يذكر من حديثه . وقرأت في السنن لسعيد بن منصور : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا خالد هو الخناء عن عكرمة أن امرأة من أزواج النبي ﷺ كانت معتكفة وهي مستحاضة . قال : وحدثنا به خالد مرة أخرى عن عكرمة أن أم سلة كانت عاكفة وهي مستحاضة وربما جعلت الطست تحتها . قلت : وهذا أولى ما فُترت به هذه المرأة لاتحاد المخرج . وقد أرسله إسماعيل بن علفة عن عكرمة ، ووصله خالد الطحان ويزيد بن زريع وغيرهما بذكر عائشة فيه ، ورجح البخاري الموصول فأخرجه . وقد أخرج ابن أبي شيبة عن إسماعيل بن علفة هذا الحديث كما أخرجه سعيد بن منصور بدون تسمية أم حلة . والله أعلم . قوله ( من الدم ) أي لاجل الدم . قوله ( وزعم ) هو معطوف على معنى العنفة أي حدثني عكرمة بكذا وزعم كذا ، وأبعد من زعم أنه مطلق . قوله ( كان ) بالهمز وتشديد النون . قوله ( فلانة ) الظاهر أنها تعني المرأة التي ذكرتها قبل . ورأيت على حاشية نسخة صحيحة من أصل أبي ذر ما نصه : فلانة هي رمة أم حبيبة بنت أبي سفيان ، فإن كان ثابتاً فهو قول ثالث في تفسير المهمة ، وعلى ما زعم ابن الجوزي من أن المستحاضة ليست من أزواجه فقد روى أن زينب بنت أم سلة استحيضت ، روى ذلك البيهقي والإسماعيلي في جمعه حديث يحيى بن أبي كثير ، لكن الحديث في سنن أبي داود من حكاية زينب عن غيرها وهو أشبه ، فإنها كانت في زمنه ﷺ صغيرة لآبائه دخل على أمها في السنة الثالثة وزينب ترضع وأسماء بنت عميس حكاها الدارقطني من رواية سهل بن أبي صالح عن الزهري عن عروة عنها . قلت : وهو عند أبي داود على التردد هل هو عن أسماء أو فاطمة بنت أبي حبيش ، وهاتان لهما به ﷺ تعلق ، لأن زينب ربيته وأسماء أخت امرأته ميمونة لأبها . وكذا الحنفية وأم حبيبة به تعلق وحديثهما في سنن أبي داود ، فهؤلاء سبع يمكن أن تفسر المهمة بأحدهن . وأما من استحيض في عهده ﷺ من الصحابات غيرهن فهن سبعة بنت سهل ذكرها أبو داود أيضاً ، وأسماء بنت مرثد ذكرها البيهقي وغيره ، وبادية بنت غيلان ذكرها ابن منده ، وفاطمة بنت أبي حبيش وقصتها عن عائشة في الصحيحين ، ووقع في سنن أبي داود عن فاطمة بنت قيس فظن بعضهم أنها القرشية القهرية والصواب أنها بنت أبي حبيش واسم أبي حبيش قيس ، فهؤلاء أربع نسوة أيضاً وقد كلن هشراً بخلف زينب بنت أبي سلة . وفي الحديث جواز مكث المستحاضة في المسجد ومكة اعتكافها وصلاتها وجواز حدثها في المسجد عند أمن التلويث . ويلتحق بها دائم الحديث ومن به جرح بسيل

### ١١ - باب هل تصلّي المرأة في ثوبٍ حاضت فيه ؟

٣١٢ - **عروسان** أبو نعيم قال حدثنا إبراهيم بن نافع عن ابن أبي نعيم عن مجاهد قال : قالت عائشة ما كان لإحدانا إلا ثوبٌ واحدٌ تحيض فيه فإذا أصابته شيء من دمٍ قالت ربيعتها فقصصته بغيرها . قوله ( باب هل تصلّي المرأة في ثوبٍ حاضت فيه ) قيل مطابقة الترجمة لحديث الباب أن من لم يكن لها إلا ثوب واحد تحيض فيه فن المعلوم أنها تصلّي فيه لكن بعد تطهيره ، وفي الجمع بينه وبين حديث أم سلة الماضي الدال على

(١) في طبعة بولاق : كذا في نسخ ، وفي نسخ أخرى : السهل ، بدله

أنه كان لها ثوب مخض بالحيض أن حديث عائشة محمول على ما كان في أول الأمر وحديث أم سلمة محمول على ما كان بعد اتساع الحال ، ويحتمل أن يكون مراد عائشة بقولها « ثوب واحد » مخض بالحيض ، وليس في سياقها ما ينفي أن يكون لها غيره في زمن الطهر فيوافق حديث أم سلمة ، وليس فيه أيضا أنها صلت فيه فلا يكون فيه حجة لمن أجاز إزالة النجاسة بغير الماء ، وإنما أزال الدم بريقها لينذهب أثره ولم تقصد تطهيره ، وقد مضى قبل بياب عنها ذكر الغسل بعد القرص قالت « ثم تصلى فيه » فدل على أنها عند إرادة الصلاة فيه كانت تغسله . وقولها في حديث الباب « قالت بريقها » من إطلاق القول على الفعل ، وقولها « فصعته » بالصاد والعين المهملتين المفتوحتين أى حكمته وفركته بظفرها ، ورواه أبو داود بالقاف بدل الميم ، والقصع الدالك . ووقع في رواية له من طريق عطاء عن عائشة بمعنى هذا الحديث « ثم ترى فيه قطرة من دم فتقصعه بظفرها » فعلى هذا فيحمل حديث الباب على أن المراد دم يسير يعنى عن مثله ، والتوجيه الأول أقوى . ( فائنة ) : طعن بعضهم في هذا الحديث من جهة دعوى الانقطاع ، ومن جهة دعوى الاضطراب . فاما الانقطاع فقال أبو حاتم : لم يسمع مجاهد من عائشة ، وهذا مردود ، فقد وقع التصريح بسماعه منها عند البخارى في غير هذا الاسناد ، وأثبتته على بن المدينى ، فهو مقدم على من نفاه . وأما الاضطراب فلرواية أبى داود له عن محمد بن كثير عن إبراهيم بن نافع عن الحسن بن مسلم بدل ابن أبى نجيح ، وهذا الاختلاف لا يوجب الاضطراب لأنه محمول على أن إبراهيم بن نافع سمعه من شيخين ، ولو لم يكن كذلك فأبو نعيم شيخ البخارى فيه أحفظ من محمد بن كثير شيخ أبى داود فيه ، وقد تابع أبى نعيم خلاد بن يحيى وأبو حذيفة والنعمان بن عبد السلام فرجعت روايته ، والرواية المرجوحة لا تؤثر في الرواية الراجحة . والله أعلم

## ١٢ - باب الطيب المرأة عند غسلها من الحيض

٣١٣ - **حَرْش** عبد الله بن عبد الوهاب قال حدثنا حماد بن زَيْد عن أَيُّوبَ عن حَفْصَةَ - قال أبو عبد الله : أو هشام بن حسان عن حَفْصَةَ - عن أم عطية عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قالت : كُنَّا نُنْهَى أَنْ نُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، وَلَا نَسْكُتُ حِلَّ إِلَّا نَهْطَبَ وَلَا نَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ . وَقَدْ رُفِعَ لَنَا عِنْدَ الطَّهْرِ إِذَا اغْتَسَلَتْ إِحْدَانَا مِنْ مَحِيضِهَا فِي بُذْذِ مِنْ كَثَرِ أَطْفَالٍ . وَكُنَّا نُنْهَى عَنْ أَتْبَاعِ الْجَنَائِزِ . قال : ورواه هشام بن حسان عن حَفْصَةَ عن أم عطية عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

[ الحديث ٣١٢ - أطرافه في : ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ]

**قوله** ( باب الطيب للمرأة ) المراد بالترجمة أن تطيب المرأة عند الغسل من الحيض متأكد بحيث أنه رخص للحادة التي حرم عليها استعمال الطيب في شيء منه مخصوص . **قوله** ( عن أيوب عن حفصة عن أم عطية ) زاد المستمل وكريمة « قال أبو عبد الله » أى المصنف « أو هشام بن حسان عن حفصة عن أم عطية » كأنه شك في شيخ حماد أمه أيوب أو هشام ، ولم يذكر ذلك باقي الرواة ولا أصحاب المستخرجات ولا الأطراف ، وقد أورد المصنف هذا الحديث في كتاب الطلاق بهذا الاسناد فلم يذكر ذلك . **قوله** ( كننا ننهى ) يضم النون الأولى وفاعل النهى النهى النبي ﷺ كما دلت عليه رواية هشام المعلقة المذكورة بعد ، وهذا هو السر في ذكرها . **قوله** ( نهض ) يضم النون وكسه



المهمة من الاحداد وهو الامتناع من الزينة . قوله ( الا على زوج ) كذا لاكثر ، وفي رواية المستمل والحموى  
 و إلا على زوجها ، والأولى موافقة للفظ نحد ، وتوجيه الثانية أن الضمير يعود على الواحدة المندرجة في قولها  
 كنا تنهى ، أى كل واحدة منهن . قوله ( ولا نكتحل ) بالرفع والنصب أيضا على العطف ، ودلا ، زائدة ، وأكد  
 بها لأن في النهى معنى التنى . قوله ( ثوب عصب ) بفتح العين وسكون الصاد المهملتين ، قال في المحكم : هو ضرب  
 من برود العين يعصب غزله أى يجمع ثم يصبغ ثم ينسج ، وسيأتى الكلام على أحكام الحادة في كتاب الطلاق إن  
 شاء الله تعالى . قوله ( في نبذة ) أى قطعة . قوله ( كست أظفار ) كذا في هذه الرواية قال ابن التين صوابه د قسط  
 ظفار ، كذا قال ، ولم أر هذا في هذه الرواية ، لكن حكاه صاحب المشرق ، ووجهه بأنه منسوب الى ظفار مدينة  
 معروفة بسواحل اليمن يجلب إليها القسط الهندي ، وحكى في ضبط ظفار وجهين كسر أوله وصرفه أو فتحه والبناء  
 بوزن قطام ، ووقع في رواية مسلم من هذا الوجه د من قست أو أظفار ، بأثبت د أو ، وهي للتخيير ، قال في  
 المشرق : القسط بخور معروف وكذلك الأظفار ، قال في البارع : الأظفار ضرب من العطر يشبه الظفر . وقال  
 صاحب المحكم : الظفر ضرب من العطر أسود مغلف من أصله على شكل ظفر الانسان يوضع في البخور والجمع أظفار ،  
 وقال صاحب العين : لا واحد له . والكست بضم الكاف وسكون المهمة بعدما مثناة هو القسط ، قاله المصنف  
 في الطلاق ، وكذا قاله غيره ، وحكى المفضل بن سلة أنه يقال بالكاف والطاء أيضا ، قال النووي : ليس القسط  
 والظفر من مقصود التطيب ، وإنما رخص فيه للحادة اذا اغتسلت من الحيض لازالة الرائحة الكريهة ، قال الملباب :  
 رخص لها في التبخر لدفع رائحة الدم عنها لما تستقبله من الصلاة . وسيأتى الكلام على مسألة اتباع الجنائز في موضعه  
 إن شاء الله تعالى . قوله ( وروى ) كذا لا يدر ، وغيره د ورواه ، أى الحديث المذكور ، وسيأتى موصولا  
 عند المصنف في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى من حديث هشام المذكور ، ولم يقع هذا التطبيق في رواية المستمل ،  
 وأعرب الكرمانى فجوز أن يكون قائل د ورواه ، حماد بن زيد المذكور في أول الباب فلا يكون تعليقا

### ١٣ - باب ذلِكَ للمرأة إذا تَطَهَّرَتْ مِنَ الْحَيْضِ

وَكَيْفَ تَغْتَسِلُ وَتَأْخُذُ فِرْصَةً مُسَكَّةً فَتَنْبِيعُ أَثَرِ الدَّمِ

٣١٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ صَفِيَّةٍ عَنْ أُمِّهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ النَّبِيَّ  
 ﷺ عَنْ سُلْمَانَ بْنِ الْحَيْضِ فَأَمَرَهَا كَيْفَ تَغْتَسِلُ قَالَ « خُذِي فِرْصَةً مِنْ مَسَكٍ فَتَطَهَّرِي بِهَا . قَالَتْ ، كَيْفَ أَتَطَهَّرُ ؟  
 قَالَ : تَطَهَّرِي بِهَا . قَالَتْ : كَيْفَ ؟ قَالَ : شُبْحَانَ اللَّهِ ، تَطَهَّرِي . فَاجْتَبِدِي لَهَا إِلَى فَقُلْتُ تَنْبِيعِي بِهَا أَثَرِ الدَّمِ

[ الحديث ٣١٤ - طرفاه في : ٣١٥ ، ٣١٧ ]

قوله ( باب ذلِكَ المرأة نفسها ) . الى آخر الترجمة ( قيل : ليس في الحديث ما يطابق الترجمة لانه ليس فيه كيفية  
 الغسل ولا الدلك . وأجاب الكرمانى تبعاً لغيره بأن تنبيع أثر الدم يستلزم الدلك ، وبأن المراد من كيفية الغسل  
 الصفة المختصة بغسل الحيض وهي التطيب لا نفس الاغتسال انتهى . وهو حسن على ما فيه من كلفة ، وأحسن منه أن  
 المصنف جرى على عادته في الترجمة بما تضمنه بعض طرق الحديث الذى يورده وإن لم يكن المقصود منصوفاً فيها

سأفه . وبيان ذلك أن مسلماً أخرج هذا الحديث من طريق ابن عينة عن منصور التي أخرجه منها المصنف ، فذكر بعد قوله كيف تغتسل ، ثم تأخذ ، زاد ، ثم ، الدالة على تراخي تعليم الآخذ عن تعليم الاغتسال ، ثم رواه من طريق أخرى عن صفية عن عائشة وفيها شرح كيفية الاغتسال المسكوت عنها في رواية منصور ولفظه ، فقال تأخذ احداً كن ماءها وسدتها قططر فتحسن الطهور ، ثم تصب على رأسها فتدلكه دللكاً شديداً حتى تبلغ شئون رأسها - أي أصوله - ثم تصب عليها الماء ، ثم تأخذ فرصة ، فهذا مراد الترجمة لاشتغالها على كيفية الغسل والبلك ، وإنما لم يخرج المصنف هذه الطريق لكونها من رواية إبراهيم بن مهاجر عن صفية وليس هو على شرطه . قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن موسى البختي كما جزم به ابن السكن في روايته عن الفربري ، وقال البيهقي : هو يحيى بن جعفر ، وقيل إنه وقع كذلك في بعض النسخ . قوله ( عن منصور بن صفية ) هي بنت شيبه بن عثمان بن أبي طلحة العبدري ، نسب إليها لشهرتها ، واسم أبيه عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث بن طلحة بن أبي طلحة العبدري ، وهو من رسل زوجته صفية ، وشيعة له محبة ولها أبنا ، وقتل الحارث بن طلحة بأحد ، ولعبد الرحمن رؤية ، ووقع التصريح بالسماح في جميع السند عند الحميدي في مسنده . قوله ( أن امرأة ) زاد في رواية وهيب ، من الأنصار ، وسماها مسلم في رواية أبي الأحوص عن إبراهيم بن مهاجر أسماء بنت شكل بالثين المعجمة والكاف المفتوحين ثم اللام ، ولم يسم أباهما في رواية غندر عن شعبه عن إبراهيم ، وروى الخطيب في المهمات من طريق يحيى بن سعيد عن شعبه هذا الحديث فقال : أسماء بنت يزيد بن السكن بالمهمله والتون الانصارية التي يقال لها خطيبة النساء ، وتبعه ابن الجوزي في التلخيص والديمياطي وزاد أن الذي وقع في مسلم تصحيف لانه ليس في الأنصار من يقال له شكل ، وهو رد للرواية الثابتة بغير دليل ، وقد يحتمل أن يكون شكل لقباً لا اسماً ، والمشهور في المسانيد والجوامع في هذا الحديث أسماء بنت شكل كما في مسلم ، أو أسماء لغير نسب كما في أبي داود ، وكذا في مستخرج أبي نعيم من الطريق التي أخرجه منها الخطيب ، وحكى الثوري في شرح مسلم الوجهين بغير ترجيح واقفه أعلم . قوله ( فأمرها كيف تغتسل قال : خذي ) قال الكرماني هو بيان لقولها وأمرها ، فإن قيل كيف يكون بياننا للاغتسال والاغتسال صب الماء لا أخذ الفرصة ؟ فالجواب أن السؤال لم يكن عن نفس الاغتسال لانه معروف لكل أحد ، بل كان لتقدير زائد على ذلك . وقد سبقه الى هذا الجواب الرافعي في شرح المسند وابن أبي جرة وقوفاً مع هذا اللفظ الوارد مع قطع النظر عن الطريق التي ذكرناها عند مسلم الدالة على أن بعض الرواة اختصر أو اقتصر والله أعلم . قوله ( فرصة ) بكسر الفاء وحكى ابن سيده ثلثها وباسكان الراء وإعمال الصاد : قطعة من صوف أو قطن أو جلدة عليها صوف حكاها أبو عبيد وغيره ، وحكى أبو داود أن في رواية أبي الأحوص « فرصة » بفتح القاف ، ووجه المندري فقال : يعني شيئاً يسيراً مثل القرصة بطرف الاصبعين انتهى . ووجه من عزا هذه الرواية للبخاري ، وقال ابن قتيبة : هي « فرصة » بفتح القاف وبالضاد المعجمة . وقوله « من مسك » بفتح الميم والمراد قطعة جلد ، وهي رواية (١) من قاله بكسر الميم ، واحتج بأنهم كانوا في ضيق يمتنع معه أن يمتنعوا المسك مع غلاء ثمنه . وتبعه ابن بطلال . وفي المشارق أن أكثر الروايات بفتح الميم . ورجح الثوري الكسر وقال : ان الرواية الاخرى وهي قوله « فرصة ممسكة » تدل عليه ، وفيه نظر

(١) كذا في النسخ ، ولله « وهي كرواية »

لأن الخطأ ، قال : يحتمل أن يكون المراد بقوله « بمسكه » أى مأخوذة باليد ، قال أمسكته ومسكته . لكن يبقى الكلام ظاهر الركة لأنه بصير هكذا : خذى قطعة مأخوذة . وقال الكرماني : صنع البخاري يشعر بأن الرواية عنده بفتح الميم حيث جعل للأمر بالطيب بابا مستقلا انتهى ، واقتصار البخاري في الترجمة على بعض ما دلت عليه لا يدل على نفي ما عده ، ويقوى رواية الكسر وأن المراد التطيب ما في رواية عبد الرزاق حيث وقع عنده « من ذرية » ، وما استبعده ابن قتيبة من أمتهان المسك ليس يبعد لما عرف من شأن أهل الحجاز من كثرة استعمال الطيب ، وقد يكون المأمور به من يقدر عليه ، قال النووي : والمقصود باستعمال الطيب دفع الرائحة الكريهة على الصحيح ، وقيل لكونه أسرع إلى الجلب حكاها الماوردي قال : فعلى الأول إن فقدت المسك استعملت ما يخلفه في طيب الريح ، وعلى الثاني ما يقوم مقامه في إسراع العلوق . وضعف النووي الثاني وقال : لو كان صحيحا لاختصت به المروجة ، قال : وإطلاق الأحاديث يرد ، والصواب أن ذلك مستحب لكل مفصلة من حيض أو نفاس ، ويكره تركه للقادة ، فإن لم يجد مسكا فطيبا ، فإن لم يجد فزيتا كالأطمين وإلا فإماء كاف ، وقد سبق في الباب قبله أن الحادثة تبخر بالنفط فيجزئها . قوله ( قطري ) قال في الرواية التي بعدها « توضئ » أى تنظئ . قوله ( سبحان الله ) زاد في الرواية الآتية « استحي وأعرض » ، والاسماعيلي « فلما رأته استحي عليها » ، وزاد البخاري « وهو يسمع فلا ينكر » . قوله ( أثر الدم ) قال النووي : المراد به عند العلماء الفرج ، وقال المحاملي : يستحب لها أن تطيب كل موضع أصابه الدم من بدنها ، قال : ولم أره لغيره ، وظاهر الحديث حجة له . قلت : ويصرح به رواية الاسماعيلي « تبئى بها مواضع الدم » . وفي هذا الحديث من الفوائد التسبيح عند التعجب ، ومعناه هنا كيف يخفى هذا الظاهر الذي لا يحتاج في فهمه إلى فكر ؟ وفيه استحباب الكسنيات فيما يتعلق بالعورات . وفيه سؤال المرأة العالم عن أحوالها التي يحتشم منها ، ولهذا كانت عائشة تقول في نساء الانصار « لم يمنعن الحياء أن يتفقهن في الدين » ، كما أخرجه مسلم في بعض طرق هذا الحديث ، وتقدم في العلم معلقا . وفيه الاكتفاء بالتمريض والاشارة في الأمور المستحجة ، وتكرار الجواب لإفهام السائل ، وانما كرره مع كونها لم تفهمه أولا لأن الجواب به يؤخذ من إعراضه بوجهه عند قوله « توضئ » أى في المحل الذي يستحي من مواجهة المرأة بالتصريح به ، فاكثرت بلسان الحال عن لسان المقال ، وفهمت عائشة رضي الله عنها ذلك عنه فتولت تعليمها . وبوب عليه المصنف في الاعتصام والاحكام التي تعرف بالدلائل . وفيه تفسير كلام العالم بخبرته لمن خفى عليه إذا عرف أن ذلك يعجبه . وفيه الأخذ عن المفضول بمحضرة الفاضل . وفيه صحة العرض على المحدث إذا أقره ولو لم يقل عقبه نعم ، وأنه لا يشترط في صحة التحمل فهم السامع لجميع ما يسمعه . وفيه الرفق بالمعلم وإقامة العذر لمن لا يفهم . وفيه أن المرء مطلوب بستر عيوبه وإن كانت مما جبل عليها من جهة أمر المرأة بالطيب لازالة الرائحة الكريهة . وفيه حسن خلقه ﷺ وعظيم حلمه وحياته . زاده الله شرفا

#### ١٤ - باب غسل الخبيص

٣١٥ - **حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ** قَالَ حَدَّثَنَا وَهْبٌ حَدَّثَنَا مَنصُورٌ عَنْ أُمِّهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْإِنصَارِ قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ : كَيْفَ أَغْتَسِلُ مِنَ الْخَبِصِ ؟ قَالَ « خَذِي فِرْصَةً مُسَكَّةً فَتَوَضَّئِي ثَلَاثَةً » ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ

استحى فأعرض بوجهه أو قال : توسى بها . فأخذ منها فجدبها فأخبرتها بما يريد النبي ﷺ

قوله ( باب غسل الحيض ) تقدم توجيهه في الترجمة التي قبله . قوله ( حدثنا مسلم ) هو ابن إبراهيم ، ومنصور هو ابن صفية المذكور في الإسناد قبله . قوله ( وتوضي ثلاثا ) يحتمل أن يتعلق قوله ثلاثا ، بتوضي أى كبرى الوضوء ثلاثا ، ويحتمل أن يتعلق يقال ويؤيده السياق المتقدم ، أى قال لها ذلك ثلاث مرات . قوله ( أو قال ) كذا وقع بالفعل في أكثر الروايات ، ووقع في رواية ابن عساکر د وقال ، بالواو العاطفة ، والاولى أظهر ، وحل التردد في لفظ د بها ، هل هو ثابت أم لا ، أو التردد واقع بينه وبين لفظ د ثلاثا ، والله أعلم

### ١٥ - باب امتشاط المرأة عند غسلها من الحيض

٣١٦ - **عز** عثمان بن عيسى بن إسماعيل حدثنا إبراهيم حدثنا ابن شهاب عن عروة أن عائشة قالت : أهدت مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع ، فكنت ممن تمتع ولم يسق الهدى . فزعمت أنها حاضت ولم تطهر حتى دخلت ليلة هرة فقات : يا رسول الله هذه ليلة عرفة ، وإنما كنت تمتع بمرة . فقال لها رسول الله ﷺ : اقضي رأسك وامتشطى وأمسكى عن عمرتك « فقلت : فلما قضيت الحج أمر عبد الرحمن ليلة الحصة فأعمرني من التميم ، مكان عمرتي التي نسكت »

قوله ( باب امتشاط المرأة . حدثنا إبراهيم ) هو ابن سعد . قوله ( اقضي رأسك ) أى حل صفره ( وامتشطى ) قيل ليس فيه دلائل على الترجمة قاله الداودي ومن تبعه ، قالوا : لأن أمرها بالامتشاط كان للإهلال وهى حائض لا عند غسلها ، والجواب أن الإهلال بالحج يقتضى الاغتسال لأنه من سنة الإحرام ، وقد ورد الأمر بالاغتسال صريحا في هذه القصة فيما أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر ولفظه « فاقطع ثم أهلى بالحج ، فكان البخاري جرى على صадته في الإشارة الى ما تضمنه بعض طرق الحديث وإن لم يكن منصوبا فيما ساقه ، ويحتمل أن يكون الداودي أراد بقوله لا عند غسلها ، أى من الحيض ولم يرد في الاغتسال مطلقا ، والحامل له على ذلك ما في الصحيحين أن عائشة إنما طهرت من حيضها يوم النحر فلم تغتسل يوم عرفة إلا للإحرام ، وأما ما وقع في مسلم من طريق مجاهد عن عائشة أنها حاضت بسرف وتطهرت بعرة فهو محمول على غسل الإحرام جمعا بين الروايتين ، وإذا ثبت أن غسلها إذ ذاك كان للإحرام استفيد معنى الترجمة من دليل الخطاب لأنه إذا جاز لها الامتشاط في غسل الإحرام وهو مندوب كان جوازه لغسل الحيض وهو واجب أولى . قوله ( أمر عبد الرحمن ) يعنى ابن أبي بكر ، وليلة الحصة بفتح الحاء وسكون الصاد المهملتين ثم الموحدة هى الليلة التي نزلوا فيها في المحصب ، وهو المكان الذى نزلوه بعد التفر من منى خارج مكة . قوله ( التي نسكت ) كذا للاكثر ، مأخوذ من النسك . وفي رواية أبي زيد المروزي د سكت ، بخلاف التون وتشديد آخره أى عنها ، والقابضى بمجمة والتخفيف ، والضمر فيه راجع الى عائشة على سبيل الالتفات ، وفي السياق التفات آخر بعد التفات ، وهو ظاهر للتلأمل

### ١٦ - باب تقض المرأة شعرها عند غسل الحيض

٣١٧ **عز** عثمان بن عيسى بن إسماعيل قال حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : خرجنا

مُوافينَ لَهْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ ، فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ « مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُهْلَ بِمُحَرَّةٍ فَلْيُهْلِلْ ، فَإِنِّي لَأُحَدِّثُ لَأَهْلُتُ بِمُحَرَّةٍ . فَأَهْلُ بِمَعْضَمِ مُحَرَّةٍ ، وَأَهْلُ بِمَعْضَمِ بَيْحٍ ، وَكُنْتُ أَنَا مِّنْ أَهْلِ مُحَرَّةٍ . فَأَدْرِكُنِي يَوْمَ عَرَفَةَ وَأَنَا حَائِضٌ ، فَشَكُوتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ « دَعَى عُمَرَتُكَ وَاقْتَضَى رَأْسُكَ وَامْتَشَطَى وَأَهْلَى بِبَيْحٍ : فَقَعَلْتُ . حَتَّى إِذَا كَانَ لَيْلَةُ الْحَضِيَّةِ أَرْسَلَ مَعِيَ أَخِي عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فَخَرَجْتُ إِلَى التَّعْتِمِ . فَأَهْلُتُ بِمُحَرَّةٍ مَكَانَ عُحْرَتِي . قَالَ هِشَامٌ : وَلَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ هَدًى وَلَا صَوْمٌ وَلَا صَدَقَةٌ

قوله ( باب نقض المرأة شعرها عند غسل الحيض ) أى هل يجب أم لا ؟ وظاهر الحديث الوجوب ، وبه قال الحسن وطائوس في الحائض دون الجنب ، وبه قال أحد ، ورجح جماعة من أصحابه أنه للاستحباب فيها ، قال ابن قدامة : ولا أعلم أحدا قال بوجوبه فيها إلا ما روى عن عبد الله بن عمرو . قلت : وهو في مسلم عنه ، وفيه إنكار عائشة عليه الأمر بذلك ، لكن ليس فيه تصريح بأنه كان يوجبه . وقال النووي : حكاه أصحابنا عن النخعي ، واستدل الجمهور على عدم الوجوب بحديث أم سلمة . قالت : يا رسول الله إنى امرأة أشد حنظرا رأسى أفأقتنه لفضل الجنابة ؟ قال : لا ، رواه مسلم وفي رواية له : للحيضة والجنابة ، وحلوا الأمر في حديث الباب على الاستحباب جمعا بين الروایتين ، أو يجمع بالتفصيل بين من لا يصل الماء اليها إلا بالنقض فيلزم والا فلا . قوله ( فليهل ) في رواية الأصيلي « فليهل » بلام واحدة مشددة . قوله ( لأحلت ) في رواية كريمة والحموي « لأحلت » بالهاء ، وسيأتى الكلام على بقية فوائد هذا الحديث والذي قبله في كتاب الحج إن شاء الله تعالى

## ١٧ - باب مُحَلَّةٍ وَغَيْرِ مُحَلَّةٍ

٣١٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَكَلَّ بِالرَّحِمِ مَلَكًا يَقُولُ : يَا رَبِّ نُطْفَةٍ ، يَا رَبِّ عُلْقَةٍ ، يَا رَبِّ مُضْغَةٍ . فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْبِضَ خَلْقَهُ قَالَ : أَذْكَرٌ أَمْ أُنْثَى ؟ شَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ ؟ فَمَا الرِّزْقُ ، وَالْأَجَلُ ؟ فَيُكْتُبُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ

[ الحديث ٣١٨ - طرفاه في : ٣٣٣ ، ٦٥٥ ]

قوله ( باب مُحَلَّةٍ وَغَيْرِ مُحَلَّةٍ ) رويناه بالإضافة أى باب تفسير قوله تعالى ( مُحَلَّةٍ وَغَيْرِ مُحَلَّةٍ ) وبالتنوين وتوجيهه ظاهر . قوله ( حدثنا حماد ) هو ابن زيد ، وعبيد الله بالتصغير ابن أبي بكر بن أنس بن مالك . قوله ( إن ) الله عز وجل وكل بالرحم ملكا يقول : يا رب نطفة ، يا رب علقة ، يا رب مضغة . فإذا أراد أن يقبض خلقه قال : أذكراً أم أنثى ؟ شقي أم سعيد ؟ فما الرزق ، والأجل ؟ فيكتب في بطن أمه

الطبري من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن غلقمة عن ابن مسعود قال : « إذا وقعت النطفة في الرحم بمثاقه ملكاً فقال : يارب مخلقة أو غير مخلقة ؟ فإن قال غير مخلقة بها الرحم دماً ، وإن قال مخلقة قال : يارب فما صفة هذه النطفة ، ؟ فذكر الحديث وإسناده صحيح ، وهو موقوف لفظاً مرفوعاً حكماً ، وحكى الطبري لأهل التفسير في ذلك أقوالاً وقال : الصواب قول من قال المخلقة المصورة خلقاً تاماً ، وغير المخلقة السقط قبل تمام خلقه ، وهو قول مجاهد والشعبي وغيرهما . وقال ابن بطال : غرض البخاري بإدخال هذا الحديث في أبواب الحيض تقويةً لمنصب من يقول إن الحامل لا تحيض ، وهو قول الكوفيين وأحمد وأبي ثور وابن المنذر وطائفة ، وإليه ذهب الشافعي في القديم ، وقال في الجديد : إنها تحيض ، وبه قال إسحق ، وعن مالك روايتان . قلت : وفي الاستدلال بالحديث المذكور على أنها لا تحيض نظر ، لأنه لا يلزم من كون ما يخرج من الحامل هو السقط الذي لم يصور أن لا يكون (١) الدم الذي تراه المرأة التي يستمر حملها ليس بحيض . وما ادعاه المخالف من أنه رشح من الولد أو من فضلة غذائه أو دم فساد لعله فحتاج إلى دليل ، وما ورد في ذلك من خبر أو أثر لا يثبت ، لأن هذا دم بصفات دم الحيض وفي زمن إمكانه فله حكم دم الحيض ، فن ادعى خلافه فعليه البيان . وأقوى حججهم أن استبراء الأمة اعتبر بالحيض لتحقق برائة الرحم من الحمل ، فلو كانت الحامل تحيض لم تتم البراءة بالحيض ، واستدل ابن المنير على أنه ليس بدم حيض بأن الملك موكل برحم الحامل ، والملائكة لا تدخل بيتاً فيه قدر ولا يلائمها ذلك . وأجيب بأنه لا يلزم من كون الملك موكلاً به أن يكون حالاً فيه ، ثم هو مشترك الإلزام لأن الدم كله قدر . والله أعلم

## ١٨ - باب كيف تُهَلُّ الحائضُ بالحجِّ والعمرَةِ ؟

٣١٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، فَتَمَنَّيْنَا أَهْلَ بَعْثَرَةٍ وَمَنَا مِنْ أَهْلِ بَحْجٍ . فَقَدِمْنَا مَكَّةَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَنْ أَحْرَمَ بِبَعْثَرَةٍ وَلَمْ يُهْدِ فَلْيَحْلِلْ ، وَمَنْ أَحْرَمَ بِبَعْثَرَةٍ وَأَهْدَى فَلَا يَحْلِلْ حَتَّى يُحِلَّ بِبَخَرٍ هَذِيهِ . وَمَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ فَلْيُسِّمِ حَجَّهُ . » قَالَتْ : فَحَضْتُ ، فَلَمْ أَزَلْ حَائِضًا حَتَّى كَانَ يَوْمَ عَرَفَةَ ، وَلَمْ أَهْلِلْ لِمِ بَعْثَرَةٍ ، فَأَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَقْضِيَ رَأْسِي وَأَمْتَشِطَ وَأَهْلِلَ بِحَجٍّ وَأَتْرَكَ الْعُمْرَةَ ، فَفَعَلْتُ ذَلِكَ حَتَّى قَضَيْتُ حَجِّي ، فَبِثَّ مَعِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ وَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَرِ سَكَانَ مُحَرَّمِي مِنَ التَّنْصِيمِ

قوله ( باب كيف تهل الحائض بالحج والعمره ) مراده بيان صحة إهلال الحائض ، ومعنى كيف في الترجمة الإعلام بالحال بصورة الاستفهام لا الكيفية التي يراد بها الصفة ، وبهذا التقرير يندفع اعتراض من زعم أن الحديث غير مناسب للترجمة ، إذ ليس فيها ذكر صفة الإهلال . قوله ( من أهل بحج ) في رواية المستملد بحجة ، في الموضعين ، وكذا العموي في الموضع الثاني . قوله ( قالت لحضت ) أى برف قبل دخول مكة . قوله ( حتى قضيت حجتى ) في رواية كريمة وأبى الوقت دحسى ، والكلام على فرائد الحديث يأتي في كتاب الحج إن شاء الله تعالى

(١) كذا في النسخ ، ولعله « أن يكون » بإسقاط حرف النون ليستقيم المعنى . فأنمل

## ١٩ - باب إقبال الحيض وإدباره

وَكُرِّسَ نِسَاءٌ يَبْعَثْنَ إِلَى عَائِشَةَ بِالذُّرْجَةِ فِيهَا الْكَرْسُفُ فِيهِ الصُّنْزَةُ فَقُولُ: لَا تَجْلَنَ حَتَّى تَرَيْنَ الْقَصَّةَ الْبَيْضَاءَ، تَرِيدُ بِذَلِكَ الطَّهْرَ مِنَ الْخَيْضَةِ. وَبَلَغَ ابْنَةُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ نِسَاءً يَدْعُونَ بِالْمَصَابِيحِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ يَنْظُرْنَ إِلَى الطَّهْرِ فَقَالَتْ: مَا كَانَ النِّسَاءُ يَصْنَعْنَ هَذَا. وَعَابَتْ عَلَيْهِنَّ

٣٢٠ - حَرْشُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ كَانَتْ تُسْتَحَاضُ، فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ « ذَلِكَ عِزُّي وَلَيْسَتْ بِالْخَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْخَيْضَةُ فِدَعِي الْعِلَاقَةَ، وَإِذَا أَذْرَتِ فَاغْسِلِي وَصَلِّي »

\* قَوْلُهُ (باب إقبال الحيض وإدباره) اتفق العلماء على أن إقبال الحيض يعرف بالدقعة من الدم في وقت إمكان الحيض، واختلفوا في إدباره قليل: يعرف بالجفوف، وهو أن يخرج ما يحتشى به جافاً، وقيل بالقصة البيضاء واليه ميل المصنف كما سنوضحه. قَوْلُهُ (وكن) هو بصيغة جمع المؤنث، و«نساء» بالرفع وهو بدل من الضمير نحو أكلوني البراغيث، والتشكيك في نساء للتويع، أي كان ذلك من نوع من النساء لا من كلهن. وهذا الاثر قد رواه مالك في الموطأ عن علقمة بن أبي علقمة المدني عن أمه - واسمها مرجانة مولاة عائشة - قالت «كان النساء». قَوْلُهُ (بالذرجة) بكسر أوله وقح الزاء والجيم جمع درج بالضم ثم السكون، قال ابن بطال: كذا يرويه أصحاب الحديث وضبطه ابن عبد البر في الموطأ بالضم ثم السكون وقال: انه تأنيذ درج، والمراد به ما تحتشى به المرأة من قطنة وغيرها لتعرف هل بقي من أثر الحيض شيء أم لا. قَوْلُهُ (الكرسف) بضم الكاف والسين المهملة بينهما واء ساكنة هو القطن. قَوْلُهُ (فيه الصفرة) زاد مالك من دم الخيضة. قَوْلُهُ (فتقول) أي عائشة. والقصة بفتح القاف وتشديد المهملة هي النورة، أي حتى تخرج القطنة بيضاء تقية لا يخالطها صفرة، وفيه دلالة على أن الصفرة والكدر في أيام الحيض حيض، وأما في غيرها فسيأتي الكلام على ذلك في باب مفرد إن شاء الله تعالى. وفيه أن القصة البيضاء علامة لانتهاء الحيض ويثبت بها ابتداء الطهر، واعترض على من ذهب إلى أنه يعرف بالجفوف، بأن القطنة قد تخرج جافة في أثناء الأمر فلا يدل ذلك على انقطاع الحيض، بخلاف القصة وهي ماء أبيض يدفعه الرحم عند انقطاع الحيض، قال مالك: سألت النساء عنه فإذا هو أمر معلوم عندهن يعرفه عند الطهر. قَوْلُهُ (وبلغ ابنة زيد بن ثابت) كذا وقعت مهمة هنا، وكذا في الموطأ حيث روى هذا الاثر عن عبد الله بن أبي بكر أي ابن محمد (١) بن عمرو بن حزم عن عمته هنا، وقد ذكروا زيد بن ثابت من البنات حسنة وعمرة وأم كلثوم وغيرهن، ولم أر لواحده منهن رواية إلا لام كلثوم - وكانت زوج سالم بن عبد الله بن عمر - فكأنها هي المهمة هنا. وزعم بعض الشراح أنها أم سعد قال: لأن ابن عبد البر ذكرها في الصعابة انتهى، وليس في ذكره لها دليل على المدعى لأنه لم يقل إنها صاحبة هذه القصة بل لم يأت لها ذكر عنده ولا عند غيره إلا من طريق عتبة بن عبد الرحمن

(١) في هامش طبعة بولاق: في نسخة «ابن أبي عمير»

وقد كذبوه ، وكان مع ذلك يضطرب فيها فتارة يقول بنت زيد بن ثابت وتارة يقول امرأة زيد . ولم يذكر أحد من أهل المعرفة بالنسب في أولاد زيد من يقال لها أم سعد ، وأما عمة عبد الله بن أبي بكر فقال ابن الخزاز : هي عمرة بنت حزم عمة جد عبد الله بن أبي بكر ، وقيل لها عمة مجازا . قلت : لكنها صحابية قديمة روى عنها جابر بن عبد الله الصحابي ، ففي روايتها عن بنت زيد بن ثابت بعد ، فإن كانت ثابتة فرواية عبد الله عنها منقطعة لأنه لم يدركها ، ويحتمل أن تكون المرادة عمة الحقيقية وهي أم عمرو أو أم كلثوم . والله أعلم . قوله ( يدعون ) أى يطلبن وفي رواية الكشميني « يدعين » وقد تقدم مثلها في باب تقضى الحائض المناسك كلها ، وقال صاحب القاموس : دعيت لغة في دعوت ، ولم يبه على ذلك صاحب المشارق ولا المطالع . قوله ( إلى الطهر ) أى إلى ما يدل على الطهر واللام في قولها « ما كان النساء » للعهد أى نساء الصحابة ، وإنما عابت عليهن لأن ذلك يقتضى الحرج والتنطع وهو مذموم قاله ابن بطال وغيره ، وقيل لكون ذلك كان في غير وقت الصلاة وهو جوف الليل ، وفيه نظر لأنه وقت العشاء ، ويحتمل أن يكون العيب لكون الليل لا يبين به البياض الخالص من غيره فيحسبن أنهن طهرن وليس كذلك فيصلين قبل الطهر ، وحديث فاطمة بنت أبي حبيش تقدم في باب الاستحاضة ، وسفيان في هذا الاسناد هو ابن عينة لأن عبد الله بن محمد وهو المسندى لم يسمع من الثوري

٣٠ - باب لا تقضى الحائض الصلاة . وقال جابر وأبو سعيد عن النبي ﷺ « تَدَعُ الصَّلَاةَ »

٣٢١ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا همام قال حدثنا قتادة قال حدثني معاذة أن امرأة قالت

لعاثشة : أتجنزي إحدانا صلاتها إذا طهرت ؟ فقالت : أحرورية أنت ؟ كئنا نحيمض مع النبي ﷺ فلا يأمرنا به . أو قالت : فلا تفعله

قوله ( باب لا تقضى الحائض الصلاة ) نقل ابن المنذر وغيره إجماع أهل العلم على ذلك ، وروى عبد الرزاق عن معمر أنه سأل الزهري عنه فقال : اجتمع الناس عليه ، وحكى ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج أنهم كانوا يوجبونه ، وعن سمرة بن جندب أنه كان يأمر به فأنكرت عليه أم سلمة ، لكن استقر الإجماع على عدم الوجوب كما قاله الزهري وغيره . قوله ( وقال جابر بن عبد الله وأبو سعيد ) هذا التعليق عن هذين الصحابين ذكره المؤلف بالمعنى ، فأما حديث جابر فأشار به إلى ما أخرجه في كتاب الأحكام من طريق حبيب بن عطاء عن جابر في قصة حيض عائشة في الحج وفيه « غير أنها لا تطوف ولا تصلي » ، ولمسلم نحوه من طريق أبي الزبير عن جابر ، وأما حديث أبي سعيد فأشار به إلى حديثه المتقدم في « باب ترك الحائض الصوم » وفيه « أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم » ؟ فإن قيل : الترجمة لعدم القضاء ، وهذان الحديثان لعدم الإيقاع ، فما وجه المطابقة ؟ أجاب الكرماني بأن الترك في قوله « تدع الصلاة » مطلق أداء وقضاء انتهى ، وهو غير متجه ، لأن منعهما إنما هو في زمن الحيض فقط ، وقد وضع ذلك من سياق الحديثين ، والذي يظهر لي أن المصنف أراد أن يستدل على الترك أولا بالتعليق المذكور ، وعلى عدم القضاء بحديث عائشة ، فجعل المعلق كالمقدمة للحديث الموصل الذي هو مطابق للترجمة . والله أعلم . قوله ( حدثني معاذة ) هي بنت عبد الله العدوية ، وهي معدودة في فقهاء التابعين ، ورجال الاسناد المذكور إليها بصريون . قوله ( أن امرأة قالت لعائشة ) كذا أبيهما همام ، وبين شعبة في روايته عن قتادة أنها هي معاذة الراوية أخرجه



الإسماعيلي من طريقه ، وكذا لمسلم من طريق عاصم وغيره عن معاذة . **قوله** ( أتهجرى ) بفتح أوله أى أتهضى ، وصلاتها بالنسب على المغفولية ، ويروى أتهجرى بضم أوله والهمز ، أى أتكنى المرأة الصلاة الحاضرة وهى طاهرة ولا يحتاج الى قضاء الفائتة فى زمن الحيض ؟ فصلاتها على هذا بالرفع على الفاعلية ، والاولى أشهر . **قوله** ( أحوررية ) الحوروى منسوب الى حورواء بفتح الحاء وضم الراء المهملتين وبعد الواو الساكنة راء أيضا بلدة على ميلين من الكوفة ، والأشهر أنها بالمد ، قال المبرد : النسبة اليها حورواوى ، وكذا كل ما كان فى آخره ألف تأنيث مدودة ، ولكن قيل الحوروى بحذف الزوائد ، ويقال لمن يعتقد مذهب الخوارج حوروى لأن أول فرقة منهم خرجوا على عليّ بالبلدة المذكورة فاشتبهوا بالنسبة اليها ، وهم فرق كثيرة ، لكن من أصولهم المتفق عليها بينهم الأخذ بما دل عليه القرآن ورد ما زاد عليه من الحديث مطلقا ، ولهذا استغفمت عائشة معاذة استغفام انكار ، وزاد مسلم فى رواية عاصم عن معاذة قلت : لا ولكنى أسأل ، أى سؤالا مجردا لطلب العلم لا للتبعت ، وفهمت عائشة عنها طلب الدليل فاقصرت فى الجواب عليه دون التعليل ، والذي ذكره العلماء فى الفرق بين الصلاة والصيام أن الصلاة تتكرر فلم يجب قضاؤها للحرج بخلاف الصيام ، ولمن يقول بأن الحائض غاطبة بالصيام أن يفرق بانها لم تخاطب بالصلاة أصلا ، وقال ابن دقيق العيد : اكتفاء عائشة فى الاستدلال على إسقاط القضاء بكونها لم تؤمر به يحتمل وجهين : أحدهما أنها أخذت إسقاط القضاء من إسقاط الاداء فيتمسك به حتى يوجد المعارض وهو الأمر بالقضاء كما فى الصوم ، ثانيهما - قال وهو أقرب - أن الحاجة داعية الى بيان هذا الحكم لتكرر الحيض منهن عنده عليه السلام ، وحيث لم يبين دل على عدم الوجوب ، لا سيما وقد اقترن بذلك الامر بقضاء الصوم كما فى رواية عاصم عن معاذة عند مسلم . **قوله** ( فلا يأمرنا به ، أو قالت : فلا نفعله ) كذا فى هذه الرواية بالشك ، وعند الإسماعيلي من وجه آخر فلم تكن تقضى لم تؤمر به ، والاستدلال بقولها فلم تكن تقضى أوضح من الاستدلال بقولها فلم تؤمر به ، لأن عدم الأمر بالقضاء هنا قد ينازع فى الاستدلال به على عدم الوجوب ، لاحتمال الاكتفاء بالدليل العام على وجوب القضاء . والله أعلم

### ٢١ - باب النوم مع الحائض وهى فى ثيابها

٣٢٢ - **حدثنا** سعد بن حفص قال **حدثنا** شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن زينب ابنة أبي سلمة **حدثت** أن أم سلمة قالت : **حِضْتُ** وأنا مع النبي ﷺ فى التحيلة ، فانسلت فخرجت منها فأخذت ثياب حِيضِي فلبستها ، فقال لى رسول الله ﷺ : **أُفْسِتْ** ؟ قلت : نعم . فدعاني فأدخلني معه فى التحيلة . قالت : و**حَدَّثَنِي** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُقْبِلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ . وَكَذَلِكَ أَتَانِي وَأَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِذَاهِ وَاحِدٍ مِنَ الْجَنَابَةِ

**قوله** ( باب النوم مع الحائض ) زاد فى رواية الصاغاني وهى فى ثيابها ، تقدم السلام على ذلك فى باب من سمى النفاس حيضا ، ويحيى المذكور هو ابن أبي كثير . **قوله** ( قالت وحدتنى ) هو مقول زينب بنت أم سلمة ، وفاعل د حدثنى ، أمها أم سلمة زوج النبي ﷺ ، وسيأتى الكلام على ذلك فى كتاب الصيام . **قوله** ( وكنت ) معطوف على جملة الحديث الذى قبله وهى أن النبي ﷺ كان يقبلها ، وقد تقدم الكلام على فوائده فى كتاب الغسل

## ٢٢ - باب من اتخذ ثياب الحبيص سوى ثياب الطهر

٣٢٣ - **مرشداً** مُعَاذُ بْنُ فَصَّالَةَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: بَيْنَا أَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مُضْطَجِعَةٌ فِي تَحِيْلَةٍ حِضْتُ، فَانْسَلَكْتُ فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حَيْضِي، فَقَالَ: أَهَيْسَتْ؟ قُلْتُ: نَمْ. فَدَعَانِي فَاضْطَجَعْتُ مَعَهُ فِي الْحِيْلَةِ

**قوله** (باب من اتخذ ثياب الحبيص) وفي رواية الكشميني «من أهد» بالعين والدال المهملتين، وهشام المذكور هو المستوراني، ويحيى هو ابن أبي كثير، والكلام على الحديث قد تقدم في «باب من سمي النفاس حيضاً»

## ٢٣ - باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين، ويعتزلن المصل

٣٢٤ - **مرشداً** محمد - هو ابن سلام - قال أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن حفصة قالت: كنّا نتمتع عواتقنا أن يخرجن في العيدين، فقدمت امرأة فنزلت قصر بني خلف فحدثت عن أختها - وكان زوجها أختها - فزاع مع النبي ﷺ ثنتي عشرة، وكانت أختي معه في ميت - قالت كنّا نداوي الكملى، وقوم على المرضى، فسألت أختي النبي ﷺ: أعلّٰي إحدانا بأس إذا لم يكن لها حجاب أن لا تخرج؟ قال «تلبسها صاحبها من جلبابها، ولتشهد الخير ودعوة المسلمين». فلما قدمت أم عطية سألتها: أيسمت النبي ﷺ؟ قالت: بأبي نعم - وكانت لا تذكره إلا قالت «بأبي» - سمعته يقول «يخرج العواتق وذوات الخدور - أو العواتق ذوات الخدور - والحائض، ولتشهدن الخير ودعوة المؤمنين، ويعتزلن الحيف المصل». قالت حفصة: قلت «الحيف»؟ قالت: أليس تشهد عرفة وكذا وكذا؟

[الحديث ٣٢٤ - أطرافه في: ٣٥١، ٩٧١، ٩٧٤، ٩٨٠، ٩٨١، ١٦٥٢]

**قوله** (باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين ويعتزلن) وفي رواية ابن عساكر «واعتزلن المصل، والجمع بالنظر إلى أن الحائض اسم جنس، أو فيه حذف والتقدير ويعتزلن الحيف كما سيذكر بعد. **قوله** (حدثنا محمد) كذا الأكثر غير منسوب، ولأبي ذر محمد بن سلام، ولكريمة محمد هو ابن سلام. **قوله** (حدثنا عبد الوهاب) هو الثقي. **قوله** (عواتقنا) العواتق جمع عاتق وهي من بلغت الحلم أو قاربت، أو استعفت التزويج، أو هي الكريمة على أهلها، أو التي عفت عن الامتنان في الخروج للخدمة، وكانهم كانوا يمنعون العواتق من الخروج لما حدث بعد العصر الأول من الفساد، ولم تلاحظ الصحابة ذلك بل رأيت استمرار الحكم على ما كان عليه في زمن النبي ﷺ. **قوله** (قدمت امرأة) لم أقف على تسميتها. وقصر بني خلف كان بالبصرة وهو منسوب إلى طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي المعروف بطلحة الطلحات وقد ولي إمرة بسمستان. **قوله** (لحدثت عن أختها) قيل هي أم عطية، وقيل غيرها وعليه مشي الكرماني، وعلى تقدير أن تكون أم عطية فلم تقف على تسمية زوجها أيضاً. **قوله** (ثنتي عشرة) زاد الأصل «غزوة». **قوله** (وكانت أختي) فيه حذف تقديره قالت المرأة وكانت أختي. **قوله**

( قالت ) أى الأخت ، والكلمى بفتح الكاف وسكون اللام : جمع كلم أى جريح . **قوله** ( من جلبابها ) قيل المراد به الجنس ، أى تميرها من ثيابها ما لا تحتاج اليه . وقيل المراد تشركها معها فى لبس الثوب الذى عليها ، وهذا يبنى على تفسير الجلباب - وهو بكسر الجيم وسكون اللام وبموحدة تن بينهما ألف - قيل : هو المقنعة أو الخمار أو أعرض منه ، وقيل الثوب الواسع يكون دون الرداء ، وقيل الإزار ، وقيل الملحفة ، وقيل الملادة ، وقيل القميص . **قوله** ( ودعوة المسلمين ) فى رواية الكشميى « المؤمنين » ، وهى موافقة لرواية أم عطية . **قوله** ( وكانت ) أى أم عطية ( لا تذكره ) أى النبي ﷺ ( إلا قالت : بأبى ) أى هو مفدى بأبى ، وفى رواية عبدوس يبنى بياء تحتانية بدل الهززة فى الموضوعين ، وللأصيل بفتح الموحدة الثانية مع قلب الهززة ياء - كميدوس - لكن فتح ما بعدها كأنه جملة لكثرة الاستعمال واحدا ، ونقل عن الأصيل أيضا كالأصل لكن فتح الثانية أيضا ، وقد ذكر ابن مالك هذه الأربعة فى شواهد التوضيح ، وقال ابن الأثير : **قوله** بأبأ أصله بأبى هو ، يقال بأبأت الصبي إذا قلت له أهديك بأبى فقبلوا الياء ألفا كما فى « ويلتا » . **قوله** ( وذوات الخنود ) بضم الخاء المعجمة والدال المهملة جمع خنود بكسرهما وسكون الدال ، وهو ستر يكون فى ناحية البيت تقعد البكر وراءه ، وللأصيل وكريمة « العواتق وذوات الخنود » أو العواتق ذوات الخنود ، وبين العاتق والبكر عموم وخصوص وجهى . **قوله** ( ويعتزل الحيض المصلى ) بضم اللام هو خبر بمعنى الأمر ، وفى رواية « ويعتزلن الحيض المصلى » ، وهو نحو أكلوني البراغيث . وحل الجمهور الأمر المذكور على التذنب لأن المصلى ليس بمسجد فيمتنع الحيض من دخوله ، وأغرب السكرماني فقال : الاعتزال واجب ، والخروج والشود مندوب ، مع كونه نقل عن النووي نصوب عدم وجوبه ، وقال ابن المنير : الحكمة فى اعتزالهن أن فى وقوفهن وهن لا يصلين مع المصليات إظهار استهانة بالخال . فاستحب لهن اجتناب ذلك . **قوله** ( قلت : الحيض ) بهززة ممدودة ، كأنها تتعجب من ذلك ( فقالت ) أى أم عطية : ( أليس تشهد ) أى الحيض ، وللكشميى « أليست » ، وللأصيل « أليس يشهدن » . **قوله** ( وكذا وكذا ) أى ومزدلفة ومنى وغيرهما . وفيه أن الحائض لا تهرى ذكر الله ولا مواطن الخير كجالس العلم والذكر سوى المساجد ، وفيه امتناع خروج المرأة بغير جلباب ، وغير ذلك مما سأتى استيفأؤه فى كتاب العيدين إن شاء الله تعالى

٢٤ - **باب** إذا حاضت فى شهر ثلاث حيض ، وما يصدق النساء فى الحيض والحمل فيما يمكن من الحيض ، لقول الله تعالى ﴿ وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴾ ، ويُذَكَّرُ عَنْ عَلِيٍّ وَشَرِيحِهِ : **إِنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ بِبَيِّنَةٍ مِنْ بَطَانَةِ أَهْلِهَا يَمْنُ يَرْضَى دِينَهُ أَنَّهَا حَاضَتْ ثَلَاثًا فِي شَهْرٍ صُدِّقَتْ** . وقال عطاء : **أَقْرَأُهَا مَا كَانَتْ** . وبه قال إبراهيم . وقال عطاء : **الحيض يومٌ إلى خمس عشرة** . وقال مَعْتِزٌّ عَنْ أَبِيهِ : **سَأَلْتُ ابْنَ سِيرِينَ عَنِ امْرَأَةٍ تَرَى الدَّمَ بَعْدَ قُرْبِهَا بِخَمْسَةِ أَيَّامٍ ؟ قَالَ : النِّسَاءُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ**

**قوله** ( باب إذا حاضت فى شهر ثلاث حيض ) بفتح الياء جمع حيضة . **قوله** ( وما يصدق ) بضم أوله وتشديد الدال المفتوحة . **قوله** ( فيما يمكن من الحيض ) أى فإذا لم يمكن لم تصدق . **قوله** ( لقول الله تعالى ) يشير الى تفسير الآية المذكورة ، وقد روى الطبري بإسناد صحيح عن الزهرى قال : بلغنا أن المراد بما خلق الله فى أرحامهن

الحمل أو الحيض ، فلا يحل لمن أن يكتمن ذلك لتنقضي العدة ولا يملك الزوج الرجعة إذا كانت له . وروى أيضا باسناد حسن عن ابن عمر قال : لا يحل لها أن كانت حائضا أن تكتم حيضها ، ولا إن كانت حاملا أن تكتم حملها ، ومن يجاهد د لا يقول إنى حائض وليست بجائض ، ولا لست بجائض وهى حائض ، وكذا فى الحمل . ومطابقة الترجمة للآية من جهة أن الآية دالة على أنها يجب عليها الاظهار ، فلم تصدق فيه لم يكن له فائدة . **قوله** ( ويذكر عن على ) وصله الدارمى كما سيأتى ووجهه قهات ، وإنما لم يجرم به للتردد فى سماع الشعبي من على ، ولم يقل إنه سمعه من شريح فيكون موصولا . **قوله** ( أن جاءت ) فى رواية كريمة : إن امرأة جاءت ، بكسر التون . **قوله** ( بينة من بطانة أهلها ) أى خواصها ، قال إسماعيل القاضي : ليس المراد أن يشهد النساء أن ذلك وقع ، وإنما هو فيما ترى أن يشهدن أن هذا يكون وقد كان فى نساءهن . قلت : وسياق القصة يدفع هذا التأويل ، قال الدارمى : أخبرنا يعلى بن عبيد حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن عامر هو الشعبي قال : جاءت امرأة الى على تخاف من زوجها طلقها فقالت : حضت فى شهر ثلاث حيض ، فقال على لشريح : اقض بينهما . قال : يا أمير المؤمنين وأنت مهنا ؟ قال : اقض بينهما . قال : إن جاءت من بطانة أهلها بمن يرضى دينه وأمانته تزعم أنها حاضت ثلاث حيض تطهر عند كل قره وتصلى جلا لها وإلا فلا . قال على : قالون ، قال وقالون بلسان الروم أحسنت . فهذا ظاهر فى أن المراد أن يشهدن بأن ذلك وقع منها ، وإنما أراد إسماعيل رد هذه القصة الى موافقة مذهبه ، وكذا قال عطاء . لأنه يعتبر فى ذلك عادتيا قبل الطلاق ، واليه الاشارة بقوله ( أقرأها ) وهو بالمد جمع قره أى فى زمان العدة ( ما كانت ) أى قبل الطلاق ، فلو ادعت فى العدة ما يخالف ما قبلها لم يقبل . وهذا الآخر وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء . **قوله** ( وبه قال إبراهيم ) يعنى النخعي ، أى قال بما قال عطاء ، وصله عبد الرزاق أيضا عن أبي معشر عن إبراهيم بن عمار ، وروى الدارمى أيضا باسناد صحيح الى إبراهيم قال : إذا جاءت المرأة فى شهر أو أربعين ليلة ثلاث حيض ، فذكر نحو أثر شريح ، وعمل هذا فيحتمل أن يكون الضمير فى قول البخارى : وبه ، يعود على أثر شريح ، أو فى النسخة تقديم وتأخير ، أو لإبراهيم فى المسألة قولان . **قوله** ( وقال عطاء الخ ) وصله الدارمى أيضا باسناد صحيح قال : أقصى الحيض خمس عشرة ، وأدنى الحيض يوم . ورواه الدارقطنى بلفظ : أدنى وقت الحيض يوم وأكثر الحيض خمس عشرة . **قوله** ( وقال معتمر ) يعنى ابن سليمان التيمي . وهذا الآخر وصله الدارمى أيضا عن محمد بن عيسى عن معتمر

٣٢٥ - **حدثنا أحمد بن أبي رجاء** قال **حدثنا أبو أسامة** قال سمعت **هشام بن عروة** قال أخبرنى **أبي** عن عائشة **أنى** فاطمة بنت **أبي حبيش** سألت **النبي ﷺ** قالت : **إنى أستحاض فلا أطهر ، أفأدخ الصلاة ؟** فقال **« لا . إن ذلك عرق . ولكن دعى الصلاة فذر الأيام التى كنت تحيضين فيها ، ثم اغتسلى وصلى »**

**قوله** ( **حدثنا أحمد بن أبي رجاء** ) هو أحمد بن عبد الله بن أيوب الهروى يكنى أبا الوليد ، وهو حنفى النسب لا المذهب ، وقصة فاطمة بنت أبي حبيش تقدمت فى باب الاستحاضة ، ومناسبة الحديث للترجمة من قوله : **قد ر** الأيام التى كنت تحيضين فيها ، فوكل ذلك الى أماتها ورده الى عاداتها ، وذلك يختلف باختلاف الأشخاص . واختلف العلماء فى أقل الحيض وأقل الطهر ، ونقل الداودى أنهم اتفقوا على أن أكثره خمسة عشر يوما ، وقال أبو حنيفة : لا يجتمع أقل الطهر وأقل الحيض معا . فأقل ما تنقضى به العدة عنده ستون يوما ، وقال أصحابنا : تنقضى فى تسعة

وثلاثين يوما بناء على أن أقل الحيض ثلاثة أيام وأن أقل الطهر خمسة عشر يوما وأن المراد بالقرء الحيض ، وهو قول الثوري ، وقال الشافعي : القرء الطهر وأقله خمسة عشر يوما ، وأقل الحيض يوم وليلة تقتضي عنده في اثنين وثلاثين يوما ولحظتين ، وهو موافق لقصة على وشریح المتقدمة إذا حمل ذكر الشهر فيها على إلغاء الكسر ، ويدل عليه رواية هشيم عن اسماعيل فيها بلفظ : حاضت في شهر أو خمسة وثلاثين يوما ،

### ٢٥ - باب الصفرة والكدرة في غير أيام الحيض

٣٢٦ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد قال حدثنا اسماعيل عن أيوب عن محمد بن أم عطية قالت : كنا لا نعد

الكدرة والصفرة شيئا

**قوله** ( باب الصفرة والكدرة في غير أيام الحيض ) يشير بذلك إلى الجمع بين حديث عائشة المتقدم في قولها : « حتى تمرين قصة البيضاء » وبين حديث أم عطية المذكور في هذا الباب بأن ذلك محمول على ما إذا رأت الصفرة أو الكدرة في أيام الحيض ، وأما في غيرها فعلى ما قالته أم عطية . **قوله** ( أيوب عن محمد ) هو ابن سيرين ، وكذا رواه اسماعيل وهو ابن علي عن أيوب ، ورواه وهيب بن خالد عن أيوب عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية أخرجه ابن ماجه . ونقل عن الذهلي أنه رجح رواية وهيب . وما ذهب إليه البخاري من تصحيح رواية اسماعيل أرجح لموافقة معمر له ، ولأن اسماعيل أحفظ لحديث أيوب من غيره ، . يمكن أن أيوب سمعه منها . **قوله** ( كنا لا نعد ) أي في زمن النبي ﷺ مع علمه بذلك ، وهذا يعطى الحديث حكم الرفع ، وهو مصير من البخاري إلى أن مثل هذه الصيغة تعد في المرفوع ولولم يصرح الصحابي بذكر زمن النبي ﷺ ، وهذا جزم الحاكم وغيره خلافا للخطيب . **قوله** ( الكدرة والصفرة ) أي الماء الذي تراه المرأة كالصديد يعلوه اصفرار . **قوله** ( شيئا ) أي من الحيض ، ولابن داود من طريق قتادة عن حفصة عن أم عطية : « كنا لا نعد الكدرة والصفرة بعد الطهر شيئا » وهو موافق لما ترجم به البخاري . والله أعلم

### ٢٦ - باب عرق الاستحاضة

٣٢٧ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر قال حدثنا معن قال حدثني ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن عروة وعن عمرة عن عائشة زوج النبي ﷺ أن أم حبيبة استحيضت سبع سنين فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فأمرها أن تغتسل فقال « هذا عرق » فكانت تغتسل لكل صلاة

**قوله** ( باب عرق الاستحاضة ) بكسر العين وإسكان الراء ، وقد تقدم بيانه في باب الاستحاضة . **قوله** ( وعن عمرة ) يعني كلاهما عن عائشة ، كنا الأكثر ، وفي رواية أبي الوقت وابن عساكر بحذف الواو فصار من رواية عروة عن عمرة ، وكذا ذكر الاسماعيلي أن أحمد بن الحسن الصوفي حدثهم به عن خلف بن سالم عن معن ، والمحموط لإثبات الواو وإن الزهري رواه عن شيخين عروة وعمرة كلاهما عن عائشة ، وكذا أخرجه الاسماعيلي وغيره من طرق عن ابن أبي ذئب ، وكذا أخرجه مسلم من طريق عمرو بن الحارث ، وأبو داود من طريق الأوزاعي كلاهما

عن الزهري عنهما ، وأخرجه مسلم أيضا من طريق الليث عن الزهري عن عروة وحده ، ومسلم أيضا من طريق إبراهيم بن سعد ، وأبو داود من طريق يونس كلاهما عن الزهري عن عروة وحدهما ، قال الدارقطني : هو صحيح من رواية الزهري عن عروة وعروة جميعا . **قوله** ( أن أم حبيبة ) هي بنت جحش أخت زينب أم المؤمنين ، وهي مشهورة بكنيتها ، وقد قيل اسمها حبيبة وكنيتها أم حبيب بغير هاء قاله الواقدي وتبعه الحارثي ورجعه الدارقطني ، والمشهور في الروايات الصحيحة أم حبيبة بانبات الهاء ، وكانت زوج عبد الرحمن بن عوف كما ثبت عند مسلم من رواية هرو بن الحارث . ووقع في الموطأ د عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلفة أن زينب بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف كانت تستحاض ، الحديث ، قليل هو وهم ، وقيل بل صواب وأن اسمها زينب وكنيتها أم حبيبة ، وأما كون اسم أختها أم المؤمنين زينب فإنه لم يكن اسمها الأصلي ، وإنما كان اسمها مرة بغيره التي **قوله** ، وفي أسباب النزول للواحد أن تغيير اسمها كان بعد أن تزوجها النبي **عليه السلام** فلعلمه **عليه السلام** سماها باسم أختها لتكون أختها غلبت عليها السكنية فأمّن اللبس ، ولها أخت أخرى اسمها حمنة ففتح المهملة وسكون الميم بعدها نون وهي إحدى المستحاضات كما تقدم ، وتعسف بعض المالكية فزعم أن اسم كل من بنات جحش زينب قال : فاما أم المؤمنين فاشتهرت باسمها ، وأما أم حبيبة فاشتهرت بكنيتها ، وأما حمنة فاشتهرت بلقبها ، ولم يأت بدليل على دعواه بأن حمنة لقب . ولم ينفرد الموطأ بتسمية أم حبيبة زينب ، فقد روى أبو داود الطيالسي في مسنده عن ابن أبي ذئب حديث الباب فقال د أن زينب بنت جحش ، وقد تقدم توجيهه . **قوله** ( استحيضت سبع سنين ) قيل فيه حجة لابن القاسم في إسقاطه عن المستحاضة قضاء الصلاة إذا تركتها طاعة أن ذلك حيض ، لأنه **عليه السلام** لم يأمرها بالاعادة مع طول المدة ، ويحتمل أن يكون المراد بقولها د سبع سنين ، بيان مدة استحاضتها مع قطع النظر هل كانت المدة كلها قبل السؤال أو لا فلا يكون فيه حجة لما ذكر . **قوله** ( فأمرها أن تغتسل ) زاد الاسماعيلي د وتصل ، ولمسلم نحوه ، وهذا الأمر بالغتسال مطلق فلا يدل على التكرار ، فلعلمها فهمت طلب ذلك منها بقرينة فلها كانت تغتسل لكل صلاة ، وقال الشافعي : إنما أمرها **عليه السلام** أن تغتسل وتصل ، وإنما كانت تغتسل لكل صلاة تطوعا ، وكذا قال الليث بن سعد في روايته عند مسلم : لم يذكر ابن شهاب أنه **عليه السلام** أمرها أن تغتسل لكل صلاة ، ولكنه شيء فعلته هي . وإلى هذا ذهب الجمهور قالوا : لا يجب على المستحاضة الغسل لكل صلاة ، إلا المتحيرة ، لكن يجب عليها الوضوء . ويؤيده ما رواه أبو داود من طريق عكرمة د أن أم حبيبة استحيضت فأمرها **عليه السلام** أن تنتظر أيام أقرانها ثم تغتسل وتصل ، فإذا رأت شيئا من ذلك توضأت وصلت . واستدل المهلب بقوله لها د هذا عرق ، على أنه لم يوجب عليها الغسل لكل صلاة لأن دم المصرق لا يوجب غسلا . وأما ما وقع عند أبي داود من رواية سليمان بن كثير وابن إسحق عن الزهري في هذا الحديث د فأمرها بالغسل لكل صلاة ، فقد طعن الحافظ في هذه الرواية لأن الأثبات من أصحاب الزهري لم يذكروها ، وقد صرح الليث كما تقدم عند مسلم بأن الزهري لم يذكرها ، لكن روى أبو داود من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلفة عن زينب بنت أبي سلفة في هذه القصة د فأمرها أن تغتسل عند كل صلاة ، فيحمل الأمر على التنبه لهما بين الروايتين ، هذه ورواية عكرمة ، وقد حمل الخطابي على أنها كانت متحيرة ، وفيه نظر لما تقدم من رواية عكرمة أنه أمرها أن تنتظر أيام أقرانها ، ولمسلم من طريق عراك ابن مالك عن عروة في هذه القصة د فقال لها أمكئ قدر ما كانت تحببلك حبضتك ، ولأبي داود وغيره من طريق

الأوزاعي وابن عيينة عن الزهري في حديث الباب نحوه ، لكن استنكر أبو داود هذه الزيادة في حديث الزهري ، وأجاب بعض من زعم أنها كانت غير مميزة بأن قوله « فامرأها أن تغتسل لكل صلاة » أي من الدم الذي أصابها لانه من إزالة النجاسة وهي شرط في صحة الصلاة ، وقال الطحاوي : حديث أم حبيبة منسوخ بحديث فاطمة بنت أبي جبيش ، أي لأن فيه الأمر بالوضوء لكل صلاة لا الغسل ، والجمع بين الحديثين يحمل الأمر في حديث أم حبيبة على النوب أولى . والله أعلم

## ٢٧ - باب المرأة تحيض بعد الإفاضة

٣٢٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت لرسول الله ﷺ : يا رسول الله إن صفة بنت حبي قد حاضت . قال رسول الله ﷺ : لعلها تحيضنا ، ألم تكن طافت ممكناً ؟ فقالوا : بلى . قال : فاخرجي .  
٣٢٩ - **حدثنا** مولى بن أسيد قال حدثنا وهيب عن عبد الله بن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال : رخص الحائض أن تنفر إذا حاضت

[ الحديث ٣٢٩ - طريقه في : ١٧٥٥ ، ١٧٦٠ ]

٣٣٠ - وكان ابن عمر يقول في أول أمره إنها لا تنفر ، ثم سمعته يقول : تنفر ، إن رسول الله ﷺ رخصهن

[ الحديث ٣٣٠ - طريقه في : ١٧٦١ ]

**قوله** ( باب المرأة تحيض بعد الإفاضة ) أي هل تمنع من طواف الوداع أم لا . **قوله** ( عن عمرة بنت عبد الرحمن ) هي المذكورة في الاسناد الذي قبله ، وهذا الاسناد - سوى شيخ البخاري - مدنيون ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق وهم من بين مالك وعائشة . **قوله** ( إن صفة ) أي زوج النبي ﷺ . **قوله** ( قالوا بلى ) أي النساء ومن ضمنهن من المحارم . **قوله** ( فاخرجي ) كذا للأكثر بالإفراد خطاباً لصفة من باب العدول عن الغيبة ، وهي قوله « ألم تكن طافت » إلى الخطاب ، أو هو خطاب لعائشة ، أي فاخرجي فهي تخرج معك ، وللمستحلى والكهملين « فاخرجن » وهو على وفق السياق ، وسيأتي الكلام على هذا الحديث والذي بعده في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . وقوله فيه « وكان ابن عمر » هو مقول طاووس لا ابن عباس ، وكذا قوله « ثم سمعته يقول » وكان ابن عمر يفتي بأنه يجب عليها أن تتأخر إلى أن تطهر من أجل طواف الوداع ، ثم بلغته الرخصة عن النبي ﷺ لمن في تركه فصار إليه ، أو كان نسي ذلك فتذكره . وفيه دليل على أن الحائض لا تطوف

## ٢٨ - باب إذا رأت المستحاضة الطهر

قال ابن عباس : تغتسل وتصل ولو ساعة . ويأنيها زوجها إذا صلت ، الصلاة أعظم  
٣٣١ - **حدثنا** أحمد بن يوسف عن زهير قال حدثنا هشام عن عروة عن عائشة قالت : قال النبي ﷺ

« إِذَا أُقْبِلَتِ الْخِيْصَةُ فَدَعَى الصَّلَاةَ ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّيْ »

**قوله** ( باب إذا رأت المستحاضة الطهر ) أى تميز لها دم العرق من دم الحيض ، فسمى زمن الاستحاضة طهرا لأنه كذلك بالنسبة الى زمن الحيض ، ويحتمل أن يريد به انقطاع الدم ، والاول أوفق للسياق . **قوله** ( قال ابن عباس تغتسل وتصلى ولو ساعة ) قال الداودى : معناه إذا رأت الطهر ساعة ثم عاودها دم فأنها تغتسل وتصلى . والتعليق المذكور وصله ابن أبى شيبة والدارى من طريق أنس بن سيرين عن ابن عباس ، أنه سأله عن المستحاضة فقال : أما ما رأت الدم البحرانى فلا تصلى ، وإذا رأت الطهر ولو ساعة فلتغتسل وتصلى ، وهذا موافق للاحتيال المذكور أولا لأن الدم البحرانى هو دم الحيض . **قوله** ( وبأيتها زوجها ) هذا أثر آخر عن ابن عباس أيضا وصله عبد الرزاق وغيره من طريق عكرمة عنه قال : والمستحاضة لا بأس أن يأيتها زوجها ، ولأبى داود من وجه آخر عن عكرمة قال : كانت أم حبيبة تستحاض وكان زوجها يغشاها ، وهو حديث صحيح إن كان عكرمة سمعه منها . **قوله** ( إذا صلت ) شرط محذوف الجزاء أو جزاءه مقدم ، وقوله : والصلاة أعظم ، أى من الجماع ، والظاهر أن هذا بحث من البخارى أراد به بيان الملازمة ، أى إذا جازت الصلاة لجواز الوطء أولى لأن أمر الصلاة أعظم من أمر الجماع ، ولهذا عقبه بحديث عائشة المختصر من قصة فاطمة بنت أبى حبيش المصرح بأمر المستحاضة بالصلاة ، وقد تقدمت مباحثه فى باب الاستحاضة ، وزهير المذكور هنا هو ابن معاوية ، وقد أخرجه أبو نعيم فى المستخرج من طريقه تاما ، وأشار البخارى بما ذكر الى الرد على من منع وطء المستحاضة ، وقد نقله ابن المنذر عن إبراهيم النخعى والحكم والزهرى وغيرهم ، وما استدلل به على الجواز ظاهر فيه . وذكر بعض الشراح أن قوله : « الصلاة أعظم » من بقية كلام ابن عباس ، وعزله الى تخريج ابن أبى شيبة ، وليس هو فيه ، نعم روى عبد الرزاق والدارى من طريق سالم الأفلس أنه سأل سعيد بن جبير عن المستحاضة ألتجامع ؟ قال : « الصلاة أعظم من الجماع »

### ٢٩ - باب الصلاة على النساء وسنتها

٣٣٢ - **حدثنا** أحمد بن أبى سريج قال أخبرنا شهابة قال أخبرنا شعبة عن حسين المعلم عن ابن بريدة عن سمرة بن جندب أن امرأة ماتت فى بطن فصلّى عليها النبى ﷺ فقام وسطها

[ الحديث ٣٣٢ - طرفه فى : ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ]

**قوله** ( باب الصلاة على النساء وسنتها ) أى سنة الصلاة عليها . **قوله** ( حدثنا أحمد بن أبى سريج ) تقدم أنه بالمهمله والجيم ، واسمه الصباح ، وقيل إن أحمد هو ابن عمر بن أبى سريج فكأنه نسب الى جده . **قوله** ( أن امرأة ) هى أم كعب سماها مسلم فى روايته من طريق عبد الوارث عن حسين المعلم ، وذكر أبو نعيم فى الصحابة أنها أنصارية . **قوله** ( ماتت فى بطن ) أى بسبب بطن يعنى الحمل ، وهو نظير قوله : « عذبت امرأة فى هرة » ، قال ابن التيمى : قيل وهم البخارى فى هذه الترجمة فظن أن قوله : « ماتت فى بطن » ، ماتت فى الولادة ، قال : ومعنى ماتت فى بطن ماتت مبطونة . قلت : بل الموم له هو الواهم ، فإن عند المصنف فى هذا الحديث من كتاب الجنائز : « ماتت فى نفاسها » وكذا مسلم . **قوله** ( فقام وسطها ) بفتح السين فى روايتنا ، وكذا ضبطه ابن التين ، وضبطه غيره بالسكون ،



والكشمي « فقام عند وسطها » وسأى الكلام على ذلك في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . قال ابن بطال :  
يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْبُخَارِيُّ قَصِدَ بِهِ التَّرْجَمَةَ أَنْ النِّسَاءَ وَإِنْ كَانَتْ لَا تَصِلُ لَهَا حَكْمُ غَيْرِهَا مِنَ النِّسَاءِ أَى فِي طَهَارَةِ  
الْعَيْنِ ، لِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهَا ، قَالَ وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ ابْنَ آدَمَ يَنْجَسُ بِالْمَوْتِ لِأَنَّ النِّسَاءَ جَمَعَتْ الْمَوْتَ وَحَمَلَ  
التَّجَاهُةَ بِالذَّمِّ الْإِزْمَ لَهَا ، فَلَا يُمْرُضُهَا ذَلِكَ كَأَنَّ الْمَيِّتَ الَّذِي لَا يَسِيلُ مِنْهُ نَجَاسَةٌ أَوَّلَى . وَتَقْبِيهِ ابْنُ الْمُنِيرِ بِأَنَّ هَذَا  
أَجْنَبِيٌّ عَنْ مَقْصُودِ الْبُخَارِيِّ ، قَالَ : وَلَئِنَّمَا قَصِدَ أَنَّهَا وَإِنْ وَرَدَ أَنَّهَا مِنَ الشَّهَادَةِ فَهِيَ مِمَّنْ يَصَلِّي عَلَيْهَا كَغَيْرِ الشَّهَادَةِ .  
وَتَقْبِيهِ ابْنُ رَشِيدٍ بِأَنَّهُ أَيْضًا أَجْنَبِيٌّ عَنْ أَبْوَابِ الْحَيْضِ ، قَالَ : وَلَئِنَّمَا أَرَادَ الْبُخَارِيُّ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِبَلَاذِمٍ مِنْ لَوَازِمِ  
الصَّلَاةِ لِأَنَّ الصَّلَاةَ اقْتَضَتْ أَنْ الْمُسْتَقْبَلُ فِيهَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُحْكَمًا بِطَهَارَتِهِ ، فَلَا صِلَى عَلَيْهَا . أَى إِلَيْهَا . لَوْ مِنْ  
ذَلِكَ الْقَوْلِ بِطَهَارَةِ عَيْنِهَا ، وَحَكْمِ النِّسَاءِ وَالْحَائِضِ وَاحِدٌ ، قَالَ : وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا مَقْصُودَهُ إِدْخَالُ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ  
فِي الْبَابِ كَأَنَّ رِوَايَةَ الْأَصِيلِيِّ وَغَيْرِهِ . وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ قَبْلَ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ :

٣٠ - باب \* ٣٣٣ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُدْرِكٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَادٍ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوَانَةَ اسْمُهُ  
الْوُضَّاحُ مِنْ كِتَابِهِ قَالَ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ قَالَ تَمَتَّعْتُ خَالَتِي مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا  
كَانَتْ تَسْكُونُ حَائِضًا لَا تَصَلِّي وَهِيَ مُفْتَرِشَةٌ بِحِذَاءِ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى فَرْثِهِ إِذَا سَجَدَ أَحْصَانِي  
بَعْضُ قُرْبَى

[ الحديث ٣٣٣ - أطرافه في : ٣٧٩ ، ٤٠٨١ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ]

د باب ، غير مترجم وكذا في نسخة الأصل ، وعادته في مثل ذلك أنه بمعنى الفصل من الباب الذي قبله ،  
ومناسبتة له أن عين الحائض والنفساء طاهرة لأن ثوبه ﷺ كان يصيبها إذا سجد وهي حائض ولا يضره ذلك . قوله  
( حدثنا الحسن بن مدرك ) هو الطحطاوي البصري أحد الحفاظ ، وهو من صفار شيوخ البخاري ، بل البخاري أقدم  
منه ، وقد شاركه في شيخه يحيى بن حماد المذكور هنا ، وكان هذا الحديث فاته فاعتمد فيه على الحسن المذكور لأنه  
كان عارفاً بحديث يحيى بن حماد . قوله ( من كتابه ) إشارة إلى أن أبا عوانة حدث به من كتابه لا من حفظه ، وكان  
إذا حدث من كتابه أقرن ما إذا حدث من حفظه حتى قال عبد الرحمن بن مهدي : كتاب أبي عوانة أثبت من حفظه  
هشيم . قوله ( كانت تكون ) أي تحصل أو تستقر ، ويحتمل أن قوله « تكون لا تصلي » خبر لسكانت ، وقوله  
« حائضاً » حال نحو ( وجاءوا أباهم عشاءً يكون ) قاله الكرماني . قوله ( بحذاء ) بكسر الحاء المهملة بعدها ذال معجمة  
ومدة أي بجانب مسجد والمراد بالمسجد مكان سجوده ، والخبرة بضم الخاء المعجمة وسكون الميم قال الطبري : هو مصلى  
صغير يعمل من سعف النخل ، سميت بذلك لسترها الوجه والكفين من حر الأرض وبردها ، فإن كانت كبيرة سميت  
حصيراً ، وكذا قال الأزهري في تهذيبه وصاحبه أبو عبيد الهروي وجاعة بضم ، وزاد في النهاية : ولا تكون خمره  
إلا في هذا المقدار ، قال : وسميت خمره لأن خيطوطها مستورة بضعفها . وقال الخطابي : هي السجادة يسجد عليها المصلي .  
ثم ذكر حديث ابن عباس في القارة التي جرت الفيلة حتى ألقتها على الخرة التي كان النبي ﷺ قاعداً عليها . الحديث  
قال : ففي هذا تصريح باطلاق الخرة على ما زاد على قدر الوجه ، قال : وسميت خمره لأنها تغطي الوجه ، وستأتي  
الإشارة إلى حكم الصلاة عليها في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى

( عامة ) : اشتمل كتاب الحيض من الأحاديث المرفوعة على سبعة وأربعين حديثاً ، المكرر منها فيه وفيما مضى اثنان وعشرون حديثاً الموصول منها عشرة أحاديث ، والبقية تعليق ومتابعة ، والحاصل خمسة وعشرون حديثاً منها واحد معلق وهو حديث كان يذكر الله على كل أحيانه ، والبقية موصولة . وقد وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث عائشة كانت إحداها تفيض ثم تقتصر الدم وحديثها في اعتكاف المستحاضة ، وحديثها ما كان لإحداها إلا ثوب واحد ، وحديث أم عطية كنا لا نعد الصفرة ، وحديث ابن عمر رخص للعائض أن تنفر . وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين خمسة عشر أثراً كلها معلقة . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٧ - كتاب التيمم

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى [ ٦ المائدة ] ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾

١ - باب \* ٣٣٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَصْفَارِهِ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ - أَوْ بِذَاتِ الْجَبِشِ - انْقَطَعَ عَقْدِي ، فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى التَّمَسُّهِ ، وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ ، وَلَبَّسُوا عَلَى مَا هُ . فَأَتَى النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ فَقَالُوا : أَلَا تَرَى مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ ؟ أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسِ ، وَلَبَّسُوا عَلَى مَا هُ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَا هُ . جَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاضَعَ رَأْسَهُ عَلَى خِذْيِ قَدَامِ ، فَقَالَ : حَبَسَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ ، وَلَبَّسُوا عَلَى مَا هُ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَا هُ . فَقَالَتْ عَائِشَةُ : فَمَا تَبْنَى أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ ، وَجَلَّ يَعْطَى بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي ، فَلَا يَنْتَعْنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى خِذْيِ ، فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَصْبَحَ عَلَى غَيْرِ مَا هُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيَمُّمِ ، فَتَيَمَّمُوا . فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ الْحَضِيرِ : مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ . قَالَتْ : فَبَعَثْنَا الْبَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ ، فَأَصْبَحْنَا بِعَدَّتِمْ

[ الحديث ٣٣٤ - أطرافه في : ٣٣٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧٧ ، ٤٥٨٣ ، ٤٦٠٧ ، ٤٦٠٨ ، ٥١٦٤ ، ٥٢٥٠ ، ٥٨٨٢ ، ٦٨٤٤ ]  
[ ٦٨٤٥ ]

قَوْلُهُ ( باب التيمم ) البسملة قبله للكرمة وبعده لابي ذر ، وقد تقدم توجيه ذلك . والتيمم في اللغة القصد ، قال امرؤ القيس :

تيممتها من أذرعات وأهلها يثرب أدنى دارها نظر عالي

أى قصدتها . وفي الشرع القصد الى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة ونحوها . وقال ابن السكيت : قوله ( تيمموا صعيداً ) أى اقصدوا الصعيد ، ثم كثر استعمالهم حتى صار التيمم مسح الوجه واليدين بالتراب

هـ . فعمل هذا هو مجاز لغوي ، وعلى الأول هو حقيقة شرعية . واختلف في التيمم هو عزيمة أو رخصة ؟ وفصل  
 عنهم فقال : هو لعدم الماء عزيمة ، وللمعذر رخصة . **قوله** ( قول الله ) ، في رواية الاصيل ، وقول الله ، بزيادة  
 واو ، والجملة استثنائية . **قوله** ( فلم يجذوا ماء ) كذا للاكثر ، والنسفي وعبدوس والمستمل والحموي « فان لم يجذوا »  
 قال أبو ذر : كذا في روايتنا ، والثلاثة ( فلم يجذوا ) ، قال صاحب المشارق : هذا هو الصواب . قلت : ظهر لي  
 أن البخاري أراد أن يبين أن المراد بالآية المهمة في قول عائشة في حديث الباب « فأنزل الله آية التيمم » أنها آية  
 المائدة ، وقد وقع التصريح بذلك في رواية حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه عن عائشة في قصتها المذكورة قال  
 « فأنزل الله آية التيمم فان لم يجذوا ماء فتيمموا » الحديث ، فمكأن البخاري أشار الى هذه الرواية المخصوصة ،  
 واحتمل أن تكون قراءة شاذة لحداد بن سلمة أو غيره أو وهما منه ، وقد ظهر أنها عنت آية المائدة وأن آية النساء  
 قد ترجم لها المصنف في التفسير وأورد حديث عائشة أيضا ولم يرد خصوص نزولها في قصتها ، بل اللفظ الذي على  
 شرطه محتمل للأمرين ، والعمدة على رواية حماد بن سلمة في ذلك فانها عينت فقيها زيادة على غيرها . والله أعلم . **قوله**  
 ( وأيديكم ) الى هنا في رواية أبي ذر ، زاد في رواية الشيبوي وكريمة منه ، وهي تعين آية المائدة دون آية النساء ،  
 والى ذلك نحا البخاري فأخرج حديث الباب في تفسير سورة المائدة ، وأيد ذلك برواية عمرو بن الحارث عن  
 عبد الرحمن بن القاسم في هذا الحديث ولفظه : فنزلت ( يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة ) الى قوله ( تشكرون )  
**قوله** ( عن عبد الرحمن بن القاسم ) أي ابن محمد بن أبي بكر الصديق ورجاله سوى شيخ البخاري مديون . **قوله**  
 ( في بعض أسفاره ) قال ابن عبد البر في التمهيد : يقال إنه كان في غزاة بني المصطلق ، وجزم بذلك في « الاستذكار »  
 وسبقه الى ذلك ابن سعد وابن حبان . وغزاة بني المصطلق هي غزوة المريسيع ، وفيها وقعت قصة الإفك لعائشة ،  
 وكان ابتداء ذلك بسبب وقوع عقدها أيضا ، فان كان ما جزموا به ثابتا لعل على أنه سقط منها في تلك السفرة مرتين  
 لاختلاف القصتين كما هو مبين في سياقهما ، واستبعد بعض شيوخنا ذلك قال : لأن المريسيع من ناحية مكة بين هدي  
 والساحل ، وهذه القصة كانت من ناحية خيبر لقولها في الحديث « حتى اذا كنا بالبيداء أو بذات الجيش » وهما بين  
 المدينة وخيبر كما جزم به النووي . قلت : وما جزم به مخالف لما جزم به ابن التين فانه قال : البيداء هي ذو الحليفة  
 بالقرب من المدينة من طريق مكة ، قال : وذات الجيش وراء ذو الحليفة . وقال أبو عبيد البركي في معجمه :  
 البيداء أدنى إلى مكة من ذي الحليفة . ثم ساق حديث عائشة هذا . ثم ساق حديث ابن عمر قال « يداؤكم هذه التي  
 تكذبون فيها ، ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد » الحديث . قال : والبيداء هو الشرف الذي قدم ذو  
 الحليفة في طريق مكة . وقال أيضا : ذات الجيش من المدينة على بريد ، قال : وبينها وبين العقيق سبعة أميال ، والعقيق  
 من طريق مكة لا من طريق خيبر ، فاستقام ما قال ابن التين . ويؤيده ما رواه الحميدي في مسنده عن سفيان قال حدثنا  
 هشام بن عروة عن أبيه في هذا الحديث فقال فيه « ان القلادة سقطت ليلة الارباء » اهـ ، والارباء بين مكة والمدينة .  
 وفي رواية علي بن مسهر في هذا الحديث عن هشام قال « وكان ذلك المكان يقال له الصلصل » رواه جعفر الفريابي  
 في كتاب الطهارة له وابن عبد البر من طريقه ، والصلصل بمهملتين مضمومتين ولا ميم الاولى ساكنة بين الصادين  
 قال البكري : هو جبل عند ذي الحليفة ، كذا ذكره في حرف الصاد المهمل ، وهم مغلطاي في فهم كلامه فزعم  
 أنه ضبطه بالضاد المعجمة ، وقلده في ذلك بعض الشراح وتصرف فيه فزاده وهما على وهم ، وعرف من تصانيف هذه

الروايات تصوب ما قاله ابن التين ، واعتمد بعضهم في تعدد السفر على رواية الطبراني صريحة في ذلك كما سيأتي والله أعلم . **قوله** ( عقد ) بكسر الهمزة كل ما يقعد ويعلق في العنق ، ويسمى قلادة كما سيأتي ، وفي التفسير من رواية عمرو بن الحارث : سقطت قلادة لي بالبيداء ونحن داخلون المدينة ، فاناخ النبي ﷺ ونزل ، وهذا مشعر بأن ذلك كان عند قربهم من المدينة . **قوله** ( على القامه ) أى لاجل طلبه ، وسيأتي أن المبعوث في طلبه أسيد بن حضير وغيره . **قوله** ( وليسوا على ماء ، وليس معهم ماء ) كذا للاكثر في الموضعين ، وسقطت الجملة الثانية في الموضع الاول من رواية أبي ذر ، واستدل بذلك على جواز الإقامة في المكان الذي لا ماء فيه ، وكذا سلوك الطريق التي لا ماء فيها ، وفيه نظر لأن المدينة كانت قريبة منهم وهم على قصد دخولها ، ربما يحتمل أن يكون ﷺ لم يعلم بعدم الماء مع الركب وان كان قد علم بان المكان لا ماء فيه ، ومحتمل أن يكون قوله ( ليس معهم ماء ، أى للوضوء ، وأما ما يحتاجون اليه للشرب فيحتمل أن يكون معهم ، والاول محتمل لجواز إرسال المطر أو نبع الماء من بين أصابعه ﷺ كما وقع في مواطن أخرى . وفيه اعتناء الامام بحفظ حقوق المسلمين وإن قلت ، فقد نقل ابن بطال أنه روى أن ثمن العقد المذكور كان اثني عشر درهما ، ويطعن بتحصيل الضائع الإقامة للحقوق المنقطع ودفن الميت ونحو ذلك من مصالح الرعية ، وفيه إشادة الى ترك اضاعة المال . **قوله** ( فأتى الناس إلى أبي بكر ) فيه شكوى المرأة الى أبيها وان كان لها زوج ، وكأنهم إنما شكوا الى أبي بكر لكون النبي ﷺ كان نانما وكانوا لا يوقظونه . وفيه نسبة الفعل الى من كان سببا فيه لقولهم : صنعت وأقامت ، وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وان كان زوجها عندها إذا علم رضاه بذلك ولم يكن حالة مباشرة . **قوله** ( فعاتبني أبو بكر ، وقال ما شاء الله أن يقول ) في رواية عمرو بن الحارث فقال : حبست الناس في قلادة ، أى بسببها . وسيأتي من الطبراني أن من جملة ما عاتبها به قوله ( في كل مرة تكونين عناء . والتسكتة في قول عائشة وفعاتبني أبو بكر ، ولم نقل أبي ، لأن قضية الأبوة الخوف ، وما وقع من العتاب بالقول والتأديب بالفعل مغاير لذلك في الظاهر ، فلذلك أنزلته منزلة الاجنبى فلم نقل أبي . **قوله** ( يطعنني ) هو بضم العين ، وكذا في جميع ما هو حصى ، وأما المعنوى فيقال يطعن بالفتح ، هذا هو المشهور فيهما ، وحكى فيهما الفتح معا في المطالع وغيرها ، والضم فيهما حكاه صاحب الجامع . وفيه تأديب الرجل لابنته ولو كانت مزوجة كبيرة خارجة عن بيته ، ويلحق بذلك تأديب من له تاديبه ولو لم يأذن له الإمام . **قوله** ( فلا يتمنى من التحرك ) فيه استحباب الصبر لمن ناله ما يوجب الحركة أو يحصل به تشويش انامته ، وكذا لمصل أو قارئ أو مشتغل بعلم أو ذكر . **قوله** ( فقام حين أصبح ) كذا أورده هنا ، وأورده في فضل أبي بكر عن قتبية عن مالك بلفظ ( فقام حتى أصبح ، وهي رواية مسلم ورواة الموطأ ، والمعنى فيهما متقارب لأن كلا منهما يدل على أن قيامه من نومه كان عند الصبح ، وقال بعضهم : ليس المراد بقوله ( حتى أصبح ، بيان غاية النوم الى الصباح ، بل بيان غاية فقد الماء الى الصباح ، لأنه قيد قوله ( حتى أصبح ، بقوله ( على غير ماء ، أى آل أمره الى أن أصبح على غير ماء ، وأما رواية عمرو بن الحارث فلفظها ( ثم إن النبي ﷺ استيقظ وحضرت الصبح ، فان أعربت الواو حالية كان دليلا على أن الاستيقاظ وقع حال وجود الصباح وهو الظاهر ، واستدل به على الرخصة في ترك التهجيد في السفر ان ثبت أن التهجيد كان واجبا عليه ، وعلى أن طلب الماء لا يجب إلا بعد دخول الوقت لقوله في رواية عمرو بن الحارث بعد قوله وحضرت الصبح ( فالتمس الماء فلم يوجد ، وعلى أن الوضوء كان واجبا عليهم قبل نزول آية الوضوء ولهذا

استعظموا نزولهم على غير ماء ووقع من أبي بكر في حق عائشة ما وقع ، قال ابن عبد البر : معلوم عند جميع أهل المغازي أنه عليه السلام لم يصل منذ افترضت الصلاة عليه إلا بوضوء ، ولا يدفع ذلك إلا لجهل أو معاند . قال : وفي قوله في هذا الحديث « آية التيمم » ، إشارة إلى أن الذي مرأ اليهم من العلم حينئذ حكم التيمم لا حكم الوضوء ، قال : والحكمة في نزول آية الوضوء - مع تقدم العمل به - ليكون فرضه متلوا بالتزويل . وقال غيره : يحتمل أن يكون أول آية الوضوء نزل قديما فعملوا به الوضوء ، ثم نزل بقيتها وهو ذكر التيمم في هذه القصة ، وإطلاق آية التيمم على هذا من تسمية الركن باسم البعض ، لكن رواية عمرو بن الحارث التي قدمنا أن المصنف أخرجه في التفسير تدل على أن الآية نزلت جميعا في هذه القصة ، فالظاهر ما قاله ابن عبد البر . **قوله** ( فأنزل الله آية التيمم ) قال ابن العربي : هذه معضلة ما وجدت لداها من دواء ، لأنها لا نعلم أى الآيتين عنت عائشة ، قال ابن بطال : هي آية النساء أو آية المائدة . وقال القرطبي : هي آية النساء . ووجهه بأن آية المائدة تسمى آية الوضوء وآية النساء لا ذكر فيها للوضوء فتجده تخصيصا بآية التيمم . وأورد الواحدى في أسباب النزول هذا الحديث عند ذكر آية النساء أيضا ، وخفى على الجميع ما ظهر للبخارى من أن المراد بها آية المائدة بغير تردد لرواية عمرو بن الحارث إذ صرح فيها بقوله « فنزلت » **يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة** ( الآية ) . **قوله** ( قتميموا ) يحتمل أن يكون خبرا عن فعل الصحابة ، أى قتميم الناس بعد نزول الآية ، ويحتمل أن يكون حكاية لبعض الآية وهو الأمر في قوله **( قتميموا صعيدا طيبا )** بآنا لقوله « آية التيمم » ، أو بدلا . واستدل بالآية على وجوب النية في التيمم لأن معنى **( قتميموا )** اقصدوا كما تقدم ، وهو قول فقهاء الأمصار إلا الأوزاعى ، وعلى أنه يجب نقل التراب ولا يكفى هبوب الريح به بخلاف الوضوء كالو أصابه مطر فتوى الوضوء به فانه يجزئ ، والأظهر الإجزاء لمن قصد التراب من الريح الهابطة ، بخلاف من لم يقصد ، وهو اختيار الشيخ أبى حامد . وعلى تعيين الصعيد الطيب للتيمم ، لكن اختلف العلماء في المراد بالصعيد الطيب كما سيأتى في بابه قريبا ، وعلى أنه يجب التيمم لكل فريضة ، وسنذكر توجيهه وما يرد عليه بعد أربعة أبواب . ( تنبيه ) : لم يقع فى شيء من طرق حديث عائشة هذا كيفية التيمم ، وقد روى عمار بن ياسر قصتها هذه فبين ذلك ، لكن اختلف الرواة على عمار في الكيفية كما سنذكره ونبين الأصح منه في باب التيمم للوجه والكفين . **قوله** ( فقال أسيد ) هو بالتصغير ( ابن الحضير ) بمهملة ثم معجمة مصغرا أيضا ، وهو من كبار الأنصار ، وسيأتى ذكره في المناقب . وإنما قال ما قال دون غيره لأنه كان رأس من يمسح في طلب العقد الذى ضاع . **قوله** ( ما هى بأول بركتكم ) أى بل هى مسبوقه بغيرها من البركات ، والمراد بآل أبى بكر نفسه وأهله وأتباعه . وفيه دليل على فضل عائشة وأبائها وتكرار البركة منهما . وفي رواية عمرو بن الحارث « لقد بارك الله للناس فيكم » ، وفي تفسير إسحق البستي من طريق ابن أبى مليكة عن أنس النبي عليه السلام قال لما دعا كان أعظم بركة فلدنك ، وفي رواية هشام بن عروة الآتية في الباب الذى يليه « فوائده ما نزل بك من أمر تكرهينه إلا جعل الله للسليين فيه خيرا ، وفي النكاح من هذا الوجه « إلا جعل الله لك منه مخرجا ، وجعل للسليين فيه بركة ، وهذا يشير بأن هذه القصة كانت بعد قصة الإفك » ، فيبقى قول من ذهب إلى تعدد ضياع العقد ، وعن جزم بذلك محمد ابن حبيب البخارى فقال : سقط عقد عائشة في غزوة ذات الرقاع ، وفي غزوة بني المصطلق . وقد اختلف أهل المغازي في أى هاتين الغزاتين كانت أولا . وقال الداودى : كانت قصة التيمم في غزاة الفتح . ثم تردد في ذلك ،

وقد روى ابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة قال : لما نزلت آية التيمم لم أدر كيف أصنع . . الحديث . فهذا يدل على تأخرها عن غزوة بنى المصطلق لأن إسلام أبي هريرة كان في السنة السابعة وهي بعدها بخلاف ، وسيأتي في المغازي أن البخاري يرى أن غزوة ذات الرقاع كانت بعد قدوم أبي موسى ، وقدمه كان وقت إسلام أبي هريرة . وما يدل على تأخر القصة أيضا عن قصة الإفك ما رواه الطبراني في طريق عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت : لما كان من أمر عقدي ما كان ، وقال أهل الإفك ما قالوا ، خرجت مع رسول الله ﷺ في غزوة أخرى فسقط أيضا عقدي حتى حبس الناس على التماسه ، فقال لي أبو بكر : يا بنية في كل سفرة تكونين عشاء وبلاء على الناس ؟ فانزل الله عز وجل الرخصة في التيمم ، فقال أبو بكر : انك لمباركة . ثلاثا . وفي إسناده محمد بن حميد الرازي ، وفيه مقال . وفي سياقه من الفوائد بيان عتاب أبي بكر الذي أبهم في حديث الباب ، والتصریح بأن ضياع العقد كان مرتين في غزوتين . والله أعلم . قوله ( فبعثنا ) أى أثرتنا ( البعير الذى كنت عليه ) أى حالة السفر . قوله ( فأصبنا العقد فحتمه ) ظاهر في أن الذين توجهوا في طلبه أولا لم يجدوه . وفي رواية عروة في الباب الذى يليه « فبعث رسول الله ﷺ رجلا فوجدها ، أى القلادة ، وللصنف في فضل عائشة من هذا الوجه وكذا لمسلم « فبعث ناسا من أصحابه في طلبها ، ولأبي داود « فبعث أسيد بن حضير وناسا معه ، وطريق الجمع بين هذه الروايات أن أسيدا كان رأس من بعث لذلك فلذلك سمي في بعض الروايات دون غيره ، وكذا أسند الفعل الى واحد منهم وهو المراد به ، وكانهم لم يجدوا العقد أولا ، فلما رجعوا ونزلت آية التيمم وأرادوا الرحيل وأثاروا البعير وجدده أسيد بن حضير ، فعلى هذا قوله في رواية عروة الآتية « فوجدها ، أى بعد جميع ما تقدم من التفتيش وغيره . وقال النووي : يحتمل أن يكون فاعل وجدها النبي ﷺ ، وقد بالغ الداودى في توهم رواية عروة ، وتسل عن إسماعيل القاضي أنه حمل الوهم فيها على عبد الله بن عمر ، وقد بان بما ذكرنا من الجمع بين الروايتين أن لا تختلف بينهما ولا وهم ، وفي الحديثين اختلاف آخر وهو قول عائشة « انقطع عقد لي ، وقالت في رواية عمرو بن الحارث « سقطت قلادة لي ، وفي رواية عروة الآتية عنها أنها استعارت قلادة من أسماء يعنى أختها فهلكت أى ضاعت ، والجمع بينهما أن إضافة القلادة الى عائشة لكونها في يدها وتصرفها ، والى أسماء لكونها ملكها لتصریح عائشة في رواية عروة بأنها استعارتها منها ، وهذا كله بناء على اتحاد القصة . وقد جنح البخاري في التفسير الى تعددها حيث أورد حديث الباب في تفسير المائدة وحديث عروة في تفسير النساء ، فكان نزول آية المائدة بسبب عقد عائشة ، وآية النساء بسبب قلادة أسماء ، وما تقدم من اتحاد القصة أظهر . والله أعلم

( فائدة ) : وقع في رواية عمار عند أبي داود وغيره في هذه القصة أن العقد المذكور كان من جرح ظفار ، وكذا وقع في قصة الإفك كما سيأتى في موضعه إن شاء الله تعالى . والجرح بفتح الجيم وسكون الزاى خرز ينى ، وظفار مدينة تقدم ذكرها في باب الطب للبرأة عند غسلها من المحيض ، وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جواز السفر بالنساء واتخاذهن الحلى تجملا لازواجهن ، وجواز السفر بالعارية وهو محمول على رضا صاحبها

٣٣٥ — **عَدْنُ بْنُ سِنَانٍ** قَالَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ . ح . قَالَ : وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ النَّضْرِ قَالَ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ قَالَ أَخْبَرَنَا سَمِيزُ قَالَ حَدَّثَنَا زَيْدٌ . هـ . قَالَ : أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ

« أُعْطِيتُ حَسَمًا لَمْ يُعْطَ لَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي : نُصِرْتُ بِالْأُغْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ ، وَأَجِلْتُ لِي اللَّيْلُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَيُبْعَثُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً »

[ الحديث ٣٣٥ - طرفاه في : ٤٣٨ ، ٣٩٢٢ ]

**قوله** ( حدثني سعيد بن النضر ، قال أخبرنا هشيم ) إنما لم يجمع البخاري بين شيخيه في هذا الحديث مع كونهما حدثاه به عن هشيم لأنه سمعه منهما متفرقين ، وكأنه سمعه من محمد بن سنان مع غيره فلذا جمع فقال « حدثنا » وسمعه من سعيد وحده فلذا أفرد فقال « حدثني » . وكان محمدا سمعه من لفظ هشيم فلذا قال « حدثنا » وكان سعيدا قرأه أو سمعه يقرأ على هشيم فلذا قال « أخبرنا » ومرعاة هذا كله على سبيل الاصطلاح . ثم إن سياق المتن لفظ سعيد ، وقد ظهر بالاستقراء من صنع البخاري أنه إذا أورد الحديث عن غير واحد فإن اللفظ يكون للأخير والله أعلم . **قوله** ( أخبرنا سيار ) بمهمله بعدها تحتانية مشددة وآخره راء ، هو أبو الحكم الصنزي الواسطي البصري ، وأمام أبيه وردان على الأشهر ، ويكنى أبا سيار ، انفقوا على توثيق سيار ، وأخرج له الأئمة الستة وغيرهم ، وقد أدرك بعض الصحابة لكن لم يلق أحدا منهم فهو من كبار أتباع التابعين . ولهم شيخ آخر يقال له سيار ، لكنه تابعي شامي أخرجه له الترمذي وذكره ابن حبان في الثقات ، وإنما ذكرته لأنه روى معنى حديث الباب عن أبي أمامة ولم ينسب في الرواية كما لم ينسب سيار في حديث الباب فربما ظنهما بعض من لا تمييز له واحدا فيظن أن في الاسناد اختلافا وليس كذلك . **قوله** ( حدثنا يزيد الفقير ) هو ابن صهيب يكنى أبا عثمان ، تابعي مشهور ، قيل له الفقير لأنه كان يشكو فقار ظهره ولم يكن فقيرا من المال ، قال صاحب المحكم : رجل فقير مكسور فقار الظهر ، ويقال له فقير بالتشديد أيضا . ( فائدة ) : مدار حديث جابر هذا على هشيم بهذا الاسناد ، وله شواهد من حديث ابن عباس وأبي موسى وأبي ذر ، من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، رواها كلها أحمد بإسناد حسن . **قوله** ( أعطيت خمسا ) بين في رواية عمرو بن شعيب أن ذلك كان في غزوة تبوك وهي آخر غزوات رسول الله ﷺ . **قوله** ( لم يعطهن أحد قبلي ) زاد في الصلاة عن محمد بن سنان « من الانبياء » ، وفي حديث ابن عباس « لا أقولن نفرا » ومفهومه أنه لم يختص بغير الجنس المذكورة ، لكن روى مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعا « فضلت على الانبياء بست » فذكر أربعا من هذه الجنس وزاد ثنتين كما سيأتى بعد ، وطريق الجمع أن يقال : لعله اطلع أولا على بعض ما اختص به ثم اطلع على الباقي ، ومن لا يرى مفهوم العدد حجة يدفع هذا الاشكال من أصله ، وظاهر الحديث يقتضي أن كل واحدة من الجنس المذكورات لم تكن لأحد قبله ، وهو كذلك ، ولا يفترض بأن نوحا عليه السلام كان مبعوثا إلى أهل الأرض بعد الطوفان لأنه لم يبق إلا من كان مؤثما معه وقد كان مرسل اليهم ، لأن هذا العموم لم يكن في أصل بعثته وإنما اتفق بالحدث الذي وقع وهو انحصار الخلق في الموجودين بعد هلاك سائر الناس ، وأما نبينا ﷺ فعموم رسالته من أصل البعثة فثبت اختصاصه بذلك ، وأما قول أهل الموقف لنوح كما صح في حديث الشفاعة « أنت أول رسول إلى أهل الأرض » فليس المراد به هجوم بعثته بل لإثبات أولية إرساله ، وعلى تقدير أن يكون مرادا فهو مخصوص بتنصيبه سبحانه وتعالى في عدة آيات على أن إرسال

نوح كان الى قومه ولم يذكر أنه أرسل الى غيرهم ، واشتدلت بعضهم لعموم بعثته بكونه دعا على جميع من في الارض فأهلكوا بالغرق إلا أهل السفينة ، ولم يكن مبعوثا اليهم لما أهلكوا لقوله تعالى ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ وقد ثبت أنه أول الرسل ، وأجيب بجواز أن يكون غيره أرسل اليهم في أثناء مدة نوح وعدم نوح بأنهم لم يؤمنوا فدعا على من لم يؤمن من قومه ومن غيرهم فأجيب ، وهذا جواب حسن ، لكن لم ينقل أنه نبي في زمن نوح غيره . ويحتمل أن يكون معنى الخصوصية لنبينا ﷺ في ذلك بقاء شريعته الى يوم القيامة ، ونوح وغيره بصدد أن يبعث نبي في زمانه أو بعده فينسخ بعض شريعته ، ويحتمل أن يكون دعاؤه قومه الى التوحيد بلغ قبضة الناس فتبادوا على الشرك فاستحقوا العقاب ، والى هذا نحا ابن عطية في تفسير سورة هود قال : وغير ممكن أن تكون نبوته لم تبلغ القريب والبعيد لطول مدته ، ووجهه ابن دقيق العيد بأن توحيد الله تعالى يجوز أن يكون عاما في حق بعض الانبياء وان كان التزام فروع شريعته ليس عاما لأن منهم من قاتل غير قومه على الشرك ، ولو لم يكن التوحيد لازما لهم لم يقاتلهم . ويحتمل أنه لم يكن في الأرض عند إرسال نوح إلا قوم نوح <sup>(١)</sup> فبعثته خاصة لكونها الى قومه فقط وهي عامة في الصورة لعدم وجود غيرهم ، لكن لو اتفق وجود غيرهم لم يكن مبعوثا اليهم . وغفل الداودي الشارح غفلة عظيمة فقال : قوله « لم يعطين أحد » يعني لم يجمع لاحد قبله ، لأن نوحا بعث الى كافة الناس ، وأما الاربع فلم يعط أحد واحدة منهم . وكأنه نظر في أول الحديث وغفل عن آخره لانه نص ﷺ على خصوصيته بهذه أيضا لقوله « وكان النبي » يبعث الى قومه خاصة ، وفي رواية مسلم « وكان كل نبي الخ » . قوله ( نصرت بالرعب ) زاد أبو أمامة « يقذف في قلوب أعدائي » أخرجه أحمد . قوله ( مسيرة شهر ) مفهومه أنه لم يوجد لغيره النصر بالرعب في هذه المدة ولا في أكثر منها ، أما ما دونها فلا ، لكن لفظ رواية عمرو بن شعيب « نصرت على العدو بالرعب ولو كان بيني وبينهم مسيرة شهر » فالظاهر اختصاصه به مطلقا ، وإنما جعل الغاية شهرا لأنه لم يكن بين بلده وبين أحد من أعدائه أكثر منه ، وهذه الخصوصية حاصلة له على الإطلاق حتى لو كان وحده بغير عسكر ، وهل يحى حاصلة لأمته من بعده ؟ فيه احتمال . قوله ( وجعلت لي الأرض مسجدا ) أى موضع سجود ، لا يختص السجود منها بموضع دون غيره ، ويمكن أن يكون مجازا عن المكان المبني للصلاة ، وهو من مجاز التشبيه لأنه لما جازت الصلاة في جميعها كانت كالمسجد في ذلك ، قال ابن التين <sup>(٢)</sup> : قيل المراد جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا وجعلت لغيري مسجدا ولم تجعل له طهورا ، لأن عيسى كان يسبح في الأرض ويصلي حيث أدركته الصلاة ، كذا قال ، وسبقه الى ذلك الداودي ، وقيل إنما أبيحت لهم في موضع يتيقنون طهارته ، بخلاف هذه الامة فأبيع لها في جميع الأرض إلا فيما يتقنوا نجاسته ، والأظهر ما قاله الخطابي وهو أن من قبله إنما أبيحت لهم الصلوات في أماكن مخصوصة كالبيع والصوامع ، ويؤيده رواية عمرو بن شعيب بلفظ « وكان من قبلي إنما كانوا يصلون في كنانهم » وهذا نص في موضع النزاع فثبتت الخصوصية ، ويؤيده ما أخرجه البزار من حديث ابن

(١) هذا الاحتمال الأخير أظهر مما قبله ، لقول الله تعالى ﴿ وأوحى الى نوح انه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن ﴾ وقوله تعالى ﴿ وقال نوح رب لا تدر على الأرض من الكافرين ديارا ﴾ والله أعلم

(٢) في مخطوطة الرياض « ابن التين » . وفي هاشم طبعة بولاق : وجد جهاش بعض التنسيخ : « في الأصل للقابل على المؤلف أخيرا لفظ ( التين ) مصلح في التبيين » مع بقاء لفظ ( ابن ) قبلها ، ولعل الكاتب نسي أن يضرب عليها «



عباس نحو حديث الباب وفيه « ولم يكن من الأنبياء أحد يصلي حتى يبلغ محرابه » . قوله (وطهورا) استدل به على أن الطهور هو المطهر لغيره ، لأن الطهور لو كان المراد به الطاهر لم تثبت الخصوصية ، والحديث إنما سبق لإثباتها . وقد روى ابن المنذر وابن الجارود بإسناد صحيح عن أنس مرفوعا « جعلت لي كل أرض طيبة مسجدا وطهورا » ومعنى طيبة طاهرة ، فلو كان معنى طهورا طاهرا لزم تحصيل الحاصل ، واستدل به على أن التيمم رفع الحدث كالأداء لا شرا كهما في هذا الوصف ، وفيه نظر<sup>(١)</sup> . وعلى أن التيمم جائز بجميع أجزاء الأرض ، وقد أكد في رواية أبي أمامة بقوله « وجعلت لي الأرض كلها ولا متى مسجدا وطهورا » وسأني البحث في ذلك . قوله ( فأبما رجل ) أي مبتدأ فيه معنى الشرط ، وما « زائدة للتأكيد » ، وهذه صيغة عموم يدخل تحتها من لم يجد ماء ولا ترابا ووجد شيئا من أجزاء الأرض فإنه يتيمم به ، ولا يقال هو خاص بالصلاة ، لانا نقول : لفظ حديث جابر مختصر ، وفي رواية أبي أمامة عند البيهقي « فأبما رجل من أمي أتى الصلاة فلم يجد ماء » وجد الأرض طهورا ومسجدا ، وعند أحمد « فغند طهوره ومسجده » وفي رواية عمرو بن شعيب « فأبما أدركتني الصلاة تمسحت وصليت » واحتج من خص التيمم بالتراب بحديث حذيفة عند مسلم بلفظ « وجعلت لنا الأرض كلها مسجدا » وجعلت تربتها لنا طهورا إذا لم نجد الماء ، وهذا خاص فينبغي أن يحمل العام عليه فتحصن الطهورية بالتراب ، ودل الافتراق في اللفظ حيث حصل التأكيد في جعلها مسجدا دون الآخر على افتراق الحكم وإلا لعطف أحدهما على الآخر نسقا كما في حديث الباب . ومنع بعضهم الاستدلال بلفظ « التربة » على خصوصية التيمم بالتراب بأن قال : تربة كل مكان ما فيه من تراب أو غيره . وأجيب بأنه ورد في الحديث المذكور بلفظ « التراب » أخرجه ابن خزيمة وغيره . وفي حديث علي « وجعل التراب لي طهورا » أخرجه أحمد والبيهقي بإسناد حسن ، ويقوى القول بأنه خاص بالتراب أن الحديث سبق لإظهار التشريف والتخصيص ، فلو كان جائزا بغير التراب لما اقتصر عليه . قوله ( فليصل ) عرف بما تقدم أن المراد فليصل بعد أن يتيمم . قوله ( وأحل لي الغنائم ) والكشميني المغانم وهي رواية مسلم ، قال الخطابي : كان من تقدم على ضربين ، منهم من لم يؤذن له في الجهاد فلم تكن لهم مغانم ، ومنهم من أذن له فيه لكن كانوا إذا غنموا شيئا لم يحمل لهم أن يأكلوه وجاءت نار فأحرقته . وقيل : المراد أنه خص بالتصرف في الغنيمة بصرفها كيف يشاء ، والأول أصوب وهو أن من مضى لم تحمل لهم الغنائم أصلا ، وسأني بسط ذلك في الجهاد . قوله ( وأعطيت الشفاعة ) قال ابن دقيق العيد : الأقرب أن اللام فيها للعهد ، والمراد الشفاعة العظمى في إراحة الناس من هول الموقف ، ولا خلاف في وقوعها . وكذا جزم النووي وغيره . وقيل الشفاعة التي اختص بها أنه لا يرد فيها يسأل . وقيل الشفاعة لخروج من في قلبه مشال ذرة من إيمان ، لأن شفاعة غيره تقع فيمن في قلبه أكثر من ذلك قاله عياض . والذي يظهر لي أن هذه مرادة مع الأولى لأنه يتبعها بها كما سيأتي وازحضا في حديث الشفاعة إن شاء الله تعالى في كتاب الرقاق . وقال البيهقي في البحث<sup>(٢)</sup> : يحتمل أن الشفاعة التي يختص بها أنه يشفع لأهل الصفات والكبائر ،

(٣) ليس لفظ المذكور وجهه ، والصواب أن التيمم واقع للحدث كالأداء ، علا بظاهر الحديث المذكور وما جاء في معناه . وهو قول جم غفير من أهل العلم . والله أعلم

(١) في هامش طبعة بولاق عن هامش نسخة « في بعض النسخ : في الشعب » هـ . أي في كتاب (شعب الإيمان)

وغيره إنما يشفع لأهل الصفائر دون الكبار . ونقل عياض أن الشفاعة المختصة به شفاعته لا ترد . وقد وقع في حديث ابن عباس ، وأعطيت الشفاعة فأخبرتها لأمي ، فهي لمن لا يشرك بالله شيئاً ، وفي حديث عمرو بن شعيب ، فهي لكم ولمن شهد أن لا إله إلا الله ، فالظاهر أن المراد بالشفاعة المختصة في هذا الحديث إخراج من ليس له عمل صالح إلا التوحيد ، وهو مختص أيضاً بالشفاعة الأولى ، لكن جاء التنويه بذكر هذه لأنها غاية المطلوب من تلك لاقتضاءها الراحة المستمرة . والله أعلم . وقد ثبتت هذه الشفاعة في رواية الحسن عن أنس كما سيأتي في كتاب التوحيد ، ثم أرجع إلى ربي في الرابعة فأقول : يارب ائذن لي فيمن قال لا إله إلا الله ، فيقول : وعزتي وجلالي لأخرجن منها من قال لا إله إلا الله ، ولا يعكر على ذلك ما وقع عند مسلم قبل قوله ، وعزتي ، فيقول : ليس ذلك لك ، وعزتي الخ ، لأن المراد أنه لا يباشر الإخراج كما في المرات الماضية ، بل كانت شفاعته سبباً في ذلك في الجملة . والله أعلم . وقد تقدم الكلام على قوله ، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة ، في أوائل الباب . وأما قوله ، وبعثت إلى الناس عامة ، فوقع في رواية مسلم ، وبعثت إلى كل أمر وأسود ، فقيل المراد بالامر العجم وبالأسود العرب ، وقيل الامر الإنس والأسود الجن ، وعلى الأول التنصيص على الإنس من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى لأنه مرسل إلى الجميع ، وأصرح الروايات في ذلك وأشملها رواية أبي هريرة عند مسلم ، وأرسلت إلى الخلق كافة ، ( تكميل ) . أول حديث أبي هريرة هذا ، فضلت على الأنبياء بست ، فذكر الحسن المذكورة في حديث جابر إلا الشفاعة وزدا خصلتين وهما ، وأعطيت جوامع الكلم ، وختم في النبوة ، فتحصل منه ومن حديث جابر سبع خصال . وللمسلم أيضاً من حديث حذيفة ، فضلنا على الناس بثلاث خصال : جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة ، وذكر خصلة الأرض كما تقدم ، قال : وذكر خصلة أخرى ، وهذه الخصلة المهمة بينها ابن خزيمة والنسائي وهي ، وأعطيت هذه الآيات من آخر سورة البقرة من كنز تحت العرش ، يشير إلى ما حطه الله عن أمته من الإصر وتحميل ما لا طاقة لهم به ، ورفع الخطأ والسيئ ، فصارت الخصال تسعاً . ولأحد من حديث علي ، أعطيت أربعاً لم يعطهن أحد من أنبياء الله : أعطيت مفاتيح الأرض ، وسميت أحمد ، وجعلت أمي خير الأمم ، وذكر خصلة القرب فصارَت الخصال اثنتي عشرة خصلة ، وعند البزار من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه ، فضلت على الأنبياء بست : غفر لي ما تقدم من ذنبي وما تأخر ، وجعلت أمي خير الأمم ، وأعطيت الكوثر ، وإن صاحبكم لصاحب لواء الحمد يوم القيامة تحته آدم فن دونه ، وذكر ثنتين مما تقدم . وله من حديث ابن عباس رفعه ، فضلت على الأنبياء بخصلتين : كان شيطاني كافراً فأعاقني الله عليه فأسلم ، قال ونسيت الأخرى ، قلت : فينظم بهذا سبع عشرة خصلة . ويمكن أن يوجد أكثر من ذلك لمن آمن التسليم . وقد تقدم طريق الجمع بين هذه الروايات ، وأنه لا تعارض فيها . وقد ذكر أبو سعيد التيسابوري (١) في كتاب شرف المصطفى أن عبد الله الذي اختص به نبينا ﷺ عن الأنبياء ستون خصلة . وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم مشروعته تعديد نعم الله ، وإلقاء العلم قبل السؤال ، وأن الأصل في الأرض الطهارة ، وأن صحة الصلاة لا تختص بالمسجد المبني لذلك . وأما حديث ، لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ، فضعيف (٢)

(١) في النسخ المطبوعة « أبو سعيد » وفي مخطوطة الرياض أبو سعيد . قال صاحب كشف الغنون : أبو سعيد عبد الملك ابن محمد التيسابوري الحركوش المتوفى سنة ٤٠٦ هـ ، كتابه شرف المصطفى ثمان مجلدات .

(٢) لكن يفتي عنه ما رواه ابن ماجه وابن حبان والحاكم بإسناد حسن عن ابن عباس مرفوعاً « من سمع النداء فلم يأْت فلا

أخرجه الدارقطني من حديث جابر . واستبدل به صاحب المبسوط من الحنفية على إظهار كرامة الآدي وقال : لأن الآدي خلق من ماء وتراب ، وقد ثبت أن كلا منهما طهور ، ففي ذلك بيان كرامته . والله تعالى أعلم بالصواب

## ٢ - باب إذا لم يجد ماء ولا تراباً

٣٣٦ - حدثنا زكرياء بن يحيى قال حدثنا عبد الله بن نمير قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها استمرت من أسماء قلادة فهلكت ، فبعث رسول الله ﷺ رجلاً فوجد لها ، فأدركتهم الصلاة وليس معهم ماء ، فصلوا ، فشكروا ذلك إلى رسول الله ﷺ ، فأزل الله آية التيمم ، فقال أسيد بن حضير لعائشة : جزاك الله خيراً ، فوالله ما نزل بك أسرُ تكثر هيئته إلا جعل الله ذلك لك وللسلدين فيه خيراً

قوله ( باب إذا لم يجد ماء ولا تراباً ) قال ابن رشد : كأن المصنف نزل فقد شرعية التيمم منزلة فقد التراب بعد شرعية التيمم ، فكأنه يقول : حكمهم في عدم المطهر - الذي هو الماء خاصة - حكمنا في عدم المطهرين الماء والتراب . وهذا يظهر مناسبة الحديث للترجمة ، لأن الحديث ليس فيه أنهم فقدوا التراب ، وإنما فيه أنهم فقدوا الماء فقط ، ففيه دليل على وجوب الصلاة لفاقد الطهورين . ووجه أنهم صلوا معتقدين وجوب ذلك ، ولو كانت الصلاة حينئذ ممنوعة لانكر عليهم النبي ﷺ ، وبهذا قال الشافعي وأحمد وجهور المحدثين وأكثر أصحاب مالك ، لكن اختلفوا في وجوب الإعادة ، فالمنصوص عن الشافعي وجوبها ، وصححه أكثر أصحابه ، واحتجوا بأنه عذر نادر فلم يسقط الإعادة ، والمشهور عن أحمد وبه قال المزني ويحسون وابن المنذر لا يجب ، واحتجوا بحديث الباب ، لأنها لو كانت واجبة لبيها لهم النبي ﷺ إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة . ولتعب بأن الإعادة لا يجب على الفور (١) فلم يتأخر البيان عن وقت الحاجة . وعلى هذا فلا بد من دليل على وجوب الإعادة . وقال مالك وأبو حنيفة في المشهور عنهما : لا يصلي ، لكن قال أبو حنيفة وأصحابه : يجب عليه القضاء ، وبه قال الثوري والأوزاعي . وقال مالك فيما حكاه عنه المدنيون : لا يجب عليه القضاء . وهذه الأقوال الأربعة هي المشهورة في المسألة . وحكي الثوري في شرح المذهب عن القديم : تستحب الصلاة وتجب الإعادة ، وهذا تصير الأقوال خمسة . والله أعلم .

قوله ( حدثنا زكرياء بن يحيى ) هكذا وقع في جميع الروايات غير منسوب ، وكذا في قصة سعد بن معاذ فانه أوردما في الصلاة والهجرة والمغازي بهذا الاسناد عنه ولم ينسبه ، وأعاده في التفسير تاماً ، ومثله في الصلاة حديث « مرأب بكر أن يصلي بالناس » ، وكذا سبق في « باب خروج النساء إلى البراز » ، لكن من روايته عن أبي أسامة لا عن عبد الله بن نمير ، وأعاده في التفسير تاماً ، ومثله في التفسير حديث عائشة « كنت أغار على اللاتي وهبن أنفسهن ، وفي صفة إبليس حديث « لما كان يوم أحد انهمز المشركون » الحديث . وجزم السكلا باني بأنه اللؤلؤ البليخ ،

صلاة له إلا من هنر » وما رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة « أن رجلاً أعمى سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي في بيته ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : هل تسمع النداء بالصلاة ؟ قال : نعم . قال : فأجب ، وهذا في الفرائض كما هو معلوم . أما النافقة فلا تختص بالمسجد ، بل هي في البيت أفضل ، إلا ما دل الشرع على استثنائه . والله أعلم

( ١ ) ليس معنا التعميق بعيد ، والصواب وجوب الإعادة على الفور عند وجود مقتضيها ، فلما لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالإعادة دل على عدم وجوبها

وقال ابن عدى : هو ذكرى بن يحيى بن ذكرى بن أبى زائدة ، والى هذا ما لى الدارقطنى لانه كوفى ، وكذا الشيخان المذكوران عبد الله بن نعيم وأبو أسامة ، وقد روى البخارى فى العيدين عن ذكرى بن يحيى عن الحارثى لكن قال : حدثنا ذكرى بن يحيى أبو السكين فيحتمل أن يكون هو المهمل فى المواضع الأخرى لأنه كوفى وشيخه كوفى أيضا ، وقد ذكر المزى فى التذييب أنه روى عن ابن نعيم وأبى أسامة أيضا ، وجزم صاحب الزهرة بأن البخارى روى عن أبى السكين أربعة أحاديث ، وهو مصير منه الى أنه المراد كما جوزناه ، والى ذلك ما لى أبو الوليد الباجى فى رجال البخارى . والله أعلم . قوله ( وليس معهم ماء فصالوا ) زاد الحسن بن سفيان فى مسنده عن محمد بن عبد الله بن نعيم عن أبيه فصالوا بغير وضوء . أخرجه الاسماعيلى وأبو نعيم من طريقه ، وكذا أخرجه الجوزقى من وجه آخر عن ابن نعيم ، وكذا للبصنف فى فضل عائشة من طريق أبى أسامة ، وفى التفسير من طريق عبدة بن سليمان كلاهما . عن هشام ، وكذا لمسلم من طريق أبى أسامة ، وأغرب ابن المنذر قادعى أن عبدة قد ربه هذه الزيادة . وقد قدمت مباحث الحديث وطريق الجمع بين رواية عروة والقاسم فى الباب الذى قبله

### ٣ - باب التيمم فى الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة ، وبه قال عطاء

وقال الحسن فى المريض عندہ الماء ولا يجد من يناوله : يتيمم

وأقبل ابن عمر عن أرضه بالجرف فحضرته المصربة بذكر التيمم فصلى ، ثم دخل المدينة والشمس مرفعة فلم يجد

٣٣٧ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج قال سمعت عميرا مولى

ابن عباس قال : أنبأت أنا وعبد الله بن يسار مولى ميمونة زوج النبى ﷺ حتى دخلنا على أبى جهم بن الحارث بن الصمة الأصارى ، فقال أبو الجهم : « أقبل النبى ﷺ من نحو بئر بجل فلقية رجل فسلم عليه فلم يرده عليه النبى ﷺ حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه ويديه ، ثم رده عليه السلام »

قوله ( باب التيمم فى الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة ) جعله مقيدا بشرطين : خوف خروج الوقت وفقد الماء ، ويلتحق بفقد عدم القدرة عليه . قوله ( وبه قال عطاء ) أى بهذا المذهب ، وقد وصله عبد الرزاق من وجه صحيح ، وابن أبى شيبة من وجه آخر ، وليس فى المنقول عنه تعرض لوجوب الاعادة . قوله ( وقال الحسن ) وصله اسماعيل القاضى فى الاحكام من وجه صحيح ، وروى ابن أبى شيبة من وجه آخر عن الحسن وابن سيرين قالا : لا يتيمم مارجا أن يقدر على الماء فى الوقت . ومفهومه يوافق ما قبله . قوله ( وأقبل ابن عمر ) قال الشافعى : « أخبرنا ابن عيينة عن ابن جحلان عن نافع عن ابن عمر أنه أقبل من الجرف ، حتى إذا كان بالمربد تيمم فمسح وجهه ويديه وصلى العصر ، وذكر بقية الخبر كما علقه المصنف ، ولم يظهر لى سبب حذفه منه ذكر التيمم مع أنه مقصود الباب . وقد أخرجه مالك فى الموطأ عن نافع مختصرا ، لكن ذكر فيه أنه تيمم فمسح وجهه ويديه الى المرفقين . وأخرجه الدارقطنى والحاكم من وجه آخر عن نافع مرفوعا لكن إسناده ضعيف . والجرف بضم الجيم والراء بعدها فاء موضع ظاهر المدينة كانوا يسكنون به إذا أرادوا النزول ، وقال ابن إسحق : هو على فرسخ من المدينة ، والمربد بكسر الميم وسكون الراء بعدها موحدة مفتوحة ، وحكى ابن التين أنه روى بفتح أوله ، وهو من المدينة على ميل .

وهذا يدل على أن ابن عمر كان يرى جواز التيمم الحاضر ، لأن مثل هذا لا يسمى سفراً ، وبهذا يناسب الترجمة .  
وظاهره أن ابن عمر لم يراع خروج الوقت لأنه دخل المدينة والشمس مرتفعة ، لكن يحتمل أن يكون ظن أنه لا يصل إلا بعد خروج الوقت ، ويحتمل أيضاً أن ابن عمر تيمم لا عن حدث بل لأنه كان يتوضأ لكل صلاة استجباً با  
فعله كان على وضوء فأراد الصلاة ولم يجد الماء كعادته فاقصر على التيمم بدل الوضوء ، وعلى هذا فليس مطابقاً  
لترجمة الا بجماع ما بينهما من التيمم في الحضر ، وأما كونه لم يعد فلا حجة فيه لمن أسقط الإعادة عن التيمم في  
الحضر ، لأنه على هذا الاحتمال لا تجب عليه الإعادة بالاتفاق ، وقد اختلف السلف في أصل المسألة ، فذهب مالك  
الى عدم وجوب الإعادة على من تيمم في الحضر ، ووجهه ابن بطلان بأن التيمم إنما ورد في المسافر والمريض لإدراك  
وقت الصلاة فيلتحق بهما الحاضر إذا لم يقدر على الماء قياساً . وقال الشافعي : تجب عليه الإعادة لتدور ذلك . وعن  
أبي يوسف وزفر : لا يصل إلى أن يجد الماء ولو خرج الوقت . قوله ( عن جعفر بن ربيعة ) في رواية الاسماعيل  
« حدثني جعفر » ، ونصف هذا الاسناد مصريون ونصفه الأعل مدنيون . قوله ( سمعت عميراً مولى ابن عباس ) هو  
ابن عبد الله الهلال مولى أم الفضل بنت الحارث والدة ابن عباس ، وقد روى ابن إسحق هذا الحديث فقال « مولى  
عمير الله بن عباس » ، وإذا كان مولى أم الفضل فهو مولى أولادها . وروى موسى بن عقبة وابن لمبة وأبو  
الحويرث هذا الحديث عن الأعرج عن أبي الجهم ولم يذكروا بينهما عميراً والصواب إثباته ، وليس له في الصحيح  
غير هذا الحديث وحديث آخر عن أم الفضل ، ورواية الأعرج عنه من رواية الاقران . قوله ( أقبلت أنا  
وعبد الله بن يسار ) هو أخو عطاء بن يسار التابعي المشهور ، ووقع عند مسلم في هذا الحديث « عبد الرحمن بن  
يسار » وهو وهم وليس له في هذا الحديث رواية ، ولهذا لم يذكره المصنفون في رجال الصحيحين . قوله ( على أبي  
جهم ) قيل اسمه عبد الله ، وحكى ابن أبي حاتم عن أبيه قال : يقال هو الحارث بن الصمة ، فقل هذا لفظه « ابن »  
زائدة بين أبي جهم والحارث ، لكن صحح أبو حاتم أن الحارث اسم أبيه لا اسمه ، وفرق ابن أبي حاتم بينه وبين  
عبد الله بن جهم يكنى أيضاً أبا جهم ، وقال ابن منده « عبد الله بن جهم بن الحارث بن الصمة » فجعل الحارث اسم  
جده ، ولم يوافق عليه ، وكأنه أراد أن يجمع الأقوال المختلفة فيه . والصمة بكسر المهملة وتشديد الميم هو ابن عمرو  
ابن عتيك الخزرجي ، ووقع في مسلم « دخلنا على أبي الجهم » باسكان الهاء والصواب أنه بالتصغير ، وفي الصحابة  
شخص آخر يقال له أبو الجهم وهو صاحب الانبجانية ، وهو غير هذا لأنه قرشي وهذا أنصاري ، ويقال بخذف  
الالف واللام في كل منهما وبإثباتهما . قوله ( من نحو بثر جل ) أي من جهة الموضع الذي يعرف بذلك ، وهو  
معروف بالمدينة ، وهو بفتح الجيم والميم ، وفي النسائي بثر الجبل وهو من العقيق . قوله ( فلقية رجل ) هو أبو  
الجهم الراوي ، بينه الشافعي في روايته لهذا الحديث من طريق أبي الحويرث عن الأعرج . قوله ( حتى أقبل على  
الجداد ) وللدارقطني من طريق ابن إسحق عن الأعرج « حتى وضع يده على الجداد ، وزاد الشافعي « لخته بعضاً » ،  
وهو محمول على أن الجداد كان مباحاً ، أو مملوكاً لأنسان يعرف رضاه . قوله ( فسح بوجهه ويديه ) وللدارقطني من  
طريق أبي صالح عن الليث « فسح بوجهه وذراعيه » وكذا للشافعي من رواية أبي الحويرث ، وله شاهد من حديث  
ابن عمر أخرجه أبو داود ، لكن خطأ الحفاظ روايته في رفعه وصرخوا وقفه ، وقد تقدم أن مالكا أخرجه  
موقوفاً بمعناه وهو الصحيح ، والثابت في حديث أبي جهم أيضاً بلفظ « يديه » لا ذراعيه فانها رواية شاذة مع ما في

أبي الحورث وأبي صالح من الضعف، وسيأتي ذكر الخلاف في إيجاب مسح الذراعين بعد ياب واحد، قال الترمذي: هذا الحديث محمول على أنه عليه السلام كان عادما للباء حال التيمم. قلت: وهو مقتضى صنيع البخاري، لكن تعقب استدلاله به على جواز التيمم في الحضرة بأنه ورد على سبب، وهو إرادة ذكر الله، لأن لفظ السلام من أسمائه، وما أريد به استباحة الصلاة. وأجيب بأنه لما تيمم في الحضرة رد السلام - مع جوازه بدون الطهارة - فن شغل فوات الصلاة في الحضرة جاز له التيمم بطريق الأولى لعدم جواز الصلاة بغير طهارة مع القدرة، وقيل يحتمل أنه لم يرد عليه السلام بذلك التيمم رفع الحدث، ولا استباحة محظور، وإنما أراد التشبه بالمطهرين كما يشرع الإمساك في رمضان لمن يباح له الفطر، أو أراد تخفيف الحدث بالتيمم كما يشرع تخفيف حدث الجنب بالوضوء كما تقدم، واستدل بمن يبال على عدم اشتراط التراب قال: لأنه معلوم أنه لم يعلق يده من الجدار تراب، ونقص بأنه غير معلوم بل هو محتمل، وقد سبق من رواية الشافعي ما يدل على أنه لم يكن على الجدار تراب، ولهذا احتج إلى حته بالصحة

#### ٤ - باب المتييم هل يَنْفُخُ فيها؟

٣٣٨ - **حدثنا آدم** قال **حدثنا** شعبة **حدثنا** الحكم **عن** زر عن **سعيد بن عبد الرحمن بن أنس بن أبي** قال: جاء رجل إلى **عمر بن الخطاب** فقال: إني أجنب فلم أصب الماء. فقال **عمر بن الخطاب** لم **عمر بن الخطاب** أما تذكر أنما كنا في سفر وأنا وأنت، فأما أنت فلم تصل، وأما أنا فتمسكت فضليت، فذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم، قال النبي صلى الله عليه وسلم كان يَكْفِيكَ هَكَذَا، فضرب النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الأرض وفتح فيها، ثم مسح بهما وجهه وكفيه [الحديث ٣٣٨ - أطرافه في: ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧]

**قوله** (باب المتييم هل ينفخ فيها) أي في يديه، وزعم الكرماني أن في بعض النسخ «باب هل ينفخ في يديه بعد ما يضرب بهما الصعيد للتيمم» وإنما ترجم بلفظ الاستفهام لينبه على أن فيه احتمالا كعادته، لأن النفخ يحتمل أن يكون لشيء علق بيده خشي أن يصيب وجهه الكريم، أو علق يده من التراب شيء له كثرة فأراد تخفيفه لئلا يبق له أثر في وجهه، ويحتمل أن يكون لبيان التشريع، ومن ثم تمسك به من أجل التيمم بغير التراب زاعما أن نفخه يدل على أن المشترط في التيمم الضرب من غير زيادة على ذلك، قلنا كان هذا الفعل محتملا لما ذكر أوردته بلفظ الاستفهام ليعرف الناظر أن للبحث فيه مجالا. **قوله** (حدثنا الحكم) هو ابن عتيبة. الفقيه الكوفي، وذو المعجمة هو ابن عبد الله المرهبي. **قوله** (جاء رجل) لم أقف على تسميته، وفي رواية الطبراني أنه من أهل البادية، وفي رواية سليمان بن حرب الآتية أن عبد الرحمن بن أنس شهد ذلك. **قوله** (فلم أصب الماء، فقال عمر) هذه الرواية اختصر فيها جواب عمر، وليس ذلك من المصنف، فقد أخرجه البيهقي من طريق آدم أيضا بدونها، وقد أورد المصنف الحديث المذكور في الباب الذي يليه من رواية ستة أنفس أيضا عن شعبة بالإسناد المذكور ولم يسقه تماما من رواية واحد منهم، نعم ذكر جواب عمر مسلم من طريق يحيى بن سعيد والنسائي من طريق حجاج بن محمد كلاهما عن شعبة ولفظهما «فقال لا تصل، زاد السراج» حتى تجد الماء، وللنسائي نحوه. وهذا مذهب مشهور عن عمر، ووافقه عليه عبد الله بن مسعود، وجرى فيه مناظرة بين أبي موسى وابن مسعود كما سيأتي في باب التيمم ضربة، وقيل إن ابن مسعود رجع عن ذلك، ومنذكر هناك توجيه ما ذهب إليه عمر في ذلك والجواب عنه. **قوله** (في سفر)

ولسلم وفي سرية ، وزاد ، فأجبتنا ، وسأيت للصنف مثله في الباب الذي بعده من رواية سليمان بن حرب عن شعبة .  
**قوله** ( فتحكك ) وفي الرواية الآتية بعد ، فتمرغت ، بالغين المعجمة أى قنيت ، وكان عمارا يستعمل القياس في هذه المسألة لأنه لما رأى أن التيمم إذا وقع بدل الوضوء وقع على هيئة الوضوء رأى أن التيمم عن التسليم يقع على هيئة التسليم . ويستفاد من هذا الحديث وقوع اجتهاذا الصحابة في زمن النبي ﷺ ، وأن المجتهد لا لوم عليه إذا بذل وسعه وإن لم يصب الحق ، وأنه إذا عمل بالاجتهاد لا يجب عليه الإعادة ، وفي تركه أمر هر أيضا بقضائها متمسك لمن قال إن فاقده الطهورين لا يصلى ولا قضاء عليه كما تقدم (١) . **قوله** ( إنما كان بكفيك ) فيه دليل على أن الواجب في التيمم هي الهيئة المشروعة في هذا الحديث ، والزيادة على ذلك لو ثبتت بالأمر دلت على النسخ ولزم قبولها ، لكن إنما وردت بالفعل فتعمل على الأكمل ، وهذا هو الأظهر من حيث الدليل كما سأتى . **قوله** ( وضرب بكفيه الأرض ) في رواية غير أبي ذر ضرب النبي ﷺ ، وكذا البيهقي من طريق آدم . **قوله** ( ونفخ فيها ) وفي رواية حجاج الآتية ثم أدناها من فيه ، وهي كناية عن النفخ ، وفيها إشارة إلى أنه كان نفخا خفيفا ، وفي رواية سليمان بن حرب . **قوله** ( نقل فيها ) والنقل قال أهل اللغة : هو دون البزق ، والنفث دونه . وسأيت هؤلاء يدل على أن التعليم وقع بالفعل . ولسلم من طريق يحيى بن سعيد ، وللإسماعيلي من طريق يزيد بن هرون وغيره - كلهم عن شعبة - أن التعليم وقع بالقول ، ولفظهم ، **قوله** ( إنما كان بكفيك أن تضرب يديك الأرض ، زاد يحيى ) ثم تنفخ ثم تمسح بهذا وجهك وكفيك ، واستدل بالنسخ على استحباب تخفيف التراب كما تقدم ، وعلى سقوط استحباب التكرار في التيمم لأن التكرار يستلزم عدم التخفيف ، وعلى أن من غسل رأسه بدل المسح في الوضوء أجزأه أخذنا من كون عمار يمزج في التراب التيمم وأجزأه ذلك ، ومن هنا يؤخذ جواز الزيادة على الضربتين في التيمم ، وسقوط إيجاب الترتيب في التيمم عن الجنازة

### ٥ - باب التيمم للوجه والكفين

٣٣٩ - **حدثنا حجاج** قال أخبرنا شعبة أخبرني الحكم عن زر عن سعيد بن عبد الرحمن بن أنزى عن أبيه قال عمار بهذا ، وضرب شعبة بيديه الأرض ، ثم أدناها من فيه ، ثم مسح وجهه وكفيه وقال النضر أخبرنا شعبة عن الحكم قال سمعت ذرا يقول عن ابن عبد الرحمن بن أنزى قال الحكم وقد سمعته من ابن عبد الرحمن عن أبيه قال : قال عمار

٣٤٠ - **حدثنا سليمان بن حرب** قال حدثنا شعبة عن الحكم عن زر عن ابن عبد الرحمن بن أنزى عن أبيه أنه شهد عمر وقال له عمار : كفا في سريبة فأجبتنا . وقال : نقل فيها

**قوله** ( باب التيمم للوجه والكفين ) أى هو الواجب المجزئ ، وأتى بذلك بصيغة الجزم مع شهرة الخلاف فيه لقوة دليله ، فإن الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم وعمار ، وما صداهما فضيف أو يختلف في رفعه ووقفه ، والمرجح عدم رفعه . فأما حديث أبي جهيم فورد بذكر اليدين مجملا ، وأما

(١) لكنه قول سلف مخالف لقوله تعالى ﴿ تاتوا الله ما استطعتم ﴾ ولحديث عائشة المحدث في قصة الفلاة . والله أعلم

حديث عمار فور ذكر الكفين في الصحيحين وبذكر المرفقين في السنن ، وفي رواية الى نصف الذراع ، وفي رواية الى الابطاط . فأما رواية المرفقين وكذا نصف الذراع ففيهما مقال ، وأما رواية الابطاط فقال الشافعي وغيره : إن كان ذلك وقع بأمر النبي ﷺ فكل تيمم صح للنبي ﷺ بعده فهو ناسخ له ، وإن كان وقع بغير أمره فالحجة فيما أمر به . وما يقوى رواية الصحيحين في الاقتصار على الوجه والكفين كون عمار كان يقف بعد النبي ﷺ بذلك ، وراوى الحديث أعرف بالمراد به من غيره ولا سيما الصحابي أئمتد ، وسيأتى الكلام على مسألة الاقتصار على ضربة واحدة في باب إن شاء الله تعالى . قوله ( حدثنا حجاج ) هو ابن منهل ، وقد روى النسائي هذا الحديث من طريق حجاج بن محمد عن شعبة بغير هذا السياق ، ولم يسمع البخارى من حجاج بن محمد ، وتابعه على هذا السياق عن حجاج ابن منهل على بن عبد العزيز البغوى أخرجه ابن المنذر والطبراني عنه ، وخالفهما محمد بن خزيمة البصرى عنه فقال « عن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه ، أخرجه الطحاوى عنه وأشار الى أنه وم فيه . قلت : سقطت من روايته لفظة « ابن » ، ولابد منها لأن أبزى والد عبد الرحمن لا رواية له في هذا الحديث . والله أعلم . قوله ( عن الحكم ) في رواية كريمة والاصلى « أخرجه الحكم » ، وهى رواية ابن المنذر أيضا . قوله ( عن ابن عبد الرحمن ) في رواية أبي ذر وأبى الوقت « عن سعيد بن عبد الرحمن » . قوله ( بهذا ) أشار الى سياق المتن الذى قبله من رواية آدم عن شعبة وهو كذلك ، إلا أنه ليس في رواية حجاج قصة عمر . قوله ( وقال النضر ) هو ابن شميل ، وهذا التعليق موصول عند مسلم عن إسحق بن منصور عن النضر ، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق إسحق بن راهبه عنه وأفاد النضر في هذه الرواية أن الحكم سمعه من شيخ شيخه سعيد بن عبد الرحمن ، والظاهر أنه سمعه من ذر عن سعيد ، ثم لقي سعيدا فأخذه عنه ، وكان سماعه له من ذر كان أتقن ولهذا أكثر ما يحى . في الروايات باباته ، وأثبت رواية سليمان بن حرب أن عمر أيضا كان قد أجنب فلذا خالف اجتهد اجتهد عمار

٣٤١ - **حدثنا محمد بن كثير** أخبرنا شعبة عن الحكم عن ذر عن ابن عبد الرحمن بن أبزى عن عبد الرحمن قال : قال عمار لعمر : سمعتُ فأتيتُ النبي ﷺ فقال « يكفيك الوجه والكفان »

قوله في رواية محمد بن كثير ( يكفيك الوجه والكفان ) كذا في رواية الاصيل وغيره بالرفع فيما على الفاعلية وهو واضح ، وفي رواية أبي ذر وكريمة « يكفيك الوجه والكفين » بالنصب فهما على المفعولية إما باضمار أفعى أو التقدير بكفيك أن تمسح الوجه والكفين ، أو بالرفع في الوجه على الفاعلية وبالنصب في الكفين على أنه مفعول معه ، وقيل لأنه روى بالجر فهما وجهه ابن مالك بأن الأصل يكفيك مسح الوجه والكفين لحذف المضاف وبقى المجرور به على ما كان ، ويستفاد من هذا اللفظ أن ما زاد على الكفين ليس بفرض كما تقدم ، وإليه ذهب أحمد وإسحق وابن جرير وابن المنذر وابن خزيمة ، ونقله ابن الجهم وغيره عن مالك ، ونقله الخطابي عن أصحاب الحديث ، وقال النووي : رواه أبو ثور وغيره عن الشافعي في القديم ، وأترك ذلك الماوردى وغيره . قال : وهو انكار مردود لأن أبا ثور إمام ثقة . قال : وهذا القول وإن كان مرجوحا فهو القوي في الدليل . انتهى كلامه في شرح المذهب . وقال في شرح مسلم في الجواب عن هذا الحديث : إن المراد به بيان صورة الضرب للتعليم ، وليس المراد به بيان جميع ما يحصل به التيمم . وتعقب بأن سياق القصة يدل على أن المراد به بيان جميع ذلك لأن ذلك هو الظاهر



من قوله « إنما يكفيه » ، وأما ما استدل به من اشتراط بلوغ المسح الى المرفقين من أن ذلك مشروط في الوضوء لجوابه أنه قياس في مقابلة النص ، فهو قاسد الاعتبار . وقد عارضه من لم يشترط ذلك بقياس آخر ، وهو الاطلاق في آية السرة ، ولا حاجة لذلك مع وجود هذا النص

٣٤٢ - **حدثنا** مسلمٌ **حدثنا** شعبَةُ عنِ الحَكَمِ عنِ ذَرِّ عنِ ابنِ عبدِ الرحمنِ عنِ عبدِ الرحمنِ قال : **سُئِلْتُ** عَمَرُ قَالَ لَهُ عَمَارٌ . . وساق الحديث

٣٤٣ - **حدثنا** محمدُ بنُ بشارٍ قال **حدثنا** عُثْمَرُ **حدثنا** شعبَةُ عنِ الحَكَمِ عنِ ذَرِّ عنِ ابنِ عبدِ الرحمنِ ابنِ أَرْبَى عنِ أبيهِ قال : قال عُمَارٌ « **فَضَرَبَ** النَّبِيُّ ﷺ **يَدَيْهِ** الْأَرْضَ فَسَحَّ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ »

**قوله** ( حدثنا مسلم ) هو ابن إبراهيم ، ولم يسق المتن في هذه الرواية بل قال « وساق الحديث ، وظاهره أن لفظه يوافق اللفظ الذي قبله . ثم ساقه نازلا من طريق عُثْمَرُ عن شعبه ، وأظنه قصد بإيراد هذه الطرق الإشارة الى أن النضر تفرد بإداته ، وأن الحكم سمعه من سعيد بلا واسطة . واختصر المصنف أيضا سياق عُثْمَرُ ، وقد أخرجه أحمد عنه ، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه عن محمد بن بشار شيخ البخاري وسيألفه أتم ذكر فيه قصة عمر وذكر فيه التفخ أيضا . والله أعلم

٦ - **باب** الصَّعِيدِ الطَّيِّبِ وَضُوءِ الْمُسْلِمِ يَكْفِيهِ مِنَ الْمَاءِ . وقال الحسن : يُجْزِئُهُ التَّيْمُمُ مَا لَمْ يُحْدِثْ . وأمَّ ابنُ عَبَّاسٍ وَهُوَ مَتَيْمٌ . وقال يحيى بنُ سَعِيدٍ : لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَى السَّجَةِ وَالتَّيْمُمِ بِهَا

**قوله** ( باب ) بالتينين ( الصعيد الطيب وضوء المسلم ) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه البزار من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعا وصححه ابن القطان ، لكن قال الدارقطني : ان الصواب إرساله . وروى أحمد وأصحاب السنن من طريق أبي قلابة عن عمرو بن مجدان . وهو بضم الموحدة وسكون الجيم - عن أبي ذر نحوه ، ولفظه « إن الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين » وصححه الترمذي وابن حبان والدارقطني . **قوله** ( وقال الحسن ) وصله عبد الرزاق ولفظه « يجزئ تيمم واحد ما لم يحدث » وابن أبي شيبة ولفظه « لا ينقض التيمم الا الحدث » وسعيد بن منصور ولفظه « التيمم بمنزلة الوضوء ، اذا تيممت فأنت على وضوء حتى تحدث ، وهو أصرح في مقصود الباب . وكذلك ما أخرجه حماد بن سلمة في مصنفه عن يونس بن عبيد عن الحسن قال « تصلي الصلوات كلها بتيمم واحد مثل الوضوء ما لم تحدث » . **قوله** ( وأم ابن عباس وهو متيمم ) وص ابن أبي شيبة والبيهقي وغيرهما وإسناده صحيح ، وسيأتى في « باب إذا خاف الجنب » لعمر بن العاص مثله ، وأشا . نف بذلك الى أن التيمم يقوم مقام الوضوء ولو كانت الطهارة به خفيفة لما أم ابن عباس وهو متيمم من كان متوضئا . وهذه المسألة وافق فيها البخاري الكوفيون والجمهور ، وذهب بعضهم - من التابعين وغيرهم - الى خلاف ذلك ، وحجتهم أن التيمم طهارة ضرورية لاستباحة الصلاة قبل خروج الوقت ، ولذلك أعطى النبي ﷺ الذي أجنب فلم يصل الإناء من الماء ليفتسل به بمد أن قال له « عليك بالصعيد فإنه يكفيه » ، لأنه وجد الماء فبطل تيممه . وفي الاستدلال بهذا على عدم جواز أكثر من فريضة بتيمم واحد نظر ، وقد أبيع عند الأكثر بالتيمم

الواحد التوافل مع الفريضة ، إلا أن ما لكارحه الله يشترط تقدم الفريضة . وشذ شريك القاضي فقال : لا يصلح بالتيمم الواحد أكثر من صلاة واحدة فرضا كانت أو نفلا . قال ابن المنذر : إذا صحت التوافل بالتيمم الواحد صحت الفرائض ، لأن جميع ما يشترط للفرائض مشروط للتوافل إلا بدليل . انتهى . وقد اعترف البيهقي بأنه ليس في المسألة حديث صحيح من الطرفين . قال : لكن صح عن ابن عمر إيجاب التيمم لكل فريضة ، ولا يعلم له مخالف من الصحابة . وتعقب بما رواه ابن المنذر عن ابن عباس أنه لا يجب ، واحتج المصنف لعدم الوجوب بعموم قوله في حديث الباب : فإنه يكفيك ، أى ما لم تحدث أو تجد الماء ، وحمله الجمهور على الفريضة التي تيمم من أجلها ويصل به ما شاء من التوافل ، فإذا حضرت فريضة أخرى وجب طلب الماء ، فإن لم يجد تيمم . والله أعلم . قوله ( وقال يحيى بن سعد ) هو الانصاري . والسبخة : بهمة وموحدة ثم معجمة مفتوحات هي الأرض المالحة التي لا تنكاد تثبت ، وإذا وصفت الأرض قلت هي أرض سبخة بكسر الموحدة . وهذا اللفظ يتعلق بقوله في الترجمة : الصعيد الطيب ، أى أن المراد بالطيب الطاهر ، وأما الصعيد فقد تقدم نقل الخلاف فيه وأن الاظهر اشتراط التراب ، ويدل عليه قوله تعالى ( فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ) فإن الظاهر أنها للتبويض ، قال ابن بطال : فإن قيل لا يقال مسح منه إلا إذا أخذ منه جزءا ، وهذه صفة التراب لا صفة الصخر مثلا الذي لا يعلق باليد منه شيء ، قال : فالجواب أنه يجوز أن يكون قوله : منه ، صلة . وتعقب بأنه تعسف . قال صاحب الكشاف : فإن قلت لا يفهم أحد من العرب من قول القائل مسحت برأسى من الدهن أو غيره الا معنى التبويض . قلت : هو كما تقول ، والاذعان للحق خير من المراء . انتهى . واحتج ابن خزيمة لجواز التيمم بالسبخة بحديث عائشة في شأن الهجرة أنه قال ﷺ : « أريت دار هجرتكم سبخة ذات نخل ، يعنى المدينة قال : وقد سمي النبي ﷺ بالمدينة طيبة فدل على أن السبخة داخلة في الطيب ، ولم يخالف في ذلك إلا إسحق بن راهويه

٣٤٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَوْفٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ عَنْ عِمرَانَ قَالَ : كُنَّا فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَإِنَّا أَمْرَبْنَا حَتَّى إِذَا كُنَّا فِي آخِرِ اللَّيْلِ وَقَعْنَا وَقَةً وَلَا وَقَةً أَهْلُ عِنْدَ الْمَسَافِرِ مِنْهَا ، فَأُيْقِظُنَا لِأَحَرِّ الشَّمْسِ ، وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ اسْتَيْقِظَ فُلَانٌ ثُمَّ فُلَانٌ ثُمَّ فُلَانٌ - يُسَمِّيهِمْ أَبُو رَجَاءٍ فَذِي تَوَفٍّ - ثُمَّ عُمَرُ بْنُ ابْنِ أَبِي رَافِعٍ ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا نَامَ لَمْ يُوقِظْ حَتَّى يَكُونَ هُوَ يَسْتَيْقِظُ لَأَنَّا لَا نَدْرِي مَا يَحْدُثُ لَهُ فِي نَوْبِهِ . فَلَمَّا اسْتَيْقِظَ عَمُرُ وَرَأَى مَا أَصَابَ النَّاسَ - وَكَانَ رَجُلًا جَلِيدًا - فَكَبَّرَ وَرَفَعَ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ ، فَازَالَ يُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ حَتَّى اسْتَيْقِظَ بِصَوْتِهِ النَّبِيُّ ﷺ ، فَلَمَّا اسْتَيْقِظَ شَكَرُوا إِلَيْهِ الَّذِي أَصَابَهُمْ ، قَالَ : لَا ضَيْرَ - أَوْ لَا يَضِيرُ - أَرْتَحِلُوا . فَارْتَحَلْ ، فَسَارَ غَيْرَ بَعِيدٍ ، ثُمَّ تَزَلَّ فِدْعًا بِالْوَضُوءِ فَتَوَضَّأَ ، وَنُودِيَ بِالصَّلَاةِ فَصَلَّى بِالنَّاسِ ، فَلَمَّا انْقَضَتْ مِنْ صَلَاتِهِ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ مُعْزَلٍ لَمْ يُصَلِّ مَعَ الْقَوْمِ ، قَالَ : مَا مَنَعَكَ يَا فُلَانُ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ الْقَوْمِ ؟ قَالَ : أَصَابَنِي جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ . قَالَ : عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ . فَانْهَكَ يَكْفِيكَ . ثُمَّ سَارَ النَّبِيُّ ﷺ فَاشْتَكَى إِلَيْهِ النَّاسُ مِنَ الْعَطَشِ ، فَتَزَلَّ فِدْعًا فُلَانًا - كَانَ يُسَمِّيهِ أَبُو رَجَاءٍ نَسِيَهُ عَوْفٌ - وَدَعَا

عائياً فقال: اذهباً فابتغيا الماء، فانطلقا فلتقيا امرأة بين سزادتين - أو سطحيحتين - من ماء على بغير لما فقالا لها: أين الماء؟ قالت عهدي بالماء أمس هذه الساعة، ونفرتنا خلوصاً. قال لها: انطلي إذا. قالت: إلى أين؟ قال: إلى رسول الله ﷺ. قالت: الذي يقال له الصابي. قال: هو الذي تمنين، فانطلي. فجاء بها إلى النبي ﷺ وحدته الحديث. قال: فاستنز لوها عن بغيرها، ودعا النبي ﷺ بإناء ففرغ فيه من أهواه للمزادتين - أو السطحيحتين - وأوذكاً أفواههما وأطلق العزالي ونودي في الناس: استقوا واستقوا. فسقى من شاء واستقى من شاء، وكان آخر ذلك أن أعطى الذي أصابته أجنابته إناء من ماء قال: اذهب فأفرغه عليك. وهي قائمة تنظر إلى ما يفعل بمايها. وإيم الله لقد أفلح عنها وإنه كيخيل إلينا أنها أشد وألة منها حين ابتداء فيها. فقال النبي ﷺ: أجمعوها. فجمعوها - من بين عجرة وديقة وسويقة - حتى جمعوا لها طلعاً، فجلوها في ثوب وحملوها على بغيرها ووضعوا الثوب بين يديها، قال لها: تلمين ما رزقنا من مالك شيئاً، ولكن الله هو الذي أسقانا. فأتت أهلها وقد احتبست عنهم. قالوا: ما حبسك يا فلانة؟ قالت العجب، ليقبني رجلاً فذهبا بي إلى هذا الذي يقال له الصابي، ففعل كذا وكذا، فو الله إنه لأسخر الناس من بين هذو وهذو. وقالت بإصبعيها الوسطى والسبابة فرمتهما إلى السماء نعى السماء والأرض - أو إنه لرسول الله حقاً. فكان المسلمون بعد ذلك يبنون على من حوّلها من المشركين ولا يصيبون الشرم الذي هي منه. فقالت يوماً لقومها: ما أرى أن هؤلاء القوم يدعونكم عمداً، فهل لكم في الإسلام؟ فأطاعوها، فدخلوا في الإسلام.

قال أبو عبد الله: صبأ خرج من دين إلى غيره

وقال أبو العالية: الصابين - وفي نسخة الصابون - فرقة من أهل الكتاب يفرعون الزبور

[الحديث ٣٤٤ - طراه في ٣٤٨، ٣٥١]

**قوله** (حدثنا مسدد) زاد أبو ذر د ابن مسرهد، ويحيى بن سعيد هو القطان، وعوف بالفاء هو الاعرابي، وأبو رجاء هو الطاردي وعمران هو ابن حصين وكلهم بصريون. **قوله** (كنا في سفر مع النبي ﷺ) اختلف في تعيين هذا السفر: ففي مسلم من حديث أبي هريرة أنه وقع عند رجوعهم من خيبر قريب من هذه القصة، وفي أبي داود من حديث ابن مسعود د أقبل النبي ﷺ من الحديبية ليلا فزل فقال من يكفؤا؟ فقال بلال أنا، الحديث. وفي الموطأ عن زيد بن أسلم مرسل عرس رسول الله ﷺ ليلة بطريق مكة، وكل بلالا، وفي مصنف عبد الرزاق عن عطاء بن يسار مرسل أن ذلك كان بطريق تبوك، والبيهقي في الدلائل نحوه من حديث عتبة بن عامر، وروى مسلم من حديث أبي قتادة مطولاً والبخاري مختصراً في الصلاة قصة نومهم عن صلاة الصبح أيضاً في السفر لكن لم يعينه، ووقع في رواية لأبي داود أن ذلك كان في غزوة جيش الأمراء، وتعقبه ابن عبد البر بأن غزوة جيش الأمراء هي غزوة مؤتة ولم يشهدا النبي ﷺ. وهو كما قال، لكن يحتمل أن يكون المراد بغزوة جيش الأمراء غزوة أخرى غير غزوة

مؤنة . وقد اختلف العلماء هل كان ذلك مرة أو أكثر ، أعنى نومهم عن صلاة الصبح ، لحرم الأصلي بأن القصة واحدة ، وتعقبه القاضي عياض بأن قصة أبي قتادة مغايرة لقصة عمران بن حصين ، وهو كما قال ، فإن قصة أبي قتادة فيها أن أبا بكر وعمر لم يكونا مع النبي ﷺ لما نام ، وقصة عمران فيها أنهما كانا معه كما سنبينه ، وأيضاً فقصة عمران فيها أن أول من استيقظ أبو بكر ولم يستيقظ النبي ﷺ حتى أيقظه عمر بالتكبير ، وقصة أبي قتادة فيها أن أول من استيقظ النبي ﷺ ، وفي القصةين غير ذلك من وجوه المغايرات ، ومع ذلك فالجرح بينهما ممكن لاسيما ما وقع عند مسلم وغيره أن عبد الله بن رباح راوى الحديث عن أبي قتادة ذكر أن عمران بن حصين سمعه وهو يحدث بالحديث بطوله فقال له : انظر كيف تحدث ، فإني كنت شاهداً للقصة . قال فما أنكر عليه من الحديث شيئاً . فهذا يدل على اتحادها . لكن لدعي التمدد أن يقول : يحتمل أن يكون عمران حضر القصةين لحدث باحداهما وصدق عبد الله بن رباح لما حدث عن أبي قتادة - بالأخرى . والله أعلم . وما يدل على تعدد القصة اختلاف مواطنها كما قدمناه ، وحاول ابن عبد البر الجمع بينهما بأن زمان رجوعهم من خير قريب من زمان رجوعهم من الحديبية ، وأن اسم طريق مكة يصدق عليهما . ولا يخفى ما فيه من التكلف ، ورواية عبد الرزاق بتعيين غزوة تبوك ترد عليه . وروى الطبراني من حديث عمرو بن أمية شيئاً بقصة عمران ، وفيه أن الذي كلاً لم الفجر ذو مخبر ، وهو بكسر الميم وسكون الحاء المعجمة وفتح الموحدة ، وأخرجه من طريق ذي مخبر أيضاً وأصله عند أبي داود ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم أن بلالاً هو الذي كلاً لم الفجر ، وذكر فيه أن النبي ﷺ كان أولهم استيقاظاً كما في قصة أبي قتادة . ولابن حبان في صحيحه من حديث ابن مسعود أنه كلاً لم الفجر ، وهذا أيضاً يدل على تعدد القصة والله أعلم . قوله ( أسرينا ) قال الجوهرى : تقول سريت وأسريت بمعنى إذا سرت ليلاً ، وقال صاحب المحكم البرى سير عامة الليل وقيل سير الليل كله . وهذا الحديث يخالف القول الثانى . قوله ( وقمنا وقعة ) في رواية أبي قتادة عند المصنف ذكر سبب نزولهم في تلك الساعة وهو سؤال بعض القوم في ذلك ، وفيه أنه ﷺ قال : أخاف أن تناموا عن الصلاة . فقال بلال أنا أوقظهم ، قوله ( فكان أول من استيقظ فلان ) بنصب أول لأنه خبر كان . وقوله الرابع ، هو في روايتنا بالرفع ، ويجوز نصبه على خبر كان أيضاً ، وقد بين عوف أنه نسي تسمية الثلاثة مع أن شيخه كان يسميهم ، وقد شاركه في روايته عند سلم بن زرير فسمى أول من استيقظ ، أخرجه المصنف في علامات النبوة من طريقه ولفظه : فكان أول من استيقظ أبو بكر . ويشبه والله أعلم أن يكون الثانى عمران راوى القصة لأن ظاهر سياقها أنه شاهد ذلك ولا يمكنه مشاهدته إلا بعد استيقاظه ، ويشبه أن يكون الثالث من شارك عمران في رواية هذه القصة المعينة ، ففى الطبراني من رواية عمرو بن أمية قال ذو مخبر : فما أيقظنى إلا حر الشمس ، فحسب أدنى القوم فأيقظته ، وأيقظ الناس بعضهم بعضاً حتى استيقظ النبي ﷺ ، . قوله ( لانا لاندري ما يحدث له ) بضم الدال بعدها مثله أى من الوحي ، كانوا يخافون من إيقاظه قطع الوحي فلا يوقظونه لا احتيال ذلك . قال ابن بطال : يؤخذ منه التمسك بالأمر الأعم احتياطاً . قوله ( وكان رجلاً جليداً ) هو من الجلادة بمعنى الصلابة ، وزاد مسلم هنا د أجوف ، أى رفيع الصوت ، يخرج صوته من جوفه بقوة . وفي استعماله التكبير سلوك طريق الأدب والجمع بين المصلحتين ، وخص التكبير لأنه أصل السناء إلى الصلاة . قوله ( الذى أصابهم ) أى من نومهم عن صلاة الصبح حتى خرج وقتها . قوله ( لاضر ) أى لا ضرر ، وقوله د أو لا يضر ، شك من عوف صرح بذلك البيهقي في روايته ، ولابن نعيم فى المستخرج د لا يضر .

ولا يضير ، وفيه تأنيص لقلوب الصعابة لما عرض لهم من الأسف على فوات الصلاة في وقتها بأنهم لاحرج عليهم إذ لم يتمدوا ذلك . قوله ( ارتحلوا ) بصيغة الأمر ، استدل به على جواز تأخير الفائتة عن وقت ذكرها إذا لم يكن عن تغافل أو استهانة ، وقد بين مسلم من رواية أبي حازم عن أبي هريرة السبب في الأمر بالارتحال من ذلك الموضع الذي ناموا فيه ونظف ، فاني هذا منزل حضرنا فيه الشيطان ، ولابي داود من حديث ابن مسعود « تحولوا عن مكانكم الذي أصابكم فيه الغفلة ، وفيه رد على من زعم أن الغلة فيه كون ذلك كان وقت الكراهة ، بل في حديث الباب أنهم لم يستيقظوا حتى وجدوا حر الشمس ، ولمسلم من حديث أبي هريرة « حتى ضربتهم الشمس » ، وذلك لا يكون إلا بعد أن يذهب وقت الكراهة ، وقد قيل إنما أخر النبي ﷺ الصلاة لاشتغالهم بأحوالها ، وقيل تحرزا من العدو ، وقيل انتظارا لما ينزل عليه من الوحي ، وقيل لأن المحل محل غفلة كما تقدم عند أبي داود ، وقيل ليستيقظ من كان نائما وينشط من كان كسلانا . وروى عن ابن وهب وغيره أن تأخير قضاء الفائتة منسوخ بقوله تعالى ﴿ أقم الصلاة ﴾ وفيه نظر لأن الآية مكية والحديث مدني فكيف ينسخ المتقدم المتأخر ؟ وقد تكلم العلماء في الجمع بين حديث النوم هذا وبين قوله ﷺ « إن عيني تامان ولا ينام قلبي » ، قال النووي : له جوابان ، أحدهما أن القلب إنما يدرك الحسيات المتعلقة به كالحدث والألم ونحوهما ، ولا يدرك ما يتعلق بالعين نائمة والقلب يقظان . والثاني أنه كان له حالان : حال كان قلبه فيه لا ينام وهو الأغلب ، وحال ينام فيه قلبه وهو نادر ، فصادف هذا أى قصة النوم عن الصلاة . قال : والصحيح المعتمد هو الأول والثاني ضعيف . وهو كما قال . ولا يقان نسب وإن كان لا يدرك ما يتعلق بالعين من رؤية الفجر مثلا لكنه يدرك إذا كان يقظا مرور الوقت الطويل ، فإن من ابتداء طلوع الفجر إلى أن حيث الشمس مدة طويلة لا يخفى على من لم يكن مستغرقا ، لأننا نقول : يحتمل أن يقال كان قلبه ﷺ إذا كان مستغرقا بلوحي ، ولا يلزم مع ذلك وصفه بالنوم ، كما كان يستغرق ﷺ حالة إلقاء الوحي في اليقظة ، وتكون الحكمة في ذلك بيان التشريع بالفعل لأنه أوقع في النفس كما في قضية سهو في الصلاة . وقريب من هذا جواب ابن المنير : أن القلب قد يحصل له السهو في اليقظة لصلحة التشريع ، ففي النوم بطريق الأولى ، أو على السواء . وقد أجيب على أصل الإشكال بأجوبة أخرى ضعيفة ، منها أن معنى قوله « لا ينام قلبي » أى لا يخفى عليه حالة انتقاض وضوئه ، ومنها أن معناه لا يستغرق بالنوم حتى يوجد منه الحدث ، وهذا قريب من الذي قبله . قال ابن دقيق العيد : كأن قائل هذا أراد تخصيص يقظة القلب بادراك حالة الانتقاض ، وذلك بعيد ، وذلك أن قوله ﷺ « إن عيني تامان ولا ينام قلبي » خرج جوابا عن قول عائشة : أتنام قبل أن تور ؟ وهذا كلام لا تعلق له بانتقاض الطهارة الذي تكلموا فيه ، وإنما هو جواب يتعلق بأمر الوتر فتحمل يقظته على تعلق القلب باليقظة للوتر ، وقرئ بين من شرع في النوم مطمئن القلب به وبين من شرع فيه متعلقا باليقظة . قال : فعل هذا فلا تعارض ولا إشكال في حديث النوم حتى طلعت الشمس ، لأنه يحمل على أنه اطمان في نومه لما أوجبه تعب السير معتددا على من وكه بكلاءة الفجر . اه واقه أعلم . وعصه تخصيص اليقظة المفهومة من قوله « ولا ينام قلبي » ، بادراكه وقت الوتر إدراكا معنويا لتعلقه به ، وأن نومه في حديث الباب كان نوما مستغرقا ، ويؤيده قول بلال له « أخذ بنفسى الذى أخذ بنفسك » ، كما في حديث أبي هريرة عند مسلم ولم يشكر عليه ، ومعلوم أن نوم بلال كان مستغرقا . وقد اعترض عليه بأن ما قاله يقتضى اعتبار خصوص السبب ، وأجلب بأنه يعتبر إذا قامت عليه قرينة وأرشد اليه السياق ، وهو هنا كذلك . ومن الأجوبة

الضعيفة أيضاً قول من قال : كان قلبه يقظاً ناعلاً وعلم بخروج الوقت لكن ترك إعلامهم بذلك عندما لمصلحة التشريع .  
وقول من قال : المراد بنى النوم عن قلبه أنه لا يطرأ عليه أضغاث أحلام كما يطرأ على غيره ، بل كل ما يراه في  
نومه حق ووحى . فهذه عدة أجوبة أقربها إلى الصواب الأول على الوجه الذى قررناه والله المستعان . (قائمة) : قال  
القرطبي : أخذ بهذا بعض العلماء فقال : من انتبه من نوم عن صلاة فاتته في سفر فليتحول عن موضعه ، وإن كان وادياً  
فيخرج عنه . وقيل إنما يلزم في ذلك الوادى بعينه ، وقيل : هو خاص بالنبي ﷺ لأنه لا يعلم من حال ذلك الوادى  
ولا غيره ذلك إلا هو . وقال غيره : يؤخذ منه أن من حصلت له غفلة في مكان عن عبادة استحب له التحول منه .  
ومنه أمر الناس في سماع الخطبة يوم الجمعة بالتحول من مكانه إلى مكان آخر قوله ( فسار غير بعيد ) يدل على أن  
الارتحال المذكور وقع على خلاف سيرهم المعتاد . قوله ( ونودي بالصلاة ) استدلت به على الأذان للقنات ، وتعقب  
بأن النداء أهم من الأذان فيحتمل أن يرد به هنا الإقامة . وأجيب بأن رواية مسلم من حديث أبي قتادة التصريح  
بالتأذين ، وكذا هو عند المصنف في أواخر المواقيت . وترجم له خاصة بذلك كما سيأتي . قوله ( فصل بالناس ) فيه  
مشروعية الجماعة في الفوائت . قوله ( إذا هو برجل ) لم أقف على تسميته ، ووقع في شرح العمدة الشيخ سراج الدين  
ابن الملقن ما نصه : هذا الرجل هو خلاد بن رافع بن مالك الانصاري أحو رافعة ، شهد بدرًا ، قال ابن السكبي :  
وقتل يومئذ ، وقال غيره : له رواية . وهذا يدل على أنه عاش بعد النبي ﷺ . قلت : أما على قول ابن السكبي  
فيستحيل أن يكون هو صاحب هذه القصة لتقدم وقعة بدر على هذه القصة بمدة طويلة بلا خلاف ، فكيف يحضر  
هذه القصة بعد قتله ؟ وأما على قول غير ابن السكبي فيحتمل أن يكون هو ، لكن لا يلزم من كونه له رواية أن يكون  
عاش بعد النبي ﷺ لاحتمال أن تكون الرواية عنه منقطعة ، أو متصلة لكن قلبها عنه صحابي آخر ونحوه . وعلى  
هذا فلا منافاة بين هذا وبين من قال إنه قتل ببدر إلا أن تحيى رواية عن تابعي غير عظم وصريح فيها بسامعه منه  
لحينئذ يلزم أن يكون عاش بعد النبي ﷺ ، لكن لا يلزم أن يكون هو صاحب هذه القصة ، إلا إن وردت رواية  
مخصوصة بذلك ، ولم أقف عليها إلى الآن . قوله ( أصابني جنابة ولا ماء ) بفتح الهزة أى مئى أو موجود ، وهو  
أبلغ في إقامة عذره . وفي هذه القصة مشروعية تيمم الجنب ، وسيأتي القول فيه في الباب الذى بعده . وفيها جواز  
الاجتهاد بحضرة النبي ﷺ لأن سياق القصة يدل على أن التيمم كان معلوما عندهم ، لكنه صريح في الآية عن الحدث  
الاصغر ، بناء على أن المراد بالملامسة مادون الجماع ، وأما الحدث الأكبر فليست صريحة فيه ، فكأنه كان يمتنع  
أن الجنب لا يتيمم ، فعمل بذلك مع قدرته على أن يسأل النبي ﷺ عن هذا الحكم ، ويحتمل أنه كان لا يعلم  
مشروعية التيمم أصلاً فكان حكمه فاقده الطهورين . ويؤخذ من هذه القصة أن العالم إذا رأى فعلاً محتملاً أن  
يسأل فاعله عن الحال فيه ليوضح له وجه الصواب . وفيه التحريض على الصلاة في الجماعة ، وأن ترك الشخص الصلاة  
بحضرة الصليين معيب على فاعله بغير عذر . وفيه حسن الملاحظة ، والرفق في الإنكار . قوله ( عليك بالصعيد )  
وفي رواية سلم بن زرير : فأمره أن يتيمم بالصعيد ، واللام فيه للعهد المذكور في الآية الكريمة ، ويؤخذ منه  
الاكتفاء في البيان بما يحصل به المقصود من الإفهام ، لأنه أحاله على الكيفية المعلومة من الآية ، ولم يصرح له بها .  
ودل قوله بكفئك على أن التيمم في مثل هذه الحالة لا يلزمه القضاء ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله بكفئك ، أى  
للأداء ، فلا يدل على ترك القضاء . قوله ( فدعا فلانا ) هو عمران بن حصين ، ويدل على ذلك قوله في رواية سلم بن

زدير عند مسلم ثم جعلني النبي ﷺ في ركب بين يديه تطلب الماء ، ودلت هذه الرواية على أنه كان هو وحلي فقط لأنهما خطبا بلفظ التثنية ، ومحمّل أنه كان معهما غيرهما على سبيل التيمم لما فتحه إطلاق لفظ ركب في رواية مسلم ، وخصا بالخطاب لأنهما المقصودان بالارسال . **قوله** (قائمتا) وللأصلي وقائمتا ، ولأحد وقائمتا ، والمراد الطلب يقال ابتغ الشيء أي تطلبه ، وابتغ الشيء أي اطلبه ، وأبغى أي اطلب لي . وفيه الجري على العادة في طلب الماء وغيره دون الوقوف عند خرقها ، وأن التسبب في ذلك غير قاذح في التوكّل **قوله** (بين مزادتين) المرادة بفتح الميم والزواى قرينة كبيرة يزداد فيها جلد من غيرها ، ونسب أيضاً البسطة ، ودأب ، هنا شك من خوف لخو رواية مسلم عن أبي رجاء عنها ، وفي رواية مسلم ، فإذا نحن بامرأة ساذجة - أي مدلية - رجلها بين مزادتين ، والمراد بهما الرواية . **قوله** (أمس) خبر لمبتدأ ، وهو مبني على الكسر ، وهذه الساعة ، بالنصب على الظرفية وقال ابن مالك : أصله في مثل هذه الساعة لحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أي بعد حذف « في » . **قوله** (ونقرنا) قال ابن سيدة النفر مادون العشرة ، وقيل النفر الناس عن كراع . قلت : وهو اللائق هنا ، لأنها أرادت أن رجلها تخلّفوا لطلب الماء . ودخلوا ، بضم الخاء المعجمة واللام جمع عائف ، قال ابن فارس : الخائف المستقي ، ويقال أيضاً لمن غاب ، ولعله المراد هنا ، أي أن رجلها غابوا عن الحى ، ويكون قولها « ونقرنا خلوف » جملة مستقلة زائدة على جواب السؤال . وفي رواية المستمل والحموى « ونقرنا خلوفاً » بالنصب على الحال الساذجة مسند الخبر . **قوله** (الصابي) بلا همز أي للمائل ، وروى بالهمز من صبا صبوا أي خرج من دين إلى دين . وسيأتي تفسيره للمصنف في آخر الحديث . **قوله** (هو الذي تعنين) فيه أدب حسن ، ولو قالوا « لا ، لفات المقصود » ، أو « نعم » لم يحسن بهما إذ فيه تقرير ذلك ، فتخلصا أحسن تخلص . وفيه جواز الخلوة بالأجنبية في مثل هذه الحالة (١) عند أمن الفتنة . **قوله** (فاستزلوها عن بيعرها) قال بعض الشراح المتقدمين : إنما أخذوها واستجازوا أخذ ما فيها لأنها كانت كافرة حرية ، وعلى تقدير أن يكون لها عهد فضرورة العطش تبسيع للسلم الماء المملوك لغيره على عوض ، وإلا فنفس الشارع تقضى بكل شيء على سبيل الوجوب . **قوله** (ففرغ) والكشميني « فأفرغ فيه من أفواه المزداتين » زاد الطبراني والبيهقي من هذا الوجه « فتمضمض في الماء وأعاده في أفواه المزداتين » وبهذه الزيادة تتضح الحكمة في ربط الأفواه بعد فتحها ، وإطلاق الأفواه هنا كقوله تعالى « قد صغت قلوبكما » إذ ليس لكل مرادة سوى قم واحد ، وعرف منها أن البركة إنما حصلت بمشاركة ريقه الطاهر المبارك للماء . **قوله** (وأروكاً) أي ربط ، وقوله (وأطلق) أي فتح « والعزالي » بفتح المهملة والزواى وكسر اللام ويجوز فتحها جمع عزلاء باسكان الزواى قال الخليل : هي مصب الماء من الراوية ، ولكل مزادة عزلاوان من أسفلها . **قوله** (أستقوا) بهمة قطع مفتوحة من استقى ، أو بهمة وصل مكسورة من سقى ، والمراد أنهم سقوا غيرهم كالذواب ونحوها واستقواهم . **قوله** (وكان آخر ذلك أن أعطى) بنصب آخر على أنه خبر مقدم ، وأن أعطى اسم كان ، ويجوز رفعه على أن أعطى الخبر لأن كليهما معرفة ، قال أبو البقاء : والأول أقوى ، ومثله قوله تعالى « فما كان جواب قومه » الآية . واستدل بهذه القصة على تقديم مصلحة شرب الآدى والحيوان على غيره كمصلحة الطهارة بالماء لتأخير الاحتياج إليها عن سقى واستقى ، ولا يقال قد وقع في رواية سلم بن زدير « غير أنا لم نسق بغيرنا » ، لأننا نقول : هو محمول على أن الإبل لم تكن

(١) قال مصحح طيبة بولاق : لهما اثنتان ، ولا تحمل معهما الحقنة المحرمة . وتأمل بقية سياق الحديث

محتاج إذ ذاك إلى السقي ، فيجعل قوله فسق على غيرها . **قوله** (وأيما الله) بفتح الهزة وكسر ما والميم مضمومة أصله «أيما الله» وهو اسم وضع للقسم هكذا ثم حذف منه التون تخفيفا وألفه ألف وصل مفتوحة ولم يجرى كذلك غيرها ، وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف والتقدير أيما الله قسمي ، وفيها لغات جمع منها النوى في تهذيب سميع عشرة وبلغ بها غيره عشرين ، وسيكون لنا إليها عودة لبيانها في كتاب الأيمان إن شاء الله تعالى . ويستفاد منه جواز التوكيد باليمين وإن لم يتعين . **قوله** (أشد ملأه) بكسر الميم وسكون اللام بعدها همزة ، وفي رواية للبيهق «أملأ منها» ، والمراد أنهم يظنون أن ما بقي فيها من الماء أكثر مما كان أولا . **قوله** (اجمعوا لها) فيه جواز الأخذ للمحتاج برضا المطلوب منه ، أو بغير رضاه إن تعين ، وفيه جواز المعاطاة في مثل هذا من الهبات والإباحات من غير لفظ من المعطي والأخذ . **قوله** (من بين عجوة وسويقة) العجوة معروفة ، والسويقة بفتح أوله وكذا الدقيقة ، وفي رواية كريمة بضمها مصغرا مثقلا . **قوله** (حتى جمعوا لها طعاما) زاد أحد في روايته «كثيرا» ، وفيه إطلاق لفظ الطعام على غير الخنطة والذرة خلافا لمن أبى ذلك ، ويحتمل أن يكون قوله «حتى جمعوا لها طعاما» أي غير ما ذكر من العجوة وغيرها . **قوله** (قال لها تعلين) بفتح أوله وثانيه وتشديد اللام أي اعلمي ، وللأصلي «قالوا» ، وللإسماعيلي «قال لها رسول الله ﷺ» ، فتحمل رواية الأصيلي على أنهم قالوا لها ذلك بأمره . وقد اشتمل ذلك على علم عظيم من أعلام النبوة . **قوله** (مارزنا) بفتح الراء وكسر الزاي - ويجوز فتحها - وبعدها همزة ساكنة أي نقصنا ، وظاهره أن جميع ما أخذوه من الماء عما زاده الله تعالى وأوجده ، وأنه لم يختلط فيه شيء من مائها في الحقيقة وإن كان في الظاهر مختلطا ، وهذا أبعد وأعرب في المعجزة ، وهو ظاهر قوله (ولكن الله هو الذي أسقانا) ويحتمل أن يكون المراد ما نقصنا من مقدار مائتنا شيئا . واستدل بهذا على جواز استعمال أواني المشركين ما لم يبق فيها النجاسة ، وفيه إشارة إلى أن الذي أعطاهم ليس على سبيل العوض عن مائها بل على سبيل التكرم والتفضل . **قوله** (وقالت بإصبعها) أي أشارت ، وهو من إطلاق القول على الفعل ، **قوله** (يغيرون) بالضم من أغار أي دفع الخيل في الحرب . **قوله** (الصرم) بكسر المهملة أي ألياتنا مجتمعة من الناس . **قوله** (فقاتل يوما قومها) ما أرى هؤلاء القوم يدعونكم عمدا هذه رواية الأكثر قال ابن مالك : ما موصولة ، وأرى بفتح الهزة بمعنى أعلم ، والمعنى الذي أعتقد أن هؤلاء يتركونكم عمدا لاغفلة ولا نسيانا بل مراعاة لما سبق بيني وبينهم ، وهذه الغاية في مراعاة الصحة اليسيرة ، وكان هذا القول سببا لرغبتهم في الإسلام ، وفي رواية أبي ذر «ما أرى أن هؤلاء القوم» وقال ابن مالك أيضا : وقع في بعض النسخ «ما أدرى» ، يعني رواية الأصيلي ، قال : وما موصولة وأن بفتح الهزة وقال غيره : ما نافية وإن بالکسر ، ومعناه لا أعلم حالكم في تخلفكم عن الإسلام مع أنهم يدعونكم عمدا . وحصل القصة أن المسلمين صاروا يراعون قومها على سبيل الاستئلاف لهم حتى كان ذلك سببا لإسلامهم . وهذا يحصل الجواب عن الإشكال الذي ذكره بعضهم ، وهو أن الاستيلاء على الكفار بمجرد وجوب رق النساء والصبيان ، وإذا كان كذلك فقد دخلت المرأة في الرق باستيلائهم عليها فكيف وقع إطلاقها وتزويجها كما تقدم ؟ لانا نقول : أطلقت لمصلحة الاستئلاف الذي جر دخول قومها أجمعين في الإسلام ، ويحتمل أنها كان لها أمان قبل ذلك ، أو كانت من قوم لهم عهد . واستدل به بعضهم على جواز أخذ أموال الناس عند الضرورة بشئ إن كان له ثمن ، وفيه نظر لأنه بناء على أن الماء كان مملوكا للربا وأنه كانت معصومة النفس والمال ، ويحتاج



لله ثبوت ذلك . وإنما قدمناه احتيالا . وأما قوله « شمن » فكأنه أخذه من إعطائها ماذكر ، وليس بمستقيم ، لأن العطية المذكورة متقومة ، والماء مثل ، وضمان المثل إنما يكون بالمثل . وينعكس ما قاله من جهة أخرى وهو أن المأخوذ من فضل الماء للضرورة لا يجب العرض عنه . وقال بعضهم : فيه جواز طعام الخارجة ، لأنهم تخارجوا في عرض الماء ، وهو مبنى على ما تقدم . وفيه أن الخوارق لا تغير الأحكام الشرعية . **قوله** ( قال أبو عبد الله : صبأ الخ ) هذا في رواية المستمل وحده ، ووقع في نسخة الصغاني : صبأ فلان انخلع ، وأصبأ ، أى كذلك . وكذا قوله ، وقال أبو العالمة الخ ، وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق الربيع بن أنس عنه . وقال غيره : هم منسوبون إلى صابي بن متوشلخ عم نوح عليه السلام . وروى ابن مردويه بإسناد حسن عن ابن عباس قال : الصابئون ليس لهم كتاب انتهى . ووقع في نسخة الصغاني « أصبأ أمل » وهذا سيأتي في تفسير سورة يوسف إن شاء الله تعالى . وإنما أورد البخاري هذا هنا ليعين الفرق بين الصابي المراد في هذا الحديث والصابي المنسوب للطائفة المذكورة . والله أعلم

## ٧ - باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت أو خاف العطش تيمم

ويذكر أن عمرو بن العاص أجنب في ليلة باردة فتييم وتلا [ ٢٩ النساء ] ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ فذكر للنبي ﷺ فلم يعنف .

**قوله** ( باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض الخ ) مراده إلحاق خوف المرض ، وفيه اختلاف بين الفقهاء بخوف العطش ولا اختلاف فيه . **قوله** ( ويذكر أن عمرو بن العاص ) هذا التعليق وصله أبو داود والحاكم من طريق يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن عبد الرحمن بن جبير عن عمرو بن العاص قال « احتلت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فأشفقت أن أغتسل فأهلك ، فتييمت ، ثم صليت بأصحابي الصبح ، فذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال : يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب ؟ فأخبرته بالذي منعتني من الاغتسال وقلت : إني سمعت الله يقول ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئا . » . ورواه أيضا من طريق عمرو ابن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب ، لكن زاد بين عبد الرحمن بن جبير وعبد الله بن عمرو رجلا وهو أبو قيس مولى عمرو بن العاص وقال في القصة « فغسل مغابته وتوضأ » ولم يقل تيمم ، وقال فيه « لو اغتسلت مت » وذكر أبو داود أن الأوزاعي روى عن حسان بن عطية هذه القصة فقال فيها « تيمم » انتهى . ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو بن العاص ولم يذكر التيمم ، والسياق الأول أليق بمراد المصنف ، وإسناده قوى ، لكنه علقه بصيغة التريض لكونه اختصره ، وقد أوم ظاهريه سياه أن عمرو بن العاص تلا الآية لأصحابه وهو جنب ، وليس كذلك ، وإنما تلاها بعد أن رجع إلى النبي ﷺ ، وكان النبي ﷺ قد أمره على غزوة ذات السلاسل كما سيأتي في المغازي . ووجه استدلاله بالآية ظاهر من سياق الرواية الثانية . وقال البيهقي يمكن الجمع بين الروايات بأنه توضأ ثم تيمم عن الباقي ، وقال النووي : وهو متين . **قوله** ( فلم يصف ) حذف المفعول للعلم به ، أى لم يلم رسول الله ﷺ عمرا ، فكان ذلك تقريرا دالا على الجواز . ووقع في رواية الكشميني « فلم يصفه » بزيادة هاء الضمير ، وفي هذا الحديث جواز التيمم لمن يتوقع من استئصال الماء الهلاك ، سواء كان لأجل برد أو غيره . وجواز صلاة التيمم بالموضئين ، وجواز الاجتهاد في زمن النبي ﷺ

٣٤٥ - **حَدَّثَنَا** بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ : قَالَ أَبُو موسى لِمُعَاذِ بْنِ مَسْعُودٍ : إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ لَا يَصَلِّ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : لَوْ رَخَّصْتُ لَمْ فِي هَذَا كَانَ إِذَا وَجَدَ أَحَدُهُمُ الْبَرْدَ قَوْلَ هَكَذَا - يَعْنِي تَيْسَمٌ - وَصَلَّى . قَالَ : قُلْتُ : فَأَيْنَ قَوْلُ عُمَارٍ لِمُعَاذٍ ؟ قَالَ : إِنِّي لَمْ أَرِ عُمَرَ قَطَعَ بِقَوْلِ عُمَارٍ

**قَوْلُهُ** ( حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ غُنْدَرٌ ) لَمْ يَقُلِ الْأَصِيلِيُّ هُوَ غُنْدَرٌ ، فَكَأَنَّا مَقُولٌ مِنْ دُونِ الْبُخَارِيِّ **قَوْلُهُ** ( عَنْ شُعْبَةَ ) لِلْأَصِيلِيِّ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، وَسُلَيْمَانُ هُوَ الْأَعْمَشُ . **قَوْلُهُ** ( فَإِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ لَا يَصَلِّ ) كَذَا فِي رِوَايَتِنَا بَنَاءَ الْخَطَّابِ ، وَيُؤَيِّدُهُ رِوَايَةُ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ هَذَا أَوَّجُهُ وَلَفْظُهُ وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ نَعَمْ إِنْ لَمْ أَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا لَا أَصِلُّ ، وَفِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ بَالِيَاءِ التَّحْنَانِيَةِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ أَيْ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْجَنْبَ : **قَوْلُهُ** ( قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ) زَادَ ابْنُ عَسَاكَرٍ « نَعَمْ » . **قَوْلُهُ** ( أَحَدُهُمْ ) كَذَا لِلْأَكْثَرِ ، وَلِلْحَمَوِيِّ « أَحَدُكُمْ » . **قَوْلُهُ** ( قَالَ هَكَذَا ) فِيهِ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ عَلَى الْعَمَلِ ، وَقَوْلُهُ « يَعْنِي تَيْسَمٌ وَصَلَّى » شَرَحَ لِقَوْلِهِ هَكَذَا ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَقُولُ أَبِي مُوسَى . **قَوْلُهُ** ( فَأَيْنَ قَوْلُ عُمَارٍ لِمُعَاذٍ ) هَكَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ مَخْتَصَرًا ، وَبَيَانُهُ فِي رِوَايَةِ حَفْصِ الْآتِيَةِ ثُمَّ رِوَايَةُ أَبِي مُعَاوِيَةَ وَهِيَ أَتَمُّ

٣٤٦ - **حَدَّثَنَا** عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ سَمِعْتُ شَقِيقَ بْنَ سَلَمَةَ قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي مُوسَى فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى : أَرَأَيْتَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِذَا أَجْنَبَ فَلَمْ يَجِدِ مَاءً كَيْفَ يَصْنَعُ ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : لَا يَصَلِّ حَتَّى يَجِدَ الْمَاءَ . فَقَالَ أَبُو مُوسَى : فَكَيْفَ تَصْنَعُ بِقَوْلِ عُمَارٍ حِينَ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ « كَانَ يَكْفِيكَ » قَالَ : أَلَمْ تَرَ عُمَرَ لَمْ يَقْنَعْ بِذَلِكَ ؟ فَقَالَ أَبُو مُوسَى : فَذَعْنَا مِنْ قَوْلِ عُمَارٍ ، كَيْفَ تَصْنَعُ بِهَذِهِ الْآيَةِ ؟ فَدَرَى عَبْدُ اللَّهِ مَا يَقُولُ . فَقَالَ : إِنَّا لَوْ رَخَّصْنَا لَمْ فِي هَذَا لِأَوْشَكَ إِذَا بَرَدَ عَلَى أَحَدِهِمُ الْمَاءُ أَنْ يَدَعُهُ وَيَتَيْسَمٌ . فَقَالَ شَقِيقٌ : فَأَمَّا كَرَهُ عَبْدُ اللَّهِ لِهَذَا ؟ قَالَ : نَعَمْ

**قَوْلُهُ** ( حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ ) أَيْ ابْنُ غِيَاثٍ . **قَوْلُهُ** ( حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ) فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَأَبِي الْوَلَدِ عَنْ الْأَعْمَشِ ، وَأَفَادَتْ رِوَايَةَ حَفْصِ التَّصْرِيحِ بِسَاعِ الْأَعْمَشِ مِنْ شَقِيقٍ . **قَوْلُهُ** ( أَرَأَيْتَ ) أَيْ أَخْبَرْنِي ( يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ) وَهِيَ كَسِيَّةُ ابْنِ مَسْعُودٍ . **قَوْلُهُ** ( إِذَا أَجْنَبَ ) أَيْ الرَّجُلُ . **قَوْلُهُ** ( حِينَ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ « كَانَ يَكْفِيكَ » ) كَذَا اخْتَصَرَ الْمُتَنَوِّعُونَ وَأَهْلُ الْآيَةِ ، وَسَيَأْتِي الْمُرَادُ مِنْ ذَلِكَ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ . **قَوْلُهُ** ( فَذَعْنَا مِنْ قَوْلِ عُمَارٍ ) فِيهِ جَوَازُ الْإِتِّقَالِ مِنَ الدَّلِيلِ إِلَى دَلِيلٍ أَوْضَحَ مِنْهُ ، وَمَا فِيهِ الْاِخْتِلَافُ إِلَى مَا فِيهِ الْإِتِّفَاقُ . وَفِيهِ جَوَازُ التَّيَسُّمِ لِلْجَنْبِ بِمُخْلَافٍ مَا قُلْنَا عَنْ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ . وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى ثَبُوتِ حُجَّةِ أَبِي مُوسَى لِقَوْلِهِ « فَدَرَى عَبْدُ اللَّهِ مَا يَقُولُ » وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ وَعَلَى السَّبَبِ فِي كَوْنِ عُمَرَ لَمْ يَقْنَعْ بِقَوْلِ عُمَارٍ

### ٨ - بِأَسْبَابِ التَّيَسُّمِ مَرَّةً

٣٤٧ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا مَعَ

عبد الله وأبي موسى الأشعري، فقال له أبو موسى: لو أن رجلاً أجنب فلم يجد الماء شهراً أما كان يتيمم ويصلي؟ فكيف تصنعون بهذه الآية في سورة المائدة (فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً)؟ فقال عبد الله لو رخص لهم في هذا لأوشكوا إذا برد عليهم الماء أن يتيمموا الصعيد. قلت: وإنما كرههم هذا لذا؟ قال: نعم. فقال أبو موسى: ألم تسمع قول عمار لعمر: ببني رسول الله ﷺ في حاجة فأجبت فلم أجِد الماء فتمرغت في الصَّعيد كما تمرغ الدابة. فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال إنما كان يكفيك أن تصنع هكذا - فضرَب بكفه ضربة على الأرض ثم نقضها ثم مسح بهما ظهره كفه بشماله، أو ظهر شماله بكفه ثم مسح بهما وجهه. فقال عبد الله: أفل تَرُ عُمَرُ لم يَفْتَحْ بقول عمار؟ وزاد يَمْلِي عن الأعمش عن شقيق: كنتُ مع عبد الله وأبي موسى، فقال أبو موسى: ألم تسمع قول عمار لعمر إن رسول الله ﷺ بعثنى أنا وأنت فأجبت فتعسكت بالصَّعيد، فأتبنا رسول الله ﷺ فأخبرناه فقال «إنما كان يكفيك هكذا» ومسح وجهه وكفبه واحدة.

قوله (باب التيمم ضربة) رواية الأكثر بتدوين باب، وقوله التيمم ضربة بالرفع لانه مبتدأ وخبر، وفي رواية الكشميني بغير تدوين وضربة بالنصب. قوله (حدثنا محمد بن سلام) وللأصلي محمد هو ابن سلام. قوله (ما كان يتيمم ويصلي) ولكريمة والأصلي، وأما كان، بزيادة همزة الاستفهام، ولمسلم كيف يصنع بالصلاة؟ قال عبد الله لا يتيمم وإن لم يجد الماء شهراً، ونحوه لابي داود وقال فقال أبو موسى فكيف تصنعون بهذه الآية. قوله (فكيف تصنعون في سورة المائدة) وللكشميني وفكيف تصنعون بهذه الآية في سورة المائدة، وسقط لفظ الآية من رواية الاصلي. قوله (فلم تجدوا) هو بيان للرداء من الآية، ووقع في رواية الاصلي «فان لم تجدوا» وهو مغاير للتلاوة وقيل إنه كان كذلك في رواية أبي ذر ثم أصلها على وفق الآية، وإنما عين سورة المائدة لكونها أظهر في مشروعية تيمم الجنب من آية النساء لتقدم حكم الوضوء في المائدة، قال الخطابي وغيره: فيه دليل على أن عبد الله كان يرى أن المراد بالملاصه الجماع فلماذا لم يدفع دليل أبي موسى والا لكان يقول له المراد من الملاصقة التقاء البشريتين فيما دون الجماع، وجعل التيمم بدلاً من الوضوء لا يستلزم جعله بدلاً من الغسل. قوله (لذا برد) بفتح الراء على المشهور، وحكى الجوهرى ضمها. قوله (قلت وإنما كرهتم هذا لذا) قائل ذلك هو شقيق قاله الكرماني، وليس كما قال بل هو الأعمش والمقول له شقيق كما صرح بذلك في رواية حفص التي قبل هذه. قوله (فقال أبو موسى ألم تسمع) ظاهره أن ذكر أبي موسى لقصة عمار متأخر عن احتجاجه بالآية، وفي رواية حفص الماضية احتجاجه بالآية متأخر عن احتجاجه بحديث عمار، ورواية حفص أرجح لأن فيها زيادة تدل على ضبط ذلك وهي قوله: فدعنا من قول عمار كيف تصنع بهذه الآية. قوله (كما تمرغ الدابة) بفتح المشاء وضم الغين المدجمة وأصله تمرغ لخذفت إحدى التاءين. قوله (لأنما كان يكفيك) فيه أن الكيفية المذكورة مجزئة فيحمل ما ورد زائداً عليها على الاكمل. قوله (ظهر كفه بشماله أو ظهر شماله بكفه) كذا في جميع الروايات بالشك، وفي رواية أبي داود تحرير ذلك من طريق أبي معاوية أيضاً ولفظه «ثم ضرب بشماله على يمينه ويمينه على شماله على الكففين ثم مسح وجهه». وفيه الاكتفاء بضربة واحدة في التيمم، ونقله ابن المنذر عن

جمهور العلماء واختاره . وفيه أن الترتيب غير مشروط في التيمم ، قال ابن دقيق العيد : اختلف في لفظ هذا الحديث فوقع عند البخاري بلفظ ثم وفي سياقه اختصار ولمسلم بالواو ولفظه ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه ، وللاصمعيلى ما هو أصرح من ذلك . قلت : ولفظه من طريق هرون الحمال عن أبي معاوية « إنما يكفيك أن تضرب بيدك على الأرض ثم تفضها ثم تمسح بيمينك على شمالك وشمالك على يمينك ثم تمسح على وجهك » قال الكرماني : في هذه الرواية إشكال من خمسة أوجه : أحدها الضربة الواحدة ، وفي الطرق الأخرى <sup>(١)</sup> ضربتان ، وقد قال النووي : الأصح المنصوص ضربتان . قلت : مراد النووي ما يتعلق بنقل المذهب . قوله ( ألم تر عمر ) في رواية الأصمعيلى وكريمة ، أعلم ، زيادة فاء ، وإنما لم يقتنع عمر بقول عمار لكونه أخبره أنه كان معه في تلك الحال وحضر معه تلك القصة كما سيأتى في رواية يعلى بن عبيد ، ولم تذكر ذلك عمر أصلاً ، ولهذا قال لعمار فيما رواه مسلم من طريق عبد الرحمن بن أبى : اتق الله يا عمار ، قال : إن شئت لم أحدث به فقال عمر : توليك ماتوليت . قال النووي : معنى قول عمر « اتق الله يا عمار ، أى فيما ترويه وتثبت فيه ، فلعلك نسيت أو أشبهت عليك ، فإني كنت معك ولا أتذكر شيئاً من هذا ، ومعنى قول عمار : إن رأيت المصلحة في الإمساك عن التحديث به راجحة على التحديث به وافقت وأمسكت فإني قد بلغت فلم يبق على فيه حرج . فقال له عمر : توليك ماتوليت ، أى لا يلزم من كونى لا أتذكره أن لا يكون حقاً في نفس الأمر ، فليس لى منعك من التحديث به . قوله ( زاد يعلى ) هو ابن عبيد ، والذي زاده يعلى في هذه القصة قول عمار لعمر « بعثنى أنا وأنت » وبه يضح عذر عمر كما قدمناه ، وأما ابن مسعود فلا عذر له في التوقف عن قبول حديث عمار ، فلماذا جاء عنه أنه رجع عن الفتيا بذلك كما أخرجه ابن أبى شيبة باسناد فيه انقطاع عنه ، ورواية يعلى بن عبيد لهذا الحديث وصلها أحمد في مسنده عنه . قوله ( إنما كان يكفيك هكذا ) وللكشميى « هذا » . قوله ( واحدة ) أى مسحة واحدة

٩ - باب \* ٣٤٨ - حَرْشُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا عَوْفٌ عَنْ أَبِي رَجَاءَ قَالَ حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ أَمْلَأَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا مُعْتَزِلًا لَمْ يَصُلِّ فِي الْقَوْمِ فَقَالَ : يَا لَأَنَّ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي الْقَوْمِ ؟ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ . قَالَ « عَلَيْكَ بِالصَّيْدِ فَانْهَ يَكْفِيكَ » **قوله ( باب )** . كذا للكثر بلا ترجمة ، وسقط من رواية الاصيل أصلاً ، فعلى روايته هو من جملة الترجمة الماضية ، وعلى الأول هو بمنزلة الفصل من الباب كمنظأره . قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك ، وحديثه هذا مختصر من الحديث الطويل الماضى في « باب الصييد الطيب » وليس فيه التصريح بكون الضربة في التيمم مرة واحدة ، فيحتمل أن يكون المصنف أخذه من عدم التقيد ، لأن المرة الواحدة أقل ما يحصل به الامتثال ، ووجهها متيقن . والله أعلم

( خاتمة ) اشتمل كتاب التيمم من الأحاديث المرفوعة على سبعة عشر حديثاً ، المكرر منها عشرة ، منها اثنان معلقان والخالص سبعة منها واحد معلق والبقية موصولة ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عمرو بن العاص المعلق ، وفيه من الموقوفات على الصحابة والتابعين عشرة آثار ، منها ثلاثة موصولة وهى فتوى عمر وأبى موسى

( ١ ) في مخلوطة الرياض « الطريق الأخرى »

وابن مسعود ، ومن براعة الختام الواقعة للصنف في هذا الكتاب ختمه كتاب التيميم بقوله « فانه يكفيك » إشارة إلى أن الكفاية بما أوردته تحصل لمن تدبر وتفهم ، والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٨ - كتاب الصلاة

( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الصلاة ) تقدم في مقدمة هذا الشرح ذكر مناسبة كتب هذا الصحيح في الترتيب ملخصاً من كلام شيخنا شيخ الاسلام ، وفي أوائلها مناسبة تعقيب الطهارة بالصلاة لتقدم الشرط على المشروط والوسيلة على المقصود ، وقد تأملت كتاب الصلاة منه فوجدته مشتملاً على أنواع تزيد على العشرين ، فرأيت أن أذكر مناسبتها في ترتيبها قبل الشروع في شرحها ، فاقول : بدأ أولاً بالشروط السابقة على الدخول في الصلاة وهي الطهارة وستر العورة واستقبال القبلة ودخول الوقت ، ولما كانت الطهارة تشتمل على أنواع أفردتها بكتاب ، واستفتح كتاب الصلاة بذكر فرضيتها لتعين وقتها دون غيره من أركان الاسلام ، وكان ستر العورة لا يختص بالصلاة فبدأ به لعمومه ثم نفي بالاستقبال للزومه في الفريضة والثالثة إلا ما استثنى كخشة الخوف ونافلة السفر ، ولكن الاستقبال يستدعي مكاناً فذكر المساجد ، ومن توابع الاستقبال ستره المصلي فذكرها ، ثم ذكر الشرط الباقي وهو دخول الوقت ودواغ خاص بالفريضة ، وكان الوقت يشرح الاعلام به فذكر الأذان ، وفيه إشارة إلى أنه حق الوقت ، وكان الأذان اعلاماً بالاجتماع إلى الصلاة فذكر الجماعة ، وكان أقلها إماماً ومأموماً فذكر الإمامة . ولما انقضت الشروط وتوابعها ذكر صفة الصلاة ، ولما كانت الفرائض في الجماعة قد تختص بهيئة مخصوصة ذكر الجمعة والخوف ، وقدم الجمعة لأكثريتها ، ثم تلا ذلك بما يشرح فيه الجماعة من النوافل فذكر العيدين والوتر والاستسقاء والكسوف وأخره لاختصاصه بهيئة مخصوصة وهي زيادة الركوع ، ثم تلاه بما فيه زيادة سجود فذكر سجود التلاوة لأنه قد يقع في الصلاة ، وكان إذا وقع اشتملت الصلاة على زيادة مخصوصة فقلنا بما يقع فيه نقص من عددها وهو قصر الصلاة ، ولما انقضى ما يشرح فيه الجماعة ذكر ما لا يستحب فيه وهو سائر التطوعات ، ثم الصلاة بعد الشروع فيها شروط ثلاثة وهي ترك الكلام وترك الافعال الزائدة وترك المفطر فترجم لذلك ، ثم بطلانها يختص بما وقع على وجه العمد فاقضى ذلك ذكر أحكام السهو ، ثم جميع ما تقدم متعلق بالصلاة ذات الركوع والسجود فغلب ذلك بصلاة لا ركوع فيها ولا سجود وهي الجنائز . هذا آخر ما ظهر من مناسبة ترتيب كتاب الصلاة من هذا الجامع الصحيح ، ولم يتعرض أحد من الشراح لذلك ، فله الحمد على ما ألهم وعلم

### ١ - باب كيف فُرِضَتِ الصَّلَاةُ فِي الإسراء ؟

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : حَدَّثَنِي أَبُو سَفْيَانَ فِي حَدِيثٍ مَرْقُومٍ قَالَ : يَأْمُرُنَا - يَعْنِي النَّبِيُّ ﷺ - بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَفَافِ ۚ ۳٤٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : كَانَ أَبُو ذَرٍّ يَحْتَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « فُرِجَ عَنْ سَفَنٍ بَيْتِي وَأَنَا بِمَكَّةَ ، فَزَلَّ جَبْرِيلُ فَرَجَّ صَدْرِي ،

ثُمَّ غَسَلَهُ بِمَاءِ زَبَرْمَدٍ، ثُمَّ جَاءَ بِطَلَّتٍ مِنْ ذَهَبٍ مُمْتَلِئَةٍ حِكْمَةً وَإِيمَانًا فَأَقْرَعَهُ فِي صَدْرِي ثُمَّ أَطْبَقَهُ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي  
فَرَجَّجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَلَمَّا جِئْتُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا قَالَ جِبْرِيلُ لِحَازِنِ السَّمَاءِ: افْتَحْ. قَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا  
جِبْرِيلُ. قَالَ: هَلْ مَعَكَ أَحَدٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، مَعِيَ مُحَمَّدٌ ﷺ. فَقَالَ: أُرْسِلْ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَلَمَّا فَتَحَ حَازِنُ السَّمَاءِ  
الدُّنْيَا، فَذَا رَجُلٌ قَاعِدٌ عَلَى يَمِينِهِ أَسْوَدَةٌ وَعَلَى يَسَارِهِ أَسْوَدَةٌ، إِذَا نَظَرْتَ قَبْلَ يَمِينِهِ نَحَكَ، وَإِذَا نَظَرْتَ قَبْلَ يَسَارِهِ  
بَكَى، فَقَالَ: سَرَجًا بَالِيَّ الصَّالِحِ وَالْإِبْنِ الصَّالِحِ. قُلْتُ لَجِبْرِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا آدَمُ، وَهَذِهِ الْأَسْوَدَةُ عَنْ  
يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ نَسَمُ بَنِيهِ، فَأَهْلُ الْيَمِينِ مِنْهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ، وَالْأَسْوَدَةُ الَّتِي عَنْ شِمَالِهِ أَهْلُ النَّارِ، فَذَا نَظَرْتَ عَنْ يَمِينِهِ  
صَحِكَ، وَإِذَا نَظَرْتَ قَبْلَ شِمَالِهِ بَكَى. حَتَّى عَرَجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ فَقَالَ لِحَازِنِهَا: افْتَحْ. فَقَالَ لَهُ حَازِنُهَا مِثْلَ  
مَا قَالَ الْأَوَّلُ، فَفَتَحَ. قَالَ أَنَسُ: فَذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ فِي السَّمَاوَاتِ آدَمَ وَإِدْرِيسَ وَمُوسَى وَعِيسَى وَإِبْرَاهِيمَ صَلَوَاتُ  
اللَّهِ عَلَيْهِمْ. وَلَمْ يُبَيِّنْ كَيْفَ مَنَازِلُهُمْ، غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ آدَمَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَإِبْرَاهِيمَ فِي السَّمَاءِ السَّادَةِ.  
قَالَ أَنَسُ: فَلَمَّا سَرَّ جِبْرِيلُ بَالِيَّ ﷺ بِإِدْرِيسَ قَالَ «سَرَجًا بَالِيَّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ»، قُلْتُ مَنْ هَذَا؟ قَالَ  
هَذَا إِدْرِيسُ. ثُمَّ سَرَرْتُ بِمُوسَى فَقَالَ: سَرَجًا بَالِيَّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ. قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا مُوسَى.  
ثُمَّ مَرَرْتُ بِعِيسَى فَقَالَ: سَرَجًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ وَالْبَنِيِّ الصَّالِحِ. قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا عِيسَى. ثُمَّ سَرَرْتُ بِإِبْرَاهِيمَ  
فَقَالَ: سَرَجًا بَالِيَّ الصَّالِحِ وَالْإِبْنِ الصَّالِحِ. قُلْتُ مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا إِبْرَاهِيمُ ﷺ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ فَأَخْبَرَنِي ابْنُ  
حَزْمٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا حَبَّةَ الْأَنْصَارِيَّ كَانَا يَقُولَانِ: قَالَ الْبَنِيُّ ﷺ «ثُمَّ عَرَجَ بِي حَتَّى ظَهَرْتُ لِمُسْتَوَى أَسْمِعُ  
فِيهِ صَرِيحَ الْأَقْلَامِ». قَالَ ابْنُ حَزْمٍ وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ: قَالَ الْبَنِيُّ ﷺ «فَقَرَضَ اللَّهُ عَلَى أُمِّي خَمْسِينَ صَلَاةً،  
فَرَجَعْتُ بِذَلِكَ حَتَّى سَرَرْتُ عَلَى مُوسَى فَقَالَ: مَا قَرَضَ اللَّهُ لَكَ عَلَى أُمِّكَ؟ قُلْتُ: قَرَضَ خَمْسِينَ صَلَاةً. قَالَ:  
فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ، فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ. فَرَاغَتْنِي فَوَضَعَ شَطْرَهَا. فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى قُلْتُ: وَضَعَ  
شَطْرَهَا. فَقَالَ: رَاجِعْ إِلَى رَبِّكَ، فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ. فَرَاغَتْنِي، فَوَضَعَ شَطْرَهَا. فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ: رَاجِعْ  
إِلَى رَبِّكَ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ. فَرَاغَتْنِي فَقَالَ: هِيَ خَسَتْ وَهِيَ خَسُونُ، لَا يُبِيدُ الْقَوْلُ لَدَيَّ. فَرَجَعْتُ  
إِلَى مُوسَى فَقَالَ: رَاجِعْ إِلَى رَبِّكَ. فَقُلْتُ: اسْتَحْيَيْتُ مَنْ رُبِّي. ثُمَّ انْطَلَقَ بِي حَتَّى أَتَيْتُهُ بِي إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى،  
وَعَشِيهَا أَوَّلَانِ لَا أَدْرِي مَا هِيَ. ثُمَّ أَدْخَلْتُ الْجَنَّةَ، فَذَا فِيهَا حَبَابِلُ الْفُؤَادِ، وَإِذَا تَرَابُهَا الْمِسْكُ»

[ الحديث ٣٤٩ - طوافه في ١٦٣٦ ، ٣٣٤٢ ]

**قوله** (باب كيف فرضت الصلاة)، وفي رواية الكشميني والمستملي «الصلوات». (في الإسراء) أى في ليلة  
الإسراء، وهذا مصير من المصنف إلى أن العراج كان في ليلة الإسراء، وقد وقع في ذلك اختلاف قليل: كانا في

ليلة واحدة في يقظته ﷺ وهذا هو المشهور عند الجمهور ، وقيل : كانا جميعا في ليلة واحدة في منامه ، وقيل : وقعا جميعا مرتين في ليلتين مختلفتين إحداهما يقظة والأخرى مناما ، وقيل كان الإسراء إلى بيت المقدس خاصة في اليقظة وكان المراج مناما إما في تلك الليلة أو في غيرها ، والذي ينبغي أن لا يجرى فيه الخلاف أن الإسراء إلى بيت المقدس كان في اليقظة لظاهر القرآن ، ولكون قرش كذبته في ذلك ولو كان مناما لم تكذبه فيه ولا في أبعد منه ، وقد روى هذا الحديث عن النبي ﷺ جماعة من الصحابة لكن طرقه في الصحيحين تدور على أنس مع اختلاف أصحابه عنه ، فرواه الزهري عنه عن أبي ذر كما في هذا الباب ، ورواه قتادة عنه عن مالك بن صعصعة ، ورواه شريك بن أبي نمر وثابت البناني عنه عن النبي ﷺ بلا واسطة ، وفي سياق كل منهم عنه ما ليس عند الآخر . والغرض من إيراد هنا ذكر فرض الصلاة فليقع الاقتصار هنا على شرحه ، ونذكر الكلام على اختلاف طرقه وتناير ألفاظها وكيفية الجمع بينها في الموضع اللائق به وهو في السيرة النبوية قبيل الهجرة إن شاء الله تعالى . والحكمة في وقوع فرض الصلاة ليلة المراج أنه لما قدس ظاهرا وباطنا حين غسل بماء زمزم بالآيمان والحسكة ، ومن شأن الصلاة أن يتقدمها الطهور ناسب ذلك أن تفرض الصلاة في تلك الحالة ، وليظهر شرفه في الملأ الأعلى ، ويصلي بمن سكنه من الأنبياء وبالملائكة ، وليناجي ربه ، ومن ثم كان المصل ينادي ربه جل وعلا . قوله ( وقال ابن عباس ) هذا طرف من حديث أبي سفيان المتقدم موصولا في بدء الوحى ، والقائل « يأمرنا » هو أبو سفيان . ومناسبتة هذه الترجمة أن فيه إشارة إلى أن الصلاة فرضت بمكة قبل الهجرة لأن أبا سفيان لم يلق النبي ﷺ بعد الهجرة إلى الوقت الذى اجتمع فيه هجرى لقاء بتبأ له معه أن يكون أمرا له بطريق الحقيقة ، والإسراء كان قبل الهجرة بلا خلاف ، وبيان الوقت وإن لم يكن من الكيفية حقيقة لكنه من جملة مقدماتها كما وقع نظير ذلك في أول الكتاب في قوله « كف كان بدء الوحى ، وساق فيه ما يتعلق بالمتعلق بذلك فظهرت المناسبة . قوله ( فخرج ) بضم الفاء وبالجمم أى فتح ، والحكمة فيه أن الملك انصب إليه من السماء انصبابة واحدة ولم يخرج على شيء سواء مبالغة في الحاجة وتنبها على أن الطلب وقع على غير ميعاد ، ويحتمل أن يكون السر في ذلك التعميد لما وقع من شق صدره ، فكان الملك أراه بانفراج السقف والثمامة في الحال كيفية ما سيصنع به لطفًا به وتثبيتا له . والله أعلم . قوله ( فخرج صدري ) هو بفتح الفاء وبالجمم أيضا أى شفه ، ورجع عياض أن شق الصدر كان وهو صغير عند مرضعته حليلة ، وتعقبه السهيلي بأن ذلك وقع مرتين وهو الصواب ، وسيأتى تحقيقه عند الكلام على حديث شريك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى ، وحصله أن الشق الأول كان لاستعداده لزج الحلقة التى قيل له عندها هذا حظ الشيطان منك . والشق الثانى كان لاستعداده للتلقي الحاصل له في تلك الليلة ، وقد روى الطيالسى والحارث في مسندهما من حديث عائشة أن الشق وقع مرة أخرى عند مجي جبريل له بالوحى في غار حراء والله أعلم . ومناسبتة ظاهرة . وروى الشق أيضا وهو ابن عشر أو نحوها في قصة له مع عبد المطلب أخرجهما أبو نعيم في الدلائل . وروى مرة أخرى خامسة ولا ثبت . قوله ( ثم جاء بطست ) بفتح الطاء وبكرها إناء معروف سبق تحقيقه في الوضوء ، وخص بذلك لأنه آلة الفصل عرفا وكان من ذهب لأنه أعلى أواني الجنة ، وقد أبعد من استدلال به على جواز تحلية المصمف وغيره بالذهب لأن المستعمل له الملك ، فيحتاج إلى ثبوت كونهم مكلفين بما كلفنا به ، ووراء ذلك أن ذلك كان على أصل الإباحة لأن تعزيم الذهب إنما وقع بالمدينة كاسيأتى واضحا في اللباس . قوله ( غملى ) كذا وقع بالتذكير على معنى الإناء

لا على لفظ الطست لأنها مؤنثة ، و ( حكمة وإيماناً ) بالنصب على التمييز ، والمعنى أن الطست جعل فيها شيء يحصل به كمال الإيمان والحكمة قسمي حكمة وإيماناً مجازاً ، أو مثلاً له بناء على جواز تمثيل المعاني كما يمثل الموت كبشاً ، قال النووي : في تفسير الحكمة أقوال كثيرة مضطربة صفاً لنا منها أن الحكمة العلم المشتغل على المعرفة بالله مع نفاذ البصيرة وتهذيب النفس وتحقيق الحق للعمل به والكف عن ضده ، والحكيم من حاز ذلك إما ملخصاً . وقد تطابق الحكمة على القرآن وهو مشتمل على ذلك كله ، وعلى النبوة كذلك ، وقد تطلق على العلم فقط ، وعلى المعرفة فقط ونحو ذلك . قوله ( ثم أخذ يبدى ) استدلل به بعضهم على أن المعراج وقع غير مرة لكون الاسراء إلى بيت المقدس لم يذكر هنا ، ويمكن أن يقال هو من اختصار الراوى ، والاثنيان بتم مقتضية للتراخي لا ينافي وقوع أمر الاسراء بين الاسرين المذكورين وهما الاطباق والعروج بل يشير اليه ، وحاصله أن بعض الرواة ذكر ما لم يذكره الآخر ، ويؤيده ترجمة المصنف كما تقدم . قوله ( فخرج ) بالفتح أى الملك ( بن ) وفي رواية الكشميني « به » ، على الالتفات أو التجريد . قوله ( اقتح ) يدل على أن الباب كان مغلقاً . قال ابن المنير حكمته التحقق أن السماء لم تفتح إلا من أجله ، بخلاف ما لو وجده مفتوحاً . قوله ( قال جبريل ) فيه من أدب الاستئذان أن المستأذن يسمى نفسه لكلاً يلبس بغيره . قوله ( لأرسل اليه ) وللكشميني « أو أرسل اليه » ، يحتمل أن يكون خفي عليه أصل لإرساله لاشتغاله بعبادته ، ويحتمل أن يكون استفهم عن الإرسال اليه للعروج إلى السماء وهو الأظهر لقوله « اليه » ، ويؤخذ منه أن رسول الرجل يقوم مقام إذنه ، لأن الخازن لم يتوقف عن الفتح له على الوحي اليه بذلك ، بل عمل بلازم الإرسال اليه ، وسيأتى في هذا حديث مرفوع في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى ، ويؤيد الاحتمال الأول قوله في رواية شريك « أو قد بعث » ، لكنهما من المواضع التي تعقبت كما سيأتى تحريرها في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى . قوله ( أسودة ) بوزن أزمنة وهى الأشخاص من كل شيء ، قوله ( قلت لجبريل من هذا ) ظاهره أنه سأل عنه بعد أن قال له آدم مرحباً ، ورواية مالك بن صعصعة بعكس ذلك وهى المعتمدة فتجعل هذه علياً إذ ليس في هذه أداة ترتيب . قوله ( نسم بنيه ) النسم بالنون والمهملة المفتوحتين جمع نسمة وهى الروح ، وحكى ابن التين أنه رواه بكسر الشين المعجمة وفتح الياء آخر الحروف بعدها ميم وهو تصحيف ، وظاهره أن أرواح بني آدم من أهل الجنة والنار في السماء ، وهو مشكل ، قال القاضى عياض : قد جاء أن أرواح الكفار في سجين وأن أرواح المؤمنين منعمة في الجنة ، يعنى فكيف تكون مجتمعة في سماء الدنيا ؟ وأجاب بأنه يحتمل أنها تعرض على آدم أوقاتا فصادف وقت عرضها مرور النبي ﷺ ، ويدل على أن كونهم في الجنة والنار إنما هو في أوقات دون أوقات قوله تعالى ( النار يرضون عليها غدواً وعشياً ) ، واعترض بأن أرواح الكفار لا تفتح لها أبواب السماء كما هو نص القرآن ، والجواب عنه ما أبداه هو احتمالاً أن الجنة كانت في جهة يمين آدم والنار في جهة شماله وكان يكشف له عنهما إله . ويحتمل أن يقال : إن النسم المرئية هى التي لم تدخل الأجساد بعد وهى مخلوقة قبل الأجساد ومستقرها عن يمين آدم وشماله ، وقد أعلم بما سيصيرون اليه ، فلذلك كان يستبشر إذا نظر إلى من عن يمينه ويحزن إذا نظر إلى من عن يساره ، بخلاف التي في الأجساد فليست مرادة قطعاً ، وبخلاف التي انتقلت من الأجساد إلى مستقرها من جنة أو نار فليست مرادة أيضاً. فيا يظهر ، وهذا يندفع الإيراد ويعرف أن قوله « نسم بنيه » عام بخصوص : أو أريد به الخصوص . وأما ما أخرجه ابن إسحق والبيهقي من طريقه في حديث الاسراء « فإذا أنا بآدم تعرض عليه أرواح



ذريته المؤمنين فيقول روح طيبة ونفس طيبة اجعلوها في عليين ، ثم تعرض عليه أرواح ذريته الفجار فيقول روح خبيثة ونفس خبيثة اجعلوها في سجين ، وفي حديث أبي هريرة عند الطبراني والبخاري ، فإذا عن يمينه باب يخرج منه ريح طيبة ، وعن شماله باب يخرج منه ريح خبيثة ، إذا نظر عن يمينه استبشر ، وإذا نظر عن شماله حزن ، فهذا لوضع لكان المصير إليه أول من جميع ما تقدم ، ولكن سنده ضعيف . : **قوله** ( قال أنس فذكر ) أي أبو ذر ( أنه وجد ) أي النبي ﷺ . **قوله** ( ولم يثبت ) أي أبو ذر . **قوله** ( وإبراهيم في السماء السادسة ) هو موافق لرواية شريك عن أنس ، والثابت في جميع الروايات غير هاتين أنه في السابعة . فان قلنا بتعدد المعراج فلا تعارض ، وإلا فالأرجح رواية الجماعة لقوله فيها أنه رآه مسندا ظهره إلى البيت المعمور ، وهو في السابعة بلا خلاف ، وأما ما جاء عن علي أنه في السادسة عند شجرة طوبى فان ثبت حمل علي أنه البيت الذي في السادسة بجانب شجرة طوبى لأنه جاء عنه أن في كل سماء بيتا يحاذي الكعبة وكل منها معمور بالملائكة ، وكذا القول فيما جاء عن الربيع بن أنس وغيره أن البيت المعمور في السماء الدنيا فانه محمول على أول بيت يحاذي الكعبة من بيوت السموات ويقال إن اسم البيت المعمور « الضراح » بضم المعجمة وتخفيف الزاء وآخره مهملة ، ويقال بل هو اسم سماء الدنيا ، ولأنه قال هنا إنه لم يثبت كيف منازلهم فرواية من أثبتها أرجح ، وسأذكر مزيدا لهذا في كتاب التوحيد . **قوله** ( قال أنس فلما سر ) ظاهره أن هذه القطعة لم يسمها أنس من أبي ذر . **قوله** ( مر جبريل بالنبي ﷺ بأدريس ) الباء الاولى للمصاحبة والثانية للالتصاق أو بمعنى علي . **قوله** ( ثم مررت بعيسى ) ليست دشم ، على بابها في الترتيب ، إلا إن قيل بتعدد المعراج ، إذ الروايات متفقة على أن المرور به كان قبل المرور بموسى . **قوله** ( قال ابن شهاب فأخبرني ابن حزم ) أي أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم . وأما أبو محمد فلم يسمع الزهري منه لتقدم موته لكن رواية أبي بكر عن أبي حبة منقطعة لأنه استشهد بأحد قبل مولد أبي بكر بدهر وقبل مولد أبيه محمد أيضا ، وأبو حبة يفتح المهمة وبالموحدة المشددة على المشهور ، وعند القاسبي بمثابة تحتانية وغلط في ذلك ، وذكره الواقدي بالنون . **قوله** ( حتى ظهرت ) أي اذ وقعت ، و ( المستوى ) المصعد و ( صريف الاقلام ) بفتح الصاد المهمة تصويها حالة الكتابة ، والمراد ما تكتبه الملائكة من أفضية الله سبحانه وتعالى . **قوله** ( قال ابن حزم ) أي عن شيخه ( وأنس ) أي عن أبي ذر كذا جزم به أصحاب الاطراف ، ويحتمل أن يكون مرسل من جهة ابن حزم ومن رواية أنس بلا واسطة . **قوله** ( ففرض الله على أمي خمسين صلاة ) في رواية ثابت عن أنس عند مسلم « فرض الله على خمسين صلاة كل يوم وليلة » ونحوه في رواية مالك بن صعصعة عند المصنف ، فيحتمل أن يقال في كل من رواية الباب والرواية الأخرى اختصار ، أو يقال ذكر الفرض عليه يستلزم الفرض على الأمة وبالعكس إلا ما يستثنى من خصائصه . **قوله** ( فراجعني ) والكشميني فراجعت والمعنى واحد . **قوله** ( فوضع شطرها ) في رواية مالك بن صعصعة « فوضع عنى عشرة » ومثله لشريك ، وفي رواية ثابت « فخط عنى خمسا » قال ابن المنير : ذكر الشطر أعم من كونه وقع في دفعة واحدة . قلت : وكذا العشر فكأنه وضع العشر في دفعتين والشطرن في خمس دفعات ، أو المراد بالشطرن في حديث الباب البعض ، وقد حققت رواية ثابت أن التخفيف كان خمسا وخمسا وهي زيادة معتمدة بتعين حمل باقي الروايات عليها ، وأما قول الكرماني الشطر هو النصف في المراجعة الأولى وضع خمسا وعشرين وفي الثانية ثلاثة عشر يعني نصف الخمسة والعشرين بجبر الكسر وفي الثالثة سبعا ، كذا قال ، وليس في حديث الباب في المراجعة الثالثة ذكر وضع شيء ، إلا أن يقال حذف ذلك اختصارا فينتجه ، لكن الجمع بين الروايات

بأنى هذا الحل ، فالعتمد ما تقدم . وأبدى ابن المنير هنا نكتة لطيفة في قوله عليه السلام لما أمره أن يرجع بعد أن صارت خمسا فقال : استحييت من ربى ، قال ابن المنير : يحتمل أنه عليه السلام نفوس من كون التخفيف وقع خمسا خمسا أنه لو سأل التخفيف بعد أن صارت خمسا لكان سائلا في رفعها فلذلك استحيى اه ، ودلت مراجعته عليه السلام لربه في طلب التخفيف تلك المرات كلها أنه علم أن الأمر في كل مرة لم يكن على سبيل الإلزام ، بخلاف المرة الأخيرة فيها ما يشير بذلك لقوله سبحانه وتعالى ولا يبدل القول لدى ، ويحتمل أن يكون سبب الاستحياء أن العشرة آخر جمع القلة وأول جمع الكثرة ، غشى أن يدخل في الإلحاق في السؤال لكن الإلحاق في الطلب من الله مطلوب ، فكانه خشى من عدم القيام بالشكر والله أعلم . وسيأتى في التوحيد زيادة في هذا ومخالفة . وأبدى بعض الشيوخ حكمة لاختيار موسى تكرير ترداد النبي عليه السلام فقال لما كان موسى قد سأل الرؤية فنع وعرف أنها حصلت لمحمد عليه السلام قصد بتكرير رجوعه تكرير رؤيته ليرى من رأى ، كما قيل : لعل أراه أم أرى من رآهم (١) قلت : ويحتاج إلى ثبوت تجدد الرؤية في كل مرة . قوله ( هن خمس وهن خمسون ) وفي رواية غير أبي ذر « هى » بدل « هن » في الموضعين ، والمراد هن خمس عددا باعتبار الفعل وخمسون اعتدادا باعتبار الثواب ، واستدل به على عدم فرضية ما زاد على الصلوات الخمس كالوتر ، وعلى دخول النسخ في الإنشآت ولو كانت مؤكدة ، خلافا لقوم فيما أكد ، وعلى جواز النسخ قبل الفعل قال ابن بطال وغيره : ألا ترى أنه عز وجل نسخ الحسنين بالحسن قبل أن تصلى ، ثم تفضل عليهم بأن أكمل لهم الثواب . وتعقبه ابن المنير فقال : هذا ذكره طوائف من الأصوليين والشرائح ، وهو مشكل على من أثبت النسخ قبل الفعل كالاشاعة أو منعه كالمعتزلة ، لكونهم اتفقوا جميعا على أن النسخ لا يتصور قبل البلاغ ، وحديث الاسراء وقع فيه النسخ قبل البلاغ ، فهو مشكل عليهم جميعا . قال : وهذه نكتة مبتكرة . قالت : إن أراد قبل البلاغ لكل أحد فمفوض ، وإن أراد قبل البلاغ إلى الأمة فمسل ، لكن قد يقال : ليس هو بالنسبة إليهم نسخا ، لكن هو نسخ بالنسبة إلى النبي عليه السلام لأنه كلف بذلك قطعا ثم نسخ بعد أن بلغه وقبل أن يفعل ، فالمسألة صحيحة التصوير في حق عليه السلام . والله أعلم . وسيأتى لذلك مزيد في شرح حديث الاسراء في الترجمة النبوة إن شاء الله تعالى ، قوله ( حبايل اللؤلؤ ) كذا وقع لجميع رواة البخارى في هذا الموضع بالحاء المهملة ثم الموحدة وبعد الألف تحتانية ثم لام ، وذكر كثير من الأئمة أنه تصحيف وإنما هو « جنابذ » بالجميم والنون وبعد الألف موحدة ثم ذال معجمة كما وقع عند المصنف في أحاديث الانبياء من رواية ابن المبارك وغيره عن يونس ، وكذا عند غيره من الأئمة . ووجدت في نسخة معتمدة من رواية أبي ذر في هذا الموضع « جنابذ » على الصواب وأظنه من إصلاح بعض الرواة ، وقال ابن حزم في أجروته على مواضع من البخارى : فتنت على هاتين اللفظتين فلم أجدهما ولا واحدة منهما ولا وقعت على معناها انتهى . وذكر غيره أن الجنابذ شبه القباب واحدها جنبيذ بالضم ، وهو ما ارتفع من البناء ، فهو فارسى معرب وأصله بلسانهم كنبذة بوزنه لكن الموحدة مفتوحة والمكاف ليست خالصة ، ويؤيده ما رواه المصنف في التفسير من طريق شيخان عن قتادة عن أنس قال « لما عرج بالنبي عليه السلام قال : أتيت على نهر حافاه قباب اللؤلؤ ،

(١) هذه النكتة التي أبدعها بعض الشيوخ ليست بهى ، والحق أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد به ، لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي ذر لما سأله عن ذلك « رأيت نورا » وفي رواية « نور أنى أراه » والظاهر من السياق أن النور حل موسى عليه السلام على ما ذكر من طلب تكرار المراجعة هو رحمة أمة محمد والشفقة عليهم ، فجاءه الله خيرا . والله أعلم

وقال صاحب المطالع في الجبال قيل : هي الثلاث والعقود ، أو هي من جبال الرمل أى فيها لؤلؤ مثل جبال الرمل جمع جبل وهو ما استطال من الرمل ، وتعقب بأن الجبال لا تكون الا جمع جباله أو حبيطة بوزن عظيمة ، وقال بعض من اعتنى بالبخارى : الجبال جمع جباله وجباله جمع جبل على غير قياس ، والمراد أن فيها عقودا وقلائد من اللؤلؤ

٣٥٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت : فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين في الحضر والسفر ، فأقرت صلاة السفر ، وزيد في صلاة الحضر [الحديث ٣٥٠ - طريقه في : ١٩٠ ، ٢٩٣٥]

**قوله** ( عن عائشة قالت : فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين ) كررت لفظ ركعتين لتفيد عموم التثنية لكل صلاة ، زاد ابن إسحق وقال حدثني صالح بن كيسان بهذا الاسناد إلا المغرب فأنها كانت ثلاثا ، أخرجه أحمد من طريقه ، وللصنف في كتاب الهجرة من طريق معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : فرضت الصلاة ركعتين ، ثم هاجر النبي ﷺ ففرضت أربعاً ، فعين في هذه الرواية أن الزيادة في قوله هنا « وزيد في صلاة الحضر » وقعت بالمدينة ، وقد أخذ بظاهر هذا الحديث الحنفية وبنوا عليه أن القصر في السفر عزيمة لا رخصة ، واحتج غساله فقوم بقوله سبحانه وتعالى ( فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ) لأن في الجناح لا يدل على العزيمة ، والقصر إنما يكون من شيء أطول منه . ويدل على أنه رخصة أيضا قوله ﷺ « صدقة تصدق الله بها عليكم » وأجابوا عن حديث الباب بأنه من قول عائشة غير مرفوع وبأنها لم تشهد زمان فرض الصلاة قاله الخطابي وغيره ، وفي هذا الجواب نظر ، أما أولا فهو لا مجال للرأى فيه فله حكم الرفع ، وأما ثانياً فعلى تقدير تسليم أنها لم تدرك القصة يسكون مرسل صحابي وهو حجة ، لانه يحتمل أن تكون أخذته عن النبي ﷺ أو عن صحابي آخر أدرك ذلك ، وأما قول إمام الحرمين لو كان ثابتاً لنقل متواتراً ففيه أيضا نظر ، لأن التواتر في مثل هذا غير لازم ، وقالوا أيضا : يعارض حديث عائشة هذا حديث ابن عباس « فرضت الصلاة في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين » أخرجه مسلم ، والجواب أنه يمكن الجمع بين حديث عائشة وابن عباس كما سيأتى فلا تعارض ، وألزموا الحنفية على قاعدتهم فيما إذا عارض رأى الصحابي روايته بأنهم يقولون : العبرة بما رأى لا بما روى ، وخالفوا ذلك هنا ، فقد ثبت عن عائشة أنها كانت تتم في السفر فدل ذلك على أن المروى عنها غير ثابت ، والجواب عنهم أن عروة الراوى عنها قد قال لما سئل عن إتمامها في السفر إنها تأملت كما تأول عثمان ، فعلى هذا لا تعارض بين روايتها وبين رأيها ، فروايتها صحيحة ورأيها مبنى على ما تأولت . والذي يظهر لي - وبه تجتمع الأدلة السابقة - أن الصلوات فرضت ليلة الإسراء ركعتين ركعتين إلا المغرب ، ثم زيدت بعد الهجرة عقب الهجرة إلا الصبح ، كما روى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت « فرضت صلاة الحضر والسفر ركعتين ركعتين ، فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة وأطمان زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان ، وترك صلاة الفجر لطاول القراءة ، وصلاة المغرب لأنها وتر النهار ، ١٥٠ . ثم بعد أن استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند نزول الآية السابقة وهي قوله

تعالى ﴿ فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ﴾ ويؤيد ذلك ما ذكره ابن الاثير في شرح المسند أن قصر الصلاة كان في السنة الرابعة من الهجرة ، وهو مأخوذ بما ذكره غيره أن نزول آية الخوف كان فيها ، وقيل كان قصر الصلاة في ربيع الآخر من السنة الثانية ذكره الدولابي وأورده السهيلي بلفظ « بعد الهجرة بعام أو نحوه » ، وقيل بعد الهجرة بأربعين يوما ، فلي هذا المراد بقوله عائشة « فأقرت صلاة السفر » أى باعتبار ما آل اليه الأمر من التخفيف ، لا أنها استمرت منذ فرضت ، فلا يلزم من ذلك أن القصر عزيمة ، وأما ما وقع في حديث ابن عباس « والخوف ركعة » فالبحث فيه محقق ، إن شاء الله تعالى في صلاة الخوف . (فائدة) : ذهب جماعة الى أنه لم يكن قبل الإسراء صلاة مفروضة إلا ما كان وقع الأمر به من صلاة الليل من غير تحديد ، وذهب الحربي الى أن الصلاة كانت مفروضة ركعتين بالعادة وركعتين بالمشي ، وذكر الشافعي عن بعض أهل العلم أن صلاة الليل كانت مفروضة ثم نسخت بقوله تعالى ﴿ فاقروا ما تيسر منه ﴾ فصار الفرض قيام بعض الليل ، ثم نسخ ذلك بالصلوات الخمس . واستنكر محمد بن نصر المروزي ذلك وقال : الآية تدل على أن قوله تعالى ﴿ فاقروا ما تيسر منه ﴾ إنما نزل بالمدينة لقوله تعالى فيها ﴿ وآخرون يقاتلون في سبيل الله ﴾ والقتال إنما وقع بالمدينة لا بمكة ، والإسراء كان بمكة قبل ذلك ا هـ . وما استدل به غير واضح ، لأن قوله تعالى ﴿ علم أن سيكون ﴾ ظاهر في الاستقبال ، فكأنه سبحانه وتعالى امتن عليهم بتسهيل التخفيف قبل وجود المشقة التي علم أنها ستقع لهم . والله أعلم

### ٢ - باب وجوب الصلاة في الثياب ، وقول الله تعالى ﴿ خذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾

وَمَنْ صَلَّى مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ

وَيَذْكُرُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « يَرُدُّهُ وَلَوْ بِشُكَّةٍ » . في إسناده نظر

ومن صلى في الثوب الذي يجامع فيه ما لم يَرَأْ أَذَى ، وأمر النبي ﷺ أن لا يطوف بالبيت عريان

قوله ( باب وجوب الصلاة في الثياب ، وقول الله تعالى : خذوا زينتكم عند كل مسجد ) يشير بذلك إلى ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس قال « كانت المرأة تطوف بالبيت عريانة » الحديث وفيه « فنزلت خذوا زينتكم » ووقع في تفسير طائوس قال في قوله تعالى ﴿ خذوا زينتكم ﴾ قال : الثياب ، وصله البيهقي ، ونحوه عن مجاهد ، ونقل ابن حزم الاتفاق على أن المراد ستر العورة . قوله ( ومن صلى ملتحفا في ثوب واحد ) هكذا ثبت للستلي وحده هنا ، وسيأتي قريبا في باب مفرد ، وعلى تقدير ثبوته هنا فله تعلق بحديث سلمة المعلق بعده كما سيظهر من سياقه . قوله ( ويذكر عن سلمة ) قد بين السبب في ترك جزمه به بقوله ( وفي إسناده نظر ) . وقد وصله المصنف في تاريخه وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان واللفظ له من طريق الدراوردي عن موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة عن سلمة بن الأكوع قال « قلت يا رسول الله إني رجل أتصيد ، أفأصلي في القميص الواحد ؟ قال : نعم ، زره ولو بشوكه » ورواه البخاري أيضا عن اسماعيل بن أبي أويس عن أبيه عن موسى بن إبراهيم عن أبيه عن سلمة زاد في الاسناد وجلا ، ورواه أيضا عن مالك بن اسماعيل عن عطاء بن خالد قال حدثنا موسى بن إبراهيم قال حدثنا سلمة ، فصرح بالتحديث بين موسى وسلمة ، فاحتمل أن يكون رواية أبي أويس من المزيد في متصل الاسانيد ، أو

يكون التصريح في رواية عطاء وهما ، فهذا وجه النظر في إسناده . وأما من صححه فاعتمد رواية الدراوردي ويجعل رواية عطاء شامدة لاتصالها ، وطريق عطاء أخرجهما أيضا أحمد والنسائي ، وأما قول ابن القطان : إن موسى هو ابن محمد بن إبراهيم التيمي المضعف عند البخاري وأبي حاتم وأبي داود وأنه نسب هنا الى جده فليس بمستقيم ، لأنه نسب في رواية البخاري وغيره مغزوميا وهو غير التيمي بلا تردد . نعم وقع عند الطحاوي موسى ابن محمد بن إبراهيم ، فان كان محفوظا فيحتمل على بعد أن يكونا جميعا رويما الحديث وحمله عنهما الدراوردي وإلا فذكر محمد فيه شاذ والله أعلم . قوله ( يزوه ) بضم الزاي وتشديد الزاء أى يشذ إزاره ويجمع بين طرفيه ثلثا تبدو عورته ، ولولم يمكنه ذلك إلا بأن يغرز في طرفيه شوكة يستمسك بها ، وذكر المؤلف حديث سلبه هذا إشارة إلى أن المراد بأخذ الزينة في الآية السابقة لبس الثياب لا تحسينها . قوله ( ومن صلى في الثوب ) يشير إلى ما رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من طريق معاوية بن أبي سفيان أنه سأل أخته أم حبيبة : هل كان رسول الله ﷺ يصلي في الثوب الذي يجامع فيه ؟ قالت نعم ، إذا لم يرفيه أذى . وهذا من الأحاديث التي تضمنتها تراجم هذا الكتاب بغير صيغة رواية حتى ولا التعليق . قوله ( ما لم يرفيه أذى ) سقط لفظ وفيه ، من رواية المستمل والمحموى . قوله ( وأسر النبي ﷺ ) أشار بذلك الى حديث أبي هريرة في بحث على في حجة أبي بكر بذلك ، وقد وصله بعد قليل لكن ليس فيه التصريح بالأمر ، وروى أحمد بإسناد حسن من حديث أبي بكر الصديق نفسه أن النبي ﷺ بعثه ولا يجز بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ، الحديث ، ووجه الاستدلال به للباب أن الطواف اذا منع فيه التعري فاصلاة أولى ، إذ يشترط فيها ما يشترط في الطواف وزيادة ، وقد ذهب الجمهور الى أن ستر العورة من شروط الصلاة ، وعن بعض المالكية التفرقة بين الذكر والناسي ، ومنهم من أطلق كونه سنة لا يبطل تركها الصلاة ، واحتج بأنه لو كان شرطا في الصلاة لاختص بها ولافتقر الى الثنية ، ولكان العاجز العريان يتنقل الى بدل كالعاجز عن القيام ينتقل الى القعود . والجواب عن الاول النقص بالإيمان فهو شرط في الصلاة ولا يختص بها ، وعن الثاني باستقبال القبلة فانه لا يفترق للنية ، وعن الثالث على ما فيه بالعاجز عن القراءة ثم عن التسليم فانه يصلي ساكبا

٣٥١ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال حدثنا يزيد بن إبراهيم عن محمد بن أم عطية قال : أمرنا أن نخرج الحنيط يوم العيدين وذوات الخدور ، فيشهدن جماعة المسلمين ودعوتهم ، ويعتزل الحنيط عن مصلاهن . قالت امرأة : يا رسول الله إحدانا ليس لها جلباب . قال : لتلبسها صاحبته من جلبابها

وقال عبد الله بن رجاء حدثنا عمران حدثنا محمد بن سيرين عن أم عطية : سمعت النبي ﷺ بهذا . قوله ( حدثنا يزيد بن إبراهيم ) هو التستري ، ومحمد هو ابن سيرين ، والاسناد كله بصريون ، وكذا المعلق بعده . قوله ( أمرنا ) بضم الهمزة ، وسلم من طريق هشام عن حفصة عن أم عطية قالت : أمرنا رسول الله ﷺ ، وقد تقدم هذا الحديث في الطهارة بأتم من هذا السياق في باب شهود الحائض العيدين ، وتقدم الكلام عليه ثم . قوله ( يوم العيدين ) وفي رواية المستمل والكشميني : يوم العيد ، بالإفراد . قوله ( ويعتزل الحنيط عن مصلاهن ) أى النساء اللاتي لسن يحضن ، وللمستمل : عن مصلاهن ، على التغليب ، وللكشميني : عن المصلى ، والمراد به موضع

الصلاة . ودلالته على الترجمة من جهة تأكيد الأمر باللبس حتى بالمعاري للخروج الى صلاة العيد فيكون ذلك للفريضة أول . **قوله** ( وقال عبد الله بن رجا ) هو الغداني بضم المعجمة وتخفيف المهملة وبعد الألف نون ، هكذا في أكثر الروايات ، ووقع عند الأصلي في عرضه على أبي زيد بمكة حدثنا عبد الله بن رجا قال ، وفي بعض النسخ عن أبي زيد د وقال عبد الله بن رجا ، كما قال الباقر . قلت : وهذا هو الذي اعتمدته أصحاب الأطراف والكلام على رجال هذا الكتاب ، وعمران المذكور هو القطان . وفائدة التعليق عنه تصريح محمد بن سيرين بتحديث أم عطية له ، فبطل ما تخيله به منهم من أن محمدا إنما سمعه من أخته حفصة عن أم عطية . وقد روينا موصولا في الطبراني الكبير . حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا عبد الله بن رجا . والله أعلم

### ٣ - باب عقد الإزار على القفا في الصلاة

وقال أبو حازم عن سهل : صلوا مع النبي ﷺ عاقدي أزرهم على عواتقهم

٣٥٢ - **حديث** أحمد بن يونس قال حدثنا عاصم بن محمد قال حدثني وإد بن محمد عن محمد بن المنكدر قال : صلى جابر في إزار قد عقده من قبل قفاه وثيابه موضوعة على المشجب . قال له قائل : نعلي في إزار واحد ؟ فقال : إنما صنعت ذلك ليراني أحق مثلك . وأبنا كان له ثوبان على عهد النبي ﷺ ؟

[ الحديث ٣٥٢ - أطرافه في : ٣٥٢ ، ٣٦١ ، ٣٧٠ ]

**قوله** ( باب عقد الإزار على القفا ) هو بالقصر . **قوله** ( وقال أبو حازم ) هو ابن دينار ، وقد ذكره بتمامه موصولا بعد قليل . **قوله** ( صلوا ) بلفظ الماضي أى الصحابة و ( عاقدي ) جمع عاقد وحذفت النون للإضافة وهو في موضع الحال ، وفي رواية الكشميني « عاقد » وهو خير مبتدأ أعذوف أى وهم عاقدو ، وإنما كانوا يفعلون ذلك لأنهم لم يكن لهم سراويل فكان أحدهم يعقد إزاره في قفاه ليكون مستورا إذا ركع وسجد ، وهذه الصفة صفة أهل الصفّة كما سيأتي في « باب نوم الرجال في المسجد » . **قوله** ( حدثني واقد ) هو أخو عاصم بن محمد الراوى عنه ، ومحمد أبوجا هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر ، وواقد ومحمد بن المنكدر مدينان تابعيان من طبقة واحدة **قوله** ( من قبل ) بكسر القاف وفتح الموحدة ، أى من جهة قفاه . **قوله** ( المشجب ) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الجيم بعدما موحدة ، هو عيدان تضم رؤوسها ويفرج بين قوائمها توضع عليها الثياب وغيرها ، وقال ابن سيده : المشجب والشجاب خشبات ثلاث يعلق عليها الراعى ذلوه وسقاه ، ويقال في المثل « فلان كل مشجب من حيث قصدته وجدته » . **قوله** ( فقال له قائل ) وقع في رواية مسلم أنه عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت ، وسيأتي قريبا أن سعيد بن الحارث سأله عن هذه المسألة ، ولعلهما جميعا سألاه ، وسيأتي عند المصنف في « باب الصلاة بغير رداء » ، من طريق ابن المنكدر أيضا وقلنا يا أبا عبد الله ، فعمل السؤال تعدد ، وقال في جواب ابن المنكدر « فأجبت أن يراني الجاهل مثلكم ، وعرف به أن المراد بقوله هنا « أحق ، أى جاهل ، والحق وضع الشيء في غير موضعه مع العلم بقبحه قاله في النهاية ، والغرض بيان جواز الصلاة في الثوب الواحد ولو كانت الصلاة في الثوبين أفضل ، فكأنه قال : صنعت هذا لبيان الجواز إما ليقنتى به الجاهل ابتداء أو ينكر على فاعله أن ذلك جائز . وإنما أغلظ لم في

الخطاب زجرا عن الإنكار على العلماء ، وليحثهم على البحث عن الأمور الشرعية . **قوله** ( وأينا كان له ) أى كان أكثرنا في عهده عليه السلام لا يملك إلا الثوب الواحد ، ومع ذلك فلم يكلف تحصيل ثوب ثان ليصل فيه ، فدل على الجواز . وعقب المصنف حديثه هذا بالرواية الأخرى المصرحة بأن ذلك وقع من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ليكون بيان الجواز به أوقع في النفس ، لكونه أصرح في الرفع من الذى قبله . ونحى ذلك على الكرماني فقال : دلالة - أى الحديث الأخير - على الترجمة وهى عقد الإزار على القفا إما لأنه مخروم من الحديث السابق - أى هو طرف من الذى قبله - وإما لأنه يدل عليه بحسب الغالب إذ لولا عقده على القفا لما ستر العورة غالبا . ولو تأمل لفظه وسياقه بعد ثمانية أبواب لعرف اندفاع احتماله فانه طرف من الحديث المذكور هناك لا من السابق ، ولا ضرورة إلى ما ادعاه من الغلبة ، فان لفظه « وهو يصل في ثوب ملتصقا به » وهى قصة أخرى فيما يظهر كان الثوب فيها واسعا فالتحف به ، وكان في الأولى ضيقا ففقد ، وسيأتى ما يؤيد هذا التفصيل قريبا . ( فائدة ) : كان الخلاف في منع جواز الصلاة في الثوب الواحد قديما ، روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود قال « لاتصلين في ثوب واحد وإن كان أوسع ما بين السماء والأرض » ونسب ابن بطال ذلك لابن عمر ثم قال : لم يتابع عليه ، ثم استقر الأمر على الجواز

٣٥٣ - **حدثنا** مطرف أبو مصعب قال حدثنا عبد الرحمن بن أبي الموالى عن محمد بن المنكدر قال :

رأيت جابر بن عبد الله يصل في ثوب واحد وقال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصل في ثوب

**قوله** ( حدثنا مطرف ) هو ابن عبد الله بن سليمان الأصم صاحب مالك ، مدنى هو وباقي رجال إسناده ، وقد شارك أبا مصعب أحمد بن أبي بكر الزهرى في صحة مالك ، وفي رواية الموطأ عنه ، وفي كنيته . لكن أحمد مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، ومطرف بالعكس

٤ - **باب الصلاة في الثوب الواحد ملتصقا به** . قال الزهرى في حديثه : للتحف المتوشع ، وهو الخالف بين طرفيه على عاتقيه ، وهو الإشغال على منكبيه . قال : قالت أم هانئ « التحف النبي صلى الله عليه وسلم بثوب وخالف بين طرفيه على عاتقيه »

**قوله** ( باب الصلاة في الثوب الواحد ملتصقا به ) لما كانت الأحاديث الماضية في الإقتصار على الثوب الواحد مطلقة أردفها بما يدل على أن ذلك يختص بحال الصيق ، أو بحال بيان الجواز . **قوله** ( قال الزهرى في حديثه ) أى الذى رواه في الالتفاف ، والمراد إما حديثه عن سالم بن عبد الله عن أبيه وهو عند ابن أبي شيبة وغيره ، أو عن سعيد عن أبي هريرة وهو عند أحمد وغيره ، والذى يظهر أن قوله ( وهو الخالف الخ ) من كلام المصنف . **قوله** ( وقالت أم هانئ ) سيأتى حديثها موصولا في أواخر الباب ، لكن ليس فيه « وخالف بين طرفيه » وهو عند مسلم من وجه آخر عن أبي مرة عنها ، ورواه أحمد من ذلك الوجه بلفظ المعلق

٣٥٤ - **حدثنا** عبد الله بن موسى قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم

صلّى في ثوب واحد قد خالف بين طرفيه

[ الحديث ٣٥٤ - طرفاه في : ٣٥٦ ]

٣٥٥ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَصِلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فِي بَيْتٍ أُمِّ سَلَمَةَ وَقَدْ أَتَى طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ**

٣٥٦ - **حَدَّثَنَا عُيَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَهُ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصِلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُشْتَبِلًا بِهِ فِي بَيْتٍ أُمِّ سَلَمَةَ وَاضِعًا طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ**

**قَوْلُهُ ( حَدَّثَنَا عُيَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ )** هَذَا الاسناد له حكم الثلاثيات وإن لم تكن له صورتها ، لأن أعلى ما يقع للبخاري ما بينه وبين الصحابي فيه اثنان ، فإن كان الصحابي يروي عن النبي ﷺ لحينئذ توجد فيه صورة الثلاثي ، وإن كان يروي عن صحابي آخر فلا ، لكن الحكم من حيث العلو واحد لصدق أن بينه وبين الصحابي اثنين . وهكذا نقول بالنسبة إلى التابعي إذا لم يقع بينه وبينه إلا واحد ، فإن رواه التابعي عن صحابي فعل ما تقدم ، وإن رواه عن تابعي آخر فله حكم العلو لاصوره الثلاثي كهذا الحديث ، فإن هشام بن عروة من التابعين ، لكنه حدث هنا عن تابعي آخر وهو أبوه ، فلو رواه عن صحابي ورواه ذلك الصحابي عن النبي ﷺ لكان ثلاثيا . والحاصل أن هذا من العلو النسبي لا المطلق والله أعلم . ثم أورد المصنف الحديث ، المذكور يزدول درجة من رواية يحيى القطان عن هشام وهو ابن عروة المذكور ، وقادته ما وقع فيه من التصريح بأن الصحابي شاهد النبي ﷺ بفعل ما نقل عنه أولا بالصورة المحتملة ، وفيه تعيين المكان وهو بيت أم سلمة وهي والدة الصحابي المذكور عمر بن أبي سلمة ربيب النبي ﷺ ، وفيه زيادة كون طرفي الثوب على عاتق النبي ﷺ . على أن الاسماعيلي قد أخرج الحديث المذكور من طريق عبيد الله بن موسى وفيه جميع الزيادة فكأن عبيد الله حدث به البخاري مختصرا . وقائدة إيراد المصنف الحديث المذكور ثالثا بالتزويل أيضا من رواية أبي أسامة عن هشام تصريح هشام عن أبيه بأن عمر أخبره . ووقع في الروايتين الماضيتين بالعننة . وفيه أيضا ذكر الاشتغال وهو مطابق لما تقدم من التفسير . **قَوْلُهُ (مُشْتَبِلًا بِهِ)** بالنصب الأكثر على الحال ، وفي رواية المستمل والحموى بالجر على المجاورة أو الرفع على الخف ، قال ابن بطلان : فائدة الالتفاف المذكور أن لا ينظر المصل إلى عورة نفسه إذا ركع ، ولثلا يسقط الثوب عند الركوع والسجود

٣٥٧ - **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُيَيْدٍ أَنَّ أَبَا رَمَةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِيٍّ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِيٍّ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ تَقُولُ : ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ ، وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتَرُهُ . قَالَتْ : فَسَلْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ : مَنْ هَذِهِ ؟ فَقُلْتُ : أَنَا أُمُّ هَانِيٍّ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ . فَقَالَ : سَرَجًا بِأُمِّ هَانِيٍّ . فَلَمَّا قَرَعَ مِنْ غُسلِهِ قَامَ فَصَلَّى ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ . فَلَمَّا انصَرَفَ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ رَعِمَ ابْنُ أُمِّي أَنَّهُ قَاتِلُ رَجُلًا قَدْ أَجْرَمَتْهُ فَلَانَ بْنِ هُبَيْرَةَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « قَدْ أَجْرَمْنَا مَنْ أَجْرَمَ يَا أُمَّ هَانِيٍّ » قَالَتْ أُمُّ هَانِيٍّ : وَذَلِكَ نَحْنُ**

**قَوْلُهُ (عَنْ أَبِي النَّضْرِ)** هو المدني ، وأبو مرة تقدم ذكره في العلم ، وعرف هنا بأنه مولى أم هانيٍّ وهناك بأنه مولى عقيل ، وهو مولى أم هانيٍّ حقيقة ، وأما عقيل فلكونه أخاها فنسب إلى ولاته مجازا بأدنى ملازمة ، أو



لكونه كان يكثّر ملازمة عقيل كما وقع لقسم مع ابن عباس . وقد تقدم الكلام على أوائل هذا الحديث في الفصل في باب التستر ، وبأى الكلام عليه أيضا في صلاة الضحى : وموضع الحاجة منه هنا أن أم هانئ وصفت الالتفاف المذكور في هذه الطريق الموصولة بأنه المخالفة بين طرفي الثوب على العاتقين في الرواية المعلقة قبل ، فطابق التفسير المتقدم في الترجمة . قوله ( زعم ابن أمي ) هو علي بن أبي طالب ، وفي رواية الخوي « ابن أبي » وهو صحيح في المعنى فإنه شقيقها ، و « زعم » هنا بمعنى ادعى ، وقولها ( قاتل رجلا ) فيه إطلاق اسم الفاعل على من عزم على التلبس بالفعل . قوله ( فلان بن هبيرة ) بالنصب على البذل أو الرفع على الحنف ، وعند أحمد والطبراني من طريق أخرى عن أبي مرة عن أم هانئ « إني أجرت حوينا لي » قال أبو العباس بن سريج وغيره : هما جعدة بن هبيرة ورجل آخر من بني غزوم كانوا فيمن قاتل خالد بن الوليد ولم يقبلوا الأمان ، فأجلتهما أم هانئ وكانا من أحماتها . وقال ابن الجوزي : إن كان ابن هبيرة منهما فهو جعدة كذا قال ، وجعدة معدود فيمن له رؤية ولم تصح له صحبة ، وقد ذكره من حيث الرواية في التابعين البخاري وابن حبان وغيرهما ، فكيف يتبنا لمن هذه سبيله في صغر السن أن يكون عام الفتح مقاتلا حتى يحتاج إلى الأمان ؟ ثم لو كان ولد أم هانئ لم يهتم على بقتله لأنها كانت قد أسلت وهرب زوجها وترك ولدها عندها ، وجوز ابن عبد البر أن يكون ابنا لهبيرة من غيرها ، مع قلة عن أهل النسب أنهم لم يذكروا لهبيرة ولدا من غير أم هانئ ، وجزم ابن هشام في تهذيب السيرة بأن الذين أجلتهما أم هانئ هما الحارث بن هشام وزهير بن أبي أمية المخزوميان . وروى الأذرق بسند فيه الواقدي في حديث أم هانئ هذا أنها الحارث بن هشام وعبد الله بن أبي ربيعة ، وحكى بعضهم أنها الحارث بن هشام وهبيرة بن أبي وهب ، وليس بشيء لأن هبيرة هرب عند فتح مكة إلى نجران فلم يزل بها مشركا حتى مات ، كذا جزم به ابن إسحاق وغيره فلا يصح ذكره فيمن أجلته أم هانئ . وقال الكرماني قال الزبير بن بكار : فلان بن هبيرة هو الحارث بن هشام انتهى . وقد تصرف في كلام الزبير وإنما وقع عند الزبير في هذه القصة موضع فلان ابن هبيرة « الحارث بن هشام » ، والذي يظهر لي أن في رواية الباب حذفا ، كأنه كان فيه « فلان ابن عم هبيرة » فسقط لفظ عم أو كان فيه « فلان قريب هبيرة » فتغير لفظ قريب بلفظ ابن ، وكل من الحارث بن هشام وزهير بن أبي أمية وعبد الله بن أبي ربيعة يصح وصفه بأنه ابن عم هبيرة وقريبه ، لكون الجميع من بني غزوم . وسيأتى الكلام على ما يتعلق بأمان المرأة في آخر كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى

٣٥٨ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال : أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن سائلا سأل رسول الله ﷺ عن الصلاة في ثوب واحد ، فقال رسول الله ﷺ « أَوْ لَكُمْ قُتُوبَان » ؟ [ الحديث ٣٥٨ - طريقه في : ٣٦٥ ]

قوله ( أن سائلا سأل ) لم أقف على اسمه ، لكن ذكر شمس الأئمة الرخسي الحنفى في كتابه « المبسوط » أن السائل ثوبان . قوله ( أَوْ لَكُمْ ) قال الخطابي لفظه استخبار ومعناه الإخبار عام عليه من قلة الثياب ، ووقع في ضمنه الفتوى من طريق الضحوى ، كأنه يقول : إذا علمت أن ستر العورة فرض والصلاة لازمة وليس لكل أحد منكم ثوبان فكيف لم تعلموا أن الصلاة في الثوب الواحد جائزة ؟ أى مع مراعاة ستر العورة به . وقال الطحاوى : معناه لو كانت الصلاة مكروهة في الثوب الواحد لكرهت لمن لا يجد إلا ثوبا واحدا . انتهى . وهذه الملازمة في مقام المنع للفرق بين القادر وغيره ، والسؤال إنما كان عن الجواز وعدمه لا عن الكراهة

(قائدة) : روى ابن حبان هذا الحديث من طريق الأوزاعي عن ابن شهاب ، لكن قال في الجواب ليتوسع به ثم ليصل فيه ، فيحتمل أن يكونا حديثين ، أو حديثا واحدا فرقة الرواة وهو الاظهر ، وكان المصنف أشار إلى هذا لذكره التوشح في الترجمة . والله أعلم

هـ - باب إذا صلى في التَّوْبِ الواحدِ فَلْيَجْمَعْ عَلَى عَاتِقِهِ

٣٥٩ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَا يَصِلُ أَحَدُكُمْ فِي التَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ شَيْءٌ »

[ الحديث ٣٥٩ - طرفه في ٣٦٠ ]

قوله ( باب إذا صلى في التَّوْبِ الواحدِ فَلْيَجْمَعْ عَلَى عَاتِقِهِ ) أى بعضه ، في رواية « عاتقه ، بالإفراد . والعائق هو ما بين المنكبين إلى أصل العنق ، وهو مذكور وحكى تأنيده . قوله ( لا يصل ) قال ابن الأثير : كذا هو في الصحيحين بأبواب الباء ، ووجه أن « لا » نافية ، وهو خبر بمعنى النهي . قلت : ورواه الدارقطني في « غرائب مالك » من طريق الشافعي عن مالك بلفظ « لا يصل » بغير ياء ، ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن مالك بلفظ « لا يصلين » بزيادة نون التأكيد ، ورواه الاسماعيلي من طريق الثوري عن أبي الزناد بلفظ « نهى رسول الله ﷺ » . قوله ( ليس على عاتقه شيء ) زاد مسلم من طريق ابن عينة عن أبي الزناد « منه شيء » ، والمراد أنه لا يتور في وسطه ويشد طرفي التَّوْبِ في حقويه بل يتوشع بهما على عاتقه ليحصل الستر لجزء من أعلى البدن وإن كان ليس بصورة ، أو ليكون ذلك أمكن في ستر العورة

٣٦٠ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ : سَمِعْتُهُ - أَوْ كُنْتُ سَأَلْتُهُ - قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « مَنْ صَلَّى فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ فَلْيُخَالِفْ بَيْنَ طَرَفَيْهِ »

قوله ( حدثنا شيبان ) هو ابن عبد الرحمن . قوله ( سمعته ) أى قال يحيى سمعت عكرمة ، ثم تردد هل سمعه ابتداء أو جواب سؤال منه . هذا ظاهر هذه الرواية . وأخرجه الاسماعيلي عن مكى بن عبدان عن حمدان البلسي عن أبي نعيم بلفظ « سمعته أو كتب به إلى » لحصل التردد بين السماع والكتابة ، قال الاسماعيلي : ولا أعلم أحدا ذكر فيه سماع يحيى من عكرمة ، يثنى بالجزم . قال : وقد روينا عن طريق حسين بن محمد عن شيبان بالتزدد في السماع أو الكتابة أيضا . قلت : قد رواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده عن يزيد بن هرون عن شيبان نحو رواية البخاري قال « سمعته » أو « كنت سأله فسمعته » أخرجه أبو نعيم في المستخرج . قوله ( أشهد ) ذكره تأكيداً لحفظه واستحضاره . قوله ( من صلى في توب ) زاد الكشميني « واحد » . ودلالته على الترجمة من جهة أن المخالفة بين الطرفين لا تفسر إلا بجعل شيء من التَّوْبِ على العاتق ، كذا قال الكرماني . وأولى من ذلك أن في بعض طرق هذا الحديث التصريح بالمراد فأشار إليه المصنف كعادته ، فعند أحد من طريق معمر عن يحيى فيه « فليخالف بين طرفيه على عاتقه »

وكذا للاسماهيل وأبي نعيم من طريق حسين عن شيبان ، وقد حمل الجمهور هذا الأمر على الاستحباب ، والنهي في الذي قبله على التنزيه . وعن أحمد ، لا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه ، جعله من الشرائط ، وعنه ، تصح ويأثم ، جعله واجبا مستقلا . وقال الكرماني : ظاهر النهي يقتضي التحريم لكن الإجماع منقاد على جواز تركه . كذا قال وغفل عما ذكره بعد قليل عن النووي من حكاية ما نقلناه عن أحمد ، وقد نقل ابن المنذر عن محمد بن علي عدم الجواز وكلام الترمذي يدل على ثبوت الخلاف أيضا ، وقد تقدم ذلك قبل بياب ، وعقد الطحاوي له بابا في شرح المعاني ونقل المنع عن ابن عمر عن طاوس والنخعي ، ونقله غيره عن ابن وهب وابن جرير ، وجمع الطحاوي بين أحاديث الباب بأن الأصل أن يصلي مشتملا فان ضاق اترز . ونقل الشيخ تقي الدين السبكي وجوب ذلك عن نص الشافعي واختاره ، لكن المعروف في كتب الشافعية خلافه . واستدل الخطابي على عدم الوجوب بأنه ﷺ صلى في ثوب كان أحد طرفيه على بعض نسائه وهي نائمة ، قال : ومعلوم أن الطرف الذي هو لابس من الثوب غير متسع لأن يترز به ويفضل منه ما كان لعاتقه ، وفيما قاله نظر لا يخفى ، والظاهر من تصرف المصنف التفصيل بين ما إذا كان الثوب واسعا فيجب ، وبين ما إذا كان ضيقا فلا يجب وضع شيء منه على العاتق ، وهو اختيار ابن المنذر ، وبذلك تظهر مناسبة تعقبه بياب إذا كان الثوب ضيقا

### ٦ - باب إذا كان الثوب ضيقا

٣٦١ - **حدثنا يحيى بن صالح** قال **حدثنا** فليح بن سليمان عن سديد بن الحارث قال : سألتنا جابر بن عبد الله عن الصلاة في الثوب الواحد فقال : خرجت مع النبي ﷺ في بعض أسفاره ، فجت ليلته لبعض أمري ، فوجدته يصلي ، وعلى ثوب واحد فاشتعلت به وصليت إلى جانبه . فلما انصرف قال : ما السر يا جابر ؟ فأخبرته بحاجتي . فلما فرغت قال : ما هذا الاشتغال الذي رأيت ؟ قلت : كان ثوب - يعني ضاق - قال « فان كان واسعا فالتحف به ، وإن كان ضيقا فأتزر به »

**قوله** ( في بعض أسفاره ) عني مسلم في روايته من طريق عبادة بن الوليد بن عبادة عن جابر وغزوة بواط ، وهو بضم الموحدة وتخفيف الواو وهي من أوائل مغايريه ﷺ . **قوله** ( لبعض أمري ) أي حاجتي ، وفي رواية مسلم « أنه ﷺ كان أرسله هو وجابر بن صخر لثبته الماء في المنزل . **قوله** ( ما السر ) أي ما سبب سراك أي سيرك في الليل . **قوله** ( ما هذا الاشتغال ) كأنه استقهم انكار ، قال الخطابي : الاشتغال الذي أنكره هو أن يدير الثوب على بدنه كله لا يخرج منه يده . قلت : كأنه أخذ من تفسير الصاء على أحد الأوجه ، لكن بين مسلم في روايته أن الإنكار كان بسبب أن الثوب كان ضيقا وأنه خالف بين طرفيه وتواقص - أي انحنى - عليه ، كأنه عند المخالفة بين طرفي الثوب لم يصير ساترا فالتحف ليستتر ، فاعله ﷺ بأن محل ذلك ما إذا كان الثوب واسعا ، فاما إذا كان ضيقا فانه يجزئه أن يترز به ، لأن القصد الأصلي ستر العورة وهو يحصل بالاتزار ولا يحتاج إلى التواقص المغاير للاعتدال الأمور به . **قوله** ( كان ثوب ) كذا لابي ذر وكرية بالرفع على أن كان تامة ، ولميرهما بالنصب أي كان المشتمل به ثوبا ، زاد الاسماعيل : ضيقا

٣٦٢ - **حَدَّثَنَا** قَالَ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى عَنْ سَفْيَانَ قَالَ **حَدَّثَنِي** أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَاقِدَى أَرْزَمٍ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ كَهَيْئَةِ الصَّبِيَّانِ ، وَقَالَ لِلنَّسَاءِ : لَا تَرَقَّ مِنْ رُؤُوسِكُنَّ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرَّجَالُ جُلُوسًا

[ الحديث ٣٦٢ - طرأه في : ٨١٤ ، ١٢١٥ ]

**قوله** ( **حَدَّثَنَا** يَحْيَى ) هو ابن سعيد القطان ، وسفيان هو الثوري ، وأبو حازم هو ابن دينار ، وسهل هو ابن سعد . **قوله** ( كان رجال ) التذكير فيه للتنويع وهو يقتضى أن بعضهم كان بخلاف ذلك وهو كذلك ، ووقع في رواية أبي داود ورايت الرجال ، واللام فيه للجنس فهو في حكم التكرار . **قوله** ( عاقدي أزم على أعناقهم ) في رواية أبي داود من طريق وكيع عن الثوري : عاقدي أزم من ضيق الأزر . ويؤخذ منه أن الثوب إذا أمكن الالتفاف به كان أولى من الاتزار لانه أبلغ في التستر . **قوله** ( وقال للنساء ) قال الكرمانى : فاعل قال هو النبي ﷺ كذا جزم به ، وقد وقع في رواية الكشميى ويقال للنساء ، وفي رواية وكيع : وقال قائل يامعشر النساء ، فكان النبي ﷺ أمر من يقول لمن ذلك ، ويقلب على الظن أنه بلال ، وإنما نهى النساء عن ذلك لئلا يلحن عند رفع رؤوسهن من السجود شيئاً من عورات الرجال بسبب ذلك عند نهوضهم . وعند أحد وأبي داود التصريح بذلك من حديث أسماء بنت أبي بكر ولفظه : فلا ترفع رأسها حتى يرفع الرجال رؤوسهم كراهية أن يرين عورات الرجال ، ويؤخذ منه أنه لا يجب التستر من أسفل

٧ - **باب الصلاة في الجبّة الشامية** . وقال الحسن في الثياب ينسجها المجوسى لم يربها بأسا ، وقال مَعْمَرٌ : رأيت الزهريّ يلبس من ثياب اليمن ماصبغ بالبول . وصلى على ثوب غير مقصور

٣٦٣ - **حَدَّثَنَا** يَحْيَى قَالَ **حَدَّثَنَا** أَبُو مُسَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ مَيْمُونَةَ بِنِ شُعْبَةَ قَالَ « كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَقَالَ : يَا مَغِيرَةُ خُذِ الْإِدَاوَةَ . فَأَخَذْتُهَا . فَانْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَوَارَى عَنِ قَفْضِي حَاجَتَهُ ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ ، فَذَهَبَ لِيُخْرِجَ يَدَهُ مِنْ كُمِّهَا فَضَاقَتْ ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ أَسْفَلِهَا ، فَصَبَّغْتُ عَلَيْهِ فِتْوَضًا وَضَوْءَهُ لِلصَّلَاةِ ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ ، ثُمَّ صَلَّى

**قوله** ( **باب الصلاة في الجبّة الشامية** ) هذه الترجمة معقودة لجواز الصلاة في ثياب الكفار مالم يتحقق نجاستها ، وإنما عبر بالشامية مراعاة للفظ الحديث ، وكانت الشام إذ ذاك دار كفر ، وقد تقدم في باب المسح على الخفين أن في بعض طرق حديث المغيرة أن الجبّة كانت صوفاً وكانت من ثياب الروم . ووجه الدلالة منه أنه ﷺ لبسها ولم يستفصل . وروى عن أبي حنيفة كراهية الصلاة فيها إلا بعد الغسل ، وعن مالك إن فعل بعيد في الوقت . **قوله** ( وقال الحسن ) أى البصرى ، و **د** ينسجها ، بكسر السين المهملة وضمها وبضم الجيم . **قوله** ( المجوسى ) كذا للمصوى والكشميى بلفظ المفرد ، والمراد الجنس . والباقيين **د** المجوس ، بصيغة الجمع . **قوله** ( لم يرب ) أى الحسن ، وهو من باب التجريد ، أو هو مقول الراوى ، وهذا الأمر وصله أبو نعيم بن حماد في نسخة المشهورة عن معتمر عن هشام عنه ولفظه **د** لا بأس

بالصلاة في الثوب الذي ينسجه الجوسى قبل أن يغسل ، ولأبي نعيم في كتاب الصلاة عن الربيع عن الحسن د لا بأس بالصلاة في رداء اليهودى والنصرانى ، وكره ذلك ابن سيرين ، رواه ابن أبى شيبة : **قوله** ( وقال معمر ) وصله عبد الرزاق في مصنفه عنه . وقوله د بالبول ، إن كان للجنس فمحول على أنه كان يغسله قبل لبسه ، وإن كان للمهبد فالمراد بول ما يؤكل له لأنه كان يقول بطهارته . **قوله** ( وصل على في ثوب غير مقصور ) أى عام ، والمراد أنه كان جديدا لم يغسل ، روى ابن سعد من طريق عطاء بن محمد قال : رأيت عليا صلى وعليه قيص كرايس غير مغسول . **قوله** ( حدثنا يحيى ) هو ابن موسى البلخى ، قال أبو على الجبائى : روى البخارى في د باب الجبة الشامية ، وفي الجنائز وفي تفسير الدخان عن يحيى - غير منسوب - عن أبي معاوية فنسب ابن السكن الذى في الجنائز يحيى بن موسى قال : ولم أجد الآخرين منسوبين لاحد . قلت : فنبغى حل ما أهمل على ما بين ، وقد جزم أبو نعيم بأن الذى في الجنائز هو يحيى بن جعفر البيكندى ، وذكر الكرماني أنه رأى في بعض النسخ هنا مثله . قلت : والأول أرجح لأن أبا على بن شبيب ووافق ابن السكن عن الفربرى على ذلك في الجنائز وهنا أيضا ، ورأيت بخط بعض المتأخرين : يحيى هو ابن بكير ، وأبو معاوية هو شيبان النحوى . وإيس كما قال فليس ليحيى بن بكير عن شيبان رواية . وبعد أن ردد الكرماني يحيى بين ابن موسى أو ابن جعفر أو ابن معين قال : وأبو معاوية يحتمل أن يكون شيبان النحوى . وهو عجيب فان كلا من الثلاثة لم يسمع من شيبان المذكور ، وجزم أبو مسعود وكذا خلف في الأطراف وتبعهما المزى بأن الذى في الجنائز هو يحيى بن يحيى ، وما قدمناه عن ابن السكن رد عليهم وهو المعتمد ، ولا سيما وقد وافقه ابن شبيب ، ولم يختلفوا في أن أبا معاوية هنا هو الضرير . **قوله** ( عن مسلم ) هو أبو الضحى . وقد تقدم الكلام على فوائده حديث المغيرة في د باب المسح على الخفين ،

### ٨ - باب كراهية التمرى في الصلاة وغيرها

٣٦٤ - **حدثنا** مَطَرُ بْنُ الْقُضَيْلِ قَالَ حَدَّثَنَا رَوْحٌ قَالَ حَدَّثَنَا زكرياء بنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْهَلُ مَعَهُمْ الْحِجَارَةَ لِلْكَعْبَةِ وَعَلَيْهِ إِزَارُهُ ، قَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ عَمَّ : يَا ابْنَ أَخِي لَوْ حَلَلْتَ إِزَارَكَ لَجِئْتُكَ عَلَى مَنْكِبَيْكَ دُونَ الْحِجَارَةِ . قَالَ : فَخَلَّه فَجَلَّه عَلَى مَنْكِبَيْهِ ، فَسَقَطَ مَنَشِيًّا عَلَيْهِ ، فَا رَوَى بَعْدَ ذَلِكَ عُريَانًا ﷺ

[ الحديث ٣٦٤ - طرفاه في : ١٥٨٢ ، ٣٨٢٩ ]

**قوله** ( باب كراهية التمرى في الصلاة ) زاد الكشميني والحموى وغيرهما . **قوله** ( حدثنا روح ) هو ابن عبادة **قوله** ( أن رسول الله ﷺ كان ينهل معهم ) أى مع قریش لما بنوا الكعبة ، وكان ذلك قبل البعثة ، فرواية جابر لذلك من مراسيل الصحابة ، فاما أن يكون سمع ذلك من رسول الله ﷺ بعد ذلك أو من بعض من حضر ذلك من الصحابة . والذي يظهر أنه العباس ، وقد حدث به عن العباس أيضا ابنه عبد الله وسياقه أتم أخرجه الطبراني وفيه د فقام فأخذ إزاره وقال نهيت أن أمشي عريانا ، وسيأتى ذكره في كتاب الحج مع بقية فوائده في باب بنيان الكعبة إن شاء الله تعالى . **قوله** ( لجلعت ) أى الإزار ، وللكشميني و لجلعته ، وجواب لو محذوف إن كانت

شرطية وتقديره : لكان أسهل عليك ، وإن كانت للتمنى فلا حذف . **قوله** ( قال لعله ) يحتمل أن يكون مقول جابر أو مقول من حديثه به . **قوله** ( فأرؤى ) بضم الراء بعدما همزة مكسورة ، ويجوز كسر الراء بعدها مئة ثم همزة مفتوحة ، وفي رواية الاسماعيلي « فلم يثر بعد ذلك » ومطابقة الحديث للترجمة من هذه الجملة الأخيرة لأنها تتناول ما بعد النبوة فيتم بذلك الاستدلال . وفيه أنه **عليه السلام** كان مصوناً عما يستتبع قبل البعثة وبعدها . وفيه النهي عن التعمى بحضرة الناس ، وسيأتي ما يتعلق بالخلوة بعد قليل . وقد ذكر ابن اسحق في السيرة أنه **عليه السلام** تعمى وهو صغير عند حليلة فلعله لآلم فلم يعد يتعمى . وهذا إن ثبت حمل علي بن أبي التمرى بغير ضرورة عادية ، والذي في حديث الباب على الضرورة العادية ، والنفي فيها على الاخلاق ، أو يتقيد بالضرورة الشرعية كحالة النوم مع الأهل أحياناً

#### ٩ - باب الصلاة في القميص والسرويل والتبائن والتباه

٣٩٥ - **حديث** سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن أبي هريرة قال « قام رجل إلى النبي **ﷺ** فسأله عن الصلاة في الثوب الواحد ، فقال « أو كلسكم محمد ثوبين . ثم سأل رجل عمر ، فقال : إذا وسع الله فأوسعوا . جمع رجل عليه ثيابه ، صلى رجل في إزار ورداء ، في إزار وقميص ، في إزار وقباه ، في سراويل ورداء ، في سراويل وقميص ، في سراويل وقباه ، في ثبائن وقباه ، في ثبائن وقميص ، - قال : وأحسبه قال - في ثبائن ورداء »

**قوله** ( باب الصلاة في القميص والسرويل ) قال ابن سيده : السرويل فارسي معرب يذكر ويؤنث . ولم يعرف أبو حاتم السجستاني التذكير ، والأشهر عدم صرفه . **قوله** ( والتبائن ) بضم المثناة وتشديد الموحدة ، وهو على هيئة السرويل إلا أنه ليس له رجلان . وقد يتخذ من جلد . **قوله** ( والقباه ) بالقصر وبالمد قيل هو فارسي معرب ، وقيل عربي مشتق من قوت الشيء إذا ضمت أصابعك عليه ، سمى بذلك لانضمام أطرافه . وروى عن كعب أن أول من لبسه سليمان بن داود عليها السلام . **قوله** ( عن محمد ) هو ابن سيرين . **قوله** ( قام رجل ) تقدم أنه لم يسم ، وتقدم الكلام على المرفوع منه . **قوله** ( ثم سأل رجل عمر ) أي عن ذلك ، ولم يسم أيضاً ، ويحتمل أن يكون ابن مسعود لأنه اختلف هو وأبي بن كعب في ذلك فقال أبي الصلاة في الثوب الواحد يعني لا تكروه ، وقال ابن مسعود إنما كان ذلك وفي الثياب قلّة ، فقام عمر على المنبر فقال : القبول ما قال أبي ، ولم يأل ابن مسعود . أي لم يقصر . أخرجه عبد الرزاق . **قوله** ( جمع رجل ) هو بقية قول عمر ، وأورده بصيغة الخبر ومراده الأمر ، قال ابن بطال : يعني ليجمع وليصل . وقال ابن المنير : الصحيح أنه كلام في معنى الشرط كأنه قال : إن جمع رجل عليه ثيابه فحسن . ثم فصل الجمع بصور على معنى البدلية . وقال ابن مالك : تضمن هذا الحديث فائدتين ، إحداها ورود الفعل الماضي بمعنى الأمر وهو قوله « صلى » والمعنى ليصل ، ومثله قولهم اتق الله عبد والمعنى ليتق . ثانيها حذف حرف العطف ، فإن الأصل صلى رجل في إزار ورداء وفي إزار وقميص ، ومثله قوله **ﷺ** « تصدق امرؤ من ديناره ، من درهمه ، من صاع تمره ، انتهى ، فحصل في كل من المسألتين توجيهان . **قوله** ( قال : وأحسبه ) قائل ذلك أبو هريرة ، والضمير في « أحسبه » راجع إلى عمر ، وإنما لم يحصل الجزم بذلك لإمكان أن عمر أعمل ذلك ، لأن الثبائن لا يستر العورة كلها

بناء على أن الفخذ من العورة فالستر به حاصل مع القباء ومع القميص ، وأما مع الرداء فقد لا يحصل . ورأى أبو هريرة أن انحصار القسمة يقتضى ذكر هذه الصورة وأن الستر قد يحصل بها إذا كان الرداء سابغا ، وبمجموع ما ذكر عمر من الملابس ستة ، ثلاثة للوسط وثلاثة لغيره ، فقدم ملابس الوسط لأنها محل ستر العورة ، وقدم أسترها أو أكثرها استعمالا لهم ، وضم إلى كل واحد واحدا ، فخرج من ذلك تسع صور من ضرب ثلاثة في ثلاثة ، ولم يقصد المحصر في ذلك ، بل يلحق بذلك ما يقرم مقامه . وفي هذا الحديث دليل على وجوب الصلاة في الثياب لما فيه من أن الاختصار على الثوب الواحد كان لضيق الحال . وفيه أن الصلاة في الثوبين أفضل من الثوب الواحد وصرح القاضي عياض بنى الخلاف في ذلك ، لكن عبارة ابن المنذر قد تفهم إثباته لأنه لما حكى عن الأئمة جواز الصلاة في الثوب الواحد قال : وقد استحَب بعضهم الصلاة في ثوبين . وعن أشهب فيمن أقصر على الصلاة في السراويل مع القدرة : بعيد في الوقت ، إلا إن كان صفيقا . وعن بعض الحنفية بكرة .

(قائمة) : روى ابن حبان حديث الباب من طريق اسماعيل بن علي عن أيوب فأدرج الموقوف في المرفوع ولم يذكر عمر ، ورواية حماد بن زيد هذه المفصلة أصح ، وقد وافقه على ذلك حماد بن سلة فرواه عن أيوب وهشام وحبيب وعاصم كلهم عن ابن سيرين ، أخرجه ابن حبان أيضا . وأخرج مسلم حديث ابن علي فاقصر على المتفق على رفعه وحذف الباقي ، وذلك من حسن تصرفه . والله أعلم

٣٦٦ - **حدثنا** عاصم بن علي قال حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال « سأل رجل رسول الله ﷺ قال : ما يلبس المحرم ؟ قال : لا يلبس القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا ثوبا من الزعفران ولا ورنس . فمن لم يجد الثعلبين فليلبس الخلفين وليطعمها حتى يكونا أسفل من السكابين » وعن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ مثله

**قوله** (حدثنا عاصم بن علي) هو الواسطي . **قوله** (سأل رجل) تقدم في آخر كتاب العلم أنه لم يسم ، وأخرنا الكلام عليه إلى موضعه في الحج . وموضع الحاجة منه هنا أن الصلاة تجوز بدون القميص والسراويل وغيرهما من الخيط لأمر المحرم باجتناب ذلك ، وهو مأمور بالصلاة . **قوله** (حتى يكونا) في رواية الحموي والمستمل و حتى يكون ، بالإفراد أى كل واحد منهما . **قوله** (وعن نافع) معطوف على قوله « عن الزهري » وذلك بين في الرواية الماضية في آخر كتاب العلم ، فانه أخرجه هناك عن آدم عن ابن أبي ذئب ، فقدم طريق نافع وعطف عليها طريق الزهري ، عكس ما هنا . وزعم الكرماني أن قوله « وعن نافع » تعليق من البخاري ، وقد قدمنا أن التجريزات العقلية لا يليق استعمالها في الأمور العقلية . والله الموفق

### ١٠ - باب ما يستتر من العورة

٣٦٧ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد قال حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد الخدري أنه قال « نهى رسول الله ﷺ عن اشتغال السماء ، وأن يحتجب الرجل في ثوب واحد ليس على

فَرَجِهْ مِنْهُ شَيْءٌ»

[ الحديث ٣٦٧ - أطرافه في : ١٩٩١ ، ٢١٤٧ ، ٥٨٢٠ ، ٥٨٢٢ ، ٦٢٨٤ ]

قوله ( باب ما يستر من العورة ) أى خارج الصلاة . والظاهر من تصرف المصنف أنه يرى أن الواجب ستر السواطين فقط ، وأما في الصلاة فعلى ما تقدم من التفصيل ، وأول أحاديث الباب يشهد له فانه قيد النهي بما إذا لم يكن على الفرج شيء . أى يستره ، ومقتضاه أن الفرج إذا كان مستورا فلا نهي . قوله ( عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ) أى ابن مسعود . عن ( أبي سعيد ) هكذا رواه الليث عن ابن شهاب وواقفه ابن جريج كما أخرجه المصنف في اللباس ، ورواه في اللباس أيضا من طريق أخرى عن الليث أيضا عن يونس عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبي سعيد وسياقه أتم . وفيه النهي عن الملامسة والمناوبة أيضا ، وفيه تفسير جميع ذلك . ورواه في الاستئذان من طريق سفيان عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد بنحو رواية يونس لكن بدون التفسير ، والطرق الثلاثة صحيحة ، وابن شهاب سمع حديث أبي سعيد من ثلاثة من أصحابه فحدث به عن كل منهم بمفرده . قوله ( عن اشتغال السماء ) هو بالصاد المهملة والمدة ، قال أهل اللغة : هو أن يخلل جسده بالثوب لا يرفع منه جانبا ولا يبق ما يخرج منه يده . قال ابن قتيبة : سميت صماء لانه يسد المنافذ كلها فتصير كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق . وقال الفقهاء : هو أن يلتحف بالثوب ثم يرفع من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيصير فرجه باديا . قال النووي : فعلى تفسير أهل اللغة يكون مكروها لثلا يمرض له حاجة فيتسر عليه إخراج يده فيلحقه الضرر ، وعلى تفسير الفقهاء يحرم لاجل انكشاف العورة . قلت : ظاهر سياق المصنف من رواية يونس في اللباس أن التفسير المذكور فيها مرفوع ، وهو موافق لما قاله الفقهاء . ولفظه : والصماء أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبدو أحد شقيه . وعلى تقدير أن يكون موقوفا فهو حجة على الصحيح ، لانه تفسير من الراوى لا يخالف ظاهر الخبر . قوله ( وأن يحجب ) الاحتماء أن يقعد على أليتيه وينصب ساقيه ويلف عليه ثوبا ، ويقال له الحبوكة ، وكانت من شأن العرب . وفسرها في رواية يونس المذكورة بنحو ذلك

٣٦٨ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ قَالَ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ « نَهَى

النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ : عَنِ الدَّلَاسِ وَالنَّبَازِ . وَأَنْ يَسْتَعِيلَ السَّمَاءَ . وَأَنْ يَحْتَجِيَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ »

[ الحديث ٣٦٨ - أطرافه في : ٥٨٤ ، ٥٨٨ ، ١٩٩٢ ، ٢١٤٥ ، ٢١٤٦ ، ٥٨١٩ ، ٥٨٢١ ]

قوله ( حدثنا سفيان ) هو الثوري . قوله ( عن بيعتين ) بفتح الموحدة ، ويجوز كسرهما على إرادة الهيئتين . و ( الدلاس ) بكسر أوله وكذا ( النباذ ) وأوله نون ثم موحدة خفيفة وآخره معجمة ، وسيأتى تفسيرهما في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى . والمطلق في الاحتماء هنا محمول على المقيد في الحديث الذي قبله

٣٦٩ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَمِّهِ قَالَ

أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ « بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ فِي تِلْكَ الْحَجَّةِ فِي مَوْذَنْينِ يَوْمَ النَّحْرِ تَوْذَنْ يَمْنَى أَلَا يَحُجُّ بَدَا الْعَامَ مُشْرِكًا وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ غُرَبَانِ . قَالَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : ثُمَّ أَرَدَفَ رَسُولُ



الله ﷺ علياً فأمره أن يؤذن ببراءة. قال أبو هريرة: فأذن معنا على في أهل منى يوم النحر: لا يمحى بعد العام شرك ولا يطوف بالبيت عريان»

[الحديث ٣٦٩ - اطرافه في: ١٦٧٢، ٣١٧٧، ٤٣٦٣، ٤٦٥٥، ٤٦٥٦، ٤٦٥٧]

**قوله** (حدثنا إسحق) كذا للاكثر غير منسوب، وردده الحفاظ بين ابن منصور وبين ابن راهويه. ووقع في نسخ من طريق أبي ذر إسحق بن إبراهيم فتعين أنه ابن راهويه، إذ لم يرو البخاري عن إسحق بن أبي إسرائيل. واسمه إبراهيم شيئاً ولا عن الصواف وهو دونهما في الطبقة. **قوله** (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) أي ابن سعد ورواة هذا الاسناد سوى صحابه وشيخ المصنف زهريون وهم أربعة. **قوله** (أن لا يمحى) كذا للاكثر، والكشميني د. ألا لا يمحى، بأداة الاستفتاح قبل حرف النهي، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا الحديث في باب وجوب الصلاة في الثياب، وسيأتي الكلام على بقية مباحثه في كتاب الحج إن شاء الله تعالى

### ١١ - باب الصلاة بغير رداء

٣٧٠ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني ابن أبي اللؤلؤ عن محمد بن المنكدر قال: دخلت على جابر بن عبد الله وهو يصلي في ثوب ملتصق به ورداؤه موضوع. فلما انصرف قلنا: يا أبا عبد الله تصلي ورداؤك موضوع؟ قال: نعم أحببت أن يراني الجهال مثلكم. رأيت النبي ﷺ يصلي هكذا

**قوله** (باب الصلاة بغير رداء) تقدم الكلام على حديث جابر في باب عقد الإزار على القفا، وقوله هنا (ملتصق به) كذا للاكثر بالنصب على الحال، وللمستمل والمحمود ملتصق، بالرفع على الحذف، وفي نسخة عنهما بالجر على المجاورة، وقوله في آخره د يصلي كذا، في رواية الكشميني د يصلي هكذا، وقوله (الجهال مثلكم) لفظ المثل مفرد لكنه اسم جنس فلذلك مطابق لفظ الجهال وهو جمع، أو اكتسب الجمعية من الإضافة

١٢ - **باب** ما يذكر في الفخذ، ويروى عن ابن عباس وعمر بن الخطاب عن النبي ﷺ «الفخذ عورة». وقال أنس: حَسَرَ النبي ﷺ عن فخذه، وحديث أنس أسند، وحديث جرهد أخوط، حتى يُخرج من اختلافهم. وقال أبو موسى: غطى النبي ﷺ رُكبتيه حين دخل عثمان. وقال زيد بن ثابت: أنزل الله على رسوله ﷺ وَاخْذُهُ عَلَى خَدَيْهِ، فَتَقَلَّتْ عَلَى حَتَّى خَفَتْ أَنْ تَرُصَ تَخْذِي

**قوله** (باب ما يذكر في الفخذ) أي في حكم الفخذ، والكشميني د من الفخذ. **قوله** (قال أبو عبد الله) هو المصنف، وسقط من رواية الأكثر. **قوله** (ويروى عن ابن عباس) وصله الترمذي، وفي إسناده أبو يحيى القتات بقاف ومثانين وهو ضعيف مشهور بكنيته، واختلف في اسمه على ستة أقوال أو سبعة أشهرها دينار. **قوله** (وجرهد) بفتح الجيم وسكون الراء وفتح الهاء، وحديثه موصول عند مالك في الموطأ والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وضعفه المصنف في التاريخ للاضطراب في إسناده، وقد ذكرت كثيراً من طرقه في تعليق التعليق.

قوله (و محمد بن جعش) هو محمد بن عبد الله بن جعش، نسب إلى جد له ولأبيه عبد الله صحبة، وزينب بنت جعش أم المؤمنين هي عمته، وكان محمد صغيراً في عهد النبي ﷺ وقد حفظ عنه، وذلك بين في حديثه هذا، فقد وصله أحمد والمصنف في التاريخ والحاكم في المستدرک کلهم من طريق إسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي كثير مولى محمد بن جعش عنه وقال «مر النبي ﷺ وأنا معه على معمر ونخذه مكشوقتان، قال: يا معمر غط عليك فخذي، فإن الفخذين عورة، رجاله رجال الصالحين، غير أبي كثير فقد روى عنه جماعة لكن لم أجد فيه تصريحاً بتمديد، ومعمر المشار إليه هو معمر بن عبد الله بن فضالة القرشي المدني، وقد أخرج ابن قانع هذا الحديث من طريقه أيضاً، ووقع لي حديث محمد بن جعش مسلسلاً بالمحدثين من ابتدائه إلى انتهائه، وقد أمليته في الأربعين المتباعدة. قوله (وقال أنس: حسر) بمهمات مفتوحات أي كشف، وقد وصل المصنف حديث أنس في الباب كاسبقاً قريباً. قوله (وحديث أنس أسند) أي أصح إسناداً، كأنه يقول حديث جرهد ولو قلنا بصحته فهو مرجوح بالنسبة إلى حديث أنس. قوله (وحديث جرهد) أي وما معه (أحوط) أي للدين، وهو يحتمل أن يريد بالاحتياط الوجوب أو الورع وهو أظهر لقوله (حتى يخرج من اختلافهم) و «يخرج» في روايتنا مضبوطة بفتح النون وضم الراء وفي غيرها بضم الياء وفتح الراء. قوله (وقال أبو موسى) أي الأشعري والمذكور هنا من حديثه طرف من قصة أوردتها المصنف في المناقب من رواية حاصم الأحول عن أبي عثمان التهمدي عنه فذكر الحديث، وفيه «أن النبي ﷺ كان قاعداً في مكان فيه ماء قد انكشف عن ركبته أو ركبته فلما دخل عثمان غطاها» وعرف بهذا الرد على الداودي الشارح حيث زعم أن هذه الرواية المعلقة عن أبي موسى وهم، وأنه دخل حديث في حديث، وأشار إلى ما رواه مسلم من حديث عائشة قالت «كان رسول الله ﷺ مضطجماً في بيتي كاشفاً عن فخذه أو ساقيه» الحديث وفيه «فلما استأذن عثمان جلس، وهو عند أحد بلفظه كاشفاً عن فخذه، من غير تردد، وله من حديث حفصة مثله، وأخرجه الطحاوي والبيهقي من طريق ابن جريج قال أخبرني أبو خالد عن عبد الله بن سعيد المدني حدثني حفصة بنت عمر قالت «كان رسول الله ﷺ عسدي يوماً وقد وضع ثوبه بين فخذه فدخل أبو بكر» الحديث، وقد بان بما قدمناه أنه لم يدخل على البخاري حديث في حديث بل هما قصتان متغايرتان في إحداهما كشف الركبة وفي الأخرى كشف الفخذ، والأولى من رواية أبي موسى وهي المعلقة هنا والأخرى من رواية عائشة ووافقتهما حفصة ولم يذكرهما البخاري. قوله (وقال زيد بن ثابت) هو أيضاً طرف من حديث موصول عند المصنف في تفسير سورة النساء في نزول قوله تعالى ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية، وقد اعترض الإسماعيلي استدلال المصنف بهذا على أن الفخذ ليست بعورة، لأنه ليس فيه التصريح بعدم الحائل، قال: ولا يظن ظان أن الأصل عدم الحائل، لأننا نقول العضو الذي يقع عليه الاعتداء يخبر عنه بأنه معروف الموضع، بخلاف الثوب انتهى. والظاهر أن المصنف تمسك بالأصل والله أعلم. قوله (أن ترض) أي تكسر، وهو بفتح أوله وضم الراء ويجوز عكسه

٣٧١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي رَافٍ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنَا هُبَيْرُ بْنُ أَبِي مَرْثَدَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا خَيْبَرَ فَصَلَّاهَا عِنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ بِنَاسٍ، فَرَكِبَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَا رَدِيفُ

أبى طلحة، فأجرى نبي الله ﷺ في زفانٍ خبير وإن رُكبتى لَتَمَسَ خِذَ نبي الله ﷺ. ثم حَسَرَ الإزارَ عن خِذِهِ حتى إني أنظرُ إلى بياض خِذِ نبي الله ﷺ. فلما دخلَ القرية قال: «الله أكبرُ خَرَبَتْ خَيْرٌ، إنا إذا تَرَلْنَا بساحة قومٍ فساء صباحُ المنذرين». قالها ثلاثا. قال: وخرج القومُ إلى أعلامهم، فقالوا: «محمد! - قال عُبدُ العزير وقال بعضُ أصحابنا - والحَسْبُ» يعني الجيش. قال: فأصَبْنَاهَا عَنوةً، فُجِعَ السَّيُّ، فجاءَ دِحْيَةُ فقال: يا نبي الله أعطني جاريةً من السبي. قال: اذهبْ فَخُذْ جاريةً. فَأَخَذَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُجَيٍّ. فجاءَ رَجُلٌ إلى النبي ﷺ فقال: يا نبي الله أعطيت دحيةَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُجَيٍّ سَيِّدَةَ قُرَيْظَةَ والنَّصِير، لا تَصْلَحُ إِلَّا لَكَ. قال: ادعوه بها. فجاءَ بها. فلما نظرَ إليها النبي ﷺ قال: خُذْ جاريةً من السبي غيرَها. قال: فَأَعْتَمَهَا النبي ﷺ وتَرَوَّجَهَا. فقال له ثابت: يا أبا حمزة ما أصدَقَها؟ قال: نفسها، أَعْتَمَهَا وتَرَوَّجَهَا. حتى إذا كان بالطريق جَهَزَتْهَا له أُمُّ سَلِيمٍ فَأَهْدَتْهَا له مِنَ اللَّيْلِ، فأصبحَ النبي ﷺ عَرُوسًا، فقال: مَنْ كانَ عنده شيءٌ فَيَجِئُ به وبَسَطَ نَعْلًا فَعَمِلَ الرَّجُلُ يَجِئُ به بالتمر، وجعلَ الرَّجُلُ يَجِئُ به بالسَّمْنِ، قال: وأحسبه قد ذَكَرَ السَّوَيِّقَ. قال: فحاسوا حَسِبًا، فَكَانَتْ وَلِيْمَةً رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

[ الحديث ٣٧١ - أطرافه في: ٦١٠، ٩٤٧، ٢٢٣٨، ٢٢٣٥، ٢٨٨٩، ٢٨٩٣، ٢٩٤٤، ٢٩٤٥، ٢٩٩١، ٣٠٨٥، ٣٠٨٦، ٣٣٦٧، ٣٦٤٧، ٤٠٨٣، ٤٠٨٤، ٤١٩٧، ٤١٩٨، ٤١٩٩، ٤٢٠٠، ٤٢٠١، ٤٢١١، ٤٢١٢، ٤٢١٣، ٥٠٨٥، ٥١٥٩، ٥١٦٩، ٥٣٨٧، ٥٤٢٥، ٥٥٢٨، ٥٦٦٨، ٦١٨٥، ٦٣٦٣، ٦٣٦٩، ٧٣٣٣ ]

**قوله** (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) هو الدورقي **قوله** (فصلينا عندها) أى خارجا منها. **قوله** (صلاة الغداة) فيه جواز إطلاق ذلك على صلاة الصبح، خلافا لمن كرهه. **قوله** (وأنا رفيف أي طلحة) فيه جواز الإدراف، ومحل ما إذا كانت الدابة مطيقة. **قوله** (فأجرى نبي الله ﷺ) أى مركوبه. **قوله** (وإن ركبتى لَتَمَسَ خِذَ نبي الله ﷺ) ثم حَسَرَ الإزارَ عن خِذِهِ حتى إني أنظرُ (وإلى بياض خِذِ نبي الله ﷺ). هكذا وقع في رواية البخارى وشم انه حَسَرَ، والصواب أنه عنده بفتح المهملة، ويدل على ذلك تعليق الماضى في أوائل الباب حيث قال وقال أنس: حَسَرَ النبي ﷺ، وعضبطه بعضهم بضم أوله وكسر ثانيه على البناء للمفعول بدليل رواية مسلم فأنحسر، وليس ذلك بمستقيم، إذ لا يلزم من وقوعه كذلك في رواية مسلم أن لا يقع عند البخارى على خلافه، ويكنى في كونه عند البخارى بفتحين ما تقدم من التعليق. وقد وافق مسلما على روايته بلفظ «فأنحسر» أحمد بن حنبل عن ابن عليه، وكذا رواه الطبراني عن يعقوب شيخ البخارى، ورواه الاسماعيلي عن القاسم بن زكريا عن يعقوب المذكور ولفظه «فأجرى نبي الله ﷺ في زفانٍ خبير إذ خر الإزار»، قال الاسماعيلي: هكذا وقع عندي خر بالحاء المعجمة والراء، فان كان محفوظا فليس فيه دليل على ما ترجم به، وإن كانت روايته هي المحفوظة فهي دالة على أن الفخذ ليست بعورة انتهى. وهذا مصيب منه إلى أن رواية البخارى بفتحين كما قدمناه أى كشف الإزار عن خِذِهِ عند سوق مركوبه ليتمكن من ذلك، قال القرطبي: حديث أنس وما معه إنما ورد في قضايها معينة في أوقات مخصوصة يتطرق إليها من احتمال الخصوصية أو البقاء على أصل الإباحة مالا يتطرق إلى

حديث جرهد وما معه ، لأنه يتضمن إعطاء حكم كل وإظهار شرع عام ، فكان العمل به أولى . ولعل هذا هو مراد المصنف بقوله « وحديث جرهد أحوط » ، قال النووي : ذهب أكثر العلماء إلى أن الفخذ عورة ، وعن أحد ومالك في رواية : العورة القبل والبر فقط ، وبه قال أهل الظاهر وابن جرير والاصطخري . قلت : في ثبوت ذلك عن ابن جرير نظر ، فقد ذكر المسألة في تهذيبه ورد على من زعم أن الفخذ ليست بعورة ، وما احتجوا به قول أنس في هذا الحديث « وإن ركبتني لتس غنذني الله ﷻ » ، إذ ظاهره أن المس كان بدون الحائل ، ومس العورة بدون حائل لا يجوز . وعلى رواية مسلم ومن تابعه في أن الإزار لم ينكشف بقصد منه ﷻ يمكن الاستدلال على أن الفخذ ليست بعورة من جهة استمراره على ذلك ، لأنه وإن جاز وقوعه من غير قصد لكن لو كانت عورة لم يقر على ذلك لمكان عصمته ﷻ ، ولو فرض أن ذلك وقع لبيان التشريع لغير المختار لمكان ممكننا ، لكن فيه نظر من جهة أنه كان يتم حينئذ البيان عقبه كما في قضية السهو في الصلاة ، وسياقه عند أبي عوانة والجوزقي من طريق عبد الوارث عن عبد العزيز ظاهر في استمرار ذلك ، ولفظه « فأجرى رسول الله ﷻ في زقاق خيبر ، وإن ركبتني لتس غنذني الله ﷻ » ، وفي لاري يباح غنذه . **قوله** ( فلما دخل القرية قال : الله أكبر ، خربت خيبر ) قيل مناسبة ذلك القول أنهم استقبلوا الناس بمساحيم ومكانهم ، وهي من آلات الهدم . **قوله** ( قال عبد العزيز ) هو الراوي عن أنس ( وقال بعض أصحابنا ) أي أنه لم يسمع من أنس هذه اللفظة بل سمع منه ( فقالوا محمد ) وسمع من بعض أصحابه عنه ( والخمس ) ووقع في رواية أبي عوانة والجوزقي المذكورة فقالوا محمد والخمس ، من غير تفصيل ، فدلّت رواية ابن عليه هذه على أن في رواية عبد الوارث إدراجا ، وكذا وقع لحامد بن زيد عن عبد العزيز وثابت كما سيأتي في آخر صلاة الخوف . وبعض أصحاب عبد العزيز يحتمل أن يكون محمد بن سيرين فقد أخرجه البخاري من طريقه ، أو ثابتا الباقى فقد أخرجه مسلم من طريقه . **قوله** ( يعني الجيش ) تفسير من عبد العزيز أو من دونه ، وأدرجها عبد الوارث في روايته أيضا ، وسعى الجيش خميسا لأنه خمسة أقسام : مقدمة وساقة وقلب وجناحان ، وقيل من تخميس الغنيمة ، وتعبه الازهرى بان التخميس إنما ثبت بالشرع وقد كان أهل الجاهلية يسمون الجيش خميسا فبان أن القول الأول أولى . **قوله** ( عنوة ) بفتح المهملة أي قهراً . **قوله** ( أعطى جارية ) يحتمل أن يكون إذنه له في أخذ الجارية على سبيل التفتيل له إما من أصل الغنيمة أو من خمس الخمس بعد أن ميز ، أو قبل على أن تحسب منه إذا ميز ، أو أذن له في أخذها لتقوم عليه بعد ذلك وتحسب من سهمه . **قوله** ( فأخذ ) أي فذهب فأخذ . **قوله** ( لجاء رجل ) لم أقف على اسمه . **قوله** ( خذ جارية من السبي غيرها ) ذكر الشافعي في « الأم » ، عن « سير الواقدي » ، أن النبي ﷺ أعطاه اخت كنانة بن الربيع بن أبي الحقيق . انتهى . وكان كنانة زوج صفية ، فكأنه ﷺ طيب خاطره لما استرجع منه صفية بأن أعطاه أخت زوجها ، واسترجاع النبي ﷺ صفية منه محمول على أنه إنما أذن له في أخذ جارية من حشو السبي لا في أخذ أفضلهن ، لجاز استرجاعها منه لثلاث تسميها على باقي الجيش مع أن فيهم من هو أفضل منه . ووقع في رواية لمسلم أن النبي ﷺ اشترى صفية منه بسبعة أرؤس ، وإطلاق الشراء على ذلك على سبيل المجاز ، وليس في قوله « سبعة أرؤس » ، ما ينافي قوله هنا « خذ جارية » ، إذ ليس هنا دلالة على نفي الزيادة . وسنذكر بقية مباحث هذا الحديث في غزوة خيبر من كتاب المغازي ، والكلام على قوله « أعتقها وتزوجها » ، في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . **قوله** ( فقال له ) أي لأنس ، وثابت هو الباقى ،

وَأَبُو حَزْزَةَ كَتَبَ أَنَسَ ، وَأُمُّ سَلِيمٍ وَالِدَةُ أَنَسَ . **قَوْلُهُ** ( فَأَهْدَتْهَا ) أَيْ ذَقَّتْهَا . **قَوْلُهُ** ( وَأَحْسَبُهُ ) أَيْ أُنْسَأَ ( قَدْ ذَكَرَ السَّوِيقَ ) ، وَجَزَمَ عَبْدُ الْوَارِثِ فِي رِوَايَتِهِ بِذِكْرِ السَّوِيقِ فِيهِ . **قَوْلُهُ** ( لِحَاسُوا ) بِمِهْمَلَيْنِ أَيْ خَلَطُوا ، وَالْحَيْسُ بَضْعٌ أَوَّلُهُ خَلِيطُ السَّمَنِ وَالْقَرْمُ وَالْأَفْطُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

الْقَرْمُ وَالسَّمَنِ جَمِيعًا وَالْأَفْطُ الْحَيْسُ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَخْتَلِطْ

وَقَدْ يَخْتَلِطُ مَعَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ غَيْرَهَا كَالسَّوِيقِ ، وَسَيَأْتِي بَقِيَّةُ فَوَائِدِ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْوَلِيَّةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

١٣ - **بَابُ** فِي كَيْ تَصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي الثِّيَابِ . وَقَالَ عِكْرَمَةُ : لَوْ وَارَتْ جَسَدَهَا فِي ثَوْبٍ لِأَجْرَتِهِ

٣٧٣ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ « لَقَدْ كَانَ**

**رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي الْفَجَرَ فَيَشْهَدُ مَعَهُ نِسَاءً مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ مُتَلَفَعَاتٍ فِي مَرُوطِهِنَّ ، ثُمَّ يَرْجِعْنَ إِلَى بُيُوتِهِنَّ مَا يَمُرُّنَ أَحَدٌ »**

[الحدث: ٣٧٢ - أطرافه في: ٥٧٨ ، ٨٧٧ ، ٨٧٢]

**قَوْلُهُ** ( بَابُ ) بِالْتَّنْوِينِ ( فِي كَيْ ) بِحَذْفِ الْمِيزِ أَيْ كَيْ ثَوْبًا ( تَصَلِّي الْمَرْأَةُ ) مِنَ الثِّيَابِ ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ بَعْدَ أَنْ حَكَى عَنِ الْجُمْهُورِ أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تَصَلِّي فِي دَرْعٍ وَخِمَارٍ : الْمُرَادُ بِذَلِكَ تَغْطِيَةُ بَدْنِهَا وَرَأْسِهَا ، فَلَوْ كَانَ الثَّوْبُ وَاسِعًا غَطَّطَ رَأْسَهَا بِفَضْلِهِ جَازًا . قَالَ : وَمَا رَوَيْنَاهُ عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ « تَصَلِّي فِي دَرْعٍ وَخِمَارٍ وَإِذَا رَدَّ ، وَعَنْ ابْنِ سِيرِينَ مِثْلَهُ وَزَادَ : وَمَلْحَفَةٍ ، فَإِنْ أَظَنَّهُ مَحْمُولًا عَلَى الْاسْتِحْبَابِ . **قَوْلُهُ** ( وَقَالَ عِكْرَمَةُ ) ( يَعْنِي مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ . **قَوْلُهُ** ( جَازًا ) وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ « لِأَجْرَتِهِ » بِفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الزَّاي ، وَأَثَرُهُ هَذَا وَصَلَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَلَفْظُهُ « لَوْ أَخَذَتْ الْمَرْأَةُ ثَوْبًا فَتَغَطَّتْ بِهِ حَتَّى لَا يَرَى مِنْ شَعْرِهَا شَيْءٌ أَجْزَأَ عَنْهَا » . **قَوْلُهُ** ( أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : لَقَدْ ) الْإِلَامُ فِي لَقَدْ جَوَابٌ قَسَمٍ مَحْذُوفٍ . **قَوْلُهُ** ( مُتَلَفَعَاتٍ ) قَالَ الْأَسْمَعِيُّ : التَّلْفَعُ أَنْ تَشْتَمَلَ بِالثَّوْبِ حَتَّى تَجَلَّ بِهَ جَسَدُكَ ، وَفِي شَرْحِ الْمُوطَأِ لِابْنِ حَبِيبٍ : التَّلْفَعُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِتَغْطِيَةِ الرَّأْسِ ، وَالتَّلْفَعُ يَكُونُ بِتَغْطِيَةِ الرَّأْسِ وَكَشْفِهِ ، وَ ( الْمَرُوطُ ) جَمْعُ مَرَطٍ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ كَسَاءٌ مِنْ خَزٍّ أَوْ صُوفٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَعَنْ النَّضْرِ بْنِ شَيْبَةَ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ خَاصٌّ بِلِبَاسِ النِّسَاءِ . وَقَدْ اعْتَرَضَ عَلَى اسْتِدْلَالِ الْمُصَنِّفِ بِهِ عَلَى جَوَازِ صَلَاةِ الْمَرْأَةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ بِأَنَّ الْإِتِّفَاعَ الْمَذْكُورَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فَوْقَ ثِيَابٍ أُخْرَى . وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّهُ تَمَسَّكَ بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الزِّيَادَةِ عَلَى مَا ذَكَرَ ، عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَصْرَحْ بِشَيْءٍ إِلَّا أَنْ اخْتِيَارَهُ يُؤْخَذُ فِي الْعَادَةِ مِنَ الْآثَارِ الَّتِي يُوَدَّعُهَا فِي التَّرْجِمَةِ . **قَوْلُهُ** ( مَا يَمُرُّنَ أَحَدٌ ) زَادَ فِي الْمَوَاقِيتِ « مِنْ الْغُلَسِ » ، وَهُوَ يَعْينُ أَحَدَ الْإِحْتِمَالَيْنِ : هَلْ عَدَمُ الْمَعْرِفَةِ بَيْنَ لِبَاقَةِ الظَّلَامَةِ أَوْ لِمَا لَفْتَيْنِ فِي التَّغْطِيَةِ ؟ وَسَيَأْتِي السَّكَلَامُ عَلَى بَقِيَّةِ مَبَاحِثِهِ فِي الْمَوَاقِيتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

١٤ - **بَابُ** إِذَا صَلَّى فِي ثَوْبٍ لَهُ أَعْلَامٌ ، وَنَظَرَ إِلَى عَظْمَاءِ

٣٧٣ - **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ**

**« أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خَبِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ فَذَنَرَ إِلَى أَعْلَامِهَا نَظْرَةً ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : إِذْهَبُوا بِحَبِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْرٍ وَامْحُورُوا بِأَنْبِجَانِيَةِ أَبِي جَهْمٍ ، فَإِنَّمَا أَهْتَنِي أَنْفَاقٌ عَنْ صَلَاتِي » . وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ : قَالَ**

النبي ﷺ «كنت أنظرُ إلى عليها وأنا في الصلاة فأخافُ أن تَفْتِنَنِي»

[ الحديث ٢٧٣ - طرفه في : ٧٥٢ ، ٨١٧ ]

**قوله** ( باب إذا صلى في ثوب له أعلام ونظر إلى عليها ) قال الكرماني : في رواية و نظر إلى عليه ، والتأنيك في عليها باعتبار الخيصة . **قوله** ( خيصة ) بفتح المعجمة وكسر الميم وبإلصاق المهملة كساء مريع له علان ، والانبجانية بفتح الهزرة وسكون النون وكسر الموحدة وتخفيف الجيم وبعد النون ياء النسبة : كساء غليظ لاعلم له ، وقال ثعلب : يجوز فتح عمرته وكسرهما ، وكذا الموحدة ، يقال كيش أنبجاني إذا كان ملتفا ، كثير الصوف . وكساء أنبجاني كذلك ، وأنكر أبو موسى المديني على من زعم أنه منسوب إلى منبج البلد المعروف بالشام . قال صاحب الصحاح : إذا نسبت إلى منبج فتحت الباء . قلت : كساء منبجاني أخرجه مخرج منظراني ، وفي الجهرة : منبج موضع أعجى تكلمت به العرب ونسبوا إليه الثياب المنبجانية ، وقال أبو حاتم السجستاني : لا يقال كساء أنبجاني وإنما يقال منبجاني ، قال : وهذا مما تحظى فيه العامة . وتعقبه أبو موسى كما تقدم فقال : الصواب أن هذه النسبة إلى موضع يقال له أنبجان . والله أعلم . **قوله** ( إلى أبي جهم ) هو عبيد الله - ويقال عامر - بن حذيفة القرشي العدوي صحابي مشهور ، وإنما خصه ﷺ بإرسال الخيصة لأنه كان أهداها للنبي ﷺ كما رواه مالك في الموطأ من طريق أخرى عن عائشة قالت : أهدى أبو جهم بن حذيفة إلى رسول الله ﷺ خيصة لها علم فشهد فيها الصلاة ، فلما انصرف قال : ردى هذه الخيصة إلى أبي جهم ، ووقع عند الزبير بن بكار ما يخالف ذلك ، فأخرج من وجه مرسل : أن النبي ﷺ أتى بمخيمتين سوداوين فلبس إحداهما وبعت الأخرى إلى أبي جهم ، ولابن داود من طريق أخرى : وأخذ كرديا لابن جهم ، فقيل : يا رسول الله ﷺ الخيصة كانت خيرا من السكردى ، قال ابن بطال : إنما طلب منه ثوبا غيرها ليعلم أنه لم يرد عليه هديته استخفا فبه ، قال : وفيه أن الواهب إذا ردت عليه عطيته من غير أن يكون هو الراجع فيها فله أن يقبلها من غير كراهة . قلت : وهذا مبنى على أنها واحدة ، ورواية الزبير والتي بعدها تصرح بالعدد . **قوله** ( ألهتنى ) أى شغلتنى ، يقال لهى بالكسر إذا غفل ، ولها بالفتح إذا لعب . **قوله** ( أتفا ) أى قريبا ، وهو مأخوذ من اثناف الشيء أى ابتدأته . **قوله** ( عن صلاتي ) أى عن كمال الحضور فيها ، كذا قيل ، والطريق الآتية المعلقة تدل على أنه لم يقع له شيء من ذلك وإنما خشي أن يقع لقوله « فأخاف » ، وكذا في رواية مالك : فسكاد ، فلتقول الرواية الأولى . قال ابن دقيق العيد : فيه مبادرة الرسول إلى مصالح الصلاة ، ونفي ما لعله يחדش فيها . وأما بعثه بالخيصة إلى أبي جهم فلا يلزم منه أن يستعملها في الصلاة . ومثله قوله في حلة عطار حديث بعث بها إلى عمر : إلى لم أبعث بها إليك لتلبسها ، ويحتمل أن يكون ذلك من جنس قوله « كل فأتى أتاجي من لا تناجي » ويستنبط منه كراهية كل ما يشغل عن الصلاة من الأصباغ والتعوش ونحوها . وفيه قبول الهدية من الأصحاب والإرسال إليهم والطلب منهم . واستدل به الباجي على صحة المعاطاة لعدم ذكر الصيغة . وقال الطيبي : فيه إيذان بأن للصور والأشياء الظاهرة تأثيرا في القلوب الطاهرة والنفوس الزكية ، يعني فضلا عن دونها . **قوله** ( وقال هشام بن عروة ) أخرجه أحمد وابن أبي شيبة ومسلم وأبو داود من طريقه ، ولم أر في شيء من طرقهم هذا اللفظ . نعم اللفظ الذي ذكرناه عن الموطأ قريب من هذا اللفظ المعلق ، ولفظه « فأتى نظرت إلى عليها في الصلاة فسكاد ففتنتني » والجمع بين الروایتين بحمل قوله « ألهتنى » على قوله « كادت » فيكون إطلاق الأولى للمبالغة في القرب لا لتحقق وقوع الإلهاء

( تنبيه ) : قوله « فإخاف أن تفتني » ، في روايتنا بكسر المثناة وتشديد النون ، وفي رواية الباقيين بإظهار النون الأولى وهو بفتح أوله من الثلاث

١٥ - باب إن صلى في ثوب مُصَلَّبٍ أو أَصَاوِرَ هل تَفْسُدُ صَلَاتُهُ ؟ وما يُنْعَى عن ذلك

٣٧٤ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسٍ « كَانَ قِرَامٌ لِعَائِشَةَ سَرَّتْ بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَمِيطِي عَنْ قِرَامِكَ هَذَا ، فَإِنَّهُ لَا تَرَأَى أَصَاوِيرَهُ تَعْرِضُ فِي صَلَاتِي »

[ الحديث ٣٧٤ - طرحة : ٥٩٥ ]

قوله ( باب إن صلى في ثوب مصلب ) بفتح اللام المشددة أى فيه صلبان منسوجة أو منقوشة أو تصاوير ، أى في ثوب ذي تصاوير ، كأنه حذف المضاف لدلالة المعنى عليه ، وقال الكرماني : هو عطف على ثوب لا على مصلب ، والتقدير أو صلى في تصاوير . ووقع عند الاسماعيلي « أو بتصاوير » وهو يرجح الاحتمال الأول ، وعند أبي نعيم « في ثوب مصلب أو مصور » . قوله ( هل تفسد صلاته ) جرى المصنف على قاعدته في ترك الجزم فيما فيه اختلاف ، وهذا من المختلف فيه . وهذا مبنى على أن الثوب هل يقتضي الفساد أم لا ؟ والجمهور إن كان للمعنى في نفسه اقتضاه ، وإلا فلا . قوله ( وما ينهى من ذلك ) أى وما ينهى عنه من ذلك ، وفي رواية غير أبي ذر « وما ينهى عن ذلك » ، وظاهر حديث الباب لا يوفى بجميع ما تضمنته الترجمة إلا بعد التأمل ، لأن الستر وإن كان ذا تصاوير لكنه لم يلبسه ولم يكن مصلبا ولا نهى عن الصلاة فيه صريحا . والجواب أما أولا فإن منع لبسه بطريق الأولى ، وأما ثانيا فبالحاق المصلب بالمصور لاشتراكهما في أن كلا منهما قد عبد من دون الله تعالى ، وأما ثالثا فالأمر بالإزالة مستلزم للنهي عن الاستعمال . ثم ظهر لي أن المصنف أراد بقوله مصلب الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق هذا الحديث كمادته ، وذلك فيما أخرجه في اللباس من طريق عمران عن عائشة قالت « لم يكن رسول الله ﷺ يترك في بيته شيئا فيه تصليب إلا تقضه » ، وللإسماعيلي « ستر أو ثوبا » . قوله ( عبد الوارث ) هو ابن سعيد ، والإسناد كله بصريون . قوله ( قرام ) بكسر القاف وتخفيف الزاء : ستر رقيق من صوف ذو ألوان . قوله ( أميطي ) أى أزيلِي وزنا ومعنى . قوله ( لا تزال تصاوير ) كذا في روايتنا ، والباقيين بإنبات الضمير ، والهاء في روايتنا في « فإنه » ضمير الثوب ، وعلى الأخرى محتمل أن تعود على الثوب . قوله ( تعرض ) بفتح أوله وكسر الزاء أى تلوح ، وللإسماعيلي « تعرض » بفتح العين وتشديد الزاء ، أصنه تتعرض . ودل الحديث على أن الصلاة لا تفسد بذلك لأنه ﷺ لم يقطعها ولم يعدها ، وسيأتي في كتاب اللباس بقية الكلام على طرق حديث عائشة في هذا والتوفيق بين ما ظاهره الاختلاف منها إن شاء الله تعالى . والله أعلم

١٦ - باب مَنْ صَلَّى فِي فَرْجٍ حَرِيرٍ ثُمَّ تَزَعَهُ

٣٧٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ زَيْدٍ عَنْ أَبِي الْخَلَّارِ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَامِرٍ قَالَ

« أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرُوجُ حَرِيرٍ فَلْيَبَسْهُ فَصَلَّى فِيهِ ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَتَزَعَهُ تَزَعًا شَدِيدًا كَالْكَارِهِ لَهُ وَقَالَ : لَا يَلْتَبِتُنِي هَذَا لِلتَّقِينِ »

[ الحديث ٣٧٥ - طرته في : ٨٠١ هـ ]

قوله ( باب من صلى في فُرُوج ) بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وآخره جيم ، هو الثقباء المفرج من خلف ، وحكى أبو زكريا التبريزي عن أبي العلاء المعري جواز ضم أوله وتخفيف الراء . قوله ( عن يزيد ) زاد الأصل هو ابن أبي حبيب ، وأبو الخير هو البرقي بفتح الزاي بعدها نون ، والاسناد كله مصريون . قوله ( أهدي ) بضم أوله ، والذي أهده هو أكيدر كما سيأتي في اللباس ، وظاهر هذا الحديث أن صلاته ﷺ فيه كانت قبل تحريم لبس الحرير ، ويدل على ذلك حديث جابر عند مسلم بلفظ « صلى في ثياب ديباج ثم نزعه » وقال : نهاني جبريل ، ويدل عليه أيضا مفهوم قوله « لا ينبغي هذا للتقنين » ، لأن المتقني وغيره في التحريم سواء ، ويحتمل أن يراد بالمتقني المسلم أي المتقي للكفر ، ويكون النهي سبب النزح ، ويكون ذلك ابتداء التحريم ، وإذا تقرر هذا فلا حجة فيه لمن أجلا الصلاة في ثياب الحرير لكونه ﷺ لم يعد تلك الصلاة ، لأن ترك إعادتها لكونها وقعت قبل التحريم ، أما بعده فعند الجمهور تجزئ لكن مع التحريم ، وعن مالك يعيد في الوقت . والله أعلم

## ١٧ - باب الصلاة في الثوب الأحمر

٣٧٦ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَفَةَ** قَالَ حَدَّثَنِي **عُمَرُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ** عَنْ **عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ** عَنْ **أَبِيهِ** قَالَ « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ثِيَابٍ أَحْمَرَ مِنْ أَدَمٍ ، وَرَأَيْتُ بِلَالًا أَخَذَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ يَنْتَبِذُونَ ذَلِكَ الْوَضُوءَ ، فَمِنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئًا تَمَسَّحَ بِهِ ، وَمَنْ لَمْ يُصِبْ مِنْهُ شَيْئًا أَخَذَ مِنْ بِلَالٍ يَدَ صَاحِبِهِ . ثُمَّ رَأَيْتُ بِلَالًا أَخَذَ عِزَّةً فَرَكَّزَهَا ، وَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حُلَّةٍ أَحْمَرَ مُشْمَرًا صَلَّى إِلَى الْمَنَزَةِ بِالنَّاسِ رَكَعَتَيْنِ ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ وَالْثَوَابَ يَمْزُؤْنَ مِنْ بَيْنِ يَدَيِ الْمَنَزَةِ »

قوله ( باب الصلاة في الثوب الأحمر ) يشير إلى الجواز ، والخلاف في ذلك مع الخفية فانهم قالوا يكره ، وتأولوا حديث الباب بأنها كانت حلة من برود فيها خطوط حر ، ومن أدلتهم ما أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو قال « مر بالنبي ﷺ رجل وعليه ثوبان أحمران ، فسلم عليه فلم يرد عليه ، وهو حديث ضعيف الاسناد ، وإن وقع في بعض نسخ الترمذي أنه قال حديث حسن لأن في سنده كذا ، وعلى تقدير أن يكون مما يحتاج به فقد عارضه ما هو أقوى منه وهو واقعة عين ، فيحتمل أن يكون ترك الرد عليه بسبب آخر . وحله البيهقي على ما صيغ بعد النسخ ، وأما ما صيغ غزله ثم نسخ فلا كراهية فيه . وقال ابن التين : زعم بعضهم أن لبس النبي ﷺ لتلك الحلة كان من أجل الغزو ، وفيه نظر لأنه كان عقب حجة الوداع ولم يكن له إذ ذاك غزو . قوله ( أخذ وضوء رسول الله ﷺ ) بفتح الواو ، أي الماء الذي توضع به ، وقد تقدم استدلال المصنف به على طهارة الماء المستعمل ، ويأتي باقي مباحثه في أبواب السترة إن شاء الله تعالى



## ١٨ - باب الصلاة في السطوح والمنبر والخشب

قال أبو عبد الله: ولم ير الحسن بأساً أن يُصَلَّى عَلَى الْجِدِّ وَالْقَنَاطِرِ وَإِنْ جَرَى نَحْتَهَا بَوْلٌ أَوْ فَوْقَهَا أَوْ أَمَامَهَا إِذَا كَانَ بَيْنَهَا شُتْرَةٌ. وصلى أبو هريرة على سقف المسجد بصلاة الإمام، وصلى ابن عمر على التلج

٣٧٧ - حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال حدثنا أبو حازم قال: سألوا سهل بن سعدٍ عن أي شيء للنبر؟ فقال: ما بقي في الناس أعلمُ مني، هو من أثبل النابة، عمله فلان مولى فلانة لرسول الله ﷺ، وقام عليه رسول الله ﷺ حين عُملَ وَوُضِعَ، فاستقبلَ ابقلة، كبر وقام الناس خففة، فقرأ وركع وركع الناس خلفه، ثم رفع رأسه، ثم رجع القهقري فسجد على الأرض. ثم عاد إلى المنبر، ثم ركع ثم رفع رأسه ثم رجع القهقري حتى سجد بالأرض. فهذا شأنه. قال أبو عبد الله: قال علي بن عبد الله سألني أحمد بن حنبل رحمه الله عن هذا الحديث، قال فأنما أردت أن النبي ﷺ كان أعلى من الناس، فلا بأس أن يكون الإمام أعلى من الناس بهذا الحديث. قال: قلت: إن سفيان بن عيينة كان يسأل عن هذا كثيراً فلم تسمعه منه؟ قال: لا

[الحديث ٣٧٧ - أطرافه في: ٤٤٨، ٩١٧، ٧٠٩٤، ٧٥٦٩]

قوله (باب الصلاة في السطوح والمنبر والخشب) يشير بذلك إلى الجواز، والخلاف في ذلك عن بعض التابعين وعن المالكية في المكان المرتفع لمن كان إماماً. قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف، والحسن هو البصري، والجد بفتح الجيم وسكون الميم بعدها ذال مهمله: الماء إذا جد، وهو مناسب لأثر ابن عمر الآتي أنه صلى على التلج، وحكى ابن قرقول أن رواية الأصملي وأبي ذر بفتح الميم، قال الفزاز: الحمد محرك الميم هو التلج، نقل ابن التين عن الصحاح: الجد بضم الجيم والميم ويسكون الميم أيضاً مثل عمر وعسر المسكان الصلب المرتفع. قلت: وليس ذلك مراداً هنا بل صوب ابن قرقول وغيره الأول لأنه المناسب للقناطر لاشتراكهما في أن كلا منهما قد يكون تحته ما ذكر من البول وغيره، والغرض أن إزالة النجاسة يختص بما لاقى المصلي، أما مع الحائل فلا. قوله (وصلى أبو هريرة على ظهر المسجد)، ولستلمي د على سقف. وهذا الأثر وصله ابن أبي شيبة من طريق صالح مولى التوأمة قال: وصلت مع أبي هريرة فوق المسجد بصلاة الإمام، وصالح فيه ضعف، لكن رواه سعيد بن منصور من وجه آخر عن أبي هريرة فاعتضد. قوله (حدثنا علي بن عبد الله) هو ابن المديني، وسفيان هو ابن عيينة، وأبو حازم هو ابن دينار. قوله (ما بقي بالناس) وللشك مبهني في الناس (أعلم مني) أي بذلك. قوله (من أثبل) بفتح الهزة وسكون المثلة شجر معروف، والثابة بالمعجمة والواحدة موضع معروف من عوالي المدينة. قوله (عمله فلان مولى فلانة) اختلف في اسم النجار المذكور كما سيأتي في الجمعة، وأقربها ما رواه أبو سعيد في «شرف المصطفى» من طريق ابن لهيعة عن عمارة بن غزية عن عباس بن سهل عن أبيه قال: كان بالمدينة نجار واحد يقال له ميمون فذكر قصة المنبر، وأما المرأة فلا يعرف اسمها لكنها أنصارية. ونقل ابن التين عن مالك: أن النجار كان مولى لسعد ابن عباد، فيحتمل أن يكون في الأصل مولى امرأته ونسب إليه مجازاً، واسم امرأته ميمكة بنت عبيد بن دليم،

وهي ابنة عمه ، أسلمت وبايعت ، فمحتمل أن تكون هي المرادة . لكن رواه إسحق بن راهويه في مسنده عن ابن عيينة فقال : مولى لبني يباضة . وأما ما وقع في الدلائل لابن موسى المدينى نقلا عن جعفر المصنفى أنه قال : في أسماء النساء من الصحابة ثلاثة بالعين المهملة وبالثنية ، ثم ساق هذا الحديث من طريق يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم قال : وفيه أرسل إلى ثلاثة امرأة قد سماها سهل ، فقد قال أبو موسى : يحلف فيه جعفر أو شخه ، وإنما هو « ثلاثة » انتهى . ووقع عند الكرماني قيل : اسمها عائشة ، وأظنه يحلف المصنف ، ولو ذكر مستنده في ذلك لكان أولى . ثم وجدت في الأوسط للطبراني من حديث جابر أن رسول الله ﷺ كان يصلى إلى سارية في المسجد ويخطب إليها ويعتمد عليها . فأمرت عائشة فصنعت له منبره هذا ، فذكر الحديث واسناده ضعيف . ولو صح لما دل على أن عائشة هي المرادة في حديث سهل هذا إلا بتعسف ، والله أعلم . والغرض من إيراد هذا الحديث في هذا الباب جواز الصلاة على المنبر ، وفيه جواز اختلاف موقف الإمام والمأموم في العلو والسفل ، وقد صرح بذلك المصنف في حكايته عن شيخه علي بن المدينى عن أحمد بن حنبل . ولابن دقيق العيد في ذلك بحث ، فإنه قال : من أراد أن يستدل به على جواز الارتفاع من غير قصد التعليم لم يستقم ، لأن اللفظ لا يقتضيه ، ولا تفرد الأصل بوصف متبر يقتضى المناسبة اعتباره فلا يدينه ، وفيه دليل على جواز العمل اليسير في الصلاة كما سيأتى في موضعه .

**قوله** ( قال فقلت ) أى قال على لأحمد بن حنبل . **قوله** ( فلم تسمعه منه ؟ قال : لا ) صريح في أن أحمد بن حنبل لم يسمع هذا الحديث من ابن عيينة . وقد راجعت مسنده فوجدته قد أخرج فيه عن ابن عيينة بهذا الإسناد من هذا الحديث قول سهل « كان المنبر من أثل الغابة » فقط ، فتبين أن المتن في قوله « فلم تسمعه منه ؟ قال : لا » جميع الحديث لا بعضه ، والغرض منه هنا وهو صلاته ﷺ على المنبر داخل في ذلك البعض ، فذلك سأل عنه عليا ، وله عنده طريق أخرى من رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه . وفي الحديث جواز الصلاة على الخشب ، وكره ذلك الحسن وابن سيرين ، أخرجه ابن أبي شعبة عنهما ، وأخرج أيضا عن ابن مسعود وابن عمر نحوه ، وعن مسروق أنه كان يحمل لبنة ليسجد عليها إذا ركب السفينة ، وعن ابن سيرين نحوه ، والقول بالجواز هو المعتمد .

٣٧٨ - **حدثنا محمد بن عبد الرحيم** قال **حدثنا يزيد بن هارون** قال أخبرنا **حميد الطويل** عن **أنس بن مالك** أن رسول الله ﷺ سقط عن فرسه فجحشت ساقه - أو كثرته - وآلى من نساؤه شهرا ، فجأس في مشرته له درجتها من جذوع ، فأناه أصحابه يعودونه ففعل بهم جالسا ومم قايما ، فلما سلم قال « إنما جئوا ليؤتيم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا سجد فاسجدوا ، وإن صلى قائما فصلوا قياما »

ونزل لتسع وعشرين ، فقالوا : يا رسول الله إنك آليت شهرا ، فقال : إن الشهر تسع وعشرون

[ الحديث ٣٧٨ - أطرافه في : ٦٨٩ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٨٠٥ ، ٩١٤ ، ٩١١ ، ٩٤٦٩ ، ٥٢٠١ ، ٥٢٨٩ ، ٦٦٨٤ ]

**قوله** ( حدثنا محمد بن عبد الرحيم ) هو الحافظ المعروف بصاقعة . **قوله** ( عن أنس ) في رواية سعيد بن منصور عن هشيم عن حميد . **حدثنا أنس** ، **قوله** ( لجحشت ) بضم الجيم وكسر الهمزة بعدها شين معجمة ، والجحش الخدش أو أشد منه قليلا . **قوله** ( ساقه أو كثرته ) شك من الراوى ، وفي رواية بشر بن المفضل عن حميد عند

الاسماعيل د انفسكت قدمه ، وفي رواية الزهري عن أنس في الصحيحين ، لجششق الآين ، وهي أشمل بما قبلها .  
**قوله** (وَأَلَىٰ مِنْ نِسَائِهِ) أى حلف لا يدخل عليهن شهرا ، وليس المراد به الايلاء المتعارف بين الفقهاء . **قوله** (مشرية)  
بفتح أوله وسكون المعجمة وبضم الراء ويحوز فتحها ، هي الغرفة المرتفعة . **قوله** (من جذوع) كذا الأكثر  
بالتنوين بغير إضافة ، وللكشمي من جذوع النخل ، والغرض من هذا الحديث هنا صلاته ﷺ في المشربة ،  
وهي معمولة من الخشب قاله ابن بطال . وتمعّب بأنه لا يلزم من كون درجها من خشب أن تكون كلها خشبا ،  
فيحتمل أن يكون الغرض منه بيان جواز الصلاة على السطح إذ هي سقف في الجملة . وسيأتي الكلام على بقية فوائده  
في أبواب الامامة إن شاء الله تعالى

### ١٩- باب إذا أصاب ثوب المصلي امرأته إذا سجد

٣٧٩ - **حديث** مسدد عن خالد قال حدثنا سليمان الشيباني عن عبد الله بن شداد عن ميمونة قالت « كان  
رسول الله ﷺ يصلي وإنا حذاءه وأنا حائض ، وربما أصابني ثوبه إذا سجد » قالت « وكان يصلي على الخمر »  
**قوله** (باب إذا أصاب ثوب المصلي امرأته إذا سجد) أى هل تفسد صلاته أم لا ؟ والحديث دال على الصحة .  
**قوله** (عن خالد) هو ابن عبد الله الواسطي ، وسليمان الشيباني هو أبو إسحق مشهور بكنيته . وقد تقدم الكلام  
على هذا الحديث في الطهارة ، واستدل به هناك على أن عين الحائض طاهرة ، وهنا على أن ملاقاته يذن الطاهر  
ونياحه لا تفسد الصلاة ولو كان متلبسا بنجاسة حكية . وفيه إشارة إلى أن النجاسة إذا كانت عينية قد تضر ، وفيه أن  
محاذاة المرأة لا تفسد الصلاة . **قوله** (وكان يصلي على الخمر) وقد تقدم ضبطها في آخر كتاب الحيض ، قال ابن  
بطال : لا خلاف بين فقهاء الأمصار في جواز الصلاة عليها إلا ما روى عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يؤقر بتراب  
فيوضع على الخمر فيسجد عليه ، ولعله كان يفعله على جهة المبالغة في التواضع والخشوع فلا يكون فيه مخالفة للجماعة .  
وقد روى ابن أبي شيبة عن عروة بن الزبير أنه كان يكره الصلاة على شيء دون الأرض ، وكذا روى عن غير  
عروة ، ويحتمل أن يحمل على كراهة التنزيه . والله أعلم

### ٢٠- باب الصلاة على الحصير

صلى جابر وأبو سعيد في السفينة قائما . وقال الحسن : قائما ما لم تشق على أعضائك تدور معها ، وإلا فقاعد  
٣٨٠ - **حديث** عبد الله قال أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن  
جدته مليكة دعت رسول الله ﷺ لعشاء صنعته له . فأكل منه ثم قال : قوموا فلاضل لكم . قال أنس :  
فمضت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما ليس ، فنصحنه بماء . فقام رسول الله ﷺ ، وصفت واليهم وراءه ،  
والمعجوز من وراءنا . فصلّى لنا رسول الله ﷺ ركعتين ، ثم انصرف

[ الحديث ٢٨٠ - أطرافه في : ٧٧٢ ، ٨٦٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٤ ، ١١٦٤ ]

**قوله** (باب الصلاة على الحصير) قال ابن بطال : إن كان ما يصلي عليه كبيرا قدر طول الرجل فأكثر فانه يقال له

حصير ، ولا يقال له خمرة . وكل ذلك يصنع من سعف النخل وما أشبهه . **قوله** (وصل جابر الخ) وصله ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن أبي عتبة مولى أنس قال : سأفرت مع أبي النرداء وأبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله وأناس قد ساهم ، قال : وكان إمامنا يصل بنا في السفينة قائما ونصل خلفه قائما ، ولو شئنا لأرفقنا أى لارسلنا ، يقال ارسل السفينة بالسفن المهمة وأرفى بالفاء إذا وقف بها على الشط . **قوله** (وقال الحسن : تصلى قائما ما لم تشق على أصحابك تدور معها ) أى مع السفينة (والا فقاعد ) أى وإن شق على أصحابك فصل قاعدا ، وقد روينا أثر الحسن في نسخة قتيبة من رواية النسائي عنه عن أبي عوادة عن عاصم الأحول قال : سألت الحسن وابن سيرين وعامرا - يعنى الشعبي - عن الصلاة في السفينة فكلمهم يقول : إن قدر على الخروج فليخرج . غير الحسن فإنه قال : إن لم يؤذ أصحابه ، أى فليصل . وروى ابن أبي شيبة عن عاصم عن الثلاثة المذكورين أنهم قالوا : صل في السفينة قائما . وقال الحسن : لا تشق على أصحابك . وفي تاريخ البخارى من طريق هشام قال : سمعت الحسن يقول : در في السفينة كما تدور إذا صليت . قال ابن المنير : وجه إدخال الصلاة في السفينة في باب الصلاة على الحصير أنهما اشتركا في أن الصلاة عليهما صلاة على غير الأرض ، لثلاث يتخيل متخيل أن مباشرة الأرض شرط ، لقوله في الحديث المشهور ، يعنى الذى أخرجه أبو داود وغيره ، ترب وجهك ، انتهى . وقد تقدم أثر عمر بن عبد العزيز في ذلك ، وأشار البخارى إلى خلاف أبي حنيفة في تجوز الصلاة في السفينة قاعدا مع القدرة على القيام ، وفي هذا الاثر جواز ركوب البحر . **قوله** (عن إسحق بن أبي طلحة ) كذا للكشيمى والحموى ، وللباقين : إسحق ابن عبد الله بن أبي طلحة . (عن أنس بن مالك أن جدته مليكة ) هى بضم الميم تصغير ملكة ، والضمير فى جدته يعود على إسحق جزم به ابن عبد البر وعبد الحق وعياض ، وصححه النووي . وجزم ابن سعد وابن منده وابن الحصار بأنها جدة أنس والدة أمه أم سليم ، وهو مقتضى كلام امام الحرمين فى النهاية ومن تبعه وكلام عبد الغنى فى العمدة ، وهو ظاهر السياق ، ويؤيده ما روينا فى فوائد العراقيين لابي الشيخ من طريق القاسم بن يحيى المسمى عن عبيد الله بن عمر عن إسحق بن أبي طلحة عن أنس قال : أرسلتني جدتي إلى النبي ﷺ واسمها مليكة فجاءنا فحضرت الصلاة . الحديث . وقال ابن سعد فى الطبقات : أم سليم بنت ملحان ، فساق نفسها الى عدى بن النجار وقال : وهى الغميصة ويقال الرميصة ، ويقال اسمها سهلة ويقال أنيفة أى بالنون والفاء مصغرة ويقال رميصة ، وأما مليكة بنت مالك ابن عدى ، فساق نفسها إلى مالك بن النجار ثم قال : تزوجها أى أم سليم مالك بن أنضر فولدت له أنس بن مالك ، ثم خلف عليها أبو طلحة فولدت له عبد الله وأبا عمير . قلت : وعبد الله هو والد إسحق ، روى هذا الحديث عن عمه أخى أبيه لأمه أنس بن مالك ، ومقتضى كلام من أعاد الضمير فى جدته الى إسحق أن يكون اسم أم سليم مليكة ، ومستندهم فى ذلك ما رواه ابن عيينة عن إسحق بن أبي طلحة عن أنس قال : صفت أنا وبيتي فى بيتنا خلف النبي ﷺ ، وأمى أم سليم خلفنا ، وهكذا أخرجه المصنف كما سيأتى فى أبواب الصفوف ، والقصة واحدة طوطها مالك واختصرها سفيان ، ويحتمل تعددها فلا تخالف ما تقدم ، وكون مليكة جدة أنس لا يبنى كونها جدة إسحق لما بيناه ، لكن الرواية التى سأذكرها عن غرائب مالك ، ظاهرة فى أن مليكة اسم أم سليم نفسها ، والله اعلم . **قوله** (لطعام) أى لأجل طعام ، وهو مشعر بأن مجيئه كان لذلك لا ليصل بهم ليتخذوا مكان صلاته صلى لهم كما فى قصة عتيان بن مالك الآتية ، وهذا هو السر فى كونه بدأ فى قصة عتيان بالصلاة قبل الطعام ، وهنا بالطعام قبل الصلاة ، فبدأ فى

كل منهما بأصل ما دعى لاجله . **قوله** ( ثم قال قوموا ) استدل به على ترك الوضوء مما مست النار لكونه صلى بعد الطعام ، وفيه نظر ، لما رواه الدارقطني في « غرائب مالك » عن البقوي عن عبد الله بن عون عن مالك ولفظ « صنعت عليكم رسول الله ﷺ طعاما فأكل منه وأنا معه ، ثم دنا بوضوء فتوضأ » الحديث . **قوله** ( فلا صلى لكم ) كذا في روايتنا بكسر اللام وفتح الياء ، وفي رواية الاصيلي بحذف الياء قال ابن مالك : روى بحذف الياء وثبوتها مفتوحة وساكنة ، ووجه أن اللام عند ثبوت الياء مفتوحة لام كي والفعل بعدها منصوب بأن مضمره واللام ومضمرها خبر مبتدأ محذوف والتقدير قوموا فقيامكم لأصلي لكم ، ويجوز على مذهب الأخفش أن تكون الفاء زائدة واللام متعلقة بقوموا ، وعند سكون الياء يحتمل أن تكون اللام أيضا لام كي وسكنت الياء تخفيفا أو لام الامر وثبتت الياء في الجزم اجراء للعتل مجرى الصحيح كقراءة قبل « إنه من يتقى ويصبر » ، وعند حذف الياء اللام لام الامر ، وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل في الاستعمال ومنه قوله تعالى ( ولتحمل خطاياكم ) قال : ويجوز فتح اللام . ثم ذكر توجيهه ، وفيه لغيرة بحث اختصرته ، لأن الرواية لم ترد به ، وقيل : إن في رواية الكشميني « فأصل » بحذف اللام ، وليس هو فيها وقفت عليه من النسخ الصحيحة ، وحكى ابن قرقول عن بعض الروايات « فلنصل » بالنون وكسر اللام والجزم ، واللام على هذا لام الامر وكسرهما لغة معروفة . **قوله** ( لكم ) أى لاجلكم قال السبيل : الامر هنا بمعنى الخبر ، وهو كقوله تعالى ( فليمدد له الرحمن مدا ) ويحتمل أن يكون أمرا لم بالانتم لكنه أضافه إلى نفسه لارتباط فعلهم بفعله . **قوله** ( من طول ما لبس ) فيه أن الاقتراش يسمى لبسا ، وقد استدل به على منع اقتراش الحرير لمعوم النهى عن لبس الحرير ، ولا يرد على ذلك أن من حلف لا لبس حريرا فإنه لا يبحث بالاقتراش لأن الإيمان مبناها على العرف . **قوله** ( فنضحت ) يحتمل أن يكون النضح لتلين الحصى أو لتطيقه أو لتطهيره ، ولا يصح الجزم بالآخر ، بل المتبادر غيره لأن الأصل الطهارة . **قوله** ( وصففت أنا واليتيم ) كذا لاكثر ، وللمستعمل والحقوى « صففت واليتيم » بغير تأكيد والاول أفصح ، ويجوز في « اليتيم » الرفع والنصب ، قال صاحب العمدية : اليتيم هو ضميرة جد حسين بن عبد الله بن ضميرة ، قال ابن الحذاء : كذا سباه عبد الملك بن حبيب ولم يذكره غيره ، وأظنه سمعه من حسين بن عبد الله أو من غيره من أهل المدينة . قال : وضميرة هو ابن أبي ضميرة مولى رسول الله ﷺ ، واختلف في اسم أبي ضميرة فقيل روح ، وقيل غير ذلك . انتهى . ووم بعض الشراح فقال : اسم اليتيم ضميرة وقيل روح ، فكأنه انتقل ذهنه من الخلاف في اسم أبيه اليه ، وسيأتي في « باب المرأة وحدها تكون صفا » ذكر من قال إن اسمه سليم وبيان وهمه في ذلك أن شاء الله تعالى . وجزم البخارى بأن اسم أبي ضميرة سعد الحميرى ويقال سعيد ، ونسبه ابن حبان ليثيا . **قوله** ( والعجوز ) هى ملكية المذكورة أولا . **قوله** ( ثم انصرف ) أى الى بيته أو من الصلاة . وفي هذا الحديث من الفوائد اجابة الدعوة ولو لم تكن عرسا ولو كان الداعى امرأة لكن حيث تزامن الفتنة ، والأكل من طعام الدعوة ، وصلاة التأفلة جماعة في البيوت ، وكأنه ﷺ أراد تسليمهم أفعال الصلاة بالمشاهدة لأجل المرأة فانها قد يخفى عليها بعض التفاصيل ليعد موقفا . وفيه تنظيف مكان المصل ، وقيام الصبي مع الرجل صفا ، وتأخير النساء عن صفوف الرجال ، وقيام المرأة صفا وحدها اذ لم يكن معها امرأة غيرها . واستدل به على جواز صلاة المنفرد خلف الصف وحده ، ولا حجة فيه لذلك . وفيه الاقتصار في نافذة النهار على ركعتين خلافا لما اشترط أربعا ، وسيأتي ذكر ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى . وفيه

صحة صلاة الصبي المبرور وضوئه ، وأن محل الفضل الوارد في صلاة النافلة مفردا حيث لا يكون هناك مصلحة كالتعليم ، بل يمكن أن يقال هو إذ ذاك أفضل ولا سيما في حقه ﷺ . ( تنبيهان ) : الاول أورده مالك هذا الحديث في ترجمة صلاة الضحى ، وتعب بما رواه أنس بن سيرين عن أنس بن مالك أنه لم ير النبي ﷺ يصل الضحى إلا مرة واحدة في دار الأنصاري الضخم الذي دماه ليصل في بيته ، أخرجه المصنف كما سيأتي . وأجاب صاحب « القبس » بأن مالكاً نظر الى كون الوقت الذي وقعت فيه تلك الصلاة هو وقت صلاة الضحى لعله عليه ، وأن أنساً لم يطلع على أنه ﷺ نوى بتلك الصلاة صلاة الضحى . ( الثاني ) النسك في ترجمة الباب الإشارة الى ما رواه ابن أبي شيبة وغيره من طريق شرح بن هاني أنه سأل عائشة : أكان النبي ﷺ يصل على الحصر والله يقول ( وجعلنا جهنم للكافرين حصيراً ) فقال لم يكن يصل على الحصر ، فكأنه لم يثبت عند المصنف أو أنه شاذا مردودا لمعارضته ما هو أقوى منه كحديث الباب ، بل سيأتي عنده من طريق أبي سلمة عن عائشة « ان النبي ﷺ كان له حصر يبسطه ويصل عليه ، وفي مسلم من حديث أبي سعيد أنه رأى النبي ﷺ يصل على حصر .

## ٢١ - باب الصلاة على الخمرة

٣٨١ - **حدثنا** أبو الوليد قال حدثنا شعبه قال حدثنا سليمان الشيباني عن عبد الله بن شداد عن ميمونة قالت : « كان النبي ﷺ يصل على الخمرة »

**قوله** ( باب الصلاة على الخمرة ) تقدم الكلام عليها قريبا وأن ضبطها تقدم في أواخر الحيز ، وكأنه أفرد ما ترجمه ليكون شيخه أبي الوليد حديثه بالحديث مختصرا . والله أعلم

## ٢٢ - باب الصلاة على الفراش . وصلى أنس على فراشه

وقال أنس كنا نصلّي مع النبي ﷺ فيسجد أحدنا على قومه

٣٨٢ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت « كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي في قبليته ، فإذا سجد غزني فنبضت رجلي ، فإذا قام بسطتها . قالت : والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح »

[ الحديث ٣٨٢ - أطرافه في : ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٥٠٨ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ]

**قوله** ( باب الصلاة على الفراش ) أي سواء كان ينام عليه مع امرأته أم لا ، وكأنه يشير الى الحديث الذي رواه أبو داود وغيره من طريق الأشعث عن محمد بن سيرين عن عبد الله بن شقيق عن عائشة قالت « كان النبي ﷺ لا يصل في لحنا ، وكأنه أيضا لم يثبت عنده ، أو أنه شاذا مردودا ، وقد بين أبو داود علته . **قوله** ( وصلى أنس ) وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور كلاهما عن ابن المبارك عن حميد قال « كان أنس يصل على فراشه . **قوله** ( وقال أنس : كنا نصل ) كذا للأكثر ، وسقط « أنس » من رواية الاصيل فأوهم أنه بقية من الذي قبله ، وليس كذلك بل هو حديث آخر كما سيأتي موصولا في الباب الذي بعده بمعناه . ورواه مسلم من الوجه المذكور وفيه القسط المعلق هنا

وسياقه أتم ، وأشار البخارى بالترجمة إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن إبراهيم التخفى عن الأسود وأصحابه أنهم كانوا يكرهون أن يصلوا على الطنافس والفراء والسوح . وأخرج عن جمع من الصحابة والتابعين جواز ذلك ، وقال مالك : لا أرى بأسا بالقيام عليها إذا كان يضع جبهته ويديه على الأرض . **قوله** ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس ، والإسناد كله مدنيون . **قوله** ( كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي في قبلي ) أي في مكان سجوده ، ويتبين ذلك من الرواية التي بعد هذه . **قوله** ( تقبضت رجلي ) كذا ما لثنية للأكثر ، وكذا في قولها « بسطتها » وللتسلي والحوى ، « رجل » بالافراد ، وكذا « بسطتها » وقد استدل بقولها « غمضت » على أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء ، وتعقب باحتيال الحائض ، أو بالخصوصية ، وعلى أن المرأة لا تقطع الصلاة ، وسأيت مع بقية مباحثه في أبواب السقرة إن شاء الله تعالى . وقولها « والبيوت يومئذ ليس فيها مصاييح » كأنها أرادت به الاعتذار عن نومها على تلك الصفة ، قال ابن بطال : وفيه إشعار بأنهم صاروا بعد ذلك يستميطون . ومناسبة هذا الحديث للترجمة من قولها « كنت أنام » وقد صرحت في الحديث الذي يليه بأن ذلك كان على فراش أهله

٣٨٣ - **حدثنا يحيى بن بكير** قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال : أخبرني عروة أن عائشة أخبرته أن رسول الله ﷺ كان يصلّى وحى بينه وبين القبلة على فراش أهله اعتراض الجنّاة

**قوله** ( اعتراض الجنّاة ) منصوب بأنه مفعول مطلق بعامل مقدر أى معترضة اعتراضا كاعتراض الجنّاة ، والمراد أنها تكون نائمة بين يديه من جهة يمينه إلى جهة شماله كما تكون الجنّاة بين يدي المصلّى عليها

٣٨٤ - **حدثنا عبد الله بن يوسف** قال حدثنا الليث عن يزيد عن عراك عن عروة أن النبي ﷺ كان يصلّى وعائشة معترضة بينه وبين القبلة على الفراش الذي ينامان عليه

**قوله** ( عن يزيد ) هو ابن أبي حبيب ، وعراك هو ابن مالك ، وعروة هو ابن الزبير ، والثلاثة من التابعين ، وصورة سياقه بهذا الإرسال ، لكنه محمول على أنه سمع ذلك من عائشة بدليل الرواية التي قبلها . والنسكتة في إirاده أن فيه تنقيح الفراش بكونه الذي ينامان عليه كما تقدمت الإشارة إليه أول الباب ، بخلاف الرواية التي قبلها فإن قولها « فراش أهله » أهم من أن يكون هو الذي ناما عليه أو غيره ، وفيه أن الصلاة إلى التائم لا تنكرو ، وقد وردت أحاديث ضعيفة في النهي عن ذلك ، وهي محمولة - إن ثبتت - على ما إذا حصل شغل الفكر به

### ٢٣ - باب السجود على الثوب في شدة الحر

وقال الحسن : كان القوم يسجدون على العباءة والقطنسوة ويدها في كمه

٣٨٥ - **حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك** قال حدثنا بشر بن المفضل قال حدثني غالب التميمي عن بكر بن عبد الله عن أنس بن مالك قال : كنّا نصلّى مع النبي ﷺ فيضع أحدنا طرف الثوب من شدة الحر في مكان السجود

**قوله** (باب السجود على الثوب في شدة الحر) التقيد بشدة الحر للحفاظ على لفظ الحديث ، وإلا فهو في البرد كذلك ، بل القائل بالجواز لا يقيد بالحاجة . **قوله** (وقال الحسن : كان القوم ) أى الصحابة كما سيأتى بيانه . **قوله** (والفلسوة) بفتح الفاف والإم وسكون النون وضم المهملة وفتح الواو ، وقد تبدل ياء مثناة من تحت ، وقد تبدل ألفا وفتحت السين فيقال فلسوة ، وقد تحذف النون من هذه بعدد هاء تأنيث : غشاء مبطن يستر به الرأس قاله القزاز في شرح الفصيح ، وقال ابن هشام : هى التى يقال لها العمامة الشاشية ، وفى المحكم : هى من ملابس الرأس معروفة ، وقال أبو هلال العسكري : هى التى تغطي بها العائم وتستر من الشمس والمطر ، كأنها عنده رأس البرنس . **قوله** (ويده) أى يد كل واحد منهم ، وكأنه أراد بتغيير الأسلوب بيان أن كل واحد منهم ما كان يجمع بين السجود على العمامة والفلسوة مما ، لكن فى كل حالة كان يسجد ويده فى كـ . ووقع فى رواية الكشمي « ويده فى كـ » وهو منصوب بفعل مقدر ، أى ويجعل يده . وهذا الاثر وصله عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن الحسن « أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يسجدون وأيديهم فى ثيابهم ، ويسجد الرجل منهم على فلسوته وعمامته ، وهكذا رواه ابن أبي شيبة من طريق هشام

**قوله** (حدثنا غالب القطان ) ، وللاكثر « حدثنى » ، بالافراد ، والاسناد كله بصريون . **قوله** ( طرف الثوب ) ولحم بسط ثوبه ، [ وكذا ] للصنف فى أبواب العمل فى الصلاة ، وله من طريق خاله بن عبد الرحمن عن غالب « سجدا على ثيابنا اتقاء الحر » ، والثوب فى الاصل يطلق على غير المحيط . وقد يطلق على المحيط مجازا . وفى الحديث جواز استعمال الثياب وكذا غيرها فى الجأولة بين المصلى وبين الأرض لاتقاء حرها وكذا بردها . وفيه إشارة إلى أن مباشرة الأرض عند السجود هو الأصل لأنه علق بسط الثوب بعدم الاستطاعة . واستدل به على إجازة السجود على الثوب المتصل بالمصلى ، قال النووي : وبه قال أبو حنيفة والجمهور ، وحمله الشافعى على الثوب المنفصل . انتهى . وأيد البيهقي هذا الحمل بما رواه الاسماعيلى من هذا الوجه بلفظ « فيأخذ أحدا المصلى فى يده فاذا برد وضعه وسجد عليه » قال : فلو جاز السجود على شئ متصل به لما احتاجوا إلى تبريد المصلى مع طول الأمر فيه . وتعقب باحتمال أن يكون الذى كان يبرد المصلى لم يكن فى ثوبه فضلا يسجد عليها مع بقاء سترته له . وقال ابن دقيق العيد : يحتاج من استدل به على الجواز إلى أمرين : أحدهما أن لفظ « ثوبه » دال على المتصل به ، إما من حيث اللفظ وهو تعقيب السجود بالبسط يعنى كما فى رواية مسلم ، وإما من خارج اللفظ وهو قلة الثياب عندهم . وعلى تقدير أن يكون كذلك - وهو الامر الثانى - يحتاج إلى ثبوت كونه متناولا لمحل الزواج ، وهو أن يكون مما يتحرك بحركة المصلى ، وليس فى الحديث ما يدل عليه . والله أعلم . وفيه جواز العمل القليل فى الصلاة ، ومراعاة الخشوع فيها ، لأن الظاهر أن صنيعهم ذلك لازالة التشوش العارض من حرارة الأرض . وفيه تقديم الظهر فى أول الوقت ، وظاهر الأحاديث الواردة فى الأمر بالإبراد كما سيأتى فى المواقيت يعارضه ، فن قال الإبراد رخصة فلا إشكال ، ومن قال سنة فاما أن يقول التقديم المذكور رخصة ، وإما أن يقول منسوخ بالأمر بالإبراد . وأحسن منهما أن يقال : إن شدة الحر قد توجد مع الإبراد فيحتاج إلى السجود على الثوب أو إلى تبريد المصلى لانه قد يستمر حره بعد الإبراد ، وتكون قائمة الإبراد وجود ظل يمشى فيه إلى المسجد أو يصل فيه فى المسجد ، أشار إلى هذا الجع القرطبي ثم ابن دقيق العيد ، وهو أولى من دعوى تعارض الحديثين . وفيه أن قول الصحابي « كنا نفعل كذا » من قبيل المرفوع لاتفاق الشيخين



على تخرج هذا الحديث في صحيحهما بل ومعظم المصنفين ، لكن قد يقال إن في هذا زيادة على مجرد الصيغة لكونه في الصلاة خلف النبي ﷺ ، وقد كان يرى فيها من خلفه كما يرى من أمامه فيكون تقريره فيه بأخوذاً من هذه الطريق لامن مجرد صيغة « كنا نفعل » .

## ٢٤ - باب الصلاة في النعال

٣٨٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو سَلَمَةَ سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ الْأَزْدِيُّ قَالَ سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ : أَمْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ [ الحديث ٣٨٦ - طريقه في : ٥٨٠ ]

قوله ( باب الصلاة في النعال ) بكسر النون جمع نعل ، وهي معروفة . ومناسيته لما قبله من جهة جواز تغطية بعض أعضاء السجود . قوله ( يصلي في نعليه ) قال ابن بطال : هو محمول على ما لا يمكن فيهما نجاسة ، ثم هي من الرخص كما قال ابن دقيق العيد لا من المستحبات ، لأن ذلك لا يدخل في المعنى المطلوب من الصلاة ، وهو وإن كان من ملابس الزينة إلا أن ملاسته الأرض التي تكثر فيها النجاسات قد تقصر عن هذه الزينة ، وإذا تعارضت مراعاة مصلحة التحسين ومراعاة إزالة النجاسة قدمت الثانية لأنها من باب دفع المفسد ، والآخرى من باب جلب المصالح . قال : إلا أن يرد دليل بالحاقة بما يتجمل به فيرجع إليه ويترك هذا النظر . قلت : قد روى أبو داود والحاكم من حديث شداد بن أوس مرفوعاً ، خالفوا اليهود فانهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم ، فيكون استحباب ذلك من جهة قصد المخالفة المذكورة . وورد في كون الصلاة في النعال من الزينة المأمور بأخذها في الآية حديث ضعيف جداً أورده ابن عدى في الكامل وابن مردويه في تفسيره من حديث أبي هريرة والعقيلي من حديث أنس

## ٢٥ - باب الصلاة في الخفاف

٣٨٧ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ قَالَ سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يَحْدُثُ عَنْ هَاشِمِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ : رَأَيْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بَالَ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى ، فَسُئِلَ فَقَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ هَذَا . قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَكَانَ يُعْجِبُهُمْ ، لِأَنَّ جَرِيرًا كَانَ مِنْ آخِرِ مَنْ أَسْلَمَ

قوله ( باب الصلاة في الخفاف ) يحتمل أنه أراد الإشارة بإيراد هذه الترجمة هنا إلى حديث شداد بن أوس المذكور لجمعه بين الأمرين ، قوله ( سمعت إبراهيم ) هو النخعي ، وفي الاسناد ثلاثة من التابعين كوفيون إبراهيم وشيخه والراوى عنه . قوله ( ثم قام صلى ) ، ظاهر في أنه صلى في خفيه لأنه لو نزغهما بعد المسح لوجب غسل رجليه ، ولو غسلهما لنقل . قوله ( فسئل ) ، ولطبراني من طريق جعفر بن الحارث عن الأعمش أن السائل له عن ذلك هو همام المذكور ، وله من طريق زائدة عن الأعمش « فباب عليه ذلك رجل من القوم » . قوله ( قال إبراهيم فكان يعجبهم ) زاد مسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش « كان يعجبهم هذا الحديث ، ومن طريق عيسى بن يونس عنه « فكان أصحاب عبد الله بن مسعود يعجبهم » . قوله ( من آخر من أسلم ) ولمسلم « لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة »

ولأبي داود من طريق أبي ذرعة بن عمرو بن جرير في هذه القصة ، قالوا إنما كان ذلك - أي مسح النبي ﷺ على الخفين - قبل نزول المائدة ، قال جرير : ما أسلت إلا بعد نزول المائدة ، وعند الطبراني من رواية محمد بن سيرين عن جرير ، أن ذلك كان في حجة الوداع ، وروى الترمذي من طريق شهر بن حوشب قال : رأيت جرير بن عبد الله فذكر نحوه حديث الباب ، قال : فقلت له أقبل المائدة أم بعدها ؟ قال : ما أسلت إلا بعد المائدة ، قال الترمذي هذا حديث مفسر ، لأن بعض من أنكر المسح على الخفين تأول أن مسح النبي ﷺ على الخفين كان قبل نزول آية الوضوء التي في المائدة فيكون منسوخا ، فذكر جرير في حديثه أنه رآه يمسح بعد نزول المائدة ، فكان أصحاب ابن مسعود يصحهم حديث جرير لأن فيه ردا على أصحاب التأويل المذكور . وذكر بعض المحققين أن إحدى القراءتين في آية الوضوء - وهي قراءة الحفص - دالة على المسح على الخفين ، وقد تقدمت سائر مباحثه في كتاب الوضوء .

٣٨٨ - **عز** إسحاق بن نصر قال حدثنا أبو أسامة عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن المغيرة بن شعبة قال « وصات النبي ﷺ فسح على خفيه وصلى »

**قوله** (حدثنا إسحاق بن نصر) هو إسحاق بن إبراهيم بن نصر ، نسب إلى جده ، والاسناد كله كوفيون غيره . وفيه أيضا ثلاثة من التابعين : الإعمش وشيخه مسلم وهو أبو الضحى ومسروق ، وتردد الكرماني في أن مسلما هل هو أبو الضحى أو البطين قصور ، فقد جزم الحفاظ بأنه أبو الضحى ، وقد تقدم الكلام عن فوائد حديث المغيرة حيث أورده المصنف تاما في كتاب الوضوء .

### ٢٦ - باب إذا لم يتم السجود

٣٨٩ - أخبرنا الصلت بن محمد أخبرنا مهدي عن واصل عن أبي وائل عن حذيفة رأى رجلا لا يتم ركوعه ولا سجوده ، فلما قضى صلاته قال له حذيفة : ما صليت . قال : وأحسبه قال : لو مت مت على غير سنة محمد ﷺ

[ الحديث ٣٨٩ - طرفاه في : ٧٩١ ، ٨٠٨ ]

**قوله** (باب إذا لم يتم السجود) كذا وقع عند أكثر الرواة هذه الترجمة وحديث حذيفة فيها والترجمة التي بعدها وحديث ابن بجة فيها موصولا ومعلقا ، ووقعتا عند الاصيل قبل «باب الصلاة في النعال» ولم يقع عند المستمل شيء من ذلك وهو الصواب ، لأن جميع ذلك سيأتي في مكانه اللائق به ، وهو أبواب صفة الصلاة . ولولا أنه ليس من عادة المصنف إعادة الترجمة وحديثها معا لكان يمكن أن يقال مناسبة الترجمة الأولى لأبواب ستر العورة الإشارة إلى أن من ترك شرط لا تصح صلاته كن ترك ركنا . ومناسبة الترجمة الثانية الإشارة إلى أن الجفافة في السجود لا تستلزم عدم ستر العورة فلا تكون مبطل للصلاة ، وفي الجملة إعادة هاتين الترجمتين هنا وفي أبواب السجود الحل فيه عندي على التماس دليل سلامة رواية المستمل من ذلك وهو أحفظهم

## ٢٧ - باب يُبْدِي ضَبْعِيهِ وَيُجَانِي فِي السُّجُودِ

٣٩٠ - أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ بُسْكَيْرٍ حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُفَرَّرٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ ابْنِ هُرْمَزٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يُبْدُو بِيَاضَ بَاطِنِهِ وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ نَحْوَهُ

[ الحديث ٣٩٠ - طرفاه في : ٨٠٧ ، ٤٥٦ ]

قوله ( باب يبدى ضبعيه الخ ) تقدم القول فيه قبل كما ترى

( خاتمة ) اشتملت أبواب ستر العورة وما قبلها من ذكر ابتداء فرض الصلاة من الأحاديث المرفوعة على تسعة وثلاثين حديثاً ، فإن أضفت إليها حديثي الترجعتين المذكورتين صارت أحداً وأربعين حديثاً ، المكرر منها فيها وفيما تقدم خمسة عشر حديثاً ، وفيها من المعلقات أربعة عشر حديثاً ، وإن أضفت إليها المعلق في الترجمة الثانية صارت خمسة عشر حديثاً ، عشرة منها أو أحد عشر مكررة ، وأربعة لا توجد فيه إلا معلقة وهي حديث سلة بن الأكوع يزوره ولو بشوكه ، وأحاديث ابن عباس وجرهذ وابن جحش في الفخذ ، وافقه مسلم على جميعها سوى هذه الأربعة وسوى حديث أنس في قرام لعائشة وحديث عكرمة عن أبي هريرة في الأمر بمخالفة طرفي الثوب ، وفيه من الآثار الموقوفة أحد عشر أثراً كلها معلقة إلا أثر عمر ، وإذا وسع الله عليكم فوسعوا على أنفسكم ، فانه موصول

## ٢٨ - باب فضل استقبال القبلة ، يستقبل بأطراف رجله . قال أبو حميد : عن النبي ﷺ

٣٩١ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمَدِينِ قَالَ حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ سِيَاهٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا ، وَاسْتَقْبَلَ قِبَلَتَنَا ، وَأَكَلَ ذَيْبَحَتَنَا ، فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ ، فَلَا تُخْفَرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ »

[ الحديث ٣٩١ - طرفاه في : ٣٩٢ ، ٣٩٣ ]

( أبواب استقبال القبلة وما يتبعها من آداب المساجد ) . قوله ( باب فضل استقبال القبلة . يستقبل بأطراف رجله القبلة - قاله أبو حميد ) يعني الساعدي ( عن النبي ﷺ ) يعني في صفة صلاته كما سيأتي بعد موصولاً من حديثه ، والمراد بأطراف رجله ردوس أصابعها ، وأراد بذكره هنا بيان مشروعية الاستقبال بجميع ما يمكن من الأعضاء . قوله ( حدثنا عمرو بن عباس ) بالوحدة ثم المهمل ، وميثون بن سياه بكسر المهملة وتخفيف التحتانية ثم هاء منونة ويجوز ترك صرفه ، وهو فارسي معرب معناه الأسود ، وقيل عربي . قوله ( ذمة الله ) أي أمانته وعهده . قوله ( فلا تخفروا ) بالضم من الرباعي ، أي لا تفدروا ، يقال أخفرت إذا غدرت ، وخفرت إذا حمت ، ويقال إن الهمة في أخفرت للإزالة ، أي تركت حايته . قوله ( فلا تخفروا الله في ذمته ) أي ولا رسوله ، وحذف لدلالة السياق عليه ، أو لاستلزام المذكور المخدوف ، وقد أخذ بمفهومه من ذهب إلى قتل تارك الصلاة ، وله موضع غير هذا . وفي الحديث تعظيم شأن القبلة ، وذكر الاستقبال بعد الصلاة للتنويه به ، وإلا فهو داخل في الصلاة لكونه من

شروطها . وفيه أن أمور الناس محمولة على الظاهر ، فن أظهر شعار الدين أجريت عليه أحكام أهله ما لم يظهر منه خلاف ذلك

٣٩٢ - **حديث** نعيم قال حدثنا ابن المبارك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ « أَسْرَتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا ، وَصَلُّوا صَلَاتَنَا ، وَاسْتَقْبَلُوا قِبَلَتَنَا ، وَذَكَّبُوا ذِيحَتَنَا ، فَقَدْ حَرَمْتُ عَلَيْنَا دِمَاؤَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ »

**قوله** (حدثنا نعيم) هو ابن حماد الخزاعي ، ووقع في رواية حماد بن شاذان عن البخاري . قال نعيم بن حماد ، وفي رواية كريمة والاصلي . قال ابن المبارك ، بغير ذكر نعيم ، وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج ، وقد وقع لنا من طريق نعيم موصولا في سنن الدارقطني ، وتابعه حماد بن موسى وسعيد بن يعقوب وغيرهما عن ابن المبارك . **قوله** (حتى يقولوا لا إله إلا الله) اقتصر عليها ولم يذكر الرسالة وهي مرادة كما تقول قرأت الحمد وتريد السورة كلها ، وقيل أول الحديث ورد في حق من جحد التوحيد فإذا أقر به صار كالموحد من أهل الكتاب يحتاج إلى الإيمان بما جاء به الرسول ، فلماذا عطف الأفعال المذكورة عليها فقال د وصلوا صلاتنا الخ ، والصلاة الشرعية متضمنة للشهادة بالرسالة ، وحكمة الاختصار على ما ذكر من الأفعال أن من يقر بالتوحيد من أهل الكتاب وإن صلوا واستقبلوا وذبحوا لكنهم لا يصلون مثل صلاتنا ولا يستقبلون قبلتنا ، ومنهم من يذبح لغير الله ، ومنهم من لا يأكل ذبيحتنا ، ولهذا قال في الرواية الأخرى د وأكل ذبيحتنا ، والإطلاح على حال المرء في صلاته وأكله يمكن بسرعة في أول يوم ، بخلاف غير ذلك من أمور الدين . **قوله** (فقد حرمت) يفتح أوله وضم الزاء ، ولم أره في شيء من الروايات بالتشديد ، وقد تقدمت سائر مباحثه في باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة ، من كتاب الإيمان

٣٩٣ - قال ابن أبي مريم أخبرنا يحيى حدثنا حميد حدثنا أنس عن النبي ﷺ

وقال علي بن عبيد الله حدثنا خالد بن الحارث قال حدثنا حميد قال سأل ميمون بن سياه أنس بن مالك قال : يا أبا حمزة ما يُحرَّم دَمُ الْعَبْدِ وَمَالُهُ ؟ فقال : مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاسْتَقْبَلَ قِبَلَتَنَا ، وَصَلَّى صَلَاتَنَا ، وَأَكَلَ ذِيحَتَنَا ، فَهُوَ الْمُسْلِمُ : لَهُ مَا لِلْمُسْلِمِ ، وَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُسْلِمِ

**قوله** (وقال علي بن عبيد الله) هو ابن المديني ، وقائدة إيراد هذا الاسناد تقوية رواية ميمون بن سياه لمتابعة حميد له . **قوله** (وما يحرم) بالتشديد هو معطوف على شيء محذوف ، كأنه سأل عن شيء قبل هذا وعن هذا ، والوارد استثنائية وسقطت من رواية الاصيل وكريمة ، ولما لم يكن في قول حميد د سأل ميمون أنسا ، التصريح بكونه حضر ذلك عقبه بطريق يحيى بن أيوب التي فيها تصريح حميد بأن أنسا حديثهم ثلاثا يظن أنه دلسه ، ولتصريحه أيضا بالرفع ، وإن كان للأخرى حكمة . وقد روينا طريق يحيى بن أيوب موصولة في الإيمان لمحمد بن نصر ولا بن منده وغيرهما من طريق ابن أبي مريم المذكور . وأهل الاسماعيلي طريق حميد المذكورة فقال : الحديث حديث ميمون ، وحميد إنما سمعه منه ، واستدل على ذلك برواية معاذ بن معاذ عن حميد عن ميمون قال : سألت أنسا ، قال

وحدث يحيى بن أيوب لا يحتاج به - يعنى فى التصريح بالتحديث - قال : لأن عادة المصريين والشاميين ذكر الخبر فيما يروونه . قلت : هذا التعليل مردود ، ولو فتح هذا الباب لم يوثق برواية مدلس أصلاً ولو صرح بالسباع ، والعمل على خلافه . ورواية معاذ لا دليل فيها على أن حميداً لم يسمعه من أنس لأنه لا مانع أن يسمعه من أنس ثم يستثبت فيه من ميمون - لعله بأنه كان السائل عن ذلك - فكان حقيقاً بضبطه فكان حميد تارة يحدث به عن أنس لأجل العلو ، وتارة عن ميمون لكونه ثبته فيه ، وقد جرت عادة حميد بهذا يقول « حدثنى أنس وثبتنى فيه ثابت ، وكذا وقع لغير حميد

## ٢٩ - باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق ، ليس فى المشرق ولا فى المغرب قبلة

قول النبى ﷺ « لا تستقبلوا القبلة بغائط أو بول ، ولكن ترفعوا أو غربوا »

٣٩٤ - حدثنا على بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال حدثنا الزهرى عن عطاء بن يزيد عن أبى أيوب الأنصارى أن النبى ﷺ قال « إذا أتيتُم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ، ولكن ترفعوا أو غربوا » قال أبو أيوب : فقدئنا الشام فوجدنا مراحض بُدِيت قبل القبلة ، فنتحرف ونستغفر الله تعالى وعن الزهرى عن عطاء قال : سمعت أبا أيوب عن النبى ﷺ . . . مثله

قوله ( باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق ) نقل عياض أن رواية الأكثر ضم كاف المشرق فيكون معطوفاً على باب ، ويحتاج إلى تقدير محذوف ، والذي فى روايتنا بالخفض ، ووجه السهول رواية الضم بأن الحامل على ذلك كون حكم المشرق فى القبلة مخالفاً لحكم المدينة ، بخلاف الشام فإنه موافق . وأجاب ابن رشيد بأن المراد بيان حكم القبلة من حيث هو سواء توافقت البلاد أم اختلفت . قوله ( ليس فى المشرق ولا فى المغرب قبلة ) هذه جملة مستأنفة من تفقه المصنف ، وقد توزع فى ذلك لأنه يحمل الأمر فى قوله « شرقوا أو غربوا » ، على عمومها ، وإنما هو مخصوص بالمخاطبين وهم أهل المدينة ، ويلحق بهم من كان على مثل سمتهم عن إذا استقبل المشرق أو المغرب لم يستقبل القبلة ولم يستدبرها ، أما من كان فى المشرق فقبلته فى جهة المغرب وكذلك عكسه ، وهذا معقول لا يخفى مثله على البخارى فيتعين تأويل كلامه بأن يكون مراده : ليس فى المشرق ولا فى المغرب قبلة ، أى لأهل المدينة والشام ، ولعل هذا هو السر فى تخصيصه المدينة والشام بالذكر . وقال ابن بطال : لم يذكر البخارى مغرب الأرض اكتفاء بذكر المشرق ، إذ العلة مشتركة ، ولأن المشرق أكثر الأرض المعمورة ، ولأن بلاد الإسلام فى جهة مغرب الشمس قليلة . انتهى . قوله ( وعن الزهرى ) يعنى بالإسناد المذكور ، والمراد أن سفيان حدث به علياً مرتين : مرة صرح بتحديث الزهرى له وفيه عن عطاء ، ومرة أتى بالنعمة عن الزهرى وبتصريح عطاء بالسباع . وادعى بعضهم أن الرواية الثانية معلقة ، وليس كذلك على ما قررته ، وقال الكرماني : قال فى الأول عن أبى أيوب أن النبى ﷺ ، وفى الثانى سمعت أبا أيوب عن النبى ﷺ ، فكان الثانى أقوى لأن السباع أقوى من النعمة والنعنة أقوى من « أن » ، لكن فيه ضعف من جهة التعليق حيث قال « وعن الزهرى ، انتهى ، وفى دعواه ضعف » أن « بالنسبة إلى « عن » ، نظر ، فكأنه قلد فى ذلك نقل ابن الصلاح عن أحمد وبعقوب بن شذبة ، وقد بين شيخنا فى شرحه منظومه . وم

ابن الصلاح في ذلك وأن حكمهما واحد، إلا أنه يستثنى من التعبير بأن ما إذا أضاف إليها قصة ما أدرَكها الراوي، وأما جزمه بكون السند الثاني معلقاً فهو بحسب الظاهر وإلا غلغل على ما قبله ممكن، وقد رويناهما في مسند إسحق بن راهويه قال: حدثنا سفيان . . فذكر مثل سياقها سواء، فعلى هذا فلا ضعف فيه أصلاً. والله أعلم. وقد تقدمت فوائد المتن في أوائل كتاب الطهارة

### ٣٠ - باب قول الله تعالى ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ [البقرة ١٢٥]

٣٩٥ - حَدَّثَنَا الْحُدَيْثِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَأَلْنَا ابْنَ عُمَرَ عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ لِلْعُمَرَةِ وَلَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ أَيَأْتِي أَمْرَأَتَهُ؟ قَالَ: قَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ وَطَافَ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ، وَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسُوءَةٌ حَسَنَةٌ

[الحديث ٤٩٥ - أطرافه في: ١٦٣٣، ١٦٣٧، ١٦٤٥، ١٦٤٧، ١٧٩٣]

٣٩٦ - وَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَا يَفْرَبُهَا حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ

[الحديث ٣٩٦ - أطرافه في: ١٦٧٤، ١٦٧٤، ١٦٧٤]

**قوله** (باب قوله تعالى: واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) وقع في روايتنا واتخذوا، بكسر الحاء على الأمر وهي إحدى القراءتين، والأخرى بالفتح على الخبر، والأمر دال على الوجوب، لكن انعقد الإجماع على جواز الصلاة إلى جميع جهات الكعبة فدل على عدم التخصيص، وهذا بناء على أن المراد بمقام إبراهيم الحجر الذي فيه أثر قدميه وهو موجود إلى الآن، وقال مجاهد: المراد بمقام إبراهيم الحرم كله، والأول أصح، وقد ثبت دليله عند مسلم من حديث جابر، وسيأتي عند المصنف أيضا. **قوله** (مصلّى) أى قبلة قاله الحسن البصري وغيره، وبه يتم الاستدلال. وقال مجاهد: أى مدعى يدعى عنده، ولا يصح حمله على مكان الصلاة لأنه لا يصلى فيه بل عنده، ويترجح قول الحسن بأنه جار على المعنى الشرعى، واستدل المصنف على عدم التخصيص أيضا بصلاته ﷺ داخل الكعبة، فلو تعين استقبال المقام لما صححت هناك لأنه كان حينئذ غير مستقبله، وهذا هو السر في إيراد حديث ابن عمر عن بلال في هذا الباب، وقد روى الأزرقي في أخبار مكة، بأسانيد صحيحة أن المقام كان في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر في الموضع الذى هو فيه الآن، حتى جاء سيل في خلافة عمر فاحتمله حتى وجد بأسفل مكة، فأتى به فربط إلى أستار الكعبة حتى قدم عمر فاستثبت في أمره حتى تحقق موضعه الأول فأعاده اليه وبني حوله فاستقر ثم إلى الآن. **قوله** (طاف بالبيت للعمرة) كذا للاكثر، وللمستعمل والحموى طاف بالبيت لعمرة، بحذف اللام من قوله للعمرة، ولا بد من تقديرها ليصح الكلام. **قوله** (أبأتى امرأته) أى هل حل من إحرامه حتى يجوز له الجماع وغيره من محرمات الاحرام؟ وخص إتيان المرأة بالذكر لأنه أعظم المحرمات في الإحرام، وأجابهم ابن عمر بالإشارة إلى وجوب اتباع النبي ﷺ لاسيما في أمر المناسك، لقوله ﷺ وخذوا عني مناسككم، وأجابهم جابر بصريح النهي، وعليه أكثر الفقهاء، وخالف فيه ابن عباس فأجاز المعتمر التحلل بعد الطواف وقبل السعى، وسيأتي بسط ذلك في موضعه من كتاب الحج إن شاء الله تعالى. والمناسب للترجمة من هذا الحديث قوله وصلى خلف المقام ركعتين،

وقد يشعر بحمل الأمر في قوله « واتخذوا » على تخصيص ذلك بركعتي الطواف ، وقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك خلف المقام كما سيأتي في مكانه في الحج إن شاء الله تعالى

٣٩٧ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سَيْفٍ -** يعني ابن سليمان - **قَالَ سَمِعْتُ مُجَاهِدًا قَالَ « أَتَى** ابن عمر **فَقِيلَ لَهُ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ السَّكْبَةَ .** فقال ابن عمر : **فَأَقْبَلْتُ وَاللَّهِ ﷻ قَدْ خَرَجَ ، وَأَجِدُ** بلالاً قائماً بين البابين ، **فَأَلْتُ بِلَالًا فَقُلْتُ : أَعَلَيْكَ الدَّبِيُّ ﷻ فِي السَّكْبَةِ ؟** قال : نعم ، **رَكَعَتَيْنِ بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ** اللتين على يساره إذا دخلت ، **ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى فِي وَجْهِ السَّكْبَةِ رَكَعَتَيْنِ** »

[ الحديث ٣٩٧ - أطرافه في : ٤٦٨ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ١١٦٧ ، ١٥٩٨ ، ١٥٩٩ ، ٢٩٨٨ ، ٤٢٨٩ ، ٤٤٠٠ ]

**قوله ( عن سيف )** هو ابن سليمان أو ابن أبي سليمان المكي . **قوله ( أتى ابن عمر )** لم أقف على اسم الذي أخبره بذلك . **قوله ( وأجد )** بعد قوله ( فأقبلت ) وكان المناسب للسياق أن يقول ووجدت ، وكأنه عدل عن الماضي إلى المضارع استحضاراً لتلك الصورة حتى كان المخاطب يشاهدها . **قوله ( قائماً بين البابين )** أى المصراعين وحله الكرمانى يجوزاً على حقيقة التثنية وقال : أراد بالباب الثانى الذى لم تفتحه قرش حين بنت السكبة باعتبار ما كان ، أو كان إخبار الراوى بذلك بعد أن فتحه ابن الزبير ، وهذا يلزم منه أن يكون ابن عمر وجد بلالاً في وسط السكبة ، وفيه بعد . وفي رواية لأخو « بين الناس » بنون وسين مبهمة وهى أوضح . **قوله ( قال نعم ركعتين )** أى صلى ركعتين . وقد استشكل الاسماعيلى وغيره هذا مع أن المشهور عن ابن عمر من طريق نافع وغيره عنه أنه قال « ونسبت أن أسأله كم صلى » قال فدل على أنه أخبره بالكيفية وهى تعيين الموقف فى السكبة ، ولم يخبره بالسكبة ، ونسى هو أن يسأله عنها . والجواب عن ذلك أن يقال : يحتمل أن ابن عمر اعتمد فى قوله فى هذه الرواية وركعتين على القدر المتحقق له ، وذلك أن بلالاً أثبت له أنه صلى ولم ينقل أن النبى ﷺ تنقل فى النهار بأقل من ركعتين ، فكانت الركعتان متحققاً وقوعهما لما عرف بالاستقراء من عادته . فعلى هذا فقوله « ركعتين » من كلام ابن عمر لامن كلام بلال . وقد وجدت ما يؤيد هذا ويستفاد منه جمعا آخر بين الحديثين ، وهو ما أخرجه عمر بن شبة فى « كتاب مكة » من طريق عبد العزيز بن أبى رواد عن نافع عن ابن عمر فى هذا الحديث « فاستقبلنى بلال فقلت : ما صنع رسول الله ﷺ ههنا ؟ فأشار بيده أى صلى ركعتين بالسبابة والوسطى ، فعلى هذا فيحمل قوله « نسيت أن أسأله كم صلى » على أنه لم يسأله لفظاً ولم يحبه لفظاً ، وإنما استفاد منه صلاة الركعتين بإشارته لا بنطقه . وأما قوله فى الرواية الأخرى « ونسيت أن أسأله كم صلى » فيحمل على أن مراده أنه لم يتحقق هل زاد على ركعتين أولاً . وأما قول بعض المتأخرين : يجمع بين الحديثين بأن ابن عمر نسى أن يسأل بلالاً ثم لقيه مرة أخرى فسأله ، فنيه نظر من وجهين : أحدهما أن الذى يظهر أن القصة - وهى سؤال ابن عمر عن صلاته فى السكبة - لم تعدد ، لأنه أتى فى السؤال بالفاء المعقبة فى الرويتين معاً ، فقال فى هذه فأقبلت ثم قال فسألت بلالاً ، وقال فى الأخرى فبدت فسألت بلالاً ، فدل على أن السؤال عن ذلك كان واحداً فى وقت واحد . ثانيهما أن راوى قول ابن عمر « ونسيت » هو نافع مولاة ويبعد مع طول ملازمته له إلى وقت موته أن يستمر على حكاية النسيان ولا يتعرض لحكاية الذكر أصلاً . والله أعلم . وأما ما نقله عياض أن قوله « ركعتين » غلط من يحيى بن سعيد القطان لأن ابن عمر قد قال « نسيت أن أسأله

كم صلى، قال: وإنما دخل الروم عليه من ذكر الركعتين بعد، فهو كلام مردود، والمغلط هو الغالط، فانه ذكر الركعتين قبل وبعد فلم يهيم من موضع إلى موضع، ولم ينفرد يحيى بن سعيد بذلك حتى يغلط، فقد تابعه أبو نعيم عند البخاري والنسائي، وأبو عاصم عند ابن خزيمة، وعمر بن علي عند الاسماعيلي، وعبد الله بن نمير عند أحمد كلهم عن سيف، ولم ينفرد به سيف أيضا فقد تابعه عليه خصيف عن مجاهد عند أحمد، ولم ينفرد به مجاهد عن ابن عمر فقد تابعه عليه ابن أبي مليكة عند أحمد والنسائي، وعمر بن دينار عند أحمد أيضا باختصار، ومن حديث عثمان بن أبي طلحة عند أحمد والطبراني باسناد قوى، ومن حديث أبي هريرة عند البراء، ومن حديث عبد الرحمن بن صفوان قال: فلما خرج سألت من كان معه فقالوا: صلى ركعتين عند السارية الوسطى، أخرجه الطبراني باسناد صحيح، ومن حديث شعبة بن عثمان قال: لقد صلى ركعتين عند العمودين، أخرجه الطبراني باسناد جيد، فالعجب من الإقدام على تقييد جبل من جبال الحفظ بقول من خفى عليه وجه الجمع بين الحديثين فقال بغير علم، ولو سكت لسم. والله الموفق. قوله (في وجه الكعبة) أى مواجه باب الكعبة، قال الكرمانى: الظاهر من الترجمة أنه مقام إبراهيم - أى أنه كان عند الباب - قلت: قدمنا أنه خلاف المقول عن أهل العلم بذلك، وقدما أيضا مناسبة الحديث للترجمة من غير هذه الحيلة، وهى أن استقبال المقام غير واجب، ونقل عن ابن عباس كما رواه الطبراني وغيره أنه قال: ما أحب أن أصلى فى الكعبة، من صلى فيها فقد ترك شيئا منها خلفه، وهذا هو السرايض فى إيراد حديث ابن عباس فى هذا الباب

٣٩٨ - **حَرْشُ إِسْحَاقَ بْنِ نَصْرٍ** قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ «لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ دَعَا فِي نَوَاحِيهِ كُلِّهَا وَلَمْ يَصِلْ حَتَّى خَرَجَ مِنْهُ، فَلَمَّا خَرَجَ رَكَعَ رَكْعَتَيْنِ فِي قُبُلِ السَّكْبَةِ وَقَالَ: هَذِهِ الْقِبْلَةُ»

[الحديث ٣٩٨ - أطرافه فى: ١٦٠١، ٣٣٥١، ٣٣٥٢، ٤٢٨٨]

قوله (ابن نصر) كذا وقع منسوباً فى جميع الروايات التى وقفت عليها، وبذلك جزم الاسماعيلي وأبو نعيم وابن مسعود وغيرهم، وذكر أبو العباس الطبراني فى الأطراف له أن البخارى أخرجه عن إسحق غير منسوب، وأخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم فى مستخرجيهما من طريق إسحق بن راهويه عن عبد الرزاق شيخ إسحق بن نصر فيه باسناد هذا الجملة من رواية ابن عباس عن أسامة بن زيد، وكذلك رواه مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج وهو الأرجح، وسيأتى وجه التوفيق بين رواية بلال المثبتة لصلاته ﷺ فى الكعبة وبين هذه الرواية النافية فى كتاب الحج إن شاء الله تعالى. قوله (فى قبل الكعبة) بضم القاف والموحدة وقد تسكن أى مقابلها أو ما استقبلك منها وهو وجهها، وهذا موافق لرواية ابن عمر السالفة. قوله (هذه القبلة) الإشارة إلى الكعبة، قيل المراد بذلك تقرير حكم الانتقال عن بيت المقدس، وقيل المراد أن حكم من شاهد البيت وجوب مواجهة عينه جزءاً بخلاف الغائب، وقيل المراد أن الذى أمرتم باستقباله ليس هو الحرم كله ولا مكة ولا المسجد الذى حول الكعبة بل الكعبة نفسها، أو الإشارة الى وجه الكعبة أى هذا موقف الامام، ويؤيده ما رواه البراء من حديث عبد الله بن حبشي الخثعمي قال: رأيت رسول الله ﷺ يصل إلى باب الكعبة وهو يقول: أيها الناس، إن الباب قبلة



البيت ، (١) وهو محمول على التنبؤ لقيام الإجماع على جواز استقبال البيت من جميع جهاته . والله أعلم

٣١ - باب التوجه نحو القبلة حيث كان . وقال أبو هريرة : قال النبي ﷺ « استقبل القبلة وكبر »

قوله ( باب التوجه نحو القبلة حيث كان ) أى حيث وجد الشخص في سفر أو حضر ، والمراد بذلك في صلاة الفريضة كما تبين ذلك في الحديث الثاني في الباب وهو حديث جابر . قوله ( وقال أبو هريرة ) هذا طرف من حديثه في قصة المسىء صلاته ، وقد ساقه المصنف بهذا اللفظ في كتاب الاستئذان

٣٩٩ - حدثنا عبد الله بن رجاء قال حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب رضى الله عنها قال « كان رسول الله ﷺ صلى نحو بيت المقدس ستة عشر - أو سبعة عشر - شهراً ، وكان رسول الله ﷺ يحب أن توجه إلى الكعبة ، فأنزله الله ( قد ترى تقلب وجهك في السماء ) فتوجه نحو الكعبة ، وقال الشفاء من الناس - ومم اليهود - ( ما ولأهم عن قبلتهم التي كانوا عليها ) ؟ قل الله لشرقي ولفريقي من يشاء إلى صراط مستقيم » فعلى مع النبي ﷺ رجل ، ثم خرج بعد ما صلى فرأى قوم من الأنصار في صلاة العصر نحو بيت المقدس فقال هو يشهد أنه صلى مع رسول الله ﷺ ، وأنه توجه نحو الكعبة . فتعريف القوم حتى توجهوا نحو الكعبة »

قوله ( عن البراء ) تقدم في « باب الصلاة من الإيمان ، من كتاب الإيمان بيان من رواه عن أبي إسحق مصرحاً بتحديث البراء له . قوله ( وكان يحب أن توجه إلى الكعبة ) جاء بيان ذلك فيما أخرجه الطبري وغيره من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : لما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة - واليهود أكثر أهلها - يستقبلون بيت المقدس أمره الله أن يستقبل بيت المقدس ، ففرحت اليهود ، فاستقبلها سبعة عشر شهراً ، وكان رسول الله ﷺ يحب أن يستقبل قبلة إبراهيم ، فكان يدعو وينظر إلى السماء ، فزلت . ومن طريق مجاهد قال : إنما كان يحب أن يتحول إلى الكعبة لأن اليهود قالوا : يخالفنا محمد ويتبع قبلتنا ، فزلت . وظاهر حديث ابن عباس هذا أن استقبال بيت المقدس إنما وقع بعد الهجرة إلى المدينة ، لكن أخرج أحد من وجه آخر عن ابن عباس « كان النبي ﷺ يصلي بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه ، واجمع بينهما ممكن بأن يكون أمر النبي ﷺ لما هاجر أن يستمر على الصلاة لبيت المقدس ، وأخرج الطبراني (٢) من طريق ابن جريج قال : صلى النبي ﷺ أول ما صلى إلى الكعبة ، ثم صرف إلى بيت المقدس وهو بمكة فصل ثلاث حجج ، ثم هاجر فصلى إليه بعد قدومه المدينة ستة عشر شهراً ، ثم وجهه الله إلى الكعبة . فقوله في حديث ابن عباس الأول « أمره الله » ، يرد قول من قال إنه صلى إلى بيت المقدس باجتهاد . وقد أخرجه الطبري عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف ، وعن أبي العالية أنه ﷺ صلى إلى بيت المقدس يتألف أهل الكتاب ، وهذا لا ينبغي أن يكون بتوقيف . قوله ( نحو بيت المقدس ) أى بالمدينة قد تقدم في « باب الصلاة

(١) في حاشي طبعة بولاق : في نسخة « قبلة إبراهيم »

(٢) في مخطوطة الرياض « الطبري »

من الإيمان ، في كتاب الإيمان تحرير المدة المذكورة وأنها ستة عشر شهرا وأيام . **قوله** ( يوجه ) يفتح الجيم أى يؤمر بالتوجه . **قوله** ( فصل مع النبي ﷺ رجال ) كذا في رواية المستمل والخوى ، وفي رواية غيرهما درجل ، وهو المشهور ، وقد تقدم في الإيمان أن اسمه عباد بن بشر ، وتحتاج رواية المستمل إلى تقدير محذوف في قوله « ثم خرج ، أى بعض أولئك الرجال . **قوله** ( في صلاة العصر نحو بيت المقدس ) وللكشميني في صلاة العصر يصلون نحو بيت المقدس ، وفيه إفساح بالمراد . ووقع في تفسير ابن أبي حاتم من طريق ثويلة بنت أسلم وصليت الظهر - أو العصر - في مسجد بنى حارثة فاستقبلنا مسجد ايليا فصلينا مسجدتين - أى ركعتين - ثم جاءنا من يخبرنا أن النبي ﷺ قد استقبل البيت الحرام . واختلفت الرواية في الصلاة التي تحولت القبلة عندها ، وكذا في المسجد ، فظاهر حديث البراء هذا أنها الظهر ، وذكر محمد بن سعد في الطبقات قال : يقال إنه صلى ركعتين من الظهر في مسجده بالمسلين ، ثم أد أن يتوجه إلى المسجد الحرام ، فاستدار إليه ودار معه المسلمون . ويقال زار النبي ﷺ أم بشر بن البراء بن معرور في بنى سلبه فصنعت له طعاما وحانت الظهر فصلى رسول الله ﷺ باصحابها ركعتين ، ثم أمر فاستدار إلى الكعبة واستقبل الميزاب فسمى « مسجد القبيلتين » ، قال ابن سعد قال الواقدي : هذا أثبت عندنا . وأخرج ابن أبي داود بسند ضعيف عن عمارة بن روية قال « كنا مع النبي ﷺ في إحدى صلاتي العشي حين صرفت القبلة ، فدار ودربنا معه في ركعتين ، وأخرج البراء من حديث أنس « أنصرف رسول الله ﷺ عن بيت المقدس وهو يصلي الظهر بوجهه إلى الكعبة » ، ولطبراني نحوه من وجه آخر عن أنس ، وفي كل منهما ضعف . **قوله** ( قال ) أى الرجل ( هو يشهد ) يعنى بذلك نفسه ، وهو على سبيل التجريد ، ويحتمل أن يكون الراوى نقل كلامه بالمعنى ، ويؤيده الرواية المتقدمة في الإيمان بلفظ « أشهد » ، وقد تقدمت مباحثه هناك

٤٠٠ - **حدثنا مسلم** قال حدثنا هشام قال حدثنا يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن عن جابر قال « كان رسول الله ﷺ يصلى على راحلته حيث توجهت . فاذا أراد الفريضة نزل فاستقبل القبلة »

[ الحديث ٤٠٠ - أطرافه : ١٠٩٤ ، ١٠٩٩ ، ٤١٤٠ ]

**قوله** ( حدثنا مسلم ) زاد الاصيل « ابن إبراهيم » ( قال حدثنا هشام ) زاد الاصيل « ابن أبي عبد الله » وهو الدستواي ( عن محمد بن عبد الرحمن ) أى ابن ثوبان العامري المدني ، وليس له في الصحيح عن جابر غير هذا الحديث ، وفي طبقة محمد بن عبد الرحمن بن نوفل ولم يخرج له البخارى عن جابر شيئا . **قوله** ( حيث توجهت ) زاد الكشميني « به » . والحديث دال على عدم ترك استقبال القبلة في الفريضة ، وهو اجماع ، لكن رخص في شدة الخوف

٤٠١ - **حدثنا عثمان** قال حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن علقمة قال : قال عبد الله صلى الله عليه وسلم - قال إبراهيم : لا أدري زاد أو نقص - فلما سلم قيل له : يا رسول الله أحدث في الصلاة شيء ؟ قال : وما ذاك ؟ قالوا : صليت كذا وكذا . فثنى رجله واستقبل القبلة وسجد سجدة ثم سلم . فلما أقبل علينا بوجهه قال : إنه لو حدث في الصلاة شيء لنبأكم به ، ولسكن إنما أنا بشر مثلكم ، أنسى كما تنسون ، فاذا نسيت فذكروني ،

وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحركي الصواب ، فليتم عليه ثم ليسم ، ثم يسجد سجدةًتين »

[ الحديث ٤٠١ - أطرافه في : ٤٠٤ ، ١٢٢٦ ، ٦٦٧١ ، ٧٢٤٩ ]

قوله ( عن منصور ) هو ابن المعتمر ، وإبراهيم هو ابن يزيد النخعي ، وأخطأ من قال إنه غيره . وهذه الترجمة من أصح الأسانيد . قوله ( قال إبراهيم ) أى الراوى المذكور ( لا أدري زاد أو نقص ) أى النبى ﷺ ، والمراد أن إبراهيم شك فى سبب سجود السهو المذكور هل كان لاجل الزيادة أو النقصان ، لكن سيأتى فى الباب الذى بعده من رواية الحكم عن إبراهيم باسناده هذا أنه صلى خمساً ، وهو يقتضى الجزم بالزيادة ، فلهذا شك لما حدث منصور ، أو يتقن لما حدث الحكم . وقد تابع الحكم على ذلك حماد بن أبى سليمان وطلحة بن مصرف وغيرهما ، وعين فى رواية الحكم أيضاً وحاد أنها الظهر ، ووقع للطبرانى من رواية طلحة بن مصرف عن إبراهيم أنها العصر ، وما فى الصحيح أصح . قوله ( أحدث ) بفتح الحاء ومعناه السؤال عن حدوث شيء من الوحي يوجب تغيير حكم الصلاة عما عهدوه ، ودل استقراءهم عن ذلك على جواز النسخ عندهم وأنهم كانوا يتوقعونه . قوله ( قال وما ذاك ) فيه إشعار بأنه لم يكن عنده شعور بما وقع منه من الزيادة ، وفيه دليل على جواز وقوع السهو من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فى الأفعال . قال ابن دقيق العيد : وهو قول عامة العلماء والنظار ، وشدت طائفة فقالوا : لا يجوز على النبى السهو ، وهذا الحديث يرد عليهم لقوله ﷺ فيه « أنسى كما تنسون » ولقوله « فإذا نيت فذكرونى » أى بالتسليم ونحوه ، وفى قوله ( لو حدث شيء فى الصلاة لتبأتكم به ) دليل على عدم تأخير البيان عن وقت الحاجة . ومناسبة الحديث للترجمة من قوله ( فنتى رجله ) واللكشمي والاصبلى « رجليه » بالثنية ، ( واستقبل القبلة ) فدل على عدم ترك الاستقبال فى كل حال من أحوال الصلاة ، واستدل به على رجوع الإمام إلى قول المأمومين ، لكن يحتمل أن يكون تذكرك عند ذلك أو علم بالوحي أو أن سؤالهم أحدث عنده شكاً فسجد لوجود الشك الذى طرأ لا لمجرد قولهم . قوله ( فليتحركي الصواب ) بالخاء المهملة والراء المشددة أى فليقصده ، والمراد البناء على اليقين كما سيأتى واضحاً مع بقية مباحثه فى أبواب السهو إن شاء الله تعالى

٣٢ - باب ما جاء فى التبتلة ، ومن لا يرى الإعادة على من سها فصلّى إلى غير القبلة

وقد سلم النبى ﷺ فى رَكْعَتَي الظُّهْرِ وَأَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ ثُمَّ أَتَمَّ مَا بَقِيَ

٤٠٢ - حدثنا عمرو بن عون قال حدثنا هشيم عن حميد عن أنس قال : قال عمر « وأقمت ربي فى ثلاث : فقلت يا رسول الله لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى فنزلت ( واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ) ، وآية الحجاب ، قلت يا رسول الله لو أمرت نساءك أن يحتجبن فأنه يكسمن البر والفاجر ، فنزلت آية الحجاب ، واجتمع نساء النبى ﷺ فى الغيرة عليه فقلت لهن : عسى ربّه إن طلقكن أن يبدل أزواجاً خيراً منكن ، فنزلت هذه الآية »

[ الحديث ٤٠٢ - أطرافه في : ٤٤٨٣ ، ٤٧٩٠ ، ٤٩١٦ ]

حدثنا ابن أبي مريم قال أخبرنا يحيى بن أيوب قال حدثني حميد قال سمعتُ أنسًا بهذا

قوله (باب ما جاء في القبلة) أي غير ما تقدم (ومن لم ير الإعادة على من سها فصل إلى غير القبلة) وأصل هذه المسألة في المجتهد في القبلة إذا تبين خطؤه ، فروى ابن أبي شيبة عن سعيد بن المسيب وعطاء والشعبي وغيرهم أنهم قالوا : لا تجب الإعادة ، وهو قول الكوفيين . وعن الزهري ومالك وغيرهما تجب في الوقت لا بعده ، وعن الشافعي بعيد إذا تبين الخطأ مطلقا . وفي الترمذي من حديث جابر بن ربيعة ما يوافق قول الأولين ، لكن قال : ليس إسناده بذلك . قوله (وقد سلم النبي ﷺ الخ) هو طرف من حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين وهو موصول في الصحيحين من طرق ، لكن قوله «وأقبل على الناس» ليس هو في الصحيحين بهذا اللفظ موصولا ، لكنه في الموطأ من طريق أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة . وروى ابن التين تبعا لابن بطلال حيث جزم بأنه طرف من حديث ابن مسعود الماضي ، لأن حديث ابن مسعود ليس في شيء من طرقه أنه سلم من ركعتين . ومناسبة هذا التعليق للترجمة من جهة أن بناء على الصلاة دال على أنه في حال استدباره القبلة كان في حكم المصلي ، ويؤخذ منه أن من ترك الاستقبال ساهيا لا تبطل صلاته . قوله (عن أنس قال : قال عمر) هو من رواية صحابي عن صحابي ، لكنه صغير عن كبير . قوله (واقفت ربي في ثلاث) أي وقائع ، والمعنى واقفت ربي فأزول القرآن على وفق ما رأيت ، لكن لرعاية الأدب أسند الموافقة إلى نفسه ، أو أشار به إلى حدوث رأيه وقدم الحكم ، وليس في تخصيصه العدد بالثلاث ما ينفي الزيادة عليها ، لأنه حصلت له الموافقة في أشياء غير هذه من مشهورها قصة أسارى بدر وقصة الصلاة على المنافقين ، وهما في الصحيح ، وصحح الترمذي من حديث ابن عمر أنه قال «دما نزل بالناس أمر قط فقالوا فيه وقال فيه عمر إلا نزل القرآن فيه على نحو ما قال عمر» وهذا دال على كثرة موافقته ، وأكثر ما وقفنا منها بالتعيين على خمسة عشر لكن ذلك بحسب المنقول ، وقد تقدم الكلام على مقام إبراهيم ، وسياق الكلام على مسألة الحجاب في تفسير سورة الاحزاب ، وعلى مسألة التخيير في تفسير سورة التحريم ، وقوله في هذه الرواية «واجتمع نسا النبي ﷺ في الغيرة عليه فقلت لهن : عسى ربه الخ» وذكر فيه من وجه آخر عن حميد في تفسير سورة البقرة زيادة يأتي التنبيه عليها في باب عشرة النساء في أواخر النكاح . وقال بعضهم : كان الاتفاق لإيراد هذا الحديث في الباب الماضي وهو قوله (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) والجواب أنه عدل عنه إلى حديث ابن عمر للتخصيص فيه على وقوع ذلك من فعل النبي ﷺ بخلاف حديث عمر هذا فليس فيه التصريح بذلك ، وأما مناسبته للترجمة فأجاب الكرمانى بأن المراد من الترجمة ما جاء في القبلة وما يتعلق بها ، فاما على قول من فسر مقام إبراهيم بالسكبة فظاهر ، أو بالحرم كله فنفي قوله (من مقام إبراهيم) للتبعض ، ومصلى أي قبلة ، أو بالحجر الذي وقف عليه إبراهيم وهو الأظهر فيكون تعلقه بالمتعلق بالقبلة لا بنفس القبلة ، وقال ابن رشيد : الذي يظهر لي أن تعلق الحديث بالترجمة الإشارة إلى موضع الاجتهاد في القبلة ، لأن عمر اجتهد في أن اختار أن يكون المصلى إلى مقام إبراهيم الذي هو في وجه السكبة فاختار إحدى جهات القبلة بالاجتهاد ، وحصلت موافقته على ذلك فدل على تصويب اجتهاد المجتهد إذا بذل وسعه ، ولا يخفى ما فيه . قوله (وقال ابن أبي مريم) في رواية كريمة «حدثنا ابن أبي مريم» ، وفائدة إيراد هذا الاسناد ما فيه من التصريح بسماع حميد من أنس فأمن من تدليس ، وقوله (بهذا) أي إسنادا ومثنا ، فهو من رواية أنس

عن عمر لا من رواية أنس عن النبي ﷺ . وفائدة التعليق المذكور تصريح حميد بسإعاه له من أنس ، وقد تعقبه بعضهم بأن يحيى بن أيوب لم يحتج به البخارى وإن خرج له فى المتابعات . وأقول : وهذا من جملة المتابعات ، ولم ينفرد يحيى بن أيوب بالتصريح المذكور فقد أخرجه الإمامعلى من رواية يوسف الفاضى عن أبى الربيع الزهرانى عن هشيم أخبرنا حميد حدثنا أنس . والله أعلم

٤٠٣ - **حَرْشُ** عَبْدُ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ « بَيْنَا النَّاسُ بَقَاءُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذْ جَاءَهُمْ أَنَسٌ فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةُ قُرْآنٌ ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكُتُبَةَ ، فَاسْتَقْبَلُوهَا . وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكُتُبَةِ »

[ الحديث ٤٠٣ - أطرافه : ٤٤٨٨ ، ٤٤٩٠ ، ٤٤٩١ ، ٤٤٩٣ ، ٤٤٩٤ ، ٧٢٨١ ]

**قوله** ( بينا الناس بقاء ) بالمد والصرف وهو الأشهر ، ويجوز فيه القصر وعدم الصرف وهو يذكر ويؤنث : موضع معروف ظاهر المدينة ، والمراد هنا مسجد أهل بقاء ففيه مجاز الحذف ، واللام فى الناس للمهد الذهنى والمراد أهل بقاء . ومن حضر معهم . **قوله** ( فى صلاة الصبح ) ولمسلم « فى صلاة الغداة » ، وهو أحد أسماها ، وقد نقل بعضهم كراهية تسميتها بذلك . وهذا فيه مغايرة لحديث البراء المتقدم فان فيه أنهم كانوا فى صلاة العصر ، والجواب أن لا منافاة بين الخبرين . لأن الخبر وصل وقت العصر إلى من هو داخل المدينة وهم بنو حارثة وذلك فى حديث البراء ، والآتى اليهم بذلك عباد بن بشر أو ابن نهيك كما تقدم ، ووصل الخبر وقت الصبح إلى من هو خارج المدينة وهم بنو عمرو بن عوف أهل بقاء . وذلك فى حديث ابن عمر ، ولم يسم الآتى بذلك اللهم ، وإن كان ابن طاهر وغيره نقلوا أنه عباد بن بشر ففيه نظر ، لأن ذلك إنما ورد فى حق بنى حارثة فى صلاة العصر ، فان كان ما نقلوا عنفوا فيحتمل أن يكون عباد أتى بنى حارثة أولا فى وقت العصر ثم توجه إلى أهل بقاء فأعلمهم بذلك فى وقت الصبح . وما يدل على تعددهما أن مسلما روى من حديث أنس « ان رجلا من بنى سلة مرَّ وهم ركوع فى صلاة الفجر ، فهنا موافق لرواية ابن عمر فى تعيين الصلاة ، وبنو سلة غير بنى حارثة . **قوله** ( قد أنزل عليه الليلة قرآن ) فيه إطلاق الليلة على بعض اليوم الماضى واللييلة التى تليه مجازا ، والتشكيك فى قوله « قرآن » لاداءة البعضية ، والمراد قوله ( قد نرى قلب وجبك فى السماء ) الآيات . **قوله** ( وقد أمر ) فيه أن ما يؤمر به النبي ﷺ يلزم أمته ، وإن أهمله يتأسى بها كأقواله حتى يقوم دليل الخصوص . **قوله** ( فاستقبلوها ) بفتح الموحدة للأكثر أى فتحولوا إلى جهة الكعبة ، وفاعل « استقبلوها » المخاطبون بذلك وهم أهل بقاء . وقوله ( وكانت وجوههم الخ ) تفسير من الراوى للتحول المذكور ، ويحتمل أن يكون فاعل استقبلوها النبي ﷺ ومن معه ، وضميم وجوههم ، لهم أو لأهل بقاء على الاحتمالين . وفى رواية الاصيل فاستقبلوها بكسر الموحدة بصيغة الأمر ، ويأتى فى ضمير وجوههم الاحتمالان المذكوران ، وعوده إلى أهل بقاء أظهر ، ويرجح رواية الكسر أنه عند المصنف فى التفسير من رواية سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار فى هذا الحديث بافظ وقد أمر أن يستقبل الكعبة ، ألا فاستقبلوها ، فدخل حرف الاستفتاح بشعر بأن الذى بعده أمر لا أنه بقية الخبر الذى قبله ، والله أعلم . ووقع بيان كيفية التحول فى حديث ثوبلة بنت أسلم عند ابن أبى حاتم وقد ذكرت بعضه قريبا وقالت فيه « فتحول النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء » ،

فصلينا السجدين الباقيتين إلى البيت الحرام ، . قلت : وتصويره أن الإمام تحول من مكانه في مقدم المسجد إلى مؤخر المسجد ، لأن من استقبل الكعبة استدير بيت المقدس ، وهو لو دار كما هو في مكانه لم يكن خلفه مكان يسع الصفوف ، ولما تحول الإمام تحولت الرجال حتى صاروا خلفه ونحوها تحولت النساء حتى صرن خلف الرجال ، وهذا يستدعي عملا كثيرا في الصلاة فيحتمل أن يكون ذلك وقع قبل تحريم العمل الكثير إذا كان قبل تحريم الكلام ، ويحتمل أن يكون اغتفر العمل المذكور من أجل المصلحة المذكورة ، أو لم تتوال الخطأ عند التحويل بل وقعت مفرقة . والله أعلم . وفي هذا الحديث أن حكم الناسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه ، لأن أهل قباء لم يؤمروا بالإعادة مع كون الأمر باستقبال الكعبة وقع قبل صلاتهم تلك بصلوات . واستنبط منه الطحاوي أن من لم تبلغه الدعوة ولم يمكنه استعمال ذلك فالعرض غير لازم له . وفيه جواز الاجتهاد في زمن النبي ﷺ لأنهم لما تمادوا في الصلاة ولم يقطعوا ما دل على أنه رجع عندهم التماضي والتحول على القطع والاستئناف ، ولا يكون ذلك إلا عن اجتهاد ، كذا قيل ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون عندهم في ذلك نص سابق . لأنه ﷺ كان مترقبا التحول المذكور فلا مانع أن يعلمهم ما صنعوا من التماضي والتحول . وفيه قبول خبر الواحد ووجوب العمل به ونسخ ما تقرر بطريق العلم به ، لأن صلاتهم إلى بيت المقدس كانت عندهم بطريق القطع لشاهدتهم صلاة النبي ﷺ إلى جهته ، ووقع تحولهم عنها إلى جهة الكعبة بخبر هذا الواحد . وأجيب بأن الخبر المذكور احتقت به قرائن ومقدمات أفادت القطع عندهم بصدق ذلك الخبر فلم يفسخ عندهم ما يفيد العلم إلا بما يفيد العلم ، وقيل : كان النسخ بخبر الواحد جائزا في زمنه ﷺ مطلقا وإنما منع بعده ، ويحتاج إلى دليل . وفيه جواز تعليم من ليس في الصلاة من هو فيها ، وأن استماع المصلي للكلام من ليس في الصلاة لا يفسد صلاته . وقد تقدم الكلام على تعيين الوقت الذي حولت فيه القبلة في الكلام على حديث البراء في كتاب الإيمان ، ووجه تعلق حديث ابن عمر بترجمة الباب أن دلالة على الجزء الأول منها من قوله : « أمر أن يستقبل الكعبة » وعلى الجزء الثاني من حيث إنهم صلوا في أول تلك الصلاة إلى القبلة المنسوخة جاهلين بوجوب التحول عنها وأجزأت عنهم مع ذلك ولم يؤمروا بالإعادة فيكون حكم السامع كذلك ، لكن يمكن أن يفرق بينهما بأن الجاهل مستصحب للحكم الأول مقتفر في حقه ما لا يقتفر في حق السامع لأنه إنما يكون عن حكم استقر عنده وعرفه

٤٠٤ - حدثنا محمد بن يحيى عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال « صلى النبي ﷺ الظهر خمسا ، فقالوا : أزيد في الصلاة ؟ قال : وما ذاك ؟ قالوا : صليت خمسا ، فثنى رجله وسجد سجدتين »

قوله ( عن عبد الله ) يعني ابن مسعود . ( قال : صلى النبي ﷺ الظهر خمسا ) تقدم الكلام عليه في الباب الذي قبله ، وتعلقه بالترجمة من قوله ( قال وما ذاك ) أي ما سبب هذا السؤال ؟ وكان في تلك الحالة غير مستقبل القبلة سهوا كما يظهر في الرواية الماضية من قوله « فثنى رجله واستقبل القبلة »

٣٣ - باب حَكِّ الْبُرَاقِ مَا لَيْدٍ مِنَ الْمَسْجِدِ

٤٠٥ - حدثنا قتيبة قال حدثنا إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس أن النبي ﷺ رأى نُحَافَةَ

القبلة فنشق ذلك عليه حتى رؤى في وجهه ، فقام فحسكه بيده فقال « إن أخذكم إذا قام في صلاته فإنه يناجي ربه - أو إن ربه بينه وبين القبلة - فلا يبرقن أحدكم قبل قبليته ، ولكن عن يساره أو تحت قدميه » ثم أخذ طرف رداءه فبصق فيه ، ثم رد بعضه على بعض فقال « أو تفعل هكذا »

**قوله** (باب حك البزاق باليد من المسجد) أى سواء كلن بألة أم لا . ونازع الاسماعيلى فى ذلك فقال : قوله و حسكه بيده ، أى نولى ذلك بنفسه لا أنه باشر بيده النخامة ، ويؤيد ذلك الحديث الآخر أنه « حكمها برجون » اه . والمصنف مشى على ما يحتمل اللفظ ، مع أنه لا مانع فى القصة من التعدد ، وحديث العرجون رواه أبو داود من حديث جابر . **قوله** (عن حميد عن أنس) كذا فى جميع ما وقفت عليه من الطرق بالمتبعة ، ولكن أخرجه عبد الرزاق فصرح بجام حميد من أنس فأمن تدليسه . **قوله** (نخامة) قيل هى ما يخرج من الصدر ، وقيل النخامة بالعين من الصدر ، وبالميم من الرأس . **قوله** (فى القبلة) أى الحائط الذى من جهة القبلة . **قوله** (حتى رؤى) أى شوهده فى وجهه أثر المشقة ، وللسائق دفعضب حتى احمر وجهه ، والمصنف فى الأدب من حديث ابن عمر دفعضب على أهل المسجد . **قوله** (إذا قام فى صلاته) أى بعد شروعه فيها ، **قوله** (أو أن ربه) كذا للأكثر بالفتح كما سياتى فى الرواية الأخرى بعد غصة أبواب . وللمستبلى والحووى « وأن ربه » بواو المعطف ، والمراد بالناجاة من قبل العبد حقيقة التجوى ومن قبل الرب لازم ذلك فيكون مجازا ، والمعنى إقباله عليه بالرحمة والرضوان ، وأما قوله (وإن ربه بينه وبين القبلة) وكذا فى الحديث الذى بعده « فإن الله قبل وجهه » فقال الخطابى : معناه أن توجهه إلى القبلة مفض بالقصد منه إلى ربه فصار فى التقدير : فإن مقصوده بينه وبين قبلة . وقيل هو على حذف مضاف أى عظمة الله أو ثواب الله . وقال ابن عبد البر : هو كلام خرج على التعظيم لثان القبلة . وقد زعم به بعض المختلة القائلين بأن الله فى كل مكان ، وهو جمل واضح ، لأن فى الحديث أنه يبرق تحت قدمه ، وفيه نقض ما أصلوه ، وفيه الرد على من زعم أنه على العرش بذاته (١) ومهما تقول به هذا جاز أن يتأول به ذلك والله أعلم . وهذا التعليل يدل على أن البزاق فى القبلة حرام سواء كان فى المسجد أم لا ولا سيما من المصلى فلا يجزى فيه الخلاف فى أن كراهية البزاق فى المسجد هى للتنزيه أو للتحريم . وفى صحيحى ابن خزيمة وابن حبان من حديث حذيفة مرفوعا « من تقل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتفله بين عينيه » وفى رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعا « يبعث صاحب النخامة فى القبلة يوم القيامة وهى فى وجهه » ولابى داود وابن حبان من حديث السائب بن خلاد « إن رجلا أم قوما فبصق فى القبلة ، فلما فرغ قال رسول الله ﷺ : لا يصل لكم ، الحديث ، وفيه أنه قال له « إنك آذيت الله ورسوله » . **قوله** (قبل قبلة) بكسر القاف وفتح الموحدة أى جهة قبلة . **قوله** (أو تحت قدمه) أى اليسرى كما

(١) ليس فى الحديث المذكور على من أثبت استواء الرب سبحانه على العرش بذاته ، لأن النصوص من الآيات والحديث فى إثبات استواء الرب سبحانه على العرش بذاته محكمة قطعية واضحة لا تحتمل أدنى تأويل . وقد أجمع أهل السنة على الأخذ بها والإيمان بما دلل عليه على الوجه الذى يليق بالله سبحانه من غير أن يشابه خلقه فى شئ . وأما قوله فى هذا الحديث « فإن الله قبل وجهه إذا صلى » وفى لفظ « فإن ربه بينه وبين القبلة » فهذا لفظ محتمل يجب أن يفسر بما يوافق النصوص المحكمة . كما عند أشار الإمام ابن عبد البر إلى ذلك ، ولا يجوز حل مسأله اللفظ وأشباعه على ما يناقض نصوص الاستواء التى أثبتت النصوص القطعية المحكمة الصريحة . والله أعلم

في حديث أبي هريرة في الباب الذي بعده ، وزاد أيضا من طريق ممام عن أبي هريرة ، كما سيأتي ذلك بعد أربعة أبواب . **قوله** ( ثم أخذ طرف رذاته الخ ) فيه البيان بالفعل ليكون أوقع في نفس السامع ، وظاهر قوله ( أو يفعل هكذا ) أنه غير بين ما ذكر ، لكن سيأتي بعد أربعة أبواب أن المصنف حمل هذا الأخير على ما إذا بدره البراق ، فأو - على هذا - في الحديث للتنويع . والله أعلم

٤٠٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبيد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ رأى بصاقا في جدار القبلة فحكّه ، ثم أقبل على الناس فقال « إذا كان أحدكم يبصق فليبصق قبيل وجهه ، فإن الله قبيل وجهه إذا صلى »

[ الحديث ٤٠٦ - أطرافه في : ٧٥٣ ، ١٢١٢ ، ٦١١١ ]

**قوله** في حديث ابن عمر ( رأى بصاقا في جدار القبلة ) وفي رواية المستمل ( في جدار المسجد ، وللمصنف في أواخر الصلاة من طريق أيوب عن نافع ( في قبلة المسجد ، وزاد فيه ( ثم نزل حكها بيده ، وهو مطابق للترجمة ، وفيه إشعار بأنه كان في حال الخطبة . وصرح الاسماعيل بذلك في روايته من طريق شيخ البخاري فيه وزاد فيه أيضا ، قال وأحسبه دعا بزعفران فطبخه به ، زاد عبد الرزاق عن معمر عن أيوب ، ولذلك صنع الزعفران في المساجد ،

٤٠٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ رأى في جدار القبلة مخاطا - أو بصاقا أو نخامة - فحكّه

**قوله** في حديث عائشة ( رأى في جدار القبلة مخاطا أو بصاقا أو نخامة فحكّه ) كذا هو في الموطأ بالمشك ، وللإسماعيلي من طريق معمر عن مالك ( أو نخاعا ، بدل مخاطا وهو أشبه ، وقد تقدم الفرق بين النخاعة والنخامة

### ٣٤ - باب حكّ المخاط بالخصي من المسجد

وقال ابن عباس : إن وطئت على قذير رطب فاغسله ، وإن كان يابسا فلا

٤٠٨ و ٤٠٩ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال أخبرنا إبراهيم بن سعيد أخبرنا ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة وأبا سعيد حدثاه أن رسول الله ﷺ رأى نخامة في جدار المسجد فتناول حصاة فحكّها فقال « إذا نتخمت أحدكم فلا يتنخمت قبيل وجهه ولا عن يمينه ، وليبصق عن يساره أو تحت قدميه اليسرى »

[ الحديث ٤٠٨ - طرفه في : ٤١٠ ، ٤١٦ ]

[ الحديث ٤٠٩ - طرفه في : ٤١١ ، ٤١٤ ]

**قوله** ( باب حكّ المخاط بالخصي من المسجد ) وجه المغايرة بين هذه الترجمة والتي قبلها من طريق الغالب ، وذلك أن المخاط غالبا يكون له جرم لرج فيحتاج في نزع إلى معالجة ، والبصاق لا يكون له ذلك فيمكن نزعه بغير آلة إلا إن غالطه بلغم فليحتق بالمخاط ، هذا الذي يظهر من مراده . **قوله** ( وقال ابن عباس ) هذا التحليق وصله ابن



أبي شيبه بسند صحيح وقال في آخره ، وإن كان ناسيا لم يضروه ، ومطابقه للترجمة الإشارة إلى أن العلة العظمى في التهيؤ احترام القبلة ، لا مجرد التأني بالزق ونحوه ، فإنه وإن كان علة فيه أيضاً لكن احترام القبلة فيه أكد ، فلماذا لم يفرق فيه بين رطب ويابس ، بخلاف ما علة التهيؤ فيه مجرد الاستعداد فلا يضروه وطء اليابس منه . والله أعلم .  
 قوله ( فتناول حصاة ) هذا موضع الترجمة ، ولا فرق في المعنى بين النخامة والخطأ ، فلذلك استبدل بأحدهما على الآخر . قوله ( لحكها ) وللكشميين ، لخنها ، بمثابة من فوق ، وما بمعنى . قوله ( ولا عن يمينه ) سيأتي الكلام عليه قريباً

### ٣٥ - باب لا يمسح عن يمينه في الصلاة

٤١٠ و ٤١١ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة وأبا سعيد أخبراه أن رسول الله ﷺ رأى نخامة في حائط المسجد ، فتناول رسول الله ﷺ حصاة فحتمها ثم قال « إذا تنخم أحدكم فلا ينتخم قبل وجهه ولا عن يمينه ، ولينبس عن يساره أو تحت قدمه اليسرى »

٤١٢ - حدثنا حفص بن عمر قال حدثنا شعبة قال أخبرني قتادة قال سمعت أنسا قال : قال النبي ﷺ لا ينفك أحدكم بين يديه ولا عن يمينه ، ولسكن عن يساره أو تحت رجله »

قوله ( باب لا يمسح عن يمينه في الصلاة ) أورد فيه الحديث الذي قبله من طريق أخرى عن ابن شهاب ، ثم حديث أنس من طريق قتادة عنه مختصراً من روايته عن حفص بن عمر ، وليس فيهما تنقيح ذلك بحالة الصلاة . نعم هو مقيد بذلك في رواية آدم الآتية في الباب الذي يليه ، وكذا في حديث أبي هريرة التقييد بذلك في رواية مام الآتية بعد ، فجزى المصنف في ذلك على عادته في التمسك بما ورد في بعض طرق الحديث الذي يستدل به وإن لم يكن ذلك في سياق حديث الباب ، وكأنه جئنا إلى أن المطلق في الروايتين محمول على المقيد فيهما ، وهو ساكت عن حكم ذلك خارج الصلاة . وقد جزم النووي بالمنع في كل حالة داخل الصلاة وخارجها سواء كان في المسجد أم غيره ، وقد نقل عن مالك أنه قال : لا بأس به ، يعني خارج الصلاة . ويشهد للمنع ما رواه عبد الرزاق وغيره عن ابن مسعود أنه كره أن يمسح عن يمينه وليس في صلاة . وعن معاذ بن جبل قال : ما بصقت عن يميني منذ أسلت . وعن عمر بن عبد العزيز أنه نهى ابنه عنه مطلقاً . وكان الذي خصه بحالة الصلاة أخذه من علة التهيؤ المذكورة في رواية مام عن أبي هريرة حيث قال « فإن عن يمينه ملكا ، هذا إذا قلنا إن المراد بالملك غير الكاتب والحافظ ، فيظهر حينئذ اختصاصه بحالة الصلاة . وسيأتي البحث في ذلك إن شاء الله تعالى . وقال القاضي عياض : التهيؤ عن البصاق عن اليمين في الصلاة إنما هو مع إمكان غيره ، فإن تعذر فله ذلك ، قلت : لا يظهر وجود التعذر مع وجود الثوب الذي هو لابس ، وقد أرشده الشارع إلى التفل فيه كما تقدم . وقال الخطابي : إن كان عن يساره أحد فلا يبرق في واحد من الجهتين ، لكن تحت قدمه أو ثوبه . قلت : وفي حديث طارق المخابري عند أبي داود ما يرشد لذلك ، فإنه قال فيه : أو تلقاء شماك إن كان فارغا . وإلا فكذا ، وبرق تحت رجله وذلك . ولابد الرزاق من طريق عطاء عن أبي

هريرة نحوه ، ولو كان تحت رجله مثلاً شيء مبسوط أو نحوه تعين الثوب ، ولو فقد الثوب مثلاً فلعل بلمه أولى من ارتكاب المنهي عنه . والله أعلم . ( تنبيه ) : أخذ المصنف كون حكم النخامة والبصاق واحداً من أنه ﷺ رأى النخامة فقال « لا يزقن » ، فدل على تساويهما . والله أعلم

### ٣٦ - باب لِيَزُقَنَّ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ الْيُسْرَى

٤١٣ - **حَدَّثَنَا** آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا ثَنَادَةُ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ فَأَتَمَّ يُنَاجِي رَبَّهُ ، فَلَا يَبْزُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَلَسْكَنَ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ »

١١٤ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَبْصَرَ نَخَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ فَصَلَّى بِحَصَاقٍ ، ثُمَّ نَهَى أَنْ يَبْزُقَنَّ الرَّجُلُ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ ، وَلَسْكَنَ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ الْيُسْرَى . وَعَنِ الزُّهْرِيِّ سَمِعَ حُمَيْدًا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ . . . نَحْوَهُ

**قوله** ( باب لِيَصِقَ عَنْ يَسَارِهِ . حدثنا علي ) زاد الاصيل ( ابن عبد الله ، وهو ابن المديني ، والمثنى هو الذي مضى من وجهين آخرين عن ابن شهاب وهو الزهري ، ولم يذكر سفیان - وهو ابن عيينة - فيه أبا هريرة ، كذا في الروايات كلها ، لكن وقع في رواية ابن عساکر « عن أبي هريرة ، بدل أبي سعيد ، وهو وهم ، وكان الحامل له على ذلك أنه رأى في آخره » وعن الزهري سمع حميداً عن أبي سعيد ، فظن أنه عنده عن أبي هريرة وأبي سعيد معا ، لكنه فرهما . وليس كذلك ، وإنما أراد المصنف أن يبين أن سفیان رواه مرة بالنعنة ومرة صرح بسبع الزهري من حميد ، وهم بعض الشراح في زعمه أن قوله « وعن الزهري » معلق بل هو موصول وقد تقدمت له نظائر . **قوله** ( ولكن عن يساره أو تحت قدمه ) كذا للاكثر ، وهو المطابق للترجمة . وفي رواية أبي الوقت « وتحت قدمه ، بالواو . ووقع عند مسلم من طريق أبي رافع عن أبي هريرة « ولكن عن يساره تحت قدمه ، بخذف « أو » ، وكذا للمصنف من حديث أنس في أواخر الصلاة ، والرواية التي فيها « أو » أعم لكونها تشمل ما تحت القدم وغير ذلك

### ٣٧ - باب كَقَارَةِ الْبِرَاقِ فِي الْمَسْجِدِ

٤١٥ - **حَدَّثَنَا** آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا ثَنَادَةُ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ الْبِرَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ ، وَكَقَارُهَا ذَنْبُهَا »

**قوله** ( باب كفارة البراق في المسجد ) أورد فيه حديث البراق في المسجد خطيئة وكفارتها ذنبها من حديث أنس بإسناده الماضي في الباب قبله سواء ، ولمسلم « التغل » بدل البراق والتغل بالمتانة من فوق أخف من البراق ، والنفت بمثابة آخره أخف منه ، قال القاضي عياض : إنما يكون خطيئة إذا لم يدقه ، وأما من أراد دقته فلا . وردته النووي فقال : هو خلاف صريح الحديث . قلت : وحاصل النزاع أن هنا عمومين تعارضاً ، وهما قوله « البراق في المسجد خطيئة » ، وقوله « وليصق عن يساره أو تحت قدمه » فالنوى يجعل الأول عاماً ويخص الثاني بما إذا لم يكن في

المسجد ، والقاضي بخلافه يجعل الثاني عاماً ويخص الأول بمن لم يرد دفنها . وقد وافق القاضي جماعة منهم ابن مكي في « التنقيب » والقرطبي في « المفهم » وغيرهما . ويشهد لهم ما رواه أحمد بإسناد حسن من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً قال « من تنخم في المسجد فليغيب نخامته أن تصيب جلد مؤمن أو ثوبه فتؤذيه » . وأوضح منه في المقصود ما رواه أحمد أيضاً والطبراني بإسناد حسن من حديث أبي أمامة مرفوعاً قال « من تنخم في المسجد فلم يدفنه فسيئة ، وإن دفنه خسنة » فلم يجعله سيئة إلا بقيد عدم الدفن . ونحوه حديث أبي ذر عند مسلم مرفوعاً قال « ووجدت في مساوي أعمال أمتي النخاعة تكون في المسجد لا تدفن » قال القرطبي : فلم يثبت لها حكم السيئة لمجرد إبقائها في المسجد بل به وبتركها غير مدفونة . انتهى . وروى سعيد بن منصور عن أبي عبيدة بن الجراح « أنه تنخم في المسجد ليلة فنتى أن يدفنها حتى رجع إلى منزله ، فأخذ شملة من نار ثم جاء فطالها حتى دفنها ، ثم قال : الحمد لله الذي لم يكتب عليّ خطيئة الليلة » فدل على أن الخطيئة تختص بمن تركها لا بمن دفنها . وبعدة انتهى ترشد إليه ، وهي تأني المؤمن بها . وما يدل على أن عمومها مخصوص بجواز ذلك في الثوب ولو كان في المسجد بلا خلاف ، وعند أبي داود من حديث عبد الله بن الشخير « أنه صلى مع النبي ﷺ فبصق قدمه اليسرى ثم دل ذلك بمنعه » إسناده صحيح ، وأصله في مسلم . والظاهر أن ذلك كان في المسجد ، فيؤيد ما تقدم . وتوسط بعضهم لحمل الجواز على ما إذا كان له عذر كأن لم يتمكن من الخروج من المسجد ، والمنع على ما إذا لم يكن له عذر ، وهو تفصيل حسن . والله أعلم . ويبني أن يفصل أيضاً بين من بدأ بمعالجة الدفن قبل الفعل كمن حفر أولاً ثم بصق وأورى وبين من بصق أولاً بنية أن يدفن مثلاً ، فيجوز فيه الخلاف بخلاف الذي قبله ، لأنه إذا كان المكفر إثم إزارها هو دفنها فكيف يأثم من دفنها ابتداء ؟ وقال النووي : قوله « كفارتها دفنها » قال الجمهور يدفنها في تراب المسجد أو رمله أو حصائه . وحكى الروياني أن المراد بدفنها إخراجها من المسجد أصلاً . قلت : الذي قاله الروياني يجري على ما يقول النووي من المنع مطلقاً ، وقد عرف ما فيه . ( تنبيه ) : قوله « في المسجد » ظرف للفعل فلا يشترط كون الفاعل فيه ، حتى لو بصق من هو خارج المسجد فيه تناوله النهي . والله أعلم

### ٣٨ - باب دفن النخامة في المسجد

٤١٦ - **حديث** إسحاق بن نصر قال حدثنا عبد الرزاق عن مَعْمَرٍ عن هَمَّامٍ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلَا يَبْصُقُ أَمَامَهُ ، فَإِنَّمَا يَنْجِئِي اللَّهَ مَا دَامَ فِي مَصَلَّاهُ ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ فَإِنَّ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكٌ . وَلْيَبْصُقْ عَن يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ فَيُذْفِنُهَا »

**قوله** ( باب دفن النخامة في المسجد ) أي جواز ذلك ، وأورد فيه حديث أبي هريرة من طريق همام عنه بلفظ « إذا قام أحدكم إلى الصلاة » ثم قال في آخره « فيدفنها » فأشعر قوله في الترجمة في المسجد بأنه فهم من قوله « إلى الصلاة » أن ذلك يختص بالمسجد ، لكن اللفظ أعم من ذلك . وقيل : لما ترجم الذي قبله بالكفارة وهذا بالدفن إشعاراً بالتفرقة بين المتمدد بلا حاجة - وهو الذي أثبت عليه الخطيئة - وبين من غلبته النخامة وهو الذي أذن له في الدفن أو ما يقوم مقامه . **قوله** ( فإما ينجي ) وللشمس بن « فانه » . **قوله** ( ما دام في مصلاه ) يقتضي تخصيص المنع بما

إذا كان في الصلاة ، لكن التعليل المتقدم بأذى المسلم يقتضى المنع في جدار المسجد مطلقا ولو لم يكن في صلاة ، فيجمع بأن يقال : كونه في الصلاة أشد لئما مطلقا ، وكونه في جدار القبلة أشد لئما من كونه في غيرها من جدر المسجد ، فهي مراتب متفاوتة مع الاشتراك في المنع . قوله ( فان عن يمينه ملكا ) تقدم أن ظاهره اختصاصه بحالة الصلاة ، فان قلنا : المراد بالملك الكاتب فقد استشكل اختصاصه بالمنع مع أن عن يساره ملكا آخر ، وأجيب باحتمال اختصاص ذلك بملك اليمين تشريفا له وتكريما ، هكذا قاله جماعة من القدماء ولا يخفى ما فيه . وأجاب بعض المتأخرين بأن الصلاة أم الحسنات البدنية فلا دخل لكاتب السيآت فيها ، ويشهد له ما رواه ابن أبي شيبة من حديث حذيفة موقوفا في هذا الحديث قال : ولا عن يمينه ، فان عن يمينه كاتب الحسنات . وفي الطبراني من حديث أمامة في هذا الحديث : فإنه يقوم بين يدي الله وملكه عن يمينه وقرينه عن يساره . اهـ . فالتعليل حينئذ لئما يقع على القرين وهو الشيطان ، ولعل ملك اليسار حينئذ يكون بحيث لا يصيبه شيء من ذلك ، أو أنه يتحول في الصلاة إلى اليمين . والله أعلم . قوله ( فيدفنها ) قال ابن أبي جرة : لم يقل يغطيها لأن التغطية يستمر الضرر بها إذا لا يأمن أن يجلس غيره عليها فتؤذي ، بخلاف الدفن فإنه يفهم منه التعميق في باطن الأرض ، وقال النووي في الرياض : المراد بدفنها ما إذا كان المسجد ترابيا أو رمليا ، فاما إذا كان ملبا مثلا فدلكتها عليه بشيء مثلا فليس ذلك بدفن بل زيادة في التقدير . قلت : لكن إذا لم يبق لها أثر البتة فلا مانع ، وعليه يحمل قوله في حديث عبد الله بن الشخير المتقدم ثم دلكته بتملعه ، وكذا قوله في حديث طارق عند أبي داود ويزق تحت رجله وذلك . ( فائدة ) : قال القفال في فتاويه : هذا الحديث محمول على ما يخرج من الفم أو ينزل من الرأس ، أما ما يخرج من الصدر فهو نجس فلا يدفن في المسجد اهـ . وهذا على اختياره ، لكن يظهر التفصيل فيما إذا كان طرفا من قـ . ، وكذا إذا غلط البراق دم . والله أعلم

### ٣٩ - باب إذا بدرة البراق فليأخذ بعرف ثوبه

٤١٧ - **حديث** مالك بن إسماعيل قال حدثنا زهير قال حدثنا حميد عن أنس أن النبي ﷺ رأى نُخامة في القبلة فحسبها بيده ، ورؤى منه كراهية - أو رؤى كراهيته لذلك وشدته عليه - وقال « إن أحدكم إذا قام في صلاته فأنما يناجى ربه - أو ربه بينه وبين قبلته - فلا يبرقن في قبلته ولـسكن عن يساره أو تحت قدمه . ثم أخذ حرف رداءه فبرق فيه ورد بعضه على بعض ، قال « أو يفعل هكذا »

قوله ( باب إذا بدرة البراق ) أنكر السروجي قوله « بدرة » وقال : المعروف في اللغة بدرت اليه وبادرت ، وأجيب بأنه يستعمل في المغالبة فيقال : بادوت كذا فبدرتني أى سبقني ، واستشكل آخرون التقيد في الترجمة بالمبادرة ، مع أنه لا ذكر لها في الحديث الذي ساقه ، وكأنه أشار إلى ما في بعض طرق الحديث المذكور وهو ما رواه مسلم من حديث جابر بلفظ « وليصق عن يساره وتحت رجله اليسرى » ، فان جعلت به بادرة فليقل بثوبه هكذا ثم طوى بعضه على بعض ، ولا بن أبي شيبة وأبي داود من حديث أبي سعيد نحوه وفسره في رواية أبي داود « بأن يتقل في ثوبه ثم يرد بعضه على بعض ، والحديثان صحيحان لكنهما ليسا على شرط البخاري ، فأشار إليهما بأن حل الأحاديث التي لا تفصيل فيها على ما فصل فيهما . والله أعلم . وقد تقدم السلام على حديث أنس قبل خمسة أبواب ،

وقوله هنا «وروى منه» يضم الراء بعدها «او مهموزة» أى من النبي ﷺ و«كراهيته» بالرفع أى ذلك الفعل، وقوله «أوروى» شك من الراوى وقوله «وشدته» بالرفع عطفا على كراهيته ويجوز الجر عطفا على قوله «لذلك». وفي الأحاديث المذكورة من الفوائد - غير ما تقدم - النذب إلى إزالة ما يستقدر أو يتزهد عنه من المسجد، وتقصد الإمام أحوال المساجد وتعظيمها وصيانتها، وأن للبصلي أن يبصق وهو في الصلاة ولا تقصد صلاته، وأن النفع والتشجيع في الصلاة جائزان لأن النخامة لا بد أن يقع معها شيء من نفخ أو تنحيع، ومحل ما إذا لم يفحش ولم يقصد صاحبه العبث ولم يبين منه مسعى كلام وأقله حرفان أو حرف ممدود، واستدل به المصنف على جواز النفع في الصلاة كما سيأتى في أواخر كتاب الصلاة، والجمهور على ذلك، لكن بالشرط المذكور قبل. وقال أبو حنيفة: إن كان النفع يسمع فهو بمنزلة الكلام يقطع الصلاة، واستدلوا به بحديث عن أم سلمة عند النساء وبأثر عن ابن عباس عند ابن أبي شبة. وفيها أن البصاق طاهر، وكذا النخامة والمخاط خلافا لمن يقول: كل ما تستقدره النفس حرام، ويستفاد منه أن التحسين والتقيح إنما هو بالشرع، فإن جهة العين مفضلة على اليسار، وإن اليد مفضلة على القدم. وفيها الحث على الاستكثار من الحسنات وإن كان صاحبها مليا لكونه ﷺ بأمر الحك بنفسه، وهو دال على عظم تواضعه، زاده الله تشريفا وتعظيما ﷺ

#### ٤٠ - باب عظة الإمام الناس في إتمام الصلاة وذكر القبلة

٤١٨ - **حديث** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أنس الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «هل ترون قبلي ها هنا؟ فوالله ما يخفى عليّ خشوعكم ولا ركونكم، إني لأراكم من وراه ظهري»

[الحديث ٤١٨ - طرفه ق: ٧٤١]

**قوله** (باب عظة الإمام الناس) بالنصب على المفعولية، وقوله «في إتمام الصلاة» أى بسبب ترك إتمام الصلاة. **قوله** (وذكر القبلة) بالجر عطفا على عظة، وأورده للإشعار بمناسبة هذا الباب لما قبله. **قوله** (هل ترون قبلي) هو استفهام إنكار لما يلزم منه، أى أنتم تظنون أنى لا أرى فعلكم لكون قبلي في هذه الجهة لأن من استقبل شيئا استدبر ما وراه، لكن بين النبي ﷺ أن رؤيته لا تختص بجهة واحدة. وقد اختلف في معنى ذلك قيل: المراد بها العلم لما بان يوحى إليه كيفية فعلهم وإما أن يلهم، وفيه نظر، لأن العلم لو كان مرادا لم يقبده بقوله من وراه ظهري. وقيل المراد أنه يرى من عن يمينه ومن عن يساره عن تدركه عينه مع التفات يسير في التادر، ويوصف من هو هناك بأنه وراه ظهري، وهذا ظاهر التكلف، وفيه عدول عن الظاهر بلا موجب. والصواب الاختار أنه محمول على ظاهره، وأن هذا الإبصار إدراك حقيقى خاص به ﷺ انخرقت له فيه العادة، وعلى هذا حمل المصنف فأخرج هذا الحديث في علامات النبوة، وكذا نقل عن الإمام أحمد وغيره. ثم ذلك الإدراك يجوز أن يكون برؤية عينه انخرقت له العادة فيه أيضا فكان يرى بها من غير مقابلة، لأن الحق عند أهل السنة أن الرؤية لا يشترط لها عقلا عضو مخصوص ولا مقابلة ولا قرب، وإنما تلك أمور عادية يجوز حصول الإدراك مع عدمها عقلا، ولذلك حكموا بجواز رؤية الله تعالى في الدار الآخرة خلافا لأهل البدع لوقوفهم مع العادة. وقيل كانت له عين خلف ظهره

يرى بها من وراءه دائما ، وقيل كان بين كتفيه عينا مثل سم الحياط يبصر بهما لا يحجبهما ثوب ولا غيره ، وقيل : بل كانت صورهم تطيع في حائط قبلته كما تطيع في المرأة فيرى أمثلتهم فيها فيشاهد أفعالهم . **قوله** ( ولا خشوعكم ) أى في جميع الأركان ، ويحتمل أن يريد به السجود لأن فيه غاية الخشوع ، وقد صرح بالسجود في رواية لمسلم . **قوله** ( انى لأراكم ) بفتح الهمزة

٤١٩ - **حدثنا يحيى بن صالح** قال حدثنا **فليح بن سليمان** عن **هلال بن علي** عن **أنس بن مالك** قال : **صلى لنا النبي ﷺ صلاة ، ثم رقي للنبير** فقال في الصلاة وفي الركوع « **إنى لأراكم من ورائى كما أراكم** » [ الحديث ٤١٩ - طرقة فى : ٧٤٢ ، ٦٦٤ ]

**قوله** في حديث أنس ( صلى لنا ) أى لاجلنا . وقوله ( صلاة ) بالتنكير للإهام . وقوله ( ثم رقى ) بكسر القاف . **قوله** ( فقال في الصلاة ) أى في شأن الصلاة ، أو هو متعلق بقوله بعد ( انى لأراكم ) عند من يصير تقدم الظرف . وقوله ( وفي الركوع ) أفرد بالذكر وإن كان داخل في الصلاة اهتماما به إما لكون التقصير فيه كان أكثر ، أو لانه أعظم الأركان بدليل أن المسبوق يدرك الركعة بنهاها بادراك الركوع . **قوله** ( كما أراكم ) يعنى من أمامى . وصرح به في رواية أخرى كما سيأتى . ولمسلم « انى لأبصر من ورائى كما أبصر من بين يدى ، وفيه دليل على المختار أن المراد بالروية الإبصار ، وظاهر الحديث أن ذلك يختص بحالة الصلاة ، ويحتمل أن يكون ذلك واقفا في جميع أحواله ، وقد نقل ذلك عن مجاهد . وحكى **بني بن مخلد** أنه **عليه السلام** كان يبصر في الظلة كما يبصر في الضوء . وفي الحديث الحث على الخشوع في الصلاة والمحافظة على إتمام أركانها وأبعاضها ، وأنه ينبغي للإمام أن ينبه الناس على ما يتعلق بأحوال الصلاة ، ولا سيما إن رأى منهم ما يخالف الأولى . وسأذكر حكم الخشوع في أبواب صفة الصلاة حيث ترجم به المصنف مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى

#### ٤١ - باب هل يُقالُ مسجِدُ بنى فلان ؟

٤٢٠ - **حدثنا عبد الله بن يوسف** قال أخبرنا **مالك** عن **نافع** عن **عبد الله بن عمر** أن **رسول الله ﷺ** سابق بين التحليل التى أقيمَت من الحلفاء ، وأتمدها نذية الداعر . وسابق بين التحليل التى لم تُصتر من النذية إلى مسجد بنى ذريق ، وأن **عبد الله بن عمر** كان فيمن سابق بها

[ الحديث ٤٢٠ - أطرافه فى : ٢٨٦٨ ، ٢٨٦٩ ، ٢٨٧٠ ، ٧٣٣٦ ]

**قوله** ( باب هل يقال مسجد بنى فلان ) أورد فيه حديث ابن عمر في المسابقة ، وفيه قول ابن عمر « الى مسجد بنى ذريق ، وذريق بتقديم الزاى مصفرا ، ويستفاد منه جواز إضافة المساجد إلى بانها أو المصل فيها ، ويلحق به جواز إضافة أعمال البر إلى أربابها ، وإنما أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام لينبه على أن فيه احتمالا إذا احتمل أن يكون ذلك قد علمه النبي ﷺ بأن تكون هذه الإضافة وقعت في زمنه ، ويحتمل أن يكون ذلك مما حدث بعده ، والأول أظهر والجمهور على الجواز ، والمخالف في ذلك إبراهيم النخعي فيما رواه ابن أبى شبة عنه أنه كان يكره أن يقول مسجد بنى فلان ويقول مصل بنى فلان لقوله تعالى ( وأن المساجد لله ) ، وجوابه أن الإضافة في مثل هذا

إضافة تمييز لا ملك . وسيأتي الكلام على فوائد المتن في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى . ( تنبيه ) : الحفياء بفتح المهملة وسكون الفاء بعدها ياء أخيرة معدودة ، والامد الغاية . واللام في قوله « الثانية » للعهد من ثنية الوداع

#### ٤٢ - باب القسمة وتعليق القنور في المسجد

قال أبو عبد الله : القنور الذئق ، والاثنان قنوان ، والجماعة أيضاً قنوان . مثل صُنِيَ وصَنَوا

٤٢١ - وقال إبراهيم عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس رضي الله عنه قال : أتى النبي ﷺ بمال من البحرين فقال : أنثروه في المسجد ، وكان أكثر مال أتى به رسول الله ﷺ ، فخرج رسول الله ﷺ إلى الصلاة ولم يلتفت إليه ، فمضى الصلاة جاء فجلس إليه ، فما كان يرى أحداً إلا أعطاه . إذ جاءه العباس قال : يا رسول الله أعطني ، فلم يفتني فأذيت نفسي فأذيت عتيلا . فقال له رسول الله ﷺ : خذ . فمضى قنوره ، ثم ذهب يُقِلُّه فلم يستطع ، فقال : يا رسول الله أوْمُرْ بعضهم برفقه إلى . قال : لا . قال : فارقه أنت على . قال : لا . فنتر منه ، ثم ذهب يُقِلُّه فقال : يا رسول الله أوْمُرْ بعضهم برفقه على . قال : لا . قال : فارقه أنت على . قال : لا . فنتر منه . ثم احتمله فألقاه على كاهله ، ثم انطلق ، فما زال رسول الله ﷺ يُنْذِرُهُ بقره - حتى خفي علينا - عجباً من حرصه . فما قام رسول الله ﷺ وسم منها دزهم

[ الحديث ٢١ - طوافه في : ٣٠٤٩ ، ٢١٦٥ ]

قوله ( باب القسمة ) أى جوازها ، والقنور بكسر القاف وسكون النون فمه في الأصل في روايتنا بالعنق ، وهو بكسر العين المهملة وسكون الذاة المعجمة ، وهو المرجون بما فيه . وقوله ( الاثنان قنوان ) أى بكسر النون وقوله ( مثل صنو وصنوا ) أهل الثالثة اكتفاء بظهورها . قوله ( وقال إبراهيم بن طهمان ) كذا في روايتنا وهو صواب ، وأهل في غيرها . وقال الاسماعيلي : ذكره البخاري عن إبراهيم وهو ابن طهمان فيما أحسب بغير إسناد . يعنى تعليقاً . قلت : وقد وصله أبو نعيم في مستخرجه والمحاكم في مستدركه من طريق أحمد بن حفص ابن عبد الله النيسابوري عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان ، وقد أخرج البخاري بهذا الإسناد إلى إبراهيم بن طهمان عدة أحاديث . قوله ( عن عبد العزيز بن صهيب ) كذا في روايتنا ، وفي غيرها « عن عبد العزيز » غير منسوب ، فقال المزى في الأطراف : قيل إنه عبد العزيز بن رفيع ، وليس بشئ ، ولم يذكر البخاري في الباب حديثاً في تعليق القنور ، فقال ابن بطلان : أغفله ، وقال ابن التين : أنسيه . وليس كما قال ، بل أخذه من جواز وضع المال في المسجد بجماع أن كلا منهما وضع لأخذ المحتاجين منه . وأشار بذلك إلى ما رواه النسائي من حديث عوف بن مالك الأشجعي قال « خرج رسول الله ﷺ ويده عصا وقد علق رجل قننا حشف لجمل يطعن في ذلك القنور ويقول : لو شاء رب هذه الصدقة تصدق بأطيب من هذا ، وليس هو على شرطه وإن كان أسناده قويا ، فكيف يقال إنه أغفله ؟ وفي الباب أيضاً حديث آخر أخرجه ثابت في الدلائل بلفظ « أن النبي ﷺ أمر من كل حائط بقنور يعلق في المسجد ، يعنى للساكين ، وفي رواية له « وكان عليها معاذ بن جبل ، أى على حفظها أو على قسمتها . قوله ( بمال من البحرين )

وروى ابن أبي شيبة من طريق حميد بن هلال مرسلًا أنه كان مائة ألف ، وأنه أرسل به العلاء بن الحضرمي من خراج البحرين ، قال : وهو أول خراج حمل إلى النبي ﷺ . وعند المصنف في المغازي من حديث عمرو بن عوف « أن النبي ﷺ صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي وبعث أبا عبيدة بن الجراح إليهم ، فقدم أبو عبيدة بمال فسمعت الأنصار بقدمه ، الحديث . فيستفاد منه تعيين الآتي بالمال ، لكن في الرواية الواضحة أن رسول العلاء بن الحضرمي بالمال هو العلاء بن سارثة الثقفي ، فلهذا كان رفيق أبي عبيدة . وأما حديث جابر « أن النبي ﷺ قال له : لو قد جاء مال البحرين أعطيتك » وفيه « فلم يقدم مال البحرين حتى مات النبي ﷺ » ، الحديث ، فهو صحيح كما سيأتي عند المصنف ، وليس معارضا لما تقدم بل المراد أنه لم يقدم في السنة التي مات فيها النبي ﷺ لأنه كان مال خراج أو جزية فكان يقدم من سنة إلى سنة . قوله ( فقال أنثروه ) أي صبروه . قوله ( وفاديت عقيلًا ) أي ابن أبي طالب وكان أسرم مع عمه العباس في غزوة بدر ، وقوله ( غثًا ) بمهمله ثم مثله مفتوحة ، والضمير في ثوبه يعود على العباس . قوله ( يقوله ) بضم أوله من الإقلاق وهو الرفع والحل . قوله ( مر بعضهم ) بضم الميم وسكون الراء ، وفي رواية « أؤمر » ، بالهمز ، وقوله ( يرفعه ) بالجزم لأنه جواب الأمر ، ويجوز الرفع أي فهو يرفعه . قوله ( على كاهله ) أي بين كتفيه . وقوله ( يتبعه ) بضم أوله من الإتياع ، و ( عجبا ) بالفتح . وقوله ( وثم منها درهم ) بفتح المثلثة أي هناك . وفي هذا الحديث بيان كرم النبي ﷺ وعدم التفاته إلى المال قل أو كثر ، وأن الإمام ينبغي له أن يفرق مال المصالح في مستحقها ولا يؤخره ، وسيأتي الكلام على فوائد هذا الحديث في كتاب الجهاد في باب فداء المشركين حيث ذكره المصنف فيه مختصرا إن شاء الله تعالى . وموضع الحاجة منه هنا جواز وضع ما يشترك المسلمون فيه من صدقة ونحوها في المسجد ، ومحلها ما إذا لم يمنع عما وضع له المسجد من الصلاة وغيرهما ما بني المسجد لأجله ، ونحو وضع هذا المال وضع مال زكاة الفطر ، ويستفاد منه جواز وضع ما يعم نفعه في المسجد كالماء لشرب من يعطش ، ويحتمل التفرقة بين ما يوضع للتفرقة وبين ما يوضع للتحزن فيمنع الثاني دون الأول ، وبالله التوفيق

#### ٤٣ - باب من دعا لطلعام في المسجد ، ومن أجاب منه

٤٢٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله سمع أنسًا قال « وجدت النبي ﷺ في المسجد معه ناس ، فمئت ، فقال لي : أرسنك أبو طاعة ؟ قلت : نعم . فقال : لطلعام ؟ قلت : نعم . فقال لمن معه : قوموا . فانطلقوا وانطلقت بين أيديهم »

[ الحديث ٤٢٢ - أطرافه في : ٣٥٧٨ ، ٥٣٨١ ، ٥٤٠٠ ، ٦٦٨٨ ]

قوله ( باب من دعا لطلعام في المسجد ومن أجاب منه ) وفي رواية الكشميني « ومن أجاب إليه » . وأورد فيه حديث أنس مختصرا ، وأورد عليه أنه مناسب لاحد شق الترجمة وهو الثاني ، ويجاب بأن قوله « في المسجد » متعلق بقوله « دعا » ، لا بقوله « طعام » ، فالمناسبة ظاهرة ، والغرض منه أن مثل ذلك من الأمور المباحة ليس من اللغو الذي يمنع في المساجد . و « من » في قوله « منه » ابتدائية والضمير يعود على المسجد ، وعلى رواية الكشميني يعود على الطعام ، وللكشميني « قال لمن معه » بدل لمن حوله . وفي الحديث جواز الدعاء إلى الطعام وإن لم يكن ولية ، واستدعاء الكثير إلى الطعام القليل ، وأن المدعو إذا علم من الداعي أنه لا يكره أن يحضر معه غيره فلا بأس



باحضاره معه . وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث إن شاء الله تعالى حيث أورده المصنف تاماً في علامات النبوة

#### ٤٤ - باب القضاء واللعان في المسجد بين الرجل والنساء

٤٣ - **حدثنا يحيى** قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا ابن جريج قال أخبرني ابن شهاب عن سهل بن سعد « أن رجلاً قال : يا رسول الله أرأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقضه ؟ فتلاخاً في المسجد وأنا شاهد »

[ الحديث ٤٣ - أطرافه في : ٤٧٤٥ ، ٤٧٤٦ ، ٥٧٥٩ ، ٥٣٠٨ ، ٥٣٠٩ ، ٦٨٥٤ ، ٧١٦٥ ، ٧١٦٦ ، ٧٣٠٤ ]

**قوله** ( باب القضاء واللعان في المسجد ) هو من عطف الخاص على العام . وسقط قوله « بين الرجل والنساء » من رواية المستمل . **قوله** ( حدثنا يحيى ) زاد الكشميني « ابن موسى » ، وكذا نسب ابن السكن ، وأخطأ من قال هو ابن جعفر ، وسيأتي الكلام على ما يتعلق بحديث سهل بن سعد المذكور وتسمية من أهم فيه في كتاب اللعان إن شاء الله تعالى . ويأتي ذكر الاختلاف في جواز القضاء في المسجد في كتاب الاحكام إن شاء الله تعالى

#### ٤٥ - باب إذا دخل بيتاً يصلي حيث شاء ، أو حيث أيسر ، ولا يتجسس

٤٤ - **حدثنا عبد الله بن مسleme** قال حدثنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن محمود بن الربيع عن عتبان بن مالك « أن النبي ﷺ أتاه في منزله فقال : أين تُصلي ؟ قال : في بيتك ؟ قال : فأشرت له إلى مكان ، فكبر النبي ﷺ وصفاً خلفه ، فصلّى ركعتين »

[ الحديث ٤٤ - أطرافه في : ٤٢٥ ، ٦٦٧ ، ٦٨٦ ، ٨٢٨ ، ٨٤٠ ، ١١٨٦ ، ٤٠٠٩ ، ٤٠١٠ ، ٥٤٠١ ، ٦٤٢٣ ، ٦٩٣٨ ]

**قوله** ( باب إذا دخل بيتاً ) أي لغيره ( يصلي حيث شاء أو حيث أيسر ) قيل مراده الاستفهام ، لكن حذفته أداته ، أي هل يتوقف على إذن صاحب المنزل أو يكفيهِ الإذن العام في الدخول ؟ فأوحى لي هذا ليست للشك . وقوله ( ولا يتجسس ) ضبطناه بالجيم ، وقيل لأنه روى بالحاء المهملة ، وهو متعلق بالثبوت الثاني . قال المهلب : دل حديث الباب على إلغاء حكم الشك الأول لاستثناؤه ﷺ صاحب المنزل أين يصلي ؟ وقال المازني : معنى قوله « حيث شاء » أي من الموضع الذي أذن له فيه . وقال ابن المنير : إنما أراد البخاري أن المسألة موضع نظر ، فهل يصلي من دعى حيث شاء لأن الإذن في الدخول عام في أجزاء المكان ، فإنما جلس أو صلى تناوله الإذن ؟ أو يحتاج إلى أن يستأذن في تعيين مكان صلاته لأن النبي ﷺ فعل ذلك ؟ الظاهر الأول . وإنما استأذن النبي ﷺ لأنه دعى للصلاة ليترك صاحب البيت بكمكان صلاته فسأله ليصلي في البقعة التي يحب تخصيصها بذلك . وأما من صلى لنفسه فهو على عموم الإذن . قلت : إلا أن يخص صاحب المنزل ذلك العموم فيخصص . والله أعلم . **قوله** ( عن ابن شهاب ) صرح أبو داود الطيالسي في مسنده بإسناد إبراهيم بن سعد له من ابن شهاب . **قوله** ( عن محمود بن الربيع ) وللصنف في « باب النوافل جماعة » كما سيأتي من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن شهاب قال « أخبرني محمود » . **قوله** ( عن عتبان ) زاد يعقوب المذكور في روايته قصة محمود في عقله المجه كما تقدم من وجه آخر في كتاب العلم ،

وصرح يعقوب أيضاً بسامع محمود من عتبان . قوله ( أنه في منزله ) اختصره المصنف هنا وساقه من رواية يعقوب المذكور تاماً كما أورده من طريق عقيل في الباب الآتي . قوله ( أن أصلي من بيتك ) كذا للأكثر ، وكذا في رواية يعقوب والمستطلى هنا « أن أصلي لك » ، وللكشميني « في بيتك » . وسيأتي الكلام على الحديث في الباب الذي بعده

#### ٤٦ - باب المساجد في البيوت . وصلى البراء بن عازب في مسجده في داره جماعة

٤٢٥ - **عمر بن الخطاب** قال حدثنا الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال : أخبرني محمود بن الربيع الأنصاري أن عتبان بن مالك وهو من أصحاب رسول الله ﷺ ممن شهد بدرًا من الأنصار أنه أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله قد أنكرت بصري وأنا أصلي لقومي ، فإذا كانت الأمطار سال الوادي الذي بيني وبينهم لم أستطيع أن أتى مسجدهم فأصلي بهم . ووددت يا رسول الله أنك تأتيني فتصلي في بيتي فأخذ مصلي . قال فقال له رسول الله ﷺ : سأفعل إن شاء الله . قال عتبان : ففدا رسول الله ﷺ وأبو بكر حين ارتفع النهار فاستأذن رسول الله ﷺ فأذنت له ، فلم يجلس حتى دخل البيت ثم قال : أين متجيب أن أصلي من بيتك ؟ قال فأشرفت له إلى ناحية من البيت ، فقام رسول الله ﷺ فكبّر ، فقمنا فصعقنا فصلى ركعتين ثم سلم ، قال : وحسبنا على خريزة صمناها له ، قال فثاب في البيت رجال من أهل الدار ذوّ حديد فاجتمعوا ، فقال قائل منهم : أين مالك بن النخعي - أو ابن الدخني - ؟ فقال بعضهم : ذاك منافق لا يجب الله ورسوله . فقال رسول الله ﷺ : لا تقل ذلك ، ألا تراه قد قال لا إله إلا الله يريد بذلك وجه الله ؟ قال : الله ورسوله أعلم ، قال : فأننا نرى وجهه ونصيحته إلى المنافقين . قال رسول الله ﷺ : فإن الله قد حرّم على النار من قال « لا إله إلا الله » يعني بذلك وجه الله . قال ابن شهاب : ثم سألت الحصين بن محمد الأنصاري - وهو أحد بني سالم وهو من صرّاهم - عن حديث محمود بن الربيع ، فصدّه بذلك

قوله ( باب المساجد ) أي اتخاذ المساجد ( في البيوت ) . قوله ( وصلى البراء بن عازب في مسجد في داره جماعة ) وللكشميني « في جماعة » وهذا اللفظ أورده ابن أبي شيبة معناه في قصة . قوله ( أن عتبان بن مالك ) أي الخرجي السلمي من بني سالم بن عوف بن عمرو بن عوف بن الخرج ، هو بكسر العين ويجوز ضمها . قوله ( أنه أتى ) في رواية ثابت عن أنس عن عتبان عند مسلم أنه بعث إلى النبي ﷺ يطلب منه ذلك ، فيحتمل أن يكون نسب لإتيان رسوله إلى نفسه مجازاً ، ويحتمل أن يكون أنه مرة وبعث إليه أخرى إما متقاضياً وإما مذكراً . وفي الطبراني من طريق أبي أويس عن ابن شهاب بسنده أنه « قال للنبي ﷺ يوم الجمعة : لو أتيتك يا رسول الله ، وفيه أنه أنه يوم السبت ، وظاهره أن مخاطبة عتبان بذلك كانت حقيقة لا مجازاً » . قوله ( قد أنكرت بصري ) كذا ذكره جمهور أصحاب ابن شهاب كما للمصنف من طريق إبراهيم بن سعد ومعمّر ، ولسلم من طريق يونس ، والطبراني من طريق

الزيدي والأوزاعي، وله من طريق أبي أويس، ولما ساء بصرى، وللإسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن نمر، وجعل بصرى يكل، ولمسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت، «أصابني في بصرى بعض الشيء»، وكل ذلك ظاهر في أنه لم يكن بلغ العمى إذ ذاك، لكن أخرجه المصنف في باب الرخصة في المطر من طريق مالك عن ابن شهاب فقال فيه، إن عتيان كان يوم قومه وهو أعمى، وأنه قال رسول الله ﷺ: «لإنها تكون الظلمة والسيل، وأنا رجل ضرير البصر، الحديث». وقد قيل: إن رواية مالك هذه معارضة لغیره، وليست عندي كذلك، بل قول محمود، وإن عتيان كان يوم قومه وهو أعمى، أي حين لقيه محمود وسمع منه الحديث، لاحقين سؤاله للنبي ﷺ. ويدينه قوله في رواية يعقوب، «لجئت إلى عتيان وهو شيخ أعمى يوم قومه». وأما قوله «وأنا رجل ضرير البصر، أي أصابني فيه ضرر كقوله «أنكرت بصرى». ويؤيد هذا الخبر قوله في رواية ابن ماجه من طريق ابراهيم بن سعد أيضا «لما أنكرت من بصرى، وقوله في رواية مسلم «أصابني في بصرى بعض الشيء»، فانه ظاهر في أنه لم يكمل عماء، لكن رواية مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت بلفظ «انه عمى فأرسل، وقد جمع ابن خزيمة بين رواية مالك وغيره من أصحاب ابن شهاب فقال: قوله «أنكرت بصرى»، هذا اللفظ يطلق على من في بصره سوء وإن كان يبصر بصرا ما، وعلى من صار أعمى لا يبصر شيئا انتهى. والاولى أن يقال: أطلق عليه عمى لقربه منه ومشاركته له في فوات بعض ما كان يعهده في حال الصحة، وبهذا تأتلف الروايات. والله أعلم. قوله (أصلى لقوى) أي لاجلهم، والمراد أنه كان يؤمهم، وصرح بذلك أبو داود الطيالسي عن ابراهيم بن سعد، قوله (سال الوادي) أي سال الماء في الوادي، فهو من إطلاق الخجل على الحال، وللطبراني من طريق الزبيدي «وان الامطار حين تكون بمعنى سيل الوادي». قوله (بني وبينهم) وفي رواية الاسماعيلي «يسيل الوادي الذي بين مسكني وبين مسجد قومي فيحول بيني وبين الصلاة معهم». قوله (فأصلى بهم) بالنصب عطفا على «آتي». قوله (وددت) بكسر الدال الاولى أي تمت. وحكى القزاز جواز فتح الدال في الماضي والواو في المصدر، والمشهور في المصدر الضم وحكى فيه أيضا الفتح فهو مثلث. قوله (فتصلى) بسكون الياء ويجوز النصب لوقوع الفاء بعد التثنية، وكذا قوله (فألتخذه) بالرفع ويجوز النصب. قوله (سأفعل إن شاء الله) هو هنا للتعليل لا لحض التبرك، كذا قيل ويجوز أن يكون للتبرك لاحتمال اطلاعه ﷺ بالوحى على الجزم بأن ذلك سيقع. قوله (قال عتيان) ظاهر هذا السياق أن الحديث من أوله إلى هنا من رواية محمود بن الربيع بغير واسطة، ومن هنا إلى آخره من روايته عن عتيان صاحب القصة. وقد يقال: القدر الاول مرسل لأن محمود يصغر عن حضور ذلك، لكن وقع التصريح في أوله بالتحديث بين عتيان ومحمود من رواية الأوزاعي عن ابن شهاب عند أبي عوانة، وكذا وقع تصريحه بالسماع عند المصنف من طريق معمر ومن طريق ابراهيم بن سعد كما ذكرناه في الباب الماضي، فيحمل قوله «قال عتيان» على أن محمودا أعاد اسم شيخه اهتماما بذلك لطول الحديث. قوله (فعدا على) زاد الاسماعيلي «بالعد»، والطبراني من طريق أبي أويس أن السؤال وقع يوم الجمعة، والتوجه اليه وقع يوم السبت كما تقدم. قوله (وأبو بكر) لم يذكر جمهور الرواة عن ابن شهاب غيره، حتى ان في رواية الأوزاعي «فأسأذنا فأذنت لهما، لكن في رواية أبي أويس «ومعه أبو بكر وعمر، ولمسلم من طريق أنس عن عتيان «فأتاني ومن شاء الله من أصحابه، والطبراني من وجه آخر عن أنس «في نفر من أصحابه، فيحتمل الجمع بأن أبا بكر صحبه وحده في ابتداء التوجه ثم عند الدخول

أو قبله اجتمع عمر وغيره من الصحابة فدخلوا معه . **قوله** ( فلم يجلس حين دخل ) ، وللكشميني ، حتى دخل ، قال عياض : زعم بعضهم أنها غلط ، وليس كذلك ، بل المعنى فلم يجلس في الدار ولا غيرها حتى دخل البيت مبادرا إلى ما جاء بسببه . وفي رواية يعقوب عند المصنف وكذا عند الطيالسي ، فلما دخل لم يجلس حتى قال ابن محجب ، وكذا للإمام عياض من وجه آخر ، وهي أبي بن الراد ، لأن جلوسه إنما وقع بعد صلاته بخلاف ما وقع منه في بيت مليكة حيث جلس فأكل ثم صلى ، لأنه هناك دعى إلى الطعام فبدأ به ، وهنا دعى إلى الصلاة فبدأ بها . **قوله** ( أن أصلي من بيتك ) كذا الأكثر والجمهور من رواية الزهري ، ووقع عند الكشميني وحده وفي بيتك . **قوله** ( وجنسه ) أى منتهى من الرجوع . **قوله** ( خزيمة ) بجاء معجمة مفتوحة بعدها زاي مكسورة ثم ياء تحتانية ثم راء ثم هاء نوع من الأظعمة . قال ابن قتيبة : تصنع من لحم يقطع صفارا ثم يصب عليه ماء كثير فاذا نضج ذر عليه الدقيق ، وإن لم يكن فيه لحم فهو عسيمة . وكذا ذكر يعقوب نحوه وزاد من لحم بات ليلة ، قال : وقيل هى حساء من دقيق فيه دسم ، وحكى في الجهرة نحوه ، وحكى الأزهرى عن أبي الهيثم أن الخزيمة من النخالة ، وكذا حكاه المصنف في كتاب الأظعمة عن النضر بن شميل ، قال عياض : المراد بالنخالة دقيق لم يغربل . قلت : ويؤيد هذا التفسير قوله في رواية الأوزاعي عند مسلم ، على جشيشة ، بجيم ومعجمتين ، قال أهل اللغة : هى أن تطحن الخنطة قليلا ثم يلقى فيها شحم أو غيره . وفي الطالوع : أنها رويت في الصحيحين بجاء وراءين مهملات . وحكى المصنف في الأظعمة عن النضر أيضا أنها - أى التى مهملات - تصنع من اللبن . **قوله** ( قناب في البيت رجال ) بمثناة وبعد الألف موحدة ، أى اجتمعوا بعد أن تفرقوا . قال الخليل : المثابة مجتمع الناس بعد افتراقهم ، ومنه قيل للبيت مثابة . وقال صاحب المحكم : يقال ثاب إذا رجع وثاب إذا أقبل . **قوله** ( من أهل الدار ) أى المحلة ، كقوله ، وخير دور الانصار دار بنى التجار ، أى محلهم ، والمراد أهلها . **قوله** ( فقال قائل منهم ) لم يسم هذا المبتدئ . **قوله** ( مالك بن الدخيشن ) بضم الدال المهملة وفتح الحاء المعجمة وسكون الياء التحتانية بعدها شين معجمة مكسورة ثم نون . **قوله** ( أو ابن الدخشن ) بضم الدال والشين وسكون الحاء بينهما وحكى كسر أوله ، والشك فيه من الراوى هل هو مضفر أو مكبر . وفي رواية المستملى هنا في الثانية بالميم بدل النون ، وعند المصنف في المحاربين من رواية معمر ، والدخشن ، بالنون مكبرا من غير شك ، وكذا لمسلم من طريق يونس ، وله من طريق معمر بالثك ، ونقل الطبراني عن أحمد بن صالح أن الصواب ، والدخشم ، بالميم ، وهى رواية الطيالسي ، وكذا لمسلم من طريق ثابت عن أنس عن عتبان ، والطبراني من طريق النضر بن أنس عن أبيه . **قوله** ( فقال بعضهم ) قيل هو عتبان راوى الحديث ، قال ابن عبد البر في التمهيد : الرجل الذى سار<sup>١</sup> النبي ﷺ في قتل رجل من المنافقين هو عتبان ، والمنافق المشار اليه هو مالك بن الدخشم . ثم ساق حديث عتبان المذكور في هذا الباب ، وليس فيه دليل على ما ادعاه من أن الذى سار<sup>٢</sup> هو عتبان . وأغرب بعض المتأخرين فقتل عن ابن عبد البر أن الذى قال في هذا الحديث ، ذلك منافق ، هو عتبان أخذنا من كلامه هذا ، وليس فيه تصريح بذلك ، وقال ابن عبد البر : لم يختلف في شهود مالك بدرا وهو الذى أسر سهيل بن عمرو ، ثم ساق بأسناد حسن عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال لمن تكلم فيه ، أليس قد شهد بدرا . قلت : وفي المغازي لابن إسحق أن النبي ﷺ بعث مالكا هذا ومن بن عدى فخرقا مسجد الضرار ، فدل على أنه برى . عما أنهم به من النفاق ، أو كان قد ألق عن ذلك ، أو النفاق الذى اتهم به ليس نفاق الكفر إنما أنكر الصحابة عليه تودده للنفاقين ،

ولعل له عندنا في ذلك كما وقع لحاطب . قوله ( ألا تراه قد قال لا إله إلا الله ) وللطائسي د أما يقول ، ولمسلم  
 د أليس يشهد ، وكأنهم فهموا من هذا الاستفهام أن لا جزم بذلك . ولولا ذلك لم يقولوا في جوابه د لأنه ليقول  
 ذلك وما هو في قلبه ، كما وقع عند مسلم من طريق أنس عن عتبان . قوله ( فانا نرى وجهه ) أى توجهه . قوله  
 ( ونصيحته إلى المنافقين ) قال الكرمانى : يقال نصحت له لا إليه ثم قال : قد ضمن معنى الانتهاء ، كذا قال ، والظاهر  
 أن قوله د إلى المنافقين ، متعلق بقوله د وجهه ، فهو الذى يتعدى بالى ، وأما متعلق نصيحته فحذوف للعلم به . قوله  
 ( قال ابن شهاب ) أى بالاسناد الماضى ، وهم من قال إنه معلى . قوله ( ثم سألت ) زاد الكشميني د بعد ذلك ،  
 والحسين بمهملتين لجميعهم إلا للقباسى فضبطه بالضاد المعجمة وغلطوه . قوله ( من سراتهم ) بفتح المهملة أى خيارهم ،  
 وهو جمع سرى ، قال أبو عبيد : هو المرتفع القدر من سرو الرجل يسرو إذا كان رفيع القدر ، وأصله من السراة  
 وهو أرفع المواضع من ظهر الدابة ، وقيل هو رأسها . قوله ( فصدقه بذلك ) يحتمل أن يكون الحسين سمعه أيضا  
 من عتبان ، ويحتمل أن يكون حمله عن صحابي آخر ، وليس للحسين ولا لعتبان في الصحيحين سوى هذا الحديث .  
 وقد أخرجه البخارى في أكثر من عشرة مواضع مطولا ومختصرا ، وقد سمعه من عتبان أيضا أنس بن مالك كما  
 أخرجه مسلم ، وسمعه أبو بكر بن أنس مع أبيه من عتبان أخرجه الطبرانى ، وسأيت في د باب النوافل جماعة ، أن  
 أبا أيوب الانصارى سمع محمود بن الربيع يحدث به عن عتبان فأشكره لما يقتضيه ظاهره من أن النار محرمة على  
 جميع الموحدين ، وأجاديث الشفاعة دالة على أن بعضهم يعذب ، لكن للعلماء أجوبة عن ذلك : منها ما رواه مسلم  
 عن ابن شهاب أنه قال عقب حديث الباب د ثم نزلت بعد ذلك فرائض وأمر نرى أن الأمر قد انتهى إليها ، فن  
 استطاع أن لا يفتقر فلا يفتقر ، وفي كلامه نظر لأن الصلوات الخمس نزل فرضها قبل هذه الواقعة قطعا ، وظاهره يقتضى  
 أن تاركها لا يعذب إذا كان موحدا . وقيل المراد أن من قالها غلصا لا يترك الفرائض لأن الإخلاص يحصل على  
 أداء اللازم . وتعقب بمنع الملازمة . وقيل المراد تحريم التخليد أو تحريم دخول النار المعدة للكافرين لا للطبقة المعدة  
 للعصاة ، وقيل المراد تحريم دخول النار بشرط حصول قبول العمل الصالح والتجاوز عن السيئ والله أعلم . وفي هذا  
 الحديث من الموائد : إمامة الأعمى ، وإخبار المرء عن نفسه بما فيه من عاهة ولا يكون من الشكوى ، وأنه كان في  
 المدينة مساجد للجماعة سوى مسجده ﷺ ، والتخلف عن الجماعة في المطر والظلمة ونحو ذلك ، واتخاذ موضع معين  
 للصلاة . وأما النهى عن إبطان موضع معين من المسجد ففيه حديث رواه أبو داود ، وهو محمول على ما إذا استلزم  
 رياء ونمحره . وفيه تسوية الصفوف وأن عموم النهى عن إمامة الزائر من زاره مخصوص بما إذا كان الزائر هو  
 الإمام الأعظم فلا يكره ، وكذا من أدن له صاحب المنزل . وفيه التبرك بالمواضع التى صلى فيها النبي ﷺ أو وطنها ،  
 ويستفاد منه أن من دعى من الصالحين ليتبرك به أنه يجب (١) إذا أمن الفتنة . ويحتمل أن يكون عتبان إنما طلب  
 بذلك الوقوف على جهة القبلة بالقطع ، وفيه إجابة الفاضل دعوة المفضل ، والتبرك بالمشيئة ، والوفاء بالوعد ،  
 واستصحاب الزائر بعض أصحابه إذا علم أن المستدعى لا يكره ذلك ، والاستئذان على الداعى في بيته وإن تقدم منه  
 طلب الحضور ، وأن اتخاذ مكان في البيت للصلاة لا يستلزم وقفيته ولو أطلق عليه اسم المسجد ، وفيه اجتماع أهل

(١) هنا فيه نظر ، والصواب أن مثل هذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم لما جعل الله فيه من البركة ، وغيره لا يقاس عليه ،  
 لا بينهما من الفرق العظيم ، ولأن فتح هذا الباب قد يقضى إلى الغلو والعرك كما قد وقع من بعض الناس . نسأل الله العافية

المحلة على الإمام أو العالم إذا ورد منزل بعضهم ليستفيدوا منه ويتبركوا به<sup>(١)</sup> والتنبيه على من يظن به الفساد في الدين عند الإمام على جهة التصيحة ولا يعد ذلك غيبة، وأن على الإمام أن يثبت في ذلك ويعمل الأمر فيه على الوجه الجليل، وفيه اعتقاد من غاب عن الجماعة بلا عذر، وأنه لا يكفي في الإيمان النطق من غير اعتقاد، وأنه لا يخلد في النار من مات على التوحيد وترجم عليه البخاري غير ترجمة الباب والذي قبله الرخصة في الصلاة في الرحال عند المطر وصلاة النوافل جماعة وسلام المأموم حين يسلم الامام وأن رد السلام على الإمام لا يجب، وأن الإمام إذا زار قوما أهمهم، وشهود عتيان بدرا وأكل الخزرة، وأن العمل الذي يبتغي به وجه الله تعالى ينحى صاحبه إذا قبله الله تعالى، وأن من نسب من يظهر الإسلام إلى النفاق ونحوه بقرينة تقوم عنده لا يكفر بذلك ولا يفسق بل يعذر بالتأويل

#### ٤٧ - باب التيمُّن في دخول المسجد وغيره

وكان ابن عمر - يدا برجله اليمنى، فإذا خرج بدأ برجله اليسرى

٤٢٦ - **حدثنا** سليمان بن حرب قال حدثنا شعبة عن الأشعث بن سُلَيْمٍ عن أبيه عن مَسْرُوقٍ عن عائشة قالت «كان النبي ﷺ يحبُّ التيمُّنَ ما استطاع في شأنه كله: في طهوره، وتَرْجَلِهِ وَتَغْلِيهِ»

**قوله** (باب التيمن) أى البداة باليمين (في دخول المسجد وغيره) بالخفض عطفًا على الدخول، ويجوز أن يعطف على المسجد لكن الأول أفيد. **قوله** (وكان ابن عمر) أى في دخول المسجد، ولم أره موصولا عنه، لكن في المستدرک للحاكم من طريق معاوية بن قرة عن أنس أنه كان يقول «من السنة إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمنى، وإذا خرجت أن تبدأ برجلك اليسرى، والصحيح أن قول الصحابي «من السنة كذا» محمول على الرفع، لكن لما لم يكن حديث أنس على شرط المصنف أشار اليه بأثر ابن عمر، وعموم حديث عائشة يدل على البداة باليمين في الخروج من المسجد أيضا، ويحتمل أن يقال: في قولها «ما استطاع» احتراز عما لا يستطاع فيه التيمن شرعا كدخول الغلاء والخروج من المسجد، وكذا تعاطى الأشياء المستفترية باليمين كالاستنجاء والتخط. وعلت عائشة رضي الله عنها حبه ﷺ لما ذكرت إما باخباره لها بذلك، وإما بالقرائن، وقد تقدمت بقية مباحث حديثها هذا في «باب التمنن في الوضوء والغسل»

#### ٤٨ - باب هل تُنْبَشُ قُبُورُ مُشْرِكِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَيَتَّخَذُ مَكَانَهَا مَسَاجِدَ؟

لقول النبي ﷺ «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ أَتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»، وما يُسَكَّرُهُ من الصلاة في القبور،

ورأى عمرُ أنسَ بنَ مالكٍ يُصَلِّيَ عِنْدَ قَبْرِ فَقَالَ: الْقَبْرُ الْقَبْرُ. ولم يأمره بالإعادة

٤٢٧ - **حدثنا** محمد بن المثنى قال حدثنا يحيى عن هشام قال: أخبرني أبي عن عائشة أن أم حبيبة وأم سلمة

(١) هنا غلط. والصواب منع ذلك كما تقدم في غير النبي صلى الله عليه وسلم سلا للضرورة المفضية الى الضرر

د كرتا كنيسة رأيتها بالحديثة فيها تصاوير فذ كرتا للنبي ﷺ فقال « إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فأتى بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور ، فأولئك شرارُ الخلق عند الله يوم القيامة »

[ الحديث ١٧٧ أخرجه في : ١٢٤ ، ١٢٤١ ، ٢٨٧٣ ]

٤٢٨ - **حَرْشٌ** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ فَنَزَلَ أَعْلَى الْمَدِينَةِ فِي حَيٍّ يُقَالُ لَهُمُ بَنُو عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ ، فَأَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِمْ أَرْبَعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً ، ثُمَّ أُرْسِلَ إِلَى بَنِي النَّجَّارِ فَجَاؤُوا مُتَعَلِّدِي السُّيُوفِ ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَأَبُو بَكْرٍ رَدَفَهُ وَمَلَأَ بَنِي النَّجَّارِ حَوْلَهُ ، حَتَّى أَتَى بَنِيَّاهُ أُنَى أُيُوبَ ، وَكَانَ يُحِبُّ أَنْ يُصَلِّيَ حَيْثُ أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ وَيُصَلِّيَ فِي سَرَابِضِ النَّعْمِ ، وَأَنَّهُ أَمَرَ بَيْنَاهُ الْمَسْجِدَ ، فَأُرْسِلَ إِلَى مَلَاحٍ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ فَقَالَ : يَا بَنِي النَّجَّارِ ثَامِنُونِي بِمَا نَطْلِعُكُمْ هَذَا . قَالُوا : لَا وَاللَّهِ لَا نَطْلُبُ نِعْمَةً إِلَّا إِلَى اللَّهِ . فَقَالَ أَنَسٌ : فَكَانَ فِيهِ مَا أَقُولُ لَكُمْ : قُبُورُ الْمُشْرِكِينَ ، وَفِيهِ حَرَبٌ ، وَفِيهِ نَحْلٌ . فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ فُنَبِّشَتْ ، ثُمَّ بِالنَّحْلِ فُسَوِّتْ ، وَبِالنَّحْلِ قَطِّعَ . فَصَنُّوا النَّحْلَ قُبْلَةَ الْمَسْجِدِ ، وَجَعَلُوا عِضَادَتِيهِ الْجِجَارَةَ ، وَجَعَلُوا يَنْقُوتُونَ الصَّخَرَ وَمُزَّجِزُونَ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ مَعَهُمْ وَهُوَ يَقُولُ :

اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرَ الْآخِرَةِ فَاغْنِرْهُمُ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ

**قوله** ( باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية ) أى دون غيرها من قبور الأنبياء وأتباعهم لما فى ذلك من الإهانة لهم ، بخلاف المشركين فانهم لا حرمة لهم . وأما قوله « لقول النبي ﷺ الخ » فوجه التعليل أن الوعيد على ذلك يتناول من اتخذ قبورهم مساجد تعظيماً ومغالة كما صنع أهل الجاهلية وجرم ذلك إلى عبادتهم ، ويتناول من اتخذ أمكنة قبورهم مساجد بأن تنبش وترى عظامهم ، فهذا يختص بالأنبياء ويلتحق بهم أتباعهم ، وأما الكفرة فانه لا حرج فى نبش قبورهم ، إذ لا حرج فى إهانتهم . ولا يلزم من اتخاذ المساجد فى أمكنتها تعظيم ، فصرف بذلك أن لا تعارض بين فعله ﷺ فى نبش قبور المشركين واتخاذ مسجده مكانها وبين لعنه ﷺ من اتخذ قبور الأنبياء مساجد لما تبين من الفرق ، والمتن الذى أشار اليه وصله فى باب الوفاة فى أواخر المغازى من طريق هلال عن عروة عن عائشة بهذا اللفظ وفيه قصه ، ووصله فى الجنائز من طريق أخرى عن هلال وزاد فيه « والنصارى » ، وذكره فى عدة مواضع من طريق أخرى بالزيادة . **قوله** ( وما يكره من الصلاة فى القبور ) يتناول ما إذا وقعت الصلاة على القبر أو إلى القبر أو بين القبرين . وفى ذلك حديث رواه مسلم من طريق أبى مرثد الغنوى مرفوعاً « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها أو عليها » . قلت : وليس هو على شرط البخارى فأشار اليه فى الترجمة ، وأورد معه أثر عمر الدال على أن النهى عن ذلك لا يقتضى فساد الصلاة ، والآثر المذكور عن عمر رويناه موصولاً فى كتاب الصلاة لآبى نعيم شيخ البخارى ولفظه « بينما أنس يصلى إلى قبر ناداه عمر : القبر القبر ، فظن أنه يعنى القبر ، فلما رأى أنه يعنى القبر جاز القبر وصل ، وله طرق أخرى بينها فى « تعليق التعليق » منها من طريق حميد بن أنس نحوه وزاد فيه « فقال بعض من يلينى إنما يعنى القبر فتنبحت عنه ، وقوله « القبر القبر » بالنصب فيها على التحذير . **وقوله** ( ولم يأمره بالاعادة )

استنبطه من تهادى أنس على الصلاة ، ولو كان ذلك يقتضى فسادها لقطعها واستأنف : **قوله** ( حدثنا محمد بن المثنى قال حدثنا يحيى ) هو القطان ( عن هشام ) هو ابن عروة . **قوله** ( عن عائشة ) في رواية الاسماعيلي من هذا الوجه ، أخبرني عائشة ، **قوله** ( أن أم حبيبة ) أى رملة بنت أبي سفيان الأموية ( وأم سلمة ) أى هند بنت أبي أمية المخزومية وهما من أزواج النبي ﷺ وكانتا ممن هاجر إلى الحبشة كما سيأتى في موضعه . **قوله** ( ذكرنا ) كذا لاكثر الرواة ، والمستعمل والحوى ذكرنا ، بالتذكير وهو مشكل ، **قوله** ( رأينا ) أى هما ومن كان معها ، وللكشميني والاصيلي رأيناها ، وسيأتى للمصنف قريبا في باب الصلاة في البيعة ، من طريق عبدة عن هشام أن تلك الكنيسة كانت تسمى مارية بكسر الراء وتخفيف الياء التحتانية ، وله في الجنائز من طريق مالك عن هشام نحوه ، وزاد في أوله د لما اشكى النبي ﷺ ، ومن طريق هلال عن عروة بلفظ د قال في مرضه الذي مات فيه ، ولمسلم من حديث جندب أنه ﷺ قال نحو ذلك قبل أن يتوفى بخمس وزاد فيه د فلا تتخذوا القبور مساجد فاني أنهاكم عن ذلك ، انتهى . وفائدة التنصيص على زمن النهي الإشارة إلى أنه من الأمر المحكم الذي لم ينسخ لكونه صدر في آخر حياته ﷺ . **قوله** ( إن أولئك ) بكسر الكاف ويجوز فتحها . قوله ( فات ) عطف على قوله دكان ، وقوله د بنوا ، جواب د إذا . **قوله** ( وصوروا فيه تلك الصور ) والمستعمل د تلك الصور ، بالياء التحتانية بدل اللام ، وفي السكاف فيها وفي أولئك ماني أولئك الماضية ، وإنما قل ذلك أوائلهم ليتأنسوا برؤية تلك الصور ويتذكروا أحوالهم الصالحة فيجتهدوا كاجتهادهم ، ثم خلف من بعدهم خلف جهلوا مرادهم ورسوس لهم الشيطان أن أسلافكم كانوا يعبدون هذه الصور ويعظمونها فعبدها ، فحذر النبي ﷺ عن مثل ذلك سدا للذريعة المؤدية إلى ذلك . وفي الحديث دليل على تحريم التصوير ، وحمل بعضهم الوعيد على من كان في ذلك الزمان لقرب العهد بعبادة الأوثان ، وأما الآن فلا . وقد أطلب ابن دقيق العيد في رد ذلك كما سيأتى في كتاب اللباس . وقال البيضاوى : لما كانت اليهود والنصارى يسجدون لقبور الأنبياء تعظيما لشأنهم ويجعلونها قبلة يتوجهون في الصلاة نحوها واتخذوها أوثانا لعنهم ومنع المسلمين عن مثل ذلك ، فأما من اتخذ مسجدا في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لا التعظيم له ولا التوجه نحوه فلا يدخل في ذلك الوعيد (١) وفي الحديث جواز حكاية ما يشاهده المؤمن من العجائب ، ووجوب بيان حكم ذلك على العالم به ، وذم فاعل المحرمات ، وأن الاعتبار في الأحكام بالشرع لا بالعقل . وفيه كراهية الصلاة في المقابر سواء كانت بمجنب القبر أو عليه أو إليه ، وسيأتى بيان ذلك قريبا ، ويأتى حديث أنس في بناء المسجد مبسوطا في كتاب الهجرة ، وإسناده كلهم بصريون . وقوله فيه د فأقام فيهم أربعة وعشرين ، كذا للمستعمل والحوى ، والباقي د أربع عشرة ، وهو الصواب من هذا الوجه ، وكذا رواه أبو داود عن مسدد شيخ البخارى وفيه د وقد اختلف فيه أهل السير ، كما سيأتى . وقوله د وأرسل إلى بني النجار ، هم أحوال عبد المطلب لأن أمه سلى منهم ، فأراد النبي ﷺ النزول عندهم لما تحول من قباء ، والنجار بطن من الخزرج واسمه تيم اللات بن ثعلبة . **قوله** ( متقلدين السيوف ) منصوب على الحال ، وفي رواية كريمة د متقلدى السيوف ، بحذف النون ، والسيوف مجرورة بالاضافة . **قوله** ( وأبو بكر ردفه ) كأن النبي ﷺ أرفده تشريفا له وتربها بقدره ، والا فقد كان لأبي بكر ناقة هاجر عليها كما سيأتى في بيانه في الهجرة . وقوله ( وملا بني النجار حوله ) أى يجمعهم ، وكأنهم مشوا معه أدبا . وقوله ( حتى ألقي ) أى ألقي رحله ، والفناء الناحية المتسعة

(١) هنا غلط واضح ، والصواب تحرم ذلك وهو قوله تحت الأحاديث الناهية عن اتخاذ القبور مساجد . فأنه واحذر وأنه الموقر



أمام الدار . **قوله** ( وأنه أمر ) بالفتح على البناء للفاهل ، وقيل روى بالضم على البناء للمفعول . **قوله** ( ثامنون ) بالثنية : اذكروا لي ثمنه لأذكر لكم الثمن الذي اختاره ، قال ذلك على سبيل المساومة ، فكأنه قال ساوموني في الثمن . **قوله** ( لا تطلب ثمنه إلا إلى الله ) تقديره لا تطلب الثمن ، لكن الأمر فيه إلى الله ، أو « إلى » بمعنى من ، وكذا عند الاسماعيل . لا تطلب ثمنه إلا من الله ، وزاد ابن ماجه « أبدا » . وظاهر الحديث أنهم لم يأخذوا منه ثمنا . وغالط في ذلك أهل السير كما سيأتي . **قوله** ( فكان فيه ) أى في الحائط الذى بنى في مكانه المسجد . **قوله** ( وفيه خرب ) قال ابن الجوزى : المعروف فيه فتح الحاء المعجمة وكسر الراء بعدها موحدة جمع خربة ككلم وكلة . قلت : وكذا ضبط في سنن أبي داود ، وحكى الخطايب أيضا كسر أوله وفتح ثانيه جمع خربة كعنب وعنبه ، والكشميني « حرث » بفتح الحاء المهملة وسكون الراء بعدها مثناة ، وقد بين أبو داود أن رواية عبد الوارث بالمعجمة والموحدة ورواية حماد بن سلمة عن أبي التياح بالمهملة والمثناة ، فعل هذا فرواية الكشميني وهم ، لأن البخارى إنما أخرجه من رواية عبد الوارث ، وذكر الخطايب فيه ضبطا آخر ، وفيه بحث سيأتي مع بقية ما فيه في كتاب الهجرة إن شاء الله تعالى . **قوله** في آخره ( فاغفر للانصار ) كذا للأكثر ، وللمستمل والحوى « فاغفر الانصار » ، بحذف اللام ، ويوجه بأنه ضمن اغفر معنى استر ، وقد رواه أبو داود عن مسدد بلفظ « فانصر الانصار » . وفي الحديث جواز التصرف في المقبرة المملوكة بالهبة والبيع ، وجواز نبش القبور الدارسة إذا لم تكن محترمة ، وجواز الصلاة في مقابر المشركين بعد نبشها وإخراج ما فيها ، وجواز بناء المساجد في أماكنها ، قيل وفيه جواز قطع الأشجار المثمرة للحاجة أخذًا من قوله « وأمر بالنخل ققطع » ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون ذلك مما لا يشر إما بأن يكون ذكورا ولما أن يكون طرا عليه ما قطع ثمرته . وسيأتي صفة هيئة بناء المسجد من حديث ابن عمر وغيره قريبا .

#### ٤٩ - باب الصلاة في مَرَابِضِ الْغَنَمِ

٤٢٩ - **حديث** سليمان بن حَرْبٍ قال حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ » ثُمَّ سَمِعْتُهُ بَعْدُ يَقُولُ « كَانَ يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ قَبْلَ أَنْ يُبْنَى الْمَسْجِدُ »

**قوله** ( باب الصلاة في مَرَابِضِ الْغَنَمِ ) أى أماكنها ، وهو بالموحدة والضاد المعجمة جمع مَرَبَضٍ بكسر الميم ، وحديث أنس طرف من الحديث الذى قبله ، لكن بين هناك أنه كان يجب الصلاة حيث أدركته - أى حيث دخل وقتها - سواء كان في مَرَابِضِ الْغَنَمِ أو غيرها ، وبين هناك أن ذلك كان قبل أن يبنى المسجد ، ثم بعد بناء المسجد صار لا يجب الصلاة في غيره إلا لضرورة . قال ابن بطال : هذا الحديث حجة على الشافعي في قوله بنجاسة أبوالغنم وأبعارها ، لأن مَرَابِضِ الْغَنَمِ لا تسلم من ذلك . وتمتع بأن الأصل الطهارة وعدم السلامة منها غالب ، وإذا تعارض الأصل والغالب قدم الأصل . وقد تقدم مزيد بحث فيه في كتاب الطهارة في باب أبوال الإبل . ( تنبيه ) : القائل « ثم سمعته بعد يقول » هو شعبة يعنى أنه سمع شيخه يزيد فيه القيد المذكور بعد أن سمعه منه بدونه ، ومفهوم الريادة أنه ﷺ لم يصل في مَرَابِضِ الْغَنَمِ بعد بناء المسجد ، لكن قد ثبت إذنه في ذلك كما تقدم في كتاب الطهارة

## ٥٠ - باب الصلاة في مواضع الإبل

٤٣٠ - **حديث** صدقة بن الفضل قال أخبرنا سفيان بن حيان قال حدثنا عبيد الله عن نافع قال : رأيت ابن عمر يصلي إلى بعيره وقال : رأيت النبي ﷺ يفعلُه [ الحديث ٤٣٠ - طرفه في : ٥٠٧ ]

**قوله** ( باب الصلاة في مواضع الإبل ) كأنه يشير إلى أن الأحاديث الواردة في التفرقة بين الإبل والغنم ليست على شرطه ، لكن لما طرق قوية : منها حديث جابر بن سمرة عند مسلم ، وحديث البراء بن عازب عند أبي داود ، وحديث أبي هريرة عند الترمذي ، وحديث عبد الله بن مغفل عند النسائي ، وحديث سبرة بن معبد عند ابن ماجه ، وفي معظمها التعبير « بماعن الإبل » . ووقع في حديث جابر بن سمرة والبراء « مبارك الإبل » ، ومثله في حديث سليك عند الطبراني ، وفي حديث سبرة وكذا في حديث أبي هريرة عند الترمذي « أعطان الإبل » ، وفي حديث أسيد بن حضير عند الطبراني « ماعن الإبل » ، وفي حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد « مرابد الإبل » ، فعبر المصنف بالمواضع لأنها أشمل ، والماعن أخص من المواضع لأن الماعن مواضع لإقامتها عند الماء خاصة . وقد ذهب بعضهم إلى أن النهي خاص بالماعن دون غيرها من الأماكن التي تكون فيها الإبل ، وقيل هو مأواها مطلقا نقله صاحب المغني عن أحمد ، وقد نازع الإسماعيلي المصنف في استدلاله بحديث ابن عمر المذكور بأنه لا يلزم من الصلاة إلى البعير وجعله ستره عدم كراهية الصلاة في مبركه ، وأجيب بأن مراده الإشارة إلى ما ذكر من علة النهي عن ذلك وهي كونها من الشياطين كما في حديث عبد الله بن مغفل فإنها خلقت من الشياطين ، ونحوه في حديث البراء ، كأنه يقول : لو كان ذلك مانعا من صحة الصلاة لامتنع مثله في جعلها أمام المصلي ، وكذلك صلاة رাকبها ، وقد ثبت أنه ﷺ كان يصلي النافذة وهو على بعيره كما سيأتي في أبواب الوتر ، وقرر بعضهم بين الواحد منها وبين كونها مجتمعة لما طبع عليه من النفار المفضي إلى تشويش قلب المصلي ، بخلاف الصلاة على المركوب منها أو إلى جهة واحد معقول ، وسيأتي بقية الكلام على حديث ابن عمر في أبواب ستره المصلي إن شاء الله تعالى . وقيل علة النهي في التفرقة بين الإبل والغنم بأن عادة أصحاب الإبل التغوط بقربها فتتجس أعطائها وعادة أصحاب الغنم تركه حكاها الطحاوي عن شريك واستبعده ، وغلط أيضا من قال إن ذلك بسبب ما يكون في معاطنها من أبوالها وأروائها لأن مرائب الغنم تشركها في ذلك ، وقال : إن النظر يقتضي عدم التفرقة بين الإبل والغنم في الصلاة وغيرها كما هو مذهب أصحابه . رتعب بأنه يخالف للأحاديث الصحيحة المصرحة بالتفرقة فهو قياس فاسد الاعتبار ، وإذا ثبت الخبر بطلت معارضته بالقياس اتفاقا ، لكن جمع بعض الأئمة بين عموم قوله « جعلت لي الأرض مسجدا وطورا » وبين أحاديث الباب بجعلها على كراهة التنزيه وهذا أولى . والله أعلم . ( تكملة ) : وقع في مسند أحمد من حديث عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ كان يصلي في مرائب الغنم ولا يصلي في مرائب الإبل والبقر ، وسنده ضعيف ، فلو ثبت لأفاد أن حكم البقر حكم الإبل ، بخلاف ما ذكره ابن المنذر أن البقر في ذلك كالغنم

٥١ - **باب** من صلى وقد آتاه تنور أو نار أو شيء مما يبدد فأراد به الله

وقال الزهري : أخبرني أنس قال : قال النبي ﷺ « عُرِضَتْ عَلَى النَّارِ وَأَنَا أَصَلِّي

٤٣١ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس قال « انخفضت الشمس ، فصلّى رسول الله ﷺ ثم قال « أريت النار فلم أرَ منذراً كالأيوم قط أفطع » **قوله** (باب من صلى وقدمه تنور) بالنصب على الطرف، و(التنور) بفتح المثناة وتشديد النون المضمومة ما توجد فيه النار للخبز وغيره وهو في الأكثر يكون حفرة في الأرض ، وربما كان على وجه الأرض ، وهم من خصه بالأول . قيل هو معرب ، وقيل هو عربي توافقت عليه الألسنة ، وإنما خصه بالذكر مع كونه ذكر النار بعده اهتماماً به لأن عبدة النار من الجوس لا يعبدونها إلا إذا كانت متوقدة بالجر كالنار في التنور ، وأشار به إلى ما ورد عن ابن سيرين أنه كره الصلاة إلى التنور وقال : هو بيت نار ، أخرجه ابن أبي شيبة . وقوله (أو شيء) من العام بعد الخاص ، فتدخل فيه الشمس مثلاً والأصنام والتماثيل ، والمراد أن يكون ذلك بين المصلّي وبين القبلة . **قوله** (وقال الزهري) هو طرف من حديث طويل يأتي موصولاً في «باب وقت الظهر» وقد تقدم طرف منه في كتاب العلم وسيأتي باللفظ الذي ذكره هنا في كتاب التوحيد ، وحديث ابن عباس يأتي الكلام عليه بتامه في صلاة الكسوف ، فقد ذكره بتامه هناك بهذا الاستناد ، وتقدم أيضاً طرف منه في كتاب الإيمان ، وقد نازعه الإسماعيلي في الترجمة فقال : ليس ما أرى الله نبيه من النار بمنزلة نار معبودة لقوم يتوجه المصلّي إليها . وقال ابن التين : لاجئ في الترجمة لأنه لم يفعل ذلك مختاراً ، وإنما عرض عليه ذلك للمعنى الذي أراد الله من تنبيه العباد . وتعقب بأن الاختيار وعدمه في ذلك سواء منه ، لأنه ﷺ لا يقر على باطل ، فدل على أن مثله جائز . وتفرقة الإسماعيلي بين القصد وعدمه وإن كانت ظاهرة لكن الجامع بين الترجمة والحديث وجود نار بين المصلّي وبين قبلته في الجملة . وأحسن من هذا عندى أن يقال : لم يفصح المصنف في الترجمة بكرهه ولا غيرها ، فيحتمل أن يكون مراده التفرقة بين من بقي ذلك بينه وبين قبلته وهو قادر على إزالته أو انحرافه عنه وبين من لا يقدر على ذلك فلا يكرهه في حق الثاني ، وهو المطابق لحديث الباب ، ويكرهه في حق الأول كما سيأتي التصريح بذلك عن ابن عباس في التماثيل ، وكما روى ابن أبي شيبة عن ابن سيرين أنه كره الصلاة إلى التنور أو إلى بيت نار ، ونازعه أيضاً من المتأخرين القاضي السروجي في شرح الهداية فقال : لادلالة في هذا الحديث على عدم الكراهة لأنه ﷺ قال « أريت النار ، ولا يلزم أن تكون أمامه متوجهاً إليها ، بل يجوز أن تكون عن يمينه أو عن يساره أو غير ذلك . قال : ويحتمل أن يكون ذلك وقع له قبل شروعه في الصلاة انتهى . وكان البخاري رحمه الله كشف هذا الاعتراض ففعل بالجواب عنه حيث صدر الباب بالمعلق عن أنس ، ففيه « عرضت على النار وأنا أصلي ، وأما كونه رآها أمامه فسياق حديث ابن عباس يقتضيه ، ففيه أنهم قالوا له بعد أن انصرف « يا رسول الله رأيناك تنارت شيئاً في مقامك ثم رأيناك تكلمت ، أي تأخرت إلى خلف ، وفي جوابه أن ذلك بسبب كونه أرى النار . وفي حديث أنس المعلق هنا عنده في كتاب التوحيد موصولاً « لقد عرضت على اللجنة والنار آتفا في عرض هذا الحائط وأنا أصلي ، وهذا يدفع جواب من فرق بين التقرّب من المصلّي والبيد

## ٥٢ - باب كراهية الصلاة في المقابر

٤٣٢ - **حدثنا** مسدد قال حدثنا يحيى عن عبيد الله قال : أخبرني نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال

« اجْلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ ، وَلَا تَتَخَذُوهَا قُبُورًا »

[ الحديث ٤٣٢ - طرفه في : ١١٨٧ ]

**قوله** ( باب كراهية الصلاة في المقابر ) استنبط من قوله في الحديث ، ولا تتخذوها قبورا ، أن القبور ليست بمحل للعبادة فتكون الصلاة فيها مكرومة ، وكأنه أشار إلى أن ما رواه أبو داود والترمذي في ذلك ليس على شرطه ، وهو حديث أبي سعيد الخدري مرفوعا « الأرض كلها مسجد الا المقبرة والحمام ، رجاله ثقات ، لكن اختلف في وصله وإرساله ، وحكم مع ذلك بصحته الحاكم وابن حبان . **قوله** ( حدثنا يحيى ) هو القطان ، وعبد الله هو ابن عمر العمرى . **قوله** ( من صلاتكم ) قال القرطبي « من ، للتبخيص ، والمراد التوافل بدليل ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعا « إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيبا من صلاته ، قلت : وليس فيه ما يثبت الاحتال . رقد حكى عياض عن بعضهم أن معناه : اجعلوا بعض فراضكم في بيوتكم ليقتدى بكم من لا يخرج إلى المسجد من نسوة وغيرهن . وهذا وإن كان محتملا لكن الأول هو الراجح . وقد بالغ الشيخ يحيى الدين فقال : لا يجوز حمله على الفريضة ، وقد نازع الاسماعيلي المصنف أيضا في هذه الترجمة فقال : الحديث دال على كراهة الصلاة في القبر لا في المقابر . قلت : قد ورد بلفظ « المقابر » كما رواه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ « لا تجعلوا بيوتكم مقابر » وقال ابن التين : تأوله البخاري على كراهة الصلاة في المقابر ، وتأوله جماعة على أنه إنما فيه الذنب إلى الصلاة في البيوت إذ الموتى لا يصلون ، كأنه قال : لا تكونوا كالملوك الذين لا يصلون في بيوتهم . وهي القبور ، قال : فاما جواز الصلاة في المقابر أو المنع منه فليس في الحديث ما يؤخذ منه ذلك . قلت : إن أراد أنه لا يؤخذ منه بطريق المنطوق فسلم ، وإن أراد نفي ذلك مطلقا فلا ، فقد قدمنا وجه استنباطه . وقال في النهاية تبعنا للمطالع : إن تأويل البخاري مرجوح ، والأولى قول من قال : معناه إن الميت لا يصل في قبره . وقد نقل ابن المنذر عن أكثر أهل العلم أنهم استدلوا بهذا الحديث على أن المقبرة ليست بموضع الصلاة ، وكذا قال البغوي في شرح السنة والخطابي ، وقال أيضا : يحتمل أن المراد لا تجعلوا بيوتكم وطنا للنوم فقط لاتصلون فيها فان النوم أخو الموت والميت لا يصل . وقال التوربشتي : حاصل ما يحتمله أربعة معان ، فذكر الثلاثة الماضية ورايها : يحتمل أن يكون المراد أن من لم يصل في بيته جعل نفسه كالمت ميتة كالقبر . قلت : ويؤيده ما رواه مسلم « مثل البيت الذي يذكر الله فيه والبيت الذي لا يذكر الله فيه كمثل الحي والميت » . قال الخطابي : وأما من تأوله على النهي عن دفن الموتى في البيوت فليس بشيء ، فقد دفن رسول الله ﷺ في بيته الذي كان يسكنه أيام حياته ، قلت : ما ادعى أنه تأويل هو ظاهر لفظ الحديث ولا سيما أن جمل النهي حكما منفصلا عن الأمر . وما استدلل به على رده تعقبه الكرماني فقال : لعل ذلك من خصائصه . وقد روى أن الانبياء يدفنون حيث يموتون . قلت : هذا الحديث رواه ابن ماجه مع حديث ابن عباس عن أبي بكر مرفوعا « ما قبض نبي إلا دفن حيث قبض » وفي إسناده حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف ، وله طريق أخرى مرسل ذكرها البهيقي في الدلائل ، وروى الترمذي في الشامل والنسائي في الكبرى من طريق سالم بن عبيد الأشجعي الصحابي عن أبي بكر الصديق أنه قيل له « فأين يدفن رسول الله ﷺ ؟ قال : في المكان الذي قبض الله فيه روحه ، فانه لم يقبض روحه إلا في مكان طيب » إسناده صحيح لكنه موقوف .. والذي قبله أصرح في المقصود . وإذا حمل دفته في بيته على الاختصاص لم يبعد نهى غيره عن ذلك ، بل هو متجه ، لأن استمرار الدفن في

البيوت ربما صيرها مقابر فتصير الصلاة فيها مكروهة ، ولفظ حديث أبي هريرة عند مسلم أصرح من حديث الباب وهو قوله « لا تجعلوا بيوتكم مقابر » ، فإن ظاهره يقتضى النهى عن الدفن فى البيوت مطلقا . والله أعلم

### ٥٣ - باب الصلاة فى مواضع الخسف والعذاب

وَيُذَكَّرُ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَرِهَ الصَّلَاةَ بِخَسْفِ بَابِلَ

٤٣٣ - **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ** قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ

اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « لَا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الْمَعْذِينَ ، إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا بَاكِينَ فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِمْ لَا يَهْبِيْكُمْ مَا أَصَابَهُمْ »

[ الحديث ٤٣٣ - أخرجه فى : ٣٣٨٠ ، ٣٣٨١ ، ٤٤١٩ ، ٤٤٢٠ ، ٤٧٠٧ ]

**قوله** ( باب الصلاة فى مواضع الخسف والعذاب ) أى ما حكما ؟ وذكر العذاب بعد الخسف من العام بعد الخاص لأن الخسف من جملة العذاب . **قوله** ( ويذكر أن عليا ) هذا الأثر رواه ابن أبي شيبة من طريق عبد الله ابن أبي المحلى وهو بضم الميم وكسر المهملة وتشديد اللام قال « كنا مع على فررنا على الخسف الذى ببابل ، فلم يصل حتى أجزئه ، أى تعداه . ومن طريق أخرى عن على قال « ما كنت لأصلى فى أرض خسف الله بها ثلاث مرار ، والظاهر أن قوله « ثلاث مرار » ليس متعلقا بالخسف لأنه ليس فيها إلا خسف واحد ، وإنما أراد أن عليا قال ذلك ثلاثا ، ورواه أبو داود مرفوعا من وجه آخر عن على ولفظه « نهانى حبيبى ﷺ أن أصلى فى أرض بابل فانها ملعونة » فى إسناده ضعف ، واللائق بتعليق المصنف ما تقدم ، والمراد بالخسف هنا ما ذكر الله تعالى فى قوله ﴿ فَأَنَّى اللَّهُ بُنِيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ غُرَّ عَلَيْهِمُ الْمُسْقُفُ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ الآية ، ذكر أهل التفسير والأخبار أن المراد بذلك أن الخروذ ابن كنعان بنى ببابل بنيانا عظيما يقال إن ارتفاعه كان خمسة آلاف ذراع ، خسف الله بهم ، قال الخطابى : لا أعلم أحدا من العلماء حرم الصلاة فى أرض بابل ، فإن كان حديث على ثابتا فلمله ناه أن يتخذهاوطنا لأنه إذا أقام بها كانت صلاته فيها ، يعنى أطلق الملزوم وأراد اللازم . قال : فيحتمل أن النهى خاص بعلى لإنذاره بما لقي من الفتنة بالعراق . قلت : وسياق قصة على الأولى يبعد هذا التأويل . والله أعلم . **قوله** ( حدثنا اسماعيل بن عبد الله ) هو ابن أبي أويس ابن أخت مالك . **قوله** ( لا تدخلوا ) كان هذا النهى لما مروا مع النبي ﷺ بالحجر ديار ثمود فى حال توجهمهم إلى ثبوك ، وقد صرح المصنف فى أحاديث الانبياء من وجه آخر عن ابن عمر ببعض ذلك . **قوله** ( هؤلاء المعذبين ) يفتح الذال المعجمة . وله فى أحاديث الانبياء « لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم » . **قوله** ( إلا أن تكونوا باكين ) ليس المراد الاقتصار فى ذلك على ابتداء الدخول ، بل دائما عند كل جزء من الدخول ، وأما الاستقرار فالكيفية المذكورة مطلوبة فيه بالأولوية ، وسيأتى أنه ﷺ لم ينزل فيه البتة . قال ابن بطال : هذا يدل على إباحة الصلاة هناك ، لأن الصلاة موضع بقاء وتضرع ، كأنه يشير إلى عدم مطابقة الحديث لأثر على . قلت : والحديث مطابق له من جهة أن كلا منهما فيه ترك النزول كما وقع عند المصنف فى الغازى فى آخر الحديث « ثم قنع ﷺ رأسه وأسرع السير حتى أجاز الوادى » ، فدل على أنه لم ينزل ولم يصل هناك كما صنع على فى خسف بابل . وروى

الحاكم في «الإكليل»، عن أبي سعيد الخدري قال: «رأيت رجلاً جاء بغمام وجدته بالحجر في بيوت المذنبين فأعرض عنه النبي ﷺ واستتر بيده أن ينظر إليه وقال: ألقاه، لكن إسناده ضعيف، وسيأتي نفيه ﷺ أن يستقي من مياههم في كتاب أحاديث الانبياء إن شاء الله تعالى. قوله (لا يصيكم) بالرفع على أن «لا» نافية والمعنى لئلا يصيكم. ويحوز الجزم على أنها ناهية وهو أوجه، وهو نهى بمعنى الخبر. وللصنف في أحاديث الانبياء «أن يصيكم»، أي خشية أن يصيكم، ووجه هذه الخشية أن البكاء يبعث على التفكير والاعتبار، فكأنه أمرهم بالتفكير في أحوال توجب البكاء من تقدير الله تعالى على أولئك بالكفر مع تمكينه لهم في الأرض وإمهالهم مدة طويلة ثم إيقاع عقوبتهم وشدة عذابه، وهو سبحانه مقلب القلوب فلا يأمن المؤمن أن تكون عاقبته إلى مثل ذلك. والتفكير أيضاً في مقابلة أولئك نعمة الله بالكفر وإمهالهم لإعمال عقوبتهم فيما يوجب الإيمان به والطاعة له، فنسر عليهم ولم يتفكر فيما يوجب البكاء اعتباراً بأحوالهم فقد شابهم في الإهمال، ودل على قساوة قلبه وعدم خشوعه، فلا يأمن أن يجره ذلك إلى العمل بمثل أفعالهم فيصيبه ما أصابهم، وبهذا يتدفق اعتراض من قال: كيف يصيب عذاب الظالمين من ليس بظالم؟ لأنه بهذا التقرير لا يأمن أن يصير ظالماً فيعذب بظلمه. وفي الحديث الحديث الحث على المراقبة، والرجوع عن السكينة في ديار المذنبين، والإسراع عند المرور بها، وقد أشير إلى ذلك في قوله تعالى ﴿وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم وتبين لكم كيف فعلنا بهم﴾

#### ٥٤ - باب الصلاة في البيعة

وقال عمر رضي الله عنه: «إنا لا ندخل كنائسكم من أجل التماثيل التي فيها الصور»

وكان ابن عباس يصل في البيعة إلا بيعة فيها تماثيل

٤٣٤ - حدثنا محمد قال أخبرنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن أم سلمة ذكرت رسول الله ﷺ كنيسة رأتهما بأرض الحبشة يقال لها مارية، فذكرت له ما رأته فيها من الصور، فقال رسول الله ﷺ «أولئك قوم إذا مات فيهم المبد الصالح - أو الرجل الصالح - بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرارُ الخلق عند الله»

قوله (باب الصلاة في البيعة) بكسر الموحدة بعدها مثناة تحتانية: معبد للنصاري. قال صاحب المحكم، البيعة صومعة الراهب. وقيل كنيسة النصاري والثاني هو الممتد. ويدخل في حكم البيعة الكنيسة وبيت المدراس والصومعة وبيت الصنم وبيت النار ونحو ذلك. قوله (وقال عمر: إنا لا ندخل كنائسكم) وفي رواية الاصيل «كنائسهم». قوله (من أجل التماثيل) هو جمع تماثيل مثناة ثم مثلة بينهما ميم، وبينه وبين الصورة عموم وخصوص مطلق فالصورة أعم. قوله (التي فيها) الضمير يعود على الكنيسة، والصور بالجر على أنها بدل من التماثيل أو بيان لها، أو بالنصب على الاختصاص، أو بالرفع أي أن التماثيل مصورة والضمير على هذا للتماثيل، وفي رواية الاصيل «والصور» بزيادة الواو العاطفة. وهذا اللفظ وصله عبد الرزاق من طريق أسلم مولى عمر قال: لما قدم عمر الشام صنع له رجل من النصاري طعاماً وكان من عظامهم وقال: أحب أن تيمني وتكرمني. فقال له عمر: إنا لا ندخل

كنائسكم من أجل الصور التي فيها ، يعنى التماثيل . وتبين بهذا أن روايتي النصب والجر أوجه من غيرهما ، والرجل المذكور من عظامهم اسمه فسطاطين سماه مسلمة بن عبد الله الجهنى عن عمه أبي مسجعة بن ربيع عن عمر في قصة طويلة أخرجهما . قوله ( وكان ابن عباس ) وصله البخوى في الجمديات ، وزاد فيه « فان كان فيها تماثيل خرج فصلى في المطر » وقد تقدم في « باب من صلى وقدامه تنور » أن لا معارضة بين هذين البابين ، وإن الكراهة في حال الاختيار ، قوله ( حدثنا محمد ) هو ابن سلام كما صرح به ابن السكن في روايته . وعبدية هو ابن سليمان ، وقد تقدم الكلام على المتن قبل خمسة أبواب ، ومطابقته للترجمة من قوله « بنوا على قبره مسجدا » فان فيه اشارة إلى نهى المسلم عن أن يصل في الكنيسة فيتخذها بصلاته مسجدا . والله أعلم

٥٥ - **باب \* ٤٣٥ - ٤٣٦ -** **حَرْش** أبو اليان قال أخبرنا شُعَيْبٌ عن الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ عَائِشَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَا : لما نَزَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَلَّقَ يَطْرَحُ خَيْصَمَهُ لَهُ عَلَى وَجْهِهِ ، فَادَّانِيَهُمَا كَشَفَهَا عَنْ وَجْهِهِ فَقَالَ - وَهُوَ كَذَلِكَ - « لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ » يَحْذَرُ مَا صَنَعُوا

[ الحديث ٤٣٥ - أطرافه في : ١٣٣٠ ، ١٣٩٠ ، ٣٤٥٣ ، ٤٤٤١ ، ٤٤٤٣ ، ٥٨١٥ ]

[ الحديث ٤٣٦ - أطرافه في : ٣٤٥٤ ، ٤٤٤٤ ، ٥٨١٦ ]

٤٣٧ - **حَرْش** عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ »

**قوله (باب) كذا في أكثر الروايات** بغير ترجمة ، وسقط من بعض الروايات ، وقد قررنا أن ذلك كالتفصل من الباب ، فله تعلق بالباب الذي قبله ، والجامع بينهما الزجر عن اتخاذ القبور مساجد ، وكأنه أراد أن يبين أن فعل ذلك مذموم سواء كان مع تصوير أم لا . **قوله ( لما نزل )** كذا لابي ذر بفحتين والفاعل محذوف أى الموت ، ولغيره بضم النون وكسر الزاي ، وطلق أى جعل . والخيمصة كساء له أعلام كما تقدم . **قوله ( فقال وهو كذلك )** أى في تلك الحال . ويحتمل أن يكون ذلك في الوقت الذى ذكرت فيه أم سلة وأم حبيبة أمر الكنيسة التى رأتاها بأرض الحبشة ، وكأنه عليه السلام علم أنه مرتحل من ذلك الموضع فخاف أن يعظم قبره كما فعل من مضى فلن اليهود والنصارى لشارة إلى ذم من يفعل فعلهم ، وقوله ( اتخذوا ) جملة مستأنفة على سبيل البيان لموجب اللعن ، كأنه قيل ما سبب لعنهم ؟ فاجيب بقوله ( اتخذوا ) . وقوله ( يحذرو ما صنعوا ) جملة أخرى مستأنفة من كلام الراوى ، كأنه سئل عن حكمة ذكر ذلك في ذلك الوقت فأجيب بذلك . وقد استشكل ذكر النصارى فيه لأن اليهود لهم أنبياء بخلاف النصارى فليس بين عيسى وبين نبيينا ﷺ نبي غيره وليس له قبر ، والجواب أنه كان فهم أنبياء أيضا لكنهم غير مرسلين كالخوارج وبين ومريم في قول ، أو الجمع في قوله « أنبيائهم » ، بازاء المجموع من اليهود والنصارى ، والمراد الأنبياء وكبار أتباعهم فاكثرت بذكر الأنبياء ، ويؤيده قوله في رواية مسلم من طريق جندب « كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحهم مساجد » ولهذا لما أفرد النصارى في الحديث الذى قبله قال « إذا مات فيهم الرجل الصالح »

ولما أفرد اليهود في الحديث الذي بعده قال «قبور أنبيائهم»، أو المراد بالاتخاذ أعم من أن يكون ابتداء أو اتباعاً، فاليهود ابتدعت والنصارى اتبعت، ولا ريب أن النصارى تعظم قبور كثير من الأنبياء الذين تعظمهم اليهود

## ٥٦ - باب قول النبي ﷺ «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً»

٤٣٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ قَالَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ قَالَ حَدَّثَنَا سَيَّارٌ - هُوَ أَبُو الْحَكَمِ - قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ النَّفِيرُ قَالَ حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ «أُعْطِيتُ خَمْساً لَمْ يُعْطَيْنِ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي : نُصِرْتُ بِالرُّبُوبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتَهُ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّ ، وَأُحِلَّتْ لِي الْفَنَاءُ ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبَيِّتُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُيُتُّ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً ، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ »

قوله (باب قول النبي ﷺ جعلت لي الأرض) تقدم الكلام على حديث جابر في أوائل كتاب التيمم، وأخرجنا هناك عن محمد بن سنان أيضاً وسعيد بن النضر لكنه ساقه هناك على لفظ سعيد وهنا على لفظ ابن سنان وليس بينهما تفاوت من حيث المعنى لافي السند ولا في المتن، وإبراده له هنا يحتمل أن يكون أراد أن الكراهة في الأبواب المتقدمة ليست للتحريم لعموم قوله «جعلت لي الأرض مسجداً»، أي كل جزء منها يصلح أن يكون مكاناً للعبادة، أو يصلح أن يبنى فيه مكان للصلاة، ويحتمل أن يكون أراد أن الكراهة فيها للتحريم، وعموم حديث جابر مخصوص بها، والاول أولى (١) لأن الحديث سبق في مقام الامتنان فلا ينبغي تخصيصه، ولا يرد عليه أن الصلاة في الأرض المتنجسة لاتصح، لأن التنجس وصف طارئ، والاعتبار بما قبل ذلك

## ٥٧ - باب نوم المرأة في المسجد

٤٣٩ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ وَلِيدَةَ كَانَتْ سَوْدَاءَ سَلَى مِنَ الْعَرَبِ فَأَعْتَقَهَا فَكَانَتْ مَعَهُمْ . قَالَتْ : خَرَجْتُ صَبِيَّةً لَمْ عَلَيْهَا وَشَاحٌ أَحْمَرٌ مِنْ سُيُورٍ . قَالَتْ : فَوَضَعْتُهُ - أَوْ وَقَعْتُ مِنْهَا - فَرُبْتُ بِهِ حُدْبَاءً وَهُوَ مُلَوَّى ، فَحَسِبْتُهُ لِحَاً حَظَفْتُهُ . قَالَتْ : فَالْتَسَوْهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ . قَالَ فَاتَّهَمُوهُ بِهِ . قَالَتْ فَلَفِظُوا يُنْذَشُونَ حَتَّى فَنَدَّشُوا قُبْلَهَا . قَالَتْ : وَاللَّهِ إِنِّي لَأَتَمُّهُ مَعَهُمْ إِذْ مَرَرْتُ الْحُدْيَاةُ فَأَلْقَيْتُهُ ، قَالَتْ : فَوَقَعَ بَيْنَهُمْ ، قَالَتْ فَقُلْتُ : هَذَا الَّذِي أَتَّهَمْتُونِي بِهِ زَعَمْتُمْ ، وَأَنَا مِنْهُ بَرِيئَةٌ وَهُوَ ذَا هُو . قَالَتْ فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَسْلَمَتْ . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَكَانَ لَهَا خِيبَاءٌ فِي الْمَسْجِدِ ، أَوْ حَفِشٌ ، قَالَتْ فَكَانَتْ تَأْتِينِي فَتَحَدِّثُ عِنْدِي . قَالَتْ فَلَا تَجْلِسُ عِنْدِي جُلُوساً إِلَّا قَالَتْ :

وَيَوْمَ الْوِشَاحِ مِنْ تَعَاجِيبِ رَبِّنَا أَلَا إِنَّهُ مِنْ بَلَدَةِ الْكُفْرِ الْخَنَازِ

(١) في كون الأول أولى نظر . والأصح الثاني . وعليه تكون العبارة ونحوها مما صح التهر من الصلاة فيه مخصوصة من عموم حديث جابر المذكور . والله أعلم



قالت عائشة : قتل لها ما شأنك لا تقعدين معي مفعداً إلا قلت هذا ؟ قالت لقد فُتني بهذا الحديث [ الحديث ٣٩ - طرفه في : ٢٢٣٥ ]

**قوله** ( باب نوم المرأة في المسجد ) أي وإقامتها فيه . **قوله** ( أن وليدة ) أي أمة ، وهي في الأصل المولودة صالحة تولد قاله ابن سيده ، ثم أطلق على الأمة وأن كانت كبيرة . **قوله** ( قالت فخرجت ) القائلة ذلك هي الوليدة المذكورة ، وقد روت عنها عائشة هذه القصة ، والبيت الذي أنشدته ، ولم يذكرها أحد من صنف في رواة البخاري ولا وقفت على اسمها ولا على اسم القبيلة التي كانت لهم ولا على اسم الصبية صاحبة الوشاح . والوشاح بكسر الواو ويجوز ضمها ويجوز إبداءها ألفاً : خيطان من لؤلؤ يخالف بينهما وتتوشح به المرأة ، وقيل ينسج من أديم عريضا ويرصع باللؤلؤ وتشد المرأة بين عاتقها وكشحتها . وعن الفارسي : لا يسمى وشاحاً حتى يكون منظوماً بلؤلؤ وودع . انتهى . وقولها في الحديث « من سيور » يدل على أنه كان من جلد ، وقولها بعد ولحيته لحاء لا يبنى كونه مرصعاً لأن بياض اللؤلؤ على حمرة الجلد بصير كاللحم السمين . **قوله** ( فوضعت أو وقع منها ) شك من الراوي ، وقد رواه ثابت في الدلائل من طريق أبي معاوية عن هشام فزاد فيه أن الصبية كانت هروسا فدخلت إلى مفلسها فوضعت الوشاح . **قوله** ( حدياء ) بضم الحاء وفتح الدال المهملة وتشديد الياء التحتانية تصغير حداة بالهمز بوزن عنية ، ويجوز فتح أوله . وهي الطائر المعروف المأذون في قتله في الحل والحرم ، والأصل في تصغيرها حدياء بسكون الياء وفتح الهمزة لكن سهلت الهمزة وأدغمت ثم أشيعت الفتحه فصارت ألفاً ، وتسمى أيضاً الحديثى بضم أوله وتشديد الدال مقصور ، ويقال لها أيضاً الحدو بكسر أوله وفتح الدال الخفيفة وسكون الواو وجمعها حداء كالغرد بلا هاء ، وربما قالوه بالند . والله أعلم . **قوله** ( حتى فتشوا قبلها ) كأنه من كلام عائشة ، والا فقتضى السياق أن تقول دقيل ، وكذا هو في رواية المصنف في أيام الجاهلية من رواية علي بن مسهر عن هشام ، فالظاهر أنه من كلام الوليدة أو رده بلفظ الغيبة التفاتاً أو تمجيداً ، وزاد فيه ثابت أيضاً وقالت : فدعوت الله أن يبرئني لحاءات الحدياء وهم ينظرون . **قوله** ( وهوذا هو ) يحتمل أن يكون « هو » الثاني خبراً بعد خبر أو مبتدأ وخبره محذوف أو يكون خبراً عن ذا والمجموع خبراً عن الأول ويحتمل غير ذلك . ووقع في رواية أبي نعيم « وها هوذا » وفي رواية ابن خزيمة « وهوذا كما ترون » . **قوله** ( قالت ) أي عائشة ( لحاءات ) أي المرأة . **قوله** ( فكانت ) أي المرأة ، وللكشميني « فكان » . والحباء بكسر المعجمة بعدها موحدة وبالمد : الخيمة من وبر أو غيره ، وعن أبي عبيد لا يكون من شعر . والحفش بكسر المهملة وسكون الفاء بعدها شين معجمة : البيت الصغير القريب السلم ، مأخوذ من الانحفاش وهو الانضمام ، وأصله الواء الذي تضع المرأة فيه غزلها . **قوله** ( فتحدث ) بلفظ المضارع محذوف لإحدى التامين . **قوله** ( تعاجيب ) أي أعاجيب واحدها أعجوبة ، ونقل ابن السيد أن تعاجيب لا واحد له من لفظه . **قوله** ( ألا إنه ) بتخفيف اللام وكسر الهمزة ، وهذا البيت الذي أنشدته هذه المرأة عروضة من الضرب الأول من الطويل وأجزاؤه ثمانية ووزنه فعلن مفاعيلن أربع مرات ، لكن دخل البيت المذكور القبض وهو حذف الخامس الساكن في ثاني جزء منه ، فإن أشيعت حركة الحاء من الوشاح صار سائماً . أو قلت ويوم وشاح بالتثنية بعد حذف التعريف صاء القبض في أول جزء من البيت وهو أخف من الأول ، واستعمال القبض في الجزء الثاني وكذا السادس في أشعار العرب كثير جداً نادر في أشعار الولدين ، وهو

عند الخليل بن أحمد أصلح من الكف ، ولا يجوز عندهم الجمع بين الكف - وهو حذف الساجع الساكن - وبين القبض بل يشترط أن يتعاقبا . وإنما أوردت هذا القدر هنا لأن الطبع السليم ينفر من القبض المذكور . وفي الحديث اباحة المبيت والمقيل في المسجد لمن لا مسكن له من المسلمين رجلا كان أو امرأة عند أمن الفتنة ، وإباحة استظلاله فيه بالخيمة ونحوها ، وفيه الخروج من البلد الذي يحصل للمرأة فيه المحنة ، ولعله يتحول إلى ما هو خير له كما وقع لهذه المرأة . وفيه فضل الهجرة من دار الكفر ، وإجابة دعوة المظلوم ولو كان كافرا لأن في السياق أن إسلامها كن بعد قدومها المدينة . والله أعلم

### ٥٨ - باب يوم الرجال في المسجد

وَقَالَ أَبُو قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ : قَدِمَ رَنْطُ بْنُ عُكَيْلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَكَتُوا فِي الصُّنَّةِ

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ : كَانَ أَصْحَابُ الصُّفَّةِ الْفُقَرَاءُ

٤٤٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ يَنَامُ

وَهُوَ شَابٌّ أَعْرَبُ لَا أَهْلَ لَهُ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ

[ الحديث ٤٤٠ - أطرافه في : ١١٢١ ، ١١٥٦ ، ٣٧٢٨ ، ٣٧٤٠ ، ٧٠١٥ ، ٧٠٢٨ ، ٧٠٣٠ ]

٤٤١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعِيدٍ

قَالَ : جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْتَ فَاطِمَةَ فَلَمْ يَجِدْ عَلِيًّا فِي الْبَيْتِ فَقَالَ : أَيْنَ ابْنُ عَمِّكَ ؟ قَالَتْ : كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ شَيْءٌ

فَنَاضَبَنِي فَخَرَجَ فَلَمْ يَقُلْ عِنْدِي . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِإِنْسَانٍ : انْظُرْ أَيْنَ هُوَ ؟ فَجَاءَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هُوَ فِي

الْمَسْجِدِ رَافِدٌ . فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ قَدْ سَقَطَ رِدَاؤُهُ عَنْ شِقِّهِ وَأَصَابَهُ تُرَابٌ ، فَجَلَّ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ يَمْسَحُهُ عَنْهُ وَيَقُولُ : قُمْ أَبَا تُرَابٍ ، قُمْ أَبَا تُرَابٍ

[ الحديث ٤٤١ - أطرافه في : ٣٧٠٣ ، ٦٢٠٤ ، ٦٢٨٠ ]

قوله ( باب نوم الرجال في المسجد ) أى جواز ذلك ، وهو قول الجمهور ، وروى عن ابن عباس كراهيته إلا

لمن يريد الصلاة ، وعن ابن مسعود مطلقا ، وعن مالك التفصيل بين من له مسكن فيكره وبين من لا مسكن له

فيباح . قوله ( وقال أبو قلابة عن أنس ) هذا طرف من قصة العرنين ، وقد تقدم حديثهم في الطهارة . وهذا

اللفظ أوردته في المحاربين موصولا من طريق وهيب عن أيوب عن أبي قلابة . قوله ( وقال عبد الرحمن بن أبي

بكر ) هو أيضاً طرف من حديث طويل يأتي في علامات النبوة . والصفة موضع مظلل في المسجد النبوى كانت

تأوى إليه المساكين ، وقد سبق البخارى إلى الاستدلال بذلك سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار رواه ابن أبي شيبة

عنهما . قوله ( حدثنا يحيى ) هو القطان ( عن عبيد الله ) هو العمري ، وحديث عبد الله بن عمر هذا مختصر أيضاً من

حديث له طويل يأتي في باب فضل قيام الليل ، وأورده ابن ماجه مختصراً أيضاً بلفظ « كنا ننام » . قوله ( أعرب )

بالمهمله والراى أى غير متزوج . والمشهور فيه عذب بفتح العين وكسر الزاى ، والاول نية قليلة مع أن القزاز

أنكرها . وقوله ( لا أهل له ) هو تفسير لقوله أعزب ، ويحتمل أن يكون من العام بعد الخاص فيدخل فيه الأقارب ونحوهم . وقوله ( في مسجد ) متعلق بقوله ينام . **قوله** ( عن أبي حازم ) هو سلة بن دينار والد عبد العزيز المذكور . **قوله** ( أين ابن عمك ) فيه إطلاق ابن العم على أقارب الأب لأنه ابن عم أبيها لا ابن عمها ، وفيه إرشادها إلى أن مخاطبة بذلك لما فيه من الاستعفاف بذكر القرابة ، وكأنه عليه السلام فهم ما وقع بينهما فأراد استعفافها عليه بذكر القرابة القريبة التي بينهما . **قوله** ( فلم يقل عندي ) بفتح الياء التحتية وكسر القاف ، من القيلولة وهو نوم نصف النهار . **قوله** ( فقال لإنسان ) يظهر لي أنه سهل راوى الحديث لأنه لم يذكر أنه كان مع النبي عليه السلام غيره . وللصنف في الأدب ، فقال النبي عليه السلام لفاطمة أين ابن عمك ؟ قالت في المسجد ، وليس بينه وبين الذي هنا مخالفة لاحتمال أن يكون المراد من قوله ( انظر أين هو ) المكان المخصوص من المسجد . وعند الطبراني ، فأمر إنسانا معه فوجده مضطجعا في في الجدار . **قوله** ( هو راقد في المسجد ) فيه مراد الترجمة ، لأن حديث ابن عمر يدل على إباحته لمن لا مسكن له ، وكذا بقية أحاديث الباب ، إلا قصة على فإنها تقتضي التعميم ، لكن يمكن أن يفرق بين نوم الليل وبين قيلولة النهار . وفي حديث سهل هذا من الفوائد أيضا جواز القائلة في المسجد ، ومازحة المفضب بما لا يغضب منه بل يحصل به تأنيسه ، وفيه التكنية بغير الولد وتكنية من له كنية ، والتلقب بالكنية لمن لا يغضب ، وسيأتي في الأدب أنه كان يفرح إذا دعي بذلك . وفيه مداراة الصبر وتسكينه من غضبه ، ودخول الوالد بيت ابنته بغير إذن زوجها حيث يعلم رضاه ، وأنه لا بأس بأبداء المشكين في غير الصلاة . وسيأتي بقية ما يتعلق به في فضائل على إن شاء الله تعالى

٤٤٢ - **حدثنا** يوسف بن عيسى قال **حدثنا** ابن فضيل عن أبيه عن أبي حازم عن أبي هريرة قال : رأيت سبعين من أهل الصفة ما منهم رجل عليه رداء ، إما إزار وإما كساء قد ربطوا في أعناقهم ، فيها ما يباغض نصف السابقين ، ومنها ما يبلغ السكعين ، فيجمعهم بيده كراهية أن تروى عورته

**قوله** ( حدثنا ابن فضيل ) هو محمد بن فضيل بن غزوان ، وأبو حازم هو سليمان الأشجعي ، وهو أكبر من أبي حازم الذي قبله في السن واللقاء ، وإن كانا جميعا مدينين تابعين قتيين . **قوله** ( لقد رأيت سبعين من أصحاب الصفة ) يشعر بأنهم كانوا أكثر من سبعين ، وهؤلاء الذين رأهم أبو هريرة غير السبعين الذين بعثهم النبي عليه السلام في غزوة بدر معونة ، وكانوا من أهل الصفة أيضا لكنهم استشهدوا قبل إسلام أبي هريرة ، وقد اعتنى بجمع أصحاب الصفة ابن الأعرابي والسلي والحاكم وأبو نعيم ، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر ، وفي بعض ما ذكره اعتراض ومناقشة ، لكن لا يسع هذا المختصر تفصيل ذلك . **قوله** ( رداء ) هو ما يستر أعلى البدن فقط . وقوله ( إما إزار ) أي فقط ( وإما كساء ) أي على الهيئة المشروحة في المتن . وقوله ( قد ربطوا ) أي الأكسية لحذف المفعول العلم به . وقوله ( فيها ) أي من الأكسية . **قوله** ( فيجمعهم بيده ) أي الواحد منهم ، زاد الاسماعيل أن ذلك في حال كونهم في الصلاة . وحصل ذلك أنه لم يكن لأحد منهم ثوبان . وقد تقدم نحو هذه الصفة في باب إذا كان الثوب ضيقا ،

## ٥٩ - باب الصلاة إذا قدم من سفر

وقال كعب بن مالك: كان النبي ﷺ إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فصلى فيه

٤٤٣ - حرش خلاَّد بن يحيى قال حدثنا مسرر قال حدثنا محارب بن دينار عن جابر بن عبد الله قال : أتيت النبي ﷺ وهو في المسجد - قال مسرر : أراه قال يحيى - فقال : صل ركعتين . وكان لي عليه دين فتضاني وزادني

[ الحديث ٤٤٣ - أطرافه في : ١٨٠٩ ، ٢٠٩٧ ، ٢٣٨٥ ، ٢٣٩٤ ، ٢٤٠٦ ، ٢٤٧٠ ، ٢٦٠٣ ، ٢٦٠٤ ، ٢٧١٨ ، ٢٨١١ ، ٢٩٦٧ ، ٣٠٨٧ ، ٣٠٩٠ ، ٤٠٥٢ ، ٥٠٩٦ ، ٥٢٤٣ ، ٥٢٤٤ ، ٥٢٤٥ ، ٥٢٤٦ ، ٥٢٤٧ ، ٥٣٦٧ ، ٦٣٨٧ ]

قوله ( باب الصلاة إذا قدم من سفر ) أى فى المسجد . قوله ( وقال كعب ) هو طرف من حديثه الطويل فى قصة تخلفه وتوبته ، وسيأتى فى أواخر المغازى ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وذكر بعده حديث جابر ليجمع بين فعل النبي ﷺ وأمره فلا يظن أن ذلك من خصائصه . قوله ( قال مسرر أراه ) بالضم أى أظنه ، والضمير لمحارب . قوله ( وكان لي عليه دين ) كذا للأكثر ، وللحموى « وكان له » أى لجابر « عليه » أى على النبي ﷺ ، وفى قوله بعد ذلك ( فتضاني ) التفت . وهذا الدين هو ثمن جل جابر . وسيأتى مطولا فى كتاب الشروط ، ونذكر هناك فوائده إن شاء الله تعالى . وقد أخرجه المصنف أيضا فى نحو من عشرين موضعا مطولا ومختصرا موصولا ومعلقا . ومطابقته للترجمة من جهة أن تقاضيه لثمن الجمل كان عند قدومه من السفر كما سيأتى واضحاً . وغفل مغلطاً حيث قال : ليس فيه ما يوجب عليه . لأن لقائل أن يقول إن جابراً لم يقدم من سفر لأنه ليس فيه ما يشعر بذلك ، قال النووي : هذه الصلاة مقصودة للقدوم من السفر ينوى بها صلاة القدوم ، لا أنها تحية المسجد التى أمر الداخل بها قبل أن يجلس ، لكن تحصل التحية بها . وتمسك بعض من منع الصلاة فى الأوقات المنهية ولو كانت ذات سبب بقوله « ضحى ، ولا حجة فيه لأنها واقعة عين »

## ٦٠ - باب إذا دخل المسجد فليركع ركعتين

٤٤٤ - حرش عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الزرقى عن أبي قتادة السلمي أن رسول الله ﷺ قال « إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس » [ الحديث ٤٤٤ - طرفه فى : ١١٦٣ ]

قوله ( باب إذا دخل المسجد ) حذف الفاعل للعلم به ، وذكر فى رواية الاصيل وكرمة كلفظ المتن . قوله ( عن أبي قتادة ) بفتحيتين ، هكذا اتفق عليه الرواة عن مالك ، ورواه سهيل بن أبي صالح عن عامر بن عبد الله بن الزبير فقال « عن جابر » بدل أبي قتادة ، وخطأه الترمذى والدارقطنى وغيرهما . قوله ( السلمي ) بفتحيتين لأنه من الانصار ، والإسناد كله مدنى كالذى بعده . قوله ( فليركع ) أى فليصل ، من إطلاق الجزاء وإرادة السكّن . قوله ( ركعتين ) هذا العدد لا مفهوم لأكثره بانفاق ، واختلف فى أقله ، والصحيح اعتباره فلا تتأدى هذه السنة بأقل من ركعتين . واتفق أئمة الفتوى على أن الأمر فى ذلك للتدب ، ونقل ابن بطال عن أهل الظاهر الوجوب ، والذى صرح به

ابن حزم عدمه، ومن أدلة عدم الوجوب قوله ﷺ الذي رآه يتخطى « اجلس فقد آذيت » ولم يأمره بصلاة ، كذا استدل به الطحاوى وغيره وفيه نظر . وقال الطحاوى أيضا : الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها ليس هذا الامر بداخل فيها . قلت : هما عومان تارضا ، الامر بالصلاة لكل داخل من غير تفصيل ، والنهى عن الصلاة في اوقات مخصوصة - فلا بد من تخصيص أحد الصومين ، فذهب جمع إلى تخصيص النهى وتعميم الامر - وهو الاصح عند الشافعية - وذهب جمع إلى عكسه وهو قول الحنفية والمالكية . قوله ( قبل أن يجلس ) صرح جماعة بأنه إذا خالف وجلس لا يشرع له التدارك ، وفيه نظر لما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي ذر أنه « دخل المسجد فقال له النبي ﷺ : أركعت ركعتين ؟ قال لا . قال : قم فاركعها » ترجم عليه ابن حبان أن تحية المسجد لا تقوت بالجلوس . قلت : ومثله قصة سليك كما سيأتى فى الجملة . وقال المحب الطبري : يحتمل أن يقال وقتهما قبل الجلوس وقت فضيلة وبعده وقت جواز ، أو يقال وقتهما قبله أداء وبعده قضاء ، ويحتمل أن يحمل مشروعيتهما بعد الجلوس على ما إذا لم يطل الفصل . ( فائدة ) : حديث أبي قتادة هذا ورد على سبب ، وهو « ان أبا قتادة دخل المسجد فوجد النبي ﷺ جالسا بين أصحابه فجلس معهم ، فقال له : ما منعك أن تركع ؟ قال : رأيتك جالسا والناس جلوس . قال : فاذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين ، أخرجه مسلم . وعند ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي قتادة « أعطوا المساجد ، حقها قيل له : وما حقها ؟ قال : ركعتين قبل أن تجلس »

## ٦١ - باب الحدث في المسجد

٤٤٥ - **حَرْش** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَسُوفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزَّوَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « الْمَلَأْتُكَ تَصَلَّى عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ الَّذِي صَلَّى فِيهِ مَا لَمْ يُحَدِّثْ ، قَوْلُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ »

قوله (باب الحدث في المسجد) قال المازرى : أشار البخارى الى الرد على من منع المحدث أن يدخل المسجد أو يجلس فيه وجعله كالجنب ، وهو مبنى على أن الحدث هنا الريح ونحوه ، وبذلك فسره ابو هريرة كما تقدم فى الطهارة . وقد قيل المراد بالحدث هنا أعم من ذلك ، أى ما لم يحدث سوا . ويؤيده رواية مسلم « ما لم يحدث فيه ، ما لم يؤذ فيه ، وفى أخرى للبخارى « ما لم يؤذ فيه يحدث فيه » ، وسيأتى قريبا بناء على أن الثانية تفسير للاولى . قوله ( الملائكة تصلى ) وللكشميني « ان الملائكة تصلى ، بزيادة ان ، والمراد بالملائكة الحفظة أو السيارة أو أعم من ذلك ، قوله ( تقول الخ ) هو بيان لقوله تصلى . قوله ( ما دام فى مصلاه ) مفهومه أنه إذا انصرف عنه انقضى ذلك ، وسيأتى فى « باب من جلس فى المسجد ينتظر الصلاة » بيان فضيلة من انتظر الصلاة مطلقا سواء ثبت فى مجلسه ذلك من المسجد أم تحول إلى غيره ، ولفظه « ولا يزال فى صلاة ما انتظر الصلاة » فأثبت للنتظر حكم المصلى ، فيمكن أن يجعل قوله « فى مصلاه » على المكان المد للصلاة ، لا الموضوع الخاص بالسجود ، فلا يكون بين الحديثين تخالف . وقوله ( ما لم يحدث ) يدل على أن الحدث يبطل ذلك ولو استمر جانسا . وفيه دليل على أن الحدث فى المسجد أشد من

التخامة (١) لما تقدم من أن لها كفارة ، ولم يذكر لهذا بكفارة ، بل عمل صاحب بحرمان استغفار الملائكة ، ودعاء الملائكة مرجو الإجابة لقوله تعالى ( ولا يشفعون إلا لمن ارتضى ) وسيأتى بقية فوائد هذا الحديث في باب من جلس ينتظر الصلاة ، إن شاء الله تعالى

٦٢ - باب بُنيان المسجد . وقال أبو سعيد : كان سَفَفُ المسجد من جريد النخل

وأمرُ عمرُ ببناء المسجد وقال : أكن الناس من الطير ، وإياك أن يُحْمَرَّ أو تُصَفَّرَ فَتَقَنَّ الناس

وقال أنسٌ يَتَّبِاهُونَ بها ثم لا يعمرونها إلا قليلا . وقال ابن عباس : لَنُزَّخِرُهَا كما زَخَرَتِ اليهود والنصارى

قوله ( باب بنيان المسجد ) أى النبوى - قوله ( وقال أبو سعيد ) هو الخدرى ، والقدر المذكور هنا طرف من حديثه في ذكر ليلة القدر ، وقد وصله المؤلف في الاعتكاف وغيره من طريق أبى سلمة عنه ، وسيأتى قريبا في أبواب صلاة الجماعة . قوله ( وأمر عمر ) هو طرف من قصة في ذكر تجديد المسجد النبوى . قوله ( وقال أنس ) وقع في روايتنا أن بعض الهمة وكسر الكاف وتشديد التون المضمومة بلفظ الفعل المضارع من أكن الرباعى يقال : أكننت الشيء إكننا أى سته وسترته ، وحكى أبو زيد كننته من الثلاثى بمعنى أكننته ، وفرق الكسائى بينهما فقال كننته أى سترته وأكننته فى نفسى أى أسرته ، ووقع في رواية الأصملى « أكن » بفتح الهمة والتون فعل أمر من الإكنان أيضا ويرجعه قوله قبله « وأمر عمر » وقوله بعده « وإياك » وتوجه الأولى بأنه خاطب القوم بما أراد ثم التفت إلى الصانع فقال له « وإياك » ، أو يحمل قوله وإياك على التجريد كأنه خاطب نفسه بذلك ، قال عياض : وفي رواية غير الأصملى - والثابى - أى وأبى ذر - « كن الناس » بحذف الهمة وكسر الكاف وهو صحيح أيضا . وجوز ابن مالك ضم الكاف على أنه من كن فهو مكنون انتهى ، وهو متجه ، لكن الرواية لاتساعده . قوله ( فتقن الناس ) بفتح المشاء من قن ، وضبطه ابن التين بالضم من أفن ، وذكر أن الأصمى أنكره وأن أبى عبيدة أجازه فقال قن وأفن بمعنى ، قال ابن بطلان : كأن عمر فهم ذلك من رد الشارع الخبيصة إلى أبى جهم من أجل الأعلام التى فيها وقوله « إنها ألحنتى عن صلاتى » . قلت : ويحتمل أن يكون عند عمر من ذلك علم خاص بهذه المسألة فقد روى ابن ماجه من طريق عمرو بن ميمون عن عمر مرفوعا « ما سمع عمل قوم قط إلا زخرفوا مساجدهم » ورجاله ثقات إلا شيخه جبارة بن المغلس فقيه مقال . قوله ( وقال أنس : يتباهون بها ) بفتح الهاء أى يتفاخرون ، وهذا التطبيق وروايته موصولا في مستند أبى يعلى وصحيح ابن خزيمة من طريق أبى قلابة أن أنسا قال سمعته يقول : يأتى على أمتى زمان يتباهون بالمساجد ثم لا يعمرونها إلا قليلا ، وأخرجه أبو داود والنسائى وابن حبان مختصرا من طريق أخرى عن أبى قلابة عن أنس عن النبي ﷺ قال « لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في المساجد » والطريق الأولى أليق بمراد البخارى . وعند أبى نعيم في كتاب المساجد من الوجه الذى عند ابن خزيمة « يتباهون

(١) هذا فيه تفصيل : فان قصد بالحدث المعصية أو البدعة فانه الشارح متوجه ، وإن أريد بالحدث الرج ونحوها مما يتنص الطهارة سوى البول ونحوه فليس ما قاله الشارح واحدا ، والصواب إباحة ذلك أو كراهته من غير تحريم ، وإن فاتته به صلاة الملائكة . ويؤيد الثانى ما ذكره الشارح في شرح الحديث ٤٧٧ قبله

بكثرة المساجد . ( تنبيه ) : قوله « ثم لا يعمرونها » المراد به عمارتها بالصلاة وذكر الله ، وليس المراد به بنائها ، بخلاف ما يأتي في ترجمة الباب الذي بعده . **قوله** ( وقال ابن عباس : لتزخرقها ) بفتح اللام وهي لام القسم وضم المثناة وفتح الزاي وسكون الحاء المعجمة وكسر الراء وضم الفاء وتشديد التون وهي تون التأكيد ، والزخرقة الزينة ، وأصل الزخرف النصب ثم استعمل في كل ما يزين به . وهذا التطبيق وصله أبو داود وابن حبان من طريق يزيد بن الأصم عن ابن عباس هكذا موقوفا ، وقبله حديث مرفوع ولفظه « ما أمرت بتشيد المساجد ، وظن الطيبي في شرح المشكاة أنها حديث واحد فشرحه على أن اللام في « لتزخرقها » مكسورة وهي لام التعليل للنفي قبله والمعنى : ما أمرت بالتشيد ليجمع ذريعة إلى الزخرقة ، قال : والتون فيه مجرد التأكيد ، وفيه نوع توخيخ وتأنيب ثم قال : ويجوز فتح اللام على أنها جواب القسم . قلت : وهذا هو المعتمد والأول لم تثبت به الرواية أصلا فلا يفتقر به ، وكلام ابن عباس فيه مفصول من كلام النبي ﷺ في الكتب المشهورة وغيرها ، وإنما لم يذكر البخاري المرفوع منه للاختلاف على يزيد بن الأصم في وصله وإرساله ، قال البغوي : التشيد رفع البناء وتطويله ، وإنما زخرقت اليهود والنصارى معابدها حين حرفوا كتبهم وبدلوا

٤٤٦ - **حدثنا علي بن عبد الله** قال **حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعيد** قال **حدثني أبي عن صالح بن كيسان** قال **حدثنا نافع** أن **عبد الله** أخبره أن **المسجد** كان على عهد **رسول الله ﷺ** مبنيا باللبن وسقفه الجريد وعمده خشب النخل ، فلم يزد فيه أبو بكر شيئا ، وزاد فيه عمر وبناء على بنيانه في عهد **رسول الله ﷺ** باللبن والجريد وأعاد عمده خشبا . ثم غير عثمان فزاد فيه زيادة كثيرة ، وبني جداره بالحجارة المنقوشة والقصة ، وجعل عمده من حجارة منقوشة ، وسقفه بالساج

**قوله** ( حدثنا يعقوب بن إبراهيم ) زاد الاصل ابن سعد . ورواية صالح بن كيسان عن نافع من رواية الاقران لانهما مديان قحطان تابعان من طبقة واحدة ، وعبد الله هو ابن عمر . **قوله** « باللبن » بفتح اللام وكسر للموحدة . **قوله** ( وعمده ) بفتح أوله وثانية ويجوز ضمهما ، وكذا قوله « خشب » . **قوله** ( وزاد فيه عمر وبناء على بنيانه ) أي بجنس الآلات المذكورة ولم يغير شيئا من هيئته إلا توسيعه . **قوله** ( ثم غير عثمان ) أي من الوجين : التوسيع ، وتغيير الآلات . **قوله** ( بالحجارة المنقوشة ) أي بدل اللبن ، وللحموى والمستمل « بحجارة منقوشة » . **قوله** ( والقصة ) بفتح القاف وتشديد الصاد المهمة وهي الجص بلغة أهل الحجاز ، وقال الخطابي : تشبه الجص وليست به . **قوله** ( وسقفه ) بلفظ الماضي عطفًا على جعل ، وبأسكان القاف على عمده ، والساج نوع من الخشب معروف يوق به من الهند ، وقال ابن بطال وغيره : هذا يدل على أن السنة في بنان المسجد قصد وترك الغر في تحديده لان جريد النخل كان قد نحر في أيامه ، ثم كان عثمان والمال في زمانه أكثر لحسنه بما لا يقتضي الزخرقة ، ومع ذلك فقد أنكسر بعض الصحابة عليه كما سيأتي بعد قليل . وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك بن مروان ، وذلك في أواخر عصر الصحابة ، وسكت كثير من أهل العلم عن إنكار ذلك خوفا من الفتنة ، ورنح في

ذلك بعضهم - وهو قول أبي حنيفة - إذا وقع ذلك على سبيل التنظيم للساجد ، ولم يقع الصرف على ذلك من بيت المال . وقال ابن المنير : لما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها ناسب أن يصنع ذلك بالمساجد صونا لها عن الاستهانة . وتعقب بأن المنع إن كان للحث على اتباع السلف في ترك الرفاهية فهو كما قال ، وإن كان لحشية شغل بال المصل بالزخرفة فلا لبقاء العلة . وفي حديث أنس علم من أعلام النبوة لإخباره ﷺ بما سيقع ، فوقع كما قال

### ٦٣ - باب التعاون في بناء المسجد

﴿ ما كان للمشركين أن يعمروا مساجد الله شاهدين على أنفسهم بالكفر ، أولئك حبطت أعمالهم وفي النار هم خالدون . إنما يعمروا مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله ، فسمى أولئك أن يكونوا من المهتدين ﴾ [التوبة ١٧ - ١٨]

٤٤٧ - حدثنا مسدد قال حدثنا عبد العزيز بن مختار قال حدثنا خالد الحذاء عن عكرمة قال لي ابن عباس ولا يته علي : انطلقا إلى أبي سعيد فاستمعا من حديثه . فانطلقنا ، فاذا هو في حائط يصلحه ، فأخذ رداءه فاحتجى ، ثم أنشأ يحدثنا ، حتى أتى علي : ذكر بناء المسجد فقال « كنا نحمل لبنه لبنه وعمار لبنتين لبنتين . فراه النبي ﷺ ، فينفض التراب عنه ويقول : ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار . قال يقول عمار : أعوذ بالله من الفتن »

[الحديث ٤٤٧ - طرقة في : ٧٨١٧]

قوله ( باب التعاون في بناء المسجد ، ما كان للمشركين أن يعمروا مساجد الله ) كذا في رواية أبي ذر . وزاد غيره قبل قوله ما كان « وقول الله عز وجل ، وفي آخره » إلى قوله المهتدين ، وذكره لهذه الآية مصير منه إلى ترجيح أحد الاحتمالين من أحد الاحتمالين في الآية ، وذلك أن قوله تعالى ( مساجد الله ) يحتمل أن يراد بها مواضع السجود ، ويحتمل أن يراد بها الأماكن المتخذة لإقامة الصلاة ، وعلى الثاني يحتمل أن يراد بعمارها بنيانها ، ويحتمل أن يراد بها الإقامة لذكر الله فيها . قوله ( حدثنا مسدد ) هذا الإسناد كله بصرى ، لأن ابن عباس أقام على البصرة أميرا مدة ومعه مولاة عكرمة . قوله ( انطلقا إلى أبي سعيد ) أى الحدرى . قوله ( فاذا هو ) زاد المصنف في الجهاد « فائتياه وهو وأخوه في حائط لهما » . قوله ( يصلحه ) قال في الجهاد ، ويسقيانه ، والحائط البستان ، وهذا الأخ زعم بعض الشراح أنه قتادة بن النعمان وهو أخو أبي سعيد لأمه ، ولا يصح أن يكون هو ، فإن علي بن عبد الله بن عباس ولد في أواخر خلافة علي ومات قتادة بن النعمان قبل ذلك في أواخر خلافة عمر بن الخطاب ، وليس لأبي سعيد أخ شقيق ولا أخ من أبيه ولا من أمه إلا قتادة ، فيحتمل أن يكون المذكور أعاء من الرضاة ولم أقف إلى الآن على اسمه . وفي الحديث إشارة إلى أن العلم لا يحوى جميعه أحد ، لأن ابن عباس مع سعة علمه أمر ابنه بالأخذ عن أبي سعيد ، فيحتمل أن يكون علم أن عنده ما ليس عنده ، ويحتمل أن يكون لإرساله إليه لطلب علو الإسناد ، لأن أبا سعيد أقدم حجة وأكثر سماعا من النبي ﷺ من ابن عباس ، وفيه ما كان السلف عليه من التواضع وعدم التكبر



وتعاهد أحوال المعاش بانقسامهم والاعتراف لاهل الفضل بفضلهم وإكرام طلبة العلم وتقديم حوائجهم على حوائج أنفسهم ، **قوله** ( فأخذ رداءه فأحس ) فيه التأهب لا لقاء العلم وترك التحديث في حالة المهنة إعظاما للعديت . **قوله** ( حتى أتى على ذكر بناء المسجد ) أى النبوى ، وفي رواية كريمة « حتى إذا أتى » . **قوله** ( وعمار لبنتين ) زاد معمر في جامعہ د لبنة عنه ولبنة عن رسول الله ﷺ ، وفيه جواز ارتكاب المشقة في عمل البر ، وتوقير الرئيس والقيام عنه بما يتعاطاه من المصالح ، وفضل ببناء المساجد . **قوله** ( فرأه النبي ﷺ فينبض ) فيه التعبير بصيغة المضارع في موضع الماضي مبالغة لاستحضار ذلك في نفس السامع كأنه يشاهد ، وفي رواية الكشميهني « لجمل ينبض » . **قوله** ( التراب عنه ) زاد في الجهاد د عن رأسه ، وكذا المسلم ، وفيه إكرام العامل في سبيل الله والاحسان اليه بالفعل والقول . **قوله** ( ويقول ) أى في تلك الحال ( ويح عمار ) هى كلمة رحمة ، وهى بفتح الحاء إذا أضيفت ، فإن لم تصف جاز الرفع والنصب مع التنوين فيما . **قوله** ( يدعوم ) أعاد الضمير على غير مذكور والمراد قتلته كما ثبت من وجه آخر « قتلته الفتنة الباغية يدعوم الخ » ، وسيأتى التنبيه عليه . فإن قيل كان قتله بصفين وهو مع على والذين قتلوه مع معاوية وكان معه جماعة من الصحابة فكيف يجوز عليهم الدعاء إلى النار ؟ فالجواب أنهم كانوا ظانين أنهم يدعون إلى الجنة ، وهم يجتهدون لا لورم عليهم في اتباع ظنونهم ، فالمراد بالدعاء إلى الجنة الدعاء إلى سببها وهو طاعة الإمام ، وكذلك كان عمار يدعوم إلى طاعة على وهو الإمام الواجب الطاعة لذاك ، وكانوا هم يدعون إلى خلاف ذلك لكنهم معذورون للتأويل الذى ظهر لهم . وقال ابن بطال تبعا للمهلب : إنما يصح هذا في الخوارج الذين بعث اليهم على عاراء يدعوم إلى الجماعة ، ولا يصح في أحد من الصحابة : وتابعه على هذا السلام جماعة من الشراح . وفيه نظر من أوجه : أحدهما أن الخوارج إنما خرجوا على على بعد قتل عمار بلا خلاف بين أهل العلم بذلك ، فإن ابتداء أمر الخوارج كان عقب التحكيم ، وكان التحكيم عقب انتهاء القتال بصفين وكان قتل عمار قبل ذلك قطعا ، فكيف يبعث اليهم على بعد موته . ثانيها أن الذين بعث اليهم على عاراء إنما هم أهل الكوفة بعثه يستغفرهم على قتال عائشة ومن معها قبل وقعة الجمل ، وكان فيهم من الصحابة جماعة كمن كان مع معاوية وأفضل ، وسيأتى التصريح بذلك عند المصنف في كتاب الفتن ، فافهم منه المهلب وقع في مثله مع زيادة إطلاقه عليهم تسمية الخوارج وحاشاهم من ذلك . ثالثها أنه شرح على ظاهر ما وقع في هذه الرواية الناقصة ، ويمكن حمله على أن المراد بالذين يدعونه إلى النار كفار قريش كما صرح به بعض الشراح ، لكن وقع في رواية ابن السكن وكريمة وغيرهما وكذا ثبت في نسخة الصفحاني التى ذكر أنه قابله على نسخة الفربرى التى بخطه زيادة توضح المراد وتفصح بأن الضمير يعود على قتلته وهم أهل الشام ولفظه د ويح عمار قتلته الفتنة الباغية يدعوم ، الحديث ، وأعلم أن هذه الزيادة لم يذكرها الحميدى في الجلبج وقال : ان البخارى لم يذكرها أصلا ، وكذا قال أبو مسعود . قال الحميدى : ولعلها لم تقع للبخارى ، أو وقعت لحذفها عمدا . قال : وقد أخرجه الامعاءلى والبرقاني في هذا الحديث . قلت : ويظهر لى أن البخارى حذفها عمدا وذلك لسكينة خفية ، وهى أن أبا سعيد الخدرى اعترف أنه لم يسمع هذه الزيادة من النبي ﷺ فدل على أنها في هذه الرواية مدرجة ، والرواية التى بينت ذلك ليست على شرط البخارى ، وقد أخرجه البزار من طريق داود بن أبى هند عن أبى نضرة عن أبى سعيد فذكر الحديث في بناء المسجد وحملهم لبنة لبنة وفيه فقال أبو سعيد « لخدثني أمحاني ولم أسمعه من رسول الله ﷺ أنه قال : يا ابن سمية تقتلك الفتنة الباغية » . هـ . وابن سمية هو عمار وسمية اسم أمه ، وهذا الإسناد على شرط

مسلم ، وقد عين أبو سعيد من حديثه بذلك ، ففي مسلم والنسائي من طريق أبي سلة عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال « حدثني من هو خير مني أبو قتادة » فذكره ، فاقصر البخاري على القدر الذي سمعه أبو سعيد من النبي ﷺ دون غيره ، وهذا دال على دقة فهمه وتبحره في الاطلاع على علل الأحاديث . وفي هذا الحديث زيادة أيضا لم تقع في رواية البخاري ، وهي عند الاسماعيلي وأبي نعيم في المستخرج من طريق خالد الواسطي عن خالد الحذاء ، وهي « قال رسول الله ﷺ : يا عمار ألا تحمل كما يحمل أصحابك ؟ قال : إني أريد من الله الأجر » وقد تقدمت زيادة معمر فيه أيضاً . ( فائدة : ) روى حديث « تقتل عمارا الفئة الباغية » جماعة من الصحابة : منهم قتادة بن النعمان كما تقدم ، وأم سلة عند مسلم ، وأبو هريرة عند الترمذي ، وعبد الله بن عمرو بن العاص عند النسائي ، وعثمان بن عفان وحذيفة وأبو أيوب وأبو رافع وخزيمة بن ثابت ومعاوية وعمرو بن العاص وأبو اليسر وعمار نفسه ، وكلها عند الطبراني وغيره ، وغالب طرقها صحيحة أو حسنة ، وفيه عن جماعة آخرين يطول عددهم ، وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة وفضيلة ظاهرة لعل ولهماء ورد على النواصب الزاعمين أن عليا لم يكن مصيبا في حروبه . قوله في آخر الحديث ( يقول عمار أعود بالله من الفتن ) فيه دليل على استحباب الاستعاذة من الفتن ، ولو علم المرء أنه متمسك فيها بالحق ، لأنها قد تقضي إلى وقوع من لا يرى وقوعه . قال ابن بطال : وفيه رد للحديث الشائع : لا تستعينوا بالله من الفتن فإن فيها حصاد المنافقين . قلت : وقد سئل ابن وهب قديما عنه فقال : إنه باطل ، وسيأتي في كتاب الفتن ذكر كثير من أحكامها وما ينبغي من العمل عند وقوعها . أعاذنا الله تعالى عما ظهر منها وما بطن

#### ٦٤ - باب الاستئمان بالنجار والصناع في أعواد المنبر والمسجد

٤٤٨ - **حديث** قتيبة قال حدثنا عبد العزيز عن أبي حازم عن سهل قال « بعث رسول الله ﷺ إلى امرأة أن أمرى لأميك النجار يعمل لي أعوادا أجلس عليهن »

**قوله** ( باب الاستئمان بالنجار والصناع في أعواد المنبر والمسجد ) الصناع يضم المهمل جمع صانع ، وذكره بعد النجار من العام بعد الخاص ، أو في الترجمة لف ونشر : فقوله في أعواد المنبر يتعلق بالنجار وقوله والمسجد يتعلق بالصناع ، أي والاستئمان بالصناع في المسجد أي في بناء المسجد . وحديث الباب من رواية سهل وجابر جميعا يتعلق بالنجار فقط ، ومنه تؤخذ مشروعية الاستئمان بغيره من الصناع لعدم الفرق ، وكأنه أشار بذلك إلى حديث طلق بن علي قال « بنيت المسجد مع رسول الله ﷺ فكان يقول : قربوا إليهم من الطين ، فإنه أحسنكم له مسا واشدكم له سبكا » رواه أحمد . وفي لفظ له « فأخذت المسحاة خلطت الطين فكأنه أعجبه فقال : دعوا الحنفى والطين ، فإنه أحضطكم للطين » ورواه ابن حبان في صحيحه ولفظه « فقلت يا رسول الله أنقل كما ينقلون ؟ قال : لا ولكن اخلط لهم الطين فانت أعلم به » . **قوله** ( حدثنا عبد العزيز ) هو ابن أبي حازم . **قوله** ( إلى امرأة ) تقدم ذكرها في باب الصلاة على المنبر والسطوح ، والتنبيه على غلط من سماها علاثة ، وكذا التنبيه على اسم غلامها . وساق المتن هنا مختصرا ، وساقه بتمامه في البيوع بهذا الاسناد . وسنذكر فوائده في كتاب الجمعة إن شاء الله تعالى

٤٤٩ - **حديث** خلاد قال حدثنا عبد الواحد بن أيمن عن أبيه عن جابر « أن امرأة قالت : يا رسول

الله، ألا أجلُّ لك شيئاً تقدمُ عليه؟ قال: لي غلاماً نجاراً. قال: إن شئت. ففعلت المنبر»  
[ الحديث ٤٤٩ - أخرجه في: ٩١٨، ٢٠٩٥، ٣٥٨٤، ٣٥٨٥ ]

**قوله** (حدثنا غلاد) هو ابن يحيى، وأمين بوزن أفعل وهو الحبشى مولى لى غزوم. **قوله** (أن امرأة) هي التي ذكرت في حديث سهل، فإن قيل ظاهر سياق حديث جابر مخالف لسياق حديث سهل لأن في هذا أنها ابتدأت بالعرض، وفي حديث سهل أنه ﷺ هو الذى أرسل إليها يطلب ذلك، أجب ابن بطال باحتيال أن تكون المرأة ابتدأت بالسؤال متبرعة بذلك، فلما حصل لها القبول أمكن أن يبطى الغلام بعمله فأرسل يستنجزها إتمامه لعله بطيب نفسها بما بذلته. قال: ويمكن إرساله إليها ليعرفها بصفة ما يصنعه الغلام من الاعواد وأن يكون ذلك منبراً. قلت: قد أخرجه المصنف في علامات النبوة من هذا الوجه بلفظ «ألا أجلُّ لك منبراً، ففعل التعريف وقع بصفة المنبر خصوصاً. أو يحتمل أنه لما فوض إليها الأمر بقوله لما «إن شئت» كان ذلك سبب البطء، لا أن الغلام كان شرح وأبطأ، ولا أنه جهل الصفة، وهذا أوجه الأرجح في نظرى. **قوله** (ألا أجلُّ لك) أضافت الجمل إلى نفسها مجازاً. **قوله** (فان لي غلاماً نجاراً) في رواية الكشمي «فان لي غلاماً نجاراً»، وقد اختصر المؤلف هذا المتن أيضاً، وبأقرب تمامه في علامات النبوة. وفي الحديث قبول البذل إذا كان بمنزلة سؤال، واستنجاز الوعد عن يعلم منه الإجابة، والتقرب إلى أهل الفضل بعمل الخير، وسيأتى بقية فوائده في علامات النبوة إن شاء الله تعالى

## ٦٥ - باب من بنى مسجداً

٥٠ - **حدثنا** يحيى بن سليمان حدثني ابن وهب أخبرني عمرو أن بكيراً حدثه أن عاصم بن عمر بن قتادة حدثه أنه سمع عبيد الله الخولاني أنه سمع عثمان بن عفان يقول - عند قول الناس فيه حين بنى مسجداً الرسول ﷺ - إنكم أكثرتم، وإنى سمعتُ النبي ﷺ يقول «من بنى مسجداً - قال بكير: حيث أنه قال - يبتغى به وجه الله، بنى الله له مثله في الجنة»

**قوله** (باب من بنى مسجداً) أى ماله من الفضل. **قوله** (أخبرني عمرو) هو ابن الحارث، وبكير بالتصغير هو ابن عبد الله بن الأشج، وعبيد الله هو ابن الأسود. وفي هذا الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق: بكير وعاصم وعبيد الله، وثلاثة من أوله مصريون، وثلاثة من آخره مدنيون، وفي وسطه مدني سكن مصر وهو بكير، فانقسم الاسناد إلى مصري ومدني. **قوله** (عند قول الناس فيه) وقع بيان ذلك عند مسلم حيث أخرجه من طريق محمود بن لبيد الانصاري - وهو من صفار الصحابة - قال «لما أراد عثمان بناء المسجد كره الناس ذلك وأجبروا أن يدعوه على هيئته» أى في عهد النبي ﷺ. وظهر بهذا أن قوله في حديث الباب «حين بنى» أى حين أراد أن يبنى. وقال البغوي في شرح السنة: لعل الذي كره الصحابة من عثمان بناؤه بالحجارة المقروشة لا مجرد توسيعه انتهى. ولم يبن عثمان المسجد إنشاءً، وإنما وسعه وشيده كما تقدم في باب ببيان المسجد، فيؤخذ منه إطلاق البناء في حق من جدد كما يطلق في حق من أنشأ. أو المراد بالمسجد هنا بعض المسجد من إطلاق الكل على البعض. **قوله** (مسجد الرسول) كذا الأكثر، وللحموى والكشمي «مسجد رسول الله ﷺ»، **قوله** (إنكم أكثرتم) حذف المفعول للعلم به، والمراد الكلام بالإنكار

ونحوه . ( تنبيه ) : كان بناء عثمان للمسجد النبوي سنة ثلاثين على المشهور ، وقيل في آخر سنة من خلافته . ففي كتاب السير عن الحارث بن مسكين عن ابن وهب أخبرني مالك أن كعب الأحبار كان يقول عند بنائهم عثمان المسجد : لوددت أن هذا المسجد لا ينجز ، فإنه إذا فرغ من بنيانه قتل عثمان . قال مالك : فكان كذلك . قلت : ويمكن الجمع بين القولين بأن الأول كان تاريخ ابتدائه والثاني تاريخ انتهائه . **قوله** ( من بني مسجدا ) التنكير فيه التشيوع فيدخل فيه الكبير والصغير ، ووقع في رواية أنس عند الترمذي صغيرا أو كبيرا ، وزاد ابن أبي شيبة في حديث الباب من وجه آخر عن عثمان ، ولو كفحص قطعة ، وهذه الزيادة أيضا عند ابن حبان والبراء من حديث أبي ذر . وعند أبي مسلم الكجى من حديث ابن عباس ، وعند الطبراني في الأوسط من حديث أنس وابن عمر ، وعند أبي نعيم في الحلية من حديث أبي بكر الصديق ، ورواه ابن خزيمة من حديث جابر بلفظ ، **كفحص قطعة** أو أصغر ، وحمل أكثر العلماء ذلك على المبالغة لأن المكان الذي تفحص القطعة عنه لتضع فيه بيضا وترقد عليه لا يكفي مقداره للصلاة فيه . ويؤيده رواية جابر هذه . وقيل بل هو على ظاهره ، والمعنى أن يزيد في مسجد قدرا يحتاج إليه تكون تلك الزيادة هذا القدر ، أو يشارك جماعة في بناء مسجد فتقع حصة كل واحد منهم ذلك القدر ، وهذا كله بناء على أن المراد بالمسجد ما يتبادر إلى الذهن ، وهو المكان الذي يتخذ للصلاة فيه ، فإن كان المراد بالمسجد موضع السجود وهو ما يسع الجهة فلا يحتاج إلى شيء ، مما ذكر ، لكن قوله **دُيِّنَ** ، يشعر بوجود بناء على الحقيقة . ويؤيده قوله في رواية أم حبيبة **دُيِّنَ** من بني الله بيتا ، أخرجه سمويه في فوائده بأسناد حسن ، وقوله في رواية عمر **دُيِّنَ** من بني مسجدا يذكر فيه اسم الله ، أخرجه ابن ماجه وابن حبان ، وأخرج النسائي نحوه من حديث عمرو بن عبسة ، فكل ذلك مشعر بأن المراد بالمسجد المكان المتخذ لموضع السجود فقط ، لكن لا يمنع إرادة الآخر مجازا ، إذ بناء كل شيء بحسبه ، وقد شاهدنا كثيرا من المساجد في طرق المسافرين يحيطونها إلى جهة القبلة وهي في غاية الصغر ، وبعضها لا تكون أكثر من قدر موضع السجود . وروى البيهقي في الشعب من حديث عائشة نحو حديث عثمان وزاد : قلت وهذه المساجد التي في الطرق ؟ قال نعم . وللطبراني نحوه من حديث أبي قرصافة وإسنادهما حسن . **قوله** ( قال بكبر حسبت أنه ) أي شيخه عاصبا بالأسناد المذكور . **قوله** ( يبتنى به وجه الله ) أي يطلب به رضا الله ، والمعنى بذلك الإخلاص . وهذه الجملة لم يجزم بها بكبري في الحديث ، ولم أرها إلا من طريقه هكذا ، وكأنها ليست في الحديث بلفظها ، فإن كل من روى حديث عثمان من جميع الطرق إليه لفظهم **دُيِّنَ** من بني الله مسجدا ، فكان بكبرا نسبها فذكرها بالمعنى مترددا في اللفظ الذي ظنه ، فإن قوله **دُيِّنَ** ، بمعنى قوله **يبتنى به وجه الله** ، لا شراكهما في المعنى المراد وهو الإخلاص . فائدة : قال ابن الجوزي من كتب اسمه على المسجد الذي يبنيه كان بعيدا من الإخلاص . انتهى . ومن بناء بالأجرة لا يحصل له هذا الوعد المخصوص لعدم الإخلاص وإن كان يؤجر في الجملة . وروى أصحاب السنن وابن خزيمة والحاكم من حديث عقبة بن عامر مرفوعا ، وإن الله يدخل بالنهم الواحد ثلاثة الجنة : صائمه المحتسب في صنته ، والراي به ، والممد به ، فقوله **والمحتسب في صنته** ، أي من يقصد بذلك أعانة الجاهد ، وهو أعم من أن يكون متطوعا بذلك أو بأجرة ، لكن الإخلاص لا يحصل إلا من المطوع ، وهل يحصل الثواب المذكور لمن جعل بقعة من الأرض مسجدا بأن يكتبني بتحويطها من غير بناء ، وكذا من عمد إلى بناء كان يملكه فوقه مسجدا ؟ إن وقفنا مع ظاهر اللفظ فلا ، وإن نظرنا إلى المعنى فنعلم وهو المتجه ، وكذا قوله **دُيِّنَ** ، حقيقة في المباشرة بشرطها ،

لكن المعنى يقتضى دخول الأمر بذلك أيضاً ، وهو المنطبق على استدلال عثمان رضى الله عنه ، لأنه استدل بهذا الحديث على ما وقع منه ، ومن المعلوم أنه لم يباشر ذلك بنفسه . **قوله** ( بنى الله ) اسناد البناء إلى الله مجاز ، وإبراز الفاعل فيه لتعظيم ذكره جل اسمه ، أو لثلاثا تتناثر الضمائر ، أو بتوهم عوده على باني المسجد . **قوله** ( مثله ) صفة لمصدر محذوف أى بنى بناء مثله ، ولفظ « المثل » له استعمالان : أحدهما الإفراد مطلقا كقوله تعالى ( فقالوا أتؤمن لبشر مثنا ) والآخر المطابقة كقوله تعالى ( أمم أمثالكم ) فعلى الأول لا يمتنع أن يكون الجزء أبنية متعددة ، فيحصل جواب من استشكل التقييد بقوله « مثله » مع أن الحسنة بعشرة أمثالها ، لاحتمال أن يكون المراد بنى الله له عشرة أبنية مثله ، والأصل أن ثواب الحسنة الواحدة واحد بحكم العدل ، والزيادة عليه بحكم الفضل . وأما من أوجب باحتمال أن يكون **يقول** قال ذلك قبل نزول قوله تعالى ( من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ) ففيه بعد ، وكذا من أوجب بأن التقييد بالواحد لا ينفي الزيادة عليه . ومن الأجوبة المرضية أيضاً أن المثلية هنا بحسب الكمية ، والزيادة حاصلة بحسب الكيفية ، فكمن من بيت خير من عشرة بل من مائة . أو أن المقصود من المثلية أن جزء هذه الحسنة من جنس البناء لا من غيره مع قطع النظر عن غير ذلك ، مع أن التفاوت حاصل قطعاً بالنسبة إلى ضيق الدنيا وسعة الجنة ، إذ موضع شبر فيها خير من الدنيا وما فيها كما ثبت في الصحيح ، وقد روى أحمد من حديث واثلة بلفظ « بنى الله له في الجنة أفضل منه ، وللطبراني من حديث أبي أمامة بلفظ « أوسع منه ، وهذا يشعر بأن المثلية لم يقصد بها المساواة من كل وجه . وقال النووي : يحتمل أن يكون المراد أن فضله على بيوت الجنة كفضل المسجد على بيوت الدنيا . **قوله** ( في الجنة ) يتعلق ببنى ، أو هو حال من قوله « مثله » ، وفيه إشارة إلى دخول فاعل ذلك الجنة ، إذ المقصود بالبناء له أن يسكنه ، وهو لا يسكنه إلا بعد الدخول . والله أعلم

## ٦٦ - باب يأخذُ بنصُولِ النَّبْلِ إِذَا مَرَّ فِي الْمَسْجِدِ

٤٥١ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ قَالَ** : قُلْتُ لِعَمْرٍو : أَسَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ « مَرَّ رَجُلٌ فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ سِهَامٌ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَمْسِكْ نِصَالَهَا » ؟  
[ الحديث ٤٥١ - طرأه في : ٧٠٧٣ ، ٧٠٧٤ ]

**قوله** ( باب يأخذ ) أى الشخص ( بنصُول ) جمع نصل ، ويجمع أيضاً على نصال كما سيأتى في حديث الباب الذى بعده . ( والنبل ) يفتح النون وسكون الموحدة وبعدها لام : السهام العربية ، وهى مؤنثة ولا واحد لها من لفظها . وجواب الشرط فى قوله ( إذا مر ) محذوف ويفسر قوله ( يأخذ ) ، أو التقدير يستحب لمن معه نبل أنه يأخذ الخ . وسفيان المذكور فى الاسناد هو ابن عيينة ، وعمرو هو ابن دينار . ولم يذكر قتيبة فى هذا السياق جواب عمرو عن استفهام سفيان ، كذا فى أكثر الروايات ، وحكى عن رواية الاصيلي أنه ذكره فى آخره فقال نعم ، ولم أره فيها . وقد ذكره غير قتيبة أخرجه المصنف فى الفتن عن علي بن عبد الله عن سفيان مثله وقال فى آخره فقال نعم ، ورواه مسلم من وجه آخر عن سفيان عن عمرو بغير سؤال ولا جواب ، لكن سياق المصنف يفيد تحقق الانصال فيه ، وقد أخرجه الشيخان من غير طريق سفيان أيضاً أخرجهما من طريق حماد بن زيد عن عمرو ولفظه « أن رجلاً مر فى المسجد بأسهم قد أبدى نصولها ، فأمر أن يأخذ بنصولها لا يتخذه مسلماً ، وليس فى سياق المصنف

دك . وأفادت رواية سفيان تعيين الأمر المهم في رواية حماد ، وأفادت رواية حماد بيان علة الأمر بذلك . ولمسلم أيضا من طريق أبي الزبير عن جابر أن المار المذكور كان يتصدق بالنبل في المسجد ، ولم أقف على اسمه إلى الآن (قائدة) : قال ابن بطلان : حديث جابر لا يظهر فيه الإسناد لأن سفيان لم يقل إن عمرا قال له نعم . قال : ولكن ذكره البخاري في غير كتاب الصلاة وزاد في آخره « فقال نعم » ، فبان بقوله نعم إسناد الحديث . قلت : هذا مبنى على المذهب المرجوح في اشتراط قول الشيخ « نعم » ، إذا قال له القاري مثلا : أحذرك فلان ؟ والمذهب الراجح الذي عليه أكثر المحققين - ومنهم البخاري - أن ذلك لا يشترط ، بل يكفي بسكوت الشيخ إذا كان متيقظا ، وعلى هذا فالإسناد في حديث جابر ظاهر والله أعلم . وفي الحديث إشارة إلى تعظيم قليل الدم وكثيره ، وتأكيده حرمة المسلم ، وجواز إدخال السلاح المسجد . وفي الأوسط للطبراني من حديث أبي سعيد قال « نهى رسول الله ﷺ عن قلب السلاح في المسجد ، والمعنى فيه ما تقدم

### ٦٧ - باب المرور في المسجد

٤٥٢ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال **حدثنا** عبد الواحد قال **حدثنا** أبو بردة بن عبد الله قال سمعت أبا بردة عن أبيه عن النبي ﷺ قال « مَنْ سَمِعَ شَيْءًا مِنْ مَسَاجِدِنَا أَوْ أَسْوَاقِنَا بَغْيًا فَلْيَأْخُذْ عَلَى نِصَالِهَا لَا يَمُوتَ بِكَفِّهِ مَسْلًا »

[ الحديث ٤٥٢ - طريقه : ٧٧٥ ]

**قوله** ( باب المرور في المسجد ) أي جوازه ، وهو مستنبط من حديث الباب من جهة الأولوية ، فإن قيل : ما وجه تخصيص حديث أبي موسى بترجمة المرور ، وحديث جابر بترجمة الأخذ بالنصال ، مع أن كلا من الحديثين يدل على كل من الترجتين ؟ أجب باحتمال أن يكون ذلك بالنظر إلى لفظ المتن ، فإن حديث جابر ليس فيه ذكر المرور من لفظ الشارع ، بخلاف حديث أبي موسى فإن فيه لفظ 'المرور مقصودا' حيث جعل شرطاً لرتب عليه الحكم ، وهذا بالنظر إلى اللفظ الذي وقع للمصنف على شرطه وإلا فقد رواه النسائي من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بلفظ « إذا مر أحدكم ، الحديث . وعبد الواحد المذكور في الإسناد هو ابن زياد ، وأبو بردة بن عبد الله اسمه بريد ، وشيخه هو جده أبو بردة بن أبي موسى الأشعري ، وقد أخرجه المصنف في الفتن من طريق أبي أسامة عن بريد نحوه ، وكذا أخرجه مسلم من طريقه . **قوله** ( أو أسواقنا ) هو تنويع من الشارع وليس شكاً من الراوي ، والباء في قوله « ببئيل » للمصاحبة . **قوله** ( على نصالها ) ضمن الأخذ معنى الاستعلاء للباينة ، أو « على » بمعنى الباء كما تقدم من طريق حماد عن عمرو ، وسيأتي من طريق ثابت عن أبي بردة . **قوله** ( لا يموت ) أي لا يجرح ، وهو مجزوم نظرا إلى أنه جواب الأمر ، ويجوز الرفع . **قوله** ( بكفه ) متعلق بقوله « فليأخذ » ، وكذا رواية الأصيل « لا يموت مسلًا بكفه » ، ليس قوله بكفه متعلقا بيمقر ، والتقدير : فليأخذ بكفه على نصالها لا يموت مسلًا . ويؤيده رواية أبي أسامة « فليمسك على نصالها بكفه أن يصيب أحدا من المسلمين » ، لفظ مسلم ، وله من طريق ثابت عن أبي بردة « فليأخذ بنصالها ، ثم ليأخذ بنصالها ، ثم ليأخذ بنصالها »

## ٦٨ - باب الشعر في المسجد

٤٥٣ - **حدثنا أبو البیان الحکم بن نافع** قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع حسان بن ثابت الأنصاري يستشهد أبا هريرة : **أشكك الله هل سمعت النبي ﷺ يقول : يا حسان أجب عن رسول الله ﷺ ، اللهم أئذه بروح القدس** قال أبو هريرة : نعم [ الحديث ٤٥٣ - طرقه في : ٣٢١٢ ، ٦١٥٢ ]

**قوله** ( باب الشعر في المسجد ) أى ماحكه ؟ **قوله** ( عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة ) كذا رواه شعيب ، وتابعه إسحق بن راشد عن الزهري أخرجه النسائي ، ورواه سفيان بن عيينة عن الزهري فقال ، عن سعيد بن المسيب ، بدل أبي سلمة ، أخرجه المؤلف في بدء الخلق ، وتابعه معمر عند مسلم و إبراهيم بن سعد وإسماعيل بن أمية عند النسائي ، وهذا من الاختلاف الذى لا يضر ، لأن الزهري من أصحاب الحديث . فالراجح أنه عندهما معا فكان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ، وهذا من جنس الأحاديث التى يتعقبها الدارقطني على الشيخين لكنه لم يذكره فليستدرك عليه . وفي الاسناد نظر من وجه آخر ، وهو على شرط التبع أيضا ، وذلك أن لفظ رواية سعيد بن المسيب دمر عمر في المسجد وحسان ينشد فقال : كنت أشكك فيه وفيه من هو خير منك . ثم التفت إلى أبي هريرة فقال : أشكك الله ، الحديث . ورواية سعيد لهذه القصة عندهم مرسل ، لأنه لم يدرك زمن المرور ، ولكن يحمل على أن سعيدا سمع ذلك من أبي هريرة بعد أو من حسان ، أو وقع لحسان استشهاد أبي هريرة مرة أخرى لحضر ذلك سعيد ، ويقويه سياق حديث الباب فإن فيه أن أبا سلمة سمع حسان يستشهد أبا هريرة ، وأبو سلمة لم يدرك زمن مرور عمر أيضا فإنه أصغر من سعيد ، فدل على تعدد الاستشهاد ، ويجوز أن يكون التفات حسان إلى أبي هريرة واستشهاد به إنما وقع متأخرا لأن دهم ، لا تدل على الفورية ، والأصل عدم التعدد ، وغايته أن يكون سعيد أرسل قصة المرور ثم سمع بعد ذلك استشهاد حسان لأبي هريرة وهو المقصود لأنه المرفوع ، وهو موصول بلا تردد . والله أعلم . **قوله** ( يستشهد ) أى يطلب الشهادة ، والمراد الإخبار بالحكم الشرعى وأطلق عليه الشهادة مبالغة في تقوية الخبر . **قوله** ( أشكك ) بفتح الهمزة وضم الشين المعجمة أى سألتك الله ، والشك بفتح النون وسكون المعجمة التذكر . **قوله** ( أجب عن رسول الله ) في رواية سعيد واجب عني ، فيحتمل أن يكون الذى هنا بالمعنى . **قوله** ( أئذه ) أى قوه ، وروح القدس المراد به هنا جبريل ، بدليل حديث البراء عند المصنف أيضا بلفظ **وجبريل معك** ، والمراد بالاجابة الرد على الكفار الذين هجوا رسول الله ﷺ وأصحابه ، وفي الترمذي من طريق أبي الزناد عن عروة عن عائشة قالت : **كان رسول الله ﷺ ينصب لحسان منبرا في المسجد فيقوم عليه يهجو الكفار** ، وذكر المزى في الأطراف ، أن البخارى أخرجه تعليقا نحوه وأتم منه ، لكننى لم أراه فيه ، قال ابن بطال : ليس في حديث الباب أن حسان أشكك شعرا في المسجد بحضرة النبي ﷺ ، لكن رواية البخارى في بدء الخلق من طريق سعيد تدل على أن قوله ﷺ لحسان واجب عني ، كان في المسجد ، وأنه أشكك فيه ما أجاب به المشركين . وقال غيره : يحتمل أن البخارى أراد أن الشعر المشتمل على الحق حق ، بدليل دعاء النبي ﷺ لحسان على شعره ، وإذا كان حقا جاز في المسجد كسائر الكلام الحق ، ولا يمنع منه كما يمنع من غيره من الكلام التحديق

واللغو الساقط . قلت : والاول أليق بتصريف البخارى ، وبذلك جزم المازرى وقال : إنما اختصر البخارى القصة لاشتهارها ولكونه ذكرها في موضع آخر . انتهى . وأما مارواه ابن خزيمة في صحيحه والترمذى وحسنه من طريق عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده قال : نهى رسول الله ﷺ عن تناشد الأشجار في المساجد ، وإسناده صحيح إلى عمرو - فن يصحح نسخته يصححه - وفي المعنى عدة أحاديث لكن في أسانيدنا مقال ، فالجمع بينها وبين حديث الباب أن يحمل النهى على تناشد أشجار الجاهلية والمبطلين ، والمأذون فيه ما سلم من ذلك . وقيل : المنهى عنه ما إذا كان التناشد غالبا على المسجد حتى يتشاغل به من فيه . وأبعد أبو عبد الملك البونى فأعمل أحاديث النهى وادعى النسخ في حديث الإلآن ولم يوافق على ذلك حكاة ابن التين عنه ، وذكر أيضا أنه طرد هذه الدعوى فيما سأتى من دخول أصحاب الحراب المسجد وكذا دخول المشرك

### ٦٩ - باب أصحاب الحراب في المسجد

٤٥٤ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال **حدثنا** إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب قال : أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة قالت « رأيت رسول الله ﷺ يوما على باب حجرى والحبشة يلبسون في المسجد ورسول الله ﷺ يستأني برءائه أنظر إلى لبعيهم »

[ الحديث ٤٥٤ - أطرافه في : ٤٥٥ ، ٩٥٠ ، ٩٨٨ ، ٢٩٠٦ ، ٣٥٢٩ ، ٢٩٣١ ، ٥١٩٠ ، ٥٢٣٦ ]

٤٥٥ - زاد إبراهيم بن الزبير : **حدثنا** ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت « رأيت النبي ﷺ والحبشة يلبسون بحرابهم »

**قوله** ( باب أصحاب الحراب في المسجد ) الحراب بكسر المهملة جمع حربة ، والمراد جواز دخولهم فيه ونصال حرابهم مشهورة ، وأظن المصنف أشار إلى تخصيص الحديث السابق في النهى عن المرور في المسجد بالتصل غير مغمود ، والفرق بينهما أن التحفظ في هذه الصورة وهي صورة اللعب بالحراب سهل ، بخلاف مجرد المرور فإنه قد يقع بغتة فلا يتحفظ منه . **قوله** في الإسناد ( عن صالح ) هو ابن كيسان . **قوله** ( لقد رأيت رسول الله ﷺ يوما في باب حجرى والحبشة يلبسون في المسجد ) فيه جواز ذلك في المسجد ، وحكى ابن التين عن أبي الحسن اللخمى أن اللعب بالحراب في المسجد منسوخ بالقرآن والسنة : أما القرآن فقوله تعالى ﴿ في بيوت أذن الله أن ترفع ﴾ وأما السنة فحديث « جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم » . وتعقب بأن الحديث ضعيف ، وليس فيه ولا في الآية تصريح بما ادعاه ، ولا عرف التاريخ فيثبت النسخ . وحكى بعض المالكية عن مالك أن لعنهم كان خارج المسجد وكانت عائشة في المسجد ، وهذا لا يثبت عن مالك فإنه خلاف ما صرح به في طرق هذا الحديث ، وفي بعضها أن عمر أنكر عليهم لعنهم في المسجد فقال له النبي ﷺ « دعهم » . واللعب بالحراب ليس لعبا مجردا بل فيه تدريب الشجعان على مواقع الحروب والاستعداد للعدو . وقال المهلب : المسجد موضوع لأمم جماعة المسلمين ، فاكان من الأعمال يجمع منفعة الدين وأهله جاز فيه . وفي الحديث جواز النظر إلى اللور المباح ، وفيه حسن خلقه ﷺ مع أهله . وكرم معاشرته ، وفضل عائشة وعظيم محلها عنده . وسيأتى بقية الكلام على فوائده في كتاب العبيدين إن شاء الله تعالى .





أن يكون الفاعل عمرة فلا التفات. **قوله** (تسألها في كتابها) ضمن «تسأل» معنى تستعين، وثبت كذلك في رواية أخرى، والمراد بقولها «أهلك» مواليك، وحذف مفعول «أعطيت» الثاني لدلالة الكلام عليه، والمراد بقية ما عليها، وسيأتي تعيينه في كتاب العتق إن شاء الله تعالى. **قوله** (وقال سفيان مرة) أى أن سفيان حدث به على وجهين، وهو موصول غير معلق، **قوله** (ذكرته ذلك) كذا وقع هنا بتشديد الكاف، فقيل: الصواب ما وقع في رواية مالك وغيره بلفظ «ذكرت له ذلك»، لأن التذكير يستدعى سبق علم بذلك، ولا يتجه تخطئة هذه الرواية لاحتمال السبق أولاً على وجه الإجمال. **قوله** (يشترطون شروطاً ليس في كتاب الله) كأنه ذكر باعتبار جنس الشرط ولفظ «مائة» للبالغة فلا مفهوم له. **قوله** (في كتاب الله) قال الخطابي: ليس المراد أن مالم ينص عليه في كتاب الله فهو باطل، فإن لفظ «الولاء» لمن أعتق، من قوله ﷺ، لكن الأمر بطاعته في كتاب الله لحجاز إضافة ذلك إلى الكتاب. وتمقب بأن ذلك لوجاز لجازت إضافة ما اقتضاه كلام الرسول ﷺ إليه، والجواب عنه أن تلك الإضافة إنما هي بطريق العموم لا بخصوص المسألة المعينة، وهذا مصير من الخطابي إلى أن المراد بكتاب الله هنا القرآن، ونظير ما جنح إليه ما قاله ابن مسعود لأم يعقوب في قصة الوائمه: مالى لا ألعن من لعن رسول الله ﷺ، وهو في كتاب الله. ثم استدلل على كونه في كتاب الله بقوله تعالى ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه﴾. ويحتمل أن يكون المراد بقوله هنا «في كتاب الله» أى في حكم الله، سواء ذكر في القرآن أم في السنة. أو المراد بالكتاب المكتوب أى في اللوح المحفوظ. وحديث عائشة هذا في قصة بريرة قد أخرجه البخارى في مواضع أخرى من البيوع والعتق وغيرهما، واعتنى به جماعة من الأئمة فأفردوه بالتصنيف. وسنذكر فوائده ملخصة بمجموعة في كتاب العتق إن شاء الله تعالى. **قوله** (رواه مالك) وصله في باب المكاتب عن عبد الله بن يوسف عنه، وصورة سياقه الإرسال، وسيأتي الكلام عليه هناك. **قوله** (قال علي) يعنى ابن عبد الله المذكور أول الباب، ويحيى هو ابن سعيد القطان، وعبد الوهاب هو ابن عبد المجيد الثقفي. والحاصل أن علي بن عبد الله حدث البخارى عن أربعة أنفس حدثه كل منهم به عن يحيى بن سعيد الانصارى، وإنما أفرد رواية سفيان لمطابقتها الترجمة بذكر المنبر فيها، ويؤيد ذلك أن التعليق عن مالك متأخر في رواية كريمة عن طريق جعفر بن عون. **قوله** (عن عمرة نحوه) يعنى نحو رواية مالك، وقد وصله الإسماعيلي من طريق محمد بن بشر عن يحيى القطان وعبد الوهاب كلاهما عن يحيى بن سعيد قال «أخبرتني عمرة أن بريرة» فذكره، وليس فيه ذكر المنبر أيضاً، وصورته أيضاً الإرسال، لكن قال في آخره «فرععت عائشة» أنها ذكرت ذلك للنبي ﷺ، فذكر الحديث، فظهر بذلك اتصاله. وأفادت رواية جعفر بن عون التصريح بسماع يحيى من عمرة وسماع عمرة من عائشة فأمن بذلك ما يخشى فيه من الإرسال المذكور وغيره. وقد وصله النسائي والإسماعيلي أيضاً من رواية جعفر بن عون وفيه عن عائشة قالت «أنتني بريرة» فذكر الحديث وليس فيه ذكر المنبر أيضاً.

## ٧١ - باب التقاضي والملازمة في المسجد

٤٥٧ - **حدثنا** عبد الله بن محمد قال **حدثنا** عثمان بن عمر قال **أخبرنا** يونس عن الزهري عن عبد الله بن كعب بن مالك عن كعب أنه **تقاضى** ابن أبي حذردة دينا كان له عليه في المسجد فارتفعت أصواتهما حتى سمعها

رسول الله ﷺ وهو في بيته ، وخرج إليهما حتى كشف سيجف حُجْرَتِهِ فنادى : يا كعبُ . قال : لبيك يا رسول الله . قال : ضَعْ مِنْ دِينِكَ هَذَا . وأومأ إليه ، أى الشُّطْرَ . قال : لقد فعلتُ يا رسول الله . قال : قُمْ فَأَقِضْهُ [ الحديث ٤٥٧ - أطرافه في : ٤٧١ ، ٢٤١٨ ، ٢٤٢٤ ، ٢٧٠٦ ، ٢٧١٠ ]

**قوله** (باب التقاضى) أى مطالبة الغريم بقضاء الدين . (والملازمة) أى ملازمة الغريم ، و (فى المسجد) يتعلق بالامرئ . فان قيل : التقاضى ظاهر من حديث الباب دون الملازمة ، اجاب بعض المتأخرين فقال : كأنه اخذه من كون ابن أبى حنبل لزمه خصمه فى وقت التقاضى ، وكأنهما كانا ينتظران النبى ﷺ ليفصل بينهما . قال : فاذا جازت الملازمة فى حال الخصومة لجوازها بعد ثبوت الحق عند الحاكم أولى . انتهى . قلت : والذى يظهر لى من عادة تصرف البخارى أنه أشار بالملازمة إلى ما ثبت فى بعض طرقه ، وهو ما أخرجه هو فى باب الصلح وغيره من طريق الأعرج عن عبد الله بن كعب عن أبيه أنه كان له على عبد الله بن أبى حنبل الأسلى مال ، فلقبه فزمه ، فتسكلا حتى ارتفعت أصواتهما . ويستفاد من هذه الرواية أيضاً تسمية ابن أبى حنبل وذكر نسبته

(فائدة) : قال الجوهري وغيره لم يأت من الأسماء على دملع ، بتكرير العين غير حنبل ، وهو بفتح المهملة بعدما دال مهملة ساكنة ثم راء مفتوحة ثم دال مهملة أيضاً . **قوله** (عن كعب) هو ابن مالك ، أبوه . **قوله** (ديننا) وقع فى رواية زمعة بن صالح عن الزهرى أنه كان أوقيتين أخرجه الطبرانى . **قوله** (فى المسجد) متعلق بتقاضى . **قوله** (وخرج إليهما) فى رواية الأعرج ، فربهما النبى ﷺ ، فظاهر الروايتين التخالف ، وجمع بعضهم بينهما باحتال أن يكون مرهما أولاً ثم ان كعباً شخص خصمه للحكاكة فسمعهما النبى ﷺ أيضاً وهو فى بيته . قلت : وفيه بعد ، لأن فى الطريقين أنه ﷺ أشار إلى كعب بالوضعية وأمر غريمه بالقضاء ، فلو كان أمره ﷺ بذلك تقدم لهما لاحتاج إلى الإعادة . والاولى فيما يظهر لى أن يحمل المرور على أمر معنوى لاحس . **قوله** (سجف) بكسر المهملة وسكون الجيم وحكى فتح أوله وهو الستر ، وقيل أحد طرفى الستر المفرج . **قوله** (أى الشطر) بالنصب أى ضلع الشطر ، لانه تفسير لقوله وهذا ، والمراد بالشر النصف وصرح به فى رواية الأعرج . **قوله** (لقد فعلت) مبالغة فى امتثال الأمر . وقوله دم ، خطاب لابن أبى حنبل ، وفيه إشارة إلى أنه لا يجتمع الوضعية والتأجيل . وفى الحديث جواز رفع الصوت فى المسجد ، وهو كذلك مالم يتفاحش ، وقد أفرد له المصنف باباً يأتي قريباً ، والمنقول عن مالك منعه فى المسجد مطلقاً ، وعنه التفرقة بين رفع الصوت بالعلم والخير وما لا بد منه فيجوز ، وبين رفعه باللفظ ونحوه فلا . قال المهبلى : لو كان رفع الصوت فى المسجد لا يجوز لما تركهما النبى ﷺ ولبين لهما ذلك . قلت : ولما منع أن يقول : لعله تقدم نبيه عن ذلك فاكتمى به ، واقتصر على التوصل بالطريق المؤدية إلى ترك ذلك بالصلح القضى لترك الخاصصة الموجبة لرفع الصوت . وفيه الاعتدال على الإشارة إذا فهمت ، والشفاعة إلى صاحب الحق ، وإشارة الحاكم بالصلح وقبول الشفاعة ، وجواز إرخاء الستر على الباب

## ٧٢ - باب كنس المسجد ، والنقاط الخرق والقدى والعيدان

٤٥٨ - حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة أن رجلاً أسوداً أو امرأة سوداء - كان يقيم المسجد ، فأت ، فسأل النبى ﷺ عنه فقالوا : مات . قال : أفلا كنتم

أَذْنَتُونِي بِهِ، دُثُونِي عَلَى قَبْرِهِ - أَوْ قَالَ قَبْرِهَا - فَأَتَى قَبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ

[الحديث ٤٥٨ - طرقة في: ٤٦٠، ١٣٣٧]

**قوله** (باب كنس المسجد، والتقاط الحرق والقذى والعيدان) أي منه. **قوله** (عن أبي رافع) هو الصائغ تابعي كبير، وروى بعض الشراح فقال: إنه أبو رافع الصحابي، وقال: هو من رواية صحابي عن صحابي. وليس كما قال فان ثابتا البنان لم يدرك أبا رافع الصحابي. **قوله** (أن رجلا أسود أو امرأة سوداء) الشك فيه من ثابت لأنه رواه عنه جماعة هكذا، أو من أبي رافع. وسيأتي بعد باب من وجه آخر عن حماد بهذا الإسناد قال: ولا أراه إلا امرأة. ورواه ابن خزيمة من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فقال امرأة سوداء ولم يشك. ورواه البيهقي بإسناد حسن من حديث ابن بريدة عن أبيه فسماها «أم محجن» وأفاد أن الذي أجلب النبي ﷺ عن سؤاله عنها أبو بكر الصديق. وذكر ابن منده في الصحابة «خرقاء امرأة سوداء كانت تقيم المسجد، ووقع ذكرها في حديث حماد بن زيد عن ثابت عن أنس، وذكرها ابن حبان في الصحابة بذلك بدون ذكر السند، فان كان محفوظا فهذا اسمها وكنيتها «أم محجن». **قوله** (كان يقيم المسجد) بقاف مضمومة أي يجمع القمامة وهي الكناسة. فان قيل: دل الحديث على كنس المسجد فن أين يؤخذ التقاط الحرق وما معه؟ أجلب بعض المتأخرين بأنه يؤخذ بالقياس عليه، والجامع للتنظيف. قلت: والذي يظهر لي من تصرف البخاري أنه أشار بكل ذلك إلى ما ورد في بعض طرقه صريحا، ففي طريق العلاء المتقدمة وكانت تلتقط الحرق والعيدان من المسجد، وفي حديث بريدة المتقدم وكانت مولدة لبطق القذى من المسجد، والقذى بالقاف والذال المعجمة مقصور: جمع قذاة، وجمع الجمع أقذية. قال أهل اللغة القذى في العين والشراب ما يسقط فيه، ثم استعمل في كل شيء يقع في البيت وغيره إذا كان بسيرا. وتسكف من لم يطلع على ذلك فزعم أن حكم الترجمة يؤخذ من إيمان النبي ﷺ القبر حتى صلى عليه، قال: فيؤخذ من ذلك الترغيب في تنظيف المسجد. **قوله** (عنه) أي عن حاله، ومفعوله محذوف أي الناس. **قوله** (أَذْنَتُونِي) بالمد أي أعلستوني، زاد المصنف في الجنازة قال لحفروا شأنه، وزاد ابن خزيمة في طريق العلاء. وقالوا مات من الليل ففكرنا أن نوقظك، وكذا في حديث بريدة، زاد مسلم عن أبي كامل الجعدي عن حماد بهذا الإسناد في آخره ثم قال: إن هذه القبور مملوءة ظلة على أهلها، وإن الله ينورها لهم بصلاتي عليهم، وإنما لم يخرج البخاري هذه الزيادة لأنها مدرجة في هذا الإسناد، وهي من مراسيل ثابت، بين ذلك غير واحد من أصحاب حماد بن زيد، وقد أوضح ذلك بدلالة في كتاب «بيان المدرج»، قال البيهقي: يلب على الظن أن هذه الزيادة من مراسيل ثابت كما قال أحمد بن حنبل، أو من رواية ثابت عن أنس يعني كما رواه ابن منده. ووقع في مسند أبي داود الطيالسي عن حماد بن زيد وأبي عامر الخزاز كلاهما عن ثابت بهذه الزيادة، وزاد بعدها فقال رجل من الأنصار: إن أبي - أو أخي - مات أو دفن فصل عليه. قال فأنطلق معه رسول الله ﷺ. وفي الحديث فضل تنظيف المسجد، والسؤال عن الخادم والصديق إذا غاب. وفيه المسكافة بالدعاء، والترغيب في شهود جنازة أهل الخير، وتنب الصلاة على الميت الحاضر عند قبره لمن لم يصل عليه، والإعلام بالموت

### ٧٣ - باب تحريم تجارة المحرر في المسجد

٤٥٩ - حدثنا عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عائشة قالت: لما أنزلت

الآيات من سورة البقرة في الربا خرج النبي ﷺ إلى المسجد فقرأهن على الناس، ثم حرم تجارة الخمر

[ الحديث ٤٥٩ - أطرافه في : ٢٠٨٤ ، ٢٢٦٦ ، ٤٥٤٠ ، ٤٥٤١ ، ٤٥٤٢ ، ٤٥٤٣ ]

**قوله** . ( باب تحريم تجارة الخمر في المسجد ) أى جواز ذكر ذلك وتبيين أحكامه ، وليس مراده ما يقتضيه مفهومه من أن تحريمها مختص بالمسجد ، وإنما هو على حذف مضاف ، أى باب ذكر تحريم ، كما تقدم نظيره في « باب ذكر البيع والشراء » . وموقع الترجمة أن المسجد منزّه عن الفواحش فعلاً وقولاً ، لكن يجوز ذكرها فيه للتحذير منها ونحو ذلك كدل عليه هذا الحديث . **قوله** ( عن أبي حنيفة ) هو السكري ، ومسلم هو ابن صبيح أبو الضحى . وسأقى الكلام على حديث الباب في تفسير سورة البقرة إن شاء الله تعالى . قال القاضي عياض : كان تحريم الخمر قبل نزول آية الربا بمدة طويلة ، فيحتمل أنه ﷺ أخبر بتحريمها مرة بعد أخرى تأكيذاً . قلت : ويحتمل أن يكون تحريم التجارة فيها تأخر عن وقت تحريم عيها . والله أعلم

٧٤ - **باب** الخدم للمسجد . وقال ابن عباس **﴿ نَذَرْتُكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾** : للمسجد بخدمه

٤٦٠ - **حديث** أحمد بن حنبل وأبو داود قال حدثنا حماد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة أن امرأة - أو رجلاً - كانت تنمُّ المسجد - ولا أراه إلا امرأة - فذكر حديث النبي ﷺ أنه صلى على قبره

**قوله** ( باب الخدم للمسجد ) في رواية كريمة والخدم في المسجد . **قوله** ( وقال ابن عباس ) هذا التعليق وصله ابن أبي حاتم بمعناه . **قوله** ( محرراً ) أى ممتقاً ، والظاهر أنه كان في شرعهم حصة النذر في أولادهم ، وكان غرض البخاري الإشارة بإيراد هذا إلى أن تعظيم المسجد بالخدمة كان مشروعاً عند الأمم السالفة حتى أن بعضهم وقع منه نذر ولده لخدمته . ومناسبة ذلك لحديث الباب من جهة حصة تبرع تلك المرأة بأقامة نفسها لخدمة المسجد لتقرير النبي ﷺ لها على ذلك . **قوله** ( حدثنا أحمد بن حنبل ) وأبو داود جده ، واسم أبيه عبد الملك ، وشيخه حماد هو ابن زيد ، ورجاله إلى أبي هريرة بصريون . **قوله** ( ولا أراه ) بضم الهمزة أى أظنه . **قوله** ( فذكر حديث النبي ﷺ ) أى الذي تقدم قبل يباب

٧٥ - **باب** الأسير أو الغريم يُرَبُّط في المسجد

٤٦١ - **حديث** إسحاق بن إبراهيم قال أخبرنا روح ومحمد بن جعفر عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال **﴿ إِنَّ عَفْرِيَّتًا مِنَ الْجَنِّ تَقُلْتُ عَلَى الْبَارِحَةِ - أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا - لَيَقَطَّ عَلَى الصَّلَاةِ ، فَأَمْسَكَنِي اللَّهُ مِنْهُ ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَرْبِطَهُ إِلَى سَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ حَتَّى تُصْبِحُوا وَتَنْظُرُوا إِلَيْهِ كُلُّكُمْ ، فَذَكَرْتُ قَوْلَ أَخِي سُلَيْمَانَ ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مَلَكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَنِي آدَمَ ﴾ قَالَ رُوِيَ : فَزِدْهُ خَاسِمًا**

[ الحديث ٤٦١ - أطرافه في : ١٢١٠ ، ٣٢٨٤ ، ٣٢٣٢ ، ٤٨٠٨ ]

**قوله** ( باب الأسير أو الغريم ) كذا للاكثر بأو ، وهي للتنويع ، وفي رواية ابن السكن وغيره « والغريم » وابو العطف . **قوله** ( حدثنا روح ) هو ابن عباد . **قوله** ( تقلت ) بالفاء . وتشديد اللام أى تعرض لى قلته أى

بغتة ، وقال القزاز : يعنى توب ، وقال الجمهورى : أفلت الشئ فأتقلت وتقلت بمعنى . **قوله** ( البارحة ) قال صاحب المنتهى : كل ذائل بارح ، ومنه سميت البارحة ، وهى أدنى ليلة زالت عنك . **قوله** ( أو كلة نحوها ) قال الكرماني : الضمير راجع إلى البارحة أو إلى جملة تقلت على البارحة . قلت : رواء شباية عن شعبة بلفظ « عرض له فقد على » أخرجه المصنف في أواخر الصلاة . وهو يؤيد الاحتمال الثاني . ووقع في رواية عبد الرزاق « عرض لي في صورة هر » ولمسلم من حديث أبي الدرداء « جاء بشهاب من نار ليجمعه في وجهي » وللنسائي من حديث عائشة « فآخذته فصرعته فخنقته حتى وجدت برد لسانه على يدي » وقهم ابن بطلان وغيره منه أنه كان حين عرض له غير متشكل بغير صورته الأصلية فقالوا : إن رؤية الشيطان على صورته التي خلق عليها خاص بالنبي ﷺ وأما غيره من الناس فلا لقوله تعالى ( انه يراكم هو وقبيله ) الآية . وسنذكر بقية فوائد مباحث هذه المسألة في « باب ذكر الجن » حيث ذكره المؤلف في بدء الخلق ، ويأتى الكلام على بقية فوائد حديث الباب في تفسير سورة ص . **قوله** ( رب اغفر لي وهب لي ) كذا في رواية أبي ذر ، وفي بقية الروايات هنارب هب لي . قال الكرماني : لعله ذكره على طريق الاقتباس لا على قصد التلاوة . قلت : ووقع عند مسلم كما في رواية أبي ذر على نسق التلاوة ، فالظاهر أنه تغير من بعض الرواة . **قوله** ( قال روح فرده ) أى النبي ﷺ رد العفريت ( خاستا ) أى مطرودا . وظاهره أن هذه الزيادة في رواية روح دون رفيقه محمد بن جعفر ، لكن أخرجه المصنف في أحاديث الانبياء عن محمد بن بشار عن محمد بن جعفر وحده ، وزاد في آخره أيضا « فرده خاستا » ، ورواه مسلم من طريق النضر عن شعبة بلفظ « فرده الله خاستا » ،

## ٧٦ - باب الإغتسال إذا أسلم ، وربط الأسير أيضا في المسجد

وكان شريح يأمرُ الغريم أن يُحْبَسَ إلى سارية المسجد

٤٦٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال **حدثنا** الليث قال **حدثنا** سعيد بن أبي سعيد سمع أبا هريرة قال « **بعث** النبي ﷺ خيلا قبل نجد ، فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن أثال ، فربطوه بسارية من سواري المسجد ، فخرج إليه النبي ﷺ فقال : أطلقوا ثمامة ، فانطلق إلى تخيل قريب من المسجد فاغتسل ، ثم دخل المسجد فقال : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله »

[ الحديث ٤٦٢ - أخرجه في : ٤٦٦ ، ٢٤٢٢ ، ٢٤٢٣ ، ٤٣٧٢ ]

**قوله** ( باب الإغتسال إذا أسلم وربط الأسير أيضا في المسجد ) هكذا في أكثر الروايات ، وسقط للاصلي وكرمة قوله « وربط الأسير الخ » ، وعند بعضهم « باب » بلا ترجمة ، وكأنه فصل من الباب الذي قبله ، ويحتمل أن يكون يبيض للترجمة فسد بعضهم البياض بما ظهر له ، ويدل عليه أن الاسماعيل ترجم عليه « باب دخول المشرك المسجد » وأيضاً فالبخاري لم يجر عادته بإعادة لفظ الترجمة عقب الاخرى ، والإغتسال إذا أسلم لا تعلق له بأحكام المساجد إلا على بعد ، وهو أن يقال : الكافر جنب غالباً والجنب ممنوع من المسجد إلا لضرورة ، فلما أسلم لم تبق ضرورة للهيبه في المسجد جنباً فاغتسل لتسوغ له الإقامة في المسجد . وادعى ابن المنير أن ترجمة هذا الباب ذكر البيع

والشراء في المسجد ، قال : ومطابقها لقصة ثمامة أن من تخيل منع ذلك أخذه من عموم قوله ، وإنما بنيت المساجد لذكر الله ، فأراد البخاري أن هذا العموم مخصوص بأشياء غير ذلك منها ربط الأسير في المسجد ، فإذا جاز ذلك للمصلحة فكذلك يجوز البيع والشراء للمصلحة في المسجد . قلت : ولا يخفى ما فيه من التكلف ، وليس ما ذكره من الترجمة مع ذلك في شيء من نسخ البخاري هنا ، وإنما قدمت قبل خمسة أبواب لحديث عائشة في قصة برة ، ثم قال : فإن قيل إيراد قصة ثمامة في الترجمة التي قبل هذه وهي « باب الأسير يربط في المسجد ، أليق فالجواب أنه يحتمل أن البخاري آثر الاستدلال بقصة العفريت على قصة ثمامة ، لأن الذي هم يربط العفريت هو النبي ﷺ ، والذي تولى ربط ثمامة غيره ، وحيث رآه مربوطا قال « أطلقوا ثمامة » قال فهو بأن يكون إنكارا لربطه أولى من أن يكون تقريرا . انتهى . وكأنه لم ينظر سياق هذا الحديث تأملا لا في البخاري ولا في غيره ، فقد أخرجه البخاري في أواخر المغازي من هذا الوجه بعينه مطولا وفيه أنه ﷺ مر على ثمامة ثلاث مرات وهو مربوط في المسجد ، وإنما أمر بإطلاقه في اليوم الثالث ، وكذا أخرجه مسلم وغيره ، وصرح ابن إسحق في المغازي من هذا الوجه أن النبي ﷺ هو الذي أمرهم بربطه ، فبطل ما تخيله ابن المنير ، وإنى لا تنجب منه كيف جوز أن الصحابة يفعلون في المسجد أمرا لا يرضاه رسول الله ﷺ ؟ فهو كلام فاسد ، مبنى على فاسد ، فالخدة على التوفيق . قوله ( وكان شريح يأمر الفرير أن يحبس ) قال ابن مالك : فيه وجهان : أحدهما أن يكون الأصل يأمر بالفرير ، وأن يحبس بدل اشتغال ، ثم حذفت الباء نائهما أن معنى قوله « أن يحبس » أي ينحبس لئجل المطاوع موضع المطاوع لاستلزامه إياه ، انتهى والتعليق المذكور في رواية الخوى دون رفته ، وقد وصله معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال « كان شريح إذا قضى على رجل بحق أمر بحبسه في المسجد إلى أن يقوم بما عليه ، فإن أعطى الحق وإلا أمر به إلى السجن . قوله ( خيلا ) أي فرسانا والأصل أنهم كانوا رجالا على خيل ، وثمامة بمثلثة مضومة وأثال بضم الحزنة بعدها مثناة خفيفة . قوله ( إلى نخل ) في أكثر الروايات بالخاء المعجمة ، وفي النسخة المقررة على أبي الوقت بالجيم ، وصورها بعضهم وقال : والنخل الماء القليل التابع وقيل الجاري . قلت : ويؤيد الرواية الأولى أن لفظ ابن خزيمة في صحيحه في هذا الحديث « فانطلق إلى حائط أبي طلحة ، وسيأتى الكلام على بقية فوائد هذا الحديث حيث أوردته المصنف تأملا إن شاء الله تعالى

## ٧٧ - باب الخيمة في المسجد للمرضى وغيرهم

٤٦٣ - **حدثنا** زكرياء بن يحيى **قال** حدثنا عبد الله بن ميمون **قال** حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة قالت « أصيب سعد يوم الخندق في الأكليل ، ففُصِرَ النبي ﷺ خيمة في المسجد ليومده من قريب ، فلم يَرَهُمْ - وفي المسجد خيمة من بني غفار - إلا الدم يسيل إليهم ، فقالوا : يا أهل الخيمة ما هذا الذي يأتينا من قبلكم ؟ فإذا سعد يذو جرحه دما ، فأت فيها »

[ الحديث ٤٦٣ - أطراة في : ٢٨١٤ ، ٣٩٠ ، ٤١١٧ ، ٤١٢٢ ]

**قوله** ( باب الخيمة في المسجد ) أي جوار ذلك . **قوله** ( حدثنا زكريا بن يحيى ) هو البليغ اللؤلؤي وكان حافظا ، وفي شيوخ البخاري زكريا بن يحيى أبو السكين وقد شارك البليغ في بعض شيوخة . **قوله** ( أصيب سعد )

أى ابن معاذ. **قوله** ( فى الأكل ) هو هرق فى اليد. **قوله** ( خيمة فى المسجد ) أى لسمد. **قوله** ( فلم يرعهم ) أى يفرعهم ، فالخطاى : المعنى أنهم يبناهم فى حال طمأنينة حتى أفرعهم رؤية الدم فارتاعوا له ، وقال غيره : المراد بهذا اللفظ السرعة لا نفس الفزع . **قوله** ( وفى المسجد خيمة ) هذه الجملة معترضة بين الفعل والفاعل ، والتقدير : فلم يرعهم إلا الدم ، والمعنى فراعهم الدم . **قوله** ( من قبلكم ) بكسر القاف ، أى من جنتكم . **قوله** ( يغفلو ) يغيبون وذال معجمتين أى يسيل . **قوله** ( فأت فيها ) أى فى الخيمة ، أو فى تلك المرحلة . وفى رواية المستمل والكشميين « فأت منها ، أى الجراحة ، وسيأتى الكلام على بقية فوائد هذا الحديث فى كتاب المغازى حيث أورده المؤلف هناك بأنهم من هذا السياق

## ٧٨ - باب إدخال البعير فى المسجد لليلة

وقال ابن عباس: « طاف النبي ﷺ على بعير »

٤٦٤ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة قالت « شكوت إلى رسول الله ﷺ أنى أشتكى . قال طوفى من وراء الناس وأنت راكبة . ففطت ورسول الله ﷺ يصلى إلى جنب البيت يقرأ بالطور وكتاب مسطور »

[ الحديث ٤٦٤ - أطرافه فى : ١٦١٩ ، ١٦٢٦ ، ١٦٣٣ ، ٤٨٥٣ ]

**قوله** ( باب إدخال البعير فى المسجد لليلة ) أى للحاجة ، وفهم منه بعضهم أن المراد باليلة الضعف فقال هو ظاهر فى حديث أم سلمة دون حديث ابن عباس ، ويحتمل أن يكون المصنف أشار بالتعليق المذكور إلى ما أخرجه أبو داود من حديث أن النبي ﷺ قدم مكة وهو يشتكى ، فطاف على راحلته ، وأما اللفظ المعلق فهو موصول عند المصنف كما سيأتى فى كتاب الحج إن شاء الله تعالى . ويأتى أيضاً قول جابر « أنه لما طاف على بعيره ليراه الناس ولبسأوه ، ويأتى الكلام على حديث أم سلمة أيضاً فى الحج ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، ورجال إسناده مديونون ، وفيه تابعيان محمد وعروة ، وصحابتان زينب وأمها أم سلمة . قال ابن بطال : فى هذا الحديث جواز دخول الدواب التى يؤكل لحما المسجد إذا احتيج إلى ذلك لأن بولها لا ينجسه ، بخلاف غيرها من الدواب . وتعب بأنه ليس فى الحديث دلالة على عدم الجواز مع [ عدم ] الحاجة ، بل ذلك دائر على التلويت وعدمه ، لحث يحضى التلويت يتمتع الدخول . وقد قيل إن ناقته ﷺ كانت منوكة أى مدربة معلقة فيؤمن منها ما يحذر من التلويت وهى سائرة (١) فيحتمل أن يكون بعير أم سلمة كان كذلك . والله أعلم

## ٧٩ - باب \* ٤٦٥ - حدثنا محمد بن المثنى قال حدثنا مازد بن هشام قال حدثني أبي عن قتادة

قال حدثنا أنس أن رجلين من أصحاب النبي ﷺ خرجا من عند النبي ﷺ فى ليلة مظلمة ومعهما مثل المصباحين

(١) من الكلام ليس ببعير ، والصواب مطارة أبوال إبل ونحوها مما يؤكل لحما ، فلا يضر المسجد وجوده من ذلك كما أشار إليه ابن بطال . فتنه ، وأقل حاشية ص ٣٣٩



يُصِيبَانِ بَيْنَ يَدَيْهِمَا . فَلَمَّا افْتَرَقَا صَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاحِدٌ حَتَّى أَتَى أَهْلَهُ

[المحدث ٤٦٥ - طرفاه في : ٣٦٣٩ ، ٣٨٠٥]

**قوله** (باب) كذا هو في الاصل بلا ترجمة ، وكأنه يبيّن له فاستمر كذلك . وأما قوله ابن رشيد : إن مثل ذلك إذا وقع للبغاري كان كالفصل من الباب فهو حسن حيث يكون بينه وبين الباب الذي قبله مناسبة ، بخلاف مثل هذا الموضع . وأما وجه تعلقه بأبواب المساجد فمن جهة أن الرجلين تأخرا مع النبي ﷺ في المسجد في تلك الليلة المظلمة لانتظار صلاة العشاء معه ، فعلى هذا كان يليق أن يترجم له فضل المشي إلى المسجد في الليلة المظلمة ، ويلمح بحديث « بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة » ، وقد أخرجه أبو داود وغيره من حديث بريدة ، وظهر شاهده في حديث الباب لأكرام الله تعالى هذين الصحابين بهذا النور الظاهر ، وادخر لهما يوم القيامة ما هو أعظم وأتم من ذلك إن شاء الله تعالى . وسنذكر بقية فوائد حديث أنس المذكور في كتاب المناقب ، فقد ذكر المصنف هناك أن الرجلين المذكورين هما أسيد بن حضير وعباد بن بشر

## ٨٠ - باب الخوخة والممر في المسجد

٤٦٦ - **حدثنا** محمد بن عتيق قال حدثنا أبو النضر عن عبيد بن حنين عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري قال : خطب النبي ﷺ فقال « إِنَّ اللَّهَ خَيْرَ عَبْدٍ بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ ، فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ . فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي : مَا يُبْكِي هَذَا الشَّيْخَ ، إِنْ يَكُنِ اللَّهُ خَيْرَ عَبْدٍ بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ ؟ فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ الْبَدُ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ أَمَّنَا . قَالِي : يَا أَبَا بَكْرٍ لَا تَبْكُ ، إِنَّ أَمَّنَ النَّاسِ عَلَيَّ فِي مُحَبَّتِهِ وَمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا مِنْ أُمَّتِي لَا تَتَّخِذْتُ أَبَا بَكْرٍ ، وَلَكِنْ أَخُوهُ الْإِسْلَامَ وَمَوَدَّتُهُ . لَا يَبْقَيْنَ فِي الْمَسْجِدِ بَابٌ إِلَّا سُدَّ ، إِلَّا بَابُ أَبِي بَكْرٍ »

[المحدث ٤٦٦ - طرفاه في : ٣٦٥٤ ، ٣٩٠٤]

٤٦٧ - **حدثنا** عبد الله بن محمد الجني قال حدثنا وهب بن جرير قال حدثنا أبي قال سمعت بعل بن حكيم عن عكرمة عن ابن عباس قال « خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ عَاصِمًا رَأْسُهُ بِمِرْقَةٍ فَقَعَدَ عَلَى الْمَنْبَرِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَمَّنٌ عَلَيَّ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ بِنِ إِبْنِي فَحَنَانَهُ ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنَ النَّاسِ خَلِيلًا لَا تَتَّخِذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا ، وَلَكِنْ خَلَّةُ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ . سُدُّوا كُلَّ خَوْخَةٍ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرَ خَوْخَةِ أَبِي بَكْرٍ »

[المحدث ٤٦٧ - طرفاه في : ٣٦٥٧ ، ٦٧٣٨]

**قوله** (باب الخوخة والممر في المسجد) الخوخة باب صغير قد يكون بمصراع وقد لا يكون ، وإنما أصلها فتح في حائط ، قاله ابن قرقول . **قوله** (عن عبيد بن حنن عن بسر بن سعيد) هكذا في أكثر الروايات ، وسقط في رواية

الأصلي عن أبي زيد ذكر بسر بن سعيد فصار عن عبيد بن حنين عن أبي سعيد ، وهو صحيح في نفس الامر لكن محمد بن سنان إنما أحدث به كالذي وقع في بقية الروايات ، فقد نقل ابن السكن عن القزبري عن البخاري أنه قال : هكذا حدث به محمد بن سنان ، وهو خطأ ، وإنما هو عن عبيد بن حنين وعن بسر بن سعيد يعني بواو العطف ، فعلى هذا يكون أبو النضر سمعه من شيخين حدثه كل منهما به عن أبي سعيد ، وقد رواه مسلم كذلك عن سعيد بن منصور عن فليح عن أبي النضر عن عبيد وبسر جميعا عن أبي سعيد ، وتابعه يونس بن محمد عن فليح أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عنه ، ورواه أبو عاصم العقدي عن فليح عن أبي النضر عن بسر وحده أخرجه المصنف في مناقب أبي بكر ، فكان فليحا كان يجمعهما مرة ويقتصر مرة على أحدهما . وقد رواه مالك عن أبي النضر عن عبيد وحده عن أبي سعيد أخرجه المصنف أيضاً في الهجرة ، وهذا بما يقوى أن الحديث عند أبي النضر عن شيخين ، ولم يبق إلا أن محمد بن سنان أخطأ في حذف الواو العاطفة مع احتمال أن يكون الخطأ من فليح حال تحديثه له به ، ويؤيد هذا الاحتمال أن المعافي بن سليمان الحراني رواه عن فليح كرواية محمد بن سنان ، وقد نبه المصنف على أن حذف الواو خطأ فلم يبق للاعتراض عليه سبيل ، قال الدارقطني : رواية من رواه عن أبي النضر عن عبيد عن بسر غير محفوظة . **قوله** ( ان يكن الله خير عبدا ) كذا للاكثر ، وللکشميني ، وإن يكن الله عبداً خير ، والهجرة في د إن ، مكسورة على أنها شرطية ، وجوز ابن التين فتحها على أنها تعليلية وفيه نظر . **قوله** ( إن آمن الناس ) قال النووي : قال العلماء ، معناه أكثرهم جوداً لنا بنفسه وماله ، وليس هو من المن الذي هو الاعتداد بالصنعة ، لأن المنه لله ولرسوله في قبول ذلك ، وقال القرطبي : هو من الامتنان ، والمراد أن أبا بكر له من الحقوق ما لو كان لغيره نظيرها لا من بها ، يؤيده قوله في رواية ابن عباس : ليس أحد آمن علي ، والله أعلم . **قوله** ( ولكن أخوة الإسلام ) كذا للاكثر وللأصلي ، ولكن أخوة الإسلام ، بحذف الألف كأنه نقل حركة الهمة الى التون وحذف الهمة ، فعلى هذا يجوز ضم نون لكن كما قاله ابن مالك ، وخبر هذه الجملة محذوف ، والتقدير أفضل كما وقع في حديث ابن عباس الذي بعده ، ولكن فيه خلة الإسلام ، ويأتي ما في ذلك من الإشكال وبيانه في كتاب المناقب إن شاء الله تعالى . وبين حديث ابن عباس أيضاً أن ذلك كان في مرض موته عليه السلام ، وذلك لما أمر أبا بكر أن يصلي بالناس ، فلذلك استثنى خروجه بخلاف غيره ، وقد قيل : إن ذلك من جملة الإشارات الى استخلافه كما سيأتي أيضاً . **قوله** ( غير خوخة أبي بكر ) كذا للاكثر ، وللکشميني ، إلا ، بدل غير

## ٨١ - باب الأبواب والتأني للكمية والمساجد

قال أبو عبد الله : وقال لي عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن ابن جريج قال : قال لي ابن أبي مليكة : يا عبد الملك لو رأيت مساجد ابن عباس وأبوابها

٤٦٨ - **حَرْش** أبو الثَّمانِ وَقُتَيْبَةُ فَلَا حَدَّثَنَا حَازِدٌ عَنْ أُبَيٍّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَ مَكَّةَ فَدَعَا عُمَانَ بْنَ طَلْحَةَ فَفَتَحَ الْبَابَ ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَبِلَالٌ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَعُمَانُ بْنُ طَلْحَةَ ، ثُمَّ أَغْلَقَ الْبَابَ فَلَيْثَ فِيهِ سَاعَةٌ ثُمَّ خَرَجُوا . قَالَ ابْنُ عُمَرَ فَبَدَرْتُ فَسَأَلْتُ بِلَالَ فَقَالَ : صَلَّى فِيهِ ، فَقُلْتُ : فِي أَيِّ ؟ قَالَ :

بَيْنَ الْأُسْطُوَانَتَيْنِ . قَالَ ابْنُ عَرَبٍ : فَذَهَبَ عَلَى أَنَّ أَسْأَلَهُ كَمْ صَلَّى ؟

**قوله** ( باب الأبواب والغلقي ) يفتح المعجمة واللام ، أى ما يفتح به الباب . **قوله** ( قال لى عبد الله بن محمد ) هو الجعفي ، وسفيان هو ابن عيينة ، وعبد الملك هو اسم ابن جريج . وقوله ( لو رأيت ) محذوف الجواب وتقديره : لرأيت عجبا أو حسنا ، لانقائها أو نظافتها ونحو ذلك . وهذا السياق يدل على أنها في ذلك الوقت كانت قد اندرست **قوله** ( قال حدثنا حماد بن زيد ) لم يقل الأصيل « ابن زيد » ، وسيأتي الكلام على حديث ابن عمر هذا في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . قال ابن بطلال : الحكمة في غلق الباب حينئذ لئلا يظن الناس أن الصلاة فيه سنة فيلزمون ذلك ، كذا قال ، ولا يخفى ما فيه . وقال غيره : يحتمل أن يكون ذلك لئلا يزدحموا عليه ، تتوفر دواعيهم على مراعاة أفعاله ليأخذوها عنه ، أو ليكون ذلك أسكن لقلبه وأجمع لخشوعه . وإنما أدخل معه عثمان لئلا يظن أنه عزل عن ولاية الكعبة ، وبلايا وأسامة لملازمتهما خدمته . وقيل : فائدة ذلك التمكن من الصلاة في جميع جهاتها ، لأن الصلاة إلى جهة الباب وهو مفتوح لا تصح

## ٨٢ - باب دخول المشرك للمسجد

٤٦٩ - **حديث** قتيبة قال حدثنا الأبيث عن سفيان بن أبي سفيان أنه سمع أبا هريرة يقول « بعث رسول الله ﷺ خيلا قبل نجد ، فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن أثال ، فربطوه بسارية من سواري المسجد »

**قوله** ( باب دخول المشرك المسجد ) هذه الترجمة ترد على الإسماعيلي حيث ترجم بها فيما مضى بدل ترجمة الاغتسال إذا أسلم ، وقد يقال إن في هذه الترجمة بالنسبة إلى ترجمة « الأسير » ربطه في المسجد ، تكرارا ، لأن ربطه فيه يستلزم إدخاله . لكن يجاب عن ذلك بأن هذا أعم من ذاك ، وقد اختصر المصنف الحديث مقتصرًا على المقصود منه ، وسيأتي تأملا في المغازي . وفي دخول المشرك المسجد مذاهب : فمن الحنفية الجواز مطلقا ، وعن المالكية والمزني المنع مطلقا ، وعن الشافعية التفصيل بين المسجد الحرام وغيره للآية . وقيل : يؤذن للكتابي خاصة ، وحديث الباب يرد عليه ، فإن ثمامة ليس من أهل الكتاب

## ٨٣ - باب رفع الصوت في المسجد

٤٧٠ - **حديث** علي بن عبد الله قال حدثنا يحيى بن سفيان قال حدثنا أبو جعفر بن عبد الرحمن قال حدثني يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد قال : كنت قائما في المسجد فخصمني رجل ، فنظرت فإذا عمر بن الخطاب قال : اذهب فأنتي بهذين ، فحشنته بهما . قال : من أنتمأ - أو من أين أنتمأ - ؟ قال : من أهل العائيف . قال : لو كنتم من أهل البلد لأوجعتمكما ، ترعان أصواتكما في مسجد رسول الله ﷺ !

**قوله** ( باب رفع الصوت في المسجد ) أشار بالترجمة إلى الخلاف في ذلك ، فقد كرهه مالك مطلقا سواء كان في العلم أم في غيره ، وفرق غيره بين ما يتعلق بفرض ديني أو نفع دينوي وبين ما لا فائدة فيه ، وساق البخاري في

الباب حديث عمر الدال على المنع ، وحديث كعب الدال على عدمه ، إشارة منه الى أن المنع فيما لا منفعة فيه وعدمه فيما تلحق الضرورة اليه . وقد تقدم البحث فيه في باب التقاضى . ووردت أحاديث في النهي عن رفع الصوت في المساجد ، لكنها ضعيفة أخرج ابن ماجه بعضها ، فكان المصنف أشار اليها . **قوله** (حدثنا الجعيد بن عبد الرحمن) في رواية الإسماعيلي ، الجعيد بن أوس ، وهو هو ، فإن اسمه الجعيد وقد بصغر ، وهو ابن عبد الرحمن بن أوس ، فقد ينسب الى جده . **قوله** (حدثني يزيد بن خصيفة) هو ابن عبد الله بن خصيفة نسب الى جده ، وروى حاتم بن إسماعيل هذا الحديث عن الجعيد عن السائب بلا واسطة أخرجه الإسماعيلي ، والجعيد صح سماعه من السائب كما تقدم في الطهارة فليس هذا الاختلاف قادحا ، وعند عبد الرزاق له طريق أخرى عن نافع قال د كان عمر يقول لا تكثروا اللط . فدخل المسجد فاذا هو برجلين قد ارتفعت أصواتهما ، فقال : ان مسجدا هذا لا يرفع فيه الصوت ، الحديث . وفيه انقطاع ، لان نافعا لم يدرك ذلك الزمان . **قوله** (كنت قائما في المسجد) كذا في الأصول بالالف ، وفي رواية د نائما ، بالنون . ويؤيده رواية حاتم عن الجعيد بلفظ د كنت مضطجعا . **قوله** (لخصيني) أى رماي بالحصاء . **قوله** (فاذا عمر) الخبر محذوف تقديره قائم أو نحوه ، ولم أقف على تسمية هذين الرجلين ، لكن في رواية عبد الرزاق أنهما ثقفيان . **قوله** (لو كنتا) بدل على أنه كان تقدم نهيه عن ذلك ، وفيه المعذرة لأهل الجهل بالحكم إذا كان ما يخفى مثله . **قوله** (لا وجمعتكما) زاد الإسماعيلي د جلدا . ومن هذه الجهة يتبين كون هذا الحديث له حكم الرفع ، لأن عمر لا يتوعدهما بالجلد إلا على مخالفة أمر توقيني . **قوله** (ترفعان) هو جواب عن سؤال مقدر كأنهما قالاه : لم توجهنا قال : لانكما ترفعان . وفي رواية الإسماعيلي د برفعتكما أصواتكما ، وهو يؤيد ما قدرناه . وقد تقدم توجيه جمع أصواتكما في حديث د بعدذان في قبورهما .

٤٧١ - **عشر** أحمد قال حدثنا ابن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب حدثني عبد الله بن كعب بن مالك أن كعب بن مالك أخبره أنه تقاضى ابن أبي حذرة ديناً له عليه في عهد رسول الله ﷺ في المسجد فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله ﷺ وهو في بيته ، فخرج إليهما رسول الله ﷺ حتى كشف سيجت حجرتيه ونادى : يا كعب بن مالك ، يا كعب . قال : أكيئك يا رسول الله ، فأشار بيده أن صم الشطر من دينك . قال كعب : قد فعلت يا رسول الله . قال رسول الله ﷺ : قم فاقضه

**قوله** (حدثنا أحد) في رواية أبي على الشبوي عن الفربري د حدثنا أحد بن صالح ، وبذلك جزم ابن السكن ، وقد تقدم الكلام على حديث كعب في د باب التقاضى ، قيل عشرة أبواب أو نحوها . وقوله هنا د حتى سمعها ، في رواية الأصيلي د سمعها ،

## ٨٤ - باب الحلق والجلوس في المسجد

٧٢ - **عشر** مسدد قال حدثنا بشر بن المفضل عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال د سأل رجل النبي ﷺ - وهو على المنبر - ما ترى في صلاة الليل ؟ قال : متى متنى . فإذا خشى الصبح صلى واحدة فأوترت

٢ - ٧١ ج ٩ ص ١٠٠

له ما صلى » وإنه كان يقول : اجعلوا آخرَ صَلَاتِكُم بِاللَّيْلِ وَتَرَاءُ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهِ

[ الحديث ٤٧٢ - أخرجه في : ٤٧٣ ، ٩٩٠ ، ٩٩٣ ، ٩٩٥ ، ١١٣٧ ]

٤٧٣ - **حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانِ قَالَ حَدَّثَنَا سَمَاءُ عَنْ أُثُوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ** « أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ فَقَالَ : كَيْفَ صَلَاةُ اللَّيْلِ ؟ فَقَالَ : مَثْنَى مَثْنَى ، فَإِذَا خَشِيتَ الصُّبْحَ فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ تُورِثُكَ مَا قَدْ صَالَيْتَ » قَالَ الْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُمْ أَنَّ رَجُلًا نَادَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ

٤٧٤ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي وَاقِدٍ الْأَشْجِيِّ قَالَ** « بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ فَأَقْبَلَ ثَلَاثَةَ قُرَى ، فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَهَبَ وَاحِدٌ ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَرَأَى فُرْجَةَ جُلُوسٍ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَجُلَسَ خَلْفَهُمْ . فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ : أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنِ الثَّلَاثَةِ ؟ أَمَّا أَحَدُهُمَا فَوَأَى إِلَى اللَّهِ فَأَوَاهُ اللَّهُ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَاسْتَحْيَى فَاسْتَحْيَى اللَّهُ مِنْهُ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ »

**قَوْلُهُ ( باب الخلق )** بفتح المهملة ويجوز كسرهما واللام مفتوحة على كل حال : جمع حلقة باسكان اللام على غير قياس وحكى فتحها أيضاً . **قَوْلُهُ ( عن عبيد الله )** هو ابن عمر العمري . **قَوْلُهُ ( سأل رجل )** لم أقف على اسمه . **قَوْلُهُ ( ماترى )** أى مارأيك ؟ من الرأى ، ومن الرؤية بمعنى العلم ، و ( مثنى مثنى ) بغير تنوين أى اثنتين اثنتين ، وكرر تأكيداً . **قَوْلُهُ ( فأوترت )** بفتح الراء أى تلك الواحدة . **قَوْلُهُ ( وأنه كان يقول )** بكسر الهمزة على الاستئناف ، وقائل ذلك هو نافع ، والضمير لابن عمر . **قَوْلُهُ ( بالليل )** هى فى رواية الكشميضى والأصملى فقط . **قَوْلُهُ فى طريق أثوب عن نافع ( توتر )** بالجرم جواباً للأمر ، وبالرفع على الاستئناف ، وزاد الكشميضى والأصملى « ذلك » . **قَوْلُهُ ( قال الوليد بن كشير )** هذا التعليق وصله مسلم من طريق أبي أسامة عن الوليد ، وهو بمعنى حديث نافع عن ابن عمر ، وسيأتى الكلام على ذلك مفصلاً فى كتاب الوتر إن شاء الله تعالى . وأراد البخارى بهذا التعليق بيان أن ذلك كان فى المسجد ليتم له الاستدلال لما ترجمه له . وقد اعترضه الإسماعيلى فقال : ليس فيما ذكر دلالة على الخلق ولا على الجلوس فى المسجد بجمال . وأجيب بأن كونه كان فى المسجد صريح من هذا المعلق ، وأما إتعلق فقال المذهب : شبه البخارى جلوس الرجال فى المسجد حول النبي ﷺ وهو يخطف بالتحلق حول العالم ، لأن الظاهر أنه ﷺ لا يكون فى المسجد وهو على المنبر إلا وعنده جمع جلوس محدقين به كالتحلقين . والله أعلم . وقال غيره : حديث ابن عمر يتعلق بأحد ركنى الترجمة وهو الجلوس ، وحديث أبي واقد يتعلق بالركن الآخر وهو التحلق . وأما ما رواه مسلم من حديث جابر بن سمرة قال « دخل رسول الله ﷺ المسجد وهم حلق فقال : ما لى أراكم عزين ، فلا معارضة بينه وبين هذا ، لأنه إنما كره تحلقهم على ما لا فائدة فيه ولا منفعة <sup>(١)</sup> بخلاف تحلقهم حوله فإنه كان

( ١ ) هذا فيه نظر . والظاهر أنه أنكر عليهم تفرقهم ، وذلك على استحباب اجتماعهم حال مدة صلاة الفم ، وأن يكونوا حلقة واحدة لاحقاً ، لأن ذلك أجمع للقلوب وأكمل للفائدة . والله أعلم

لسماع العلم والتعلم منه . قوله ( بينما رسول الله ﷺ في المسجد ) زاد في العلم ، والناس معه ، وهو أصرح فيما ترجم له . قوله ( فرأى فرجة ) زاد في العلم ، وفي الحلقة ، وزادها الأصيلي والكشميني أيضاً في هذه الرواية ، وقد تقدم الكلام على فوائده في كتاب العلم

### ٨٥ - باب الاستلقاء في المسجد ، ومد الرجل

٤٧٥ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن عباد بن تميم عن عمه أنه رأى رسول الله ﷺ مستلقياً في المسجد واضماً إحدى رجلتيه على الأخرى وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب قال : كان عمر وعثمان يفعلان ذلك [ الحديث ٤٧٥ - طرقه في ٥٩٦ ، ٦٢٨٧ ]

**قوله** ( باب الاستلقاء في المسجد ) زاد في نسخة الصغاني ، ومد الرجل ، . **قوله** ( حدثنا عبد الله بن مسleme ) هو التقني . **قوله** ( عن عمه ) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني . **قوله** ( واضماً إحدى رجلتيه على الأخرى ) قال الخطابي : فيه أن النبي ﷺ عن ذلك منسوخ ، أو يحمل النهي حيث يخشى أن تبدو العورة ، والجواز حيث يؤمن ذلك . قلت : الثاني أولى من ادعاء النسخ لأنه لا يثبت بالاحتمال ، ومن جزم به البيهقي والبعثي وغيرهما من المحدثين ، وجزم ابن بطلال ومن تبعه بأنه منسوخ ، وقال المازري : إنما بوب على ذلك لأنه وقع في كتاب أبي داود وغيره ، لا في الكتب الصحاح ، النبي ﷺ عن أن يضع إحدى رجلتيه على الأخرى ، لكنه عام لأنه قول يتناول الجميع ، واستقواءه في المسجد فعل قد يدعي قصره عليه فلا يؤخذ منه الجواز ، لكن لما صح أن عمر وعثمان كانا يفعلان ذلك دل على أنه ليس خاصاً به ﷺ بل هو جائز مطلقاً ، فإذا تقرر هذا صار بين المحدثين تعارض ، فيجمع بينهما ، فذكر نحو ما ذكره الخطابي . وفي قوله عن حديث النهي ، ليس في الكتب الصحاح ، لغفال ، فإن الحديث عند مسلم في اللباس من حديث جابر ، وفي قوله فلا يؤخذ منه الجواز ، نظر لأن الخصائص لا تثبت بالاحتمال ، والظاهر أن فعله ﷺ كان ليبيان الجواز ، وكان ذلك في وقت الاستراحة لا عند مجتمع الناس لما عرف من عادته من الجلوس بينهم بالوقار التام ﷺ . قال الخطابي : وفيه جواز الانكاء في المسجد والاضطجاع وأنواع الاستراحة . وقال الداودي : فيه أن الأجر الوارد للابث في المسجد لا يختص بالجالس بل يحصل للمستلق أيضاً . **قوله** ( وعن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب ) هو معطوف على الاستناد المذكور ، وقد صرح بذلك أبو داود في روايته عن التقني ، وهو كذلك في الموطأ ، وقد غفل عن ذلك من زعم أنه معلق

### ٨٦ - باب المسجد يكون في الطريق من غير ضرر بالناس

وبه قال الحسن وأيوب ومالك

٤٧٦ - **حدثنا** يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال : أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت : « لم أعقل أبوى إلا وهما يدينان الدين ، ولم يمر علينا يوم إلا يأتينا فيه

رسول الله ﷺ طَرَفِي النَّهَارِ بُسْكِرَةً وَعَشِيَّةً . ثم بدا لأبي بكرٍ فَأَبْنَى مَسْجِدًا بَيْنَهُ دَارُهُ ، فَكَانَ يُصَلِّي فِيهِ وَتَقْرَأُ الْقُرْآنَ ، فَيَقِفُ عَلَيْهِ نِسَاءَ الْمُشْرِكِينَ وَأَبْنَاؤُهُمْ يَجْبُونَ مِنْهُ وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَجُلًا بَسِيسًا لَا يَمْلِكُ عَيْنِيهِ إِذَا قُرَأَ الْقُرْآنُ ، فَأَفْرَعَ ذَلِكَ أَشْرَافُ قُرَيْشٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ »

[ الحديث ٤٧٦ - أطرافه في : ٢١١٨ ، ٢١٦٣ ، ٢٢٦٤ ، ٢٢٩٧ ، ٣٩٠٥ ، ٤٠٩٣ ، ٥٨٠٧ ، ٦٠٧٩ ]

قوله ( باب المسجد يكون في الطريق من غير ضرر بالناس ) قال المازري : بناء المسجد في ملك المرء جائز بالإجماع . وفي غير ملكه متمتع بالإجماع ، وفي المباحات حيث لا يضر بأحد جائز أيضا ، لكن شذ بعضهم فنه ، لأن مباحات الطرق موضوعة لاتفادع الناس ، فإذا بنى بها مسجد منع اتفادع بعضهم ، فأراد البخاري الرد على هذا القائل واستدل بقصة أبي بكر ، لكون النبي ﷺ اطلع على ذلك وأقره . قلت : والمنع المذكور مروى عن ربيعة ، ونقله عبد الرزاق عن علي وابن عمر ، لكن باسنادين ضعيفين . قوله ( وبه قال الحسن ) يعني أن المذكورين ورد التصريح عنهم بهذه المسألة ، وإلا فاجهور على ذلك كما تقدم . قوله ( فاعبرني عروة ) هو معطوف على مقدر ، والمراد بابوي عاقبة أبو بكر وأم رومان ، وهو دال على تقدم اسلام أم رومان . قوله ( ثم بدا لابي بكر ) اختصر المؤلف المتن هنا ، وقد ساقه في كتاب الهجرة مطولا بهذا الاسناد فذكر بعد قوله « وعشية » وقبل قوله « ثم بدا » قصة طويلة في خروج أبي بكر عن مكة ورجوعه في جوار ابن الدغنة واشتراطه عليه أن لا يستعلن بعبادته ، فعند فراغ القصة قال « ثم بدا لابي بكر » أي ظهر له رأى فبنى مسجدا ، فذكر باقي القصة مطولا كما سيأتى السلام عليه مبسوطا هناك إن شاء الله تعالى . ولم يجد بعض المتأخرين - حيث شرح جميع الحديث هنا - مع أنه لم يقع منه هنا سوى قدر يسير ، وقد اشتمل من فضائل الصديق على أمور كثيرة كما سيأتى إن شاء الله تعالى

## ٨٧ - باب الصلاة في مسجد الشوق

وصلى ابن عوف في مسجد في دارٍ يُغلق عليهم الباب

٤٧٧ - حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « صَلَاةُ الْجَمِيعِ تَرِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَصَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ خَمْسًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ، فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ ، وَاتَى الْمَسْجِدَ لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ لَمْ يَخْطُ خُطْوَةً إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً ، وَحَظَّ عَنْهُ حَظِيَّتُهُ ، حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ . وَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَانَ فِي صَلَاتِهِ مَا كَانَتْ تَحْبِبُهُ ، وَتُصَلِّي - يَعْنِي عَلَيْهِ - الْمَلَائِكَةُ مَا دَامَ فِي تَحْلِيلِهِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ ، مَا لَمْ يُوْذِ بِحَدِّثٍ فِيهِ »

قوله ( باب الصلاة في مسجد السوق ) ولغير أبي ذر « مساجد » . موقع الترجمة الإشارة إلى أن الحديث الوارد في أن الأسواق شر البقاع وأن المساجد خير البقاع كما أخرجه البزار وغيره لا يصح إسناده ، ولو صح لم يمنع وضع المسجد في السوق لأن بقعة المسجد حيثئذ تكون بقعة خير . وقيل : المراد بالمساجد في الترجمة مواضع لإضاع الصلاة لا الأبنية الموضوعة لذلك ، فكأنه قال : باب الصلاة في مواضع الأسواق ولا يخفى بعده . قوله ( وصلى ابن

عن ( كذا في جميع الأصول ، وصحفه ابن المنير فقال : وجه مطابقة الترجمة لحديث ابن عمر - مع كونه لم يصل في سوق - أن المصنف أراد أن يبين جواز بناء المسجد داخل السوق لئلا يتخيل متخيل من كونه محجورا منع الصلاة فيه لأن صلاة ابن عمر كانت في دار تنلق عليهم فلم يمنع التحجير اتخاذ المسجد . وقال الكرماني : لعل غرض البخاري منه الرد على الحنفية حيث قالوا بامتناع اتخاذ المسجد في الدار المحجوبة عن الناس اهـ . والذي في كتب الحنفية السكراه لا التحريم ، وظهر بحديث أبي هريرة أن الصلاة في السوق مشروعة ، وإذا جازت الصلاة فيه فرادى كان أولى أن يتخذ فيه مسجد للجماعة ، أشار إليه ابن بطال . وحديث أبي هريرة الذي ساقه المصنف هنا أخرجه بعد في « باب فضل صلاة الجماعة » ، وبأنى الكلام على فوائده هناك إن شاء الله تعالى . وزاد في هذه الرواية ، وتصل الملائكة الخ ، وقد تقدمت في « باب الحديث في المسجد » ، من وجه آخر عن أبي هريرة . قوله في هذه الرواية ( صلاة الجميع ) أى الجماعة ، وتكلف من قال التقدير في الجميع ، وقوله ( على صلاته ) أى الشخص . قوله ( فان أحكم ) كذا للاكثر بالغاء ، وللشمسين بالموحدة وهى سنية أو للصاحبة . قوله ( فأحسن ) أى أسبغ الوضوء . قوله ( ما لم يؤذ يحدث ) كذا للاكثر بالفعل المجزوم على البدلية ويجوز بالرفع على الاستئناف ، وللشمسين « ما لم يؤذ يحدث فيه » ، بلفظ الجار والمجرور متعلقا بيؤذ ، والمراد بالحديث الناقض للوضوء . ويحتمل أن يكون أعم من ذلك ، لكن صرح في رواية أبي داود من طريق أبي رافع عن أبي هريرة بالأول

## ٨٨ - باب تشييك الأصابع في المسجد وغيره

٤٧٨ ، ٤٧٩ - **حَرْش** حَامِدُ بْنُ عُمَرَ عَنْ بَشِيرٍ حَدَّثَنَا عَاصِمٌ حَدَّثَنَا وَقَدْ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - أَوْ ابْنِ

عِمْرُو - « شَبَّكَ النَّبِيُّ ﷺ أَصَابَهُ »

[ الحديث ٤٧٩ - طرقة في : ٤٨٠ ]

٤٨٠ - وقال عاصم بن علي حَدَّثَنَا عَاصِمٌ بْنُ مُحَمَّدٍ سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي فَمُ أَحْفَظُهُ ، فَقَوَّيْتُهُ لِي وَقَدْ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي وَهُوَ يَقُولُ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عِمْرُو ، كَيْفَ بَكَ إِذَا بَقِيتَ فِي حَالَةٍ مِنَ النَّاسِ بِهَذَا »

٤٨١ - **حَرْش** خَلَادُ بْنُ يُحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ جَدِّهِ عَنْ

أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِنْ أَوَّيْتُمُ اللَّوْثَ مِنَ كَالْبَنِيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا » وَشَبَّكَ أَصَابَهُ

[ الحديث ٤٨١ - طرقة في : ٢٤٤٦ ، ٦٠٢٦ ]

٤٨٢ - **حَرْش** إِسْحَاقُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ مُثَنَّى أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ « صَلَّى

بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلَاتِي الدَّيْئِ - قَالَ ابْنُ سِيرِينَ : سَمَّاهَا أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَلَكِنْ تَبَيَّنَتْ أَنَا ، قَالَ - فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ، فَهَامَ إِلَى خَشْيَةِ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَأَتَتْهَا عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضَبَانُ وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى



النُّسْرَى، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَوَضَعَ خَدَّهُ الْأَيْمَنَ عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى، وَخَرَجَتِ الشَّرْعَانِ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ فَقَالُوا: قُصِّرَتِ الصَّلَاةُ. وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَهَذَا أَنْ يُكَلِّمَهُ، وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ فِي يَدَيْهِ طَوْلٌ يُقَالُ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْبِيتَ أَمْ قُصِّرَتِ الصَّلَاةُ؟ قَالَ: لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصَرْ. فَقَالَ: أَكَمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ. فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى مَا تَرَكَ ثُمَّ سَلَّمَ. ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ. ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ، فَوُتِّئَ سَأَلُوهُ: ثُمَّ سَلَّمَ؟ فَيَقُولُ: نُبَيِّتُ أَنْ عِزْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: ثُمَّ سَلَّمَ

[المحدث ٤٨٧ - أطرافه في: ٧١٤، ٧١٥، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ٦٠٥١، ٧٢٥٠]

قوله (باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره) أورد فيه حديث أبي موسى، وهو دال على جواز التشبيك مطلقاً، وحديث أبي هريرة وهو دال على جوازه في المسجد، وإذا جاز في المسجد فهو في غيره أجوز. ووقع في بعض الروايات قبل هذين الحديثين حديث آخر، وليس هو في أكثر الروايات ولا استخرجه الإسماعيلي ولا أبو نعيم، بل ذكره أبو مسعود في الأطراف عن رواية ابن رُميح عن الفربري وحماد بن شاكر جميعاً عن البخاري قال حدثنا حامد بن عمر حدثنا بشر بن المفضل حدثنا عاصم بن محمد حدثنا واقد يعني أخاه عن أبيه يعني محمد بن زيد ابن عبد الله بن عمر عن ابن عمر أو ابن عمرو قال شبك النبي ﷺ أصابعه قال البخاري وقال عاصم بن علي حدثنا عاصم بن محمد قال سمعت هذا الحديث من أبي فلم أحفظه فقومه لي واقد عن أبيه قال: سمعت أبي وهو يقول قال عبد الله قال رسول الله ﷺ يا عبد الله بن عمرو كيف بك إذا بقيت في حثالة من الناس، وقد ساقه الخيدى في الجمع بين الصحيحين نقلًا عن أبي مسعود، وزاد هو قد مرّجت عهدهم وأماناتهم واختلفوا فصاروا هكذا وشبك بين أصابعه، الحديث. وحديث عاصم بن علي الذي علقه البخاري وصله إبراهيم الحزني في غريب الحديث له قال حدثنا عاصم بن علي حدثنا عاصم بن محمد عن واقد سمعت أبي يقول قال عبد الله قال رسول الله ﷺ، فذكره، قال ابن بطال: وجه ادخال هذه الترجمة في الفقه معارضة ما ورد في النهي عن التشبيك في المسجد، وقد وردت فيه مراسيل ومسندة من طرق غير ثابتة اهـ. وكأنه يشير بالمسند إلى حديث كعب بن عجرة قال قال رسول الله ﷺ إذا توضأ أحدكم ثم خرج عامداً إلى المسجد فلا يشبك يديه فانه في صلاة، أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان، وفي إسناده اختلاف ضعفه بعضهم بسببه. وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر بلفظ «إذا صلى أحدكم فلا يشبك بين أصابعه فان التشبيك من الشيطان. وإن أحدكم لا يزال في صلاة مادام في المسجد حتى يخرج منه، وفي إسناده ضعيف ومجهول. وقال ابن المنير: التحقيق أنه ليس بين هذه الأحاديث تعارض، إذ المنهى عنه فعله على وجه العبث، والذي في الحديث إنما هو لمقصود التشبيل، وتصوير المعنى في النفس بصورة الحس. قلت: هو في حديث أبي موسى وابن عمر كما قال، بخلاف حديث أبي هريرة. وجمع الإسماعيلي بأن النهي مقيد بما إذا كان في الصلاة أو قاصداً لها، إذ منتظر الصلاة في حكم المصل، وأحاديث الباب الدالة على الجواز خالية عن ذلك، أما الأولان فظاهران، وأما حديث أبي هريرة فلأن تشبيكه إنما وقع بعد انقضاء الصلاة في طئه، فهو في حكم المنصرف من الصلاة. والرواية التي فيها النهي

عن ذلك مادام في المسجد ضعيفة كما قدمنا ، فهي غير معارضة لحديث أبي هريرة كما قال ابن بطلان . واختلف في حكمة النهي عن التشييك قليل : لكونه من الشيطان كما تقدم في رواية ابن أبي شبة . وقيل لأن التشييك يجلب النوم وهو [ من ] مظان الحدث ، وقيل لأن صورة التشييك تشبه صورة الاختلاف كما نبه عليه في حديث ابن عمر فكره ذلك لمن هو في حكم الصلاة حتى لا يقع في المنهى عنه وهو قوله ﷺ للصليين « ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم » وسيأتي الكلام عليه في موضعه ، ويأتي الكلام على حديث ابن عمر في كتاب الفتن ، وعلى حديث أبي موسى في كتاب الأدب ، وعلى حديث أبي هريرة في سجود السهو . وسفيان هو الثوري وأبو بردة هو ابن عبد الله . ووقع للكشميني « عن بريد » وهو اسمه . وقوله ( يشد بعضه ) في رواية المستمل « شد » بلفظ الماضي . قوله ( حدثنا إسحق ) هو ابن منصور كما جزم به أبو نعيم . قوله ( إحدى صلاتي العشي ) كذا للأكثر وللمستمل والجرى العشاء بالمد وهو وهم فقد صح أنها الظهر أو العصر كما سيأتي ، وابتداء العشي من أول الزوال . قوله ( ووضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى ) عند الكشميني « دعه اليمين » بدل يده اليمنى وهو أشبه لثلا يلزم التكرار . قوله ( فربما سأله : ثم سلم ؟ ) أى ربما سأله ابن سيرين هل في الحديث « ثم سلم فيقول نبت الخ » وهذا يدل على أنه لم يسمع ذلك من عمران . وقد بين أشعث في روايته عن ابن سيرين الواسطة بينه وبين عمران فقال « قال ابن سيرين حدثني خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عمه أبي الهلب عن عمران بن حصين » أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي ، ووقع لنا عاليا في جزء الذهلي ، فظهر أن ابن سيرين أهم ثلاثة . وروايته عن خالد من رواية الأكبر عن الأصغر

### ٨٩ - باب المساجد التي على طُرُقِ المَدِينَةِ وَالْمَوَاضِعِ الَّتِي صَلَّى فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ

٤٨٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ التَّمَمِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا مُضَلِّلُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ قَالَ رَأَيْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَتَحَرَّى أَمَا كُنَ مِنَ الطَّرِيقِ فَيُصَلِّي فِيهَا ، وَيَحْدِثُ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يُصَلِّي فِيهَا ، وَأَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي فِي تِلْكَ الْأَمْكَنِ . وَحَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي فِي تِلْكَ الْأَمْكَنِ . وَسَأَلْتُ سَالِمًا فَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا وَانْفَاقًا فِي الْأَمْكَنِ كُلِّهَا ، إِلَّا أَنَّهُمَا اخْتَلَفَا فِي مَسْجِدٍ بِشَرْفِ الرُّوْحَاءِ

[ الحديث ٨٣ - أطرافه في : ١٥٣٥ ، ٢٣٢٦ ، ٢٣٤٥ ]

٤٨٤ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ حِينَ يَمْتَرُ وَفِي حَجَّتِهِ حِينَ حَجَّ تَحْتَ سَكْرَةٍ فِي مَوْضِعِ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ . وَكَانَ إِذَا رَجَعَ مِنْ غَزْوٍ كَانَ فِي تِلْكَ الطَّرِيقِ أَوْ حَجَّ أَوْ نَحَرَهُ قَبِطًا مِنْ بَطْنٍ وَادٍ ، فَذَا ظَهَرَ مِنْ بَطْنٍ وَادٍ أَنْخَفَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي عَلَى شَفِيرِ الْوَادِي الشَّرْقِيَةِ فَعَرَسَ تَمَّ حَتَّى يُصْبِحَ ، لَيْسَ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِمَجْعَارَةٍ وَلَا عَلَى الْأَكَةِ الَّتِي عَلَيْهَا الْمَسْجِدُ ، كَانَ تَمَّ خَالِجٌ يُصَلِّي عَبْدُ اللَّهِ عِنْدَهُ فِي بَطْنِهِ كَتَبَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَمَّ يُصَلِّي ، فَذَا السَّيْلُ فِيهِ بِالْبَطْحَاءِ حَتَّى دَفَنَ ذَلِكَ لِلْمَسْكَانِ الَّذِي كَانَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِيهِ

[ الحديث ٨٤ - أطرافه في : ١٥٣٣ ، ١٥٣٤ ، ١٧٩٩ ]

٤٨٥ - وأنَّ عبدَ اللَّهِ بنَ عمرَ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى حَيْثُ الْمَسْجِدُ الصَّغِيرُ الَّذِي دُونَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِشَرْفِ الرُّوحَاءِ ، وَقَدْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَعْلَمُ الْمَسْكَانَ الَّذِي صَلَّى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ : تَمَّ عَنْ يَمِينِكَ حِينَ تَقُومُ فِي الْمَسْجِدِ تُصَلِّي ، وَذَلِكَ الْمَسْجِدُ عَلَى حَاقَةِ الطَّرِيقِ الْيُمْنَى وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَسْكَةٍ ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ الْأَكْبَرِ رَمِيَّةٌ بِحَجَرٍ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ

٤٨٦ - وَأَنَّ ابْنَ عَمَرَ كَانَ يُصَلِّي إِلَى الْعِرْقِ الَّذِي عِنْدَ مُنْصَرَفِ الرُّوحَاءِ ، وَذَلِكَ الْعِرْقُ انْتِهَاءُ طَرَفِهِ عَلَى حَاقَةِ الطَّرِيقِ دُونَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُنْصَرَفِ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ ، وَقَدْ ابْتَدَى تَمَّ مَسْجِدٌ فَلَمْ يَكُنْ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ ، كَانَ يَتَرُكُهُ عَنْ يَسَارِهِ وَوَرَاءَهُ وَيُصَلِّي أَمَامَهُ إِلَى الْعِرْقِ نَفْسِهِ ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَرُوحُ مِنَ الرُّوحَاءِ فَلَا يُصَلِّي الظَّهْرَ حَتَّى يَأْتِيَ ذَلِكَ الْمَسْكَانَ فَيُصَلِّي فِيهِ الظَّهْرَ ، وَإِذَا أَقْبَلَ مِنْ مَكَّةَ فَإِنْ مَرَّ بِهِ قَبْلَ الصُّبْحِ بِسَاعَةٍ أَوْ مِنْ آخِرِ السَّحَرِ عَرَسَ حَتَّى يُصَلِّيَ بِهَا الصُّبْحَ

٤٨٧ - وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ نَحْتَ مَسْرَجَةٍ صَخِيَّةٍ دُونَ الزُّوَيْتَةِ عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ وَوِجَاهِ الطَّرِيقِ فِي مَكَانٍ بَاطِحٍ سَهْلٍ حَتَّى يُفِضِيَ مِنْ أَمْكَةٍ دُونَ بَرِيدِ الزُّوَيْتَةِ يَمِيلِينَ وَقَدْ انْكَسَرَ أَعْلَاهَا فَأَنْشَأَ فِي جَوْفِهَا وَهِيَ قَائِمَةٌ عَلَى سَاقٍ وَفِي سَاقِهَا كُتُبٌ كَثِيرَةٌ

٤٨٨ - وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي طَرَفِ ثَلَاثَةِ مِائَةٍ وَرَاءَ الْعَرَمِجِ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى هَضْبَةٍ عِنْدَ ذَلِكَ الْمَسْجِدِ قَبْرَانِ أَوْ ثَلَاثَةٍ عَلَى الْقُبُورِ رَضَمٌ مِنْ حِجَارَةٍ عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ عِنْدَ سَلَاتِ الطَّرِيقِ ، بَيْنَ أُولَئِكَ السَّلَاتِ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَرُوحُ مِنَ الْعَرَمِجِ بَعْدَ أَنْ يَمِيلَ الشَّمْسُ بِالْمَاجِرَةِ فَيُصَلِّي الظَّهْرَ فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ

٤٨٩ - وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ عِنْدَ سَرَاحٍ عَنْ يَسَارِ الطَّرِيقِ فِي مَسِيلٍ دُونَ هَرْمُثَى ، ذَلِكَ الْمَسِيلُ لَا صَقَّ بَكَرَاجِ هَرْمُثَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ قَرِيبٌ مِنْ غُلُوفَةٍ ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي إِلَى سَرَاحٍ هِيَ أَقْرَبُ السَّرَاحَاتِ إِلَى الطَّرِيقِ وَهِيَ أَطْوَلُهُنَّ

٤٩٠ - وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ فِي الْمَسِيلِ الَّذِي فِي أَدْنَى سَرِّ الظَّنِّ إِنْ قَبِلَ الْمَدِينَةَ حِينَ يَهْبِطُ مِنَ الصُّفَرَاوَاتِ يَنْزِلُ فِي بَطْنِ ذَلِكَ الْمَسِيلِ عَنْ يَسَارِ الطَّرِيقِ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ لَبَسَ بَيْنَ مَنْزِلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ إِلَّا رَمِيَّةً بِحَجَرٍ

٤٩١ - وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ بِيْذَى طَوًى وَبَيْتُ حَتَّى يُصْبِحَ يُصَلِّي الصُّبْحَ حِينَ يَفْقَدُ مَكَّةَ وَمُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ عَلَى أَمْكَةٍ غَلِيظَةٍ لَيْسَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي يُبْنَى تَمَّ وَلَسْكَنَ أَسْفَلَ

مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةٍ غَلِظَةٍ

[الحديث ٤٩١ - طرفاه في: ١٧٦٧ ، ١٧٦٩]

٤٩٢ - وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَقْبَلَ فُرْصَتَ الْجَبَلِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَبَلِ الطَّوِيلِ نَحْوَ السَّكْمَةِ فَجَلَّ الْمَسْجِدَ الَّذِي بَيْنَ نَحْمَ بَسَّارِ الْمَسْجِدِ بِطَرَفِ الْأَكْمَةِ وَمُصَلَّى النَّبِيِّ ﷺ أَغْلَ مِنْهُ عَلَى الْأَكْمَةِ السُّودَاءِ تَدْعُ مِنَ الْأَكْمَةِ عَشْرَةَ أَذْرُعٍ أَوْ نَحْوَهَا ثُمَّ نُصَلِّي مُسْتَقْبِلَ الْفُرْصَتَيْنِ مِنَ الْجَبَلِ الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ السَّكْمَةِ قَوْلُهُ ( باب المساجد التي على طرق المدينة ) أى في الطرق التي بين المدينة النبوية ومكة ، وقوله ( والموضع ) أى الأماكن التي تجعل مساجد . قَوْلُهُ ( وحدثنى نافع ) القائل ذلك هو موسى بن عقبة ، ولم يسق البخاري لفظ فضيل بن سليمان ، بل ساق لفظ أنس بن عياض ، وليس في روايته ذكر سالم بل ذكر نافع فقط ، وقد دلت رواية فضيل على أن رواية سالم ونافع متفقتان إلا في الموضع الواحد الذي أشار إليه ، وكأنه اعتمد رواية أنس بن عياض لكونه أقرب من فضيل . ومحصل ذلك أن ابن عمر كان يترك تلك الأماكن ، وتشده في الانبعاث مشهور ، ولا يعارض ذلك ما ثبت عن أبيه أنه رأى الناس في سفر يتبادرون إلى مكان فسأل عن ذلك فقالوا : قد صلى فيه النبي ﷺ فقال : من عرض له الصلاة فليصل ولا فليمض ، فإما هلك أهل الكتاب لأنهم تبعوا آثار أنبيائهم فاتخذوها كناسر وبما ، لأن ذلك من عمر محمول على أنه كره زيارتهم لمثل ذلك بغير صلاة أو خشى أن يشك ذلك على من لا يعرف حقيقة الأمر فيظنه واجبا ، وكلا الأمرين مأمون من ابن عمر ، وقد تقدم حديث عتيان وسؤاله النبي ﷺ أن يصلي في بيته ليتخذ مصلى واجبة النبي ﷺ إلى ذلك ، فهو حجة في التبرك بآثار الصالحين (١) . قَوْلُهُ ( تحت سمرة ) أى شجرة ذات شوك ، وهى التي تعرف بأمر غيلان . قَوْلُهُ ( وكان في تلك الطريق ) أى طريق ذي الخليفة . قَوْلُهُ ( بطن واد ) أى وادى العميق . قَوْلُهُ ( فعرس ) بمهمات والراء مشددة قال الخطابي : التعريس نزول استراحة لغير إقامة ، وأكثر ما يكون في آخر الليل ، وخصه بذلك الاصمعي وأطلق أبو زيد . قَوْلُهُ ( على الأكمة ) هو الموضع المرتفع على ما حوله ، وقيل هو تل من حجر واحد . قَوْلُهُ ( كان ثم خليج ) تكرر لفظ « ثم » في هذه القصة ، وهو بفتح المثناة والمراد به الجهة ، والخليج واد له عمق ، والكشب بضم الكاف والمثناة جمع كشيبة وهو رمل مجتمع . قَوْلُهُ ( فحدا ) بالحاء المهملة أى دفع ، وفي رواية الإسماعيلي « فدخل » بالحاء المعجمة واللام ، ونقل بعض المتأخرين عن بعض الروايات « قد جاء » بالقاف والجيم على أنهما كلتان حرف التحقيق والفعل الماضي من الجي . قَوْلُهُ ( وإن عبد الله بن عمر حدثه ) أى بالاسناد المذكور إليه . قَوْلُهُ ( بشرف الروحاء ) هى قرية جامعة على لبنتين من المدينة ، وهى آخر السيلة للتوجه إلى مكة ، والمسجد الأوسط هو في الوادى المعروف الآن بوادى بنى سالم . وفي الاذان من صحيح مسلم أن بينهما ستة وثلاثين ميلا . قَوْلُهُ ( يعلم المسكان ) بضم أوله من

(١) هذا خطأ ، والصواب ما تقدم في حاشية ص ٥٢٢ ، وغر النبي صلى الله عليه وسلم لا يقاس عليه في مثل هذا . والحق أن عمر رضي الله عنه أراد بالنبي عن تتبع آثار الأنبياء ، سد الذريعة إلى الشرك ، وهو أعلم بهذا الشأن من ابنه رضي الله عنهما وقد أخذ الجهور بما رآه عمر وليس في قصة عتيان ما يخالف ذلك ، لأنه في حديث عتيان قد قصد أن يتأذى به صلى الله عليه وسلم في ذلك ، بخلاف آثاره في الطرق ونحوها فإن التأذى به فيها وتجنبها لذلك غير مشروع كما دل عليه فعل عمر ، وربما أفضى ذلك عن فعله إلى العلل والصرك كما فعل أهل الكتاب . والله أعلم

أعلم يعلم من العلامة . قوله ( يقول ثم عن يمينك ) قال القاضي عياض : هو تصحيف ، والصواب د بمواسج عن يمينك . قلت : توجه الأول ظاهر ، وما ذكره إن ثبتت به رواية فهو أولى ، وقد وقع التوقف في هذا الموضع قديما ، فأخرجه الإسماعيلي بلفظ د يعلم المكان الذي صلى ، قال فيه هنا لفظه لم أضبطها د عن يمينك ، الحديث . قوله ( يعلى إلى العرق ) أى عرق الظبية ، وهو واد معروف قاله أبو عبيد البكري ، ( ومنصرف الروحاء ) بفتح الراء أى آخرها . قوله ( وقد ابتنى ) بضم المثناة مبنى للفعول . قوله ( سرحة ضخمة ) أى شجرة عظيمة و ( الروبة ) بالراء والمثناة مصغرا قرية جامعة بينها وبين المدينة سبعة عشر فرسخا . ( ووجه الطريق ) بكسر الواو أى مقابله . قوله ( بطح ) بفتح الموحدة وسكون الطاء وبكسرهما أيضا أى واسع . قوله ( حتى يفضى ) كذا للأكثر ، وللمستطلي والحموى د حين يفضى . قوله ( دوين بريد الروبة بيلين ) أى بينه وبين المكان الذى ينزل فيه البريد بالروبة ميلان ، وقيل المراد بالبريد سكة الطريق . قوله ( فائثنى ) بفتح المثناة مبنى للفاعل . قوله ( تلعة ) بفتح المثناة وسكون اللام بعدها مهملة وهى مسيل الماء من فوق إلى أسفل ، ويقال أيضا لما ارتفع من الأرض ولما انتهط ، و ( العرج ) بفتح المهملة وسكون الراء بعدها جيم : قرية جامعة بينها وبين الروبة ثلاثة عشر أو أربعة عشر ميلا و ( الهضبة ) بسكون الضاد المعجمة فوق الكتيب فى الارتفاع ودون الجبل ، وقيل الجبل المنبسط على الأرض ، وقيل الأكمة للمساء و ( الرضم ) الحجارة الكبار واحدها رضة يسكن الضاد المعجمة فى الواحد والجمع ، ووقع عند الأصيلي بالتحريك . قوله ( عند سليات الطريق ) أى ما يتفرع عن جوانبه ، والسليات بفتح المهملة وكسر اللام فى رواية أبي ذر والأصيلي . وفى رواية الباقين بفتح اللام ، وقيل : هى بالسكس الصخرات ، وبالفتح الشجرات . و ( السرحات ) بالتحريك جمع سرحة وهى الشجرة الضخمة كما تقدم . قوله ( فى مسيل دون حرشى ) المسيل المكان المنحدر ، وحرشى بفتح أوله وسكون الراء بعدها شين معجمة مقصور ، قال البكري هو جبل على ملتقى طريق المدينة والشام قريب من الجنفة ، وكراع حرشى طرفها ، و ( العلوة ) بالمعجمة المفتوحة غاية بلوغ السهم ، وقيل قدر ثلثي ميل . قوله ( مر الظهران ) بفتح الميم وتشديد الراء وبفتح الظاء المعجمة وسكون الهاء هو الوادى الذى تسميه العامة بطن مرو باسكان الراء بعدها واو ، قال البكري : بينه وبين مكة ستة عشر ميلا ، وقال أبو غسان : سمي بذلك لأن فى بطن الوادى كتابة يعرق من الأرض أبيض هجاء م ر ا الميم منفصلة عن الراء وقيل سمي بذلك لمرارة مائه . قوله ( قبل المدينة ) بكسر القاف وبفتح الموحدة أى مقابلها ، و ( الصفراوات ) بفتح المهملة وسكون الفاء جمع صفراء وهو مكان بعد سر الظهران . قوله ( ينزل بذى طوى ) بضم الطاء للأكثر وبه جزم الجوهري ، وفى رواية الحموى والمستطلي د بذى الطوى ، بزيادة ألف ولام قيده الأصيلي بالسكس وحكى عياض وغيره الفتح أيضا . قوله ( استقبل فرضتى الجبل ) الفرضة بضم الفاء وسكون الراء بعدها ضاد معجمة : مدخل الطريق إلى الجبل ، وقيل الشق المرتفع كالشراقة ، ويقال أيضا لمدخل النهر . ( تنبيهات ) : الاول اشتمل هذا السياق على تسمة أحاديث أخرجهما الحسن بن سفيان فى مسنده مفرقة من طريق إسماعيل بن أبي أويس عن أنس بن عياض يعيد الاسناد فى كل حديث إلا أنه لم يذكر الثالث . وأخرج مسلم منها للحديثين الآخرين فى كتاب الحج . الثانى : هذه المساجد لا يعرف اليوم منها غير مسجدى ذى الحليفة ، والمساجد التى بالروحاء يعرفها أهل تلك الناحية . وقد وقع فى رواية الزبير بن بكار فى د أخبار المدينة ، له من طريق أخرى عن نافع عن ابن عمر فى هذا الحديث زيادة بسط فى صفة تلك المساجد .

وفي الترمذى من حديث عمرو بن عوف أن النبي ﷺ صلى في وادى الروحاء وقال : لقد صلى في هذا المسجد سبعون نية . الثالث : عرف من صنع ابن عمر استحباب تتبع آثار النبي ﷺ والتبرك بها ، وقد قال البغوى من الشافعية : ان المساجد - التي ثبت أن النبي ﷺ صلى فيها - لو نذر أحد الصلاة في شيء منها تعين كمال تعين المساجد الثلاثة (١) الرابع : ذكر البخارى المساجد التي في طرق المدينة ، ولم يذكر المساجد التي كانت بالمدينة لأنه لم يقع له إسناد في ذلك على شرطه . وقد ذكر عمر بن شبة في أخبار المدينة ، المساجد والأماكن التي صلى فيها النبي ﷺ بالمدينة مستوعبا ، وروى عن أبي غسان عن غير واحد من أهل العلم أن كل مسجد بالمدينة ونواحيها مبنى بالحجارة المنقوشة المطابقة فقد صلى فيه النبي ﷺ ، وذلك أن عمر بن عبد العزيز حين بنى مسجد المدينة سأل الناس - وهم يومئذ متوافرون - عن ذلك ثم بناها بالحجارة المنقوشة المطابقة له . وقد عين عمر بن شبة منها شيئا كثيرا ، لكن أكثره في هذا الوقت قد اندثر ، وبقي من المشهورة الآن مسجد قباء ، ومسجد الفضيخ وهو شرق مسجد قباء ، ومسجد بنى قريظة ، ومشربة أم إبراهيم وهي شمال مسجد بنى قريظة ، ومسجد بنى ظفر شرق البقيع ويعرف بمسجد البغلة ، ومسجد بنى معاوية ويعرف بمسجد الإجابة ، ومسجد الفتح قريب من جبل سلع ، ومسجد القبلتين فه بنى سلة . هكذا أثبت بعض شيوخنا ، وفائدة معرفة ذلك ما تقدم عن البغوى . والله أعلم

#### ٩٠ - باب سترَةُ الإمامِ سترَةٍ مَن خَلْفَهُ

٤٩٣ - حَرْشُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَوْسَفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ « أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِي وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَرْتُ الْإِحْتِلَامَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ يَمْنَى إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ ، فَزُرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ فَزَلْتُ وَأَرْسَلْتُ الْأَتَانُ تَرْتَعُ وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ ، فَلَمْ يُتَكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ »

( أبواب سترَةِ المصلّي ) . قَوْلُهُ ( باب سترَةِ الإمامِ سترَةٍ مَن خَلْفَهُ ) أورد فيه ثلاثة أحاديث ، الثاني والثالث منها مطابقان للترجمة لكونه ﷺ لم يأمر أصحابه أن يتخذوا سترَةً غَيْرِ سترته ، وأما الاول وهو حديث ابن عباس ففي الاستدلال به نظر لأنه ليس فيه أنه ﷺ صلى إلى سترَةٍ ، وقد بوب عليه البيهقي « باب من صلى إلى غير سترَةٍ » وقد تقدم في كتاب العلم في الكلام على هذا الحديث في « باب متى يصح سماع الصغير » قول الشافعى : إن المراد بقول ابن عباس « إلى غير جدار » أى إلى غير سترَةٍ ، وذكرنا تأييد ذلك من رواية البزار ، وقال بعض المتأخرين : قوله « إلى غير جدار » لا يفتى غير الجدار ، إلا أن أخبار ابن عباس عن مروره بهم وعدم إنكارهم لذلك مشعر بمحدث أمر لم يعهده ، فلو فرض هناك سترَةٍ أخرى غير الجدار لم يكن لهذا الإخبار فائدة ، إذ مروره حينئذ لا يتكره أحد أصلا ، وكان البخارى حمل الأمر في ذلك على المألوف المعروف من عاداته ﷺ أنه

( ١ ) هذا ضيف ، والصواب أنه لا يتعين شيء من المساجد بالنذر سوى المساجد الثلاثة إذا احتاج إلى شد رجل ، فان لم ينجح لذلك فهو موضع نظر واختلاف . وأما هذه المساجد التي أشار إليها النبى ﷺ فالصواب أنه لا يجوز قصدُ العبادة ولا يغنى الوفاء لمن نذرهما سدا لقربة الصرك ، ويكفيه أن يصل في غيرهما من المساجد الصربية . والله أعلم

كان لا يصلي في القضاء إلا والعزلة أمامه ، ثم أيد ذلك بمحدثي ابن عمر وأبي جحيفة ، وفي حديث ابن عمر ما يدل على مداومة وهو قوله بعد ذكر الحربة ، وكان يفعل ذلك في السفر ، وقد تبعه النووي فقال في شرح مسلم في كلامه على فوائد هذا الحديث : فيه أن ستر الإمام ستره لمن خلفه . والله أعلم . قوله ( ناهزت الاحتلام ) أي قاربته ، وقد ذكرت الاختلاف في قدر عمره في باب تعلم الصبيان ، من كتاب فضيلة القرآن وفي باب الاختتان بعد الكبر ، من كتاب الاستئذان . وتوجيه الجمع بين المختلف من ذلك وبين الراجح من الأقوال وقه الحد . قوله ( يصلي بالناس يعني ) كذا قال مالك وأكثر أصحاب الزهري ، ووقع عند مسلم من رواية ابن عينة ، بقرعة ، قال النووي : يحمل ذلك على أنهما قضيتان ، وتعقب بأن الأصل عدم التعدد ولا سيما مع اتحاد مخرج الحديث ، فالحق أن قول ابن عينة « بقرعة » شاذ . ووقع عند مسلم أيضا من رواية معمر عن الزهري ، وذلك في حجة الوداع أو الفتح ، وهذا الشك من معمر لا يمول عليه ، والحق أن ذلك كان في حجة الوداع . قوله ( بعض الصنف ) زاد المصنف في الحج من رواية ابن أخي ابن شهاب عن عمه حتى سرت بين يدي بعض الصنف الأول ، انتهى ، وهو يعين أحد الاحتمالين الذين ذكرناهما في كتاب العلم . قوله ( فلم ينكر ذلك على أحد ) قال ابن دقيق العيد : استدلل ابن عباس بترك الإنكار على الجواز ، ولم يستدل بترك إعادتهم للصلاة لأن ترك الإنكار أكثر فائدة . قلت : وتوجيه أن ترك إعادة يدل على صحتها فقط لا على جواز المرور ، وترك الإنكار يدل على جواز المرور وصحة الصلاة معا . ويستفاد منه أن ترك الإنكار حجة على الجواز بشرطه وهو انتفاء الموانع من الإنكار وثبوت العلم بالاطلاع على الفعل ، ولا يقال لا يلزم بما ذكر اطلاع النبي ﷺ على ذلك لاحتمال أن يكون الصنف حائلا دون رؤية النبي ﷺ له لانا نقول قد تقدم أنه ﷺ كان يرى في الصلاة من ورائه كما يرى من أمامه ، وتقدم أن في رواية المصنف في الحج أنه مر بين يدي بعض الصنف الأول ، فلم يكن هناك حائل دون الرؤية ، ولو لم يرد شيء من ذلك لكان توفر دواعيهم على سؤاله ﷺ عما يحدث لهم كافي في الدلالة على اطلاعه على ذلك والله أعلم . واستدل به على أن مرور الحمار لا يقطع الصلاة ، فيكون ناسخا لحديث أبي ذر الذي رواه مسلم في كون مرور الحمار يقطع الصلاة ، وكذا مرور المرأة والكلب الأسود . وتعقب بأن مرور الحمار متحقق في حال مرور ابن عباس وهو راكبه ، وقد تقدم أن ذلك لا يضر لكون ستر الإمام ستره لمن خلفه ، وأما مروره بعد أن نزل عنه فيحتاج إلى نقل . وقال ابن عبد البر : حديث ابن عباس هذا يخص حديث أبي سعيد ، وإذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدا يمر بين يديه ، فإن ذلك مخصوص بالامام والمنفرد ، فأما المأموم فلا يضره من مر بين يديه لحديث ابن عباس هذا قال : وهذا كله لاختلاف فيه بين العلماء . وكذا نقل عياض الاتفاق على أن المأمومين يصلون إلى ستره ، لكن اختلفوا هل سترتهم ستره الإمام أم سترتهم الإمام نفسه ١٥ . فيه نظر ، لما رواه عبد الرزاق عن الحكم بن عمرو الثقفاري الصحابي ، أنه صلى بأصحابه في سفر وبين يديه ستره فمرت حمير بين يدي أصحابه فأعاد بهم الصلاة ، وفي رواية له أنه قال لهم : إنما لم تقطع صلاتي ولكن قطعت صلاتكم ، فهذا يعكس على ما نقل من الاتفاق . ولفظ ترجمة الباب ورد في حديث مرفوع رواه الطبراني في الأوسط من طريق سويد بن عبد العزيز عن عاصم عن أنس مرفوعا ، ستره الإمام ستره لمن خلفه ، وقال : تفرد به سويد عن عاصم ١٥ . وسويد ضعيف عندهم . ووردت أيضا في حديث موقوف على ابن عمر أخرجه عبد الرزاق ، ويظهر أثر الخلاف الذي نقله عياض فيما لو مر بين يدي الإمام أحد ، فعلى قول

من يقول إن ستر الإمام ستره من خلفه يضر صلاته وصلاته، وعلى قول من يقول إن الإمام نفسه ستره من خلفه يضر صلاته ولا يضر صلاتهم، وقد تقدمت بقية مباحث حديث ابن عباس في كتاب العلم

٤٩٤ - **حدثنا** إسحاق قال **حدثنا** عبد الله بن ميمون قال **حدثنا** عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان إذا خرج يوم العيد أمر بالحرية فتوضع بين يديه فيصلى إليها والناس وراءه، وكان يفعل ذلك في السفر، فمن ثم اتخذها الأسراء

[الحديث ٤٩٤ - أطرافه في : ٤٩٨، ٩٧٢، ٩٧٣]

**قوله** (حدثنا إسحاق) قال أبو علي الجبائي : لم أجد إسحاق هذا منسوبا لأحد من الرواة . قلت : وقد جزم أبو نعيم وخلف وغيرهما بأنه إسحاق بن منصور . **قوله** ( أمر بالحرية ) أى أمر غادمه بحمل الحرية ، وللصنف في العيدين من طريق الأوزاعي عن نافع ، وكان يندو إلى المصل والمصلى والعزرة تحمل وتنصب بين يديه فيصل إليها ، زاد ابن ماجه وابن خزيمة والإسماعيلي ، وذلك أن المصل كان فضاء ليس فيه شيء يستتره ، . **قوله** ( والناس ) بالرفع عطفا على فاعل فيصل **قوله** ( وكان يفعل ذلك ) أى نصب الحرية بين يديه حيث لا يكون جدار . **قوله** ( فمن ثم ) أى فن تلك الجهة اتخذ الأمراء الحرية يخرج بها بين أيديهم في العيد ونحوه ، وهذه الجملة الأخيرة فصلها على ابن مسهر من حديث ابن عمر فجعلها من كلام نافع كما أخرجه ابن ماجه ، وأوضحته في كتاب المدرج ، . وفي الحديث الاحتياط للصلاة وأخذ آلة دفع الأعداء لا سيما في السفر ، وجواز الاستخدام وغير ذلك . والضمير في « اتخذها » يحتمل عوده إلى الحرية نفسها أو إلى جنس الحرية ، وقد روى عمر بن شبة في « أخبار المدينة » من حديث سعد القرظ « إن النجاشي أهدى إلى النبي ﷺ حربة فأمسكها لنفسه فهي التي يمشي بها مع الإمام يوم العيد » . ومن طريق الليث أنه بلغه أن العزرة التي كانت بين يدي النبي ﷺ كانت لرجل من المشركين ، فقتله الزبير بن العوام يوم أحد فأخذها منه النبي ﷺ فكان ينصبها بين يديه إذا صلى . ويحتمل الجمع بأن عزرة الزبير كانت أولا قبل حربة النجاشي . ( فائدة ) حديث أبي جحيفة أخرجه المصنف مطولا ومختصرا ، وقد تقدم في الطهارة في « باب استعمال فضل وضوء الناس » وفي حديث ستر المورة من الصلاة في « باب الصلاة في الثوب الأحمر » وذكره أيضا هنا وبعد بابين أيضا وفي الأذان وفي صفة النبي ﷺ في موضعين وفي اللباس في موضعين ، ومداره عنده على الحكم بن عتيبة وعلى عون ابن أبي جحيفة كلاهما عن أبي جحيفة وعند أحدهما ما ليس عند الآخر ، وقد سمع شعبة منهما كما سيأتي وانحما

٤٩٥ - **حدثنا** أبو الوليد قال **حدثنا** شعبة عن عون بن أبي جحيفة قال سمعت أني أن النبي ﷺ صلى بهم بالبطحاء - وبين يديه عذرة - الظهر ركعتين والعصر ركعتين ثم بين يديه المرأة والحار

**قوله** ( أن النبي ﷺ صلى بهم بالبطحاء ) بفتح البطاء ، وهو موضع خارج مكة ، وهو الذي يقال له الأبطح ، وكذا ذكره من رواية أبي العميس عن عون ، وزاد من رواية آدم عن شعبة عن عون أن ذلك كان بالهجرة ، فيستفاد منه - كما ذكره النووي - أنه ﷺ جمع حينئذ بين الصلاتين في وقت الأولى منهما ، ويحتمل أن يكون قوله « والعصر ركعتين » أى بعد دخول وقتها . **قوله** ( وبين يديه عذرة ) تقدم ضبطها وتفسيرها في الطهارة



في حديث أنس . وفي رواية أبي العميس د جاء بلال فأذنه بالصلاة ، ثم خرج بالعزّة حتى ركعها بين يديه وأقام الصلاة ، وأول رواية عمر بن أبي زائدة عن عون عن أبيه د رأيت رسول الله ﷺ في قبة حرام من آدم ، ورأيت بلالا أخذ وضوء رسول الله ﷺ ، ورأيت الناس يبتدرون ذلك وضوءه ، فن أصاب منه شيئا تمسح به ، ومن لم يصب منه شيئا أخذ من بلال يد صاحبه ، وفيها أيضا د وخرج في حلة حرام مشمرا ، وفي رواية مالك بن مغول عن عون د كأنني أنظر إلى ويص ساقيه ، وبين فيها أيضا أن وضوء الذي ابتدره الناس كان فضل الماء الذي توضع به النبي ﷺ ، وكذا هو في رواية شعبة عن الحكم ، وفي رواية مسلم من طريق الثوري عن عون ما يشعر بأن ذلك كان بعد خروجه من مكة بقوله د ثم لم يزل يصلي ركعتين حتى رجع إلى المدينة . قوله ( يمر بين يديه ) أي بين العزّة والقبلة لا بينه وبين العزّة ، وفي رواية عمر بن أبي زائدة في باب الصلاة في الثوب الأحمر د ورأيت الناس والثوب يمر بين يدي العزّة . وفي الحديث من الفوائد التماس البركة بما لامسه الصالحون (١) ، ووضع السترة للصلي حيث يخشى المرور بين يديه والاكتفاء فيها بمثل غلط العزّة ، وأن قصر الصلاة في السفر أفضل من الاتمام لما يشعر به الخبر من مواظبته ﷺ عليه ، وأن ابتداء القصر من حين مفارقة البلد الذي يخرج منه ، وفيه تعظيم الصحابة للنبي ﷺ ، وفيه استحباب تشمير الثياب لا سيما في السفر ، وكذا استحباب العزّة ونحوها ، ومشروعية الأذان في السفر كما سيأتى في الأذان ، وجواز النظر إلى الساق وهو إجماع في الرجل حيث لا قنّة ، وجواز لبس الثوب الأحمر ، وفيه خلاف يأتي ذكره في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى

### ٩١ - باب قدر كم ينبغي أن يكون بين الصلّى والثبّة ؟

٤٩٦ - **حدّثنا عمرو بن زُرارة قال أخبرنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل قال « كان بين مصلى رسول الله ﷺ وبين الجدار عمر الشاة »**

[ الحديث ٤٩٦ - طرّفه في : ٧٣٣ ]

٤٩٧ - **حدّثنا المشكّي قال حدّثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة قال « كان جدار المسجد عند المنبر ، ما كادت الشاة تجوزها »**

قوله ( باب قدر كم ينبغي أن يكون بين المصلّي والسترة ) أي من ذراع ونحوه . ( والمصلّي ) بكسر اللام على أنه اسم فاعل ، ويحتمل أن يكون بفتح اللام أي المكان الذي يصلي فيه . قوله ( عن أبيه ) في رواية أبي داود والإسماعيلي د أخبرني أبي . قوله ( عن سهل ) زاد الاصيلي د ابن سعد . قوله ( كان بين مصلى رسول الله ﷺ ) أي مقامه في صلاته ، وكذا هو في رواية أبي داود . قوله ( وبين الجدار ) أي جدار المسجد بما يلي القبلة ، وصرح بذلك من طريق أبي غسان عن أبي حازم في الاعتصام . قوله ( يمر الشاة ) بالرفع ، وكان تامة ، أو مر اسم كان بتقدير قدر أو نحوه ، والظرف الخبر . وأعربه الكرماني بالنصب على أن مر خبر كان واسمها نحو قدر المسافة قال : والسياق يدل عليه . قوله ( عن سلمة ) يعني ابن الاكوع وهذا ثاني ثلاثيات البخاري . قوله ( كان جدار المسجد )

كذا وقع في رواية مكي، ورواه الإسماعيلي من طريق أبي عاصم عن يزيد بلفظ «كان المنبر على عهد رسول الله ﷺ ليس بينه وبين حائط القبلة إلا قدم تمر العنزة، فبين هذا السياق أن الحديث مرفوع. قوله (تجوزها) ولبعضهم «أن تجوزها» أي المسافة، وهي ما بين المنبر والجدار. فان قيل: من أين يطابق الترجمة؟ أجاب السكرماني فقال: من حيث إنه ﷺ كان يقوم بجانب المنبر، أي ولم يكن لمسجده محراب، فتكون مسافة ما بينه وبين الجدار نظير ما بين المنبر والجدار، فكأنه قال: والذي ينبغي أن يكون بين المصلّي وسوتره قدر ما كان بين منبره ﷺ وجدار القبلة. وأوضح من ذلك ما ذكره ابن رشيد أن البخاري أشار بهذه الترجمة إلى حديث سهل بن سعد الذي تقدم في «باب الصلاة على المنبر والخشب» فإنه فيه أنه ﷺ قام على المنبر حين عمل فصلي عليه فاقتضى ذلك أن ذكر المنبر يؤخذ منه موضع قيام المصلّي. فان قيل: إن في ذلك الحديث أنه لم يسجد على المنبر، وإنما نزل فسجد في أصله، وبين أصل المنبر وبين الجدار أكثر من عمر الشاة، أجيب بأن أكثر أجزاء الصلاة قد حصل في أعلى المنبر، وإنما نزل عن المنبر لأن الدرجة لم تتسع لقدر سجوده لخص به المقصود. وأيضاً فإنه لما سجد في أصل المنبر صارت الدرجة التي فوقه سترته وهو قدر ما تقدم. قال ابن بطال: هذا أقل ما يكون بين المصلّي وسوتره، يعني قدر عمر الشاة، وقيل أقل ذلك ثلاثة أذرع لحديث بلال، أن النبي ﷺ صلى في السكبة وبينه وبين الجدار ثلاثة أذرع، كما سيأتي قريباً بعد خمسة أبواب. وجمع الداودي بأن أقله عمر الشاة. وأكثره ثلاثة أذرع. وجمع بعضهم بأن الأول في حال القيام والقعود، والثاني في حال الركوع والسجود. وقال ابن الصلاح: قدروا عمر الشاة بثلاثة أذرع. قلت: ولا ينبغي ما فيه. وقال البقوي: استحب أهل العلم الدنو من السترة بحيث يكون بينه وبينها قدر إمكان السجود، وكذلك بين الصفوف. وقد ورد الأمر بالدنو منها، وفيه بيان الحكمة في ذلك، وهو ما رواه أبو داود وغيره من حديث سهل بن أبي حثمة مرفوعاً: «إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته».

### ٩٢ - باب الصلاة إلى الحربة

٤٩٨ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبيدِ اللَّهِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُرَكِّزُ لَهُ الْحَرْبَةَ فَيُصَلِّيُ إِلَيْهَا**  
قوله (باب الصلاة إلى الحربة) ساقى فيه حديث ابن عمر مختصراً، وقد تقدم قبل بباب. وقوله (تركز) أي تفرز في الأرض

### ٩٣ - باب الصلاة إلى العنزة

٤٩٩ - **حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا عَوْنُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي قَالَ «خَرَجَ عَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْهَاجِرَةِ، فَأَتَى بَوْسُوهُ فَتَوَضَّأَ فَصَلَّى بِنَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ وَالْمَرْأَةُ وَالْحُرُّ يَتَرَوْنَ مِنْ وَرَائِهَا»**

٥٠٠ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ زَيْدٍ قَالَ حَدَّثَنَا شَاذَانُ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ قَالَ: سَمِعْتُ**

أَنَسَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ تَبِعْتُهُ أَنَا وَعَلَامٌ وَمَعْنَا عَكَازَةٌ أَوْ عَصَا أَوْ عَزَّةٌ وَمَعْنَا إِدَاوَةٌ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ حَاجَتِهِ نَاولَنَاهُ الْإِدَاوَةَ»

**قوله** ( باب الصلاة إلى العزّة ) ساق فيه حديث أبي جحيفة عن آدم عن شعبة عن عون ، وقد تقدم الكلام عليه أيضا . واعترض عليه في هذه الترجمة بأن فيها تكرارا فإن العزّة هي الحربة ، لكن قد قيل إن الحربة إنما يقال لها عزّة إذا كانت قصيرة ففي ذلك جهة مغايرة . **قوله** ( والمرأة والحمار يمرّون من وراءها ) كذا ورد بصيغة الجمع ، فكأنه أراد الجنس . ويؤيده رواية د الناس والدواب يمرّون ، كما تقدم ، أو فيه حذف تقديره وغيرها أو المراد إخبار براكبه ، وقد تقدم بلفظ د يمر بين يديه المرأة والحمار ، فالظاهر أن الذي وقع هنا من تصرف الرواة ، وقال ابن التين : الصواب يمرّان ، إذ في يمرّون إطلاق صيغة الجمع على الاثنين . وقال ابن مالك : أعاد ضمير الذكور المقفلة على مؤنث ومذكر غير عاقل وهو مشكل ، والوجه فيه أنه أراد المرأة والحمار وراكبه لحذف الراكب لدلالة الحمار عليه ، ثم غلب تذكر الراكب المفهوم على تأنيث المرأة وذا العقل على الحمار . وقد وقع الإخبار عن مذكور ومخوف في قولهم ركب البعير طريحان ، أي البعير وراكبه . ثم ساق البخاري حديث أنس ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الطهارة . قوله فيه ( ومعنا عكازة أو عصا أو عزّة ) كذا للأكثر بالمهملة والنون والزاي المفتوحات ، وفي رواية المستمل والحوى د أو غيره ، بالمعجمة والياء والراء ، أي سواء ، أي المذكور . والظاهر أنه تصحيف

## ٩٤ - باب السترة بمكة وغيرها

٥٠١ - **عزّ بن سُلَيْمَانَ** بنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي جَحِيْفَةَ قَالَ : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَهِجَرَةِ فَصَلَّى بِالْبَطْحَاءِ الظُّهْرِ وَالْعَصَرَ رَكَعَتَيْنِ وَنَسَبَ بَيْنَ يَدَيْهِ عَزَّةً وَتَوَضَّأَ فَجَعَلَ النَّاسُ يَتَسَحَّوْنَ بِوَضُوْئِهِ

**قوله** ( باب السترة بمكة وغيرها ) ساق فيه حديث أبي جحيفة عن سليمان بن حرب عن شعبة عن الحكم ، والمراد منه هنا قوله د بالبطحاء ، فقد قدمنا أنها بطحاء مكة . وقال ابن المنير : إنما خص مكة بالذكر دفعا لتوهم من يتوهم أن السترة قبله ، ولا ينبغي أن يكون لمكة قبله إلا الكعبة ، فلا يحتاج فيها إلى سترة . انتهى . والذي أظنه أنه أراد أن ينكت على ما ترجم به عبد الرزاق حيث قال في د باب لا يقطع الصلاة بمكة شيء ، ثم أخرج عن ابن جريج عن كثير بن كثير بن المطلب عن أبيه عن جده قال د رأيت النبي ﷺ يصلي في المسجد الحرام ليس بينه وبينهم - أي الناس - سترة ، وأخرجه من هذا الوجه أيضا أصحاب السنن ، ورجاله موثقون إلا أنه معلول ، فقد رواه أبو داود عن أحمد عن ابن عيينة قال : كان ابن جريج أخبرنا به هكذا ، فلقيت كثيرا فقال : ليس من أبي سمعة ، ولكن عن بعض أهل عن جدى . فأراد البخاري التنبيه على ضعف هذا الحديث وأن لا فرق بين مكة وغيرها في مشروعية السترة ، واستدل على ذلك بحديث أبي جحيفة ، وقد قدمنا وجه الدلالة منه . وهذا هو المعروف عند الشافعية وأن لا فرق في منع المرور بين يدي المصلي بين مكة وغيرها . واعتذر بعض الفقهاء ذلك للطائفتين دون غيرهم للضرورة ، وعن بعض الحنابلة جواز ذلك في جميع مكة

## ٩٥ - باب الصلاة إلى الأسطوانة

وقال عمرُ : المصلُّون أحقُّ بالسَّواري من المتحدِّثين إليها

ورأى عمرُ رجلاً يصلي بين أسطوانتين فأدناه إلى سارية فقال : صلَّ إليها

٥٠٢ - حدثنا المسكِّي بن إبراهيم قال حدثنا يزيد بن أبي عبيد قال كنتُ أتى مع سدة بن الأَكْوَجِ

فُصِّلَ عندَ الأسطوانة التي عند المصحف ، قلت : يا أبا مسلم أراك تتحرى الصلاة عند هذه الأسطوانة ، قال : فإني رأيتُ النبي ﷺ يتحرى الصلاة عندها

قوله ( باب صلاة إلى الأسطوانة ) أى السارية ، وهى بضم الهيمزة وسكون السين المهملة وضم الطاء بوزن أفعوانة على المشهور ، وقيل بوزن فعولانة ، والغالب أنها تكون من بناء ، بخلاف العمود فإنه من حجر واحد . قال ابن بطال : لما تقدم أنه ﷺ كان يصلى إلى الحرية ، كانت الصلاة إلى الأسطوانة أولى لأنها أشد ستره . قلت : لكن أفاد ذكر ذلك التخصيص على وقوعه ، والنص أعلى من الفحوى . قوله ( وقال عمر ) هذا التعليق وصله ابن أبي شيبة والحميدى من طريق ممدان - وهو بفتح الميم وسكون الميم وبالذال المهملة ، وكان يريد عمر أى رسوله إلى أهل اليمن - عن عمر به . ووجه الاحتية أنهما مشتركان فى الحاجة إلى السارية المتخذة إلى الاستناد والمصل لجعلها ستره ، لكن المصل فى عبادة محقة فكان أحق . قوله ( ورأى ابن عمر ) كذا ثبت فى رواية أبي ذر والاصيل وغيرهما ، وعند بعض الرواة ورأى عمر ، بحذف ابن وهو أشبه بالصواب ، فقد رواه ابن أبي شيبة من طريق معاوية بن قره بن لياس المزنى عن أبيه وله حجة قال : رأى عمر وأنا أصلى ، فذكر مثله سواء لكن زاد : فأخذ بقفائى . . وعرف بذلك تسمية المهم المذكور فى التعليق . وأراد عمر بذلك أن تكون صلاته إلى ستره ، وأراد البخارى بإيراد أثر عمر هذا أن المراد بقول سلة و يتحرى الصلاة عندها ، أى إليها ، وكذا قول أنس و يتدرون السوارى ، أى يصلون إليها . قوله ( حدثنا المسكِّي ) هو ابن إبراهيم كما ثبت عند الاصيل وغيره ، وهذا ثالث ثلاثيات البخارى . وقد ساوى فيه البخارى شيخه أحمد بن حنبل ، فإنه أخرجه فى مسنده عن مكى بن إبراهيم . قوله ( التى عند المصحف ) هذا دال على أنه كان للمصحف موضع خاص به ، ووقع عند مسلم بلفظه : يصلى وراء الصندوق ، وكأنه كان للمصحف صندوق يوضع فيه ، والأسطوانة المذكورة حقق لنا بعض مشايخنا أنها المتوسطة فى الروضة المكرمة ، وأنها تعرف بأسطوانة المهاجرين ، قال : وروى عن عائشة أنها كانت تقول : لو عرفنا الناس لاضطربوا عليها بالسهم ، وأنها أسرها إلى ابن الزبير فسكان يكثر الصلاة عندها . ثم وجدت ذلك فى تاريخ المدينة لابن النجار وزاد أن المهاجرين من قريش كانوا يجتمعون عندها ، وذكره قبله محمد بن الحسن فى أخبار المدينة . قوله ( يا أبا مسلم ) هى كنية سلة ، و د يتحرى ، أى يقصد

٥٠٣ - حدثنا قبيصة قال حدثنا سفيان عن عمرو بن عمرو عن أنس قال : لقد رأيتُ كبار أصحاب النبي ﷺ

يبتدرون السَّواري عند المغرب . وزاد شعبه عن عمرو عن أنس : حتى يجزُج النبي ﷺ

[ الحديث ٥٠٢ - طرقة فى : ٦٢٥ ]

**قوله** (حدثنا سفيان) هو الثوري، وعمر بن عامر هو الكوفي الانصاري، لا والد أسد فانه بجلى، ولا عمرو ابن عامر البصري فانه سلى. **قوله** (لقد رأيت) في رواية المستمل والحوى. **لقد أدركت**. **قوله** (عند المغرب) أى عند أذان المغرب، وصرح بذلك الإسماعيلي من طريق ابن مهدي عن سفيان، ولمسلم من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس نحوه. **قوله** (وزاد شعبة عن عمرو) هو ابن عامر المذكور، قد وصله المصنف في كتاب الاذان من طريق غندر عن شعبة فقال: عن عمرو بن عامر الانصاري، وزاد فيه أيضا: يصلون الركعتين قبل المغرب، وسيأتي الكلام عليه هناك مع بقية مباحثه وتعيين من وقفنا عليه من كبار الصحابة المشار اليهم فيه إن شاء الله تعالى

## ٩٦ - باب الصلاة بين السواري في غير جماعة

٥٠٤ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال حدثنا جويرية عن نافع عن ابن عمر قال: دخل النبي ﷺ البيت وأسامة بن زيد وعثمان بن طلحة وبلال فأطال، ثم خرج، كنت أول الناس دخل على أثره، فسألت بلالا: أين صلى؟ قال: بين العمودين المقدمين»

٥٠٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ دخل الكعبة وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة الحبشي، فأغلقها عليه، مكث فيها. فسألت بلالا حين خرج: ما صنع النبي ﷺ؟ قال: جعل عموداً عن يساره وعموداً عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه. وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة، ثم صلى. وقال لما إسماعيل: حدثني مالك وقال: عمودين عن يمينه

**قوله** (باب الصلاة بين السواري في غير جماعة) إنما قيدا بغير الجماعة لأن ذلك يقطع الصفوف، وتسوية الصفوف في الجماعة مطلوب. وقال الرافعي في شرح المسند: احتج البخاري بهذا الحديث - أى حديث ابن عمر عن بلال - على أنه لا بأس بالصلاة بين الساريتين إذا لم يكن في جماعة، وأشار إلى أن الأولى للنفرد أن يصل إلى السارية، ومع هذه الأولوية فلا كراهة في الوقوف بينهما - أى للنفرد - وأما في الجماعة فالوقوف بين الساريتين كالصلاة إلى السارية. انتهى كلامه. وفيه نظر لورود النهي الخاص عن الصلاة بين السواري كما رواه الحاكم من حديث أنس باسناد صحيح، وهو في السنن الثلاثة، وحسنه الترمذي. قال المحب الطبري: كره قوم الصف بين السواري للنهي الوارد عن ذلك، ومحل الكراهة عند عدم الضيق، والحكمة فيه إما لانتقطاع الصف أو لانه موضع النعال. انتهى. وقال القرطبي: روى في سبب كراهة ذلك أنه مصل الجن المؤمنين

**قوله** (حدثنا جويرية) هو بالجيم بصيغة التصغير وهو ابن أسماء الضبيعي، واتفق أن اسمه واسم أبيه من الأعلام المشتركة بين الرجال والنساء. وقد سمع جويرية المذكور من نافع، وروى أيضا عن مالك عنه. **قوله** (كنت أول الناس) كذا في رواية أبي ذر وكريمة، وفي رواية الأصيل وابن عساكر: وكنت، بزيادة واو في أوله وهي أشبه، ورواه الإسماعيلي من هذا الوجه فقال بعد قوله ثم خرج: ودخل عبد الله على أثره أول الناس. **قوله** (بين العمودين المقدمين) في رواية الكشمي والمتقدمين، كذا في هذه الرواية، وفي رواية مالك التي تليها: وجعل عمودا عن يساره وعمودا عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه، وليس بين الروايتين

عائفة ، لكن قوله في رواية مالك ، وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة ، مشكل لأنه يشعر بكون ما عن يمينه أو يساره كان اثنين ، ولهذا عقبه البخاري برواية اسماعيل التي قال فيها « عمودين عن يمينه » ، ويمكن الجمع بين الروایتين بأنه حيث نفي أشار الى ما كان عليه البيت في زمن النبي ﷺ ، وحيث أفرد أشار إلى ما صار اليه بعد ذلك ويرشد الى ذلك قوله « وكان البيت يومئذ ، لان فيه إشعارا بأنه تغير عن هيئته الاولى . وقال الكرماني : لفظ العمود جنس يحتمل الواحد والاثنين ، فهو يحمل بيئته رواية « وعمودين » ، ويحتمل أن يقال : لم تكن الاعمدة الثلاثة على سمت واحد بل اثنان على سمت والثالث على غير سمتهما ، ولفظ « المتقدمين » في الحديث السابق مشعر به . والله أعلم . نكت : ويؤيده أيضا رواية مجاهد عن ابن عمر التي تقدمت في باب واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى ، فان فيها « بين السارين اثنين على يسار الداخل » ، وهو صريح في أنه كان هناك عمودان على اليسار وأنه صلى بينهما ، فيحتمل أنه كان ثم عمود آخر من البين لكنه بعيد أو على غير سمت العمودين فيصح قول من قال « جعل عن يمينه عمودين » ، وقول من قال « جعل عمودا عن يمينه » . وجوز الكرماني احتمالا آخر وهو أن يكون هناك ثلاثة أعمدة مصطفة فصل إلى جنب الأوسط ، فمن قال جعل عمودا عن يمينه وعمودا عن يساره لم يعتبر الذي صلى الى جنبه ومن قال عمودين اعتبره . ثم وجدته مسبوqa بهذا الاحتمال ، وأبعد منه قول من قال : انتقل في الركعتين من مكان إلى مكان ، ولا تبطل الصلاة بذلك لقلته . والله أعلم . قوله ( وقال اسماعيل ) أي ابن أبي أويس ، كذا في رواية أبي ذر والاصل في « قال » مجردة ، وفي رواية كريمة « قال لنا » فوضح وصله . وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على مالك فيه ، فوافق الجمهور عبد الله بن يوسف في قوله « عمودا عن يمينه وعمودا عن يساره » ، ووافق اسماعيل في قوله « عمودين عن يمينه » ، ابن القاسم والقعنبي وأبو مصعب ومحمد بن الحسن وأبو حذافة وكذا الشافعي وابن مهدي في احدي الروایتين عنهما ، وقال يحيى بن يحيى النيسابوري فيما رواه عنه مسلم « جعل عمودين عن يساره وعمودا عن يمينه » ، عكس رواية اسماعيل ، وكذلك قال الشافعي وبشر بن عمر في احدي الروایتين عنهما ، وجمع بعض المتأخرين بين هاتين الروایتين باحتمال تعدد الواقعة ، وهو بعيد لاتحاد مخرج الحديث ، وقد جزم البيهقي بترجيح رواية اسماعيل ومن وافقه ، وفيه اختلاف رابع قال عثمان بن عمر عن مالك « جعل عمودين عن يمينه وعمودين عن يساره » ، ويمكن توجيهه بأن يكون هناك أربعة أعمدة اثنان مجتمعان واثنان منفردان فوقف عند المجتمعين ، لكن يكرر عليه قوله « وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة » بعد قوله « وثلاثة أعمدة ورأه » ، وقد قال الدارقطني ، لم يتابع عثمان بن عمر على ذلك

٩٧ - باب \* ٥٠٦ - حدثنا ابراهيم بن المنذر قال حدثنا أبو صخرة قال حدثنا موسى بن عبيدة عن نافع أن عبد الله كان إذا دخل الكعبة تمشى قبل وجهه حين يدخل ، وجعل الباب قبل ظهره ، فمشى حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريبا من ثلاثة أذرع صلى يتوحن المكان الذي أخبره به بلال أن النبي ﷺ صلى فيه . قال : وليس على أحدنا بأس إن صلى في أي نواحي البيت شاء قوله ( باب ) كذا للاكثر بلا ترجمة ، وهو كالفضل من الباب الذي قبله ، وكأنه فصله عنه لأنه ليس فيه تصريح بكون الصلاة وقت بين السواري ، لكن فيه بيان مقدار ما كان بينه وبين الجدار من المسافة . وسقط لفظ

د باب ، من رواية الأصيلي . **قوله** ( حتى يكون بينه وبين الجدار قريبا ) كذا وقع بالنصب على أنه خبر كان واسمها محذوف . **قوله** ( من ثلاث أذرع ) كذا لابي ذر ، ولغيره ثلاثة بالتأنيث والندراج يذكر ويؤنث **قوله** ( يتوخى ) بالمعجمة أى يقصد . **قوله** ( قال ) أى ابن عمر . **قوله** ( أن يصلى ) كذا للكشمرى ولغيره أن صلى بلفظ الماضي ، ومراد ابن عمر أنه لا يشترط في صحة الصلاة في البيت موافقة المسكان الذى صلى فيه النبي ﷺ ، بل موافقة ذلك أولى وإن كان يحصل الغرض بغيره

### ٩٨ - باب الصلاة إلى الراحة والبعير والشجر والرحل

٥٠٧ - **حديث** محمد بن أبي بكر المَدَنِيُّ حَدَّثَنَا مُتَمَرُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ **قوله** أنه كان يُعْرِضُ راحته فيُصَلِّي إليها . قلتُ : أفَرَأَيْتَ إِذَا هَبَّتِ الرِّكَابُ ؟ قال : كان يأخذُ هذا الرجل فيُعَدِّله فيُصَلِّي إلى آخرته - أو قال مُؤَخَّرَه - وكان ابنُ عمرَ رضى اللهُ عنه يَقَعُه

**قوله** ( باب الصلاة إلى الراحة والبعير ) قال الجوهرى : الراحة النافعة التي تصلح لأن يوضع الرجل عليها ، وقال الازهرى : الراحة المركوب النجيب ذكرا كان أو أنثى . والماء فيها للبالغة ، والبعير يقال لما دخل في الخامسة . **قوله** ( والشجر والرحل ) المذكور في حديث الباب الراحة والرحل ، فسكانه ألحق البعير بالراحة بالمعنى الجامع بينهما ، ويحتمل أن يكون أشار إلى ما ورد في بعض طرقه ، فقد رواه أبو خالد الأحمر عن عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ : كان يصلى إلى بعيره ، انتهى . فان كان هذا حديثنا آخر حصل المقصود ، وإن كان مختصرا من الأول - كأن يكون المراد يصلى إلى مؤخرة رحل بعيره - اتجه الاحتمال الأول . ويؤيد الاحتمال الثاني ما أخرجه عبد الرزاق أن ابن عمر كان يكره أن يصلى إلى بعير إلا وعليه رحل ، وسأذكره بعد . وألحق الشجر بالرحل بطريق الأولوية ، ويحتمل أن يكون أشار بذلك إلى حديث على قال : لقد رأيتنا يوم بدر وما فينا لإنسان إلا نائم ، إلا رسول الله ﷺ فإنه كان يصلى إلى شجرة يدعو حتى أصبح ، ورواه النسائي بإسناد حسن . **قوله** ( يعرض ) بتشديد الراء أى يجعلها عرضا . **قوله** ( قلت أفرايت ) ظاهره أنه كلام نافع والمسئول ابن عمر ، لكن بين الاسماعيلى من طريق عبيدة بن حميد عن عبيد الله بن عمر أنه كلام عبيد الله والمسئول نافع ، فعلى هذا هو مرسل لأن فاعل يأخذ هو النبي ﷺ ولم يدركه نافع . **قوله** ( هبت الركاب ) أى هاجت الإبل ، يقال هب الفحل إذا هاج ، وهب البعير في السير إذا نطط . والركاب الإبل التي يسار عليها ولا واحد لها من لفظها ، والمعنى أن الإبل إذا هاجت شوشت على المصل لعدم استقرارها ، فيعدل عنها إلى الرحل فيجمله سترة . وقوله ( فيعدل ) يفتح أوله وسكون العين وكسر الدال ، أى يقيمه تلقاء وجهه . ويجوز التشديد . وقوله ( إلى آخرته ) بفتحات بلا مد ويجوز المد ، ( ومؤخره ) بضم أوله ثم همزة ساكنة ، وأما الخاء فجزم أبو عبيد بكسرها وجوز الفتح ، وأنكر ابن قتيبة الفتح ، وعكس ذلك ابن مكى فقال : لا يقال مقدم ومؤخر بالكسر إلا في العين خاصة ، وأما في غيرها فيقال بالفتح فقط . ورواه بعضهم بفتح الهمزة وتشديد الخاء . والمراد بها العود الذى فى آخر الرجل الذى يستند اليه الراكب . قال القرطبي : في هذا الحديث دليل على جواز التستر بما يستقر من الحيوان ، ولا يعارضه النهى عن الصلاة في معاطن الإبل لأن المعاطن مواضع أقامتها عند الماء ، وكراهة الصلاة حينئذ عندها إما لشدة نيتها وإما لأنهم كانوا يتخلون بينها مستترين بها

أنهى . وقال غيره : علة النهي عن ذلك كون الإبل خلقت من الشياطين ، وقد تقدم ذلك ، فيحمل ما وقع منه في السفر من الصلاة إليها على حالة الضرورة . ونظيره صلاته إلى السرير الذي عليه المرأة لكون البيت كان ضيقاً . وروى هذا يقول الشافعي في البرقي : لا يستبرأ بامرأة ولا دابة ، أي في حال الاختيار . وروى عبد الرزاق عن ابن عينة عن عبد الله بن دينار أن ابن عمر كان يكره أن يصلي إلى بعير إلا وعليه رحل ، وكان الحكمة في ذلك أنها في حال شد الرحل عليها أقرب إلى السكون من حال تحريكها

( تسكلة ) اعتبر الفقهاء مؤخرة الرحل في مقدار أقل السترة ، واختلفوا في تقديرها بفعل ذلك . فقيل ذراع وقيل ثلثا ذراع وهو أشهر ، لكن في مصنف عبد الرزاق عن نافع أن مؤخرة رحل ابن عمر كانت قدر ذراع

### ٩٩ - باب الصلاة إلى السرير

٥٠٨ - **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة قال حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت أعددتونا بالكلب والحمار ؟ لقد رأيتني مضطجعة على السرير فيجئني النبي ﷺ فيتوسط السرير فيصلي ، فأكره أن أسنحه ، فأنسل من قبل رجلي السرير حتى أنسل من لحافي

**قوله** ( باب الصلاة إلى السرير ) أورد فيه حديث الأسود عن عائشة في صلاة النبي ﷺ وهو متوسط السرير الذي هي مضطجعة عليه . واعترضه الاسماعيلي بأنه دال على الصلاة على السرير لا إلى السرير . ثم أشار إلى أن رواية مسروق عن عائشة دالة على المراد ، لأن لفظه د كان يصلي والسرير بينه وبين القبلة ، كما سيأتي ، فكان ينبغي له ذكرها في هذا الباب . وأجاب الكرمانى عن أصل الاعتراض بأن حروف الجر تتناوب ، فعنى قوله في الترجمة د إلى السرير ، أي على السرير ، وأدعى قبل ذلك أنه وقع في بعض الروايات بلفظ على السرير . قلت : ولا حاجة إلى الحمل المذكور ، فإن قولها د فيتوسط السرير ، يشمل ما إذا كان فوقه أو أسفل منه ، وقد بان من رواية مسروق عنها أن المراد الثاني . **قوله** ( أعددتونا ) هو استفهام إنكار من عائشة ، قالته لمن قال بحضرتها د يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة ، كما سيأتي من رواية مسروق عنها بعد خمسة أبواب ، وهناك تذكر مباحث هذا المتن إن شاء الله تعالى . وقولها د رأيتني ، بضم المثناة وقولها د أن أسنحه ، بفتح النون والحاء المهملة أى أظهر له من قدامه . وقال الخطابي : هو من قولك سنح لى الشيء إذا عرض لى ، تريد أنها كانت تخشى أن تستقبله وهو يصلي بيدها أى منتصبه . وقولها د أنسل ، بفتح السين المهملة وتشديد اللام ، أى أخرج بخفية أو برقى

### ١٠٠ - باب يرد المصلى من مراء بين يديه

ورد ابن عمر في التشهد ، وفي السكبة ، وقال : إن أبى إلا أن تُقاتله فقاتله

٥٠٩ - **حدثنا** أبو ميمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا يونس عن حميد بن هلال عن أبي صالح أن أبا سعيد قال : قال النبي ﷺ ح . و **حدثنا** آدم بن أبي إياس قال حدثنا سليمان بن أبي المغيرة قال حدثنا حميد بن هلال الدؤوى قال حدثنا أبو صالح السمان قال : رأيت أبا سعيد الخدري في يوم الجمعة يصلي إلى شيء



يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ ، فَأَرَادَ شَابٌّ مِنْ بَنِي أَبِي مُعَيْطٍ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَدَفَعَ أَبُو سَعِيدٍ فِي صَدْرِهِ ، فَنَظَرَ الشَّابُّ فَلَمْ يَجِدْ مَسَاعًا إِلَّا بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَادَّارَ لِيَجْتَازَ فَدَفَعَهُ أَبُو سَعِيدٍ أَشَدَّ مِنَ الْأُولَى ، فَقَالَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ . ثُمَّ دَخَلَ عَلَى مَرْوَانَ فَشَكَا إِلَيْهِ مَا لَقِيَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ ، وَدَخَلَ أَبُو سَعِيدٍ عَلَيْهِ عَلَى مَرْوَانَ ، فَقَالَ : مَا لَكَ وَلابْنِ أَخِيكَ يَا أَبَا سَعِيدٍ ؟ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ

[ الحديث ٥٠٩ - مرفوعه في : ٢٢٧٤ ]

**قوله** ( باب يرد المصل من مر بين يديه ) أى سواء كان آدمياً أم غيره . **قوله** ( ورد ابن عمر في التشهد ) أى رد المار بين يديه في حال التشهد ، وهذا الأثر وصله ابن أبي شيبة وعبد الرزاق ، وعندهما أن المار المذكور هو عمرو بن دينار . **قوله** ( وفي الكعبة ) قال ابن قرقول : وقع في بعض الروايات ، وفي الركعة ، وهو أشبه بالمعنى . قلت : ورواية الجمهور متجهة ، وتخصيص الكعبة بالذكر لثلاث تخيل أنه يقتصر فيها المرور لكونها محل المزاحمة . وقد وصل الأثر المذكور بذكر الكعبة فيه أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة له من طريق صالح بن كيسان قال : رأيت ابن عمر يصل في الكعبة فلا بدع أحداً يمر بين يديه يبادره ، قال : أى يرده . **قوله** ( إن أبي ) أى المار ( إلا أن يقاتله ) أى المصلي ( قاتله ) كذا للأكثر بصيغة الفعل الماضي وهو على سبيل المبالغة . والكشميني ، إلا أن تقاتله ، بصيغة المخاطبة ( قاتله ) بصيغة الأمر . وهذه الجملة الأخيرة من كلام ابن عمر أيضاً ، وقد وصلها عبد الرزاق ولفظه عن ابن عمر قال : لا تدع أحداً يمر بين يديك وأنت تصلي ، فإن أبى إلا أن تقاتله قاتله ، وهذا موافق لسياق الكشميني . **قوله** ( يونس ) هو ابن عبيد ، وقد قرن البخاري روايته برواية سليمان بن المغيرة ، وتبين من إرادته أن القصة المذكورة في رواية سليمان لا في رواية يونس ، ولفظ المتن الذى ساقه هنا هو لفظ سليمان أيضاً لا لفظ يونس ، وإنما ظهر لنا ذلك من المصنف حيث ساق الحديث في كتاب بدء الخلق بالسناد المذكور الذى ساقه هنا من رواية يونس بعينه ، ولفظ المتن مغاير للفظ الذى ساقه هنا ، وليس فيه تقييد الدفع بما إذا كان المصلي يصل إلى ستره . وذكر الاسماعيلي أن سليم بن حيان تابع يونس عن حميد على عدم التقييد . قلت : والمطلق في هذا محمول على المقيد ، لأن الذى يصل إلى غير ستره مقصر بتركها ولا سيما إن صلى في مشارع المشاة ، وقد روى عبد الرزاق عن معمر التفرقة بين من يصل إلى ستره وإلى غير ستره . وفي الروضة تبعاً لأصلها : ولو صلى إلى غير ستره أو كانت وتباعد منها فالأصح أنه ليس له الدفع لتقصيره ولا يحرم المرور حيثئذ بين يديه <sup>(١)</sup> ولكن الأولى تركه . تنبيه : ذكر أبو مسعود وغيره أن البخاري لم يخرج لسليمان بن المغيرة شيئاً موصولاً إلا هذا الحديث . **قوله** ( فأراد شاب من بني أبي معيط ) وقع في كتاب الصلاة لابن نعيم أنه الوليد بن عقبة بن أبي معيط أخرجه عن عبد الله بن عامر الأسدي عن زيد بن

(١) في هذا نظر . وظاهر الأحاديث يقتضي تحريم المرور بين يديه ، وأنه يعبر له رد المار ، اللهم إلا أن يضطر المار إلى ذلك لعدم وجود مفتح إلا ما بين يديه ، ومتى بعد المار عما بين يدي المصل إذا لم يلق بين يديه ستره سلم من الإثم ، لأنه إذا بدعته عرفاً لا يسي ما را بين يديه كالذي يمر من وراء السترة . واظهر ص ٥٨٥

أسلم قال : بينما أبو سعيد قائم يصل في المسجد فأقبل الوليد بن عقبة بن أبي معيط فأراد أن يمر بين يديه ، فدفعه ، فأبى إلا أن يمر بين يديه فدفعه ، هذا آخر ما أوردته من هذه القصة . وفي تفسير الذي وقع في الصحيح بأنه الوليد هذا فطر ، لأن فيه أنه دخل على مروان . زاد الإسماعيلي « ومروان يومئذ على المدينة » اهـ . ومروان إنما كان أميراً على المدينة في خلافة معاوية ، ولم يكن الوليد حينئذ بالمدينة لأنه لما قتل عثمان تحول إلى الجزيرة فسكنها حتى مات في خلافة معاوية ، ولم يحضر شيئاً من الحروب التي كانت بين علي ومن خالفه . وأيضاً فلم يكن الوليد يومئذ شاباً بل كان في عشر الحسين فلعلمه كان فيه : فأقبل ابن الوليد بن عقبة فينتجه . وروى عبد الرزاق حديث الباب عن داود بن قيس عن زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه فقال فيه « إذا جاء شاب » ولم يسمه أيضاً . وعن معمر عن زيد بن أسلم وقال فيه « فذهب ذو قرابة لمروان » . ومن طريق أبي العلاء فيه عن أبي سعيد فقال فيه « مر رجل بين يديه من بني مروان » . وللهن من وجه آخر « فر ابن لمروان » وسماه عبد الرزاق من طريق سليمان بن موسى « داود بن مروان » ، ولفظه « أراد داود بن مروان أن يمر بين يدي أبي سعيد ومروان يومئذ أمير بالمدينة » فذكر الحديث ، وبذلك جزم ابن الجوزي ومن تبعه في تسمية المبهم الذي في الصحيح بأنه داود بن مروان ، وفيه نظر لأن فيه أنه من بني أبي معيط وليس مروان من بني ، بل أبو معيط ابن عم والد مروان ، لأنه أبو معيط بن أبي عمرو بن أمية ، ووالد مروان هو الحكم بن أبي العاص بن أمية ، وليست أم داود ولا أم مروان ولا أم الحكم من ولد أبي معيط ، فيحتمل أن يكون داود نسب إلى أبي معيط من جهة الرضاة أو لكون جده لأمه عثمان بن عفان كان أماً للوليد بن عقبة بن أبي معيط لأمه فنسب داود إليه مجازاً وفيه بعد ، والأقرب أن تكون الواقعة تعددت لأبي سعيد مع غير واحد ، ففى مصنف ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي سعيد في هذه القصة « فأراد عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام أن يمر بين يديه » الحديث ، وعبد الرحمن مخزومي ما له من أبي معيط نسبة . والله أعلم . قوله ( فلم يجد مسافراً ) بالفتح المعجمة أى مرأ ، وقوله « فقال من أبي سعيد » أى أصاب من عرضه بالشم . قوله ( فقال مالك ولابن أخيك ) ؟ أطلق الأخوة باعتبار الإيمان ، وهذا يؤيد أن المار غير الوليد ، لأن أباه عقبة قتل كافراً ، واستدل الرافعي بهذه القصة على مشروعية الدفع ولو لم يكن هناك مسلك غيره ، خلافاً لإمام الحرمين . ولابن الرفعة فيه بحث سنشير إليه في الحديث الذي بعده إن شاء الله تعالى . قوله ( فليدفعه ) ، وللمسلم « فليدفع في نحره » ، قال القرطبي : أى بالاشارة ولطيف المنع . وقوله ( فليقاتله ) أى يزيد في دفعه الثاني أشد من الأول . قال : وأجمعوا على أنه لا يلزمه أن يقاتله بالسلاح ، لخالفه ذلك لقاعدة الإقبال على الصلاة والاشتغال بها والخشوع فيها اهـ . وأطلق جماعة من الشافعية أنه لو أن يقاتله حقيقة ، واستبعد ابن العربي ذلك في « القبس » ، وقال : المراد بالمقاتلة المدافعة . وأعرب الباجي فقال : يحتمل أن يكون المراد بالمقاتلة اللعن أو التنعيف . وتعقب بأنه يستلزم التكلم في الصلاة وهو مبطل ، بخلاف الفعل اليسير . ويمكن أن يكون أراد أنه يلعنه داعياً لا مخاطباً ، لكن فعل الصحابي بخالفه ، وهو أدرى بالمراد . وقد رواه الإسماعيلي بلفظ « فان أبي فليجعل يده في صدره ويدفعه » وهو صريح في الدفع باليد . وقل البيهقي عن الشافعي أن المراد بالمقاتلة دفع أشد من الدفع الأول ، وما تقدم عن ابن عمر يقتضى أن المقاتلة إنما تشرع إذا تعينت في دفعه ، وبنيوه صرح أصحابنا فقالوا : يرد بأسهل الوجوه ، فان أبي فبأشد ، ولو أدى إلى قتله . فلو قتل فلا شيء عليه لأن الشارع أباح له مقاتلته ، والمقاتلة المباحة لأحيان فيها . ونقل عياض وغيره أن عندهم خلافاً

في وجوب الدبة في هذه الحالة . ونقل ابن بطل وغيره الاتفاق على أنه لا يجوز له المشي من مكانه ليدفعه ، ولا العمل الكثير في مدافعتة ، لأن ذلك أشد في الصلاة من المرور . وذهب الجمهور إلى أنه إذا مر ولم يدفعه فلا يبنى له أن يردّه لأن فيه إعادة للروى ، وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود وغيره أن له ذلك ، ويمكن حمله على ما إذا رده فامتنع وتماذى ، لا حيث يقصر المصلّي في الرد . وقال النووي : لا أعلم أحدا من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع ، بل صرح أصحابنا بأنه مندوب انتهى . وقد صرح بوجوبه أهل الظاهر ، فكان الشيخ لم يراجع كلامهم فيه أو لم يستد بخلافهم . قوله ( فأنما هو شيطان ) أى فعله فعل الشيطان ، لأنه أبى الا التشويش على المصلّي . واطلاق الشيطان على المارد من الإنس سائغ شائع ، وقد جاء في القرآن قوله تعالى ( شياطين الإنس والجن ) . وقال ابن بطل : في هذا الحديث جواز اطلاق لفظ الشيطان على من يفتن في الدين ، وأن الحكم للعاني دون الآسباء ، لاستحالة أن يصير المار شيطانا بمجرد مروره . انتهى . وهو مبنى على أن لفظ الشيطان ، يطلق حقيقة على الجن وعجازا على الانس ، وفيه بحث . ويحتمل أن يكون المعنى : فأنما الحامل له على ذلك الشيطان . وقد وقع في رواية للاسماعيلي « فان معه الشيطان » ونحوه لمسلم من حديث ابن عمر بلفظ « فان معه القرين » . واستنبط ابن أبي حمزة من قوله « فأنما هو شيطان » أن المراد بقوله فليقاتله ، المدافعة اللطيفة لاحقيقة القتال ، قال : لأن مقاتلة الشيطان إنما هي بالاستعاذة والتستر عنه بالتسمية ونحوها ، وأنما جاز الفعل اليسير في الصلاة للضرورة ، فلما قاتله حقيقة المقاتلة لكان أشد على صلاته من المار . قال : وهل المقاتلة لخلل يقع في صلاة المصلّي من المرور ، أو لدفع الإثم عن المار ؟ الظاهر الثاني . انتهى . وقال غيره : بل الأول أظهر لأن إقبال المصلّي على صلاته أولى له من اشتغاله بدفع الإثم عن غيره . وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود « ان المرور بين يدي المصلّي يقطع نصف صلاته » وروى أبو نعيم عن عمر « لو يعلم المصلّي ما ينقص من صلاته بالمرور بين يديه ماصلى إلا إلى شيء يستره من الناس » فهذان الاثران مقتضاهما أن الدفع لخلل يتعلق بصلاة المصلّي ، ولا يختص بالمار ، وهما وإن كانا موقوفين لفظا لحكما حكم الرفع ، لأن مثلها لا يقال بالرأى

### ١٠١ - باب إثم المارّ بين يدي المصلّي

٥١٠ - **حَرْش** عبد الله بن يونس قال أخبرنا مالك عن أبي التّضَرّ مولى عمر بن عبّيد الله عن بُسر بن سَمِيد أنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ أَرْسَلَهُ إِلَى أَبِي جُبَيْرٍ بِسْأَلِهِ مَاذَا تَسْمَعُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيْهِ لِلصَّلَاةِ ، قَالَ أَبُو جُبَيْرٍ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْمَصْلِي مَاذَا عَلَيْهِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ . قَالَ أَبُو التّضَرّ : لَا أَدْرِي أَقَالَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا أَوْ سَنَةً

قوله ( باب إثم المار بين يدي المصلّي ) أورد فيه حديث بسر بن سعيد أن زيد بن خالد - أى الجنى الصحابي - أرسله إلى أبي جهم أي ابن الحارث بن الصمة الأنصاري الصحابي الذي تقدم حديثه في « باب التيمم في الحضر » هكذا روى مالك هذا الحديث في الموطأ لم يختلف عليه فيه أن المرسل هو زيد ، وأن المرسل إليه هو أبو جهم ، وتابعه سفيان الثوري عن أبي التضر عند مسلم وابن ماجه وغيرهما ، وخالفها ابن صينة عن أبي التضر فقال « عن

بسر بن سعيد قال : أرسلني أبو جهيم إلى زيد بن خالد أسأله ، فذكر هذا الحديث . قال ابن عبد البر : هكذا رواه ابن عيينة مقلوبا ، أخرجه ابن أبي خيثمة عن أبيه عن ابن عيينة . ثم قال ابن أبي خيثمة : سئل عنه يحيى بن معين فقال : هو خطأ ، إنما هو : أرسلني زيد إلى أبي جهيم ، كما قال مالك . وتعب ذلك ابن القطان فقال : ليس خطأ ابن عيينة فيه بمتعين ، لاحتمال أن يكون أبو جهيم بعث بسرا إلى زيد ، وبعث زيد إلى أبي جهيم يستكتب كل واحد منهما ما هند الآخر . قلت : تعليل الأئمة للاحدية مبنى على غلبة الظن ، فاذا قالوا خطأ فلان في كذا لم يتعين خطؤه في نفس الأمر ، بل هو راجع الاحتمال ، فيعتمد . ولولا ذلك لما اشترطوا انتفاء الشاذ ، وهو ما يخالف الثقة فيه من هو أرجح منه في حد الصحيح . قوله ( بين يدي المصلي ) أى أمامه بالقرب منه ، وعبر باليدين لكون أكثر الشغل يقع بهما ، واختلف في تحديد ذلك فقيل : إذا مر بينه وبين مقدار سجوده ، وقيل بينه وبين قدر ثلاثة أذرع ، وقيل بينه وبين قدر رمية صبحر . قوله ( ماذا عليه ) زاد الكشميني د من الإثم ، وليست هذه الزيادة في شيء من الروايات هند غيره ، والحديث في الموطأ بدونها . وقال ابن عبد البر : لم يختلف على مالك في شيء منه ، وكذا رواه باقي الستة وأصحاب المسانيد والمستخرجات بدونها ، ولم أرها في شيء من الروايات مطلقا . لكن في مصنف ابن أبي شيبة د يعني من الإثم ، فيحتمل أن تكون ذكرت في أصل البخاري حاشية فظنها الكشميني أصلا لأنه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ بل كان راوية . وقد عزاها المحب الطبري في الأحكام للبخاري وأطلق ، فريب ذلك عليه وعلى صاحب العمدة في إيهامه أنها في الصحيحين ، وأنكر ابن الصلاح في مشكل الوسيط على من أثبتا في الخبر فقال : لفظ الإثم ليس في الحديث صريحا . ولما ذكره النووي في شرح المهذب دونها قال : وفي رواية روينها في الأربعين لعبد القادر الهروي د ماذا عليه من الإثم . قوله ( لكان أن يقف أربعين ) يعنى أن السار لو علم مقدار الإثم الذي يلحقه من سروره بين يدي المصلي لاختار أن يقف المدة المذكورة حتى لا يلحقه ذلك الإثم . وقال الكرماني : جواب د لو ، ليس هو المذكور ، بل التقدير : لو يعلم ما عليه لو قف أربعين ولو قف أربعين لكان خيرا له . وليس ما قاله متيناً ، قال : وأبهم الممدود تفخيما للأمر وتعظيما . قلت : ظاهر السياق أنه عين الممدود ، ولكن شك الراوي فيه ، ثم أبدى الكرماني لتخصيص الأربعين بالذكر حكيتين : إحداهما كون الأربعة أصل جميع الأعداد ، فلما أريد التكثير ضربت في عشرة . ثانيتهما كون كمال أطوار الإنسان بأربعين كالنطفة والمضغة والمعلقة ، وكذا بلوغ الأشد . ويحتمل غير ذلك اه . وفي ابن ماجه وابن حبان من حديث أبي هريرة د لكان أن يقف مائة عام خيرا له من الخطوة التي خطاها . وهذا يشعر بأن إطلاق الأربعين للبالغة في تعظيم الأمر لا لخصوص عدد معين . وجنح الطحاوي إلى أن التقيد بالمائة وقع بعد التقيد بالأربعين زيادة في تعظيم الأمر على المار ، لأنها لم يقم معها إلا المائة أكثر من الأربعين والمقام مقام زجر وتخويف فلا يناسب أن يتقدم ذكر المائة على الأربعين بل المناسب أن يتأخر . وعبر الأربعين إن كان هو السنة ثبت المدعي ، وأما دونها فن باب الأولى ، وقد وقع في مسند البزار من طريق ابن عيينة التي ذكرها ابن القطان ، لكان أن يقف أربعين خريفا ، أخرجه عن أحمد بن عبدة الضبي عن ابن عيينة . وقد جعل ابن القطان الجزم في طريق ابن عيينة والشك في طريق غيره دالا على التعدد ، لكن رواه أحد وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وغيرهم من الحفاظ عن ابن عيينة عن أبي النضر على الشك أيضاً وزاد فيه د أو ساعة ، فيبعد أن يكون الجزم والشك وقعا معا من راو واحد في حالة واحدة ، إلا أن يقال : لعله تذكر في الحال لجزم ، وفيه ما فيه . قوله ( خيرا له ) كذا

في روايتنا بالنصب على أنه خير كان، وليعضهم خير، بالرفع وهي رواية الترمذى، وأعرها ابن العربي على أنها اسم كان، وأشار إلى تسويغ الابتداء بالنكرة لكونها موصوفة. ويحتمل أن يقال: اسما ضمير الشأن والجملة خبرها. **قوله** (قال أبو النضر) هو كلام مالك وليس من تعليق البخارى، لأنه ثابت في الموطأ من جميع الطرق. وكذا ثبت في رواية الثورى وابن عيينة كما ذكرنا. قال الثورى: فيه دليل على تحريم المرور، فإن معنى الحديث النهى الأكيد والوعيد الشديد على ذلك. انتهى. ومقتضى ذلك أن بعد في الكباثر. وفيه أخذ القرين عن قريبه ما فاته أو استنباته فيما سمع معه. وفيه الاعتماد على خبر الواحد لأن زيدا اقتصر على القول مع القنطرة على الطلوا اكتفاء برسوله المذكور. وفيه استعمال «لو» في باب الوعيد، ولا يدخل ذلك في النهى، لأن محل النهى أن يشعر بما يعاند المقدور كما سيأتى في كتاب القدر حيث أورد المصنف إن شاء الله تعالى. (تنبيهات): أحدهما استنبط ابن بطال من قوله «لو يعلم» أن الإثم يختص بمن يعلم بالنهى وارتكبه. انتهى. وأخذه من ذلك فيه بعد، لكن هو معروف من أدلة أخرى. ثانيها: ظاهر الحديث أن الوعيد المذكور يختص بمن مر لا بمن وقف عامدا مثلا بين يدي المصل أو قعد أو رقد، لكن إن كانت العلة فيه التشويش على المصل فهو في معنى المار. ثالثها: ظاهره عموم النهى في كل مصل، وخصه بعض المالكية بالإمام والمنفرد لأن المأموم لا يضره من مر بين يديه لأن سترته لإمامه سترته له أو لإمامه سترته له، والتعليل المذكور لا يطابق المدعى، لأن الستره تفيد رفع المخرج عن المصل لا عن المار، فاستوى الإمام والمأموم والمنفرد في ذلك. رابعها: ذكر ابن دقيق العيد أن بعض الفقهاء أئى المالكية قسم أحوال المار والمصل في الإثم وعدمه إلى أربعة أقسام: يأثم المار دون المصل، وعكسه، يأثمان جميعا، وعكسه. فالصورة الأولى أن يصل إلى سترته في غير مشرع وللمار مندوحة فيأثم المار دون المصل، الثانية أن يصل في مشرع مسلوكة بغير ستره أو متباعدة عن الستره ولا يجد المار مندوحة فيأثم المصل دون المار، الثالثة مثل الثانية لكن يجد المار مندوحة فيأثمان جميعا، الرابعة مثل الأولى لكن لم يجد المار مندوحة فلا يأثمان جميعا. انتهى. وظاهر الحديث يدل على منع المرور مطلقا ولو لم يجد مسلما بل يقف حتى يفرغ المصل من صلاته. ويؤيده قصة أبي سعيد السابقة فإن فيها دقتظر الشاب فلم يجد مسافرا، وقد تقدمت الإشارة إلى قول إمام الحرمين: إن الدفع لا يشرع للمصل في هذه الصور، وتبعه الغزالي، ونازعه الرافعى، وتبعه ابن الرفعة بما حاصله أن الشاب إنما استوجب من أبي سعيد الدفع لكونه قصر في التأخر عن الحضور إلى الصلاة حتى وقع الزحام انتهى. وما قاله محتمل، لكن لا يدفع الاستدلال، لأن أبا سعيد لم يعتذر بذلك. ولأنه متوقف على أن ذلك وقع قبل صلاة الجمعة أو فيها مع احتمال أن يكون ذلك وقع بعدها فلا يتجه ما قاله من التقصير بعدم التذكير، بل كثرة الزحام حينئذ أوجه. والله أعلم. خامسها وقع في رواية أبي العباس السراج من طريق الضحاك بن عثمان عن أبي النضر «لو يعلم المار بين يدي المصل والمصل، لحمله بعضهم على ما إذا قصر المصل في دفع المار أو بأن صلى في الشارع، ويحتمل أن يكون قوله «والمصل» بفتح اللام أى بين يدي المصل من داخل سترته، وهذا أظهر. والله أعلم

١٠٢ - باب استقبال الرجل صاحبه أو غيره في صلاته وهو يصلى

وكبره عثمان أن يستقبل الرجل وهو يصلى، وإنما هذا إذا اشتغل به.

فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَشْتَغَلْ فَقَدْ قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ : مَا بَالَيْتُ ، إِنَّ الرَّجُلَ لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ

٥١١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمٍ - يَعْنِي ابْنَ صَبِيحٍ -

عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهُ ذَكَرَ عِنْدَهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ ، فَقَالُوا : يَقْطَعُهَا الْكَلْبُ وَالْحَارُ وَالْمَرْأَةُ ، قَالَتْ : لَقَدْ جَمَلْتُمُونَا كَلَابًا ، لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي ذَا لَبِيئَةٍ وَبَيْنَ الْقَبِيلَةِ وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ عَلَى السَّرِيرِ ، فَكَوْنُ لِي الْحَاجَةُ فَأَكْرَهُ أَنْ أَسْتَقْبِلَهُ فَأَنْسَلُ اسْلِلًا . وَعَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ نَحْوَهُ

**قوله** ( باب استقبال الرجل الرجل وهو يصلي ) في نسخة الصغاني : استقبال الرجل صاحبه أو غيره في صلاته ، أى هل يكره أو لا ، أو يفرق بين ما إذا ألهاه أو لا ؟ وإلى هذا التفصيل جنح المصنف وجمع بين ما ظاهره الاختلاف من الآخرين الذين ذكرهما عن عثمان وزيد بن ثابت ، ولم أره عن عثمان إلى الآن ، وإنما رأيته في مصنعي عبد الرزاق وابن أبي شيبة وغيرهما من طريق هلال بن يساف عن عمر أنه زجر عن ذلك ، وفيها أيضا عن عثمان ما يدل على عدم كراهية ذلك ، فليتأمل لاحتمال أن يكون فيما وقع في الأصل تصحيف من عمر إلى عثمان . وقول زيد بن ثابت ما باليت ، يريد أنه لا حرج في ذلك . **قوله** ( فتكون لي الحاجة وأكره أن استقبله ) ، كذا للأكثر بالواو وهي حالية . وللتكسيمي فأكره بالفاء . **قوله** ( وعن الأعمش عن إبراهيم ) هو معطوف على الاسناد الذي قبله ، يعنى أن علي بن مسهر روى هذا الحديث عن الأعمش باسنادين إلى عائشة عن مسلم - وهو أبو الضحى - عن مسروق عنها باللفظ المذكور ، وعن إبراهيم عن الأسود عنها بالمعنى ، وقد تقدم لفظه في باب الصلاة على السرير ، وأما ظن الكرماني أن مسلما هذا هو البطّين فلم يصب في ظنه ذلك ، قال ابن المنير : الترجمة لا تطابق حديث عائشة ، لكنه يدل على المقصود بالأولى ، لكن ليس فيه تصريح بأنها كانت مستقبلته ، فلعلها كانت منصرفة أو مستدبرة . وقال ابن رشيد قصد البخاري أن شغل المصلي بالمرأة إذا كانت في قبلته على أى حالة كانت أشد من شغله بالرجل ، ومع ذلك فلم تضر صلاته ﷺ لأنه غير مشتغل بها ، فكذلك لا تضر صلاة من لم يشتغل بها ، والرجل من باب الأولى . واتفق الكرماني بأن حكم الرجل والمرأة واحد في الأحكام الشرعية ، ولا يخفى ما فيه

### ١٠٣ - باب الصلاة خلف النائم

٥١٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ

يُصَلِّي وَأَنَا رَاقِدَةٌ مُعْتَرِضَةٌ عَلَى فِرَاشِهِ ، فَذَا أَرَادَ أَنْ يَوْرِيَ يَقْطَعَنِي فَأَوْرَتْ »

**قوله** ( باب الصلاة خلف النائم ) أورد فيه حديث عائشة أيضا من وجه آخر بلفظ آخر للإشارة إلى أنه قد يفرق مفرق بين كونها نائمة أو يقظي ، وكأنه أشار أيضا إلى تضعيف الحديث الوارد في النهي عن الصلاة إلى النائم ، فقد أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس وقال أبو داود : طرقة كلها واهية ، يعنى حديث ابن عباس انتهى . وفي الباب عن ابن عمر أخرجه ابن عدى ، وعن أبي هريرة أخرجه الطبراني في الأوسط وهما واهيان أيضا . وكره مجاهد وطاوس ومالك الصلاة إلى النائم خشية أن يبدو منه ما يلهي المصلي عن صلاته . وظاهر

تصرف المصنف أن عدم الكراهية حيث يحصل الأمن من ذلك  
( تنبيه ) : يحكي المذكور في الاسناد هو القطان ، وهشام هو ابن عروة

### ١٠٤ - باب التطوع خلف المرأة

٥١٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت « كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي في قبليته ، فإذا سجد عجزني فقبضت رجلي فإذا قام بسطتها . قالت : والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح »

**قوله** ( باب التطوع خلف المرأة ) أورد فيه حديث عائشة أيضا بلفظ آخر ، وقد تقدم في د باب الصلاة على الفراش ، من هذا الوجه . ودلالة الحديث على التطوع من جهة أن صلاته هذه في بيته بالليل ، وكانت صلاته الفرائض بالجماعة في المسجد . وقال الكرماني : لفظ الترجمة يقتضي أن يكون ظهر المرأة اليه ، ولفظ الحديث لا تخصيص فيه با لظهر . ثم أجاب بأن السنة للنائم أن يتوجه إلى القبلة والغالب من حال عائشة ذلك انتهى . ولا يخفى تكلفه . وسنة ذلك للنائم في ابتداء النوم لا في دوامه ، لأنه ينقلب وهو لا يشعر . والذي يظهر أن معنى وخلف المرأة ، وراها ، فتكون هي نفسها أمام المصل لا خصوص ظهرها ، ولو أراد قتال : خلف ظهر المرأة ، والاصل عدم التدبير . وفي قولها د والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح ، إشارة إلى عدم الاشتغال بها . ولا يعكر على ذلك كونه يغمزها عند السجود ليسجد مكان رجلها كما وقع صريحا في رواية لابي داود ، لأن الشغل بها مأمون في حقه ﷺ ، فن آمن ذلك لم يكره في حقه . ( تنبيه ) : الظاهر أن هذه الحالة غير الحالة التي تقدمت في صلاته ﷺ إلى جهة السرير الذي كانت عليه ، لأنه في تلك الحالة غير محتاج لأن يسجد مكان رجلها ، ويمكن أن يوجه بين الحالتين بأن يقال : كانت صلاته فوق السرير لأسفل منه كما جنح إليه الاسماعيل فيما سبق ، لكن حله على حالتين أولى . والله أعلم

### ١٠٥ - باب من قال : لا يقطع الصلاة شيء

٥١٤ - **حدثنا** عمر بن حفص قال حدثنا أبي قال حدثنا الأعشى قال حدثنا إبراهيم عن الأسود عن عائشة ع . قال الأعشى وحدثني مسلم عن مسروق عن عائشة : ذكرَ عندها ما يقطع الصلاة - الكلب والحمار والمرأة - فقالت : شبهتمونا بالحمير والكلاب ، والله لقد رأيت النبي ﷺ يصلِّي وإلى على السرير بينه وبين القبلة مضطجعة ، فنبذوا لي الحاجة فأكره أن أجلس فأوذى النبي ﷺ ، فأنسلت من عندي رجليه

**قوله** ( باب من قال لا يقطع الصلاة شيء ) أي من فعل غير المصل . والجملة المترجم بها أوردتها في الباب صريحا من قول الزهري ، ورواها مالك في الموطأ عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه من قوله ، وأخرجها الدارقطني مرفوعة من وجه آخر عن سالم لكن إسناده ضعيف ، ووردت أيضا مرفوعة من حديث أبي سعيد عند أبي داود ، ومن حديث أنس وأبي أمامة عند الدارقطني ، ومن حديث جابر عند الطبراني في الاوسط وفي إسناده كل منهما ضعيف ، وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن علي وعثمان وغيرهما نحو ذلك موقوفا .

**قوله** ( قال الاعمش ) هو مقول حفص بن غياث وليس بتعليق ، وهو نحو ما تقدم من رواية علي بن مسهر . **قوله** ( عن عائشة ذكر عندها ) أى أنه ذكر عندها . وقوله الكلب الخ فيه حذف ، ويأتي في رواية علي بن مسهر ذكر عندها ما يقطع الصلاة فقالوا يقطعها ، ورواه مسلم من طريق أبي بكر بن حفص عن عروة قال : قالت عائشة : ما يقطع الصلاة ؟ فقلت : المرأة والحمار ، ولسميد بن منصور من وجه آخر : قالت عائشة : يا أهل العراق قد عدلتونا ، الحديث . وكأنها أشارت بذلك إلى ما رواه أهل العراق عن أبي ذر وغيره في ذلك مرفوعا ، وهو عند مسلم وغيره من طريق عبد الله بن الصامت عن أبي ذر ، وقيد الكلب في روايته بالأسود . وعند ابن ماجه من طريق الحسن البصري عن عبد الله بن مغفل ، رعد الطبراني من طريق الحسن أيضا عن الحكم بن عمرو نحوه من غير تقييد ، وعند مسلم من حديث أبي هريرة كذلك ، وعند أبي داود من حديث ابن عباس مثله لكن قيد المرأة بالخائض ، وأخرجه ابن ماجه كذلك وفيه تقييد الكلب أيضا بالأسود . وقد اختلف العلماء في العمل بهذه الأحاديث ، قال الطحاوي وغيره إلى أن حديث أبي ذر وما وافقه منسوخ بحديث عائشة وغيرها ، وتعقب بأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا علم التاريخ وتعذر الجمع ، والتاريخ هنا لم يتحقق والجمع لم يتعذر . ومال الشافعي وغيره إلى تأويل القطع في حديث أبي ذر بأن المراد به نقص الخشوع لا الخروج من الصلاة ، ويؤيد ذلك أن الصحابي راوى الحديث سأل عن الحكمة في التقييد بالأسود فأجيب بأنه شيطان . وقد علم أن الشيطان لو مر بين يدي المصلي لم يفسد صلاته كما سيأتي في الصحيح ، إذا ثوب بالصلاة أدبر الشيطان ، فإذا قضى التثويب أقبل حتى يخطئ بين المراء ونفسه ، الحديث ، وسيأتي في « باب العمل في الصلاة » حديث « أن الشيطان عرض لي فثقت علي » ، الحديث . وللنسائي من حديث عائشة : فأخذته فصرعته ثقتته ، ولا يقال قد ذكر في هذا الحديث أنه جاء ليقطع صلاته ، لأننا نقول : قد بين في رواية مسلم سبب القطع ، وهو أنه جاء بشهاب من نار ليجمعه في وجهه ، وأما مجرد المرور فقد حصل ولم يفسد به الصلاة . وقال بعضهم : حديث أبي ذر مقدم ، لأن حديث عائشة على أصل الإباحة . انتهى . وهو مبنى على أنها متعارضان ، ومع إمكان الجمع المذكور لا تعارض . وقال أحمد : يقطع الصلاة الكلب الأسود ، وفي النفس من الحمار والمرأة شيء . ووجه ابن دقيق العيد وغيره بأنه لم يجد في الكلب الأسود ما يعارضه ، ويجد في الحمار حديث ابن عباس ، يعنى الذى تقدم في مروره وهو راكب بمعنى ، ووجد في المرأة حديث عائشة يعنى حديث الباب ، وسيأتي السلام في دلالة على ذلك بعد . **قوله** ( شبهتمونا ) هذا اللفظ رواية مسروق ، ورواية الأسود عنها : أعدتونا ، والمعنى واحد . وتقدم من طريق علي بن مسهر بلفظ « جعلتمونا كلابا » وهذا على سبيل المبالغة . قال ابن مالك : في هذا الحديث جواز تعدى المشبه به بالباء ، وأنكره بعض النحويين حتى بالغ خطأ سيويه في قوله : شبه كذا بكذا ، وزعم أنه لا يوجد في كلام من يوثق بعريته ، وقد وجد في كلام من هو فوق ذلك وهى عائشة رضى الله عنها . قال : والحق أنه جائز وإن كان سقوطها أشهر في كلام المتقدمين وثبوتها لازم في عرف العلماء المتأخرين . **قوله** ( فأكره أن اجلس فأؤذى النبي ﷺ ) استدلل به على أن التشويش بالمرأة وهى قاعدة يحصل منه ما لا يحصل بها وهى رافدة ، والظاهر أن ذلك من جهة الحركة والسكون ، وعلى هذا فروورها أشد . وفي النسائي من طريق شعبة عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عنها في هذا الحديث « فأكره أن أقوم فأمر بين يديه ، فأنسل انسلالا ، فالظاهر أن عائشة إنما أنكرت إطلاق كون المرأة تقطع الصلاة في جميع الحالات ، لا المرور بخصوصه . **قوله** ( فأنسل ) يرفع



اللام عطفًا على « فأكره ».

٥١٥ - **حديث** إسحاق قال أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال حدثني ابن أخي ابن شهاب أنه سأل عمه عن الصلاة يقطعها شيء؟ فقال: لا يقطعها شيء. أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت « لقد كان رسول الله ﷺ يقوم فيصلي من الليل وإني أمتريضة بينه وبين القبلة على فراش أهله »

**قوله** (حدثنا إسحق بن إبراهيم) هو الحنظلي المعروف بابن راهويه، وبذلك جزم ابن السكن. وفي رواية غير أبي ذر « حدثنا إسحق، غير منسوب، وزعم أبو نعيم أنه ابن منصور الكوسج، والأول أولى. **قوله** (أنه سأل عمه الخ) ووجه الدلالة من حديث عائشة الذي احتج به ابن شهاب أن حديث « يقطع الصلاة المرأة الخ، يشمل ما إذا كانت مارة أو قائمة أو قاعدة أو مضطجعة، فلما ثبت أنه ﷺ صلى وهي مضطجعة أمامه دل ذلك على نسخ الحكم في المضطجع، وفي الباقي بالقياس عليه. وهذا يتوقف على إثبات المساواة بين الأمور المذكورة، وقد تقدم ما فيه، فلو ثبت أن حديثنا متأخر عن حديث أبي ذر لم يدل إلا على نسخ الاضطجاع فقط. وقد نازع بعضهم في الاستدلال به مع ذلك من أوجه أخرى: أحدها أن العلة في قتلح الصلاة بها ما يحصل من التشويش، وقد قالت إن البيوت يومئذ لم يكن فيها مصابيح فأتى المعلول بانتفاء علته. ثانيها أن المرأة في حديث أبي ذر مطلقة وفي حديث عائشة مقيدة بكونها زوجته، فقد يحمل المطلق على المقيد، ويقال بتقيد القطع بالأجنبية لحشية الاقتتان بها بخلاف الزوجة فانها حاصلة. ثالثها أن حديث عائشة واقعة حال يتطرق إليها الاحتمال، بخلاف حديث أبي ذر فانه مسوق مساق التشرع العام، وقد أشار ابن بطلان إلى أن ذلك كان من خصائصه ﷺ لانه كان يقدر من ملك أربه على ما لا يقدر عليه غيره. وقال بعض الحنابلة يعارض حديث أبي ذر وما وافقه أحاديث صحيحة غير صحيحة وصرحة غير صحيحة فلا يترك العمل بحديث أبي ذر الصريح بالمحتمل، يعني حديث عائشة وما وافقه. والفرق بين المار وبين النائم في القبلة أن المرور حرام بخلاف الاستقرار فأما كان أم غيره، فهكذا المرأة يقطع مرورها دون لبثها. **قوله** (على فراش أهله) كذا للاكثر، وهو متعلق بقوله فيصلي. ووقع للستلى « عن فراش أهله، وهو متعلق بقوله « يقوم » والاول يقتضى أن تكون صلاته كانت واقعة على الفراش، بخلاف الثاني ففيه احتمال. وقد تقدم في باب الصلاة على الفراش، من رواية عقيل عن ابن شهاب مثل الاول

### ١٠٦ - باب إذا حل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة

٥١٦ - **حديث** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن عاصم بن عبيد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الزرق عن أبي قتادة الأنصاري أن رسول الله ﷺ كان يصلي وهو حامل أمامة بنت زينب بنت رسول الله ﷺ ولأبي العاصم بن ربيعة بن عبد شمس، فإذا سجد وضعها وإذا قام حملها «  
[الحديث ٥١٦ - طرته في: ٥٩٩٦]

**قوله** (باب إذا حل جارية صغيرة على عنقه) قال ابن بطلان: أراد البخاري أن حل المصلى الجارية إذا كان لا يضر الصلاة فمروها بين يديه لا يضر لأن حملها أشد من مرورها. وأشار إلى نحو هذا الاستنباط الشافعي، لكن

تقييد المصنف بكونها صغيرة قد يشعر بأنه الكبيرة ليست كذلك . **قوله** (عن أبي قتادة) في رواية عبد الرزاق عن مالك ، سمعت أبا قتادة ، وكذا في رواية أحمد من طريق ابن جريج عن عامر عن عمرو بن سليم أنه ، سمع أبا قتادة ، **قوله** (وهو حامل أمانة) المشهور في الروايات بالتونين ونصب أمانة ، وروى بالإضافة كما قرئ . في قوله تعالى (إن الله بالغ أمره) بالوجهين ، وتخصيص الحمل في الترجمة بكونه على النطق - مع أن السياق يشمل ما هو أعم من ذلك - مأخوذ من طريق أخرى مصرحة بذلك وهي لمسلم من طريق بكير بن الأشج عن عمرو بن سليم ، ورواه عبد الرزاق عن مالك باسناد حديث الباب فزاد فيه ، على عاتقه ، وكذا لمسلم وغيره من طرق أخرى ، ولأحمد من طريق ابن جريج ، على رقبته ، وأمانة بضم الهجمة وتخفيف الميمين كانت صغيرة على عهد النبي ﷺ ، وتزوجها على بعد وفاة فاطمة بوصية منها ولم تعقب . **قوله** (ولابن العاص) قال الكرماني : الإضافة في قوله « بنت زينب ، بمعنى اللام ، فأظهر في المخطوف وهو قوله « ولابن العاص » ما هو مقدر في المخطوف عليه انتهى . وأشار ابن المطاير إلى أن الحكمة في ذلك كون والد أمانة كان إذ ذاك مشركا فنسبت إلى أمها تنبيها على أن الولد ينسب إلى أشرف أبويه ديننا ونسبا . ثم بين أنها من أبي العاص تبينا لحقيقة نسبها انتهى . وهذا السياق للمالك وحده ، وقد رواه غيره عن عامر بن عبد الله ففسهوها إلى أبيها ، ثم بينوا أنها بنت زينب كما هو عند مسلم وغيره ، ولأحمد من طريق المقبري عن عمرو بن سليم ، يحمل أمانة بنت أبي العاص - وأمها زينب بنت رسول الله ﷺ - على عاتقه . **قوله** (ابن ربيعة بن عبد شمس) كذا رواه الجمهور عن مالك ، ورواه يحيى بن بكير ومعمر بن عيسى وأبو مصعب وغيرهم عن مالك فقالوا « ابن الربيع » وهو الصواب . وغفل الكرماني فقال خالف القوم البخاري فقال : ربيعة ، وعندهم الربيع ، والواقع أن من أخرجه من القوم من طريق مالك كالبخاري فخالفة فيه وإنما هي من مالك ، وادعى الأصل أن ابن الربيع بن ربيعة ففسهوا مالك مرة إلى جده ، ورده عياض والقرطبي وغيرهما لاطباق النسابين على خلافه . نعم قد نسبة مالك إلى جده في قوله « ابن عبد شمس » وإنما هو ابن عبد العزى بن عبد شمس ، أطبق على ذلك النسابون أيضا ، واسم أبي العاص لقيط وقيل مقسم وقيل القاسم وقيل مهشم وقيل هشيم وقيل ياسر ، وهو مشهور بكنيته . أسلم قبل الفتح وهاجر ، ورد عليه النبي ﷺ ابنته زينب وماتت معه وأثنى عليه في مصاهرته ، وكانت وفاته في خلافة أبي بكر الصديق . **قوله** (فاذا سجد وضعا) كذا للمالك أيضا ، ورواه مسلم أيضا من طريق عثمان بن أبي سليمان ومحمد بن عجلان ، والنسائي من طريق الزبيدي ، وأحمد من طريق ابن جريج ، وابن حبان من طريق أبي العباس كلهم عن عامر بن عبد الله شيخ مالك فقالوا إذا ركع وضعا ، ولابن داود من طريق المقبري عن عمرو بن سليم « حتى إذا أراد أن يركع أخذها فوضعا ثم ركع وسجد ، حتى إذا فرغ من سجوده قام وأخذها فردها في مكانها » ، وهذا صريح في أن فعل الحمل والوضع كان منه لا منها ، بخلاف ما أوله الخطابي حيث قال : يشبه أن تكون الصبية كانت قد ألفتها ، فإذا سجد تعلقت باطرافه والتزمته فيمنع من سجوده فتبقي بحمله كذلك إلى أن يركع فيرسلها . قال : هذا وجهه عندي . وقال ابن دقيق العيد : من المعلوم أن لفظ حمل لا يساوي لفظ وضع في اقتضاء فعل الفاعل لانا نقول : فلان حمل كذا ولو كان غيره حمله ، بخلاف وضع ، فعمل هذا فالفعل الصادر منه هو الوضع لا الرفع فيقول العمل . قال : وقد كنت أحسب هذا حسنا إلى أن رأيت في بعض طرقه الصحيحة « فاذا قام أعادها » . قلت : وهي رواية لمسلم . ورواية أبي داود التي قدمناها أصرح في ذلك وهي « ثم

أخذها فردها في مكانها ، ولأحد من طريق ابن جريج ، ولذا قام حملها فوضعها على رقبته ، قال القرطبي : اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث ، والذي أوجههم إلى ذلك أنه عمل كثير ، فروى ابن القاسم عن مالك أنه كان في النافلة ، وهو تأويل بعيد ، فإن ظاهر الأحاديث أنه كان في فريضة . وسبقه إلى استبعاد ذلك المازري وعياض ، لما ثبت في مسلم : رأيت النبي ﷺ يوم الناس وأمامة على عاتقه ، قال المازري : إمامته بالناس في النافلة ليست بممودة . ولابن داود : بينما نحن ننظر رسول الله ﷺ في الظهر - أو العصر - وقد دعاه بلال إلى الصلاة إذ خرج علينا وأمامة على عاتقه فقام في مصلاه فقمنا خلفه فكبر فكبرنا وهي في مكانها ، وعند الزبير بن بكار وبعه السهيلي الصحيح ، وهم من عزاه للصحيحين . قال القرطبي : وروى أشهب وعبد الله بن نافع عن مالك أن ذلك للضرورة حيث لم يجد من يكفيه أمرها . انتهى . وقال بعض أصحابه : لأنه لو تركها لبكت وشغلت سره في صلاته أكثر من شغله بحملها . وفرق بعض أصحابه بين الفريضة والنافلة ، وقال الباجي : إن وجد من يكفيه أمرها جاز في النافلة دون الفريضة ، وإن لم يجد جاز فيهما . قال القرطبي : وروى عبد الله بن يوسف التنيسي عن مالك أن الحديث منسوخ . قلت : روى ذلك الإسماعيلي عقب روايته للحديث من طريقه ، لكنه غير صريح ، ولفظه : قال التنيسي قال مالك : من حديث النبي ﷺ ناسخ ومنسوخ ، وليس العمل على هذا . وقال ابن عبد البر : لعله نسخ بتحريم العمل في الصلاة . وتعمق بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، وبأن هذه القصة كانت بعد قوله ﷺ : إن في الصلاة لشغلا ، لأن ذلك كان قبل الهجرة ، وهذه القصة كانت بعد الهجرة قطعا بمدة مديدة . وذكر عياض عن بعضهم أن ذلك كان من خصائصه ﷺ لكونه كان معصوما من أن تبول وهو حاملها ، ورد بأن الأصل عدم الاختصاص ، وبأنه لا يلزم من ثبوت الاختصاص في أمر ثبوته في غيره بغير دليل ، ولا مدخل للقياس في مثل ذلك . وحمل أكثر أهل العلم هذا الحديث على أنه عمل غير متوال لوجود الطمأنينة في أركان صلاته . وقال النووي : ادعى بعض المالكية أن هذا الحديث منسوخ ، وبعضهم أنه من الخصائص ، وبعضهم أنه كان للضرورة ، وكل ذلك دعاوى باطلة مردودة لا دليل عليها ، وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع لأن الأدب طاهر ، وما في جوفه معفو عنه ، وثياب الأطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة حتى تبين النجاسة ، والأعمال في الصلاة لا تبطلها إذا قلت أو تفرقت ، ودلائل الشرع متظاهرة على ذلك ، وإنما فعل النبي ﷺ ذلك لبيان الجواز . وقال الفاكهاني : وكان السر في حمله أمانة في الصلاة دفعا لما كانت العرب تألفه من كراهية البناء وحملين ، غلافهم في ذلك حتى في الصلاة للبالغة في ودعمهم ، والبيان بالفعل قد يكون أقوى من القول . واستدل به على ترجيح العمل بالأصل على الغالب كما أشار إليه الشافعي . ولابن دقيق العيد هنا بحث من جهة أن حكايات الأحوال لا عزم لها ، وعلى جواز إدخال الصينيين في المساجد ، وعلى أن لمس الصغار الصبايا غير مؤثر في الطهارة ، ويحتمل أن يفرق بين ذوات المحارم وغيرهن ، وعلى صحة صلاة من حل آدميا ، وكذا من حل حيوانا طاهرا ، وللشافعية تفصيل بين المستحجر وغيره ، وقد يجاب عن هذه القصة بأنها واقعة حال فيحتمل أن تكون أمانة كانت حيثئذ قد غسلت ، كما يحتمل أنه كان ﷺ بمساجد بمجائل . وفيه تواضعه ﷺ ، وشافته على الأطفال ، وأكرامه لهم جبراهم ولو الدائم

## ١٠٧ - باب إذا صلى إلى فراش فيه حائض

٥١٧ - **حَدَّثَنَا** عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ قَالَ أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ بْنِ الْهَادِ قَالَ أَخْبَرَنِي خَالَتِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ قَالَتْ : « كَانَ فِرَاشِي حَيْضًا مُصَلَّى النَّبِيِّ ﷺ فَرُبَّمَا وَقَعَ ثَوْبُهُ عَلَيَّ وَأَنَا عَلَى فِرَاشِي »

٥١٨ - **حَدَّثَنَا** أَبُو الثَّعْمَانِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ سَلْيَانُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ قَالَ : سَمِعْتُ مَيْمُونَةَ تَقُولُ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا إِلَى جَنْبِهِ نَائِمَةٌ ، فَذَا سَجَدَ أَصَابَنِي ثَوْبُهُ وَأَنَا حَائِضٌ » وَزَادَ مُسَدَّدٌ عَنْ خَالِدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا سَلْيَانُ الشَّيْبَانِيُّ « وَأَنَا حَائِضٌ »

**قوله** ( باب إذا صلى إلى فراش فيه حائض ) أى هل يكره أو لا ؟ وحديث الباب يدل على أن لا كراهة . وقال الكرماني : جواب إذا بخوف تقديره صحته صلاته ، أو معناه باب حكم المسألة الفلانية ، وقد تقدم الكلام عليه في أبواب ستر العورة في « باب إذا أصاب ثوب المصلي امرأته » ، وهذه الترجمة أخص من تلك ، وتقدمت له طريق أخرى في آخر كتاب الحيض . **قوله** ( حياض ) بكسر المهملة بعدها ياء تحتانية أى يجنبه كما ذكره في الطريق الثانية . **قوله** ( فإذا سجد أصابني ثوبه ) كذا للاكثر ، وللمستعمل والكشميني « ثيابه » ، وللأصيل « أصابني ثيابه » . قال ابن بطال : هذا الحديث وشبهه من الأحاديث التي فيها اعتراض المرأة بين المصلي وقبلته يدل على جواز القعود لا على جواز المرور انتهى . وتعقب بأن ترجمة الباب ليست معقودة للاعتراض بل مسألة الاعتراض تقدمت ، والظاهر أن المصنف قصد بيان صحة الصلاة ولو كانت الحائض يجنب المصلي ولو أصابها ثيابه ، لا كون الحائض بين المصلي وبين القبلة . وتعبيره بقوله « إلى » أعم من أن تكون بينه وبين القبلة ، فإن الانتهاء يصدق على ما إذا كانت أمامه أو من يمينه أو عن شماله ، وقد صرح في الحديث بكونها كانت إلى جنبه . **قوله** ( وأنا حائض ) كذا لابن ذر وسقطت هذه الجملة لغيره ، لكن في رواية كريمة بعد قوله « أصابني ثوبه » زاد مسدد عن خالد عن الشيباني « وأنا حائض » ، ورواية سدد هذه ساقها المصنف في « باب إذا أصاب ثوب المصلي » وفيها هذه الزيادة ، وهي أصرح بمراد الترجمة . والله أعلم

## ١٠٨ - باب هل يغتزل الرجل امرأته عند السجود لكي يسجد ؟

٥١٩ - **حَدَّثَنَا** عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « بَشِمَا عَدَلْتُمُونَا بِالْكَلْبِ وَالْحِمَارِ ، لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَرَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَيْتِهِ ، فَذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ غَمَزَ رَجُلِي فَتَبَضَّعْتُهَا »

**قوله** ( باب هل يغتزل الرجل امرأته الخ ) في الترجمة التي قبلها بيان صحة الصلاة ولو أصابت المرأة بعض ثياب المصلي ، وفي هذه الترجمة بيان مضتها ولو أصابها بعض جسده . **قوله** ( حدثنا عمرو بن علي ) هو الفلاس ، ويحيى هو طعان ، وعبيد الله هو العمري ، والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر . **قوله** ( بشما عدلتمونا ) بتخفيف الدال ، وما ، م - ٢٥ ج ١ \* صح البخاري

نكرة مفسرة لفاعل بش، والمخصوص بالمدح مقداره عدلكم، أي تسويتكم إيانا بما ذكر. وقد قدم الكلام على مباحث الحديث في باب التطوع خلف المرأة،

### ١٠٩ - باب المرأة تطرح عن المصلي شيئاً من الأذى

٥٢٠ - **حدثنا** أحمد بن إسحاق السمرائي قال حدثنا عبيد الله بن موسى قال حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله قال « بيننا رسول الله ﷺ قائم يصلي عند الكعبة وجمع قرش في مجالسهم، إذ قال قائل منهم ألا تنظرون إلى هذا المرأى؟ أليسكم يقوم إلى جزور آل فلان فيميد إلى قرشها وديها وسلاها فيجىء به ثم يمهله حتى إذا سجد وضعه بين كتفيه؟ فانبث أشقام، فلما سجد رسول الله ﷺ وضعه بين كتفيه، وثبت النبي ﷺ ساجداً. فضحكوا حتى مال بعضهم إلى بعض من الضحك. فانطلق منطلق إلى فاطمة عليها السلام - وهي جورية - فأقبلت تسعى، وثبت النبي ﷺ ساجداً حتى ألقته عنه، وأقبلت عليهم تسبهم. فلما قضى رسول الله ﷺ الصلاة قال: اللهم عليك بقرش، اللهم عليك بقرش، اللهم عليك بقرش. ثم سئى: اللهم عليك بعمرو بن هشام وعتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة والوليد بن حبة وأمية بن خلف وعقبة بن أبي معيط وعمارة بن الوليد. قال عبد الله: فوالله لقد رأيتم صرعى يوم بئذ، ثم سجدوا إلى القليب قليب بئذ. ثم قال رسول الله ﷺ: وأتبع أصحاب القليب لعنة »

**قوله** ( باب المرأة تطرح عن المصلي شيئاً من الأذى ) قال ابن بطال: هذه الترجمة قرية من التراجم التي قبلها، وذلك أن المرأة إذا تناولت ما على ظهر المصلي فأنها تقصد إلى أخذه من أي جهة أمكنها تناوله، فإن لم يكن هذا المعنى أشد من مرورها بين يديه فليس بدونه. **قوله** ( حدثنا أحمد بن إسحاق ) هو من صفار شيوخ البخاري، وقد شاركه في الرواية عن شيخه عبيد الله بن موسى المذكور، وعبيد الله ومن فوقه كلهم كوفيون. **قوله** ( ألا تنظرون إلى هذا المرأى ) مأخوذ من الرأى وهو التعبد في المأدب دون الخلوة ليرى. **قوله** ( جزور آل فلان ) لم أقف على تسميتهم لكن يشبه أن يكونوا آل أبي معيط لمبادرة عقبة بن أبي معيط إلى إحضار ما طلبوه منه، وهو المعنى بقوله أشقام. **قوله** ( فانطلق منطلق ) لم أقف على تسميته، ويحتمل أن يكون هو ابن مسعود الراوى، وقد تقدم السلام على فرائد هذا الحديث في الطهارة قبل الغسل بقليل

( خاتمة ) : اشتملت أبواب استقبال القبلة - وما معها من أحكام المساجد وسنة المصلي - من الأحاديث المرفوعة على ستة وثمانين حديثاً، المكرر منها ستة وثلاثون حديثاً عشرة تقدمت وستة وعشرون فيها الخالص منها خمسون حديثاً، واقفه مسلم على تخريج أصولها سوى حديث أنس « من استقبل قبلتنا » وحديث ابن عباس في الصلاة في قبل الكعبة، لكن أوقفنا أن مسلماً أخرجه عن ابن عباس عن أسامة، وحديث جابر في الصلاة على الرحلة، وحديث عائشة في قصة الوليدة صاحبة الوشاح، وحديث أبي هريرة « رأيت سبعين من أصحاب الصفة »، وحديث

ابن عمر وكان المسجد مبنياً بالطين ، ، وحديثه ، ابن عباس في قصة عمار في بناء المسجد ، وحديثه في الخطبة في خوخة أبي بكر ، وحديث عمر في رفع الصوت في المسجد ، وحديث ابن عمر في المساجد التي على طرق المدينة وهو مشتمل على عشرة أحاديث ، وحديث عائشة ولم أعقل أبوى إلا وهما . بنان الدين . وفيها من المعلقات ثمانية عشر حديثاً كلها مسكورة إلا حديث أنس في قصة العباس ومال البحرين وهو من أفراد أيضاً عن مسلم ، لجملة ما فيها من الأحاديث بالمكرر مائة وأربعة أحاديث ، وفيها من الآثار ثلاثة وعشرون كلها معلقات ، إلا أثر مساجد ابن عباس ، وأثر عمر وعثمان أنهما كانا يستلقيان في المسجد ، وأثرهما أنهما زاداني المسجد ، فإن هذه موصولة . وافته سبحانه وتعالى أعلم

### تم الجزء الأول

ويليه إن شاء الله الجزء الثاني ، وأوله كتاب مواقيت الصلاة

وكان الفراغ من مقابلة هذا الجزء وتصحيحه والتعليق عليه في ليلة الخميس التاسعة والعشرين من شهر رجب سنة ١٣٧٩ ، قلله الحمد والمنة على ذلك . وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه وسلم

المصحح

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

# فهرس

## الجزء الاول من فتح البارى

صفحة	الباب	صفحة
٢	مقدمة النشر	٧٢
٥	خطبة الشارح	١٤- من كره أن يعود في الكفر كما يكره أن
		يلقى في النار من الايمان
		١٥- تفاضل أهل الايمان في الأعمال
		١٦- الحياء من الايمان
		١٧- ﴿فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة
		غفلوا سيبلهم﴾
		١٨- من قال ان الايمان هو العمل
		١٩- إذا لم يكن الاسلام على الحقيقة وكان
		على الاستسلام
		٢٠- اقضاء السلام من الاسلام
		٢١- كفران المشير ، وكفر بعد كفر
		٢٢- المعاصي من أمر الجاهلية ، ولا يكفر صاحبها
		إلا بالشرك
		٢٣- ظلم دون ظلم
		٢٤- علامة المنافق
		٢٥- قيام ليلة القدر من الايمان
		٢٦- الجهاد من الايمان
		٢٧- تطوع قيام رمضان من الايمان
		٢٨- صوم رمضان احتساباً من الايمان
		٢٩- الدين يسر
		٣٠- الصلاة من الايمان
		٣١- حسن اسلام المرء
		٣٢- أحب الدين الى الله أدومه
		٣٣- زيادة الايمان ونقصانه
		٣٤- الزكاة من الاسلام
		٣٥- اتباع الجنائز من الايمان
		٣٦- خوف المؤمن أن يمحط عمله وهو لا يشعر
		٣٧- سؤال جبريل النبي ﷺ عن الايمان والاسلام
		١ - كيف كان بدء الوحي
		٢ - حديث الحارث بن هشام : كيف يأتيك الوحي
		٣ - حديث عائشة : أول ما بدى به رسول الله ﷺ من الوحي
		٤ - حديث ابن عباس : كان يعالج من التنزيل شدة
		٥ - حديث ابن عباس : كان أجود ما يكون في
		رمضان
		٦ - حديث أبي سفيان عند هرقل ، والكتاب
		النبي الى هرقل
		٢ - كتاب الايمان
		١ - حديث د نبي الاسلام على خمس ،
		٢ - دعاؤكم لإيمانكم ،
		٣ - أمور الايمان
		٤ - المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
		٥ - أى الاسلام أفضل
		٦ - اطعام الطعام من الاسلام
		٧ - من الايمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه
		٨ - حب الرسول ﷺ من الايمان
		٩ - حلاوة الايمان
		١٠ - علامة الايمان حب الأنصار
		١١ - بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً
		١٢ - من الدين الفرار من الفتن
		١٣ - قول النبي ﷺ أنا أعلمكم بالله

## صفة الباب

والاحسان وعلم الساعة

١٢٥ ٣٨- طرف من أسئلة هرقل لأبي سفيان

١٢٦ ٣٩- فضل من استبرأ لدينه

١٢٩ ٤٠- أداء الحسن من الإيمان

١٣٥ ٤١- الأعمال بالنية والحسبة، ولكل امرئ ما نوى

١٣٧ ٤٢- الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين

وعامتهم

## ( ٣ - كتاب العلم )

رقم ٥٩ - ١٣٤

١٤٠ ١ - فضل العلم

١٤١ ٢ - من سئل علما وهو مشتغل في حديثه

١٤٣ ٣ - من رفع صوته بالعلم

١٤٤ ٤ - قول المحدث حدثنا أو أخبرنا أو أنبأنا

١٤٧ ٥ - طرح الإمام المسألة على أصحابه ليختبر ما عندهم

من العلم

١٤٨ ٦ - القراءة والعرض على المحدث

١٥٣ ٧ - ما يذكر في المناولة ، وكتاب أهل العلم بالعلم

إلى البلدان

١٥٦ ٨ - من فقد حيث ينتهي به المجلس

١٥٧ ٩ - رب مبلغ أوعى من سامع

١٥٩ ١٠- العلم قبل القول والعمل

١٦٢ ١١- ما كان النبي ﷺ يتخولم بالموعظة والعلم كي

لا يتعروا

١٦٣ ١٢- من جعل لأهل العلم أياما معلومة

١٦٤ ١٣- من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين

١٦٥ ١٤- الفهم في العلم

١٦٥ ١٥- الاحتياط في العلم والحكمة

١٦٧ ١٦- ما ذكر في ذهاب موسى في البحر إلى الخضر

١٦٩ ١٧- قول النبي ﷺ اللهم علّمه الكتاب

١٧١ ١٨- متى يصح سماع الصغير

## صفة الباب

١٧٣ ١٩- الخروج في طلب العلم

١٧٥ ٢٠- فضل من علم وعلم

١٧٨ ٢١- رفع العلم وظهور الجهل

١٨٠ ٢٢- فضل العلم

١٨٠ ٢٣- الفتيا وهو واقف على الدابة وغيرها

١٨١ ٢٤- من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس

١٨٣ ٢٥- تحريض النبي ﷺ وقد عبد القيس على أن

يحفظوا الإيمان والعلم ويحجروا من وراءهم

١٨٤ ٢٦- الرحلة في المسألة النازلة وتعليم أهله

١٨٥ ٢٧- التناوب في العلم

١٨٦ ٢٨- الغضب في الموعظة والتعليم

١٨٧ ٢٩- ترك على ركبته عند الإمام أو المحدث

١٨٨ ٣٠- من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم عنه

١٩٠ ٣١- تعليم الرجل أمته وأهله

١٩٢ ٣٢- عظة الإمام النساء وتعليمهن

١٩٣ ٣٣- الحرص على الحديث

١٩٤ ٣٤- كيف يقبض العلم

١٩٦ ٣٥- من سمع شيئا فراجع حتى يعرفه

١٩٥ ٣٦- هل يعمل للنساء يوم على حدة في العلم

١٩٧ ٣٧- ليلغ العلم الشاهد الغائب

١٩٩ ٣٨- إثم من كذب على النبي ﷺ

٢٠٤ ٣٩- كتابة العلم

٢١٠ ٤٠- العلم والعظة بالليل

٢١١ ٤١- السر في العلم

٢١٣ ٤٢- حفظ العلم

٢١٧ ٤٣- الانصات للعلما

٢١٧ ٤٤- ما يستحب للعالم إذا سئل أى الناس أعلم فيكل

العلم إلى الله

٢٢٢ ٤٥- من سأل وهو قائم عالما جالسا

٢٢٢ ٤٦- السؤال والفتيا عند رمى الجار



صفحة	الباب
٢٢٣ ٤٧-	وما أوتيت من العلم إلا قليلا
٢٢٤ ٤٨-	من ترك بعض الاختيار عفاة ان يقصر فهم بعض الناس عنه فيقتروا في أشد منه
٢٢٥ ٤٩-	من خصص بالعلم قوما دون قوم كراهية ان لا يمهوا
٢٢٨ ٥٠-	الحياة في العلم
٢٣٠ ٥١-	من استحيا فأمر غيره بالسؤال
٢٣٠ ٥٢-	ذكر العلم والفتيا في المسجد
٢٣١ ٥٣-	من أجاب السائل بأكثر مما سأله
( ٤ - )	كتاب الوضوء
رقم ١٣٥ - ٢٤٧	
٢٣٢ ١ -	ما جاء في الوضوء
٢٣٤ ٢ -	لاتقبل صلاة بغير طهور
٢٣٥ ٣ -	فضل الوضوء والفر المحجلون من آثار الوضوء
٢٣٧ ٤ -	لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن
٢٣٨ ٥ -	التخفيف في الوضوء
٢٣٩ ٦ -	اسباغ الوضوء
٢٤٠ ٧ -	غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة
٢٤٢ ٨ -	التسمية على كل حال وعند الوقاع
٢٤٢ ٩ -	ما يقول عند الخلاء
٢٤٤ ١٠ -	وضع الماء عند الخلاء
٢٤٥ ١١ -	لا تستقبل القبلة بفاط أو بول إلا عند البناء جدار أو نحوه
٢٤٦ ١٢ -	من تبرز على لبنتين
٢٤٨ ١٣ -	خروج النساء إلى البراز
٢٥٠ ١٤ -	التبرز في البيوت
٢٥٠ ١٥ -	الاستنجاء بالماء
٢٥١ ١٦ -	من حل معه الماء لطهوره
٢٥٢ ١٧ -	حل العزة مع الماء في الاستنجاء
٢٥٣ ١٨ -	النهي عن الاستنجاء باليمين
٢٥٤ ١٩ -	لا يمسك ذكره يمينه اذا بال
٢٥٥ ٢٠ -	الاستنجاء بالحجارة
٢٥٦ ٢١ -	لا يستنجى بروث
٢٥٨ ٢٢ -	الوضوء مرة مرة
٢٥٨ ٢٣ -	الوضوء مرتين مرتين
٢٥٩ ٢٤ -	الوضوء ثلاثا ثلاثا
٢٦٢ ٢٥ -	الاستنثار في الوضوء
٢٦٣ ٢٦ -	الاستنجار وترأ
٢٦٥ ٢٧ -	غسل الرجلين ولا يمسح على القدمين
٢٦٦ ٢٨ -	المضمضة في الوضوء
٢٦٧ ٢٩ -	غسل الأعتاب
٢٦٧ ٣٠ -	غسل الرجلين في التملين ولا يمسح على التملين
٢٦٩ ٣١ -	التيمن في الوضوء والتسل
٢٧١ ٣٢ -	التمس الوضوء إذا حانت الصلاة
٢٧٢ ٣٣ -	الماء الذي ينسل به شعر الانسان
٢٨٠ ٣٤ -	من لم ير الوضوء إلا من المخرجين
٢٨٥ ٣٥ -	الرجل يوضئ صاحبه
٢٨٦ ٣٦ -	قراءة القرآن بعد الحدث وغيره
٢٨٨ ٣٧ -	من لم يتوضأ الا من الغنى المقل
٢٨٩ ٣٨ -	مسح الرأس كله
٢٩٤ ٣٩ -	غسل الرجلين إلى الكعبين
٢٩٤ ٤٠ -	استعمال فضل وضوء الناس
٢٩٧ ٤١ -	من مضمض واستنشق من غرفة واحدة
٢٩٧ ٤٢ -	مسح الرأس مرة
٢٩٨ ٤٣ -	وضوء الرجل مع امرأته وفضل وضوء المرأة
٣٠١ ٤٤ -	صب النبي ﷺ وضوءه على المعنى عليه
٣٠١ ٤٥ -	الغسل والوضوء في المضمض والتدحس والحطب والحجارة
٣٠٣ ٤٦ -	الوضوء من التور
٣٠٤ ٤٧ -	الوضوء بالماء

## ( ٥ - كتاب الغسل )

رقم ٢٤٨ - ٢٩٣

صفحة الباب

- ٣٦٠ ١ - الوضوء قبل الغسل  
 ٣٦٣ ٢ - غسل الرجل مع امرأته  
 ٣٦٤ ٣ - الغسل بالصاع ونحوه  
 ٣٦٧ ٤ - من أفاض على رأسه ثلاثاً  
 ٣٦٨ ٥ - الغسل مرة واحدة  
 ٣٦٩ ٦ - من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل  
 ٣٧١ ٧ - المضمضة والاستنشاق في الجنابة  
 ٣٧٢ ٨ - مسح اليد بالتراب ليكون أتقى  
 ٣٧٢ ٩ - هل يدخل الجنب يده في الإناث قبل أن يغسلها  
 إذا لم يكن على يده قدر غير الجنابة  
 ٣٧٥ ١٠ - تفريق الغسل والوضوء  
 ٣٧٥ ١١ - من أفرغ يمينه على شماله في الغسل  
 ٣٧٦ ١٢ - إذا جامع ثم عاد ، ومن دار على نسائه في غسل  
 واحد  
 ٣٧٩ ١٣ - غسل المذي والوضوء منه  
 ٣٨١ ١٤ - من تطيب ثم اغتسل وبقي أثر الطيب  
 ٣٨٢ ١٥ - تحليل الشعر حتى إذا ظن أنه قد أروى بشرته  
 أفاض عليه  
 ٣٨٢ ١٦ - من توضأ في الجنابة ثم غسل سائر جسده ولم  
 يعد غسل مواضع الوضوء مرة أخرى  
 ٣٨٣ ١٧ - إذا ذكر في المسجد أنه جنب يخرج كما هو  
 ولا يقيم  
 ٣٨٤ ١٨ - نفث اليمين من الغسل عن الجنابة  
 ٣٨٤ ١٩ - من بدأ بشق رأسه الأيمن في الغسل  
 ٣٨٥ ٢٠ - من اغتسل عرياناً وحده في الخلوة ومن تستر  
 فالتستر أفضل  
 ٣٨٧ ٢١ - التستر في الغسل عند الناس  
 ٣٨٨ ٢٢ - إذا احتلت المرأة  
 ٣٩٠ ٢٣ - عرق الجنب ، وإن المسلم لا ينجس

صفحة الباب

- ٣٥٥ ٤٨ - المسح على الخفين  
 ٣٥٩ ٤٩ - إذا أدخل رجله وحده طاهر ثان  
 ٣٦٠ ٥٠ - من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق  
 ٣٦٢ ٥١ - من مضمض من السويق ولم يتوضأ  
 ٣٦٣ ٥٢ - هل مضمض من اللبن  
 ٣٦٣ ٥٣ - الوضوء من النوم ، ومن لم ير من النصة  
 والنسيتين أو الخففة وضوءاً  
 ٣٦٥ ٥٤ - الوضوء من غير حدث  
 ٣٦٧ ٥٥ - من الكبائر أن لا يستتر من بوله  
 ٣٦١ ٥٦ - ما جاء في غسل البول  
 ٣٦٢ ٥٧ - ترك النبي ﷺ والناس الأعرابي حتى فرغ  
 من بوله في المسجد  
 ٣٦٣ ٥٨ - صب الماء على البول في المسجد  
 ٣٦٥ ٥٩ - بول الصبيان  
 ٣٦٨ ٦٠ - البول قائماً وقاعداً  
 ٣٦٩ ٦١ - البول عند صاحبه والتستر بالحائط  
 ٣٦٩ ٦٢ - البول عند سبابة قوم  
 ٣٦٠ ٦٣ - غسل الدم  
 ٣٦٢ ٦٤ - غسل المني وفركه وغسل ما يصيب من المرأة  
 ٣٦٤ ٦٥ - إذا غسل الجنابة أو غيرها فلم يذهب أثره  
 ٣٦٥ ٦٦ - أبوال الأبل والدواب والفتن ومرايضها  
 ٣٤٢ ٦٧ - ما يقع من التجاسات في السمن والماء  
 ٣٤٥ ٦٨ - البول في الماء الدائم  
 ٣٤٨ ٦٩ - إذا ألقى على ظهر المصلي قدر أو جيفة لم تفسد  
 عليه صلاته  
 ٣٥٣ ٧٠ - البراق والحفاط ونحوه في الثوب  
 ٣٥٣ ٧١ - لا يجوز الوضوء بالنيذ ولا المسكر  
 ٣٥٤ ٧٢ - غسل المرأة أباهما الدم عن وجهه  
 ٣٥٥ ٧٣ - السواك  
 ٣٥٦ ٧٤ - دفع السواك إلى الأكبر  
 ٣٥٧ ٧٥ - فضل من بات على الوضوء

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٣٩١	٢٤- الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره	٤٢١	٢٠- لا تقضى الحائض الصلاة
٣٩٢	٢٥- كنيوة الجنب في البيت إذا نوضاً قبل أن يغتسل	٤٢٢	٢١- النوم مع الحائض وهي في ثيابها
٣٩٢	٢٦- نوم الجنب	٤٢٣	٢٢- من اتخذ ثياب الحيض سوى ثياب الطهر
٣٩٣	٢٧- الجنب يتوضأ ثم ينام	٤٢٣	٢٣- شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين ، واعتزالهن المصلي
٣٩٥	٢٨- إذا التقي الحائضان	٤٢٤	٢٤- إذا حاضت في شهر ثلاث حيض
٣٩٦	٢٩- غسل ما يصب من فرج المرأة	٤٢٦	٢٥- الصفرة والكدره في غير أيام الحيض
	(٦- كتاب الحيض)	٤٢٦	٢٦- عرق الاستحاضة
	رقم ٢٩٤ - ٣٣٣	٤٢٨	٢٧- المرأة تحيض بعد الإقاضة
٤٠٠	١- كيف كان بدء الحيض	٤٢٨	٢٨- إذا رأت المستحاضة الطهر
٤٠١	٢- غسل الحائض رأس زوجها وترجيله	٤٢٩	٢٩- الصلاة على النفساء وستها
٤٠١	٣- قراءة الزجل في حجر أمراته وهي حائض	٤٣٠	٣٠- إذا أصاب بعض ثوب المصلي الحائض
٤٠٢	٤- من سمي النفاس حيضاً		(٧- كتاب التيمم)
٤٠٣	٥- مباشرة الحائض		رقم ٣٣٤ - ٣٤٨
٤٠٥	٦- ترك الحائض الصوم	٤٣١	١- حديث نزول آية التيمم
٤٠٧	٧- تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت	٤٤٠	٢- إذا لم يجد ماء ولا تراباً
٤٠٩	٨- الاستحاضة	٤٤١	٣- التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة
٤١٠	٩- غسل دم الحيض	٤٤٣	٤- التيمم هل ينفخ فيها
٤١١	١٠- الاعتكاف للاستحاضة	٤٤٤	٥- التيمم للوجه والكفين
٤١٢	١١- هل تصل المرأة في ثوب حاض فيه	٤٤٦	٦- الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء
٤١٣	١٢- الطيب للمرأة عند غسلها من الحيض	٤٥٤	٧- إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت أو خاف العطش تيمم
٤١٤	١٣- ذلك المرأة نفسها إذا تطهرت من الحيض ، وكيف تغتسل وتأخذ فرصة مسكة فتتبع بها أثر الدم	٤٥٥	٨- التيمم ضربة
٤١٦	١٤- غسل الحيض	٤٥٧	٩- عليك بالصعيد الطيب فإنه يكفيك
٤١٧	١٥- امتشاط المرأة عند غسلها من الحيض		(٨- كتاب الصلاة)
٤١٧	١٦- تقض المرأة شعرها عند غسل الحيض		رقم ٣٤٩ - ٣٥٠
٤١٨	١٧- مخلقة وغير مخلقة	٤٥٨	١- كيف فرضت الصلوات في الإسراء
٤١٩	١٨- كيف تهل الحائض بالحج والعمرة	٤٦٥	٢- وجوب الصلاة في الثياب
٤٢٠	١٩- إقبال الحيض وإدباره	٤٦٧	٣- عقد الأزار على القفا في الصلاة
		٤٦٨	٤- الصلاة في الثوب الواحد ملتصقاً به

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٤٧١	٥ - إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على طاقبه	٥٠٧	٢٣ - حك البزاق باليد من المسجد
٤٧٢	٦ - إذا كان الثوب ضيقاً	٥٠٩	٣٤ - حك الخياط بالحصى من المسجد
٤٧٣	٧ - الصلاة في الجبة الشامية	٥١٠	٣٥ - لا يمسح عن يمينه في الصلاة
٤٧٤	٨ - كراهية الترسى في الصلاة وغيرها	٥١١	٣٦ - ليزق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى
٤٧٥	٩ - الصلاة في القميص والسراويل والتبان والقباء	٥١١	٣٧ - كفارة البزاق في المسجد
٤٧٦	١٠ - ما يستر من العورة	٥١٢	٣٨ - دفن النخامة في المسجد
٤٧٨	١١ - الصلاة بغير رداء	٥١٣	٣٩ - إذا بدره البزاق فليأخذ بطرف ثوبه
٤٧٨	١٢ - ما يذكر في الفخذ	٥١٤	٤٠ - عظة الامام الناس في تمام الصلاة وذكر القبلة
٤٨٢	١٣ - في كم تصلى المرأة في الثياب	٥١٥	٤١ - هل يقال مسجد بنى فلان
٤٨٢	١٤ - إذا صلى في ثوب له أعلام ونظر إلى عليها	٥١٦	٤٢ - القسمة وتعليق القنن بالمسجد
٤٨٤	١٥ - إذا صلى في ثوب مصلب أو تصاور هل	٥١٧	٤٣ - من دعا طعام في المسجد ومن أجاب فيه
	تفسد صلاته؟ وما ينهى عن ذلك	٥١٨	٤٤ - القضاء والقان في المسجد بين الرجال والنساء
٤٨٤	١٦ - من صلى في فروج حرير ثم زعمه	٥١٨	٤٥ - إذا دخل بيتا يصلى حيث شاء أو حيث أمر
٤٨٥	١٧ - الصلاة في الثوب الأحمر		ولا يتجسس
٤٨٦	١٨ - الصلاة في السطوح والمنبر والخشب	٥١٩	٤٦ - المساجد في البيوت
٤٨٨	١٩ - إذا أصاب ثوب المصل أمرأته إذا سجد	٥٢٣	٤٧ - التيمن في دخول المسجد وغيره
٤٨٨	٢٠ - الصلاة على الحصير	٥٢٣	٤٨ - هل تنش قبر مشرك الجاهلية ويتخذ
٤٩١	٢١ - الصلاة على الخرة		مكانها مساجد
٤٩١	٢٢ - الصلاة على الفراش	٥٢٦	٤٩ - الصلاة في مرايض القنم
٤٩٢	٢٣ - السجود على الثوب في شدة الحر	٥٢٧	٥٠ - الصلاة في مواضع الابل
٤٩٤	٢٤ - الصلاة في النعال	٥٢٧	٥١ - من صلى وقدامه تنور أو نار أو شيء مما يعبد
٤٩٤	٢٥ - الصلاة في الخفاف		فأراد به الله
٤٩٥	٢٦ - إذا لم يتم السجود	٥٢٨	٥٢ - كراهية الصلاة في المقابر
٤٩٦	٢٧ - يبدى ضيقه ويحافى في السجود	٥٣٠	٥٣ - الصلاة في مواضع الحسف والعذاب
٤٩٦	٢٨ - فصل استقبال القبلة	٥٣١	٥٤ - الصلاة في البية
٤٩٨	٢٩ - قبة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق	٥٣٢	٥٥ - حديث اتخاذ قبور الانبياء مساجد
٤٩٩	٣٠ - (واخذوا من مقام ابراهيم مصل)	٥٣٣	٥٦ - جعلت لي الارض مسجداً وطهوراً
٥٠٢	٣١ - التوجه نحو القبلة حيث كان	٥٣٣	٥٧ - نوم المرأة في المسجد
٥٠٤	٣٢ - ماجا في القيلة ومن لا يرى الاعادة على من سها	٥٣٥	٥٨ - نوم الرجال في المسجد
	فصل إلى غير القبلة	٥٣٧	٥٩ - الصلاة إذا قدم من سفر

صفحة	الباب
٥٣٧	٦٠- إذا دخل المسجد فليركع ركعتين
٥٣٨	٦١- الحديث في المسجد
٥٣٩	٦٢- ببيان المسجد
٥٤١	٦٣- التعاون في بناء المسجد
٥٤٣	٦٤- الاستعانة بالتجار والصناع في أعواد المنبر والمسجد
٥٤٤	٦٥- من بنى مسجداً
٥٤٦	٦٦- يأخذ بنصول النبل إذا مر في المسجد
٥٤٧	٦٧- المرور في المسجد
٥٤٨	٦٨- الشعر في المسجد
٥٤٩	٦٩- أصحاب الحراب في المسجد
٥٥٠	٧٠- ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد
٥٥١	٧١- التقاضي والملازمة في المسجد
٥٥٢	٧٢- كنس المسجد والتقاط الخسرق والغذى والعيدان
٥٥٣	٧٣- تحريم تجارة الخمر في المسجد
٥٥٤	٧٤- الخدم للمسجد
٥٥٤	٧٥- الأسير أو الفريم يربط في المسجد
٥٥٥	٧٦- الاغتسال إذا أسلم وربط الأسير أيضاً في المسجد
٥٥٦	٧٧- الخيمة في المسجد للرضى وغيرهم
٥٥٧	٧٨- ادخال البعير في المسجد لليلة
٥٥٧	٧٩- أن رجلين خريجا من عند النبي ﷺ في ليلة مظلة ومعهما مثل المصباحين
٥٥٨	٨٠- الخوخة والممر في المسجد
٥٥٩	٨١- الأبواب والفلق للكمبة والمساجد
٥٦٠	٨٢- دخول المشرك المسجد
٥٦٠	٨٣- رفع الصوت في المساجد
٥٦١	٨٤- الحلق والجلوس في المسجد
٥٦٣	٨٥- الاستلقاء في المسجد ومد الرجل
٥٦٣	٨٦- المسجد يكون في الطريق من غير ضرر بالناس
٥٦٤	٨٧- الصلاة في مسجد السوق
٥٦٥	٨٨- تشييك الأصابع في المسجد وغيره
٥٦٧	٨٩ - المساجد التي على طرق المدينة والمواضع التي صلى فيها النبي ﷺ
٥٧١	٩٠ - ستر الإمام ستره من خلفه
٥٧٤	٩١ - قدر كم ينبغي أن يكون بين المصل والمصل والستره
٥٧٥	٩٢ - الصلاة إلى الحربه
٥٧٥	٩٣ - الصلاة إلى العنزة
٥٧٦	٩٤ - السرة بمكة وغيرها
٥٧٧	٩٥ - الصلاة إلى الاسطوانة
٥٧٨	٩٦ - الصلاة بين السوراي في غير جماعة
٥٧٩	٩٧ - حدثنا إبراهيم بن المنذر
٥٨٠	٩٨ - الصلاة إلى الراحلة والبعير والشجر والرجل
٥٨١	٩٩ - الصلاة إلى الربر
٥٨١	١٠٠ - رد المصل من مر بين يديه
٥٨٤	١٠١ - إثم المار بين يدي المصل
٥٨٦	١٠٢ - استقبال الرجل صاحبه أو غيره في صلاته وهو يصلي
٥٨٧	١٠٣ - الصلاة خلف الثائم
٥٨٨	١٠٤ - التطوع خلف المرأة
٥٨٨	١٠٥ - من قال لا يقطع الصلاة شيء
٥٩٠	١٠٦ - إذا حل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة
٥٩٣	١٠٧ - إذا صلى إلى فراش فيه حائض
٥٩٣	١٠٨ - هل يغز الرجل امرأته عند السجود لكي يسجد ؟
٥٩٤	١٠٩ - المرأة تطرح عن المصل شيئا من الأذى

تصویب

صفحة	سطر	خطأ	صواب	صفحة	سطر	خطأ	صواب
٨	٦	أبي بكر روزبه	أبي بكر بن روزبه	١٣٢	١١	و فيها	وفيه
٩	٥	ماوراء	ماوراء	١٣٣	٧	وشهادة	شهادة
١٠	١٨	المحب	المحب	١٣٥	١٠	تفقه	وتفقه
١٠	٣٢	إذ الابتداء	أو الابتداء	١٣٦	٧	قبل	قبل
٢١	٨	قام لإمام	قال لإمام	١٣٧	٤	الرواية	رواية
٢٥	٧	كلمة	هي كلمة	١٤٤	١٦	المنعة	المنعة
٢٥	١٤	تقيل	تقيل	١٤٤	٢٣	من	ومن
٢٧	١٣	المواد	المواد	١٤٧	٢٠	تفسير لفظة	تفسيره لفظة
٢٩	١٩	ووجهها	ووجه	١٥١	١١	أسمعتك	سمعتك
٢٩	٢٨	فلا نزاع	بلا نزاع	١٥١	٢٤	ومحسب	بمحسب
٢٢	١٦	فسيملك	فسيملك	١٥٣	٢٨	المصاحف	المصاحف
٢٩	٣٣	بقوله «فان توليت»	بقوله «تسلم ويؤنك» والزجر	١٥٤	٢١	الى عبد الرحمن	الى أبي عبد الرحمن
		بقوله «فان توليت»	بقوله «فان توليت»	١٥٤	٢٥	علو	علوم
٤٢	٢٣	في وله	في أوله	١٥٦	١٥	فأوى الى الله فأواه	فأوى الى الله فأواه الله
٦٠	٢٥	مثل	مثلا	١٦٠	٦	حلباء	حكباء
٦٣	١٢	فيحمل	فيحمل	١٦٠	١٦	أبي داود	أخرجه أبو داود
٦٩	٩	غم	غم	١٦٠	١٦	باضطراب	عندهم باضطراب
٧٠	٢١	فان	في أن	١٦٤	١٧	التفقه	التفقه
٧٠	٢٧	تطلوا	تفلحوا	١٦٦	٢٢	بن خالد	بن أبي خالد
٧٩	٢٤	صرح	صرح به	١٦٨	٥	جاءه	إذ جاءه
٨٠	١٤	لظاهر	الظاهر	١٦٨	٢٠	ابن الرشيد	ابن رشيد
٨٠	٣٠	المترقة	التفرقة	١٧٦	١٣	بقية	بقية
٨٣	٩	من الاحتياج	مع الاحتياج	١٨٠	٨	ابن سعيد	ابن سعد
٩٤	١٨	إلا غلبة	إلا غلبه	١٨٣	٣	رأيت	رأت
٩٥	٢٦	مرفوع ، وعلى	مرفوع على	١٨٤	٢٦	حييب	نحيب
٩٧	١٣	المشايين	المشي	١٨٥	١٨	اليون	اليونان
١٠٤	٨	حاجة	حجة	١٨٦	١١	للصغاني	للصغاني
١٢٣	١٩	الشيء	شيء	١٨٧		آخر سطر شعيب قال	شعيب عن الزهري قال
١٢٣	١٢	أى حمزة	أى حمزة	١٩٧	١	إلا راجعت	إلا راجعت

منحة سطر خطأ	٢٠٠	٢٣	إعادة	منحة سطر خطأ	٢٤٩	٩	الخرج	سواب
٢٠٢	١٢	قال	قوله	٢٥٠	٢٤	أبي معاذ	أبي معاذ	
٢٠٣	٣	أليس	ليس	٢٥١	١٦	قال : رواه	وقد رواه	
٢٠٤	٥	فما حذره	فما في حذره	٢٥٧	١١	فيزداد	فيزاد	
٢٠٤	٢٢	بن عباد	بن عباد	٢٥٨	١٩	على عارف	على أنه عارف	
٢٠٥	٢٤	الإذخر	الإذخر	٢٥٩	٥	وتثليث	وتثليث	
٢٠٦	١	بهذا	بهذه	٢٥٩	١٩	دعاء باناء	دعا باناء	
٢٠٩	آخر سطر فيما يزل	فيما لم يزل	فيما لم يزل	٢٦٠	١٤	بتثليث	تثليث	
٢١١	١	التكثير	التكثير	٢٦٠	٢٨	والصغائر لوروده	والصغائر لكن العلماء خصوه	
٢١١	٤	استيقاظ	إيقاظ			بالصغائر لوروده		
٢١٥	١٦	محفوظة	محفوظه	٢٦٢	٦	الموضوع	الموضوع	
٢١٨	٢٠	حتى أتيا	حتى إذا أتيا	٢٦٣	١٣	رواه الموطأ	رواه الموطأ	
٢٢٠	٢٦	وإذا نقص	إذا نقص	٢٦٩	١٥	في غسل	في غسل	
٢٢١	٢١	( يصطفي من )	( الله يصطفي من )	٢٧١	٢٤	مكرر يشطب عليه وعلى كلمة لاء التي قبله		
٢٢٣	١١	إذا ورد	إذا ورد	٢٧٣	٢٥	ابن عمر ، والسلماني	ابن عمرو السلماني	
٢٢٥	٩	إنكار ترك	ترك إنكار	٢٧٥	٢٠	حله على	حله الجبور على	
٢٢٧	١٩	معتبر قال سمعت أنا	معتبر قال سمعت	٢٧٦	١٩	قام ما	قام مقام ما	
				٢٨١	١٨	أولى ما	أول ما	
٢٢٨	٢٧	ابنة أم سلة قالت	ابنة أم سلة عن	٢٨٢	٢٢	في الصلاة	في صلاة	
				٢٨٢	٢٨	الحديث	الحديث	
٢٢٩	٢	فقيم	فيم	٢٨٤	١٩	يكون قبل	يكون نزع قبل	
٢٣٢	٢	ابن رشد	ابن رشيد	٢٨٦	١٨	فمحول	فمحول	
٢٣٦	٢	ذلك رأى	ذلك من رأى	٢٨٩	٢٢	ثم غسل يديه	ثم غسل وجهه ثلاثا	
٢٣٩	٩	الليالي	الليل				ثم غسل يديه	
٢٤٣	١١	للمضو	المضو	٢٩١	٧	الداوردي	الداودي	
٢٤٤	١٤	القمام	القمام	٢٩٢	٥	كذا لاكثر وللسنبل والجوى	كذا لاكثر وللسنبل والجوى	
٢٤٦	٣	بالتفريق	وبالتفريق			الى الرقيق	الى الرقيق	
٢٤٧	١٤	من مكان	من كان	٣٠٣	٢٧	تور ذهب	تور من ذهب	
٢٤٩	٣	لان	لأنه	٣٠٩	٨	في الخلف	في الخلف	
٢٤٩	٤	عن ثقل	عن ثقل	٣١٤		الحاشية الثعور	الثعور	



صفحة سطر خطأ	موا	صفحة سطر خطأ	موا
٢٠ ٣١٦	ابن سعيد	١٩ ٤١٩	١ لا بمررة
١٠ ٣٢١	قدما	٤٢٠	ما في الهامش خطأ وما في الصلب سطر ٢٣ الصواب
٢٠ ٣٢٣	تخرجت	٦ ٤٢٤	٦ بيا
١١ ٣٢٥	بأبي وأنت	٢٥ ٤٢٧	الحفاظ
١٥ ٣٢٤	باب غسل	١٠ ٤٣٠	ابن عوادة
١٣ ٣٥١	عند مسلم	٢٩ ٤٣٣	التجديد
٩ ٣٥٤	ابن جريج	٨ ٤٤٧	سعيد
٢١ ٣٥٧	اضطجع	٤٥٤ إلى ٤٥٦	رقت ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ والصواب :
٨ ٣٦٣	لازاجين	٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦	
٢٢ ٣٦٣	غسل باب	١٩ ٤٦٣	النوبة
١٨ ٣٦٤	والاختلاف	٨ ٤٨٥	نهائي جبريل
٢٩ ٣٦٥	الحياي	١٠ ٤٨٨	وأنا
٢٧ ٣٦٦	أبي عمرو	١٤ ٤٩٥	عن فوائد
٢٨ ٣٧٠	أه الماء	١٢ ٤٩٦	قال
٢٩ ٣٧٠	ثم أخذ	٧-٦ ٥٠٤	منصور أو يقين
٢٧ ٣٧٣	الدائم هو	٨ ٥١١	١١٤
١٣ ٣٧٤	وعند عبد الرحمن	١٢ ٥١٩	خريزة
٢١ ٣٧٥	بن أبي الجعد	١١ ٥٣٠	الحمل
٧ ٣٧٧	ابن أبي عدى	١٢ ٥٤٤	البذل
١ ٣٨٣	ولرفيقه	٣ ٥٤٨	أفشدك
٣ ٣٨٤	لأن يتعلق	١١ ٥٤٩	رأيت
٢٨٨	آخر سطر قمت	٦ ٥٥٤	كادل
٢٤ ٣٨٩	إن كان	٥٥٤	آخر سطر واو
٢٢ ٣٩٠	انيجست	٨ ٥٥٥	بقية فوائد مباحث
٢٥ ٤٠٠	أشعارا	٢٢ ٥٥٨	سدوا على كل
٣ ٤٠٤	محض	٢ ٥٧٥	قدما
١٤ ٤٠٥	سعيد	٢٣ ٥٧٧	فكال
٢٦ ٤٠٩	رواه	٢٥ ٥٨٣	التعنيف
١٤ ٤١٢	سهل		
١٤ ٤١٣	خلاد بن		
٢٢ ٤١٤	غسلها		

الحديث ٥٣ - أطرافه: ٨٧، ٥٢٣، ١٣٩٨، ٣٠٩٥، ٣٥١٠، ٤٣٦٨، ٤٣٦٩، ٦١٧٦، ٧٢٦٦، ٧٥٥٦

الحديث ٥٥ - طرفاه في: ٤٠٠٦، ٥٣٥١

الحديث ٥٦ - أطرافه في: ١٢٩٥، ٢٧٤٤، ٣٩٣٦، ٤٤٠٩، ٥٣٥٤، ٥٦٥٩، ٥٦٦٨، ٦٣٧٣، ٦٧٢٣

الحديث ٥٧ - يضاف الى أطرافه ٥٨

الحديث ١١٧ - رقم ٩٩٢ خطأ، صوابه ٩٩٣

الحديث ٣٦٨ - رقم ١٩٩٢ خطأ صوابه ١٩٩٣